

الاما اكلت بافيت اولسبت فابلت او تصدقت فامضيت ومن مقيتة بن عامر الجهنني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال قل المؤمن يوم القيمة صدقته وقال عليه السلام الصدقة تطمئني غضب الرب فانفق مدارفته الله تعالى في رضاه عاجلا واجيا نفعه آجلا رغبته في مودود النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله خير ما يحلف الرجل بعد موته ثلثة ولد صالح يدعوله رغبة حارة يبلغه اجرها وعلم يعلم به من بعده فاحب ان يندرج في حملته من لا ينتفع عمله اذا دنى اجله فوقف ونصدق من حالص ماله وطيب كسبه كذا والله تعالى اعلم \*

صك قديم طويل في اتخاذ المدرسة والوقف عليها جدا ما احتسب بانعانه وتصدق به الجاهان الاجل السيد الملك المطهر المؤيد العدل حماد ولد و تاج الملك طمناج يغرا قراخان ابواسحق ابراهيم بن نصر سيف خليفة الله تعالى امير المؤمنين اعلى الله تعالى امره واعز نصرته تقربا الى الرب الجليل وطلبا للثواب الجليل وهزبا من العذاب والتنكيل ورغبة في وعده الجميل علي ما نطق به محكم التنزيل وهو قوله عز وجل وَمَا تَقْدُمُوا لَآئِسْكُمْ مِنْ خَيْرٍ تُجَدِّدُهُ عِنْدَ اللَّهِ هُرُوعًا وَاعْظَمَ جَرَّأُورِي فِي الْاخبار عن النبي المختار صلى الله تعالى عليه وعلى آله الابرار ادامات ابن آدم انتفع عمله الا في ثلثة ولد صالح بدعوله بعد وفاته وصدقة حارة وعلم يععمل به الناس واحب ان يندرج في عداد من لا ينتفع بعمله وان يقدم لعنه خيرا يكون له عند الله وزادا للعباد وذخيرة فاقية ليوم التباد يوم تجدد كل نفس ما عملت من خير محضرا الا يقر فامر باتخاذ مدرسة تكون منجعا لاهل العلم والدين منصبة بالمسجد مشتملة على مسجد وموضع بدرس العلم ومكتبة لتعليم القرآن ومجلس متروى يقرأ الباس القرآن ومجلس المؤدب يعلم الناس الادب ودويرات وساحة وستان وحج في ذلك شرايط الصحة على ما اقتضى العلم صحة تلك الصدقات على وجودها المشتملة عليها وجميع ذلك داخل مدينة سمرقند بموضع منها يعرف بالباب الحديد ووجد حواسها لزيق الشازع والثاني لزيق ساحة منسوبة الى الخاتون الملكة بنت الطرخان بك ولزيق فارقين وقت على مشهدهم والثالث لزيق منزل وقف على طلبة العلم ولزيق منزل احمد المنصص ولزيق منزل ابي القاسم بن العطاء ويتصل بجان ينسب الى الخاتون الملكة والرابع لزيق منزل منسوب الى حاو لي الجيتاشي ولزيق خانقاه منسوب الى الامير نظام الدولة ولزيق منزل منسوب الى الخاتون الملكة

الملكة ترکان خاتون ولزريق الطريق واليه مدخلها ثم احب ان يدوم ذلك الخير على مرور  
الايام وكرور الاوامر باوفاف صحبة عليها وعلى سبيل الخير وابواب البر فيها فيتم على  
ما اقتضته نيته واشتدلت عليه جودته فتصدق بجميع هذه المدرسة بكل ما هو متصل بها المحدودة  
الموصوفة في هذا الكتاب لاقامة اعمال البر فيها وبجميع الخانات الخالص المشتمل على الدوريات  
والاصطبلات والمطبخ والاورام والحجرات والغرف والحوانيت الاربعة المتصلة به على ثلاثة منها  
على يسار الداخل في هذا الخان واحد على يمين الداخل فيه وهذا الخان معروف (بنهم بلاس)  
لسوق سعد سمرقند في محلة (زركوبان) في موضع منها يعرف (بكوچة فليس) وبجميع  
الخانات الخالص المشتمل على الدوريات الخمس والحجرات الثلاث والغرفات الثلاث وبيوت  
الاهواء الخمسة والحوانيت الثلاثة المتلازمة على بابها المتصل به يميناً لسوق سعد سمرقند محلة رأس  
الطاق في رفق يعرف بزقاق (شرفروشان) وبجميع الخانات الخالص المشتمل على الدوريات الثمان  
والدوريات الكبيرة والغرفات الخمس عشرة وبيوت الاهواء الخمسة عشرة وبيوت الخلاء والحوانيت  
الاربعة المتلازمة المتصلة بهذا الخان الذي هو سوق سعد سمرقند بمحلة رأس الطاق في سكة همدان  
وبجميع الدورية الكبيرة سفلياً وعلوها في الخان المعروف بخان الساماني الكبيرة لسوق سعد سمرقند  
برأس الطاق في شارع نارب منارة بهذه الدورية في الزاوية عن يمين الداخل في هذا الخان  
وبجميع الحجرات على علوها والحجرات الخمس البكورية في خلالها المتلازمة بهذا الخان وبجميع  
الحجرة الكبيرة البكورية المتصل بها في هذا الخان عن يسار الاصاعد في علوه وبجميع الخانات  
المعروف بجمام الرجال بسوق سعد سمرقند بمحلة رأس قنطرة عابرة في سكة حماد وبجميع  
بيوت الاكورة وبيت الطراز والكرم والمنابر والمزارع والمدايب التي هي كلها بقعة  
جزء من قري (انباركر) من رستاق سمرقند وبجميع الاراضي التي هي في التلال المتصلة  
بمزرعة هذه القرية وهي جميعها ثمن نواحي (انباركر) من رستاق سمرقند فاحد حدود  
الخان المعروف (بنهم بلاس) والثاني والثالث والرابع الحدود فكذا التي آخر هذه  
المحدودات فتصدق الخان الى آخر القاب هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب في حيوته وبعد  
وفاته لجميع هذه المحدودات المذكورة الموصوفة بها في هذا الكتاب حدودها كلها وجميع حقوقها  
ومراتبها من حقوقها وطرقها ومسالك طرقها في حقوقها واراضي البنات والحوانيت والنوابات

المركبة وبيوت الهواء وبيوت الخلاء والدويرات والحجرات والغرفات وابنيتهن وخشبنها وحيطانها  
وسلطانها وعلونها وسقفها وجذوعها وعوارضها واسطواناتها وابوابها وأجرانها وأرض الحمام وبيوت  
وسقوفه وخشبه وحيطانها وأجرانها وقدر مائه وابيوت وملقن رماده وصمغ زبله ومصب مائه وحوضه  
وصحاري مياهه في حقونه وأراضي بيوت الاكوة وابنيتهن والاشجار الباقية في العقارات والاراجين  
والعرائس وانهارها وسواقيها وشربها معجاريه في حقونها ومداساتها المنسوبة اليها في حقونها وصحاري  
مياهها في حقونها وكل قابل وكثير هو جميع هذه المحدودات ومنسوب اليها من حقونها داخل فيها  
مخراجها صدقة صحيحة بامدة واجبة بنه بامدة محرمة بحسبة لله عز وجل لا رجعة لهذا  
المنصدق في شيء منها لا تباع ولا تهرب ولا تورث ولا ترهن ولا تملك ولا تنقل بوجه تولى قائمة  
على اصولها جارية على سبلها بما صي على سبلها المسماة في هذا الكتاب التي ان يرث الله تعالى  
الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على ان يستعمل جميع ما وقعت عليه هذه الصدقة الموصوفة في هذا  
الكتاب لو خسر غلاتها في كل شهر وفي كل سنة لجارة وصاطعة وزراعة ومسافة بعد ان لا يؤجر شيء  
من ذلك اكثر من سنة واحدة ولا يعقد مزارعة اكثر من ثمانية عشر شهرا الا في عقد واحد ولا في عقود  
متفرقة ولا يعقد عليه عقد جديد الا بعد انقضاء مدة المعتود عليها كذلك يجري امر هذه الصدقة  
لا يؤجر قط من ذي حشمة بخلاف عليها من جهة ابطال هذه الصدقة وتغييرها عن وجودها المشروطة  
في هذا الكتاب فبارق الله تعالى من غلاتها واداء مؤناتها بدأ بأنواع معارفها وورم ما استرم منها  
والمسترد في غلاتها واداء مؤناتها وغرس الاشجار الجدد في عقاراتها على حسب ما يراه القائم  
بامر هذه الصدقة وبشراء البواري والحصى في الصيف والحشيش في الشتاء لهذه المدرسة المذكورة في  
هذا الكتاب على قدر ما تنفع الحاجة الى ذلك ويقطع من اشجار هذه العقارات الداخلة في هذه  
الصدقة ما يحتاج اليه في عمارة هذه المدرسة وغيره من المحدودات الداخلة في هذه الصدقة  
على حسب ما يراه القائم بامرها ويبيع ما ييسر من اشجارها واشرف على التصادف يكون سبيل  
لن ذلك سبيل سائر غلاتها في صرفه الى الوجوه التي تصرف اليها علانها على حسب ما يراه  
القائم بامرها ثم يصرف ما فضل من غلاتها الى كل من يقوم بامر هذه الصدقة في كل سنة العاد بهم  
مؤبدية عدلية رسمية نقد كورة سمرقند يوم وقعت هذه الصدقة فيه ويصرف الى العتبه الذي  
يجلس للتدريس في هذه المدرسة ممن يتخذ مدحبا ابي حنيفة رح ويدرس على مذهب في كل

سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثلثة آلاف درهم وستمائة درهم قسط كل شهر من ذلك  
 ثلثمائة درهم ويصرف الى طلبة العلم المقتسبين في هذه المدرسة من اصحاب ابني خينة رح  
 في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثمانية مئتا درهم يجري عليهم من ذلك  
 في كل شهر من السنة من هذا المال الف وخمسمائة يوزع ذلك عليهم على ما يراه المدرس  
 في هذه المدرسة من التسوية بينهم ويفضل بعضهم على بعض واعطاء البعض وحرمان البعض  
 بعد ان لا يزيد لكل واحد منهم في كل شهر على ثلثين درهما من هذا النقد ويصرف الى الذي  
 يتولى تفرقة هذا المال المسمى لطلبة العام عليهم في كل سنة من هذا النقد ستمائة درهم قسط كل شهر  
 من السنة خمسين درهما من ذلك ويصرف الى مؤدب مرضي يجلس في هذه المدرسة ويعلم الناس  
 فيها الادب في كل سنة من هذا النقد الف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف  
 الى معلم يجلس في مكتب هذه المدرسة ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد الف درهم ومائتا  
 درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى مقرر عالم بالقرآن والروايات يقرأ  
 الناس القرآن في هذه المدرسة في كل سنة من هذا النقد الف درهم وخمسمائة درهم قسط كل شهر من  
 ذلك مائة وخمسة وعشرون درهما ويصرف الى الاربعة ممن يقرأ القرآن في هذا المشهد المذكور  
 في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلثة آلاف درهم لكل واحد منهم من ذلك في السنة سبع مائة  
 وخمسون درهما ويصرف الى ثمن دهن السراج لاسراج السرج والقناديل في هذه المدرسة والمشهد  
 والمسجد وديارات طلبة العلم وبيت الخلاء في كل سنة من هذا النقد سبع مائة درهم ويصرف الى ثمن  
 الجهد لستائة هذه المدرسة في كل صيف من هذا النقد اربعمائة درهم ويصرف الى ثمن الخبز والحكم  
 والحوامج لانتفاذ الضيافة في هذه المدرسة في ليالي شهر رمضان في كل شهر رمضان من هذا النقد ثلثة  
 آلاف درهم وثلثمائة وخمسون درهما ويصرف الى ثمن الشموع والبخور ليلة البخت في كل شهر  
 رمضان في هذه المدرسة من هذا النقد خمسون درهما ويصرف الى ثمن الاطعام في كل سنة  
 في ايام النحر من هذا النقد الف درهم فيشتري بخمسمائة من ذلك من البقر التي تجوز في الضحايا  
 بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بذلك عن هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب  
 ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويشترى بالخمسمائة الباقية من ذلك من الاغنام التي  
 تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بها عن ابوي هذا المتصدق



وينصدق به على الفقراء والمساكين ويصرف في كل عاشوراء من هذا القدر إلى كسوة خمسين  
 نفر من الفقراء والمساكين وإلى اثني عشر الخبز والخبز والخبز والخبز في هذه المدرسة عشية  
 يوم عاشوراء ألف درهم ويصرف إلى رجلين موكلين بخدمة هذه المدرسة والمسجد والمشهد يتخذان  
 الأبواب ويعلقانها ويكسنان ويكسنان ما يحتاج إلى الكس ويتزاش الحصر والواري وطوبان  
 ويلتبان الحشيش ويرفعانها عند الحاجة إلى الرفع وينظفان بيت الحلاء ويوقدان السرج والقناديل  
 ذكراً وعشياً في المواضع التي تحتاج إليها من كل سنة من هذا القدر ألف ومائتا درهم لكل واحد  
 منهما من ذلك ست مائة درهم ويصرف إلى رجل من أهل الفقه والصلاح والأمانة يختاره المدرس  
 في هذه المدرسة فيعوض إليه مراعاة مصالح هذه المدرسة والمشهد يسكن فيها ويحفظ بيت الكتب  
 في هذه المدرسة ويطلع أجواها وبراعي السور وأربعين ناهراً من يوكل بخدمة هذه المدرسة  
 والمشهد في كل سنة من هذا القدر ألف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم فإن رأى  
 المدرس في هذه المدرسة صلاح في أن يعوض هذا الأمر إلى رجلين من أهل الصلاح يسكن  
 هذه المدرسة يتولى أحدهما بيت الكتب فيها ويتولى الآخر سائر مصالحها فالأمر في ذلك  
 إلى المدرس فيها ونكون هذه الوظيفة المسماة وهي ألف ومائتا درهم معروفة اليه ما على  
 تمامه المدرس فيها ويستصوبه بقيمة هذا القدر الذي سمي فيه يوم وقعت هذه الصدقة لكل سنة  
 وأربعين ناهراً من هذا القدر واحد من الذهب الأبريز المصنوع فإن تغير القدر في زمان إلى زيادة  
 أو نقصان يطرأ إلى قيمته ذلك القدر الحديث ويصرف إلى كل واحد من هذه الوجوه المسمى في هذا  
 الكتاب من تلك النواظم الحديثة ما يبلغ قيمته من هذا القدر المذني كتاب سبعمائة درهم وقعت  
 هذه الصدقة فإن فضل من هذه الوجوه فضل من العلات اشترى القائم بأمر هذه الصدقة بذلك  
 الفصل زيادة أسباب من الصباغ والمستعمل أن استصوب ذلك ثم يكون سبيل تلك الزيادة  
 المشتراة بما يحصل من علاتها سبيل أصل هذه الصدقة في وجوه مصارف ارتفاعاتها وإن تقاصرت  
 الغلة من الوجوه في سنة من السنين فيسقط من القسطن من هذه الوجوه بحصصها فإن لم يوجد  
 عص من سمي من هؤلاء المذكورين فيه بعدما استقصى في الطلب كان ما سمي له مصروفاً  
 إلى سائر الوجوه المسمى فيه وإن رأى القائم صرف ذلك إلى تحصيل زيادة أسباب يجري  
 ارتفاعها

ارتفاعها مجرى اصل هذه الصدقة فعل ذاك كذلك امر هذه الصدقة لا يغير عن حالها الى ان يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير الراثين وان وقع الاستغناء عن هذه المدرسة يوما من الدهر ولم يكن احد فيها الى العائلة الاولى صرف ذلك الى المحتاجين من طلبه العلم بسمرقند ممن يعتقد مذهب أبي حنيفة راج فان لم يوجد من يصرف ذلك اليهم من طلبه العلم صرف حينئذ الى فقراء المسلمين ابد او قد اخرج هذا المتصدق جميع ذلك الى يد أبي طاهر زيد الرحمن بن الحسن الغزالي وجعله قائما بامور هذه الصدقة وامره في ذلك باستشارة ثقوى الله تعالى واداء الامانة واستعمال النصيحة وقلة تسوية امورها على وجوها وشرط عليه ان لا يغير شيئا من ذلك ولا يبدل وقد قبضه قبضة صحيحة بارعة من موانع صحة القبض فان مضى لسبيله ووجب اقامة غيره مقامه لمعنى بوجوب ذلك فالإختبار في ذلك الى الغيبة الذي يدرس فيها بمشورة طائفة اهل العلم الذين يدور عليهم امر الفتوى بسمرقند بعد ان يكون الذي يختاره من اهل الصلاح والديانة فان لم يكن فيها مدرسا فلا مبرر من غرض الى الحاكم بسمرقند ولا نجل للسلطان الى آخره شهد الشهود الى آخره \* نوع آخر في الوقف على اولادة واولاد اولادة اذا اراد الرجل ان ينفق على اولاده فهذا على وجوه احدها ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وفي هذا الوجه يدجل تحت الوقف البطن الاول يريد به ولده اصله ولا يشارك البطن الثاني البطن الاول ويريد بالبطن الثاني ولد الابن فمادام واحد من البطن الاول فالغلة له وان لم يبق واحد من ذلك البطن فالغلة للفقراء ولا يكون للبطن الثاني من ذلك شيء فان لم يوجد البطن الاول ووجد البطن الثاني وهو ولد الابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشاركه من دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه كالحال في حق ما بين البطن الاول والثاني وان عدم البطن الاول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع والخامس اشترك الثالث ومن دونه من البطون وان كثرت \* الوجه الثاني ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وفي هذا الوجه اختص به البطن الاول والثاني يريد بالبطن الثاني ولد الابن ولا يشاركهما البطن الثالث \* الوجه الثالث ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولده وولد ولده وولد ولده في هذا الوجه التماس ان يختص به البطون الثلاثة وفي الاستحسان اشتركت البطون كلها وان سئلوا \* الوجه الرابع ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وليس

له ولد أصله وله ولد الابن وفي هذا الوجه صرف العلة الى ولد الابن فان حدث له ولد الصلب  
 مصرف العلة المستقبل الى الولد لصلبه \* الخامس اذا قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة على  
 ولدي وولدي واولاد اولادهم وسلمهم ابداناً ما تسلموا وفي هذا الوجه بدخل تحت هذا  
 الوقف كل ولد كان له يوم هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث العلة  
 ومن مات منهم قبل حدوث العلة سقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق نصيبه ويكون  
 ذلك لزومته والبطن الاعلى والطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال على ان يبدأ  
 في ذلك بالبطن الاعلى ثم بالبطن الذي يليهم فاد اقال هكذا مادام واحد من الطن الاعلى لا يكون  
 للطن الاسفل من الغلة شيء ومن هذا الجنس مسائل كثيرة كتبها في كتاب الوقف ثم اذا اراد  
 ان يقف على اولاده واولاد اولادهم وسلمه لا ينبغي ان يكتب في الكتاب ووقف على اولاده  
 واولاد اولاده ابداناً ما تسلموا بعد وفاته فانه لا يجوز الوقف لواده اصله في هذه الصورة لانه يصير  
 بمنزلة الوصية للوارث والوصية للوارث لا تجوز الا باحازة باقى الورثة ما على ولد الولد تجوز  
 الوقف لان ولد الولد لا يكون وارثاً حال حيوة ابيه ولكن يكتب وقف على ولده وولد ولده  
 فيجوز الوقف على قول من يرى جواز الوقف على ولده لصلبه من غير الاضاعة الى ما بعد الموت  
 ومن غير الوصية له وهو قول ابي يوسف ومحمد رح لان على قولهما ولده اصله يستحق الغلة حال  
 حيوة الواقف ولا يكون الاستحقاق حال حيوته بطريق الوصية فيصح الوقف عليه ثم لا يطل موت  
 الواقف فاما على قول ابي حنيفة رح لا يصح الوقف الا بالاضافة الى ما بعد الموت وان يكون موصى به  
 بعده فيصير وصية للوارث فلا صحة لهذا الوقف على ولده عند اصلا فيلحق باخرة حكم الحاكم ثم فيما  
 ذكرنا انه اذا وقف على ولده وولد ولده في حيوته لا يعطى ولد الولد جميع العلة مادام ولد الصلب  
 حياً لان الواقف ما جعل كل العلة لولد الولد مادام ولد الصلب حياً ولكن تقسم الغلة في كل سنة  
 على عدد رؤس اهل الصلب وعلى عدد رؤس ولد الولد وما اصاب ولد الولد فهو لهم ووقف  
 وما اصاب ولد الصلب فهو لهم ميراث حتى يشاركتهم الزوج او الروعة وغيرهما لان الميراث لا يختص به  
 بعض الورثة دون البعض فان مات اولاد الصلب فالعلة كلها تكون لولد الولد بحكم الوقف ذكر  
 هلال رح هذه المسئلة على هذا الوجه وقالوا هذا الحواب مستقيم على قول من يجوز الا خلا عن  
 الوقف في زمان حتى قال ان من وقف على نفسه ثم من بعده على الفقراء ان الوقف جائز

غير مستقيم على قول من لا يجوز الإخلاء عن الوقف في زمان حتى قال في تلك المسئلة ان الوقف على العتراء لا يجوز وينبغي ان يصير جميع الغلة بعد موت ولد الصلب وتعالى ولد الولد لان ما يصيب ولد الصلب حال حيوته ليس بوقف وانما يصير وقتا بعد وفاته لولد الولد فقد خلا زمان عن الوقف واما اذا وقف على ولده حال حيوته وبعد وفاته لا يصح الوقف عند ابي خيفة خرج على ولده وانه ظاهر لان قوله حال حيوته لغو من الكلام عنده لان عنده لاصحة للوقف حال الحيوة فخرج قوله حال حيوته من اليمين وبقي قوله وبعد وفاته فيكون وصية للوارث واما على قوله كما فتد اختلاف المشايخ رح بعضهم قالوا لا يجوز لان الوقف بعد الموت وصية وبعضهم قالوا يجوز لان قوله وبعد وفاته لغو من الكلام عندهما لانه لا يبعد الا ما هو ثابت بمطلق الوقف بيانه ان الوقف عندهما وقع صريحا لازما في حالة الحيوة على وجه لا يبطل بسوء الواقف على ما مر قبل هذا وكان قوله وبعد وفاته لتأكيد ما ثبت بمطلق الوقف فلا يوجب بطلان الوقف والله تعالى اعلم \*

نوع آخر اذا وقف نصف داره شائعا او نصف ارضه شائعا فعلى قول ابي يوسف رح يجوز وعلى قول محمد رح لا يجوز فيلحق بآخره حكم الحاكم فاذا وقف ارضه وشرط الكل لنفسه او شرط البعض لنفسه مادام حيا وبعد للعتراء فالوقف باطل عند محمد رح وعلى قول ابي يوسف رح الوثوق صحيح ذكر الخلاف على هذا الوجه في مواضع كثيرة وذكر الفقيه ابو جعفر رح انه لو شرط ان يأكل من الغلة عند محمد رح يجوز فيكتب ولهذا الواقف ان يصرف غلات هذا الوقف الى نفسه ما عاش ويلحق بآخره حكم الحاكم وان اراد ان يكون هو المتولي في هذا الوقف ما عاش يكتب ولهذا الواقف ان يتولى هذه الصدقة مدة ما عاش ويصرف غلاتها وما نفعها في سبيل الخير ووجوه البر فيما احب فذلك اليه دون غيره من الناس كيف شاء وكما شاء وهي صدقة موقوفة على حالها فاذا مات في هذه الصدقة نافذة على ماله ويلحق بآخره حكم الحاكم وان كان من واهبه ان يبيع هذا الوقف او شيئا منه اذا كانت المصلحة في ذلك ويشترى بقرضه ما هو نفع للوقف يكتب ولهذا الواقف ان يبيع هذا الوقف المسهي فيه وما احب منه ان رأى يبيعه صلح ويصرف ثمنه الى شراء شيء آخر هو صلح للوقف فيجعله مكانه ويلحق بآخره حكم الحاكم وان كان من رآه ان يكون له التغيير والتبديل يكتب ولهذا الواقف ان ينقص من مصارف هذا الوقف من شاء نقصانه ويزيد فيه من شاء زيادته ويخرج منهم من شاء ويدخل مكانه من احب ريعه من اخرجه ان احب

يعدل في ذلك برأيه وليس لاحد من يقوم بهذا الوقف ان يعمل شيئا من ذلك برأيه وليس لاحد من يقوم بهذا الوقف ان يعمل من ذلك شيئا ماحلله فان حدث له حدث الموت ولم يعر من هذا الوقف شيئا ولم يبدل ولم يرد على ما فيه احدا ولم ينقص منهم احدا ولم يدخل منهم احدا ولم يخرج منهم احدا وهذا الوقف وقف على الحالة التي جعلها عليه ليس لاحد ان يغير شيئا من ذلك وان كان غير شيئا ثم حدث له حدث الموت فيكون على ما عليه يوم يموت الواقف هذا \* صورة كتابه جريان لحكم صحة الوقف بكتب على طهر صك الوقف بعد التسمية بتول الناصي فلا المتولي يعمل بالنساء والاحكام والاوام بكورة كذا وبواحبها بآدم النساء والايماء والافانة فيها من اهلها اذ ان الله تعالى توفقه حكمت صحة هذا الوقف المس الموصوف في نيل هذا الصك وجواره ولزومه وساد هذه الصدقة في جميع ما بين موضعه وحدوده من الحوائط والرباط والحدائق والحدائق وغير ذلك بجميع ما اشتمل عليه الاية في علوه وسفله من التحركات والمداخل والصحن والمرابط على سبيل البوحوة والشرائط المذكورة المشروطة المشروطة به عملا بقول من يرى صحة هذا الوقف وحوار هذه الصدقة بشروطها وسلبها المبيعة المعسرة فيه من العلماء السلف وائمة الدين بعد بصومة مستقيمة معسرة حرت من يدي هذا الواقف المسمى به وليس من خاصته فيه من له حق المجامعة في حوار هذا الوقف وصحته به وبقية وتصدق له وحواله بالاكار بصحته وجواره وميله الى جهة الفساد حكما ابرمته وقصا بعدته وامضيت الحكمه واحكمته على هذا الوقف بخصرته في وجهه وفي وجه من خاصته فيه بعد ما عبرت مواضع الاختلاف بوضع احتجادي على هذا وكلفت هذا الواقف قصر بده عن جميع هذه المحدودات وسلمتها لي هذا اليوم المسمى به وترك التعرض له فيه بنا بحالف مقتضى الصحة والحوار لهذا الوقف وهذه الصدقة وذلك كله في مجلس قضائي بكورة كذا وامرت بكتبة هذا السجل على طهر هذا الصك ختمة في ذلك واشهدت عليه من حصر بي بين الثقات بتاريخ كذا والله تعالى علم كذا في المحيط \* الفصل السابع والعشرون في رسوم الحكام على سبيل الاحتصار بقول بالله التوقي اول ما يبدأ به من رسوم الحكام كتبة المباشير فان اسمعيل بن عباد كان اذا حطب ليد اسباب عملا القى اليه البياض وقال اكتب عهد العمل فان امكته قلده والآنحاه عن مجلسه

قال الحاكم السمرقندي ان اردت كتابة المنشور كتبت هذا ما عهد اليه فلان الى فلان حين عرف علمه وديانته ونزاهته وصيافته وامتحنته على الايام واختبرته في معرفة الاحكام فوجدته سالكا سبل الاختيار منهجا طرق الابرار لم تعرف له زلفا ولم تزعم منه خلة فاعتمدته وفلده عمل الحكومة بكورة كذا الامر بتقوى الله عز و علا مظهرا ومبطنا وخيفة مسرا ومعلنا فانما انتفع ما قدم من زاد واجسن ما اذخر من عناد والله تبارك وتعالى يقول ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون وامره ان يواظب على تلاوة القرآن متدبرا حجبها الظاهرة متأملا ادلتها الباهرة فانه مدون للحق ومنهاج الصدق وبشير الثواب ونذير العقاب والكاشف لما استبهم والمنور لما اظلم والله تعالى يقول لا يا ايها الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد وامره بدراسة سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآثاره وتعهدها حديثه واخباره متهيئا الى حكمته ووصاياه متوشيا بخلافه وسجاياه فانه الداعي الى الهدى الذي لا ينطق عن الهوى فمن التزم بها وامره فثم ومن انزجر عن هزاجه سلم وقد قرن الله عز وجل طاعته بطاعته في محكم كتابه وجعل الغلب بقوله كالعدل بخطابه وامره بمجالسة اهل الدين والعلم ومدارسة اهل الفقه والفهم ومشاورة من يفهم يقدره ويضعه فانه لا مبراء من السهو والغفل ولا امن من الركل والسقط وان الشورى نتاج الالباب والمباحثة زائد الصواب واستظهار المرأ على رأيه من عزم الامر واستبارة بعقل اخيه من حزم التذبير وقد امر الله عز و علا بذلك اولى البشر بالاصابة فقال لرسوله الكريم في كتابه الحكيم وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين وامره بفتح الباب ودفع السجاب والبروز للخصوم واتصالهم اليه على العزم والنظر بين المتحامين بالسوية والعدل فيهم عند القضية وان لا يفضل خصما على صاحبه في لحظ ولا لفظ ولا يقويه عليه بقول ولا نعل اذا كان الله عز وجل جعل الحكم ميزان القسط والعدل في القبض والبسط وسوي في بين الدني والشريف واخذه من التقوي للضعيف بقوله تبارك وتعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض وامره اذا ترفع اليه المتماكر ان يطلب الحكم بينهما في نص الكتاب فان عدده هناك عليه من سنة رسوله القوية والآثار الصالحة السليمة فان فقد هناك ابتغاه في اجماع المسلمين فان لم يجد فيه اجماعا اجتهد رأيه بعد ان يبلغ غاية الوسع في التحري فانه من اخذ بالكتاب اهتدى ومن اتبع السنة نجى ومن تمسك بالاجماع سلم من الخطاء ومن اجتهد فدا عذر والله تبارك وتعالى يقول

وَالَّذِينَ حَاضِرُوا بِأَيْدِيهِمْ سُلَامًا وَأَمْرًا فَانْتَشَتْ فِي الْحُدُودِ وَالْأَسْطُهَا فِيهَا مَعْدِيلُ الشُّبُورِ  
 وَأَنْ يَمْنَعُ مَنْ مِنْ عَمَلٍ بِرِهْقِ الْحَكْمِ مِنَ الْمَوْجِعِ الصَّحِيحِ أَوْ رِثَ عَدِ الْوُصُوحِ حَتَّى تَنْقُصَ  
 الْإِسْهَادُ فِي صَبِي عَدِ الْإِنْعَاءِ وَلَكِنْ عَلَى بَعْضٍ أَنْ لَا هَوَادَا فِي أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَسْتَحْضِرُ عَمَلَهُ  
 الْبَيْتَ بِرِيٍّ وَلَا يَأْخُذُ رَافَةَ مَسْجِي فَإِنَّ اللَّهَ تَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَإِنَّكَ دَمُ  
 الطَّالِبِينَ وَأَمْرًا بِنَصِيحِ الْأَحْوَالِ مَنْ يَشْهَدُ عِدَّةً بِقَبْلِ شَهَادَةٍ مَنْ كَانَ طَبِيبًا يَنْبَغِي الْمَأْسُ ذِكْرُهُ مَشْهُورًا  
 مِمَّنْ يَسِيرُ مَسْهُورًا إِلَى الْعَمَلِ وَالطَّيِّعِ مَعْرُوفًا بِالرَّاهَةِ وَالْأَلْفِ سَلِيمًا مِنْ شَائِنِ الطَّمَعِ وَأَمْرًا بِتَحْتَاطِ  
 بَيْنِ أَمْوَالِ الْإِبْتِنَاءِ شَاةِ الْأَمَةِ وَيُكَلِّمُهَا إِلَى الْحَصْنَةِ الْإِعْقَاءِ وَبِرْعَاهِمُ فِي ذَلِكَ عِبَادًا وَيُكَلِّمُهُمْ تَهْنِئَةً  
 وَأَسْرَةً أَنْ يُولِي مَا يَجْرِي فِي عَمَلِهِ مِنَ الْوُقُوفِ إِلَى قَوْمٍ يَحْسَبُونَ تَدْبِيرَهَا وَيَصْطَلُونَ السَّامَ عَلَى  
 مَسَالِحِهَا وَيَكُونُونَ مَأْمُورِينَ عَلَى أَصُولِهَا وَتَرْوُعِهَا وَيَحْشُونَ ارْتِفَاعَهَا مِنْ حَلِّهِ وَبَصَرِ قَوْمٍ فِي سِلَهِ  
 يَنْعُونَ مَا شَرُّهُ وَأَسْوَأُهَا فِي مَرَارِعَاتِهَا وَحَارَاتِهَا وَيَحْتَدُونَ مَا وَسْوَسَ فِي اسْتِعْلَالِهَا وَعَارِئِهَا  
 وَلَا تَحْلِيهِمْ فِي ذَلِكَ مِنْ إِنْغَاءِ الْأَثَرِ وَالْإِشْرَافِ وَالطَّرَافِ وَأَمْرًا بِرُوحِ الْأَرَامِلِ وَالْيَتَامَى مِنْ أَكْثَانِهَا  
 صَدَقَتْ أَوْلِيَاءُهَا وَأَمْرًا أَنْ يَحْتَارَ كَانَتْ عَالِمًا بِالْمَحَاصِرِ وَالسَّكَلَاتِ مَطْلَعًا لِعِلْمِ الدَّعَاوِي وَالْمَصَاةِ  
 فَيُنَاقِشُ عَلَى حِطِّ الشُّرُوطِ وَالْعَهْدِ عَارِفًا بِكُنْهَةِ الْعُقُودِ وَأَمْرًا أَنْ يَسْلَمَ مَا يَحْصِي أَعْمَالَهُ مِنْ دِيَوَانِ  
 النَّصَاءِ عَلَى نَسَبٍ بِمَا فِيهِ مِنَ الْوَنَائِقِ وَالسَّكَلَاتِ وَالْمَحَاصِرِ وَالْوَكَالَاتِ وَأَسْمَاءِ الْمَجْلِسِينَ وَأَنْ  
 يُوَكِّلَ بِهَا مَنْ يَحْتَاجُ مَنْ يَرْتَضِيهِ وَيَنْتَرِسُ الْخَيْرِيَّةَ ثُمَّ يَقُولُ الْكَاتِبُ هَذَا عَهْدُ بِلَالِ الْيَكِ وَعَلَيْكَ  
 وَهَذَا يَكُ الْإِنِّ سَبِيلَ الرِّشَادِ وَحَادِيكَ إِلَى طَرِيقِ السَّدَادِ وَتَدَاعِيهِ وَاسْتِرْصَ وَحَذَرِ لِحْصَانِ  
 عَهْدِهِ أَمَّا مَا يَنْتَضِيهِ وَمِمَّا لَا يَحْتَدِيهِ وَقَدْ تَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ وَالثَّنَّةُ مَعَاذُهُ فِي اسْتِدَامَةِ الْوُفْقِ  
 مِنْهُ وَاسْتِدْعَاءِ الْعَمَلِ شُكْرُهُ بِرَدِّكَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ الَّذِي بَلَى هَذَا مِنْ النَّاصِي الْمَوْلِي  
 دِيَوَانَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْحُكْمِ وَتَرْتِيبِ الْأَحْكَامَاتِ وَالرَّقَاعِ وَهَذَا عَلَى الْإِسْتِصَاءِ فِي نَابِ قِصَصِ  
 الْمَحَاصِرِ وَالسَّكَلَاتِ فِي آدَابِ النَّاصِي لِلْحَصَافِ ثُمَّ الَّذِي بَلَى ذَلِكَ مَعْرِفَةُ النَّاصِي رِسُومِ  
 التَّوْقِيعَاتِ الَّتِي تَكُونُ عَلَى صَدُورِ الْحَكْمِ وَاعْمَارُهَا وَهِيَ عَلَى سِتَّةِ أَنْوَاعٍ أَحَدُهَا تَوْفِيقَةٌ عَلَى  
 صَدُورِ السَّكَلَاتِ وَكُتُبِ التَّرْوِيجِ وَاجْتِبَاءِ الْقَوَامِ وَكُتُبِ التَّوَسُّطِ وَالتَّقْلِيدَاتِ وَذِكْرِ الْحُرُوفِ وَالْإِطْلَاقِ  
 وَالْفَصْلِ وَالسَّلَسِ وَالْإِحْصَارِ وَهُوَ عَلَى اخْتِيَارِ النَّصَاةِ وَلِكُلِّ مَسْأَلَةٍ تَوْفِيقٌ بِجَوَالِدِهِ اعْتَصَمَ بِمَا يَصْمُ  
 وَتَقْتَبُ بِاللَّهِ تَقْتَبِي آمِنْ مِنْهُمْ آمِنْ بِاللَّهِ الْحَقِّ مَعْرُوضِ وَالطَّالِعِ مَرُوضِ الْحَمْدُ ثَمَرُ الْحَمْدِ الشُّكْرُ

قيد النعمة التثبت طريق الاصابة الطمع قريبي الندامة الانفاس حظى الغناء الغضب فصدي  
 العقل فرض القاضي الثقة على رجل لا مرأته فان للقاضي ان يفرض الثقة على رجل  
 لا مرأته لان القاضي يضره ويأمره بالاثاق عليها وعلى ولدها فان عرف انه يضره ولا ينفع  
 عليها فرض لها القاضي الثقة عليه في كل شهر بقدر ما يحتاج اليه من الدقيق والادام والبهن  
 وحوائجها التي يكون مثلها فيقوم ذلك بالدارهم ويفرض عليه في كل شهر فاذا اراد ان يكتب لها  
 ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان قضيت لفلانة على زوجها فلان بحضرته بكذا وامرته  
 بادرار ذلك عليها وان وجوبه وفرضت ذلك عليه لها واطلقت لها الاستدانة ان مطالها يكون  
 ذلك دينالها عليه يرجع به عليه وامرت بكتابة هذا الذكر حجة لها يوم كذا وان كان الزوج غائبا  
 فبجاءت المرأة تطلب الثقة وذكرت ان زوجها غاب عنها ولم يخلف لها ثقة وسألت القاضي  
 ان يفرض لها عليه ثقة واقامت البينة انها فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجها فلان بن فلان  
 غائب فان ايا حبيفة روح قال لا اقضي على غائب وقال ابو يوسف روح اعرض لها الثقة ولا اقضي  
 بالكاح عليه فاذا قدم فاتخاذته بنفقتها وكذلك ان انكروا فامت البينة على تكادها ثم قال علي بن  
 قول ابي يوسف روح اذا فرض لها الثقة فلها ان يستدين وان امرها بالاسنة انه كان احوط على  
 اصله قال فاذا اراد الكتاب كتبت يقول القاضي فلان بن فلان بعد تقدير الثقة على الوجه  
 الذي ذكرناه امضيت هذا التقدير المذكور فيه على الغائب المذكور فيه لا مرأته فلانة واطلقت لها  
 تناول ذلك القدر من ماله والاستدانة عليه ان لم تظهر بشيء من ماله ترجع به عليه عند او بته  
 من غيبته اخذا بقول من يرى ذلك جائزا من علماء الامة واصبتهافي ذلك بتقوى الله تعالى  
 واداء الامة فيه فتقدمت ذلك على شرط الوفاء وامرت بكتابة هذا الذكر حجة لها يوم كذا وعليه  
 هذا فرض سائر الثقةات واختيار القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع الي جالي العرف المنسوب الي  
 كذا في اختلالها واقتسامها واطلقت احوالها وقصور ارتعاعاتها عن مصادرها وجوهها بخلوها  
 عن قيم يتعدها او لسيرة فلان القيم وان السجاجة مست التي من يقوم بامورها وحفظها  
 بتثمينها وضبطها راءضاء شرط المتصدقين بها وكان الامر على ما رفع الي باخبار جماعة ثقات  
 فوقع الاختيار على فلان لما وصف من صلاحه وسدادة فنصبته فيما فيها على ان يحفظها ويتعدها  
 ويستمرها ويستغلها ويصرف غلاتها الى وجوهها ومصارفها ويحبي ما مالت منها واندرس ويستأدي



من غلاناها من كان عليه شيء منها وعرفت كل قيمها، فيما قبله وأوصيته بتقوى الله وعلما \* نصيب  
المشرف على الوصي أو القيم يقول القاضي فلان بن فلان دعي إلى فلان بن فلان قيم في وقف  
كذا أو أوصني في تركه فلان وهذه التركة محتاجة إلى مشرف يحيط بهذا الوصي ويتعقد من حاله  
فوجببت الأمر على مارع بأخبار الثقات وإن هذا القيم أو الوصي محتاج إلى مشرف يتعقد  
أحواله ليؤمن امتداد الطمع في هذه التركة فوق الاختيار وسي على فلان لما عرف من نطقه  
وذكائه وسداده وإمانته فامضت هذا الاختيار ونصت هذا المختار مشرفا على هذا التميم وعلى  
كل فهم في هذه التركة وحظرت عليه وعلى كل قيم في هذه التركة الاستبداد بشيء من هذه  
التصرفات فيها دونه وأمرته إن لا يحل ولا يعتد في شيء من أمور هذه التركة إلا بعد مشورة هذا  
المشرف واستطلاع رأي به وبأمره أن يكتب هذا الذكر حجة بعد أن أوصيته بتقوى الله عز وجل  
وكان أبو بصير الصغار رح يقول القاضي لا يكتب في جميع هذا وأوصيته بتقوى الله عز وجل وإداء  
الإمامية ولكن يكتب على شرط تقوى الله تعالى وإداء الإمامية كذا في الطهريّة \* الفصل الثامن  
والعشرون في المقاطعات وأعلم أيك إذا كتبت شيئا مما ذكرناه لا بد من كسنة التاريخ في أو آخرها  
وأعجازها بما لا يشبهه وتقع على الناس وأعلم أن لكل مملكة وأهل مملكة تاريخا وكتابا يؤرخون  
بالوقت الذي تحدث به جوادث مشهورة عامة وكان للروم إرفاق تاريخا بها على حسب  
ما وقع من الأحداث فيها إلى أن استقر تاريخهم على أن جعل سنة وفات ذى القرنين وكذلك  
كانت الدرس فانه حكى من أبو عبد الله الذي كان في عهد المتوكل أنه ذكر أن العرس كانت يؤرخ  
باعدل ملك كان فيهم إلى أن استقر تاريخهم على هلاك يزيد حر الذي هو آخر ما كتبهم والعرب  
كانت يؤرخ بعام الترق وهو تفرق ولد اسمعيل عليه السلام وخروجهم من مكة وأرخوا بعام  
العدو له قصة معروفة ثم أرخوا بعام الفيل ثم استقر التاريخ العربي بعد ذلك كله على أن جعل من أول  
سنة الهجرة وكان المحدثين بهذا عهد رضى الله عنه لأن عامته على اليمن قدم عليه فقال أمانيؤرخون  
كتبكم وأراد عهد رضى الله عنه أن يستأ بمبعوث النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثم قال بل يبدأ  
بوقت وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ثم رأوا أن يكون من الهجرة لأنه أول وقت دافيه الإسلام فكانوا  
قد بدأوا بشهر رمضان ثم جعلوا الابتداء من المحرم والتواريخ العربية انما هي على الليالي وإن كان  
تواريخ

تواريخ سائر الامم على الاديان وذلك ان سني اولئك تجري على امر الشمس وهي نهارية  
وسنوا العرب قمرية \* صك الوقف على وجوه شتى وصورته هذا ما وقف وتصدق فحس فلان  
بن فلان تقر بالذي ربه وخالفه وتوسلا اليه الهة ورازقه ذخيرة قدمها ليوم حشره ونشرة يوم  
العرض الاكبر يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم فتاهب للرحيل الى بناء  
الملك الجليل وتزود للسفر الطويل وكان في الدنيا كانه عابر السبيل فبادر واستعد واجتهد وجد  
واحبا ان ينخرط في عداد من لا ينقطع عمله اذا انتهى اجله على ما قال سيد البشر وضايع  
اللواء في المحشر اذا مات بن آدم الحديث وتعرف الى الله عز وجل في البرخاء ليكون عونه  
على رفع اللواء بما هو ذريعة الى الجنان على ما روي خالد بن معدان عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم انه قال يحيى المعروف والمكر يوم القيمة خلقان ينطلق الميعرف باهله الى الجنة  
وينطلق المنكر باهله الى النار واهل المعروف في الدنيا هم اهل المعروف في الآخرة واهل المنكر  
في الدنيا هم اهل المنكر في الآخرة فتصدق بجميع كذا عن نية خالصة وطوبى صافية الى آخر ما قلنا  
في كتاب الوصاية والوقف الا اننا ذكرهنا اشياء لم نذكرها ثمه ليكون الكتاب ذاكته ومقدرة في كتابه  
فنفع له فنقول اذا اراد الواقف ان يكون هذا الوقف على اولاده يكتب ما كتبناه الى ان يقول  
فما فضل من غلاتها صرف الى اولاد الواقف المتصدق فمنهم فلان وفلان ابدا ما اتوا الدوا وتنا سلوا  
منها ما دام احد من اولاد البطن الاعلى في الاحياء للذكر ينزل خط الاتيين وان اشترط  
الواقف التسوية بين الذكور والاناث يقول الذكر والاثنى في استحقاق النصيب من ذلك  
على السواء لا يفضل ذكورهم على اناهم ولكن الاول اقرب الى الصواب واطيب للثواب ثم بعد  
هذا يقول وان انقرضوا وتفاوتوا ولم يبق منهم احد صرف ما كان مصروفا اليهم الى فقراء المسلمين  
وصاويهم وقد اخرج هذا الواقف المتصدق هذا الوقف وهذه الصدقة من يده وابانها من  
سائر املاكه واسبابه وسلمها الى فلان المتولي تسليمها بعد ما قبل منه هذه التولية والقائمة  
قبولا صحتها الى آخر ما قلناه وكوزت في صرف الفاضل الى الاولاد على ان من استغنى عنهم حرم  
فان افتقر عاد اليه ما كان مصروفا اليه فهو احسن ولو لم يقف على اولاده ولكن شرط الفاضل  
لنفسه على النسو الذي قدمناه واراد ان يحج منه رجل صالح بعد ما حدث به حدث الموت  
ويصرف الى وجوه شتى كتبت فان حدث الموت الذي لا محيص لاحد منهم ولا مخلص

ولا مباح وهو صني أسلحه صرف ما كان مصرعاً إليه في حال حيوته من ذلك الفاصل فيبدأ منه أولاً  
بما يحق منه رجل مصلح من ديرة أهله يعطي بكايته لدهائه وإياديه وما فصل من ذلك يدعي  
والنصيحة كذا شيء أحدنا عن سيد ولد آدم رسول رب العالمين صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وأما ثلثه عن والده هذا الوافى فلان والثالثة عن والده هذا الوافى فلان ست فلان والرابعة عن هذا  
الوافى فيصحي بذلك كله كل سنة في أيام الأصاحي بعد وفاته وانقراض حيوته تركاً إلى الله  
ووسيلة لها ليس يعطي أحرار السلاح من الفاصل ويصدق للحومها وشحومها ودومها وأكارعها  
وسبقها على فقراء المسلمين ومحابهم وما فصل من ذلك يصرف إلى مرسومات عاشوراء  
التي تعارفها الأعياء في هذا اليوم من شري الرعمان واتخاذ الحبيب وشري الكبرياء  
والمصلح والكريت كذا اليوم دلك كله على هذا التميم وما فصل من ذلك يصرف إلى موائد  
صلوته وكذا إلى موائد ركوعه وإلى موائد بدورة وكمالاته ولا حاح على من ولي هذا  
الأمر أن يأكل نفسه منها وإن يور كل من شاء وما فصل من ذلك يصرف إلى مصالح الشقابة  
التي هي محللة كذا وإلى شراء الحمد واحة السقاة ويتجدد ماء الحمد فيها أيام الصيف وما يحتاج  
إلى ذلك وصارت هذه صدقة ماحية صافية لا يريد حاكمها مرور الأيام إلا تشديداً ولا مصي  
الأموال إلا تأكيداً ولا يغلب لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر من الولاد والقضاة والحكام فندبل  
شرط من شروطها وتعير شري ولا تعطيلها فمن بدله بعد ما سده فإني أئتمه على الدين بدلوله وعليه  
لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وإلا حوط في ذلك أن يلحق في الوقف حكم فاس من صاة  
المسلمين حتى يرؤل الحلاب وصورة حريان الحكم لصحة الوقف إن يكتب بطلن طهر  
الصك للوقف بقول المتاضي فلان بن فلان المتولي بعقل القضاء والأحكام والأوقاف المذكورة  
كذا وبواحبها بعد القضاء والإمضاء والاستئذان فيما بين أهلها حكمت بصحة هذا الوقف  
وحدوده فيه من الجواهرات والرباطات والحانات والحكمات وعبر ذلك بجميع ما اشتل  
عليه من الأثنية في سله وعلوه من الحكرات والمبارك والصيص والمرابط على السبل والشروط  
المذكورة فيه عملاً مني ونقول من يرى صحة هذا الوقف وجوازه هذه الصدقة وشروطها وسلبها  
المسبة المتصورة فيه من أعمال علماء السلف وأئمة الدين بعد حصومة صحيحة مستقيمة جرت بين  
يدي هذا الوافى المسمى فيه وبين من حاصمه فيه ممن له حق الخصومة في جوار هذا الوقف

وصحته وجواب المدعى عليه بالانكار بصحته وجواز وميله الى جهة الفساد حكما ابرمته وقضاء نفذته على هذا الواقع بحضرته في وجهه ووجه من خاصه فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهدادي عن صحته وتثاذه وكلفت هذا الواقع قصريده عن جميع هذه المخدوات وتسليمها الى هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له منه في سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والامتنان وامرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة له في ذلك واشهدت من حضرني من النقات بتاريخ كذا كذا في الظهيرية \*

## كتاب السبيل

وفيه فصول : الفصل الاول في بيان جواز السبيل وعندنا من مذهب علمنا نأرجح ان كل حيلة يستعمل بها الرجل لا بطلان حق الغير اولاد خال شبهة فيه اولتمويد باطل نهى فيكرهه وكل حيلة يستعمل بها الرجل يتخلص بها عن حرام او يتوصل بها الى حلال فهي حسة والا صل في جواز هذا النوع من السبيل قول الله تعالى وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْنًا فَامْرِبْ بِهِ وَلَا تُخَنِّتْ وَهَذَا تَعْلِيمُ الْمُخْرِجِ لا يوجب الشبه وعلمى نبيه عليه الصلوة والسلام عن يمينه التي حلف ليضربن امرأته مائة حود وعامة المشائخ على ان حكماها ليس ينسوخ وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة في الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلوة خندق له طول أكثر من عشرة اذرع وفيه ماء الا ان عرضه اقل من عشرة فعلى قول بعض المشائخ رح لا يجوز التوضي فيه من هذا الخندق والتمسك على قول هؤلاء ان يستمر حفرة قريبة من الخندق ثم يحفر نهيرة من الخندق الى الحفرة ويسيل الماء من الخندق الى الحفرة فيصب الماء جاريا في الخندق فان شاء قوضا من الخندق وان شاء قوضا من النهيرة \* اذا قوضا الرجل فزأى البلبل سايلة ذكره وكان الشيطان يريه ذلك كثيرا فالحيلة في قطع هذه الوسوسة ان ينضح فضحة بالماء فاذا امراه الشيطان بذلك حاله على الماء الا ان هذه الحيلة اذا تنفع اذا كان العهد تريبا ولم يصفى البلبل فاما اذا جف البلبل ثم رأى البلبل على ذكره بعيد الوضوء لانه لا يمكن اجالته على ذلك الماء \* اذا اصابت النجاسة خفا او غلا ولم يكن لها جرم كما بول والخمر فلا بد من الغسل وطبا كان او باسأ الحيلة في ذلك اذا كان طبا ان يمشي

في التراب او الرمل حتى ياصق بعضه بالتراب ويجف ثم مسح بالارض فيطوره كذا ذكره  
 الثبدي ابو جعفر رح من ابي حنيفة رح وهكذا روي من ابي يوسف رح الا انه لم يشترط الجفاف \*  
 اذا صلى الظهر ثلث ركعات ثم افام المؤذن وحام المصلي انه لم يصل في المسجد فاراد ان يصلي  
 مع الامام ويكون وضوءه ما صلى مع الامام وكرة ان يمسد ما صلى في الحيلة له في ذاك ان لا يتعد  
 في الرابعة ويقوم الى الخامسة ويستعصى الخامسة والسادسة حتى تنتهي هذه الصلوة فعلا من ابي حنيفة وابي  
 يوسف رح ويصلي العريضة مع الامام ذكره شمس الائمة الحلواني رح \* الحيلة لمن اراد ان يقتضي  
 سنة الفجر بعد ما صلى الفجر قبل ان يطلع الفجر ان يشرع في السنة ثم يمسدها على نفسه ثم يشرع  
 في صلوة الامام فاذا فرغ الامام من العريضة بتخصيها قبل طلوع الشمس ولا يكره لانه باساده  
 اياها صارت دينا طيبه وقضاء الدين في هذا الوقت لا يكره هكذا حكى عن الشيخ الامام الجليل  
 ابو بكر محمد بن الفضل رح قالوا هذا اذا لم يتخذ ذلك عادة بل فعل ذلك احبانا اما اذا اتخذ  
 عادة له فانه يكره له ذلك بعض المتأخرين من مشائخنا رح قالوا ههنا حيلة اخرى هي احسن فان  
 في هذا الطريق يحتاج الى ان يباد ما شرع فيه من عمل الآخرة وانه مكروه قال الله تعالى لا تبطلوا  
 اعمالكم والاحسن ان يشرع في السنة ثم يكبر مرة ثانية للعريضة فيخرج بهذا التكبير عن السنة  
 ويصير شارعا في العريضة ولا يصير نمسا للعمل بل يصير مجاوزا عن عمل الذي عمل كذا في المحيط \*

**الفصل الثالث في مسائل الزكاة** رجل له مائتا درهم اراد ان لا تلزمه الزكاة فالحيلة له  
 في ذلك ان يتصدق بدرهم قبل تمام الحول يوم حتى يكون الصاب ناقصا في آخر الحول  
 او يهب ذلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول بيوم او يهب الدراهم كلها لابنه الصغير  
 او يصرف الدراهم على اولاده فلا تجب الزكاة قال النخشاف رح ذكره بعض اصحابنا رح الحيلة  
 في اسقاط الزكاة ورخص فيها بعضهم قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح  
 الذي كرهها محمد بن الحسن رح والذي رخص فيها ابو يوسف رح فقد ذكر النخشاف رح الحيلة  
 في اسقاط الزكاة واراد به المنع عن الوحوب لا الاسقاط بعد الوجوب ومشائخنا رح اخذوا بقول  
 محمد رح دفعا للضرر عن الفقهاء فان الرجل اذا كانت له سائمة لا يعجران يستبدل قبل تمام  
 الحول بيوم بجنسها او بخلاف جنسها فينتقطع حكم الحول او يهب البصاب من رجل ينق به  
 ثم يرجع

ثم يرجع بعد الحول في هبته فيعتبر الحول من وقت الرجوع والقبض ولا يعتبر لمضي من الحول  
وكذا في السنة الثانية والثالثة يفعل فبؤدى الى الحاق الضرر بالفقراء قال الشيخ الامام الاجل  
شمس الائمة الحلواني رح ذكر محمد رح في كتاب الايمان مسئلتين وهدى الى الحليلة فيهما  
مع ان فيهما اسقاط حق الشرع لحديهما رجل عليه كفارة اليمين وله خادم لا يجوز ان يكفر عن يمينه  
بالصوم ثم قال ولو باع الخادم او وهبه من انسان ثم صام ثم رجع في الهبة او قال البيع فانه يجوز صومه  
ويبقى الخادم على ملكه فقد هدى الى الحليلة المسئلة الثانية رجل عليه كفارة يمين وعنده طعام  
يكفيه عن كفارته وعليه دين لا يجوز له ان يصوم عن كفارة يمينه ان يستحيل ان يكون عنده طعام  
وهو يصوم ويستحيل ايضا ان يكفر بالطعام وعليه دين ثم قال ولو صرف الطعام اولا الى الدين  
ثم صام عن يمينه يجوز فقد هدى الى الحليلة فان كان هذا عن محمد رح اجازة للحيلة صار عن محمد رح  
في باب الزكوة روايتان رجل له على فقير مال فارد ان يتصدق به ماله على غريمه ويحتسب به من  
زكوة ماله فقد عرف من اصحابنا رح انه لا يتأدى بالدين زكوة العين ولا زكوة دين آخر والحيلة  
في ذلك ان يتصدق صاحب المال على الغريم بمثل ماله عليه من المال العين او باع زكوة  
ماله ويدفعه اليه فاذا قبضه الغريم ودفعه الى صاحب المال قضاء بما عليه من الدين فيجوز  
ونذكر في التوارد ان محمد رح سئل عن هذا فاجاب وقال هذا افضل من ان يدفعه الى غيره  
ومشائنا المتقدمون رح كانوا يستعملون هذه الحيلة مع غرمائهم المفلئس وكانوا لا يرون به  
بأسا فان خاف الطالب انه لو دفع مقدار الدين الى الغريم يمتنع قضاء الدين ولا ينبغي ان يخاف  
من ذلك لانه يمكنه ان يمد يده ويأخذ ذلك منه لانه قد طفر بجنس حقه وان كان الغريم يدفعه  
ويمانعه برفع الامر الى القاضي فيجده القاضي مليا فيكلفه قضاء الدين \* ثم حيلة اخرى ان يقول  
الطالب للمطلوب من الابتداء وكل احدا من خدمي ليقبض ذلك زكوة مالي ثم وكله بقضاء  
دينك فاذا قبض الوكيل يصير المقبوض ملكا موكلة وهو المديون والوكيل بالقبض وكيل بقضاء  
دينه فيقتضي دينه من هذا المال بحكم وكالته قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني  
رح احسن ما قيل في اصل هذه الحيلة ان يعطي صاحب المال المديون من ماله العين زيادة  
على مقدار الدين حتى يقتضي بمقداره من المال العين ويبقى له بعد قضاء الدين شيء ينتفع به  
فلا يقع في قابه ان لا يفني بما شرط عليه فان كان الطالب شريك في هذا الدين بان كان لرجلين

عالم رجل الف درهم اراد احدهما ان يحتال بما ذكرنا في نصيبه واراد الشريك الآخر ان يشاركه فيما قبض من الدين كان له ذلك فان اراد ان لا يشاركه ذلك الغير فيما قبض فالخيلة في ذلك امر بعد ما دفع صاحب المال من ماله العين الى الغريم قدر الدين ثانياً من الزكاة بتصدق صاحب المال على هذا المديون بحصته من الدين ثم ان المديون يهب ذلك المقبوض من صاحب المال فيصح ولا يكون لشريكه حق المشاركة معه في المقبوض \* ومن وجد آخران يستقرض المديون من رجل ما لا يتقدر حصة هذا الشريك ويهب من هذا الشريك ثم ان هذا الشريك بتصدق بذلك على المديون ثانياً من زكاة ماله ثم يبرأ هذا الشريك المديون من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه الآخر عليه سبيل \* من عليه الزكاة اذا اراد ان يكمن ميتاً عن زكاة ماله لا يجوز والخيلة فيه ان يتصدق بها على فقير من اهل الميت ثم هو يكمن به الميت فيكون له باب الصدقة ولا اهل الميت ثوابه، التكمين وكذلك في جميع ابواب البر التي لا ينع به التلييك تسارة المشاجد وبناء القنابر والرباطات لا يجوز صرف الزكاة الى هذه الوجوه \* والخيلة له ان يتصدق بمقدار زكوة على فقير ثم يأمره بعد ذلك بالصرف الى هذه الوجوه فيكون للمتصدق ان يهب الصدقة لذلك القنابر وباب بناء المسجد والنفقة وفي فتاوى ابني الليث رح موات على شرط محو عندها انوام كان للسلطان ان يأخذ العشر من غلاتها وهذا الجواب اننا يستقيم على ان لا يحد من لان الجبل من غلة حشيرة والمؤنة تدور مع الماء ولو اطح السلطان شيئاً من ذلك الرباطات لا يجوز ولا يحل للمتولي ان يصرفه الى الرباط \* والخيلة في ذلك ان يتصدق السلطان بذلك على الفقراء ثم الفقراء يدمعون ذلك الى المتولي ثم يصرف ذلك الى الرباط كذا في الدخيرة \* الفصل الرابع في الصوم اذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجلاً شعبان فاذا شعبان نقص يوماً فالخيلة ان يسافر مدة السفر فينوي اليوم الاول من شهر رمضان عما التزمه اذا اراد ان يؤدي العديّة عن صوم ابية او صلواته وهو فقير فانه يعطي منوبين من الحنطة فقيراً ثم يستوبه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم كذا في النواصي السراجية \* في العيون ولوحلف لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان بثلاث تطليقات امرأته فاراد ان لا يبحث فالخيلة ان يسافر وينظر هكذا في التناوخيانية \* الفصل الخامس في الحج الخيلة للافاقي اذا اراد دخول مكة من غير احرام من الميقات ان لا يقصد دخول مكة واساقصد مكاناً آخر وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان

بني عامر فان بستان بني عامر موضع هو داخل الميقات الا انه خارج الحرم او موضعاً آخر بهذه  
 الصفة للحاجة ثم اذا وصل ذلك الموضع يدخل مكة بغير حرام كذا في الذخيرة \* الفصل السادس  
في النكاح اذ عت امرأة على رجل نكاحاً والرجل جحد ولا بينة للمرأة والاستحلاف لا يجري  
 في النكاح عند ابي حنيفة رح قالت المرأة للقاضي لا يمكنني ان اتزوج لان هذا زوجي وانكر  
 النكاح فمرة لبطنتني حتى اتزوج والنزوح لا يمكنه ان يطلقها لان بالطلاق بصير مقراً بالنكاح فماذا  
 يصنع حكى عن الشيخ الامام الزاهد عليّ البزدوي رح ان القاضي يقول للزوج قل لها ان كنت  
 امرأتني فانت طالق ثلثا فان على هذا التقدير الزوج لا يصير مقراً بالنكاح ولا يلزمه شيء ولو كانت  
 امرأة له تتخلص عن جهالته ويمكنها التزوج بغيره كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على امرأة نكاحاً  
 واراد القاضي تخليفها على قول ابي يوسف ومحمد رح فالتجيلة لها في دفع اليمين عن نفسها  
 ان تزوج بزوجة فان بعد ما تزوجت لا تستخلف للبدعي فان فائدة الاستحلاف النكول الذي هو اقرار  
 ولو اقرت بالنكاح للبدعي بعد ما تزوجت تزوج لا يصح ان ارادها فلا تستخلف لانعدام الفائدة \*  
 اذا اراد الرجل ان يحدد النكاح امرأته ولا يلزمه مهر آخر بخلاف كيف يصنع يجب ان يعلم  
 ان من تزوج امرأة على مهر معلوم ثم تزوجها ثانياً بمهر آخر مسمى قل يجب التسميتان فقي  
 المسئلة خلاف وقد صرت المسئلة في كتاب النكاح ثم اذا اراد الزوج ان لا يلزمه مهر آخر بخلاف  
 ينبغي ان يحدد النكاح ولا يذكر المهر او يحدد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر آخر \* الاب  
 اذا زوج ابنته من انسان فطلبوا منه ان يقر بقبض شيء من الصداق فلا قرار بالقبض باطل  
 لان اهل المجلس يعرفون انه كذب حنيفة واما الهبة فان كانت الهبة كبيرة والاب يقول  
 اهب باذن البنت كذا وكذا ثم يضمن للزوج عنها ويقول ان انكرت الاذن بالهبة ورجعت  
 عليك فانما ضامن لك عنها يكون هذا الضمان صحيحاً بكونه مضافاً الى سبب الوجوب وان كانت  
 الابنة صغيرة فالهبة لا تصالح حيلة ولكن ينبغي ان يحيل الزوج بعض الصداق على اب الصغيرة  
 ويفرغ ذمته ان كان اب الصغيرة امين من الزوج او يعتقد ان العقد على ما وراء ما وقع  
 الاتفاق على هبة حتى أنه ان وقع الاتفاق على ان يكون الموهوب من الخمسمائة مائة ينبغي  
 ان يعتقد ان العقد على اربعمائة واذ جعل بعض مهر ابنته البالغة معجلاً والهبة مؤجلاً البعض  
 هبة كما هو المعهودة وطلبوا من الاب الضمان ومهراد الاب ان لا يلزمه شيء يقول الاب اهب



كذا فان لم تجز الابنة المبيعة فهي علي ولا يقول اهل بادن الابنة علي ما ذكرنا في المسئلة الاولى  
ففي هذه العمارة لا يلزم الاب شيء \* رجل له مملوك سأل ان يزوجه امه او حرة فخاف المولى  
ان زوجه يتكاسل في اموره ولا يرغب احد في شرائه بعد ذلك فالحيلة للمولى ان يقول له زوجك  
امني هذه او هذه الحرة علي ان امرها يدي واطلقها كلما اريد فانما قبل العبد نكاحها يصير الامر  
المولى يطلقها للمولى كلما اراد \* رجل اراد ان يزوجه امرأة فختلفت المرأة ان يخرجها من ذلك البلد  
او خافت ان يتزوج عليها فارادت التوفيق منه بغير ميم فالحيلة ان تزوجه نفسها علي مهر ميم  
علي ان لا يخرجها من البلدة وان اخبرها من البلدة فلها ندام مهر مثلها ويقرأ الزوج ان مهر  
مثل نساها كذا وكذا شيء اكثر منها مما يتقل علي الزوج ويشهد بذلك علي نفسه فان مزم  
علي اخراجها من تلك البلدة اخذت ندام مهر مثل نساها وكان القاضي الامام ابو علي  
النسفي رح يقول انما يصح هذا الاقرار من الزوج اذا كان في خير الاحتمال اما اذا كان في خسر  
المحال فلا يصح ومن المشائخ رح من قال ما ذكرنا يستقيم حيلة علي قول من يقول بان الشرط  
الزمني جائز كالاول اما طي قول من يقول بان الشرط الثاني لا يصح فاذالم يقر به كان لها مهر  
المثل لا غير لا تستقيم هذه الحيلة ثم اذا جاز هذا الاقرار وجاز هذا الشرط علي قول من يقول بجواز  
وهي تعلم ان المهر به اكثر من مهر مثلها فلها ان تأخذ جميع المهر بد في القباء اما ما بيننا وبين  
الله تعالى فليس لنا ان تأخذ الزيادة علي مهر مثلها الا اذا اعطاها الزوج ذلك بطيب نفسه فاما اذا  
تزوجها من غير هذه الحيلة فارد ان يخرجها الزوج فارادت حيلة لا يمكن اخراجها من البلدة  
فالوجه في ذلك ان تقرأ المرأة بالدين ممن تثق به من الوالد او الولد او الاخ وتشهد علي اقرارها  
حتى ان الزوج اذا اراد ان يخرجها من البلدة فالمقر له بالدين يمنعهما من الخروج غير ان  
هذه الحيلة انما تكون حيلة علي قول ابي يوسف رح لا علي قول محمد رح لان عند محمد رح يصح  
اقرارها بالدين في حق نفسها لا في حق الزوج حتى لا يكون للمقر له ان يمنعهما من الخروج  
مع الزوج فان خاف المقر له ان يحلله الزوج بالله ان لك عليها هذا المال يبيعها بذلك المال  
نوبا حتى اذا حلف لا ياتم وهذا انما يأتني علي قول ابي يوسف رح للمقر له ان يمنعهما من الخروج  
مع الزوج فكان للزوج ان يستخلف المقر له بالمال ما اقرت لك به حتى ولكن الحيلة التي يتأتى علي  
قول الكل

قول الكل أن تشترى ممن تثق به شيئا ممن غال أو تكفل عن غيرهما ممن تثق به بامرة أو بغير  
امره فإن للبائع والمكفول له أن يمنعها عن الخروج عند الكل إلى أن تؤدي الثمن والدين وإذا  
اقرت بالكفالة كان للمكفول له أن يمنعها عن الخروج عند الكل فتصير هذه حيلة عند الكل أيضا  
والحاصل أن في كل موضع اقرت وذكر للمقر به سببا يصح اقرارها في حق المقر له وفي حق  
الزوج عند الكل حتى كان للمقر له أن يمنعها عن الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع  
اقرت ولم تذكر المقر به سببا كان في صحة اقرارها في حق الزوج اختلاف على نحو ما بينا وإذا  
زوج الرجل ابنته من عبده ثم مات السيد ففسد النكاح لأنها ملكت جميع رقبة زوجها إن لم يكن  
معها وارث وشقصا منه إن كان معها وارث وأبها كان فسد النكاح فإن أراد المولى أن لا يفسخ  
النكاح بهوته فالحيلة فيه أن يكتب العبد على مال ثم يزوجه ابنته منه ولا يفسد النكاح بموت  
المولى كذا في المحيط \* رجل خطب امرأة إلى نفسها فاجابته إلى ذلك وكرهت أن يعلم  
بذلك أولياؤها فجعلت امرأها في تزويجها إليه بجوز هذا النكاح وأن كان الزوج كره أن يسميها  
عند اليهود فما الحيلة في ذلك قال الحيلة إذا جعلت امرأها إليه وفي النكاح وفاق لها على المهر  
فالزوج يجيء إلى اليهود ويقول لهم اني خطبت امرأة إلى نفسي وبذلت لها من الصداق كذا  
فرضيت بذلك وجعلت امرأها التي لا تزوجه واشهدكم قد تزوجت امرأة التي جعلت امرأها إلى  
على صداق كذا وينعقد النكاح بينهما إذا كان الزوج كفوا لها هكذا ذكر الخصاص في حيلته  
قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح الخصاص اكتفى بهذا القدر من التعريف  
لجواز النكاح وبعض مشائخنا رح كانوا يقولون هذا رأي الخصاص رح وفي جواز هذا النكاح  
كلام لانها لم تصر معروفة هكذا حكى عن مشائخ بلخ رح قال رح قال شمس الائمة الحلواني رح  
ان الخصاص كثر في العلم وهو من جملة من يضحق الاقتداء به كذا في الذخيرة \* قال وسئل  
ابو حنيفة رح عن اخوين تزوجا اثنتين فزفت امرأة كل واحد منهما إلى زوج اختها فلم يعلموا  
بذلك حتى أصبحوا فذكر ذلك لابي حنيفة رح فقال ليطلق كل واحد منهما امرأة تطلقه ثم يتزوج  
كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وفي مناقب ابي حنيفة رح ذكر لهذه المسئلة حكاية انها  
وقعت لبعض الاشراف بالكوفة وكان قد جمع العلماء لوليمة وفيهم ابو حنيفة رح وكان في عدا الشبان  
يومئذ فكانوا جالسين على المائدة إذ سمعوا ولولة النساء فتبيل ما ذا أصابهم فذكروا انهم

قد علموا فادخلوا امرأة كل واحد منهما على صاحبه ودخل كل واحد منهما ما نهي ادخلت عليه  
وفالوا ان العدا على ما تدكم مسألوه من ذلك فقال سفيان الثوري رح فيما قصي علي  
رصي الله عنه على كل واحد من الزوجين المهر وعلى كل واحد منهما العدة فادانقصت  
عدتها ودخل بها زوجها واثبتت روحه بكت ناصعه على طرف المائدة كما لم تفكر في شيء  
فقال له من الى جسدك ابرر ما عندك هل عندك شيء آخر فعصفت سفيان الثوري رح ما  
ماذا يكون عدته بعد قضاء علي رصي الله عنه يعني في الوطء بالشبهة فقال ابو حنيفة رح علي  
والزوجين فأتى بهما سؤال كل واحد منهما انه هل تمسك المرأة التي دخلت بها قال نعم ثم  
قال لكل واحد منهما طلاق امرأتك تطليقة فطلعتا ثم روج من كل واحد منهما المرأة التي دخل  
بها وقال قوما الى اهلكما علي بركة الله تعالى فقال سفيان رح ما هذا الذي صنعت فقال احسن  
الرحمة واقر بها الى الالة وابعدا عن العداوة ارايت لو صدر كل واحد منهما حتى تنقصي  
العدة اما كل بقى في طلب كل واحد منهما شيء ودخل احبته بروحته ولكي امرت كل واحد  
منهما ان يتجنى بطلاق روحته ولم يكن به وبين روحته حوله ولا حلوة ولا عدة عليهما من الطلاق ثم  
تزوجت كل امرأة من وطئها وهي معتدة منه وعدته لا تمنع نكاحه وام كل واحد منهما مع  
روحته وليس في طلب كل واحد منهما شيء فعصوا من وطئها شيء حقيقه رح وخس تأملوا في هذه  
الحكاية بان فقه هذه المسئلة التي حتم بها الكتاب كذا في المسوط \* الفصل السابع في الطلاق رجل  
كتب الى امرأته كل امرأة ابي عريك وعمره ثلاثون سنة طالق ثم مضى ذكر ولاته وبعث بالكتاب الى  
امرأته لا تطلق ولاته وهذه حيلة المطلقة الثلاث اذا حامت ان يمسكها الزوج ان يقول الذي  
يريد التحليل قبل ان يتزوجها فيل ان تروحك وحام معك مرة فانت طالق ثلاثا وقال انت  
طالق واحدة فانه واد اقال بذلك بروح المرأة نفسها منه اذا حامها مرة ينفع عليها الطلاق  
ويحصل لها الخلاص \* خبنا انا حري في اصل المسئلة ان تقول المرأة للمحلل ارحمني منك علي  
ان امري بيدي اطلق نفسي كلها او يدنم بقبل الزوج فيضرب الامر بيدها تطلق عسها كلما ارادت  
ولابد المخلل فقال تروحك علي ان امرك بيدك تطلق كلما تريد فينقل عسها لا يصبر الامر  
بيدها \* وحبلة اخرى ان ينول الروح المحلل للمرأة تروحك علي ان امرك بيدك بعدما  
تروحك وطلعتي يسك كلما تريد ين قال المرأة فقلت يصبر الامر بيدها ايضا المطلقة الثلاث اذا

ارادت التزوج والرجوع الى الزوج الاول وهي تكرة ان تزوج نفسها رجلا فتستشير بانها قد استجلت فالحيلة في ذلك ان كان لها مال يهب لبعض من تثق به ثم يملك ثم يشتري الموهوب له بذلك الثمن مملوكا صغيرا مرادقا مثله ليجامع النساء ثم تزوج نفسها منه بشهادة شاهدين بلذن مولى الغلام فاذا دخل بها الغلام يهب المشتري هذا الغلام للمرأة فتقبله وتقبضه فيبطئ النكاح فاذا اعتدت رجعت الى زوجها بنكاح صحيح ثم يعث بالمملوك الى بلد من البلدان فيباع هناك فيبقى امرها مستورا هكذا ذكر الخصاص رح هذه الحيلة \* واذا اراد ان يطلق امرأته ولا يقع طلاقه ينبغي ان يستشي وينبغي ان يكون الاستثناء موصولا ملفوظا حتى ان المفصول لا يعمل فكذا المضمر في ثلثة لا يعمل وكونه مسموعا هل هو شرط فقد اختلف المشائخ رح فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وانما الشرط تصحيح الحروف والتكلم به وبعضهم قالوا كونه مسموعا بشرط والمسئلة معروفة في كتاب الطلاق ثم اختلف المشائخ رح في فصل الطلاق والعناق اذا قرن به الاستثناء هل يتصفى الشخص بكونه موعودا مع انه لم يثبت الوقوع حتى من حلف وقال والله لا طلقن اليوم امرأته تطليقة واحدة او ثلثا فقال لها في اليوم انت طالق ثلثا ان شاء الله او قال لها انت طالق ثلثا على الف فقالت المرأة لا اقبل كان هذا الرجل بارا ولم يحنث في يمينه وهو اختار مشائخ بلخ رح وهكذا روي عن ابي حنيفة رح حتى روي عنه ان من قال والله لا طلقن امرأته اليوم ثلثا او قال واحدة فالحيلة في ذلك ان يقول لها انت طالق ان شاء الله ويقول لها انت طالق ثلثا على الف درهم فلا تقبل المرأة ولا يحنث الرجل ويكون بارا في يمينه وكذلك اذا حلف ان يبيع فباع يبيعا فاسدا فقد برى يمينه فاعتبر باعنا موهبا الملك وان لم يثبت الملك فكذا في مسئلة الاستثناء في الطلاق يعتبر موعودا وان لم يثبت به الوقوع ومشائخنا رح يقولون لا ينصف بكونه موعودا فاجاب ظاهر الرواية وقالوا في المسئلة التي تقدم ذكرها ان الحالف لا يصير بارا في يمينه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* رجل قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم ثلثا فانت طالق ثلثا فالحيلة ان يقول لها انت طالق ثلثا على كذا ولا تقبل المرأة ولا يقع الطلاق في رواية عن ابي حنيفة رح وعليه الفتوى لو ان رجلا طلق امرأته بائنا وانكر فاسبيل ان تدخل المرأة يئنا فيه زوجها فيقال له انك تزوجت امرأة وهي في هذه الدار فقال ليست لي امرأة في هذه الدار فيقال له كل امرأة لك في هذه الدار فهي طالق بائن فاذا حلف تبرز المرأة اليه فظهر طلاقها اذا حلف بثلاث تطليقات ان لا يكلم فلانا فاسبيل ان يطلقها واحدة بائنة ويدعها حتى تنقضي

عدتها ثم يكلم ولا مانع من روحها كذا في السراجية \* الفصل الثامن في الخلع مثل انوحينة روح  
 من رجل قال لا امرأته انت طالق ثلثا ان سألته الخلع ان لم اخلعك وحلفت المرأة بعق  
 مما اليكها وتصديق ما لها ان لم نسأله الخلع مل الليل فحاض الى ابي حبيبة روح فقال انوحينة روح  
 للمرأة سأله الخلع فقالت لروحها اسألك ان تخلعي فقال انوحينة روح للزوج مل قد خلعتك على  
 الى درهم نعطيكها بال لهما الروح ذلك قال انوحينة روح للمرأة تولى لا اقله قالت المرأة لا اقل  
 مليلت فقال انوحينة روح قومي مع روحك فندبر كل واحد مسكما في بيته \* حبله اخرى للمرأة  
 اذا كان يمين المرأة بعق مما اليكها وصدقة ما لها ان سبع جميع ذلك ممن تنق به حتى يمضي  
 اليوم وليس في ملكها شي فتخلع اليمين لا الهي حراء ثم تستعمل السبع كذا في المحيط \*

الفصل التاسع في الايمان رجل حلف ان لا يتزوج بالكوفة والحيلة في ذلك ان يهرج  
 الزوج وولي المرأة من الكوفة ويعتد ان الكاح خارج الكوفة ولا بحث في يمينه \* حبله اخرى  
 ان لوكل الرجل رحلا فصرح المرأة والوكيل من الكوفة ويعتد ان الكاح خارج الكوفة ولا بحث  
 في يمينه والمعتري هذا الباب حث الوكيل لاحث الموكل اذا حلف ان لا يطلق امرأته فحار  
 بالحيلة في ذلك على قباين مسئلة الكاح التي تقدم ذكرها ان يهرج من حارها ويطلقها او يوكل  
 رحلا حتى يطلقها الوكيل خارجا فلا بحث في يمينه اذا اراد الرجل ان يسافر فتخلعه امرأته  
 بعق كل حارته يشترطها فيقول له كل حارته يشترطها فهي حرة والحيلة للزوج اذا خلعت بهدا  
 ان يقول نعم ويعني بذلك العم لمدة او فترة معينة فاذا بوى ذلك ثم اشترى حارته لا تعق عليه  
 وهذه المسئلة تشير الى ان الرجل اذا عرض على عبدة يمينيا من الايمان فيقول ذلك العير  
 عم ان يكمي ويصير حاله انك اليمين التي عرض عليه وهذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال  
 بعضهم لا يكمي قوله عم ولا بد من ان يصرخ باليمين وقال بعضهم يكمي وهذه المسئلة دليل عليه  
 هو الصحيح كذا في النجيرة \* رجل قال ان فعلت كذا فعندي حرو جميع ما املكه صدقة  
 الحلة ان يثبت ذلك كله من يثق به وسلم اليه يفعل ذلك ثم يستوفى \* رجل اراد ان يكتب  
 حارته له ويطأها فانه يهبها لاس له صغير ثم تروحها ان لم تكن تحتة حرة ويكون اولاده احرارا  
 كذا في السراجية \* وفي العيون لو ان رجلا اراد ان يدبر عدة ويحور بعبه فليقول اذا مت

وانت في ملكي فانت حر فانه يجوز اذا مات بعق هكذا روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة  
رح ان بيعه جائز كذا في التاتارخانية \* نوع في قبض الدين اذا كان لرجل على رجل مائة  
درهم فقال رب الدين عدي حر ان اخذتها اليوم متفرقا فالحيلة في ذلك ان يأخذ بغض المائة  
متفرقا او جملة وان قال ان اخذتها اليوم الا جملة فعدي حر فاخذ جميع المائة منه ثم وجد  
فيها درهمين استوفى فاراد ان يستبدله فلا يحسن في يمينه فالحيلة ان يستبدله في الغد فلا يحسن في  
يمينه وكذلك لو ترك الاستبدال اصلا ولو استبدله اليوم يحسن في يمينه اذا حلف لياخذ من  
فلان حقه او ليقبضه ثم بدا له ان لا يأخذ بنفسه فالحيلة ان يأخذ غيره حتى يأخذ ولا يحسن وكذلك  
لو بدا له ان لا يأخذ من المحلوف عليه بنفسه فالحيلة ان يأخذها من وكيل المحلوف عليه  
ولا يحسن وكذلك لو اخذها من رجل كفل بالمال عن المحلوف عليه بامر من رجل احاله  
المحلوف عليه بامر فقد بر في يمينه هكذا ذكر في التدويري وذكر في العيون مسئلة تبدل على انه  
يحسن في يمينه وصورة ما ذكر في العيون اذا حلف الرجل لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبض  
من وكيل المطلوب حنث وان قبضه من المتطوع لم يحسن وكذلك لو قبضه من كفيل له او  
المحتال عليه لم يحسن وفي التدويري لو حلف المطلوب ليعطي فلانا حقه فامر غيره بالاداء  
او احوال فقبض بر في يمينه وان قضى عنه متبرع لا يبر وان نسي ان يكون ذلك بنفسه صدق  
ديانة وقضاء وفيه ايضا لو حلف المطلوب ان لا يعطيه فاعطاه باحد هذه الوجوه حنث وان عني ان  
لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء وذكر في موضع آخر انه صدق من غير فصل والصحيح ما ذكرنا  
اولا كذا في الذخيرة \* لو ان رجلا ساءم رجلا بثوب وابتى البائع ان ينقبضه من اثنا عشر فقال  
المشتري عبدة حر ان اشتراه باثنا عشر درهما ثم بدا له ان يشتريه ينبغي ان يشتريه باحد عشر  
درهما ودينارا او باع باحد عشر درهما وثوبا ولا يحسن في يمينه وهذا الذي ذكر جواب القياس  
اما على جواب الاستحسان يحسن فقد ذكر محمد بن حنفية حلف ان لا يبيع عبدة بعشرة دراهم  
الا باكثر من الاربازين فباعه بتسعة ودينار القياس ان يحسن وفي الاستحسان ان لا يحسن في يمينه  
ولم يذكر في هذا الفصل ما اذا باعه بتسعة وثوب قال مشايخنا راح وينبغي ان يحسن في يمينه قياسا  
واستحسانا لان الثوب مع الدراهم جنسان مختلفان قياسا واستحسانا فلا تكثر الدراهم بالثوب  
فلا يكون هذا البيع مستثنى عن اليمين بل كان داخل تحت اليمين قياسا واستحسانا ولو حلف

ان لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يزداد ثم احتاج الى بيعه ولم يجد من يشتريه بالزيادة قال  
ينبغي ان يبيعه بتسعة دراهم ولا يحنث في بيعه وكان ينبغي ان يحنث لانه جعل تمام بيعه  
بالزيادة على العشرة ولم يوجد العاينة فثبتت اليدين فيجب ان يحنث كما لو باعه بعشرة والجواب  
ان البحث لا يقع بقاء اليدين واساقطت بوجود شرط الحنث ولكن في حال بقاء اليدين فيها  
اذا باعه بتسعة لم يوجد شرط الحنث لما مر فلا يحنث لعدم شرط الحنث لالعدم بقاء اليدين وفيما  
اذا باعه بعشرة وجد شرط الحنث واليدين باقية فحنث هذه الجملة من الجامع وتذكر المسئلة  
الاخيرة هشام في نوادره من امي يوسف رح وقال الثيباس ان لا يحنث وبه يأخذ كذا في المحيط \*  
ولو حلف ان لا يبيع هذا الثوب من فلان بشئ ابدا فالحيلة في ذلك ان يبيع الثوب منه ومن رحل  
آخر ولا يحنث في بيعه \* حيلة اخرى ان يبيع هذا الثوب منه بعرض \* حيلة اخرى ان يوكل رجلا  
حتى يبيع الثوب من المحلوف بجلته في ايمان الاصل ان من حلف ان لا يبيع ولا يشتري فامر  
اسا باجلك لا يحنث الا اذا كان سلطان لا يتولى ذلك بنفسه فحنث بالامر والمسئلة معروفة  
وحيلة اخرى ان يبيع هذا الثوب فضولي من المحلوف عليه ثم ان المحالف يبيع ولا يحنث  
في بيعه كذا في الذخيرة \* اذا قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر ثم بدله ان يشتري العبد  
فالحيلة ان يشتريه على ان البائع يبيعه بالخيار ولا يحنث في بيعه \* حيلة اخرى على قول امي حنيفة  
رح ان يشتريه على ان المشتري بالخيار فخير المشتري يمنع دخوله المشتري في ملك المشتري  
عند امي حنيفة رح فلا يملك المشتري بعين الشراء فلا يعتق عليه وتحل اليدين كذا في المحيط \*  
وكذا ذكر الحصاص وخ في حيلة وفيه نوع شبهة فقد ذكر محمد رح في الجامع الصغير ان من حلف  
وقال ان اشتريت هذا العبد فهو حر فاستراه على انه بالخيار اعتق عليه من غير ذكر حلف والمشافع  
رح خرجوا المسئلة على قول اصحابنا جهة ما قلنا اما على قولهما فاطهران خيار المشتري عندهما  
لا يمنع دخول العبد في ملك المشتري فوجدنا شرط العتق والعبد في ملكه واما عند امي حنيفة  
رح بلان مدة خيار الشرط ان كان يمنع دخول المشتري في ملك المشتري الا ان الاتفاق  
يتعلق بالشراء لا بالملك والمعلق بالشرط عند وجود الشرط كما مر سل فيغير قائلا بعد الشراء هذا  
العبد حر \* حيلة اخرى ان يشتري هذا العبد مع رجل آخر \* وحيلة اخرى ان يشتري تسعة وتسعين  
سهما من هذا العبد لنفسه ثم يشتري السهم الباقي لابنه الصغير ولا امر انه يامر حاه او يشتري تسعة

وتسعين سهماً لنفسه ثم ان البائع يقر له بالسهم الباقي وعلى هذا اذا قال ان اشتريت هذه الدار  
فكذا فاشترى تسعة وتسعين سهماً لنفسه واشترى السهم الباقي لابنه او لامرأته ولو وهب له السهم  
الباقى ففي العبد وما شبهه مما لا يحتمل القسمة تصح الهبة وفي ما يحتمل القسمة لا تصح الهبة  
وفي الوجهين جميعاً لا يثبت في يمينه كذا في الذخيرة \* نوع آخر في الاكل اذا قال لامرأته ان  
اكلت من هذا الخبز فانت طالق فالحيلة لها حتى ان تأكل ولا تطلق ما روي عن ابي حنيفة رح  
انه ينبغي لها ان تدق ذلك الخبز وتلقيه في عصيدة وتطبخه حتى يصير كالفاذا اكلت لا يثبت  
وفي القدوري هدى الى حيلة اخرى فقال لو جفنه ودقته ثم شر به براء لم يثبت وان اكله مبلولاً  
حنث اذا حلف لا يأكل طعام الغلان ثم بد الله ان يأكل فالحيلة فيه ان يبيع المحلوف عنه ما هياً من الطعام  
من الحالف ثم يأكل الحالف فلا يثبت وكذلك لو ادهى المحلوف عنه طعاماً للحالف فاكل الحالف  
لا يثبت لان الطعام صار ملكاً للحالف بالبيع والاهداء فكان الحالف آكل طعام نفسه قال شمس الائمة  
المحلوف ابي رح الخصاف جوز بيع الطعام هناك وانما يجوز هذا البيع اذا كان الطعام مشاراً اليه ويشير  
البائع الى موضعه بان يقول من يدر كذا او من حين كذا ويعرفه بشيء اما اذا اطلق اطلاقاً لا يجوز  
هذا البيع رجل اخذ لقبة ووضعها في فيه لئلا ياكل الحالف رجل وقال ان اكلتها فامرأتى طالق وقال رجل  
آخر ان القيمة فامرأتى طالق فالحيلة ان على بعض اللقمة ويأكل بعض اللقمة فلا يثبت واحد من  
الحالفين فان لم يفعل المحلوف عليه هذا ولكن جاء انسان آخر واخرج اللقمة عن فم المحلوف عليه  
والقها قال ان اخرجها والمحلوف عليه هذا على ان لا يفعل مما تنفع به مغلوب على ذلك  
لا يثبت واحد من الحالفين كذا في المحيط \* نوع آخر رجل حلف بالطلاق ان لا ينفق عليها فالحيلة  
ان يهبها مالا حتى تتفق على نفسها او يبيعها مالا او يشتري منها شيئاً بمال او استأجر منها شيئاً  
بمال فتتفق على نفسها من ذلك مال ولا يثبت وكذلك لو وهب لها جانواً تستغله وتتفق من  
غلته او أجرة الجانوت منها شيء يسير حتى انفقت على نفسها من غلته لا يثبت \* وجه آخر  
ان تستأجر امرأة زوجها كل سنة كذا على ان يتجرها في انواع التجارات فيكون كسبه لها فتتفق منه  
عليه وعلى نفسها وهذه حيلة طارة من جنس مسائل النفقة ما ذكر في حيل الاصل رجل وهب  
لرجل مالا ثم قال الوهب امرأتى طالق ثلثان انفقت هذا المال الذي وهبت لك الاعلى اهلك  
فاراد الموهوب له ان يتضي بعض ذلك المال ديناً عليه وينفق البعض على اهله هل يثبت الحالف



قال لا حتى ينفق كل المال على غيره اذ كذا في المحيط \* سئل شيخ الاسلام ابو الحسن عن  
 امرأتان طلبت احدهما من الزوج ان يطلق صاحبته وضيقت الامر عليه وهو لا يتخلص عنها  
 ولوس من رأيه ان يفارق صاحبته فالوجه في ذلك ان يتزوج امرأة اخرى باسم صاحبته ثم  
 يقول هلنت امرأتي فلانة ويعني به التي تزوجها \* ووجه آخر ان يكتب اسم تلك المرأة واسم  
 ايها على كنية اليسرى ويشير بيده اليمنى إلى المكتوب ويقول طلقت فلانة هذه بنت فلان  
 فتتوهم الطالبة انه يطلق التي تطلب منه طلاقها كذا في الذخيرة \* لو دخل جماعة على رجل  
 واخذوا امواله وحلبوه ان لا يخبر باسمائهم فالسبيل ان يقال له انا نعد عليك اسماء والثا بامير  
 لبس بسارق اذا ذكرناه قل لا واذا اتينا الى السارق فاسكت او قل لا اقول فيطهر الامر ولا يبحث  
 رجل علم ان امير البلاد اراد ان يجعله الملك لا يخالف الملك يكتب على كتفه اليسرى الملك فلانا  
 قيل له عليك كذا عبيدك ونساؤك كذا ان كنت تخالف هذا الملك جعل الرجل يشير بيده اليمنى  
 الى الملك المكتوب على الكف وكذا يديه في الكف وهو يقول لا اخالف هذا الملك فلم يبحث كذا  
 في السراجية \* رجلان حلما لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه فالحيلة ان يدخل  
 معا وكذلك الحيلة في اليهين بالكلام اذا قال كل واحد منهما لصاحبه لا ابتداء بكلام تكلمابعا  
 فلا يبحث احد منهما اذا خالف الرجل لا يدخل دار فلان فاه دخل مكرها لا يبحث هذا اذا جعله اسنان  
 وادخله مكرها فاما اذا اكبره حتى دخل معه بنفسه يبحث عنذنا اذا خالف لا يدخل على فلان  
 فالحيلة ان يدخل الخالف اولاً ثم يدخل المحلوف عليه فلا يبحث الخالف كذا في المحيط \*

الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة رجل له جارية رخص عليها العتق والتدبير فكرهت ذلك  
 وقالت البيع نسمة احب الي فالبيع نسمة البيع من يريد اعاقها اراد المولى ان يوصي بان يتبع  
 من يريد شراء هاسمة ويعلم انه لا بد من حظ شئ من ثمن ثلها يرغب المشتري في شرائها او  
 اوصى بان يباع ويجهت من المشتري بعض الثمن لا تصح هذه الوصية لانها خصلت للجهول  
 والوصية للجهول لا تجوز فالحيلة في ذلك ان يقول المولى يريها من احببت واردت وحظوا  
 من المشتري من ثمنها الف درهم فاذا احببت وعينت اسنانا يتبعي ذلك الرجل للوصية بالمحبات  
 فيقال لذلك الرجل ان فلانا اوصى ان تباع هذه الجارية منك نسمة بثمن مثلياً ويصط منك من  
 ثمنها

ثمها كذا فان رغبت في شرائها تابع منك رجل له جارية طليت من المولى ان يعتقها ويتزوجها ففكر المولى ذلك واراد ان يطيب نفسها ما الحيلة فيها قال الحيلة ان يبيعها ممن يشق به عن شرائها او يبيعه الله ويقبضها الموهوب له ثم يعتقها بحضرة شهود البيع ويتزوجها بحضرتهم ثم يقول للذي باعها منه اقلني البيع فيها فاذا اقال البيع فيها ينسخ النكاح وتدفع الي ماككه وكان له ان يطأها بياك اليمين ولا تعام الجارية بشيء من هذا فليطيب نفس الجارية وهي مملوكة له هكذا في المحيط \* بعد بين رجلين كاتب احدهما نصيبه صار الكل مكاتباً عليه عند ابي يوسف ومحمد رح ولشريكه الاختيار ان شاء نقض الكتابة في كل العبد وابطاها وان شاء ضمن المكاتب قيمة نصيبه فان اراد ان يصير نصيب كل واحد منهما مكاتباً عليه ولا يضم لشريكه شيئاً فالحيلة في ذلك ان يوكل رجلان كاتب نصيب كل واحد منهما في كلمة واحدة فيقول الوكيل للعبد كاتبك عن المولىين جميعاً علي كذا وكذا واذا قبل العبد صار مكاتباً للمولىين جميعاً ولا يضم احد من الصاحبه منه ولا عند ابي حنيفة رح فان قبض احدهما عن بدل الكتابة شيئاً لشاركه الآخر في ما قبض سواء كان بدل الكتابة عن المولىين جميعاً عن جنس واحد او من جنسين متبليين ثم الحيلة لهما حتى يكون نصيب كل واحد منهما مكاتباً له ولا يشاركه واحد منهما في ما قبض من المكاتب ان يوكل رجلين كاتب هذا العبد ويفصل الوكيل الكتابة تنقيلاً في نصيب واحد منهما او يخالفه في التسمية او يؤاخذ في التسمية فيقول الوكيل للعبد كاتبك علي الف وخمسمائة درهم نصيب فلان الف ونصيب فلان آخر خمسمائة وقال العبد قبلت ذلك كله او يقول كاتبك علي الف درهم وخمسين ديناراً نصيب فلان الف ونصيب فلان خمسون ديناراً فيقول العبد قبلت ذلك كله فاذا فعل الوكيل هذا فقد استوثق ولا يضم احد من الصاحبه وما قبضه احدهما لا يشاركه الآخر ويصير كما لو فرق بقدر الكتابة في انشاء الشركة في المتبرض كذا في التافار خانية \* رجل له عبد اراد ان يعتقه المولى والمولى مريض فلم يأمن المولى ان ينكر وارثه تركته فيأخذ العبد بالسجاية وله مال يخرج العبد من ثلثه قال الخصاص رح الحيلة في ذلك ان يبيعه نفسه بمال ويقبض المال بحضرة الشهود فيعتق العبد حتى يشتري نفسه ويبرأ من المال بقبض المولى بذلك منه قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الخلوئي رح شرط الخصاص رح ان يكون قبض المولى البدل بمعاينة الشهود وانما يحتاج الى هذا اذا كان على المولى دين الصحة حتى لا يصبح افراة باستيفاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض واما ان لم يكن عليه دين الصحة واقر

باستيلاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض فانه يصح اقراره اصل المستلقة اذا كاتب عدده  
 في مرضه ثم اقر باستيلاء بدل الكتابة وليس عليه دين الصحة فانه يصح اقراره ويعتبر من الثلث  
 بخلاف ما لو باع في المرض ثم اقر باستيلاء الثمن فانه يصح اقراره ويعتبر من جميع المال فان لم يكن  
 للعبه مال بالحيلة ان يدفع المولى اليه مالا في السر ويكتم ذلك من الورثة ثم يدفع العبد ذلك  
 المال الى المولى بحسرة الشهود فيعتق ولا يكون للورثة عليه سبيل لانهم لا يعرفون ان المولى  
 اعطاه شيئا وذكر هذه المستلقة في حيل الاصل وقال الحيلة ان يبيع المولى هذا العبد ممن يثق به  
 ويقبض الثمن منه بحسرة من الشهود فيعتقه المشتري ويصح اعاقته ثم المريض يهب الثمن من  
 المشتري سرا فلا يكون للورثة سبيل لادعوى العبد ولا على المشتري كذا في الدحيرة \* الفصل  
 الحادي عشر في الوقف اذا اراد ان يجعل دارا او ضياعا صدقة موقوفة على المساكين حال  
 حيته وبعد مماته وخاف ان يرفع الى فاضل يرمي مذهب ابي حنيفة رح ويطل هذه الصدقة  
 وهذا الوقف وطلب لذلك حيلة فاعلم بان الوقف على قول ابي حنيفة رح لا يصح مضافا الى  
 ما بعد الموت الا بطريق الوصية هكذا ذكر الخصاص رح ومحموظا ان الوقف عند ابي حنيفة  
 رح صحيح اكان مضافا الى ما بعد الموت او كان موصى به والحيلة في ذلك ان يدفع الواقف  
 ما وقفه الى رجل ويجعله قريبا لهذا الوقف ثم ان الواقف يمنع عن صرف الغلة التي للمسكين او  
 يبيع الواقف هذا الوقف من انسان وسله الى المشتري ثم ان المتولي يخاصم المشتري في فصل  
 البيع ويخاصم الواقف في فصل امتناعه عن صرف الغلة التي للمسكين ويقدمه الى فاضل يرى  
 صحة الوقف فيقضي القاضي بصحة هذا الوقف ويصح القضاء لوجود الدعوى من المدعي  
 والخصومة من المدعى عليه ولا يكون لاحد بعد ذلك اطلاقه لان القضاء صادر متحلا مجتهدا  
 فيه منذ وصار محمدا عليه كذا في المحيط \* رجل له مال من وقف او وقف عليه وعلى غيره ولزمه دين  
 فارد ان يؤكل غريمه فقبض ما يصبر له في كل سنة من غلة هذا الوقف فبصا من دينه فقال العريم لست آمن  
 من ان تخزني من الوكالة فارد ان توكلني بوكالة لا تدر على اخراحي منها حتى اسنوفي مالي  
 ديك فاحبب ان يقر الدي عليه الدين ان الواقف كان شرط لعمسة في اصل الوقف ان ينفق على نفسه  
 وعياله من غلة هذا الوقف في كل سنة كذا وكذا مادام حيا وان يقتضي منه ديونه بعد وفاته يدا  
 بذلك ثم اتى الغلة بعد ذلك لمن وقف عليهم وان كان لفلان بن فلان يسمى عريه على فلان

الموقوف من الذبح كذا وكذا ورهادينا صحيبا وقد كنت ضمنته جميع ذلك ائمال منه ضما اذا صحيبا جائزا بان وان الموقوف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان يعني صاحب الدين في حياته حتى يستوفي دينه من غلته فاذا فعل ذلك فلا ولاية له بعد ذلك ويكتب ايضا اني قد جعلته وكيلاني قبض نصيبي من غلته هذه الصدقة حتى يستوفي ما ضمننت له من الدين عن الواقف فاذا اقر بذلك لم يكن له اخراجه بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح في هذه الحيلة نوع اشتباه لانه قال شرط الواقف ان يبدأ بنفقته ونفقة عياله وقضاء دينه فيكون هذا استثناء بعض الواقف لنفسه وهذا باطل عندنا يوسع رح جائز عند محمد رح فينبغي ان يكتب ايضا في الكتاب اقر هذا المديون ان فاضيا تصلى بجواره فيصبر متفقا عليه ثم قال في هذه الحيلة وانه وجب لفلان يسمى غريمه على هذا الموقوف كذا فيصح هذا بالاقرار من هذا الرجل لانه يقر بتقديم حق الغير فيصدق في ذلك كالوارث اذا اقر على مورثه بدين فانه يصح بهذا ان يقر بتقديم حق غيره فصاحب الدين يقدم على الوارث فكذا ههنا ثم قال ويكتب في كتاب الاقرار اني قد كنت ضمننت جميع ذلك ضمنا ناصحيا وفيه نوع شبهة ايضا لان الضمان انه يصح اذ املت الواقف مليا اما اذ املت مفلسا لا يصح هذا الضمان عندنا في حنيفة زاح فينبغي ان يلحق به حكم حاكم حتى يصبر متفقا عليه ثم قال بعد هذا ان الموقوف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان الغريم وجعل هذه الضبعة في يديه يقبض عليها ويصح هذا الاقرار منه ايضا لانه اقر بتقديم حق غيره على حق نفسه فيصح ثم يكتب انما استوفيت فلان الغريم هذا الدين لا يدل له على الضبعة حتى لا يدعي الاستحقاق لنفسه بكونه في يده كذا في الذخيرة : الفصل الثاني عشر في الشركة رجلان ارادا ان يشتركا ومع احدهما مائة دينار ومع الآخر الف درهم فالشركة جائزة وان كان احدهما ملين لا يختلط بالآخر لان الاختلاط ليس بشرط عند علمائنا الثلاثة رح والمسئلة معروفة في كتاب الشركة فان ضاع احد المالين بعد الشركة قبل الشراء يهلك من مال صاحبه وهذا معروف فان اراد ان ما ضاع من احد المالين قبل الشراء يكون عليه ما الحيلة في ذلك قال الخفاف رح الحيلة ان يبيع صاحب الدنانير نصفه دنانيره من صاحب الدراهم بنصف دراهمه فيصير المالان مشتركا بينهما ثم يتعاقدان عقد الشركة بعه ذلك على ما يريدان ولو كان مع احدهما متاع ومع الآخر مال وارادا ان يشتركا في ذلك كانت هذه الشركة بالعروض وأنه لا يجوز قال الخفاف رح الحيلة في ذلك ان يبيع صاحب المتاع نصف

المتاع من صاحب المال يوصى المال بمصير المال والمتاع بينهما عيس ثم يتعاقبان عقد الشركة على ما يريدن فال شمس الأئمة الحلواني رح قول الحصاص رح ثم يتعاقدان عند الشركة على ما يريدان يستقيم في حق التدان التعاضل في الربح في القدر يجوز وأما إذا كان رأس المال عزوصة لا يجوز شرط التعاضل في الربح ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال فيحمل على أن الحصاص رح إراد ما قال في حصة القدر دون المتاع ولو كان لكل واحد منهما متاع فإراد الشركة قال الحصاص رح والحيطة في ذلك أن يسع كل واحد منهما نصف متاعه نصف متاع صاحبه ثم يتعاقدان عند الشركة على ما يريدان وهذا إذا كانت قينة متاع كل واحد منهما مثل قيمة متاع صاحبه فإما إذا كانت قيمة متاع أحدهما أكثر من الآخر كانت قيمة متاع أحدهما أربعة أضعاف قيمة متاع الآخر فإلى أن صاحب الأقل يبيع من متاعه أربعة أضعاف خمسة متاع صاحبه صير المتاع كله بينهما أحداً ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال رحلان مع أحدهما ألف درهم ومع الآخر ألف درهم فإن أراد أن يشترك على أن الربح سهمان والصيغة بينهما نصفان فإنه لا يجوز لأن الوضعة أنه يكون على قدر رأس المال على ما عرف في كتاب الشركة قال الحصاص رح والحيطة في ذلك أن يقرض صاحب الأقل مشروطاً بشرط الوضعة عليها على تلك الصيغة وكذلك لو كان مع أحدهما مال ولا مال مع الآخر واشتركا على أن يعملوا بمال صاحب المال لا يجوز والحيطة في ذلك أن يقرض صاحب المال بعض ماله من صاحبه حتى يجوز أحد الشريكين إذا أراد أن يخص الشركة حال عليه الآخر لا يجوز قال الحصاص رح والحيطة في ذلك أن يبعث الحاصر العائب رسولا أو كتاباً حتى يجوز ينقص الشركة أو يوكل وكلاً حتى يذهب إلى الشريك لياقصة الشركة قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة البرحسي رح وهذه الحيطة في كل متدلاً يتعلق به اللزوم بحوزة الوكيل والمحجر على العبد المأدون وبمسح المصارفة كذا في المحيط \* الفصل الثالث عشر في البيع والشراء رحل لندار الوضعة إراد أن يبعثها من رجل بأيسر بكمها أن يسلمها إلى المشتري فإراد حيلة على أن إذا أمكنه تسليمها إلى المشتري سلمها إليه والآرد عليه أن يضمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ البائع بأن يسلمها إليه لا محالة والحيطة في ذلك أن يترامشتري أن البائع باع هذه الصيغة وهي في يدي

في يدي ظالم بغير بالغصب غصبه آياها وانها ليست في يده يوم باعها منه واشهد علي نفسه بذلك  
ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب فيه قبض الضيعة ويكتب فيه اقرار البائع بقبض الثمن بان قد راعى  
تسليم الضيعة والاراء الثمن على المشتري هذا اذا كان الغاصب مقرا فاما اذا كان الغاصب جاحدا  
ذكر ثم ايضا ان البيع باطل وقاسه على بيع الايق ثم قال الخصاص رح في تعليم هذه الحيلة بقر  
المشتري بان الضيعة المبيعة في يدي غاصب مقرا بالغصب وذلك المشتري لو لم يقر بذلك  
ربما طالب البائع بتسليم الضيعة وسأل القاضي حبسه فالقاضي بحبسه وان اعراف القاضي اقرار  
المشتري انه اشترى موصوبا لا بحبسه لانه وجد الرضى من المشتري بتأخير القبض الى وقت  
الامكان ثم قال ويشهد عليه البائع بذلك الاقرار لم يكن اثبات ذلك الاقرار عند القاضي بالبينة  
كذا في الذخيرة \* رجل اراد ان يشتري من رجل دارا ولم يأمن المشتري ان يكون البائع  
قد احدث فيه حدا قبل ان يبيعه فاراد المشتري انه ان استحققت الدار من يده رجع على البائع  
بضعف الثمن فيكون ذلك حلالا له ما الحيلة فيه قال يبيع المشتري من بائع الدار ثوبا بمائة دينار  
مثلا ثم يشتري منه الدار بمائة دينار ويدفعها اليه وبالمائة الدار التي هي ثمن الثوب فيصير  
ثمن الدار مائتي دينار ان استحققت رجع المشتري على البائع بمائتي دينار ويكون حلالا \* وجه آخر  
ان يشتري الدار ببيع ثوبه يساوي الف درهم من رب الدار بالف درهم ويدفع الثوب اليه  
ثم ان يشتري الدار يشتري من صاحب الدار داره وهي تساوي الف درهم بالف درهم يقبض  
الدار ثم يتقاضى الثمن بما وجب له على صاحب الدار من ثمن الثوب فاذا فعل ذلك ثم جاء  
مستحق الدار بالبينة فان مشتري الدار يرجع على بائع الدار بالف درهم وذلك ضعف ما حصل  
له الدار به وذكر محمد رح هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة ان يبيع الدار من المشتري  
بالف درهم ثم يبيع المشتري من بائع الدار بالثمن كله ثوبا قيمته خمسمائة درهم ويقبض بائع الدار  
ذلك ثم يبيع بائع الدار الثوب من مشتري الدار بخمسمائة فان استحققت الدار رجع المشتري  
على البائع بضعف ما اعطى فانه اعطى للبائع في الحاصل خمسمائة ثم عند الاستحقاق يرجع  
بالف فيكون ذلك حلالا له رجل اراد ان يبيع دارا له او جارية او شيئا آخر ويريد ان يبرأ من كل  
عيب الا عن سرقة او جزية فلم يأمن البائع ان يردا عليه المشتري ويقول لم يسم عيبا ولم يضع يده  
عليها ويرفع الامر الى ناظر لا يرى البراءة عن الثيوب الا ان يضع يده عليها عند البراءة ويسمي

الحيلة في ذلك يجب ان يعلم بان من باع عبدا او شيئا آخر ويبرأ عن صبيته لا يجوز ويرأى  
 من العيوب كلها وان لم يسم العيوب ومن الناس من قال لا يجوز ما لم يسم العيوب ومنهم من قال  
 مع تسمية العيوب بشرط ان يضع يده على موضع العيب ويقول ابرئ عن العيب الذي سميت  
 ووضعت يدي عليه اما بدون ذلك لا تصح البراءة وهو قول بن ابي ليلى رح ثم اذا لم يسم العيوب  
 لم يضع يده على محل العيوب لما لا يعرف اسمي العيوب ولا يعرف جميع العيوب التي بالمبيع  
 حتى يسميها ويضع يده على محلها وخاف ان يرفع الامر الى قاضي لا يبرئ البراءة عن العيوب  
 دون التسمية وبدون وضع اليد على محل العيب صححا وطلب الحيلة والحيلة في ذلك ان يأمر  
 صاحب العين المبيع رجلا غريبا لا يعرف حتى يبيع ذلك العين من المشتري على ان صاحب العين  
 سامن للمشتري ما لم يركب في ذلك من ذلك ومن سرقة ومن جزية ويخرج الغريب حيث شاء يحصل  
 لتوثيق البائع لان المشتري اذا وجد عيبا سوى السرقة والجزية لا يمكنه ان يخاصم صاحب العين  
 بل ان كان حقوق العتد يرجع الى العائد ومولى ذلك ليس بعائد والعائد غريب لا يوقف عليه  
 فكذلك محمد رح في جبل الاصل في رواية ابي حفص رح وقد ذكر محمد رح في رواية ابي سليمان رح  
 قال الحيلة في ذلك ان يأمر البائع رجلا غريبا اشترى الجارية من البائع ثم يبيعها من المشتري  
 اي ان مولى الجارية غلب من ما ادرك المشتري فيها من ذلك من سرقة او جزية خاصة ويحبب الغريب  
 داوود المشتري بها عيبا آخر سوى هذين العيبين لا يمكنه الرد على المشتري الاول لانه غائب  
 فيمكنه الرد على بائع المشتري الاول لانه لم يشترها منه فيحصل مقصود البائع قال شيخ الاسلام رح  
 ذكر في رواية ابي سليمان رح اوثق مولى الجارية لان حقوق العتد وان كان يرجع الى الوكيل  
 بدا الان عند بعض العلماء يرجع الى الموكل وبنابر بيع المشتري الامر الى قاضي يرى الرد  
 الى الموكل فلا يحصل مقصود مولى العين رجلا او اذ ان يبيع الجارية نسمة وخاف البائع ان  
 يعتقها المشتري ولم اشترط عليه ذلك فسد البيع كيف الحيلة في ذلك قال يقول البائع للمشتري  
 هدد على نفسك بانك ان اشتريتها فهي حرة فان قال المشتري ذلك فانها يعتق عليه بالشراء  
 وهو هذا الان اضافة العتق الى الشراء جائزة عندنا فان قال المشتري اني اكراه ان اعتقها في  
 حبوتي واحتاج الى خدمتها وليكني لا ابيعها ما اراد البائع التفت في ذلك فالحيلة ان يقول  
 المشتري ان اشتريتها فهي حرة بعد موتي او يقول ان اشتريتها فهي مدبرة فاذا اشتراها

تصير مدبرة <sup>بخدمتها</sup> في حال حيوتها ولا يبيعها لان بيع المدبر لا يجوز الا بقضاء القاضي فيحصل مقصود البائع والمشتري رجل غصب من رجل ضيعة وابى ان يردّها عليه وقال بغيرها وهو يقربه في السر ويحسد في العلانية فإرانا حيلة يتخلص بها ضيعته فالحيلة ان يبيع المغمصوب منه الضيعة ممن يثق به سرا ويشهد عليه ثم يبيعها من الغاصب ويجعل بين العقدتين مدة لا يشتبه التاريخ على الشهود فاذا فعل ذلك بجي المشتري الاول ويقم بينة ان شراءه كان اسبق فيأخذ من الغاصب وفي شراء المغمصوب اذا كان الغاصب جاحدا اختلاف الروايتين على رواية النادر يجوز فتكون هذه حيلة على تلك الرواية ولا بأس بالاحتمال في اسقاط الاستبراء عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح والمأخوذ قول ابي يوسف رح فيه اذا علم ان البائع لم يقربها في ظهرها ذلك وقول محمد رح فيما اذا اقربها والحيلة فيه اذا لم تكن تحت المشتري جرة ان يتزوجها قبل الشراء ثم يشتريها ولو كانت فالحيلة ان يزوجه البائع قبل الشراء والمشتري قبل القبض ممن يوثق به ثم يشتريها ويقبضها او يقبضها ثم يطلقها الزوج لان عند وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فزوجها حلالا له لا يجب الاستبراء وان خيل بعد ذلك لان المهر او ان وجود السبب كذا اذا كانت معدة الغير كذا في الهداية \* رجل اشترى من رجل جارمة فاراد ان لا يلزمه الاستبراء ما الحيلة في ذاك فالحيلة ان يزوجه البائع من رجل يثق به وليس تحته حرة ثم يبيعها من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها ولا يجب الاستبراء على المشتري لان سبب وجوب الاستبراء استحداث ملك الوطى باستحداث ملك اليمين بالشري او غيره من اسباب ملك اليمين ووقت الشراء كان بضعها حراما على المشتري فلم يجب الاستبراء في تلك الحالة فلا يجب بعده ولكن يشترط ان يكون المولى الذي زوجها استبرأها أولا بحيضة ثم زوجها لانه لو لم يفعل كذلك يكون في هذا اجتماع الرجلين جلى امرأة واحدة في طهر واحد وهكذا الجواب فيمن وطى امته ثم اراد ان يزوجه من انسان ينبغي ان يستبرئها بحيضة ثم يزوجه لما ذكرنا من المعنيين هكذا ذكر الخصاص رح وفي الجامع الصغير لو كان البائع وطئها قبل التزويج فلا بأس للزوج ان يطأها قبل الاستبراء عند ابي جنيته وابي يوسف رح وقال محمد رح لا احب له ان يطأها حتى يستبرئها بحيضة ثم الخصاص رح قال في تعليم هذه الحيلة يقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج وانما شرط الطلاق بعد القبض لانه لوطلقها



الزوج قبل قبض المشتري ثم قص المشتري بحب الاستبراء في اصح الروايتين عن محمد بن  
لان القبض له شبه بالعقد وعليه الاحكام خصوصاً فيما بني امره على الاحتياط واواشراها  
المشتري في هذه الحالة بحب الاستبراء وكذا اذا وجد القبض الذي له شبه بالعقد بشرط الطلاق  
بعد قبض المشتري لهذا وفي بيوع الاصل اذا اشترى حارية لها زوج لم يدخل بها فطلقها الزوج  
قبل قبض المشتري وعلى المشتري ان يستترها بحضة وفي حبل الاصل لا استبراء على المشتري  
وعلى رواية الجبل اعتروقت الشراء ووقت الشراء هي مشغولة بحق العير وعلى رواية الاصل  
اعتبر وقت القبض ووقت القبض هي مارة عن حق العير وهو الصحيح فان ابى البائع ان يزوجها  
قل البيع والحيلة في ذلك قال الحيلة ان يشتريها المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الحارية ولكن  
يزوجها ممن يثق به من لبس نحتة حرة ثم يقبضها بعد التزوج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري  
ولا يكون على المشتري الاستبراء لانه حين تأكد ملكه بها كان بضعها حراً ما عليه وحين صار  
بضعها خلا لا لم يحدث الملك فيها فلا يجب الاستبراء الا ان مشائخنا قالوا يجب الاستبراء  
في هذا الوجه في احدى الروايتين عن محمد بن لانه حين اشتراها فقد وحب الاستبراء حكماً  
لحدوث الملك فلا ينفذ ذلك الاستبراء الواجب بالتزويج واذا طلقها الزوج وحب الاستبراء  
الا ان تكون حاصلة حبضة بعد الكاح قل الطلاق في يد المشتري فحينئذ لا يجب الاستبراء  
بالاتفاق لانه اذا قرأ المرأة الاستبراء مرة فان حالف المشتري ان لا يطلقها الزوج فالحيلة في ذلك  
ان يزوجه من غيره ان امرها في طلاقها كما شاء مولاه في يد المولى اذا تزوجه او ادو حها  
آية على ذلك كان طلاقها في يد المولى واما اشترط ان يكون الامر في يد المولى كما شاء لانه  
لولم يقل كما شاء يقتصر على المجلس على ما عرفت في موضعه فربما لا يمكنه الا بقاء في المجلس  
مخرج الامر عن يده فاجتاز هذه التعللة لانه انقاع الطلاق متى شاء ولو كان المشتري تزوج  
هذه الحارية بمسرة قبل الشراء ثم اشتراها وقبضها لا يلزمه الاستبراء لان الكاح ثبت له عليها العراش  
واما اشتراها وهي في فراشه وفيام العراش عليها دليل فزاع رحمها شرعاً كما في الدخيرة \*

الفصل الرابع عشر في الهمة امرأة حامل تريد ان تهب المهر من زوجها على انها ان ماتت  
في نكاحها كان الزوج يراعى مهرها وان عاشت وسلمت من نكاحها كان المهر على زوجها  
والحيلة

فالحيلة لها ان تشتري من الزوج ثوبا قليل القيمة بالمهر والمهر لا تنظر اليه ذلك الثوب فان ماتت في نفاسها فقد برى الزوج وان سلمت ردت الثوب بخيار الرؤية فيعود المهر على زوجها قالوا وهكذا فيمن اراد ان يغيب وله على اخردين يريد ان يكون الغريم يريا ان لم يعدوا عاين اخذ المال فالحيلة ان يشتري صاحب الدين من الغريم شيئا يضعه على يدي عدل اذ عاين يرده بخيار الرؤية فيعود الدين وان مات لزمه البيع ويرى المديون عن الدين بثوب قليل القيمة قال شمس الائمة السرخسي رح وهذا يستقيم اذا بقي الثوب على حاله لان الرد يخلو الرؤيا غير موثقة وبه ينفسخ العقد من الاصل فيعود المهر عليه كما كان الا ان الثوب يتعيب عندها اربهاك فيتعذر ردده فالسبيل ان تشتري الثوب وتشهد على ذاك من غير ان تقبضه من الزوج حتى لا يتعذر عليه الرد اذا سلمت بوجه من الوجوه رجل قال لا مرأته ان لم تهبي صداقك مني اليوم فانت طالق ثلثا ما ستأذنت ابا دا في ذلك فقال الاب ان زوجت صداقك فله مك طالق ثلثا فالحيلة في ذلك ان تشتري من زوجها ثوبا ملفوفا في شيء بهرها ويقبض ذلك الشيء من الزوج فاذا مضى اليوم فقد مضى وقت اليمين ولا مهر لها في ذمة الزوج فتسقط اليمين ولا يحق في الزوج بترك الهبة ثم يكشف عن الثوب المشتري فردده بخيار الشرط ويعود المهر على الزوج ولا نطق امنا ايضا لانها داو هبت المهر وكذا في المحيط \* الفصل الخامس عشر في الرجل يطالب من غيره بمعاملة الرجل اذا طلب مثلاً بقدر ثمانمائة وابتى المطلوب منه ذاك الاكبر ثم هاتي درهم فاراد المطلوب منه ان يبيع منه متاعا بالف درهم التي سنة ثم يشتري منه ذلك المتاع بثمانمائة حالة يدفعه الى الطالب ليحصل في يد الطالب ثمانمائة ويكون المطلوب منه على الطالب الف درهم فيحصل مقصودهما فهذا امالا يجوز لان المطلوب منه يصبر مشتريه ما باع باطل مما باع قبل نقد الثمن وانه لا يجوز على ما عرف وان طلب في ذلك حيلة فالحيلة ان يدخل المشتري في المتاع نقصانا يسيرا ثم يبيعه من باعه بثمانمائة فيكون نقصان الثمن بمقابلة الجزء الذي اختبس عند المشتري فيجوز وان كان ذلك الجزء قليلا لان الجزء القليل يجوز ان يقابله بدل كثير وهكذا ذكره لخصاف رح هذه الحيلة وهذا منه نوع بوسعة حيث جعل بمقابلة الجزء القليل البدل الكثير انما نعل كذلك لان شراء ما باع باطل مما باع قبل نقد الثمن جوازه مختلف فيه بين العلماء فان اوجد ادنى علة دوا حباس جزء من المعتود عليه عند المشتري بني الحكم عليه وعول عليه \* حيلة اخرى

ان يحبس المشتري ببعض الامتعة شيئا يسيرا ثم يبيع الباقي منه باقل من الثمن الذي اشترى ويكون ذلك جائزا ويكون نقصان بمقابلته ما احتسب عند المشتري وان كان المبيع شيئا لا يكد ان يعيبه او يحبس بعضه نحو ان كان المبيع جوهر او ثيابا او دابة فالحيلة في ذلك ان يبيع المطلوب منه مع المتاع الذي يريد بيعه شيئا آخر يسير المقدار ثم ان المشتري يحبس ذلك الشيء اليسير ويبيع المتاع من البائع باقل من الثمن الذي اشترى ويكون نقصان الثمن بمقابلته ذلك الشيء فيحوز \* حيلة اخرى ان يبيع المشتري جميع ما اشترى من ولد البائع او وهب من بعض من يثق به والمودوب له يقبض ذلك ثم يبيعه من البائع بشئ قليل فيجوز لان العاقبة قد اختلف والمالك ايضا قد اختلف فلا يتمكن فيه شراء ما باع باقل مما باع كذا في المحيط \* الفصل السادس عشر في المدائنات رجل له على رجل مال بغير شهود فابى الذي عليه المال ان يقر له به الا ان يؤجله او قال صالحتي به على الشطر ويريد صاحب المال حيلة حتى يقر له به ولا يجوز تأجيله ولا صلحه فاعلم ان المدين اذا قال ارب الدين لا اقر لك بالمال حتى تؤجلي او لا اقر لك حتى تصالحني او لا اقر لك حتى تحط ضمانتي فهذا هل يكون اقرا بالمال فعند بعض العلماء يكون اقرا فلا يحتاج صاحب المال الى الحيلة وذكر محمد رح هذه المسئلة في كتاب الاقرار وقال لا يكون اقرا واذا طلب صاحب المال الحيلة حتى يصير مقرا بالابتاق ولا يصح تأجيله ولا صلحه فالحيلة في ذلك ان يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يثق به ويشهد له بان اسبه في ذلك عارية ويؤكده بقبضه على ما ذكرنا ثم ينتدّم الرجل المقر له الى القاضي وتقدم صاحب المال ويقول ان لي باسم هذا على فلان كذا وكذا فاذا اقر له به عند القاضي فالمقر له يقول للقاضي اسمع هذا المقر من قبض هذا المالك ومن ان يحدث فيه حدثا او احبب عليه في ذلك لان المقر هو الذي يملك القبض على ما يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى فلهذا احتج الى حجب القاضي فاذا طلب من القاضي ان يحجب عليه فالتصهي بحجب عليه ويسعه من القبض ومن ان يحدث فيه حدثا ثم نجى المقر الى من عليه الدين بصلحه ويؤجله حتى يقر له بالدين فاذا اقر له بالدين نجى المقر الى القاضي ويقدم البينة على ما جرى من الامر قبل هذا ويطلب الصلح من المقر وتأجيله يأخذ المالك وهذه المسئلة لا توجد في الميسر وانما استعبدت من جهة الخصاف رح وقد قال بعض مشايخنا رح في هذه الحيلة نوع نظر وكان ينبغي ان لا يحجب القاضي على المقر لان في حجب عليه ابطال حق

المطلوب لان المطلوب استحق البراءة عما في ذمته بايذاء الحق الى المقر وبإبرائه وتاجيله ففي جواز هذا الحجر ابطال حق المطلوب عليه والقاضي لا يحجر في مثل هذا الموضع وكان الخصاف ربح اخذ هذا ما ذكر محمد ربح في آخر كتاب الحجر ان القاضي اذا اذن رجلا بالتصرف فلما تصرف وتدين الناس فسدت الرجل فعند محمد ربح يحجر وان لم يحجر عليه القاضي وعند ابي يوسف ربح لا يحجر الا يحجر القاضي واذا حجر عليه القاضي صح حجره والحجر ذلك الرجل وهناك المديون ايضا استحق البراءة بالا يفاء الى المحجور وبإبرائه ففي هذا الحجر ابطال حقه عليه مع هذا جواز ذلك وكثيرا ما يوجد في كتاب الحجر مثل هذه الادلة فهنا ايضا كذلك ثم قال الخصاف ربح بعد هذا قال ابو حنيفة ربح يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره ويجوز تاجيله وابرؤه وهبته وما صنع فيه من شيء وانما خص قول ابي حنيفة ربح في هذا لانه لا يرى الحجر جائزا واذا لم يصح الحجر صده صار الحال بعد الحجر كالحال قبله وقبل الحجر كان يجوز تصرفات المقر في الدين المقر به فقد عرفت في كتاب الاقرار ان من اقر بالدين الذي له على الناس لرجل يصح اقراره وتكون حق القبض له لانه هو الذي علمل وعائد والعائد يملك التاجيل والبراءة عن الثمن واليهمين عند ابي حنيفة ومحمد ربح والمسئلة معروفة رجل له على رجل مال فاراد الذي عليه المال ان يتحول المال الذي عليه لرجل آخر فالمسئلة فيه ان يقول الذي عليه المال للرجل الذي يريد ان يتحول المال له بيع عبدك هذا او متاك هذا من فلان الطالب بالالف التي له على فاذا باع المأمور عبده من صاحب المال بالمال الذي له على فلان وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد يتحول الدين بصير لصاحب العبد على المطلوب وهذا لان البيع لا يتعلق بذلك الدين لان الدراهم والدنانير لا تعينان في العقد عينا كان او دينا وانما يتعلق بمثلها دينا في الذمة فيصير كانه قال لصاحب العبد بيع عبدك من فلان بمثل الدين الذي له على ثم اجعل ثمنه فصا بما له على من الدين وذلك جائز وعند ذلك يتحول المال الى صاحب العبد وهذه المسئلة ذكرها في البجامع الصغير وذكرها في حيلتين احدهما ما ذكرنا والثانية ان يأمر المديون ذلك الرجل حتى يصالح من الدين الذي للطالب على المطلوب على عبده هذا فاذا فعل ذلك صار المال على المطلوب لصاحب العبد غير ان في فصل الصلح يرجع بقيمة العبد والشرق ان الصلح وقع بالعبد لا يبدله لان الصلح اذا اضيف الى دين يتعلق بعينه لا بمثله دينا في الذمة

وايذا اذا صالحه على دين ثم تصادقا الله لم يكن عليه دين بطل الصلح واذا حصل الصلح بالعبد  
وقع القضاء بغير العبد وصار المديون مستقرضا من المأمور عبده واستقرض العبد بوجوب التهمة  
اما في باب البيع العتد لا يتعلق بذلك الدين بل بمثله ذبا في الدمة ولهذا لو اشترى رب الدين  
من المديون شيئا بما له عليه من الدين ثم تصادقا على الله لا دين لا يبطل البيع ولما كان هكذا  
صار المأمور باضدين الامر من نهي العبد كانه باع العبد من رآهم ثم جعل ثمة تصاصا بالدين  
الذي غلب الامر للشري ولو كان هكذا رجع المأمور على الامر بنهي العبد وهو مثل الدين  
كذا هتار وان المطلوب لم يرد ذلك وانما اراد الطالب ذلك والحيلة ان يشتري الطالب العبد  
او المتاع من مولاة بالف درهم مطلقا ولا يقول بالا فالتبي له على فلان المطلوب لانه لو قال  
على هذا الوجه كان في هذا تملك الدين من غير من عليه الدين وانه لا يجوز ولكن يشتري  
بالف مطلق ثم يجعل به البائع على المديون فيصير ذلك الدين للبائع فان لم يقبل الذي عليه  
قال الجواب هل يتم قال لا لان الناس يتفاوتون في المطالبة ولا يتحول المثالبة الى غيره الا برضا  
فان طلب حيلة بصبر ذلك المال للبائع من غير حوائله فالوجه ما ذكرنا ان يقرأ الطالب بالدين  
لبائعه ويؤكده بقبضه والي ان يحوما ذكرنا ثم صاحب العبد يبرئه من نهي العبد واذا حاف المتزلة  
ان يعزله من الوكالة فالوجه قد مر قبل هذا ايضا ان قال المقر له بالدين وهو البائع اذا أبرأه من نهي  
العبد لا آمن ان يقول انت وكيل في قبض هذا الدين وتخليني عايه بالحيلة في ذلك ان يكتب اقرار  
الطالب بذلك الدين للمقر له على نحو ما بينا ويكتب فيه ايضا اقرار الطالب بذلك وهو المقر اني  
اؤتميت على فلان المقر له عند فاض من قضاء المسلمين انه وكيل في قبض هذا الدين وتخليته على  
ذلك فلا يمين لي عليه بعد هذا في هذه الدعوى فاذا اقر بهذا لم يكن له على المقر له ولا على الذي عايه  
المال بعد ذلك سبيل رجل له على رجل مال قال المطلوب للطالب ان يؤخله هذا المال الى وقت معلوم  
او ينجمه عليه فاحاله الطالب الى ذلك فخاف المطلوب ان يحتمل عليه الطالب فيقر بالمال لغيره  
ثم يؤجله او ينجمه ولا يجوز تأجيله ولا تجب فيه في قول ابي يوسف رح فطلب حيلة حتى يصح تأجيله  
وتجبيته عند الكل بالحيلة في ذلك ان يقرأ الطالب ان هذا المال حين وحب على هذا المطلوب  
انما وجب مؤجلا الى وقت كذا وان كان يريد ان ينجمه عليه يقرأ الطالب ان هذا المال حين  
وجب

وجب على المطلوب انما وجب منه ما الى وقت كذا ويصف النجوم وهذا لان العلماء اختلفوا  
ان الوكيل بالبيع هل يملك التاجيل والتنجيم بعد تمام البيع اتفقوا على انه يملك البيع بثمن  
مؤجل ومنجم فينبغي ان يقر الطالب على هذا الوجه فابو يوسف رح لم يجز التاجيل والتنجيم  
بعد ما ثبت الدين مطلقا وجوز الاقرار بوجوب المال مؤجلا ومنجما من الاصل وهو نظير ما قالوا  
في الدين اذا كان مشتركا بين اثنين فاراد احدهما ان يؤجل في نصيبه وامي الآخر لا يجوز هذا  
التاجيل اصلا وان قال احدهما هذا الدين حين وجب وجب مؤجلا وانكر الآخر ثبت التاجيل  
في نصيب المقر وكذلك حد القذف اذا وجب على القاذف فاراد المقتدوف ان يعفرا يعمل  
عفو له ولو قال المقتدوف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد فتبين بهذا ان من اقرب سبب الشيء  
فانما يثبت على الصفة التي اقروا من اراد باقراره بنير شهب قد صح لا يعملك اقراره فكذا في  
مسئلتنا قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح وهذا اذا كان الاجل متعارفا اما اذا كان  
اجلا يخالف عرف الناس فانه لا يصح اقراره بذلك عند ابي يوسف ومحمد رح والمسئلة معروفة  
في كتاب الوكالة ان الوكيل بالبيع اذا باع باجل يصح عند ابي حنيفة رح كيف ما كان وعندهما  
يصح من التاجيل ما كان متعارفا وينبغي ان يضمن الطالب للمطلوب ايضا ما يترك في ذاك  
من درك من قبله واشباهة من اقراره وليجئة رهبة وتمليك وتوكيل وحدث ان كان احده في  
هذا المال يبطل به التاجيل الذي استحقه فلان فهو ضامن جتي يخلصه من ذلك ان يرد عليه  
ما يلزمه فاذا اجتالا بهذه الحيلة ثم جاء رجل وقد كان الطالب اقر له بالمال قبل التاجيل فاخذ  
المطلوب بالمال وكذبه بالتاجيل لا يثبت التاجيل عند ابي يوسف رح واكن يكون للمطلوب حق  
الرجوع على الطالب بما ضمن لانه قد ضمن له ما يلحقه من درك وقد لحقه الدرك فيرجع عليه  
فاما ان يخصه الطالب واما ان يدفع اليه ما ضمن فيكون عليه الى وقت اجله وتجيئه رجل له  
على رجل مال فمات الذي عليه المال فسأل الوارث صاحب المال ان يضمنه هذا المال الى  
اجل يعني يؤجل هذا المال قال لا يجوز التاجيل قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح  
هذه المسئلة لا تعرف الا من جهة الخصاف رح لانه لا ذكر لها في المبسوط ولكن ذكر في المبسوط  
ان من عليه المال اثباتات حل الاجل بموته وذكر حديث زيد بن ثابت رح وانهم يذكرون هذا  
الفصل هناك وقال الخصاف رح الاجل لا يثبت في حق الوارث لان الدين ليس عليه

فلا يثبت الاجل في حقه فعد ذلك هذا لا يحلوا ما ان يثبت الاجل للميت او يثبت في المال لاولده  
ان يثبت للزيت لان الدين قد سقط عن ذمته بالموت فكيف يثبت الاحل له ابتداء بعد موته  
ولا جائز ان يثبت في المال لانه من والايمان لا تثبت الا حال لذلك فلما واد لا يثبت الاحل ونقل  
بعض مشائخنا رحم ما ذكر في الكتاب قول محمد بن روح اما على قول ابي يوسف رحم ينعى  
ان يثبت الاحل وردوا هذا الى مسئلة وهو ان غريم المييت اذا اضرأ المييت عن الدين ورد  
الوارث عند محمد بن روح لا يعمل رده لان الدين ليس عليه وعند ابي يوسف رحم يعمل رده لانه  
هو المطلوب بالدين بله عمل رده وحمل كان الدين عليه حمل ايضا الاجل ويثبت في حقه كذا  
قالوا ولكن الصحيح انه على الاتفاق ما ذكر في الكتاب ثم اذا كان لا يثبت الاجل في حق الوارث  
ما الحيلة في ذلك قال الخليل في ذلك ان يقر الوارث اني قد كنت صنعت هذا المال في حياة  
الميت له الذي وقت كذا ويقر الطالب ان هذا المال كان مؤجلا على الميت وعلى كعبه هذا الذي  
هذا الوقت ويقر الطالب ايضا انه لم يصل الى هذا الوارث شيء من مال الميت فاذا ائتمروا على  
تدبر الواحد فحسب عند يميني المال على الوارث مؤجلا واما كان هكذا وذلك لان الاجل وان سقط  
في حق الاصيل بموته لكن لا يستط في حق الكعب فيبقى على الوارث مؤجلا هكذا ذكر في ظاهر  
لروايته ثم قال ويقر الطالب انه لم يصل الى هذا الوارث شيء من مال الميت لان الدين قد حل  
على الاصيل فكان له ان يسع ما له وبأخذه اينما وجد فيقر هكذا حتى لا يكون له ان يرجع على  
الوارث قال في الكتاب ولا يقر انه مات ميتا وصمن الوارث بعد ذلك ولكن يقر انه كان ميتا  
لان المدعي عند ابي حنيفة رحم ان الكماله بالدين عن ميت متلس لا تصح فينبغي ان ينعز  
عنه على الوجه الذي قلنا كذا في الذخيرة \* الفصل السابع عشر في الاجارات قال محمد بن  
في اجارات الاصل رجل استأجر من آخر حمارا وشرط رب الحمام المرممة على المستأجر فالا جاره  
فاسدة لان تد المرممة بصير اجرا وانه مجهول وان اراد الحبلقة في ذلك فالحيلة ان ينظر الى قدر  
ما يحتاج اليه في المرممة ويضم ذلك الى الاجرة ثم يأمر صاحب الحمام المستأجر بصرف ما ضم  
الى الاجر للمرممة الى المرممة حتى انه اذا كان الاجر عشرة والتد والمحتاج اليه للمرممة اصابه شرف  
فصاحب الحمام يؤجر بحمام منه بعشرين ويأمر بصرف العشرة الى المرممة فيصير المستأجر وكبلا  
من جهة صاحب الحمام بالاتفاق عليه من ماله وله معلوم فيجوز ومن مشائخنا رحم من قال هذه

البعثة مستقيمة على قولهما غير مستقيمة على قول أبي حنيفة رح لان الاجرة دين وقد امره  
 بالصرف الى المجهول وهو مانع لان المرمة والاجرة انما تنبع جواز الوكالة طلق قوله كما اذا قال  
 صاحب الدين للمديون اسلم مالي عليك كذا او قال اشترلي بمالي عليك كذا ومنهم من  
 قال لا بل هذه البعثة مستقيمة على قول الكل واختلفوا في العلة بعضهم قالوا لانه التوكيل الاجرة  
 غير واجبة ليكون امرا بصرف الدين الى المجهول وهو مانع من الوكالة الا يرى انه لا امر  
 بهذا قبل الاجرة جازت الوكالة وانما جازت لما قلنا بخلاف مسئله السالم لان الدين هناك واجب  
 وقت الوكالة فاذا اركله بذلك ولم يعين المسلم اليه بقدا مرمه بصرف ما عليه من الدين الى المجهول  
 فلا يجوز كما لو قال له ادفع مالي عليك الى رجل من عرصة الناس اما هنا بخلافه حتى لو كانت  
 الاجرة واجبة وقت التوكيل يجب ان لا يجوز على قول أبي حنيفة رح ما لم يعين الاجر وباعه  
 الآلات كما في مسئله السلم وبعضهم قالوا ان ابا حنيفة رح انما لا يجوز التوكيل بصرف الدين  
 اذا كان المصروف اليه مجهولا اما اذا كان معلوما فلا ايرى ان من استأجر من آخر دابة او غلاما  
 و امرا لاجرا مستأجرا ينفع بعض الاجرة في علف الدابة ونفقة الغلام يجوز لما كان محل الصرف في  
 وهو الغلام والدابة معلوما وهذا محل الصرف وهو مرمة الحمام معلوم بخلاف مسئله السلم لان  
 هناك محل الصرف والمندفع اليه مجهول حتى لو كان معلوما بان قال اسلم مالي عليك من  
 الدين الى فلان وعينه يجوز عند أبي حنيفة رح ايضا فان قال المستأجر قد رمت الحمام بها  
 لا يقبل قوله الا بحجة وكذلك لو اشهد رب الحمام ان المستأجر صدق فيما يدعي من الاتفاق  
 لا يقبل قول المستأجر الا بحجة يعني اشهد وقت عقد الاجارة وقت اشتراط المرمة على المستأجر  
 ان المستأجر صدق فيما يدعي من الاتفاق بعد ذلك وهذا لان المستأجر يدعي الاتفاق  
 يدعي ايفاء ما عليه من الاجر ورب الحمام ينكر فيكون القول لرب الحمام الا ان يقيم المستأجر  
 البينة على ما ادعى كسألوا دعي الايفاء حقيقة والسحيلة للمستأجر حتى يقبل قوله في دعوى ما  
 اتفق من غير حجة ان يجعل المستأجر مقدرا المرمة ويدفعه الى صاحب الحمام ثم ان صاحب  
 الحمام يدفع ذلك الى المستأجر وبأمره باتفاق ذلك في مرمة الحمام ويكون القول قوله في اتفاق  
 ذلك من غير بينة لان بالتعجيل بصير المجهول ملكا لصاحب الحمام فاذا دفعه الى المستأجر بعد ذلك  
 يصير المستأجر امينانيه والقول للامين في صرف الامانة الى مصرفها وحيلة أخرى لاستقاط البينة



عن المستأجر ان يجعل مقدار المزمة في يد عدل حتى يكون القول للعدل فيما يفتق لان العدل أمين وأدأ المستأجر الرجل من آخر مزمة دار يبدل معلوم مدة معلومة وأذن له وب الدار ان يبنى فيها كذا وكذا وحسب له ما انتق في البناء من الاجر فبدا جائزا لا يرى اليه ما ذكر محمد رحمه من استأجر حمارا وكله رب الحمام ان يرم ما استزرم من الحمام ويحسب لذلك من الاجر يجوز واذا جاز ذلك وانتق في البناء استوجب على الاجر قدما انتق لانه فعل به و الا فخر على المستأجر دين فيلنبتان فصا ما ان لم يكن بينهما فصل وترا فان الفصل ان كان بينهما فصل ويكون البناء لصاحب العرصة واما اذا لم يذكر صاحب الحمام المحاسبة من الاجر انما امره بالبناء لا غير بان قال ابن فيهما كذا وكذا ولم يقل احاسبك ما انتقت في البناء من الاجر فيسني فيها فالبناء لمن يكون اختلاف المشايخ رحمه قال بعضهم الساء يكون لصاحب العرصة واستدل بما ذكر محمد رحمه في ضمان الاجارات ان من أجر من الآخر حمارا وقال له صاحب الحمام يرم ما استزرم فعلى العماره تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم تكون للمستأجر واستدل بما ذكر في كتب العارية ان من استعار من آخر دارا وبني فيها باذن رب الدار البناء يكون للمستعير ثم على قول من يقول بان البناء في هذه الصورة يكون للمستأجر لا يكون للمستأجر حق الرجوع على الآخر ما انتق في البناء فان جاف المستأجر ان له لو نسي وانتضبت مدة الاجارة قبل تمام هذه السنين ربما يرفع الأمر الى القاضي لا يرى حق الرجوع على الآخر بناء انتق في هذه الصورة كما هو قول بعض مشايخنا رحمه فيذهب بفتته فينصر ربه وطلب لذلك حيلة فالحيلة له ان يقول لصاحب المساحة حتى يقول له حين يأمره بالانتق واحاسبك ما انتقت في البناء من الاجرة فيكون له حق الرجوع على الآخر بما انتق منى انتضت الاجارة قبل تمام هذه السنين \* وحيلة اخرى ان ينظر الى مقدار هذه العتقة كم تكون ويصمم ذلك الى اجر الدار في السنة الاخيرة ويجعل الكل اجر السنة الاخيرة ثم يقرر رب الدار ان المستأجر عجله من السنة الاخيرة كذا وكذا وفيض ذلك من المستأجر حتى اذا انتقضت الاجارة قبل مضي هذه المدة فالمستأجر يرجع على الآخر بما اقرانه استتلف من الاجرة السنة الاخيرة وان تمت الاجارة حصل مقصود الاجارة ولا يكون له على صاحب المساحة سبيل كذا في الذخيرة \* فان خاف المستأجر ان يستحق المؤجر

المؤاجر بالله لقد  
المستأجر شيئا يسيرا  
مضي هذه السنين فالحال  
هذا القدر وإذا أراد الرجل  
ان يبيعه الزرع ثم يؤاجره  
بالارض بعد الاجارة وإذا باعه  
زرعه فيها وإذا لم يبيعه الزرع  
التسليم الأبقاع زرعه وفيه ضررين  
أو بناء فإراد ان يؤاجرها منه ينبغي له ان يبيع الاشجار أو الهباء منه أو لأنهم يؤاجروا الارض كذا  
في المبسوط \* رجل أراد ان يستأجر أرضا وفيها زرع صاحب الارض لا يجوز واختلاف المشائخ  
رح في تعليل هذه المسئلة قال بعضهم انما لا يجوز لانه آجر ارضا لا يمكن للمستأجر الانتفاع بها  
وضار كما لو آجر ارضا مسخرة أو ارضا بئر ومنهم من قال انما لا يجوز لان يدرب الارض فالبقرة  
على الارض حكما للكون الارض مشغولة بالزرع الذي هو ملكه قد آجر ما لا يدور المؤاجر على تسليمه  
ومثل هذا لا يصح فان طلب الحيلة في ذلك فالحيلة ان يبيع رب الارض الزرع من الذي يريد  
ان يستأجر أو لأنهم يؤاجروا الارض بعد ذلك فيجوز لان الزرع بالبيع يصير ملكا للمستأجر والمستأجر  
ينتفع بالارض من حيث انه يمتد زرعها فقد آجر ما يقدر المستأجر على الانتفاع به ولان الزرع  
إذا صار مملوكا للمستأجر فقد زال يد الاجر عن الارض حكما وحقيقة فقد آجر ما يقدر المؤاجر  
على تسليمه فيصح قال بعض مشائخنا رح وانما يصح اجارة الارض بهذه الحيلة اذا كان يبيع  
الزرعة بيع رغبة وجد أما اذا كان يبيع هزل وتلبية فلا لانه اذا كان يبيع هزل فالزرع لا يزول من  
ملك البائع فيبقى الحال بعد بيع الزرع كالحال قبله وعلامة كونه هذا البيع بيع رغبة وجد  
ان يكون بيع الزرع بقيمة او اكثر او اقل قدر ما يتغابن الناس فيه وعلامة كونه بيع هزل ان يكون  
باقل من قيمة الزرع مقدار ما لا يتغابن الناس فيه وبعض مشائخنا رح على ان هذا البيع اذا كان  
باقل من قيمة مقدار ما لا يتغابن الناس فيه فهو بيع رغبة عند ابي حنيفة رح فيجوز الاجارة عندهما  
بيع هزل فلا يجوز الاجارة وبعضهم قالوا هذا البيع اذا كان باقل من القيمة فهو بيع جد بالاتفاق

فلا يمنع جواز الاجارة وبيان كونه بيع جدا في ما قصدنا صحة عقد الاجارة ولا صحة له الا بعد ان يكون  
بيع الزرع خدوا الطائر انهما باشراة جدا تعقبا لغيرهما وانما اجر الرجل ارضه من رجل وشوط على  
المستأجر خراجا مع الاجر لا يجوز لان الاجر مجبول لان الخراج قد ينتقص وقد يزداد فهو بمنزلة  
مالو اجر دارة سنة بالجرة معلومة ومرتبتها ذلك لا يجوز لان المرتبة مجبولة فتعبر بالجرة مجبولة  
ولان خراج الارض على مالك الارض فاذا شرط مال كيا على المستأجر صار في التقدير كانه قال  
للمستأجر اجر ثرك ارضي هذه سنة بكذا برهما على ان تحتال حتى السلطان الخراج الذي يلزمه علي  
في هذه السنة ولو قال هكذا لا يصح الاجارة لانه عند اجارة فيه شرط حواله دين فيفسد عقد الاجارة  
ثم الحيلة في ان تجوز هذه الاجارة ولا يفسد ان يترأجرها اياه باجر معلوم ويزيد في الاجرة قدر  
ما يرى انه يلزم الارض من الخراج ويؤجرها بجمع ذلك وبشهادة للمستأجر انه قد اذن له في  
ان يؤدي عنه من اجر الارض في خراجها كذا درهما قال والامر كما ذكرنا ويجوز الاجارة لان  
الاجارة وقعت باجر معلوم فصحت ثم الاجر موصو اداء الخراج الى المستأجر من الاجر فيكون  
المستأجر وكبلا للآجر باداء الاجرة النسي وحبث له طيب فيصح التوفيق هذا كما قالوا في مرمة الدار انه  
اذا اجر دارة من رجل بالجر معلوم وامره الآخر ان يرم في تلك السنة بها استرم فيها من اجر  
الدار فانه يصح التوفيق وعند الاجارة كذا هذا خبر ان هذه الحيلة ضعيفة فان لا تجز والمستأجر  
اذا اختلفا في اداء الاخرجة فقال المستأجر ادبت اجر جنتها وما هو من ريعها وكذبها الآخر واختلفا  
في مقدار المؤدى فالقول للآجر فلا يصدق المستأجر بما ادعى من اداء اخرجتها لان المستأجر  
صحيح خبرا ميم فهو بهذا يريد ان يبرئ ذمته عن ضمان الاجرة والآخر منكر لالتبنياء وكان  
القول للآجر وكذلك في مرمة الدار اذا اختلفا في القول للآجر كما ذكرنا الحيلة الا وثق فيها ان يدفع  
للمستأجر اليه رب الارض جميع الاجر معجلا ثم يدفع ذلك رب الارض اليه المستأجر ويؤكد  
ان يؤديه عنه الى ولاية الخراج فيكون المستأجر في ذلك مصدنا انه قد اداءه بغير بينة يسألها اياه  
لان المستأجر لما عجل الاجر فقد برئ من الاجر بالتعجيل فبعد ذلك لما دفعه رب الارض الى  
المستأجر ووكله ان يؤدي عند الى ولاية الخراج فكان المستأجر امينا في هذا الاداء واذا قال ادبت  
كان مصدفا كسائر الامناء وهكذا الجواب في مرمة الدار اذا عجل المستأجر الاجر ثم الآخر  
فعنها الى المستأجر ووكله ان يرم من الاجر المدفوع ما استرم من الدار فقال المستأجر فقلت وانفقت

فالتقول للمستأجر للمعنى الذي ذكرنا ثم ان محمد ارح شرط اداء الخراج الى ولاية الخراج بمعنى نائب السلطان اوما موره قال الشيخ الامام خمس الائمة الخلوائي رح وعذا يدل على ان المستأجر ارح من عليه الخراج اذا ادى الخراج الى واحد من اهل القرية لا يبرئ ويضمن ثانيا وكذا اذا ادى الى اهل القرية او امين اهل القرية لانه ليس بنائب السلطان ولا ماموره فبالاداء اليه لا يبرئ الا ان يكون ذلك الحال نائب السلطان اوما موره حينئذ يبرئ بالاداء اليه ومن جئس مسئلة الخراج مسئلة ذكرها محمد رح في حيل الاصل وصورتها رجل استأجر دابة وشرط العلف على المستأجر مع الاجر لا يجوز والسبيلة في ذلك ان ينظر الى ما يحتاج اليه من الدرل ثم لاجل العلف فيضم ذلك الى الاجرة فبذلك المستأجر بجميع ذلك ثم يوكل صاحب الدابة المستأجر ان يعلمها بتلك الزيادة الا ان المستأجر لا يصدق في دعوى الاتفاق فالاخطا ان يعجل المستأجر مقدار العلف ويدفعه الى الاجر ثم يدفع الاجر الى المستأجر ويأمره حتى ينفق به على دابته وكذلك اذا استأجر الرجل اجرا وشرط اطعام الاجر على المستأجر لا يجوز والسبيلة ان ينظر الى مقدار طعام الاجر ويضم ذلك الى الاجر رجل استأجر دابة فمشارفة نفاق المستأجر ان يملكها شهرا او شهرين فاذا دخل من الشهر الاول يوم اربعين او فوساكن في الدار ان يلزم اجر جميع الشهر اذ اخل فيه فالوجه في ذلك ان يستأجر مائة كل يوم بكذا فتهرب منه فمشارفة ولا يلزمه الاكراه ما يمكن وليس المراد من قوله اذا دخل من الشهر الاخر يوم اربعين وهو ساكن في الدار ان يلزمه اجر جميع الشهر حقيقة الاجران الاجر لا يجب الا بعدة ضعي الشهر ولكن اراد به اذا دخل الشهر يلزمه اجارة ذلك الشهر وفي جامع الفتاوى ولو استأجر ارضا اراد ان لا ينتقض بموت المؤجر بقدر المؤجر ان هذه الارض لفلان عشرين بزرع فيها اما شاء فمخرج منه فهو له ووجه آخر ان بقدر المستأجر ان استأجرها لرجل من المسلمين وبقدر المؤجر ان يجره لرجل من المسلمين فلا يطل بموت احدهما وان كان في ارض الاجارة عين النقط والقيوم اراد ان يكون للمستأجر قرب الارض بقران العين للمستأجر له حق الاتناغ عشرين فيجوز السراجة اذا أجرة ارضه وفيها نخيل فاراد ان يسلم الثمر للمستأجر فبانه يدفع النخيل الى المستأجر معاملة على ان لرب المال جزء من الف جزء من الثمر والباقي للمستأجر وفي العين اذا استأجر الرجل دارا فموره رب الدار ان ينفق فيها من اجرها فلوا نطق فيها فانه لا يقبل قوله فلواراد ان يصير امينا فالسبيلة له فيه ان يعجل الاجر ثم

يقبض منه بأمرة لينتق فيه فيكون اميا في ذلك كذا في التنازعانية \* الفصل الثامن عشر  
 في الدفع عن الذموي رجل في يديه صبيعة اودار او غير ذلك فادعاه رجل والمدعي طالم  
 والمدعى عليه بكره اليهين ناراد حيلة حتى يدفع عنه اليهين قال الحيلة في ذلك ان يقر بالمدعى به  
 لولده الصغير او يقر به للاجنبي فيندفع عنه الحصة واليهين هكذا ذكر الخصاص رح في حيله وقد ذكرنا  
 في اوب القاضي اختلف المشائخ رح في هذه المسئلة بعضهم قالوا كما قال الخصاص رح وبعضهم  
 فروا فيها اذا اقر لولده الصغير وبينما اذا اقر للاجنبي فتالوا اذا اقر لولده الصغير يندفع عنه اليهين  
 واذا اقر للاجنبي لا يندفع اليهين وقال بعضهم لا يندفع عنه اليهين في الصورتين جميعا قلنا  
 لباب الحيلة قال الخصاص رح فان تال المدعي ان المدعى عليه لما اقر بالضبعة المدعى بها  
 لابنه او للاجنبي صار مستهلكا لما لي ووجب لي عليه القيمة فلي ان اجلف بالله مالي عليك  
 قيمة هذه الضبعة قال على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الاخر لا يدين عليه وعلى قول ابي يوسف  
 رح الاول وهو قول محمد رح عليه اليهين هكذا ذكر الخصاص رح لان غضب العتار لا يوجب  
 الضمان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الاخر على قول محمد رح وهو قول ابي يوسف  
 رح الاول يوجب الضمان ثم بعض مشائخ رح قالوا بان هذا الخلاف بين الغصب المجرد اما  
 الجحد يوجب الضمان بالاتفاق وبعضهم قالوا في الجحد واثبات عن ابي حنيفة رح واكثر  
 المشائخ رح على ان الخلاف في الكل على السواء وينبغي ان يجب الضمان ههنا بالاتفاق لان هذا  
 اتلاف الملك والعتار يضمن بالاتلاف الا يرى ان الشاهد بالعتار يضمن عند الرجوع والاجتماع  
 لاتلاف الملك بان كان المدعى به عرضا او جارية او ما شبه ذلك عبر العتار والحيلة ان يقر المدعى عليه  
 المدعى به على وجه لا يعرفه المدعي ثم يعرضه على هذا المدعي ليساومه فبطل دعواه لانه  
 لما سومه قد زعم انه لا ملك له في المدعى به فبطل دعواه كذا في الذخيرة \* الفصل  
 التاسع عشر في الوكالة اذا وكل الرجل رجلا ان يشتري له حارية بعينها بالف درهم او بمائة  
 دينار فقبل الوكيل الوكالة فلما راها اراد ان يشتريها لنفسه بالحيلة له في ذلك ان يشتريها بحسب آخر  
 غير ما امر به فان كان امره بالشراء بالف درهم فيشتريها بمائة دينار وان كان امره بالشراء بمائة دينار  
 فيشتريها بالف درهم او يشتريها بحسب ما امر به ولكن بالزيادة على ما امر به لانه يصير مخالفا

امرا امره فينفذ عليه ولا يتوقف لان الشراء لا يتوقف على ما عرف وان اشتراها بجنس ما امره به وبذلك  
 القدر ولكن صرح بالشراء لنفسه فان كان بخضرة الموكل يصير مشتريا لنفسه وان كان بغيبة الموكل  
 لا يصير مشتريا لنفسه وهذا لان الوكيل بشرع شيء بعينه لا يملك الشراء لنفسه الا بعد ان يعزل نفسه  
 ولا يملكه عزل نفسه بغيبة الموكل لان هذا عزل قصدي فيشترط له حضور الموكل واذا لم يعزل يصير  
 مشتريا لآمره وكذلك لو اشهد قبل الشراء انه اشترى لنفسه ثم اشترى ساعته ولم يزل شيثا فان كان  
 الموكل حاضرا في مجلس الاشهاد يصير مشتريا لنفسه وان كان عن المجلس غائبا فان علم بخبايلة  
 الوكيل وباشهاده قبل ان يشتري الوكيل ثم اشترى الوكيل يصير الوكيل مشتريا لنفسه واذا لم يعلم  
 بذلك حتى اشترى الوكيل يصير مشتريا للموكل وقد جعل محمد ربح الدراهم والدنانير جنسين  
 مختلفين في هذه المسئلة ولم يجعلهما جنسا واحدا لئلا يجعلهما جنسا واحدا يصار الوكيل مشتريا  
 للآمر فيما اذا وكله بالشراء بالدراهم وقد اشترى بالدنانير او على العكس وقد ذكرنا في شرح الجامع  
 في باب المساومة الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياسا في حق حكم الربوا حتى يجازي  
 اخذهما بالآخر متفاضلا وفيما عدا حكم الربوا جعلنا جنسا واحدا استحسانا حتى يكمل نصيب  
 احدهما بالآخر والقاضي في قيم المتلفات بالخيار ان شاء قوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير  
 والمكره على البيع بالدراهم اذا باع بالدنانير او على العكس كمن يبيع بمكره كمالوباع بالدراهم  
 وصاحب الدراهم اذا ظفر بدنانير من عليه كان له ان يأخذها بجنس حقه صحتها لو ظفر بدراهم الا  
 رواية شاذة عن محمد ربح واذا باع شيئا بالدراهم ثم اشترى بالدنانير قبل نقد الدين او على العكس  
 والثاني اقل من قيمة الاول كان البيع فاسدا استحسانا وتبين بما ذكرناه هنا انهما اعتبروا جنسين  
 مختلفين فيما وراء حكم الربوا وكذلك في باب الشهادة اعتبروا جنسين مختلفين حتى اذا كان  
 احد الشاهدين شهد بالدراهم والاخر بالدنانير او شهد بالدراهم والمدعي يدعي الدنانير او على  
 العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الاجارة اعتبروا جنسين مختلفين حتى ان من استأجر  
 من آخر دراهم واجرهما من غيره بالدنانير او على العكس وقيمة الثاني اشكر من الاول يطيب  
 له الزيادة فمادكرنا في الجامع انهما جعلنا جنسا واحدا فيما عدا حكم الربوا على الاطلاق غير  
 صحيح وحيلة اخرى ان يشتريها بمثل ما امره به وبشيء آخر من خلاف جنسه بان امره بالشراء  
 بالف درهم فيشتريها بالف درهم وثوب او ما اشبه ذلك فان في هذه الصورة يصير الوكيل مشتريا

لنفسه ايضا فان وكله بالشراء ولم يسم له ثمنان اشترى الوكيل باحد القدين اما بالدرهم او  
 بالدينار يصير مشترى بالوكل وان اشترى بما سوى الدرهم والد دينار يصير مشترى لنفسه عند طلبنا  
 الثالثة رح قالوا وحيلة اخرى في المسئلة ان يوكل الوكيل رجلا بان يشتري له هذه الجارية  
 واشترى احوال غيبة الوكيل الاول واعلم بان هذه المسئلة على وجهين اما ان لم يقل الامر للوكيل  
 الاول اعمل برأيك فيه ما صنعت من شيء فهو حائز وانه على وجهين ايضا اما ان اشترى الوكيل  
 الثاني بخضرة الوكيل الاول وفي هذا الوجه ان اشترى بالجنس الذي امره الامر بذلك  
 للتدراوي قال منه ينفذ على الامر وان اشترى بخلاف ذلك الجنس او بذكر الجنس ولكن  
 يزد منية ينفذ على الوكيل الاول لان شراء الوكيل الثاني بخضرة الوكيل الاول بدلالة شراء  
 الوكيل الاول بنفسه ولو بان الوكيل الاول اشترى لنفسه كان الجواب على النصيب الذي نلنا  
 فمهما كذلك وان اشترى احوال غيبة الوكيل الاول فان كان الوكيل الاول لم يتقدر للوكيل الثاني  
 ثم ما به يبر الوكيل الثاني مشترى الاول لان هذا الشراء لم يدخل تحت امر الامر لان امر الامر  
 بالشراء بخضرة رأي الوكيل الاول وهذا الشراء لم يخضرة رأي الوكيل الاول فان قدر الوكيل الاول  
 للوكيل الثاني ثمنًا فاشترى الوكيل الثاني بغية الوكيل الاول فمعه روابتان في رواية ينفذ الشراء  
 على الامر وفي رواية ينفذ الشراء على الوكيل الاول وكل رجلان يبيع جاريته وقبل  
 الوكيل الوكالة ثم اراد الوكيل ان يشتريها لنفسه فالحيلة في ذلك ان يقول الوكيل لمولى الجارية  
 وكلني ببيع هذه الجارية واجزأ مرئي فيها وما عملت في ذلك من شيء فاذا فعل ذلك يثبتني  
 للوكيل ان يوكل رجلا ببيع هذه الجارية ثم الوكيل الاول يشتريها من الوكيل الثاني فيجوز وهذا  
 لان صاحب الجارية اجاز صنع الوكيل الاول والتوكيل من صنيعه فصيح التوكيل منه فصار الوكيل  
 الثاني وكلا من صاحب الجارية لا من الوكيل الاول الا ترى انه اومات صاحب الجارية  
 ينفذ لان جميعا وكذلك لو عزل لهما يعزلان واذا عزل الثاني وحده ينفذ واذا عزل الوكيل  
 الاول للوكيل الثاني ينفذ الثاني على رواية في كتاب الخيل وادب الناصي للحصاف رح  
 لا باعتبار ان الثاني وكبل عن الاول ولكن باعتبار ان صاحب الجارية اجاز صنع الوكيل الاول وعزل  
 الثاني من صنيعه فمذ عليه واذا صار وكيل صاحب الجارية كان للوكيل الثاني ان يبيعها من الوكيل  
 الاول كماله وكل صاحب الجارية يبيع الجارية بنفسه وان لم يجز مولى الجارية صنع الوكيل

الارل فالحيلة في ذلك ان يبيعها الوكيل ممن يثق به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بلا خلاف ويدفعها الى المشتري ثم يستقيه العتد وينتدالاقالة على الوكيل خاصة او يطلب من المشتري ان يولييه البيع او يشتريها منه ابتداءً فتصير الجازية للوكيل رجل كتب الى رجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها فامر ان يشتري له متاعاً يصغه له وعند الرجل المكتوب اليه متاع من ذلك الجنس له او لغيره وقد امره صاحبه ان يبيع ذلك ما الحيلة في ان يصير المتاع للرجل الذي كتب اليه قال يبيع ذلك المتاع ممن يثق به نيعاً صمماً يدفع اليه ثم يشتري منه الرجل الذي يحب اليه وهذا لا يمتنع ان يبيع ذلك المتاع بنفسه من الرجل الذي كتب اليه لان الواحد لا يتولى العتد من الجانيين ولكن يفعل على الوجه الذي قلنا ويجوز ذلك لان البيع انما جازى بين اثنين رجل وكل رجلان يشتري لدار او متاعاً او غيره فاراد الوكيل ان يكون الثمن للبائع عليه الى اجل ويكون الثمن حالاً على الآمر بأخذ منه والبائع يعطيه الى ذلك ما الحيلة فيه قال الحيلة في ذلك ان يشتري الوكيل ذلك الشيء بالثمن الذي يريد ان يشتريه فان اتواجاها البيع وجب الثمن للبائع على الوكيل ووجب للوكيل الثمن على الآمر بأخذ منه ثم يؤجل البائع الوكيل بالثمن الى الاجل الذي اتفقا عليه فيجوز انما جيل للوكيل ويكون للوكيل ان يأخذ الآمر بالثمن حالاً وهذا ان يطلق البيع فيجب الثمن حالاً ويكون للوكيل ان يرجع على المؤكل قبل النضاء وكان دين الوكيل على المؤكل حالاً بسبب العتد وتاجيل البائع الوكيل له لا ينبغي الى المؤكل لان التاجيل ابراء مؤقت فيعتبر بالابراء المؤبد والبائع لو ابرأ الوكيل عن الثمن او وهب له لا يظهر ذلك في حق المؤكل فكذلك اذا اختلف حطب بعض الثمن عن الوكيل فان ذلك يظهر في المؤكل ايضا بذلك القدر لان الحطب يلتحق باصل العتد وصيركان العتد ورد على ما بقي اما الابراء من كل الثمن لا يلتحق باصل العتد علي ما عرف في موضعه فلا يظهر ذلك في حق المؤكل وهو نظير ما قلنا في البائع اذا ابرأ المشتري عن جميع الثمن فالشئع يأخذ بجميع الثمن ولو حطب البائع عن المشتري بعض الثمن فالشئع يأخذ بما وراء المحطوط فيها كذلك الوكيل بالبيع اذا باع واراد المشتري ان يحط الوكيل عنه شيئاً من الثمن ففعل الوكيل فذلك جائز وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله وهما ان الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري عن الثمن او وهب الثمن منه او حط بعض الثمن منه صحيح ويضمن مثل ذلك للموكل من ماله وعلى قول ابي يوسف رحم لا يفسح شيء من ذلك



فإن طلب حيلة حتى يصح عند الكل فالحيلة أن يذهب الوكيل للمشتري دراهم أو دينار قدر ما يريد  
 الهبة والطوبى يدفع ذلك إلى المشتري ثم يبيع العين من المشتري بالثمن الذي يريد البيع به  
 ثم إن المشتري يدفع ما قبض بحكم الهبة إلى الوكيل قضاء من الثمن ويكون ذلك في حق  
 المشتري بمنزلة الخط وحصل متصودهما ثم أعلم بأن إراء الوكيل بالبيع المشتري  
 عن جميع الثمن أو من بعضه وهبة جميع الثمن مرة المشتري أو بعضه قبل قبض الثمن صحيح  
 عند أبي حنيفة ومحمد رحم وكذلك خط بعض الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن صحيح عندهما  
 أما خط كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم ويصح  
 عند محمد رحم ويجعل بمنزلة الهبة رجل أمر رجلا أن يشتري له متاعا من بلد من البلدان فخاف  
 الوكيل أن لو بيعت بذلك مع غيره بضمن فالحيلة في ذلك أن يجيز له الموكل ما صنع فإذا أجاز له  
 ذلك يبعث هو بالمتاع على يد غيره ولا يضمن لأنه أمين أجاز له ما صنع وكذا الحيلة إذا أراد  
 الرجل أن يستودع المتاع المشتري من غيره ولا يضمن كذا في الذخيرة \* الفصل العشرون في الشفعة  
 قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحم جيع الخصاص رحم مسائل بعضها لمنع وجوب  
 الشفعة وبعضها لتفصيل الرغبة فمن جملة ذلك أن يذهب البائع الدار من المشتري ويشهد عليه ثم  
 المشتري يهب الثمن من البائع ويشهد عليه وذكر في حيل الأصل ثم المشتري يعرضه فتنظر الدار  
 فعلا ذلك لا يجب الشفعة لأن حق الشفعة يختص بالمعاوضات والهبة إذا لم تكن بشرط العوض  
 لا تصير معاوضة بالتعويض بعد ذلك ولهذا لا يثبت فيها أحكام المبادلة من رد الموهوب له بالغيب  
 وغير ذلك وإذا لم تضرب مبادلة تعين هبة محضه فلا يثبت فيها الشفعة غير أن هذه حيلة يملكها  
 بعض الناس دون البعض لأنها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والوصي وغيرهما  
 من الوكلاء وأما إذا كانت هبة الدار من المشتري بشرط العوض ففيه اختلاف الروايتين ذكر  
 في شعبة الأصل وفي مواضع من المبسوط أنها بمعنى البيع ويثبت للشقيق فيها حق الشفعة وذكر  
 في بعض روايات الوأد أنها ليست في معنى البيع وذكر في بعض المواضع في الهبة بشرط العوض  
 خلاف بين أبي يوسف ومحمد رحم فإذا كان في المسئلة روايتان أو خلاف فلا يصلح حيلة لا بطل  
 الشفعة ولكن يتأتى في هذه الهبة حيلة تأخير حق الشفع بان يقبض المشتري الإدارة الأجزاء منها  
 ويلم

وبسلم الثمن الأجزء منه فلا يكون للشفيع حق الأخذ لان الهبة بشرط العوض انما تصير بيعا بعد قبض كل المعقود عليه اما قبل قبض كل المعقود عليه لا تصير بيعا حتى روي عن محمد بن ربح انه قال في الهبة بشرط العوض يثبت للواهب حق الرجوع من غير قضاء ورضاء ما لم يقبض المعقود له كل المعقود عليه ومن جملة الحبل ان يتصدق صاحب الدار بالدار على الذي يريد الشراء ثم يتصدق المشتري عليه بمثل الثمن كما في الهبة والصدقة انما تفارق الهبة في حق الرجوع فيها فاما فيما عدا ذلك فالهبة والصدقة سواء ومن جملة ذلك ان يقر صاحب الدار بالدار للذي يريد شراء دار ثم يقر الذي يريد شراء الدار بالثمن للبائع فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهذا مروي عن محمد بن ربح غير ان هذا الاقرار ليس بحق ولا اقرارا اذا لم يكن بحق هل ينقل الملك اولا ينقل فيه كلام عرف ذلك في كتاب الانوار فهذا يكون بناء على ذلك ومن جملة ذلك ان يبين موضعاً من الدار ويخطئ خطأ ويتصدق عليه بذلك الموضع بطريقة او بهيبة ذلك الموضع بطريقة ثم يشتري بقية الدار فلا يثبت حق الشفعة للشفيع وانما قال بخطأ كثيراً يكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل التقسمة وانما لا يكون في هذه للشفيع حق الشفعة لان المشتري صار شريكاً والشريك مقدم على الجار وانما شرط ان يتصدق عليه بطريقة لانه اذا لم يتصدق بطريقة صار المصدق عليه جار الدار والمشتري فلا يتقدم على الجار غير ان هذه الحيلة انما تكون حين حبله لا بطلان حق الجار لا بطلان حق الخليط ومن جملة ذلك ما روي عن محمد بن ربح انه قال اذا كانت الدار مما يحتمل التقسمة يهب جزءاً شائعاً الارض الذي يريد شراء الدار ثم يرفعان الى الحاكم الذي يرى جواز تقسمة المشاع فيما يحتمل التقسمة فيجوز هاتم لا يبطلها فاض آخر بعد ذلك وانما يحتاج الى قضاء فاض في شيء يحتمل التقسمة حتى لو كان شيئاً لا يحتمل التقسمة نحو البيت الصغير والحانوت يهب جزءاً شائعاً من الذي يريد الشراء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشفيع حق الشفعة ولا يحتاج الى قضاء القاضي ثم ذكر حيلة لرغبته عن الاخذ فقال يشتري البناء ولا يضمن رخيص ثم يشتري العرصه بعد ذلك بصفة اخرى بضمن غال فلا يثبت للشفيع حق الشفعة في البناء لانه نقل ولا يرغب في اخذ العرصه لكونه ثمنها ولو كان اشترى البناء باصه حتى صار ما تحت الجدار له يكون هو شريكاً في الدار فلا يثبت للجار حق الشفعة فحينئذ تكون هذه الحيلة لمنع وجوب الشفعة للجار ومن جملة الحبل اذا وهب البناء من الذي يريد شراء الدار باصه ثم اشترى العرصه بعد ذلك لا يكون للشفيع حق الشفعة لانه لما وهب

البناء باصله صار حاجت البناء للدو هو ب له فصار حو شريكاً في الدار فيكون مقدماً على الجار وفي  
الكروم والأراضي ان اراد الحيلة لمنع وجوب الشفعة ببيع الاشجار باصلها او يهب الاشجار  
باصلها فيصير حو شريكاً ثم يشتري الباقي وان اراد الحيلة لرغبته عن الاخذ ببيع الاشجار أولاً  
بشمن وخصيص ثم يشتري الاراضي منه بشمن حال \* حيلة اخرى ان يشتري شهما من الدار بشمن  
خال في صفقة ثم يشتري الباقي بشمن يسير فلا يكون للجار حق في الشفعة في الصفقة الثانية لان المشتري  
شريكه في الدار عند مباشرة الصفقة الثانية اما يجب الشفعة في الصفقة الاولى ودولا يرغب فيه  
لما ان المشتري اشترى ذلك بشمن خال فان قال المشتري اخاف ان لا يعنى البائع الباقي  
لو اشتريت منه هذا السهم بشمن خال والحيلة فيه ان يقر البائع للمشتري بسهم من الف سهم مشاع ثم  
يشتري الباقي وكان ابو بكر الخوارزمي ربح بخطي النصف ربح في فصل اقرار البائع للمشتري  
بسهم من الدار وكان يعني بوجوب الشفعة للجار لان الشركة ما تثبت الا باقراره واقرار الانسان  
ليس بحجة في حق غيره وكان يستدل بما ذكره محمد ربح ان صاحب الدار اذا اقر ان الدار للنبي  
في يده لعلان وان المثل له لا يستحق الشفعة بهذا الاقرار وطريقه ما قلنا فان قال البائع اخاف  
ان يصير شريكاً بالاقرار ثم لا يشتري الباقي فالحيلة ان يدخل بينهما من يشان به فيكون الاقرار  
بهذا السهم له ثم يشتري المتبقي بالسهم باقي الدار فيحصل الثقة لهما \* وحيلة اخرى ان اذ اراد  
شراء الدار بواحدة درهم يشتريها في الظاهر بالف درهم او اكثر ويدفع الى البائع بالالف ثوباً فيعده مائة  
درهم او عشرة دنانير يمينتها مائة درهم فاذا جاء الشفع لا يمكنه ان يأخذها الا بشمن الظاهر وهو  
لا يرغب فيه لكثرته \* وحيلة اخرى ان يقول المشتري للشفيع ان احببت اوليكها بيا اشتريت فقبلت  
ذلك فاذا قال الشفع نعم وليتها بطلت الشفعة لانه رغب عن الشفعة حين طلب التولية لان الاخذ  
بالشفعة هو الاخذ بالشراء الاول لا بشرى آخر ولا اعتراض من الشفعة يبطل الاخذ بالشفعة وكذلك  
اذا قال المشتري للشفيع ان احببت بعتها منك دون الثمن الاول فاذا قال نعم تبطل شفعته  
وفي العيود سواء فعل ذلك قبل الطلب او بعده وكذلك لو ارسل المشتري رسلاً الى الشفع حتى  
قال للشفيع على الوحه الذي قلنا فاذا قال الشفع محبباً نعم تبطل شفعته \* وحيلة اخرى ان يتبادق  
البائع والمشتري ان البيع كان فاسداً او كان تلجئة او كان بشرط الخيار للبائع فيقبل قوله ما اذا  
قلنا قوله لا يجب للشفيع الشفعة لما عرف ان ثبوت جوة الشفعة يعتمد زوال ملك البائع

بسبب صحيح ولم يوجد هذا في هذه المسائل \* وحيلة أخرى ان يأمر المشتري رجلاً حتى يقول للشفيع لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع قبل ان يشتريها فلان المشتري فاذا قال الشفيع صدقت بطل شفيعه لانه لما اقران شراء المشتري كان بعد شرائه فقد اقران شراء المشتري لم يصح فصار مقرا بطلان الشفعة لان حق الشفعة يستدعي شراء صحيحاً وكذلك لو قال رجل للشفيع هذه الدار لك ولم تكن فلان البائع فقال الشفيع نعم تبطل شفيعه لانه صار مقرا بان شراء المشتري لم يصح فصار مقرا بطلان شفيعه وكذلك لو قال المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فان احببت احط من ثمنها عشرة دنانير فقال الشفيع نعم قد احببت بطل شفيعه وكان القاضي الامام ابو علي رح يقول انما تبطل شفيعه اذا قال احطك من ثمنها عشرة دنانير وابعيها منك بتسعين دينارا فقال الشفيع نعم لانه اعرض عن الاخذ بالشفعة لما رغب في شرائه باقل من المائة اما اذا لم يقل وابعيها منك بتسعين دينارا لا يبطل شفيعه لانه لم يوجد منه الاعراض عن الاخذ بالشفعة لانه يجوز ان تصدق العشرة ليأخذها بالعتد الاول وكذلك اذا قال الشفيع للمشتري احطني عشرة ان قال بعد ذلك علي ان تبيعني الباقي بتسعين دينارا تبطل شفيعته والا فلا \* وجه آخر ان يشتري ويجعل للشفيع الكفيل في البيع باليمن او بالعهد فلا شفعة له كذا في التاخرانية \* الفصل الثالث والعشرون في الكفالة رجل اراد ان يأخذ من رجل كفيلاً لا يقدر الكفيل ان يبرأ عن الكفالة بتسليم المكفول به ما التحيلة في ذلك قال التحيلة في ذلك ان يقول الكفيل قد كفلت لك بنفسي فلان علي اني كله ادفعتك اليك فانا كفيل بنفسه كفالة مجردة فهذا اجابز ورواه مروى عن حسن بن زياد زخ وليس عن اصحابنا فيه رواية وفي الوكالة في نظيره اختلاف المشائخ ربح من اهل الشروط وهو ما اذا وكل رجلاً في حادثة ثم قال للوكيل كلما عزلتك فانت وكيل علي قبول عامة المشائخ ربح لا يتجدد الوكالة وعلي قول ابي زيد الشرطي رح تجددت الوكالة علي قياسه والله اعلم كذا في التاخرانية \*

الفصل الثاني والعشرون في الحوالة رجل له علي رجل مال واراد ان يبيع له المال ان يحيله علي رجل بهذا المال علي انه ان مات المحتال عليه مفلساً لا يرجع الطالب على المحيل بماله عليه والوجه في ذلك ان يقول يقرأ المحيل والاحتال له في كتاب الحوالة ان هذا المحيل احوال بهذا المال علي فلان ويسميان رجلاً مجتهداً ولا يعرف وقبل ذلك الرجل الحوالة ثم ان ذلك الرجل المحتال عليه احوال بهذا المال علي هذا المحتال عليه فان افعلا علي هذا الوجه ثم مات هذا المحتال عليه مفلساً

لا يكون للمحتال له حق الرجوع على المحيل الاول لان المحيل الاول ما احال المحتال له على  
 هذا المحتال عليه اياه حاله على رجل آخر ولم يعرف موت ذلك الرجل من افلاس واذا اراد  
 المطلوب ان يحيل الطالب بالمال على غريم له فقال الطالب انت عدي اوثق من المحتال عليه  
 ولا آمن ان يتوكل مالي ان احلت لي عليه وطلب حيلة حتى لا يبرأ الاصيل فالحيلة ان يقصر  
 غريم المطلوب للطالب عن المطلوب ما عليه من الدين فلا يبرأ الاصيل وكان للطالب ان يأخذ  
 اياهما ثناء يحصل مقصودهما جميعا \* وجه آخر في ذلك ان يوكل المطلوب للطالب حتى يقصر  
 الدين ويجعله نصا بابه له فيجوز اما التوكيل بقبض الدين فظاهر وما جعل المقبوض قصاصا بال  
 ايضا ظاهر لان طريق قضاء الدين هذا على ما عرف في موضعه فان قال المطلوب اخاف ان يقصر  
 الطالب من غريمي فيقول ضاع قبل ان اقبضه لنفسي ويكون القول له في ذلك معنى هذا  
 المسئلة ان المطلوب لما وكل الطالب بقبض الدين من غريمه ولم يفل انقبضه لعسك يقع فبهر  
 الطالب للمطلوب اولاً لانه يحتاج الطالب الى تجدد القبض لنفسه ليقع القبض للطالب لان المتبوض  
 في يده الوكيل امانة والقبض لنفسه قبض ضمان وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فيحتاج  
 الى تجديد القبض لنفسه واذا قال هلك المقبوض قبل ان اقبضه لنفسي فقد ادعى هلاك الامانة  
 قبل احدث بسبب الضمان فيكون القول له فاذا عرفت تنصيص المسئلة فالتبعية لان يأمر المطلوب  
 غريمه هذا ان يضمّن هذه المال للطالب على ان يأخذه اياهما ثناء فاذا فعل ذلك صار المال  
 عليهما فاذا اخذ الطالب من غريم المطلوب شيئا بصيرا اخذ نفسه ولو هلك يهلك عليه كذا  
 في الذخيرة \* الفصل الثالث والعشرون في الصلح قال محمد بن علي بن ابي ابي  
 رجل الف درهم صالحه منها على مائة درهم يؤدّيها اليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فان  
 لم يفعل فعليه ما ثلثا درهم جاز هذا الصلح في قوله وقول ابي يوسف رح وهذه المسئلة على هذه  
 الصورة والوضع لم يذكرها محمد بن علي في كتاب الصلح انما هي من خصائص كتاب الحيل والحكم  
 فيها ان المطلوب اذا ادعى مائة في الوقت المشروط بري عن الباقي واذا لم يؤدّ فعليه ما ثلثا درهم واما  
 المدكور في كتاب الصلح من هذا الجنس ثلثة فصول احدها اذا كان لرجل على رجل الف درهم  
 وقال صاحب المال للمدين حطت منك خمسمائة لتؤدّي خمسمائة غدا الي او قال لتؤدّي  
 الي

التي خمسمائة غدا وقبل الآخر وذكر ان الصلح والخط جائز ادعى المديون اليه خمسمائة غدا  
اولم يرد \* الثاني اذا قال حطت عنك خمسمائة على ان تعجلني خمسمائة فان لم تعجل  
فالالف عليك على حالها وقبل الآخر وذكر ان المديون ان عجل خمسمائة فهو بري عن  
الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالالف عليه بحاله وهذا استحسن والقياس ان الائت على  
المديون على حالها عجل الخمسمائة اولم يعجل وبالقياس اخذ بعض الناس \* الثالث اذا قال  
حطت عنك خمسمائة على ان تعجلني خمسمائة ولم يرد على هذا كرفيه خلافا فقال على  
قول ابي حنيفة رح ان عجل خمسمائة برئ عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالالف  
عليه على حالها وبطل الصلح وقال ابو يوسف رح لا ييطان الصلح وعلى المطلوب خمسمائة عجل  
الخمسمائة اولم يعجل فهذه جملة ما اوردها محمد رح في كتاب الصلح \* ثمنا الى مسئلة كتاب  
الخيل فصورتها وحكمها ما ذكرنا وانما ذكر محمد رح قول ابي يوسف رح في مسئلة كتاب الخيل  
ليبين ان هذه المسئلة على الاتفاق لا خلاف فيها كما في مسئلة كتاب الصلح فاما في مسئلة كتاب  
الخيل مخالف قبل المخالف زفر رح وقيل بن ابي ليلى رح فان طلبا حيلة حتى يجوز هذا ايضا  
بلا خلاف فالحيلة في ذلك ما اشار اليه محمد رح فقال يحطرب المال عن المديون ثمانية يقي  
مائتا درهم فصالحه من هاتين المائتين على ما يوردها اليه في وقت كذا فان لم يفعل فلا صلح بينهما وبطل  
هذا الصلح جائز بلا خلاف قال شمس الائمة الحلواني رح في هذه الجملة نظرا لان فيه تعليق البراءة  
عما زاد على المائة الى تمام المائتين ايضا وذكر شيخ الاسلام رح في شرح الخيل ان هذا الصلح جائز  
بالاتفاق وفي الواقع السمرقندية اذا كان لرجل على رجل الف درهم صالحه منها على مائة درهم  
الى شهر فان لم يعطها الى شهر فما تاد درهم فهذا لا يجوز وان كان هذا الصلح حلالا في المخطوط مجهول  
وهو سمعنا ان اوفاه مائة في الوقت المشروط وان لم يوفه فالمخطوطة انما مائة وجهه المخطوط يمنع صحة  
الخط فيجب ان يكون الجواب في مسئلة الخيل كذلك فيكون في المسئلة \* واثنان اذا لفرق بين  
المستثنين رجل مات وترك ابنا وامراة وفي ايديهم دار جاع رجل واحد عن ان هذه الدار داره فصالحه  
من دجوة على مال فهذه المسئلة على وجهين ان كان صالحه على غير اقرار فاما لعل عليه ثمانا  
والدار بينهما اثمانا وان كانا صالحا على اقرار منهما بالدار بينهما نصفان والمال بينهما نصفان فان  
طلبا حيلة حتى يكون الصلح من اقرار وتكون الدار بينهما اثمانا والمال بينهما اثمانا قال الحلبي ان يصالح

رجل اجنسي عنهما على اقرار على ان يسلم للمرأة الثمن وللاثنين سبعة الاثنان فاذا ارفع الصلح طلق  
بهذا الوجه صلح الصلح وكانت الدار بينهما اثنا عشر برجع المصالح عليهما بدل الصلح اثنا عشر كانا  
امراة بالصلح وانما كان كذلك لان اقرار الاجنسي لا يصح في حقيهما وكان صلحه مستطاد عوى  
المدعي ناد استند عوا صارت الدار مملوكة لهما بحجة الارث فتكون على ثمانية وبدل الصلح  
يكون كذلك وذكر شمس الائمة الحلواني رح هذه المسئلة في شرح خيل الاصل وقال الحيلة  
ان يقر المدعي بالدار ثم يصالحها منها على كذا على ان يكون للمرأة ثلث الدار وللاثنين سبعة  
اثمان الدار فاذا اصر حامدك كان الملك في الدار بينهما على ما صرحا والثلث كذلك بمنزلة  
ما لو اشترى دارا على ان يكون لاحدهما ثلثها وللآخر سبعة الاثنان رحل ما تركت دراهم  
وذا نبر او عروضا او رزقة الزوج ان يصالحوا المرأة من حصتها من التركة على دراهم او  
على ذنير اعلم بان هذه المسئلة لا تخلو من وجهين الاول اذا لم يكن في التركة دين وقدر  
توك الزوج دراهم وعروضا ووصلحت على دراهم ان كان ما اخذت من الدراهم اكثرون نصيبها  
من الدار هم جاز ويجعل المثل من الدارهم بالمثل والباقى بمقابلة العروض غير ان ما يخص الدارهم  
من الدارهم يكون صيرافا بشرط قبض البدلين في المجلس اذا كانت الورثة مقررين بالتركعة معينين  
لنصيبها بالتركعة لان نصيبها من التركة امانة في هذه الحالة في ايديهم وقبض الامانة لا ينوب عن  
قبض الضمان فان صار نصيبها مضموفا على الورثة بان كانوا جاحدين للتركعة او مقررين الا انهم  
كانوا معينين نصيبها من التركة الا ان لا يحتاج الى قبض البدلين في المجلس لان قبض الغصب  
ينوب عن قبض الضمان وانما يحتاج الى قبض بدل الصلح لا غير وان كان ما اخذت قبل نصيبها  
من الدارهم لا يجوز لانه يبقى العروض خاليين العوض وكذلك اذا كان ما اخذت اقل من نصيبها  
من الدارهم لا يجوز لانه يبقى العروض مع بعض الدارهم خاليين العوض فتعذر تجوز هذا  
الصلح بطريق المعاوضة وتعذر تجوزة بطريق الابعاء عن الثافي لان التركة معين والابراء عن  
الاعيان باطل قال الحاكم ابو النصل رح انما يبطل الصلح على مثل نصيبها من الدارهم حالة  
النفاق اما حالة الماكرة فالصلح جائز لان حالة الماكرة المعطى يعطى المال لفتح الماكرة  
وتعدية بينه فلا يمكن الربو والى هذا اشار محمد رح في كتاب الصلح وان لم يعلم مقدار نصيبها  
من الدراهم التي تركها الزوج لم يجز الصلح لان هذا الصالح فاسد من وجهين صحيح من وجه

فكانت العبرة لجانب الفساد وان صولحت على عروض او دنائير جاز وان قل لانه لا يمس الربوا في خلاف الجنس وهذا هو المحلة في هذا الباب وان كانت تركة الزوج دنائير او عرضا فصولحت على دنائير فهو على التقا قبل النبي قلنا في الدرهم وان صولحت على درهم جاز على كل حال وان كانت في تركة الزوج درهم ودنائير وعروض فصولحت على درهم او على دنائير لا يجوز الا اذا كان بدل الصلح بكثر من نصيبها من ذلك النقد حتى يكون المثل بالمثل من النقد والباقي بازاء العروض والنقد الاخر وان صولحت على درهم ودنائير جاز على كل حال ويصرف الجنس الى خلاف الجنس وهذا هو المحلة في هذا الباب الا ان ما يخص الدرهم من الدنائير وما يخص الدنائير من الدرهم صرف فيشترط قبض البدلين في المجلس وما يخص العروض ليس بصرف فلا يشترط فيه قبض البدلين في المجلس غير ان هذه المحلة مستقيمة عند علماءنا البلة رح غير مستقيمة عند فرج لانه لا يصرف الجنس الى خلاف الجنس على ما عرف في مسئلة الاكراه فالنقطة على قول الكل ان يصالحوها من جميع نصيبها من جميع تركة الزوج على عرض واحد بعينه ثم في الموضع الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج الى معرفة خصتها من جملة التريكة وهذا مشكل لان جواز هذا الصلح بطريق البيع الا ان هذا بيع لا يحتاج فيه الى التسليم وبيع ما لم يعلم البائع والمشتري مقدارة اذ لا يمكن لا يحتاج فيه الى التسليم بخلاف الإبرق ان من اقترانه فصب من فلان شيئا واقتران فلانا ودمعة شيئا ثم ان المقر اشترى ذلك الشيء من المقر له مجاز وان كانا لا يعرفان مقدارة كذا هذا فان كانت التركة مجهولة لا يدري ما هي ذكر الشيء الا ما ظهر الدين المرغيناني رح في شرح كتاب الشروط انه لا يجوز الصلح على المكيل والموزون لما فيه من احتمال الربوا بان كان في التركة مكيل او موزون ونصيبها من ذلك مثل بدل الصلح او اكثر وقال الفقيه ابو جعفر رح يجوز هذا الصلح لانه يمتثل ان لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يمتثل ان يكون نصيبها من ذلك اكثر من بدل الصلح او قل فيكون فيه احتمال الاحتفال وذلك لا يكون معتبرا وان كانت التركة غنارا وارضيا وحيوانا وامتعة وكل ذلك في ايدي المدعي عليهم الا ان المدعي لا يدري ما هو فصالحهم على مكيل او موزون جاز الوجه الثاني اذا كان في التركة دين فان ادخلوا الدين في الصلح بان صالحوها من الدين والعين على مال او صالحوها على ان تأخذ هي الدين من الغريم وتترك حقها في سائر الاموال وكل ذلك باطل لانه تملك



الدين من غير من عليه الدين ومتى فسد الصلح في حصة الدين فسد في حصة العين لأن المذبح  
واحد وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وتقي الدين على الغريم بهيم  
على ورائض الله تعالى وهذا نوع حيلة في تصحيح هذا الصلح ان يستشوا الدين وبذكروا في الوثيقة  
ما حبلوا الدين وان ارادوا ادخال الدين في الصلح فالوجه ان تستقرس المرأة من الورثة مثل  
نصيبها من الدين ثم تحيلهم بذلك على الغريم ليعطيهم من نصيبها ويقبل الغريم ذلك ثم يصالحونها  
عن بقية المال فيصير جميع الدين والعين ملكا لهم او يجعلوا المرأة بصيها يعي الورثة من الدين  
من اموالهم متطوعين من الغريم فان نساء الدين عن غيره متطوعا حائز ثم يصالحونها عما بقي  
فلا تراضى انفع في حق الورثة حتى انهم لو لم يصلوا الى حقهم من الديون يرجعون ساءا وعلى  
المرأة اموالها وعجلوا نصيبها متطوعين لا يفضلون التي ماتت والا من جهة الغريم ولا من جهة المرأة لانه  
لا رجوع للمتطوع على احدى وان ابنت الورثة ان يقرصوا نصيبها من الدين بالحيلة ان تستقرس  
نصيبها من الدين من رجل ويعجل نصيبها من الدين ثم يصالحونها من المال العين فان ابنت  
الغريم ان تستقرس نصيبها بالحيلة ان يبيع الورثة او واحد منهم عرسا من عروضة من المرأة  
فانيسا وي عشرة بمسكن الذي نصيبها هو وقد يفعل الوارث هذا لاجل هذه المنفعة وهو صحت  
الصلح وخير وجها من السنين ثم تحيل المرأة بشئ ذلك العرض على الغريم ثم يصالحونها من المال  
العين وان كانت المرأة لا تجيب الى ذلك مخافة ان يتوحي المال على الغريم ويرجع الوارث  
عليها بشئ العرض بالحيلة ان تقرأ المرأة باستيفاء نصيبها من الدين الذي على الغريم وتشهد على  
نفسها بالاستيفاء ثم يصالحونها من المال العين على ما وصفنا وفي المتنقي قال هشام ربح في بواذ  
قلت لابي يوسف ربح ما تقول في رجل اوصى بخدمته ستة فمات الموصي واراد الوارث  
ان يشتري من الموصي له وصيته في العبد لا يجوز فانه اذا مات لا يورث حق وصيته كما لا يورث  
حق الشئ في الشئ ولان حقه لا مال له ولا ثمن وعقد البيع والشراء عقد بخاض يرد على ماله  
وله ثمن مال له وعن هذا قلنا ان بيع المانع باطل والاحارة لا ينعقد بطل البيع والشراء لان البيع والشراء  
عقد يرد على ماله مال له والمانع لا مال له فيها فلا يرد عليها البيع كذا هاتين مسئلتنا ويدل عليه حق  
الشئ فان المشتري اذا اشترى من الشئ عقد به مال كان الشراء باطلا وكان ذلك تسليما للشئ  
وابطلا

وربطا لاحتة قال الشيخ الامام شمس الاثمة الحلواني رح وجدت هذه المسئلة مشككة ليس لها في الامة من يفتسها وانما تشكك هذه المسئلة لاشكال هذا الاصل ان البيع لا يرد الا على ماله المالية وثمنية بكليل ما ذكرنا من المسائل وتشكك هذه بمسئلة الطلاق فان المرأة اذا قالت لزوجهما اشتريت طلاق منك بكذا فقال الزوج بعث صح ويقع الطلاق وكذا الوبايع الزوج منها طلاقها بمال او باع بضعها منها بمال واشترت منه يصح ويجب البدل ولا مالية في نفسها ولا ثمنية وكذا الا مالية في طلاقها ولا ثمنية ومع ذلك صح بلفظ البيع وصحة الطلاق بلفظ البيع يقتضي جواز عقد الاجارة بلفظ البيع وجواز بيع المنافع ويجوز بيع الوصية قال الشيخ الامام شمس الاثمة الحلواني رح ان مشاخصا مع قطعوا الفرق بينهما ولم يمكنهم ذلك فان الكرخي رح اعياه الفرق بينهما حتى رجع عن قول العلماء وقال بان الاجارة تنعقد بلفظ البيع وعلى قياس قوله في انعقاد الاجارة بلفظ البيع ينبغي ان يقال يجوز بيع الموصى له وصيته من الوارث بمال واكن في ظاهر الميسر وبخالفه وانما لم يجوز للوارث ان يشتري من الموصى له وصيته بمال كيف الحيلة والتمت للوارث فيه فالحيلة فيه ان يصالح الوارث الموصى له من وصيته على درهم مسدة يدفعها اليه فيجوز له بطلان حق صاحب الخدمة ويصير السيد للوارث يصنع به ما يشاء من بيع او غيره وكان ينبغي ان لا يجوز هذا الصلح لان هذا الصلح وقع على خلاف جنس حقه والصلح اذا كان وقعا على خلاف جنس الحق يعتبر معاوضة وتديك وتعتبر اعتبار هذا الصلح تملكيا لا للموصى له ملك خدمة العبد بغير عوض ومن ملك منفعة بغير عوض لا يملك التملك من غير عوض كالمستعير والجواب عن هذا ان يقال ان الصلح متى تعذر اعتباره تملكيا فإنه يعتبر اسقاطا من كل وجه كذا في المحكية \*

الفصل الرابع والعشرون في الرهن رجل اراد ان يرهن نصف داره او نصف ضياعه شائعا لا يجوز عندنا والمسئلة معروفة فان طلبا حيلة فالحيلة في ذلك ان يبيع نصف داره او نصف ضياعه بالمال الذي يرد استقرضه على ان المشتري فيه بالخيار ثلثة ايام فاذا انقضا فبما نسب المشتري العقد فيبقى المبيع في يده على حكم الرهن بذلك الثمن ان هلك خلك بالثمن وان دخله عيب ذهب من الثمن بقدره هكذا ذكر الخصاف رح في حيلة فهذه المسئلة نص على ان المشتري في خيار الشرط للمشتري بعد التمسك مضمون بالنس لا بالقيمة وهكذا ذكر محمد رح في بيع السهم في باب القبض في البيع وغيره واما المشتري في خيار الشرط للبائع بعد الفسخ مضمون بالقيمة لا بالثمن كما قبل الفسخ والرد بخيار الرؤية والرد بالعيب بقضاء ظهير الرد بخيار الشرط للمشتري وذكر هذه المسئلة

في حبل الأصل وقال الحيلة ان يبيع المستقرض نصف داره من المقرض على انه بالخيار الى وقت كذا شهرا او اكثر فان رد المال فيه فلا يبيع بينهما وان لم يرد بالخيار باطل والبيع لازم وقد عرف مثل هذه المسئلة في كتاب البيوع ولكن هذه الحيلة لا تنأى على قول ابي حنيفة رح لا لا يري اشتراط الخيار اكثر من ثلثة ايام وكذلك ان شرط الخيار للبائع فيقضى البائع البيع بما تقاضا الجواب فيه واحد الا ان هذا المبيع يكون مضموما بالقيمة ان هلك او دخل غير ويستحق الدين بطريق المناصه لو كان الدين مثل قيمته وتراد ان النضلي ان كان هناك نضلي رجل اراد ان يرهق من رجل رهنا واراد ان ينتفع بالرهن بان يكون الرهن ارضا اراد المرتهن ان يزرعها ويكون دارا اراد المرتهن ان يسكنها فالحيلة في ذلك ان يرهق ذلك الشيء ويقضه ثم يستعير المرتهن ذلك الشيء من الراهن فاذا اجاره اياه واذن له بالانتفاع طاب له ذلك والغايب لا يرفع الرهن ولكن ما دام ينتفع به المرتهن لا يظهر حكم الرهن حتى لو هلك لا يسقط الدين فلا فرغ من الانتفاع بعدم رهنا كما كان بخلاف الاجارة فان عقد الاجارة يطل الرهن والمسئاة معروفة ثم ذكر الخصاف رح انه اذا ترك الانتفاع بالدار وفرغها يعود رهنا فتد بين ان مع ترك الانتفاع التفرغ شرط ليعود رهنا وفي المبسوط قال اذا ترك الانتفاع به عادر رهنا فظاهر ما ذكره في المبسوط يقتضي انه اذا كان المرتهون دارا استعارها المرتهن ونقل اليها متاعه ثم ترك سكناء بعد ذلك بزمان انه يعود رهنا وان لم يفرغ الدار وشرط الخصاف رح التفرغ فيسفي ان يحنث هذا من الخصاف رح رجل في يديه رهن والراهن غائب فاراد المرتهن ان يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بانها رهن في يديه فالحيلة ان يأمر المرتهن رجلا غريبا حتى يدعي رقبه هذا الرهن وتقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرتهن بينة عند القاضي ان رهن عنده فسمع القاضي بينته على الرهن ويقضي بكونه رهنا عنده ويدفع خصومة الرهن فهذا تنصيص من الخصاف رح ان البينة على الراهن مقبولة وان كان الراهن غائبا وقد ذكر محمد رح هذه المسئلة في كتاب الرهن وبشوش فيه الجواب في بعض المواضع شرط حضر الراهن لسماع البينة والمشائخ رح مختلفون فيه بعضهم قالوا بان كفي كتاب الرهن وقع طاب من الكاتب والصحيح انه تقبل هذه البينة كما لو اقام صاحب البينة ان هذا الشيء في يد ودبعة من جهة فلان او مضاربة او غصب او اجارة وبعضهم قالوا في المسئلة روايتان في احدى

الروايتين تقبل هذه البينة وهذا لانه لما رهنه فقد استخفظ ناذرا تعذر عليه الاحتفاظ الا باقامة البينة اثبات الملك للرهن صار خصما في ذلك كما في الوديعة واشباهها وفي رواية اخري لا تقبل هذه البينة لاثبات الرهن على الغائب واليه مال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي ربح وهذا لان في قبول هذه البينة لاثبات الرهن قضاء على الغائب ولا حاجة لصاحب اليد الى اثبات الرهن، لدفع الخصومة عن نفسه فان بمجرد اليد يدفع الخصومة عنه كما لو اقام بينة انها وديعة في يده وقد اجاب به مثل هذا في السير الكبير في نظائره فقال العبد المرهون اذا اسروا وقع في الغيبة فوجدته امرتهن قبل التسمية واقام البينة انه رهن عنده لقلان واخذة لا يكون هذا انصافا على الغائب بالرهن لانه لا يحتاج الى اثبات الرهن فان كونه العبد في يده وقت الاسر كاف له فقبيل بهذا ان قبول البينة لاثبات الرهن على الغائب في مسئلتنا لا حاجة اليه وفي جميع الفتاوى ولو اراد ان لا يطل الدين بهلاك الرهن يشترى منه عبدا بذلك الدين ولا يقبضه فلو مات العبد لا يطل دينه ولو مات المطلوب فالطالب احق به من سائر الغرماء فلو قضى دينه في الحياة اقبله البيع ولو اراد ان يدفع المال مضاربة ويكون مضمونا عليه والربح بينهما يقرضه رب المال الادوية ما لم يشاركه بالدرهم الباقية على ان يعملان عمل احدهما يجوز والربح بينهما على الشرط والله اعلم كذا في التاجانية الفصل الخامس والعشرون في المزارعة المزارعة فاسدة عند ابي حنيفة رح خلافا لهما قال الخصاف رح والحيلة في ذلك حتى يجوز على قول الكل ان يبتاعها الى قاضي يرى المزارعة جائزة فيحكم بجوازها فيجوز عند الكل في حيلة اخرى ان يكتب الكتاب اقرارا منهما بقران فيه هذه الضبعة لعلان الذي هو مالهما ويقران في هذا الكتاب ان هذه الارض في يد قلان وان مزارعتها كذا كذا من السنين فيزرعها ما بداله من غلة الشتاء والصيف بهذرة وثقته واحوانه فمارزق الله تعالى من غلتها في هذه السنين فيؤكله له ويقران ايضا ان ذلك صار له بامرحق واجب لازم فاذا اقرأ على هذا الوجه فقد اقرارا هما عليهما ويكون كل الغلة للمزارع ثم ان هذا المزارع يحكى لصاحب الارض في نصف ارضه بالحيلة الهبة او غير ذلك قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح الحلواني رح ما قاله الخصاف رح في الحيلة التي ذكرناها ولا انها يرفعان الى قاضي يرى جواز المزارعة يشيرون الى انه يرفع الى قاضي موطن حتى يقضي بينهما بذلك فيجوز وفي كلامه ما يدل على انه لا ينفذ فيه حكم الحاكم المحكم وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يقول

بعض مشائخنا رح مالوا من تحوير حكم الحاكم المحكم في هذه المجتبهات وقالوا يحتاج الى حكم  
فليس مولیٰ وكذلك في الطلاق المصاف يعني مشائخنا رح مالوا من تحوير حكم الحاكم المحكم به  
قال شمس الائمة الحلواني رح والصحيح من المذهب انه لم يحور حكم الحاكم المحكم به في مثل هذه  
المجتبهات والدليل عليه ما ذكر في كتاب الصلح في مواضع انه بسند حكم الحاكم المحكم في كل شيء  
الآتي الحدود والنصاص والعان ولكن لا يعني العامة كيلا يتجاوزوا الحدود لا ينحطوا به الا ان حكم  
الحاكم المحكم لا يدارم في حق الناصي المولى حتى لو وقع حكمه الى بابن مولیٰ يرى ابطاله واطل  
صاحب السالطه البشرا في المراجعة ان صاحب الدرر مع دردره ويكون الباقي بينهما فبذره المراجعة  
فاحدة لان هذا شرط يقطع الشركة في الخارج عسى ومثل هذا الشرط يوجب فساد المراجعة فالحياه  
في ذلك ان يطرح صاحب الدرر الى متدارره والى مقدار ما يحرج من مثل تلك الارض فاده  
حتى يعلم ان بدره من الخارج كم يكون فان كان قدر بدره من الخارج العشر بشرط لنفسه العشر  
وان كان قدر بدره البث بشرط لنفسه الثلث وعلى هذا القياس فافهم وفي الدورى اذ ادفع  
درا الى رجل ليرزقه في ارضه نصف الخارج للمراجعة فاسدة الآتي روايته عن ابي يوسف رح  
وان ظالمها حبله في ذلك حتى يحور دلا خلاف والحياه ان يشتري صاحب الارض من صاحب  
الدرر بدره ويرثه صاحب الدرر عن الثمن ثم يقول صاحب الدرر لصاحب الارض  
اررع ارضك بالدرر كذا على ان الخارج بسا بصان كذا في الدخيرة \* الفصل السادس والعشرون  
في الوصي واوصيه رجل حفل رجل اوصيه في ماله الكوفة وحفل رجلا آخر وصيه في ماله الشام  
وحفل رجلا آخر وصيه في ماله بغداد قال ابو حبيبة رح هؤلاء كلهم اوصاء الملبت في حديق  
نركاته بالكوفة والشام وبغداد وعلى قول ابي يوسف رح كل واحد منهم يكون وصيا المكان  
الذي اوصى اليه خاصة وقول محمد رح مصطرب في الكتب والحاصل ان هذا اني حسترح  
الوصاية لا تشمل التخصيص بسرع واحد ومكان واحد وما من واحد بل نعم في الا انواع والامكه  
كلها وعلى قول ابي يوسف رح يتخصص بسرع ومكان وقول محمد رح مصطرب هكذا ذكر الشيخ  
الامام الاحل شمس الائمة الحلواني رح في شرح جبل الحصاص رح وذكر الشيخ الامام الاجل  
شيخ الاسلام في شرح حبل الاصل قول اني يوسف رح مع قول ابي حبيبة رح وذكر قول محمد رح  
انه يصير

انه يصير وصيا في المكان الذي خصه في النوع الذي خصه ثم على قول ابي حنيفة رح اذا صار كل واحد منهم وصيا وقيما في جميع التركة لا ينفرد احدهم بالتصرف وان كانت الوصاية منفرقة فان اراد ان يكون كل واحد من الاوصياء وصيا في جميع التركة ينفرد بالتصرف بالاتفاق فالحيلة ان يجعلهم اوصياء في جميع تركته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركته وعلى ان لكل واحد منهم ان يقوم بوصيته وتنفيذ امره فيها فاذا فعل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصيا عاما منفردا بالتصرف بالاتفاق اعتبارا للشرط الموصي فان اراد الموصي ان يكون كل واحد من الاوصياء وصيا فاما الموصي اليه خاصة لا يدخل مع الآخر في شيء من الاصول فالحيلة ان يقول اوصيت الى فلان في مالي ببغداد خاصة دون ماسواها من البلدان واوصيت الى فلان آخر في مالي بالشام دون ماسواها من البلدان فاذا قال على هذا الوجه يتخصص وصاية كل واحد من الاوصياء بالمال الذي في ذلك المكان الذي عينه لهذا الوصي بالاتفاق اعتبارا للشرط الموصي قال الشيخ الامام شمس الاثمة الحلواني رح في هذه الحيلة نوع نظر لان قوله اوصيت الى فلان لفظ عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف له لان عاماته تخصيصه به انه لابد ان يكون في معنى الحجر الخاص والحجر الخاص اذا اورد على الاذن ان لا يعتبر انه ذكر في المأذون ان المراد ان اذن لعبده في التجارة اذ باع ما من حجر عليه في بعض التجارة فانه لا يصح الحجر كذا هنا ينبغي ان لا يصح التخصيص ويصير وصيا عاما مسألة اخرى يترد فيه المشايخ رح ان من اوصى الى رجل وجعله قهرا فبالبه على الناس ولم يجعله قهرا فبالبه للناس عليه بعض المشايخ رح على انه يصح هذا التقييد واكثرهم على انه لا يصح ويصير وصيا في الكل فعلم ان في هذه الحيلة نوع شبهة اوصى الى رجل على انه ان لم يقبل وصيته ففلان رجل آخر وصيه فهذا جائز عندنا لان الوصاية نيابة فصار كالوكالة ثم التوكيل على هذا الوجه جائز الا ان يعزل غير الوكيل لا يعزل ما لم يعلم والوصي يعزل وان لم يعلم بالعزل والفرق عرف في موضعه كذا في الذخيرة \* الفصل السابع والعشرون في افعال المريض قال الخصاص رح مريض عليه دين لم يرضه واراد ان يقرله بدينه فقد عرف من اصل اصحابنا رح ان اقرار المريض لبعض ورثته لا يصح فالحيلة التي تنافي في ذلك على قول الكل ان يقر المريض بالدين لا جنبي يثق به ويأمر الاجنبي حتى يقبض ويدفعه الى الوارث وان قال الاجنبي اخاف ان يخلقني الحاكم بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما برأت الميت منه ولا من شيء منه على ما يستحلف عليه غر ماء الميت فلا يجوز لي ان احلف عليه

فالحيلة في ذلك ان يأمر المريض هذا الاجنبي حتى يبيع عينا من اعيان ماله يعني مال الاجنبي من الوارث بالدين الذي له على المريض واذا باعه وقبل الوارث ذلك صار دين الوارث على المريض للاجنبي فاذا حلته الحاكم كان حله على اقرضه حتى يتم ذكر الخصاف رح ان القاضي يخلف الاجنبي المقر له بالدين بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما ابرأت منه وان لم يكن له دين الميمين طالب هناك انما كان كذلك لان الميمين هناك انما تقع للميت والقاضي نائب الميت فيحلفه احتياطا وان لم يكن لها طالب وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يقول كذا عرفنا ان الدين اذ التقادم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الاسباب فغريم الميت يستحلف بالله ما سقط دينك ولا بعضه بوجه من الوجوه وكذا انظر ان الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرضه الذي هو قريب الى الموت انه لا يستحلف العربي بل يعطي حقه بغير ميمين لانه ذكر في المبسوط في مواضع ان المريض اذا اقر في مرضه بالدين للفرما قال بانهم يعطون ذلك ولم بشرط الميمين والخصاف رح ذكر الميمين ما فهدا شيء استفيد من جهته قال فان لم يكن للاجنبي شيء يبيعه من الوارث فالحيلة ان يهب الوارث للاجنبي عينا من اعيان ماله ثم يبيع الاجنبي ذلك العين بعد ما قبض من الوارث بدنه على نحو ما بينا حيلة اخرى في هذه المسئلة ان يحصر الوارث مائة او شيئا كثيرا قيمته مثل الدين الذي له على المريض ويبيع ذلك الشيء من المريض بسعر جماعة من الشهود بكذا وكذا وسلمه اليه فيصير مال الوارث مائة على المريض بالبيعة ثم المريض يهب ذلك العين من انسان لا يعرف سرانم الموهب له يهب ذلك العين من الوارث فيرجع الى الوارث مائة ويصير مال الوارث مائة على المريض بالبيعة فيستوفى الوارث ذلك من المريض كالاجنبي وقالوا هذه حيلة حسنة الا ان فيه نوع شبهة لانه يتكر رفيه وجوب الدين لان الدين كان واجبا على الميت قبل البيع والبيع يجب دين اخر فالوارث استوفى الدين الحادث الذي ثبت بالبيعة ولم يستوف ذلك الدين الذي ثبت قبل ذلك واذا بقي ذلك الدين في التركة لا يحل لسائر الورثة الانتماع بالتركة قبل قضاء الدين فهذه حيلة تصلح حيلة في الظاهر لا في الباطن وكان الخصاف رح يبنى الامر على الظاهر ثم ان الخصاف رح قال في اول هذه الحيلة يبيع الوارث مائة من المريض بالدين الذي له عليه ولم يحك فيه خلافا لهذا دليل على ان شراء المريض عينا من اعيان مال الوارث صحيح بلا خلاف وهكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب المزارعة

في باب مزارعة المريض مسئلة المريض يشتري عينا من اعيان مال وارثه مطمئنه من غير ذكر  
 الخلاف وفي فتاوى الصغرى ذكر الخلاف في الشراء والبيع جميعا واحاله الي باب اقرار العبد  
 لمولاه \* حيلة اخرى لهذه المسئلة لم يذكرها البصير في رح وهو ان يرفع الامر الي قاض يري  
 الاقرار للورث بالذئب صحيحا لان بين العلماء اختلافا في هذه المسئلة عندنا لا يجوز هذا الاقرار وعند  
 الشافعي رح يجوز فاذا قضى القاضي بالجواز يصير مقتضا عليه على ما عرف في كثير من المواضع  
 قال ان جعل لبنت له صغيرة شيئا اما متاعا او حليا او ما اشبهه ولم يشهد على ذلك حتى يرض  
 ولا يأمن الورثة ان لا يسلموا لها ذلك قال اما ما كان من حلي او متاع او ما اشبهه من المتقولات  
 يدفعه سرا الي من يثق به ويعلمه ان ذلك لابنته فلانة ويوصي اليه بان يحفظها ذلك اذا كبرت  
 دفعه اليها واما الدار والضيعة اذا كانت معروفة للمريض لا يمكنه ان يفعل بالعقار ما فعل  
 بالمقول ولكن ينبغي له ان يدفع الي من يثق به ما لا سرا ويقول له هذا المال مال ابنتي فلانة  
 فاشتر هذا العقار مني لا بنتي فلانة بهذا المال ثم يبيع العقار من ذلك الرجل بحضرة الشهود  
 ولا يقول ذلك الرجل عند الشراء اشترى هذه الضيعة لابنة هذه وكذلك لا يقول المريض  
 عند البيع بعت لا بنتي بل يملئان الكلام اطلافا فاذا كبرت الابنة فالمشتري يدفع الضيعة اليها  
 وقد اختلف مشايخنا في فصل ان من جهز ابنة الصغيرة ولم يسلم اليها ولم يشهد على ذلك  
 حتى مرض فاذا اراد ان يدفع الي رجل سر ليحفظ لابنته على نحو ما بينا على رجل ان ذلك الرجل  
 ان يأخذ منه اكثر المشايخ رح على انه لا يحل لان القاضي لا يصدق اب الصغيرة ان هذا ملك الصغيرة  
 فكذلك لا يصدق ذلك الرجل ولا يسعه ان يأخذ ذلك منه فيبطل به حق سائر الورثة الا ان  
 الخصاف رح اشار في فصل الحلي والمتاع انه يحل لذلك الرجل ان يأخذ فان خاف الاجنبي  
 ان يلزمه يمين ان كان المريض وهب الثمن من ابنته ثم دفعه الي المشتري فاشترى لها بذلك المال  
 قال ليس عليه في يمينه شيء وكذلك لو استقرض المريض من انسان ما الا ثم وهبه لابنته ثم دفعه الي  
 الرجل حتى اشترى الضيعة منه لابنته فهو جائز وليس على ذلك الرجل في يمينه شيء حلي  
 ما عرف في الميسر ان العبد لا يتعلق لعين تلك الذرهم بل يتعلق بمنها دين في الذمة ولا يكون  
 هو بالخلف بالشراء جائزا قال الشيخ الامام شمس الأئمة الطحاوي رح هذه الحيلة تصح على قولها فاما  
 على قول ابي حنيفة رح يبيع المريض من وارثه ومن وكيل وارثه لا يصح فلا تصح هذه الحيلة عند



اذا كان في يده دار وموصيا لعص وورثة وحاف انه لو اقر ذلك للوارث لا يصح امراره بالحيلة ان تقول  
 لا حسني هذه الدار دارك ونسول الاحسنى هذه الدار لو اتيك فلان ولست له مال واذا كان  
 لامرأه المريض او لوارث آخر على المريض دس مائة دينار حال المريض انه لو اقر ذلك لا يحوز امراره  
 للوارث بالحيلة ان يحسني رب الدس دس ثقب به فيتر المريض بحضرة الشهود ان وارثه فلان وكله تقصص  
 المائة الدسار التي له على هذا الرجل وتقول قصصت هذه المائة اليديار من هذا الرجل لو اقرني فلان ثم  
 يسكر وارثه الوكيلة ويرجع وارثه على ذلك الرجل واذا رجع كان لذلك الرجل ان يرجع على المريض  
 فان حاف الرجل انه يلمه اليمين والوجه ان يسع الوارث منه شيئا له كبا وصعك كذا في المحيط  
 الفصل الثامن والعشرون في المتبرعات اذا اراد الرجل ان يتصدق عنه بعد وفاته لا حل صلواته  
 للبائنة ولا يأمس من الوارث ان لا يسد وضيقه لو اوصى بذلك ورثه او وصى بثلاث ماله فل ذلك  
 ولو اوصى بعد اصابه حل هذا في الثالث وهو يريد ان يكون هذا وراء الثلث والحيلة في ذلك  
 ان يسع شيئا من املاكه في حياته وصحته ممن ثقب به ويعتمد عليه وسلم المبيع وسره من ائتمن  
 حتى يسع المشتري ذلك الشيء بعد وفاته ويتصدق بثمنه عنه فيموت وان شاء الله تعالى فان حاف  
 ان لا يعمل ذلك الرجل ما يبا ويملك ذلك الشيء لنفسه ولا يبعه ولا يصرف منه في الوجه الذي  
 قال والوجه في ذلك ان يسع ذلك المبيع من ذلك الرجل بشيء ملبوق ويكون الملبوف معيا  
 دليل عيب ولا يربى البائع الملبوف ولا يرضى بالعيب وموصي الغنى اسان ان نرى ذلك الشيء  
 المعيب بعد وفاته مردة الوصي بالعيب اذ امنع المشتري ذلك الشيء من البيع فيعود ذلك الشيء  
 الى ملك ورثته وانما اعتبر باخبار العيب في هذه المسئلة لان اخبار العيب يبقى بعد الموت وحوار الرؤية  
 لا يفي الوصي اذا باع من الورثة والورثة صغار كذا لم يسعهم كسر لا يحوز وسد لا في العسدة معي  
 السع ووصي اذ باع مال بعض الصغار من العص لا يحوز فكذلك لا يحوز العسدة والحيلة للوصي في  
 ذلك اذا كان الصغار بس ان يسع الوصي حصة احد هدا من رجل مشاعا م يبا من المشتري حصة  
 الصغير الذي لم يسع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتار حق احد هدا  
 من الآجر واسا جارت العسدة لانها حرت من اثنين وحيلة اخرى ان يبيع حصتها من رجل ثم  
 يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما من راد اقال المريض احتجوا عني بثلاث مالى حصة واحدة  
 او مال

او قال حجة ولم يقل واحدة فدفع الوصي الى رجل مالا مقدارا ينفق على نفسه في الطريق  
 تاهبا وجائيا بمكة فأتفق وبقي من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن للمأثور الاجترار عنه فالقياس  
 ان يصبر ضامنا لما اتفق على نفسه وفي الاستحسان لا يصبر ضامنا وكان على المأثور ان يرد  
 ما بقي في يده على الوصي وان كان الميت اوصى ان يكون الباقي للمأثور فان كان عين رجلا  
 ليحج عنه كانت الوصية بالباقي جائزة له لحصوله المعلوم وان لم يعين رجلا ليحج عنه كانت  
 الوصية باطله والحبلة في ذلك ان يقول الموصي للوصي اعط ما بقي من النفقة من شئت فاذا  
 اعطى الوصي المأمور ما بقي من النفقة يجوز بمنزلة ما لو قال الموصي للوصي اعط ثلث مالي  
 من شئت كذا في المحيط \* الفصل التاسع والعشرون في استعمال المعارض يجب ان يعلم ان  
 استعمال المعارض للتحرر عن الكذب لا بأس به جازن غير رضي الله عنه انه قال ان في معارضا  
 الكلام ما يغني الرجل عن الكذب وعنه ايضا انه قال ان في معارضا الكلام مهندوكة اي  
 سعة وفي ذلك طريقان احدهما ان ينكلم بكلمة ويريد بها غير ما وضع له الكلمة من حيث الظاهر الا ان  
 ما اراد به يكون من محتملات لنظر الطريق الثاني ان يفيد الكلام بالعلل ومسمى وذلك بمنزلة  
 الاستنباء يخرج الكلام به من ان يكون جزية والدليل على ان لا بأس باستعمال المعارض ان الله تعالى  
 اباح من المعارض ما لم يسمع صريحه قال الله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء  
 ثم قال ولكن لا تؤاخذوهن سرا الا ان تقولوا قولا معبروا فان المرأة اذا كانت معتدة لا تحل لرجل  
 ان يخطبها صريحا ولكن لو قال انك جميلة حسنة ومثلك تصلح لثلي وسيقتضى الله تعالى من  
 امره ما يشاء فلا بأس به وعن ابراهيم رح اذا كان دخل بيته للاستراحة كان يقول لخادمه اذا استأذن  
 اجد في الدخول علي فقل ليس الشيخ هنا وعن المكان الذي انت تائم فيه وعنه ايضا انه  
 اذا استأذن منه للدخول عليه كان يركب على دارقيرن او سارية يقول لخادمه قل ان الشيخ  
 قد ركب حتى يتق عند السامع انه قد ركب على دابته لحاجة له فيرجع وعنه ايضا انه كان اذا  
 استعار منه انسان شيئا كان يضع يده على الارض ويقول ليس الشيء يريد يستعيره هنا ويريد به  
 في موضع وضع يده وبطن السامع ان ذلك الشيء ليس بحضرته او في دارة والله تعالى اعلم  
 كذا في الذخيرة \*

## كتاب الحشني

وفيه فصلان \* الفصل الاول فيما يجب ان يعلم بان الحشني من يكون له مخرجان قال  
 الثاني رح اولاً يكون له واحد منهما ويخرج البول من ثقته ويعسر المال في حقه كذا في الدرحة \*  
 بان كان ببول من الذكر فهو صلا م وان كان ببول من الفرج فهي اثنى وان نال منهما فالحكم  
 بلاسق كذا في الهداية \* وان استويا في السق فهو حشني مشكل عند ابي حنيفة رح لار الشئ  
 لا يخرج بالكثرة من حسه وقال لا يسب اليه اكثرهما بولا وان كان يخرج منهما على الهواء  
 فهو مشكل على الاتفاق كذا في الكافي \* قالوا وانما يتحقق هذا الاشكال فل اللوع فاما  
 بعد اللوع والادراك ببول الاشكال فان بلغ وحامع بذكره فهو رحل وكذا اذا لم يحامع  
 بذكره ولكن جرت لحيته فهو رحل كذا في الدرحة \* وكذا اذا احتلم كما يحتلم الرجل او كان له  
 ندي مستوي ولو طهر له ندي كندي المرأة او برل له لس في نديه او خاص او حئل او امكن  
 الوضوء البه من الفرج فهو امرأة وان لم يطهر اخدين هذه العلامات فهو حشني مشكل وكذا  
 اذا تعارصت هذه المعالم كذا في الهداية \* واما خروج المني فلا اعتبار له لانه قد يخرج  
 من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في الدرحة السرة \* قال وليس الحشني يكون مشكلاً بعد  
 الإدراك على حال من الحالات لانه اما ان يحلل لم يجز او يخرج له لحيته او يكون له نديان  
 كندي المرأة وبهذا يتبين حاله وان لم يكن له شيء من ذلك فهو رحل لان عدم سات الندين  
 كما يكون للنساء دليل شرعي على انه رحل كذا في الميسر لشمس الائمة الشرعسي رح \*  
 الفصل الثاني في احكامه الاصل في الحشني المشكل ان يؤخذ به لا لحوط والا وثق في امور الدين  
 وان لا يحكم شئ حكم وقع الشك في نوته فان وقف حلف الإمام قام بس صبي الرجال والنساء  
 ولا يتحلل الرجال حتى لا تنسد صلواتهم لاحتمال انه امرأة ولا يتحلل النساء حتى لا تنسد صلواتها  
 لاحتمال انه رحل فان قام في صو النساء بعيد صلواته احتياطاً لاحتمال انه رحل وان قام في صو  
 الرجال فصلواته فامة وبعد الذي عن يمينه عن يساره ومن حلف بعد ان صلواتهم احتياطاً لاحتمال انه  
 امرأة ويحلس في صلواته كحلوس المرأة كذا في الكافي \* قال محمد رح احب الي ان يصلي ناع

يريد به قبل البلوغ وان صلى بغير قناع لا يؤمر بالامادة الا استحبا با هذا اذا كان الخشني محررا هنا  
غير بالغ اما اذا كان بالغ فان بلغ بالنسب ولم يظهر فيه شيء من علامة الرجال او النساء لا يجزؤه  
الصلوة بغير قناع اذا كان الخشني حرا قال ويكره له ان يلبس الحلي واراد به ما بعد البلوغ  
بالنسب اذا لم يظهر به علامة يستدل بها على كونه رجلا او امرأة ويكره لبس الحرير ايضا كذا  
في التاتارخانية \* ويكره له ان ينكشف قدام الرجال او قدام النساء وان يخلو به غير محرم من رجل او امرأة  
وان يسافر من غير محرم وان احرم وقدر احق قال ابو يوسف رجح لا علم لي في لباسه وقال من قد رجح  
يلبس لباس المرأة كذا في الكافي \* ولا بأس بان يسافر الخشني مع محرم من الرجال انما ايلم وليا بها  
وهذا ظاهر قلت ارايت هذا الخشني هل يختنه رجل او امرأة فهذا على وجهين اما ان يكون  
مراهما او غير مراق فان كان غير مراق فانه لا بأس بان يختنه رجل او امرأة لان الخشني صبي  
او صبية فان كان صبيا فلا بأس للرجل ان يختنه وان كان مراهما يختنه فان كان غير مراق لا يختنه  
اولى وان كان صبية فلا بأس للرجل ان يختنها اذا كانت غير مراهما لانها لا تختنه وبسبب الشهوة  
يصرم النظر الى الفرج ولا بأس للمرأة ان تختنه لانه صبي او صبية فان كانت صبية فلا بأس للمرأة  
ان تختنها اذا كانت مراهما تختنه وان كانت غير مراهما وهي لا تختنه اولى وان كان  
صبيا فكذلك لانه لا يشتهي وبسبب الشهوة يصرم للمرأة النظر الى فرج الاجنبي وان كان  
مراهما فانه لا يختنه رجل ولا امرأة الا يختنه رجل لجواز ان يكون صبية ولا يباح للرجل ان يختنها  
وينظر الى فرجها لانها مراهما والمراهما ممن تشتهي فكانت كالبالغة ولا تختنها الرجل فكذلك  
هذا ولا تختنه امرأة لجواز ان يكون صبيا مراهما فلا يحل للمرأة الاجنبية ان تختنه وتظهر الى فرجه  
لانه كالبالغ ولكن الحيلة في ذلك ما ذكره محمد بن حنبل الخشني اذا كان موسرا فان الولي يشتري له  
جارية عالة بامر الختان حتى تختنه فاذا ختنه باعها الولي بعد ذلك وان كان معسرا اشترى  
الاب جارية من ماله حتى تختنه وان كان ابوه معسرا ايضا فان الامم يشتري له جارية  
من بيت المال فاذا ختنه الجارية باعها الامم ورب ثمنها الى بيت المال تزوج المرأة الخشني  
لا يفيد اباحة الختان لان النكاح موقوف قبل ان يستبين امره لجواز ان يكون ذكرا فيجوز  
النكاح ولجواز ان يكون انثى فلا يجوز وان كان مشكلا الحال كان النكاح موقوفا والنكاح  
الموقوف لا يفيد اباحة النظر الى الفرج فلهذا قال يشتري له جارية للختان ولم يقل يزوج

له امرأة ساله عنى فحده هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام شمس  
الائمة الحلواني رحمه ان محمدا رح اسالم بئله يزوج له امرأة ماله لا مالا ينقش بصحة نكاحه  
مالم ينسب امره ولكن لو فعل مع هذا كان مستقما لابن الحشى ان كان امرأة فيدا نظر الحس  
الى الجس والنكاح لعواوان كان ذكر اهدا نظر المسكوة الى روحها كذا في المحيط \* وان  
هاب قل ان يستنيس امره لم يغسله رجل ولا امرأة بل ييمه فان ييمه احسي ييمه تحرقه وان كان  
دا رخم محرم منه ييمه بعير حرقه وقال شمس الائمة الحلواني رح يجعل في كواره ويعسل هذا  
كله ادا كان ييمه ايملا ادا كان طفلا فلا بأس ان يغسله رجل او امرأة كذا في الكوهره البيرة \*  
ووع آخر في مسائل النكاح لو روج الاب هذا الحشى امرأة قبل بلوغه او زوجه من رجل  
قبل بلوغه بالنكاح موقوف لا يبدله ولا يثقله ولا يتوارثان حتى يستنيس امر الحشى فان روحه  
الاب امرأة وبلغ وظاهر علامات الرخال وجكم بحوار النكاح الا انه لم يصل اليها فانه يؤجل سنة  
نه يؤجل جيرة ممن لا يصل الى امراته قلت ارايت هذا الحشى المشكل المراهق وحشى مثله  
منه كل تروج احد هما صاحبه على ان احد هما رجل والاخر امرأة قال ادا علم ان كل واحد  
منهما ما مشكل فان النكاح يكون موقفا الى ان ينسب حالهما لحوار بينهما ذكر ان يكون هذا  
ذكر تروج بدكر يكون النكاح باطلا وكذلك يحوران يكون اثنين فيكون النكاح باطلا لانيها  
امرأة تروج امرأة وتحوران يكون احدهما ذكر والاخر اثنين فيكون النكاح حائرا ادا كان  
مشكلا لا يدري حالهما يكون النكاح موقفا الى ان يستنيس حالهما وان ما بينهما احدهما او مات قبل  
ان يروى الاشكال لم يتوارثا لانه قبل التيس النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يستند الارث  
كذا في الدجيرة \* وان كان لم يعرف كل واحد منهما انه مشكل احزت النكاح ادا كان الاوان هما  
اللدان روحا لان اب الزوج بينهما احمرانه رجل واب المرأة بينهما احمرانها امرأة وحر كل واحد  
منهما مقبول شرعا بالم يعرف خلاف ذلك فوجب الحكم بصحة النكاح سواء على ذلك فان ما  
بعد الاوين وا قام كل واحد من ورثتهما البيته انه هو البروج وان الآخر هي الروح لم اص  
شيء من ذلك كذا في المسوط لشمس الائمة السرحسي رح \* قلت فان جاء احد من البيتين  
قل الآخرى فنصبت بهاتم حاء البيته الاخرى قال ابطال البيته الاخرى والنساء الاول مانع

على حاله ولو ان رجلا قبل هذا الخنثى بشهوة ليس لهذا الرجل ان يتزوج امه حتى يمتتين  
امره كذا في الذخيرة \* نوع آخر في الحدود والقصاص ولو ان رجلا تذف هذا الخنثى المشكل  
قبل البلوغ او تذف الخنثى رجلا فلا حد على القاذف اما اذا كان القاذف هو الخنثى لانه  
مرفوع القلم لانه صبي او صبية فاما اذا كان القاذف رجلا آخر فلا نه تذف غير محصن لان البلوغ  
من احدي شرائط احصان القذف ، كالاسلام وان تذف الخنثى بعد بلوغه بالنس ولكن قبل  
ان يظهر علامته يستدل بها على كونه ذكرا او انثى فتذف الخنثى رجلا او تذفه رجل قال في الثناب  
هذا الاول سواء قال مشائخنا راح اراد بهذا التسوية في حق تذف الخنثى وانه لا حد على قاذف  
الخنثى لا قبل البلوغ ولا بعد البلوغ مشكلا لان الخنثى وان صار محصنا بالبلوغ الا انه اذا لم يظهر  
عليه علامة الانوثة والذكورة يجوز ان يكون رجلا وان يكون امرأة وان كان رجلا فهو بمنزلة المحبوب  
وان كان امرأة فهو بمنزلة المرأة الرتقاء لانها لا ينجا مع كالتقاء ومن تذف رجلا محبوبا وامرأة  
رتقاء لا حد عليه ما لم يرد بهذا التسوية فيما اذا كان الخنثى هو القاذف واذا كان الخنثى هو القاذف  
وتذف رجلا قبل البلوغ لا حد عليه وبعد البلوغ يجب عليه الحد لانه محبوب بالغ او رتقاء بالغ  
والمحبوب البالغ والرتقاء البالغة اذا تذف انسانا يجب عليه الحد قلت ارأيت ان سرق بعد ما يدرك  
قال عليه الحد وان سرق منه ما يساوي عشرة من حرز يقطع هذا السارق كذا في المحبب \* قلت ارأيت  
هذا الخنثى ان قطع رجل او امرأة عدة قبل ان يبلغ اريستين امرة فانه لا قصاص على ناطعه وهذا  
بخلاف ما اذا قتل الخنثى رجل او امرأة عدة كان عليه القصاص قلت ارأيت ان قطع هذا  
الخنثى يد رجل او امرأة قال على عائلته ارض ذلك ولا قصاص عليه صغيرا كان او بالغاً بالنس  
ولم يستين امرة بعد ونجب الدية على عائلته اذا كان الخنثى لم يدرك بعد وبعد البلوغ ان قطع  
يد انسان قبل ان يستين امرة عدة فانه يجب الارش في ماله كذا في الذخيرة \* فان اقرض  
هذا الخنثى في المثلثة لم يجز حتى يستين امرة وان شهد الواقعة رضى له بهم كذا في المبسوط  
شمس الائمة السرخسي رح \* قلت فان اخذ اسيرا في الغزو قال لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ  
حتى يستين امرة قلت فان ارتد عن الاسلام قبل ان يدرك او بعد ما ادرك لا يقتل منهم  
جميعا قلت فان كان من اهل الذمة قال لا يوضع عليه الخراج خراج رأسه حتى يدرك  
ويستين امرة قلت هل يدخل في القسامة قال لا يدخل في القسامة قبل البلوغ وبعد البلوغ

كذلك في الدخيرة \* نوع آخر في الايمان رجل حاف بطلاق امرأته فقال ان كان اول ولد  
تلك بنت غلاما مات طالق او قال لامته ان كان اول ولد تلك بنت غلاما مات حرة فولدت هذا الخنثى  
المشكك قال لا تطلق امرأته ولا تعتق امته في قول علماءنا راجح حتى يستبين امره فان ظهر بعد  
ذلك انه غلام طلق المرأة وعتقت الامة وان طهر انه جارية لا تعتق الامة ولا تطلق المرأة  
ولو قال رجل كل عهدي حروله بعد خنثى مشكك لا يعتق العبد وكذلك ان قال كل امه  
لي حرة لا يعتق هذا الخنثى وان قال الثوامين وحلف باليمينين جميعا فانه يعتق ولو قال رجلا  
ان ملكك عذرا فامرأة طالق فاشترى هذا الخنثى لا تطلق امرأته وان قال كلا الثوولين ثم اشترى  
مئلا هذا الخنثى طاق امرأته كذا في التاثير حانية \* نوع آخر في افراء الخنثى انه ذكر او انثى  
في افراءه او وصيه بذلك فان قلت ارايت ان قال هذا الخنثى المشكك اما ذكر او قال انا انثى  
لا يقبل قوله وقبل ان يعلم انه مشكك اذا قال انه ذكر او انثى كاهن القول فقل لان الانسان امين في حق  
نفسه والقول قول الامين ما لم يعرف خلافا ومضى لم يعرف كونه مشككا لم يعرف خلافا ما قال  
ولم يقات ارايت ان او كان هذا الخنثى ابو حيا فقال هو غلام ولا يعرف ذلك الا بقوله قال القول  
قبول وكذلك لو قال هي جارية والقول قوله ما لم يعرف انه مشكك الخال قال قلت ارايت ان كان  
هذا الخنثى قد راق وليس له اب وله وصي فاقر وصيه انه جارية او غلام ثاب القول قوله اذا لم يكن  
مشكك المكان واذا كان مشكك الحال لم يصدق كذا في المحبطة \* مسائل ثلثي ولا يجوز شهادة  
الخنثى حتى يدرك لانه صبي اوصيته يوجد ما درك اذا لم يستبين امره يتوقف امره في حق الشبهة  
حتى يتبين انه ذكر قلت ارايت رجلا اوصى لما في بطن امرأته بالف درهم ان كان غلاما وبخمس مائة  
ان كانت حرة فولدت هذا الخنثى المشكك قال يعطى له خمس مائة ويوقف الخمس مائة الاخرى  
الى ان يتبين حاله او يموت قبل التبين فان تبين انه ذكر دفعت الزيادة اليه وان تبين انه جارية  
دفع الى ورثة الموصي وكذلك ان مات قبل التبين يدفع الى الموقوف الى ورثة الموصي وهذا  
قول علماءنا راجح كذا في الدخيرة \* ايماء الاجرس وكتابته كالبیان في الوصية والسكاح والطلاق  
والبيع والشراء والفود لا في الحد بخلاف معتقل اللسان اعلم انه اذا فرغ على الاخرى كتاب  
وصيته فقبل له ان يشهد عليك بما في هذا الكتاب فامسى برأسه اي نعم او كتب نعم فاذا جاء من ذلك  
ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولو اعتقل لسان الرجل فقرأ عليه وصيته فابشار برأسه اي نعم او كتب

فيه وباطل ويجوز لنكاح الآخرس وطلاقه وعاقبة وبيعه وشراؤه ويتنص منه ويتنص له اذا كان  
يكتب اريؤ مي ايماء يعرف به ولا يحد ولا يحدد له ثم الكتابة على ثلثة اوجه مستبين مرسوم اي  
معنون وهو يجري مجرى النطق في الحاضر والغائب على ما قالوا ومستبين غير مرسوم  
كالكتابة على الجدار او اوراق الاتجار وهو ليس بحجة الا بالبينة والبيان وغير مستبين كالكتابة  
على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم وان كان رجل صمت يوما  
او يومين بمعارض فكتب ابو اثار بشيء من ذلك لم يعتبر ذلك منه في شيء من التصرفات فتم  
مذبوحة وفيها مائة فان كانت المذبوحة اكثر نحرى فيها اكل وان كانت المينة اكبر او كانا متساويين  
لم يؤكل وهذا في حال الاختيار بان يحد ذكبة يمين واما في حال الضرورة تحرى وكل سواء كانت  
المذبوحة اشتر او كانا سواء او كانت المينة اكثر كذا في الكافي في ثوب نجس رطب في ثوب طاهر  
يا بس فظير وطوبه على ثوب طاهر لكن لا ينصرف ولا يتنجس برأس شاة متلطخ بالدم احرق  
وزال عنه الدم فانخذ مرة منه جازوا الحرق كالغسل سلطان جعل الخراج لرب الارض جازوا ان  
جعل العشر لا كذا في الكنز \* وهذا عند ابي يوسف رح وقال ابو حنيفة ومحمد رح لا يجوز فيه ما  
وعلى قول ابي يوسف رح الفتوى استحباب الخراج اذا عجزوا عن زراعة الارض واداء الخراج  
دفع الامام الاراضي الى غيرهم بالاجرة اي يؤجر الاراضي للقادريين على الزراعة ويأخذ  
الخراج من اجرتها فان فضل شيء من اجرتها يدفعه الى اصحابها وهم الملاك فان لم يجد من  
يسأله اجرتها باعها الامام ممن يتقدر على الزراعة ثم انابا عليها بأخذ الخراج المأخضة من اليه ان كان  
عليهم خراج ورد الفضل على اصحابها ثم قبل هذا قول ابي يوسف ومحمد رح لان عندهما القاصي  
بملك بيع مال المديون بالدين والفقبة واما عند ابي حنيفة رح فلا يملك ذلك فلا يبيعهما لكن يأمر  
بلاكها ببيعها قيل هذا قول الكل كذا في التبيين \* ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن  
رمضانين كنصفه المصلوة صح وان لم يؤول صلوة او آخر صلوة عليه كذا في الكنز \* وهذا قول المشائخ رح  
والاصح انه يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين مالم يعين انه صائم عن رمضان سنة كذا  
وكذا في قضاء الصلوة لا يجوز مالم يعين الصلوة ويومها بان يعين ظهرا يوم كذا امثلا ولو نوى اول  
ظهري عليه او آخر ظهري عليه جاز كذا في التبيين \* دخل دهم كثير فمضاهم حتى وجد مملوحتة وانما  
فسد ولو ثلثا كنظرين لا ابتاع بزاز غيره كفروا مديقه والا قتل بعض الحاج مكر في ترك الحج



باع آثاره لا بد حل حبسها في البيع العفار المنزاع لا يخرج من يذنى اليد مالهم يرهن المدعي عقار  
 لافي ولاية القلبي لا يصح قضاؤه فيه اذا قضى التام في حادثة ببنته ثم قال رجعت عن  
 قضائي او بدالي غير ذلك او وقعت في تلبس اليهود او ابطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر والنساء  
 ما عداهن ان كان بعد دعوى صحبته وشهادة مستقيمة احبا قوما ثم سأل رجلا عن شيء فافتره وهم  
 يزرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جارت شهادتهم وان سمعوا كلاما معلوما يروا الإباح عقارا وبص  
 إقراره بخاسر يعلم البيع ثم ادعى لا يسمع وهت مهرها لزوحها فماتت وطالب ورثتها مهرها منه  
 قال الوكايت البينة في مرض مؤنثها وقال بل في الصحة والقول له قال لا خرا وكنتك ببيع كذا فسكت صار  
 وكلفنا نظلا لها لا يملك عزليا وكنتك بكدا على ابي متى عزلتك فانت وكيلي يقول في عزله  
 عزلتك ثم عزلتك كذا في الكذب \* ولو قال كلفنا عزلتك فانت وكيلي يقول رجعت عن الوكالة المعلقة  
 عزلتك عن الوكالة المنجزة وقيل يقول في عزله كلفنا وكنتك فانت معزول والاول اوجه كذا في الشبين \*  
 يبطل الشرط العاسد وجهالة البدل البيع والإجارة والقسمة والصلح من دعوى المال ولا يبطل الشرط  
 لما يبد وجهالة البدل العتق والنكاح والخلع والصلح من دم العبد والكتابة تبطل بجهالة البدل  
 فان كان فاحشة لا بالشرط العاسد وان جمع بين الشبين فقبل العقد في احدهما بقي القسم الاول لا يصح  
 سمي لكل واحد منهما يذلا اوله بسمه يصح في القسم الثاني لكل جال وفي القسم الثالث ان سمي  
 كل واحد منهما يذلا يصح والا لا رجل قال لا خير بينك هذين العبد من بالف او قال فليكن اي كل واحد  
 سهمهما حصصا فقبل في احدهما لا يصح وكذا لو آخرا شيتين فقبل في احدهما او قال فاستني  
 لي ان دنا وهدي وهذا وهدي الك فقبل في احدهما وكذا لو جمع بين البيع والإجارة والقسمة  
 او بين القسمة وبين البيع او جمع بين الكل واجمل او فضل فقبل في احدهما لان هذه العقود تبطل  
 بالشرط العاسد وصم الجيد إلى الردي معتاد حصار القبول في احدهما شرط الصحة القبول في الآخر  
 فاذ لم يقبل صار شرطا باسدا ولو قال زوجتك هاتين الامتين بالف فقبل الكايح احدهما او قال  
 لزوجتيه خالعكما نكدا فقبلت احدهما او قال لعبدية اعتكيا بالف فقبل احدهما او كان لرجلين  
 على رجل قضايا فقالا صالماك على الف فقبل عن احدهما يصح لان هذه العقود لا تبطل  
 بالشرط العاسد ولو قال لعبدية كاتبك ما بالف فقبل احدهما لا يصح وان فصل فقد قبل احدهما

صح وان جمع بين النكاح والبيع او الاجارة فقبل احد هما ان قبل النكاح صح وان قبل البيع او الاجارة لا وطلق هذا غيرهما وان جمع بين الكتابة والطلاق او العتاق ان قبل الطلاق او العتاق صح اجمل او فصل وان قبل الكتابة ان فصل صح وان اجمل لارجل له ارض يزرعها او حانوت يستغل وغلثها تكفي له ولغيره لم يحل له الزكوة والاحل منه ما زوجهما من البهمنوع عليها نشوز طلقها انتين ثم طلقها ثلثا على الف كان جميع الالف بازاء الواحدة قال لعبد ياسبدي اولامته انا عبدك لا يعنى ان فعلت كذا مادمت ببخارا فكذا وخرج منها ثم رجع وفعل لا بحث قال المدعي لا بينة لي فبرهن وقال الشهود لا شهادة لنا ثم شهدوا وقبل وقال محمد ربح لا تقبل والا صح قول ابي حنيفة ربح اقربدين لانسان ثم قال كتب كاذبا في اقراره خلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقرت به ولست بمبطل فيما ندعه عليه هذا ابي يوسف ربح وعندهما يوم يرسلهم المقر به الى المقر له والقوي على انه يخلف المقر له لو قال له علي عشرة دراهم الا ثلثة الا درهما لزمه ثمانية وان قال الاربعة الا خمسة الا ثلثة الا درهما لزمه ستة خباز اتخذ حانوتا في وسط البزازين منع وكذا كل ضرغام جعل شيء من الطريق مسجدا او جعل شيء من المسجد طريقا للعامة صح اهل بلد تركوا الخبازين بحاويهم الا ما هم كره مسجدا واليد والسكين بالخبز ووضع الخبز تحت القصعة والمعلقة وانتظار الاقدام ان حضر الخبز واكمل طعام حاروشه ونقحه كذا في الكافي \* قبض بدل الصلح شرط ان كان ديننا بدين بان وقع الصلح على دراهم عن دنانير او عن شيء آخر في الذمة وان لم يكن ديننا بدين لا يشترط قبضه ادعى رجل على صبي دارا فصالحه ابوهُ على ما لي الصبي فان كان للمدعي بينة جاز ان كان بمثل القيمة او اكثر بما يتعاقب الناس فيه وان لم يكن له بينة او كانت غير عادلة لا وان كان الاب هو المدعي للصغير ولا بينة له يجوز كيف ما كان وان كان له بينة عادلة لا يجوز الا بالمثل او بالقل قدر ما يتعاقب فيه ووضعي الاب في هذا كالأب للأمام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انسانا من طريق الجادة ان لم يضرب بالمرارة من صدره السلطان ولم يعن بيع ماله فباع ماله صح خوفها بالضرب حتى وهبته مهرها لم يصح ان قدر على الضرب وان اكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المال ولو احوالت انسانا على الزوج ثم وهبت للمهر للزوج لا يصح اتخذه بقرافي ملكه او بالوعة فنز منها حائط جارة فطلب تحويله لم يجبر عليه فان سقط الحائط منه لم يضمن عمر دار زوجته

بداله فانها فاعلمها والنقطة دين عليها واذا عمده لنفسه من غير ان المرأة كانت العارية له  
واذا عمدها لها بغير انها كان البناء لها وهو مطلق في البناء فلا يكون له الرجوع عليها به  
ولو اخذ غريمه فزجه انسان من يده لم يضمن النازع اذا هرب الغريم في يده مال انسان فقال له  
سلطان ادفع الي هذا المال والا اقطع يدك واذا ضربك خمسين فمدفع لم يضمن الدافع وضع  
منجلا في الصحراء ليصيده حمار وحش وسمى عليه فجاء في اليوم الثاني (وتقييده باليوم الثاني  
رفع اثباتا) حتى لو وجد ميتا من صاحبه لاحتل لعذم بشرطه ولو وجد الحمار مخرجا ميتا يؤكل  
كذا في التبين \* كره من الشاة الحياء والخصية والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح  
والذكر والجماع الصلب كذا في الكنز للفاضي ان يقرعن جان الغائب الطفل واللغة صبي  
حديثة ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه مخنونا ولا يقطع جلدة ذكره الا يشهدين ترك كشيخ اسلم  
فقل اهل البصرة لا يطبق الختان ووقته سبع سنين وختان المرأة ليس بسنة وانما هو مكرمة  
للرجال لانه الذي الجماع وقيل سنة ويجوز كفي الصغير ويظفر حته وغيره من الحداد وكذا  
يجوز تقب ابن البنات الاطفال والحامل لا تفعل ما يضر بالولد ولا ينبغي لها ان تنجم  
بالم يتحرك الولد فاذا تحرك فلا بأس به ما لم يقرب الولادة فاذا قرب لا تنجم واما النصد  
فلا تفعله مطلقا مادامت حليين وكذا يجوز قص البهائم وكذا علاج فيه منفعة لها وختان  
قتل ما يضر من البهائم كالكلب العقور والهرة اذا كان تأكل الحمايم والدجاج او ذبيحة  
ولا يضربها والمسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي جائزة وخزم شرط الجعل من الجانبين  
لا من احد الجانبين ومعنى شرط الجعل من الجانبين ان يقول ان سبق فرسك فلك علي كذا  
وان سبق فرسي فلي عليك كذا لو هو قمار فلا يجوز واذا شرط من جانب واحد ان يقول ان سبقني  
فلك علي كذا وان سبقك فلا شيء لي عليك حجاز استحبنا ولا يجوز فيما عدا المذكورة الاربعة  
في الكتاب كالجعل وان كان الجعل مشروطا من احد الجانبين بشرطه ان يكون الغاية ما يحصلها  
الفرس وكذا شرطه ان يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق اما اذا علم ان احدهما سبق  
لا محالة فلا يجوز ولو شرط الجعل من الجانبين وادخلا لنا محالا لاجاز اذا كان فرس المحال كذا  
لفرسهما يجوز ان يسبق ويسبق وان يسبق او يسبق لا محالة فلا يجوز وصورة ادخال المحال ان يقول  
للتالث ان سيقنا فالان لك وان سيقناك فلا شيء لنا عليك ولكن الشرط الذي شرطناه بينهما

وهو ايها سبق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فان غلبه اعدا المأمن وان غلبه فلا شيء  
لها عليه يأخذ ايها غلب المال المشروط عن صاحبه ولو قال واحد من الناس لجماعة من الفرس ان  
والاثنين فمن سبق فله كذا من مال نفسه او قال للمرأة من اصاب هدفه فله كذا جاز على هذا  
الفقهاء اذا تنازعوا في المسائل وبشرط لا يصيب منهم جعل جاز ذلك اذا لم يكن من الجائنين والمأمن  
بالجواز الحد كور في باب المسابقة العمل دون الاستحقاق حتى لو استمتع المغلوب عن الدفع لا يجزئه  
القاضي ولا يقضي عليه به ولا يصلي على غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبع بان يقول اللهم صل  
على محمد وآله وصحبه ونحوه واختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بان يقول اللهم ارحم  
محمد صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز ثم اختلفوا ان يدعوا للصحابه بالرحمة  
فيقول رضي الله تعالى عنهم ولتابعين بالرحمة فيقول رحمتهم الله ولهم بعدهم بالرحمة والتجاوز فيقول  
غفر الله لهم وتجاوز عنهم والا اعطاء باسم النبي وزواجر جان لا يجوز وقال صاحب الجامع الاصغر  
اذا هدي يوم النيزوز الى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده  
بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي له ان لا يفعل ذلك اليوم خاصة وبفعلة قبله او بعده كيلا يكون بينهما  
باؤ لتلك القوم والا بأس بلبس القلائس وندب لبس السواد وارسال ذنوب العمامة بين كنفه الى  
وسط الظهر ومن اراد ان يحدد اللقب لعمامة ينبغي له ان يفضها كوا كوا فان ذلك احسن  
من رفعها عن الرأس والقائها في الأرض دفعة واحدة وكذا ليس المصغر والمزفر ويستحب للرجال  
ان يلبس احسن الثياب وكان ابو حنيفة رخص يوضي اصحابه بذلك والشاب الغالم ان يتقدم على الشيخ  
الجاهل ولما نفا القرآن ان يختتم في كل اربعين يوما والله اعلم بالصواب كذا في التبيين \*

## كتاب الفرائض

وفيه خمسة عشر بابا الباب الاول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة الفرائض اجمع فريضة  
من الغرض وهو في اللغة التقدير والقطع والبيان وفي الشرع ما ثبت بدليل مقطوع به وسفي هذا  
النوع من الفقه فرائض لانه سهام مقدرة مقطوعة معينة ثبت بدليل مقطوع به فقد اشتمل على  
المعنى اللغوي والشرعي كذا في الاختيار شرح المختار \* والارث في اللغة البقاء وفي الشرع انتقال

مال الجير الى الغير على سبيل الحلافة كذا في خزائن المفتين \* التركة تتعلق بها حقوق اربعة جهاز  
الميت ودنفه والدين والوصية والميراث فبدأ اولاً بجهازه وكفنه وما يحتاج اليه في دنفه بالمعروف  
كذا في المحيطة \* ويستثنى من ذلك حق تعلق بعين كالمردن والعبد الجاني فان المردن ومولى  
الجنانية اولى به من تجهيزه كذا في خزائن المفتين \* ويكفى في مثل ما كان يلبسه من الثياب الحلال  
حال حيوته على قدر التركة من غير تفتير ولا تبذير كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم بالدين والله  
الا يخلو ان يكون الكل ديون الصحة او ديون المرض او كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض  
فان كان الكل ديون الصحة او ديون المرض فالكل سواء لا يقدم البعض على البعض وان كان  
البعض دين الصحة والبعض دين المرض يقدم دين الصحة اذا كان دين المريض ثبت باقرار  
المريض واماً ما ثبت باليمين او بالمعينة فهو دين الصحة سواء كذا في المحيطة \* ثم تعد وصاياه من ثلث  
ما يبقى بعد الكف والدين الا ان تجوز الورثة اكثر من الناس ثم يقسم الباقي بين الورثة على سبيل  
الميراث وهذا اذا كانت الوصية بشي بعينه ما اذا كانت الوصية شائعة نحو الوصية بالثلث او بالربع  
لا يفرق الوصية على الميراث بل يكون الموصى له شريك الورثة في هذه الصورة برداد زيادة  
تركة الميت وينقص حقه بنقصان تركة الميت كذا في التاتارخانية \* ويستحق الارث باحدى خصال  
ثلاث بالنسبة وهو القرابة والسبب وهو الزوجية والولاء وهو عان ضريرين ولا عتاقة وولاء موالاته  
وفي كل منها ميراث الا على من الاسفل ولا يرث الاسفل من الاعلى الا اذا شرط فقال ان ميت  
فمالي ميراث لك فحينئذ يرث الاسفل من الاعلى كذا في خزائن المفتين \* والوارثون اثنان ثلثة  
اصحاب الفرائض والعصبات واولاد الارحام كذا في المبسوط \* المستحقون للتركة عشرة اصناف مرتبة  
كذا في الاختيار شرح المختار \* فبدأ بذى العرض ثم بالعصبة السببية ثم بالعصبة السببية وهو مولى  
العتاقة ثم عصبة مولى العتاقة ثم الرد على ذوى العروص النسبية بتقديم حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم مولى  
الموالاته ثم المقتل بالسبب على الغير بحيث لم يثبت نسبة باقراره من ذلك الغير اذا مات المقتل مصراً  
على اقراره كما لو اقر باخ او اخت وما اشبه ذلك ثم الموصى له بجميع المال ثم بيت المال كذا في الكافي \*

الباب الثاني في ذوى العروص وهم كل من كان لهم سهم مقدري في كتاب الله تعالى او في سنة رسوله  
صلى الله عليه وآله وسلم او بالاجماع كذا في الاختيار شرح المختار \* وهم اثناعشر نفعاً عشرة من السبب واثنان  
من السبب

من السبب أما العشرة بالنسب فثلاثة من الرجال وسبعة من النساء \* أما الرجال فالاول الاب وله ثلاثة احوال الفرض المحض وهو السدس مع الابن وابن الابن وان سفل والتعصيب المحض وذلك ان لا يخلف غيره فله جميع المال بالعصوبة وكذا اذا اجتمع مع ذي فرض ليس بولد ولا ولد ابن كزوج وام وجدة فياخذ ذوالفرض فرضه والباقي للاب بالعصوبة والتعصيب والفرض معا ، وذلك مع البنت وبنت الابن فله السدس فرضا والنصف للبنت او الثلثان للبنتين فصاعدا والباقي له بالتعصيب كذا في خزانة المفتين \* والثاني الجد والمراد الجد الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار \* وهو الذي لا تدخل في نسبته الى الميت ام كاب الاب او اب اب الاب فان دخل في نسبته الى الميت ام فهو فاسد كاب ام الاب او كاب اب ام الاب او كاب اب ام اب الاب ثم الجد الصحيح كالانثى عند عدمه الا في رد الام الى ثلث ما بقي وحجب ام الأب وهو يحجب جميع الاخوة والاخوات عند ابي حنيفة رزح وعليه الفتوى كذا في الكافي \* والثالث الاخ لام وله السدس واللاتين فصاعدا الثلث وان اجتمع الذكور استووا في الثلث \* واما النساء فالاولى البنت ولها النصف اذا انفردت وللبنتين فصاعدا الثلثان كذا في الاختيار شرح المختار \* واذ اختلف البنون والبنات عصب البنون البنات فيكون للابن مثل حظ الانثيين كذا في البتبيين \* الثانية بنت الابن فللواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان فهن كالصليبات عند عدم ولد الصلب كذا في الاختيار شرح المختار \* فان اجتمع اولاد الصلب واولاد الابن فان كان في اولاد الصلب ذكر ولا شيء لاولاد الابن ذكورا كانا او اثنا او مختلطين فان لم يكن في اولاد الصلب ذكر ولا في اولاد الابن ذكر فان كانت ابنة الصلب واحدة فلها النصف ولبنات الابن السدس واحدة كانت او اكثر من ذلك وان كانت ابنة الصلب ثنتين فلهما الثلثان ولا شيء لبنات الابن وان لم يكن في اولاد الصلب ذكر وكان في اولاد الابن ذكر فان انفرد الذكور من اولاد الابن فالباقي بعد نصيب البنات لهن حصفا كان او ثلثا فان اختلف الذكور والانات من اولاد الابن فنقول ان كانت بنات الصلب ثنتين فصاعدا فلهن الثلثان والباقي بين اولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين عند علي وزيد رضي الله تعالى عنهما وهو قول جمهور العلماء رزح فان كانت ابنة الصلب واحدة فلها النصف والباقي بين اولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين كذا في المبسوط \* بتان وبنت ابن وبنت ابن ابن وابن ابن البنين الثلثان والباقي بين بنت الابن ومن دونها للذكر مثل حظ الانثيين ولو ترك ثلث بنات ابن بعضهن اسفل

من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعض اسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعض  
اسفل من بعض ومهورته اذا كان لابن الميت ابن وبنت ولان ابنه ابن وست ولا ابن ابن  
ابن وست فمات البنون ونفيت البنات وكذلك ثلاث بنات ابن وكذلك ثلاث بنات ابن ابن  
وكذلك ثلث بنات ابن ابن اس على هذه الصورة \*

العريق الاول	العريق الثاني	العريق الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

العليا من العريق الاول لا يوازيها احد الوسطى من العريق الاول يوازيها العليا من العريق  
الثاني والسفلى من العريق الاول يوازيها الوسطى من العريق الثاني والعليا من العريق الثالث  
والسفلى من العريق الثاني يوازيها الوسطى من العريق الثالث والسفلى من العريق الثالث  
لا يوازيها احد للعليا من العريق الاول بنصف وللوسطى من العريق الاول والعليا من العريق  
الثاني السدس تكمله للثنتين لاستوائهما في الدرجة ولا شيء للباقيات فان كان مع العليا  
من العريق الاول علام بالمال بينه وبينها للذكر مثل حظ الانثيين وسقط الباقيات وان كان مع  
الوسطى من العريق الاول غلام فالنصف للعليا من العريق الاول والباقي بين الغلام وبين  
من في درجته للذكر مثل حظ الانثيين وان كان مع السفلى من العريق الاول قلام فالنصف  
للعليا من العريق الاول والسدس للوسطى منه مع من يوازيها تكمله للثنتين والباقي بين العلام  
وبين من يوازيه للذكر مثل حظ الانثيين وسقط الباقيات وان كان مع السفلى من العريق  
الثاني قلام فالنصف للعليا من العريق الاول والسدس تكمله للثنتين للوسطى منه ولمن يوازيها  
والباقي بين الغلام ومن يوازيه ومن هو اعلى منه ممن لا فرض له للذكر مثل حظ الانثيين

ويستط البانيات وعلى هذا الأصل في هذا أن بنت الابن تصير مصيبة بابن الابن سواء كان في درجتها أو أسفل منها إذا لم تكن صاحبة فرض كذا في خزائن المفتين \* والثالثة الأم ولها ثلثة احوال السدس مع الولد وولد الابن أو اثنين من الاخوة والاخوات من أي جهة كانوا الثلث عند عدم هؤلاء وثلث ما يبقى بعد فرض الزوج والزوجة كذا في الاختيار شرح المختار \* وذلك في موضعين زوج وابوان أو زوجة وابوان فالأم ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج أو الزوجة والباني للاب عند الجهور وإن كان مكان الاب جد فلا م ثلث جميع المال كذا في الكافي \*

الرابعة الجدة الصحيحة كام الأم وإن علت وأم الاب وإن علا وكل من يدخل في نسبتها احوال الجدة اب بين امين فهي فاسدة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولها السدس لا ب كانت أولام واحدة كانت أو أكثر فبشركن في الميراث إذا كن ثابتت فبشركن في الميراث كذا في الكافي \*

ثم الجدة إذا كانت ذات جهتين أو الأخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف ربح وهو رواية عن أبي حنيفة ربح السدس بينهما نصفان وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* مثاله امرأة زوجت بنت بنتها من ابن ابنها فولد منها ولد فهذه المروجة أم أم أم الولد وهي أيضا أم اب اب الولد والجدة الأخرى أم أم اب الولد فان تزوج هذا الولد سبطا لها آخر فولد بينهما ما ولد صارت هذه المرأة جدة لهذا الولد الآخر من ثلثة أوجه فان تزوج هذا الولد سبطا آخر فولد بينهما ما ولد صارت هذه الجدة جدة لهذا الولد الآخر من أربعة أوجه وتس عليه الباني كذا في الكافي \*

الخامسة الاخوات لاب وأم للواحدة النصف وللثنتين فصاعد الثلثان كذا في خزائن المفتين \* ومع الأخ لا ب وأم للذكر مثل حظ الانثيين ولهن الباني مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي \* السادسة احوال الاخوات لاب وهن كالاخوات لا بون عند عدمهن كذا في الاختيار شرح المختار \* وللواحدة النصف وللأكبر الثلثان عند عدم الاخوات لا ب وأم ولهن السدس مع الاخ لا ب وأم تكمله للثنتين ولا يورثن مع الاخ لا ب وأم إلا أن يكون معهن أخ لا ب فيعصيهن فبكون للاختين لا ب وأم الثلثان والباني بين اولاد الاب للذكر مثل حظ الانثيين ولهن الباني مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي \*

السابعة الاخوات لا ب للواحدة السدس وللثنتين فصاعد الثلث احوال الاخوات لا ب وهن كالاخوات لا بون عند عدمهن كذا في الاختيار شرح المختار \* ويسقط جميع الاخوة والاخوات بالابن وابن الابن وإن سفل وبالأب بالاتفاق وبالجدة عند أبي حنيفة ربح ويسقط اولاد الاب بهؤلاء وبالأخ لا ب وأم ويسقط اولاد



الام بالولد وان كان بنتا وولد الابن والاب والجدة بالاتفاق كذا في الكافي \* واما الانثى من السبب فانزوج والزوجة فلزوج النصف عند عدم الولد وولد الابن والربع مع الولد وولد الابن والزوجة الربع عند عدمهما والثلث مع احدهما والزوجات والواحدة يشتركون في الربع والثلث وعليه الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار \* العروس المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثلث \* والثلثان والثلث والسدس \* اما النصف ففرض خمسة اقسام فرض الزوج اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابين وفرض بنت الصلب وفرض بنت الابن عند عدم بنت الصلب وفرض الاخت الاب وام وفرض الاخت لاب عند عدم الاخت لاب وام \* واما الربع ففرض صنفين فرض الزوج اذا كان للميت ولد او ولد ابين وفرض الزوجة او الزوجات اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابين \* واما الثلث ففرض الزوجة او الزوجات اذا كان للميت ولد او ولد ابين \* واما الثلثان ففرض اربعة اصناف فرض بنتي الصلب فصاعدا وفرض بنتي الابن فصاعدا عند عدم بنت الصلب وفرض الاختين لاب وام فصاعدا وفرض الاختين لاب فصاعدا عند عدم الاخت لاب وام \* واما الثلث ففرض صنفين فرض الام اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابين ولا انثى من الاخوة والاخوات وفرض الانثى فصاعدا من اولاد الام ذكورا كانوا او اناثا \* واما السدس ففرض سبعة اصناف فرض الاب اذا كان للميت ولد او ولد ابين وفرض الجد كذلك عند عدم الاب وفرض الام اذا كان للميت ولد او ولد ابين وانثى من الاخوة والاخوات وفرض الجدة الواحدة او الجدات اذا احتضنت حين يرضن وفرض بنت الابن مع بنت الصلب تكملة للثلاثين وفرض الاخت لاب مع الاخت لاب وام تكملة للثلاثين وفرض الواحد من اولاد الام ذكرا كان او انثى كذا في خزائن المفتين \* الباب الثالث في العصباء وهم كل من ليس له سهم مقدورا يأخذ ما بقي من سهام ذوي العروس واذا انفرد اخذ جميع المال كذا في الاختيار شرح المختار \* فالعصبة نوعان نسبية وسمية فالنسبية ثلاثة انواع عصبة بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبته الى الميت اثنين وهم اربعة اصناف جزء الميت واصله وجزء ابيه وجزء جده كذا في التبيين \* فاقرب العصباء الابن ثم ابن الابن وان سعل ثم الاب ثم الجد اب الاب وان علان ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الابن ثم الابن ثم عم الاب لاب وام ثم ابن العم لاب ثم ابن العم لاب ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب

لاب وام ثم ابن عم الاب لاب ثم عم الجد هكذا كذا في المبسوط \* واذا اجتمع جماعه من العصبية في درجة واحدة فيقسم المال عليهم باعتبار ابدانهم لا باعتبار اصولهم مثله ابن اخ وعشرة بني اخ آخر وابن عم وعشرة بني عم آخر المال بينهم على احد عشر سهداً كل واحد سهم كذا في الاختيار شرح المختار \* وعصبة بغيره وهي كل انثى تصير عصبه بذكر يرايها وهي اربعة البنات بالابن وبنت عصبه بغيره الابن وابن الابن والاخت لاب وام لاجبيها والاخت لاب لاجبيها كذا في العاصي للقدسي \* وباتى العصبية ينشأ بالمرث ذكرهم دون اخواتهم وهم اربعة ايضا العم وابن العم وابن الاخ وابن المعتق كذا في خزائنه المكنين \* وعصبة مع غيره وهي كل انثى تصير عصبه مع انثى اخرى كالاخوات عصبه مع غيره الاب وام اولاب بصرون عصبه مع البنات او بنات الابن كذا في محيط السرخسي \* مثله بنت واخت لابوين واخ واخوة لاب بالنصف للبنات والنصف للاخت ولا شيء للاخوة لانها لما صارت عصبه نزلت منزلة الاخ لابوين ومن ترك ابني عم احدهما اخ لاهم فلاخ السدس والباقي بينهما نصفان وكذلك ان كان احدهما زوجا فله بالزوجية فرضه وهو النصف والباقي بينهما نصفان كذا في خزائنه المكنين \* وعصبة ولد الزنا وولد المملعة والى امهما لانه لاب له قدرته قرابة امه وبنيهم فلو ترك بنتا واما والملاعن فللبنت النصف وللأم السدس والباقي يرد عليهما كان لم يكن له اب وكذلك لو كان معهما زوج او زوجة اخذ فرضه والباقي بينهما فرضا وداي وترك امه واخاه لاه وابن الملاعن فلامه الثلث ولاخيه لاه السدس والباقي يرد عليهما ولا شيء لابن الملاعن لانه لا اخ له من جهة الاب ولومات ولد ابن المملعة وولده قوم ابيه وهم الاخوة ولا يرثه قوم جده وهم الاصحاب واولادهم وبهذا يعرف بقية مسائله وهكذا ولد الزنا لانها يفرقان في مسئلة واحدة وهوان ولد الزنا يرث توأمة ميراث اخ لام وولد المملعة يرث التوأم ميراث اخ لاب وام كذا في الاختيار شرح المختار \* اذا اجتمعت العصبية بعضها عصبه بنفسها وبعضها عصبته بغيرها وبعضها عصبه مع غيرها فالتزم جميع منها بالقرب الى الميت لا بكونها عصبه بنفسها حتى ان العصبية مع غيرها اذا كانت اقرب الى الميت من العصبية بنفسها كانت العصبية مع غيرها الاولى بانه اذا هلك الرجل وترك بنتا واختا لاب وام وابن اخ لاب فنصف الميراث للبنات والنصف للاخت ولا شيء لابن الاخ لان الاخت صارت عصبه مع البنات وهي الى الميت اقرب من ابن الاخ وكذلك اذا كان مع ابن الاخ عم الاشقي للعم وكذلك

اذا كان مكان ابن الاخ احالاب لاشي للاح كذا في المحجب \* اما لصفة النسبة فالمعنى ثم  
 فصينه على الترتيب الذي مرقى العصبات النسبة كذا في الثاني \* الباب الرابع في المحجب  
 وهو نوعان حجب نتيان وحجب حرملين فمحجب النتيان وهو المحجب من سهم الى  
 سهم واما محجب الحرمان فنقول ستة لا يحجبون اصلا الاب والابن والزوجة والام والبنت  
 والزوجة ومن عدا هؤلاء فلا قرب يحجب الا بعد كالأب يحجب اولاد الابن والاخ لا يورث  
 المحجب الاخوة لاب ومن بدلين شخص لا يرث معه الا اولاد الام \* امثله ذلك تزوج واحت  
 لا يورث واخيه الاب للزوج الصنف وللأخت لا يورث الصنف وللأخت لاب السدس من تكلمة  
 للثنتين اصلها من ستة نقول البني سبعة بل كان مع الأخت لاب اخ عصبها لانث شيئا فهذا الاخ  
 مشوم \* زوج وابو ابني وثبت وبنيت ابن اهلنا من اثنا عشر وتقول الى خمسة عشر للزوج  
 الربع ثلثة ولا يورث السدسان اربعة وللبنات الصنف ستة ولبنات الابن السدس سهمان ولزوجة  
 مع بنات الابن ابن عصبها سقطت وتقول الى ثلثة عشر وهذا ايضا اخ مشوم \* احبان لا يورث  
 واحبنت لاب والمال للاختين مرصا وردا ولا شيء للاخت لاب فان كان معها اخوها عصبها لها  
 الباقي وهو الثلث لا يذكر مثل حظ الابنتين وهذا اح ماركب المحروم لا يحجب كالكاثر والقاتل  
 والربيق لا يقضيا بالاحراما كذا في الاختيار شرح المختار \* والمحجوب يحجب بالانفاق  
 كالأخوين والاختين فضا عدا باقي جهة كانا لا يورثان مع الاب ويحجبان الام من الثلث الى  
 السدس كذا في الثاني \* ويستقطب والامميان وهم الاخوة لا يورثون بالابن وابنه وبالاب وفي الجد  
 خلاف ويستقطبوا العلات وهم الاخوة لاب بهم وبهؤلاء ويستقطبوا الاحباب وهم الاخوة لام  
 بالولد وولد الابن والاب والجد بالاتفاق كذا في الاختيار شرح المختار \* ويستقطب جميع الجدات  
 بالام الا بوبات والاميات ويستقطب الا بوبات بالاب كالجد مع الاب وكذا يستقطن بالجد اذا كان  
 من قبله ولا تستقطم الاب بالجد لانها ليست من قبله والجدات من قبل الام لا يستقطن بالاب  
 بل وترك ابان وام ام فام الاب محجوبة بالاب واختلعا ما دام الام قيل لها السدس  
 وقيل لها نصف السدس والترتيب تحجب البعدي وارتة كانت او محجوبة صورتها ترك ابا  
 وام اب وام ام ام قيل الكل للاب لانه يعجب امه وهي حجت ام ام الام لانها اقرب منها  
 اختلعا في الجدة انها هل ترث مع ابنها الذي هو عم الميت ام لا قال عامة مشا مختار ج ترث

مع ابنها الذي هو عم الميت والجدات على مراتب الأولى جدنا الميت أم أمه وأم أبيه وهاتان  
وارتتان الثانية أربع جدات جدنا أبيه وجدنا أمه فالأولى أم أم أبيه وأم أبيه وأم أبيه وأم أبيه  
أم أمه وأم أم أمه والكل وارثات إلا الأختان جدات جدنا أبيه وهما أم أم أبيه  
وأم أم أبيه وهاتان وارثتان وجدنا أم أبيه وهما أم أم أبيه وهي وارثة وأم أم أبيه  
وهي ساقطة وجدنا أم أم أمه وأم أم أم أبيه وأم أم أبيه وهما ساقطان وجدنا أم أمه  
وهما أم أم أم أبيه وهي وارثة وأم أم أم أبيه وهي وارثة فان كان لكل واحدة منهن جدان  
يصرن ستة عشر وهي المرتبة الرابعة وإن كان لكل واحدة من الستة عشر جدان يصرن اثنتين وثلاثين  
وهكذا ثم الجدات الثابتات على ضربين متحاذيات متساويات في الدرجة ومتفاوتات في الدرجة  
وتعرف المتحاذيات الوارثات بأن تلفظ بعدد أمهات ثم تبدل الأم الأختيرة في كل مرتبة إلى  
أن لا تبقى إلا أم واحدة وتصور ذلك في خمس جدات متحاذيات أم أم أم أم أم أم أم أم أم أم  
وأم  
نحجب البعدى كذا في خزائن المعتن \* وأعلم أنه لا تصور الجدة الوارثة من قبل الأم إلا الواحدة إلا أن  
الصحيحات منهن أن لا يدخل بين أمين أب فكانت الواحدة الأم وإن علمت والتربوي تحجب  
البعدى فلا تثر إلا جدة واحدة وأما الأبواب في تصور أن يرث الكثير منهن على ما هو وكذا  
في الاختيار شرح المختار \* الباب الخامس في الموانع الرق يمنع الإرث ولا فرق في ذلك بين  
أن يكون قتلًا وهو الذي لم ينعقد له سبب الحرية أصلاً وبين أن ينعقد له سبب الحرية كالمدير  
والمكاتب وأم الولد ومعتق البعض عند أبي حنيفة رح كذا في التبيين \* وأما المستعصى في اعتاق  
الراهن المعسر فيرث ويورث عنه كذا في الكافي \* القاتل بغير حق لا يرث من المقتول شيئاً  
عندنا سواء قتله عمداً أو خطأً وكذلك كل قاتل هوئي معنى الشاطيء كالثأم إذا انقلب على  
مورثه وكذلك أن سقط من سطح على مورثه قتله أو وطأ بدايته مؤثمه وهو أكبها كذا  
في المبسوط \* وقتل الصبي والمجنون والمجنونة والمهرم والموسوس لا يوجب حرمان الميراث  
لأن الحرمان يثبت جزاء قتل محذور وفعل هؤلاء ليس بمحذور والنسيب إلى القتل لا يحرم  
الميراث كحاضر البئر وأضع الحجر وصابت الماء في الطريق ونحوه وكل قتل أوجب القصاص  
أو الكفارة كان مباشرة فمحرم به الميراث وما لا يوجب ذلك فهو نسيب لا يحرم الميراث والفائد

والسائق مسبب وفي مثل الداعي العادل وعكسه تصل وحلاف صرف في السر كذا في الاحتمار  
 شرح المختار في الآلات ا- احسن ولده ا- وحتمه او ب- فزحه به فمات من - لك لم يحرم الميراث  
 ولو ادب واذا بالصرف فمات من ذلك فعلى قول ابن حشر صرح بصدق دينه وتحريم الميراث  
 وعلى قول ابن نوس ومحمد ر- لا يصح شئ ولا يحرم الميراث ولو ان المعلم هو ادى سره  
 فادب الاب فمات لا يصح شئ فالا تراه كذا في المسوطة \* واختلاف الدس ايضا يبع الارث  
 والمرا بة الاجتلاف من الاسلام والكفر واما اختلاف ملل الكفار كالصرا بة واليهودية  
 والمجوسية وغيره اليونان فلا يبع الارث حتى يحرمي الميراث من اليهودي والنصراني والمجوسي  
 واختلاف الدارس يبع الارث كذا في السب \* ولكن هذا الحكم في حق اهل الكفر لا في حق  
 المسلمين حتى لو ماتوا مسلمين في دار الحرب يورثهم اهل دار الاسلام ثم اختلاف الدار  
 الحربي يورث حتى يحرمي مات في دار الحرب وله ابناء او ابن دمي في دار الاسلام فالا يورث  
 الدمي من ذلك الحربي وكذا لو مات دمي في دار الاسلام وله ابناء او ابن في دار الحرب فانه  
 لا يورث ذلك الحربي من هذا الدمي وحكمي كالمسأ من والدمي حتى لو مات مسلم من  
 في دار الاسلام منه وابنه الذمي والدار - اختلفوا بحلاف الممعة اى الجش والملك لا يطاع  
 العصمة فيما بينهم كذا في الكافي \* فواد مات المسأ من صدها وتوكت فالا يورث ابن مخته الى  
 وورثه ومن مات من اهل الذمة ولا وارث له فعليه لست المال كذا في الاحتمار شرح المختار  
 الثالث السادس في ميراث اهل الكفر وغيرهم من يذكر الكافرين وان فيما بينهم بالاسماء التي  
 يوارث بها اهل الاسلام فيما بينهم من السب والسب وورث الكافر بالسب كالمسلم بان  
 ترك ابي عم احمه فلاح لام او روج كذا في الكافي \* لو اختلفت في الكافر فرائس او سرما  
 في شخصين حبس احدهما الا حربي بالحق وان لم ينجح يورث ما سرائس كذا اذا روج  
 محوسي انه فولدت له انا فهذا الولد اسمها وان اسمها فيورث منها ادا ماتت على الله ان  
 ولا يورث على الله ان الابن ولو ولدت له بما كان الابن ثرث الثلثين النصف على ابنتها  
 سب والسدس على ابنتها الابن بكملة للثلثين وورث من اسمها على اسمها ولا يورث  
 على ابنتها من الام لان الاحت تسقط من الميت وان نروح منه فولدت له ما يورث من اسمها  
 النصف

النصف على أنها بنت وترث الباقي على أنها عصبة لأنها اختفاء من أبيها وهي عصبة مع البنت فان مات أبوها ترث النصف على أنها بنت ولا ترث على أنها بنت بنت لانها بمن ذوى الارحام فلا ترث مع وجود ذى سهم او عصبة وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم واخذ اصحابنا راجح ولا يرث الكافر بركاب محرم كما اذا تزوج المجوسى امه او غيرها من المحارم لا يرث منها ابدا لكان محظرا في التبيين \* فصل في ميراث المرتد لا يرث من مسلم ولا من مرتد مثله كذا في المحيط في ميراث المرتد ان اقل او مات او لحق بدار الحرب فما اكتسبه في حال اسلامه هو ميراث لو وثقه المسلمين ترث زوجته من ذلك اذا كانت مسلمة ومات المرتد وهي في العدة فلها اذا انقضت عدتها قبل موت المرتد ولم يكن دخل بها فلا ميراث لها منه وان كانت قد ارتدت معه لم يكن لها منه ميراث كما لا يرث اقاربه من المرتدين فان ارتد الزوجان معا لم يرثا منه ثم مات المرتد فلا ميراث لها منه وان بقي النكاح بينهما واما الولدان ولدته لاق من ستة اشهر منذ يوم ارتد فله الميراث واما اذا ولدته لاكثر من ستة اشهر منذ يوم ارتد فلا يرث ثم على قول ابي حنيفة راح انما يرث منه ما اكتسبه في حال الاسلام فاما ما اكتسبه في خالف الردة يكون فيما يورثه في بيت المال وعند ابي يوسف ومحمد راح كسب الردة يورث عنه كسب الاسلام كذا في المبسوط \* فاما المرتدة انما ماتت فزوجها هل يرث منها ينظر ان ارتدت وهي مصحبة لا يرث زوجها منها وان ارتدت وهي مريضة فان ماتت وعديتها لم تنقض بعد التصير فارة قياسا ولا يرث منها وفي الاستحسان تصير فارة ويرث منها كذا في الذخيرة والمرتدة انما ماتت قسم مالها بين ورثتها على فرائض الله تعالى سواء كان كسب الاسلام او كسب الردة كلا القسمين يصير ميراثا عنها كذا في المحيط \* فصل في ميراث الحمل يرث ويؤتى نصيبه باجماع الصحابة رضي فان ولد الى ستين حيا ورث وهذا اذا كان الحمل من الميت فاما اذا كان من غير الميت كذا اذا مات وامه حامل من غير ابيه وزوجها حي فان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك الا ان يقر الورثة بحملها في يوم الموت فان جاءت به لاق من ستة اشهر فانه يرث ثم الحمل لا يخلو اما ان يكون ممن يستحب حجب حرمان او حجب نقصان او يكون مشاركا لهم فان كان يستحب حجب حرمان فان كان يستحب حجب جميع كالاخوة والاخوات والاعمام ونبيهم يؤتى جميع الثروة الى ان تلد لجواران يكون

الحمل إياها وإن كان يحجب البعض كالأخوة والجدة تعطى الجدة السدس ويوقف الباقي وإن كان يحجب حجب نحصان كالزوج والزوجة يعطون أقل النصيبين ويوقف الباقي وكذلك يعطى الأب السدس لاحتمال اندابن وإن كان لا يحجبهم كالجدة والجدة يعطون نصيبهم ويوقف الباقي وإن كان لا يحجبهم ولكن يشاركهم بأن ترك بنين أو بنات وحملاروى الخصاص فرج من أني يوسف ربح وهو قوله أنه كان يوقف نصيب ابن واحد وأبائه الفتوى وإن وُجد مينا الحكم له ولا أرث وإنما يعرف حيوته بأن نفس كذا ولد أو استهل بأن سمع له صوت أو عطس أو تحرك غصونه كعنبه وشفتيه ويديه فإن خرج الأكثر حيائهم مات ورث وبالعكس لا اعتباراً للأكثر فإن خرج مستقيماً إذا خرج صبرة ورث وإن خرج منكوساً يعتبر خروج سرته وإن مات بعد الاستهلال ورث ويؤثر عنه كذا في الاختيار شرح المختار \* ومنى انفصل الحمل مينا إذا لا يرث إذا انفصل بنفسه فاما إذا فصل فهو من جملة الورثة ويأبى أنه إذا ضرب إنسان بطنها فأنفبت جنيناً فهذا الجنين من جملة الورثة لأن الشرع أوجب على الضارب الغرم ووجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فإذا حكما بحيوته كان له الميراث ويورث عنه نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو الغرة كذا في شرح المبسوط \* فصل في المفقود والاسير والغرقى والغرقى المفقود هو الرجل يخرج في وجهه فيموت ولا يعرف موضعه ولا يستبين حيوته ولا موته أو يأسره العبد ولا يستبين موته ولا قبلة كذا في المحيط \* قال مشائخنا ربح مدارة مسئلة المفقود على حرف وأخذ أن المفقود يعتبر بحيائهم ماله ميتاً في مال غيره حتى ينتضي من المدة ما يعلم أنه لا يعيش إلى مثل تلك المدة أو يموت أقرانه وبعد ذلك يعتبر بميتي ماله يوم تمت المدة أو مات الأقران وفي مال الغير يعتبر بميتاً كأنه مات يوم فقد كذا في الذخيرة \* من مات في حال فتنة ممن يرثه المفقود يوقف نصيب المفقود إلى أن يتبين حاله لاحتمال بقائه فإذا مضت المدة التي تقدم ذكرها وحكمنا بموته قسمت أمواله بين الموجودين من ورثته وأما الموقوف من تركه غيره فانه يرد على ورثته ذلك الغير ويقسم بينهم كأن المفقود لم يكن والأصل في ذلك أن كان معه وارث يحجب به لا يعطى شيئاً وإن كان لا يحجب ولكن ينقص يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي مثاله مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابن وبنت ابن تعطى البنتان النصف لانه متيقن ويوقف النصف الآخر ولا يعطى ولد الابن شيئاً لانهم يحجبون به فلا يعطون بالشك وإن كان معه وارث لا يحجب كالجدة والجدة تعطى كل

نصيبه كما في الحمل كذا في الاختيار شرح المختار \* وحكم الأسير كحكم سائر المسلمين في الميراث  
 ما لم يفارق دينه فان فارق دينه فتحكم به حكم المرتد فان لم يعلم دينه ولا حيوته ولا موته فتحكم به كحكم  
 المغنود كذا في السراجي \* اذا مات جماعة من الفرق والفرق ولا يدري أيهم مات أولا  
 جعلوا كأنهم ماتوا جميعا مع أن يكون مال كل واحد منهم لورثته ولا يرث بعضهم بعضا إلا اذ لم يعرف  
 ترتيب موتهم فيرث المتأخر من المتقدم وكذا الحكم اذا ماتوا بانهدام الجدار عليهم وفي المعركة  
 ولا يدري أيهم مات أولا كذا في التبيين \* مثاله اخوان غرقا ولكل واحد تسعون دينارا وخلف  
 بننا واما وصفا فعند عامة العلماء ربح يقسم تركه كل واحد بين الاحياء من ورثته البنات والام والعن  
 علي ستة ولا يرث اجددهما من الآخر وان علم موت احدهما ولا ولا يدري أيهم هو اعطي  
 كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين او يصطاحبوا كذا في خزائن المفتين \* فصل

في ميراث الخنثى اذا كان للمولود فرج وذكوره خنثى فان كان يبول من الذكر فهو غلام  
 وان كان يبول من الفرج فهو انثى وان مال منهما فالحكم للسبق وان استويا فبدشك وان  
 كانا في السابق سواء فلا معتبر بالكثرة فاذا بلغ الخنثى وخرجت لحينه او وصل الى النساء فهو  
 رجل وكذا اذا احتلم الرجل او كان له ندي مستورا ولم يظهر له ندي كندي المرأة  
 او نزل له لبن في نديه او خاضل او حمل او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان لم تظهر  
 احدي هذه العلامات او تعارضت هذه المعالم فهو خنثى مشكل كذا في خزائن المفتين \*  
 والاصل فيه ان ابا حنيفة ربح بطنه احس النسيب في الميراث احتياطا فان مات ابوه وتركه وابنا  
 فالابن السهمان وله سهم ولو تركه وبناتا لمال بينهما نصفان فرضا وزاد اخيت لاب وام وخنثى  
 لاب وعصبة للاخت النصف والخنثى السدس ثلثة الثلثين كالأخت من الاب والباقي للعصبة زوج  
 وام وخنثى لابوين للزوج النصف والام السدس والباقي للخنثى ويجعل ذكره لانه اهل زوج واخت  
 لابوين وخنثى لاب سقط ويجعل عصبة لانه اسوأ الحالمين كذا في الاختيار شرح المختار \*  
 سر لومات وترك ولدبا خنثى وعصبة ثم مات الولد قبل ان يستبين امره فعلى قول أبي حنيفة  
 ومحمد ربح وهو قول أبي يوسف ربح أولا لا يعطى الأميراث جارية وذلك نصف المال والباقي  
 للعصبة فان كان للبيت مع ذلك ابن معروف فعلى قول أبي حنيفة ومحمد ربح المال بينهما للذكر  
 مثل حظ الانثيين وتكلموا فيما اذا كان الخنثى حيا بعد موتهم قبل ان يستبين امره في الثاني

في ميراث  
 الخنثى \*



انه كيف يقسم المال بينهما فممنهم من يتول يدع الثلث الى الحشى والوصى الى الاس ويوقوف  
السدس كما في التجهيل والمعتود فانه يوقف نصيبهما الى ان ينسب حالهما واكثرهم على انه  
يدفع ذلك الى الاس وادفع الثلث الى اللان فيل يؤخذ منه الكيل قال مشا تحصاره هو  
على الخلاف المعروف ان التامضي اذ ادفع المال الى الوارث المعروف لم يأخذ منه كيلا  
في قول ابي حنيفة رح وعندهما يحتاط في احد الكيل منه وفيل بل هما يحتاط في احد الكيل  
ومندهم جميعا بان نين ان الحشى ذكر استود ذلك من اخيه وان نين الله اشى فالمعتود سالم  
للان اسه اح حشى واثبة اس اح حشى وان اس اس اح معروف فعلى قول اصحابنا رح  
المال بينهم اثلاثا فان لم يكن للبيت وارث غير هذين الحشيين فالمال كله للعلياء في قولنا لهما اسنان  
واثبة اح مقدمة في التامضي على اسه ان اس اح فان ترك نسا حشى واخنا حشى وماتنا قبل  
ان يستنبر امرهما فلان اسه المصنف والثاني للاخت في قول ابي حنيفة وامي يوسف رح الاول  
ومحمد رح لا يهما اسنان والاخت مع البنت عصبة وان ترك اخنا حشى واثبة اح حشى  
فعلى قولنا للاخت المصنف والعصبة المصنف لان الحشيين ابنا للاخت المصنف والثاني للعصبة  
لا شيء لاثبة الاح وان لم يكن للبيت عصبة فالمال كله للاخت بالعرض والرد فبالد لا شيء لدوى  
لارحامهم مع وجود دي السهم واثبة الاح من دوى الازحلم وكذا لو ترك اسه حشى واثبة اح  
حشى ولا عصبة له فالخواب على ما وصفت في الاخت فان ترك اسه حشى واثبة اس حشى  
واثبة اس ان حشى وعصبة فعلى قولنا الحاث اثاث وللعليا المصنف والوسطى السدس نكبة  
للتثنين والثاني للعصبة ولا شيء للسلوى وان لم يكن للبيت عصبة فالباقي يرد على العليا والوسطى  
ارباعا على قدر ما ورثتها فان ترك ابنة وثلاث بنات ابن بعضهن اسئل من بعض حائنا كلهن  
وعصبة فعد بالاثبة المصنف وللعليا السدس والثاني للعصبة لان الحاث اثاث ما لم يستن حالهن  
وان لم يكن له عصبة فالباقي يرد على الاثبة واثبة الابن على قدر ميراثهما ارباعا فان كان اسئل  
صهين علام معروف فعد بالاثبة المصنف وللعليا من بنات الابن السدس نكبة للتثنين والثاني  
بين الذكر الاسئل وبين الوسطى والسفلى للذكر مثل حظ الانثيين لانهما اثبا والد بكر من  
اولاد الابن يعصب من فوقه من الاثا ممن لم يأخذ شيئا بالعريضة رجل مات وترك امرأته  
واخوين

واخو بن لامة واخنا لاب وام هي ختى فعند المرأة الربع وللأخوين اللام الثلث وما بقي فهو للأخت الخشيش فان ترك مع ذلك اما ففي قولنا للام السدس سهمان من اثنا عشر وللدة الربع ثلثة وللأخوين لام اربعة وللخشيش ما بقي لان اقل النصيبين نصيب الذكر هنا كذا في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* **الباب السابع في ذوى الارحام وذو الارحام** كل قريب ليس بذى سهم ولا نصبة وهم كالعصباء من انفرد منهم اخذ جميع المال كذا في الاختيار شرح المختار \* وذو الارحام اربع اصناف صنف ينتمي الى الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وصنف ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وصنف ينتمي الى ابوي الميت كبنات الاخوة لآب وام اولاد واولاد الاخوة لام واولاد الاخوات كلها وصنف ينتمي الى جدتي الميت كالا بنات لآب وام واولادهم والبنات واولادهن والاخوال والخالات واولادهم وبنات الاطام لآب وام واولادهم فهؤلاء وكل من يداي بهم ذوو الارحام الاولى الصنف الاول وان كان بعدهم الثاني ثم الثالث ثم الرابع <sup>الصنف</sup> ترتيب العصباء وهو ما أخذ كذا في الكافي \* ذكر رضي الدين النيسابوري رح في فرائضة الله <sup>الاولى \*</sup> لا يرث من الصنف الثاني وان قرب وهناك اجد من الصنف الاول وان بعد كذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار للفتوى والمعقول عليه من جهة مشايخنا شرح تقديم الصنف الاول مطلقا ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع قال وهكذا ذكره الاستبصار في المصدر الكوفي في فرائضه وعلى هذا بنت البنت وان سفلت اولى من اب الام كذا في الاختيار شرح المختار \* وانما يرث ذوو الارحام ان لم يكن احد من اصحاب الفرائض ممن يرث عليه ولم يكن نصبة واجمعوا على ان ذوى الارحام لا يجتمعون بالزوج والزوجة اي يرثون معهما في طين للزوج والزوجة نصيبه ثم يقسم الباقي بين ذوى الارحام كما لو انفردوا مثله زوج وبنت بنت وخالة وبنت جهم للزوج النصف والباقي لبنت البنت ثم الاولى بالميراث من الصنف الاول الا قرب الى الميت كبنات البنت اولى من بنت بنت البنت فان اسنوا في الدرجة اي في القرب فولد الوارث اولى سواء كان ولد نصبة او ولد صاحب فرض كبنات بنت الابن اولى من ابن بنت البنت وابن بنت ابن اولى من ابن بنت كذا في الكافي \* واختلفوا في

ولولد الوارث والمصحح انه ليس بأولى كذا في خزائن المفتين \* وان استووا في القرب وليس  
فيهم ولد الوارث فالأول يقسم بينهم على السواء ان كانوا ذكورا كلها وان كانوا مختلطين  
فلذلك مكر مثل حظ الاشبين وهذا بخلاف ان اتفقت صفة الأصول اي الآباء والامهات  
في الذكورة والانوثة وان اختلفت صفة الأصول فعند ابي يوسف ربح يعتبر ابدان العروع ويقسم  
المال بينهم على السواء ان كان الكل ذكورا او كان الكل اناثا وان كانوا مختلطين فلذلك مكر مثل حظ  
الاشبين وعند محمد ربح يؤخذ العدد من ابدانهم والوصف من البطن الذي اختلف حتى  
لو ترك ابن بنت وبنت بنت فالمل بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان لان صفة  
الأصول متفقة وكذا لو ترك ابن ابن بنت وبنت بنت بنت وبنت بنت بنت فالمل بينهما للذكر مثل  
حظ الانثيين لا يتأق الاصول وهذا بخلاف ولو ترك بنت بنت بنت وبنت ابن بنت فعند  
ابي يوسف ربح المال بينهما نصفان باعتبار الابدان هما وعند محمد ربح المال بينهما اثلاثا ثلثاه لبنت ابن  
البنت وثلثه لبنت بنت البنت اعتبارا للأصول كانه مات عن ابن بنت وبين بنت بنت ثم ما  
اصاب ابن البنت فولد له وما اصاب بنت البنت فولد لها ولو ترك وادي بنت بنت وولدي  
ابن بنت فعند ابي يوسف ربح المال بينهما باعتبار الابدان علي سنة لكل ذكر سهمان ولكل  
انثى سهم وعند محمد ربح يقسم باعتبار الأصول فيجعل كانه ترك بنت بنت وابن بنت فيكون  
ثالثا المال لابن البنت وثلثه لبنت البنت ثم ما اصاب ابن البنت يقسم بين ولديه اثلاثا ثلثاه  
لابنه وثلثه لبنته وما اصاب بنت البنت يقسم بين ولديها اثلاثا ثلثاه لابنها وثلثه لبنتها  
فيكون القسمة من تسعة ولو ترك بنتي ابن بنت وابن بنت بنت فعند ابي يوسف ربح ظاهر  
وعند محمد ربح يقسم بينهم اخماسا خمس المال لابن بنت بنت واربعة اخماسه لبنتي  
ابن بنت كانه مات عن ابني بنت وبنت بنت فما اصاب بنت البنت فولد لها وما اصاب  
الابن فولد له ولو ترك ابني بنت بنت وبنت ابن بنت وابنتي بنت ابن بنت  
فعند ابي يوسف ربح المال بين العروع اسباعا باعتبار ابدانهم وعند محمد ربح يقسم المال علي  
اعلى الخلاف اي في البطن الثاني اسباعا باعتبار عدد العروع في الأصول اربعة اسباعه  
لبنتي بنت ابن البنت نصيب جد هما وثلثة اسباعه وهو نصيب البنتين يقسم علي ولديهما في البطن  
الثالث ايضا فنصفها لبنت ابن بنت البنت نصيب ابنيها والنصف الآخر لابني بنت بنت البنت



أم الأم وهذا الجواب على قول من لا يعتبر المذلي بالوارث كذا في خزانة المفتين \* والصف  
 الثالث وهو تليق بنوع الأول بنات الأخوة وأولاد الأخوات لاب وام وأولادهم والثاني بنات  
 الأخوة وأولاد الأخوات لاب وأولادهم والثالث أولاد الأخوة والأخوات لام وأولادهم فان  
 كانوا من النوع الأول أو الثاني فهم كالصف الأول في تساوي الدرجة والقرب والأداء  
 بوارث والتسمة وإن اختلفوا في ذلك فعند أبي يوسف رح يعتبر الأبدان وعند محمد رح يعتبر  
 الأبدان بوصف الأصول كذا في الاحتيار شرح المختار \* مثاله بنت الأخت أولى من بنت  
 بنت الأخت لأنها أقرب بنت ابن الأخ أولى من بنت بنت الأخ لأنها ولد الوارث بنت أخت  
 وابن أخت فالأخت بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين بنت ابن أخ وابن بنت أخ وبنت بنت أخت  
 فعند أبي يوسف رح يعتبر الأبدان وعند محمد رح خمس المال لبنت بنت الأخت ولثلاثة  
 الأخماس لابن بنت الأخ وثلاث أربعة الأخماس لبنت ابن الأخ ابن أخت لاب وام وبنت أخ  
 لاب وام فان أبو يوسف رح يعتبر الأبدان دون الأصول فعدة ثلث المال لبنت الأخ لاب وام وثلاثة  
 لأخوة الأخت لاب وام والكلام في أولاد الأخوات والأخوة لاب كالكلام في العريق الأول عند  
 عدوهم كذا في خزانة المفتين \* وأن كانوا من النوع الثالث فالأخت بينهم بالسوية ذكورهم وإناثهم  
 فيه سواء اعتباراً بأصولهم ولا خلاف فيه الأمازوي شاذ من أبي يوسف رح أنهم يقسم للذكر  
 مثل حظ الأنثيين وأن كانوا من الأنواع وتساووا في الدرجة بالمذلي بوارث أولى ثم عند  
 أبي يوسف رح من كان بينهم لاب وام أولى ثم لاب ثم لام وعند محمد رح يقسم المال على أصولهم  
 ويقال نصيب كل أصل إلى فرجه \* مثاله ثلث بنات أخوات منقرات عند أبي يوسف رح المال  
 كله لبنت الأخت لا يورثون وعند محمد رح لها ثلثة أخماس ولبنت الأخت من الاب خمس  
 ولبنت الأخت لام خمس باعتبار الأصول فربما وردا ثلث بنات أخوة منقرتين عند أبي يوسف  
 رح كل المال لبنت الأخ من الابوين وعند محمد رح لبنت الأخ من الأم السدس والباقي لبنت  
 الأخ من الابوين بنت أخت لاب وبنت أخت لام المال للأولى عند أبي يوسف رح لأنها  
 نوى وعند محمد رح لها ثلثة أرباع وللأخرى الربع فربما وردا اعتباراً بالأصول ابنا أخت لا يورث  
 بنت أخت لام عند أبي يوسف رح المال للابنين وعند محمد رح ابنا أخت كالأختين فيقسم  
 المال

المال بينهم على خمسة اولاد هؤلاء كاصولهم المدلي بوارث اولي اذا استووا مثله ابن ابن اخ  
لام وابن بنت اخ لابوين وبنت ابن اخ لاب المال للبنت لانها تدلي بوارث كذا في الاختيار  
شرح المختار \* الصنف الرابع اذا انفرد واحد منهم استحق كل المال وهذا الحكم يتأخر  
في جميع الاصناف وان اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متحدا بان كان اكل من جنس واحدة الاقوى  
اولي بالاجماع اي من كان لاب وام اولي ممن كان لاب ومن كان لاب اولي ممن كان  
لام ذكورا كانوا وابنا كذا في الكافي \* ثم ولد الوارث اولي فان كان احدهما ولدا للوارث  
غير انه ذوقرابة واحدة والاخرى ولد ذى الرحم لكن ذاقرا بتين الصحيح ان هذا رابطين  
اولي \* مثاله بنت ابن عم لاب وابن ابن عمه لاب وام فالثاني اولي كذا في خزائن المفتين \*  
وان كانوا ذكورا وابنا واستوت قرابتهم فالذكور مثل حظ الانثيين نعم بزيادة كلاهما لام وخال  
وخاله كلاهما لاب وام اولاب اولام وان كان حيز قرابتهم مختلفا كعمه لاب وام وخاله لام  
او خال لاب وام وعمه لام فالثلاثان لقراية الاب وهو نصيب الاب والثلث لقراية الام وهو نصيب  
الام وكذا في اولادهم اولهم بالمراث اقربهم الى الميت من ابي جهة كان وان استووا في اقرب  
وكان حيز قرابتهم متحدا فاولد العصبية اولي كبنت العم وابن العمه كلاهما لاب وام اولاب فاما  
كله لبنت اليم وان كان احدهما لاب وام والاخر لاب المال كله لمن له قوة القرابة بانه ثلث عمات  
عمه لاب وام وعمه لاب وعمه لام وثلاث خالات خالة لاب وام وخالة لاب وعمه لام فثلث المال  
لعمات كله للعمه لاب وام لقوة القرابة وثلاث المال للخالات كله للخالة لاب وام لقوة القرابة خالة  
لاب وام وخال لاب وام وعمه لاب وام وعمه لاب فثلث المال للعمه التي لاب وام لقوة القرابة  
وثلاثة بين الخال والخالة لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين وتصح من تسعة بنت الخال لاب وام  
وبنت العمه لام فثلث المال لبنت العمه والثلث لبنت الخال \* بنت خالة لاب وام وبنت عم لام  
فالثلاثان لبنت العم لام والثلث لبنت الخالة بنت عم لاب وام وبنت عمه لاب وام فاما كله لبنت  
العم لانها ولد العصبية بنت عمه لاب وبنت عمه لاب وام فاما كله لبنت العمه لاب وام لقوة  
القرابة بنت خالة لاب وام وبنت خال لاب فاما كله لبنت الخالة لقوة القرابة كذا في الكافي \*  
قال رض اعلم بان الاقرب من اولاد العمات والاخوال والخالات مقدم على الابعد في الاستحقاق  
سواء اتحدت الجهة او اختلفت والتفاوت بالقرب بالتفاوت في البطون فمن يكون منهم

ذو بطن واحد فهو أقرب ممن يكون ذو بطنين وذو البطين أقرب من ذي ثلثة بطون وبيانه  
فيما اذا ترك بنت خالة وبنت بنت خالة وابنت ابن خالة او ابن ابن خالة فالميراث لبنت الخالة  
لانها أقرب بدرجة وكذلك ان ترك بنت عمه وبنت بنت خالة فبنت العمه الاولى بالمال لانها  
اقرّب بدرجة وان كانا من جهتين مختلفتين وان ترك بنت العمة مع ابنة خالة واحدة فلبنت  
العمة الثلثان ولابنة الخالة الثلث وان كان بعض هؤلاء ذوقرا بتين وبعضهم ذو قرابة واحدة  
فعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا وعند اتحاد الجهة الذي لابن ابلى من الذي لام ذكرنا  
كان او ابلى بيانه فيما اذا ترك ثلث بنات عمات متعزقات فان المال كله لابنة العمه لاب وام  
وكذلك ثلث بنات خالات متعزقات فان ترك ابنة خالة لاب وام وابنة عمه لاب وام فلا بنة  
العمة الثلثان ولابنة الخالة الثلث وكذلك ان كان احدهما ولد عصية او ولد صاحب فرض فعند  
اتحاد الجهة يقدم ولد العصية وصاحب الفرض وعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا بل يعتبر  
المسبوق في الاتصال بالميت بيانه فيما اذا ترك ابنة عمه لاب وام اولاب وابنة عمه فالمال كله  
لابنة العم لا بنها ولد عصية ولو ترك ابنة عم وابنة خال او خالة فلا بنة العم الثلثان ولا بنة الخال  
او الخالة الثلث لان الجهة مختلفة ههنا ولا يترجح احد ههنا بكونه ولد عصية وههنا في رواية ابن ابي  
عديان عن ابي يوسف ربح فاما في ظاهر المذهب ولد العصية الاولى سواء اختلفت الجهة وانحدت  
لان ولد العتيبة اقرب اتصالا بوارث الميت فكأنه اقرب اتصالا بالميت فان كان قوم من هؤلاء  
من قبل الام من بنات الاخوال او العجالات وقوم من قبل الاب من نساء العمات والاعمام  
لام فالمال مقسوم بين العريقين اثلاثا سواء كان من كل جانب ذوقرا بتين او من احد الجانبين  
ذوقرابة واحدة ثم ما صاحب كل فريق فيما بينهم يترجح جهة ذى القرابتين على ذى قرابة  
واحدة وكذلك يترجح فيه من كان قرابته لاب على من كان قرابته لام فان استويا في القرابة  
فالقسمة بينهم على الابدان في قول ابي يوسف ربح الآخر وعلى اول من يقع الخلاف به من  
الآباء في قول ابي يوسف ربح الاول وهو قول محمد بن جرير بيانه فيما اذا ترك ابن خالة وابنة  
خالة فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان لان الآباء قد اتفقت فان ترك ابنة  
خال وابن خالة فعلى قول ابي يوسف ربح الآخر لاني الخالة الثلثان ولا بنة الخال الثلث وعلى  
قول محمد بن جرير على عكس هذا ولو ترك ابن عمه وابنة عمه فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين

ولو ترك ابن عمه وابنة عمه فان كانت ابنة عم لاب وام اولاب فهي الاولى لانها تولد بعصبة وابن العمه ليس يولد بعصبة وان كانت بنت عم لام فعلى قول أبي يوسف رح الآخر المال بينهما اثلاثا على الابدان لابن العمه الثلثان وليست النعم الثلث وعند محمد رح على عكس ذلك باعتبار الآباء وهذا اذا كان ابن العمه لام فاما اذا كان ابن عمه لاب وام فهو الاولى بجميع المال لابنة ذو قرابتين وكذلك اذا كان ابن عمه لاب لان ادلاء بقرابة الاب وفي استحقاق العصوبة يقدم قرابة الاب على قرابة الام فان ترك الميت خالة للام او خالا للام فالميراث كله ان لم يكن معه غيره وان تركهما جميعا فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين اثلاثا باعتبار الابدان فان ترك خالة للام وعمه للام فقد ذكر ابو سليمان من اصحابنا ان المال بينهما اثلاثا لثلاث لغلبة الثلث للخالة نعم على ظاهر الرواية يستوي ان يكون لهما قرابتان او يكون لاحدهما قرابتان وللآخرى قرابة واحدة فان ترك عمه الاب وعمه الاب فالمال كله للعم الاب ان كان لاب وام ولولاب لانه عصبة وان كان لام فالمال بينهما اثلاثا على الابدان في قول أبي يوسف رح الآخر وعلى المدلى به في قوله الاول وهو قول محمد رح وان كان هناك عمه الاب وخالة الاب فعلى رواية أبي سليمان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فان اجتمع الفريقتان يعني عمه الاب وخالة الاب وعمه الام وخالة الام فلقوم الاب الثلثان ولقوم الام الثلثان ثم قسمة كل فريق بين كل فريق في هذا الفصل كقسمة جميع المال فيما تقدم ولا يختلف الجواب بكون احدهما ذا قرابتين والاخر ذا قرابة واحدة في القسمة عند اختلاف الجهة لكن في نصيب كل فريق يترجم ذو قرابتين على نحو ما بينا في الفصل المتقدم والكلام في اولاد هؤلاء بمنزلة الكلام في آبائهم ولكن عند انعدام الاصول فاما عند وجود واحد من الاصول فلا شيء للاولاد كما لا شيء لاحدهما من اولاد العبات والعجالات عند بقاء عمه وخالة للميت ومنصور في هذا الجنس شخص له قرابتان ببيانه في امرأة لها اخ لام واخت لاب فتزوج اخوها لام اختها لا يبيها فولد بينهما ولد ثم مات هذا الولد فهذه المرأة خالته لاب وهي ايضا عمته لام كذا في المحسوط لشمس الائمة السرخسي \*

الباب الثامن في حساب الفرائض السهام المقدرة ستة السدس والثلث والثلاثان جنس واحد والثلث والرابع والنصف جنس واحد ولكن سهم من هذه السهام مخرج فالنصف يخرج من سهمين وما عداه يخرج كل سهم من اسمه كالثلث من ثمانية والرابع من اربعة والثلثان



من ثلثة في السدس من سنة وأن اجتمع الربع مع كل الآخر ومع بعضه فاصله من اثنا عشر وان  
اجتمع النصف مع كل الآخر ومع بعضه فاصله من اربعة وعشرين كذا في المحيط \* وإذا اختلف  
النصف بكل الآخر وبعضه ففي من سنة هكذا في خزائنة المفتين \* وإذا صحت العريضة فإن  
انقسمت سهام كل فريق عليه فلا حاجة الى الضرب وان انكسر فاضرب عدد رؤس من انكسر  
في اصل المسئلة وعوليا ان كانت عائلة فما خرج صحت منه المسئلة مثاله امرأة وأخوان للمرأة  
الربع سهم يبقى ثلثة لا يستقيم على اخوين ولا موافقة فاضرب اثنين في اربعة تكن ثمانية منها تصح  
وأن وافق سهامهم عدد هم فاضرب وفق عدد هم في المسئلة مثاله امرأة وسنة اخوة للزوجة الربع  
يبقى ثلثة لا يستقيم على سنة وبينهما موافقة بالثلث فاضرب وفق عدد هم وهوانتان في اصل المسئلة  
وهو اربعة تكن ثمانية منها تصح كان للزوجة سهم في اثنين يكن اثنين وللأخوة ثلثة في اثنين يكن ستة  
لكل واحد سهم \* آخر زوجة وسنة اخوة وثلثة اخوات لابوين اصلها من اربعة للزوجة سهم يبقى  
ثلاثة لا يستقيم على خمسة عشر لكن بينهما موافقة بالثلث فارجع الخمسة عشر الى ثلثها وهو خمسة  
فاضرب الخمسة في اربعة يكن عشرين منها تصح وان انكسر على فريقين فاطلب الموافقة بين سهام  
كل فريق وعددهم ثم بين العددين فان كانا متماثلين فاضرب احدهما في اصل المسئلة وان كانا  
متماثلين فاضرب اكبرها وان كانا متوافقين فاضرب وفق اخذهما في الآخر فما خرج في المسئلة  
وأن كانا متماثلين فاضرب كل واحد منهما في الآخر ثم المجموع في المسئلة مثاله ثلثة اعداهم وثلث  
بات للبات الثلثان يبقى مهم للاعداد فقد انكسر على فريقين وهما متماثلان فاضرب عدد  
احدهما وهو ثلثة في اصل المسئلة يكن تسعة منها تصح \* آخر خمس جدات وخمس اخوات  
لابوين وعم اصلها من ستة ولا موافقة بين السهام ولا عددان لكن الاعداد متماثلة فاضرب  
احدهما وهو خمسة في المسئلة يكن ثلثين منها تصح \* آخر جدة وست اخوات لابوين وتسع اخوات  
لام من ستة ونعول التي سبعة للجدة سهم وللأخوات للام سهمان ولا موافقة وللأخوات لابوين  
اربعة وبينهما موافقة بالنصف فارجع الى ثلثة وهي داخلية في التسعة فاضرب تسعة في اصل المسئلة  
وهي سبعة يكن ثلثة وستين منها تصح \* آخر بنت وست جدات واربع بنات ابين وعم من ستة  
ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن بين الرؤس وهي السنة والاربعة موافقة بالنصف فاضرب  
نصف

نصف أحدهما في الآخر يكن اثنا عشر ثم اثنا عشر في المسئلة يكن اثنين وسبعين منها  
 تصح \* آخر زوجة وستة عشر اختالام وخمسة وعشرون عمارع وثلاث وما بقي أصلها  
 من اثنا عشر وبين سهام الأخوات وعددهن موافقة بالربع فيرجع إلى أربعة وبين الأعمام  
 وسهامهم موافقة بالخمس فيرجع إلى خمسها وهي خمسة ولا موافقة بين الأعداد فاضرب  
 أحد العددين وهو أربعة في الآخر وهو خمسة يكن عشرين ثم اضربها في أصل المسئلة  
 اثنا عشر يكن مائتين واربعين منها تصح وإن انكسر على ثلث فرق أو أكثر فذلك يطلب  
 المشاركة أولًا بين السهام والأعداد ثم بين الأعداد والاعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقتين  
 في المدخله والمائة والموافقة والمباينة ولا ينصور الكسر على أكثر من أربع فرق في الفرائض  
 وما حصل من الضرب بين الفرق وسهامهم يسمى جزء السهم فاضرب في أصل المسئلة بمثاله  
 أربع زوجات وثلاث جدات واثنا عشر عما أصلها من اثنا عشر للزوجات الربع ثلثة وللجدات  
 السدس سهمان وللأعمام ما بقي سبعة ولا موافقة بين الأعداد والسهام لكن الأعداد بمدخله  
 فاضرب أكثرها وهو اثنا عشر في أصل المسئلة يكن مائة وأربعة واربعين منها تصح كان للزوجات  
 ثلثة في اثنا عشر ستة وثلثين لكل زوجة تسعة وكن الجدات سهمان في اثنا عشر أربعة وعشرين  
 لكل جدة ثمانية وكان الأعمام سبعة في اثنا عشر أربعة وثلثين لكل عم سبعة \* آخر ست  
 جدات وتسع بنات وخمسة عشر عما أصلها من ستة للجدات سهم لا ينقسم ولا موافقة والبنات  
 أربعة كذلك وللأعمام سهم كذلك وتبين أعدادهم موافقة فاضرب ثلث الجدات وهو اثنان  
 في عدد البنات وهو تسعة يكن ثمانية عشر ثم اضرب وقتها الثلث وهو ستة في عدد الأعمام  
 وهو خمسة عشر يكن تسعين ثم اضرب التسعين في أصل المسئلة ستة يكن خمسمائة واربعين  
 منها تصح \* آخر زوجتان وعشر جدات واربعون اختالام وعشرون عما أصلها من اثنا عشر  
 للزوجتين الربع ثلثة لا ينقسم ولا موافقة والجدات السدس سهمان لا ينقسم لكن بينهما  
 موافقة بالنصف فيرجع إلى نصفها وهو خمسة وللأخوات الثلث أربعة لا ينقسم ويوافق بالربع  
 فيرجع إلى ربعها وهو عشرة وللأعمام ما بقي وهو ثلثة لا يستقيم ولا موافقة والخمسة والعشرة  
 داخله في العشرين فاضرب عشرين في أصل المسئلة اثنا عشر يكن مائتين واربعين منها تصح \*  
 آخر أربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمانية عشرة بنتا وستة أعمام أصلها من أربعة وعشرين

للروحاني الثمن ثلثة لا يستقيم ولا يوافق والجدات السدس اربعة كذلك والبنات اللسان  
 ستة فشرية هما موافقة بالصف ميرجع الى الصف وهي تسعة بقي للامام سهم معا اربعة  
 وخمسة عشر وتسعة وستة وبن التسعة والسته موافقة بالثلث فاصرب ثلث احدهما في الآخر  
 . يمكن ثمانية عشر وبها وبن الخمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فاصرب ثلث احدهما في الآخر  
 يكن تسعين وهي توافق الاربعة بالصف فاصرب اثنين في تسعين يكن مائة وثمانين اصرىها  
 في اصل المسئلة اربعة وعشرين يكن اربعة آلاف وثلثمائة وعشرين منها تصح \* آخر روحاني  
 وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام من اربعة وعشرين للزوجتين الثمن ثلثة لا ينقسم  
 ولا يوافق والبنات الثلثان ستة فشرية هما موافقة بالصف ميرجع الى خمسة والجدات السدس  
 اربعة يسهما موافقة بالصف ايصاير جمع الين ثلثة وللإمام سهم معا اثنان وخمسة وثلثة وسبعة  
 كلها مائة فاصرب اثنان في خمسة يكن عشرة اصرىها في ثلثة يكن ثلثين اصرىها في سبعة يكن  
 مائتين وخمسة اصرىها في اصل المسئلة يكن خمسة آلاف واربعين كذا في الاختيار شرح المختار \*  
 خمس الروحات لاب وثلث احوات لام واسع جدات واربع روحات اصلها من اثنا عشر  
 وتقول اني سبعة عشر فلا حوات لاب الثلث ثمانية لا ينقسم عليهن ولا يوافق ولا حوات لام  
 الثلث اربعة لا ينقسم عليهن ولا يوافق والجدات السدس سهمان لا يقسم عليهن ولا يوافق  
 والزوجات الربع ثلثة لا يقسم عليهن ولا يوافق والخمسة لا يوافق الثلثة فاصرب احدهما في الاخرى  
 تلغ خمسة عشر وخمسة عشر لا يوافق الاربعة فاصرب احدهما في الاخرى تلغ سبن والستون  
 لا يوافق السبعة فاصرب احدهما في الاخرى تلغ اربعائة وعشرين ثم اصررب اربعائة وعشرين  
 في الفريضة وهي سبعة عشر وتلغ سبعة آلاف ومائة واربعين فمها تصح كذا في التبيين \* الباب التاسع  
 في معرفة التوافق والتعاضل والتبادل والتباين اقليم ان كل عدد من هذه الاقسام  
 الاربعة اما المتماثلان فهما المتساويان كالثلثة والثلثة والخمسة والخمسة وهذا يعرف بالدقة  
 واما المتبادلان فكل عدد من احدهما جزء الآخر وهو ان لا يكون اكبر من نضعه كالثلثة  
 مع النسعة والاربعة مع اثنا عشر والثلثة ثلث التسعة والاربعة ثلث اثنا عشر والاربعة نصف الثمانية  
 وكذلك الثلثة مع الستة طريق معرفة ذلك ان يستل الاقل من الاكبر فان بقي بهما متداخلان  
 كالخمسة والاربعة مع العشرين فانك اذا استطعت الخمسة من العشرين اربع مرات والاربعة خمس

مرات فنت العشرون فقلت انهما متداخلا ن او نقول كل عدد ينقسم الاكثر على الاقل  
 قسمة صحيحة فهما متداخلا ن كما ذكرنا فانك اذا قسمت العشرين على الخمسة يبقى اربعة اقسام  
 قسمة صحيحة وكذلك اذا قسمتها على الاربعة يبقى خمسة اقسام قسمة صحيحة واما المتوافقان  
 فكل عدد من لا يقني احدهما الآخر ولا ينقسم عليه لكن يقنيهما عدد آخر فيكونان متوافقين بجزء  
 العدد المقني كالثمانية مع الاربعة عشر يقنيهما اربعة فهما متوافقان بالربع وكذا خمسة عشر مع  
 خمسة وعشرين يقنيهما خمسة فتوافقهما بالخمس وقد يقنيهما اعداد كاثنا عشر وثمانية عشر فانه  
 يقنيهما الستة والثلاثة والاثنا عشر فيؤخذ جزء الوفق من اكثر الاعداد فيكون اخضر في الضرب  
 والحساب وطريق معرفة الموافقة ان ينقص احدهما من الآخر دائما بقي فخذ جزء الموافقة من  
 ذلك كخمس عشر مع خمسة وعشرين فانك اذا نقصت منها الخمسة عشر بقي عشرة فاذا نقصت  
 العشرة من خمسة عشر بقي خمسة وطريق معرفة جزء الموافقة ان تنسب الواحد الى العدد الباقي  
 فما كان من نسبة الواحد اليه فهو جزء التوافق مثاله ما ذكرنا بقي خمسة النسب الواحد اليها  
 يكن بخسافا علم ان الموافقة بينهما بالاخماس وان كان الجزء المقني للعدد من اكثر من عشرة  
 كالسنة والثلاثين والاربعة والخمسين فالذي يقنيهما ثمانية عشر \* واثنان وعشرون وثلاثة وثلاثون  
 يقنيهما احد عشر \* وثلاثون وخمسة واربعون يقنيهما خمسة عشر فانظر فان كان المقني فردا او لا  
 وهو الذي ليس له جزء صحيح ابي لا يتركب من ضرب عدد في عدد كاحد عشر فقل الموافقة  
 بينهما لجزء من احد عشر لانه لا يمكن التعبير عنه صحيحا بشي آخر فان كان العدد المقني زوجا  
 كالثمانية عشر فيه اذكرنا او فردا مكررا وهو الذي له جزآن صحيحان او اكثر كخمس عشرة فان لها  
 جزئين صحيحين وهو الخمس ثلاثة والثلاث خمسة يسمى مركبا لانه يتركب من ضرب عدد في عدد  
 وهو ثلاثة في خمسة فان شئت ان تقول كما قلت في القوم الاول هو موافق بجزء من خمسة عشر وجزء  
 من ثمانية عشر وان شئت ان تنسب الواحد اليه بكسرين يضاف احدهما الى الآخر فتقول  
 في خمسة عشر موافقة بثلاث الخمس وفي ثمانية عشر بثلاث السدس ونسب عليه نظائر \* واما المتباينان  
 فكل عدد من ليسا متداخلين ولا همتا لثان ولا يقنيهما الا الواحد كالخمس مع السبعة او السبعة مع  
 التسعة واحد عشر مع العشرين وامثاله كثيرا في خواصه المقني \* واذا صحبت المسئلة بما تقدم من  
 الطرق وارتدت ان تعرف نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان له من اصل المسئلة

فيما صرته في أهلها ما خرج فهو نصيب ذلك العريق ومعرفة نصيب كل وارث أن تصرف  
سهماه فيما صرته في أصل المسئلة يخرج نصيبه مثاله أربع زوجات وست أخوات لابوين وعشرة  
إعدام أضلها من أنا عشر للزوجات الأربع ثلثة لا يستقيم ولا يوافق وللأخوات الثلثان ثمانية  
لا يستقيم لكن يوافق بالصف يرجع إلى ثلثة وللإعدام واحد ههنا أربعة وثلثة وعشرة نصيب الأربعة  
والعشرة موافقة بالصف فاصرب نصف أحدهما في الآخر يكن عشرين ثم أصرب العشرين  
في ثلثة يكن ستين أصربها في أصل المسئلة أنا عشر يكن سبعة عشر وستين منها نصيب فإذا أردت  
أن تعرف نصيب كل عريق فقل كان للزوجات ثلثة مصرية في ما صرته في أصل المسئلة وهي  
ستون يكن مائة وثمانين وإن للأخوات ثمانية مصرية في ستين يكن أربع مائة وثمانين وكان  
للإعدام سهم في سبعين يكن ستين وإذا شئت أن تعرف نصيب كل وارث فقل كان لكل زوجة  
ثلثة أرباع سهم بمصرية في ستين يكن خمسة وأربعين وكان لكل أخت سهم وثلث في ستين يكن  
ثمانين ولكل عم عشرا سهم في ستين يكن ستة فهدا بيان تصحيح المسائل ومعرفة نصيب كل عريق  
وكل وارث فقس عليه أمثاله وأعمل بما أوضحته من الطرق تجد كذلك أن شاء الله تعالى \* وطريق  
آخر لمعرفة نصيب كل فرد أن تقسم المصروب على أي فريق شئت ثم أصرب الخارج في نصيب  
ذلك العريق فالجواب نصيب كل واحد من ذلك العريق مثاله ما تقدم من مثبلة المصروب  
ستون تقسمه على الزوجات الأربع يخرج خمسة عشر نصوبها في نصيب الزوجات وهي ثلثة يكن  
خمس وأربعين فهو نصيب كل زوجة ولو قسمتها على الأخوات يخرج لكل أخت عشرة نصوبها  
في سهامهن وهي ثمانية يكن ثمانين هي لكل أخت ولو قسمتها على الإعدام يخرج ستة فاصربها  
في نصيبهم وهو سهم يكن ستة لكل عم \* وطريق آخر طريق النسبة أن تنسب السهام لكل فرد من أصل  
المسئلة إلى عدد رؤسهم ثم تعطي بمثل تلك النسبة من المصروب لكل واحد من أجداد العريق مثاله  
مسئلنا مقول سهام الزوجات ثلثة تنسبها إلى عدد هن وأهوا أربعة يكن ثلثة أرباع المصروب وهو  
خمس وأربعون فكذا تعمل في نصيب الأخوات والإعدام كذا في الاختيار شرح المختار \* الباب العاشر  
في القول قال رضي الله تعالى عنه أعلم أن العرائض ثلثة قرينة بمادلة وقرينة فاصرة وقرينة عالة  
فالقرينة العادلة هو أن يستوي سهام أصحاب العرائض لسهام المال بأن ترك أختين لأب وأم وأختين

لام فللاختين لام الثلث وللأختين لاب وام الثلثان وكذلك ان كان سهام اصحاب الفرائض دون سهام المال وهناك عصبية فان الباقي من اصحاب الفرائض يكون للعصبية فهو فريضة عادلة وام الفريضة القاصرة ان يكون سهام اصحاب الفرائض دون سهام المال وليس هناك عصبية بان ترك أختين لاب وام وام الاختين لاب وام الثلثان وللام السدس ولا عصبية في الورثة لياخذ ما بقي فالحكم فيه البرء والفريضة العادلة ان يكون سهام اصحاب الفرائض اكثر من سهام المال بان كان هناك ثلثين ونصفا كالزوج مع الأختين لاب وام ومع الام او نصفين وثلثا كالزوج مع الأخت الواحدة لاب وام ومع الام فالحكم في هذا العول في قول اكثر الصحابة عمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم وهو مذهب الفقهاء كذا في المبسوط والعول هو زيادة السهام على الفريضة فنقول المسئلة التي بهام الفريضة ويدخل التنصاف عليهم على قدر حقوقهم لعدم ترجيح البعض على البعض كالدويون والوصايا اذا ضاقت الترخصة عن ايفاء الكل فانها تقسم عليهم على قدر انصافهم ويدخل النقص على الكل كذا هذا كذا في الاختيار شرح المختار \* واعلم ان اصول المسائل سبعة اثنان وثلاثة واربعه هي ستة وثمانية واثنا عشر واربعه وعشرون اربعة منها لا يقول الاثنان والثلثة والاربعه والثمانية وثلثة تقول الستة والاثناعشر والاربعه والعشرون فالستة تقول الى عشرة وتراشفعا واثناعشر تقول الى ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر واربعه وعشرون تقول الى سبعة وعشرين لا غير ذلك مثله تعرف هذه الاصول بها اما التي لا تقول فزوج واخت لا يوين للزوج النصف والأخت النصف وكذلك زوج واخت لاب وسمي هاتان المسئلتان اليتيميتان لانه لا يورث المال بهريضتين متساويتين الا في هاتين المسئلتين ثبت وعصبية نصف وما بقي اصلها من بنتين اخوان لام واخ لا يوين ثلث وما بقي اخوان لام واخ لا يوين ثلثان وما بقي اصلها من ثلثة اخوان لا يوين واخنان لام ثلثان وثلث زوج وبنت وعصبية ربع ونصف وما بقي اصلها من اربعة زوجة وبنت وعصبية ثمن ونصف وما بقي اصلها من ثمانية زوجة وابن ثمن وما بقي من ثمانية \* امثلة العائلة جدة واخت لام واخت لا يوين واخت لاب اصلها من ستة وتصح منها جدة واخنان لام واخت لا يوين واخت لاب سدس وثلث ونصف وسدس اصلها من ستة وتقول الى سبعة زوج وام واخوان لام نصف وثلث وسدس من ستة وتسمى مسئلة الالتزام فانها التزام على مذهب بن

عباس رضي الله عنهما لانه ان قال كما قلنا فقد حجب الام من الثلث الى السدس بالاختين  
ولا يقول به وان جعل للام الثلث وللاختين السدس فقد ادخل النقص على اولاد الام وليس ذلك  
مذهبنا وهو خلاف النص ايضا وان جعل لهما الثلث فقد قال بالعول زوج وام واخت لا يوين  
نصف يولث ونصف اصلها من ستة ونقول الى ثمانية وهي اول مسئلة حالت في الاسلام ونعتني  
ضد خلافة عمر رضي الله عنه واستمرار الصحابة رضي الله عنهم فاشار الغنائم رضي الله عنهم ان يقسم عليهم سند وسهامهم  
فصاروا الى ذلك زوج وام واختان لا يوين اصلها من ستة ونقول الى ثمانية زوج وام وثلاث اخوات  
مختبرات اصلها من ستة ونقول الى تسعة للزوج ثلث وللأم سهم وللأخت لا يوين  
ثلث والأخت لاب سهم السدس فكملة للثلاث زوج وام واختان لا يوين نصفي  
ولث وسدس وثلاث اصلها من ستة ونقول الى عشرة وتسمى ام الغرور لانها اكثر ما يسأل  
غير لا فتبعت الاربع الزوائد بالغرور وتسمى ايضا الشريفة لان شريفا اول من اقصى حيا زوجة  
واختان لا يوين واج لاب اصلها من اثنا عشر وتفتح منها زوجة وجدة واختان لا يوين  
ربع يوي دس وثمان اصلها من اثنا عشر ونقول الى ثلثة عشر امرأة واختان لا يوين  
ربع وثلاث اصلها من اثنا عشر ونقول الى خمسة عشر امرأة وام واختان لا يوين  
لا يوين ربع وسدس وثلثان اصلها من اثنا عشر ونقول الى سبعة عشر ثلثة زوجة واختان لا يوين  
اخوان لا يوين وثمان اخوات لا يوين اصلها من اثنا عشر ونقول الى سبعة عشر وتسمى ام الارامل  
لان في المسئلة كلها انا ب وهي مما يسأل فيقال رجل مات وترك سبعة عشر بنتا وسبع  
عشرة امرأة اصاب كل امرأة دينار وكيف يكون هذا صورتها امرأة وابنة وابنة اصلها من  
اربعة وعشرين ونصف منها امرأة وبتان وابوان وسدان وثلثان اصلها من اربعة وعشرين ونقول  
الى سبعة وعشرين وتسمى المذروية لان عائدا رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فقال على الثور  
صار ثمنها تسعا ومائة خطبته ولو كان مكان الاموين جده وجدة او اب وبخدة وكذا وكذا  
لو كان مكان البنتين بنت وابنة زوجة وام واختان لا يوين وام واختان لا يوين وام واختان لا يوين  
اورثيق اصلها من اثنا عشر ونقول الى سبعة عشر كما تقدم لان المحرم وهو الابن لا يحجب  
وعدين مسعود رضي الله عنهما يحجب الابن الزوجة من الربع الى الثلث من اصلها من اربعة وعشرين ونقول  
الى احد وثلثين للزوجة الثلث وللأم السدس اربعة ولا ولا الام الثلث ثمانية وللأختين

لابوين اثنتان ستة عشر وتسمى ثلاثية ابن مسعود رضي وأعلم ان الستة متى سالت الى عشرة  
او تسعة او ثمانية فالبيت امرأة قطعاً وان عالت الى سبعة احتمل ان يكون ذكر أو أنثى ومتى  
عالت اتباع عشر الى سبعة عشر فالبيت ذكر والى ثلثة عشر وخمسة عشر يجهل الامر ان  
والاربعة والعشرون اذا عالت الى سبعة وعشرين فالبيت ذكر كذا في خزائن المفتين \*

الباب الحادي عشر في الرد وهم ضد العول الفاضل عن سهام ذوي السهام يرد عليهم  
بقدر سهامهم الا الزوجان وبه اخذا صحابنا وض كذا في محيط السرخسي \* واعلم ان جميع  
من يرد عليه سبعة الالم والجدة والبنات وبنات الابن والاخوات من الابوين والاخوات  
لاب واولاد الالم ويقع الرد على جنس واحد وعلى جميعهم وعلى ثلثة ولا يكون اكثر  
من ذلك والسهام المردود عليها اربعة الاثنتان والثلثة والاربعة والخمسة كذا في الاختيار  
شرح المختار \* ثم نظران كان الرد على جميع من في المسئلة يسقط الزائد \* مثال الاثنتين جدة  
واخت لالم للجدة البندس والاخت السدس والباقي يرد عليهم بقدر سهامهم اما من سبعة وعاد  
بالرد الى سهمين فيكون المال بينهما نصفان \* مثال الثلثة جدة واخت لالم للجدة السدس منهم  
من ستة وللأختين سهمان فجعل المسئلة من ثلثة \* مثال الاربعة بنات وام فليثبت النصف لثلثة  
من ستة وللالام السدس سهم فيكون المسئلة من اربعة \* مثال الخمسة اربع بنات وام يكون  
المسئلة من خمسة كذا في محيط السرخسي \* وان كان في المسئلة من لا يرد عليه وهو الزوج  
والزوجة فان كان جنسا واحدا فاعط فرض من لا يرد عليه من اقل مخارجهم ثم اقسم الباقي على  
عدد من يرد عليه ان استقام كزوج وثلث بنات اعطى الزوج فرضه الربع من اربعة والباقي  
للبنات وهو ثلثة يصح اعيانهم وان لم يستقم عليهم فان كان بين رؤسهم وبقي من فرض من  
لا يرد عليه موافقة فاضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وسبت بنات للزوج  
الربع يبقى ثلثة لا تستقيم على البنات وبينهم وبين الباقي موافقة بالثلث فاضرب وفق رؤسهم  
ولواثان في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة يكن ثمانية للزوج الربع سهمان يبقى ستة  
تصح على البنات وان لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس بنات فاضرب كل رؤسهن وهي  
خمس في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة يكن عشرين منها تصح وان كان من لا يرد عليه  
مع جنسين او ثلثة ممن يرد عليهم فاعط فرض من لا يرد عليه ثم اقسم الباقي على مسئلة من يرد



عليه ان يستقام ولا يضرب جميع مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فما بلغ  
صحت منه المسئلة ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه وسهام من يرد عليه بما  
بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه \* مثال الاول زوجة واربع جدات وست اخوات لام للزوجة  
الرابع منهم يبقى ثلثة وسهام من يرد عليه ثلثة وقد استقام علي سهامهم \* ومثال الثاني اربع زوجات  
ونسع بات وست جدات للزوجات الثمن سهم تبقى سبعة وسهام الرد خمسة لا تستقيم عليها  
ولا موافقة فاضرب سهام الرد وهي خمسة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهي ثمانية بكن  
اربعين منها تصح ثم اضرب سهام من لا يرد عليه وهو واحد في مسئلة من يرد عليه وهو خمسة بكن  
خمسة وسهام من يرد عليه وهي خمسة فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه وهو سبعة بكن خمسة  
وثلاثين للبنات اربعة لانها ثمانية وعشرون وللجدات الخمس سبعة \* مثال آخر زوجة ونسرت  
وبنت ابن وجد للزوجة الثمن تبقى سبعة وسهام الرد خمسة لا تستقيم ولا موافقة فاضرب سهام  
من يرد عليه وهي خمسة في مخرج مسئلة من لا يرد عليه وهي ثمانية بكن اربعين منها تصح  
المثلية واذا اردت التصحيح علي الرؤس فاعمل بالطريق المذكور والله اعلم كذا في الاختبار  
شرح المختار \* الباب الثاني عشر في المناصفة وهي ان يهوت بعض الورثة قل نسمة التركة  
كذا في محيط السرخسي \* واذا مات الرجل ولم يقسم تركته حتى مات بعض ورثته فالرجال لا يخلو  
اما ان يكون ورثة الميت الثاني ورثة الميت الاول فتساويكون في ورثة الميت الثاني من لا يكون وراثا  
للميت الاول ثم لا يخلو اما ان يكون نسمة التركة الثانية ونسمة التركة الاولى سواء او يكون نسمة التركة  
الثانية غير الوحة الذي قسمت التركة الاولى ثم لا يخلو اما ان تستقيم نسمة نصيب الميت الثاني من تركة  
الميت الاول بين ورثته من غير كسر او يكسريان كانت ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الاول لا يفتقر  
في القسمة فانه تقسم نسمة واحدة لانه لا فائدة في تكرار القسمة بانه اذا مات وترك بنين وبنات ثم مات  
احد البنين او احدي البنات ولا وارث له سوى الاخوة والاخوات قسمت التركة بين الباقيين علي  
صفة واحدة للذكر مثل حظ الانثيين فيكتفي بقسمة واحدة بينهم واما اذا كان في ورثة الميت  
الثاني من لم يكن وارثا للميت الاول فانه يقسم تركة الميت الاول اولاً لثنتين نصيب الثاني  
من نفسه تركة الميت الثاني ... ثم فاذ كان تستقيم نسمة نصيبه بين ورثته من غير كسر فلا حاجة  
الي الضرب

الى الضرب \* وبإيانه فيما اذا ترك ابنا وابنة فلم يقسم التركة بينهما حتى مات الابن وخلف ابنة واختافان تركته الميبت الاول تقسم اثلاثا ثم مات الابن عن سهمين وترك ابنة واختا فللابنة النصف والباقي للاخت بالعصوية مستقيم ولا يتركسوان كان لا يستقيم قسمة نصيب الثاني بين ورثته فاما ان يكون بينهم وبين سهام فريضة موافقة بجزء او لا يكون بينهما موافقة فإين كان بينهما موافقة بجزء فانه يقتصر على الجزء الموافق من سهام فريضة ثم تضرب سهام العريضة الاولى في ذلك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميبت الاول ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميبت الثاني \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميبت الثاني ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميبت الثاني من تركته الميبت الاول فما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهما موافقة بشيء فالسبيل ان تضرب سهام فريضة الميبت الاول في سهام فريضة الميبت الثاني فتصح المسئلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميبت الاول ان تضرب نصيبه في فريضة الميبت الثاني \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميبت الثاني ان تضرب نصيبه في فريضة الميبت الثاني من تركته الميبت الاول فما بلغ فهو نصيبه \* وبإيانه عند الموافقة ان يخلف الرجل ابنا وابنة ولم يقسم تركته لخصي مات الابن عن ابنة وامرأة ولثلاثة بني ابن وفريضة الميبت الاول من ثلثة ثم مات الابن عن سهمين وخلف امرأة وابنة وثلثة بني ابن ففريضة من ثمانية للمرأة الثلثين منهم وللأبنة النصف اربعة والباقي وهو ثلثة لبني الابن الا ان قسمة سهمين على ثمانية لا تستقيم ولكن بين سهمين وثمانية موافقة بالنصف فيقتصر من فريضة الميبت الثاني على النصف وهو اربعة ثم تضرب فريضة الميبت الاول وهو ثلثة في فريضة الميبت الثاني وهو اربعة فيكون اثنا عشر منه تصح المسئلة \* ومعرفة نصيب الابن من فريضة الميبت الاول ان تضرب نصيبه وذلك سهامان في الجزء الموافق من فريضة الميبت الثاني وهو اربعة فيكون ثمانية \* ومعرفة نصيب الابنة من فريضة الميبت الاول ان تضرب نصيبها وهو اربعة في الجزء الموافق وهو سهم فيكون لها سهم واحد والباقي وهو ثلثة بين بني الابن لكل واحد منهم سهم \* وبإيانه المسئلة عند عدم الموافقة ان تقول رجل مات عن ابن وابنة فلم يقسم تركته حتى مات

الابن من ابن ربيعة فريضة الميت الاول ثلثة ثم مات الابن عن سهمين ووريثته ابنا ثلثة  
 وقسمة السهمين على ثلثة لاستتيم والا موافقة في شيء فتصرف العريضة في العريضة الثانية وذلك  
 ثلثة في ثلثة فيكون تسعة \* ومعرفة نصيب الابن ابيه كان نصيبه من تركه الميت الاول سهمين نصيبهما  
 في العريضة الثانية وثلثه فيكون ستة \* ومعرفة نصيب ابن الميت الثاني ان تصرف نصيبه وذلك  
 سهمان في نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول وذلك سهمان ايضا فيكون اربعة \* ومعرفة  
 نصيب ابنة الميت الثاني ان تصرف نصيبها وذلك سهم في نصيب الميت الثاني من تركه الميت  
 الاول وذلك سهمان فيكون لها سهمين وللابن اربعة وكذلك ان مات بعض ورثة الميت الثاني  
 قبل قسمة التركة بين ورثته فهو على المتقسمات التي بناها وان كان في ورثة الميت الثالث من لم يكن وارثا  
 للابوين فاسبل ان ينجول فريضة الابوين كثر فريضة واحدة بالطريق الذي طلائم تطار الى نصيب الميت  
 الثالث من تركه الابوين فان كان يسبقهم قسمته بين ورثته من غير كسر قسمته بينهم وان كان لا يستقيم  
 بطريق فان كان بين نصيبه من التركتين وبين فريضته فواتته تحجز فقصرت على الجزء الموافق من  
 فريضته ثم صرفت فريضة الابوين والثانية في ذاك الجزء تصح المستثلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب المتيقن  
 من تركه الابوين ان تصرف صديقه في الجزء الموافق من سهم فريضته بما بلغ فهو نصيبه \* ومعرفة نصيب  
 كل واحد من ورثة الميت الثالث ان تصرف نصيبه في الجزء الموافق من نصيب الميت الثالث من تركه  
 الابوين ما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهم موافقة في شيء صرفت مبلغ العريضتين في سهام الفريضة الثالثة  
 فصح المستثلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب الميت الثالث ان تصرف نصيبه في نصيب فريضته هو المبلغ وهو  
 نصيبه من التركتين \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثته ان تصرف نصيبه في نصيب الميت الثالث  
 من التركتين فمالع وهو نصيبه \* وبما ان نقول رجل مات وترك اثنين فلم يقسم تركته حتى  
 مات احد هما عن ابنة ومن تركه الميت الاول وطوا ح ثم ماتت الابنة عن زوج وام ومن تركه  
 الميت الاول وهو عاقل فريضة الميت الاول عن سهمين وانما مات احد الابنين من سهمين وفريضته  
 من سهمين ايضا لالة المصنف والباقي للاح وقسمة سهم على سهمين لا يستقيم فقصرت ابوين  
 في اثنين فيكون اربعة ثم ماتت الابنة عن زوج وام وعم فيكون فريضتها من ستة للزوج والمصنف  
 ثلثة وللأم الثلث سهمان والباقي للعم وقسمة سهم على ستة لا يستقيم ولا موافقة في شيء فتصرف  
 اربعة في ستة فيكون اربعة وعشرين مة تصح المستثلة نصيب الابن من الميت الاول اثنا عشر ومن

الميت الثاني ستة فيكون ثمانية عشر وتصيب الابنة ستة تضرب نصيبها وهو يابهم في فريضةها وهو ستة \* وعرفة نصيب الزوج ان تضرب نصيبه وهو ثلثة في نصيب الميت الثالث من الفريضة الاولى وذلك سهم فيكون ثلثة اسهم فلام سهمان وما بقى وهو سهم فهو للعم واما عند وجود الموافقة فصورته فيما ترك امراة واما وثلث اخوات متفرقات فماتت الام وترك زوجها واما ومن تركه الميت الاول وهما الإهتان فاخذت الاول لاب وام واخذت لام ابنة الميت الثاني واخذت لايه اجنبية عنها لم لم يقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب وام وترك ترك زوجها وابنة ومن تركه الميت الاول والثاني وهو الاخت لاب والاخت لام فالسبيل ان تصحح فريضة الميت الاول فيكون اصلها من اثنا عشر للمرأة الربع ثلثة وللأم المبدئين سهمان وللخت لاب وام النصف ستة وللخت لام السدس سهمان فيقول بثلثة فيكون القسم من خمسة عشر ثم ماتت الام من سهمين وترك زوجها وابنتين ففريضة من اثنا عشر للزوج الربع ثلثة وللبنين الثلثان ثمانية والباقي للعم وهو سهم واحد وقسمه سهمين على اثنا عشر لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على الجزء الموافق وذلك ستة ثم تضرب الفريضة الاولى وهو خمسة عشر في ستة فيكون تسعين \* وعرفة نصيب الام انه كابي نصيبها سهمين تضرب ذلك في ستة فيكون اثنا عشر مقسوم بين زوجها مستقيم ثم ماتت الاخت لاب وام وترك زوجها وابنة واخا لام واخا لاب ففريضة من اربعة للزوج الربع سهم وللابة النصف سهمين وللخت لاب وللخت لام الباقي سهم فتكون القسمة من اربعة ثم تنظر الى نصيبها من التركتين فتقول كان لها من التركة الاولى ستة ضربنا في ستة فيكون ستة وثلثين وكان لها من التركة الثانية اربعة ضربنا في الجزء الموافق من نصيب الام من التركة الاولى وهو سهم فيكون اربعة فان نصيبها من التركتين اربعون وقسمته ورثته على اربعين تستقيم ولو مات وترك ابنتين وابوين فمات احدا البنين من ابنة ومن تركه الميت الاول وهو اخ وجد وجدة فنقول فريضة الميت الاول من ستة للابوين السدسان والباقي وهو اربعة بين البنين ثم مات احدا البنين عين سهمين وخلف ابنة وجد وجدة واخا فالفريضة من ستة لابنة النصف ثلثة وللجدة السدس سهم والباقي وهو سهمان بين الجد والاخ بالمقاسمة نصفين في قول زيد بن وهب وقسمه السهمين على ستة لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ثلثة ثم تضرب الفريضة الاولى وذلك ستة في ثلثة فيكون

ثمانية عشر منه نصيب الميراث \* ومعرفة نصيب الميت الثاني ان تأخذ نصيبه من تركته الميت الاول وذلك  
سهمان فنصفه في الجزء الموافق من فريضته وذلك ثلثة فيكون ستة \* ومعرفة نصيب الابنة  
ان نصرب نصيبها وهولثة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني وذلك سهم فيكون ذلك  
ثلثة فينفي لها ولجدة سهم والباقي بين الاخ والجدة نصيبان بالمقاسمة رجل مات وترك امرأة وابنتين له  
منها وابوين فماتت احدى الابنتين عن زوج ومن تركه الميت الاول فهو جدها اب ايها  
وجدها ام الاب وامها واختها لاب وام ففريضة الميت الاول اصله من اربعة وعشرين وقسمته  
من سبعة وعشرين وهي المنبرية ثم ماتت احدى الابنتين من ثمانية اسهم وانما ينقسم فريضتها  
من ستة في الاصل للزوج النصف ثلثة وللأم الثلث سهمان والجدة السدس سهم وللأخت النصف  
ثلثة وتقول بثلثة فيكون من تسعة ثم ما اصاب الجدة والأخت ينقسم بينهما اثنا عشر فيضرب تسعة  
في ثلثة فيكون سبعة وعشرين بهذه نصيب المسئلة ولا موافقة بين سبعة وعشرين وثمانية في شيء  
فالمسئلة ان نصرب الفريضة الاولى في الفريضة الثانية فتصبح المسئلة من المبلغ والطريق في التخرج  
ما ينظر رجل مات وترك امرأة وابوين وثلاث اخوات مفرقات فلم يقسم تركته حتى ماتت الام  
وخلعت من خلف الميت الاول فلم ينقسم التركة حتى ماتت الاب وخلف امرأة ومن خلف  
الميت الاول فلم يقسم التركة حتى ماتت الأخت لاب وام وخلعت زوجها ومن خلفه الاولون  
فلم تقسم التركة حتى ماتت الإخت لاب وخلعت زوجها وابنتين وهن خلفه الاولون فلم تقسم التركة  
حتى ماتت الأخت لام وخلعت زوجها وثلاث بنات وابوين فنقول قوله خلعت الإخت لام زوجها  
وثلاث بنات وابوين غلط وقع من الكاتب لانه ذكر في وضع المسئلة ان الام ماتت اولا فكيف  
يستقيم قوله بعد ذلك خلعت ابوين وانما الصحيح خلعت ابا زوجها وثلاث بنات ثم وجه التخرج  
ان فريضة الميت الاول من اثنا عشر سهما للمرأة الربع ثلثة وللأم السدس سهمان والباقي وهو  
سبعة اسهم للاب ولا شيء للاخوات ثم ان الام ماتت عن زوج وابنتين فان الأخت لاب وام  
والأخت لام بنتا هاهما الثلثان والربع للزوج واصله من اثنا عشر الا ان بين نصيبها وهو سهمان  
وبين سهم فريضتها موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ستة ثم نصرب اثنا عشر في ستة فيكون  
انين وسبعين كان لهما سهمان ضربناه في ستة فيكون اثنا عشر للزوج ثلثة وكان له من الفريضة  
الاولى

الاولى سبعة ضرباها في ستة فيكون اثنين واربعين فحصل له من التركيتين خمسة واربعون ثم مات  
الاب عن امرأة وابنتين وهذا الاخت لاب وام واخت لام فيكون فريضته من اربعة وعشرين  
لا يستقيم ولكن بينهما موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث وهو ثمانية ثم تضرب اثنين وسبعين في  
ثمانية فيكون خمسمائة وستة وسبعين وهكذا يعتبر في تركة كل ميت فيعتبر الاقتصار والمضرب  
الى ان ينتهي الحساب الى تسعة وثلثين الفا وثلثمائة واثنا عشر فمن ذلك تصح المسئلة  
كذا في المبسوط \* الباب الثالث عشر في قسمة التركات اذا كانت التركية داهم او دنا ثم وارت  
ان تقسمها على سهام الورثة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في التركية ثم اقسام المبلغ  
على المسئلة وان كان بين التركة والتصحيح موافقة فاضرب فيها كل وارث من التصحيح  
في وفق التركية ثم اقسام المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث وكذلك تعمل  
لمعرفة نصيب كل فريق وان شئت ان تعمل بطريق النسبة كما تقدم وان شئت بطريق القسمة  
واذا اردت ان تعرف صحة العمل من خطاؤه فاجمع تفصيله وابله بالجملة فان نساها فالعمل صحيح  
والا فهو خطأ فاعد العمل ليصح ان شاء الله تعالى \* مثاله زوج واخت الاب واخت لام اصلها من  
سنة وتعمل الى سبعة والتركة خيسون دينار فاضرب سهام الزوج وهي ثلثة في خمسين يكن  
مائة وخمسين اقسامها على المسئلة وهي سبعة يخرج احد وعشرون وثلثة اسباع وكذلك للاخت  
من الاب وسهم الاخت من الام تضربه في خمسين يكن خمسين اقسامها على سبعة يخرج  
سبعة وسبع واذا اجتمعت كانت خمسين فتدفع العمل وطريق النسبة ان يتسب سهام الزوج  
وهي ثلثة اسباع فيكون له من التركة ثلثة اسباعا وهي احد وعشرون وثلثة اسباع وهكذا تفعل  
بالباقي وطريق القسمة ان تقسم التركة على سبعة يخرج سبعة وسبع ثم يوزع في سهام الزوج  
وهي ثلثة يكن احدا وعشرين وثلثة اسباع وهكذا تفعل بالباقي \* آخر زوج وابوان وبنان اصلها  
من اثنا عشر وتعمل الى خمسة عشر التركية اربعة وثمانون دينار بينهما موافقة بالثلث فاضرب  
سهام البنين وهي ثمانية في وفق التركة وهي ثمانية وعشرون يكن مائتين واربعة وعشرين  
اقسمها على وفق التصحيح وهو خمسة يكن اربعة واربعين واربعة اخماس ثم اضرب سهام الابوين  
وهي اربعة في ثمانية وعشرين يكن مائة واثنا عشر اقسامها على خمسة يكن اثنين وعشرين وخمسين  
ثم اضرب سهام الزوج وهي ثلثة في ثمانية وعشرين يكن اربعة وثمانين اقسامها على خمسة يكن

سنة عشر واربعة اخماس فقد صحت المسئلة وطريق القسمة ان تقسم وفق التركة وهي ثمانية وعشرون على وفق المسئلة وهي خمسة يخرج خمسة وثلاثة اخماس ان صربتها في سهام الزوج يخرج ستة عشر واربعة اخماس وفي سهام الابوين اثنان وعشرون وخمسان وفي سهام البنين اربعة واربعين واربعة اخماس والمجموع اربعة وثمانون فقد صحت وطريق السبة ان تقول للزوج ثلثة من خمسة عشر يكن له خمس التركة وهو ستة عشر واربعة اخماس وللابوين اربعة من خمسة عشر سهمان عشرها فاعطهما سدس التركة وعشرها وهو اثنان وعشرون وخمسان وللبنين ثمانية من خمسة عشر ثلث وخمسة فلهما ثلث التركة وخمسة وذلك اربعة واربعون واربعة اخماس والمجموع اربعة وثمانون فقد ينجبت المسئلة وان كانت سهام المسئلة عدد اصم فاعمل ما ذكرت من طريقة الضرب فابقي شيء لا ينقسم بالآحاد المقسوم عليه فاضربه في عدد القرايط وهو عشرون واقسمها بان بقي من القرايط شيء لا ينقسم بالآحاد فاضربه في عدد الحبات وهو ثلثة ثم انقسمه فان بقي شيء لا ينقسم فاضربه في عدد ارز وهو اربعة فان بقي شيء فانسبه بالاجزاء الى الارزة \* مثال الزوج وجدة وجد وبنت من اثنا عشر ونقول الى ثلثة عشر والتركة احد وثلاثون ديناراً فاضرب سهام الزوج ثلثة في التركة يخرج ثلثة وتسعون انسبها على المسئلة ثلثة عشر يخرج لكل واحد سبعة يبقى اثنان لا ينقسمان بالآحاد فاضربهما في عدد القرايط يكن اربعين انقسمها على المسئلة وهي ثلثة عشر يخرج ثلثة يعني واحد اربعة ارزاً يكن اثنا عشر انسبها المسئلة بالاجزاء فيكون للزوج سبعة دنانير وثلثة قرايط واثنا عشر جزء من ثلثة عشر جزء من ارزة وللجد سهمان اضربهما في احد وثلثين يكن اثنين وستين انقسمها على المسئلة يخرج اربعة يبقى عشرة تضربها في القرايط يكن مائتين انقسمها على المسئلة يخرج خمسة عشر يبقى خمسة ايسطها حبات يكن خمسة عشر انقسمها على المسئلة يبقى حبتان ايسطهما ارزاً يكن ثمانية انسبها بالاجزاء فحصل للجد اربعة دنانير وخمسة عشر قيراطاً وحبة وثمانية حراً من ثلثة عشر جزء ارزة وللجدة ثلثة وللبنات صغى الزوج وهو اربعة عشر ديناراً وست قرايط واويزة واحد عشر جزء من ثلثة عشر جزء من ارزة وجمعتها احد وثلاثون ديناراً فصحت المسئلة وكذلك يقسم بين ارباب الديون فيجعل مجموع الديون كنصيب المسئلة ويجعل كل دين كسهم وارث \* فصل من صالح من الغرماء او الورثة على شيء من التركة فاطرحه كان لم يكن ثم انقسم الباقي على سهام الباقيين \* مثاله زوج وام وعم صالح الزوج

عن نصيبه من التركة على ما في ذمته من المهر فاطرحه كان لم يكن ثم انقسم الباقي على سهام الباقيين  
 للام الثلثان والباقي للعم كذا في الاختبار شرح المختار \* الباب الرابع عشر في متشابه الفرائض  
 مما يسأل عنها ويستحق بها الفرضيون رجل مات وترك اخلا اب وام واخ امرأته فورث المال  
 اخوا امرأته دون اخيه لايه وامه كيف يكون هذا قيل هذا رجل تزوج بام امرأة ابنة وابنة  
 حي فولدت له ابنا ثم مات الرجل الذي تزوج ومات ابوه بعد ذلك وترك ابن ابنة وهو اخو  
 امرأته وكان له اخ لاب وام فصار ميراثه لابن ابنة دون اخيه \* وان سئل عن رجل مات وترك  
 عملا اب وام وخالا لام فورث المال دون العم كيف يكون هذا قيل هذا رجل تزوج  
 بام ام اخيه لايه فولدت له ابنا ثم مات الرجل الذي تزوج بايم ام اخيه ثم مات اخوه بعد  
 ذلك وترك عملا اب وام وابن اخيه لايه وهو خاله فميراثه لابن اخيه لايه دون عمه \* وان سئل  
 عن رجل مات وترك ابن عم لاب وام وابن اخ لاب وام فورث المال ابن العم دون  
 ابن اخيه كيف يكون هذا قيل صورة هذا اخوان ولا حدما ابن فاشترى جاريتة فجاءت  
 بابن فادعيا جميعا كان ابنا لهما ثم مات الاخوان ثم مات ابن احدهما بعدهم ونهيا ولم يترك وارثا  
 غير ابن الذي كان بين ابنة وعمه وكان له ابن اخ لاب وام فميراثه لابنة لايه وهو ابن عم ومقط  
 ابن اخيه لايه وامه \* وان سئل عن رجل مات وترك ابن عم لاب وام واخا لاب فورث  
 المال ابن عمه دون اخيه لايه كيف يكون هذا قيل هذا في الاصل اخوان ولا حدما ابن  
 فاشترى جاريتة فجاءت بابن فادعيا جميعا فكان ابنا لهما ثم اعتق هذه الجارية وتزوج بها اب  
 الابن فولدت له ابنا آخر فمات اخوان ومات ابن الذي ولدته بعد النكاح وترك اخلا اب  
 وام وخوا ابن عمه واخا لاب فميراثه لابن عمه لانه اخوة لايه وامه \* وان سئل عن رجل مات  
 وترك ثلث بنات فورثت احدتهما ثلث جميع المال والاخرى ثلثي جميع المال والثلثة لم ترث  
 شيئا كيف يكون هذا قيل رجل كان عبدا وله ثلث بنات فاشترى احدتهما اباهما والاخرى  
 ففدت اباهما فللمبتنين الثلثان والباقي للعتبة منها بحكم الولاء \* وان سئل عن رجل  
 وامه ورثا المال وكان بينهما نصمان كيف يكون هذا قيل هذا رجل له بنت تزوج بنته ابن اخيه  
 فولدت له ابنا فمات ابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتا وابن ابن اخ فللمبتن النصيب  
 وما بقي لابن ابن اخ فصلا لابن ابن الاخ نصف المال والام نصف المال \* وان سئل عن رجل



وامه وجانته ونحوها المال بينهم انلا تاكيف يكون هذا قبل هذا رجل له بنتان زوج احدهما ابن اخية وتوكت له اباء مات اهل الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتين وابن ابن اخ لابنتين الثلثان وما بقي ملاين ابن الاخ بصار لابن ابن الاخ الثلث ولأما الثلث والثلث <sup>وإن سئل</sup> عن ثلثة اخوة لاب وام ورث احدهم ثلثي جميع المال والآحران كل واحد منهما سدسا كيف يكون هذا قيل هذه امرأة كانت لها ثلث بنين هم احدهم وزوجها فالأصل من ستة اشترى الزوج النصف ثلثة وبقي ثلثة اسهم بينهم انلا تاكل واحد سهم \* وإن سئل عن رجل مات عن اربع نسوة ورثت احدتهن ربع المال ونصف ثمن وورثت الاخرى نصف المال ونصف ثمن وورثت ابنة الثلثة والزوجة ثمن المال فخير يكون هذا رجل تزوج بائنة خالدة لام وابنة خالدة لاب وابنة عمه لاب وابنة عمته لام ثم مات ولم يترك وارثا سواهن فان للنسوة الأربع الربع ولأبنة الحالفة لاب ثلث ما بقي وما بقي فلأبنة العمه لاب والأصل من ستة عشر سهما اربعة اسهم لابن وابنة الحالفة من الاب ثلث ما بقي اربعة بقي ثمانية فهو لأبنة العمه لاب فصار لابن الحالفة لام وابنة العمه للام سهمان من ستة عشر سهرا ثمن بجميع المال لكل واحدة سهم صار لأبنة الحالفة للاب خمسة وهي ربع المال ونصف الثمن وصار لأبنة العمه لاب تسعة اسهم من ستة عشر وهو نصف المال ونصف الثمن \* وإن سئل عن رجل مات وترك سبعة اخوة لامرأته ورثت امرأة المال واخوته باليوية كيف يكون هذا قيل هذا رجل تزوج بام امرأة ابيه فولدت له سبعة بنين ثم مات ابيه معه ذلك وترك امرأة وسبعة بنين ابن للمرأة الثلث سهم وبقي سبعة اسهم بينهم أسباعا لكل واحد سهم وهم سبعة اخوة لامرأة الميت \* ولو سئل عن رجل مات وترك عشرين ديارا ورثت امرأته دينارا كيف يكون هذا قيل هذا رجل مات وترك عشرين ديارا وترك إثنين لابوين وإثنين لام وإربع نسوة الفريضة من اثنا عشر وعالت الى خمسة عشر للنسوة ثلثة من خمسة عشر وهي خمسة فيكون لهن خمس عشرين ديارا وذلك لربعة دينار لكل امرأة دينار واحد \* وإن سئل عن امرأة ورثت عن اربعة ازواج صار لها نصف المال فهذه امرأة تزوجها اربعة اخوة واحدا بعد موت واحد وكان المال ثمانية عشر ديارا لاولهم ثمانية والثاني ستة والثالث ثلثة والرابع دينار فبات الاول عن ثمانية دنانير

من هذه امرأة وعن هؤلاء الاخوة الثلاثة اخذت المرأة منه دينارين وكل اخ كذا لك فصار للاخ  
 الثاني ثمانية فاذامات اخذت المرأة ريعها دينارين فصار لها اربعة ولكل واحد من الاخوين  
 الباقيين ثلثة فصار للثالث ثمانية فاذامات اخذت المرأة دينارين فصارت لها ستة والباقي للاخ  
 الرابع فصار له اثنا عشر فاذامات اخذت المرأة ريعها ثلثة فصار لها تسعة وهو نصف المال واثباتي  
 للعصبة وان رجلا جاء الى قوم يقتسمون الميراث فقال لا تعجلوا في قسمة الميراث فان لي امرأة  
 غائبة لو كانت حية ورثت هي دعوتي وان كانت ميتا ورثت انا دونها كيف يكون هذا فان  
 هي امرأة ماتت فتركت اخنتين لاب وام واما اخالام واخالاب وهو تزوج اختا لها وهي  
 غائبة وان كانت حية فالثلاثان للاختين والسدس للام والدس للباقي الاخت لام ولا تبي  
 للاخ لاب الذي هو القائل وان كانت ميتة فالسدس للباقي له قال جاءت امرأة وقالت لا تعجلوا  
 في قسمة الميراث فاني حبلى فان ولدت غلاما لم يرث شيئا وان ولدت جارية ورثت كيف  
 يكون هذا قيل هذه امرأة ماتت وتركت زوجا وام واخنتين لام فجاءت امرأة ابيها فقالت  
 ان ولدت غلاما كان لها اخالاب ولم يرث شيئا وان ولدت جارية كانت لها اخالاب فيرث  
 معها النصف والفرصة تعول الى تسعة وان جاءت الى قوم يقتسمون ميراثا فقالت لا تعجلوا  
 في قسمة الميراث فاني حبلى ان ولدت غلاما يرث وان ولدت جارية لم يرث كيف يكون هذا  
 قيل هذا رجل مات وترك اخنتين لاب وام فجاءت امرأة ابيه فقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث  
 فاني حبلى ان ولدت غلاما كان للميت اخالاب فكان للاختين من الاب والام ثلثان وما بقي  
 فللاخ من الاب وان ولدت جارية كانت له اخالاب فكان للاختين من الاب والام ثلثان  
 وما بقي فلعصبة وليس للاخت من الاب شيء وان قالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلى  
 ان ولدت غلاما او جارية لم يرث شيئا وان ولدت غلاما او جارية ورثا جميعا في قول زيد رضي الله تعالى  
 عنه كيف يكون هذا قيل هذا رجل مات وترك اما واخالاب وام وجدا فجاءت امرأة ابيه فقالت  
 لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلى ان ولدت غلاما كان للميت اخالاب فكان للام السدس  
 وكان ما بقي بين الاخ والاخت والجدة للذكر مثل حظ الانثيين ثم يرث الاخ من الاب على الاخت من  
 الاب والام جميع ما بقي يده ويخرج بلا شيء وان ولدت جارية كانت للميت اخالاب فكان للاخت  
 السدس وما بقي فهو بينهم على اربعة ثم ترد الاخت من الاب على الاب والام والام

جميع ما في يد الميراث فان ولدت لهما ما جارية كان للميت اخا واختا لاب فكان للام السدس  
والمجد ثالث ما بقي والمقاسمة سواء ولاخت لاب وام النصف وما بقي بين الاخ والاخت من الاب  
للكرم مثل حظ الاثنين \* وان جاءت امرأة وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حلي  
ان ولدت غلاما ورثت انا والغلام وان ولدت جارية لم ترث هي ولا انا قال هذا رجل زوج  
ابن ابيه بنت ابن له آخر ثم مات ابن ابنه وبنت ابنه حلي من ابن ابنه ثم مات الرجل وترك  
بنتين وعصبة فجاءت بنت ابنه هذه وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حلي ان ولدت  
بجارية كان للبنتين الثلثان وما بقي للعصبة وليس لبنت ابنه شيء ولا للجارية وان ولدت غلاما كان  
للبنتين الثلثان وما بقي فهو بين بنت ابنه وبين ابنها للذكر مثل حظ الانثيين \* ولوان رجلا مثل من  
رجل مات وترك خيالي ابن عمته عدة ابن خاله فالسبيل لك ان تسأله انه خال ابن عمه آخر وعدة  
ابن خال اخري فان قال لسبه له خال ولا عدة فقل الميراث بينهما اثلاثا فان خال ابن عمته ابوه  
وعدة ابن خاله هي اخيت اخي امه فهي امه فلهذا كان للاب الثلثان وللأم الثلث \* قالت حلي لقوم  
يقسمون تركته لا تعجلوا فاني حلي ان ولدت ذكرا ورثت وان ولدت انثى لم ترث وان وادت ذكرا وانثى  
ورث الذكر دون الانثى هذه زوجة كل عصبة سوى الاب والابن \* ولو قالت ان ولدت ذكرا  
وانثى ورثاوان ولدت انثى لم ترث فمهي زوجة الاب وفي الورثة اخوان الاب وام او زوجة الابن  
وفي الورثة ابنتان من الصليب \* ولو قالت ان ولدت ذكرا لم يرث وان ولدت انثى ورثت فهي زوجة  
الابن والورثة الظاهرون من زوج وابوان وبنت او زوجة الاب والورثة الظاهرون من زوج وام واختان لام \*  
ولو قالت ان ولدت ذكرا وانثى لم يرث وان ولدت انثى ورثت فهي زوجة الاب وقد مات الاب قبله والورثة  
الظاهرون ام وجد واخت من الابوين ان ولدت ذكرا وانثى فهو اخ واخت لاب فيكون  
الباقى بعد فرض الام بين الجد والاخت والمولود ثم تسترد الاخت جميع حصة المولود وان  
ولدت ذكرا وانثى اخذ الجد ثلث الباقي بعد فرض الام فباقي الباقي يأخذ الاخت منه قدر النصف  
فيبقى لهما شيء \* ولو قالت ان ولدت ذكرا فلي الثمن والباقي له وان ولدت انثى فالمال بينها  
وبني بالسوية وان استطعت مبتاعا فلي جميع المال فهي امرأة اعقتب عبا ثم تكحت فماتت منها وهي  
حلي \* امرأة وزوجها اخذا ثلث اربع المال واخرى وزوجها اخذا ربع سورة اخذت لاب  
والاخرى لام وابنا عم احدهما خلام والذي هو اخ لام زوج الاخت لاب والاخر زوج الاخت لام

فلأخت من الأب النصف وللأخ والأخت من الأم الثلث والباقي بين ابني العم بالسوية \*  
زوجان أخذوا ثلث المال وآخران أخذوا ثلثيه صورته ابوان وبنت ابن ابن في نكاح ابن ابن \* أخوان  
آخر \* رجل وزوجته ورثوا المال انما صورته بنتا ابني في نكاح ابن اخ او ابن ابن ابن \* أخوان  
لاب وام ورثا احد هما من ميت ثلثة ارباع المال والآخر ربع صورته ابنا عم احد هما زوج ابنة  
الميت \* دخل صحيح على مريض فقال اوص لي فقال كيف وانما يرثني انت واخواك وابواك  
وعماك فالصحيح اخ المريض لأمه وابن عمه واخوة اخ المريض لأمه وابو له عم المريض وامه  
وعماه عم المريض فالعاصم لأمه وام وثلاثة اصنام \* ولو قال يرثني ابواك وعماك فالصحيح  
ابن اخ المريض لأمه وابن اخيه لأمه وله اخوان آخران لأمه \* ولو قال يرثني جد تارك وأختاك  
وزوجتاك وبنتك فجدا الصحيح زوجتا المريض وأختاه من قبل الأم اختا المريض من قبل الأب  
وزوجتا الصحيح احدى هاتين المريض والاخرى اخته من الأب وبنتا الصحيح اختا المريض من الأم  
ولد تهما له ام المريض فالعاصم زوجتان وثلث اخوات لاب والختان وام \* ترك اربعة  
وعشرين دينارا على اربع وعشرين امرأة فاجدت كل واحدة منهن دينارا صورته ثلث زوجات واربع  
جدات وست عشرة بنتا واخت لاب \* رجلان كل واحد منهما عم الآخر صورته ان ينكح كل واحد  
من عدد وورثا ام الآخر فولد لكل منهما ابن كل واحد من الابنتين عم الآخر لأمه \* رجلان كل واحد  
منهما خال الآخر صورته ان ينكح كل واحد من عدد وورثا بنت الآخر فولد لكل واحد منهما ابن  
كل واحد منهما خال الآخر \* كل واحد منهما عم اب الآخر صورته ان ينكح رجلان كل واحد منهما ام  
اب الآخر فولد لهما ابنا \* كل واحد منهما عم ام الآخر صورته ان ينكح رجلان كل واحد منهما بنت  
ابن الآخر فولد ابنا \* كل واحد منهما خال اب الآخر هوان ينكح اثنان كل واحد منهما ام الآخر  
فيولد لهما ابنا \* كل واحد منهما خال ام الآخر هوان ينكح اثنان كل واحد منهما بنت الآخر فيولد لهما  
ابنا \* رجلان احدهما عم الآخر والآخر خال الايل صورته ان ينكح رجل امرأة ينكح ابنة امها فولد لكل  
واحد منهما ابن وابن الاب عم ابن الاب فهو خال ابن الاب \* شخص هو خال وعم صورته ان ينكح  
احد الاخرين من الاب أخت الآخر من الأم فتولد ابنا فخال الآخر خال هذا الابن من جهة الاب وعمه  
نكح احد الاخرين من الأم أخت الآخر لأمه فولدت له ابنا فخال الآخر خال هذا الابن من جهة الاب وعمه  
من جهة الأم \* رجل هو عم ابيه وعم صورته ان ينكح ابوا بني ابيه ام ابني امه فولدت ابنا فذلك الابن



بين الجدة والاخت نصفان فالواو به سبب خرفاء وتسمى مثلثة عثمان ومربعه ابن مسعود وخمسة  
 الشعبي رضي الله تعالى عنهم لان الحجاج عاله منها وقال اختلف فيهما خمسة من الصحابة وان اضيف  
 اليهم قول الصديق كانت مسددة \* البروانية ست اخوات متفرقات وزوج للزوج النصف والاختين  
 لا يوين الثمان ولاختين لام الثلث وسقط اولاد الاب اصلها من ستة وتعمل الى تسعة بمقت  
 مروانية لوقوعها في زمن مروان بن الحكم وسبب الغراء لاشتغالها بينهم \* الحمزية ثلث جدات  
 متحاذيات وجد وثلاث اخوات متفرقات قال ابو بكر وابن عباس رض اللجداث السدس والباقي  
 للجدة اصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر وقال علي رضي الله تعالى عنه للاخت من الابوين النصف  
 ومن الاب اليسدس تكملة للثلثين وللجدات السدس وللجدة السدس وهو قول ابن مسعود رضي الله  
 تعالى عنه ومن ابن عباس رضي الله تعالى عنه رواية شاذة للجدة ام الامم اليسدس والباقي للجدة  
 وقال زيد رضي الله تعالى عنه للجدات اليسدس والباقي بين الجدة والاخت لا يوين والاخت  
 لاب على اربعة ثم ترد الاخت من الاب بما اخذت على الاخت من الابوين اصلها من ستة  
 وتصح من اثنين وسبعين وتعود بالاختصار الى ستة وثلثين للجدات الستة والاخت من الابوين  
 نصيبها ونصيب اختها خمسة عشر وللجدة خمسة عشر بمقت حمزية لان حمزة الزيات سئل فيها  
 فاجاب بهذه الاجوبة \* الديار بقر زوجة وجدة وبتان واثنان عشر اخا واختا واحدة لاب ولهم  
 والتركه بينهم ست مائة دينار للجدة اليسدس مائة دينار للثلاثين اربع مائة دينار للزوج  
 الثمن خمسة وسبعون ديناراً يبقى خمسة وعشرون ديناراً لكل اخ ديناران والاخت  
 دينار ولذا لك سميت الديارية وتسمى الداودية لان داود الطائي سئل عنها وقسم هكذا  
 فجاءت الاخت الى انبي حبيفة رح فقالت ان اخي مات وترك سبائة ديناراً وما اعطيت منها  
 الا ديناراً واحداً فقال من قسم التركه فقالت تلميذك داود الطائي فقال هو لا يظلم هل ترك اخوك  
 جدة قالت نعم قال هل ترك بنتين قالت نعم قال هل ترك زوجة قالت نعم قال هل ترك معك اثنا عشر  
 اخا قالت نعم قال اذا حثك دينار وهذه المسئلة من المعابة فقال رجل خلف ست مائة دينار  
 وسبعة عشر واذ كورا وانافا صاب احدهم دينار واحد \* الامتحان اربع زوجات وخمس جدات  
 وسبع بنات وتسع اخوات لاب اصلها من اربعة وعشرين للزوجات الثمن ثلثة وللجدات السدس  
 اربعة والبنات الثمان ستة عشر وللأخوات ما بقي سهم ولا موافقة بين السهام والرؤس ولا بين الرؤس

والرؤس فمحتاج إلى ضرب الرؤس لعضها في بعض فاضرب اربعة في خمسة يكن عشرين ثم اضرب عشرين في تسعة يكن مائة واربعين في تسعة يكن ألفا ومائتين وستين فاضربها في اصل المسئلة اربعة وعشرين يكن ثلثين ألفا ومائتين واربعين منها تصح المسئلة \* وجه الإمتحان ان يقال رجل خلف اصناف عدد كل صنف اقل من عشرة ولا تصح مسئلته

الأمم يزيد على ثلثين الفا الماموية ابوان وبنان مائة جدتي البنتين وخلعت من خلعت لان المامون اراد ان يولي قضاء الصرة احدا فاحضر بين يديه يحيى ابن اكنم فاحتقره

أله من جذه المسئلة فقال يا امير المؤمنين اخبرني من الميت الاول ذكرا كان او انثى

تعلم المامون انه يعلم المسئلة فاعطاه العهد وولاية القضاء والحواب فيها يختلف

بكين الميت الاول ذكر او انثى ان كان ذكرا فالمسئلة من ستة للبنتين الثلثان

للابوين السدسار فاذا ماتت احدي البنتين فقد خلعت اخنا وجدا

صحيحا اب اب وجدة صحيحة ام اب فالسدس للجددة والباقي

للجدد سقطت الاخت على قول النبي بكر رضي الله تعالى

عنه وقيل زيد للجددة السدس الباقي بين الجد

الاخت ان لا تارصح المماضفة كما مر من

الطريق وان كان الميت الاول انثى فقد

ماتت الشب عن اخت وجدة صحيحة

ام ام وجد فسد اب ام للجددة

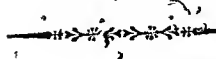
السدس للاخت البصوف

والباقي وعليها وسقط الجد

العائد بالاجماع كذا

في الاختيار شرح

المختار \*



فكون النصف المفعول بينهما اثلاثا ثلثا النصف للثاني وثلثه الآخر للثالث وان إختار  
 القداء فدى للثاني بعشرة آلاف وللثالث كذلك وطهر العبد عن جق الثانی والثالث  
 وبقي للاول نصف قيمة العبد دينا على العبد فيقال للمولى امان تقضي دينه او يباع العبد  
 عليك فاذا لم يقض المولى دين العبد حتي وجب البيع قالوا يباع جميع العبد بدينه  
 لا النصف بخلاف لو قضى للثاني بنصف القيمة وفدى للآخرين فانه اذا لم يقض دين العبد  
 حتي وجب بيعه بالدين فانه يباع نصف العبد ولا يباع الكل كذا في المحيط \* واذا قتل المكاتب  
 رجلا خطأ وله وارثان فقضى عليه القاضي لاحدهما بنصف القيمة ولم يقض للآخر بشيء ثم  
 قتل آخر فجاء الآخر فخاصم الى القاضي وهو مكاتب بعد فانه يقضي له بثلثة ارباع القيمة فان  
 عجز المكاتب وجاء الاوسط فانه يدفع اليه ربع العبد او ينفذه مولاة بنصف الدية كذا في المبسوط \*  
 ولو جنى المكاتب ثم مات ولم يدع شيئا هدرت قضي عليه اولم يقض كذا في محيط السرخسي \*  
 واذا جنى المكاتب جنابة ثم مات فان مات عاجزا قبل الفداء عليه بالجنابة وترك مائة درهم  
 وكتابته اكثر من ذلك فان الجنابة تبطل وتكون المائة التي تركها للمولى وان مات بعد  
 ما قضى عليه بالجنابة فما ترك يقضى من ذلك الجنابة وان مات عن وفاء قبل قضاء القاضي  
 عليه بالجنابة او بعده فانه لا تبطل الجنابة فيقضي منه الجنابة او لا ثم الكتابة ثم ان فضل شيء  
 يكون لورثة المكاتب هذا اذا لم يكن على المكاتب دين سوى الجنابة فاما اذا كان على المكاتب  
 دين سوى الجنابة وقد ترك ما يفي بالديون والجنابة ويدل الكتابة فان مات بعد قضاء القاضي  
 عليه بالجنابة فان ولي الجنابة يكون اسوة لسائر الغرماء ولا يقدم الديون على الجنابة فيبدأ  
 بالديون ثم بالكتابة ثم ان فضل شيء يكون لوارث المكاتب وان لم يكن قضى القاضي عليه  
 بالجنابة حتي مات فانه يقدم الديون على الجنابة وهذا الذي ذكرنا كله اذا كان ما ترك  
 المكاتب وفاء بالديون والجنابة والمكاتبه جميعا فاما اذا كان لا يفي بالمكاتبه وانما يفي بالديون  
 والجنابة لا غير هل تبطل الجنابة اذا كان القاضي قضى بها قبل موته فالجنابة لا تبطل ويقضى  
 من كسبه الديون والجنابة جميعا وان لم يكن قضى القاضي بالجنابة فان الجنابة تبطل  
 ويقضى الديون من كسبه هكذا في المحيط \* ولو مات المكاتب وترك ولدا قد ولد في مكاتبته  
 من امته وعليه دين وجنابة قد قضى بها اولم يقض بها سعى الولد في الدين والجنابة والمكاتبه



ثم لا يجبر على أن يبدأ بذلك من شيء وأن عجز الولد ورد في الرق بعدما قضى عليه بالجناية بيع وكان ثمنه بين العرءاء وأصحاب الجناية بالحصص وأن عجز نزل النضاء بالجناية بطلت الجناية ثم يباع في الدين فإن كانت أم الولد حية حين مات المالك ولاد بين على المالك وقد قضى عليه بالجناية ولم يقض فإن على الأم والولد السعاية في الأقل من قيمة المالك ومن ارش الجناية مع بدل الكتابة فإن نصي عليهما بينهما ولم يقض حتى قتل أحدهما قتيلاً خطأً نصي عليه بقيمة لولي القتل مائة مائة لولي جنايته المالك فإن عجز بعد ذلك بيع كل واحد منهما في جنايته خاصة فإن فصل من ثمنه شيء فالفضل لولي جنايته المالك كذا في المبسوط \* مكاتب جنت ثم ولدت فعجزت ولم يقض دفعها وحدها ولو قضى عليها ثم ولدت بيعت فإن وفي منها بالجناية والأبيع وأدعا كذا في محيط السرخسي \* ولو ماتت المكاتب وتركته مائة درهم وابنا ولدته في مكاتبها وعليها دين وقد قتل قتيلاً خطأً فتقضى بها أولم يقض فانه يقضى على الابن إن يسعى في المكاتب والجناية ثم تلك المائة بين أهل الجناية والدين بالحصص وإن استدان الابن ديناً وجنى جناية فتقضى عليه بذلك مع ما تقضى عليه من دين أمه وجنايتها فتعليه إن يسعى في ذلك كله فإن عجز بيع في دينه وجنايته خاصة وإن فصل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنايتها بالحصص وإن كان عجز قبل أن يقضى عليه بجنايته دفعه مولاه بها أو فداه وإذا دفعه تبعه دينه خاصة فيباع فيه دون دين أمه وجنايتها فإن فصل من ثمنه شيء لم يكن لصاحب دين الأم وجنايتها عليه سبيل ولو فداه المولى فقد ظهر بالفداء من الجناية فيباع في دينه فإن فصل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنايتها كذا في المبسوط \* مكاتب قتل ثلثة خطأً فوجب أحدهم حصته ثم عجز سلم ثلث العبد للمولى ويدفع الثلثين أو يفدي كذا في محيط السرخسي \* وإذا قتل المكاتب رجلاً عدواً وله وليان فعلى أحدهما سعي للآخر في نصف القيمة كذا في المبسوط \* صديقين رجلين كاتب أحدهما نصيبه بغير أن شريكه ثم جنى جنى يسعى في نصفه وغرم الشريك الأقل من نصفه ونصف الارش إن لم يؤد الكتابة كذا في محيط السرخسي \* وإذا كان العبد بين اثنين فكاتب أحدهما نصيبه بغير أمر صاحبه ثم جنى جناية ثم ادعى فتعق فانه يقضى على المكاتب بالأقل من نصف قيمته ونصف ارش الجناية وبأخذ الذي لم يكاتب من شريكه نصف ما أخذ من المكاتب ويرجع به الشريك على المكاتب والذي لم يكاتب بالخيار إن شاء اعتق وإن شاء استسعى العبد

وان شاء ضمن شريكه فأي هذه الخصال فعل وقبض فهو ضامن لافل من نصف قيمة المكاتب ومن نصف ارش الجنایة وكذلك لو كاتبه باذن شريكه الا انه لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رح ولو خوصم المكاتب في الجنایة قبل ان يعتق فقصي عليه بنصف ارشائهم عجز من المكاتبه فانه يباع نصفه فيما قضى به عليه وهو نصيبه الذي كاتبه ويقال للآخر ادفع نصيبك بنصف الجنایة او ارفدله بنصف ارشائها كذا في الحاموي \* واذا كاتب احدهما نصيبه ثم اشترى المكاتب عبدا فجنى جنایة ثم ادعى المكاتبه فعتق فانه بخير المكاتب والذي لم يكاتب فان شاء ادفعه وان شاء فدياه بالدية فان كان هذا العبد الجاني ابن المكاتب وولد عنده من امه له كان على الجاني ان يسعى في الاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجنایة وليس على الذي لم يكاتب شيء حتى يعتق او يستسعي ثم يضمن الاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجنایة ولو كان هذا الابن جنى على ابيه ثم ادعى الاب فعتق فعلى الابن نصف قيمة نفسه فيسعى فيها للذي لم يكاتب ولا ضمان على المكاتب في ذلك بخلاف الام فالمكاتب ضامن لنصف قيمتها للذي لم يكاتب كذا في المبسوط \* ولو كاتب امه مشتركة بغير اذن شريكه فولدت فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على الام او امه عليه لزم كل واحد منهما ثلثة ارباع قيمة المقتول عند أبي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي \* واذا كانت امه بين رجلين كاتب احدهما حصته منها ثم ولدت ولدا ثم ازدادت خير او نقصت بعيب ثم ازدادت فعتقت فاختر الشريك تضمين المكاتب ضمنه نصف قيمتها يوم عتقت وللذي لم يكاتب ان يستسعي الابن في نصف قيمته ولو كاتب احدهما نصيبه منها ثم ولدت ولدا فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على امه او جنت عليه بجنایة لا تبلغ النفس ثم ادعى فعتقا والمولى ان موسران فللذي كاتب الولدان يضمن الذي كاتب الام نصف قيمتها وان شاء استسعاها وان شاء اعتقها ولا ضمان للذي كاتب الام على شريكه في الولد كذا في المبسوط \* عديد بين رجلين فقأ العبد عين احدهما ثم كاتب المفقوء عينه نصيبه ثم جرحه جرحا آخر فمات منها سعى المكاتب في الاقل من نصف القيمة وربع الدية وعلى المولى الذي لم يكاتب نصف قيمة العبد لورثة المقتول الا ان العبدان كان قد ادعى وعتق لم يجب على الساكت نصف القيمة ما لم يصل اليه نصيبه بضمان او سعاية كذا في محيط السرخسي \* واذا كان العبد بين رجلين فجنى على احدهما فقأ عينه او قطع يده ثم ان الآخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم بالجنایة ثم جنى عليه العبد

جناية ثم ان الذي باع ربه اشترى ذلك الربع ثم كاتبه المجني عليه على نصيبه منه ثم جنى عليه جناية اخرى ثم ادنى فعق ثم مات المولى من الجنائيات فعلى المكاتب الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى الذي لم يكتب سدس وربع سدس دية صاحبه والاقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع سدس الدية كذا في المبسوط \* عبد يزيد وذو جنى على ذر فكاتبه ذر عالما بالجناية فجنى عليه اخرى ثم كاتبه يزيد فجنى عليه جناية اخرى فمات من ذلك كله فنقول العبد نصتان وكل نصف اثنى نصف النفس بثلاث جنائيات حقيقة وجنائيتين حكما اما نصيب المجني عليه فقد اثنى نصف النفس بجناية قبل كتابة وهي ذر وجنائيتين بعدها وموجبها واحد وهو الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية على المكاتب واما نصيب غير المجني عليه فقد اثنى نصف النفس ايضا بجنائيتين قبل الكتابة وحكهما الوجوب على المولى فلزمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وبحرانيته بعد الكتابة وهو مثله في رقة المكاتب وان جنى على جنى فكاتبه احدهما وهو عام بالجناية ثم جنى عليه فكاتبه الثاني وهو يعلم ثم جنى عليه فمات نصف الاول اثنى نصفه بثلاث جنائيات ولها حكم جنائيتين نصا ومختارا في الاولى ربع الدية وموجب البقية على المكاتب وهو الاقل من ربع الدية ونصف قيمته والنصف الآخر جنى جنائيتين قبل الكتابة وحكهما واحد وهو الوجوب على المولى فلزمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى المكاتب بالثلاثة الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وان لم يعلما ضمنا الاقل من قيمته ونصف الدية وعلى المكاتب ايضا الاقل من قيمته ومن نصف الدية كذا في الكافي \* رجل كاتب نصف امته ثم ولدت ولدا فجنى الولد جناية فانه يسعى في نصف جانيته ويكون نصفها على المولى لان الدفع متعذر بسبب الكتابة السابقة فعليه نصف قيمته فان اعاق السيد الام بعد ما جنى الولد عتق نصف الولد وسعى في نصف قيمته للمولى ونصف الجناية على الولد وكذلك حكم الجنابة اذا اعاق المولى الولد الا ان ههنا لاسعابة على الولد ولولم يعق واحد منهما ولم يجنبا على الاجنبي ولكن جنى احدهما على الآخر لزم كل واحد منهما من جنابته الاقل من قيمته ومن نصف الجناية باعتبار الكتابة في النصف ثم نصف ذلك على المولى باعتبار ان النصف مملوك له هو مستهلك لذلك بالكتابة السابقة

السابقة ونصفه على الجاني للدولة باعتبار ان المجني عليه نصه مملوك المولى غير مكاتب  
 فيصير بعضه بالبعث فصا وأوجنت الام ثم ماتت قبل ان يتقضى عليها ولم تدع شيئا فولد لها بنتان  
 يسعى في نصف الجناية والمكاتبه وعلى السيد نصف الجناية ويستوي ان كان قضي عليها  
 بالجناية او لم يقض فان جنى الولد بعد ذلك جنائة ثم عجز وقد كان قضي عليه بجنائة امه فان  
 الذي قضي به عليه من جنائة امه دين في نصفه غير ان للدولة ان يدفعه بجنائته فيكون  
 للمولى ان يدفعه بجنائته وان شاء فداه فان فداه بيع نصفه في الدين الذي على امه وان دفعه  
 لم يبعه في هذا الدين كذا في شرح المبسوط \* واذا اقر المكاتب بجنائة عمدا او خطأ لزمه ولو قضي  
 عليه بجنائة خطأ ثم عجز هدر دمه عند ابي حنيفة رح بناء على ان المكاتب لو اقر بجنائة موجبة  
 للذل لا يؤاخذ به بعد العجز عنده صار دينا عليه اولا وعندهما يؤاخذ بها ويبيع فيها اذا صار دينا  
 عليه بالنساء ولو اعتق ضمن قضي بها اولا كذا في محيط السرخسي \* ولو لم يعجز ولكنه ادعى فعتق  
 صار دينا عليه كذا في الحاوي \* لو قتل المكاتب رجلا عمدا اثم صالح من نفسه على مال فهو  
 جائز ويلزمه المال ما لم يعجز فاذا عجز قبل اداء المال بطل عنه المال في قول ابي حنيفة رح  
 وفي قول ابي يوسف ومحمد رح لازم بيع فيه كذا في المبسوط \* ولو اقرت مكاتبه على ولدها  
 لم يلزمها عتق او عجز فان مات وترك فداء قضي في ماله بالاقل ولو اقر الولد على امه بجنائة  
 لم يثبت فان ماتت الام لزمه الاقل من الدين والكتاية فان عجز بعد ذلك لم يلزمه وان كان  
 قد ادعى ثم عجز لا يسترد من المقر له ولو اقرت الام على ابنها بجنائة ثم قتل الابن خطأ واخذت  
 قيمته قضي بما اقرت في القيمة وكذلك لو اقرت على ابنها بدين وفي يده مال ولا دين عليه  
 جاز اقرارها بالدين في كسبه كذا في محيط السرخسي \* واذا قتل ابن المكاتب رجلا خطأ ثم  
 ابن المكاتب قتل ابنه وهو عبد وقتل آخر خطأ فعليه القيمة يضرب فيها ولياء القتل الا خبر بالدية  
 واولياء قتل الابن بقيمة الابن كذا في المبسوط \* جنائة المكاتب على المولى وجنائة المولى عليه خطأ  
 بمنزلة جنائة الاجنبي فاما القتل العمد فلا قصاص على المولى اذا قتله ويلزمه القيمة وان قتل  
 المكاتب مولاه عمدا اقتص منه وجنائة المولى على رقيق المكاتب او ماله وجنائة المكاتب على  
 رقيق المولى او ماله يلزم كل واحد منهما ما يلزم الاجنبي كذا في الحاوي \* وكل من يكاتب  
 على المكاتب فهو في حكم الجنائة بمنزلة المكاتب فيما يلزم من السعاية وكذلك ام ولده التي ولدت

منه كذا في المبسوط \* وجناية عبد المكاتب مثل جناية عبد الحر إلا أنه إذا أدى والعداء أزيد من قيمته فأحشا ودفع قيمة العبد أكثر من الأرض فأحشا صح عند أبي حنيفة رح وعندهما لا يصح كذا في محيط الرخسي \* وأن مات المكاتب وطله دين وترك عبدا تاجر عليه دين أخربع العبد في دينه خاصة فإن بقي من ثمنه شيء كان في دين المكاتب وإن لم يكن على العبد دين ولكنه كان جنيا جناية وليس للمكاتب مال غيره فإنه يخبر المولى فإن شاء دفعه هو وجب الغرماء بالجناية ولا حق للغرماء فيه وإن دفع إلى ولي الجناية برضاهم لم يبق لهم عليه سبيل وإن شأوا فدوه بالدية ثم باع في دين الغرماء فإن كان عليه دين أيضا فإنه يخبر مولاه فإن شاء دفعه وأتبعه دينه فبيع فيه ولا شيء للغرماء للمكاتب وإن شاء فداه ثم بيع في دينه خاصة فإن فضل شيء كان للغرماء المكاتب كذا في المبسوط \* عبد شيء حرام موصحة ثم دبّر مولاه فشبه العبد موصحة أخرى ثم كاتبه مولاه ثم شبه أخرى ثم أدى فعتق ثم شجره أخرى وشبهه اجنسي ومات والمولى عالم بالجنایات فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية والنصف الآخر ثلثه العبد بأربع جنایات أحكامها مختلفة والمعتبر أحكام الجنایات فحكم الأولي الدفع والعداء وحكم الثانية وجوب القيمة على المولى وحكم الثالثة وجوب القبة على المكاتب وحكم الرابعة الوجوب على العاقلة فصار هذا المصنف أربعة أسهم فصار لكل ثمانية أسهم أربعة اثلثها الاجنبي وأربعة اثلثها العبد والسهم الأول صار للمولى محتاراله بالتدبير وهو عالم بها يلزمه ثمن الدية والسهم الثاني واحد والدفع تمتع بفعل سابق على الجنایة فلم يثبت به الاختيار فوجب ثمن القيمة على المولى الآن بكون ثمن الدية اثل من الدية اثل من الثالثة حصلت من المكاتب فوجب الاقل من ثمن الدية والقيمة على المكاتب والرابعة جناية الحر فوجب عن الدية على عاقلة وإن لم يدبر والمستلة بحالها فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية وأما المصنف الآخر فقد تلى بثلاث جنایات فصار هذا المصنف ثلاثة أسهم فصار لكل ستة تلى بثلاثة بجناية الاجنبي وتلى بثلاثة بجناية العبد فيلزم على المولى سدس الدية بالأولى وعلى المكاتب الاقل من سدس قيمته ومن سدس الدية وعلى العاقلة سدس الدية كذا في الكافي \*

الباب الرابع عشر في الجنایة على المالك وإذا قتل رجل عبدا خطأ فعليه قيمته فإن كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر قضى عليه بعشرة آلاف إلا عشرة دراهم ويكون ذلك على العاقلة في ثلث سنين وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رح وفي الإمامة إذا زادت قيمتها على الدية خمسة

آلاف درهم الآخسة درهم وفي الهداية خمسة آلاف درهم الآخسة درهم وهو ظاهر الرواية  
 هكذا في السراج الوهاج \* ولو غصب عبدا قيمة عشرون ألفا فهلك في يده تجب قيمته بالغة  
 ما بلغت بالاجماع كذا في الهداية \* ولو قتل العبد المأذون خطأ لم يغرم الآخسة واحدة للمالك  
 ثم يدفعها المولى الى الغرماء كذا في الكافي \* وفي نوادر بن سماعه رجل حمل على عبد رجل  
 محتوما ورجل آخر حمل عليه محتومين وكل ذلك كان بغير اذن المولى فمات من ذلك كله  
 فعلى صاحب المحتوم ثلث قيمته وعلى صاحب المحتومين ثلثا قيمته وهو قول ابي حنيفة كذا  
 في المحيط \* ولا تغفل العاقلة فيما جنى على الممالك خطأ فبادون النفس وان كان الجاني  
 حرا فاذا بلغ النفس عقلته العاقلة في ثلث سنين كذا في المحيط <sup>(٥)</sup> \* واما الجناية على اطراف العبد  
 قال ابو حنيفة رح كل شيء من الحرفية الدية تجب في العبد القيمة وكل شيء من الحرفية نصف  
 الدية فغية من العبد نصف القيمة الا اذا كان قيمته عشرة آلاف او اكثر ينقص عشرة او خمسة  
 وعندهما يقوم صحبا ويقوم مقوصا بالجناية فيجب فضل ما بين القيمتين وهو رواية ابي يوسف رح  
 من ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا فات بفواته منفعة مقصودة وذلك كالعين  
 واليد فاما ما يصد به الزينة نحو الاذن والحاجبين وما شبه ذلك فكذلك الجواب في قوله الاول  
 وفي قوله الآخر لا يقدّر ذلك ويلزمه نقصان كذا في المحيط \* وفي يد العبد نصف قيمته لا يزداد  
 على خمسة آلاف الآخسة كذا في الهداية \* وهذا خلاف ظاهر الرواية وفي المبسوط يجب  
 نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح من الجواب كذا في الكفاية \* وهكذا في النهاية والكافي \*  
 وكل جناية ليس له ارش مقدر في حق الحرفي العبد نقصان القيمة كذا في السراجية \* قال هشام  
 سألت محمدا رح عن اشرار عيني المملوك اذا انتقمها انسان فاخبرني عن ابي حنيفة رح قال  
 في اشرار من المملوك وفي جانيه وفي اذنيه ما انتقصه وهو قول ابي يوسف رح قال  
 ولا احفظ في اللبنة عن ابي حنيفة رح ما كن احفظ عنه في شعر الرأس ان مولاه ان شاء دفعه واخذ  
 قيمته وان شاء لم يدفعه واخذ من الجاني ما انتقصه وفي الاصل ان في شعر العبد ولحيته حكومة  
 عدل وكأنه قول ابي حنيفة رح الآخر كما ذكره القدوري وعن الحسن عن ابي حنيفة رح  
 في اذن العبد وانفقه ولحيته ان لم تنبت نقصان القيمة كما قال محمدا رح على ما ذكره القدوري  
 وفي المختلعات عن ابي يوسف ومحمدا رح في هذه الصورة نقصان القيمة وهكذا قول ابي حنيفة رح

وفي المجرّد وعليه التوى كذا في الذخيرة \* لو حلق جعد عبد انسان ونبت مكانه ايضاً بأمره  
النقصان وليس طريق معرفة النقصان في هذه الصورة ان ينظر الى قيمة العبد وبه جعد والى قيمته  
ولا حده وانما طريقه ان ينظر الى قيمته واصول شعره ثابتة سود والى قيمته واصول شعره ثابتة  
بيض كذا في الظهيرية \* ومن فاق عيني عبد فان شاء المولى دفع عبده واخذ قيمته وان شاء  
امسكه ولا شيء له من النقصان عند ابي حنيفة رح وقالان شاء امسك العبد واخذ ما نقصه  
وان شاء دفع العبد واخذ قيمته كذا في اليد اية \* قال ابو حنيفة رح رجل فأتى عبد فمات العبد  
من غير العتق ولا شيء على الباقي وان لم يموت ولكنه تله انسان لرم العاقبة النقصان وقال محمد  
رح ضد النقصان في الوحدتين كذا في محيط السرخسي \* اداقتا رجل عيني عبد ثم قطع آخر يده  
فعلى الباقي ما نقصه وعلى الطاع نصف قيمته منقولة اليه وبين وروى ابو يوسف رح ان هذا  
استحسان على قول ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة \* وفي فتاوى اهل سمرقند رجلان قطعاً  
يدي عبد معاً احدهما اليسرى والاخر اليسرى فعلى كل واحد منهما نصف قيمة العبد وهو على  
شرف النطق وهذه المسئلة حجة في مسئلة اخرى ان من رمى الى عبد سهما فقتله آخر قبل  
ان يصيبه السهم فعلى القاتل قيمة العبد مرمياً لم يقع به الرمية كذا في المحيط \* عبد منقطع اليد  
قطع انسان رجله من هذا الجانب يضمن نقصان قيمة العبد المنقطع يده وان قطع من الجانب  
الاخر يضمن نصف قيمة العبد المنقطع يده وعلى هذا البائع لو قطع يد العبد يسقط نصف الثمن  
وان كان العبد منقطع اليد فقطع الثانية بعثر النقصان ويستطعن المشتري بقدر النقصان من الثمن  
حتى لو انتقص ثلث القيمة يستطعن ثلث الثمن وكذا لو كان مكان النطق فأتى العين كذا في التمرقاشي \*  
ولو كان العبد منقطع اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمة  
منقطع اليد كذا في الظهيرية \* وفي المستقن عن ابي حنيفة رح رجل قطع اليد اليسرى من عبد  
رجل وقطع رجل آخر اليد اليسرى منه ومات منهما فعلى الطاع الاول نصف القيمة وعلى  
الثاني ما نقصه وما بقي فهو عليهما وهو قول ابي يوسف رح كذا في المحيط \* لو قطع رجل يد عبد  
قيمته الف ثم بعد النطق فلم يبرأ حتى صارت قيمته العاكما كانت قبل النطق ثم قطع رجل آخر رجله  
من خلاف ثم مات منهما ضد الاول مائة وخمسة وعشرين والاخر سبعة وخمسين واربعة  
يساوي

بساوي الفين وهو اقطع فعلى قاطع الرجل الف وخمسمائة و على قاطع اليد ستمائة وخمسة وعشرون هكذا في محيط السرخسي \* في نوادر ابن رشيد عبد قطع رجل يده ثم مكث سنة ثم اختلف القاطع والمولى في قيمته يوم القطع فقال القاطع كانت قيمته يوم القطع ألفا وعلى خمسمائة وقال مولى العبد كان قيمته الف درهم وقيمة العبد يوم اختصا الف درهم ولو كان صحيح اليد كان قيمته الف درهم فالقول قول القاطع فان غرم ذلك او لم يغرم حتى انتقضت اليد ومات فعلى عاقلة قاطع اليد والنفس فتكون اليد على ما قال القاطع وما قلته واما النفس فانه لا يصدق واحد منهما عليها فيغرم القاتل قيمة النفس يوم تلت ويكون على العاقلة الف وخمسمائة وخمسمائة منها ارش اليد كذا في المحيط \* وفي موضحة العبد نصف عشر قيمته الا ان يزيد على ارش موضحة الجرفانه لا يزداد عليه وينقص منه نصف درهم كذا في المضمرات \* وفي نوادر ابن سماعة من محمد رح رجل قطع يد عبد رجل او شح عبد رجل ثم ان المولى باعه ثم رد عليه بعيب بقضاء القاضي او وهبه المولى من انسان ثم رجع في الهبة بقضاء او بغير قضاء ثم مات العبد من الجناية فان مولى العبد يرجع على الجاني بجميع قيمته وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رح لو ان امة قطعت يد ها خطاء وباعها المولى من انسان على انه بالخيار او على ان المشتري بالخيار ثم انتقض البيع بالخيار وردت على المولى فبانت عنده من القطع فعلى القاطع قيمتها مائة وان كان القطع عمدا ادرأت القصاص استحسنانا كذا في المحيط \* اذا قاتل لعبدية احد كما حرثم شجا فبين العتق في احدهما بعد الشح فارشهما للمولى وبقيما مملوكين في حق الشجة ولو قتلهما رجل واحد في وقت واحد معاتجب دية حر وقيمة عبد فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة وان اختلفت قيمتهما يجب عليه نصف قيمة كل واحد منهما ودية حرة تقسم مثل الاول واذا قتلهما على التعاقب يجب عليه القيمة الاولى لمولاه والدية للثاني لورثته واذا قاتل كل واحد منهما رجل معاتجب قيمة المملوكين فيكون نصفين بين المولى والورثة فباخذ نصف قيمة كل واحد منهما ويترك النصف لورثته وان قتلهما على التعاقب فعلى القاتل الاول قيمته للمولى وعلى القاتل الثاني دية لورثته وان كان لا يدري ايها قتل او لا فعلى كل واحد منهما قيمته وللولى من كل واحد منهما نصف القيمة هكذا في التبيين \* رجل قتا عيني عبد وقطع الآخر رجله او يده فبرأ كانت الجناية منهما معا فعليهما قيمته اثلاثا واخذ ان العبد فيكون بينهما على قدر ذلك وكذلك كل جراحة كانت من



اثنين معا حراثة هذا في عضو وجراحة هذا في عضو آخر يستغرق ذلك القيمة كليهما فانه يدفعه اليهما ويغير ما ن قيمته على قدر ارض جراحتهما ويكون بينهما على ذلك وان مات منهما والجراحة خطأ فعلى كل واحد منهما ارض جراحته على حدة من قيمة عبد صحيح وما بقي من العس عليهما نصان وان علم ان احدى الجراحتين قبل الاخرى وقد مات منهما فعلى الجراح الاول ارض جراحته من قيمته صحيحا وعلى الجراح الثاني ارض جراحته من قيمته مجبر وحال الجراحة الاولى وما بقي من قيمته فعليهما نصان وان برئ منهما والجراحة الاخيرة تستغرق القيمة والاولى لا تستغرقها فعلى الاول ارض جراحته وعلى الثاني قيمته مجبر وحال الجرح الاول ويدفع اليه يعنى العبد ولو كانت الجراحة الاولى هي التي تستغرق القيمة فعلى الجراح الثاني ارض جراحته وعلى الاول ارض جراحته لانه لا يدفع اليه كذا في المحيط \* جنابة الحر على المدبر كالجنابة على الثقب حتى لو قتله حرف على عاقبته قيمته ولو قطع يده غرم نصف قيمته الا انهما يفتران في خصلته وهي ان الحر اذا قطع يدي مدبر او رجله او فقا عنه غرم ما تنصه وفي الثقب يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي \* واذا قطع رجل يد المدبر وقيمته الف درهم فبرأ ورا د حتى صارت قيمته الثمن ثم تقا عينه . آخر ثم انتقض البرأ مات منهما والمدبرين اثنين فعنا احدهما عن اليد وما حدث منها وعنا الآخر من الثقب وما حدث منها فللذي عناق عن اليد على صاحب العين سبعمائة وخمسون درهما على عاقبته ان كان خطأ وفي ماله ان كان عبدا وللذي عناق عن العين على صاحب اليد ثلثمائة واثنا عشر ونصف في ماله ان كان عبدا وعلى عاقبته ان كان خطأ كذا في المبسوط \* رجل شج عبد غيره موضحة فدره سيدة ثم شجه البشاج موضحة اخرى ثم كاتبه فشجه آخر ثم ادنى المكاتب فعتق فشجه اخرى فمات بالكل ضمن نصف عشر قيمته صحيحا بالشجة الاولى ويغرم نقصانها ايضا الى ان جنى الثانية ويغرم بالشجة الثانية نصف عشر قيمته مدبرا مشجوجا ونقصانها الى ان كوتب ويغرم بالثالثة نصف عشر قيمته مدبرا مكاتبا مشجوجا بشجتين ونقصانها الى ان عتق وثلث قيمته مذمات والرابعة ثلث الدية ولا يغرم بالشجة التي بعد العتق ارضا ولا نقصانا كذا في الكافي \* واصله ان التدبير بعد الجناية لا يهدر السراية وتكون السراية مضمونة على الجاني والعتق والكتابة بعد الجناية تهدر السراية حتى لا يجب على الجاني ضمان السراية كذا في محيط السرخسي \*

الباب الخامس عشر في التسمية هي الايمان تقسم على اهل المحلة الذين وجد القتل فيهم كذا

فی الکافی \* وسببها وجود القتل فی المحلّة او ما فی معناها من الدار او الموضع الذی یقرب من المصر بحيث یسمع الصوت منه کذا فی النّهاية \* اذا وجد قتل فی محلّة قوم وادعی ولی القتل علی جمیع اهل المحلّة انهم قتلوا ولیه عدد الاخطاء وانکر اهل المحلّة فانه یحلف خمسون رجلا منهم کل رجل بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا ولا یحلف بالله ما قتلنا والخیار فی التعین الی ولی القتل ان کانوا اکثر من خمسين رجلا وان کانوا اقل من خمسين فانه ینکر الیمن علی بعضهم حتی ینتم خمسون یمینا فان حلفوا غرموا الدیة وان نکثوا فانهم یحبسون حتی یحلفوا ولا یحلف المدعی ان اهل المحلّة قتلوا ولیه سراء کان الظاهر شاهدا للمدعی بان کان بین المقتول و بین اهل المحلّة عداوة ظاهرة أو لم یکن شاهدا للمدعی بان لم یکن بین المقتول و بین اهل المحلّة عداوة ظاهرة ثم تجب الدیة علی عاقلة اهل المحلّة فی ثلث سنین وان ادعی القتل علی بعض اهل المحلّة لاباعیانهم فکذا الجواب تجب القسامة والدیة علی اهل المحلّة وکذا الجواب اذا ادعی علی بعض اهل المحلّة باعیانهم استحسانا وان ادعی القتل علی واحد من غیر اهل المحلّة لم یکن علی اهل المحلّة قسامة ولادیة فبقال للمدعی الیک بینة علی ما ادعیته فان قال نعم اقامها وثبت ما ادعاه بیئته وان لم یکن له بینة یحلف المدعی علیه یمینا واحدة ولا یحلف خمسون یمینا ولا ولیاء القتل ان یختاروا صاحبی اهل المحلّة و اهل البلدة والعشيرة الذین وجد القتل بین اظهرهم وتعیین صاحبی العشيرة استحسانا فان لم یوجد فی المحلّة من الصلحاء خمسون رجلا فان ولی القتل ان ینکر الیمن علی الصلحاء حتی ینتم خمسون یمینا دلّ له ذلک ام یضم الیهم من فاستی العشيرة ما یکمل به خمسون رجلا لم یذکر محمد درج هذا الفصل فی کتاب وروی عنه فی غیر رواية الاصول انه لیس لولی القتل ذلک ولكنه یختار من بقی فی المحلّة حتی یکمل خمسون رجلا هكذا فی المحيط \* وله ان یختار الشبان والفسقة وله ان یختار المشائخ والصلحاء منهم کذا فی الکافی \* والخیار لولی القتل ذون الامام کذا فی فتاوی فاضلخان \* ولا یدخل فی القسامة صبی ولا مجنون ویدخل فی القسامة الاعمی والمحدود فی التذف والکافر کذا فی السراج الوهاج \* ولا یدخل فی القسامة النساء والممالیک من المکاتبین و غیرهم ومعنی البعض فی قول ابی حنیفة رح کالمکاتب کذا فی المبسوط \* والقتل من به اثر القتل والمیت من لا یکون به اثر القتل کذا فی الذخيرة \* وان وجد میت لا اثر به فلا قسامة ولادیة والاثر بان یکون به جراحة او اثر ضرب او خنق او خرج الدم من عینه او اذنه کذا فی خزائن المفتین \*

وَأَنْ خَرَجَ الدَّمُ مِنَ الْعِمَامَةِ لَمْ يَكُنْ قَتِيلًا وَإِنْ نَزَلَ مِنَ الرَّأْسِ فَلَا كُذَّاءَ فِي الْمَحْبُطِ \*  
 وَأَنْ خَرَجَ مِنْ دُبُرِهِ أَوْ ذَكَرَهُ فَلَيْسَ بِقَتِيلٍ كُذَّاءَ فِي الْإِخْتِبَارِ شَرْحُ الْمُخْتَارِ \* وَأَذَا وَجَدَ بَدَنَ الْقَتِيلِ  
 أَوْ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الْبَدَنِ أَوْ نِصْفَ الْبَدَنِ وَمَعَ الرَّأْسِ فِي مَحَلَّةٍ عَلَى إَهْلِهَا الْقِسَامَةُ وَالِدِيَّةُ وَإِنْ  
 وَجَدَ نِصْفَهُ مُشْتَرَفًا بِالطُّوْلِ أَوْ وَجَدَ أَقْلَ مِنَ النِّصْفِ وَمَعَ الرَّأْسِ أَوْ وَجَدَ يَدَهُ أَوْ رَأْسَهُ فَلَا شَيْءَ  
 عَلَيْهِمْ فِيهِ كُذَّاءَ فِي الْمَبْسُوطِ \* وَلَوْ وَجَدَ فِيهِمْ جُنَيْنٌ أَوْ سَقَطَ لَيْسَ بِهِ أَثَرُ الضَّرْبِ فَلَا شَيْءَ عَلَى أَهْلِ  
 الْمَحَلَّةِ وَإِنْ كَانَ بِهِ أَثَرُ الضَّرْبِ وَهُوَ تَامَةٌ الْخَلْقَةُ وَجَبَتْ الْقِسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَ نَاقِصَ الْخَلْقِ  
 فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ كُذَّاءَ فِي الْكَافِي \* وَأَذَا وَجَدَ الْعَبْدَ أَوْ الْمَكْتُوبَ أَوْ الْمُدِيرَ أَوْ أَمَّ الْوِلْدَانِ الَّذِي يُسَمَّى  
 فِي بَعْضِ قِيَمَتِهِ قَتِيلًا فِي مَحَلَّةٍ عَلَيْهِمْ الْقِسَامَةُ وَجَبَتْ الْقِيَمَةُ عَلَى عَوَائِلِ الْمَحَلَّةِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ كُذَّاءَ  
 فِي الْمَحْبُطِ \* وَأَنْ وَجَدَتْ الْبَيْتِيَّةُ وَالِدَاتُ مَقْتُولَةً فَلَا شَيْءَ فِيهَا كُذَّاءَ فِي فِتَاوَى قَاضِيخَانَ \* وَلَا يَدْخُلُ  
 السَّكَّانُ فِي الْقِسَامَةِ مَعَ الْمَلَائِكَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا كُذَّاءَ فِي التَّبْيِينِ \* وَهِيَ عَلَى أَهْلِ  
 الْخُطَّةِ دُونَ الْمُشْتَرِينَ وَلَوْ بَقِيَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ هَذَا أَقُولُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَبْقَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ  
 بَانَ بِأَعْوَالِهِمْ فَبُهِتَ عَلَى الْمُشْتَرِينَ الْمَلَائِكَةُ دُونَ السَّكَّانِ عِنْدَهُمَا كُذَّاءَ فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ \*  
 وَأَذَا وَجَدَ قَتِيلًا فِي مَحَلَّةٍ خَرِبَةٍ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ وَيَقْرِبُهَا مَحَلَّةٌ عَامرةٌ فِيهَا إِنْسَانٌ كَثِيرٌ تَجِبُ الْقِسَامَةُ  
 وَالِدِيَّةُ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ الْعَامرةِ كُذَّاءَ فِي مَحْبُطِ السَّرْحِيِّ \* وَأَذَا التَّقِيُّ قُتِلَ بِالسُّيُوفِ بِأَجْلَ مَا عَنِ  
 قَتِيلٍ يَهُودٍ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ أَوْلِيَاؤُهُ عَلَى أَوْلِيكَ أَوْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ بَعِيْنُهُ فَلَمْ يَكُنْ  
 عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ وَلَا عَلَى أَوْلِيكَ شَيْءٌ حَتَّى يَقِيمُوا الْبَيْتَةَ كُذَّاءَ فِي الْكَافِي \* وَأَنْ وَجَدَ الْقَتِيلَ فِي دَارِ  
 إِنْسَانٍ فَالِدِيَّةُ عَلَى عَائِلَتِهِ وَالْقِسَامَةُ عَلَيْهِ وَعَلَى قَوْمِهِ إِنْ كَانُوا حَاضِرِينَ وَإِنْ كَانُوا غُيَبًا فَالْقِسَامَةُ  
 عَلَى رَبِّ الدَّارِ بِخُرْرِ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا هَكَذَا فِي الْهَدَايَةِ \* وَأَذَا وَجَدَ  
 فِي دَارِ أَحَدٍ مِنَ الْمُشْتَرِينَ فَعَلِيَّةُ الْقِسَامَةِ وَالِدِيَّةُ عَلَى عَائِلَتِهِ كَمَا لَوْ كَانَ فِي الْمَحَلَّةِ أَهْلُ خُطَّةٍ وَقَدْ وَجَدَ  
 قَتِيلًا فِي دَارِ أَحَدِهِمْ كَانَتْ الْقِسَامَةُ عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ وَالِدِيَّةُ عَلَى عَائِلَتِهِ وَسَائِرِ أَهْلِ الْخُطَّةِ  
 بَرَاءً مِنْ ذَلِكَ كُذَّاءَ فِي الْمَحْبُطِ \* وَأَنْ ادَّعَى وَلِي الْقَتِيلِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِعَيْنِهِ فَشَهِدَ  
 شَاهِدَانِ مِنَ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ عَلَيْهِ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا بِالْإِجْمَاعِ كُذَّاءَ فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ \* وَأَذَا وَجَدَ  
 الرَّجُلَ قَتِيلًا فِي مَحَلَّةٍ وَادَّعَى وَلِي الْقَتِيلِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ أَنَّهُ قَتَلَهُ وَشَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ  
 شَاهِدَانِ

شاهدان من غير اهل تلك المحلة فانه تقبل شهادتهما ويرأ اهل المحلة عن القسمات والدية ان يشهد بذلك شاهدان من اهل المحلة التي وجد فيها القتل قال ابو حنيفة رح لا تقبل شهادتهما الا انه يرأ اهل المحلة عن القسمات والدية وقال ابو يوسف ومحمد رح تقبل شهادتهما في حق القضاء بالقتل على المدعى عليه كذا في الذخيرة \* ثم قال ابو يوسف رح ان اختار الولي الشاهدين من جملة من يستحلفهم بحلفهما بالله ما قتلناه فقط وقال محمد رح يحلفان بالله ما قتلنا ولا علمنا فانا لا سوى فلان كذا في الكافي \* ذكر في النوادر اذا وجد قتيل في محلة وزعم اهل المحلة ان رجلا منهم قتله ولم يدع الولي عليا واحدا منهم بعينه فالقسمات والدية على اهل المحلة ثم كيف يحلفون عند ابي حنيفة ومحمد رح يحلفون بالله ما قتلنا وما علمنا له قاتلا غير فلان وهو الاحوط وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* واذا وجد القتل في محلة وادعى اهل المحلة ان فلانا قتله دونهم واقاموا على ذلك بينة من غير محللتهم جازت الشهادة ووقعت لهم البراءة عن القسمات والدية ادعى ولحق القتل ذلك اولم يدع كذا في الذخيرة \* وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا رح يقول اذا وجد قتيل في محلة وادعى اولياءه عليهم واقام اهل المحلة بينة انه قتله فلان لرجل من غير محللتهم اوجاء جريحا حتى سقط في محللتهم ومات قال يبرؤن من الدية وان ادعى اولياء الدم القتل على رجل بعينه واقاموا البينة على ذلك فاقام المدعى عليه البينة ان فلانا قتله لرجل آخر قال لا قبل هذه البينة كذا في المحيط \* واذا جرح الرجل في قبيلة فنقل الى اهلها فمات من تلك الجراحة فان كان صاحب فراش جريح مات فالقسمات والدية على القبيلة وان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسمات وقال ابو يوسف رح لا ضمان فيه ولا قسمات في الوجهين وعلى هذا التخريج اذا وجد على ظهر انسان يحمله الى بيته فمات بعد يوم او يومين فان كان صاحب فراش حتى مات فهو على الذي كان يحمله كما لو مات على ظهره وان كان يجيء ويذهب فلا شيء على من حمله وفيه خلاف ابي يوسف رح كذا في الكافي \* ولو جرح في محلة او قبيلة فحمل مجروحاً ومات في محلة اخرى من تلك الجراحة فالقسمات والدية على اهل المحلة التي جرح فيها كذا في محيط السرخسي \* قال في الجامع محلة او مسجد اخطأها ثلث قبائل احدتها بكر بن وائل وهم عشرون رجلا والاخرى بنو قيس وهم ثلثون رجلا والاخرى بنو تميم وهم خمسون رجلا فوجد في هذه المحلة قتيل او في هذا المسجد فالدية تجب على القبائل

انلانا علی کل قبيلة ثلثها وكذا لو كان من احدى القبائل رجل واحد لا غیر فعلى عاقله ثلث الدية  
وان كان الرجل من غیر القبيلتين الا انه حليف لاحدى القبيلتين فعلى القبيلتين نصان ولا شيء  
على قبيلة الحليف وقال في الجامع ايضا محملة اختطها ثلث قبائل وثنا فيها مسجد فاشترى رجل  
من غیر القبائل الثلث دورا حدى القبائل حتى لم يبق من اهل القبيلة البائنة احدهم وحده  
قتيل في المحلة او في المسجد كانت الدية انلانا ثلثها على عاقله المشتري وثلاثها على القبيلتين  
الباقيتين فان كان المشتري لتلك الدور رجل واحد من احدى القبيلتين الباقيتين كانت الدية  
نصفين على القبيلتين وان اشترى رجل من غیر تلك القبائل دور فبيلتين وناقى المسئلة بحالها  
والدية نصان نصفه على عاقله المشتري ونصفه على عاقله القبيلة البائنة وان اشترى رجل من  
غير هذه القبائل دورا فبائل كلها ثم باع دورا حدى القبائل من قوم شتى والدية على عاقله المشتري  
الاول مادام له من تلك الدور شيء ولو كان المشتري للدور كلها باع دورا حدى القبائل من  
الدين كانت لهم اراقالها معهم اورد عليهم بعب بغير قضاء ثم وجد في المحلة او في المسجد قتيل  
فالدية على عاقله المشتري وان كان الرد عليهم بالعيب بقضاء فاقض فعلى عاقله المشتري نصف  
الدية وعلى عاقله الذين ردت عليهم الصفي كذا في المحيط \* اذا وحدي سوق او مسجد جماعة  
كان في بيت المال اذا كان السوق للعامة او للسلطان وان كان مملوكا لقوم فالقسامة والدية عليهم  
واراد بالمسجد المسجد الجامع او مسجد جماعة يكون في السوق لعامة المسلمين وان كان في مسجد  
لمحلة فعلى اهل المحلة كذا في محيط السرخسي \* وان وجد قتيل في الشارع الاعظم فلا قسامة  
فيه والدية على بيت المال هكذا في الكافي \* ولو وجد القتيل في المسجد الحرام من غير حرام  
الناس في المسجد او بعرفة او بغيرها فالدية على بيت المال من غير قسامة كذا في المحيط \* ولو وجد  
قتيل في ارض ارباب موقوفة على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها وان كانت موقوفة على  
المسجد فهو كما لو وجد في المسجد فيجب على اهل المحلة القسامة والدية كذا في محيط السرخسي \*  
ولو وجد القتيل في وقف المسجد كانت الدية في بيت المال كذا في المحيط \* واد وجد القتيل في قرية  
اصلا لقوم شتى فيهم المسلم والكافر فالقسامة على اهل القرية المسلم منهم والكافر فيه سواء ثم يفرض  
عليهم الدية فما اصاب المسلمين من ذلك فعلى عواقلهم وما اصاب اهل الذمة فان كانت لهم  
عواقل فعليهم والا فني اموالهم كذا في المبسوط \* ولو وجد قتيل في محلة المسلمين وفيها ذمي نازل

عليهم لم يستحلف الذمي كذا في محبط السرخسي \* وأن وجد قتل بين قريتين أو سكتين كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكتين إلى القتل هذا إذا كان صوت القريتين يبلغ إلى الموضع الذي وجد فيه القتل وإن لم يبلغ فلا شيء على واحد من القريتين كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي المتنقذ إذا وجد قتل بين قريتين أرضهما وطرقهما مملوكة لقوم يبيعون أرضهما وطرقهما فهو على الرأس قال وهذا قول محمدرح وفيه إذا وجد قتل في أرض قرية وهو إلى بيت قرية أخرى أقرب فإن كان الأرض الذي وجد فيه القتل مملوكا فهو على صاحب الملك وإن لم يكن مملوكا فهو على أقرب القريتين وفيه أيضا مثل محمدرح عن قتل بين قريتين أهو على أقربهما إلى الجيطان والأرضين قال إن كانت الأرضون ليست بملك لهم إنما تنسب إلى القرية كما تنسب الصحاري فهو على أقربهما بيوتا كذا في الذخيرة \* وإذا وجد قتل بين قريتين هو في القرب إليهما على السواء وفي إحدى القريتين ألف رجل وفي الأخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف قال أبو يوسف رح في قتل وجد بين ثلث دوردان لمبمي وداران لهما دانيين وهن جميعا في القرب على السواء فالدية نصفان فاعتبر القبيلة دون القرب كذا في المحيط \* ومن اشترى دارا فلم يقبضها حتى وجد قتل وليس في الشراء خيار فالدية على عاقلة البائع وإن كان في البيع خيار أحدهما فهو على عاقلة ذى اليد وهذا عند أبي حنيفة رح وقالوا إن لم يكن في الشراء خيار فالدية على عاقلة المشتري وإن كان فيه خيار فالدية على عاقلة الذي تصير الدار إليه كذا في الكافي \* ومن كان في يده دار فوجد فيها قتل لم يعقله العاقلة حتى شهد الشهود أنها للذي في يديه كذا في خزائن المفتين \* وإذا وجد في دار إنسان قتل وفيها خدعه وغلده وأحرار فإن القسامة والدية على رب الدار ونههم كذا في التاتارخانية نافل عن الاسهبجاني \* وإن وجد في ملك مشترك قتل فالقسامة على الملاك وتحمل الدية على عواقلهم بعدد الرؤس من الملاك لا بعدد الانصباء حتى لو كان لأحد الشريكين ثلث الدار ولآخر ثلثها فالدية على عواقلهما نصفان وكذا لو وجد في نهر مشترك بين اقوام كذا في الذخيرة \* قال في الجامع دار مملوكة لأحد عشر رجلا عشرة منهم من بكرين وأهل واحد منهم من بني قيس فوجد في هذه الدار قتل فديته على أحد عشر جزء عشرة أجزاء منها على عاقلة بني بكرين وأهل وجزء واحد على عاقلة قيس وكذا إذا رين بكري وبين قيسين أثلافا فوجد فيها قتل فالدية على عواقلهم

اثلاثا وهذا الذي ذكره قول محمد بن روح رواه عن ابي حنيفة بن ورقي عن ابي يوسف بن اخلاف هذا  
 فانه قال في دارين تبني رهنه اثنتين وجد فيها قتل فعلى التميمي نصف الدية وعلى الهمدانيين  
 نصف الدية قال وانما مدد على عدد القبائل بمنزلة قتل يوجد بين قريتين هو منهما سواء في القرب  
 فعلى اهل كل قرية نصف الدية ولا ينظر الى عدد اهل القريتين وكذلك قال ابو يوسف بن روح  
 في دارين تبني وبين اربعة من همدان وجد فيها قتل فالدية بينهما نصفان وعند محمد بن روح  
 نجب الدية اخماسا كذا في المحيط \* وفي المستنق عن محمد بن روح عن ابي يوسف بن روح في رجلين  
 في بيت لبس معهما احد فوجد احدهما مقتولا قال ابو يوسف بن روح اصمته الدية وقال محمد بن روح  
 لا اصمته لعله قتل نفسه كذا في الخلاصة \* واذا وجد القتل في دارين ثلثة نفر فاقسامه على  
 عوائلهم جميعا اثلاثا وتماثل الخمسين في الكسر على ابي العوائل شاء ولي القتل وليس له ان يختار  
 جميع الخمسين داري عاقلة احدهم كذا في المحيط \* ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فعلى  
 عاقلة دية لورثته عند ابي حنيفة بن روح وقال الاشعري دابهم واختلف المشايخ في وجوب القسامة على  
 عاقلة على قوله واختار شمس الائمة السرخسي ان لا تجب القسامة ههنا كذا في الكافي \*  
 وان وجد المكاتب قتيلا في داره فهو حدر بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو وجد المكاتب  
 قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى مؤجلة في ثلث سنين يقتضى منه كتابته وبحكم بحريته  
 وما بقي يكون ميراثا عنه لورثته كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وجد قتل في دار مكاتب فعليه  
 ان يسعى في الاقل من قيمته ومن دية القتل في ثلث سنين ولا يتجملها العاقلة كذا في الطهيري \*  
 وهل نجب على المكاتب القسامة لم يذكر هذا في الكتاب ولا شك على قول ابي حنيفة  
 ومحمد بن روح انها تجب وما على قول ابي يوسف بن روح احتلاف المشايخ بعضهم قالوا لا تجب على قوله  
 الآخرون منهم من قال نجب عليه القسامة كذا في المحيط \* واذا وجد المولى قتيلا في داره مكاتبه فعليه ان  
 يسعى في الاقل من قيمته ومن دية المولى كذا في السراج الوهاج \* واذا وجد العبد قتيلا في دار  
 مولاه فلا شيء فيه قالوا هذا اذا لم يكن على العبد دين فاما اذا كان على العبد دين فانه يضمن  
 المولى الاقل من قيمته ومن الدين كذا في المحيط \* وكذلك لو جنى العبد حنابة ثم وجد قتيلا  
 في دار مولاه كذا في الطهيري \* وان وجد قتل في دار العبد المأذون في التجارة ذكر شيخ الاسلام  
 في شرحه

في شرحه ان لم يكن عليه دين فالتسامة على مولاه والدية على عاقلة قياسا واستحسانا فان كان عليه دين فكذلك الجواب ضد ما وكذا في عند ابي حنيفة رح استحسانا كذا في الذخيرة \* ولو وجد الرجل قتيلًا في دار عبده المأذون كانت التسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مديونًا ولم يكن كذا في فتاوى ناصيخان \* العبد المهرهون اذا وجد قتيلًا في دار الراهن او المهرتهن فالقيمة على رب الدار دون العاقلة كذا في خزائن المفتين \* ولو وجد قتيل في دار من لا تقبل شهادته له ارا امرأة في دار زوجها فقيهه قسامة ودية ولا يحرم الارث كذا في محيط السرخسي \* واذا وجد القتل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشرينها احد فان الايمان تكرر على المرأة حتى تحلف خمسين يمينًا ثم تفرض الدية على اقرب القبائل منها وهذا قول ابي حنيفة رح وهو قول محمد وابي يوسف رح الاول كذا في شرح المبسوط \* وما اذا كانت عشرينها حضورًا تدخل معها في القسامة كذا في الكفاية \* ولو وجد قتيل في قرية لامرأة فعند ابي حنيفة ومحمد رح عليها القسامة تكرر الايدان عليها وعلى عاقلة الدية وعاقلة اقرب القبائل اليها في النسب قال المتأخرون من اصحابنا ان المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسئلة كذا في الكافي \* واجمعوا ان القتل اذا وجد في دار صبي فانه لا يكون على الصبي قسامة وانما تجب الدية والتسامة على عاقلة واجمعوا انه اذا وجد في دار مجنون انه لا قسامة على المجنون وانما القسامة والدية على عاقلة كذا في الذخيرة \* ولو وجد قتيل في قرية او دار لا يتام فان كان فيهم كبير فالقسامة عليه والدية على عاقلة \* وان لم يكن فيهم كبير فالقسامة والدية على عاقلة كذا في محيط السرخسي \* واذا وجد القتل في دار ذمي فالقسامة عليه يكرز عليه خمسون يمينًا فاذا حلف ان كان له عاقلة وكانوا يتعالتون فيما بينهم فعلى العاقلة الدية والا تجب الدية في ماله كذا في الذخيرة \* ولو وجد قتيل في دار ابنه وبنته وهي بينهما نصفان فادعى كل واحد القتل على صاحبه فالابن ثلث الدية على عاقلة والدية على عاقلة والدية على عاقلة اخيه ولو ادعى الابن القتل على زوج اخته فلا شيء له كذا في خزائن المفتين \* وفي مجموع التوازل لو وجد الرجل قتيلًا في دار ابنه وقد كان قال قبل موته وهو مجروح فتلني فلان فقد ابرأ عاقلة ابنه من الدية الا انه لا يطل عن الابن ما عليه من ذلك اذا كان من اهل العطاء خمسة دراهم او اقل من ذلك وفيه ايضا اذا وجد المضيف قتيلا فهو على رب الدار عند



ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ان كان نازلا في بيت على حدة ملاذبة ولا تسامة وان كان  
 مختلطاً فعليه الدية والتسامة كذا في المحيط \* ولو وحده في دار واثله لا وارث له غيره لم يقتل  
 عاقلة له كذا في خزائن المعين \* واذا اوجد الرجل قتيلاً في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عطيماً  
 كالفرات ونحوه فان كان يجري به الماء وكان موضع ابعاث الماء في دار الحزب قدمه هدر سواء  
 كان يجري في وسطه او في شطه وان كان موضع ابعاث الماء في دار الاسلام تجب الدية في بيت  
 المال وان كان محتسماً على شط من شطوطه لا يجري به الماء فهو على اقرب القرى وهذا اذا كان  
 اقرب القرى الى هذا الشط بحيث يسمع اهلها الصوت منه فاما اذا كان بحيث لا يسمع منه الصوت لا تجب  
 عليه شيء وانما تجب في بيت المال وان كان النهر صغيراً لا اقوام معروفين تجب التسامة على  
 اصحاب البر والدية على عواقلهم هكذا في الذخيرة \* والرق في النهر الصغير والكبير ما عرف  
 بالشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة نحو العرات والنجحون فهو  
 عظيم كذا في فتاوى فاصيخان \* وان وجد القتل في السعينة والتسامة على من فيها من الركاب  
 والملاحين واللفظ يشغل اربابها حتى تجب على الارباب الذين فيها وعلى السكان وعلى  
 من يمدحها والمالك في ذلك وخير المالك سواء وكذلك العجالة كذا في الهداية \* قبل على دابة  
 معها سائق او نائد او راكب فديته على جائلته دون اهل المحلة وان اجتمع فيها السائق والنائد  
 والراكب كانت الدية عليهم جميعاً ولا يشترط ان يكونوا مالكيين للدابة بخلاف الدار وان لم يكن مع الدابة  
 احد فالدية والتسامة على اهل المحلة الذين وجد فيهم القتل على الدابة كذا في التبيين \* وان  
 مرت دابة بين فريتين طليها قتل فعلي اقرنهم التسامة والدية قيل هذا محمول على ما اذا كان  
 بحيث يبلغ اهلها الصوت اما اذا كان بحيث لا يبلغهم الصوت فلا شيء عليهم كذا في الكافي \*  
 واذا وجد القتل في فلاة ارض فان كانت ملكاً لانسان فالتسامة والدية على المالك وعلى قبيلته  
 وان لم يكن ملكاً لاحد فان كان يسمع فيه الصوت من مصر من الامصار فعليهم التسامة وان كان  
 لا يسمع فيه الصوت فان كان للمسلمين فيها مسعدة الاحتطاب والاحتشاش والكلاء بالدية في بيت المال  
 وان انطعت عنها مسعدة للمسلمين قدمه هدر وكذلك اذا وجد في المغازة وليس بقر بها عدوان كذا  
 في محيط السرخسي \* وفي المستقن اذا وجد قتل على الجسر وعلى القنطرة وذلك على بيت المال وفيه  
 ايضا اذا وجد القتل في مثل خندق مدينة ابني جعفر فهو بمنزلة الطريق الاعظم على اقرب المحال كذا

في المحيط \* ولو وجد في معسكر نزلوا في فلاة مباحة ليست بمملوكة لا حد فان وجد في خيمة أو فسطاط بالقسامة والدية على من يسكنها وان كان خارجا منها ونزلوا نبالا متفرقين فعلى القتيبة التي وجد فيها القتيل ولو وجد بين القتيلين فعلى اقربهما وان استويا فعليهما هكذا في التبيين \* وان نزلوا مخنطين جملة في مكان واحد ان وجد القتيل في خيمة احدهم أو فسطاط احدهم فعلى صاحب الخيمة والفسطاط وان وجد خارج الخيام فعلى اهل العسكر كلهم كذا في المحيط \* وان كان العسكر في ارض رجل فالقسامة والدية عليه كذا في محيط السرخسي \* وان كان اهل العسكر قد لقوا عدوهم من الكفرة فاجلوا عن قتيل مسلم فلا قسامة في القتيل ولا دية وان كان لا يدري من قتله وكذلك ان كانت الطائفتان مسلمتين لكن احدهن الطائفتين باغية والاخرى عادلة واجلوا عن قتيل من اهل العديل فلا دية في القتيل ولا قسامة كذا في المحيط \* ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول ابني يوسف رح الدية والقسامة على اهل السجن كذا في الهداية \* واذا كانت الدار مفرغة وهي مثقلة فوجد فيها قتيل فالقسامة والدية على عاقلة رب الدار وهو قول ابني حنيفة وابي يوسف ومحمد بن رح كذا في المحيط \* الباب السادس عشر في المعافل والمعاقل جمع معقلة وهي الدية كذا في الهداية \* العاقلة الذين يعقلون العتل اي يؤدون الدية ويسمى الدية عقلا ومعقلا لانها تعقل الدماء من ان تنسك اي تمسك كذا في الكافي \* عاقلة الرجل اهل ديوانه عندنا كذا في المحيط \* واهل الديوان اهل الرايات وهم الجيش الذين كتبت اساميتهم في الديوان كذا في الهداية \* انما كان القاتل من اهل الديوان فان كان غازيا وله ديوان يرتزق منه للقتال فعاقلته من كان في ديوانه من الغزاة وان كان كاتبا وله ديوان يرتزق منه فعاقلته من كان يرتزق من ديوان الكتاب ان كانوا يتناصرون بها وان لم يكن له ديوان فعاقلته انصاره فان كان نصرته بالمجال والدروب يحمل عليهم وان كان من اهل القرية ونصرته باهل القرية يحمل عليهم كذا في المحيط \* والحاصل ان العبرة في هذا للتناصرو قيام البعض بأمر البعض فان كان اهل المحلة واهل السوق واهل القرية او العشيرة بحال اذا وقع لواحد منهم امر قاموا معه في كفايته فهم العاقلة والا فان كان له متناصرون من اهل الديوان ومن العشيرة والمحلة والسوق فاهل الديوان اولي فان لم يكن له متناصرون من اهل الديوان فالمتناصرون من اهل العشيرة ثم بعد ذلك المتناصرون من اهل المحلة والسوق كذا في الذخيرة \* وان كان لا يتناصرون بعضهم ببعض

فعاقلته عشيرته من قبل ابيه كذا في المحيط \* ويقسم عليهم في ثلث سنين لا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم او درهم وثلث درهم ولا يزداد على كل واحد من كل الدية في ثلث سنين على ثلثة او اربعة فان لم ينسخ القبيلة لذلك ضم اليه اقرب القبائل نسبا ويضم الاقرب فالاقرب على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم واما الآباء والابناء فقد قيل يدخلون وقيل لا يدخلون كذا في الكافي \* والزواج لا يكون عاقلة المرأة وكذلك المرأة لا تكون عاقلة الزوج والاين لا يكون عاقلة الام الا ان يكون الزوج من قبل ابيه كذا في المحيط \* ثم القاتل احدا العواقل يلزمه من الدية مثل ما يلزم احدا العواقل عندنا كذا في المبسوط \* وليس على النساء والذرية من كان له حطاء في الديوان عقل وعلى هذا لو كان القاتل صبيا وامراة لاشي عليهما من الدية كذا في الكافي \* ولا يؤخذ من العبيد والاماء والمجانين كذا في المحيط \* وان قُلت العاقلة حتى يصير نصيب كل واحد اكثر من اربعة دراهم يضم اليهم اقرب ديوان آخر وكان اقرب الدواوين في هذا المصر اليه اولى من الابعد كذا في محيط السرخسي \* واقرب الدواوين الى ديوان القاتل من يكون قائد ذلك الديوان من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل ثم لو ضم اليه اقرب الدواوين من هذا المصر ولم يكف يضم اليه ابعد الدواوين من دواوين هذا المصر وهو الديوان الذي ليس قائده من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل وانما كان قائده من يد الوالي ثم اذا ضم اليه ابعد الدواوين ولم يكف يضم اليه عشيرته من قبل ابيه وان كان في هذا المصر ديوان هو اقرب الى ديوان القاتل الا انهم اجانب من القاتل وديوان هو ابعد من ديوان القاتل الا انهم عشيرة القاتل من جانب الاب فانه يضم اقرب الدواوين الى ديوانه وان كانوا اجانب كذا في المحيط \* ومتى استولى ديوان في الغرب احدهما من عشيرة القاتل من الاب والآخر من جانب الام فانه يضم اليه ديوان العشيرة ويعتبر النسب ترجيحا والترجيح يعتبر اولا بالاقرب في الديوان فاذا استوى في الغرب يعتبر ترجيح بالنسب كذا في محيط السرخسي \* حكى عن ابي جعفر الجاني اذا كان ديوانيا ولا قربائه دواوين ايضا فعتله على اقربائه في ديوانه فان لم يتسع فعلى الكل يعني على جميع الاقرباء من ديوانه ومن ديوان غيره فان لم يكن الجاني ديوانيا ولكن لا قربائه دواوين فعتله على اقرب اقربائه اليه من اهل الديوان فان لم يتسع فهو عليهم وان لم يكن ديوانيا ولكن لبعض اقربائه

اقاربته ديوان في المصر ولا ديوان لبعضهم وهم يسكنون الرستاق فانه ينظر ان كان القاتل يسكن  
الرستاق فهو على اقاربته الذين يسكنون في الرستاق فان لم يتسع فهو على جميع اقاربته الذين  
يسكنون في الرستاق والذين يسكنون المصر من اهل الديوان وما فضل فهو في ماله وان كان  
القاتل يسكن المصر فعقله على اقربائه الساكنين في المصر من اهل الديوان فان لم يتسع فهو في ماله  
ولا يجب على عاقلته من اهل الرستاق الذين لا ديوان لهم وان لم يكن له ديوان ولا اقربائه  
ينظر ان كان يتناصر باهل الحرف فعقله عليهم والفضل في ماله وان كان يتناصر باهل المحلة  
فعقله على اهل المحلة والفضل عليه وان كان يتناصر بالمصر فهو على اهل المصر كذا في المحيط \*  
ومن لا ديوان له من اهل البادية ونحوهم تعافوا على الإنساب وان تباعدت منازلهم واختلف  
الياديتان كذا في المبسوط \* ولو كان البدوي نازلا في المصر وليس له مسكن في المصر لا يعقل عنه  
اهل العطاء كما ان اهل البادية لا يعقل عن اهل المصر النازل فيهم كذا في الكافي \* ومن ليس له  
عشيرة ولا ديوان فعن ابي حنيفة رح انه يكون في ماله وبه اخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت  
المال وعليه الفتوى قاله حسام الدين كذا في السراجة \* وذكر في كتاب الولاء ان بيت المال  
لا يعقل من له عشيرة او وارث سواء كان مستحقا للميراث بان كان حرا مسلما او لم يكن بان كان  
كافرا او عبدا اختي قال لوان حريام مستأ منا اشترى عبدا مسلما فاعتقه ثم عاد المستأمن الى دار  
الحرب فأسروا وخرج الى دار الاسلام ثم مات المعتق فميراثه لبيت المال لان معتقه رفيق ولو جنى هذا  
المعتق فعقله عليه ولا يكون في بيت المال كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في النهاية \* ذكر شمس  
الائمة الحلواني اختلاف المتأخرون قال بعضهم لا عاقلة للعجم وهو قول الفقيه ابي بكر البلخي  
وابي جعفر الهندواني لان العجم لم يحفظوا انسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل  
الجنائية على الغبر عرف بخلاف القياس في حق العرب فانهم لم يضيعوا انسابهم ويتناصرون فيما بينهم  
فلا يلحق بهم العجم وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض نحو الاساكفة والصغارين  
بمرو ودرج النخساين وكلا باد بختار فاذا قتل واحد خطاء ووجب الدية فاهل محلة القاتل ورستته  
عاقلته وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس الائمة الحلواني وكثير من المشائخ رضي الله عنهم  
وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين يأخذ بقول الفقيه ابي جعفر لان العبرة للتناصر  
واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم كذا في فتاوى

فَاصْبِرْ \* وَلَا يَغْلُ اهل مصر عن اهل مصر آخر اذا جاز اهل كل مصر ديوان على جدة  
ولو كان تبصرهم باعتبار القرب في السكنى فاهل مصر اقرب اليه من اهل مصر آخر كذا في الهداية \*  
ولو ان اخوين اب وام ديوان احدهما بالكوفة وديوان الآخر بالبصرة لم يغتال احدهما عن صاحبه  
وانما يغتال عن كل واحد منهما اهل ديوانه كذا في المبسوط \* ويغتال اهل كل مصر من اهل سوادهم  
وقراهم ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة غفل عنه اهل الكوفة كذا في الكافي \* واذا قتل  
الرجل خطأ فلم يرفع الي القاضي حتى مضت سنون ثم رفع اليه فانه يتقضي بالدية على عائلته  
في ثلث سنين من يوم يقضي فان كانوا اهل ديوانه قضى بذلك في عطياتهم ويجعل الثلث في اول  
عطاء يخرج لهم بعد قصائه وان لم يكن بين القتل وقصائه وبين خروج عطياتهم الا شهرا او اقل  
من ذلك والثلث الثاني في العطاء الآخر اذا خرج ان ابطاء بعد الحول او عجل قبل السنة وكذلك  
الثلث الثالث كذا في المبسوط \* فان عجل لهم عطية ثلث سنين بمرة واحدة مما وجب بعد القضاء  
بالدية فالدية كلها في ذلك عجلة ولو خرج له عطاء وجب قبل القضاء بالدية لم يكن فيه شيء  
واستغلت الدية في الا عطية المستقبل بعد القضاء وان خرج لكل سنة اشهر وجب فيه سدس الدية  
وفي كل اربعة اشهر تسع الدية كذا في محيط السرخسي \* وان كان عائلة الرجل اسحاب رزق  
قضى عليهم بالدية في ارزاقهم فان خرجت لهم ارزاق اشهر مضت قبل القضاء بالدية الا يؤخذ  
من ذلك شيء وان خرجت لهم ارزاق اشهر مضت بعد القضاء يؤخذ منها الدية بالحصص فينظر  
ان كانت ارزاقهم تخرج في كل شهر يؤخذ من رزق كل شهر نصف سدس ثلث الدية كذا  
في المحيط \* فان خرج الرزق بعد قضاء القاضي بيوم او اكثر اخذ من رزق ذلك الشهر بحصة  
الشهر وان كان لهم ارزاق في كل شهر وعطاء في كل سنة فرضت عليهم الدية في عطياتهم دون  
ارزاقهم كذا في الكافي \* الفرق بين الرزق والعطاء هو ان الرزق ما يفرض للناس في مال بيت المال  
مقدرا بالحاجة والكفاية يفرض له ما يكتبه في كل شهر وكل يوم والعطاء ما يفرض في كل سنة ويقدر  
بجدة وعائلته في باب الدين لا بالحاجة والكفاية كذا في محيط السرخسي \* ولو كان الثاقل من اهل  
الكوفة وله بيعاء فلم يقض بالدية على عائلته حتى حول ديوانه الى البصرة فانه يتقضي بالدية  
على عائلته من اهل البصرة كذا في المبسوط \* ولو قضى بالدية على عائلته بالكوفة في ثلث سنين  
ناخذ منه ثلث الدية اولم يؤخذ ثم حول اسمه عنهم فجعل في ديوان اهل البصرة كان العقل

على ديوان اهل الكوفة ولا يحول الى ديوان اهل البصرة الا انه يؤخذ من عطائه بالبصرة حصته  
 كذا في المحيط \* وان كان مسكنه بالكوفة وليس له عطاء فقتل رجلاً خطأ فلم يقض عليه حتى يحول  
 من الكوفة واستوطن البصرة فانه يقضى بالدية على عاقبته بالبصرة ولو قضى بها على عاقبته  
 بالكوفة لم ينتقل عنهم وكذلك البدوي اذا الحق بالديوان بعد القتل قبل القضاء يقضى بالدية  
 على اهل الديوان وان كان ذلك بعد القضاء على عاقبته بالبادية لم يحول عنهم كذا في الكافي \*  
 اذا قتل البدوي رجلاً من اهل الحضرة خطأ فعليه مائة من الابل في البادية في عشرته وقومه يجمع  
 ذلك له عرفاً ودية ويؤمر ولي الدم بالخروج اليهم حتى يستوفي ذلك منهم في بلادهم كذا  
 في المحيط \* ولو ان رجلاً من اهل البادية جنى جنابة فلم يقض بها حتى نقله الامام وقومه فجعلهم  
 اهل عطاء وجعل عطاء هم الدنانير ثم رفع الى القاضي قضى عليهم بالدنانير وادان الابل كذا في الظهيرية \*  
 ولو كان قضى عليهم بمائة من الابل ثم نقله الامام وقومه الى العطاء وجعل عطاء هم الدنانير  
 اخذوا بالابل او بقيمتها واذا لم يكن لهم مال غير العطايا اخذت قيمة الابل من عطياتهم قلت  
 القيمة او كبرت كذا في شرح المحيط \* وان اهل عطاء الكوفة جنى رجل منهم جنابة وقضى بها  
 على عاقبته ثم الحق قوم بقومه من اهل البادية او من اهل المصر لم يكن لهم ديوان عقولوا معهم  
 ودخلوا فيما قضى وفيما لم يقض ولم يدخلوا فيما ادان وقبل ذلك كذا في الظهيرية \* ومن اقربا القتل  
 خطأ ولم يرفعوا الى القاضي الا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى  
 ولو نصادق الثالث وولي الجنابة على ان ناضي بلد كذا قضى بالدية على عاقبته بالكوفة بالبينة  
 وكذا بينهما العاقلة فلا شيء على العاقلة وام يكن عليهم في ماله شيء الا ان يكون له عطاء معهم فحينئذ  
 يلزمه بقدر حصته كذا في الكافي \* وذكر في المعامل ان البينة على القتل العتي يوجب الدية  
 على العاقلة لا تقبل عند غيبة العاقلة كذا في الظهيرية \* رجل اقر عند القاضي انه قتل خطأ فلانا  
 فانام ولي القتل بيينة ان المدعى عليه قتله تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية على العاقلة واقرار  
 المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البينة لان البينة تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه  
 ونظائر هذا كثيرة كذا في فتاوى ناصيخان \* وان قال الولي بعد اقراره لا اعلم بيينة فاقض لي بها  
 عليه في ماله فتقضى الناضي بها في مال المقرن وجد ولي الجنابة بيينة فاراد ان يحول ذلك الى  
 العاقلة لم يكن له ذلك ولو قال الولي لا تعجل بالنضاء في ماله لعلي اجد بيينة فاخرة القاضي ثم وجد

بينة، قضى له على العاقلة كذا في المبسوط \* وعاقلة المعنق قبيلة مولاة ومولى الموالاة يعقل عنه  
 مولاة وقبيلته كذا في الكافي \* وإذا كانت المرأة حرة مولاة لبني تميم تحت عبد لرجل من همدان  
 فولدت له غلاما فعاقلة الابن عاقلة امه فان جنى جنابة فلم يقض بها القاضي على عاقلة الام  
 حتى عتق الاب فان القاضي يحول ولاءه الى موالى ابيه ثم يقضي بالجنابة التي فذبحها  
 على عاقلة امه ولا يحولها عنهم وكذلك لو حفر بئرا قبل عتق ابيه ثم سقط فيها انسان بعد عتق  
 ابيه فالمحصم في ذلك حين يقضي بالدية عاقلة الام ان كان الجاني بالغا وان كان صغيرا فبوه كذا  
 في المبسوط \* ولو والى رجلا ثم قتل رجلا خطأ ثم تحول عنه قبل ان يعقل كانت الدية على الثاني  
 كذا في محيط السرخسي \* حربي اسلم والى مسلما في دار الاسلام ثم جنى جنابة عقلت عنه  
 عاقلة الذي والا له ان يتحول بولائه بعد الجنابة فان عقلوا عنه اولم يقض بها حتى  
 اسرا بوه من دار الحرب فاشتره رجل واعتقه جر ولاء ابنه ثم لا يرجع عاقلة الذي كان والا على  
 عاقلة موالى الاب بشيء وكذلك لو حفر بئرا قبل ان يوسرا بوه ثم وقع فيها انسان بعد عتق الاب  
 فان ذلك على عاقلة الذي والا دون عاقلة ابيه كذا في المبسوط \* ذمي اسلم ولم يوال احدا حتى  
 قتل قبلا خطأ فلم يقض به حتى والى رجلا من بني تميم ثم جنى جنابة اخرى فانه يقضى بالجنابتين  
 على بيت المال وبطل موالاته كذا في الظهيرية \* ولو حفر بئرا ثم والى رجلا ثم وقع في البئر رجل  
 كانت دينته في ماله ولا يعقل عنه بيت المال بخلاف مالورمي بسهم او حفر خطأ فقبل الإصابة  
 عاقلة ثم وقعت الرمية فقتل رجلا وجب العقل في بيت المال كذا في محيط السرخسي \*  
 ولو ان امرأة مسلمة مولاة لبني تميم جنت جنابة او حفرت بئرا فلم يقض بالجنابة حتى ارادت  
 ولحقت بدار الحرب ثم سببت فاعتقار رجل من همدان ثم وقع في البئر رجل فمات قضى بتلك  
 الجنابة على بني تميم كذا في المبسوط \* ولو ان رجلا من اهل البادية حفر بئرا في الطريق ثم ان  
 الامام نقل اهل البادية الى الامصار فترفوا فيها فصاروا اصحاب عطيات ثم تردى في تلك البئر انسان  
 كانت الدية على عاقلة يوم تردى كذا في الظهيرية \* ولو حفر وهو من اهل العطاء ثم ابطل الامام  
 عطاء ورده الى انسابهم فتعاقلوا عليهما ما نطويلا ثم مات انسان في البئر كانت الدية على عاقلة  
 اليوم الذي وجب المال فيه كذا في المبسوط \* وابن الملا عنه يعقل عنه عاقلة امه فان عقل عنه  
 ثم ادعاه

ثم ادعاء الاب رجعت عاقلة الام بما ادبت على عاقلة الاب في ثلث سنين من يوم يقضى القاضي لعاقلة الام على عاقلة الاب وكذا ان مات المكاتب عن ولاء وله ولد حرف لم يؤد كتابته حتى جنن ابنه وابنه من امرأة حرة مولاة لبني تميم والمكاتب لرجل من همدان فعقلت عنه قوم امه ثم اديت الكتابة فان عاقلة الام ترجعون على عاقلة الاب وكذلك رجل امر صبيا ليقتل رجلا فقتله فضمنت عاقلة الصبي الدية رجعت بها على عاقلة الامر ان كان الامر ثبت بالبينة وان ثبت الامر بقرارة فانهم يرجعون عليه في ماله في ثلث سنين من يوم يقضى القاضي بها على الامر وعلى عاقلة كذا في الكافي \* وان كانوا اجتمعوا في اول الامر قضى القاضي بها لولي الجناية على عاقلة الصبي ولعاقلة الصبي على عاقلة الامر فكما اخذ ولي الجناية من عاقلة الصبي شيئا اخذت عاقلة الصبي من عاقلة الامر مثل ذاك ولوان ابن ملائكة قتل رجلا خطاء فقتضى القاضي بالدية على عاقلة الام فادوا الثلث ثم ادعاء الاب فحضر واجمعوا فانه يقضى لعاقلة الام بالثلث الذي ادوا على عاقلة الاب ويؤد ابيهم في سنة مستقبلة قبل اهل الجناية ويُبطل الفضل من عاقلة الام ويقضى بالثلثين الباقيين على عاقلة الاب في السنتين بعد السنة الاولى ولا يسترد من ولي الجناية ما اخذ من عاقلة الام ثم في السنة الاولى بعد القضاء ليس لولي الجناية ان يستوفي منهم شيئا وعلى هذا ابن المكاتب كذا في المبسوط \* ولا يعقل مسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم والكفار يتعاقلون فيما بينهم اذا دانوا التعاقل وان اختلفت مللهم كذا في المحيط \* قالوا هذا اذا لم تكن المعادة فيهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كاليهود والنصارى ينبغي ان لا يعقل بعضهم عن بعض وهكذا روي عن ابي يوسف رح كذا في الكافي \* وان كانوا لا يدبون التعاقل فيما بينهم فانه تجب الدية في مال الجاني واذا دانوا التعاقل الا انه لا عاقلة للجاني تجب الدية في مال الجاني ولا تجب في مال بيت المال كذا في المحيط \* فصل اذا لم تكن لقائل الخطاء عاقلة تجب الدية في ماله وكذا العمد المحض اذا اوجب الدية يجب في ماله في النفس وفيما دون النفس والخطاء فيهما على العاقلة وشبه العمد في النفس يوجب الدية على العاقلة وفيما دون النفس يجب على الجاني وان بلغ دية تامة كذا في الخلاصة \* ولا تعقل العاقلة اقل من نصف عشر الدية ويحمل نصف العشر فصاعدا كذا في الكافي \* وما اوجب بالعمد الذي تمكن فيه شبهة او بالصلح من الجناية على مال او بالقرار على نفسه بالقتل خطاء او ما دون ارش الموصحة او ما يجب بجنائية العبد



لا يكون على العاقلة بل يجب في مال الجاني وفي العبد على المولى كذا في محيط السرخسي \*  
 ولا تعقل عاقلة المولى شيئا من جنابة العبد والمذبذب واما الولد كذا في المبسوط \* ولا تعقل العاقلة  
 ما لم يرض باعتراف الجاني الا ان يصدقوا كذا في الهداية \* واما حكمه العدل ان كان دون ارض  
 الموصحة او مثل ارض الموصحة لا تمنحها العاقلة وان كان اكثر من ذلك فلا رواية فيه من اصحابنا  
 وقد اختلف المتأخرون فيه قال شيخ الاسلام الصحيح ان تمنحها العاقلة واما المنصل فلا تمنحها  
 العاقلة بلا خلاف كذا في المحيط \* وكل دية وحبث بنس القتل في الخطاء او شبه عمدا وعد دخله  
 شبهة فهو في ثلث سنين على من وجب عليه في كل سنة الثلث وكذلك من اقر بقتل الخطاء كانت  
 الدية في ماله في ثلث سنين ولو صولج من الجناية على مال فهو في مال الجاني حالا الا ان يشترط  
 الاجل قال التدويري وكل جزء من الدية وجب على العاقلة او في مال الجاني فذلك الجزء  
 في ثلث سنين في كل سنة الثلث وذلك كعشرة قتلوا رجلا خطأ فعلى عاقلة كل واحد منهم عشر  
 الدية في ثلث سنين وكذلك لو تعدوا ولكن احدهم اب المقتول ففي مال كل واحد عشر الدية  
 في ثلث سنين كذا في الذخيرة \* واذا كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس او اقل كان في سنة  
 واحدة وما راد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية  
 في السنة الثالثة كذا في الهداية \* الباب السابع عشر في المتفرقات في نوازل هشام عن ابي يوسف رح  
 رجل قتل فجاء رجل وادعى انه عبده واقام البيعة فشهد الشهود انه كان عبده فاعتقه وهو خراب يوم  
 فان كان له وارث قضى لوارثه بالقصاص في العمد والدية في الخطاء فان لم يكن له وارث فله مولا  
 قيمته في العمد والخطاء بكذا في المحيط \* اذا جرح الرجل عددا ثم شهد المجرع على نفسه  
 ان فلانا لم يجرع ثم مات المجرع من ذلك هل يصح هذا الاشهاد قالوا هذا على وجهين اما  
 ان يكون حرا فله ان يقول ما عند الناس والقاضي ولم يكن معلوما فان كان معلوما فهذا الاشهاد  
 منه لا يصح فاما اذا لم يكن جرما فلان معلوما معروفا عند القاضي والناس كان الاشهاد صحيحا  
 فان اقامت الورثة بعد ذلك بيعة على ان فلانا جرحه لم تقبل هذه البيعة كذا في الذخيرة \* رجل جرح  
 قتال قتلني فلان ثم مات فاقامت ورثته البيعة على رجل آخر انه قتله لم تقبل بينته رجل جرح فقال  
 فلان جرحني ثم مات فاقام ابنه البيعة على ابن له آخر انه جرحه خطأ تقبل بينته كذا في الطهيري \*  
 واذا اصطدم الثارمان وقتل كل واحد منهما صاحبه فان كان خطأ فان كانا حريين يجب على

عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وهذا استحسان وان كانا عبيدين فلا شيء لاحد الموليين على صاحبه وان كان احدهما حراً والآخر عبداً فإنه يجب على عاقلة المقتول الحر قيمة العبد فأخذها ورثة المقتول الحر ويبطل حق الحر المقتول عما زاد على القيمة من الدية وان كان عبداً فان كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه وان كانا عبيدين هدرت الجناية وان كان احدهما حراً والآخر عبداً فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد وعلى العبد نصف دية الحر في رقبته فاذا مات فقد هلك واخلف بدلا عن نصفه وهو نصف قيمته على عاقلة الحر فيستوفي ولي الحر المقتول من عاقلة الحر من نصف الدية قد نصف القيمة ويبطل حقه في الزيادة وكذلك اذا كانا ماشيين فاصطد ما كذا في المحيط في النضيل الثامن عشر \* واوجاء راعكب خلف سائر فصدمة فعطب الجاني لاضمان على السائر ولو عطب السائر فضايمه على من جاء خلفه وكذلك في السفينتين كذا في فتاوى قاضيهان \* فارسان اصطدما احدهما يسير والاخر وافي وكذلك الماشي والوافي اصطدما فعلى البائر والماشي الكفارة ولا كفارة على الواقف وبرث كذا في محيط السرخسي \* ولو اصطدمت السفينتان ان كان بفعل الراكب والملاح ضمن ولا ضمان في الانفس وفي المال يضمن الملاح كذا في خزائن المفتين \* لو ان رجلين مباحبلا فانتطح الحبل فسقطا وماتا قال ان سقط كل واحد منهما على القفاء هدر دم كل واحد منهما وان سقطا على الوجه وماتا يجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وان سقطا احدهما على القفاء والاخر على الوجه فانه يهدر دم الذي سقط على القفاء ووجب على عاقلة دم الذي سقط على الوجه وان جاء اجنبي وقطع الحبل حتى سقطا وماتا يجب على عاقلة الاجنبي دية كل واحد منهما كذا في الذخيرة \* ابن سماعة عن محمد بن حرم مع سيف وعبد معه عصا فالتبا وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتل فماتا ولا يدري ايتهما بدأ بالضرب فليس على ورثة الحر ولا على مولى العبد شيء وان كان السيف بيد العبد والعصا بيد الحر فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد ولا شيء لورثة الحر على مولى العبد وان كان بيد كل واحد منهما عصا وضرب كل واحد منهما صاحبه وشجته موضحة ثم ماتا ولا يدري من الذي بدأ بالضرب فعلى عاقلة الحر قيمة العبد صحبها لمولاه ثم يتال لمولاه ادفع من ذلك قيمة الشجة الى ولي الحر وهذا استحسان كذا في المحيط \* اخذ بيد رجل ف جذب الرجل يده فابتلنت يده ان كان اخذ يده للمصافحة فلا ارش عليه من اليد وان كان غدره فانتأذي ف جذبها فاصابه ذلك ضمن ارش اليد كذا في الظهيرية \* ولو ان رجلا

اخذ يد رجل فجذب الآخرة فسط الجاذب فمات بطرث ان كان اخذها ليصافحه فلا شيء عليه وان اخذها ليصرها فاذا فجذبها صحن الممسك لها دية وان انكسرت يد الممسك لم يضمن الجاذب كذا في السراج الوهاج \* ولو ان رجلا امسك رجلا حتى قتل رجل قتل الذي ولي القتل وحبس الممسك في السجن وغرق كذا في الطهيرة \* ومن امسك رجلا حتى جاء آخر واخذ دراهمه فضمن الدراهم على الآخذ صندالا على الممسك كذا في المحيط \* رجل جلس على ثوب انسان وهو لا يعلم به فقام صاحب الثوب فانشق ثوبه من جلوسه فانه يضمن نصف الثوب كذا في خزائن المفتين \* رجل دخل على رجل فاذن له في الجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا بجنبها قارورة وميهادهن لا يعلم فاندقت وذهب الدهن ضمن الجالس الدهن وما تخرق من الوسادة وفسد ولو كانت القارورة تحب ملاء قد غطاها فاذن بالجلوس عليها فلا ضمان على الجالس وان اذن له بالجلوس على سطح فانخسف به فوقع على مملوك الآذن ضمن قال العقيد ابو الليث رح قال بعض مشائخنا لا ضمان على الجالس في الوسادة كما في الملاء قال هو اقرب الى القياس وبه نأخذ كذا في الذخيرة \* وفي اجارات التدويري اذا دعا الرجل نوما الى منزله فمشوا على بساطه او جلسوا على وسادته فتخرق لم يضمنوا ولو وطئوا آنية وثوبا لا يسط مثله ضمنوا ولو قتلوا اثناء بايديهم فأنكسر لم يضمنوا ولو كان مثقلا سيفا فخرق السيف الوسادة لم يضمن كذا في المحيط \* وفي منقرعات النقية ابي جعفر فيمن حضره ضيف فامر الضيف ان يجلس على وسادة فجلس فاذا نحت الوسادة صبي صغير لصاحب الدار فمات بتعوده فان الضيف يضمن دية ولو كان نحت الوسادة مملوك صغير لصاحب الدار لا يضمن وكذلك اذا كان نحت الوسادة اثناء من زحاج لغيرة فالجواب فيه كالجواب في الصبي كذا في الذخيرة \* فصد غيرة وهونائم فسال منه الدم حتى مات فعليه القصاص كذا في النقية \* في المنتقى رجل قال قتل فلانا ولم يسم عهدا ولا خطاء قال استحسن ان اجعل دية في ماله كذا في الذخيرة \* في العناوين عن خلف قال بآلت اسد بن عمرو عن ضرب آخريدة او رجله ومات منه قال هذا شبه العيد وقال الحسن كذلك اذا ألح في الضرب حتى مات فاما الوضعية بزاجرة لا يخاف عن مثله الموت ومع هذا مات فهو خطاء قال ابو الليث الكبير قول اسد احب الي كذا في المحيط \* في المنتقى عن محمد رح قال

قال في رجل قصد ان يضرب آخر بالسيف فاخذ المضروب السيف بيده فنجذب صاحب السيف  
السيف من يده فقطع السيف اصابع الرجل قال ان كان من غير المفاصل فعلى الجاني الدية وان كان  
من المفاصل فعليه القصاص كذا في الذخيرة \* رجل قتل عبداً رجل عدداً فقال السبدا برأ تك  
عن عبدي لا يكون مبرئاً له من قيمته وعليه قيمته كذا في المحيط \* لو امر رجل بالزنى سنه لوجع  
اصابه وعين السن والمأ مور نزع سن آخر ثم اختلفا فيه فالقول للأمر فاذا حلف فالدية في ماله لانه  
عامد وسقط القصاص للشبهة كذا في القنية \* جناية الانسان على مكاتب نفسه تجب في مال  
الجاني ولا تجب على عاقلة صارت نفساً او اقتصرت على مادون النفس والجناية على مكاتب  
الغير متين صارت نفساً تجب على عاقلة الجاني وان اقتصرت على مادون النفس تجب في  
مال الجاني كما في القن كذا في المحيط \* كسر رجلان عن رجل خطأ فالدية في ماله الان ما يجب  
على كل واحد منهما مادون ارش الموضحة كذا في القنية \* واذا جنى على مكاتب انعام ثم ادعى  
المكاتب فمعتق لا يهدر السراية وكان على الجاني قيمة المكاتب لا الدية وان مات حراً كذا  
في المحيط \* رجل او قد نارا في بيته فاحترقت دار جارة لا يضمن ان او قد نارا او قد مثله هكذا  
ذكره شيخ الاسلام وذكر شمس الائمة السرخسي انه لا يضمن مطلقاً كذا في الفصول العبادية \*  
وفي فتاوى اهل سمرقند اذا التقى في التنور من الطيب ما لا يحتمله التنور فاحرق بيته وتعدى  
الى بيوت غيره فاحرقها ضمن هكذا في المحيط \* امر ابنه ليوقد له ناراً في ارضه ففعل وتعدت  
الى ارض جارة فالتفت شيئاً يضمن الاب لان الامر قد صح فانتقل فعل الابن اليه كما لو باشره  
الاب كذا في القنية \* قال في المنتقى رجل شهد له رجلان على رجل انه قتل ابن هذا فلانا  
وشهد آخران لهذا الرجل على هذا الرجل ايضاً انه قتل ابن هذا فلانا سمي ابنا آخر له غير الذي  
سدياه الاول فزكي الفريق الاول ولم يترك الفريق الثاني فدفع الشهود عليه الى المشهود له ليقضه  
فقال المشهود له انا اقتلك بابني الذي لم يترك الشهود على قتله ولا اقتلك بابني الذي زكي الشهود  
على قتله ثم قتله فلا شيء عليه ولو قال ما قتلت ابني الذي زكي الشهود على قتله وانما قتلت ابنا  
آخر لي وقتله كان عليه الدية استحسننا كذا في المحيط \* وفي كنز الروس اذا نظر في باب دار انسان  
ففقأ صاحب الدار لا يضمن ان لم يكن تحميته من غير فقأ العين وان امكنه يضمنه ولو ادخل  
رأسه فرماه صاحب الدار فقأ عينه لا يضمن بالاجماع كذا في القنية \* في المنتقى رواية الحسن

بن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رح في اخوين لاب ادعى اجدعه على رجل  
انه قتل اياه يوم البحر بمكة من سنة كذا وادعى الآخر عليه انه قتل اياه ذلك اليوم بكوفة واقاما  
البيتة وادعى على رجل آخر واقاما البيتة فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف الدية كذا  
في المحيط \* ولو كرر اربعة رجال فسقط بضرهم من المضروب وانكسر من آخر منه فاعرف آخرهم  
ضربا نجب عليه الدية والا فلا شيء عليهم كذا في القنية \* وفي المنتقى عن ابي يوسف رح في جارية  
قتلت ابن رجل عمدا فدفعتها المولى الى اب المقتول فوطئها اب المقتول فولدت فقال مولى  
الجارية دفعتها اليك لتقتلها وقال اب المقتول لابل صالحتني عليها من الدم فانه يردها وعقرها  
والولد عبد ولا سبيل لاب المقتول على الجارية كذا في المحيط \* اذا لوى ثوبا فاضرب على رأس  
رجل فاوضحه وجب القصاص ولومات من ذلك لم يجب القصاص هذا ما يجب القصاص في  
مسيبه دون مسيبه وعلى عكسه ما لا يجب في سببه ويجب في مسيبه ان يشتمه بالحد يد لا يجب  
القصاص ولومات من ذلك وجب القصاص وما يجب القصاص في سببه ومسيبه ان شتمه  
موضحة لحد يد يجب فيها القصاص وان مات من ذلك فكذلك يجب القصاص وعلى عكسه  
ما لا يجب القصاص في سببه ولا مسيبه ان يجرحه بخشب عظيم فيموت لا يجب القصاص  
كذا في خزائن المغنين \* صبي عاقل اسلم على كلبا على غنم آخر فنقرت وذبحت ولا يدري  
اين ذبحت لم يقض كذا في القنية \* رجلان مدا شجرة فوقعت عليهما فاعلى عاقلة كل واحد  
منهما نصف دابة الآخر ولومات احدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية كذا في تناوي  
القاضي مخان \* دخلت دابته زرع غيرة تفسده فلو دخل ليخرحها ففسده ايضا لكن اقل من الدابة  
يجب عليه اخراجها ويضمن ماتلى ولو كانت دابة غيرة لا يجب عليه ولو اخرجها فهلك  
لا يضمن رأى حماره يأكل نخطة غيرة فلم يمتعه حتى اكلها فنتبه اختلاف المشايخ والصحيح  
انه يضمن كذا في القنية \* رجل بعث غلاما لا انسان في حاجة له بغير ان سيدة ثم ان الغلام  
رأى صبيا يلعبون فانتهى اليهم وارقتى فوق بيت فوقع منه فالضمان على المرسل لانه باستعمال  
العبد صار غاصبا كذا في خزائن المغنين \* ولو ضرب انثى رجل فانتخبت احدهما وكلاهما  
ففيه حكمة عدل كذا في القنية \* وفي الجامع الاصغر غصب مربطا وشد فيه دوابه فاخرجها  
مالك المرتب صار ضامنا وفي العميون قال ابو حنيفة رح اذا استهلك رجل حمار غيره او بغله

بقطع يده او بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وسلمه اليه وان شاء حبسه ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى

كذا في الفصول العمادية \*

## كتاب الوصايا

وفيه عشرة ابواب \* الباب الاول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن يجوز له الوصية ومن لا يجوز وما يكون رجوعا عنها الالبصاء في الشرع تمليك مضاف الى ما بعد الموت يعني بطريق التبرع سواء كان غيبا ومنفعة كذا في التبيين \* اما ركنها فقولها اوصيت بكذا فلان واوصيت الي فلان كذا في محبط السرخسي \* والوصية مستحبة هذا اذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى وان كان عليه حق مستحق لله تعالى كالزكوة والضمان او الحج او الصلوة التي فرط فيها فهي واجبة كذا في التبيين \* ويشترط في الوصية القبول صريحا او دلالة وذلك بان يموت الموصي له قبل الرد والقبول فيكون موته قبولا فترثها ورثته كذا في الوجيز للكردي \* قبول الرعية انما يكون بعد الموت فان قبلها في حال حياة الموصي اوردنا ذلك باطل وله القبول بعد الموت كذا في السراجية \* القبول بالفعل كتفويض وصية او شراء شيء لورثته او قضاء دين كقبوله بالقول كذا في محبط السرخسي \* وشرطها كون الموصي اهلا للتمليك والموصي له اهلا للتملك والموصي به بعد الموصي مالا قابلا للتمليك وحكمها ان يملكه الموصي له ملكا جديدا كما يملك بالهبة كذا في الكفاية \* ويستحب ان يوصي الانسان بذون الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء كذا في الهداية \* والافضل لمن له مال قليل ان لا يوصي له اذا كانت له ورثة والافضل لمن له مال كثير ان لا يتجاوز من الثلث فيما لامعية فيه كذا في خزائنه المفتين \* والموصي به يملك بالقبول فان قبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي يثبت الملك له في الموصي به قبضه ولم يقبضه وان رد الموصي له الوصية بطلت برده عندنا كذا في الكافي \* ثم تصح الوصية لاجنبي من غير اجازة الورثة كذا في التبيين \* ولا تجوز بما زاد على الثلث الا ان يجيزه الورثة بعد موته وهم كبار ولا معتبر اجازتهم في حال حياته كذا في الهداية \* ولو اوصي بجميع ماله وليس له وارث نفذت الوصية ولا يحتاج الي اجازة بيت المال كذا في خزائنه المفتين \* ولا تجوز

الوصية للوارث عندما الآن يجيزها الورثة ولو وصى لوارثه ولا جنبي صح في حصّة الاجنبي  
 ويتوقف في حصّة الوارث على اجازة الورثة ان اجازوا جازوا ان لم يجيزوا بطل ولا يعتبر اجازتهم  
 في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيهان \* وبعتبر كونه وارثا  
 او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو وصى لاخته وهو وارث ثم ولد له ابن صحّت  
 الوصية للاخ ولو وصى لاخته وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية للاخ  
 كذا في النبيين \* وكلما جاز اجازة الوارث فانه يملكه المجاز له من قبل الموصي عدنا حتى يتم بغير  
 قبض ولا يمنع الشبوع صحة الاجازة وليس للوارث ان يرجع فيه كذا في الكافي \* ولو كان  
 المجيز مريضا وهو بالغ ان يرأس ذلك المريض صحّت اجازته وان مات في ذلك المريض فان اجازته  
 بمنزلة ابتداء الوصية حتى ان الموصي له لو كان وارثا لا يجوز الا ان يجزّه ورثة المريض ولو كان  
 اجنبيا يجزّه يعتبر ذلك من الثلث كذا في المحيط \* ولو جاز البعض ورد البعض بجوز طى المجيز يقدر  
 حصته وبطل في حق غيره كذا في الكافي \* وفي كل موضع يحتاج الى الاجازة انما يجوز اذا كان  
 المجيز من اهل الاجازة نحو مواد الاجازة وهو بالغ عاقل صحيح كذا في خزائن المفتين \* واذا  
 اوصى لمكاتب وارثه او مكاتب عدة فهو باطل كذا في المبسوط \* ولا يجوز للتائل عامدا كان  
 او خاطئا بعد ان كان مباشرا كذا في الهداية \* سواء اوصى له قبل التجراحة او بعده فان اجازت  
 الورثة الوصية للتائل جاز في قول ابي خنيفة ومحمد بن كذا في المبسوط \* ولو كان التائل صيبا  
 او مجنونا جازت له الوصية وان لم يجز الورثة ولو اوصى للتائل وليس له وارث سوى التائل جازت  
 الوصية في قول ابي خنيفة ومحمد بن كذا في المبسوط \* واذا اوصى المكاتب فانه او لم يتر فانه او لام ولد فانه  
 لا يجوز الا باحازة البورثة كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا ضربت المرأة الرجل تحديدا او بغير تحديد  
 فارصى لها ثم تزوجها فلا ميراث لها ولا وصية وانما الهام مقدار صداق مثلها من المسمى وما زاد على  
 ذلك في معنى الوصية فيبطل بالقتل ولو اشترك عشرة في قتل رجل احد هم عبدة وارصى لبعضهم  
 بعد الجنائيه وعق عبدة فالوصية باطلة الا ان العتق بعد مانه لا يمكن رفعه فيكون الرد بايجاب  
 السعاية عليه في قيمته والعوض القاتل في دم العمد جائز ولو كان خطاء فغنا عنه كان هذا منه  
 وصية لعاقلة فيجوز من الثلث واذا اوصى لعبدة بثلاث ماله صحّت الوصية فان قتله العبد فوصيته  
 باطلة

باطلة غير انه يعتق ويسعى في قيمته وعلى هذا المدبر اذا قتل مولاة عددا او خطاء فعليه ان يسعى في قيمته لرد الوصية وعليه في العدد القصاص ولو اوصى لرجل بوصية فقامت البينة عليه انه قاتل وصدقهم بذلك بعض الورثة وكذبهم بعضهم فانه يبرأ من حصة الذين كذبوا من الدية ويجوز وصيته في حصتهم من الثلث ويلزمه حصة الذين صدقوا من الدية ويبطل وصيته من الدية في حصتهم من الثلث واذا اوصى الرجل لرجلين بوصية واقام كل واحد من ورثته البينة على احد الموصى لهما انه قتل صاحبهما خطاء كان على كل واحد منهما خمسة آلاف للذي اقام عليه البينة ولا وصية له في حصة الذي اقام عليه البينة بالقتل وتجاوز الوصية في حصة الآخر بالحساب واذا اوصى الرجل لرجلين لكل واحد منهما بالثلث واوصى لاخر بعد فشهد الموصى لهما بالثلث على الموصى له بالبعد انه قاتل فشهادتهما باطلة وكذلك لو شهدا على وارث ارجلى الاجنبي انه قتل خطاء واذا اعنق الرجل في مرضه صبيا صغيرا لا مال له غيره ثم قتل الصبي مولاة عمدا فعليه ان يسعى في قيمتين يرفع له من ذلك الثلث وصيته ويسعى فيما بقي ولو كان كبيرا فقتل مولاة خطاء سعى في قيمتين للورثة ولا وصية له وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله فاما عندهما عليه السعاية في قيمته لرد الوصية والدية على العاقلة كذا في المبسوط \* ولو اوصى لابن وارثه جاز وكذا لو اوصى ملكا تب نفسه او لمدبر نفسه جاز لكل استبسانا وتجاوز الوصية لو اذ قاتله وان علوا وكذلك لو اذ قاتله وان سفلا وملكاتب هؤلاء وعبيدهم ومدبرهم كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا اوصى لمملوك رجل ان ينفق عليه كل شهر عشرة قال ابو حنيفة وايوسف رح تكون الوصية للبعد ويدور معه حيث ما اربيع او عتق وان صالح مولاة عن ذلك واجاز البعد جاز وان اعتق البعد ثم اجاز فاجازته باطلة ولو اوصى بفرس فلان ينفق عليه كل شهر عشرة فالوصية لصاحب الفرس فلو نفق او باعه بطلت الوصية كذا في الظهيرية \* ويجوز ان يوصي المسلم للذمي وبالعكس كذا في الكافي \* ولا تصح الوصية للحربي غير مستأمن من ذمي كذا في البدائع \* ولو اوصى مسلم حربي والحربي في دار الحرب لا تجوز هذه الوصية وان اجازت الورثة فان خرج الحربي الموصى له الى دار الاسلام بامان واراد اخذ وصيته لم يكن له من ذلك شيء وان اجازت الورثة هذا اذا كان الموصى في دار الاسلام والموصى له حربي في دار الحرب واما اذا كان الموصى في دار الحرب ايضا فقد اختلف المشائخ فيه واذا اوصى للحربي المستأمن في دار الاسلام ذكر ان الوصية



تجوز من الثلث من غير اجارة الورثة وبما زاد على الثلث يحتاج الى اجارة الورثة وكذا الوهب له  
او تصدق عليه بصدقة التلوع هكذا في طاهر الرواية كذا في التاتارخانية \* ولا تجوز وصية  
المسلم للمرتد كذا في فتاوى فاضيل خان \* ومن اوصى وعليه دين بحيث ساء له لم تجز الوصية الا  
ان يبرأ به الغرماء كذا في الهداية \* ولا تصح الوصية الا لمن يصح تسريعه فلا تصح من المجنون والمكاتب  
والمأدود وكذا الواصى المجنون ثم مات بعد الاقامة لعدم الاهلية حالة المباشرة كذا في الاختيار شرح  
المختار \* ولا تصح وصية المكاتب وان ترك وفاء كذا في الهداية \* وصية المكاتب ثلثة اسام قسم باطل  
بالاجماع وهو الوصية بعين من اعيان ماله وقسم بجوز بالاجماع وهو ما اذا اصاف الوصية  
الى ما يملكه بعد العتق بان قال اذا اعتقت فثلث مالي وصية لعلان حتى لو عتق قبل الموت  
بازاء بدل الكتابة او غيره ثم مات كان للوصى له ثلث ماله وقسم مختلف فيه وهو ما اذا قال  
اوصيت بثلث مالي لعلان ثم عتق والوصية باطله عند ابي حنيفة راجع وعيدهم لجائزة كذا في التبيين \*  
ولا تجوز وصية الصبي عندنا اذ لم يكن مراهما وكذا اذا كان مراهما كذا في فتاوى فاضيل خان \*  
وسواء كان الصبي مأدونا في التجارة او مسجورا كذا في البدائع \* سواء مات قبل الادراك  
او بعد الادراك كذا في الكافي \* وكذا الوفاة ان ادركت ثلثي لعلان وصية لا تصح لعدم الاهلية  
ولا يمكن تجبر او لا تعليفا واما العبد والمكاتب اذا اصافا الى ما بعد عتقهما تصح كذا في الاختيار  
شرح المختار \* ولا تصح وصية الهازل والمكره والخاطى كذا في البدائع \* وصية الحر العاقل رجلا  
كان او امرأة جائزة ولا تجوز وصية الصبي المسجور الذي بلغ ميرر رشيد قبسا وتجوز استحسانا ووصية  
ابن السبل الذي هو غائب عن ماله جائزة كذا في فتاوى فاضيل خان \* ولو اوصى الصبي او المكاتب  
ثم بلغ او عتق او جاز نصح طريق الانتداء وتجوز الوصية للرجل والحمل وان ولدت ان ولدت لاقول  
من ستة اشهر من وقت الوصية ومن اوصى بامه الا حملها صححت الوصية والاستثناء كذا  
في الكافي \* واذا اوصى الرجل لما في بطن امه ثم وصعت بعد موته وبعد الوصية بشهر  
ولدا ميتا فلا وصية له وان ولدت حيا ثم ماتت فالوصية جائزة من الثلث وتكون ميراثا بين  
ورثته وان ولدت اثنتين احدهما حي والاخر ميت فالوصية للحي منهما وان ولدتها حيين ثم ماتت  
احدهما فان الوصية لهما نصتان وحصة الذي مات منهما ميراث لو رثته كذا في الميراث واذا  
اوصى يقال ان كان في بطن فلانة جارية فلها وصية بالف درهم وان كان في بطنها غلام فالوصية

بالفني ذرهم فولدت جارية بستة اشهر الا يوما وولدت غلاما بعد ذلك ببومين وثلاثة فالوصية بهما  
 جزء يعاين الثلث فرق بين هذا وبين ما اذا قال ان كان الذي في بطنك غلاما فله البنان وان كان  
 جارية فلها الف فولدت غلاما وجارية في بطن واحد لقل من ستة اشهر من يوم يموت لم يكن  
 لواحد منهما شيء من الوصية ثم في المسئلة الاولى اذا ولدت غلامين وجاريتين لقل من ستة  
 اشهر فالورثة يعطون ابي الغلامين واية الجاريتين شاة وكذا في المحيط \* ويصح للموصي الرجوع  
 عن الوصية ثم الرجوع فذي ثبت صريحا وقد ثبتت دلالة فالاول بان يقول رجعت وانحوه والثاني  
 بان يفعل فعلا يدل على الرجوع ثم كل فعل لو فعله الانسان في ملك الغير ينقطع به حق المالك  
 فاذا فعله الموصي كان رجوعا وكذا كل فعل يوجب زيادة في الموصي به ولا يمكن تسليمه الا بها فهو  
 رجوع اذا فعله وكذا كل تصرف اوجب زوال ملك الموصي فهو رجوع اذا ثبت هذا فنقول اذا  
 اوصى بثوب ثم قطعه وخاطه او بقطن فغزله او بغزل فنسجه او بحديد فالتخذه اثناء فهو رجوع  
 ولو اوصى بسويق فلتته بسدن او بدار فبنى فيها او بقطن فحشابه او ببطانة فبطن بها قباء او بطهارة  
 فطهر بها ثوبا بطلت الوصية كذا في الكافي \* والوصية على اربعة اوجه في وجه يحتمل الفسخ  
 من جهة القول والفعل جميعا وفي وجه يحتمل الفسخ من جهة القول دون الفعل وفي وجه  
 يحتمل من جهة الفعل دون القول وفي وجه لا يحتمله بهما جميعا اما الاول هو الوصية بالعين لرجل  
 فسخره من جهة القول ان يقول فسخت الوصية او رجعت ومن جهة الفعل ان يبيعه او اعنته  
 او يخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه التي لا يمكن الفسخ بهما التدبير والتي تجوز بالقول دون  
 الفعل الوصية بثلاث ماله او بربعة لورجعه عنه تجوز ولو اخرجه عن ملكه لا تبطل الوصية وتنفذ  
 من الثلث الباني والتي تجوز من جهة الفعل دون القول هو التدبير المتبدل لو رجع بالفعل يصح بان  
 يبيعه ولا يصح بالقول كذا في خزائن المفتين \* واذا اوصى بتبرقة ثم صاغ منه قلبا او خاتما او  
 ما اشبه ذلك كان رجوعا وهذا الجواب عند ابي يوسف ومحمد رحمهما فاما على قول ابي حنيفة رحمه  
 الله فيجب ان لا يكون رجوعا وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولو باع العين الموصى بها ثم اشتراها او وهبها  
 ثم رجع فيها بطلت الوصية ونسخ الشاة الموصى بها رجوع وغسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعا  
 ومن جحد الوصية لم يكن رجوعا كذا ذكر في الجامع الكبير وذكر في المبسوط انه رجوع قيل ما  
 ذكر في الجامع محمول على ان الجحد كان عند غيبة الموصى له وهذا لا يكون رجوعا على

الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على ان المجنون كان عند حضرة الموصي له وعند حضرته يكون رجوعا وقيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قول محذوح وما ذكر في المبسوط قول ابي يوسف خ وهو الاصح ولو قال كل وصية بها العنان فهو حرام او بنوالم يكن رجوعا بخلاف ما لو قال مهي باطلة كذا في الكافي \* ولو اوصى لرجل بشي فقبل له انك تبرع فاخر الوصية فقال اخرتها لا يكون رجوعا ولو قيل ان تركها يقال تركتها كان رجوعا كذا في خزائن المفتين \* ولو قال العبد الذي اوصيت به للعنان فهو رجوع وكذا لو قال فهو للعنان وارني فهو رجوع من الوصية الاولى ويكون وصية للوارث ثم الورثة بالخيار ان شاءوا اجازوا وان شاءوا ردوا ولو كان آخر ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على حالها ولو كان فلان حين قال ذلك حيا ثم مات قبل موت الموصي فهو الورثة الموصي لبطلان الوصيتين كفا في الكافي \* ولو اوصى بعبد ثم رهنه يكون رجوعا ولو اجره او كانت جارية فوطئها لا يكون رجوعا ولو كان اوصى بحديدة ثم اتخذها سيفا او درعا كان رجوعا ولو اوصى بعبد للعنان ثم كاتبه او دبره او اخرجه عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا حتى لو عاد الى ملكه لا يكون وصية كذا في خزائن المفتين \* ولو قال العبد الذي اوصيت به للعنان وقد اوصيت بها للعنان آخر يكون بينهما نصفان وكذا لو قال وقد اوصيت بنصفه للعنان كان العبد بينهما ولو اوصى بثلثه للعنان ثم قال الثلث الذي اوصيت به للعنان قد اوصيت بنصفه للعنان آخر اوفال فقد اوصيت بنصفه للعنان لا يكون رجوعا بنصفه من الاول ويكون الثلث بينهما نصفين ولو قال الثلث الذي اوصيت به للعنان وقد اوصيت بنصفه للعنان آخر كان للثلث ولو اوصى بشي لرجل ثم قال ما اوصيت به للعنان فقد اوصيت بنصفه للعنان آخر يصير بينهما فيكون رجوعا عن نصفه ولو اوصى للانسان بجارية ثم استولد لها يكون رجوعا وكذا لو اوصى بحنطة فطحنها او اوصى بدقيق فخبزه يكون رجوعا ولو قيل لرجل اوصيت بعبدك فلان للعنان فقال لا بل اوصيت له بامتي فلانة يكون رجوعا عن الوصية بالعبد ولو اوصى بدرا فحجصها او هدمها لا يكون رجوعا وان طهتها يكون رجوعا اذا كان كبيرا ولو اوصى بارض ثم زرع فيها رطبة لا يكون رجوعا وان فرس الكرم او الشجر كان رجوعا كذا في فتاوى قاصم خان \* وان اوصى بما في نخيلة من الكثرى فصار بسرا قبل موت الموصي او اوصى بالبسر فصار رطبا قبل موته او اوصى بعصب فصار زيبا او بسنبل

أو بسبل فصار راءاً أو بنضة فصارت خاتماً أو بيضة فصارت فرخاً قبل موته بطلت الوصية لأنه  
 صار شيئاً آخر وإن تغير بعد موته نفذت الوصية ولو أوصى ببسر فصار بعضه رطباً بطلت الوصية  
 فيما صار رطباً وبقيت فيما كان بسراً اعتباراً للبعض بالكل ولو أوصى برطب فصار تماماً قبل موته  
 أو يحمل فصار كبشاً لا تبطل الوصية استحساناً كذا في الكافي \* ولو أوصى بالف درهم من مال  
 رجل أو عبده أو ثوبه فجاز ذلك الرجل قبل موته أو بعد موته أنه يرجع عنه ما لم يدفعه  
 إلى الموصي له فإذا دفعه إليه جاز لأن وصيته من مال غيره بمنزلة الهبة كأنه وهب مال غيره  
 فلا يصح إلا بالتسليم والقبض كذا في المبسوط \* الباب الثاني في بيان الألفاظ التي تكون وصية  
 والتي لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز رجل قال لغيره أنت وكيل بعد موتي يكون  
 وصياً ولو قال أنت وصيي في حيوتي يكون وكلاً كذا في الظهيرية \* ولو قال لرجل لك أجر مائة  
 درهم على أن تكون وصيي الشرط باطل والمائة وصية له جائزة وهو وصي على المختار كذا  
 في خزائن المفتين \* روى بن سماعة عن محمد بن أبي حمزة قال قال الرجل أشهدوا أنني قد أوصيت  
 فلان بالف درهم وأوصيت أن لفلان في مالي ألف درهم فالألف الأولى وصية والأخرى  
 اقرار وفي الأصل إذا قال في وصية ثلث داري لفلان فإني أجيز ذلك يكون وصية ولو قال لفلان  
 سدس داري فإنه يكون اقراراً وعلى هذا إذا قال لفلان ألف درهم من مالي كان وصية  
 استحساناً إذا كان في ذكر وصية وإذا قال في مالي كان اقراراً وإذا قال عهدتي هذا فلان وداري  
 هذه لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكر وصية ولا قال بعد موتي كان هبة قياساً واستحساناً  
 قبضها في حال حيوته صحيح وإن لم يكن يقبضها حتى مات فهو باطل وأن ذكرها في خلال الوصية  
 ذكر الشيخ الإمام العالم الزاهد أحمد الطوايسي رح في شرح وصايا الأصل القياس أن يكون هذا  
 وصية وفي الاستحسان لا يكون وصية كذا في المحيط \* رجل قال لآخرني مرضه بالفارسية (تبار  
 دار فرزند من مرا سپس من) فقد جعله وصياً في تركته وكذا الوقال تعهدهم وقم بأمرهم وما يجري  
 مجراه ولو قال المريض لرجل (غم کار من وآن فرزند من بغداد زوفات من بخور) أو قال (فرزند من  
 مرا ضایع ممان) قال يصبر وصياً كذا في الظهيرية \* قال لأخيه استأجر فلاناً حتى ينفذ وصيتي  
 صار الأخ وصياً إذا قبل كذا في خزائن المفتين \* وإذا قال أوصيت أن يوهب لفلان ثلث داري  
 بعد موتي كان ذلك وصية ولا يشترط قبضه في حياة الموصي ولو قال ثلثي لفلان أو قال سدسي لفلان

او قال مربي لفلان ثم مات قبل ان يقبض فالتباس ان يكون هذا باطلا وفي الاستحسان يكون وصية جائزة وتاويله ان قال ذلك في خلال الوصايا روى محمد بن روح عن ابي يوسف رجا عن ابي حنيفة رجا كذا في المحيط \* مريض قال لرجل اقض ديوني صار وصيا كذا في خزائنا لفلانين \* رجل قال في مرضه اوني صحته ان حدث لي حدث فلفلان كذا وصية والحدث عند الموت وكذلك لو قال لفلان الف درهم من ثلثي فهذا وصية وان لم يذكر فيها الموت ولو قال لفلان الف درهم من مالي او قال من نصف مالي او قال من ربع مالي فهو باطل الا ان يكون عند ذكر الوصية فيكون وصية كذا في المحيط \* ولو اوصى رجلا ان ما وجد مكتوبا من وصية والذي ولم اكن نذرتها فتذرها او اقر بذلك على نفسه اقرارا في مرضه قالوا هذا وصية ان صدقته الورثة صح تصديقهم وان كذبوه كان ذلك من الثلث كذا في الطهبرية \* ولو ان مريضا قال اخرجوا الثامن مالي او اخرجوا الف درهم ولم يزد على هذا ومات قال الفقيه ابو بكر ان قال ذلك في الوصية جاز ويصرف الى الثمنا ولو قال لمريض اوص بشيء قال ثلث مالي ولم يزد على هذا قال الفقيه ابو بكر ان كان هذا على اثر السؤال يصرف ثلث ماله الى الثمنا وعن محمد بن سلمة انه اطلق الجواب وقال يصرف ماله الى الثمنا ولم يقصصا وعن محمد بن ميثاق رجل اوصى بان يعطي للناس الف درهم قال الوصية باطلة ولو قال تصدقوا بالف درهم فهو جائزة ويصرف الى الثمنا مريض قال بالعارسية (صد درهم ازم من نخش كنيدي) قال الشيخ الامام ابو بكر بن محمد الفضل رجا في باطلة لان هذا يكون للفقراء جميعا ولو قال (صد درهم ازم من روان كنيدي) قال كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ يرا دبه القرية وقال القاضي الامام ابو الحسن علي بن الحسين السعدي رجا قوله (روان كنيدي) ليس من لساننا فلا عرف هذا كذا في فتاوى ناصحان \* رجل قال ان مت في سري هذا فلفلان علي الف درهم دين فانها وصية من ثلثه كذا في محيط السرخسي \* ولو اوصى بان يحصل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك وبني هناك رباطا من ثلث ماله فمات ولم يحصل الى ذلك الموضع قال ابو القاسم وصيته بالرباط جائزة ووصيته بالحمل باطلة ولو جعله الوصي ضمن ما انتق في الحمل اذا حمله الوصي بغير ان الورثة وان حمل بان الورثة لا يضمن ولا يلقي في القبر تحت الملبث مثل المصرية ونحوها قال ابو نصر لا بأس به وهو كازيادة في الكفن وبغضهم انكروا ذلك ولو اوصى بعمارة قبرة للترتين

فهي باطلة ولو أوصى باتخاذ الطعام للماتم بعد وفاته ويطعم للذين يحضرون التعزية قال الفقهاء  
 أبو جعفر يجوز ذلك من الثالث ويجعل للذين يطول مقامهم عنده وللذي يجيء من مكان بعيد يستوي  
 فيه الأغنياء والفقراء ولا يجوز للذي لا يطول مسافته ولا مقامه فإن فضل من الطعام شيء كثير  
 يضمن الوصي وإن كان قليلاً لا يضمن وعن الشيخ للإمام أبي بكر البلخي رحمه الله رجل أوصى بأن يتخذ  
 الطعام بعد موته للناس ثلثة أيام قالوا الوصية باطلة وعن أبي القاسم في حمل الطعام إلى أهل  
 المصيبة والأكل عندهم قال حمل الطعام في الابتداء غير مكروه لاستئصال أهل المصيبة تجهيز  
 الميت ونحوه فاما حمل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لأن في اليوم الثالث تجمع الناس  
 فاطعامه في ذلك اليوم يكون أعانة على المعصية كذا في فتاوى قاضينان وفي واقعات الناطقي  
 إذا أوصى بأن يكفن بالي ديناراً وبعشرة آلاف درهم أنه يكفن بكفن وسط ليس فيه سرف ولا تقتير  
 ولا تضيق وقال في موضع آخر يكفن بكفن المثل أن ينظر إلى ثيابه حال حيوته لخروج الجمعة  
 والعديد أو الوليمة كذا في التآثر خاتمة : امرأة أوصت إلى زوجها أن يكفنها من مهرها الذي  
 عليه قال أمرها ونهيها في باب الكفن باطل كذا في محيط السرخسي : أوصى بأن يدفن في داره  
 فوصيته باطلة إلا أن يوصي أن يجعل داره مقبرة للمسلمين وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى  
 أن يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو أوصى بأن يصلي عليه فلا بد ذكر  
 في العمود أن الوصية باطلة وفي الفتاوى الخلاصة وهو لا يصح وفي نوادر من سماعة من أبي يوسف  
 رحمه الله إذا أوصى بثلث ماله في أكتاف المسلمين أو في حفر مقابر المسلمين أو في سقاية للمسلمين  
 قال هذا باطل ولو أوصى بثلثه في أكتاف فقراء المسلمين أو في حفر مقابرهم فهذا جائز ولو أوصى  
 بأن يتخذ داره مقبرة فمات وارثه يجوز دفنه فيها وفي فتاوى الفضلي لو أوصى بالرجل بأن يجعل  
 داره خاناً ينزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتماد بخلاف ما إذا أوصى بأن يتخذ سفينة ليس  
 للوارث أن يشرب منها كذا في التآثر خاتمة : إذا أوصى أن يدفن في مسج كان اشتراؤه وبغله  
 ويقدر جلده فهذه وصية به ليس بمشروع فبطلت ويكفن كفن مثله ويدفن كما يدفن سائر الناس  
 إذا أوصى بأن يطحن قبرة أو يوضع على قبرة تبة فالوصية باطلة إلا أن يكون في موضع يحتاج إلى  
 التطيين لسوف سبع أو نحوه سئل أبو القاسم عن دفع إلى ابنته خمسين درهماً في مرضه وقال  
 إن مت أنا فامرئ قهري وجاوري وخمسة دراهم لك واشتري بالباقي حنطة وتصدقني بها

قال المحسنة لها لا يحور ويظهر الى القبر الذي امر بعمارته فان كان يحتاج الى العمارة للتحسين  
 لا لالزمية صدر شذردلك والمافي تصدق على الفقراء وان كان امر بعمارة فصل على الساحة  
 الذي لا دمه بوصيته باطله وادأوصى ان يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره  
 ويده الوصية باطله قبل ادا كان الماري معيا بمعي ان تحور الوصية له على وجه الصلة دون  
 الا حروف لا تحور وان كان الماري معيا وهكذا قال ابو بصرو سئل ابو القاسم عن اوصى  
 ان يحفر عشرة اقتر قال ان عين مقبرة ليدفن فيه الموتى فالوصية حائرة وان كانت المحفرة لدون  
 اساء السبيل والستراء من عذر ان ييس موضعاً فالوصية باطله في الواجبات عن محذور ادا اوصى  
 بان يحفر مائة قبر استحسن ذلك في محملته ويكون على الكبير والصغير وبعض مشائخنا احتاروا  
 للسورانه لما لم يعين المقبرة لا يحور وادأوصى ان يدفن كنه لم يحور الا ان يكون فيها شيء  
 لا يعيم احداً ويكون فيه مساد يسعي ان يدفن كذا في المحيط ولو اوصى بثلاث ماله للبيت المقدس  
 حار ذلك ويعق على عمارة البيت المقدس وفي سراحه ويحور ذلك قالوا وهذا دليل على انه  
 يحور ان يتفق من وقف المسجد على قتاديل وسراحه وان يشري الزيت والبط للتبادل  
 في رمضان ولو اوصى بعده بخدم المسجد ويؤذن فيه حار ويكون كسبه لوارث الموصي ولو اوصى  
 بان يعري منه في سبيل الله فانه يعطي نفقة العرو وحلا ينفقها على نفسه في دهانه ورجوعه  
 وحال منامه في الشعر ولا يتفق منه شيئا على اهله فان فصل شيء رد ذلك على الورثة ويسعي  
 ان يعري منه من مبرل المعري وهي كالوصية للحج فان كان الذي يعرفه عيا حار ويحور  
 للموصي ان يعرفه وكذا لك لاس الموصي ويحور للسلام ان يوصي لفقراء الصاري لان الوصية  
 لفقرائهم ليس بعبية بخلاف ساء البيعة فان ذلك معصية ومن اعان على بانها يكون آثماً ولو اوصى  
 بان يتفق ثلثه على المسجد حار ويصرف على عمارته وسراحه ولو اوصى بسراج المسجد لا يحور  
 في قول ابي يوسف رح حتي يتال يسرج فيه ولو اوصى بان يباع عدة ولم يسم المشتري لا يحور  
 الا ان يقول وتصد فواشيه ويقول نعوذ بسمة ويخط الى الثلث عن المشتري وكذا لو قال بيعوا  
 حار يني من يتحدها ام ولد او يدترها رجل قال عدم موته لقوم كان عدة بطروا كل ما يحور لي  
 ان اوصى به فاعطوه الفقراء قال محذور تجوز هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يحور لي  
 ان اوصى

ان اوصى به جازوه والى الورثة اى شيء اعطوه جاز قليلا كان او كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز لى فان ذلك يكون على الثلث ولو اوصى بعبدة لرجل وعلى العبد دين فمات الموصى فقتل غريم العبد لا اجزا الوصية لم يكن له ذلك ويكون الدين في ذمة العبد رجل اوصى بارض فيها زرع بدون الزرع جاز ويترك الزرع فيها باجر مثلها حتى يحصد الزرع كذا في فتاوى قاضيخان \* قال محمد رح اذا قال اوصيت بفرسي يغزي غني صحت الوصية ويغزي عنه يستوي فيه الغني والفقير فاذا رجع الغازي رد الفرس على الوارث فيدفعونه ابدأ يغزي عنه كذا في المحيط \* ولو قال فرسي وسلاحى في سبيل الله تعالى فهذا على التملك يملك رجلا واحدا فقيرا وكذا لو قال ثلث مالي في غزوا وقال في سبيل الله تعالى او قال في السبيل فهذا على تملك الفقراء واجب الى ان يعطوا من يغزو رجلا جعل فرسه في الغزو وقال يعطي فقيرا في سبيل الله تعالى فاذا ملكه صنع به ما شاء فان قال جعلته حبسا في سبيل الله تعالى قال يحبس في الرباط يغزو عليه فان استغنى عنه يؤجره الامام بقدر علفه وان لم يستأجره احد باعه الامام واوقف ثمنه حتى اذا احتاجوا الى ظهور اشترى بثمنه فرسا يغزي عليه كذا في محيط السرخسي \* واذا اوصى بمصاحف يوقف في المسجد يقرأ فيها قال محمد رح الوصية جائزة وقال ابو حنيفة رح الوصية باطلة كذا في المحيط \* واذا اوصى ان يجعل ارضه هذه مقبرة للساكنين او اوصى ان يجعل خانقا لمارة فهي باطلة عند ابي حنيفة رح ولو اوصى ان يجعل ارضه مسجدا يجوز بلا خلاف واذا اوصى بثلث ماله لله تعالى فالوصية باطلة في قول ابي حنيفة رح وقال محمد رح الوصية جائزة ويصرف الى وجوه البر ويقول محمد رح يقتضى ويصرف الى الفقراء ولو اوصى بثلث ماله في سبيل الله تعالى قال ابو يوسف رح سبيل الله تعالى الغزو وقيل له والحق وقال سبيل الله الغزو وقال محمد رح اوعطى حاجا منقطعاً جاز واجب الى ان يجعله في الغزو والفتوى على قول ابي يوسف رح ولو اوصى بثلث ماله لاعمال البر ذكر في فتاوى ابي الليث رح ان كل مال بس فيه تملك فهو من اعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة المسجد وسراجه دون تزيينه ولا يجوز الصرف الى بناء السجى ولم يفصل بين سجن القاضي وسجن السلطان كذا في المحيط \* وفي الفتاوى الخلاصة ولو اوصى بالثلث في وجوه الخير يصرف الى القنطرة او بناء المسجد وطالبة العلم كذا في التاتارخانية \* ولو اوصى بثلث ماله للرباط وفيه مقيمون ان كان هناك دلالة يعرف بها انه اراد بهذه الوصية المقبضين صرف اليهم ولا يصرف الى العمارة



وفي التاوي الفضلي رح اذا اوصى ثلث ماله لصالح القرية فهو باطل وفي فتاوى ابي الليث رح  
اذا قال اوصيت بما بقدرهم لمسجد كذا او الفطرة كذا نص محمد رح انه حاز وهو لم يمتها واصلاحها وبه  
اخذ ابن مناذل وقال الحسن بن زياد اذا لم يسم هبة ولا اصلاحا فالوصية باطلة وقد روي ذلك  
عن غير واحد من اصحابنا وعليه الفتوى وفي العيون عن محمد رح اذا قال ثلث مالي للكبيرة  
جاز ويعطي مساكين مكة ولو قال لشعور لان الثقباس ان يبطل وفي الاستحسان يجوز كذا  
في المحب\* الباب الثالث في الوصية ثلث المال ونحوه والوصية بمثل نصيب ابيه او ابنته او بزيادة  
او بنص فيجزيه الورثة ولا يجزوا او يجزى بعضهم ولو اوصى لرجل بربع ماله ولا آخر بصف  
ماله ان اجازت الورثة فنصف المال الذي اوصى له بالنصف والربع للموصى له بالربع  
والباقي للورثة على فرائض الله تعالى ولو لم يجز الورثة تصح من الثلث فيكون بينهما  
على سعة اسهم اربعة للموصى له بالنصف وثلاثة للموصى له بالربع كذا في خزانة المفتين\*  
هذا عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رح يقسم بينهما على ثلاثة اسهم سهمان للموصى له  
بالنصف وسهم للموصى له بالربع واسا يقسم على سبعة اسهم ستة لان من يدهبه ان الموصى له  
بالنصف لا يضرب الا بالثلث والموصى له بالربع يضرب بالربع فاحصا الى حساب له ثلث  
وربع وذلك من اثنا عشر الثلث من ذلك اربعة والربع من ذلك ثلثة فيجعل وصيتهما على  
سبعة وذلك ثلث المال وثلثا المال اربعة عشرو جميع المال احد وعشرون فيجعل المال كله احدا  
وعشرين سبعة من ذلك للموصى له اربعة من ذلك للموصى له بالنصف وثلثه من ذلك  
للموصى له بالربع وعندهما يتقسم الثلث على ثلاثة اسهم لان الموصى له بالنصف يضرب بجميع  
وصيته عندهما والموصى له بالربع يضرب بالربع والربع نصف النصف فيجعل كل ربع سهما  
فالنصف يكون سهمين والربع سهم فيكون ثلثة فيقسم الثلث بينهم على ثلاثة اسهم سهمان للموصى له  
بالنصف وسهم للموصى له بالربع والاصل عند ابي حنيفة رح ان الموصى له باكثر من ثلث  
لا يضرب باكثر من الثلث الا في ثلثه وصايا في الوصية بالعنق وفي المحاباة وفي الدراهم المرسله  
وتفسير الوصية بالعنق هو انه اذا اوصى بعنق هذين العبدين وقيمة احدهما ألف وقيمة الآخر  
الغان وليس له مال غير ذلك العبدان قلن اجازت الورثة فابهما يعتقان معا وان لم يجزوا فانهما  
يعتقان من الثلث وثلث ماله اقل بالوصية بينهما على قدر وصيتهما ثلثا الا في الذي قيمته الغان

وبسعى في الباقي والثالث للذني قيمته الف ويسعى في الباقي وكذلك المحاباة اذا كان له  
عبدان قيمة احدى الف ومائة وقيمة آخر ستمائة فوصى بان يباع احدى من فلان بمائة  
درهم والاخر من فلان آخر بمائة ههنا قد حصلت المحاباة لاحدهما بالالف والاخر بنهمسائة فذلك  
كله وصية لانه في حالة المرض فان خرج ذلك من الثلث جاز وان لم يخرج من الثلث ولا جازت  
الورثة جازت صحابتهما بقدر الثلث وذلك الثلث بينهما بقدر وصيتهما يضرب احدى من الف درهم  
والاخر بنهمسائة وكذلك في الدراهم المرسله كما اذا اوصى له بالف درهم والاخر بالفين ثلث  
ماله الف درهم فان الثلث يكون بينهما انلا تأكل واحد منهما يضرب بجميع نصيبه وانما يضرب  
الموصى له في جميع هذه المواضع الثلثة بجميع وصيته لان الرصبة في مخرجها ضحيحة لجواز  
ان يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث وكذلك فيما اذا اوصى له بنصف ماله والاخر  
بنثلث ماله او بجميع ماله كذا في شرح الطحاوي \* وان اوصى لاحدهما بالثلث والاخر بالسدس  
فالثلث بينهما انلا تأكل كذا في الهداية \* ولو قال ثلث مالي لفلان وفلان مائة ولفلان خمسون  
والثلث ثلثهما فلكل واحد مائة والباقي بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي \* ولو ان  
رجلا اوصى رجلا بجميع ماله لرجل واخر بنثلث ماله ان لم يكن له ورثة او كانت له ورثة  
واجازوا فان المال يقسم بينهما على طريق المنازعة عند ابي حنيفة رخ فما زاد على الثلث فذلك  
كله يعطى للموصى له بجميع المال من غير منازعة واستوت منازعتهم في الثلث فيقسم بينهما  
نصفين وعند ابي يوسف ومحمد رخ يقسم بينهما على طريق العول يضرب بكل واحد منهما  
بجميع وصيته للموصى له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم والموصى له بجميع المال يضرب بجميع  
وهو ثلثة اسهم فجعل المال بينهما على اربعة اسهم هذا اذا اجازت الورثة ولو لم تجز الورثة جازت  
الرصبة من الثلث فثلث المال يكون بينهما نصفين وانما يقسم عند ابي حنيفة رخ بينهما نصفين  
لان الموصى له باكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث وعندهما يضرب كل واحد بجميع وصيته  
فيقسم اربعة كذا في شرح الطحاوي \* ومن اوصى لرجل بنثلث ماله والاخر بنثلث ماله ولم تجز  
الورثة فالثلث بينهما كذا في الكافي \* ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان خمسون  
و فلان مائة وماله ثلثهما فثلث بين اللذين وصى لهما تقديرا انلا ولا شيء الاخر كذا في محيط  
السرخسي \* واجمعوا على ان الوصايا اذا كانت لا يزيد كل واحدة على الثلث بان يوصى

لرجل بثلث ماله ولا خرب ربع ماله ولم يجز الورثة ذلك كله ان كل واحد منهم بضرب في الثلث  
بجميع وصيته بالعالم بالغ ويقسم الثلث بينهم بالسوية كذا في المحیط \* ومن اوصى لآخر بثلث ماله  
او بشيء من ماله او بنصيب من ماله او ببعض من ماله فالبيان الى الموصي مادام حيا واذا مات فالبيان  
الى الورثة كذا في شرح الطحاوي \* ولو اوصى بسهم من ماله او بجزء من ماله قيل للورثة اعطوه  
ما شئتم وهذا الذي ذكرنا اختيار المشائخ رح بناء على ما عرفنا ان السهم كالجزء وما اصل الرواية  
فبخلافه فذكر في المبسوط اذا اوصى بسهم لرجل من ماله فله اخس مثل سهام الورثة الا ان يكون  
اقل من السدس فحينئذ يعطى له السدس وعلى رواية الاصل جوز ابو حنيفة رح النقصان  
عن السدس ولم يجوز الزيادة على السدس وعلى رواية الجامع الصغير جوز الزيادة على السدس  
ولم يجوز النقصان عن السدس ولا يعطى للموصى له اخس سهام الورثة الا ان يزيد على الثلث  
فحينئذ له الثلث كذا في الكافي \* ولو اوصى لرجل بسهم من ماله ثم مات ولا وارث له فله النصف  
لان بيت المال بمنزلة الابن صار كأن له ابنا فيكون بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي \*  
ولو اوصى له بالثلث الا بشيء او الاقليل او الايسر او براء الف او بعامته هذه الالف او بثل هذه  
الالف او معظم هذه الالف وذلك يخرج من الثلث فله النصف من ذلك وما زاد على النصف  
فهو الى الورثة يعطون له منه ما شاء ولا نذ ليس فيه اكثر من ان المستثنى مجهول وان جهالته توجب  
جهالة المستثنى منه ولكن الوصية في المجهول صحيحة كذا في المبسوط \* وارايد بهذا التخيير في حق  
المثد ار يعطونه ما اراد او من ازيادة على النصف التخيير من الاعطاء وعدمه كذا في محيط السرخسي \*  
ومن اوصى لرجل بمثل نصيب ابنه فهذا الا يخلو ما ان يوصي بمثل نصيب ابنه او بنصيب ابنته  
كان له ابن اولم يكن او اوصى له بنصيب ابن لو كان او بمثل نصيب بنت لو كانت فان اوصى له  
بنصيب ابنه او ابنته وله ابن او بنت فانه لا تصح الوصية ولو اوصى بنصيب ابنه او ابنته وليس له  
ابن او بنت فانه تجوز الوصية ولو اوصى بمثل نصيب ابنه او ابنته وله ابن او بنت تجوز لان مثل الشيء  
غيره لا عينه فيقرر نصيب ابن ثم يزداد عليه مثله فيعطى الموصى له وان كان اكثر من الثلث  
فحتاج الى اجازة الورثة فان كان ثلثا او قل منه فانه يجوز من غير اجازة نحو ما اذا اوصى بمثل  
نصيب ابنه وله ابن واحد صار للموصى له نصف المال ان اجار الابن وان لم يجز الابن فللموصى له  
الثلث

الثالث وان كان له ابنتان فانه يكون المال بينهما اثلاثا ولا يحتاج الى الاجازة ولو اوصى بمثل نصيب ابنة وله ابنة واحدة فيكون للموصي النصف المال ان اجازت الابنة وان لم تجزله الثالث ولو كانت له ابنتان والمسئلة بحالها فالموصي له ثلث المال ولو اوصى بنصيب ابن لو كان فالجواب له كالجواب فيما اذا اوصى له بمثل نصيب ابنة يعطى نصف المال ان اجازت الورثة ولو اوصى له بمثل نصيب الابن لو كان يعطى لثلث المال كذا في شرح الطحاوي \* وقال محمد رح رجل هلك وترك أمًا وابنا ووصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فالوصية من سبعة عشر سهما للموصي له خمسة اسهم وللأم سهران وللابن عشرة اسهم والوجه في ذلك ان تبين الفريضة ولا لولا الوصية فيقول لولا الوصية لكانت الفريضة من ستة للام السدس سهم والباقي للابن خمسة فاذا اوصى بنصيب بنت لو كانت يزدان على الفريضة نصيب بنت وهو نصف نصيب الابن فيزدان على اصل الفريضة سهران ونصف فصار ثمانية ونصف فوقع الكسر فوجب التضعيف فصار سبعة عشر وصار الكل ضعف ذلك يعطى للموصي له اولا خمسة لان وصيته حصلت باقل من الثلث فنكون متقدمة على الميراث بقي ثمة اثنا عشر يعطى الام السدس وذلك سهران يبقى ثمة عشرة فظهر اننا اعطينا الموصي له بنصيب بنت لو كانت نصف ما اعطينا الابن فاستقام التخييم قال ولو ترك امرأة وابنا ووصى بنصيب ابن آخر لو كان واجازت الورثة الوصية فالفريضة من خمسة عشر للموصي له سبعة اسهم وللرأة سهم وللابن سبعة والوجه ما ذكرنا ان تصحيح الفريضة اولا لولا الوصية فنقول لولا الوصية لكانت الفريضة من ثمانية للمرأة الثمن سهم وللابن سبعة اسهم فاذا اوصى بنصيب ابن آخر لو كان يزداد على الفريضة نصيب ابن لو كان سبعة فيصير خمسة عشر وشرط اجازة الورثة الوصية ههنا لان الوصية جعلت باكثر من الثلث وفي مثل هذا يحتاج الى اجازة الورثة وكذلك اذا اوصى بمثل نصيب ابنة كان الجواب كباقلنا لان مثل الشيء غيره فهذا وما اوصى بنصيب ابن لو كان سواء واذا هلك الرجل وترك بنتا واخا ووصى لرجل بنصيب ابن لو كان فاجاز وصيته فالموصي له ثلثا المال والثلث بين الاخ والبنت نصفان هذا اذا اجاز وان لم يجز فللموصي له ثلث المال والثلثان بين الاخ والبنت نصفان ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان والمسئلة بحالها فللموصي له خمس المال ان اجاز قال اذا هلك رجل وترك اخا واخا ووصى لرجل بنصيب ابن لو كان واجاز فللموصي له جميع المال ولا شيء للاخ والاخت

ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان للموصي له نصف المال ان اُحاروا والصف الآخر ينقسم بين  
الاخ والاخت اثلاثا وان لم يجيزا للموصي له ثلث المال وينقسم الثلثان بين الاخ والاخت اثلاثا  
ولو ترك بنتا وأخا وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فللموصي له ثلث المال اُحاروا  
لم يجيزا ولو أوصى بمثل نصيب بنت لو كانت كان للموصي له ربع المال اُجازا ولم يجيزا قال وان  
هلك الرجل وترك ابنا وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنة أو بمثل نصيب ابن لو كان اُجازا للموصي له  
خمس من احد عشر وللأب سهم وللابن خمسة وان لم يجيزا للموصي له الثلث والباقي بين الأب  
والابن اسداسا فنحتاج الى حساب له ثلث وثلثه سدس وإقل ذاك تسعة للموصي له ثلثة وهي ثلث  
والباقي وذلك ستة بين الأب والابن اسداسا وان اُجازا حدها دون الآخر ذكر في الكتاب انه ينظر  
الى حال الاجارة وجمال عدم الاجارة فالعريضة عند الاجارة من احد عشر للموصي له خمسة وعند  
عدم الاجارة العريضة من تسعة للموصي له ثلثة فتضرب احدى العريضتين في الاخرى فيصير  
تسعة وتسعين بعند عدم الاجارة للموصي له الثلث ثلثه وثلثون وللأب سدس ما بقي احد عشر وللأب  
خمس اسداس ما بقي خمسة وخمسون وعند الاجارة للموصي له خمسة من احد عشر مضروبا  
في تسعة فيكون خمسة واربعين وللأب سهم مضروبا في تسعة فيكون تسعة وللأب ايضا خمسة  
واربعين فصارت ما بين الماليتين في حق الموصي له اثنا عشر سهما من ذلك من نصيب الأب  
وذلك من تسعة الى احد عشر وعشرة من نصيب الابن وذلك من خمسة واربعين الى خمسة  
وخمسين فان اُجازا أحدهما يعمل اجازته في حقه لاني حق صاحبه فان كان المجيز هو الأب حول  
من نصيبه سهما الى الموصي له فيصير للموصي له خمسة وثلثون وان كان المجيز هو الابن حول  
من نصيب الابن عشرة الى نصيب الموصي له فيصير للموصي له ثلثة واربعون قال وإذا هلك  
الرجل وترك الابنين وأوصى لرجل بثلث ماله وأوصى لآخر بمثل نصيب أحدهما أو نصيب  
ابن ثالث لو كان فاجاز الوصيتين فالصاحب الثلث ثلث المال والباقي بين الابنين وبين الموصي له  
بالنصيب اثلاثا والحساب من تسعة فللموصي له بالثلث ثلثة ويبقى ستة بين الابنين وبين الموصي له  
بالنصيب اثلاثا لكل ابن سهما وللوصي له ايضا سهما من نصيب أحدهما وان لم يجيزا  
ينقسم الثلث بين الموصي له ما نضعان ولو اُجازا الابنان الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث  
لصاحب الثلث نصف الثلث وهو السدس كما لو لم يوجد الاجارة ولموصي له بالنصيب ثلث

ما بقي لصحة الاجازة في حقه واحتجنا الى حساب اذا رفعنا السدس ينقسم الباقي اثلاثا واول  
 ذلك ثمانية عشر يعطى الموصى له بالثلث السدس ثلثة ويبقى خمسة عشر يقسم بين الابنين وبين  
 الموصى له بالنصيب اثلاثا لكل واحد خمسة وان اجاز احد الابنين الوصية لصاحب المثل دون  
 صاحب الثلث ولم يجز الابن الاخر الوصيتين اصلا فنقول لو لم يجز اكان لصاحب المثل ثلثة من  
 ثمانية عشر ولو اجاز اكان لصاحب المثل خمسة من ثمانية عشر فتفاوت ما بينهما سهمان من نصيب  
 كل واحد من الابنين سهم فاذا اجاز احدهما صحت الاجازة في نصيبه خاصة فيصير لصاحب  
 المثل اربعة اسهم ولصاحب الثلث ثلثة والمجيز خمسة وللذي لم يجز ستة كذا في المحيط \* وان كان  
 للرجل خمسة بنين فوصى لرجل بمثل نصيب احدهم وثلث ما بقي من الثلث الاخر فالقريضة  
 من احد وخمسين سهما لصاحب النصيب ثمانية اسهم ولصاحب ثلث ما بقي ثلثة ولكل ابن  
 ثمانية فتخرج المسئلة على طريق الكتاب ان تقول ان تأخذ من عدد البنين خمسة فتريد  
 على ذلك سهما لثلاثة اوصى بمثل نصيب احدهم ومثل الشيء غيره ثم يضرب ذلك في ثلثة لاجل  
 وصيته بثلث ما بقي من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم تطرح السهم الذي زدته بقي سبعة عشر  
 فهو الثلث والثلاثان ضعف ذلك فيكون جميع المال احداً وخمسين وانما طرحنا هذا السهم الزائد  
 ليتبين مقدار الثلث والثلاثان ولا وصية في الثلثين فلا يمكن اعتبار السهم الزائد فيه وبهذا طرحناه  
 فاذا عرفت ان ثلث المال سبعة عشر فوجه معرفة النصيب من ذلك ان تأخذ النصيب وهو واحد  
 وتضربه في ثلثة ثم في ثلثة فيكون تسعة ثم تطرح من ذلك سهما كما طرحنا في الابتداء تبقى ثمانية فهو  
 النصيب فاذا رفعت ذلك من سبعة عشر تبقى تسعة فالموصى له بثلث ما بقي ثلث ذلك ثلثة تبقى  
 ستة تضيفها الى ثلثي المال وذلك اربعة وثلثون فيكون اربعين بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية  
 بمثل النصيب فاستقام ولو كان اوصى بمثل نصيب احدهم وبربع ما بقي من الثلث لآخر  
 فالقريضة من تسعة وستين لصاحب النصيب احد عشر ولصاحب ربع ما بقي ثلثة ولكل ابن  
 احد عشر ويانه على طريق الكتاب ان تأخذ عدد البنين وهم خمسة فتريد عليهم سهما بالوصية  
 النصيب ثم تضرب ذلك في اربعة لمكان الوصية برقع ما بقي فيصير اربعة وعشرين ثم تطرح منه  
 سهما تبقى ثلثة وعشرون فهو الثلث والثلاثان ضعف ذلك فيكون الجملة تسعة وستين وهو المال  
 والثلث ثلثة وعشرون ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في اربعة ثم في ثلثة

فيصير اثنا عشر ثم تطرح منه واحدا يبقى احد عشر فهو النصيب فاذا رفعت من ثلثة وعشرين  
 احد عشر بقي اثنا عشر للموصي له برقع ما بقي ثلثة يبقى تسعة يضم ذلك الى ثلثي المال ستة  
 واربعين فيكون خمسة وخمسين بين خمسة بنين لكل ابن احد عشر مثل النصيب ولو كان  
 اوصى له بمثل نصيب اقدمه والآخر بخمسة ما بقي من الثلث فالعريضة من سبعة وثمانين  
 لصاحب النصيب اربعة عشر والآخر ثلثة ولكل ابن اربعة عشر فاما تخريجه على طريق الكتاب  
 ان نزيد على عدد البنين واحدا للوصية بالنصيب فيكون ستة ثم تضرب ذلك في خمسة للوصية  
 بخمس ما بقي فيكون ثلثين ثم تطرح ما زدت وهو واحد تبقى تسعة وعشرون والثلثان ثمانية  
 وخمسون فتكون جملة المال سبعة وثمانين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وذلك واحد  
 وتضربه في خمسة ثم في ثلثة فيكون خمسة عشر تطرح منها واحدا يبقى اربعة عشر فهو النصيب  
 فاذا رفعت ذلك من الثلث تسعة وعشرين يبقى خمسة عشر للموصي له بخمس ما بقي خمس  
 ذلك ثلثة يبقى اثنا عشر تضربه الى ثلثي المال ثمانية وخمسين فيصير سبعين بين خمسة بنين لكل  
 ابن اربعة عشر مثل النصيب ولو اوصى بمثل نصيب اقدمه الا ثلث ما بقي من الثلث بعد  
 النصيب فالعريضة من سبعة وخمسين النصيب عشرة والاستثناء ثلثة ولكل ابن عشرة وتخريجه  
 على طريق الكتاب ان تأخذ عدد البنين خمسة فتزيد عليها سهمها بالوصية بالنصيب ثم تضرب  
 ذلك في ثلثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليها سهما مثل ما زدت اولاً فيكون تسعة عشر فهو ثلث المال  
 وثلثان ثمانية وثلثون فالجملة سبعة وخمسون ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه  
 في ثلثة ثم في ثلثة فيكون تسعة ثم تريد عليه سهما كما فعلته في اصل المال فيكون عشرة وهو النصيب  
 الكامل اذا رفعت من تسعة عشري تسعة عشر فاسترجع الاستثناء من النصيب مثل ثلث ما بقي  
 وهو ثلثة يضم ذلك الى تسعة فيكون اثنا عشر ثم يضم ذلك الى ثلثي المال ثمانية وثلثين فيكون  
 خمسين بين خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل نصيب كامل واذا مات الرجل وترك ابنتين واماً  
 وامراً وعصبة واوصى بمثل نصيب احدى ابنتيه وثلث ما يبقى من الثلث فالعريضة من ستة  
 وستين والنصيب ستة عشر وثلث ما بقي اثنان والسبيل في تخريج المسئلة ان تصحح العريضة  
 الاولى بدون الوصية فتقول اصل العريضة من ستة للابنتين الثلثان اربعة وللأم السدس سهم  
 وللأم

والمرأة الثمن ثلاثة ارباع سهم والباقي للعصبة فتكون القسمة من اربعة وعشرين لكن الكسر باعتبار نصيب المرأة الا ان في معرفة نصيب حكم المرأة لاحاجة في ذلك فتجعل اصل الفريضة من ستة تزيد عليها مثل نصيب احدى البنين وذلك سهمان لوصيته بالنصيب فتكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلثة يكون اربعة وعشرين ثم تطرح ما زدت وذلك سهمان بقي اثنان وعشرون فهو الثلث والثلثان اربعة واربعون والمال ستة وستون ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب سهمين تضرب ذاك في ثلثة فيكون ثمانية عشر ثم تطرح منها سهمين يبقى ستة عشر وهو النصيب اذا رفعت ذلك من الثلث اثنين وعشرين تبقى ستة للموصي له ثلث ما يبقى ثلث ذلك اثنان بقي اربعة تضمها الى ثلثي المال اربعة واربعين فيكون ثمانية واربعين للابنتين الثلثان اثنان وثلثون لكل واحدة منهما ستة عشر مثل النصيب وللأم السدس ثمانية والمرأة الثمن ستة والباقي وهو سهمان للعصبة ولواوصى بمثل نصيب احدى الابنتين الا ثلث ما يبقى من الثلث من النصيب فالفريضة من ستمائة واربعة وعشرين والنصيب مائة وستون وثلث الباقي ستة عشر فقد طول محمدرح الحساب في هذه المسئلة لتخرج ميراث المرأة مستقيماً ولا حاجة لنا الى ذلك في معرفة الوصية والمسئلة تخرج من دون هذا الاصل الذي ذكرنا ان الفريضة من ستة ثم تزيد للموصي له بالنصيب مثل نصيب احدى الابنتين سهمين فيكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلثة فيكون اربعة وعشرين ثم تزيد عليه سهمين كما هو في الاصل في مسائل الاستثناء فيكون ستة وعشرين فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك اثنين وخمسين فيكون جملته المال ثمانية وسبعين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب سهمين وتضرب ذلك في ثلثة فيكون ستة ثم في ثلثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليه سهمين فيكون عشرين فهو النصيب الكامل اذا رفعت من الثلث يبقى ستة يسترجع بالاستثناء مثل ذلك ما يبقى وذلك سهمان فيصير معك من الثلث ثمانية تضمها الى ثلثي المال اثنين وخمسين فيكون ذلك بنين بين الورثة للابنتين الثلثان اربعون لكل واحدة منهما عشرون مثل النصيب الكامل وللأم السدس عشرة والمرأة الثمن الا انه ليس للبنتين ثمن صحيح فلهذا ضرب محمدرح اصل الحساب ثمانية وسبعين في ثمانية فيكون ستمائة واربعة وعشرون وخرجت المسئلة من ذلك ولو كان اوصى بمثل نصيب المرأة وثلث ما بقي من الثلث فالفريضة من مائتين واربعة وثلثين والنصيب اربعة وعشرون وثلث الباقي ثمانية عشر والتخريج على طريق الكتاب ان تصحح الفريضة ههنا من اربعة وعشرين لانه اوصى



بمثل نصيب المرأة فلا بد من معرفة نصيب المرأة مستقيماً فتجعل المريضة من اربعة وعشرين  
للابنتين الثلثان ستة عشر وللام السدس اربعة وللمرأة الثمن وهو ثلثه والباقي وهو سهم للعصبة  
ثم تزيد على ذلك مثل نصيب المرأة ثلثة لوصيته بمثل نصيبها فتكون سبعة وعشرين تضرب ذلك  
في ثلثة لوصيته بثلاث ما يبقى فيكون احدى وثلاثين ثم تطرح ما زاد ما هو ثلثة بقي ثمانية وسبعين  
فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك مائة وستة وخمسون فتكون جملة المال مائتين واربعة  
وثلثين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو ثلثة وتضربها في ثلثة فيكون تسعة ثم في ثلثة  
فيكون سبعة وعشرين ثم تطرح ثلثة يبقى اربعة وعشرون فهو النصيب اذا رفعت ذلك من الثلث  
ثمانية وسبعين تبقى اربعة وخمسون للموصى له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك ثمانية وعشرين ستة  
وثلثون تضربها في ثلثي المال مائة وستة وخمسون فيكون جملة مائة واثنين وتسعين للمرأة  
ندين ذلك وذلك اربعة وعشرون مثل ما اعطينا الموصى له بنصيبها وقسمة الباقي بين الورثة معلوم  
كما بينا ولو كان لرجل خمسة بنين فاموصى لاحدهم بكمال الربع بنصيبه وبثلث ما بقي من الثلث  
لاخر فاجازوا والعريضة من اثنا عشر النصيب اثنان وتكملة الربع واحد وثلث ما بقي من الثلث  
واحد وتخرج المسئلة على طريق الكتاب ان تقول ان المال لولا الوصية بين البنين الخمسة  
على خمسة لكل واحد منهم سهم فاذا اوصى لاحدهم بكمال الربع بصينه فهذه وصية منه  
للوارث ولا تصح الا باجازة الورثة فاذا اجازوا فالسبيل ان تطرح نصيب الابن الموصى له وهو  
سهم تبقى اربعة ثم تضرب ذلك في ثلثة لوصيته بثلاث ما يبقى من الثلث فيكون اثنا عشر فهو المال  
الثلث من ذلك اربعة والربع ثلثة ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو واحد فتضربه في ثلثة  
فيكون ثلثة ثم تطرح منه واحدا يبقى اثنان فهو النصيب فاذا رفعت الى الابن الموصى له كمال الربع  
وهو ثلثة واسترجعت منه مقدار النصيب وذلك اثنان بقي واحد فعرفنا ان وصيته بتكملة الربع  
واحد فاذا رفعت ذلك السهم من ثلث المال اربعة بقي ثلثة للموصى له بثلاث ما بقي ثلث ذلك وهو  
سهم يبقى سهمان بضربه الى ثلثي المال ثمانية فيكون عشرة بين خمسة بنين لكل ابن سهمان مثل  
النصيب فاذا ضم لابن الموصى له هذين السهمين الى السهم الذي اخذه بالوصية حصل له ثلثة وذلك  
كذلك ربع المال بنصيبه كذا في المبسوط \* ولو اوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الا نصيب ابن آخر او الامثل  
نصيب ابن آخر او الا نصيب ابن آخر لو كان او الامثل نصيب ابن آخر لو كان وترك اباً فللموصى له

ثلث المال وللابن الثلثان لانك تجعل المال سهما لان الابن واحد وتزيد عليه سهدا لاجل  
الوصية فصار سهمين ثم تجعل نصيب الابن سهمين لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن آخر وانا صار  
نصيبه سهمين صار نصيب الموصى له سهمين ضرورة انه مثله فبان ان نصيب ابن آخر سهم لو كان  
فتطرح هذا السهم الذي جعل نصيب ابن آخر فبقي المال ثلاثة اسهم للموصى له سهمان وللابن  
سهم ثم يسترجع بالاستثناء من نصيب الموصى له نصيب ابن آخر وذلك سهم فبقي للموصى له  
سهم من ثلاثة اسهم وللابن سهمان ولو اوصى بمثل نصيبه الا نصيب ابن ثالث لو كان والمسئلة  
يحالها فللموصى له خمسة المال ان اجازت الورثة والا فله الثلث ويأبى انك تجعل المال سهما  
لان الابن واحد وتزيد عليه لاجل الوصية سهما ثم تجعل نصيب الابن ثلاثة لحاجتنا الى معرفة  
نصيب ابن ثالث وصار نصيب الموصى له ثلاثة انصاء لانه مثله ثم تطرح من نصيب الابن سهما  
بقي المال خمسة ثم تسترد من نصيب الموصى له ثلاثة سهما وتضمنه الى ما في يد الابن فبقي في يده  
سهمان وهو خمسة المال وللابن ثلاثة اسهم ولو ترك ثلاثة بنين واوصى لرجل بمثل نصيب ابنيه  
الا نصيب احدثهم والا مثل نصيب احدثهم فللموصى له خمسان وللبنين ثلاثة اسهم لان البنين  
ثلاثة وتزيد عليها ثلاثة لانه اوصى بمثل نصيبهم فصار المال ستة لكل ابن سهم وللموصى له ثلاثة اسهم  
ثم اطرح نصيب احدثهم وهو سهم فصار المال خمسة اسهم للموصى له ثلاثة وللورثة سهمان ثم  
استثن من نصيب الموصى له سهدا فصار للورثة ثلاثة اسهم وللموصى له خمسان وان ترك ابنيين  
واوصى لرجل بمثل نصيب احدثهما الا نصيب ابن ثالث او الامثل نصيب ابن ثالث فللموصى له  
سهم من سبعة ولكل ابن ثلاثة لانك تأخذ نصيب الابنيين وتزيد عليه سهدا للوصية فصار  
المال ثلاثة اسهم سهم للموصى له وسهمان لابنيين ثم اقسام نصيب الابن ثلاثة لبنيين نصيب الابن  
الثالث وقسمة الاثنين على ثلاثة لا تستقيم فا ضرب اثنين في ثلاثة فصار ستة واضرب نصيب الموصى له  
وهو واحد ايضا في ثلاثة فصار الكل تسعة ثم اطرح نصيب الثالث وهو سهمان من ستة فبقي المال  
سبعة للموصى له ثلاثة وللورثة اربعة ثم استرجع من الموصى له سهمين نصيب ابن ثالث فصار  
للابنيين ستة وللموصى له سهم ولو ترك ابنا واوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الا مثل نصيب ابنه  
صحت الوصية فللموصى له نصف المال وهو مثل نصيب الابن اذا اجاز الوارث وان لم يجز  
فله الثلث وان ترك ابنا واحدا واوصى لرجل بنصف ماله الا مثل نصيب ابنه بطلت الوصية وصح

الاستثناء وأن أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الأنصف ماله وترك ابنا واحدا وصحا والموصي له ربع المال لان المال سهم اذ الابن واحد فرد عليه سهما لاجل الوصية بالمثل واجعل كل سهم سهمين لحاجتنا الى معرفة نصف المال فصار كل المال اربعة فاعط للموصي له ثلثه لانه لما استثنى من النصيب نصيب المال كان النصيب اكثر من نصف المال واستخرج نصف المال وهو اثنان نصيبا في بدا الابن ثلثة ويبقى له سهم وهو ربع المال وأن ترك اربعة بنين وأوصى لرجل بنصف ماله إلا نصيب احد البنين للموصي له ثلث المال وهو سهمان من ستة اسهم وأن ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب احدهما إلا نصيب ابن ثالث وأوصى الآخر بثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية الاولى فللأول سهمان من خمسة عشر وللثاني سهم من خمسة عشر ولكل واحد من الابنين ستة لانك تأخذ مخرج الوصية الاولى سهمين لابن ثم تزيد عليه سهما للموصي له فصار ثلثة ثم تضرب نصيب الابنين في ثلثة لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن ثالث فصار ستة وصار نصيب الموصي له ثلثة فطرح من نصيب الابنين سهمين وهو نصيب ابن ثالث فصار اربعة ثم تستخرج من النصيب سهمين فصار ستة لكل ابن ثلثة فصار المال سبعة ثم تضعف الفريضة الاولى وهو سبعة فيكون اربعة عشر وتزيد عليه واجد الوصية الثانية فصار خمسة عشر والنصيب الكامل كان ثلثة فصار ستة وأن قال إلا نصيب ابن رابع والمسئلة بحالها بل الاول اربعة من احد وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن ثمانية لانك تأخذ الوصية وذلك سهمان لابن ثم تزيد واحد الوصية ثم تضرب نصيب الابنين في اربعة لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن رابع فصار ثمانية فصار نصيب الموصي له اربعة فطرحا من نصيب الابنين نصيب ابن رابع وذلك اثنان ليتمكننا استرجاعه من النصيب فعاد المال الى عشرة والنصيب اربعة والمستخرج سهمان فاذا ضم اليه الوصية الثانية تضعف الفريضة الاولى فصارت عشرين ثم زد واحدا فصار احدا وعشرين فهو المال وصار النصيب بعد التضعيف ثمانية وأن قال إلا نصيب ابن خامس والمسئلة بحالها فللأول ستة من سبعة وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن عشرة لانك تضرب نصيب الابنين وهو سهمان في خمسة فصار عشرة وصار نصيب الموصي له خمسة وتطرح من نصيب الابنين نصيب ابن خامس وهو سهمان حتى يتمكن الاسترجاع من النصيب فعاد الى ثلثة عشر والنصيب خمسة والمستخرج سهمان فاذا ضم اليه الوصية الثانية تضعف الفريضة الاولى

الاولى فصار ستة وعشرين فزاد واحدا فصار سبعة وعشرين وصار النصيب بعد التضعيف عشرة  
والوصية ستة وبخرج مالي هذا الانصيب ابن سادس واسابع واثامن واثنا عشر واربعا عشر وان ترك  
ابنا ووصى لرجل بمثل نصيب ابنه الانصيب ابن آخر والاثلث ما يبقى من الثلث اربع  
ما يبقى من الثلث فالاستثناء الثاني باطل لانه بعد الوصية الاولى لا يبقى من الثلث شيء فكيف يصح  
الاستثناء بعد ثلث ما بقي وكذا لو كان مكان الاستثناء الثاني وصية بثلث ما يبقى من الثلث اربع  
ما يبقى من الثلث فالوصية الثانية باطلة لما ذكرنا وان ترك ابنين ووصى لرجل بمثل نصيب احدهما  
الانصيب ابن ثالث ووصى لآخر بثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية الحاصلة صحا وكذا لو قال  
بعد النصيب اراستثنى نصيب ابن رابع كذا في الكافي في باب المنفقات \* ومن قال سدس مالي  
لفلان ثم قال في ذلك المجلس اوفي مجلس آخر له ثلث مالي واجازت الورثة فله ثلث المال ويدخل  
السدس فيه كذا في الهداية \* ومن اوصى بثلث دراهم او بثلث غنمه فهلك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج  
من ثلث ما بقي من ماله فله كل ما بقي ولو اوصى بثلث ثلثه من رقيقه فمات اثنان لم يكن له  
الاثلث الباقي عند ابي حنيفة ربح وعندهما لکل هذا العبد ولو اوصى بثلث ثيابه وهلك ثلثها وبقي  
ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق الاثلث ما بقي من الثياب قالوا هذا اذا كانت  
الثياب من بمجناس مختلفة فان كانت الثياب من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم وكذا  
المكيل والموزون بمنزلتها والدور المختلفة كالثياب المختلفة عند ابي حنيفة ربح كذا في الكافي \*  
ومن اوصى لرجل بالفي درهم وله مال عين ودين فان خرجت الالف من ثلث العين دفع الى  
الموصى له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكلما خرج شيء من الدين اخذ ثلثه حتى تستوفي  
الالف كذا في الهداية \* ومن اوصى بثلث ماله لزيد وبكر وبكر ميت وهو يعلم او لا يعلم او لزيد  
وبكران كان حيا وهو ميت او له ولان كان في هذا البيت وليس فيه احد اوله ولعقبه اوله ولولد بكر  
فمات ولده قبل موت الموصي اوله ولعقبه اوله او لم يمت فقر من ولده وفات شرطه عند موته فلزيد  
كله في هذه الصور لان المردوم والميت لا يصلح استحقاقا فلم تثبت المزا حمة لزيد وصار كما  
لو اوصى لزيد وجدا وكن العقب لان العقب من يعقبه بعد موته فيكون معدوما في الحال ولو قال  
ثلث مالي بين زيد وبكر وهو ميت او زيد وبكران ميت وهو حي او فقير فمات وهو ميت او غني  
اوله ولبكران كان في البيت ولم يكن فيه اوله ولولد بكر فحدث له او كان فمات فحدث غيره اوله

اول ولد فلان ان افتقروا فلم يفتقروا حتى مات الموصي اوله ولوارثه اولابي زيد وله ابن واحد  
فبقي هذه الصورة له نصف الثالث ولوقال ثلث مالي بين بني زيد وبني بكر وليس لاحدهما  
بنون فكل الثلث لبني الآخر كذا في الكافي \* ولواوصى بثلث ماله لزيد ولعده ووقال بين زيد وعده  
ثم مات الموصي ثم مات احدهما فنصف الثلث للباقي ونصفه لورثة الموصي له الميراث وكذلك  
ان مات احدهما بعد موت الموصي قبل القبول ثم قبل الحي يملكان الموصي به ولو مات احدهما  
قبل موت الموصي رجع نصيبه الى الموصي كذا في محيط السرخسي \* ولوقال ثلث مالي  
لعلان ولان افتقر من ولد عبد الله فمات الموصي وولد عبد الله كلهم اغنياء فلعلان جميع الثلث  
ولو مات بعض ولده ثم مات الموصي فالثلث بين فلان وبين من افتقر من ولد عبد الله على عدد  
رؤسهم ولوان ولد عبد الله لم يزلوا فقراء منذ ولدوا حتى مات الموصي فظاهر ما ذكرنا من اللفظ  
في الكتاب يدل على انه لا يكون له سهم من الثلث بل يكون جميع الثلث لعلان ولومات اولاد  
عبد الله الذين كانوا يوم الوصية ثم ولد له اولاد واستغنوا ثم افتقروا قبل موت الموصي قسم الثلث  
بينهم وبين فلان على عدد رؤسهم وكذلك اذا قال ثلث مالي لعلان ولولد عبد الله فمات  
ولد عبد الله وولد له غيره قبل موت الموصي فالثلث بين فلان وبين ولد عبد الله ولوقال ثلث  
مالي لفلان ولولد عبد الله هؤلاء ان افتقروا فلم يفتقروا حتى مات الموصي كان لعلان حصة  
من الثلث على اعتبار عدد الرؤس كذا في المحيط \* امرأة مانت عن زوج واوصت بنصف  
مالها لاجنبي جاز والزوج الثلث وللوصي له النصف يبقى سدس لبيت المال لان وصية الاجنبي  
تقدر الثلث مقدمة على الارث فبقي تركتها ثلثا المال فللزوج نصف ذلك وهو ثلث الكل بقي  
ثلث آخر وليس له مستحق لميراث فنعذبه باقى الوصية وذلك السدس فوصل الى الموصي له  
نصف المال وبقي سدس لاجنبي ولا وارث فيه فيصرف الى بيت المال وكذلك لومات الرجل  
من امرأته واوصى بماله كله لاجنبي ولم تجز المرأة فللمرأة السدس وخمسة اسداسه للموصي له  
لان الثلث صار مستحقا بالوصية بقيت الشريكة في ثلثي المال فللمرأة ربع ذاك والباقي  
للموصي له لان الوصية مقدمة على بيت المال كذا في محيط السرخسي \* وفي الاصل اذا  
اوصى بثلث المال لبني فلان وليس لعلان ابن يوم الوصية ثم حدث له بنون بعد ذلك ومات  
الموصي كان الثلث للذين حدثوا من بني هذا اذا كان اوصى لبني فلان وليس لعلان بنون

يوم الوصية وأما إذا كان لفلان بنون يوم الوصية ولم يسد بهم باسمائهم أحمد وزيد وبكر ولم يشروهم بان لم يقل هؤلاء فالوصية لبنينه الموجودين يوم موت الموصي حتى لو مات الموجودون بعد الوصية وحدث له بنون بعد ذلك وبقوا أحياء إلى أن مات الموصي كان لهم ثلث المال وإن ساءهم باسمائهم أو أشار إليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت الوصية وإذا ساءهم وأشار إليهم فالموصي له معين فتعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية كذا في المحيط \* ولو قال ثلث مالي لعبد الله وزيد وعمر وعمر ومئة والثلاث كل مائة فبني لعمر وإن كان الثلث مائة وخمسين فللعمر ومائة وما بقي لزيد وعبد الله نصفان كذا في محيط السرخسي \* ولو أوصى بثلث ماله لشخص ولا مال له وقت الوصية كان له ثلث ما يملكه عند الموت سواء اكتسبه بعد الوصية أو قبله بعد أن لم يكن الموصي به عينا أو نوعا معينا وأما إذا أوصى بعين أو نوع من ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت الوصية حتى لو اكتسب غنما آخر أو عينا آخر بعد ذلك لا يتطرق حق الموصي له به ولو لم يكن غنم عند الوصية فاستفادها ثم مات فالصحيح أن الوصية تصح ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطي قيمة الشاة ولو أوصى بشاة ولم يصفها إلى مالي ولا غنم له قيل لا يصح وقيل يصح ولو قال شاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطلة وعلى هذا يخرج كل نوع من أنواع المال كالبحر والبهير ونحوهما كذا في التبيين \* ومن أوصى عليه بان يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصي فاستهلكه وأراد الوصي أن يجعل ذلك عليه صدقة والغاصب مقر به اجزته كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أوصيت لك بشاة من مالي فإنه لا يتعلق الوصية التي تكون له يوم الوصية وإنما يتعلق الوصية بالشاة التي تكون في ماله يوم الموت ثم إن أصبحت الوصية بشاة من ماله وانصرفت الوصية إلى شاة تكون في ماله يوم الموت إذا مات الموصي بعد ذلك وترك مالا إن كان في ماله شاة فالورثة بالخيار أن شلو أو دفعوا الشاة إليه وإن شاءوا فدفعوا قيمة الشاة ثم لم يذكر في الكتاب أن الوارث يعطيه الشاة إلا خمس أو الوسط أو الأعلى أو قيمة أي شاة يؤدي روى الحسن بن زياد عن أصحابنا رح أن الورثة بالخيار أن شاءوا أعطوا شاة وسطا وإن شاءوا أعطوا قيمة شاة وسط كذا في المحيط \* رجل قال برزوني الأشر وصية لفلان فهذا علي ما يملك لأعلي ما يستفيد وكذا في قوله عبدي الأحمى أو السندي أو الحبشي لفلان ولو قال عبدي لفلان أو برزوني لفلان ولم يصف إلى شيء ولم ينسبهم يدخل فيه ما كان له في المال وما يستفيد

قبل الموت رجل قال هذه البترة لفلان قال ابو نصر رح ليس للورثة ان يعطوه قيمتها ولو قال دي  
للمساكين جاز لهم ان يصدقوا بقيمتها وه اخذ القتيبة ابو الليث رح كذا في فتاوى فاصحان \*  
ومن اوصى بثلاث ماله لأمهات اولاده ومن ثلث وللتقراء والمساكين ثلثين ثلثة من خمسة اسبهم  
وسبهم للتقراء وسبهم للمساكين وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الكافي \* ولو اوصى  
بثلثة لفلان وللمساكين فنصفه لفلان ونصفه للمساكين عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا  
في الهداية \* ولو اوصى بثلثة للمساكين له صرفه الى مسكين واحد عند معاوية لا يصرف الا  
الى مسكين ومن اوصى بثلاث ماله لرجل فقال لا خراشركك وادخلتك معه فالثلاث لهما  
وان اوصى بمائة لرجل ولا خراشركك ثم قال لا خراشركك معه فالثلاث كل مائة ولو اوصى  
لرجل باربعة مائة ولا خراشركك ثم قال لا خراشركك معهما له نصف مال كل من حضره  
الموت فقال لورثته لفلان علي دين فصدقوه فيما قال ثم مات فانه يصدق الى الثلث اي اذا ادعى  
الدين اكثر من الثلث وكذبته الورثة وهذا استحسان فان اوصى بوصايا مع ذلك عزل الثلث  
لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة كذا في الكافي \* واذا عزل بقال لا يصحاب الوصايا صدقوه  
فيما شئتم ويقال للورثة صدقوه فيما شئتم فاذا افر كل فريق بشي طهران في الشركة ديار شائعا  
في النصيبين فيؤخذ اصحاب الثلث بثلث ما اقروا والورثة بثلثي ما اقروا ويؤخذ اقرار كل فريق  
في قدر حقه وعلى كل فريق منهما البدين على العلم ان ادعى المقر زيادة على ذلك كذا  
في الهداية \* اذا اوصى لاجنبي ووارثه كان للاجنبي نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث وعلى  
هذا اذا اوصى للقاتل وللاجنبي وهذا بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه وللاجنبي حيث لا يصح  
للاجنبي ايضا كذا في النبيين \* قال الامام التمر تاشي رح هذا ما ذكره حكم البطلان في الاقرار  
فيما اذا تصادقا فما اذا انكر الاجنبي شركة الوارث او الوارث انكر شركة الاجنبي فالأقرار باطل  
ايضا وقال محمد رح يصح في حصة الاجنبي كذا في الهداية \* ولو اوصى له بدابة وشوب فان  
للورثة ان يعطوه اي دابة واي شوب شاءوا كذا في المحيط \* من كان له ثلثة اناوب جيد ووسط  
وردي فوصى بكل واحد لرجل فضاع ثوب ولا يدري أيها هو والورثة يجحدون ذلك فالوصية  
باطلة ومعنى جحد هم ان يقول الوارث لكل واحد بعينه الثوب الذي هو خحك فدهلك

فكان المستحق مجهولا وجهالته تمنع صحة التضاء وتحصيل المتصود بطل إلا ان بسلم الورثة الثوبين الباقيين فان سلموا زال المانع وهو الجحود فيكون لصاحب الجيد ثلثا الثوب الاجود ولصاحب الوسط ثلث الجيد وثلث الادون ولصاحب الردي ثلث الثوب الادون كذا في خزائن المننين \* اذا كانت الدار مشتركة بين اثنين فوصى احدهما ببيت بعينه لرجل فان الدار تقسم فان وقع البيت في نصيب الموصي فهو للموصي له عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح نصفه للموصي له وان وقع في نصيب الآخر فللموصي له مثل ذراع البيت وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح مثل ذراع نصف البيت واذا اوصى لرجل بالف درهم بعينها من مال غيره فاجاز صاحب المال بعد موت الموصي ودفعه اليه جاز له الامتناع من التسليم بعد الاجازة بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث او للقاتل او للوارث فاجازته الورثة حيث لا يكون لهم ان يمنعو كما ذكر في التبيين \* اذا اقر الوارث ان اباه اوصى بالثلث لفلان وشهدت اليهود ان اباه اوصى بالثلث لآخر فانه يؤخذ بشهادة اليهود ولا شيء للذي اقر له الوارث قال ولو اقر الوارث ان اباه اوصى بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل اوصى به لفلان او قال اوصى به لفلان لابل لفلان فهو الاول في الوجهين جميعا ولا شيء للآخر قال ولو اقر اقرارا متصلا فقال اوصى بالثلث لفلان واوصى به لفلان جعلت الثلث بينهما نصفين قال واذا اقر انه اوصى به لفلان ودفعه اليه ثم قال لابل لفلان فهو ضامن له حتى يدفع مثله الى الثاني ولا يصدق على الاول ولو كان دفعه الى الاول بقضاء غاص لم يضمن للثاني ولو اقر لرجل بوصية الف بعينها وهو الثلث ثم اقر لآخر بعد ذلك بالثلث ثم رفع الى القاضي فانه ينفذ الالف للاول ولا يكون للثاني على الوارث شيء قال واذا شهد وارثان ان الميت اوصى لفلان بالثلث فدفعنا ذلك اليه ثم شهدا انه انما كان اوصى به لآخر وقالوا خطأ فانهما لا يصدقان على الاول وهما ضامنان للثلث يدفعانه الى الآخر ولو لم يكونا دفعا شيئا اجزت شهادتهما للآخر وابطلت وصية الاول قال واذا كانت الورثة ثلثة والمال ثلثة آلاف فاخذ كل انسان الفانهم اقر احدهم ان اباه اوصى بالثلث الى فلان وحسد الآخران ذلك فانه يعطيه ثلث ما في يده استحسانا وكذلك لو كان اثنين والمال الفان والمسئلة بحالها فانه يعطيه ثلث ما في يده استحسانا ولو كان المال الفاعينا والغادينا على احدهما فافر الذي ليس عليه دين ان اباهما اوصى لهذا بالثلث اخذ من هذه الالف



ثلاثة وكان الميراث ثلثها ثلث وارثك اثنين وعشرين درهما فقسماها نصفين ثم غاب احدهما فان رجل  
البينة جلى اليها فبر بوصية بالثلث اخذ منه نصف ما في يده لانه اثبت بالبينة ان حثما في التركة  
على السواء فاخذ بالتباسب فيها بخلاف مسئله الاقرار لان فيها ووصية المشهود له ثبتت في حق الجاهل  
راغائب حتى اذا رجع الغائب كان لهما ان يرجعا عليه بما اخذه زيادة على حقه فلا يجعل دويع  
ما في يده كالمعدوم بخلاف مسئله الاقرار كذا في المبسوط \* الزيادة الحادثة من الموصى به كالولد  
والعلة والكسب والارض بعد موت الموصى قبل قول الموصى له الوصية نصير موصى بها حتى  
يعتبر من الثلث فاما اذا حدثت الزيادة بعد قبول الموصى له قبل التسمية هل نصير موصى بها  
لم يذكره محددرج وذكر القدوري انه لا نصير موصى بها حتى كانت للموصى له من جميع  
المال كما لو حدثت بعد التسمية وقال مشائخنا نصير موصى بها حتى يعتبر خروجه من الثلث كذا  
في محيط السرخسي \* ومن اوصى لرجل بامه فولدت بعد موت الموصى ولدا قبل التسمية  
وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فهما للموصى له وان لم يخرج من الثلث تنفذ وصيته اولا من الام  
ثم من الولد وهما تنفذ منهما على السواء وصورة رجل له ستمائة درهم وامه تساوي ثلثا ثمة  
درهم فوصى لرجل بالامه ثم مات فولدت الامه ولدا يساوي ثلثا ثمة درهم قبل التسمية فللموصى له  
الامه وثلثا الولد عنده وهما له ثلث الامه وثلثا الولد هذا اذا ولدت قبل التسمية وقيل قبول  
الموصى له وان ولدت بعد التحويل وبعد التسمية فهو للموصى له وان ولدت بعد القبول قبل التسمية  
ذكر القدوري انه لا يصير موصى به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصى له من جميع  
المال كذا لو ولدت بعد التسمية ومشائخنا فالراي يصير موصى به يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت  
قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصى لم يدخل تحت الوصية وبقي على حكم ملك الميراث  
لانه لم يدخل تحت الوصية قصدا وسراية والكسب كالولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي \* رجل له  
امه قيمتها ثلثا ثمة درهم ولا مال له غيرها فوصى بها لرجل ثم مات فباعها الراث بغير محض من  
الموصى له فولدت في يد المشتري ولدا قيمته ثلثا ثمة درهم ثم جاء الموصى له فلم يجز البيع سلم للمشتري  
ثلثا التجارية وثلثا الولد والموصى له ثلث التجارية وتسع الولد ويرد تسعان في الورثة ولو كانت ازادات  
في بدنها وصار قيمتها ستمائة ثلثاها سالا للمشتري وثلثها للورثة ولو ان التجارية نقصت حتى  
صارت تساوي مائة اخذ الموصى له ثلثها ويرجع على الورثة من قيمتها باربعة واربعين واربعة

اتساع درهم تمام ثلث المال كذا في محيط السرخسي \* الباب الرابع في اجازة الولد من وصية  
 ابيه في مرض موته واقراة بالدين على نفسه او على ابيه وما يبدأ به واذا مات عن ثلثة آلاف  
 وابن ووصى بالثمن منها الرجل فاجازها الابن في مرضه ثم مات ولا مال له غيره فللموصى له  
 الف بلا اجازة وثلث الثلثين ايضا وذلك ثلث مال الابن ولو وصى الابن مع الاجازة لوصية  
 ابيه بثلث ماله لاخر فثلث الثلثين بين الموصى له الآخر والموصى له الاول نصفان في قول ابي حنيفة  
 رح وعندهما اخماسا ثلثة اخماسه للموصى له الاول وخمساه للآخر فان كان وصية الابن  
 عتقا في المرض فهو اولي من اجازة وصية ابيه وكذلك لو اقربدين على نفسه او على ابيه  
 كان الدين اولي لان الاجازة من الوارث بمنزلة الوصية والاعتاق في مرضه وصية والوصيتان  
 متى اجتمعتا واحدهما عتق فالعتق اولي والدين مقدم على الوصية كذا في محيط السرخسي \*  
 ولو كانت الاجازة من الوارث في صحة الوارث كانت اولي من العتق والاقرار بالدين والوصية  
 وكذلك لو اجاز وصية ابيه في صحته ثم اقر على ابيه بدين بدعي بالا اجازة فان بقي شيء كان  
 لاصحاب الدين ولا يضمن الوارث شيئا للمقر له بالدين ان كان مابقي بعد الاجازة يفي بدينه  
 وان كان لا يفي بالدين ضمن لاصحاب الدين مثل ما اجاز ولو ادعى رجل على ابيه ديننا  
 وادعى الموصى له من جهة الميت انه اجاز وصية ابيه فصدقهما جميعا معا كان الدين اولي  
 ولم يضمن لاصحاب الاجازة شيئا سواء صدقهما في حالة المرض او في حالة الصحة قال ولو ان الوارث  
 اجاز وصية ابيه ثم اقربدين على نفسه كان الدين اولي بعد هذا ينظر ان فضل شيء من الدين  
 يصرف ثلثه الى الاجازة اذا لم يجز ورثة الميت الثاني ذلك كذا في المحيط \* ولو اجاز في المرض  
 ثم اقر على ابيه بدين وعلى نفسه بدعي بدين الاب ثم بدينه ثم بالا اجازة كذا في محيط السرخسي \*  
 رجل له عبد لامال له غيره اعتق في مرض موته وترك وارثا واحدا ولهذا الوارث عبد قيمته مثل  
 قيمة عبد مورثه لا مال له غير ذلك فاجاز الوارث وصية ابيه واعتق عبده في مرض موته ثلث العبد  
 الاول يعتق من غير سعاية بلا اجازة وهذا ظاهر ثم يقسم ثلث ثلثي العبد الاول وثلث جميع العبد  
 الثاني بين العبدين على خمسة اسهم ثلثة اسهم للعبد الاول وسهمان للعبد الثاني مريض له  
 الف درهم لا مال له غير ذلك حضرة الموت ووصى لرجل بالف درهم منها ووصى لرجل  
 آخر بالف الاخرى ثم مات فاجاز ابنه الوصيتين احدهما قبل الاخرى في مرضه ولا مال له غير

ما ورث ثلث الاثنين بين الموصي لهما نصفان بوصية الميت الاول رجل له الف درهم اوصى بها لرجل فمات فوراً فله رجل وللهذا الوارث الف درهم ايضا فوصى الوارث بها وبما قرن من الاول لرجل ثم مات الثاني وترك وارثا فجاز وصية ابيه ووصية جده جميعا في مرض موته ثم مات ولا مال له غير ما ورث فللموصي له الاول ثلث الالف الاولى بلا اجازة ثم يضم ثلث الالف الاولى الى الالف الثابتة فيجعل ثلث ذلك للموصي له الثاني بلا اجازة ثم ينظر الى ثلث ما بقي من مال الميت الثالث فيقسم بين الموصي له الاول وبين الموصي له الثاني على قدر ما بقي من حصتهما بلا اجازة كذا في المحبط \* فصل في اعتبار حالة الوصية اذا اقر مريض لامرأة بدين او اوصى لهما بوصية او وهب لهما هبة ثم تزوجها ثم مات جازا لافراق عندنا وبطلت الوصية والهبة واذا اوصى المريض لابنه الكافر او الرقيق او وهب له وسلمه او اقر له بدين فاسلم الابن او اعلى قبل موته بطل ذلك كله وكذا لو كان الابن مكاتباً كذا في الكافي \* مريض اوصى وهو لا يقدر على الكلام لضعفه فاشار برأسه ويعلم منه انه يعقل ان فهم منه الاشارة جاز ولا فلا وهذا اذا مات قبل ان يقدر على النطق لان عند ذلك يطهرانه وقع الياس من كلامه فنصار كالاخرس كذا في خزائن المتنين \* والمتعد والمفلوج والاشل والمسلول اذا تناول ذلك فنصار بحال لا يخاف منه الموت فهو كالصحيح حتى تصح هبته من جميع المال فلو صار صاحب فراش بعده صار بمنزلة حدوث المرض واما في اول ما اصابه اذا مات من ذلك في تلك الايام وقد صار صاحب الفراش فهو مريض يخاف به الهلاك ولهذا يتداوى فكان مرض الموت يعتبر هبته من الثلث كذا في الكافي \* اوصى بوصية ثم جن ان اطبق عليه الجنون فهو مفوض الى رأي القاضي ان اجاز جازت وابطالت وان مست الحاجة الى التوفيق فالعتوى على ان الجنون المطبق في حق النصرفات بتدريسة كذا في خزائن المتنين \* ومن كان محبوباً في السجن لبث ثلث قصاصاً او رحماً لا يكون حكمه حكم المريض واذا اخرج ليقتل فحكمه في تلك الحال حكم المريض ولو كان في صف القتال فحكمه حكم الصحيح واذا بارز فحكمه في تلك الحالة حكم المريض ولو كان في السفينة فحكمه حكم الصحيح واذا هاج الامواج فحكمه في تلك الحالة حكم المريض ولو اعيد الى السجن ولم يقتل او رجع بعد المباراة والنصف او سكن الموج صار خكبه كحكم المريض الذي برأ من مرضه يتخذ جميع تصرفاته من جميع ماله كذا في شرح المجاوي \* والمجنون

والمجدوم وصاحب الحمى الربعي وحمل الغب اذا صار واصحاب فراش يكون في حكم المريض مرض الموت كذا في العيني شرح الهداية \* اصابه فالج فذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام ثم اشار بشيء او كتب بشيء وقد تنادم وطال اراد به مدة سنة فهو بمنزلة الاخرس كذا في خزائن المفتين \* والمرأة اذا اخذها الطلق فما فعلت في تلك الحالة يعتبر من ثلث ماله وان سلمت من ذلك جاز فعلته من ذلك كله كذا في شرح الطحاوي \* الباب الخامس في العتق والمحاباة والهبة في مرض الموت واذا اوصى بعتق عبده لم يعتق الا ان يعتقه الورثة وله الرجوع قولاً وفعلًا كسائر الوصايا لان ذلك امر بالاعتاق فلا يقع بدون الاعتاق كذا في محيط السرخسي \* ومن اعتق في مرضه ارباعاً وحابين او وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب مع اصحاب الوصايا وكذلك ما ابتدأ المريض ايجابه على نفسه كالضمان والكفالة في حكم الوصية فان حابين ثم اعتق وضاق الثلث عنهما فالمحاباة الاولى عند ابي حنيفة رح وان اعتق ثم حابين فهما سواء وقال العتق الاولى في المسئلتين وقال ابو حنيفة رح اذا حابين ثم اعتق ثم حابين قسم الثلث بين المحابين نصفين لتساويهما ثم ما اصاب المحاباة الاخيرة قسم بينهما وبين العتق ولو اعتق ثم حابين ثم اعتق قسم الثلث بين العتق الاول والمحاباة وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني وعندهما العتق الاولى بكل حال كذا في الهداية \* صورة المحاباة ان يبيع المريض ما يساوي مائة بخمسين او يشتري ما يساوي خمسين بمائة فالزائد على قيمة المثل في الشراء والناقص في البيع محاباة كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا اوصى بعتق عبده بعد موته او قال اعتقه او قال هو حر بعد موتي بيوم واوصى لافسان بالف دينارهم تحاصاً في الثلث وليس هذا من العتق الذي يبدأ به وانما يبدأ به اذا قال هو حر بعد موتي مبهما او اعتقه في مرضه البتة او قال ان حدث بي حدث من مرضي هذا فهو حر فهذا يبدأ به قبل الوصية وكذلك كل عتق يقع بعد الموت بغير وقت يبدأ قبل الوصية كذا في المبسوط \* ولو قال هو حر بعد موتي بيوم او بشهر فضت المدة فعلى رواية ابن سمانة عن محمد رح انه لا يعتق الا باعتاق الورثة والوصي كذا في محيط السرخسي \* ولو اعتق امته في مرضه فولدت بعد العتق قبل ان يموت الرجل او بعد مات لم يدخل ولدها في الوصية ولود بر عبد الله وقال الآخر ان حدث بي حدث من مرضي هذا فانتهى حر ثم مات من مرضه تحاصاً في الثلث لانهما استويا في معنى الاستحقاق بعد الموت على معنى

ان كل واحد منهما في مرض موته فيحاصن في الثلث ولو اوصى لعبد به مائة او بشيء من ماله  
سمى لم يجز قال ولو اوصى له ببعض رقبته عتق ذلك المقدار وسعى في الباقي في قول ابي  
حنيفة رح بمنزلة ما لو وهب له بعض رقبته في حياته ولو اوصى له برقبته كلها عتق من الثلث وكذلك  
لو وهب له رقبته او تصدق بها عليه في مرضه عتق من الثلث كذا في المبسوط \* ولو اوصى لعبد  
بثلث ماله جازت وصيته وعتق ثلثه بعد موته ثم ينظر ان كان ماله دراهم او دنانير ينظر الى ثلثي  
العبدان كانت قيمة ثلثي العبد مثل ما وجب له في سائر امواله صار قساصا وان كان في المال  
زيادة بدفع اليه الزيادة فان كان في ثلثي قيمة العبد زيادة يدفع الى الورثة وان كانت النركة عروضا  
لا يصير قساصا الا بالتراضي لا خلاف الجنس وعليه ان يسعى في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر  
امواله ولو ورثة ان يبيعوا الثلث من سائر امواله حتى يصل اليهم السعاية وهذا قول ابي حنيفة رح  
واما عندهما فصار كما مذهب افاضات عتق كله ويكون العتق مقدما على سائر الوصايا فان زاد الثلث  
على مقدار قيمته وعلى الورثة ان يدفعوا اليه وان كانت قيمته اكثر فعليه ان يسعى في الغسل كذا  
في البدائع \* ولو اوصى بعبد لرجل ثم اوصى بذلك العبدان يعتق او يدبر فهذا رجوع كذا في المبسوط \*  
ولو قال في مرضه لعبد له ولمدة قيمة مائة او احد كما حرث ثم مات قبل البيان كان الثلث بينهما على  
ثلاثة اسهم للمدبر سهمان وللعبد سهم ولو اوصى بان يؤخذ من عبده كذا درهمان يعتق كل له ما حط عنه  
من الثلث فان كان المحطوط يخرج من ثلث ماله لا تجب السعاية وان كان اكثر يحط عنه قدر الثلث  
ويسعى فيما زاد عليه كذا في محيط السرخسي \* اذا قال اعتقوا كل قديم الصبغة لي يعتق كل من كان  
صحبته حولا وهو الميجاز كذا في خزائن المفتين \* رجل اوصى ان يشتري عبدا بدينار يعتق عنه  
ثم مات قال ابو حنيفة رح الوصية باطلة وقال ابو يوسف رح الوصية صحيحة فيشتري بدينار يعتق  
فان كان الوارث باعه من اجنبي قبل موته فانه يشتري بالاجماع فيعتق وان كان الوارث باعه من  
اجنبي بعد موت الموصي قال ابو حنيفة رح الوصية باطلة وقال ابو يوسف رح يشتري بدينار يعتق عنه  
رجل قال اوصيت بان عبدي هذا حر قال هذه وصية بالعتق انما يعتق بعد موت المولى ولو اوصى  
ان يشتري عبدا فلان قال يشتري بدينار لا بما زاد فان ابى مولاة ان يبيعه برأسه الى الورثة  
فان قال اشتري عبدا فلان فاعتقوا وابى مولاة ان يبيعه بحبس فمته حتى يموت العبد او يعتق كذا في  
محيط السرخسي \* قال ولو اوصى بعبد لرجل ثم اوصى ان يباع من آخر بثمن مسمى

حظاً منه الثلث ولا مال له غيره فلموصى له بالبيع ان يشتري خمسة اسداس العبد بثلاثي قيمته ان شاء  
 او يدع لان الوصية بالمحابة بمنزلة سائر الوصايا وقد استوت الوصيتان من استغراق كل واحدة  
 منهما الثلث فيكون الثلث بينهما نصفين لصاحب البيع نصفه وهو السدس والآخر نصف  
 الثلث وهو سدس الرقبة فانما يباع خمسة اسداس العبد من الموصى له بالبيع بثلاثي قيمته ويسلم  
 للموصى له بالرقبة سدس الرقبة وان ابى الموصى له بالبيع ان يشتريها كان للموصى له بالعين  
 ثلث الرقبة كذا في المبسوط \* واذا ترك عبداً لا غير وقيمه الف وقد اوصى ان يباع من فلان  
 بالف ثم اوصى به فهي على ثلثة اوجه اما ان يوصي بالعين او بالمال او بالثلث فان اوصى به  
 بعينه بعد ذلك او قبله لا خرف لم تجز الورثة او اجازت ولم يجز صاحب البيع فلموصى له بالرقبة  
 سدس العبد ويباع ما بقي من الآخر بخمسة اسداس الالف فيكون للورثة قيل هذا قولهما وعند  
 ابي حنيفة رح نصف سدس العبد للموصى له بالرقبة ويباع خمسة اسداسه ونصف سدسه من  
 الآخر بقيمته فيكون للورثة وان اجازوا ورضي بذلك صاحب البيع يضرب كل واحد بكمال  
 وصيته فيقسم نصفان نصفه لصاحب الرقبة ونصفه يباع من الآخر فيكون ثمنه بين الورثة الوجه  
 الثاني اوصى ان يباع العبد من رجل بالف واوصى بجميع ماله لاخر فهذه المسئلة كالاولى  
 في قول ابي حنيفة رح الا ان صاحب الجميع يأخذ سدس الالف من الورثة من جملة الثمن  
 وفي المسئلة الاولى ليس له من الثمن شيء لانه اوصى له بالمال هنا والثمن مال كالرقبة فيجوز  
 تنفيذ وصيته في الثمن وهناك اوصى له بالعين وهي الرقبة والثمن غير العين فلا يمكن تكميل  
 وصيته من الثمن الوجه الثالث اوصى ان يباع من فلان بالف واوصى بثلث ماله لاخر فقول  
 محمد رح كقول ابي حنيفة رح في هذا ان يأخذ صاحب الثلث جزءً من اثنا عشر جزءً من الرقبة  
 ويباع الباقي من الموصى له بالبيع باحد عشر جزءً من الالف الا ان صاحب الثلث يأخذ من  
 الثمن تمام الثلث لانه موصى له بثلث ماله والثمن ماله وعند ابي يوسف رح يباع الكل من الموصى له  
 بالبيع ويعطى من الثلث الثمن الى صاحبه كذا في محيط السرخسي \* وان اوصى بان  
 يعتق عنه بهذه الالف عبد وهلك منها درهم لم يعتق عنه بما بقي عند ابي حنيفة رح وقالوا  
 يعتق عنه بما بقي ولو اوصى بان يشتري بكل ماله عبد فبعث عنه ولم يجز الورثة بطلت عبده ايضاً  
 وقالوا يشتري بالثلث ولو اوصى بان يشتري له عبد بالف درهم وزاد الالف على الثلث بطلت

ضد وقال بشرى بالثالث عبد يعقق وأن أوصى بأن يحج عنه هذه المائة فيهلك منها درهم  
يحج عنه بمائتي من حث بلغ وإن لم يهلك شيء حج بها وإن بقي شيء منها رد على الورثة  
ولو أوصى بأن يحج عنه من ثلثه فقبل له أن تلت مالك لا يكفي به فقال اعينوا به في الحج يعان به  
في الحج على الفقراء ومن أوصى يعقق عبده بديات الموصي فجس العبد جارية ودفع بها بطلت  
الوصية وإن نداء الورثة كان النداء من مالهم وامضوا الوصية ومن أوصى بثلث ماله لزيد  
ثم مات وترك عبدا ومالا ورثا فقال الموصي له اعتقه في صحته وقال الوارث اعتقه في مرضه  
فالتول للوارث ولا شيء للموصي له الآن يعصل من الثلث شيء أو تقوم له بينة أن العتق في  
الصحة ومن مات وترك ابنا وعدا قال رجل لي علي أيبك ألف درهم دين وقال العبد اعطني  
أبوك في صحته فقال الابن صدقتماسعى العبد في قيمته وبدفع القيمة إلى العريم هذا عند أبي  
حبيفة روح وقال يعقق ولا يسعى في شيء وعلي هذا الحلاف إذا مات الرجل وترك ابنا وألف  
درهم فقال رجل لي علي الميت ألف درهم دين وقال رجل هذا الألف الذي تركه أبوك كان  
ودعته لي عند أيبك وقال الابن صدقتم فعد ألف بينهما صمان وقال الأب ودعته أحق كذا  
في الكافي \* ومن ترك ابنين ومائة درهم وعبدا قيمته مائة وقد كان اعتقه في مرضه فاجاز  
الوارثان ذلك لم يسمع في شيء كذا في الهداية \* قال وإذا اشترى الرجل أبنه في مرضه بألف  
درهم وذلك قيمته وله ألف درهم سوى ذلك فإن ابنه يعقق ولا سعاية عليه وورثه في قول أبي حنيفة  
روح وقال أبو يوسف ومحمد روح بسعي في جميع قيمته ويقاص بها ميراثه ولو اشترى أنه بألف  
درهم وقيمته خمسمائة واعتق عبدا له آخر يساوي خمسمائة ولا مال له غيرها فعي قول  
أبي حنيفة روح المحمالة تقدم لانه بدأ بها وقد استغرفت الثلث فيجب على كل واحد من العبدین  
السعاية في قيمته ولا يرث الابن شيئا مما عليه من السعاية وهذا العتق متقدم الآن الابن وارث  
فلا وصية له ولكن يعقق العبد الآخر مجابا ويسعى الابن في قيمته ويطلب البائع بالرد فيما راد  
على قيمته من الثمن يكون ذلك ميراثا بينهم على فرائض الله تعالى ولو كان قيمة الابن الما  
فاشتراه بألف واعتق عبدا آخر يساوي الثا على قول أبي حنيفة روح يتحصان في الثلث ويسعى  
الابن فيما راد على حصته ولا ميراث له وعند أبي يوسف ومحمد روح الابن وارث ولا وصية له  
فعلبه

فعليه ان يسعى في جميع قيمته ويقاس بها من ميراثه قال واذا اعتق الرجل امته ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بها وقيمتها الف درهم ومهر مثلها مائة فان كانت قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثلث جعلت لها الميراث والمهر واجزت النكاح وان كانت قيمتها ومهر مثلها لا يخرج من الثلث دفع لها مهر مثلها والثلث مما بقي بعد المهر ثم سعت فيما بقي من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح النكاح جائز على كل حال لان المستسعاة عندهما حرة عليها دين فيكون لها مهر مثلها والميراث وعليها السعاية في قيمتها ولو اعتق امته وقيمتها الف ثم استدان منها مائة درهم ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها وترك الفين سوى ذلك عندهما هذا والاول سواء والنكاح جائز وترث ولها مهرها لانتهاء النكاح بالموت ولها دينها الذي استدان منها لكون سببه معانئا وعليها السعاية في قيمتها لانه لا وصية لها وعند ابي حنيفة رح النكاح باطل لانها تستوفي دينها من المال ثم لها ثلث ما بقي بطريق الوصية وقيمتها ومهر مثلها يزيد على الثلث فلذلك بطل النكاح ولو اعتقها ولبس له مال غيرها ثم تزوجها فاستدان منها مائتي درهم فانفقها على نفسه وذاك في مرضه ثم مات فالنكاح باطل في قول ابي حنيفة رح ولا ميراث لها ولا مهر اذ لم يكن دخل بها وعليها السعاية في ثلث ما بقي بعد الدين ولو اعتقها في مرضه ثم تزوجها وليس له مال غيرها ثم اكتسب ما لا يخرج هي ومهرها من ثلثه فان النكاح جائز ولها المهر والميراث ولا سعاية لها كذا في المبسوط \* ولو اوصى بعق رقبة وبعطى لها من ثلث ماله كذا فان كانت امه معينة جاز لها العتق والوصية بالمال وان لم تكن معينة جازت الوصية بالعتق لا بالمال الا ان يقول جعلت ذلك مفوضا الى الوصي ان احب اعطاها فيجوز كقوله ضع متالي حيث احببت ولو اوصى بان يشتري بكذا حنطة كذا درهم عبدا ويعتق وله عبدا لا يجوز ان يعتق من العبد الذي عنده بخلاف ما لو اوصى بان يشتري بكذا كذا حنطة ويفرق على المساكين وعنده حنطة يجوز ان يفرق تلك الحنطة التي عنده على المساكين ولو قال اعتقوا عني عبدا قيل للوصي ان يعتق العبد الذي كان للديت وقت الموت ولو باع هذا العبد ثم اشتراه واعتقه جاز وقيل لا يجوز ان يعتق العبد الذي كان في ملكه وقت الموت ولا فرق بين قوله اعتقوا عني عبدا وبين قوله اشتروا لي عبدا فاصفوه كذا في محيط السرخسي \* ولو اوصى بان يعتق عبدا وابي العبد ان يقبل ذلك فانه يعتق من الثلث كذا في المبسوط \* واذا مات عن ابن وثلاثة اعبد قيمتهم سواء فاعصى



احدىهم انه اعتقه في مرضه فاستجلف الابن فكل قضي بعته بلا سعاية فان ادعى الثاني مثل  
 ذلك فكل له عتق ويسعى في قيمته وكذلك الثالث وان كان الاول ادعى عند حكم حكما  
 والمسئلة بما اعتق الثاني كله بلا سعاية وكذلك الثالث اذا ادعى عند حكم حكما ايضا ولو ادعى  
 الاول عند حكم حكما قضي عليه بعته بالكلول ثم رفع الثاني الوارث الى القاضي فكل عنده  
 عتق الثاني بلا سعاية فان رفعه الثالث الى قاض او الى حكم رضايه فكل له ايضا عتق بلا سعاية  
 وقيل ان كان عتق الثاني عند قاض سعى الثالث في رقبته في كل قيمته وقاويل ما ذكره ان الثالث  
 رفعه قبل رفع الثاني كذا في محيط السرخسي \* ولو اوصى بعق عبده واوصى ان يباع عبده  
 آخر من فلان بكذا وحط من قيمته مقدار الثلث فالثالث بينهما نصفان كذا في المبسوط \* ان ترك  
 عتدين يخرجان من الثلث ووارثين فواضى باحدهما لرجل اجبر على ان يجتمعا على واحد  
 فان اعتق الموصى له العبدين ثم عين الوارث لواحد عتق ايها عينا وان اعتق واحدا بعينه ثم  
 عيناه لم يعتق ولو كان الميت اوصى بعق احدهما باختيار كل وارث واحدا معا او منعاهما بيجبران  
 على الاجتماع على واحد ولو اجتبق احدهما احد العبدين من الميت ثم الآخر فالآخر عن الميت  
 والاول عن الوارث ويضمن نصيب شريكه ان كان موسرا ولو قال كل واحد اعتق هذا من الميت  
 معا اجبرا على ان يجتمعا على احدهما فاذا اجتمع عتق عن الميت والآخر عن اعتقه ويضمن  
 نصيب شريكه ان كان موسرا ولو لم يعتقا ولكهما معا احد هما ليعتقا عن الميت ثم رجعا وعينا الآخر  
 لم يكن لهما ذلك والاول هو الذي يعتق من الميت فان اعتق احدهما الاول الذي عيناه  
 صح عتقه عن الميت وكذلك لو اعتقه وصي الميت بعد ما عياه واذا اوصى بعق عبده وهو يخرج  
 من التلبيس لم يعتق لثوابته من الوارث ولا من الوصي وايهما اعتقه جاز عتقه عن الميت ولا يعتق  
 بتعليق الوصي عتقه بشرط او اضافة او الى وقت مستقبل ويعتق بمثل ذلك من الوارث اذا جاء  
 الشرط ويكون متقاه الميت كذا في محيط السرخسي \* واذا اوصى بعبده ان يباع ولم يزد على  
 ذلك او اوصى بان يباع بقيمته فهو باطل لانه ليس في هذه الوصية معنى القرينة ليجب تنفيذها لحق  
 الموصي كذا في المبسوط \* ولو زوج ابنته من عبده برضاها واوصى بالعبد لرجل وهو يخرج من الثلث  
 ثم مات لم يفسد الكاح ولم يعتق على الموصى له ان كان قربة حتى يقل الوصية او يموت قبل ردها  
 وان كان قربة العتق عليهم اذا رد الموصى له الوصية لانه دخل في ملكهم وان كان لا يخرج

من الثالث فسد النكاح لانها ما كنت شيئا من رقبته ولو اوصى بعق العبد ولا مال له غيره لم يفسد النكاح وسعى للورثة في حصتهم اذا اعتقوه ولومات العبد قبل الاعناق بطلت الوصية بفوات محل العتق ولو كانت البنت لم تأخذ مهرها فلها ان تبطل الوصية ويبيع العبد في مهرها ولا يفسد النكاح وما فضل من ثمنه فهو ميراث ولولم يكن عليه مهرها وكان على الميت دين مثل قيمة العبد او اكثر يباع فيه ولا يفسد النكاح فان رده المشتري بعيب بقضاء عاد الامر الى ما كان وان رده بغير قضاء وسقط دين الميت بوجه ما بطلت وصية العبد وفسد النكاح هذا البيع جديد وقد حدث في حق الثالث وكذلك لو لم يكن على الميت دين وجنى العبد جناية فدفعوه او فدوه لم يفسد النكاح كذا في محيط السرخسي \* ولو اوصى ان يباع نسمة وصية ثم تبع كما لو اوصى ويحط من ثمنه مقدار الثلث ان لم يجد من يزيدهم على ذلك ولو اوصى ان يباع من رجل ولم يسم ثمنًا فانه يباع منه بقيمة لا ينقص منه شيء فان شاء اخذ وان شاء ترك كذا في المهسوط \* واذا مات عن ثلاثة اعبد قيمتهم على السواء ووارث واحد فقال لاحد هم لم يعتق الميت ثم قال بل اعتقك ثم قال للثاني والثالث مثله عتقوا بلا سعاية وكذلك لو بدأ بالعتق ثم بالانكار لان الاقرار لا يبطل بالانكار بعده ولو قال لهم جميعا لم يعتقكم ثم قال بل اعتقكم ثم قال جميعا سعا في ثلثي قيمتهم استحسنًا وكذلك لو قال اعتقكم الميت ثم قال لم يعتق احدا منكم ولو قال اعتقكم ثم قال لم يعتق هذا سعى في ثلثي قيمته وكل واحد من الباقيين في نصف قيمته وان قال لا خير بعده لم يعتقك عتق الثالث بلا سعاية وسعاية الاول والثاني بحالهما ولو قال اعتقكم ثم قال لم يعتق هذا ولا هذا عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو قال يا هذا لم يعتقك الميت وسكت ثم قال لا خيرين كذلك ثم قال اعتقكم عتقوا ويسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو انكر عتق واحد بعد واحد ولو قال لاحد هم اعتقك وسكت ثم قال للثاني والثالث كذلك عتق كل الاول ونصف الثاني وثلث الثالث كذا في محيط السرخسي \* واذا اوصى ان يعتق منه نسمة واوصى لاخر بالثلث فثلث ماله يقسم على الثلث وعلى ادنى ما يكون من قيمة النسمة كذا في المهسوط \* ولو اوصى بان يعتق عنه نسمة بمائة وثلثه اقل من مائة لم يعتق عنه عند ابي حنيفة رح وعندهما يعتق عنه بالثلث وذكر في الجامع الصغير ولو اوصى بعق نسمة بثلث ماله ففعل الوصي ثم لحق دين استوعب الثلثين فالعتق عن الموصي وكذلك لو كان وصيا نصبه القاضي بمثلته لو كان القاضي فعل

ذلك او امينه ثم طهر الدين بطل العتق ولا يكون القاضي وامينه مشترى لنفسه كذا في محبب  
السرخسي \* ولو اوصى بان يشترى عبد فلان فيعتق عنه نسمة فانه يشترى من ثلثه وان امتنع  
صاحبه من البيع بالثلث او نفى الثلث حتى يبيعه صاحبه فان مات العبد فقد انتفع رجاء تنبذ  
هذه الوصية لموت محلها فيرجع الى الوارث ذلك ان كان سمي ما يشترى به من الثلث ولو اوصى  
الى رجل ان يشترى له نسمة بهذه المائة بعينها فيعتقها من الثلث عنه فاشترى بها نسمة فاعتقها  
عنه ثم استحق رجل تلك المائة او بعضها او لحنه دين تكون المائة اكثر من ثلثه فالوصي ضامن  
لتلك المائة فان خرج للميت مال لم يعلم به من دين او عين يكون ثمن النسمة الثلث من ذلك  
برئ الوصي من الضمان كذا في المبسوط \* ولو اوصى بان يباع عبده نسمة له فاشترى بثمنه  
عبد فعق عنه فاعته الوصي واشترى بثمنه عبدا فاعتقه ثم وجد بالاول عيبا فرد على الوصي  
صمن الثمن فاذا باعه ثانيا من آخر فان باع بالثمن الاول جاز العتق للميت وان باع باكثر  
او اقل كان العتق عن الوصي ويعتق من الميت عتقا آخر بثمنه وهذا اذا ارد العبد بالقضاء لانه  
فسخ في حق الكل فعاد العبد الى قديم ملك الميت لان الرد بالنراضي شراء جديد في حق مير  
المتعاقدين فصار كانه اشترى هذا العبد لنفسه شراء جديدا كذا في محبب السرخسي \*  
ولو لم يرد العبد بالعيب ولكن استحق رجوع المشتري على الوصي بالثمن ولا يرجع على  
الورثة في نصيبهم بشيء ولو اوصى بان يشترى من ثلث ماله نسمة فيعتق عنه وماله ثلثمائة  
فاشترى الوصي بمائة نسمة فاعتقها راعطى الورثة مائتين فاستحققت النسمة وردت في الرق  
وقبض الوصي المائة ليشتري بها نسمة اخرى فتلف منه المائة فانه يرجع على الورثة بثلث  
ما احدثوا ليشتري بها نسمة في قول ابي حنيفة رح وما تقدم من المقاسمة باطل ما لم يحصل  
متصود الموصي وفي قولهما مقاسمة الوصي الورثة جائزة ولا يرجع فيما اصاب الورثة بشيء  
وقد بطلت الوصية ولو اوصى ان يشترى له نسمة بعينها فيعتق عنه فاشترى الوصي ثم ماتت  
فقد بطلت الوصية وكذلك لو جنت جناية قبل ان يعتق فدعت بها بطلت الوصية  
ولو فداها الورثة كانوا متطوعين في النداء ويعتق عن الميت ولو اوصى بعق امه له نخرج  
من ثلثه كان حالها كذلك فان ولدت النسمة او الامه قبل ان يعتق فالولد رقيق للورثة  
وان كانت

وان كانت النسمة او الامة ذات رحم محرم من الورثة لم يعتق بذلك حتى تعتق من المييت  
ولوا عتقها بعض الورثة من نفسه كان العتق عن المييت وكذلك لو قال انت حرة ان دخلت الدار  
او قال بعد موتي لم تكن مدبرة ولكنها تعتق عن المييت ان دخلت الدار ومات القائل ولو قال لها  
الوارث انت حرة على الف درهم ان قبلت فقبلت فهي حرة بغير شيء ولو اوصى ان يعتق  
نسمة عن شيء واجب عليه من ظهار او غيره فانها تعتق من ثلثه كالطوعات وكذلك الزكوة وحجة  
الاسلام ولو اوصى يعتق نسمة فاشتريت له او يعتق امة له فخرج من الثلث فيجزي عليه جناية  
فالارش للورثة ولو زوجها لم يجز ولو اوصى الى رجل يبيع عبدا هذا ويتصدق ثمنه على المساكين  
فباعه الوصي وقبض الثمن فهلك عبده ثم استحق العبد قال كان ابو حنيفة رح مرة يقول يضمن  
الوصي ولا يرجع على انذ بشيء ثم رجع وقال يرجع الوصي بما يضمن من الثمن من مال المييت  
وهو قولهما كذا في المبسوط \* فصل الوصايا اذا اجتمعت فالثلث لا يخلو اما ان يسع  
كل الوصايا او لا يسع الكل فان كان يسع الكل تنفذ الوصية من الثلث في الكل سواء كانت  
الوصايا لله تعالى بان كانت الوصية بالقرب من الوصية بالحج الفرض والزكوة والصوم والصلوة  
والكفارة والصدقة والنظر والاضحية وحج التطوع وصوم التطوع وبناء المساجد واعتاق النسمة  
ونذبح البدنة ونحو ذلك او كانت للعباد كالوصية لزبد وكر وخاله وكذلك لو كان الثلث لا يسع  
الكل لكن الورثة اجازت فاما اذا كان الثلث لا يسع ولم تجز الورثة فالوصايا لا يخلو اما ان كانت كلها  
لله تعالى وهي الوصية بالقرب او كان بعضها لله تعالى والبعض للعباد او كان الكل للعباد فان كان  
الكل لله تعالى فلا يخلو اما ان يكون الكل فرائض او واجبات او نوافل او اجتمع في الوصايا  
من كل جنس من الفرائض والواجبات والطوعات فان كان الكل فرائض متساوية يبدأ بما قدمه  
الموذي كذا في البدائع \* واذا اوصى بالحج مع الزكوة يبدأ بحجة الاسلام وان اخرج الحج  
في الوصية لظواهر في كفارة القتل مع كفارة اليمين يبدأ بما بدأ المييت به وفي عتق كفارة الفطر وكفارة  
قتل الخطاء يبدأ بكفارة القتل كذا في خزائن المفتين \* وقالوا في الحج والزكوة انهما تقدمان على  
الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية وان كانت الاضحية  
ايضا واجبة عندنا لكن صدقة الفطر متفق على وجوبها والاضحية وجوبها محل الاجتهاد فالمتفق  
على الوجوب اقوى فكانت البداية بها الاولى وكذا اصدقة الفطر مقدمة على كفارة الفطر في رمضان

وقالوا ان صدقة الطير تقدم على المنذورية والمنذورية مقدم على الاضحية والاضحية مقدم على النوافل هذا الذي ذكرنا اذالم يكن في الوصايا اثنان منجز والاثنان في مرض الموت او اثنان معلق بالموت وهو التذير فان كان يقدم ذلك لان الاثنان منجز والمعلق بالموت لا يستعمل الصلح فكان اقوى يقدم اوصى بحجة ووجوه القرب ومصالح مسجد بعينه واوصى بوصايا اخرا لا تقوم باعيانهم وضاق الثلث عن ذلك فانه يقسم الثلث على الوصايا كلها نسا اصاب للاعيان اخذ كل واحد منهم ما يخصه من ذلك وما اصاب القرب وليس فيها واجب غير الحج بدى بالحج فان استغرق الحج جميع ذلك بطل ما سواه وان بقي من الحج شيء بدى بالذي بدأ به الميت الاول فالاول وان لم يكن الميت بدأ بشيء منها وزع عليها بالتخصص كذا في خزانة المهنيين \* واما الوصية بالاثنان فان كان اثنان واجبا في كفاة فتحكم حكم الكفارات وقد ذكرنا ذلك وان لم يكن واجبا فتحكم حكم الوصايا المتغل بها من الصدقة على الفقراء وبناء المسجد وحج التطوع ونحو ذلك وان كانت الوصايا ببعضها لله تعالى وبعضها للعباد فان كان اوصى لقوم باعيانهم يتشاركون بوصاياهم في الثلث ثم ما اصاب العباد فهو لهم لا يقدم بعضهم على بعض وما كان لله تعالى يجتمع ذلك فيبدأ منها بالعرفاء ثم بالواجبات ثم بالنوافل وان كان مع الوصايا لله تعالى وصية لواحد معين من العباد فانه يضرب بما اوصى له به مع الوصايا بالقرب ويجعل كل جهة من جهات القرب منفردة بالضرب فان نال ثلث مالي في الحج والزكاة والصدقات ولزبدان الثلث يقسم على اربعة اسهم سهم للوصي والسهم للحج والسهم للزكاة والسهم للصدقات كذا في البدائع \* ولو اوصى بان يحج عنه من ثلث ماله كل سنة بمائة احموا في سنة واحدة وكذلك عن النسمة والصدقة على المساكين كذا في محيط السرخسي \* فاما اذا كانت الوصايا كلها للعباد فانه يقدم الاقوى فالاقوى ولا يبدأ به الميت حتى قبل لو كانت الوصايا عن منفذ كان مقدما على غيره من الوصايا فلما اذا استوفى في القوة فانهم يتخاصمون ومنعاه ان يضرب كل واحد بحقه في الثلث ولا يبدأ ببدء الميت وان كانت كلها نوافل وليس شيء منها عينا بان اوصى ان يحج عنه تطوعا او اوصى بان يغتفر عنه نسمة ولم يعينها تطوعا او اوصى بان يتصدق عنه على الفقراء لا باعيانهم فانه يبدأ ببدء الميت نص محمد راجح على هذا في ظاهر الرواية وكذا الوصية بغتفر النسمة لا يعينها صححت لله تعالى لا للعبد كذا في المحيط \* رجل اوصى بان يعطي مائة

درهم للفقراء ومائة للاقرباء وان يطعم الفقراء لما ترك من الصلوة فمات وعليه صلوة شهر وثلاث ماله لا يبلغ جميع وصيته قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رح يقسم الثلث على مائة للفقراء ومائة للاقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلوة من ان من الحنطة فما اصاب الاقرباء اعطوا من ذلك وما اصاب الفقراء والطعام ادى الطعام ويجعل النقصان في حصة الفقراء كذا في فتاوى فاضيل خان \* من اوصى بحجة الاسلام احبوا عنه رجلا من بلده يحج رابعا فان لم يبلغ وصيته النفقة احبوا عنه من حيث يبلغ ومن خرج من بلده حاجا فمات في الطريق واوصى ان يحج عنه يحج عنه من بلده عند ابي حنيفة وزفر رح وعند ابي يوسف ومحمد رح يحج عنه من حيث بلغ استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق كذا في الكافي \* الباب السادس في الوصية للاقارب واهل البيت والجبيران ولبنين ولان واليتامى والموالي والشيعة واهل العلم والحديث وغيرهم اعتبر ابو حنيفة رح في استحقاق هذه الوصية اربع شرائط احدها ان يكون المستحق مشي فصادعا والثاني انه يعتبر الاقرب ويكون الابعد محجوبا بالاقر كما في الميراث والثالث ان يكون ذارحم محرم من الموصي حتى ان ابن العم لا يستحق هذه الوصية والرابع ان لا يكون ممن يرث من الموصي ويستوي فيه الرجال والنساء وكذا في محيط السرخسي \* ويستوي فيه الكافر والمسلم والذكر والانثى والحرة والعبد والصغير والكبير وعندهما يدخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل الاب او من قبل الام الى ان اقصى ابن له في الاسلام ويستوي فيه الاقرب والابعد والواحد والجماعة والكافر والمسلم وهل يشترط اسلام اب الاقصى قال بعضهم يشترط وقال بعضهم لا يشترط لكن يشترط اذا رآه الاسلام ويكون معروفا بعد الاسلام حتى ان علويا لو اوصى لذوي قرابته فمن شرط الاسلام يصرف الوصية الى اولاد علي رضي الله عنه لا الى اولاد ابي طالب ومن لم يشترط يصرفه الى اولاد ابي طالب يدخل فيه اولاد عقيل وجعفر ولا يدخل اولاد عبد المطلب بالاجماع لانه لم يذكر الاسلام ولا يدخل الوارث بالاجماع كذا في الزيادات للعتابي \* وعند ابي حنيفة رح لو كان القريب واحدا يستحق نصف الوصية كذا في محيط السرخسي \* واذا لم يدخل الوالد والولد في هذه الوصية فهل يدخل فيه الجد وولد الجد ذكر في الزيادات انها لا يدخلان ولم يذكر فيه خلافا وذكر الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح انها لا يدخلان وهكذا روي عن ابي يوسف رح

وهو الصحيح فان ترك عمين وخالين وهم ليسوا بورثته بان مات وترك ابنا وعمين وخالين  
 فالوصية للعمين لا للخالين في قول ابي حنيفة وحي وعندهما تكون الوصية بين العمين والخالين  
 ارباعا ولو كان له عم واحد وخالان فالعم نصف الثلث والخالان النصف الآخر وعندهما ينقسم الثلث  
 بينهم اثلاثا وان كان له عم واحد ولم يكن له غيره من ذوى الرحم المحرم فنصف الثلث لعمه  
 والنصف يرد على ورثة الموصي عمه وعندهما ينصرف النصف الآخر الى ذى الرحم الذي  
 ليس يحرم كذا في البدائع \* ترك مما وعمه وخالا وخالة فالوصية للعم والعمة بينهما بالسوية  
 لا استواء قرابتهما كذا في الهداية \* اذا ارصى لذي قرابته ا ولدي رحمه يستحق الواحد الكل  
 حتى لو ترك مما وخالا بالثلث كله للعم كذا في محيط السرخسي \* والوصية للقرابة اذا كانوا  
 لا يحصون اختلف المباح في جوازها قال بعضهم انها باطلة قال محمد بن مسلمة انها جائزة  
 وعليه التنوين كذا في التاتارخانية \* ولو ارصى لاهل بيته بدخل فيه من جمعه واباهم اقصى  
 اب في الاسلام حتى ان الموصي لو كان علويا بدخل في هذه الوصية كل من ينسب الى علي  
 رضي الله عنه من قبل الاب وان كان عباسيا بدخل فيها كل من ينسب الى عباس رضي الله عنه  
 من قبل الاب سواء كان بنفسه ذكرا او انثى بعد ان كانت ينسب اليه من قبل الآباء ولا يدخل  
 من كانت سبته اليه من قبل الام وكذلك لو ارصى لنفسه او حسيه فهو وطئ قرابته الذي  
 يسمون الى اقصى اب له في الاسلام حتى لو كان اباه على غير دينه دخلوا في الوصية لان  
 السب عبارة عن ينسب الى الاب دون الام وكذلك الحسب فان الهاشمي اذا تزوج امه  
 فولدت منه ينسب الى ولده لا الى امه وحسبه اهل بيت ابيه دون امه فثبت ان الحسب والنسب  
 يختص بالاب دون الام وكذلك اذا ارصى يجلس فلان فيهم بنو الاب وكذلك اللبنة عبارة  
 عن الجس وكذلك الوصية لآل فلان هو منزلة الوصية لاهل بيت فلان ولا يدخل احد من قرابة  
 الام في هذه الوصية كذا في البدائع \* ولو ارصت المرأة بجنسها اولاهل بينها لا يدخل ولدها  
 لان ولدها ينسب الى ابيه لا الى امها الا اذا كان زوجها من عشيرتها كذا في الزيادات شرح  
 العنابي \* فاذا ارصى بثلاث ماله لاهله اولاده فلان فالوصية للزوجة خاصة دون من سواها  
 قايما الا انا استحسنا وجعلنا الوصية لكل من يكون في ماله ونفقته ويضمه بيته ولا يدخل تحت الوصية  
 ماله

مما ليكه ولو كان اهله ببلدين اوفي بيتين دخلوا تحت الوصية لعموم اللفظ كذا في التاتارخانية \*  
 ولواوصى لاخته الثلث المتفرقين وله ابن جازت لهم الوصية بالسوية انلا تانهم لا يرثون مع  
 الابن فان كانت له بنت جازت الوصية للاخ لاب ولاخ لام وتبطل الوصية للاخ لاب وام لانه  
 يرث مع البنت ولولم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للاخ لاب لانه لا يرثه وتبطل الوصية  
 للاخ لاب وام ولاخ لام لانها يرثانه واذا ماتت المرأة فتركت زوجها واوصت بنصف مالها  
 لاجنبي كان للاجنبي نصف مالها وللزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لان الاجنبي يأخذ  
 ثلث المال او بلا منازعة يبقى ثلث المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال  
 يأخذ الاجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولواوصت لقاتلها  
 بنصف المال ثم ماتت وتركت زوجها يأخذ الزوج نصف مالها لان الميراث مقدم على الوصية  
 للقاتل ثم يأخذ القاتل نصف المال ولا شيء لبيت المال ولواوصت المرأة بنصف مالها لزوجها  
 ولم توص وصية اخرى كان جميع مالها للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية  
 واذا مات الرجل وترك امرأة وليس له وارث غيرها واوصى لاجنبي بجميع ماله ولامرأته  
 بجميع ماله يأخذ الاجنبي ثلث المال بلا منازعة والمرأة ربع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث  
 ويبقى نصف المال يكون بينها وبين الاجنبي نصفين ولو ان امرأة ماتت واوصت بجميع مالها  
 لزوجها وليس لها وارث سواه واوصت بجميع مالها لاجنبي او اوصت لكل واحد منهما بنصف  
 المال يأخذ الاجنبي او لاث ثلث المال بلا منازعة يبقى ثلث المال للزوج نصف ذلك لان الوصية بقدر  
 الثلث للاجنبي مقدم على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين الزوج والاجنبي انلا تان ثلث  
 ذلك يكون للاجنبي وثلاثة للزوج كذا في فتاوى فاضيلين \* ولو قال اوصيت بثلث مالي لقرابتي  
 ولغيرهم قال هو كله للقرابة ولا يرد منه الى الورثة شيء كانه قال لقرابتي ولبنى آدم قال محمد  
 رح ولواوصى لاخته بثلث ماله فهم الذين كانوا يعرفون باخائه وينسبون اليه ولواوصى بثلث  
 ماله لشمه فشمه كل من كان يعوله وتجري نفقته فلا يدخل في ذلك ولده ووالده ولا زوجته  
 ولا امهات اولاده ومدة بره ورقية ويدخل فيه سائر قرابته كذا في خزائن المفتين \* ولواوصى  
 لقومه او لغيره لم يجز الا ان يقول لنفرائهم ولا يدخل مواليتهم ولواوصى لقدمائه وهو من يصحبه  
 من ثلثين سنة كذا في صيغ السرخسي \* قال واذا اوصى بثلث ماله لبني فلان فهذا على



وَجَمِيعِينَ أَمَّا إِنْ كَانَ فُلَانٌ أَبَ قَبِيلَةٍ يَعْنِي أَبَ جَمَاعَةٍ كَبِيرَةٍ كَتَبَ لِبْنِي نَعِيمٍ وَاسِدٍ لِبْنِي اسدٍ  
أَوْ كَانَ فُلَانٌ أَبَ خَاصٍّ لَيْسَ بِأَبَ جَمَاعَةٍ كَبِيرَةٍ وَاعْلَمْ بَأَنِ أَوَّلَ الْأَسْمَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ الشَّعْبُ  
بِفَتْحِ الشَّيْنِ ثُمَّ الْقَبِيلَةُ ثُمَّ الْعِمَارَةُ ثُمَّ الْبَطْنُ ثُمَّ الْعَهْدُ ثُمَّ الْعَصِيلَةُ فَدُخْرٌ لِقَرِيشٍ شَعْبٌ وَكَتَابَةٌ قَبِيلَةٌ  
وَقَرِيشٌ عِمَارَةٌ وَفَصِيحٌ بَطْنٌ وَهَاشِمٌ أَبٌ جَدِّ النَّبِيِّ فَخَذُوا الْعِبَّاسَ فَصِيلَةٌ هَكَذَا ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ  
يَبَانُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِيمَا إِذَا أَوْصَى لِبْنِي كِبَانَةً وَهُوَ أَبُ قَبِيلَةٍ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ أَوْلَادُ مَضْرُوعٍ لَا يَدْخُلُ  
أَوْلَادُ كِبَانَةٍ إِلَى النَّصِيبَةِ وَأَوْلَادُهُ إِذَا كَانُوا نَحْوَهُمْ وَإِذَا أَوْصَى لِبْنِي قَرِيشٍ عِمَارَةٌ فَانَّهُ لَا يَدْخُلُ  
تَحْتَ الْوَصِيَّةِ أَوْلَادُ مَضْرُوعٍ وَكَتَابَةٍ وَيَدْخُلُ أَوْلَادُ قَرِيشٍ وَفَصِيحٍ وَأَوْلَادُ قَصِيٍّ وَهَاشِمٍ وَأَوْلَادُهُ  
وَالْعِبَّاسُ وَأَوْلَادُهُ وَإِذَا أَوْصَى لِبْنِي قَصِيٍّ وَهُوَ بَطْنُ الْقَبِيلَةِ فَانَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ أَوْلَادُ  
مَضْرُوعٍ وَكَتَابَةٍ وَأَوْلَادُ قَرِيشٍ وَيَدْخُلُ مِنْ دُونِهِمْ وَإِذَا أَوْصَى لِبْنِي هَاشِمٍ الَّذِي هُوَ فَخْذٌ فَانَّهُ لَا يَدْخُلُ  
تَحْتَ الْوَصِيَّةِ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَدْخُلُ مِنْ دُونِهِمْ مِنْ أَوْلَادِ النَّصِيبَةِ وَإِذَا أَوْصَى لِبْنِي فَصِيلَةٍ قَرِيشٍ  
فَانَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ أَوْلَادُ الْعِبَّاسِ وَأَوْلَادُ أَبِي طَالِبٍ وَأَوْلَادُ عَلِيٍّ وَلَا يَدْخُلُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَإِذَا  
عَرَفْنَا هَذِهِ الْجُمْلَةَ جَمْعًا إِلَى الْمُسْتَعْلَةِ الَّتِي مَرَّ ذِكْرُهَا وَهِيَ إِذَا أَوْصَى ثَلَاثَ مَالِهِ لِبْنِي فُلَانٍ وَفُلَانٍ  
أَبَ الْقَبِيلَةِ وَلَهُ أَوْلَادُ ذُكُورٍ وَأُنْثَى فَانْ ثَلَاثَ مَالِهِ يَكُونُ بَيْنَ الذُّكُورِ وَالْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِهِ بِالسُّوِيَّةِ  
إِذَا كَانُوا يَحْصُونَ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ كُنَّا ثَلَاثًا كُلُّهُمْ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا فِي الْكِتَابِ فَالْوَأْيُ بَعْدِي أَنْ يَكُونَ الثَّلَاثُ  
لِبْنٍ وَإِنْ كَانُوا ذُكُورًا كُلُّهُمْ يَسْتَحِقُّونَ وَأَمَّا إِذَا كَانَ فُلَانٌ أَبًا خَاصًّا وَلَهُ أَوْلَادٌ وَأَوْلَادُهُ ذُكُورٌ كُلُّهُمْ فَانْ  
ثَلَاثَ مَالِهِمْ وَإِنْ كَانَ أَوْلَادُهُ إِثْنَانًا كُلُّهُمْ لِأَشْيٍ لِبْنٍ وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَوْلَادُ فُلَانٍ ذُكُورًا وَإِثْنَانًا اخْتَلَفُوا  
فِيهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَابْنُ نُوفَسٍ رَحِمَهُ الْوَصِيَّةُ لِلذُّكُورِ مِنْهُمْ دُونَ الْأُنْثَى فَانْ لَمْ يَكُنْ لِفُلَانٍ أَوْلَادٌ صُلْبِيَّةٌ  
وَكَانَ لَهُ أَوْلَادُ أَرْوَاحٍ هَلْ يَدْخُلُونَ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ إِنْ كَانَ لَهُ أَوْلَادُ بَنَاتٍ فَانْهُمْ لَا يَدْخُلُونَ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ  
هَذَا إِذَا أَوْصَى لِبْنِي فُلَانٍ فَمَا إِذَا أَوْصَى لَوْلَدِ فُلَانٍ وَلِفُلَانٍ بَنَاتٍ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ  
وَإِنْ كَانَ لِفُلَانٍ بَنُونَ وَبَنَاتٌ فَالْثَلَاثُ بَيْنَهُمْ عِنْدَهُمْ جَمِيعًا وَيَكُونُ ثَلَاثَ مَالِهِ بَيْنَهُمْ بِالسُّوِيَّةِ لَا يَنْصَلُ  
الذُّكُورُ عَلَى الْأُنْثَى قَالَ فَإِنْ كَانَتْ لَهَا امْرَأَةٌ حَامِلٌ دَخَلَ مَا فِي بَطْنِهَا فِي الْوَصِيَّةِ أَيْضًا وَلَا يَدْخُلُ  
أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ تَحْتَ هَذِهِ الْوَصِيَّةِ وَهَذَا إِذَا كَانَ أَبًا خَاصًّا فَمَا إِذَا كَانَ هَوَابًا فَخَذُوا أَوْلَادَ الْأَوْلَادِ  
يَدْخُلُونَ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ حَالِ قِيَامِ وَلَدِ الصُّلْبِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ إِلَّا وَلَدٌ وَاحِدٌ كَانَ الثَّلَاثُ كُلُّهُ  
يُجْلَفُ بِمَالِ أَوْصَى لِأَوْلَادِ فُلَانٍ وَلَهُ وَلَدٌ وَاحِدٌ فَانَّهُ يَسْتَحِقُّ النِّصْفَ وَإِذَا أَوْصَى لِأَوْلَادِ فُلَانٍ

وليس لفلان اولاد الصلب يدخل تحت الوصية اولاد البنين وهل يدخل فيه اولاد البنات فنبه  
روايتان كذا في المحيط \* ومن اوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
كذا في الهداية \* ولما اوصى لورثة فلان يدخل تحت الوصية اولاد البنين وهل يدخل اولاد  
البنات فنبه روايتان بعض مشائخنا قالوا الروايتان في دخول بنى البنات اما بنات البنات  
فلا يدخلن تحت الوصية رواية واحدة كذا في الذخيرة \* واذا اوصى لبنات فلان وله بنون  
وبنات فالوصية للبنات خاصة وان كان له بنون وبناات بنين فالوصية لبنات بنينه ولولم يكن له  
الابنات بنات لا يدخلن في الوصية وهذا على احدى الروايتين عند عامة المشائخ رح وعند بعض  
المشائخ على رواية واحدة فان سمي شيئا يعرف به ان اراد به بنات البنات بان قال ان لفلان  
بنات وقد ماتت امهاتهن فاوصيت لبناته دخل تحت الوصية بنات البنات باتفاق الروايات  
بلا خلاف بين المشائخ اذا اوصى لآباء فلان وفلان ولهم آباء وامهات دخلوا في الوصية ولولم يكن  
لهم آباء وامهات وانما لهم اجداد وجدات فانهم لا يدخلون في الوصية واذا اوصى لأكابر وله  
فلان وفلان ابنا احدثهما ابن عشر سنين والآخر ابن اثنا عشر سنة فهذا من جملة الاكابر واذا اوصى  
الرجل لبني فلان وفلان فخذوا بطن او قبيلة فهذا على وجهين اما ان يكون بنو فلان من  
يحصون اولادهم فان كانوا يحصون صحمت الوصية سواء كانوا اغنياء ام فقراء وان كانوا  
لا يحصون فان كانوا فقراء جازت الوصية وان كانوا اغنياء وفقراء واغنياء وهم لا يعرفون ولا يحصون  
قال اصحابنا رح الوصية باطلة كذا في المحيط \* ولو قال اوصيت بثلاث مالي لبني فلان وهم خمسة  
فاذا هم ثلثة او اثنان فالثلث لهم ولو قال لبني فلان فاذا له ابن واحد كان له نصف الثلث ولو قال  
لبني فلان زيد وعمر وفاذا له ابن واحد فله ثلث الكل ولو قال اوصيت لبني فلان وهم ثلثة بثلاث  
مالي فاذا هم خمسة فالوصية للثلاثة منهم والخيار الى ورثته فان اوصى معهم لآخر فله الربع ولو قال  
اوصيت بثلاث مالي لبني فلان وهم خمسة ولفلان بثلاث مالي فاذا الأول بنون ثلثة كان الاخير  
شريكا بالربع كذا في محيط السرخسي \* روي عن ابي يوسف رح في رجل اوصى بثلاث ماله لرجل  
مسكين واخير الوصي ان ثلث ماله الف او قال هو هذا فاذا ثلث ماله اكر من الف فان ابا حنيفة  
رح قال له الثلث من جميع ماله والتسمية التي سميت باطلة لا تنقص الوصية خطأ في ماله انما غلط  
في الخطاب ولا يكون رجوعا في الوصية وهذا قول ابي يوسف رح قال ولو قال اوصيت بغنمي كلها

وهي مائة شاة فاذا هي اكثر وهي تخرج من الثلث فالوصية جائزة في جميعها ولو قال اوصيت له  
بغندي وهي حذرة وله غنم غيرها يخرج من الثلث فان هذا في القياس مثل ذلك ولكنني ادع القياس  
في هذا واجعل له الغنم التي سمي من الثلث ولو قال فدا وصيت لفلان برقيق وهو ثلثه فاذا هم خمسة  
جعلت الخمسة كلهم في الثلث كذا في البدائع \* رجل اوصى بثلث ماله للشيعة ولحمي آل  
محمد صلى الله عليه وسلم المتقين ببلدة كذا قال ابو القاسم رح هذه الوصية باطله في القياس  
اذا كانوا لا يحصون وفي الاستحسان تجوز ويكون للقراء منهم قياسا على التامى قال والشيعة هم  
الذين يعرفون بالميل اليهم وجعلوا موسمين بذلك دون غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصي  
رجل اوصى بثلث ماله لجيرانه قال بعضهم ان كانوا يحصون يقسم على اغنيائهم وفقرائهم وكذا  
لو قال لادل المسجد كذا ولو اوصى بان يخرج من ثلث ماله للمجاوريين ممكنة قال الشيخ الامام  
ابو صريح الوصية جائزة فان كانوا لا يحصون يصرف الى اهل الحاجة وان كانوا يحصون  
قسمت على رؤسهم وحد الاحصاء من ابي يوسف رح لا يحصون الا بكتاب وحساب فهم  
لا يحصون وقال بشر ليس لهذا وقت وقيل اذا كان لا يحصون المحصي حينئذ بلديهم مولود  
او يوت فيهم احد فانهم لا يحصون وقال محمد رح اذا كانوا اكثر من مائة فهم لا يحصون وقال  
بعضهم هو موقوف الى رأي القاضي وعليه الفتوى والابن مازال محمد رح كذا في فتاوى قاضيخان \*  
قال محمد رح واذا اوصى ليتامى بني فلان ويتامى بني فلان ممن يحصون فانه تصح الوصية  
ويصرف الى كلهم كما لو اوصى ليتامى هذه السكة او ليتامى هذه الدار ويستوي فيه الغني والفقير  
وان كان لا يحصى يتامى منهم فالوصية جائزة ويصرف الوصية الى القراء منهم ولو اوصى بثلث  
ماله لارامل بني فلان وهن يحصين او لا يحصين فالوصية جائزة واذا جازت الوصية فلما على  
كل حال فان كن يحصين يصرف اليهن وان كن لا يحصين تصرف الى من قدر عليهن منهم  
واذا كان ذلك الواحدة عندهما وعند محمد رح ثمان اذا اوصى لجيرانه او لجيران فلان وجيرانه  
لا يحصون فالوصية باطلة وكذلك اذا اوصى لاهل مسجد كذا ولا لاهل مسجد كذا في التاثير خاتمة \*  
ولو اوصى لزوج بناته يتارل الزوجة عند الموت وكذا المعتدة من طلاق اما البائس ملا ولا يتام  
على الغني والفقير ان كانوا يحصون والا فلي الفقراء وكذا العبيان والزمني والغارمون  
وابناء

وابناء السبيل واهل السجون والغزاة والارامل ان كانوا يحصون فعلى الغني والفقير وان لم يحصوا فعلى الفقراء وكذا العديان والارملة هي التي بلغت وجودمعت ولا زوج لها والشاب والفتى من خمسة عشر الى ثلثين واربعين الا ان يغلب عليه الشيب قبل ذلك والكهل من ثلثين واربعين الى ستين الا ان يغلب الشيب قبله والشيخ من خمسين والغلام ما دون خمسة عشر الا ان يحتمل والعقب من يعقب اياه بعد موته وكذا الورثة كذا في خزانة المفتين \* ومن اوصى لجيرانه فهم الملائصون بدارة عند ابي حنيفة وزفر رح وهذا نياس وفي الاستحسان وهو قولهما الوصية لكل من يسكن محلة الموصي ويجمعهم مسجد المحلة ويستوي فيه الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والدمي والصغير والكبير لا يدخل فيه العبيد والاماء والمذنبون وامهات الاولاد والمكاتب يدخل كذا ذكر في الزيادات والمحيط من غير ذكر خلاف كذا في الكافي \* قال محمد رح رجل اوصى لرجل من جيرانه بدائة درخم ثم اوصى لجيرانه بماله ينظر فيما اوصى لهذا وفيما يصيبه مع الجيران فيه دخل الاقل في الاكثر كذا في محيط السرخسي \* ولو اوصى لعميان بني فلان ولزمنى بني فلان ان كانوا قوما يحصون فالوصية لفقراهم واغنياهم وذكورهم واناثهم وان كانوا لا يحصون فالوصية للفقراء منهم ولو اوصى لشبان بني فلان اولادهم واولادهم صبح في الاحصاء والا لا ولو اوصى لمواليه وله معتقون فالوصية باطله الا ان يبين ذلك في حياته ويدخل في الوصية للموالي من اعتقه في الصحة والمرغ ولا يدخل مدبروه وامهات اولاده ولو قال لعبد ان لم اضربك فانت حر فمات قبل ضربه دخل في الوصية ولو كان الموصي رجلا من العرب فوصى لمواليه بثلث ماله صححت الوصية ويدخل فيه الاسفل مع ولده ولا يدخل فيه موالى الموالة ومعتق المعتق وان لم يكن له موال ولا اولاد الموالى فالثلث لموالي مواليه كذا في الكافي \* فان بقي من مواليه الذين اعتقهم او من اولادهم اثنان فصاعدا وله موالى مواليد فالثلث للثنتين فصاعدا وان اوجب الوصية لهم باسم الجمع ولم يبق من مواليه ولا من اولاد مواليه الا واحد كان له نصف الثلث والنصف الآخر يرد على الورثة كذا في المحيط \* ولو اوصى لموالي بني فلان بفخذ يحصون دخل فيها المعتق ومعتق المعتق ومن طلق عتقه بعدم ضربه ولا يدخل المدبر وام الوالد كذا في الكافي \* وفي فتاوى النضلي اذا اوصى لمواليه ولهذا الموصي امه معتقة اعتقها المرصي فولدت ولدا دخل وانها نعت الوصية اذا لم يكن الاب معتق غير الموصي فان كان

اب ولد معتقة الموصي عربا لا يدخل الوالد في الوصية بلا خلاف وان كان اب الولد رجلا من الموالى بن صهر العرب معتق قوم فان الولد يكون موليا موالى الام عندهما خلافا لابي يوسف رح بلوان رجلا اوصى بثلاث ماله لمواليه وليس له موال اعتقهم ولا اولاد الموالى ولا موالى الموالى وابناءه مولى ابيه او مولى ابنه فلا شيء له من الوصية ولو لم يكن للميت الاموال اسلموا على يد به ووالده كان الثلث لهم بان كان معهم موالى اعتقهم الموصي او اولاد مواليه فان في الثبائس ان يكونوا سواء وفي الاستحسان الثلث لهُؤَلَاءِ دون مولى الموالاة كذا في التاتارخانية \*

وفي نوادر شرعن ابي يوسف رح في رجل اوصى لامهات اولاده وله امهات اولاد عتق في حيوته وامهات اولاد عتق لموته بالوصية لا تكون الا في التي عتق لموته وان لم يكن له الامهات اولاده عتق في حيوته والوصية لهن ولو اوصى لامهات اولاده بالف ولمواليه بالف وله امهات اولاد عتق في حيوته ومواليات سواهن اعتبرت كل فريق على حدة كذا في المحيط \*

وهن اوصى لاصهاره والوصية لكل ذي رحم محرم من امرأته وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة ابيه وزوجة كل ذي رحم محرم منه لان الكل اصهار وانما يدخل تحت الرصبة من كان صهرا للموصي يوم موته بان كانت المرأة مسكوة له عند الموت او معتدة عنه بطلاق رجعي لان المعتبر حاله الموت حتى لو مات الموصي والمرأة في نكاحه او في عدته من طلاق رجعي والبصير يستحق الوصية وان كان في عدة من طلاق بائن او ثلث لا يستحقها ومن اوصى لاختائه بالوصية لكل زوج ذات رحم محرم منه كازواج البهات والاختوات والعات والحالات وكذلك كل ذي رحم محرم من ازواج هؤلاء كذا ذكر محمد رح لان الكل يسمى حنا كذا في البخاري \* قال مشائخنا رح وهذا بناء في حرف اهل الكوفة وامام في سائر البلدان فاسم الحنن بطلاق على زوج البهت وروح كل ذي رحم محرم منه ولا يطلق على ذي رحم محرم من ازواج والعبرة للعرف كذا في المحيط \* ولا يكون الاختان من نكاح ساء الموصي يريد به ان امرأة الموصي اذا كانت لها بنت من روح آخر ولها زوج فزوج ابنتها لا يكون حنا للموصي كذا في التاتارخانية \*

واذا اوصى بثلاثة لثلاثة بني فلان وهم لا يحصون دخل موليهم وموالي موليهم وموالي الموالاة وحلفاؤهم وعددهم يقسمه بين من يتدر عليه منهم بالسوية والتخلف من والي قوما ويقول لهم انا اسلم ويخلف على ذلك ويحلفون له على الموالاة والعديد من بصير

منهم بغير خلاف وأن أعطى الكل واحدا منهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يعطيه اثنين فصاعدا  
وان كان فلان ابدا خاصا وليس باب قبيلة ولا فخذ فالثالث لبنية لصلبه ولم يدخل المولى والخلاف في الوصية  
كذا في محيط السرخسي \* سئل الفقيه ابو جعفر عن رجل اوصى الاولاد رسول الله صلى الله عليه وآله فذكر  
ابن نصر بن يحيى كان يقول الوصية لاولاد الحسن والحسين رضي الله عنهما ولا يكون لغيرهما واما العديرة  
فهل يدخلون في هذه الوصية قال ينظر كل من كان ينسب الى الحسن والحسين رضي الله عنهما ويتصل  
بهما يدخل في هذه الوصية ومن لا ينسب اليهما ولا يتصل بهما لا يدخل في هذه الوصية واذا اوصى  
للعلوية فقد حكى عن الفقيه أبي جعفر انه لا يجوز لانهم لا يحصون وليس في هذا الاسم ما يبين  
عن الفقهاء والحاجّة ولو اوصى لفقراء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء لا يجوز ولو اوصى  
لفقراءهم يجوز وكذا لو اوصى لطلبة العلم لا يجوز ولو اوصى لفقراءهم يجوز قال الشيخ الامام  
شمس الائمة الخواشي رحمه الله كان قاضي الامام يقول على هذا القياس اذا اوصى لطلبة علم كورة  
كذا وبطلية علم كذا يجوز ولو اوصى الوصي واحدا من فقراء طلبة العلم او من فقراء العلوية جاز  
عند أبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز الا اذا صرف الى اثنين منهم فصاعدا واذا اوصى  
لفقراء الفقهاء حكى عن الفقيه أبي جعفر انه قال الفقيه عندنا من بلغ الفقه الغاية القصوى وليس  
المثقة بفقيه وليس له من الوصية نصيب واذا اوصى لاهل العلم ببلدة كذا فانه يدخل فيه اهل  
الفقه واهل الحديث ولا يدخل من يتكلم بالحكمة وهل يدخل فيه المتكلمون لا ذكر لهذا المسئلة  
نصافي الكتب وعن أبي القاسم ان كتب الكلام ليست كتب العلم يعني في العرف ولا يسبق  
الى الفهم فلا يدخل تحت مطلق الكتب وعلى قياس هذه المسئلة لا يدخل في هذه الوصية  
المتكلمون واذا اوصى بثلاث ماله لفقراء طلبة العلم من اصحاب الحديث الذين يختلفون الى  
مدرسة منسوبة اليهم في كورة كذا لتعلم الفقه فهذه الوصية لا تغد شيئا لاصحاب الشافعي رحمه الله  
الذين يختلفون الى مدرسة منسوبة اليهم لتعلم الفقه اذا لم يكونوا من جملة اصحاب الحديث  
لا يتناول شفعوي المذهب لا محالة وانما يتناول من يقرأ الاحاديث ويسمعها ويكون في طاب  
ذلك سواء كان شفعوي المذهب او حنفي المذهب او غير ذلك ومن كان شفعوي المذهب  
الا انه لا يقرأ الاحاديث ولا يسمع ولا يكون في طلب ذلك لا يتناول اسم اصحاب الحديث  
كذا في المحيط \* عن محمد رحمه الله رجل اوصى لفلان ولبنية تعيم قال كل الثالث يكون لفلان

ولا شيء لبني نبيهم لانه صار كانه قال لفلان وللمرتضى اذا كانوا لا يحصون والوصية لهم باطله ولو قال  
ثلث مالي لفلان وللرجل من المسلمين فنصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال ثلث مالي لفلان  
ولعشرة من المسلمين فجاء من احد عشر جزء يكون لفلان ولا شيء للمسلمين كذا في فتاوى

فاضلهمان \* الباب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة والثمرة وغلة العبد وغلة البستان وغلة  
الارض ونهر الدابة وغيره الجبان يعلم بان الوصية بخدمة الرقيق وسكنى الدار وغلة الرقيق  
والدور والارضين والبساتين جائزة في قول علمائنا راجح واذا جازت الوصية بالخدمة فنقول اذا  
اوصى الرجل بخدمة عبده سنة ولا مال له غيره فهذا على وجهين اما ان يكون السنة بعينها  
بان قال اوصيت بخدمة هذا العبد مثلاً سنة سبعين واربعاً فكذا او كان بغير عينها بان لم يقل سنة كذا  
وكل وجه من ذلك على وجهين اما ان كان العبد يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله  
فان اوصى له بخدمة عبده في سنة بعينها ان مضت تلك السنة بعينها قبل موت الموصي بطلت  
الوصية وان مات الموصي بعد ماضى من السنة التي عينها بعضها بان مضت من ذلك سنة  
اشهر قبل موته وبقي سنة اشهر او مات الموصي قبل دخول تلك السنة التي عينها ثم دخل تلك  
السنة ينظر الى العبد ان كان العبد يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله ولكن اجازت  
الورثة الرصية فانه سام العبد الى الموصى له حتى يستوفي وصيته ثم ان بقي نصف السنة يستخدمه  
نصف السنة وان مات قبل دخول تلك السنة يستخدم العبد سنة كاملة وان كان لا يخرج العبد  
من ثلث ماله ولم يجز الورثة الرصية فان العبد يستخدم الموصى له يوماً والورثة يومين حتى تمضي  
السنة التي عينها فاذا مضت تلك السنة التي عينها يسلم العبد للورثة هذا اذا كانت بعينها وان كانت  
السنة بغير عينها ان كان العبد يخرج من ثلث ماله او لا يخرج وقد اجازوا يسلم العبد الى الموصى له  
بخدمته سنة كاملة ثم يردّه على الورثة وان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم تجز الورثة فانه  
يخدم الموصى له يوماً والورثة يومين الى ثلث سنين فاذا مضى ثلث سنين ثم وصية الموصى له  
بالخدمة وكان يجب ان يتعين السنة التي وجد فيها الموت وكل جواب عرفته فيما اذا اوصى له  
بخدمة عبده سنة فهو الجواب فيما اذا اوصى بغلة عبده سنة او سكنى داره سنة اما ان عين السنة او  
لم يعين السنة الى آخر ما ذكرنا في الخدمة كذا في المحيط \* ولو اوصى بخدمة عبده ولا خير برقبته  
وهو يخرج

وهو يخرج من الثلث فالرربة لصاحب الرربة والخدمة عليه صاحب الخدمة كذا في الوداية \*  
 وأن كانت الوصية مطلقة يثبت إلى وقت موت الموصي له المنفعة ثم ينتقل إلى الموصي له  
 بالرربة أن كان هناك الموصي له بالرربة وأن لم يكن ينتقل إلى ورثة الموصي ولو أوصى بغلة  
 الدار أو العبد فأراد أن يسكن بنفسه أو يستخدم العبد بنفسه هل له ذلك لم يذكر في الأصل واختلاف  
 المشائخ فيه قال أبو بكر الأعدش ليس له ذلك وهو الصحيح كذا في البدائع \* ولو أوصى له بسكنى  
 داره منه ولا مال له غير هانئة يسكن ثلثها منها ويسكن الورثة الثلثين وليس للورثة أن يبيعوا ما في  
 أيديهم من ثلثي الدار وليس للموصي له بسكنى الدار وخدمة العبد أن يؤاخرها عندنا  
 وليس له أن يخرج العبد من الكوفة إلا أن يكون الموصي له وأهله في غير الكوفة فيخرجه إلى  
 أهله للخدمة هناك إذا كان يخرج من الثلث كذا في المبسوط \* ولو أوتسما الدار مهياة من حيث  
 الزمان يجوز أيضا لأن الحق لهم الآن الأول أولى لأنه عدل كذا في الكافي \* رجل أوصى  
 بأن يعاربه من فلان كان باطلا وكذا الوصى بأن يسقي عنه الماء شهرا في الموسم أو في سبيل الله  
 كان باطلا في قول أبي حنيفة رح رجل قال أوصيت بهذا النبن لدواب فلان كان باطلا  
 ولو قال بعلف بهاد دواب فلان كان جائزا كذا في فتاوى قاضيان \* في المنتقى في رواية المعلى  
 عن أبي يوسف رح إذا أوصى لرجل بسكنى داره ولم يوقت كان ذلك ماعاش وعن  
 أبي حنيفة رح إذا أوصى بغلة عبده هذا فلان ولم يسم وقتا وهو يخرج من ثلث ماله فله غلة  
 حال حياته وإن كانت الغلة أكثر من الثلث وكذلك الوصية بغلة بستانه أو بسكنى داره أو خدمة  
 عبده وهو قول أبي يوسف ومحمد رح وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رح إذا أوصى بخدمة  
 عبده أو بسكنى داره بعبد رجل جاز يستخدم الموصي له العبد ولا يخدم مولاة ويسكن العبد الدار  
 ولا يسكن مولاة فإن مات العبد الموصي له بطلت الوصية وإن بيع أو أعتق تتبعه الوصية وفي  
 نوادر بن سماعه عن أبي يوسف رح رجل أوصى أن يخدم عبده فلان حتى استغنى فإن كان  
 فلان صغيرا خدمه حتى يدرك وإن كان كبيرا فقيرا خدمه حتى يصيب ثمن خادما يخدمه  
 وإن كان كبيرا غنيا فالوصية باطلة كذا في المحيط \* وليس للموصي له بالسكنى والخدمة أن يؤاخر  
 الدار أو العبد كذا في محيط السرخسي \* وأن أوصى له بغلة بستانه فله الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل  
 كذا في الكافي \* وإذا أوصى لرجل بثمره بستانه فهو على وجهين إما أن قال أبدا ولم يقل فإن



لم يلقه فهو طلي وجنين ايضا فان كان في بستانه ثمار قائمة يوم الموت كانت له تلك الثمار من ثلث ماله ولم يكن له ما يحدث من الثمار بعد ذلك الى ان يموت اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله هذا اذا كان في البستان ثمار قائمة يوم الموت فاما اذا لم يكن في البستان ثمار قائمة يوم الموت فالتباس ان تبطل الوصية ولا تنصرف الوصية الى ما يحدث من الثمار بعد الموت ولكن في الاستحسان لا تبطل الوصية ويكون للموصي له ما يحدث من الثمار بعد الموت الى ان يموت الموصي له اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا كله اذا لم ينص على الابد فاما اذا قال اوصيت لك بشار بستانه ابد اكان له الثمرة القائمة بعد الموت في البستان وما يحدث بعد ذلك وفي المنتهى اذا اوصى بغلة بستانه ابد احدث في البستان شجرة من اصول الخيل وانثر دخلت غلة ذلك في الوصية ومن اوصى بثلاث غلة بستانه ابد او امال له غيره جازت وان فاسم الموصي له بثلاث غلة البستان مع الورثة فاغل الذي للموصي له بالغلة ولم يغل الذي للورثة او اغل الذي لهم ولم يغل الذي له فانه يشاركهم ويشاركونه في الغلة قال وللورثة ان يبيعوا ثلثي البستان فيكون المشتري شريك الموصي له بالغلة بخلاف ما لو باعوا الكل فانه لا يجوز البيع بحصة الثلث وقال ابو حنيفة رح لو كانت الوصية بغلة الدار كان للموصي له ثلث الغلة ولم يكن لهم ان يقاسموها الدار فاني اخاف اذا قسمت ان لا يغل فليس له شيء وقال ابو يوسف رح لهم ان يقاسموه فيعزل له الثلث باذا اغل فهو ماله وان لم يغل فليس له شيء وللورثة ان يبيعوا ثلثهم قبل القسمة وبعدها واذا اوصى الرجل لرجل بغلة ارضه وليس فيها نخيل ولا شجر وليس له مال غيرها فانه يؤاجر فيعطي صاحب الغلة ثلث الاجر وان كان فيها نخيل وشجر اعطي ثلث ما يخرج من النخيل والشجر ولا يدفع مزارعة بالصفى او الثلث وان كانت المزارعة اجارة الارض اذا كان البذر من قبل العامل فاذا اوصى ان يؤاجر ارضه منذ سنين مستأجرة كل سنة بكر وهي جميع ماله فانه يظر الى اجرها فان كان ماسمي مثل اجر مثلها وجب تنفيذ هذه الوصية وان كان المسمين اقل من اجر مثلها ان كانت المحاباة بحيث يخرج من ثلث مال الميت يقال للموصي له بالاجارة ان اردت ان تؤاجر منك هذه الارض مبلغ الاجر التي تمام الثلثين فان بلغ تؤاجر الارض منه وان لم يبلغ لا تؤاجر الارض منه كذا في المحبظ \* ومن اوصى لرجل بصوف غنمه ابد او بالولادها او بلبسها

ثم مات فله ما في بطونها من الولد وما في ضرعها من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال ابد اولم يقل كذا في الهداية \* واذا اوصى رجل لرجل بغلة بستانه ثم ان الموصى له بالغلة اشترى البستان من ورثة الميت فذلك جائز وتبطل الوصية وكذلك لو لم يبعه الورثة ولكنهم تراضوا على شيء دفعوا اليه على ان يسلم الغلة وتبرأ منها فان ذلك جائز وكذلك الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد جائز وان كان بيع هذه الحقوق لا يجوز واذا اوصى بغلة دارة او بغلة عبدة في المساكين جاز ذلك من ثلث ماله واذا اوصى بسكنى دارة او بخدمة عبدة او بظهور دابته للمساكين فانه لا تجوز الوصية الا ان يكون الموصى له معلوما كذا في المحيط \* رجل اوصى ان يترك كرمه ثلث سنين للمساكين فمات ولم يحل كرمه ثلث سنين بشيء قيل بطلت الوصية وقيل توقف ذلك الكرم ان خرج من الثلث ماله يتصدق بغلته ثلث سنين قال الفقيه ابو الليث رح هذا موافق لقول اصحابنا رح ولو اوصى بغلة كرمه ل انسان فانه يدخل فيه القوائم والاوراق والسطب والثمرة كذا في محيط السرخسي \* رجل اوصى بثياب جسده لرجل جاز ويكون الموصى له من الجبات والقمص والارديّة والسراويلات ولا كسبة دون القلائس والخفاف والجوارب لان ذلك لبس من الثياب كذا في فتاوى فاضلهم \* اوصى فقال تصد قوا بهذا الثوب ان شأوا باعوه واعطوه بشفته وان شأوا اعطوا قيمته وامسكوا الثوب اوصى الى رجل فقال له بالفارسية (ده يتيم را جامه كن) فاعطى الوصي كل يتيم من الكرباس مقدار ما يتخذ منه ثوبا ان دفع اليه الكرباس واجرة الخياط يجوز كذا في خزائن المفتين \* وفي العيون اذا اوصى لرجل ان يزرع في كل سنة عشرة اجربة من ارضه فالبذر والحراج والسقي على الموصى له فان اوصى له ان يزرع له في كل سنة عشرة اجربة فالبذر والسقي والحراج من مال الميت ولو اوصى لرجل بثمرة نخلة بلغت او زرع استحصده ولم يحصد فالحراج على الموصى له وتفسير ذلك لو اوصى بثمرة نخلة او زرع فنادرك فالحراج على الموصى له ولو قطع الثمرة وحصد الزرع ثم اوصى به لرجل فالحراج على الموصي كذا في المتا تاريخية \* ولو اوصى بهذا الجراب الهروي فله الجراب بما فيه وكذلك القوصرة من التمرو ولو اوصى بالنخلة في الجوالق لا يكون له الجوالق ولو اوصى له بسلة زعفران يدخل الزعفران دون السلة وفي العسل والسمن والزيت يدخل هودون الزرق كذا في محيط السرخسي \* ولو اوصى له بالسيف فله السيف بجفنه وحمائله ولو اوصى له بسرج

فله السرج وتوابعه من الملبد والزائدة والنمر والركان والثلث في ظاهر الرواية ولو وصى له  
بمصحف وله غلاف فله المصحف دون الغلاف في قول أبي يوسف رح وهو قول أبي حنيفة رح  
كما ذكره القدرزي ولو وصى له بقبة فله عيدان الثبة ولو وصى بقبة تركبة وهي ما يقال لها  
بالعجمة (خرقاء) فله الثبة مع الكسوة وهي اللود ولو وصى له بمحجلة فله الكسوة دون العيدان كما  
في البدائع \* ولو وصى بدين حل فالدن والتحل جميعا ولو قال بدار الدواب والدار وصية دون  
الدواب وكذا لو قال بسفينة الطعام فالطعام دون السفينة كذا في محيط السرخسي \* ولو وصى  
لآخر بميزان فهو على العمود والكفتين والخيوط ولا يدخل فيه السجات والعلاق هذا إذا كان  
بغير صفة فاما إذا كان بعينه دخل فيه وذكر إبراهيم بن محمد رح في رجل مات فاعتق عبده  
وقال كسوته له وقال له خذاه فليسوته وتمصه وأزارة وسراويله ولا يدخل فيه سيفه ومنطقته وإن  
قال مناعه يدخل فيه سيفه ومنطقته وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رح أوصى لرجل بشاة من  
خشمه وأم بقل غنمي هذه فاعطى الورقة الموصى له بشاة قد ولدت بعد موت الموصي ولدا قال  
لا يتبعها ولدا ولو قال أوصيت لفلان بشاة من غنمي هذه فاعطوها شاة قد ولدت بعد موت الموصي  
ولدا قال يتبعها ولدا ولو استهلك الوارث والولد قبل تعيين الشاة لأضمان عليه وكذلك لو وصى له  
بنخلة باصلها وأم بقل من نخيلي هذه فهو مثل الشاة التي أوصى بها ويعطونه أبي نخلة شاة وأدون  
ثمرتها التي اثمرت بعد وفاته وإن كانوا استهلكوا ذلك فلا ضمان عليهم إذا أوصى أن يعتق  
جاريته هذه بعد موته ومات فقبل أن يعتق ولدت ولدا مع ولدا يخرجان من الثلث تنقث  
الجارية ولم يعتق الوارث وكذا لو وصى أن يكتب هذه الجارية بعد موته أو وصى أن تناع هي  
من نفسها أو يعتق غلام مال فولدت ولدا بعد موت الموصي لا تنفذ الوصية في الولد ولو وصى  
أن يتصدق بجاريته هذه على المساكين أو على فلان أو يهب من فلان فولدت ولدا بعد  
موته تنفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية ولو وصى بأن تناع جاريته من فلان بالف درهم فولدت  
ولدا بعد موت الموصي يعبث هي ولا يباع ولدا ولو وصى بأن تناع جاريته هي يتصدق بشئها  
على المساكين أو على فلان فولدت الجارية بعد موته ولدا فانه تنفذ الوصية في الولد ولو وصى  
بأن تناع جاريته هذه من فلان بالف درهم فجاء عبد وقتلها ودفع بها أو قطع يدها فدفع يدها  
أو وطئها

او ووطئها واط بشبهة حتى غرم العقر فانه لا يباع العبد المدفوع ولا الارش ولا العقر فبعد ذلك ينظر ان كانت قد قتلت بطلت الوصية لفقدان محلها وان كانت قد قطعت يدها بيعت من الموصي له بنصف الثمن ان شاء ولو ووطئت وهي بكر حط قدر البكارة ايضا ولو ووطئت وهي ثيب لم ينقصها الوطي لا يحط شيء من الثمن وكذلك اذا ذهبت عينها او يدها بأفة سماوية بيعت بجمع الثمن ان شاء المشتري ولو اوصى بان تباع جاريته هذه من فلان بالف درهم ويتصدق بثمنها على المساكين فابى فلان الشري بطلت الوصيتان جميعا وكذلك لو قتلت الجارية بعد موت الموصي وغرم القاتل قيمتها بطلت الوصيتان وكذلك اذا اوصى ان يكاتب جاريته هذه ويتصدق ببذل الكتابة او تباع نفسها ويتصدق بثمنها فزدت الجارية الكتابة والبيع بطلت الوصيتان ولو اوصى بان تباع جاريته هذه نسمة ويتصدق بثمنها على المساكين فولدت بعد موته ولذا بيعت هي وحدها نسمة ولم يبع معها ولدها كذا في المحيط \* وان اوصى لرجل بخدمة عبدة سنة ولاخر بخدمة سنتين ولم تجز الورثة خدم العرقة ستة ايام وللموصي لهما ثلثة ايام يومه صاحب السنة ويومين لصاحب السنتين حتى يهضي تسع سنين ولو عين فقال فلان هذه السنة وفلان هذه سنة اخرى يخدم في السنة الاولى للورثة اربعة ايام ولهما يومين وفي الثانية للورثة يومين وللموصي له يوما وان قال اوصيت بهذه الامة لفلان ويحملها الآخرا وبهذه الدار لفلان وبنائها الآخرا وبهذا الخاتم لفلان وبفصه الآخرا وبهذه القوصرة لفلان وبالتمرة النبي فيها الآخرا فان وصل فلكل واحد ما اوصى وان فصل فكذلك عند ابي يوسف رح وعند محمد رح بفرد صاحب الاصل بالاصل ويشتركان في التبع كذا في الكافي \* ولو اوصى بهذا العبد لفلان ويخدمه لفلان آخر او اوصى بهذه الدار لفلان وسكنها لفلان آخر او هذه الشجرة لفلان وثمرتها الآخرا وبهذه الشاة لفلان ويصوفها الآخرا فلكل واحد منهما ما سمي له بلا خلاف سواء كان موصولا او مفصولا ولو ابتدأ بالتبع في هذه المسائل ثم بالاصل بان اوصى بخدمة العبد لانسان ثم بالعبد لآخر او اوصى بسكنى هذه الدار لانسان ثم بالدار لآخر او بالتمرة لانسان ثم بالشجرة لآخر فان ذكر موصولا فلكل واحد منهما ما سمي له به وان ذكر مفصولا فالاصل للموصي له بالاصل والتبع بينهما نصفان ولو اوصى بعبدة لانسان ثم اوصى بفصه لآخر ثم اوصى له بالعبد بعد ما اوصى له بالخدمة او اوصى بخاتمة لانسان ثم اوصى بفصه لآخر ثم اوصى له بالخاتم بعد ما اوصى له بالفص او اوصى بجاريته لانسان ثم اوصى بولدها لآخر ثم اوصى له بالجارية بعد

ما اوصى له بولدها فالاصل والتبع بينهما نصان نصف العبد لهذا ونصفه لآخر ولهذا نصف خدمته  
والآخر نصف خدمته وكذلك في الجارية مع ولدها والجاتم مع الدص وان كان اوصى للثاني بصفي  
العبد ينقسم العبد بينهما اثلاثا وكان للثاني نصف الخدمة وذكر ابن سماعه ان ابا يوسف رجع  
عن هذا وقال اذا اوصى بالعبد لرجل واوصى بخدمته لآخر ثم اوصى برفقة العبد ايضا لصاحب الخدمة  
فان العبد بينهما والخدمة كلها للموصي له بالخدمة وقال لو اوصى لرجل باءة تخرج من الثلث  
واوصى لآخر بما في بطنها واوصى بها ايضا للذي اوصى له بما في البطن فالامة بينهما نصان  
والولد كله للذي اوصى به لابتشركه فيه صاحبه ولو اوصى بالدار لرجل واوصى ببيت فيها  
بعينه لآخر كان البيت بينهما بالحصص وكذلك الوصى بالف درهم بعينها لرجل واوصى بمائة  
مها لآخر كان تسع مائة لصاحب الالف والمائة بينهما نصان وهذا مما لا خلاف فيه والباي الخلاف  
في كسبة القسمة فعند ابي حنيفة ربح على طريق المازعة وعند ابي يوسف ربح على طريق  
المضاربة ولو اوصى ببيت بعينه لرجل وبنائه لآخر كان البناء بينهما بالحصص كذا في البدائع \*

اذا جسي العبد الموصي بخدمته ورفقته حامية فالعداء على صاحب الخدمة فان اداه بخدمته على  
خاله لانه طهره عن الجنابة وان مات صاحب الخدمة انتقضت الوصية ثم يقال لصاحب الرقة  
اذا ادى ورثة الموصي له بالخدمة ذلك العداء فان ابنى ان يرده العداء على ورثته بيع فيه العبد وكان  
بمنزلة الدين في حقه وان ابنى صاحب الخدمة في اول الامر ان يعدي لم يجبر على ذلك  
ويقال لصاحب الرقة ادفعه او فده وايضا صنع بطلت وصية صاحب الخدمة واقتل رجل العبد خطأ  
ولم يحسن العبد فعلى عاقلة القاتل قيمته بشئى بها عبد بخدم صاحب الخدمة وان كان القاتل  
عمدا فلا قصاص فيه الا ان يجتمع على ذلك صاحب الرقة وصاحب الخدمة فان اختلفا فيه  
تعذر استنباء القصاص فوجب قيمته في مال القاتل بشئى بها بخدمته مكانه ولو فاق رجل عينه  
او قطع يده دفع العبد واخذت قيمته صحيحا ويشترى بها عبد مكانه ولو قطعت يده  
او فقتت عينه او شج موصحة فادى القاطع ابرش ذلك فان كانت الجنابة تنقص الخدمة  
اشترى بالارش عبدا آخر ليخدم صاحب الخدمة مع الاول او يباع العبد فيضم ثمنه الى ذلك  
الارش ويشترى بهما عبدا ليكون قائما مقام الاول ولكن هذا اذا انفعا عليه فان اختلفا في ذلك  
لم يبع العبد ولكن يشترى بالارش عبد لخدمته معه فان لم يوجد بالارش عبد وقف الارش حتى

يصطالحا عليه فإن اصطالحا على أن يقسمه نصين اجزت ذلك بينهما فإن كانت الجناية لا تنقص  
الخدمة فالأرض لصاحب الرقبة وكل مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو اكتسبه فهو لأصاحب الرقبة  
ولو كان مكان العبد أمة كان ما ولدت من ولد فهو لأصاحب الرقبة وتنفع العبد وكسوته على صاحب  
الخدمة فإن كان أوصى بخدمته عبد صغير لرجل وبرقبته لآخر فهو يخرج من الثلث فتتقته على صاحب  
الرقبة حتى يدرك الخدمة فإذا خدم صارت تقفته على صاحب الخدمة ولو أوصى بدابته لرجل  
وبظهرها ومنفعتها لآخر كان مثل العبد سواء لاسوائهما في المعنى كذا في المبسوط \* ولو كان له  
ثلاثة عبد فأوصى برقبة أحدهم لرجل وقيمته ثلثمائة وبخدمته الثاني لآخر وقيمته خمسمائة وقيمته  
الثالث ألفي جاز لكل واحد ثلثة أرباع وصية يعطى لأصاحب الرقبة ثلثة أرباعها ويخدم لأصاحب  
الخدمة ثلثة أيام فللورثة يومين لأن الوصايا جاوزت الثلث لأن ثلث المال سنائة والوصايا كانت  
ثمان مائة وكان ثلث المال ثلثة أرباع الوصايا كذا في محيط السرخسي \* وإذا مات صاحب الخدمة  
استكمل صاحب الرقبة عبده كله وكذلك أن مات العبد الذي كان يخدم ولو كانت قيمة العبيد  
سواء كان لأصاحب الخدمة نصف خدمة العبد ولصاحب الرقبة نصف رقبته الآخر ولو أوصى  
بالعبيد كلهم لأصاحب الرقبة وبخدمته أحدهم لأصاحب الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب الأبقية  
واحد منهم ويضرب الآخر بقيمة الآخر فيكون هذا كالباب الذي قبله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله  
على أن الوصية بالعين فيما زاد على الثلث عند عدم الإجازة من الورثة يبطل ضربا واستحقاقا ولو كانوا  
يخرجون من الثلث كان لأصاحب الرقبة ما أوصى له به من الرقاب ولصاحب الخدمة ما أوصى له  
به لا تساع محل الوصية ويجتمع في العبد الواحد الوصية برقبته وبخدمته فإذا مات صاحب الخدمة  
رجع ذلك إلى صاحب الرقبة ولو لم يكن له مال غيرهم فأوصى بثلث كل عبد منهم لفلان وأوصى  
بخدمته أحدهم بعيته لفلان فإنه يقسم الثلث بينهما على خمسة أسهم لأصاحب الخدمة ثلثة أخماس  
الثلث في خدمة ذلك العبد يخدم ثلثة أيام ويخدم الورثة يومين فيكون للآخر خمسا الثلث  
في العبد الباقين في كل واحد منهما خمس رقبته ولو كان أوصى بثلث ماله لأصاحب الرقاب  
وبخدمته أحدهم بعيته لأصاحب الخدمة ولا مال لغيرهم قسم الثلث بينهما نصفين ولو أوصى بخدمته  
عبده لرجل وبغلته لآخر ويخرج من الثلث فإنه يخدم صاحب الخدمة شهرا وعليه طعامه ولصاحب  
الغلة شهرا وعليه طعامه وكسوته عليهما نصفان فإن جنى هذا العبد جناية قبل لهما فدياه فإن فدياه كانا

على حالهما وان ابا العداء فقده الورثة بطلت وصيتهما كذا في المبسوط \* ولو اوصى لرجل من غلة عبده كل شهر بدرهم ولاخر بثلث ماله ولا مال له غير العبد فان ثلث العبد بينهما نصفان في قول ابي حنيفة رح وحسب غلته وينفق عليه كل شهر وهما لانه هكذا اوصى واربعة اسهم من الرقبة للورثة فان مات الموصى له بالغلة وقد بقي من الغلة شيء رد ذلك الى صاحب الرقبة وكذلك ما حبس له من الرقبة يرد على صاحب الرقبة وعلى قولهما يقسم الثلث على اربعة صاحب الغلة بضرب بالجميع ثلث وصاحب الثلث بضرب بالثلث سهم ولو اوصى لرجل بغلة دارة ولاخر عبده ولاخر ثوب فهذه المسئلة على وجهين اما ان تخرج هذه الاشياء كلها من الثلث ولا تخرج من الثلث فان كانت تخرج من الثلث اخذ كل واحد ما اوصى له به وان كانت لا تخرج من الثلث لكن الورثة اجازوا فكذلك وان لم تجز الورثة ضرب كل واحد منهم بقدر حقه الا ان يكون وصية احدهم يزيد على الثلث فلا يضرب بالزيادة على قول ابي حنيفة رح واذ امارت صاحب الغلة بطلت وصيته وقسم الثلث بين ما بقي منهم ولو اوصى بغلة دارة لرجل وبسكها لآخر وبرقبته لآخر وهي الثلث فهذه مهارجل بعد موت الموصي عرم قيمة ما هدمه من بنايها ثم يبنى مساكن كما كانت فيؤجر بها فاعطى صاحب الغلة ويسكنها الآخر وكذلك البستان اذا اوصى بغلة لرجل وبرقبته لآخر فنقطع رجل نخلة او شجرة فيغرم قيمتها ويشترى بها اشجارا مثلها فيغرس واذ اوصى لرجل بثلث ماله ولاخر بغلة دارة وقيمة الدار الف درهم وله الف درهم سوى ذلك فلصاحب الغلة نصف غلة الدار ولصاحب الثلث نصف الثلث فيما بقي من المال والدار خمس ذلك في الدار واربعة اخماسه في المال وهذا قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما تقسم الدار على طريق العول فصاحب النجم يضرب بالجميع وصاحب الثلث يضرب بالثلث فان مات صاحب الغلة فلصاحب الثلث ثلث الدار والمال وان استحققت الدار بطلت وصية صاحب الغلة واخذ صاحب الثلث ثلث المال ولو لم تستحق ولكنها انهدمت قبل لصاحب الغلة ابن يصيبك فيها ويبنى صاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبهم وابيهم ابني لم يجبر على ذلك ولم يمنع الاخران يبنى نصيبه في ذلك وبو اجرة ويسكه كذا في البدائع \* واذا اوصى لرجل بغلة بستانه ولاخر برقبته وهو ثلث ماله فالرقبة لصاحب الرقبة والغلة لصاحب الغلة ما بقي والسقي والخراج وما يصلحه وعلاج ما يتراجه على

على صاحب الغلة ولواوصى له بصوف غنمه او بالبنها او بسدنها او بولادها ابدالم يجوز الا ما على ظهورها من الصوف وفي ضروعها من اللبن ومن السمن الذي في اللبن الذي في الضرع ومن الولد الذي في البطن يوم يموت وما حدث بعد ذلك فلا وصية له فيه ولواوصى بغلة نخلها ابد الرجل ولاخر برقيتها ولم تدرك ولم تحمل فالنقعة في سقيها والقيام عليها على صاحب الرقبة فاذا انثرت فالنقعة على صاحب الغلة فان حملت عامانم احوالت فلم تحمل شيئا فالنقعة على صاحب الغلة وهو نظير نقعة الموصي بخدمته فانه على الموصي له بالخدمة بالليل والنهار جميعا وان كان هو ينام بالليل ولا يخدم فان لم يفعل اي لم ينفق صاحب الغلة وانفق صاحب الرقبة عليه حتى تحمل فانه يستمر في نفقته من ذلك كذا في المبسوط \* ولواوصى بقطنة لرجل وبجبة لآخر او وصى بلحم شاة معينة لرجل وبجدها لآخر او وصى بخصلة في سنبها لرجل وبالثمن لآخر جازت الوصية لهما وعلى الموصي لهما ان يدوسا وان يسلخا الشاة ولواوصى بقطن في الوسادة لرجل ولاخر بالوسادة كان اخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في قولهم ولواوصى بدن هذا السمس لا خدما وبكتبه لآخر كان التخييص على صاحب الدهن كذا في فتاوى قاضيخان \* لرجل او وصى لرجل بشاة ولاخر برجلها قال ابو حنيفة رح اذا خرجت من الثاثة فهي لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب الرجل وان اوصى مع ذلك بيد لاخر ولاهاب لآخر قال تذييع الشاة ويعطى لصاحب اليد ولاخر الرجل ولاخر الاهاب والباقي لصاحب الشاة كذا في محيط السرخسي \* ولواوصى بزيد هذه الرية لانسان وبمخاضها لآخر كان اخراج الزيد على صاحب الزيد ولواوصى بخلقة الخاتم لرجل وبفضه لآخر جازت الوصية لهما فان كان في نزعه ضرر ينظر ان كانت الخلقة اكر قيمة من النص يقال لصاحب الخلقة اضمن قيمة النص له ويكون النص لك وان كان النص اكر قيمة يقال لصاحب النص اضمن قيمة الخلقة له وهي كالدجاجة ان ابتلعت لؤلؤة انسان كان الجواب على هذا الوجه ولو كان له ارض فيها كرم واشجارا فوصى بارض الكرم لرجل وبالزراعتين والاغراس والاشجار لاخر فقطعت الاشجار وخويت الارض وطلب منه صاحب الارض تسوية الارض كما كانت كان عليه تسوية الارض كما كانت ولواوصى بعبدة لرجل وبخدمته لاخر فنقعة العبد على صاحب الخدمة فان مرض العبد مرضا وعجز العبد عن الخدمة لزمانته وغيرها كانت النقعة على صاحب الرقبة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولواوصى بغلة بستانه التي فيه لرجل واوصى بغلته ابداله ايضا



ثم مات الموصي ولا مال له غيره وفي الساس عليه تساووي مائه والستان يساووي ثلثمائة للموصي له  
 ثلث العلة التي فيه وثالث ما يخرج من العلة مما يستقل اندا ولو اوصى بعشرين درهما من ماله  
 كل ستة لرحل فاحل ستة لثلاثة وسه كثيرا فله ثلث الملة كل ستة بحس ويدفع عليه كل ستة من ذلك  
 عشرون درهما ما عاش هكذا اوحه الموصي وربما انفصل العلة في بعض السنين ولهذا بحس ثلث  
 العلة على حقه وكذلك لو اوصى بان يسق عليه خمسة دراهم كل شهر من ماله فانه بحس جميع  
 الثلث لمعق عليه من كل شهر خمسة كما اوحه الموصي ويستوي ان امرنا يدفع عليه في كل شهره  
 درهما و عشرة دراهم كذا في المسوط \* هشام سألت محمدا ربح من رجل اوصى لرحل يسق  
 على كل واحد منهما في كل شهر كذا وكذا يومى الثلث لهما ثم ان الورثة صاعوا احد الموصي لهما  
 على شيء اعطوه اياه فبرأ من وصيته قال يوفى الثلث كله على الآخر ولا يرجع حقه الذي صاحبه  
 الى الورثة كذا في المحط \* ولو اوصى بان تناع دارة من رجل ثلث وان يقرض لرحل ثلثي  
 درهم سه واستهاك الورثة العين سوى الدار فبيعت ثلثي وهي تساووي ثلثي لصاحب القرص  
 ستة ثم هي للورثة كذا في محيط السرخسي \* قال محمد ربح في التمام رجل اوصى بان يسق  
 على فلان ما عاش من ماله كل شهر خمسة دراهم واوصى لآخر ثلث ماله واحارت الورثة فان  
 المال ينقسم على ستة اسهم للموصي له ثلث سهم يدفع الله والباقي وهو خمسة اسهم يوفى مبعوث  
 منه على الموصي له بالسنة كل شهر خمسة دراهم وهذا قول ابي حنيفة و قال ابو يوسف ومحمد  
 ربح المال ينقسم سهم ارباعا ثم قال في الكتاب ما اصاب لصاحب العقدة لا يدفع اليه ولم ينفصل في  
 الكتاب من الغليل والخشوع في يوسف ربح ان هدا في الغليل اما اكثر المال فله لا يوفى له متدار  
 ما يعلم انه لا يعيش اكثر منه في الغالب ولكن ما ذكر في الكتاب اصح فان مات الموصي له بالسنة  
 قبل ان يتفق عليه جميع ما وصى له فانه يكمل وصية صاحب الثلث ويعبر الثلث يوم مات  
 الموصي لا يوم مات الموصي له بالعقدة لان حقه كان في ثلث جميع المال يوم مات الموصي (الا انه  
 يوم مات انتص حقه لمراعاة الآخر فادار البت المراعاة بكمل له ثلث جميع المال الا ان يكون  
 قد ذهب اكثر من ثلثي المال فحينئذ يدفع اليه العقدة ولا يكمل له الثلث لانه لم يبق من  
 المال ما يكمل له الثلث ثم اذا كمل حق صاحب الثلث فما فصل يصرف الى ورثة  
 الموصي لا الي ورثة الموصي له بالسنة هذا اذا حارت الورثة الوصية فاما اذا لم تحر فالثلث

يقسم بينهما نصفين عند أبي حنيفة رح وعندهما ارباعا فيدفع نصف الثلث للموصي له بالثلث والنصف الآخر يوقف لينفق على الآخر فان مات صاحب النفقة قبل استكمال نصف الثلث صرف ما بقي الى الموصي له بالثلث ولو كان اوصى لاثنتين بان ينفق عليهما معا عاشا كل شهر عشرة دراهم واوصى لرجل آخر بثلث ماله فعند اجازة الورثة يقسم المال على ستة اسهم عند أبي حنيفة رح وعند عدم الاجازة يقسم المال نصفين عند ارباعا عندهما وان مات احد الموصي لهما بالنفقة لا يرث على الموصي له بالثلث شيء بل ما كان لهما يوقف كذلك كله وينفق على الباقي منهما فان قال في آخر وصيته ينفق على كل واحد منهما خمسة كان ذلك بيان لما اوجبه اطلاق ايجابه فلا يخالف به الحكم ولو ان الميت قال اوصيت لفلان بثلث مالي واوصيت لفلان بان ينفق عليه كل شهر خمسة دراهم واوصيت بان ينفق على فلان آخر كل شهر خمسة دراهم معا عاش فان اجازت الورثة قسم المال عند أبي حنيفة رح على تسعة اسهم للموصي له بالثلث سهم ويوقف على كل واحد من الآخرين اربعة اسهم وعند أبي يوسف ومحمد رح المال على سبعة اسهم سبع للموصي له يدفع الثلث اليه ويوقف على كل واحد من الموصي لهما بالنفقة ثلثة اسباع هذا اذا اجازت الورثة فان لم تجز واقسم الثلث اسباعا عندهما ايضا وعند أبي حنيفة رح يبطل ضربا واستحقاقا فكانت لهم جميعا اصحاب الثلث فيقسم الثلث بينهم اثلاثا عندة فان مات الموصي لهما بالنفقة في هذا الوجه قبل ان يستكملا وصيتهما رد الباقي على الموصي له بالثلث وان مات احدهما وقد بقي مما وقف عليهما شيء فنصف ما بقي لصاحب الثلث ونصفه يوقف على الآخر عند أبي حنيفة رح وعندهما ربع ذلك لصاحب الثلث وثلثة ارباعه لصاحب النفقة ولو اوصى بان ينفق على فلان خمسة كل شهر معا عاش وان ينفق على فلان وفلان عشرة كل شهر معا عاشا لكل واحد منهما خمسة او لم يقل ذلك واجازت الورثة يقسم المال بين الموصي له بخمسة وبين الموصي لهما بعشرة نصفين فيوقف نصف المال على صاحب الخمسة والنصف على صاحبي العشرة لان الموصي له بالخمسة موصى له بجميع المال وصية واحدة والموصي لهما بالعشرة موصى لهما بجميع المال وصية واحدة فكانت اوصى لهذا بجميع المال ولهما بجميع المال فيقسم المال بينهما نصفين عند الكل فان مات المفرد بالوصية وقف ما بقي على صاحب العشرة وينفق عليهما كل شهر عشرة وان مات اخدا للذين جمعتهما الميت في الوصية ولم يمت صاحب الخمسة

وقف ما بقي من نصيبه على شريكه وينفق عليه كل شهر خمسة وان لم تجز الورثة بقسم الثلث نصعين نصف الثلث للموصى له المفرد ونصفه للذيين جمعهما في الوصية عند الكل لان صاحب الخمسة موصى له بجميع المال وصاحبي العشرة موصى لهما بجميع المال بعد عدم الاجازة يضرب هذا في الثلث بالثلث وهما في الثلث بالثلث ايضا جند ابني خبيعة رح وعندهما يضرب هذا في الثلث بالجميع وهما يضربان في الثلث ايضا بالجميع فيقسم نصعين عند الكل ولو اوصى ان ينفق على فلان كل شهر خمسة ماعاش وعلى فلان آخر كل شهر خمسة دراهم ماعاش فان اجازت الورثة يقسم المال اثلاثا عند الكل على اختلاف التخرجين وان لم تجز الورثة وقف الثلث عليهم اثلاثا ايضا على اختلاف التخرجين فان مات احدهم وقف ما بقي على صاحبه ولو اوصى بان ينفق على فلان كل شهر اربعة دراهم من ثلث ماله ماعاش واوصى بان ينفق على فلان وفلان كل شهر عشرة دراهم من ثلث ماله ماعاش فان اجازت الورثة وقف ثلث المال على صاحب الاربعة وثلث آخر على صاحبي العشرة فان مات صاحب الاربعة قبل استكمال وصيته رد ما بقي على ورثة الموصي وان مات احد الآخرين وقف ما بقي من نصيبه على شريكه فان مات الآخر بعد ذلك رد ما بقي على الورثة فان لم تجز الورثة قسم الثلث نصفين نصف الثلث يوقف على صاحب الاربعة ونصفه على صاحبي العشرة عندهم على اختلاف التخرجين قال محمد رح في الجامع ايضا رجل قال اوصيت بتلثي لفلان بوقف وينفق منه عليه في كل شهر اربعة دراهم ماعاش وقد اوصيت بتلثي لفلان وفلان ينفق عليهما كل شهر ماعاش عشرة دراهم فان اجازت الورثة دفع الي صاحب الاربعة ثلث كامل يصنع به ما شاء ودفع الي صاحبي العشرة ثلث آخر كامل وكان بينهما ولا يوقف قليل ولا كثير ومن مات منهم قضيه لورثته وان لم تجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف الثلث ولصاحبي العشرة نصف الثلث بينهما وكذلك لو قال اوصيت بتلثي لفلان ينفق عليه منه اربعة دراهم كل شهر واوصيت لفلان وفلان ينفق على فلان كل شهر منه خمسة دراهم وعلى فلان ثلثه في كل شهر فان اجازت الورثة اخذ صاحب الاربعة ثلث جميع المال واخذ الآخران ثلثا آخر ويكون ذلك بينهما نصعين يعملون منه ما بداهم وان لم تجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف الثلث وللآخرين نصف الثلث بينهما

بينهما ومن مات فنصيبه ميراث لورثته كذا في المحيط \* ولو أوصى أن ينشق عليه كل شذر لربعة  
من ماله وعلى آخر كل شهر خمسة من غلة البستان ولا مال له غير البستان نثلث البستان بينهما  
نصفان ثم يباع سدس غلة البستان لكل واحد منهما فيوقف ثمنه على يد الوصي أو على يد ثلثة  
أن لم يكن له وصي وينشق على كل واحد منهما من نصيبه ما سمي له في كل شهر فان ماتا جديما  
وقد بقي من ذلك شيء رد على ورثة الموصي لبطان وصيتهما بالموت وكذلك لو قال بنشق  
على فلان اربعة وفلان خمسة حبس السدس على المنفرد والسدس الآخر على المجهومين  
في الثلثة ولو أوصى بغلة بستانه لرجل ونصف غلته لآخر وهو جميع ماله قسم ثلث الغلة بينهما نصفين  
عند أبي حنيفة رح في كل سنة فان كان البستان يخرج من ثلثه كان لصاحب الجميع ثلثة ارباع  
غلة كل سنة وللآخر ربعها والثلثة على طريق المنازعة كما هو مذ به وعندهما القسمة على طريق  
العول فان لم يكن له مال سواء فثلثه بينهما اثلاثا وان كان يخرج من ثلثه فالكل بينهما اثلاثا على  
أن يضرب صاحب الجميع بالجميع والآخر بالنصف ولو أوصى لرجل بغلة بستانه وقيمته ألف  
والآخر بغلة عبدة وقيمته خمسمائة وله سوى ذلك ثلثمائة فالثلث بينهما على أحد عشر سهما  
في قول أبي حنيفة رح لصاحب العبد خمسة أسهم في العبد ولصاحب البستان ستة في غلته ولو  
أوصى لرجل بنلثة أرضه وللآخر برقبته وهي تخرج من الثلث فباعتها صاحب الرقبة وسلم صاحب  
الغلة البيع جاز وبطلت الوصية ولا حق له في الثمن ولو أوصى له بغلة بستانه فأغل البستان سنين  
قبل موت الموصي ثم مات الموصي لم يكن له من تلك الغلة شيء إلا ما يكون في البستان حين  
يموت أو ما يحدث بعد ذلك كذا في المحيط \* ولو قال أوصيت بهذه الألف لفلان وقد أوصيت  
لفلان منها بمائة فليس هذا رجوعا والمائة منها نصفان وتسعمائة للاول ولو قال قد أوصيت لفلان  
الأبائة لأحد هما فالمائة لهذا والتسعمائة للاول منها ولو أوصى لرجل بثلث ماله ثم قال قد أوصيت  
لفلان وفلان بما أحب قال اضرب له بما أحب في ثلثه فان أحب كله كان الثلث بينهما نصفان  
وان أحب كله الآخرهما ضربت له بالثلث الآخرهما ولو قال قد أوصيت لفلان وفلان بألف يعطى  
منها فلان مائة وفلان مائتين فاني اعطيتهما ما سمي لهما وادب الباقي على الورثة وإذا سمي لأحدهما  
جعلت الباقي لآخرها فقلت ثلث مالي لفلان وفلان لفلان من ذلك مائة وثلث ماله سبعون درهما  
فالثلث كله لما سميت له المائة ولو قال أوصيت بثلث ماله لفلان وفلان لفلان خمسون ولفلان

مائة وماله ثلثائة فالثلث بين اللذين سمي لهما قدر اتلثا ولا شيء للآخر فان كان الثلث ثلثائة  
 فلآخر المائة والخمسون الباقية للذي لم يسم له قدر ولو قال ثلث لفلان وفلان لفلان مائة ولفلان  
 خمسون والثلث ثلثائة فكل واحد ماسمي والباقي بينهما نصفان ولو قال ثلث مالي لعبد الله ولزيد  
 ومرو ولعمرو منه مائة والثلث كله مائة فهي لعمرو ثلثان كان الثلث مائة وخمسين فلعمرو مائة وما بقي بين زيد  
 وعبد الله نصفان او وصي بهذه الالف لفلان وفلان لفلان منها مائة فهو كما قال لفلان مائة وللآخر  
 تسعمائة فان هلك بعضهما فالباقي على عشرة ولو اوصى لثالث بالالف الاخرى وثلث ماله الف كان  
 نصف الالف للثالث ونصفها للاولين على عشرة ولو قال هذه الالف لفلان وفلان منها مائة  
 لفلان وفلان ما بقي كان للاول مائة فان هلك الالف الاربعة فهو للاول وليس للثاني الا ما بقي  
 بعد المائة ولو اوصى مع ذلك لرجل بالالف وثلثه الف فليس للاوسط شيء والالف بين الآخرين  
 على احد عشر سهماء عشرة لصاحب الالف وسهم لصاحب المائة ولو قال اوصيت بثلث مالي  
 لفلان وفلان لفلان منه مائة وثلث ماله الف ويوم القيمة خمسمائة كان للموصي له بالمائة كاملة  
 والآخر ما بقي ولو اوصى مع ذلك لآخر بثلث ماله والثلث الف ولم ينتقص فنصف الثلث للآخر  
 ونصفه للاولين على عشرة واحد لصاحب المائة وتسعة للآخر ولو قال اوصيت لفلان بمائة من  
 ثلث مالي ولفلان بباقي اوصيت لفلان بالالف والمسئلة بحالها ليس لصاحب ما بقي شيء  
 والثلث بين الاول والثالث على احد عشر واذ كان لرجل ثلثة آلاف كل الف في كبس بعينه  
 مثال لرجل اوصيت لك بباقي من هذه فله الالف كلها وهي وصية مؤخره عن سائر الوصايا  
 حتى لو اوصى بالف اخرى لآخر لم يكن للاول شيء ولو قال اوصيت بهذه الالف لفلان وفلان  
 لفلان سبعمائة ولفلان ستمائة فسمت الالف بينهما على ثلثة عشر وان قال اوصيت بهذه الالف  
 لفلان وفلان لفلان منها الف كانت كلها لهذا الاخير ولو قال لفلان منها الف ولفلان الف كانت  
 بينهما كذا في محبب الشرخي \* ولو قال اوصيت لفلان وفلان بهذه الالف لفلان منها الف  
 ولفلان آخر من الالف التي اوصيت بها لفلان الف او قال اوصيت بثلث مالي لفلان وفلان  
 لفلان من ذلك الف ولفلان من تلك الالف الف وكان الثلث الثمانمائة الالف كلها للباقي  
 في النصليين رجل اوصى لتقوم بوصايا فحضر بعضهم واقام البيعة واراد ان يعطي حصته قال ادفع  
 اليه وامسك حصته من بقي فان سلمت فذلك وان ضاعت شاركوا الذي اخذ فيها اخذه

ولا يكون في دفعه اليه قسمة على ما بقي منها كذا في المحيط \* اوصى بان يدفع الى فلان الف درهم يشتري بها الاسارى فان مات فلان قبله يرفع الى الحاكم ليولي الامر الى احد من الناس حتى يفعل ذلك كذا في خزائنة المفتين \* مريض قال اخرجوا من مالي عشرين الفاعطوا فلانا كذا حتى بلغ ذلك احد عشر الفثم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا ثلث ماله تسعة آلاف قال النقيذ ابو بكر البخاري رح ينفذ وصية كل واحد منهم على تسعة اجزاء من عشرين جزءً ويطل من وصية كل واحد منهم احد عشر جزءً وقوله وما بقي للفقراء كانه سدى لهم تسعة آلاف لثلاثة لانه ذكر في الابتداء جملة المال فبصير الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال اعطوا من ثلث مالي فلان كذا الى ان قال والباقي للفقراء والمسئلة بحالها فان هنالاشي للفقراء ويعطى لاصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة اجزاء من احد عشر جزءً من وصيته ويطل سهمان رجل اوصى بان تباع دارة ويشترى بثمنها عشرة اوقار حنطة والف من خبز وقد اوصى بوصية اخرى فبيعت دارة ولم يبلغ ثمنها ما يشترى به هذا المقدار من الحنطة والخبز وله مال سوى ذلك قال ابو القاسم ان اتسع ثلث ماله لذلك وغيره من الوصايا يكمل من ثلثه وصار كانه اوصى بعشرة اوقار حنطة والف من خبز وقال اجعلوا من ذلك من مالي كذا فجعلوا من خيرة لم يضرهم الا ان يكون في ذلك المال دليل بان يكون سائر امواله خبيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب فيختص ذلك المال لوصاية رجل اوصى بوصايا فبلغ ورثته ان اباهم اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد اجزنا ما اوصى به ذكر في المنتقى انه لا تصح اجازتهم وانما تصح اجازتهم اذا اجازوا بعد العلم رجل اوصى لرجل بمال والفقراء بمال والموصى له محتاج هل يعطى له من نصيب الفقراء اختلفوا فيه قال محمد بن مقاتل وخلف وشداد رح يعطى وقال ابراهيم النخعي والحسن بن مطيع رح لا يعطى والاول اصح كذا في فتاوى قاضيه خان \* وفي التوازل اذا اوصى بوصايا واوصى للفقراء واوصى لمعتقة بمائة فمات معتمده بعد موته ان كان بين لكل وصية شيئاً مقدراً وجعل الباقي للفقراء فدائمة المعتق تصرف الى الفقراء فاما اذا بين لكل وصية شيئاً مقدراً وبين للفقراء شيئاً مقدراً غمته المعتق يصرف الى ورثة الموصى وعلى هذا اذا اوصى بوصايا ثم قال والباقي يتصدق به على الفقراء ثم رجع عن بعض الوصايا ومات بعض الموصى لهم فهل الموصى فالباقي على الفقراء ان لم يرجع عنه كذا في المحيط \* الباب الثامن في وصية الذم والحربي وصية الذمي

ان كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات فهي اربعة انواع احدها ما يكون قربة عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة سواء كانت لقوم معينين او غير معينين والثاني ما هو معصية عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تليكا منهم فلا يشترط فيه جهة القربة الى الله تعالى وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والثالث ما هو قربة عندنا ومعصية عندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تليكا منهم فلا يشترط فيه التقرب من الموصي وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والرابع ما هو معصية عندنا قربة عندهم وانها صحيحة عند ابي حنيفة رح سواء كانت لقوم معينين او غير معينين وعندهما باطلة الا اذا كانت لقوم معينين قال ولوان ذميا اوصى بان يشتري بثلاث ماله رنابا ويعتق عنه باعيا نهم او بغير اعيانهم او اوصى بان يتصدق بثلاث ماله على الفقراء والمساكين او ان يسرج به في بيت المقدس او يبني فيه او يغزي به الترك او الديلم والموصي من التصاريح فالوصية صحيحة ولو اوصى بثلاث ماله للناثحات او للمغنيات فان كانت لقوم معينين كانت صحيحة ويعتبر ذلك تليكا لهم وان كانت لقوم غير معينين كانت باطلة ولو اوصى بثلاث ماله بان يحج عنه قوم من المسلمين او يبني به مسجد للمسلمين ان كان ذلك لقوم باعيا نهم صحت الوصية وتعتبر تليكا لهم وكانوا بالخيار ان شاؤا احبوا به وبنوا المسجد وان شاؤا الا وان كان ذلك لقوم غير معينين فالوصية باطلة ولو اوصى بثلاث ماله ببني به بيعة او كنيسة او اوصى بان يجعل دارة بيعة او كنيسة فعلى قولهما الوصية باطلة الا اذا حصلت الوصية لقوم معينين ويكون ذلك تليكا منهم وعند ابي حنيفة رح الوصية صحيحة على كل حال وفي مثل هذا الجواب على الاختلاف وقال مشائخنا رح هذا الجواب على قول ابي حنيفة رح اذا اوصى به في القرى اما اذا اوصى به في الامصار فلا تنفذ وصيته كذا في المحيط \* الحربي المستأمن اذا اوصى للمسلم والذمي يصح في الجملة غير انه ان كان دخل وارثه معه في دار الاسلام فاوصى باكثر من الثلث وقف ما زاد على الثلث على الاجازة وارثه وان لم يكن له وارث اصل تصح من جميع المال كما في المسلم والذمي وكذلك اذا كان له وارث لكنه في دار الحرب وذكر في الاصل ولو اوصى الحربي في دار الحرب بوصية ثم اسلم اهل الدار اوصاروا ذمية ثم اختصما الى القاضي في تلك الوصية فان كانت

فان كانت قائمة بعينها اجزئها وان كانت قد استهلك قبل الاسلام ابطالها كذا في البدائع \*  
 الحربي المستأمن لو اوصى من معصوم ببعض ماله يدفع الباني الى ورثته من اجل الحرب كذا  
 في محيط السرخسي \* ولو اعتق الحربي المستأمن عبده عند الموت او تبرعه في دار الاسلام صح  
 منه من غير اعتبار الثلث ولو اوصى ذمي باكثر من الثلث او لبعض ورثته لم يصح كالمسلم ولو اوصى  
 بخلاف ملته صح كالارث ولو اوصى لحربي غير مستأمن لا يصح كذا في الكافي \* ولو اوصى  
 ذمي لحربي مستأمن جاز كذا في محيط السرخسي \* ولو اراد مسلم الى اليهودية او النصرانية  
 او المجوسية ثم اوصى ببعض هذه الوصايا فعلى قول ابي حنيفة رح يتوقف ما يصح من المسلم  
 من وصاياه ويطل ما لا يصح من المسلم وعندهما تصرفات المرتد نافذة للحال فيصح منه ما يصح  
 من القوم الذين انتقل اليهم حتى لو اوصى بماهورة عندهم معصية عندنا وكان ذلك لقوم  
 غير معينين لا يصح عندهما واما المرتدة فانه يصح من وصاياها ما يصح من القوم الذين انتقلت  
 اليهم قال في الكتاب الآ في خصلته وهي ما اذا ارصت بماهورة عندهم معصية عندنا بان اوصت  
 ببناء البعثة او الكنيسة او ما شبه ذلك وكانت الوصية لقوم غير معينين فاني لا احفظ فيه عن  
 ابي حنيفة رح شيئا وقد اختلف المشائخ رح فيه قال بعضهم يصح وقال بعضهم لا يصح كذا في المحيط \*  
 وصاحب الهواء ان كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لانه يدعى الاسلام ظاهرا واذ كان  
 يكفر فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف بين ابي حنيفة وصاحبيه رح في تصرفاته كذا  
 في الكافي \* اذا صنع يهودي او نصراني ببيعة او كنيسة في صحته ثم مات فهو ميراث كذا في الهداية \*  
 مسائل شتى رجل حاف ان لا يوصي وصية فوهب في مرضه الذمي مائة فبدا واشترى ابنائه  
 في هذه الحالة حتى علق عليه لا يكون حائنا ولو هب شيئا لوارثه في مرضه واوصى له بشيء  
 وامر بتنفيذه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح كلاهما باطلان فان اجاز بقية الورثة  
 ما فعل وقالوا اجزنا ما امر به الميت تصرف الاجازة الى الوصية لانها مأمورة لا الى الهبة  
 ولو قالت الورثة اجزنا ما فعله الميت صححت الاجازة في الهبة والوصية جميعا مريض اوصى بوصايا  
 ثم برئ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يقل ان مات من مرضي  
 هذا قال ان لم ابرأ من مرضي فقد اوصيت كذا او قال بالفارسية (اگر مرا ازین بیماری مرگ  
 آید) (او قال) (اگر ازین بیماری بمیرم) فحينئذ اذ ابرأ بطلت وصيته كذا في فتاوى قاضیخان \*



رجل اوصى وقال ان مت من مرضي هذا فاعلماني احرار وبعطي فلان من مالي كذا وكذا  
ويصح ضني ثم برأ بن مرصه ثم مرص ثانيا وقال للشهود الذين اشهدهم على الوصية الاولى او  
لغيرهم اشهدوا بي على الوصية الاولى قال محمد بن ابي النجاشي هذا باطل لانه قد بطلت  
وصيته الاولى حين صح من مرضه ذلك ولكنا نستحسن فميجز ذلك منه وينحاصون في الثالث  
وهذا النجاشي والاستحسان اذا قال اوصيت لعبد الله بمائة درهم وللمساكين بمائة ثم قال ان مت  
من مرضي هذا فاعلماني احرار ثم برأ بن مرص ثانيا كذا في المحيط \* اوصى بوصايا ايضا وكتب بها  
صكاته مرض بعد ذلك فاوصى بوصايا ايضا وكتب صكاته ان لم يذكر في الصك الثاني انه رجع عن  
الوصية الاولى يعمل بهما جميعا كذا في خزائن المفتين \* رجل اوصى بوصية ثم اخذ الوصايا  
بصار معنوها فمكت كذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد بن وضيفة باطله مريض لا يتدر  
على الكلام لضعفه الا انه عاقل فابتنى برأيه بوصية قال محمد بن مقاتل جازت وصيته باشارته  
واصحها بالمرضى واو قال الساطني رح ذكر في الكيسانيات رجل اصابه فالج فذهب لسانه وعجز  
عن الكلام لمرض فاشار او كتب فطال ذلك وتقدم العهد فان حكاه يكون حكم الاخرس وعن  
الحسن بن زياد رح رجل دفع الى آخر النوا قال هذه الالف للفلان فاذا مت انا فادفعها اليه فمات  
يدفعها المأمور الى فلان كما مرة ولو لم يقل هي للفلان ولكن قال ادفعها اليه فمات الا مرفان المأمور  
لا يدفعها الى فلان وعن ابي نصر الدبوسي رح مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى  
آخر او قال الى ابني ثم مات وعلى الميت ديون قال ان قال ادفعها الى اخي او قال الى ابني  
ولم يزد على هذا ان المأمور يدفع الالف الى غرماء الميت وعن بصير رح رجل قال ادفعوا هذه الدراهم  
او هذه الثياب الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية  
رجل اوصى بوصايا واستدوا وصاياه بالدراهم الزبينة والرديئة اختلف المشائخ رح قال الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل رح ان كانت الوصية لتقوم باعيانهم فرصوا بذلك مع علمهم بذلك  
جاز وان كانت الوصية للفقراء بغير اعيانهم جاز ذلك في قول ابي خزيمة وابي يوسف رح رجل  
اوصى بوصايا والنقود مختلفة فانه يعذر صاياه بما هو العاقل في البياعات مريض اوصى بالفي  
مكسرة ودراهم صحاح فانه يشتري به درهمه الصحاح شيء ثم يبيع ذلك الشيء بالدراهم المكسورة  
وينفذ وصيته مريض قالوا له لم لا توصي فقال اوصيت بان يخرج من ثلث مالي فتصدق بالفي

على المساكين ولم يزد حتى مات فاذن ثلث ماله العاق قال الشيخ الامام ابو الفاسم رح لا يتصدق  
 الا بالالف ولو قال المريض اوصيت بان يخرج من ثلث مالي ولم يزد قال يتصدق بجميع الثلث  
 على الفقراء وعن الحسن بن زياد رح مريض قال اوصيت لفلان بثلث مالي وهو الف درهم  
 فاذن الثلث اكثر قال الحسن رح الثلث بالغام بالغ وكذا لو قال اوصيت بنصيب من هذه الدار  
 وهو الثلث فاذا نصيبه النصف قال هؤلاء ان يخرج النصف من ثلث ماله ولو قال اوصيت بالف درهم  
 وهو عشر مالي لم يكن له الف درهم كان العشر اقل او اكثر ولو قال اوصيت بجميع ما في هذا الكيس  
 لفلان وهو الف درهم فاذا فيه الف درهم كان له ما في الكيس ان كان يخرج من ثلث ماله وكذا  
 لو وجد في الكيس دنانيرا وغيره من الجواهر وغير ذلك ولو قال اوصيت لفلان بالف درهم وهو  
 جميع ما في هذا الكيس لم يكن له الا الف درهم ولو قال اوصيت لفلان ما في هذا الكيس بالف درهم  
 وهو نصف ما في هذا الكيس ثلثة آلاف درهم كان له الالف وان كان في الكيس له الف كانت له  
 وان لم يكن له في الكيس الا خمسمائة كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس دنانير او جواهر لاشي له  
 قال الفقيه ابو الليث رح على قياس قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يعطى الموصى له مقدار الف درهم  
 من ذلك كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو قال اوصيت بجميع ما في هذا البيت وهو كرطعام فوجد  
 فيه اكرارا او حنطة وشعر فالكمل له ان يخرج من الثلث كذا في خزائن المفتين \* ولو قال اوصيت له  
 بالف درهم من هذا الكيس واوصيت له بالف درهم من هذا الكيس يعني كيسا آخر فهو عليهما  
 جميعا كذا في المحيط \* رجل اوصى بان يتصدق عنه بالف درهم فتصدقوا عنه بالحنطة او على  
 العكس قال ابن مناتل رح يجوز ذلك وقال الفقيه ابو الليث رح معناه انه اوصى بان يتصدق عنه  
 بالف درهم حنطة لكن سقط ذلك عن السؤال فقل له فان كانت الحنطة موجودة فاعطى  
 قيمة الحنطة دراهم قال ارجوان يجوز ذلك وان اوصى بالدرهم فاعطى حنطة لم تجز وقال الفقيه  
 ابو الليث رح وقد قيل بانه يجوز وبه تأخذ ولو اوصى بان يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه على  
 المساكين جاز لهم ان يتصدقوا بنفس العبد ولو قال اشترى عشرة اثواب وتصدق بها فاشترى الوصى  
 عشرة اثواب له ان يبيعها ويتصدق بثمنها وعن محمد رح لو اوصى بصدقة الف درهم بعينها  
 فتصدق الوصى مكانها من مال الميت جاز وان هلك الاول قبل ان يتصدق الوصى  
 يضمن للورثة مثلها وعنه ايضا لو اوصى بالف درهم بعينها يتصدق عنه فهلك الالف بطلت

الوصي رجل اوصى بان يصدق بشيء من ماله على فقراء الحاجّ دل يجوز ان يصدق على غيرهم من الفقراء قال الشيخ الامام ابو نصر رح يجوز ذلك لما روي عن ابي يوسف رح في رجل اوصى بان يصدق على فقراء مكّة قال يجوز ان يصدق على غيرهم من الفقراء رجل اوصى بان يصدق بثلاث ماله فنصب رجل المال من الوصي واستهلكه فاراد الوصي ان يجعل المال صدقة على الغائب معمر قال ابو القاسم يجوز ذلك رجل اصاب مئاة حراما واوصى بان يصدق به من صاحب المتاع قال ان صرف صاحب المتاع برد عليه وان لم يعرف يصدق به فان كذبت الورثة مرونهم في هذا الاقرار يصدق من ذلك مقدار الثلث امرأة تالت في وصيتها (خريشان مرابان كاهست ارمال من) قال يصرف الوصية الى قريب لها لا يرث منها والتقدير في ذلك لمن خاطبه بالكلام يعطي من ماله ما قدر ما يشاء اذ نهي ما ينطلق عليه اسم النذكرة كذا في فتاوى ابن تيمية \* واذا اوصى بان فضل عبدة للمساكين او بخير عبدة وان يباع ويجعل ثمنه في المساكين ينظر الى افضلهم وخيرهم قيمة ولو قال اوصيت لخير عبيدي او افضل عبيدي بثلاث مالي فثلاث ماله لافضلهم في الدين كذا في المحيط \* رجل اوصى بثلاث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر قال ان كان معه مال يصرف ذلك الى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف الى فقراء وطنه ولو اوصى بان يصدق بثلاث ماله على فقراء بلخ فالأفضل ان يصرف اليهم وان اعطى غيرهم جاز ووليده التزى وهذا قول ابي يوسف رح وقال محمد رح لا يجوز وفي النوازل لو اوصى بان يصدق في عشرة ايام فتصدق في يوم جاز وفيه ايضا لو اوصى بان يعطي كل فقير درهما فاعطى الوصي فقيرا نفقته نذرهم ثم اعطاه النصف الآخر وقد استهلك الفقير النصف الاول ارجوان لا يضمن كذا في الخلاصة \* اوصى بان يطعم عنه عشرة مساكين عن كفارة فغدى الوصي عشرة فما توافقوا وغشى غيرهم بلا ضمان عليه ولو قال اطعموا عني عشرة مساكين غدا رشاء ولم يسم كفارة فغدى عشرة فما توافقوا غشى عشرة سراهم وقبل في النصل الاخير ان الوصي لا يضمن استحسانا وغدى عشرة سراهم وغشى عشرة كذا في خزائن المفتين \* رجل اوصى بان يصرف ثلثمائة فتبز حنطة بعد وفاته على الفقراء فترق مائتي فتبز حنطة في حبة الوصي قال ابو نصر رح بغرم الوصي ما فرق في حبة الوصي قال ويفرقها بعد وفاته بامر الحاكم حتى يخرج

حتى يخرج عن الضمان وان فرق بعد وفاته بغير امر الحاكم لا يخرج عن الضمان قبل له فان فرق  
بامر الورثة بعد وفاته نال ان كان فيهم صغير لا يجوز امرهم وان لم يكن جاز امرهم واذا فرق يخرج  
عن الضمان قال رض ويصح امر الكبار في حصتهم ولا يصح في حصته الصغار كذا في فتاوى قاضيهان \*  
اوصى في مرضه قال اني كنت جامعاً اهلي في نهار رمضان فاسئلوا الفقهاء ما يجب علي  
في الحكم فاعلموا ان كانت قيمة الرقبة تخرج من ثلث ماله مع سائر وصاياه اعتقت عنه رقبة  
واطعم عنه ايضا نصف صاع من حنطة وان كانت قيمة الرقبة لا تخرج من ثلث ماله وابى الورثة  
الاجازة اطعم عنه ستين مسكينا لكل واحد مدان من حنطة ومدان لمسكين ان خرج ذلك من  
ثلث ماله كذا في خزائن المفتين \* اذا اوصى بان يشتري حنطة وخبزاً ويتصدقته على المساكين  
فعلى من يجب اجر الثمالين الذين يحملون الحنطة والخبز قالوا اذا لم يكن الميت اوصى  
بحمل ذلك الى موضع ينهني للموصي ان يستعين بهن بحمل بغير اجر يدفع اليه من ذلك على  
وجه الصدقة وان كان الميت اوصى ان يحمل ذلك الى المساجد فلا جرة في مال الميت  
اوصى الى رجل فامره ان يتصدق بثلث ماله فلو وضع لنفسه لم يجوز ولو دفع الى ابنه الكبير والصغير  
الذي يعتل النبط جاز وان لم يعتل لم يجوز في فتاوى عامل السلطان اوصى بان يعطي للفقراء  
كذا من ماله قال ابو القاسم رح اذا علم انه من مال غيره لا يتل اخذه وان علم انه مختلط به  
جاز اخذه وان لم يعلم جاز حتى يتبين انه مال غيره قال النقيب رح ان كان مختلطاً فني قول  
ابي يوسف ومحمد رح وهو على ملك صاحبه لا يجوز اخذه فلا وجه الا الرد على صاحبه وفي  
قول ابي حنيفة رح ماله بالخط فيجوز اخذه اذا كان في مال الميت وفاء بمقدار ما يرضاه  
خصداؤه وفي الجامع اذا اوصى بثلث ماله للمسكين يتصدق منه كل سنة ثمانية دراهم او قال  
اوصيت بان يتصدق من ثلثي كل سنة مائة درهم فالوصي يتصدق بجميع الثلث في السنة  
الاولى ولا يوزع على السنة اوصى عند موته ان يعطي عن قاتله والقتل عمداً كان باطلاً  
في قياس قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيهان \* ومن اوصى بسدس ماله ثم بسدس  
ماله في ذلك المجلس او في مجلس آخر فاشهد على واحد شاعدين او لم يشهد فليس للموصي له  
الاسدس المال بالاجماع الا اذا كانت الوصية اكثر او احدى الوصيتين اكثر من الاخرى  
فحينئذ يدخل الاقل في الاكثر فيعطى بالاكثر وسقط حكم الباقي كذا في شرح الطحاوي \*

سئل عن رجل اوصى بثلث ماله للفقراء فاعطى الوصي الاضياء وهو لا يعلم قال محمد ربح  
 لا تجزيه والوصي للفقراء صامن في قولهم جميعا كلدا في التناثر خاتبة \* واذا كان رجل اوصى بثلث  
 ماله الدين لرجل والآخر ثلث ماله العين والذين مائة اقتسما ثلث مائة العين نصيبان فان  
 خرج من الدين خمسون ضم الى العين وكان ثلث جميع ذلك بينهما على خمسة اسهم ولو  
 اوصى بثلث العين لرجل وبثلث العين والدين لآخر ولم يخرج من الدين شيء اقتسما ثلث  
 العين نصيبين فان تعين من الدين خمسون درهما ضم ذلك الى العين فكان لصاحب الوصية  
 ثلث ذلك خمسون درهما بينهما اثنان في قول اني يوسف ومحمد ربح الثلث لصاحب الوصية  
 في العين والثلثان للآخر اما على قول اني حنيفة ربح الثلث بينهما على خمسة ابصار واذا كان  
 لرجل مائة درهم عين ومائة درهم على اجنسي دين فوصى لرجل بثلث ماله فانه يأخذ بثلث  
 العين كذا في الطهيري \* وذكر في فتاوى النضلي ان من اوصى بدين له على رجل ان يصرف  
 الى وجوه البر فثلث الوصية بالدين فان وهب بعض الدين لمدينه بعد ذلك تبطل الوصية بقدر  
 ما وهب كانه رجع عن وصيته بذلك التدبر قال الباقلي ربح دخل الحطة في الدين قال هو يدخل  
 في الوصية بالعين الدراهم والدنانير كذا في المحيط \* في فتاوى اهل سمرقند اذا اوصى بمتاع بدنه  
 يدخل تحت الوصية الثلث عشرة والصف والحقف والدنار والغراش وفي السيران اسم المتاع في العادة  
 يقع على ما يلبسه الناس ويبسطه فعلى هذا تدخل في الوصية بالمتاع الثياب والراش والقمص  
 والبسط والستر وهل يدخل فيه الاواني فقد اختلف المشائخ فيه واثار محمد ربح في السيران ان  
 يدخل واذا اوصى بزرع سلاحه سئل ابو يوسف ربح اهو على سلاح الفرس او على  
 سلاح الرجل قال على سلاح الرجل قال الباقلي في فتاواه واذا نوى ما يكون من السلاح سيف  
 وترس ورمح وفوس ولواوصى له بذهب او فضة والموصي سيف محلي بذهب او فضة كانت  
 الحلية له وبهذا بطران لم يكن في زرع الحلية ضرر فاحش بنزع الحلية من السيف واعطى  
 للموصى له وان كان في زرع بصر فاحش بغير الحلية والى قيمة السيف فان كانت  
 قيمة السيف اكثر من ثمن الوصية ان شاء اعطوا الموصى له قيمة الحلية مضمونا من خلاف جنسها  
 وصار السيف مع الحلية له وان كانت قيمة الحلية اكثر من ثمن الموصى له ان شاء اعطى قيمة السيف  
 واخذ السيف وان شاء تركه وان كانت قيمتهما على السواء كان الخيار للورثة ولو اوصى لرجل

بقزو للموصي جبة او قباء حشوه من قز لا شيء له ولواوصى لرجل بثوب قزو للموصي جبة بطانتها  
ثوب قزو طهارتها ثوب كان للموصي له ثوب قزو الآخر للورثة ولواوصى له ببجته حرير وله جبة  
طهارتها حرير وبطانتها حرير دخلت تحت الوصية وان كانت الظهارة حريرا والبطانة غير حرير  
فكذلك الجواب وان كانت البطانة حريرا فلا شيء له ولواوصى بحلي يدخل تحت الوصية  
كلما ينطلق عليه اسم الحلي سواء كان منفضا بزمرد او باقوت اولم يكن ويكون جميع ذلك  
للموصي له ولواوصى له بذهب وله ثوب ديباج منسوج من ذهب فان كان الذهب سدي  
الشرب مثل الغزل فليس له منه شيء وان كان الذهب فيه شيء يرى كان ذلك للموصي له وما وراء  
ذلك للورثة فيباع الثوب ويقسم الثمن على قيمة الذهب وما سواه فما اصاب الذهب فهو للموصي له  
ولواوصى بحلي دخل تحتها الحلي من النضة فان كان من الشواتيم التي تستعملها النساء  
دون الرجال يدخل وان كان من الشواتيم التي يستعملها الرجال دون النساء لا يدخل وهل  
يدخل فيه اللؤلؤ والياقوت والزبرجد فان كان مركبا في شيء من الذهب او النضة يدخل  
بالإتفاق وان لم يكن مركبا فعلى قول ابي حنيفة رح لا يدخل لانه ليس بحلي وعلى قولهما  
يدخل لانه حلي كذا في المحيط \* الباب التاسع في الوصية وما يملكه لا ينفي للرجل ان يقتل  
الوصية لانها امر خطير لما روي عن ابي يوسف رح انه قال الدخول في الوصية اول مرة غلط والثانية  
خيانة والثالثة سرقة كذا في فتاوى قاضيخان \* الارصاء ثلاثة امين قادر على القيام بما اوصى اليه  
فانه يقررو ليس للقاضي عزله وامين عاجز والقاضي يضم اليه من يعينه وفاسق او كافر  
لو عهد فيجب عزله واقامة غيره مقامه كذا في خزائن المفتين \* رجل اوصى الى رجل  
في وجهه فقال الموصى اليه لا اقبل صح ردة ولا يكون وصيا فان قال الموصى للموصي اليه ما كان  
ظني بك ان لا تقبل وصيتي فقال الموصى اليه بعد ذلك قبلت كان جائزا ولو سكنت في حيو  
الموصي فمات الموصي كان له الشئ ان شاء قبل وان شاء رد كذا في فتاوى قاضيخان \* وان  
اوصى اليه وهو غائب فبلغ ذلك الموصي بعد الموت فقال لا اقبل ثم قل بعد ذلك قبلت فهو جائز  
ما لم يشرجه السلطان من الوصية قبل ان يقول قبلت كذا في السراج الزاهج \* قال محمد رح  
في الجامع الصغير في رجل يوصي الى رجل فقبله في حيو الموصي فالوصاية لازمة حتى لو اراد  
الخروج منها بعد موت الموصي ليس له ذلك وان ردة في حيوة ان ردة في وجهه صح الردوان ردة

في غير وجهه لا يصح الرد ومعنى قوله في وجهه بعلمه ومعنى قوله في غير وجهه بغير علمه كذا في المحبطين \*  
 اوصى الى رجل وجعله متى شاء ان يخرج منه فهو كذا وتروا ان يخرج منها متى شاء وفي اي وقت شاء كذا  
 في خزائنه للمفتين \* ولو اوصى الى رجل فقال لا اقبل فسكت الموصى اليه ومات وقال الموصى اليه  
 قبلت لا يصح قبوله ولو ان الوصي سكت ولم يقل في وجهه لا اقبل ثم قال في غيبته في حيوة الموصى  
 او بعد موته بخضرة الجماعة قد قبلت كان قبوله جائزا ويكون وصيا سواء كان ذلك بخضرة القاضي  
 او بغير خضرة ولو ان القاضي حين قال لا اقبل اخرجه ثم قال اقبل لا يصح قبوله ولو قال في غيبته  
 الموصى لا اقبل وصيته وعث بذلك رسولا او كتابا الى الموصى فبلغ الموصى ثم قال اقبل لا يصح  
 قبوله ولو قبل الوصية في وجه الموصى لما غاب الوصي قال الموصى اشهد وا اني اخرجه  
 عن الوصية ذكر الحسن عن ابي حنيفة رح انه يصح اخراجه ولو ان الوصي رد الوصية حال  
 غيبه الموصى فردة باطل عندنا ولو ان رجلا اوصى الى رجل ولم يعلم الوصي بذلك فباع الوصي  
 شيئا بعد موت الموصى من تركه الموصى جازيعة ويلزمه الوصية كذا في فتاوى قاضين \* اوصى  
 الى رجلين فقبل احدهما وسكت الآخر فقال التاويل للساكت بعدم موت الموصى اشترى للميت كذا  
 فاشترى او قال نعم فهو قبول الوصية وكذا لو كان الساكت خاد مالا اخر غير انه جري عمل عنده فامره  
 بشرى الكفن للميت فاشترى او قال نعم فهو قبول الوصية كذا في خزائنه للمفتين \* قال الكرخي  
 اذا قبل الوصي او تصرف بعد الموت واراد ان يخرج نفسه من الوصية لم يجز ذلك الا عند الحاكم  
 وقد قالوا ان الوصي اذا التزم ثم حضر عند الحاكم فاخرج نفسه نظر الحاكم في حاله فان كان ما مونا  
 نادرا على التصرف لم يخرج و ان عرف عجزه وكثرة اشتغاله يخرج كذا في السراج الوهاج \*  
 قال اذا اوصى الرجل الى عبده او الى عبد غيره فهو على ثلاثة اوجه اما ان تكون الورثة كبارا  
 كلهم او كانوا كبارا وصغارا او كانوا صغارا كلهم فان كانوا كبارا كلهم او كانوا صغارا وكبارا فالوصية باطلة  
 هكذا ذكر محمد رح في الجامع الصغير وفي الاصل واراد بقوله انها باطلة ميبطل حتى  
 لو تصرف قبل الابطال في التركة بيعا او ماشيهه ينفذ تصرفه وتكون العهدة على الورثة وان كانت  
 الورثة صغارا كلهم فان اوصى الى عبد غيره فالوصية باطلة وان اوصى الى عبد نفسه فالوصية  
 جائزة في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح انها باطلة على التفسير الذي قلنا ونقول محمد رح  
 مضطرب

مضطرب وذكر في بعض الروايات انه مع ابي حنيفة رح وفي بعضها مع ابي يوسف رح كذا في المحيط \*  
ولو اوصى الى مكاتبه جاز سواء كانت الورقة صغارا او كبارا فان ادعى وعشق مضي الامر  
وان عجز صار حكمه حكم العبد ولو اوصى الى المستعصي جاز ضد هما وعند ابي يوسف رح يجوز  
ايضا كذا في السراج الوهاج \* ولو اوصى الى فاسق مخوف عليه في ما ذكر في الاصل ان  
الوصية باطله قالوا عنه يخرج القاضي من الوصية وروى الحسن عن ابي حنيفة رح اذا اوصى الى  
فاسق ينبغي للقاضي ان يخرج من الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي  
ان يكون وصيا ولو ان القاضي انفذ الوصية فقتضى هذا الوصي دين الميت وباع كما يبيع الاوصياء قبل  
ان يخرج القاضي كان جميع ما صنع جائزا وان لم يخرج حتى تاب واعلم تركه القاضي وصيا  
على حاله كذا في فتاوى قاضيان \* ولو لم يعلم القاضي ان له وصيا فكتب وصيا آخر بمحض الوصي  
فاراد الدخول في الوصية له ذلك وليس هذا الفعل اخراجه من الوصية كذا في الخلاصة \*  
ولو لم يعلم القاضي بان للميت وصيا والوصي غائب فاوصى الى رجل فالوصي هو وصي  
الميت دون وصي القاضي كذا في محيط السرخسي \* واذا اوصى مسلم الى حربي مستأمن  
او غير مستأمن فبطلت باطله معناه سيئ بطل لانه لو اوصى المسلم الى الذمي فان للقاضي ان يبطلها ويخرجها  
من الوصاية والذمي اذا اوصى الى الحربي فانه لا يجوز لان الذمي من الحربي بمنزلة المسلم  
من الذمي والمسلم لو اوصى الى ذمي كانت الوصية باطلة واذا كان الحربي مذنبا بخلاف  
عنه على المال فان القاضي يخرج من الوصاية وينصب مكانه عدلا كافيا واذا اوصى الذمي  
الى الذمي كان جائزا ولا يخرج القاضي من الوصاية فان دخل الحزبي دار الاسلام بامان  
فاوصى الى مسلم جاز ولا يخرج كذا في المحيط \* ولو اوصى مسلم الى حربي ثم اسلم الحربي  
كان وصيا على حاله وكذا لو اوصى الى مرتد اسلم ولو اوصى الى عاقل فحين الموصل  
اليه جنونا مطبقا قال ابو حنيفة رح ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا للميت فان لم يفعل  
القاضي حتى افاق الوصي كان وصيا على حاله ولو اوصى الى صبي او معنوة او مجنون  
جنونا مطبقا لم يجوز افاق بعد ذلك او لم يبق ولو باع المرتد مال ابنه الصغير المسلم ثم اسلم  
المرتد روى ابن رستم عن محمد رح انه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيان \* واذا  
اوصى الرجل الى المرأة او الى الاعمي فهو جائز وكذا اذا اوصى الى محدود في قذف



فإذا وصى إلى صبي فالقاضي يخرج به عن الوصاية وجعل مكانه وصيا آخر هكذا ذكر الخصاص  
 وهل يذ تصرفه قبل ان يخرج القاضي من الوصاية كما ينفذ تصرف الذمي وتصرف العبد  
 اختلاف المشائخ رح فيه منهم من قال ينفذ ومنهم من قال لا ينفذ وهو الصحيح قل ولولم يخرج العبد  
 والصبي والذمي القاضي من الوصية حتى تنق العبد وبلغ الصبي واسلم الذمي فالعبد والذمي  
 بقيا وصيين ولا يخرجهما القاضي عن الوصاية فاما في حق الصبي فقد اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رح  
 لا يكون وصيا وقال ابو القاسم رح يكون وصيا وقول محمد رح يقول ابي يوسف رح وفي نوادر ابراهيم  
 من محمد رح اذا وصى الى رجل فقال ان مت انت فالوصي بعدك فلان فجن الاول جوابا  
 مطبقا فالقاضي يجعل مكانه وصيا حتى يموت الذي جن فيكون الذي سماه الموصي وصيا وذكر  
 ابن ساعدة عن محمد رح في نوادره فيمن اوصى الى ابن صغيره قال يجعل القاضي له وصيا  
 ويجوز امره ان يبلغ ابنه جعل وصيا واخرج الاول ان شاء ولا يكون خارجا خارج القاضي  
 كذا في المحیط \* ومن اوصى الى من يعجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضي غيره ولو شكى  
 اليه الوصي ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة فان طهر عند القاضي عجزه اصلا استبدل به  
 غيره ولو كان قادرا على التصرف امينا فيه فليس للقاضي ان يخرج به وكذا اذا شكك الورثة  
 وبعضهم الوصي الى القاضي فانه لا ينبغي له ان يعزله حتى يبدوله منه خيانة فان علم منه خيانة  
 عزله كذا في الكافي \* القاضي اذا اتهم الوصي قال ابو حنيفة رح يجعل القاضي معه غيره  
 ولا يخرج به وقال ابو يوسف رح يخرج به وهو الظاهر وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان \* وفي  
 فتاوى النصلي وصي قلمي ونف اوفي تركه ميت عجز عن القيام بامر الميت او الوقف فاقام  
 الحاكم فيما آخرتم قال الوصي بعد ايام صرت قادرا على القيام بما فوض الي هل يعيده الحاكم  
 الى مكان قال هو وصي علي حاله لا يحتاج الى اعادة الحاكم كذا في المحیط \* رجل اوصى الى  
 رحلين قال ابو حنيفة ومحمد رح لا ينفرد احد الوصيين بالتصرف ولا ينفذ تصرف احدهما  
 الا باذن صاحبه الا في اشياء فان احدهما ينفرد منها تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين الميت  
 اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العين اذا كانت الوصية بالعين واعتاق  
 النسمة ورد الودائع والمغصوب ولا ينفرد احدهما بقبض ودبغة الميت ولا يقبض الدين لان ذلك  
 من باب الامانة وبفرد احد الوصيين بالتصوامة في حقوق الميت على الناس وعندهم ينفرد

بقبول الهبة للصغير وبقسمة ما يكال او يوزن وباجازة اليتيم بعمل وينفرد ايضا ببيع ما ينخشى عليه التوى والتلف ولا يدخر كالقواكه ونحوها ولو اوصى الميت بان يتصدق عنه بكذا وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفرد به احد الوصيين عند ابي حنيفة ومحمد رحم وصداي يوسف رحم ينفرد وان عين الفقير ينفرد بذلك احدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى بشئ للمساكين ولم يعين المساكين عندهما لا ينفرد احدهما بالتنفيذ وعند ابي يوسف رحم ينفرد وان عين المساكين ينفرد عند الكل هذا اذا اوصى اليهما جملة في كلام فان اوصى الى احدهما أولا ثم اوصى الى الآخر فالشئ من الأئمة الحلواني رحمه اختلف المشائخ فيه قال بعضهم ههنا ينفرد كل واحد منهما بالتصرف وقال بعضهم لا ينفرد احد الوصيين بالتصرف في قول ابي حنيفة ومحمد رحم على كل حال وبه اخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو اوصى الى رجلين وقال كل واحد منهما وصي تام فلكل واحد منهما ان يتصرف وحده كذا في خزانة المتنين \* رجل جعل رجلا وصيا في شيء بعينه نحو التصرف في الدين وجعل آخر وصيا في نوع آخر بان قال جعلتك وصيا في قضاء مالي من الدين وقال لا اخرج جعلتك وصيا في القيام بامر مالي او قال اوصيت الى فلان بتقاضي ديني ولم اوص اليه غير ذلك واوصيت بجمع مالي فلانا آخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا في النوع كلها عند ابي حنيفة وابي يوسف رحم كانه اوصى اليها وعند محمد رحم كل واحد منهما يكون وصيا فيما اوصى اليه كذا في فتاوى قاضيهان \* قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا جعل الرجل رجلا وصيا على ابنه وجعل رجلا آخر وصيا على ابنه الآخر وجعل احدهما وصيا في ماله الحاضر وجعل الآخر وصيا في ماله الغائب فان كان شرط ان لا يكون كل واحد منهما وصيا فيما اوصى الى الآخر يكون الامر على ما شرط عند الكل وان لم يكن شرط ذلك فحينئذ تكون المسئلة على الاختلاف والفتوى على قول ابي حنيفة رحمه كذا في المحيط \* ولو ان رجلا اوصى الى رجلين فمات احد الوصيين على قول ابي حنيفة ومحمد رحم لا يتصرف الحي في ماله فيرفع الامر الى الناضح ان رأى الناضح ان يجعله وصيا وحده وينطاق له ان يتصرف فعل وان رأى ان يضم اليه رجلا آخر مكان الميت فعل وعلى قول ابي يوسف رحمه ينفرد الحي منهما بالتصرف كما في حالة الحيوة وهذه ثلث مسائل احدها هذه والثانية: اذا اوصى الى رجلين فمات الرجل فتقبل احدهما الوصية ولم يقبل الآخر او مات احدهما قبل

موت الموصي وقبل الآخر عند أبي حنيفة ومحمد رحم لا ينعقد التنازل بالتصرف وعند أبي يوسف  
رح ينفرد بالتنازل إذا وصى إلى رجلين يتسقى أحدهما كان القاضي بالخيار أن شاء أطلق التصرف  
للثاني وإن شاء ضم إليه وصيا آخر واستبدل العاسق ثم العدل لا يتصرف وحده عند أبي حنيفة  
ومحمد رحم وعند أبي يوسف رحم له أن يتصرف كذا في فتاوى ناضيجان \* مات رجل في سفر  
مع قوم قال استحسن أن يبيعوا متاعه وثيابه ولا يبيعوا رقبته ولا يعتقون على الرقيق مال المبت  
لكن إن كان معهم طعام لمولاه أو كان يأخذ دراهمه كان هو الذي يأكل من غير أن يدفعه إليه  
وكذلك الدراهم يأخذها هو ويشتقها على نفسه كذا في محيط السرخسي \* رجل مات وله ديون  
على الناس وعليه للناس ديون وترك أموالا وورثة فأم رجل شاهدين أن المبت أوصى إليه وإلى  
دنان العائبة فان القاضي يقبل بينة هذا الرجل لأنه أقام البينة على حقه وحسنه متصل بحق العائبة  
فيصحب خضمان الغائب وصارا وصيين ولا يكون لهذا الحاصر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحم  
مالم يحصر الغائب إلا في الأشياء التي ينفرد بها أحد الوصيين فإن حصر الغائب بعد ذلك أن يصدق  
الحاصر وأدعى أنه أوصى إليهما لا يكلف إعادة البينة وكانا وصيين جميعا وعند أبي يوسف رحم  
لا يكون الغائب الذي حصر وصيا مالم يعد البينة وإن حضر الغائب وحده إن كان وصيا كان  
القاضي بالخيار أن شاء جعل الأول وصيا وحده وإن شاء ضمهم إلى الأول وجعل آخر رجل أوصى  
إلى رجلين لبس لا جدهما أن يشترى من صاحبه شيئا من مال اليتيم وكذا لو كانا وصيين ليتيمين  
لا يشترى أحدهما من صاحبه شيئا من مال اليتيم الآخر رجل مات وأوصى إلى رجلين فجاء  
رجل وأدعى دينا على المبت فتصوى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهدا له بالدين عند القاضي  
لاقتل شهادتهما ويصيان ما دفعا إلى المدعي لغرماء المبت ولو شهدا له أولائهم أمرهما القاضي  
بنصاء الدين نصبا دية لا يلزمهما الصمان وكذا لو شهدا لورثان على المبت بدين جارت شهادتهما  
قبل الدفع ولا تقتل بعد الدفع وصي المبت إذا قضى دين المبت بشهود جاز ولا ضمان عليه لاحد  
وإن قضى دين البعض بغير أمر القاضي كان صامنا لغرماء المبت وإن قضى بأمر القاضي  
دين البعض لا يصدن والغريم الآخر بشارك الأول فيما قبض رجل أوصى إلى رجلين فمات  
أحد الوصيين وأوصى إلى صاحبه جاز ويكون لصاحبه أن يتصرف لأن أحدهما لا يتصرف

بأن صاحبته في حبرتهما جاز فكذلك بعد الموت وروى انه لا يجوز الصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضيخان \* الوصي اذا حضره الموت فله ان يوصي الى غيره مع ان الموضي لم يفوض اليه الايصاء كذا في الذخيرة \* رجل اوصى فمات وفي يده ودائع الانسان فقبض احد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير امر صاحبه او قبض بعض الورثة بغير امر الوصيين او بدون امر بقية الورثة فهلك المال في يده لا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض احد الوصيين تركه الميت فضاقت في يده لا يضمن شيئا ولو قبض احد الورثة يضمن حصته اصحابه من الميراث الا ان يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحسانا ولو كان على الميت دين محيط وله عند الانسان ودبعة فدفع المستودع الودبعة الى وارث الميت فضاقت في يده كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث وليس هذا كاخذ المال من منزل الميت ولو كان مال الميت في يد غاصب فان الوصيين لا يملكان الاخذ من المودع والغاصب الا ان في الغصب ان كان في الورثة مأمون ثقة فالقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه الى الورثة وفي الودبعة يترك الودبعة عند المودع وصيان استأجر احدهما حملين يحمل الجنائزة الى المقبرة والآخر حاضر ساكت او استأجر بعض الورثة بحضرة الوصيين وهما ساكتان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت اوصى بالتصدق بالحنطة على الفقراء قبل رفع الجنائزة ففعل ذلك احد الوصيين قال الفقيه ابو بكر لو كانت الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للآخر الامتناع عنه وان لم تكن الحنطة في التركة فاشترى احد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصدقة عن المعطي قال الفقيه ابو بكر آخذ في هذا يقول ابي حنيفة ومحمد رح وذكر المناطفي اذا كان في التركة كسوة وطعام فدفع ذلك احد الوصيين الى اليتيم جاز وان لم يكن ذلك في التركة فاشترى احد الوصيين والآخر حاضر لا يشترى احد الا بامر الآخر ولو ان ميتا اوصى الى رجلين وقد كان باع عبدا فوجد المشتري بالعبد عيبا فرده على الوصيين كان لاحدهما ان يرد الثمن وليس لاحدهما قبض المبيع من المشتري ولا احد الوصيين ان يودع ما صار في يده من تركه الميت ولو ان الميت اوصى بشراء عبد وبالاتفاق فاحد الوصيين لا ينفرد بالشراء وبعد ما اشترى كان لاحدهما ان يعتق رجل اوصى الى رجلين فقال لهما ضعائلكم مالي حيث شئتما او لمن شئتما ثم مات احد الوصيين قال ابن مقاتل بطلت الوصية ويعود الثلث الى ورثة الميت ولو قال جعلت ثلث مالي للمساكين

وقال لهذا ذلك ثم مات احد الوصيين قال يجعل القاضي وصيا آخر وان شاء قال للباقى منهما  
انتم انت وحدك وفي قول ابي يوسف رح الآخر للباقى منهما ان يتصدق وحده جدارين دارى  
الصغيرين لهما عليه جمولة يخاف عليه السقوط وكل صغير وصى فطالب احد الوصيين مرته  
الجدار وادى الآخر قال الشيخ الامام ابو بكر ريعث القاضي امينا حتى ينظر فيه ان علم ان في  
تركه ضرراً عليهما اجبر الآبى ان يبنى مع صاحبه رحل اوصى الى رجلين ان يشترى له من ثلث  
ماله عبداً بكذا درهمين ولا احد الوصيين عبد قيمته اكثر مما سمي الميت الموصى فاراد الوصى  
الآخر ان يشتري هذا العبد بما سمي الموصى قال ابو القاسم ان كان الموصى فوض الامر الى  
كل واحد منهما جاز شرا هذا الوصى من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد عبده من  
اجنبى وسلمه اليه ثم يشتريان جميعاً للميت في هذا اصبوب كذا في فتاوى فاضيل خان \* اوصى الى  
رجل ان يضع ثلث مالى حيث احب ان يجعله جاز ان يجعله في نفسه وكذلك لو نص على  
الوضع عند نفسه صح ولو قال اعطى من ثلث لا يعطى نفسه لان الاعطاء لا يتحقق الا باخذ احد وهذا  
لا يتحقق من الواحد كذا في محيط السرخسي \* ولو ان رجلاً اوصى الى رجل فقال له اعمل  
بعلم فلان كان له ان يعمل بغير علم فلان ولو قال لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له ان يعمل بغير علم  
فلان والغنى على هذا ولو اوصى الى رجل فقال له اعمل برأى فلان او قال لا تعمل الا برأى  
فلان ففي الاول الوصى هو المخاطب وفي الثانى هما وصيان على المختار كذا في خزائن المفتين \*  
قال ابو نصران قال اعمل فيه بامر فلان فهو الوصى خاصة وان قال لا تعمل الا بامر فلان فهما وصيان  
وهو شبه بقول اصحابنا رح كذا في المحب \* رحل اوصى الى وارثه جاز ان مات الوصى بعد موت  
مورثه واوصى الى رجل آخر ان قال هذا الوارث الذي اوصى اليه جعلتك وصياً في مالى وفي مال الميت  
الاول الذي انا وصيه فان الوصى الثانى يكون وصياً في تركتين جميعاً ولو ان هذا الوارث الذي هو وصى  
قال للثاني اوصيت اليك ولم يزد على هذا كان الثانى وصياً في التركتين عندنا ولو قال هذا الوارث  
للتاني اوصيت اليك في التركتين عن ابي حنيفة رح انه وصى في التركتين جميعاً وقال صاحبه هو  
وصى في تركه الميت الثانى خاصة كذا في فتاوى فاضيل خان \* الرجل اذا اوصى الى رجل ثم ان  
رحل آخر اوصى الى الموصى ثم مات الموصى الثانى صار الموصى الاول وصياً ثم اذا مات الموصى  
الاول ولم يوص بالوصية الثانية فوصيه يكون وصياً لهما جميعاً كذا في شرح الطحاوي \* خاطب

جماعة فقال لهم افعلوا كذا بعد موتي ان قبلوا يصير كلهم اوصياء وان سكتوا حتى مات الموصي  
ثم قبل بعضهم فان كان القابل اثنين او اكثر صاروا وصيين او اوصياء ويجوز لهما ولهم تنفيذ الوصية  
وان كان واحدا صار وصيا ايضا غير انه لا يجوز له تنفيذ الوصية ما لم يرجع امره الى الحاكم  
فيقيم معه آخر ويطلق له التصرف بنفسه ز جل اوصى الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه يكون الوصي  
اولى باسماك المال ولا يكون المشرف وصيا وان تركه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه  
كذا في خزانة المفتين \* واذا اختلف الوصيان في المال عند من يكون فان كان المال قابلا للتقسمة  
فانهما يقسمان ويكون عند كل واحد منهما نصفه وان لم يكن المال قابلا للتقسمة تهايا وان احبا  
استودعا رجلا وان احبا ان يكون المال كله عند احدهما جاز وان كان وصيان لليتامى تقاسم  
احدهما لم يجز في قول ابي حنيفة ومحمد رح الا ان يكونا حاضرين او كان احدهما غائبا الا  
ان الحاضر تقاسم باذنه وعند ابي يوسف رح يجوز ولو باع احدا الوصيين شيئا من مال الصغير  
لم يجز عند ابي حنيفة ومحمد رح الا ان يكونا حاضرين او كان احدهما غائبا وفعل الحاضر باذن  
الغائب وعند ابي يوسف رح يجوز كيف ما كان هكذا التهمة واذا اوصت المرأة الى ايها وزوجها  
بوصايا من عتق وصلة وغير ذلك وترك ضيعة وثيابا وحلياء خلفت ابنتين رضيعين فقال الزوج  
انا انفذ وصيتهما من خالص مالي ولا ابيع الثياب والحلي ان انفذ الزوج هذه الوصايا باذن الوصي  
الاخر وهو الاب فبا كانت من صلات ووصايا يحتاج فيها الى شراء شيء وقد فعله علي ان يرجع به  
في التركة كان ذلك دينيا في التركة وان فعل ذلك علي ان لا يرجع لم يجز من الوصية وما احسب  
اليه من الصدقة من غير شرع فلا تجري فيه الوصية بوجه من الوجوه فان احب الزوج ان يبقيا  
هذه الاعيان لاولاده وينفذ الوصية من مال نفسه يهب من الصغار مالا ثم يهب الوصيان مقدار  
الوصية من رجل ويشترى الاب للصغار ذلك منه بعد التسليم بمثل ذلك الثمن او اكثر ثم  
ينفذ ذلك المال الى البائع ويقبض الوصيان من ثمن الضيعة فينفذان به الوصية كذا في المحيط \*  
وصي باع عقار ليتضي بثمانه دين الميث وفي يده من المال ما بقي لتضاء الدين جاز هذا البيع  
كذا في خزانة المفتين \* قال محمد رح وصي الاب يقاسم مال الصغير اي شيء كان منقولاً  
او عقاراً بغير يسير ولا يملكه بغير فاحش والاصل في جنس هذه المسائل ان من ملك بيع شيء  
ملك قسمته كذا في المحيط \* ويجوز للوصي ان يقاسم الموصي له فيما سوى العقار ويملك

للصغار وإن كان بعض الورثة كبيراً غائباً ولو قاسم الوصي الورثة وفي التركة وصية لانسان والموصى له  
غائب لا يجوز قسمة الوصي على الموصى له الغائب ويكون للدوصى له ان يشارك  
الورثة ولو كانت الورثة كلهم صغاراً فقام الوصي الموصى له فاعطاه الثلث وامسك الثلثين  
للورثة جاز حتى لو ملك في يد الوصي ما في يد الوصي للورثة لا يرجع الورثة على الموصى له  
بشيء كذا في فتاوى قاضيان \* واذا نصب القاضي وصياً لليتيم في كل شيء قاسم عليه في العتار  
والعروض جاز هذا اذا جعلها القاضي وصياً في كل شيء فاما اذا جعله وصياً في المنفعة او في حصة  
شيء بعينه لم تجز قسمته واذا قاسم الوصي الموصى له بالثلث على الورثة وهم صغار فدفعت الثلث  
اليه واخذ الثلثين للورثة صح حتى لو ملك نصيب الورثة في يد الوصي لم يكن على الوصي  
الضمان ولو كانت الورثة كلهم كباراً او كان بعضهم كباراً وهم حضور فقسمة الوصي مع الموصى له  
على الوارث الكبير باطله في العتار وفي المنقول جميعاً فان ملك نصيب الوارث الكبير في يد الوصي  
فلا ضمان على الوصي ولكن يرجعون على الموصى له بأخذون منه ثلثي ما اخذوا ان كان  
ما اخذه قائماً في يده وان ملك ما اخذه الموصى له يجب ان يكون الوارث الكبير بالخيار ان شاء  
ضمن الوصي حصته وان شاء ضمن الموصى له وان كانت الورثة كباراً وهم غيب فقام الوصي  
الموصى له على الورثة فقسمة في العتار باطله وذكر في اختلاف زفر ويعقوب ربح في هذه الصورة  
خلافاً فقال على قول ابي حنيفة وزفر ربح لا تجوز القسمة وعلى قول ابي يوسف ربح تجوز  
واما في المنقول تجوز قسمته مع الموصى له على الورثة فاما قسمة الوصي مع الورثة على الموصى له  
والورثة كبار حضوراً والموصى له غائب فالقسمة باطله والعتار والمنقول في ذلك على السواء وذكر  
في اختلاف زفر ويعقوب ربح في هذه المسئلة اختلافاً فقال على قول ابي حنيفة وزفر ربح لا تجوز القسمة  
وعلى قول ابي يوسف ربح تجوز فان هلك حصته الموصى له في يد الوصي وبقي نصيب الورثة  
كان للدوصى له ان يأخذ ثلث ما بقي في يد الورثة وان هلك حصته الورثة في يدهم وهلك حصته  
الموصى له في يد الوصي ايضاً فملك في يد الوصي من حصته الموصى له فالوصي لا يضمن  
من ذلك وما هلك في يد الورثة من حصته الموصى له فهو بالخيار ان شاء ضمن الوصي ذلك  
وان شاء ضمن الوارث كذا في المحيط \* ومن اوصى بثلث الف درهم فدفعها الورثة الى القاضي  
فقسم

فتقسم والوصي له غائب صحبته حتى لو هلك المتبوض ثم حضر الغائب لم يكن على الورثة سبيل كذا في الكافي \* وصي عنده البان لثيمين فادركا فدفع الى احدهما الف الف وصاحب الاخرى حاضر وحده الف الف القبض منه بغرم الوصي خمسمائة بينهما ولو كان غائبا تجوز قسمته عليه فلا يضمن بدفع نصيب احدهما اليه ولو كان القابض مقر له اكان الآخر ان يأخذ منه خمسمائة وان شاء ضمن الوصي ورجع بها الوصي وصي للثيمين قال لهما بعد ما كبرا قد دفعت اليكما الف الف فصدته احدهما وكذبه الآخر يرجع المنكر على اخيه بما تئين وخمسين درهما وان انكرا لم يكن لهما على الوصي شيء ولو قال الوصي دفعت الى كل واحد منكما خمسمائة على حدة وصدته احدهما وكذبه الآخر يرجع المكذب على الوصي بمائتين وخمسين درهما ولو كانا غائبين جازت القسمة عليهما رجل مات وترك ابنين صغيرين فلما ادركا طلبا ميراثهما فنقل الوصي جميع تركته اليكما الف وقد انفقت على كل واحد منكما خمسمائة فصدته احدهما وكذبه الآخر يرجع المكذب على المصدق بمائتين وخمسين ولا يرجع على الوصي في ذلك عند زفر رح وهو رواية عن ابي حنيفة ربح وفي رواية بن ابي مالك عن ابي يوسف رح انه يرجع كذا في صحيح السرخسي \* وصي الام يقاسم لولدها الصغير منقولاته التي ورثها من الام اذ لم يكن للصغير اب ولا وصي الاب اما اذ اكان له احدهما لا يقاسم هو ولا يملك قسمة عقاراته على كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الام العقار والمنقول في ذلك على السواء وما عرفت من الجواب في وصي الام فهو الجواب في وصي الاخ والعلم ولو كان الوصي قسم بين الورثة وعزل نصيب كل انسان فهذا على خمسة اوجه الاول ان تكون الورثة صغارا كلهم ليس فيهم كبير وفي هذا الوجه لا تجوز قسمته أصلا وهذا بخلاف الاب اذ اقسام مال اولاده الصغار وليس فيهم كبير فانه يجوز قالوا والحيلة للوصي في ذلك اذ اكان الصغير اثنين ان يبيع الوصي حصة احد الصغيرين مشاعا من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتاز حق احدهما من الآخر وحيلة اخرى ان يبيع نصيبهما من رجل ثم اشتري من المشتري حصة كل واحد منهما ثم يوزع الثاني ان تكون الورثة كبارا كلهم بعضهم حضور وبعضهم غيب فنقسم الحضور وافرز نصيبهم فان القسمة جائزة ومراعاة ان كانت التركة عروضاً وما في العقار فليس تجوز قسمته عليهم الثالث ان تكون الورثة صغارا وكبارا والكبار غيب فانه لا تجوز قسمته الرابع اذ اكانوا صغارا وكبارا فعزل نصيب



الكاروهم حصور يدفع اليهم وعزل صيب الصغار حمله ولم يقرض صيب كل واحد من الصغار  
 حار الحما من اذا عزل صيب كل واحد من الصغار والكارو قسم من الكل فان السمة في الكل  
 ماسدة واما اذا دفع الى الكار نصيبهم وامسك حصص الصغار حمله ثم قسم حصص الصغار فيما بينهم  
 فان السمة من الكار والصغار صحيحة واداك من بعض الورثة صغارا والعص كازا واحد الكار  
 وصي الصغار وارادوا منه القسمة حكى عن الشيخ الامام الراشداني حصص الكبار الوصي  
 ينقسم من الكار ويعزل نصيب الصغار ويحل نصيبه مع نصيب الصغار ثم يبيع نصيبه من الاحصى  
 ثم ينقسم بين الاحصى المشتري ومن الصغار ثم يشتري نصيبه من الاحصى المشتري فينتحق  
 السمة بين الكل من هذا الوجه كذا في المحيط \* وصي الاب اذا عا شتيا من تركته الاب فهو  
 على وجهين احدهما ان لا يكون على الميت من ولا وصي هو نصيبه والثاني ان يكون على  
 الميت دين او وصي بوصية ففي الوجه الاول قال في الكتاب للوصي ان يبيع كل شيء من  
 الركبة من المتاع والعروض والعار اذا كانت الورثة صغارا اما يبيع ماسوى العتار يحتاج الي  
 الحط وعسى يكون حط الثمن يسر ببيع العتار ايضا في جواب الكتاب قال شمس الاثمة  
 الحارثي رحمه الله في الكتاب قول السلف كذا في فتاوى قاصحان \* وجواب المتأخر ان الله انا  
 يجوز بيع عتار الصغار اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا من ثمن العتار او يكون للصغير حاجة  
 الى ثمن العتار او يربح المشتري في شرائه يصعب القيمة وعابه السوى كذا في الكافي \* او يكون  
 في التركة وصية مرسله يحتاج في تسديدها الى ثمن العتار او يكون يبيع العتار حبر اليتيم فان كان  
 حرا حيا ومؤثرا يربو ملكي علانها او كان العتار حيا او دارا يربدا ينص ويتدا عي الى التراب  
 فان وقعت الحاجة للصغير الى اداء حرا حيا فان كان في التركة مع العتار عروض يبيع ماسوى  
 العتار فان كانت الحاجة لا تدفع ماسوى العتار حيا يبيع العتار مثل التينة او بعض يسير ولا يحوز  
 بيع الوصي بعض فاحش لا يتعاس الناس في مثله وكذا لو اشترى الوصي شيئا لليتيم لا يحوز  
 شراؤه بعض فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغارا وان كان الكل كارا او هم حصورا لا يجوز  
 بيع الوصي شيئا من التركة الا ما مرهم فان كان الكار عيالا يحوز مع الوصي العتار ويحوز بيع ماسوى  
 العتار ويحوز احارة الكل لان الوصي يملك حط مال الغائب ويبيع العروض يكون من الحط  
 اما العتار محفوفة بنفسها الا ان يكون العتار يهلك لولم يبع فحينئذ يصير العتار بمنزلة العروض وان كانت

الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب والباقى حضور فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب مما سوى العتار لاجل الاحتفظ عند الكل فاذا اجاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب الحاضر ايضا في قول ابي حنيفة رح وعند صاحبيه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة دين كذا في فتاوى قاضيتان \* وان كان على الميت دين ان كان مصيطا بالتركة بيع كل التركة بالاجماع وان لم يكن مصيطا بيع بقدر الدين وفيما زاد على الدين بيع عنده خلا فلهما كذا في الكافي \* ولو كان في التركة وصية مرسله فان الوصي يملك البيع بقدر ما ينفذ الوصية عند الكل واذا ملك بيع البعض يملك بيع الباقي عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركة عرض فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول ابي حنيفة رح فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار والاصل عند ابي حنيفة رح اذا ثبت للوصي بيع بعض التركة ثبت له ولاية بيع الكل ووصي الاب يكون بمنزلة الاب وكذلك وصي الجد يكون بمنزلة وصي الاب ووصي الجد بمنزلة وصي الجد ووصي وصي القاضي يكون بمنزلة وصي القاضي اذا كان هاما واما وصي الام ووصي الاخ اذا ماتت الام وتركت ابنا صغيرا ووصت الى رجل او مات الرجل وترك اخا صغيرا ووصى الى رجل يجوز بيع هذا الوصي فيه مما سوى العتار من تركة هذا الميت ولا يملك بيع العتار ولا يجوز لهذا الوصي ان يشتري شيئا للصغير الا الطعام والكسوة لان ذلك من جملة هذا حظ الصغير كذا في فتاوى قاضيتان \* وصي الام لا يملك على الصغير بيع ما ورثه الصغير عن الاب العتار والمنقول المشغول بالدين والخالي عن الدين على السواء وما كان مورا للصغير من جهة الام ان كان خاليا عن الدين والوصية يبيع المنقول ولا يبيع العتار وان كانت التركة مشغولة بالدين او بالوصية ان كان الدين مستغرا فله ان يبيع الكل ودخل بيع العتار تحت ولايته وان لم يكن الدين مستغرا يبيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة على قدر الدين فعلى الاختلاف الذي من قبل هذا وكل جواب عرفته في وصي الام فهو الجواب في وصي الاخ والعم وان كانت الورثة كبارا كلهم فان كانوا حضورا وكانت التركة خالية عن الدين فوصي الام لا يبيع شيئا من تركتها وان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الام نظير الجواب في وصي الاب فيما فيه اتفاق وفيما فيه اختلاف وان كانت الورثة صغارا وكبارا والكبار غيب

فان كانت التركة خالية عن الدين فوصي الام ببيع المنقول من تركة الام حصّة الصغار والكبار  
جديعا ولا يبيع العقار من تركتها حصّة الكبار والصغار في ذلك على السواء فان كانت التركة مشغولة  
بالدين فالجواب في وصي الام نظير الجواب في وصي الاب وان كان الكبار حضورا والتركّة  
خالية عن الدين فانه يبيع حصّة الصغار من المنقول من تركتها وهل يبيع حصّة الكبار من المنقول  
فالمسئلة على الخلاف فلا يبيع العقار اصلا وان كانت التركة مشغولة بالوصية او بالدين ان كانت مستغرقة  
فانه يبيع العقار والمنقول جديعا وان كانت غير مستغرقة يبيع المنقول جديعا ويبيع العقار بقدر الدين  
اجمعا وفيما زاد على ندر الدين اختلاف المشائخ راجع كذا في المحيط \* الاصل ان ولاية الوصي  
تتقدّر بقدر ولاية الموصي وان ولاية المحيط تبع لولاية النصرف امة بين رجلين وادت ولدا فادعياء  
معا ونبت نسبه منهما فاعتقت الامة وماتت وتركته مالا واوصت الى رجل فالولاية على ولدها  
وماله لا بوجه دون وصيتها لان وصي الام كالام وليس لها ولاية التصرف كذا لو وصيها وليس له  
ولاية الحفظ ايضا لانها تبع لولاية النصرف جنين لو غاب الوالدن بظهر ولاية الحفظ لو وصي الام  
فيملك بيع العروض لانه من المحيط كذا في الكافي \* ولكن انما ثبت له الولاية فيما ورثه الصغير  
من الام وفيما كان للصغير قبل موت الام لا في مال يحدث للصغير بعد ذلك وكما ثبتت له ولاية  
الحفظ ثبتت له ولاية كل تصرف هو من باب الحفظ نحو بيع المنقول وبيع ما يتسار عليه العساء  
وان غاب احد الوالدين والاخر حاضر فكذلك الجواب عند ابي حنيفة ومحمد راجع ولو مات  
احد الوالدين بعد موت الام ولم يدع وارثا غير هذا الصغير واوصى الى رجل والوالد الآخر  
حاضر فالميراث كله للصغير وولاية التصرف في التركتين للاب الثاني لا لوصي الوالد الميت  
ولا لوصي الام قال ولا يضم الناقصي الى الوالد الثاني وصيا لانه تصرف معه وان كان الوالد الثاني  
غائبا كان لوصي الام جنط ما تركته الام وما كان من باب الحفظ وكان لوصي الوالد  
الميت حفظ ما تركه الوالد الميت وما كان من باب الحفظ وان مات الوالد الثاني بعد ذلك  
واوصى الى رجل فوصبه يكون اولي من وصي الاب الذي مات أولا ومن وصي الام فان كان  
للاب الذي مات أولا اب هو جد هذا الغلام وباقي المسئلة لتحالها فوصي الاب الذي مات  
آخرا اولي بالنصرف في مال الصغير وكذلك لو كان للاب الذي مات آخرا اب هو جد  
هذا الغلام

هذا الغلام كان وصيه اولى من ابيه وان مات وصي الاب الذي مات آخر او اوصى الى غيره وباقى  
المسئلة بحالها فوصيه اولى ممن سبناه وان مات وصي الاب الذي مات آخر او لم يوص الى  
احد وكان الاب الذي مات آخر لم يوص الى احد وقد ترك الاب الذي مات اولاً اباً جده هذا الغلام  
وصيافان اب الذي مات اولاً الى من وصيه فان كان مات الوالدان احد هما قبل الآخر ولكل واحد  
منهما اب واوصى كل واحد منهما الى رجل ان لم يعرف الذي مات اولاً من الذي مات آخر  
فولاية التصرف في المال للوصيين جملة لانه لم يعرف الذي مات اولاً من الذي مات آخر يجعل كأنهما  
ماتاهما ولم يوصا فاما كان ولاية التصرف في المال للوصيين وان عرف الذي مات اولاً من الذي مات آخر  
فولاية التصرف في المال لوصي الذي مات آخر وان مات هذا الوصي ولم يوص الى احد ومات الاب  
الذي عرف موته آخر ولم يوص الى احد وباقى المسئلة بحالها فولاية التصرف في المال للجددين  
لاينفرد احد هما كذا في المحيط \* واذا مات الرجل وترك اولاداً صغاراً واباً ولم يوص الى احد كان  
الاب بمنزلة الوصي في حفظ التركة والتصرف فيها اي تصرف كان فان كان على الميت دين  
كثير فان الاب وهو جد الصغار لا يملك بيع التركة لتضاء الدين وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير  
المراهق الذي يغفل البيع والشراء فتصرف الابن تصرفاً ورعيته الديون ثم مات هذا الابن  
وترك اباً فان الاب لا يملك التصرف في تركته لتضاء الدين وصي الميت اذا باع التركة لتضاء  
الدين والدين غير محيط جازيعة عند ابي حنيفة رح ولا يجوز عند صاحبيه وان لم يكن في التركة  
دين ولكن في الورثة صغيراً باع القاضي كل التركة نفذ بيعه في قول ابي حنيفة رح فرق ابو حنيفة رح  
بين الوصي واب الميت لوصي الميت ان يبيع التركة لتضاء الدين وتنفيذ الوصية واما اب الميت  
وهو جد اولاد الصغار له ان يبيع التركة على الاولاد الصغار لولده وليس له ان يبيع التركة على الاولاد  
الصغار لولده لتضاء الدين على الميت قال شمس الاثمة الحلواني رح هذه فائدة تحفظ من الخصاص  
وأما مستمدر رح اقام الجدة مقام الاب قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصياً واباً كان الوصي  
اولى من الاب فان لم يكن له وصي فالاب اولى ثم وثم الى ان قال فوصي الجد ثم وصي القاضي  
قال شمس الاثمة الحلواني رح يقول الخصاص ينتهي صغيراً وراثته ما لا وله اب مسرف مبدر مستحق  
للحجر فعلى قول من يجوز الحجر لا تثبت الولاية في المال للاب ذكر شمس الاثمة الحلواني رح  
في شرح ادب القاضي اذا نصب القاضي وصياً لليتيم الذي للاب له كان وصي القاضي بمنزلة

وصي الاب اذا جعله القاضي وصيا له ما في الانواع كلها فان جعله وصيا في نوع واحد كان وصيا في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب فانه لا يقبل التخصيص اذا الوصى الى رجل في نوع كان وصيا في الانواع كلها كما في فتاوى قاضيهان \* واذا باع الوصي شيئا من تركته الميت بالنسيئة فان كان ذلك ضررا على اليتيم بان يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الاجل لا يجوز وان لم يكن ضررا على اليتيم بان كان لا يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الاجل يجوز وعلى هذا قال مشايخنا ارح اذا استباع رجل شيئا من مال اليتيم بالف والآخر بالف ومائة والاول املئ ينبغي للوصي ان يبيعه من الاول الذي لا يخشى عليه الجحود والمنع عند الطلب وكذلك اذا كان لليتيم دار أراد رجل ان يستأجرها كل شهر ثمانية والآخر عشرة والذي يستأجرها بشانية املئ ينبغي ان يؤاجر منه وعلى هذا متولى الاوقاف وجميع امناء الاوقاف كذا في الدخيرة \* وصي باع فبيعة لليتيم من مفلس يعلم انه لا يقدر على اداء الثمن قال ابو القاسم ان كان البيع بيع رغبة فالقاضي يؤجل المشتري بثلاثة ايام فان اوفى بالثمن والآيتنض البيع قال رضي الله عنه وينبغي ان لا يجوز بيع القاضي اذا كان يعلم ان المشتري لا يقدر على اداء الثمن لان بيع الوصي ممن هذا حاله يكون اسهلا كما الا انه ادى الثمن قبل ان يقضي بطلان البيع الا ان يصح هذا البيع لان القاضي نصب ناظر اخصوصا للصغار وتام الطرف ما قلنا وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه اكثر مما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصر والامانة ان اخبره اثنان من اهل البصر والامانة انه باع بقيسته وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيد وان كان في المزايدة بشري باكثر وفي التسوق باقل لا ينتض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رحلان منهم على شيء يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد بن ابي املئ قولهما قول الواحد بكفي كما في التركة ونحوها وعلى هذا قيم الوقف اذا آجر مستغل الوقف ثم جاء آخر ويزيد في الاجر كذا في فتاوى قاضيهان \* وصي باع تركته الميت لانتفاذ الوضعية فجدد المشتري البيع فربعه الى القاضي والقاضي وحلقه فحلف والوصي يعلم انه كاذب فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينكما فيجوز مثل هذا الفسخ وان كان بالمخاطرة وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصي لو غرم على ترك الخصومة بعدم تجديد المشتري البيع صار ذلك منه ذممة منزلة الاقامة فبالمبيع الوصي كما لو تفاقلا لاحقة وان افسخ القاضي بيعهما لا يلزم بل يرجع ذلك الى

ملك الميت كذا في التناوي الكبرى \* وفي فتاوى ابي الليث رح رجل مات وتذ كان اوصى بثلاث ماله وخلف صنوفاً من العقارات والوصي يبيع صنفاً للوصية فالوارث ان يرضى الا ان يبيع من كل شيء الثالث ما يمكن بيع الثلث ومثل ابو بكر الاسكاف رح عن امرأة اوصت ان يباع ضياعها ويصرف ثلث ثمنها على الفقراء ثم انها ماتت وخلفت ورثة كباراً فاراد الوصي بيع جميع الضيعة وابي الورثة الا مقدار الوصية قال ان كان الثلث يشتري بالوكس ويدخل على الورثة وعلى اهل الوصية الضرر فللوصي ان يبيع الكل والا فلا يبيع الا بمقدار الوصية وكان ابو نصر الدبوسي رح يفتي ضد دخول الضرر بقول ابي حنيفة رح وعند عدم الضرر يقولها كذا في الذخيرة \* قال وللوصي ان يتجبر بمال اليتيم كذا في المبسوط \* ولا يجوز للوصي ان يتجر لنفسه بمال اليتيم او الميت فان فعل وربح يضمن رأس المال ويتصدق بالربح في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في فتاوى فاضيل خان \* للوصي ان يدفع مال الصغير مضاربة وان يشارك به غيره وان يضعه كذا في المحيط \* وعسى آجر بعض التركة اجارة طويلة ليقضي به دين الميت لا يجوز مديون مات وارصى فغاب الوصي فعهد بعض الورثة وباع تركته وقضى دينه فانفذ وصاياه فالبيع فاسد الا ان يكون بامر القاضي هذا اذا كانت التركة مستغرقة بالدين فان لم تكن مستغرقة نفذ تصرف الوارث في حصته الا ان يكون المبيع بينا معيناً من الدار وارث كبير باع شيئاً من تركة الميت او من عقاره وقد بقي عليه دين وصايا فاراد الوصي ان يرد بيعه ان كان في يد الوصي شيء غير ذلك ليستطيع ان يبيعه وينفذ منه الوصايا ويقضى الدين لا يرد البيع ماتت عن زوج وبنت واخ فاوصت الى الاخ فقبل وصيتها ثم قبل ان ينفذ وصيتها ويقضى دينها اشترى نصيب الزوج من الامتعة والعقار ولم يعلم البائع بمقدار نصيبه والمشتري عرف ذلك ان انفذ الوصايا قبل ان يختصموا جاز البيع وان لم ينفذ حتى اخصموا الى القاضي ابطال بيعه وبدأ بديون الميت ووصايا ثم الميراث كذا في خزائن المفتين \* مديون اوصى بوصايا يخرج من ثلثه بعد قضاء دينه وخلف داراً ولا يقدر الوصي على انفاذ وصاياه وقضاء ديونه التي عليه الا من ثمن الدار والوارث لا يرضى ببيع جميع الدار ان كان الدين يأتي على جميع الدار وعلى عامتها بحيث لا يبقى منها الا شيء يسير فله ان يبيعه الا بسعه الا ذلك ان علم ان الدين يبقى على الميت طويلاً ان لم يبع واهل الوصايا شركاء الوارث الوصي اذا اراد ان يقرض مال اليتيم من غيره فليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في المحيط \* فان اقترض كان ضامناً والقاضي

لا يملك الاقراض واختلف المشائخ راجع في الالب الاختلاف الروايات عند ابي حنيفة راجع والصحيح  
ان الالب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي ولو رهن الوصي او الالب مال اليتيم بدين نفسه في النسيان  
لا يجوز ويجوز في الاستحسان ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الالب ذلك  
جاز وصي احتال بمال اليتيم ان كان الثاني املئى من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز كذا  
في فتاوى فاصيحان \* الوصي اذا باع مال اليتيم بدين نفسه من رب الدين بشئ ما عليه من الدين  
على قول ابي حنيفة ومحمد راجع ويجوز وبصير الثمن قصاصا بدينه وبصير هو ضامن للصغير كذا  
في المحب \* واذا رهن مال اليتيم بدين استأذنه عليه وقبضه المرتهن ثم ان الوصي استأذنه من المرتهن  
بحاجة اليتيم فضاع في يد الوصي هلكت من مال اليتيم وذو اليتيم على اليتيم بحاله يطالب به  
الوصي وان كان الوصي قد غصب الرهن من المرتهن واستعمله في حاجة الصغير وذلك في يده  
ضمن الوصي قيمته لحق المرتهن لا لحق اليتيم وان يستعمله بعد الغصب في حاجة نفسه ضمن  
لحقه ما احتل ان في الفصل الاول اذا ادعى دين المرتهن بما ضمن رجع بذلك في مال اليتيم وفي الفصل  
الثاني لا يرجع بذلك في مال اليتيم وان غصب الوصي عبد الرجل واستعمله في حاجة الصغير  
وضمن قيمته للصغير منه هل يرجع بذلك في مال اليتيم لا رواية فيه عن اصحابنا راجع قال مشائخنا  
ينبغي ان لا يرجع واذا أجر الوصي الصبي في عمل من اعمال البر فهو حائز وكذا اذا أجر عبد للصغير  
او مالا آخر للصغير فهو حائز وان بالغ فله ان يفسخ الاجارة التي عقدت عليه وليس له ان يفسخ الاجارة  
التي عقدت على ماله الوصي اذا استأجر لليتيم اجرا باكثر من اجر مثل عمله بحيث لا يتغابن  
الناس فيه ذكر القاضي الامام ركن الاسلام علي السغدري راجع في شرح السيرة ان الوصي يصير  
مستأجرا لنفسه ويجب جميع الاخر في ماله وذكر شيخ الاسلام في شرحه ان الاجارة تنفع للصغير ولكن  
الاخر اجر مثل عمله اذا عمل والفصل يرد على الصغير الوصي اذا أجر مستزلا للصغير بدون اجر  
المثل يلزم المستأجر المثل ان يصير غاصبا للسكنى فلا يلزمه الاجر بالسكنى قال الفضلي راجع في فتاوى ابي  
اصول اصحابنا راجع يجب ان يصير غاصبا ولا يلزمه الاجر وذكر الحصاف راجع في كتابه ان المستأجر لا يكون  
غاصبا ويلزمه اجر المثل قبل له ان تعني بما ذكر الحصاف قال نعم ورايت في نسخ اخر يجب اخر المثل  
بكسالة ولو كان يسمى فيه الاجر وجب المسمى ولا يزاد عليه ومن مشائخنا راجع من يفتي بجوب

اجر المثل الا اذا كان النقصان خيرا لليتيم فحينئذ يجب النقصان كذا في الذخيرة \* وليس للوصي ان يؤجر نفسه من اليتيم بخلاف الاب فانه لو اجر نفسه من الصبي لنفسه يجوز كذا في القدوري \* وكذا اجابه الفضلي رح ان الوصي اذا اجر نفسه او اجر شيئا من مناعه في عمل من اعمال اليتيم لم يجوز قال الامام علي السعدي رح لو اجر الوصي او الاب لنفسه من اليتيم جاز بالاتفاق والفتوى على ما ذكره القدوري كذا في الكبرى \* ولو استأجر الوصي الصغير نفسه ينبغي ان يجوز عند ابي حنيفة رح كذا في التاتارخانية \* وليس للوصي ان يهب مال اليتيم بعوض او بغير عوض وكذلك الاب ولو هب انسان للصغير فعوض الاب عن مال الصغير لا يجوز ويبقى للواهب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصي من مال اليتيم كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي نوا درين هشام عن محمد رح في وصي يتيم باع غلاما لليتيم بالف درهم وقيمته الف درهم على ان الوصي بالخيار فازدادت قيمة العبد في مدة الخيار فصارت الف درهم لبس للوصي ان ينفذ البيع قال هو قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وعن محمد رح ايضا في وصي باع عبد للصغير على انه بالخيار ثلثة ايام فبلغ الغلام في الثلث ثم يمر الثلث جاز البيع وان اجاز الوصي البيع في الثلث او مات لم يجوز حتى يجزئه الغلام ولو ان وصي يتيم باع عبدا لليتيم واشترط الخيار ثلثا مات اليتيم في وقت الخيار جاز البيع وكذلك الوالد وعمل فقال لان العقد انما وقع للصغير لو باع الوصي عبدا لليتيم بشرط الخيار للوصي فادرك اليتيم في مدة الخيار تم البيع وبطل الخيار في قول ابي يوسف رح ولو اشترى الوصي جارية للصغير ثم بلغ الصبي فاطلع الوصي على عيب ورضي به قبل ان ينهاه اليتيم عن الوعائية او بعد ما نهاه فهدو كالوكيل في جميع ذلك وان اشترى الوصي عبدا لليتيم بالف درهم على ان الوصي بالخيار ثلثة ايام فكبر اليتيم في الثلث ثم اجاز الوصي البيع فاليتيم بالخيار ان شاء رضي به وان شاء الزم الوصي فان لم يجز شيئا حتى مات الوصي بعد ما رضي بالعيب او قبل ذلك فاليتيم على خياره وان لم يمت الوصي ومات العبد في يد الوصي وقت الخيار او بعد مضيه او مات اليتيم في وقت الخيار قبل رضاه الوصي بالمشتري او بعده فالشئ لازم لليتيم كذا في المحيط \* وصي باع شيئا من مال اليتيم فادرك فابراً المشتري عن الثمن قال بعضهم اذا كان صلحا غير مفسد وقال انت بريء مما ابرأك وصي من مالي جازو بريء المشتري وان قال انت بريء مما املك لا يبرأ قال الفقيه رح هذا خلاف قول اصحابنا رح ولا تأخذ به بل يبرأ المشتري بابراء



الصبي بعد ما بلغ كذا في العتارى الكبرى \* واذا باع الوصي مال اليتيم من نفسه او باع مال نفسه من اليتيم فعلى قول ابي حنيفة رح واحد الروابيتين من ابي يوسف رح اذا كان فيه منفعة ظاهرة لليتيم يجوز ان لم يكن فيه منفعة ظاهرة لليتيم لا يجوز وعلى قول محمد رح واطهر الروايات من ابي يوسف رح انه لا يجوز على كل حال وتكلم المشائخ رح في تفسير المنفعة الظاهرة على قول ابي حنيفة رح بعضهم قالوا ان يبيع من الصبي من مال نفسه ما يساوي الف درهم بشان مائة ويبيع مال الصبي من نفسه ما يساوي بشان مائة بالف درهم وبعضهم قال ان يبيع من مال نفسه ما يساوي الف درهم بشان مائة ويبيع من الصبي ما يساوي خمسمائة بالف ثم اذا جاز بيع الوصي من نفسه على قول ابي حنيفة رح فله يكتفى بقوله بعت واشتريت كما في الاب واحتج الى الشطرين لم يذكر هذا الفصل هنا وذكر الماطني في واقعانه انه يحتاج فيه الى الشطرين بخلاف الاب وصي اليتيم اذا باع مال احدهما من الآخر لا يجوز وكذا الوان الوصي لهما بالتصرف فباع احدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في الذخيرة \* وكذا اذا اذن لعبد بن لبيمين بالتصرف فباع احدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في المحيط \* الاب او الوصي اذا اذن للصغير ولعبد في التجارة صح الاذن وسكونهما عند البيع والشرى يكون اذا فان مات الاب او الوصي قبل بلوغ الصغير بطل الاذن وان بلغ الصغير ومات الاب او الوصي حتى لا يبطل الاذن ولو بطل الاب او الوصي يبيع مال الصغير والشراء للصغير فمات الاب او بلغ الصغير ينزل الوكيل القاصي اذا اذن للصغير او المعتوه ولعبد هما في التجارة صح وكذا لو حبر على عبد للمعتوه ولو رأى القاصي عبدا للمعتوه يبيع ويشترى فسكت لا يكون ذلك اذا نأمنه القاصي اذا رأى ان يأذن للصغير ولعبد في التجارة فالى الاب او الوصي فاباؤهما يكون باطلا فان حبر الاب او الوصي بعد اذن القاصي لم يصح حبرهما وكذا الوصيات هذا القاصي لا يحبر الا ان يرفع الامر الى قاض آخر حتى ينحجر عليه فنحبر لان ولاية هذا القاصي مثل ولاية الاول كذا في فتاوى فاضل خان \* ولان هذا الصبي باع من الوصي شيئا واشترى منه شيئا فعلى قول محمد رح لا يجوز اصلا كما لو باع الوصي بنفسه من نفسه اما على قول ابي حنيفة رح فعلى رواية الجامع ورواية الزيادات وفي بعض رواية المأذون ان كان فيه نفع ظاهر للصغير صح وان لم يكن فيه نفع ظاهر للصغير لا يصح كذا في الذخيرة \* الوصي اذا اخذ ارض اليتيم مزادة فقد اختلف المشائخ رح فيه منهم من قال يجوز

مطلقا كذا رفعها الى آخر ومنهم من قال اذا كان البذر من اليتيم لا يجوز ان كان من الوصي جاز وعامة المشائخ رح على انه لو كان اجرا لمثل او ضمان نقصان خير اليتيم مما يصيبه من الخراج لم يجز وان كان مما يصيبه من الخراج خيرا له جازت المازعة كذا في المحيط \* وللوصي ان يؤدي صدقة فطر اليتيم بمال اليتيم وان يضحى عنه اذا كان اليتيم موصرا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح والوصي لا يملك ابراء غريم الميت ولا ان يحط عنه شيئا ولا يؤجله اذا لم يكن الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده صح الحط والتأجيل والابراء في قول ابي حنيفة ومحمد رح ويكون ضامنا ولو صالح الوصي واحدا من دين الميت ان كان للميت بينة على ذلك او كان الخصم مقرا بالدين او كان القاضي علم بذلك الحق لا يجوز صالح الوصي وان لم يكن على الحق بينة جاز صالح الوصي وان كان الصلح من دين على الميت او على اليتيم فان كان للمدعي بينة على حقه او كان القاضي قضى له بحقه جاز صالح الوصي وان لم يكن للمدعي بينة على حقه ولا قضى القاضي بذلك لا يجوز صالح الوصي لانه ائلاف بداله وهو نظير ما لو طمع السلطان الجائر او المتغلب في مال اليتيم فاخذ الوصي وهدده لياخذ بعض مال اليتيم قال نصير رح لا ينبغي للوصي ان يعطي فان كان اعطى كان ضامنا وقال الفقيه ابو الليث رح ان خاف الوصي القتل على نفسه او ائلاف عضو من اعضائه او خاف ان يأخذ كل مال اليتيم لا يضمن وان خاف على نفسه القيد او الحبس او علم انه يأخذ بعض مال الوصي ويبقى من المال ما يكفيه لا يسعه ان يدفع مال اليتيم فان دفع كان ضامنا وهذا اذا كان الوصي هو الذي يدفع المال اليه فلو ان السلطان او المتغلب بسط يده واخذ المال لا يضمن الوصي والفتوى على ما اختاره الفقيه ابو الليث رح وصي مرمي باليتيم على جائر وهو يخاف انه لو لم يبرأه ينزع المال من يده فبرأه بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا مرمي بالمضاربة قال ابو بكر الاسكاف رح ليس هذا قول اصحابنا رح وانما هذا قول محمد بن سلمة وهو استحسان وعن الفقيه ابي الليث رح عن ابي يوسف رح انه كان يجير للاوصياء المصانعة في اموال اليتامى واختيار ابي سلمة موافق لقول ابي يوسف رح وبه يقتضى وصي انفق على باب القاضي في الخصومات مال اليتيم فاعطى على وجه الاجارة لا يضمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يضمن مقدارا اجرا لمثل والغبن اليسير وما اعطى على وجه الرشوة كان ضامنا قالوا بذل المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه

وبذل المال لاستخراج حق له على آخر يكون رشوة رجل مات ووصى الى امرأته وترك  
ورثة صغاراً مثل سلطان حائر داره فقيل لها ان لم تعطه شيئاً استولي على الدار والعقار فاعطت  
شيئاً من العقار قالوا تجوز مصانعها كداي فتاوى قاصحان \* وفي فتاوى السنفي في مسائل  
الميراث الوصي اذا طرلب بجباية دار اليتيم وكأبت بحيث لو امتنع ازدادت المؤنة فدفع من التركة  
جباية داره ولا ضمان عليه وكان كالمصانعة وسئل الفقيه ابو جعفر عن مات وحلف ابنتين ووصيه  
مطالب السلطان التركة فعزم الوصي للسلطان دراهم حتى ترك السلطان النعرض كان ما اعطى  
من نصيب العصة خاصة او من جميع الميراث قال ان لم يقدر الوصي على تجصين التركة الا بما  
غرم بذلك محسوب من جميع المال كذا في المحيط \* وصي اتفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم  
النران والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصي مأجوراً وان كان الصبي لا يصلح  
لذلك لا بد للوصي ان يتكلف مقدار ما يتراعى صلوة ويسفي للوصي ان يوسع على الصبي في النفقة  
لا على وجه الاسراف ولا على التضييق وذلك من باب بقلة مال الصغير وكثرته واختلاف  
حاله فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به وصي يخرج في عدل اليتيم واستأجره بما له  
اليتيم وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد له استحساناً ومن نصير روح للوصي  
ان يأكل من مال اليتيم ويركب دابة اذا ذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه ابو الليث روح هذا اذا  
كان الوصي محتاجاً وقال بعضهم لا يجوز له ان يأكل ويركب دابة وهو القياس وفي الاستحسان  
يجوز له ان يأكل بالمعروف اذا كان محتاجاً بقدر ما يسعى في ماله وصي اشترى لنفسه شيئاً  
من تركة الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير حاز كذا في فتاوى قاصحان \* وفي رافعات  
الطاغي قال لو اخذ الوصي مال اليتيم وابتعته في حاجة نفسه ثم وضع مثل ما انتقل له لا يبرأ من  
الضمان الا ان يطلع اليتيم بعد ذلك اليه او يشتري لليتيم شيئاً ثم يقول للشهود كان لليتيم علي كذا  
وكذا وانا اشتري هذا فيصير قصاصاً ويرأى من الضمان كذا في محيط السرخسي \* قال محمد  
روح اذا وصى بان يباع عبدة ويتصدق بثمنه على المساكين فباع العبد وقبض الثمن وهلك  
الثمن في يده ثم استحق العبد في يد المشتري ضمن الوصي الثمن للمشتري ثم يرجع الوصي  
في جميع تركة الميت هكذا ذكر المسئلة في الجامع الصغير وهو جواب ظاهر الرواية وان هلك التركة  
لا يرجع

لا يرجع على احد لا على الورثة ولا على المساكين ان كان قد تصدق على المساكين ولوقسم الوصي التركة ثم اصاب صغيرا من الورثة حيد فباعه وقبض الثمن فهلك في يده ثم استحق العبد يرجع المشتري على الوصي ويرجع الوصي به في مال الصغير لانه باعه ويرجع الصغير حصته على الورثة لبطان التهمة كذا في المحيط \* اذا هلك الرجل وفي يده ودائع لقوم شتى وترك اموالا وعابه دين يعبط بماله وقبض الوصي الدائع من منزل الميت ليردها على اصحابها او قبض مال الميت ابتضى به دين الميت فهلك المتبوض في يده فلا ضمان عليه وكذلك ان لم يكن على الميت دين وقبض الوصي ماله من منزله وهلك في يده فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة \* واذا امر الوصي بودع الميت بان يهب الوديعة او يقرض او يتصدق بها ففعل ضمن المودع ولو امره بالدفع الى فلان ففعل لم يضمن وكذا لو امره ان يدفع مضاربة الى فلان او ان يعمل به مضاربة فلا ضمان عليه كذا في التارخانية \* اذا اتفق الوصي التركة على الصغار حتى قُتِبَت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء رجل واحد من على الميت ديناً واثبت بالبينة عند القاضي وقضى القاضي بذلك هل لهذا الغريم ان يضم الوصي لا ذكر لهذه المسئلة في الكتاب وينبغي ان يكون على التفصيل ان اتفق عليهم بامر القاضي فلا ضمان عليه وان اتفق بغير امر القاضي فعليه الضمان واذا وجب الدين على الميت بقضاء القاضي وقضى الوصي ذلك ثم لحق الميت بعد ذلك دين آخر بان كان حياً بئرا في حال حيوته ثم وقع فيها دابة حتى صار ديناً على الميت او كان باع الميت بسلعة في حال حيوته فوجد المشتري بها عيباً بعد وفات الميت فردا على الوصي صار دينه ديناً على الميت هل يضم الوصي للثاني شيئاً فلهذا على وجهين اما ان دفع الوصي الى الاول ما دفع بامر القاضي او دفع بغير امره فان كان دفع بامر القاضي فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن الثاني يتبع الاول فيشاركه فيما قبض بقدر دينه ان كان قائماً وان كان هالكا في يده يضم القاضي حصته من المتبوض اما لا يضم الوصي للثاني وان ظهر انه صار دافعاً بعض حقه الى الاول بغير امره لانه كان مكرها على الدفع الى الاول من جهة القاضي هذا اذا دفع الوصي الى الاول دينه بامر القاضي اما اذا دفعه بغير امر القاضي كان للثاني ان يضم الوصي حصته من المتبوض ان شاء وان شاء ضمن القابض فاذا ضمن الوصي للثاني حصته مساوفاً الى الاول هل يرجع الوصي بما ضمن على الاول فان كان في زحم الوصي ان الثاني مبطل في

دعوى وفيما قام من البينة لم يرجع على الاول وان زعم انه محقق رجع بذلك على الاول  
هذا الذي ذكرنا اذا ثبت الدين عند القاضي بالبينة ولولم يثبت دين عند القاضي بالبينة ولكن  
اقر الميت بين يدي الوصي ان لفلان عليه كذا درهم او ثبت الدين بمعاينة الوصي بان ما بين  
ان الميت حال حيونه استهلك مال اسان واستخرج منه مالا هل يسع للوصي ان يقضي ذلك  
الدين اذا البكرت الورثة لارادة لهذا الخلق فيه المشايخ رح قال بعضهم لئان يقضي ذلك الدين وقال  
بعض مشايخنا رجع ببغني للوصي ان لا يقضي كذا في المحيط \* رجل اودع رجلا مالا وقال ان مات  
فادفعه الى ابني فدفعه اليه وله وارث غيره ضمن حصته ولا يكون بهذا وصيا وان قال ادفعه الى  
فلان غير وارث ضمن ان دفعه اليه مريض ائتمنع حنفة فرايته بأكلون من ماله قال ابو القاسم  
الصغار رح ان اكلوا بامر المريض فمن كان منهم وارثا ضمن ومن كان غير وارث حسب ذلك من ثلثه  
قال النقيه ابو الليث رح ان احتاج الى تعاددهم في مرضه فاكلوا معه ومع عياله بغير اسراف لاضمان  
عليهم استجسا با رجل مات وعليه دين فباع وصيه رقيقه للغرماء وقبض الثمن فضا ع عنده او مات  
بعض الرقيق في يد الوصي قبل ان يسلم الى المشتري فالمشتري يرجع بالثمن على الوصي  
ويرجع به الوصي على الغرماء ولو استحق العبد ورجع المشتري بالثمن على الوصي لم يرجع الوصي  
بالثمن على الغرماء الا ان يكون الغرماء امرؤه ببيعه وكذلك لو قال الغرماء له بيع رقيق فلان  
الميت واقض دينهم لم يرجع بالثمن عليهم ولو كانوا قالوا بيع عبد ملان هذا يرجع بالثمن عليهم لانهم  
خروه منه الا ان يكون الثمن اكبر من دينهم فلا يرجع عليهم باكثر من دينهم ولو قال له بيع هذا العبد  
فانه لفلان وقال الوصي لا ابيعه ثم باعه ثم استحق وقد ضاع الثمن رجع به الوصي على الغريم ولولم يكن  
على الميت دين ولكن الوصي باع الرقيق للورثة الكبار فهم في جميع هذه الوجوه بمنزلة الغرماء  
وان كانوا صغار لم يرجع عليهم في الاستحسان ولو باع القاضي رقيق الميت للغرماء فضا ع الثمن  
عنده ثم استحق الرقيق رجع المشتري بالثمن على الغرماء لا على القاضي رجلا او صنى يعنى  
عبده ثم جنى العبد جناية بعد موت الموصي فاعتقه الوصي وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للنداء  
وان لم يعلم ضمن قيمته ولا يرجع بذلك على الورثة ولو ان عبد الايتام جنى جناية كان لوصيه  
ان يختار لهم امساك العبد ويدفع ارش الجناية من مالهم الا ان يكون بين ارش الجناية وبين قيمة العبد  
شيء متعوت فان قال الوصي عند القاضي قد اخترت امساك العبد او اشهد على نفسه بذلك شهيدا

فليس له ان يرجع الى ان يدفع العبد فان لم يكن لهم مال غير العبد فعليه ان يبيع العبد ويؤدي ارش الجنابة من ثمنه فان مات العبد قبل ان يبيعه بعد ما اختاره فالجنابة دين على الايتام حتى يؤدوها كذا في محيط السرخسي \* قال محمد زح في الجامع الكبير رجل اشترى عبدا بالف درهم وقبض العبد ولم ينقد الثمن حتى مات واوصى الى رجل وعلى الميت سوى الثمن ألف درهم آخر دين ولا مال له سوى هذا العبد فوجد الوصي بالعبد عيبا فرده بالعيب بغير قضاء فهو جائز وليس للغريم نقضه ويرجع الوصي على البائع فإما خذ منه نصف الثمن ويعطيه التي الغريم الآخر وان نوى الثمن على البائع فلا ضمان على الوصي للغريم لان هذا الرد لما اعتبر بيعا جديدا في حق الغريم صار كأن الوصي باعه من رجل ونوى الثمن عليه وهناك لا يضمن وكذا ههنا فرق بين هذا وبين ما اذا باع الوصي هذا العبد من رجل آخر بالف درهم وقبض الثمن ودفع الى البائع حيث يضمن للغريم الآخر والفرق انه لما باعه من غيره وقبض ثمنه وتعلق كل واحد من الغريمين به فهو بالدفع الى احدهما يصير متلفا على الآخر حقه اما ههنا الوصي لم يقبض شيئا انما باشر الرد بالعيب وانه يبيع جديدا في حق الغريم وله ولاية البيع فلم يوجد سبب الضمان فلا يضمن قال مشائخنا راح فهذا هو الحيلة للوصي اذا اراد ان يقضي دين غريم الميت وخاف ظهور دين آخر على الميت ان يبيع شيئا من مال الميت من غريمه بما للغريم على الميت من المال فلا يضمن اذا ظهر دين آخر على الميت فلوان الوصي حين اراد الرد بالعيب لم يقبله البائع حتى خاصمه الوصي الى القاضي فان كان القاضي يعلم يدين الغريم الآخر لا يزيد العبد بالعيب بل يبيعه ويقسم ثمنه بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضي ولا بعده وان لم يعلم القاضي يدين غريم آخر رده على البائع وستط الثمن عن البائع فان اتام الغريم الآخر بعد ذلك بينه على دينه خير القاضي بين ان يقضي الرد ويضمن للغريم الآخر نصف الثمن وبين ان ينقض الرد ويرد العبد حتى يباع في دينهما كذا في المحيط \* قوم ادعوا على الميت ديناً ولا يئنه لهم الا ان الوصي يعلم بالدين قال نصير زح يبيع الوصي التركة من الغريم ثم يجسد الغريم الثمن فيصير ذلك قصاصاً وان كانت التركة صامتا يودع المال عند الغريم ثم يجسد الغريم الوديعة فيصير قصاصاً كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا شهد شهود عدل بين يدي الوصي ان لفلان على الميت كذا كذا ديناً ولم يشهدوا بها عند القاضي هل يسم للوصي قضاء هذا الدين اذا انكرت الورثة لارواية لهذا واختلف المشائخ راح ايضا في هذا

العَصْلُ فقال بعضهم له ذلك ومنهم قال لا يسعه القضاء كذا في المحيط \* وأما اقرار الميت بالدين  
بين يدي الوصي وإراد الوصي أن يتقضي بالدين ولا يلحقه العزم فقد اختلف المشائخ رح فيه  
على خمسة أقوال منهم من قال لا ينبغي له أن يجيء إلى القاضي ويقول أقسم است الميراث بين  
الورثة حتى إذا طهر دين آخر بالدية لا يكون القريم الثاني أن يحاصمني ولا يرجع بالنصان  
عليّ ومنهم من قال يدفع إلى المقر له قدر الدين سراً حتى لا تعرف الورثة فبضمونته ومنهم من قال  
ينبغي أن يجعل من التركة مقدار الدين في صرة فبضع بين يديه ويبعث إلى العريم فيجزي  
بأخذ سرّ وجهها والوصي يتعامل فإن علم الورثة بقول للورثة خاصصوا انتم أو اقيموا عبري  
لكي يخاصم ومنهم من قال ينبغي أن يجعل مقدار الدين من جنس الدين في صرة فيودع  
العريم فذهب العريم بالوديعة فصا بالدين ثم إن الوصي لا يضمن لأن له أن يودع ومنهم  
من قال ينبغي للوصي أن يقول للميت حين اقرار الدين بين يديه اجلس شاهدين اشهدهما على  
قولك واشهد شاهدان أحداً سواي حتى لو جاء العريم بعد الشاهدان له يشهدان بذلك أو يشهد  
الوصي مع الشاهد الآخر ثم يتقضي الوصي دينه ولا يضمن وإن ادعى الورثة صما على الوصي  
وقالوا أنك قصبت دينا من التركة لم يكن واحداً على الميت فصرت ضاملاً وانكروا الوصي النصفان  
وأرادت الورثة استخلاص الوصي فالنصبي لا يستخلف الوصي بالله ما نصبت بطور الوصفي وانما يختلف  
بالله ما لهم فإليك ما يدعون من النصفان عليك كذا في الدخيرة \* رجل مات وعليه دين لرجل  
فقال صاحب الدين قبضت منه في صحة الألف التي كانت لي عليه وغرماء الميت قالوا لا بل  
نصبت منه في صرته الذي مات ولناحق المشاركة فيه قبضت منه قالوا إن كانت الألف المقبوضة  
فائنة تشاركوه فيها لأن الأخذ حادث في حال إلى اقرب الاوقات وهو حالة المرض وإن كانت  
المقبوضة هالكة لاشيئ لغرماء الميت قلله لأنه انما يصرف إلى اقرب الاوقات سوغ طاهر والظاهر  
يصلح للدفع لا لأجباب الصنفان فقال قيام الألف هو ديني لنفسه سلامة المقبوض والغرماء يسكرون  
ذلك وقد اجمعوا على أن المقبوض كان ملكاً للميت فلا يصلح الظاهر شاهد الله وبعد هلاك المقبوض  
حاجة الغرماء إلى أجباب النصفان ولا يصلح الظاهر شاهد الله لهم وصي عليه للميت دين والميت  
أوصى بوصايا فيريد الوصي أن يخرج عنه عهدة ما عليه قالوا بعتد وصايا الميت أو يتقضي  
ديون الميت

ديون الميت من مال نفسه فيصير ذلك قصاصا بما عليه لكن ينبغي ان ينوي القصاص حين يقضي فيقول اقضي من مال الميت حتى يصير قصاصا كذا في فتاوى قاضيه خان \* الوصي بعد ما خرج من الوصاية اذا قبض دينا لليتيم ينظر ان كان موروثا للصغير او وجب بعقد الوصي مقدرا لا ترجع الحقوق فيه الى العاقد لا يصح ولا يبرأ المديون وان وجب بعقد الوصي اعتقدا يرجع فيه حقوق العقد الى العاقد يصح قبضه ويبرأ المديون كذا في المحيط \* وصي ادعي على الميت دينا اختلفوا في ان القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم لا يخرج الا ان يدعي عينا له له فيخرجه القاضي من يده وقال بعضهم اذا لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يخرج من الوصاية وقال الفقيه ابو الليث راجع يقول له القاضي اما ان تبرأه عن الذي تدعي او تقيم البينة عليه حتى تستوفي الدين والا اخرجتك من الوصاية فان لم يقم اخرجه عن الوصاية وعن محمد بن سادة رح ان الوصي اذا ادعى دينا على الميت وليس له بينة فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كان له بينة فان القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعي البينة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك ان شاء ترك الثاني وصيا وصارا الاول خارجا من الوصاية وان شاء اجمدا الاول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاص رح ان القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار الدين الذي يدعي خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه اخذ المشايخ رح وعليه الفتوى ميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فادرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز قبضه ولو كان الابن حين بلغ نياه عن القبض لا يصح قبضه رجل مات وعليه الف لرجل وللميت على رجل الف درهم فتضمن مديون الميت دين الميت ذكر في الاصل انه يبرأ عما عليه وان قضى بغيره الوصي وامر الوارث واذا اراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رح يقول عند القاضي هذه الاف التي لفلان الميت علي من الاف التي لك على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضى الاف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو ان مستودعا قضى دين صاحب الوديعة من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار ان شاء اجاز قضاءه وان شاء ضمن المستودع ويسلم المقبوض الى القابض ميت او وصي الى امرأته وترك مالا وللمرأة عليه مهرها ان ترك الميت صامتا مثل مهرها كان لها ان تأخذ مهرها من الصامت لانها ظفرت بنسبها وان لم يترك الميت صامتا كان لها ان تبيع ما كان



اصلاح للبيع وتستوفي صداقها من الثمن مديون مات ورب الدين وارثه ووصيه كان له ان يبيع مقدار حقه من غير علم الورثة رجل مات عن اولاد صغار ولم يوص الى احد فنصب القاضي رجلا وصيا في التركة فادعى رجل على الميت دينا ووديعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين والوديعة فلا يتقصى الا بعد ثبوتها بالبينة واما المهر ان كان النكاح معروفا كان القول قول المرأة التي مهر مثلها بدع ذلك اليها وقال القضاة ان الميث رح ان كان ذلك قبل تسليم المرأة فكذلك وان كان بعد ما سلمت نفسها الى الزوج يمنع عنها مقدار ما حرت العادة بتعجيله قل تسليم النفس لان الطاهر انما لا تسلم بنفسها الا بعد استبراء المعجل قال رص وفيه نوع نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقتضى بسقوط شيء منه بحكم الطاهر لان الطاهر لا يصح حجة لا بطل ما كان ثابتا كذا في فتاوى فاصيخان \* قال محمد درج في الحامع رجل هلك وترك مالا ووارثا واحدا فاقام رجل البينة ان له على الميت الف درهم دين فتقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه الثاوي غاب الوارث محصر له غريم آخر فابى الغريم الاول لبس بحصم له ولو كان الغريم الاول هو العائيب فاحصر الثاني وارث الميت كان خصماله فاذا قضى القاضي على الوارث وقد بوى ما اخذ الوارث رح الغريم الثاني على الغريم الاول واخذ منه بعض ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الاول عربيا وكان موصى له بالثلث وقبضه وعاب الوارث فاقام الرجل البينة ان له على الميت دينا فالموصى له لبس بحصم له وكذلك لو كان الاول عربيا والثاني موصى له بالثلث لم يكن الغريم خصماله ذكر في السوازل رجل مات وعليه دين يأتي على جميع تركته فاحصر مع نفسه وارث الميت فقد قيل الوارث لا يكون خصما للغريم وقبل يكون خصما ويقوم مقام الميت في حق الخصومة وبه اخذ ابو الليث رح وعليه الفتوى تركته مستغرقة كلها بالدين او اكثرها ادعى مدع اخذ على الميت دينا وعجز عن اقامة البينة واراد تحليف الورثة واصحاب الدين لا يمين على العراء اصلا وكذا لا يمين على الورثة ان كان كل التركة مستغرقة بالدين وان كان له بينة فالموصى هو الحصم وان لم يكن له وصي ولا وارث فجعل القاضي له وصيا وان كان في المال فضل عن الدين يحلف الوارث وقد ذكرنا في كتاب ادب القاضي ان الوارث اذا لم يصل اليه شيء من التركة يسمع عليه بينة المدعي لكن لا يستحلف قبل ان يظهر للميت مال على ما اختاره القضاة ابو جعفر وابو الليث رح ادعى على الميت دينا ووصيه غاب غيبة منتطعة فالتصبي

ينصب خصما عن الميـت لخصمه المدعي كذلك لو كان الوصي حاضرا واقر للمدعي بالدين والقاضي ينصب خصما عن الميـت هكذا ذكر الفضلي في فتاواه وفي اقرار الواقعات اذا اقر وصي الميـت انني قبضت كل دين لفلان الميـت على الناس فجاء غريم لفلان الميـت وقال للوصي دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا ولا علمت انه كان لفلان عليك شيء فالتقول قول الوصي مع يمنه ولو قامت البيـنة على اصل الدين لم يلزم الوصي منه شيء وكذا لو قال قبضت كل دين لفلان بالكوفة واضاف الي مصر او سواد وكذا الوكيل بقبض الدين والوديعة والمضاربة في جميع ذلك سواء كذا في المحيط \* وصي انفذ من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصي وارثا يرجع في تركـة الميـت والا فلا يرجع وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها موطئا لبا من جهة العباد وكان كقضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له ان يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغيرا ويشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذا الوصي دين الميـت من مال نفسه بغيرا من الوارث واشهد على ذلك لا يكون متطوعا وكذلك اذا اشترى الوارث الكبير طعاما وكسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميـت والتركـة وكذا الوصي اذا ادنى خراج اليتيم او عشرة من مال نفسه قبل قبوله في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* احد الورثة اذا قضى دين الميـت من خالص ملكه حتى كان له الرجوع في التركـة قبل ان يرجع فيها ثم ورنوا عن ميـت آخر لا يكون للذي قضى دين الميـت ان يرجع في تركـة الميـت الثاني كذا في الذخيرة \* وللوارث ان يقضي دين الميـت وان يكفنه بغيرا من الورثة وكان له ان يرجع في مال الميـت الوصي اذا اشترى كفنًا للميـت واشترى الوارث ثم علم بعيب في الكفن بعد ما دفن الميـت كان للوارث والوصي ان يرجع بنقصان العيب ولو ان اجنبيا اشترى للميـت كفنًا فعلم العيب بعد ما دفن فيه ذكر الناطفي ان الاجنبي لا يرجع بنقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع الاجنبي ايضا والصحيح ان الاجنبي لا يرجع غريب نزل في بيت رجل فمات ولم يوص الى احد وترك دراهم قال ابو القاسم رح يرفع الامر الى الحاكم فيكفنه بامر الحاكم كفنًا وسطا فان لم يجد الحاكم كفنًا كفنًا وسطا ولو كان على الميـت دين لا يبيع هذا الرجل ماله لقضاء دينه وكذا لو ترك جارية لا يبيعه كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا تصرف واحد من اهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء ولا وصي للميـت وهو يعلم ان

الامر لورفع الى القاضي حتى ينصب وصياؤه يأخذ المال ويبيعه افتى القاضي الدبوسي بان تصرفه جائز للضرورة قال قاضيخان وهذا مستحسن وبه يفتي كذا في الفتاوى الكبرى \* بشر بن الوليد عن رجل مات في بعض الاطراف فجاء وارثه فقال مات ابي وعليه دين وترك صنوف اموال ولم يوص الى احد وهو لا يتذكر على اقامة البيعة لان الشهود كانوا من اهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي ان يقول له ان كنت صادقا فابع المال حتى تنصي الدين قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن وعن ابي بصير رح رجل مات فزم غرماؤه وورثته ان فلان مات ولم يوص الى احد الحاكم لا يعلم شيئا من ذلك يقول لهم الحاكم ان كنتم صادقين قد جعلت هذا وصيا قال ان فعل ذلك رجوت ان يكون في سعة وبصير الرجل وصيا ان كانوا صادقين امر اقاوصت بثلاث ماله او وصت الى رجل فانفذ الوصي بعض وصيتها وبقي البعض في يد الورثة هل يكون للوصي ان يترك في يد الورثة قالوا ان علم الوصي من ديانة الورثة انهم يخرجون الثلث جازله ان يترك في ايديهم وان علم خلاف ذلك لا يبيع ان يترك في ايديهم ان كان بقدر على استخراج المال منهم رحل اشترى لولده الصغير شيئا وادى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في التتواتر انه ان لم يشهد بمداء الثمن انه انما ادى الثمن ليرجع فانه لا يرجع وفرق بين الوالد والوصي ان الوصي اذا ادى الثمن من مال نفسه لا يحتاج الى الاشهاد لان الغالب من حال الوالدين انهم يقصدون الصلة والرفق يحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهر امرأة ابنه ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم تشهد بمداء الثمن لا ترجع كذا في فتاوى قاضيخان \* قال محمد رح اذا قال الوصي للبيتيم مالك عليك في كذا وكذا سنة فانه يصدق في نفعه مثله في تلك المدة ولا يصدق في الفضل على نفقة مثله ثم نفقة المثل ما يكون بين الاسراف والتبذير كذا في المحيط \* واذا اختلفنا في المدة قال الوصي مات ابوك منذ عشر سنين وقال البيتيم مات ابي منذ خمس سنين ذكر في الكتاب ان القول قول الابن واختلف المشائخ رح فيه قال شمس الاثنية الحلواني رح المذكور في الكتاب قول محمد رح اما على قول ابي يوسف رح القول قول الوصي كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال الوصي ترك ابوك رقيقا فانفقت عليهم من مالك كذا وكذا درهم انهم ما نوا

ماتوا أو ابتقوا تلك النفقة نفقة المثل والصغير يكذبه ويقول ان ابي ما ترك رقيقا فالقول قول الوصي  
وفي الخاتمة قال محمد والحسن بن زياد رح القول قول الابن وقال ابو يوسف رح القول قول الوصي  
واجمعوا على ان العبيد لو كانوا احياء كان القول قول الوصي كذا في التاتارخانية \* انا ادعى الوصي  
ان غلاما لليتيم ابق فجاء به رجل فاعطيت به جعله اربعين درهما والابن ينكر والا باق كان القول  
قول الوصي في قول ابي يوسف رح وفي قول محمد والحسن بن زياد رح القول قول الابن الا  
ان يأتي الوصي ببينة على ما ادعى كذا في فتاوى قاضيهان \* وكذلك لو قال الوصي لم يترك  
ابوك رقيقا لكن انا اشتريت لك رقيقا من مالك واديت ثمنهم من مالك وانفقت عليهم من مالك  
ايضا فهو مصدق في ذلك كله ومتى جعلنا القول قوله فيما ذكرنا يحلف هذا جواب الكتاب الا ان  
مشائخنا رح كانوا يقولون لا يستحسن ان يحلف الوصي اذ لم يظهر منه خيانه وفي نوادر هشام  
عن محمد رح اذا ادعى ان والد الصغير ترك كذا وكذا من الغلام فانفق عليهم كذا وكذا ثم  
ماتوا فان كان مثل ذلك المبت يكون به مثل ما سمي من الرقيق فالقول قوله وان كان  
لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون لمثله مثل ذلك الغلام لم اصدقه وان ادعى الوصي انه اعطى  
اليتيم في شهر مائة درهم وانها فريضة وانه ضيعها فاعطاه مائة اخرى في ذلك الشهر قال اصدقه  
ماله يعني من ذلك شيء فاحش يعني بقول اعطيته مرارا كثيرة فضيعها عبد في يد رجل  
يدعيه انه قال الوصي لليتيم اني اشتريت هذا الغلام من هذا الرجل بالف درهم من مالك  
وفضضته ودفعت الثمن اليه وانفقت عليه من مالك كذا وكذا في مدة كذا ثم قال ان هذا الرجل  
طلب علي فاخذته مني وكذبه اليتيم والذي في يديه العبد فانه يصدق الوصي في حق براءته عن  
الضمان اما لا يصدق في حق صاحب اليد من غير بينة حتى لا يؤخذ العبد منه لانه في حق ذي  
اليده اما مدع او شاهدو الحكم لا يقطع بالدعوى ولا بشهادة الفرد اما في حق نفسه منكر الضمان  
فيقبل قوله في ذلك مع بينه كذا في المحيط \* وان قال الوصي فرض القاضي لا خيك الزمن هذا نفقة  
في مالك كل شهر كذا فاديت اليه لكل شهر منذ عشرين فكذبه الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل  
ويكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو كان الوصي قال له ابوك مات وترك هذه الارض  
لك وهي ارض خراج فاديت خراجها الى السلطان منذ عشرين في كل سنة كذا وقال الوارث  
لم يست ابي الا منذ سنتين فهو على الاختلاف الذي في الجعل وكذلك اذا اتفقان اباه مات

منذ عشرين سنين واختلفا في ارض فيها ماء لا يستطاع معه الزراعة فقال الوارث لم يزل كذلك ولم يجب خراجها وقال الوصي انما غلب عليها الماء للحال وقد ادبت خراجها عشرين سنين فهو على الاختلاف الذي في العمل واجمعوا على ان الارض لو كان صالحا للزراعة يوم الخصومة لا ماء فيها وباتى المسئلة بحالها ان القول قول الوصي مع يمينه وفي التنازل لو قال الوصي لليتيم انك استلكت على هذا الرجل في صغرك كذا وكذا فقضيتك فكذبه اليتيم في ذلك كله فالقول قول اليتيم والوصي ضامن عند الكل ولو قال الوصي لليتيم ان عبدك هذا قد ابق الى الشام فاستأجرت رجلا فجاء به من الشام بمائة درهم واعطيت الاجر وانكر اليتيم ذلك فالقول قول الوصي في قولهم جميعا ولو قال الوصي في هذا كله انما ادبت ذلك من مالي لا رجعه عليك وكذب اليتيم فان الوصي لا يصدق في قولهم جميعا الا بينة كذا في المحيط \* ولو اخضر الوصي رجلا الى القاضي فقال ان هذا رد عبد الصغير من الاباق فوجب له الجعل وفي يدي مال هذا الصغير فاعطيته هل يصدق القاضي قبل هذا على الخلاف ايضا وثيل لا يصدق بالاتفاق كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى من امي يوسف رح اذا كان للميت على رجل مال فاقروصيه ان الميث قد قبضه لم يكن الوصي خصما في قبضه بعد ذلك لكن القاضي يجعل وكبلا في قبضه قال محمد رح في اقرار الاصل اذا اقر وصي الميت انه قد استوفى جميع مال الميت على فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان له لان علي الف درهم وقد قبضتها فهذا على وجهين اما ان كان هذا دينا وجب باي ان الوصي او ابا اذا الميث ففي كل واحد من الوجهين لا يخلو اما ان يكون اقراره بالدين بعد اقرار الوصي باستيفاء جميع ما عليه او قبل اقرار الوصي باستيفاء ما عليه والوصي في كل من الوجهين لا يخلو اما ان وصل فدا فمئة باقراره انه استوفى الجميع او فصل وقد برأ محمد رح به اذا كان الدين واجبا باقرار الميث واقر الوصي اولا باستيفاء جميع ما على الغريم ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقرار الغريم بعد ذلك ان الدين كان عليه الف درهم وقد استوفى الوصي منه الف درهم وكران الغريم برأ عن الاك حتى لو لم يكن الوصي ان يتبعه بشي فالقول قول الوصي مع يمينه انه قبض مائة درهم ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضم من تسعمائة للورثة بسبب الجحدون فان قامت للميت بينة على ان الدين على الغريم كان الف درهم بان اقام الوارث البينة او غريم للميت البينة كان الغريم بريئا

من الالف حتى لو لم يكن للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة ويضمن الوصي تسعمائة للورثة فاذا اقر الغريم اولا ان الدين الف درهم ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره بالجواب فيه كالجواب فيما اذا ثبتت الالف بالبينه يكون الغريم بريئا من جميع الالف باقرار الوصي بالاستيفاء ويضمن الوصي تسعمائة للورثة هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما للميت على فلان وهي مائة درهم وقال الغريم لا بل كان الف درهم ذكرنا الوصي يصدق في هذا البيان حتى لو كان للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة هذا اذا اقر الوصي اولا بالاستيفاء وان اقر الغريم اولا بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره بالجواب فيه كالجواب فيما اذا وجب الدين بادائه للميت يكون الغريم بريئا من جميع ما عليه لا قرار الوصي ويضمن الوصي للورثة بتسعمائة هذا الذي ذكرنا كله اذا قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره اما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة ثم قال الغريم كان الدين علي الف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون بريئا من جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي ان يتبعه بشيء ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما اقر الوصي اولا بالاستيفاء فاما اذا اقر الغريم اولا بالف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فان الغريم يكون بريئا من جميع الالف ويضمن الوصي للورثة تسعمائة منها قال ولو ان وصيا باع خادما للورثة واشهد انه قد استوفى جميع ثمنه وهي مائة وقال المشتري بل كان مائة وخمسين فهذا على وجهين اما ان قال الوصي وهو مائة موصولا باقراره او قال موصولا فان قاله موصولا باقراره فانه لا يصح هذا البيان حتى يبرأ الغريم من مائة وخمسين باقرار الوصي انه استوفى جميع ما عليه ويكون القول قول الوصي فيما تبض والجواب فيما اذا كان مالكا واقر باستيفاء جميع ما على المشتري ثم قال وهو مائة موصولا او مفصولا كالجواب في مسألة الوصي ولو اقر الوصي انه قد استوفى من فلان مائة درهم وهو جميع الثمن فقال المشتري لا بل الثمن مائة وخمسون فاراد الوصي ان يتبعه بخمسين درهما فله ذلك واذا اقر الوصي انه استوفى جميع ما لفلان على فلان وهو مائة درهم واقام الورثة البينة او غريم الميت انه كان له عليه مائة درهم حتى تبطل هذه البينة فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يضمن الوصي الا المائة التي اخذ وهذا بخلاف ما لو قال الوصي مفصولا وهي مائة ثم قامت البينة ان الدين على

الغريم مائتان فان الوصي يكون صامنا للمائتين قال واذا اقر الوصي انه استوفى ما لعلان الميت عند فلان من وديعة او صاربة او شركة او بضاعة او جارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة واقر المطلوب انه كان للميت عنده الف درهم فهذا على وجهين اما ان اقر الوصي بالاستيعاء او لا ثم اقر المطلوب انه كان العا او اقر المطلوب انه كان للميت عنده الف درهم ثم اقر الوصي باستيعاء ما عنده وقول الوصي وهي مائة اما ان يكون موصولا باقراة او موصولا فان اقر الوصي بالاستيعاء او لا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطلوب كان الف درهم وقد قبضتها فان الوصي لا يضمن اكثر مما اقر نفسه ويكون المطلوب بريئا من الجميع كقاي الدين فان قامت البينة انه كان عند المطلوب الف درهم فان الوصي صامن لذلك كله هذا اذا قاله مفصلا فاما اذا قاله موصولا ثم اقر المطلوب ان ما عنده كان الف درهم فان القول قول الوصي انه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب بشي بخلاف لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي هذا اذا اقر الوصي او لا باستيعاء الدين فاما اذا اقر المطلوب او لا ان الامانة عنده الف درهم للميت ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه عنده وهو مائة موصولا او مفصلا بالجواب فيه كالجواب فيما اذا قامت البينة ان المال عند المطلوب كان الف درهم الا انه لا يتبع المطلوب بشي قال واذا اقر وصي الميت انه قبض كل دين لعلان الميت على الناس فجاء غريم لعلان الميت فقال للوصي قد دفعت اليك كذا وكذا فقال الوصي ما قبضت منك شيئا ولا علمت انه كان لعلان عليك شي فالتقول قول الوصي ولا يثبت البراءة للغرماء بهذا الاقرار الذي وجد من الوصي وكذلك الجواب في الوكيل بقص الدين والوديعة والمضاربة واذا اقر الوصي انه استوفى ما على فلان من دين الميت فقال الغريم كان له علي الف درهم وقال الوصي قد كان له عليك الف درهم لكنك اعطيت خمسمائة في حبوته ودفعت الخمسمائة الباقية الى بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك فالجواب فيه كالجواب في المسئلة الاولى بضمن الوصي الف درهم ولكن يستحلف الورثة على دعواه ولو اقر الوصي انه قد استوفى ما لعلان الميت على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان فقامت البينة ان للميت على رجل الف درهم فقال الوصي ليست هذه فيما قبضت فانها يلزم الوصي ويرأ جميع غرماء الميت بهذا الاقرار بخلاف ما لو اقر استوفيت جميع ما للميت من الدين على الناس ولم يقل من هذا الرجل حيث لا يقع البراءة للغرماء بهذا

بهذا الاقرار ولو ان وصيا اقر انه قبض جميع ما في منزل فلان من متاعه وصبرائه ثم قال بعد ذلك وهو مائة وخمسة ائوب وادعى الوارث انه كان اكثر من ذلك واقاموا البينة انه كان في ميراث الميت يوم مات في هذا الميت الف درهم ومائة ائوب فانه لا يازم الوصي الا قد رما اقر بقضه وان قال وهي مائة مفصولا عن اقراره كذا في المحيط \* اذا اقر على الميت بالدين لا يصح اقراره كذا في الذخيرة \*

الباب العاشر في الشهادة على الوصية ولو شهد الوصيان انه اوصى الى فلان معهما وادعى فلان جازت استحسانا لقياسا كذا في محيط السرخسي \* واذا كان لا يدعي فان شهادتهما لا تقبل قياسا واستحسانا ان كانت الورثة يدعون ذلك والمشهود له بجحد وان كانت الورثة لا يدعون كون الثالث وصيا معهما لا تقبل شهادة الموصيين قياسا واستحسانا قال في الاصل واذا كذبهما المشهود عليه ادخلت معهما رجلا آخر سوى المشهود عليه من مشائخنا من قال ما ذكرناه يدخل معهما ثالثا قول ابي حنيفة ومحمد رحم ومنهم من يقول لا بل المذكور في الكتاب قول الكل وهو الظاهر فانه لم يحك فيه خلافا واذا شهد ابنان ان اباهما اوصى الى فلان وفلان يدعي فالقياس ان لا تقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل واما اذا كان فلان بجحد ذلك وباقي الورثة لا يدعون فانه لا تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا وان كانت بقية الورثة يدعون وهو بجحد لا تقبل قياسا واستحسانا واذا شهد رجلان لهما على الميت دين ان الميت اوصى الى فلان وقبل ذلك وفلان يدعي القياس ان لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل هذا اذا كان الوصي يدعي ذلك وان كان لا يدعي ان كان ورثة الميت وغير الشاهدين من غيراء الميت يدعون ذلك فانه لا تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا وكذلك اذا شهد رجلان عليهما دين الميت ان الميت اوصى الى فلان وفلان يدعي فالمسئلة على القياس والاستحسان فاما اذا كان الوصي لا يدعي ذلك ان كانت الورثة يدعون لا تقبل قياسا واستحسانا وان كانت الورثة بجحدون ولا يدعون ذلك لا تقبل قياسا ولا استحسانا واذا شهد ابناء الوصي ان فلانا اوصى الى ابينا والوصي يدعي والورثة لا يدعون فانه لا تقبل هذه الشهادة قياسا واستحسانا وليس للقاضي ان ينصب هذا وصيا في تركة الميت يطلبها من غير شهادة وان كان الوصي يرغب في الوصاية لم يكن له النصب بشهادتهما فاما اذا كان الوصي بجحد والورثة يدعون فانه تقبل هذه الشهادة وان كانت الورثة لا يدعون لا تقبل هذه الشهادة وشهادة الاخ في هذه مقبولة وشهادة الشريكين



المتناوضين وغير المتناوضين في هذا جائزة وإذا شهد ابنا أحد الوصيين ان فلانا أوصى الى  
 ايناس وفلان معاً ان كان الاب يدعي فانه لا تقبل هذه الشهادة لاني حق الاب ولا في حق الاجنبي  
 وان كان الاب لا يدعي ويدعيه الورثة فان الشهادة تقبل وان كان الاب لا يدعي ولا شريك  
 الاب ولا الورثة لا تقبل هذه الشهادة لعدم الدعوى قال وإذا شهد شاهدان ان الميت أوصى  
 الى هذا والله رجع عن ذلك وأوصى الى هذا الآخر اجبرت شهادتهما وإذا شهد شاهدان  
 ان الميت أوصى الى هذا الرجل ثم شهد ابا الوصي ان الموصي عزل اباهما عن الوصية وأوصى الى  
 فلان اجبرت شهادتهما قال ولو شهدا انه أوصى الى ابيهما ثم عزله عن الوصية وأوصى الى هذا  
 اجبرت شهادتهما قال ولو شهد على ذلك انما الميت غريم الميت لهما عليه دين او له عليهما وفلان  
 يدعي فالمسئلة على القياس والاستحسان وإذا شهد شاهدان ان فلانا جعل هذا وكيلاً في جميع  
 تركته بعد موته جعلته وصياً له وإذا قال جعلته وصياً فهذا وما لو قال اوصيت اليه سواء فبصبر وصيا وإذا شهد  
 احد الشاهدين انه أوصى الى فلان يوم الخميس وشهد الآخر انه أوصى يوم الجمعة تقبل هذه  
 الشهادة كذا في المحيط \* وإذا شهد الوصيان لوارث صغير بشي من مال الميت او غيره فشهادتهما  
 باطلة وان شهدا لوارث كبير في مال الميت لم يجزوان كان في غير مال الميت جاز وهذا عند  
 ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحم الله ان شهد الوارث كبير بجور في الوجهين كذا في الهداية  
 ولو كان الموصى له معلوماً الا ان الموصى به مجهول فشهدوا على اقراره بالوصية له تقبل هذه  
 الشهادة ويرجع في البان الى رتبة الموصي كذا في المحيط \* وإذا شهد الرجلان لرجلين  
 على ميت بدين الف درهم وشهد الآخران للاولين بمثل ذلك حازت شهادتهما وان كانت  
 شهادة كل فريق للآخرين بوصية الف درهم لم تحز ولو شهدا انه أوصى لهذين الرجلين بخاربت  
 وشهد المشهود لهما ان الميت أوصى للشاهد بعده جازت الشهادة بالاتفاق ولو شهدا انه أوصى  
 لهذين الرجلين بثلاث ماله وشهد المشهود لهما انه أوصى للشاهدين بثلاث ماله فالشهادة باطلة  
 وكذلك اذا شهد الاولان ان الميت أوصى لهذين الرجلين بمائة وشهد المشهود لهما انه  
 أوصى للاولين بثلاث ماله فهي باطلة لان الشهادة في هذه مثبتة للشركة كذا في خزائن المفتين \*  
 وإذا شهد شاهدان ان الميت أوصى لهذين بدرهم وشهد آخران انه أوصى لهذين بدرهم  
 لم تجز شهادتهما ولو شهد شاهدان انه أوصى له بدينار وآخران بدرهم وانما بعدد الآخران

بدراهم جازت الشهادة كذا في محيط السرخسي \* وإذا شهد الرجل قومًا على وصية ولم يقرأها عليهم ولم يكن بينهم وبينها عتاق وقرار بدين ووصايا فإن الإشهاد لا يصح كذا في المحيط \*

## كتاب المحاضر والسجلات

الأصل في المحاضر والسجلات أن يبالغ في الذكر والبيان بالتصريح ولا يكتفى بالإجمال كذا في الخلاصة \* ذكر الشيخ الإمام الزاهد الحجاج نجم الدين شمس الإسلام والمسلمين عمر النسفي رح أن الإشارة في الدعاوي والمحاضر ونظ الشهادة مما يحتاج إليها وكذا في السجلات لا بد من الإشارة حتى قالوا إذا كتب في محضر الدعوى حضر فلان مجلس الحكم وحضر فلان مع نفسه فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتنى بصحة المحضر وينبغي أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه وكذلك عند ذكر المدعي والمدعى عليه في أثناء المحضر لا بد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا والمدعى عليه هذا لأن بعض المشائخ كانوا لا يفتنون بالصحة بدونه وكذلك قالوا في السجلات إذا كتب وقضيت لمحمد هذا على أحمد هذا لا بد وأن يكتب وقضيت لمحمد هذا المدعى على أحمد هذا المدعى عليه كذا في المحيط \* وكذلك قالوا إذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود وأشاروا إلى المتداعين لا يفتنى بالصحة وقالوا أيضًا إذا كتب في صك الاجارة آجر فلان ابن فلان أرضه بعدما جرت المبايعة الصحيحة بينهما في الأشجار والزراجين التي في هذه الأرض لا يفتنى بصحة الصك بعدما جرت المبايعة صحيحة بين المتعاقدين هذين في الأشجار والزراجين التي في هذه الأرض وينبغي أن يكتب آجر الأرض من المستأجر هذا بعدما باع هذا الآجر الأشجار والزراجين من المستأجر هذا وقالوا أيضًا إذا كتب في المحضر حضر المدعى بشهوده وسألني الاستماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتنى بصحة المحضر وينبغي أن يذكر الفاظ الشهادة لأن القاضي عسى يظن أن بين الدعوى والشهادة موافقة ولا يكون بينهما موافقة في الحقيقة وكذلك قالوا أيضًا إذا كتب في السجل وشهد الشهود على موافقة الدعوى لا يفتنى بصحة السجل وكذلك قالوا في كتاب القاضي إلى القاضي

لو كتب قد شهدوا على موافقة الدعوى لا يقتضى بصحة الكتاب ومن المشايخ من فرق بين كتاب  
القاضي والسجل وبين محضر الدعوى فافتى بصحة الكتاب والسجل وبفساد محضر الدعوى  
وكذلك قالوا في السجل اذا كتب على وجه الانجاز ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به  
الحوادث العكسية والوارث الشرعية لا يقتضى بصحة السجل ما لم يبين الامر على وجهه كذا  
في الذخيرة \* قالوا ويكتفي في محضر الدعوى بشهد الشهود بكذا عقيب دعوى المدعي هذا  
وكذا يكتب عقيب الجواب بالانكار من المدعى عليه لئلا يظن ان انهم شهدوا قبل الدعوى  
او شهدوا على الخصم المقران الشهادة على الخصم المقر لا تسمع الا في مواضع معدودة قال  
في الذخيرة وعندي ان كل ذلك ليس بشرط وذكر في الشروط ولا بد ان يذكر وشهد كل واحد  
بعد الدعوى والجواب بالانكار وبعد الا بشهاد من المدعي كي يخرج عن حد الخلاف لان  
معد الطحاوي اذا شهدوا بعد الدعوى والاكثار بدون طلب المدعي الشهادة لا تسمع قال  
في الذخيرة وعندي كل ذلك ليس بشرط كذا في الفصول العنادية \* وكان الشيخ الامام الزاهد  
بحر الاسلام طي البرزوي يقول ينبغي للمدعي ان يقول في دعواه (ابن مدعي) بحق من است  
ولا يكتفي بقوله (ابن من است وحق من) حتى لا يمكن ان يلحق به (وحق من) وكذا ذلك  
في جواب المدعي عليه لا يكتفي بقوله (ابن مدعي ملك من است وحق من) ونسفي ان يقول  
(ملك من است وحق من است) حتى لا يلحق بآخره كلمة النسفي وكذلك في قول الشاهد  
لا يكتفي بقوله (ابن مدعي است وحق وي) وبعض مشائخنا اکتوا يقول المدعي (ملك من است  
وحق من) ويقول المدعي عليه (ملك من است وحق من) ويقول الشاهد (ملك ابن مدعي است  
وحق وي) وقال المدعي (ملك وحق من است) بذلك يكتفي بالاتفاق وكذا في امثاله كذا  
في المحيط \* ولو قال ان شهد ان هذه العين له او قال بالعارية (ابن آن مدعي راست) لا يكتفي بذلك  
ما لم يصرح بالملك لان الشئ كما ينسب الى الانسان بجهة الملك ينسب اليه بجهة العارية  
فلا بد من التصريح على الملك لقطع الاحتمال وذكر في الباب الخامس من فتاوى رشيد الدين  
قالوا اما شهد (كذا ابن غلام آن فلان است) ننهدا بمنزلة ما قالوا (ملك فلان است) وللقاضي  
ان ينفي بالملك لان هذا فارسية قوله هذا والله للملك وان استفسر القاضي ذلك منهم فله ذلك  
ولو قالوا

ولو قالوا في شهادتهم (ابن مدعى ملك ابن مدعى) وام يقولوا (دردست ابن مدعى عليه بناحق است) اختلف المشايخ فيه والصحيح انه ان طلب المدعى من القاضي القضاء بالملك فانه تقبل هذه البيعة فان طلب التسليم لا يقضي بها ما لم يقولوا (دردست ابن مدعى عليه بناحق است) وهل يشترط ان يقول الشاهد (واجب است برين مدعى عليه كه دست كوتاه كند) اختلف المشايخ فيه ايضا والصحيح انه لا يشترط والا حوطان يذكر الشاهد ذلك كذا في الفصول العمادية \*  
**مختصر في اثبات الذين المطلق يكتب بعد التسمية** حضر مجلس القضاء في كورة بخارا قبل القاضي فلان يذكر لقبه واسمه ونسبه المتولي لعمل القضاء والا حكام بخارا اذا القضاء والا مضاء بين اهله من قبل فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا فبعد ذلك ان كان المدعى والمدعى عليه معروفين باسمهما ونسبهما يكتب اسمهما ونسبهما فمكتب حضر فلان بن فلان وا حضر مع نفسه فلان بن فلان وان لم يكونا معروفين باسمهما ونسبهما يكتب حضر رجل وذكرا انه يسمى فلان بن فلان وا حضر مع نفسه رجلا وذكرا انه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه كذا كذا دينارا نيسابورية حمراء جيدة مناصفة موزونة بوزن مثاقيل مكة دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا اقر هذا الذي احضره معه في حال جواز اقراره طائعا وراغبا بجميع هذه الدنانير المذكورة الموصوفة في هذا المحضر وعلى نفسه لهذا الذي حضر دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا ضده هذا الذي حضر فيه خطا باذوا جب على هذا الذي احضره معه اداء هذا المال المذكور فيه اليه هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسئلته فبعد ذلك ينظر ان كان اقرار المدعى عليه بما ادعاه المدعى فقد تم الامر ولا حاجة للمدعى الى اقامة البيعة وان انكر ما ادعاه المدعى يحتاج المدعى الى اقامة البيعة ثم يكتب فاحضر المدعى هذا انفرادا كراهم شهودة وسألني الاستماع اليهم فاجبت اليهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب اسماء الشهود وانسابهم وادعاهم ومسكنهم ومجلاهم ونسبهم للقاضي ان يأمر بكتابة لفظة الشهادة بالفارسية على قطعة قرطاس حتى يقرأ صاحب مجلس القاضي على الشهود ذلك بين يدي القاضي ولفظة الشهادة في هذه الصورة (كواهي ميدهم كه ابن مدعى عليه) ويشير اليه (بحال رواي اقرار خویش بهمه وجوه مقرأ مد بطوع ورغبت وچنین گفت كه بر منست ابن مدعى را) ويشير اليه (بست دينار زر سرخ بخاری سره) مناصفة موزونة بوزن

منا قبل مكة (چنانكه اندرين محضر ياد كرده شد) ويشير الى المحضر فاملازم وحق واجب  
 (بسيبي در سبب و اقرارى درست و اين مدعى) ويشير اليه (راست گوى داشت و برادرين  
 اقرار رو باروي) ثم يقرأ صاحب المجلس على الشهود وذلك بين يدي القاضي ثم القاضي  
 يقول للشهود وهل سمعتم لهذه الشهادة التي قرأت عليكم وهل تشهدون كذلك من اولها  
 الى آخرها فان قالوا سمعنا ونشهد كذلك يقول القاضي لكل واحد منهما (لگوى كه همچنين  
 گواهي ميدهم كه خواجه امام صاحب برخواند از اول تا آخر مر اين مدعى را برين مدعى عليه)  
 و اشار القاضي بامر كل واحد منهم حتى يأتي بلفظة الشهادة من اولها الى آخرها كما قرأت  
 عليهم فاذا اتوا بذلك يكتب في المحضر بعد كتابة اسامي الشهود وانسابهم ومسكنهم ومبلاطهم  
 فشهادة هؤلاء الشهود بعد ما استشهدوا عقب دعوى المدعى والجواب بالا نكار من المدعى  
 عليه شهادة صحيحة مستقيمة متعقبة الالفاظ والمعاني من نسخة قرأت عليهم حديثا و اشار كل واحد  
 منهم الى موضع الاشارات \* سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية بقول القاضي فلان بذكر لقبه واسمه  
 ونسبه المتولي بفعل القضاء والاحكام بخيار وانواحيها فاذا قضى القضاء بين اهلها ادام الله تعالى توفيقه من قبل  
 اننا فان العادل العالم فلان ثبت الله تعالى ملكه واحضره حضر في مجلس قضائي في كورة بخاريوم  
 كذا من شهر كذا من سنة كذا راجل ذكر انه يسمى فلان واحضر معه رجلا ذكر انه يسمى فلان وان كان  
 القاضي يعرف المدعى والمدعى عليه يكتب حضر فلان واحضر معه فلان فان دعوى هذا الذي حضر على  
 هذا الذي احضره معه ان هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه عشرين ديارا نيسابور بقرعة حرة جيدة  
 مناصقة بوزن من قبل مكة دين الا زما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا اقر هذا الذي احضره معه في حال  
 جوار اقراره طائعا بجميع هذا المال المدكور ومبلغه وجنسه وعدده في محضر الدعوى دينالا زما لهذا المدعى  
 الذي حضر عليه وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صحيحا وصدقه هذا الذي حضر بهذا الاقرار وطاله  
 باداء جميع ذلك اليه وسأل مسئلته عن ذلك مسأل واجاب وقال بالعارسية (مراباين مدعى هيچ خيز  
 دادني نيست) احضر هذا المدعي نفاذ كراتهم شهوده وسأل الاستماع اليهم فاجبت اليه واستشهد الشهود  
 وهم فلان بن فلان حليته كذا ومسكنه كذا ومصلحة مسجد هذه السكة وفلان بن فلان حليته كذا ومسكنه كذا  
 ومصلحة مسجد كذا وفلان بن فلان حليته كذا ومسكنه كذا ومصلحة مسجد كذا فشهادة هؤلاء الشهود عندي  
 بعد ما استشهدوا عقب دعوى المدعى هذا الجواب بالا نكار من المدعى عليه هذا شهادة صحيحة

متفقة الالفاظ والمعاني شهادة صحيحة مستقيمة من نسخة قرأت عليهم بالنارسية وهذا مضمون  
تلك النسخة التي قرأت عليهم (گواهي میدهم) يكتب لفظ الشهادة بالنارسية على نحو ما ذكرنا في المحضر  
فاذا فرغ من كتابة لفظ الشهادة يكتب فأتوا بهذه الشهادة على وجهها وساقها على سنها و اشار  
كل واحد منهم في موضع الاشارة فسمعت شهادتهم هذه وانتهى في المحضر المجلد في خريطة الحكم  
فبعد ذلك ان كان الشهود عدوا ولا معروفين بالعدالة عنده يكتب وقبلت شهادتهم لكونهم معروفين  
عندي بالعدالة وجواز الشهادة وان لم يكونوا معروفين عنده بالعدالة وعدلوا بتزكية المعدلين  
يكتب ورجعت في التعرف عن احوالهم الى من اليه رسم التعديل والتركية بالناحية فبعد ذلك  
ينظران عدلوا جميعا يكتب فمسموا جميعا الى العدالة وجواز الشهادة فقبلت شهادتهم لايجاب  
العلم قبولها وان عدل بعضهم دون البعض يكتب نسب اثنان منهم الى العدالة وهم الاول  
والثاني وعلى هذا القياس فانهم قبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها وهذا اذا طعن المشهود  
عليه في الشهود فان كان المشهود عليه لم يطعن في الشهود يكتب عقيب قوله فسمعت شهادتهم  
وانتهى في المحضر المجلد في خريطة الحكم قبل ولم يطعن المدعى عليه هذا في هؤلاء الشهود  
ولم يلتمس مني التعرف عن احوالهم من المزكين بالناحية فلم أشغل بالتعرف عن حالهم من  
المزكين بالناحية واكتفيت بظاهر عدالتهم إلا سلام عملا بقول من يجوز الحكم بظاهر العدالة  
من ائمة الدين وعلماء المسلمين ربح فقبلت شهادتهم قبول مثلها لايجاب الشرع قبولها من الوجه  
الذي بين فيه وثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به فاعلمت المشهود عليه  
هذا واخبرته بثبوت ذلك عندي ومكنته من ايراد الدق ليورد فعاله هذه الدعوى ان كان له  
دفع فلم يأت بالدفع ولا يأتي بالمخلص وظهر عندي عجزه عن ذلك فم سألني هذا المدعى  
المشهود له الحكم له على هذا المشهود عليه بما ثبت عندي له من ذلك في وجه خصمه هذا المشهود  
عليه وكتابة سجل له فيه والا شاهد عليه ليكون حجة له في ذاك فاجبته الى ذلك واستخبرت الله تعالى  
في ذلك واستعصمته عن الزيف والزلل والوقوع في الخطاء والخلل واستوثقته لاصابة الحق  
وحكمت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بثبوت اقرار هذا المدعى عليه بالمال المذكور مبلغه  
وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل نينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المدعى وتصديق  
هذا المدعى عليه اياه بهذا الاقرار خطايا على الوجه المبين في هذا السجل فبعد ذلك ان كان

الشهود المعروفين بعدالة يكتب عقيب قوله على الوجه المبين في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود  
 المعروفين بالعدالة وان ظهرت عند التهم بتركية الشهود يكتب بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين  
 وان ظهرت عدالة البعض دون البعض يكتب بشهادة هذين الشاهدين المعدلين من هذه الشهود  
 المسمين فيه محض من المدعي والمدعى عليه هذين في وجههما مشير الى كل واحد منهما في مجلس  
 قضائي بكونه بخارانين الناس على سبيل التشهير والاعلان حكما ابرمته وقضاء تعدته مستجيما  
 شرائط الصحة والنفاد والزمتم المحكوم عليه هذا ابراء هذا المال المذكور مبلغه وخمسة وثمانون  
 وعوده فيه الى هذا المحكوم له وتركت المحكوم عليه هذا وكل ذي حق وحجة ودفع على حجة  
 ودفعه وحقه متى اتى به يوما من الدهر وامرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له في ذلك  
 واشهدت عليه حضور مجلسي من اهل العلم والعدالة والامانة والصيانة والكل في يوم كدام  
 سنة كذا في هذه الصورة التي كتبنا في هذا السجل اصل في جميع السجلات لا يتغير شيء مما فيه  
 الا الدوامي فان الدعاوي كثيرة لا يشبه بعضها بعضا وليس كتابة السجل الا اعادة الدعوى  
 المكتوبة في المحضر بعينها واحدة لفظا الشهادة عقيباتها بعد الفراغ من كتابة لفظ الشهادة فجميع  
 ١ اشرائط في سائر السجلات عن نحو ما بينا في هذا السجل والله تعالى اعلم ثم ينبغي للقاضي ان يوقع  
 على صدر السجل بتوقيع المعروف ويكتب في آخر السجل عقيب التاريخ من جانب يسار السجل  
 بقوله فلان بن فلان كتب هذا السجل ممي بامري وجري الحكم على ما بين فيه عندي ومني  
 والحكم المذكور فيه حكمي وقضائي انذنته بحجة لاحت عندي وكتبت التوقيع على الصدر وهذه  
 الاسطر الاربعة او الخمسة على حسب ما يتفق من الخط خط يدي وقد يكتب هذا السجل على  
 سبيل المعاينة هذا ما شهد عليه المسمون آخر هذا الكتاب شهد واجلته انه حضر مجلس القضاء بكونه  
 كذا قبل القاضي فلان بن فلان وهو يومئذ متولي عدل القضاء والاحكام بهذه الكورة من قبل  
 فلان رجل ذكر انه يسمى فلان واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى فلان ويذكر الدعاوي على  
 حسب ما ذكرنا في السجدة الاولى ويذكر لفظ الشهادة ايضا على ما ذكرنا في النسخة الاولى فاذا  
 فرغ من ذلك يكتب فسمع القاضي كنهاتهم وانتهى في المحضر المجلد في خريطة الحكم ورجع  
 في التعرف عن احوالهم الى من اليه رسم التعديل والتركية بالناحية الى آخر ما ذكرنا على الاتصال  
 الودي

الذي ذكرنا ثم يكتب وثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به وعرض  
الدعوى ولتظن الشهادة على الأئمة الذين جليهم المدار في الغنوى بالناحية وافتهوا بصحتها وجواز  
القضاء بها واعلم المشهود عليه بثبوت ما شهدوا به على ما شهدوا به ليورد دفعا ان كان له ندم يأت بالدفع  
ولا اتى بالمخلص وظهر عنده عجز ذلك فالتمس المشهود له الحكم من القاضي له بما ثبت له عنده من  
ذلك وكتابه ذكر له في ذلك والاشهاد عليه ليكون حجة له فاستخار القاضي هذا الله تعالى وسأله  
العصمة عن الزيف والزلل والوقوع في الخطأ والخلل وحكم القاضي هذا للشهود له هذه المسئلة  
على المشهود عليه وهذا بثبوت اقرار هذا المال المذكور فيه ومبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا  
السجل دينا لازما عليه وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المشهود له وتصديق المشهود له اياه في هذا الاقرار  
خطابا على الوجه المبين لي في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود بمحض من هذين المتخاصمين  
في وجههما في مجلس قضائه بين الناس في كورة كذا حكما ابرمته وقضاء نفذته وامر المحكوم  
عليه هذا بتسليم هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل التي هذا المحكوم له  
وترك المحكوم عليه وكل ذي حجة ودفع على دفعه وحجته متى اتى به يوما من الدهر واجر  
بكتبة هذا السجل والاشهاد عليه وذلك في يوم كذا من سنة كذا وهذا السجل اصل ايضا الا  
ان المستعمل فيما بين الناس الاول وقد يكتب هذا السجل بطريق الابجاز فيكتب بقول القاضي  
فلان بن فلان المتولي بعدل القضاء والاحكام الى آخره ثبت عندي من الوجه الذي ثبتت  
به الحوادث الشرعية والنوازل الحكمية بعدد عوى صحيحة من خصم حاضر على خصم حاضر  
اوجب الحكم الاصغاء الى ذلك بينة عادلة تامة عندي او بشهادة فلان وفلان وقد ثبتت  
عندي عدالتهم وجواز شهادتهم ان فلانا اقرار فلان عليه كذا وكذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب  
صحيح ثبوتنا اوجب الحكم به فحكمت بمسئلة المشهود له هذا على المشهود عليه هذا بجميع ما اقر به  
المشهود عليه هذا المشهود له هذا بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما حكما ابرمته وقضاء نفذته بعد استجماع  
شرائط صحة الحكم وجوازه بذلك عندي في مجلس قضائي بين الناس بكورة بخارا وكلفت هذا  
المحكوم عليه قضاء هذا المال المذكور فيه وتركته وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه وحجته  
ودفعه متى اتى به يوما من الدهر ومرت بكتبة هذا السجل حجة في ذلك لمسئلة هذا المحكوم له  
واشهدت عليه حضور مجلسي وذلك في يوم كذا \* مختصر في اثبات الدفع لهذه الدعوى يكتب



بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخارا قبل القاضي فلان المتولي بعمل القضاء والاحكام  
ببخارا اذ ام الله تعالى توفيقه اوبكتب حضر مجلس قضائي في كورة بخارا يوم كذا راجل ذكر  
انه فلان واحضر مع نفسه رجلا ذكراته بسمى فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا  
الذي احضره معه في دفع دعواه قبله فان هذا الذي احضره معه كان ادعى على هذا  
الذي حضر اولاً له على هذا الذي حضر عشرين ديناراً ويذكر نوعها وصفها وعدد دها وهكذا  
افرد هذا الذي حضر في حال حوازا قراره لهذه الدائير المذكورة فيه ديناً على نفسه لهذا  
الذي احضره معه لارما وحقاً واجاب سب صحيح اقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي احضره معه  
في ذلك خطاباً وطالبه برده هذه الدائير المذكورة واقام البينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذا  
ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه الموصوفة في هذا الذكر هذه  
على هذا الذي حضره مبطل في هذه الدعوى لان هذا الذي احضره معه قض من هذا الذي  
حضر هذه الدائير المذكورة فيه قبضاً صحيحاً بايعاء هذا الذي حضر ذلك كله وهكذا اقر هذا الذي  
احضره معه في حال جواز اقراره طائعا اقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضر فيه خطاباً فواجب  
على هذا الذي احضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسئلته  
هذا اذا كان القاضي لم يقض للذي احضره معه في الدعوى الاول وان كان قد قضى له بذلك  
يكتب بعد قوله وطالبه برده هذه الدائير المذكورة واقام البينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذه  
ودعى الحكم مني لهذا الذي احضره معه على هذا الذي حضر ثم يكتب ادعى هذا الذي  
حضر على هذا الذي احضره معه الى آخر ما ذكرنا ثم يكتب تعقيب قوله وطالبه بالجواب وسأل  
مسئلته سأل القاضي عن ذلك فقال بالعارية (من مبطل نيم اندرين دعوى) احضر مدعى  
الدفع سراد كراتهم شهودة وسأل متى الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليهم وهم فلان وفلان  
يدكر اسماء الشهود واسمايتهم وحلاهم ومساكنهم ومصلاهم شهده هؤلاء الشهود مندي  
بعد دعوى مدعى الدفع هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه الدفع هذا اعتقب الاستشهاد  
الواحد منهم بعد الاخر شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرأت عليه ومضمون  
تلك السخة (گواهي ميدهم كه مقرر آمد اين فلان) و اشار الى المدعى عليه الدفع هذا (بحال  
روائي اقرار خویش بطوع و رغبت و چنین گفتم كه قبض کرده ام از اين فلان) و اشار اليه مدعى

الدفع هذا (اين يست دينار زر كه مذكور شده است درين محضر) و اشار الى المحضر هذا (قبض درست برسانيدن اين فلان) و اشار الى مدعى الدفع هذا (اين زرهارا افرارى درست واين مدعى دفع) و اشار اليه (راست گوى داشت مراين مدعى عليه را) و اشار اليه (اندرين اقرار كرده رويرو) وان شهد واعلى معاينة القبض يكتب مكان الاقرار بالقبض معاينة القبض على نحو ما بينا في الاقرار ويكتب قبض المدعى عليه الدفع هذا هذه الدناير الموصوفة من مدعى الدفع هذا قبضا صحيحا بايافته ذلك كله اليه وان كان مدعى الدفع ادعى الدفع بطريق الابرء عن جميع الدعاوى والخصومات يكتب ادعى مدعى الدفع هذه الدعوى ان هذا الذي احضره معه قبل دعواه هذه ابراء هذا الذي حضر عن جميع دعاويه وخصوماته قبله من دعوى المال وغيره ابراء صحيحا و اقرانه لا دعوى له ولا خصومة له قبله لادى قليل المال ولا في كبيرة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وانه قبل منه هذا الابرء وصدقه في هذا الاقرار خطا باوان هذا الذي احضره معه في دعواه قبله بعد ما كان اقربا لابرء عن جميع الدعاوى مبطل غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك وترك التعرض له وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاجاب (من مبطل نه ام درين دعوى خوبش) فاحضر المدعى نقرأ ذكر انهم شهوده الى آخر ما ذكرنا في دفع الدعوى بطريق القبض غير ان في كل موضع ذكر القبض يذكر الابرء هنا \* سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية يقول القاضي فلان حضر واحضر وبعيد الدعوى المكتوبة في المحضر من اولها الى آخرها فان اخرج من كتابة شهادة شهود مدعى الدفع يكتب فسمعت شهادتهم هذه وانتهى المحضر المجلد في خريطة الحكم الى قوله وثبت عندي ما شهد وابه على ما شهد وابه فعرضت على المدعى عليه الدفع هذا واعلمته بثبوت ذلك عندي ومكنته من ايراد الدفع ان كان له دفع في ذلك فلم يأت بدفع ولا مخلص ولا اتى بحجة يستط بهان لك وثبت عندي عجزه عن ايراد الدفع وسألني مدعى الدفع هذا في وجه المدعى عليه الدفع هذا الحكم له بما ثبت له عندي وكتابة السجل والا شاهد عليه الى قوله فحكمت لمدعى الدفع هذا بمسئلته جلى المدعى عليه الدفع هذا في وجه المدعى عليه الدفع هذا بثبوت هذا الدفع الموصوف بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه في مجلس قضائي ببشار احكما ابرمته وقضاء نفذته مستجمعا شرائط صحته وثقانه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما اجملة مشيرا اليهما وكلفت المحكوم عليه هذا بترك التعرض للمحكوم له هذا باداء هذا

المال المذكور في هذا السجل وتركتم المحكوم عليه وكل ذي حق وحجة ودفع على حقته وحجته ودفعه متى اتى به يوما من الدهر وامرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له واشهدت علي حكمي من حضر مجلس قضائي وذلك في يوم كذا من سنة كذا فان كان دفع دعوى الدين بدعوى الاكراه من السلطان يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه انه كان مكرها من جهة السلطان على هذا الاقرار اكرها صحتها وان اقراره هذا لم يصح وانه مبطل في دعواه هذه الدانير المذكورة فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى وان كان دفع دعوى الدين بدعوى الصلح من مال يكتب في دعوى الدفع انه مبطل في هذه الدعوى لما انه صالحه مع علي كذا وقض منه بدل الصلح بتمامه ووجوه الدفع كثيرة فما حاك من دعوى الدفع يكتب على هذا المثال وان كان دعوى الدين بسبب بكتب ذلك السبب في محضر الدعوى فان كان السبب غصبا يكتب كذا وكذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب هذا ان هذا الذي احضره معه غصب من دنانير هذا الذي حضره هذا المبلغ المذكور الموصوف في هذا المحضر واسنها كما صار مثالا دينا له في ذمته وان كان السبب بيعا يكتب دينا لازما وحقا واجبا من متاع باع منه وسله اليه وان كان السبب اجارة يكتب دينا لازما وحقا واجبا اجرة شيء آجره منه وسله اليه وانفع به في مدة الاجارة وان كان السبب كالة او حوالة ففي الكالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب كالة كمل له بها من فلان وان هذا الذي حضر اجاز صمائه عند نفسه في مجلس الضمان وهذا الذي احضره معه هكذا اقر بوجوب هذا المال على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وفي الحوالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب حوالة احاله عليه فلان وانه قبل منه هذه الحوالة شها في وجهه ومجلسه وافر هذا الذي احضره معه هكذا بوجوب هذا المال دينا على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وان كان دعوى الدين ببيع يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه جميع ما تضمنه صك اقراره اوردته وهذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم ويسخ صك الاقرار من اوله الى آخره ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من المال المذكور فيه واقراره بجميع ذلك دينا على نفسه لهذا الذي حضر دينا لازما وحقا واجبا وتصديق هذا الذي احضر آياه في اقراره بذلك

بذلك خطابا بتاريخه فواجب عليه ايفاء ذلك المال اليه وطالبه بذلك وان كانت الكفالة او الحوالة بصك يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه صك ضمان او صك حوالة او رده وهذه تسخنه وينسخ كتاب الكفالة او الحوالة ثم يكتب ادعى جميع ما تضمنه الصك المحلول الى هذا المحضر نسخته من الكفالة والقبول والافرار والتصديق على ما ينطق به الصك من اوله الى آخره كذا في المحيط \*  
 مستضر في دعوى دين الميت حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه انه كان لهذا الذي حضر على فلان والد هذا الذي حضره معه كذا وكذا دينارا ويصفها ويبدأ في ذلك دينالا زما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا كان اقر فلان والد هذا الذي حضره معه في حال حيوته وصحته وجواز اقراره وثقا تصرفاته في الوجوه كلها طوعا وبهذه الدلائل المذكورة دينا على نفسه لهذا الذي حضر اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر منه خطابا في تاريخ كذا ثم ان فلانا والد هذا الذي حضره معه توفي قبل اداء هذه الدنا نير المذكورة فيه الى هذا الذي حضر وصار مثل هذه الدنا نير لهذا الذي حضر في تركته وخلف هذا الميت في المذكور من الورثة ابنا صلبه وهو الذي حضره معه وخلف من التركة من ماله في يد هذا الذي حضره معه من جنس هذا المال المذكور وفاء بهذا المال المذكور فيه وزيادة وهذا الذي حضره معه في علم من ذلك فواجب عليه اداء هذا الدين المذكور مما في يده من مثل هذا المال المذكور من تركه هذا الميت في الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسأل ويتم المحضر مع لفظه الشهادة على وفق الدعوى كذا في الذخيرة \* سجل هذه الدعوى يقول القاضي فلان حضر واحضر ويعيد الدعوى بعينها ويذكر اسامي الشهود ولفظة الشهادة وعدالة الشهود وانه قبل شهادتهم بظاهر عدالة الاسلام او لكونهم عدولا وشبوت عدالتهم بتعديل المزكين الى قوله وحكمت ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه بشبوت اقراره هذا الميت في المذكور فيه حال حيوته وصحته وثقا تصرفاته بهذا المال المذكور دينا على نفسه لهذا الذي حضره تصديق هذا الذي حضر اياه فيه خطابا بتاريخ كذا المذكور فيه وبوفاته قبل اداؤه شيئا من المال المذكور فيه اليه وتخليفه من التركة في يده ما فيه وفاء بمثل هذا المال المذكور فيه وزيادة بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه حكما ابرمته وقضيت ببوت ذلك كله عليه بشهادتهم قضاء نفذته مستجما لشرائط صحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخارا بمحضر من هذين المختصمين في وجههما

وكلفت المحكوم عليه هذا اداء هذا الدين المذكور فيه من تركته ابيه المتوفى الذي في يده الى هذا الذي حضر ويتم السجل \* محضر في انبات الدفع لهذه الدعوى حضروا حضر معه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر وذلك لان هذا الذي احضره معه ادعى على هذا الذي حضر انه كان له على ابيه بدد دعوى الذي احضره معه ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه هذه انه مثل هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي احضره معه قبض من ابيه المتوفى المذكور اسمه ونسبه في هذا المحضر حال حيوته هذه الدنا نير المذكورة فيه قبضا صحيحا وهكذا اقر هذا الذي احضره في حال صحته وثبات عقله بقبض هذه الدنا نير طائعا من ابيه المتوفى هذا قبضا صحيحا واقر انه لا بد دعوى له على هذا المتوفى بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقرارا صحيحا حائرا صدقه المتوفى هذا فيه خطا وان هذا الذي احضره معه في دعواه الموصوفة قبل هذا الذي حضر بعد ما كان الامر على ما وصف مبطل غير صحيح ويتم المحضر وقد يكون دفع هذا بدد دعوى ابرائه المتوفى عن جميع الدعاوى وباسباب اخر قد منكرها قبل هذا فيكتب على نحو ما بينا قبل هذا سجل هذا الدفع بكتب بعد التسمية على الرسم المذكور قبل هذا ويكتب دعوى الدفع من نسخة المحضر على نحو ما كتبنا قبل هذا الى قوله وحكمت ثم يكتب بعد الاستخارة وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجهها ويتم السجل على نحو ما بينا قبل هذا اكذا في المحبط \* محضر في دعوى الكاح اذا لم يكن للمرأة زوج ولم تكن هي في بداد دعوى رجل تكا حها ويرعم هذا الرجل انه دخل بها والمرأة تكركا حها ووقعت الحاجة الى انبات الكاح وكتبة المحضر ويكتب حضر فلان واحضر مع نفسه امرأة ذكرت انها تسمى فلانة بنت فلان فادعى ان هذا الذي حضر على هذه المرأة التي احضرها معه ان هذه المرأة التي احضرها معه امرأة هذا الذي حضر ومنكوحته وحلاله ومدخولته بتكاح صحيح زوجت نفسها منه حال كونها عاقلة بالغة نادرة التصرفات في الوجوه كلها خالية عن الكاح والعدة من جهة الغير من هذا الذي حضر بمحضر من الشهود الرجال الاحرار البالغين العاقلين المسلمين على صداق كذا وان هذا الذي حضر في حال نفاذ نصر فاته في الوجوه كلها تزوجها في مجلس الترويع هذا الحضرة او لشك الشهود الذين كانوا

حضروا في مجلس التزويج هذا على الصداق المذكور فيه لنفسه تزويجا صحيحا وقد سمع اولئك  
 الشهود الذين حضروا مجلس التزويج هذا كلام هذين المتعاقدين وهذه المرأة التي احضرها  
 معه اليوم امرأة هذا الذي حضر وحلاله بحكم هذا النكاح الموصوف فيه وتمتع عن طاعته  
 في احكام النكاح بغير حق فواجب على هذه المرأة التي احضرها معه طاعة هذا الذي حضر في  
 احكام النكاح والالتزام له في ذاك فطالبها بذلك وسأل مسئلتها فستلت وان لم يكن الزوج دخل بها  
 يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي احضرها معه ان هذه المرأة التي  
 احضرها معه امرأته ومنكوحته وحلاله ولا يتعرض بالدخول وان كان هذا العقد جرى بين هذا  
 الذي حضر وبين وليها مثل والد ها حال بلوغها يكتب في المحضر زوجها والد ها فلان بن فلان  
 الفلاني حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها وحال كونها بالغة عاقلة خالصة عن نكاح الغير وعن عدة  
 الغير بامرها ورضاها بحضرة الشهود المرضين على صداقها كذا تزويجا صحيحا ويتم المحضر وان كان هذا  
 العقد جرى بين هذا الذي حضروا وبين وكيلها يكتب زوجها من هذا الذي حضر وكيلها فلان بن فلان  
 والباقي على نحو ما ذكرنا في الاب وان كان هذا العقد جرى في حال صغرها بين هذا الذي  
 حضروا وبين والد الصغرة وانه بخاصتها بعد ما بلغت يكتب زوجها ابو ها فلان بن فلان الفلاني في  
 حال صغرها بولاية الابوة لما رآه كفوا لها على صداق كذا وهذا الصداق قبلها وان كان عقد النكاح  
 جرى بين والذي المتداعيين حال صغرها ونخاصتها بعد بلوغها يكتب ادعى ان هذه المرأة  
 التي احضرها معها امرأته وحلاله ومنكوحته زوجها ابو ها فلان الفلاني في حال صغرها بولاية  
 الابوة من هذا الذي حضر في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة الشهود المرضين  
 تزويجا صحيحا وان ابا هذا الذي حضر وهو فلان بن فلان قبل هذا التزويج الموصوف لابنه  
 هذا الذي حضر وحال صغرا بنه الذي حضر في مجلس التزويج هذا بولاية الابوة حال نفوذ  
 جميع تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة اولئك الشهود الحاضرين في مجلس التزويج هذا قبلها  
 صحيحا ويتم المحضر \* سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على ما هو الرسم ويعاد فيه  
 الدعوى من نسخة المحضر بتداعيها وبذكر اسماء الشهود ونقطة الشهادة الى موضع الحكم  
 ثم يكتب في موضع الحكم وحكمت لهذا الذي حضر به مسئلته على هذه المرأة التي  
 احضرها معه بجميع ما ثبت عندي من كونها منكوحته وحلاله لهذا الذي حضر بشهادة هؤلاء

الشهود المسلمين به سبب هذا الكاح الصحيح المذكور المدين فيه بحضرة هذين المتخاصمين  
وقضيت بذلك كله في مجلس قضائي بكورة بخا واحكاما ابرمته وقضاءً نفذته مستجماً شرائط الصحة  
ونفاذه والزمته المحكوم عليها طاعة هذا الذي حضر في احكام الكاح ويتم السجل كذا في الذخيرة \*  
مختصر في دفع دعوى الكاح حصرت ثلاثة واحضرت معها فلانا رادعت هذه التي حضرت  
على هذا الذي احضرته معها في دفع دعواه قبلها ان هذا الذي احضرته كان ادعى على هذه  
التي حضرت وبعد الدعوى من اولها الى آخرها ثم يقول ان دعوى هذا الذي احضرته قبلها  
الكاح هذا ساقطة من قبل ان هذه التي حضرت خلعت نفسها حال نفاذ تصرفاتها في الوجوه  
كلها في هذا الكاح المذكور فيه من هذا الذي احضرته معها بتطبيقه واحدة على صداقتها وبنقته  
عدتها وكل حق يجب للنساء على الازواج قبل الخلع وبعد الخلع وعلى براءة كل واحد منهما  
عن صاحبه من جميع الدعاوي والخصومات وان هذا الذي احضرته معها خلعا من نفسه حال  
بعد تصرفاته في الوجوه كلها بتطبيقه واحدة على الشرائط المذكورة فيه في مجلس الاختلاع هذا  
خلعا صحيحا خاليا عن الشروط المعسدة والمعاني المبطله وان هذا الذي احضرته معها في دفع دعوى هذا  
الكاح قبلها بعد ما جرت بين هذه التي حضرت وبين هذا الذي احضرته هذه المخالفة  
الموصوفة بمطل غير محقق فواحب على هذا الذي احضرته معها كف عن هذه الدعوى وطالسه  
بدلك وسألته المسئلة كذا في الظهيرية \* سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم  
ويكتب عند الحكم ثبت عدي بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين ان هذه التي حضرت اختلعت  
نفسها من صداقتها وبنقته عدتها وكل ما يجب للنساء على الازواج قبل الخلع وبعده من هذا الذي  
احضرته بتطبيقه واحدة وان هذا الذي احضرته معها خلعا من نفسه بالبدل المذكور فيه بتطبيقه  
واحدة في مجلس الخلع هذا وان المخالفة هذه جرت بين هذين المتخاصمين في حال جواز  
تصرفاتها في الوجوه كلها بحكم بدلك كله لهذه التي حضرت على هذا الذي احضرته  
وقضيت بكون هذه التي حضرت محرمة على هذا الذي احضرته بتطبيقه بانه بسبب المخالفة المذكورة  
فيه في وجه هذين المتخاصمين حكما ابرمته وقضاءً نفذته مستجماً شرائط الصحة والجواز ويتم  
السجل كذا في الذخيرة \* مختصر في دفع دعوى الكاح على امرأة في يدي رجل بدعي نكاحها وهي تقره  
بدلك

بذلك كتب حضر فلان واحضر مع نفسه امرأة ذكرت انها تسمى فلانة ورجلا ذكرانه يسمى فلانا نادى على هذا الذي حضر على هذه المرأة التي احضرها معه بحضرة هذا الرجل الذي احضره معه ان هذه التي احضرها معه امرأة هذا الرجل الذي حضر وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وانها خرجت عن طاعة هذا الذي حضر وان هذا الرجل الذي احضره معه طاعة هذا الذي حضر والالتحاق له في احكام النكاح فواجب على هذا الذي احضره معه الكف عن المنع وطالب كل واحد منهما الجواب وسأل مسئلتها فاستلها فاجابت المرأة وقالت لست امرأة لهذا المدعى ولست على طاعته ولكني امرأة هذا الآخر واجاب الرجل الذي احضره وقال هذه المرأة منكوحتي وحلالي وانا حق في منعها من هذا الرجل الذي حضر واحضر المدعى هذا انكرا وذكرا ثم شهدوا احد بعد واحد على وفق دعوى المدعى شهادة متفقة الالفاظ والمعاني والقاضي يقضي بالمرأة للمدعى فان اقام صاحب اليدينة على ان هذه المرأة منكوحته وحلاله فالقاضي يقضي بينة صاحب اليد ويندفع به بينة المدعى والخارج مع ذى اليد اقام البينة على النكاح مطلقا من غير ذكر تاريخ يقضي بينة صاحب اليد بخلاف المالك المطلق فلو كان القاضي قضى للخارج بينة ثم اقام صاحب اليد البينة هل يقضي بينة صاحب اليد فيه اختلاف المشائخ كذا فى الظهيرية \* وطريق كتابة هذا الدفع حضر فلان يعنى صاحب اليد ومعه فلانة يعنى المرأة التي وقعت المنازعة في نكاحها واحضر معه فلانا يعنى المدعى الاول فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه وفي دفع بينته بان هذا الذي احضره ادعى اولاً على هذه المرأة بحضرة هذا الذي حضر انها منكوحته وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وانها خرجت عن طاعته وهذا الرجل يمنعها عن طاعته ويذكر مطالبته المرأة على الالتحاق بها ومطالبة الذي حضر بالكف عن منعها ايها عن طاعته ويذكر انكار المرأة وانكار الرجل ايضا دعواه قبلها هذه ويذكر اقرارها بالنكاح لهذا الذي حضر وتصديق هذا الذي حضر ايها بذلك واقامة الذي احضر البينة عليها بالنكاح المذكور فيها فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه قبلها في وجهه ان هذه المرأة التي حضرت مع هذا الذي احضر امرأة هذا الذي حضر وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح جرى بينهما واحضر شهودا على ما ادعى وقال انا اولى بنكاح هذه بحكم ان لي يد او بينة فواجب على هذا الذي احضره ترك دعوى النكاح قبلها



وترك المطالبة أباً حاضراً يتمكن من طاعة زوجها هذا الذي حضر وطالده بذلك وسأل مسئلة وهذا  
الدفع دفع من وجوه أحداهما ان يدعي الخارج على صاحب اليد انه طلقها ناطقاً بانتهاء وجبة وانقضت  
عدتها وان هذا الخارج تزوجها بعد انقضاء عدتها منه \* وصورة كتابه دعوى هذا الدفع حضر  
واحضر مع نفسه فلان بن فلان وفلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره  
في دفع دعوى هذا الذي احضره معه فيكتب دعوى الرجل الذي حضر اولاً ثم يكتب دعوى  
الدفع لدعواه من هذا الذي احضره ثم يكتب دعوى هذا الذي احضره معه فيكتب ادعى  
هذا الذي حضر ان هذا الذي احضره معه طلق امرأته هذه التي احضرها معه بتاريخ كذا وان  
مدتها قد انقضت منه وانه تزوجها بعد انقضاء العدة بتاريخ كذا بتاريخ ولها فلان ابناً منه برصاه  
بمحضر من الشهود على صداق معلوم وانه قبل تزويجه منه بنفسه في ذلك المجلس قبولاً صحيحاً  
والبومهي امرأته وحلاله بهذا السبب وان هذا الذي احضره معه في دعواه هذه قبله بعد ما كان  
الامر كما اوصف مبطل غير محقق ويندم المحضر وجه آخر لدفع هذه الدعوى ان يدعي ان هذا  
الذي احضره وكل فلان ان يطلق امرأته هذه طلاقاً بائناً او رجعيّاً بطلق وكيل هذا الذي احضره  
هذه المرأة كما امره هذا الذي احضره وانقضت عدتها ثم تزوجها هذا الذي احضره وجه آخر  
ان يدعي ان هذا الذي احضره اقراها محرمة عليه بالمباهرة او بالرضاع كذا في الذخيرة  
محضر في اثبات الصداق ديناً في تركه الزوج حضرت واحضرت معها رجلاً فادعت هذه التي حضرت  
على هذا الذي احضره معها ان هذه التي حضرت كانت امرأة فلان بن فلان والد هذا الذي احضره  
معهما وكانت منكوبة وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وكان لها عليه من بقية الصداق الذي تزوجها  
عليه كذا ديناراً ديناً لازماً وحققاً واجباً وصداقاً بائناً بنكاح صحيح كان قائماً بينهما وهكذا كان اقرب فلان  
بن فلان والد هذا الذي احضره معها في حال صحته وفاته تضرعاً في الوجوه كلها بهذه الدنانير  
المذكورة دباً على نفسه لهذه التي حضرت بسبب الكاح المذكور فيه اقرا صحيحاً وصدقته هذه  
التي حضرت فيه خطاباً بما جازم انه توفي قبل ادائه هذا الصداق المذكور فيه وقبل ادائه شيئاً اليها  
وصار هذا الصداق المذكور فيه في تركته لهذه التي حضرت وخلف من الورثة امرأة وهي هذه التي  
حضرت وابناً صلبه وهو الذي احضره معها لا وارث له سواهما وخلف من التركة من جنس هذه  
الدنانير المذكورة فيه في يد هذا الذي احضره معها ما بقي بهذا الدين المذكور وزيادة كذا

في الظهيرية \* سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وسجل الدفع يكتب على نحو ما تقدم في سجل دعوى الدين المطلق في تركة الميت \* مختصر في اثبات مهر المثل اذا زوج الرجل ابنته البالغة برضاها من انسان تكاحا صحيحا ولم يسم لها مهر احتى وجب مهر المثل ووفعت الحاجة الى اثبات مهر المثل بان دخل بها او خلاها خلوة صحيحة ثم طلقها وانكر مهر المثل ولا يخلو اما ان كانت الابنة وكلت اباها احتى بدعي الاب ذلك لها فيكتب في المختصر حضر واخضر فادعى هذا الذي حضر لبنته فلانة بحق الوكالة الثابتة له من جهتها على هذا الذي احضره معه ان ابنته فلانة موكلة هذا الذي حضر امرأة هذا الذي احضره معه بنكاح صحيح زوجها ابوها هذا الذي حضر برضاها بمحض من الشهود ولم يسم لها مهر عند العقد وان مهر مثلها كذا دينار الان اختها الكبرى او الصغرى المسماة فلانة اختها لا يبيها وامها اولادها كان مهرها هذا المثل بار وموكلة هذا الذي حضر هذه تساوي اختها هذه في الحسن والجمال والسن والبكارة انما ذكرناه هذه الاشياء لان المهر يختلف باختلاف هذه الاشياء وبذكر ايضا ان اخت موكلة هذه مقبلة بهذه البلدة التي موكلة فيها لان المهر يختلف باختلاف البلدان فواجب على هذا الذي احضره معه اداء مثل هذه الدراهم والدنانير لابنته موكلة هذه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسل الى آخره وان لم تكن لها اخت ينظر الى امرأة من نساء عشيرة الاب من بني مثلها في الحسن والجمال والسن والبكارة ويشترط ان تكون تلك المرأة من بلدتها ايضا لما ذكرنا وان لم توجد من قوم ايها امرأة بهذه الاوصاف يعتبر مهرها بمهر مثلها من الاجانب في بلدها ولا يعتبر بمهر مثلها من قوم امها هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في اول باب المهور وذكره ايضا في مسئلة اختلاف الزوجين ان على قول ابي حنيفة رح لا يجوز تقدير مهرها بترانها من الاجانب فكان المذكور في اول باب المهور قولها وان كانت هذه المرأة وكلت اجنبيا بذلك يكتب حضر واخضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه لموكلة فلانة بنت فلان بن فلان الثلاني ان موكلة هذه كانت امرأة هذا الذي احضره بنكاح صحيح زوجها ابوها فلان ابن فلان من هذا الذي احضره معه برضاها بمحض من الشهود ولم يسم لها مهر الى آخره كذا في المحيط \* مختصر في اثبات مهر المثل ادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها انه كان زوجها وليها فلان من هذا الذي احضرته معها برضاها بشهادة شهود عدول تكاحا صحيحا ولم يسم لها مهر فواجب

الشرع إياها ميراثا وإن ميراثها كذا إلا احتفالاً بينهما وإما فلائحة كان مهرها كذا وهذه التي حصرت  
تساويها في المثل وتساويها في الجمال وتوارثها في الس والكرارة وعصرها مثل عصرها في الرخص  
والعلا ومهرها واحد فواجب على هذا الذي أحصرته معها أداء مثل هذه الدنانير إلى هذه  
التي حصرت إن كان حرماً على سبب والآباء يتعارف نعلها (دست يمان) ليامن هذا  
الممدار والله تعالى أعلم \* مختصر في إنبات المتعة حصرت وأحصرت فادعت هذه التي حصرت  
على هذا الذي أحصرته معها أنه نروحيها ولم يسم لها مهرانم طلتها نفل الدحول بها وند  
وحبها عليه المتعة وهي ثلثة اثواب درع وحمار وملحمة فواجب عليه الخروج من ذلك \*  
مختصر في إنبات الحلو ادعت أنه نروحيها شرويح ولائ وكيلها أو وليها إياها صدى رصاها  
على ميركداش هادة دول حصروا وأنه حلالها حلو صبيحة لثالث معها ولا ماع شرها ولا طعما  
وأنه طلتها عدت في ذلك تطليعه بائه وكذا أقر الروح بذلك أقراراً صحيحاً فواجب عليه أداء مثل هذه  
الدنانير المأوا الخروج عنها البهاو طالته بالخواب عنه كسافي الطهيرة \* مختصر في إنبات  
الجرمة العليقة يجب أن يعلم أن دعوى الجرمة بالطلاق على أنواع أحدها دعوى الجرمة  
نصريح ثلث تطليقات وصورة كدانة المحصر في هذا الوجه حصرت وأحصرت فادعت هذه التي  
حصرت على هذا الذي أحصرته أنها كانت امرأة هذا الذي أحصرته ومكويته وحلاله  
ومدحولته بكاح صحيح وله عليه من الصداق كذا درهمها وكذا ديناراً لارما وحتا وإحسان سب  
هذا الكاح وإن هذا الذي أحصرته معها حرماً على مسد ثلث تطليقات حرمة عليقة لا تحلل له  
من بعد حتى نكح روحاً مبررة وأنها محرمة عليه اليوم بهذا السب المذكور فيه وإن هذا الذي  
أحصرته مع علمه تسام هذه الجرمة العليقة بينهما بمسكها حراماً ولا ينعزله عنها فواجب على  
هذا الذي أحصرته مفارقتها وتحلية سبيلها وأداء الصداق الذي لها عليه المذكور فيه وإدارائه  
العدة مثلها إلى أن تنقضي مدتها وطالته بذلك وسأل مسئلته \* سجل هذه الدعوى يكتب  
صد الحكم وحكمته لهذه المرأة التي حصرت المدعة بهذه الجرمة العليقة على هذا الذي أحصرته  
بالسب المذكور بعدما كانت حلاله بعقد الكاح شهادة قولا لأشهود المسمس فيه محصر من هذين  
المتخاصمين في وجههما وكلت المحكوم عليه وهو هذا الذي أحصرته بمفارقة هذه التي  
حصرت

حضرت ونصريده عنها وامرته باداء مالها عليه من الصداق المذكور فيه وادرار النفقة عليها نفقة مثلها حتى تنفضي عدتها ويتم السجل \* الوجه الثاني ان تدعي الحرمة باقراره انه طلقها ثلثا وصورة كتابة المحضر من هذا الوجه حضرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت علي هذا الذي احضرته انها كانت امرأته ومتكوحته ومدخولته بنكاح صحيح وان هذا الذي احضرته اقر في حال صحة اقراره ونفاذ تصرفاته انه حرم هذه التي حضرت بثلاث تطليقات وانه يمسكها حراما ولا ينفار عنها فواجب عليه مغارقتها واداء صداقها المذكور اليها \* سجل هذه الدعوى على نحو سجل الأول الآن ههنا يذكر الإقرار في الحكم فيكتب وحكمت لهذه التي حضرت علي هذا الذي احضرته معه لثبوت انرا هذا الذي احضرته معها بهذه الحرمة الغليظة المذكورة فيه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه ويتم السجل \* الوجه الثالث ان تدعي الحرمة عليه بثلاث تطليقات بسبب حلف قد حلف بثلاث تطليقاتها حال قيام النكاح بينهما ان لا يفعل كذا وقد فعل ذاك الفعل المعين الذي حلف عليه وحبث في بيمينه نزلت الطلقات الثلاث المتعلقة وصارت هذه المرأة التي حضرت محرمة عليه بهذا الذي احضرته مع عاده بهذه الحرمة الغليظة بينهما يمسكها حراما ولا ينفار عنها فواجب عليه مغارقتها وطالبته عليه ذلك ويتم المحضر وان كانت تدعي الحرمة بتطبيقه اربع تطليقتين بين ذلك في المحضر وكذلك اذا ادعت المرأة الحرمة بسبب آخر بذكر ذلك السبب في المحضر \* مختصر فيه شهادة الشهود بالحرمة الغليظة بثلاث تطليقات وانها محرمة عليه اليوم بثلاث تطليقات بدون دعوى المرأة قوم شهدوا عند القاضي على رجل حاضر انه طلق امرأته هذه الحاضرة بثلاث تطليقات وانها محرمة عليه اليوم بثلاث تطليقات فاتوا بالشهادة على وجهها وساقوها على سننها يكتب في المحضر حضر مجاس القضاء قوم ذكروا انهم شهود حسبة وهم فلان وفلان وفلان يدكر اسماء هم وانسابهم وحلاهم ومساكنهم ومصلاهم واحضر وامعهم رجلا يسمى فلانا وامرأة تسمى فلانة وشهد كل واحد منهم ان هذا الرجل الذي احضره طلق امرأته هذه وأشاروا الى المرأة التي احضرها بثلاث تطليقات ثم انه لا ينفار عنها ويمسكها حراما فستلإ يعني هذا الرجل وهذه فانكر الطلاق فالحكم في هذه الصورة ان القاضي يقبل شهادتهم ويتنضي بالفرقة بينهما \* سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على رسمه ويكتب فيه حضور هذا القوم مجلسه وشهادتهم على الوجه الذي شهدوا ويكتب انكار الرجل والمرأة الطلاق ثم يكتب فيه فسمعت شهادتهم واثبتها في المحضر المجاد في ديوان الحكم قبلي

وتعرفت من احوال اليهود في زعمي الى من اليه رسم التعديل والتزكية باللاحقة عسروا الى العداة  
وجواز الشهادة وقبول القول فقبلت شهادتهم وثبت عني بشهادتهم ما شهدوا به علي ما شهدوا به  
واعلمت المشهود عليه من ايراد الدفع ان كان له دفع ولم يأت بدفع وطهر عني عجزه من ذلك  
فاستخرت الله تعالى الى آخره وحكمت بكون فلانة بنت فلان هذه محرمة علي زوجها فلان هذا  
بثلاث تطابقات بمحض منهما في وجوههما الى آخره وامرت كل واحد منهما بمفارقة صاحبها الى  
ان تنقضي عدتها من هذا الزوج ويخرج بزواج آخر ويدخل بها الزوج الثاني ويطلقها وتنقضي  
عدتها ثم تزوجها برضاها ان شاء \* مقصر في اثبات الحرمة الغلظة على الغائب امراة له اخرج  
دخل يثابهم حرمتها علي نفسه بثلاث تطابقات بمحض من الشهود ثم غاب الزوج قبل ان يقضي القاضي  
بالحرمة وارادت هذه المرأة اثبات هذه الحرمة بين يدي القاضي ليقضي بذلك بشهادة شهودها المذکور  
وجهاً ان احدهما ان ندمي علي رجل حاصره كان لي علي زوجي فلان الف درهم او دينار ونصفها  
كذابفة صدافي وانك صنت لي عن زوجي فلان هذا المذكور ان حرمني علي نفسه بثلاث تطابقات  
فعلي الف درهم واني اجزت هذا الضمان معلناً بهذا الشرط في مجلس الضمان هذا ثم زوجي فلان  
حرمني علي نفسه بثلاث تطابقات فصارت هذه الدلائل المذكورة دينا لي عليك بحق الضمان المذكور  
وانت في علم من هذه الحرمة المذكورة بالسبب المذكور فواجب عليك الخروج عن ذلك بادائها  
الي والمدعي عليه يقر بالضمان كما ادعت ويكر العلم بوقوع هذه الحرمة فيها صورة الدعوى اما  
صورة المحضر ان يكتب حصرت واحضرت مع نفسها وادعت هذه التي حضرت علي هذا الذي  
احضرته ويذكر دعواها علي بحومها من اوله الى آخره \* سجل هذه الدعوى علي بحومها  
الي قوله فاحضرت المدعية نورا ذكرت انهم شهودها علي مرافقتها عواها وسألتني الاستماع الي  
شهادتهم فاجبتها الي ذلك فشهدوا بعد الاستشهاد صقيب الدعوى والانتكار من المدعي عليه  
بوقوع هذه الحرمة الواخذ بعد الآخر من نسخة نرات عليهم وهذا مضبوط تلك النسخة (گواهي  
مبدهم كه اين زن حاصر آمدني) و اشاروا الي المدعية هذه (رن فلان بن فلان بود واين فلان وبرا  
برخويشتن حرام كرده است بسه طلاق و امروز اين زن حاضر آمد حرام است بر فلان  
بسبه طلاق) و اشار كل واحد منهم في جميع مواضع الاشارة فسمعت شهادتهم الي ان يصل الي  
فوله وحكمت بكون هذه المرأة التي حضرت محرمة علي زوجها فلان بالسبب المذكور وتثبت.

لهذه التي حضرت على هذا الذي حضرته معها بوجوب هذا المال المذكور فيه مبلغه وجنسه وذلك كذا بسبب الضمان المذكور فيه عند وجود شرطه وهو تحرير فلان زوج هذه التي حضرت أباه على الوجه المذكور فيه في وجه المتخاصمين هذين ويتم السجل \* الوجه الثاني ان يدعي علي رجل حاضر ضمان نفقة العدة انك قد ضمننت لي نفقة عدتي ان حرمني زوجي على نفسه بثلاث تطايلات وانا اجزت ضمانك هذا في مجلس الضمان هذانم ان زوجي حرمني على نفسه بثلاث تطايلات بتاريخ كذا وانا في عدته اليوم ووجب لي عليك نفقة عدتي الى ان تنقضي عدتي بسبب هذا الضمان المذكور فواجب عليك الضمان والمخرج عن عهدة مال الزمك من نفقة عدتي بالاداء الي فقر المدعى عليه بضمان نفقة العدة وينكر الحرمة فتجيب المرأة بشهود يشهدون على ان زوجها فلان حرما على نفسه بثلاث تطايلات وانها في عهدة زوجها فلان فهذا هو صورة هذه الدعوى اما صورة المحضر لهذه الدعوى حضرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي حضرته معها انه قد كان ضمن لها عن زوجها نفقة عدتها ان حرما زوجها على نفسه بثلاث تطايلات ويكتب دعواها من اولها الى آخرها الى قوله واحضرت هذه التي حضرت نفرا وذكرت انهم شهدوا الى آخره \* سجل هذه الدعوى يكتب دعواها من قوله الذي حضرته معها الى قوله فسمعت شهادتهم وقبلتها الاجاب العالم بقول مثلها وحكمت بكون هذه المرأة محرومة على زوجها فلان وبكونها في عدته اليوم وتضيت لهذه التي على هذا الذي حضرته معها بوجوب نفقة عدتها الى ان تنقضي عدتها بشهادة هؤلاء الشهود بمحض من هذين المتخاصمين في وجوههما ويتم السجل \* مختصر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة صغيرة نخنة صغيرة وهذا الصغير عاجز عن الاتفاق عليها لما انه فقير لا يملك شيئا فرجع امر هذه الصغيرة ابوها نيابة عنها الى القاضي حتى يستخلف القاضي في هذه الحادثة القاضي الشفعوي الذي يرى التفريق جائزا بين الزوجين بسبب عجز الزوج عن الاتفاق فيكتب القاضي اليه في هذه الحادثة كتابا بضرورة بعد التسمية والتحية للقاضي الشفعوي قد رفع الي بنيابة الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان ابوها هذا انها امرأة الصغير فلان بن فلان زوجها منه ابوها فلان بن فلان بولاية الابوة على صداق كذا بمحض من الشهود تزويجا صحيحا وقبل ابو الصغير فلان لابنه الصغير هذا التزويج له قبولا صحيحا وصارت هذه الصغيرة اهراة لهذا الصغير بنكاح صحيح وهذا الصغير معدم لا يملك شيئا من الدنيا فانه ليس بمكتسب

ولا محترف وتظهر عجزه عندي عن الاتفاق على هذه الصغيرة بشهادة معدلين قد شهدوا  
عندي بجميع ذلك والتس مني اب هذه الصغيرة مكاتبة اليه ادام الله تعالى فضله فاجبت  
ما تمسسه وتبته ليضل بالاصفاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدى اجتهاده فيه ويقع رآيه  
دايمه مستعيا بالله تعالى طابا منه التوفيق لاصابة الحق فهذا هو صورة كتاب القاضي الى القاضي  
الشعوي ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه يخاصم ابه الصغيرة بين يدي القاضي المكتوب  
اليه ابه الصغير على حسب ما هو مذكور في كتاب القاضي المحتفي ويقيم البينة على ان ابنه الصغير  
المسمى في هذا الكتاب معدم لامال له وان لا يقدر على المكسب وانه عاجز عن الاتفاق على  
امره هذه الصغيرة ويطلب من القاضي الشعوي ان يفرق بين هذين الصغيرين فيفرق القاضي  
الشعوي بين هذين ويكتب السجل على هذه الصورة يقول فلان بن فلان الشعوي قد ورد  
الي كتاب من فلان بن فلان المتولي لعمل القضاء والاحكام في كورة بخارا ونواحيها ادام  
الله تعالى توفيقه من قبل الخاقان فلان مشتملا على ما وقع عليه من الخصومة الواقعة بين فلان  
بن فلان العلاني الذي يخاصم لابنته الصغيرة فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان العلاني  
بخصم عن ابنه الصغير فلان وذلك لان فلانا هذا اب هذه الصغيرة المذكورة رفع الي هذا القاضي ان  
ابنته الصغيرة المذكورة امرأة الصغير المسمى فلان بن فلان هذا وحلاله بنكاح صحيح زوجها ابوها  
هذا ما تروى بها صحيحا وان فلان بن فلان والد الصغير هذا قبل منه هذا الكاح لابنته الصغير هذا  
قبولا صحيحا في مجلس الترويع هذا وان ابنته الصغيرة هذه محتاجة الى الفتنة وان زوجها هذا  
الصغير معدم عاجز عن الاتفاق ثبت عجزه عند القاضي هذا وقد سأل ابه الصغيرة فلان بن فلان  
من القاضي هذا ان يكتب لي ويأذن لي في الاستماع الى هذه الخصومة والعصل بينهما على  
ما يؤدى اجتهادي اليه ويقع رأيي عليه فقرأت الكتاب ووقمته وامثلت امرة في سماع هذه  
الخصومة وعقدت مجلسا لذلك وقد حضرني في مجلسي والد هذه الصغيرة فلان وحضر معه  
والد هذا الصغير فلان فادعى هذا الذي حضر له هذه الصغيرة على هذا الذي احضره معدن الصغيرة  
المسماة فلانة بنت فلان هذا الذي حضر امرأة هذا الصغير الذي احضره معه وان الصغير المسمى  
ابن هذا الذي احضره معه معدم عاجز عن الاتفاق على هذه الصغيرة المسماة وان هذه الصغيرة  
محتاجة

مستأجرة الى النفقة واقام شهودا عدولا على ان الصغير المسمى ابن هذا الذي احضره معه عاجز  
 من الاتفاق على هذه الصغيرة وسأل مني والد هذه الصغيرة التفريق بينها وبين زوجها الصغير  
 هذا فتأملت في ذلك ووقع اجتهادي على جواز هذا التفريق بينهما بسبب العجز عن النفقة اخذا  
 بقول من يقول من علماء السلف بجواز التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة وفرت  
 بينهما بعد ما صار النكاح بينهما معلوما وبعد ما كان عجز هذا الصغير عن الاتفاق معلوما تفريقا صحيحا  
 وامرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك وان طلب عن القاضي الاصل امضاء هذا السجل  
 فالقاضي الاصل يأمر ان يكتب على ظهر السجل بقول القاضي فلان الى آخر ما جرى  
 جميع ما يتضمنه هذا الذكر من اوله الى آخره بتاريخه المذكور فيه من كتبه الكتاب  
 الى فلان بن فلان متضمنا تفويض سماع هذه الخصومة المذكورة فيه اليه والاستماع الى البينة  
 والعمل بها وما يوردي اجتهاد المكتوب اليه ويقع رأيه عليه كان مني وجعلت المكتوب  
 اليه فلانا عاني في العمل بما يقع عليه رأيه فامضيت حكم نائبي هذا واجزته وامرته بكتابه  
 هذا الامضاء في تاريخ كذا وان كان الزوجان بالغين وكان الزوج عاجزا عن الاتفاق بالطريق  
 فيه ما ذكرنا في الصغيرين الا ان هنا اذا وقعت الخصومة بين المرأة وزوجها عن القاضي  
 الشفعوي فادعت المرأة ان زوجها عاجز عن الاتفاق فان اقر الزوج بذلك فالقاضي يفرق  
 بينهما باقرار الزوج عند طلب المرأة ذلك وان لم يكن الزوج مقرا فالمرأة تقيم البينة عليه على عجزه  
 ويفرق القاضي بينهما باقرار الزوج هكذا في الذخيرة \* محضر في فسخ اليمين المضافة رجل حلف  
 بطلاق كل امرأة يتزوجها فان احتاج هذا الرجل الى فسخ هذه اليمين ينبغي ان يتزوج امرأة بنزويج  
 وليها اياها ان كان لها ولي او بتزويج القاضي اياها ان لم يكن لها ولي حتى يصح هذا النكاح  
 بالاجماع ثم يرفع الامر الى القاضي الحنفي ويلمس منه الكتاب الى القاضي الشفعوي فالقاضي  
 الحنفي يكتب الى القاضي الشفعوي في هذه الصورة اطال الله تعالى بقاء الشيخ القاضي  
 الامام الى آخر كتابه رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان تزوجها وقد كان حلف من قبل  
 نكاحها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني بعد هذه اليمين ووقع علي الطلاق فصرت محرمة  
 عليه بهذا السبب وانه يمسكها حراما ولا يتصديده عنها والنهست مني مكاتبة في ذلك فاجبتها الى  
 ذلك وكتبت هذا الكتاب اليه لينفصل بالاصغاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يوردي



اليه اجتهد به ويقع عليه رأيه وهو موفق في ذلك من الله عز وجل ثم اذ ارسل الكتاب الى  
المكتوب اليه يدعي هذه المرأة قبل المكتوب اليه علي زوجها علي نحو ما ذكرت عند القاضي  
الكتب فيقر الزوج بهذه اليمين وبهذا الكاح الا انه يقول انها حلال لي ولم يقع الطلاق  
عليها تعالاهم انعتاد اليمين فيقضي المكتوب اليه بطلان هذه اليمين وقيام الكاح بينهما  
اخذا بقول من يقول بطلان هذه اليمين من علماء السلف \* سجل في فسخ اليمين المضافة  
فاد اراد السجل في ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان الشفعوي ورد الي كتاب  
من القاضي فلان المتولي بعمل النضاء والاحكام بكورة كذا ونواحيهما من قبل السلطان فلان  
مشتبلا علي ما رفع اليه من الخصومة الواقعة بين فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان في وقوع  
الطلاق بسبب اليمين المضافة الى الكاح وقد امرني بالاصفاء الى هذه الخصومة وفصلها واستماع  
البينة فيها والنضاء بدافع رأيي واجتهادي فامتثلت امره وعقدت مجلسا بذلك فحضرني  
في مجلس ذلك فلانة بنت فلان واحضرت مع نفسها زوجها فلان بن فلان فادعت هذه التي  
حضرت علي هذا الذي احضرته معها ان هذا الذي احضرته معها بالبنين بالطاعة في احكام الكاح  
اراعه اني وزوجته قد كان حلف قبل ان يتزوجني بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني وقع علي  
الطلاق وحرمت عليه بهذا السبب والزوج اقرب الكاح وانكر وقوع الطلاق بهذا السبب ثم ان الزوج  
سألني الحكم بما وقع رأيي واجتهادي فاجتهدت في ذلك وتأملت وتايت ووقع رأيي علي  
بطلان اليمين المضافة الى الكاح عملا مني بقول من لايري صحة اليمين المضافة الى الكاح فحكمت  
بطلان هذه اليمين وبطل هذه المرأة علي هذا الزوج بهذا الكاح وامرنا بطاعة هذا الزوج في احكام  
الكاح بحضرة هذين المتخاصمين في وجههما حكما ابرمته قضاء نددته في مجلس حكيمي هذين  
الاس علي سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والكتان وكان ذلك بعدما اطبق الي القاضي  
فلان بن فلان في هذه الخصومة بما يقع عليه رأيي واجتهادي وذلك في يوم كذا في شهر كذا في سنة  
كذا قال القاضي الامام ثقة الدين محمد بن علي الحلواني رح صحبت كثيرا من النضاة الكبار وما  
رايتهم اجابوا الي شيء من الحوادث المجتهد فيها في الكتبة الي القاضي الشافعي الآفي اليمين  
المضافة فان دلائل اصحاب الحديث في ذلك لائحة وبراهينهم فيها واضحة والشبان يتجاسرون الي  
هذه اليمين ثم يحتاجون الي التزوج ويضطرون الي ذلك فاولم يجيبهم القاضي الي ذلك ربما

يقعون في الفتنه هكذا في الظهيرية \* مستصر في اثبات العنة للتعريق المرأة اذا خاصمت زوجها عند  
 القاضي وتقول ان لم يصل اليّ الزوج يدعي الوصول اليها فان كان بكرا وقت النكاح فالتقاضي يربها  
 النساء الواحدة العدة تكفي والثتان احوط فان قلن هي بكر فالتقاضي يؤجله سنة وان قلن هي ثيب  
 يحلف الزوج على الوصول اليها وهذا استحسان والقياس ان يكون القول قول المرأة مع اليمين  
 ثم اذا حلف الزوج استحسانا ان حلف يثبت وصوله اليها فلا يؤجل وان نكل صار مقرا بعدم الوصول  
 اليها فيؤجل سنة وان اراد كتابة ذكر التأجيل يكتب هذا ما امهل القاضي الامام فلان بن فلان  
 المتولي بعمل القضاء والاجام بكورة بخارنا فذا الاذن والقضاء والفصل والامضاء بهايين  
 اهلهما يومئذ امهل فلان بن فلان حين رفعت اليه المسألة فلانة بنت فلان انه تزوجها نكاحا صحيحا  
 وانها وجدته عينا لا يصل وثبت ذلك عند هذا القاضي بما هو طريق الثبوت في هذا الباب فحكمت  
 بما اوجب الشرع في حق العنين من الامهال سنة واحدة من وقت الخصومة زجاء الوصول  
 اليها في مدة الامهال فامهل القاضي اياها سنة واحدة بالايام على ما عليه اختيار اكثر المشايخ  
 من وقت تاريخ هذا الذكر الذي هو يوم الخصومة امهالا صحيحا وامر بكتابة هذا الذكر حجة في ذلك  
 وذلك في يوم كذا من سنة كذا ثم اذا تمت السنة من وقت التأجيل وادعى الزوج الوصول اليها في مدة  
 التأجيل وانكرت المرأة ذلك فان كانت المرأة بكرا وقت النكاح فالتقاضي يربها النساء على ما مر  
 فان قلن هي بكر ثبت ان لم يصل اليها فنخير القاضي المرأة بين المقام معه وبين الفرقة وان قلن هي  
 ثيب فالتقول قول الزوج مع يمينه فيحلف الزوج على الوصول اليها على ما مر فان حلف فلا خيار  
 لها وان نكل فلها الخيار \* مستصر في دفع هذه الدعوى ادعى هذا الذي حضر على هذه  
 التي احضرها معه في دفع دعواها قبله العنة ومطالبتها اياه بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل  
 انها مبطلّة في المطالبة بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل لما انها اختارت المقام معه بعد تأجيل القاضي  
 ورضيت بالعنة فيه بلسانها رضاء صحيحا او يقول انه وصل اليها في مدة التأجيل وقد اقرت  
 بوصولها اليها \* مستصر في دعوى النسب امرأة في يدها صبي تدعي على رجل ان هذا الصبي  
 ابنها من هذا الرجل ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما وتطالبه بنفقة الغلام وكسوته او رجل  
 في يده صبي يدعي على امرأة ان هذا الصبي ابنه منها ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما  
 او ادعى رجل في يده صبي انه ابنه من امرأة هذه والمرأة تجحد او ادعت امرأة في يدها

مسمى ابنها من زوجها هذا والزوج ينكر في هذه الدعوى كليا صحيحة ويجب ان يعلم بان دعوى  
 الامومة ودعوى الامومة صحيحة سواء كانت معه دعوى المال او لم تكن وذلك بان يدعي  
 رجل طلق رجل اني اب هذا الرجل او يدعي اني ابن هذا الرجل وذلك الرجل ينكر في هذه  
 الدعوى صحيحة حتى اذا اتهم المدعي البيعة على ما ادعاه فاناضي بسمع دعواه وينفي  
 بيعة على المدعي عليه وكذلك دعوى الامومة بدون دعوى المال صحيحة حتى لو ادعت المرأة  
 على رجل اني ام هذا الرجل فانامت على ذلك بيعة فان الناضي يقبل بيعتها ويقضي بكونها  
 امه المدعى عليه \* صورة المختصر فيما اذا كان في يد المرأة صغير تدعي على زوجها انه ابها  
 منه حضرت واحضرت مادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها ان هذا الصبي الذي  
 في حجرها واثارت البدين هذا الذي احضرته معها ولدته منه على فراشه حال قيام الكاح بينهما وذلك  
 ان شئت ذكرت في الدعوى وان على هذا الذي احضرته بنته هذا الصبي وكسوته وان شئت  
 لم تذكر ذلك في الدعوى \* صورة المختصر فيما اذا كان في يد الرجل صغير يدعي على  
 المرأة انه ابنها مدع حصر واحضروا دعوى هذا الذي حضر على هذه التي احضرها ان هذا الصبي  
 الذي في يده واثار البدين ابن هذه المرأة التي احضرته معه ولدته منه على فراشه حال قيام الكاح  
 بينهما فبعد ذلك ان شاء ذكر ان على هذه المرأة احضرها ان ترصع وان شاء لم يذكر \* صورة المختصر  
 في دعوى رجل بالغ على رجل انه ابه حضر واحضروا دعوى هذا الذي حضر على هذا الذي  
 احضره معه ان هذا الذي حضر ابن هذا الذي احضره معه ولدته امه ولان بنت فلان من هذا  
 الذي احضره معه على فراشه حال قيام الكاح بينهما \* صورة المختصر في دعوى رجل على  
 رجل انه ابوه ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي حضر ابوه وان  
 ابن هذا الذي حضر ولد على فراشه من امرأته فلانة حال قيام النكاح بينهما الى آخره واما  
 دعوى الاخوة والعمومة وابن الاخ وابن الابن لا تصح الا ان يدعي المال بان كان المدعي  
 زما فيدعي الاخوة على غيره او العمومة ويدعي النتنة لنفسه \* وله وجه آخر ان يدعي الوصية  
 لاخته المدعى عليه من حصة المتوفى \* صورته حضر واحضروا دعوى هذا الذي حضر على هذا  
 الذي احضره معه ان فلانا الميت قد كان اوصى الى هذا الذي احضره مع نفسه بتسوية  
 اموره

اموره بعد وفاته وخلف من تركته في يده كذا وكذا وقد كان اوصى لاخته فلان بن فلان بكذا وكذا  
ولفلان بن فلان ثلث اخوة فلان وفلان وفلان هذا المدعى والله واجب على هذا الذي احضره معه  
تسليم حصته من ذلك اليه وذلك كذا وكذا وبطالته بالجواب فيقر المدعى عليه بالوصاية والوصية  
وينكر كونه اخ فلان والله وجه آخران تدعى امرأة وقوع الطلاق بسبب تعليق الزوج طلائها  
بسلام اخ فلان والله كلمه كذا في الذخيرة \* مختصر في دعوى ولاء العاتق رجل مات  
فجاء رجل وادعى ان الميت معتق والدي فلان كان اعتقه والدي في حيوته وصحت ميراثه  
ليي لما اتى ابن معتقه لا وارث له غيري فاقضى بعض مشائخنا ح بفساد هذه الدعوى وبعضهم يصحتها  
والصحيح ان هذه الدعوى فاسدة لان المدعى لم يقل في دعواه وهو يملك والاعتق من غير  
المالك باطل وكذلك لو ادعى انسان الرق على عبدا واثم العبد بينة انه اعتقه فلان يقضى لمدعى  
المالك ولو قالت بينة العبد اعتقه فلان وهو يملك تقبل بينة العبد والمسئلة في دعوى الاصل \*  
مختصر في دعوى الدفع صورته ادعى عينا في بدرجل انه اشتراها من فلان بن فلان في يوم كذا في سنة  
كذا وحده ذوالبيد واثم المدعى بينة على دعواه فتوجه الحكم فادعى المدعى عليه في دفع دعواه ان  
الذي ادعى تلقى الملك من جهته اقر قبل تاريخ شرائك او قبل شرائك بسنة طائعا ان هذه العين  
ما لك اخي فلان وحقه وصدة اخوة فلان في ذلك وانا اشتريت هذه العين من اخيه ذلك المقله  
فدعواك علي باطلة بهذا السبب فانفتحت اجوبة المفتين ان هذا الدفع صحيح ثم استفتي بعد  
ذلك ان المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار انه متى كان  
او في اي شهر كان فالقاضي هل بطله ذلك انفتحت الاجوبة ايضا ان القاضي لا يكلفه ذلك  
لانه تدبين مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك كذا في حصول الاستروشي \*  
مختصر في اثبات العسوة حضر مجلس القضاء في كورة بخارا قبل القاضي فلان رجل  
ذكر انه يسمى احمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى ابو بكر  
بن محمد بن عمرو وفادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان سعد بن احمد  
بن عبد الله بن عمرو توفي ومن خلف من الورثة زوجة له تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبناته  
تسمى سعادة وابن عم له هذا الذي حضر لما انه ابن عمرو وسعد المتوفى كان ابن احمد واحمد  
والد هذا المتوفى مع عمرو والد هذا الذي حضر كانا اخوين لاب ابوهما عبد الله بن عمرو وخلف



كانا اخوين لاب ابوهما عبد الله بن عمر ولا وارث لهذا المتوفى سوى هذا الذي حضر وفي يد هذا الذي حضره من تركه المتوفى كذا كذا دينار انيسا بورية وصارت هذه الدنانير المذكورة بموته ميراثا لهذا الذي حضر وهذا الذي حضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي حضره معه اداء جميع ذلك اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاجاب بالفارسية (مرا از ميراث خواركي اين مدعي علم نیست) واحضر المدعي نقرأ ذكر انهم شهودة الى آخره \* سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم فان كان المدعي ابن ابن ابن عم اميت فصورة المحضرة حضر محمد بن محمود بن طاهر بن احمد بن عبد الله بن عمرو بن علي واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى حسن بن علي بن عبد الله فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه ان عمر بن عبد الله بن عمرو بن علي توفي وخلف من الورثة ابن ابن عم له لاب هذا الذي حضر لما ان هذا الذي حضر ابن محمد بن طاهر و طاهر والد هذا المحاضر الذي كان ابن احمد وعمر والمتوفى واحمد والد والد والده هذا الذي حضر كانا اخوين لاب ابوهما عبد الله بن عمرو بن علي لا وارث له سوى هذا الذي حضر وخلف من التركة من الصامت في يد هذا الذي حضره كذا كذا دينار انيسا بورية وصارت هذه الدنانير بموته ميراثا له وهذا الذي حضره في علم من ذلك فواجب عليه الى آخره \* سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم ايضا فان ادعى المدعي عليه في دفع دعوى المدعي في هذه الصورة انه اقرا ولا انه من ذوى الارحام كان دفعا له دعوى العصوبة لكان التناقض \* مختصر في دعوى حرية الاصل حضر مجلس القضاء شرفه الله تعالى في كورة بخارا قبل القاضي فلان رجل ذكر انه يسمى فلان بن فلان الفلاني وهو رجل شاب يكنى حليته بتمامه واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه ان هذا الذي حضر حر الاصل والعلق لما ان هذا الذي حضر فلان بن فلان الفلاني وهو كان حر الاصل وامه فلانة بنت فلان وهي كانت حرة الاصل وايضا وهذا الذي حضر ولد حر اعلى فراش ابويه الحرين لم يرد عليه ولا على ابويه هذين رقة ثم وان هذا الذي حضره معه يشترقه ويستعبده بغير حق مع علمه بذلك فواجب على هذا الذي حضره معه قصريده عن هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاجاب وقال (اين محاضر آمده ملك من است و رقيق من است و مرا از آزادي وي علم نیست) واحضر هذا الذي حضر نقرأ ذكر انهم شهودة وسألني

الاستماع إلى شهادتهم وهم فلاں وفلان وفلان فاحت اليه واستشهدت الشهود مشهودا وشهادة  
صحيفة منسقة اللط والمضى من نسخة قرأت عليهم وهذا مصدر تلك النسخة التي آخرة \*  
سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على الرسم ويكتب الدعوى من نسخة المحصر  
نماهه ويكتب اسامي الشهود والباط الشهادة ويكتب بعد الاستحارة وحكمت لهذا الذي حصر على  
هذا الذي احصره يكون هذا الذي حصره الاصل حر الوالدين لم يرد عليه ولا على والده  
رق وامرته بقصر يده والكف عن مطالبة آباءه بالطاعة في احكام الرق \* مختصري دعوى العنق  
على صاحب الد باعناق من جهة ادعى هذا الذي حصر على هذا الذي احصره عدان  
هذا الذي حصر كان مملوك هذا الذي احصره ومرويه وانه اعتق هذا الذي حصر في حال  
صحته ونمات عتله وحوار تصرفاته في الموحوة كلها طاعة لوجه الله تعالى وطلب مرضاته  
شبا صحبا محائرا فاذا يعبر بدل وان هذا الذي حصر اليوم حر بهذا السب وان هذا الذي  
احصر في علم من ذلك وانه في مطالبة آباءه بالطاعة او دعواه الرق عليه بطل عبر محقق وواحد  
عليه تصريده عن هذا الذي حصر وترك التعرض له وسأل مسئلته \* سجل هذه الدعوى يكتب  
على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستحارة وحكمت لهذا الذي حصر على هذا الذي احصره يكون  
هذا الذي حصر حر امالكا لنفسه غير مولى عليه بالسب المذكور وهو عتاق هذا الذي احصر مع تسه  
آياه وبطلان دعوى هذا الذي احصره الرق عليه بشهادة الشهود المسمين ويحتم السجل \*  
مختصري دعوى العنق على صاحب اليد باعناق من جهة عبره ادعى هذا الذي حصر على  
هذا الذي احصره معه ان هذا الذي حصر كان مملوكا مرقونا لفلان بن فلان وفي بده وتحت تصرفه  
وان فلانا اعتقه من جائص ماله وملكه محانا يعبر بدل لوجه الله تعالى وانتفاء مرضاته وطلبا للتواء  
وحبائه وهرنا من اليم عقوباته وصار هذا الذي حصر حرا نالا عتاق المذكور به وانه اليوم حر بهذا  
السب وان هذا الذي احصره استعداد مع علمه بحريته طلما وتعدى فواحد عليه تصريده إلى آخرة \*  
سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستحارة وحكمت لهذا الذي  
حصر على هذا الذي احصره معه يكون هذا الذي حصر حر امالكا على نفسه غير مولى بالسب  
المذكور المدعى وهو عتاق فلان بن فلان آياه من حالص حقه وملكه وبطلان دعوى هذا الذي  
احصره

اخضرة الرق عليه ريقصريد هذا الذي اخضرة معه من هذا الذي حضر الى آخره \* مختصر في اثبات  
الرق حضر واخضرة مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى فلانا هنديا شابا يذكر حليته ثم يذكر فادعى هذا الذي  
حضر على هذا الذي اخضرة معه ان هذا الذي اخضرة معه مملوك هذا الذي حضر ومروقه ملكه  
بسبب صحيح وانه خرج عن طاعته والانتقاد له في احكام الرق وطالب بذلك وسأل مسئلته ويتم المحضر \*  
سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على  
هذا الذي اخضرة معه يكون هذا الذي اخضرة معه مملوك هذا الذي حضر ومروقه بشهادة هؤلاء  
الشهود المسلمين ويكون هذا الذي اخضرة مبطلا في الامتناع عن طاعة هذا الذي حضر في احكام  
الرق وامرت بهذا الذي اخضرة بالانتقاد لهذا الذي حضر في احكام الرق والطاعة له ويتم السجل  
ولا بد للحكم بالرق وكتابة السجل فيه من عجز المدعى عليه عن اثبات الجبرية لنفسه فاما قبل ذلك  
لا يحكم بالرق ولا يكتب السجل هكذا في الذخيرة \* مختصر في دفع هذه الدعوى فنقول لدفع هذه  
الدعوى طرق اخذها ان يدعي المدعى عليه حرية الاصل لنفسه وصورة كذا بنه حضر واخضرة فادعى  
هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله فان هذا المحضر معه كان ادعى عليه وانه عبده ومملوكه  
وانه خرج عن طاعته وطالبه بالطاعة فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع هذه الدعوى  
قبله انه يحرر الاصل والعلوق اما ان اباه فلان بن فلان وامه فلانة بنت فلان بن فلان وهما كانا حزين  
من الاصل وهذا الحاضر ولد على فراش هذين الابوين الحزين لم يجز عليه ولا على ابويه هذين رقب  
وان هذا الذي اخضرة في علم من ذلك وانه في مطالبة هذا الحاضر بالطاعة له ودعواه الرق قبله والتحال  
على ما وصفت فيه مبطلا غير محقق فواجب عليه الكف عن ذاك فطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل  
ويتم المحضر \* سجل هذا المحضر يكتب عند قوله وحكمت للذي حضر على هذا الذي اخضرة  
معه هذا بجميع ما ثبت عندي من دعوى دفع هذا الحاضر لدفع دعوى هذا المحضر الرق عليه وكون  
هذا الحاضر حرا الاصل وبطلان دعوى هذا المحضر الرق عليه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين من بغداد  
ما ظهرت عدالتهم عندي بتعديل من اليه رسم التعديل بالناحية على ما شهد وانه بمحض من المحكوم له  
والمحكوم عليه هذين في وجودهما في مجلس قضائي وحكمي بمحض اراضي قضيت بصحة ذلك كله وقصرت  
يد المحكوم عليه هذا عن المحكوم له بالحرية هذا ورفعته عند طاعته واطلقت المحكوم عليه هذا الرجوع  
على بائعدها كان قد اشتراه من غيره ونقد له الثمن يوم العقد الذي كان جرى بينهما ويتم السجل قالوا



وفي كل موضع وقعت الحاجة الى اثبات الحرية يجب ان يكون اثباتها بطريق الدفع بان يدعي صاحب  
 البذر الرق على المملوك ويتم البينة ثم يثبت المملوك جريته بطريق الدفع الوجه الثاني ان يدعى  
 المدعى عليه الاساق من جهة مدعى الرق \* صورة كانه حصر واحصره من هذا المحاصر  
 على هذا المحصر في دفع دعواه فله هذه انه حر لانه كان مملوكا ومروفا لهذا الذي احصره  
 وان هذا الذي احصره اعنته في حال حوار تصرفاته في الوحوه كلها اعتاما صحبها حائرا نادا  
 وصار هذا المحاصر حراسا لهذا الاعتاق وهذا المحصر مطلل في مطالته هذا المحاصر بالمطاعة  
 والاسبات له في احكام الرق ويتم المحصر \* سجل هذا المحصر على نحو سجل المحصر الاول  
 الا انه فيها يكتب وكون هذا الذي حصر حر ام لا لنفسه بالسب المذكور وهو اعتاق وهذا الذي  
 احصره وكونه ملجأ سائر الارحار بهذا السب وكونه يوم الاعتاق الموصوف فيه ملكا لهذا المحصر  
 ويتم السجل \* الوجه الثالث ان يدعى مدعى عليه الرق الاعتاق من جهة عمر مدعى الرق صورة  
 كانه حصر واحصره من هذا المحاصر على هذا المحصر في دفع دعواه فله ان هذا المحاصر كان عبدا  
 ومملوكا لفلان بن فلان السلافي وانه اعنته من حاله ماله وملكه محانا بغير بدل انتعاء لوجه الله  
 تعالى وطلب مرصاته وهراس اليهم عباده وشديد عباده في حال صحة عتله وحوار تصرفه في الوحوه  
 كلها اليوم هذا المحاصر حراسا لهذا الاعتاق المذكور الموصوف الى آخره \* سجل هذا  
 للمحصر على نحو ما بينا الا ان الناصبي يكتب وحكمته بحرية هذا المحاصر بالسب المذكور وهو  
 اعتاق فلان بن فلان السلافي ويكون هذا المحاصر مملوكا لفلان بن فلان السلافي يوم الاعتاق  
 المذكور كذا في المحيط \* مختصر في اثبات التدبير والاستيلاء واداء وقعت الحاجة الى اثبات  
 التدبير والاستيلاء ولا يمكن اثباته على المولى لانه لا يثبت له حق على المولى للحال والطريق في  
 اثباته ان يبيعه المولى من رجل مدعى عليه المدبر او ام الولد على هذا المثال ادعى هذا الذي  
 احصره معه انه كان مملوكا لفلان وانه دبره واعنته عن دبره بعد وفاته لوجه الله تعالى وانتعاء  
 لمرصاته من عبر طمع في حطام الدنيا تدبرا صحبها من ماله وماكته وانه اليوم مدبره ورسول الله  
 استولدها لو كان المدعى حاربه ادعت انها ام ولد لفلان تسمى فلانا ولدته على فراشه  
 وملكه وانه اليوم ام ولده وان هذا الذي احصره يستمرها ويستعدها بغير حق فواحب عليه  
 مرصده عنها وطالته بالحوار كذا في الطهيري \* مختصر في دعوى التدبير رجل دبر عبدا تدبرا

مطلقاً ومات بعد التدبير بخلاف وورثته انكرت الورقة العام بالتدبير واحتاج المدعى الى اثبات ذلك بآلية  
وكشافة المحضر يكتب ان على هذا الذي حضر على هذا الذي حضر مدعيان هذا الذي حضر مدعيان  
عبد مملوك فلان بن فلان والد هذا الذي حضر مدعيه في حال خبرته رجوازة تصرفاته في الوجوه  
كالمطالعة انما غابت تدبيراً مطلقاً وان فلان والد هذا الذي حضر ومات وصلى المدعي وهذا الذي حضر  
في عام من ذلك فراجع على هذا الذي حضر مدعيه عن هذا الذي حضر الى آخره \*  
سجل هذا المحضر على المدعي فحوماته دم ويكتب عند ذكر الحكم وحكمته لهذا الذي حضر على  
هذا الذي حضر مدعيه بجميع ما ثبت من تدبير فلان والد هذا الذي حضر حال كونه مملوكاً وموتاً  
من خالص ماله وما كان تدبيراً صحيحاً مطلقاً لا قيد فيه وبخبرته هذا الذي حضر يدوت فلان ويتخلف  
فلان والد هذا الذي حضر وبالتركة من ماله في يد وارثه هذا الذي حضر وما يخرج هذا الذي حضر  
من ثلثه وان هذا الذي حضر واليوم لا سبيل للآخر عليه بسبب الرق لا سبيل للولاء بشهادة هؤلاء  
الشهود المسلمين بمحض من هذين المتخاصمين في وجههما حكم البرمته وقضاه نفذته كذا في الذخيرة \*  
سجل في اثبات العتق على الغائب بقول القاضي فلان حضر قبلي في مجلس قضائي  
بكورة بخار فلان واحضر مع نفسه فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر ان لهذا  
الحاضر على هذا المحضر كذا كذا بنار وبين نوعها وصفتها بنالزامها حقاً واجاب بسبب صحيح  
فواجب عليه الخروج من ذلك وطالبه بالجواب عنه وسأل مسئلة عنه فسئل فأنكر ان يكون عليه  
شيء لهذا الذي حضر فاحضر المدعي رجلين ذكر انهما شاهداه وعبد فلان وفلان وذكر المدعي  
والشاهدان انهما موليا فلان بن فلان اعتمهما حال كونهما مملوكين له وسأل مني الاستماع اليي  
شهادتهما فشهدا بعد الدعوى والجواب بالانكار فقبيل الاستشهاد الواحد بعد الآخر بشهادة صحيحته  
متفقة اللفظ والمعنى على موافقة الدعوى من نسخة قرأت عليهما وهذا مضمون تلك النسخة  
فامسأنا الشهادة على وجهها ذكر المدعي عليه في دفع هذه الشهادة ان هذين الشاهدين  
مملوكا فلان بن فلان بن فلان الذي زعم المدعي والشاهدان انه اعتمهما وقد كذبوا في ذلك لم يعتقهما  
فلان فعرضت ذلك على المدعي هذا فقال انهما حران وان مولاهما قد اعتمهما حال كونهما  
مملوكين له اعتاقا صحيحا ان له على ذلك بينة فكتفته اقامة البينة على صحته عواده هذا فاحضر ثلثا  
ذكر انهم شهدوه على موافقة عواده هذا وسألني الاستماع اليي شهادتهم فسمعت شهادتهم

وثبت عددي شهادة تهم حرية هذين الشاهدين باعتناق دلائل أياهما وكوئبهما اهلالا للشهاد  
وسألني المذعي هذا الحكم بحرية هذين الشاهدين وكوئبهما اهلالا للشهادة والبراءة له بالمال  
المدعي به شهادة هذين الشاهدين فاحتته الى ذلك وحكمت بحرية هذين الشاهدين باعتناق  
دلائل أياهما حال كوئبهما مملوكين له اعتنا فاصححا وكوئبهما اهلالا للشهادة وقصبت للمدعي هذا  
بالمال المدعي به على المدعي عليه هذا شهادة هذين الشاهدين حكما ابرمته ونصاء بدنه وبسم  
السجل وأدأني القاضي سلمي هذا الوحة ثبت العتق في حق المولى حتى لو حصر واكر الاساق  
لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج العبد الى اقامة البينة على المولى لان المشهود له ادعى حرية  
الشاهدين على المشهود عليه وقد صح منه هذه الدعوى لانه لا يتمكن من اثبات حقه على المشهور  
عليه الا بهذا والمشهود عليه انكر ذلك وصح منه الاتكار لانه لا يتمكن من دفع الشهود من حسبه  
الا بالانكار والتجربة والاصل ان من ادعى حقا على المحاصر لا يوصل الى الاثبات الا باثبات  
منه على العايب سبب المحاصر حصدا عن العايب فصار اقامة البينة على المشهود عليه كما ماها  
على المولى العايب كذا في المحيط \* مختصر في اثبات حد الدف ادعى هذا الذي حصر  
على هذا الذي احصره معه ان هذا الذي احصره معه قد دنا يوجب الحد فواحد على  
حد الدف ثمانون حلقة الى آخرة وان كان شتمه شتما يوجب التعزير يكتفب ان هذا  
الذي احصره معه شتمه وبعض شتما يوجب التعزير يقال له باكدائم بكتب ووجب عليه التعزير  
في الشرع وحراله عن مثله وطالته بذلك وسأل مسئلته \* مختصر في دعوى رجل على رجل  
انك سرقت من دراهمي كذا درهمين كان موضوعا في موضع كذا من هذه الدار والمدعي عليه  
من سكان هذه الدار وقد كان قال هذا المدعي عليه لهذا المدعي ان جعلت ابي سرقت من دراهمك  
هذا المتدار التي ادعيت بانها اعطيتك مثل تلك الدراهم فحلف المدعي على دعواه واعطاه  
المدعي عليه نصف هذه الدراهم واعطاه في النصف الباقي حظا ثم اراد المدعي عليه استرداد  
ما دفع اليه من الدراهم كفى الحكم فيه وكان الشيخ الامام النعمان الدين السعفي رح كتب في الجواب  
ان المدعي عليه ان اعطى النصف والترم النصف صلحا عن دعوى المدعي وانترانه سرق  
الدراهم فعليه اعطاء الباقي وليس له ان يسترد النصف الذي اعطاه وان اعطى النصف واعطاه  
حظا

خطابا لباقي بناءً على يمين المدعي ووفاء بما قال لا يلزمه شيء وله ان يسترد ما اعطاه وقد قيل له ان يسترد في الوجهين لان يمين المدعي لا يستحق على المدعي عليه شيء نص عليه محمد رح في كتاب الصلح ان المدعي مع المدعي عليه اذا اصطالحا على ان يحلف المدعي على دعواه على انه لو حلف فالمدعي عليه ضامن للمال المدعي به ان الصلح باطل \* مختصر فيه دعوى سرقة رجل خباز ادعى على رجل اجلسه على دكانه ليبع الخبز من الناس وبأخذ الاثنان منهم وهو الذي يسمى صاحب دكان وصورة الدعوى ان الخباز ادعى مبلغا معلوما من المال وقال انك سرقت من مالي من اثنان الخبز هذا المبلغ وادعى عليه انك قلت اني اخذت كل يوم خمسة دراهم من الناس ونقصت لهم من الخبز الذي بعته منهم الا اني لم آخذ من مالك الخبز شيئا وصاحب الدكان ينكر ذلك كله وقد كتبوا في آخر المحضر فواجب على هذا الذي احضره معه احضار هذه الدراهم مجلس القضاء ليمتكن المدعي من اقامة البينة عليها قيل هذه الدعوى لا تتوجه على صاحب الدكان من جهة الخباز غاية ما في الباب يريد اثبات اقراره باخذ هذه الدراهم على الوجه الذي ذكرها في الدعوى الا انه لو ثبت ذلك كان حق الخصومة لاثبات الدراهم لانه لما نقصهم من الخبز الذي باع منهم واخذ الثمن كان عليه رد ذلك اليهم وكان حق الاسترداد لهم فلا لهذا الرجل ان هو ليس بخضم عنهم وان كان الخباز ادعى عليه انك قلت اني اخذت كل يوم خمسة دراهم من مالك ونقصت الوزن للمشتري ايضا لا تصح الدعوى لانه اذا نقص من الخبز المبيع واخذ الثمن فلما كانت الدراهم التي هي بمقابلة النقصان ملك المشتري فلا يكون للخباز ولاية الاسترداد كذا في الذخيرة \* وهكذا في فصول الاستروشي \* مختصر في دعوى شركة العنان صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الحاضر اشترك مع هذا المحضر معه شركة عنان في تجارة كذا على ان رأس مال كل واحد منهما كذا على ان يتصرفا في مال الشركة ويتصرف كل واحد منهما برأيه على ان ما حصل من الربح فهو بينهما نصفان وما كان من ضيعة او خسران فهو عليهما على قدر رأس المال لكل واحد منهما واقتصر كل واحد منهما رأس ماله في مجلس الشركة وخطاها ما حتى صار المالان ملا واحدا وجعل جميع مال الشركة في يد هذا المحضر وانه تصرف فيه وربح كذا وكذا فواجب عليه الخروج من رأس ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وكذا وان كان بالشركة صك يكتب في الصك على مثال ما تقدم ثم يكتب في الصك ادعى

عليه جميع ما تضمنه الصك من الشركة في المال المبين قدوة فيه بالرحم المشروط فيه وخط كل واحد  
 منهما رأس ماله برأس مال صاحبه على ما ينطق به الصك من اوله الى آخره بتاريخه وحلا  
 جميع مال الشركة في يده وان هذا المحاضر ربح كذا وكذا فواجب عليه رد رأس مال هذا الذي  
 حضر من حصته من الربح الى هذا الذي حضر رأس ماله كذا وحصته من الربح كذا ويتم المحضر \*  
 محضر في دفع هذه الدعوى ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضر معه في دفع  
 دعوى هذا الذي احضره معه فل هذا الذي حضر شركة عنان برأس مال كذا ودعواه فله  
 رد رأس ماله وحصته من الربح ادعى عليه في دفع هذه الدعوى انه مبطل في هذه الدعوى لما له  
 فاسمه المال وسلم اليه رأس ماله وحصته من الربح وانه اخذ جميع ذلك منه بتسليمه بجملة ذلك  
 اليه ويتم المحضر \* محضر في اثبات الوثيقة حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر بحكم  
 الاذن الصادر له من جهة القاضي فلان باثبات الوثيقة المذكورة في هذا المحضر على هذا الذي  
 احضره معه جميع ما تضمنه صك صدقة اوردته مع نفسه ونسخ الصك الى آخره وهذا مضمون  
 الصك ثم يكتب فادعى جميع ما تضمنه هذا الصك من ايثاف فلان بن فلان العلاني هذا هذه  
 الضيعة المحدودة في هذا الصك الذي بنسخ في هذا المحضر من خالص ماله وملكه على الشروط  
 المذكورة والسبل فيه كما ينطق به هذا الصك المحول نسخته التي هذا المحضر من اوله الى آخره  
 بتاريخه ويكون جميع هذه الضيعة المحدودة فيه ملكا لهذا المتصدق وفي يده التي ان وقفها وسلمها  
 التي هذا المتولي وهو المذكور اسمه ونسبه في الصك المحول نسخته التي هذا المحضر من اوله  
 الى آخره واليوم جميع هذه الضيعة المذكورة المحدودة في هذا المحضر وقف وصدقة على الوجه  
 المذكور وفي يده الذي احضره بغير حق فواجب على هذا الذي احضره معه تسليمها  
 الى هذا الذي حضر ليراعي فيها شرائط الوقف وطالب بذلك وسأل مسئلة وسئل هذا اذا انى  
 المدعى بصك الوقف وان لم يكن في يد المدعى صك الوقف بكتب فادعى هذا الذي حضر  
 على هذا الذي احضره معه ان جميع الضيعة التي هي مشروبات الارص المتصلة بعضها  
 ببعض التي موضع جمعها في ارض قرية كذا من عمل كذا من قرية كذا بخار بمحلة كذا من ناحية  
 هذه القرية يدعى كذا فاحد حدود جميعها لريق الطريق العامة والطريق بهذه النسبة في هذا  
 الموضع واحد والثاني والثالث والرابع لريق الطريق اليه المدخل بخدودها فكما ونحوها

ومرافقتها وقف مؤبد حبس معروف وقفها وتصدق بها فلان بن فلان الفلاني في حال حيوته وصحته وبعد وفاته من خالص ماله وملكه على ان يستغل بافضل وجوه الاستغلال مما يرزق الله تعالى من غلتها بدئى بمافيه عمارتها ومرمتها واصلاحها تم بصرف الفاضل من غلتها الى اصلاح مسجد داخل كورة بخارا في محلة كذا يعرف بمسجد كذا احد حدود المسجد كذا والثاني والثالث والرابع كذا تم بصرف الفاضل منها الى فقراء المسلمين وكانت هذه الضبعة المحدودة فيه يوم الابقاف المذكور فيه ملكا لهذا الواقف وفي يده وقد سلم الواقف جميعها الى ابنه فلان او الى فلان الاجنبي بعد ما جعله فيما فيها متوليا لامرها وقبل فلان منه هذه القوامه وهذه الولاية قبولاً صحيحاً وقبض منه جميع ما بين وقفها فيه قبضاً صحيحاً واليوم جميع ما بين حدودها ووقفية مافيه وقف على الوجه المذكور وفي يد هذا الذي احضره بغير حق فواجب على هذا الذي احضره تسليم جميع هذه الضبعة الموقوفه المحدودة في هذا المحضر الى هذا الحاضر ليراعي فيها شروط الواقف هذا وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك فسئل فاجاب بالفارسية (مرار ووقيت اين محدوده علم نيست وبابن مدعي حاضر آمده سپردني) واحضر المدعي ثلثاً الى آخره \* سجل هذه الدعوى وهذا المحضر يقول فلان القاضي ويذكر دعوى المدعي بنمايه وشهادة شهود المدعي مع الاشارات في مواضعها بنمايه الى قوله وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كون هذه الضبعة المحدودة وقفاً صحيحاً من جهة فلان على الشروط المطبقة والسبل المذكورة فيه من خالص ماله وملكه وتسليمه اياها الى فلان بعد ما جعله متولياً يسأله المدعي هذا الذي حضر على هذا الذي احضره بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين وكونها في يد المدعي عليه هذا بغير حق في مجلس قضائي بين الناس الى آخره وان كان الواقف قد رجع عما وقف بعد ما سلم الى المتولي بصورة المحضر ان يكتب اوله على نحو ما بيناه ثم يكتب فائد على هذا الذي حضر المأذون به من جهة القاضي فلان في اثبات الوقفية المذكورة فية على هذا الذي احضره وهو الواقف انه وقف جميع الضبعة التي في موضع كذا حدودها كذا من خالص ماله وملكه في حال حيوته على الشروط المذكورة فيه وان هذا الواقف سلم جميع الضبعة المحدودة المذكورة وقيتها فيه الى فلان المتولي وانه قد بدا لهذا المتصدق الرجوع عن هذه الوقفية على قول من يرى الوقف غير لازم فازالها عن يد المتولي واعادها الى سائر املاكه فواجب عليه قصر يده

منها وتسليمها الى المتولي فلان ليراعي شرائط الوقفية هذه فيها وطالبه بذلك وسأل مسئلة  
 مسئل باجاب بالعارضة ( ابن محدودة ملك من است ودوديت من وبكيتي سبردني ني ) \*  
 سجل هذا المحضر الى قوله وحكمت على فلان بن فلان الواقف هدا في وجهه بمسئلة  
 هذا المدعي بصحة الوقفية المذكورة ولزومها وإبطال رجوعه عنها وقصرت يده عملا بقول  
 من يري هذه الوقفية لازمة من علماء السلف وسلمتها الى متوليتها فلان بعد ما ثبت عدي هذا  
 الايقاف والنصدق المذكور فيه ويتم السجل كذا في المحيط \* مختص في اثبات ملكه محدود  
 حضر وأحضر فادعي هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه ان جميع الاراضي التي  
 عدد ها كذا في ارض قرية كذا في ناحية منها يدعي كذا من كورة كذا احد حدود ها كذا والثاني  
 والثالث والرابع كذا محدود ها كلها وحقوقها ومراقبها التي هي لها من حقة وقها فان وقعت الدعوى  
 في دار يكتب ان جميع الدار المشتملة على البيوت التي في محلة كذا في كورة كذا في سكة كذا  
 احد حدود ها كذا والثاني والثالث والرابع كذا محدود ها كلها وحقوقها ملك هذا الذي حضر  
 وفي يد هذا الذي أحضره معه بغير حق فواجب على هذا الذي أحضره تصريده عن هذه الاراضي  
 او عن هذه الدار وتسليمها الى الذي حضر هذا وطالبه بذلك وسأل مسئلته مسئل باجاب بالعارضة  
 ( ابن زمينها وخاله دعوى ميكنه اين مدعي ملك من است وحق من اثبت باين مدعي  
 سبردني نيست ) احضر المدعي نغرا ذكر انهم شهودة على وفق دعواه وسأل الى الاستماع اليه فاجبت  
 اليه وهم فلان وفلان يكتب انسابهم وحلائهم الى آخر ما ذكرنا فيشهد واعقب دعوى المدعي  
 والجواب بالانكار من المدعي عليه هذا شهادة صحيحة متعقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرأت  
 عليهم ومضمون تلك النسخة ( گواهي ميدهم كه اين زمينها باين شراكت جا يگا و محدودوي درين  
 محضر ياد كرده شده است ) و اشار الى المحضر ( محدود هاي وي جملة وحقها هي وي ملك اين  
 حاضر آمد وحق وي است ) و اشار الى المدعي هذا ( وبدست اين حاضر آورده بناحق است  
 وواجب است بروي تسليم كردن باين مدعي ) ويتم الكتاب وهو المحضر \* سجل هذا  
 الدعوى يكتب يقول فلان حضر في مجلس قضائي بكورة بخارا فلان واحضر مع نفسه  
 فلانا وبعيد الدعوى من اولها الى آخرها فيكتب فادعي هذا الذي حضر ان الاراضي التي  
 في موضع

في موضع كذا احد حدودها كذا والدار التي في موضع كذا احد حدودها كذا جميع حدودها وحقوقيها ملك هذا الذي حضروني يد هذا الذي احضره معه بغير حق وهذا الذي احضره معه في علم من ذلك فواجب على هذا الذي احضره قصر يده عن هذه الاراضي المحدودة وعن هذه الدار المحدودة في محضر الدعوى وتسليمها الى هذا الذي حضروا سؤال مسئلته وسئل المدعى عليه وهو الذي احضره معه عن دعواه هذه فقال بالفارسية ( اين زمينها كه دعوى ميكند اين مدعي با اين خانه ملك من است و با اين مدعي سپردني نيست ) احضر المدعي فقرأ ذكر انهم شهوده وسألني الاستماع الى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب على ما بينا قبل هذا الى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه بكون الاراضي المحدودة في هذا السجل او بكون الدار المحدودة في هذا السجل بحدودها كلها وحقوقيها ومرافقها التي هي لها من حقوقها ملكا وحقا لهذا المدعي وكونها في يد هذا المدعى عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين وقضيت بما كتبته عليه بشهادتهم بعد ما رجعت في التعرف عن حال هؤلاء الشهود الى من اليه رسم التبديل والتزكية بالناحية ففسبوا الى العدالة وبعد ما عرضت دعوى المدعي والفاظ الشهادة على الائمة الذين عليهم مدار الفتوى بالناحية فافتوا بصحة هذه الدعوى وجواز الشهادة وكان هذا الحكم وهذا القضاء مني في مجلس قضائي في كورة بخارا حكما ابرمته وقضاء نفذته مستجما عاشر ائط صحته ونفاذه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما وكلفت المحكوم عليه هذا قصر يده عن هذه الاراضي المحدودة وعن هذه الدار المحدودة بالمحكوم بها فقصر يده عنها وسلمها الى هذا الذي حضر امثالا لامر الشرع ويتم السجل على نحو ما بينا قبل هذا \* محضر في دفع هذه الدعوى ان كان المدعى عليه يدعى الشراء من هذا المدعي يكتب حضر وا حضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره في دفع دعواه ان هذا الذي احضره كان ادعى على هذا الذي حضر اولاً ويكتب دعواه بتأتمه ثم يكتب دعواه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره في دفع دعواه ان هذا الذي احضره مبطل في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي احضره باع حال جواز تصرفاته في الوجوه كلها هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقيها ومرافقها التي هي لها من حقوقها قبل دعواه الموصوفة من هذا الذي حضر حال كون هذه الدار المحدودة فيه ملكا وحقا لهذا الذي احضره وفي يده



بكذا دينارا بيعا صحيحا وان هذا الذي احضره اشتراها منه بحدودها وحقوقها ومراعاتها التي هي لها منه حثوفها بهذا الثمن المذكور فيه شراء صحيحا حال جواز تصرفاته في الوجوه كلها وتنايضا قبضا صحيحا وان كان هذا الذي حضر ادعى اقرار هذا الذي احضره معه مع ذلك بدار في الكتاب غيب قوله وتنايضا قبضا صحيحا وهكذا اقر هذا الذي احضره في حال جواز اقراره وتنايضا تصرفاته في الوجوه كلها طائعا تجريان هذا البيع والشراء الموصوفين فيه بينه وبين هذا الذي حضر في هذه الصيغة المحدودة فيه او في هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها ومراعاتها التي هي لها من حثوفها بهذا الثمن المذكور فيه حال تنايضا تصرفاتهما في الوجوه كلها وتجريان التنايضا بينهما فيه اقرارا صحيحا صدقته هذا الذي حضر فيه خطابا وان هذا الذي احضره معه في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر بعدهما كان الامر كبا وصف فيه مبطل غير محقق او بقول بعد ما صدر منه هذا الاقرار الموصوف فيه مبطل غير محقق فواجب على هذا الذي احضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وترك التعرض له فيه وطالبه بذلك ويتم المحضر ولو كان هذا الذي حضر ادعى استجارا او شبا آخر لدفع هذه الدعوى بان ادعى ان هذا الذي احضره استكرى هذه الدار المحدودة الموصوفة فيه من هذا الذي حضر او ادعى ان استشاراه منه قبل هذه الدعوى الموصوفة فيه يكتب في موضعه من هذا المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان دعوى هذا الذي احضره باكية هذه الدار المحدودة فيه قبل هذا الذي حضر سابقة عنه لان هذا الذي احضره معه استكرى هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحثوفها الى آخره من هذا الذي حضر او يكتب استشراى بكذا وكذا وان هذا الذي حضر ادعى ان يكرها منه او ادعى ان يبيعها منه وكان استبشراؤه واستكراؤه هذه الدار المحدودة من هذا الذي حضر اقرارا منه بكون الدار المحدودة فيه ملكا لهذا الذي حضر وبعد ما صدر هذا الاقرار منه فهو مبطل في هذه الدعوى غير محقق ويتم المحضر تسجيل هذه الدعوى ان يكتب صدر السجل ودعوى الدافع بتسامه على نحو ما ينال في هذا الى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت بنبوت هذا الدافع الموصوف فيه لهذا المدعى على هذا المدعى عليه الدافع بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه بمحض من المتخاصمين هذين في وجههما في مجلس قضائي يحار بين الناس ويتم السجل الى آخره ان كان هذا الذي حضر ادعى هذه الدار منه شاء الدافع

المحدودة من رجل آخر يكتب ادعى هذا الذي حضر في دفع دعوته على هذا الذي حضره  
 بعد ان دعوى هذا الذي حضره بملكية هذه الدار قبل هذا الذي حضره سابقة لما ان هذا الذي  
 حضر اشترى هذه الدار المحدودة فيه من فلان بن فلان وفلان بن فلان. كان بملكها بكذا اشراء  
 صحبنا قبل دعوى هذا الذي حضره قبله الموصوفة فيه ونتم المحضر الى آخره \* وسجل هذه الدعوى  
 على نحوه اسبق \* محضر في اثبات دعوى الدار ميراثا عن الاب حضر والحضر فادعى  
 هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معناه ان الدار التي كانت في موضع كذا حدودها كذا  
 بحدودها وحقوقها ومراقفها التي هي لها من حقوقها كانت ملكا لوالده فلان بن فلان وحقها  
 وفي يده وتحت تصرفه الى ان مات وخلف من الورثة ابنا صلبه وهو هذا المدعي ولم يخلف وارثا  
 سواه وصارت هذه الدار الميراثية موضعها وحدودها ميراثا له عن ابيه المذكور اسمه ونسبه واليوم  
 هذه الدار الميراثية حدودها ملك هذا المدعي وحقه بهذا السبب المذكور وفي يده هذا الذي  
 حضره معه بغير حق وهذا الذي حضره معه في علم من ذلك فواجب عليه قضائه عن  
 هذه الدار الميراثية حدودها وتسليمها الى هذا المدعي وطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل فاجاب  
 وقال بالغارسية الى آخره فاحضر المدعي ثمران كرانهم شهودة على وفق دعوته وسأل  
 الاستماع الى شهادتهم فشهدوا بشهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى عن نسخة قرأت عليهم  
 عقيب دعوى المدعي هذا والجواب من المدعي عليه هذا بالانكار وهذا مضمون تلك النسخة  
 (گواهی میدهم که این خانه که جایگاه وحدود وی یاد کرده شده است در محضر این دعوی)  
 و اشار الى محضر الدعوى الموصوفة فيه (بجدهای وحقهای و مرافق وی که از حقهای وی  
 است ملک فلان بن فلان پدر این مدعی بود) و اشار الى المدعي هذا (و حق وی بود و در قبض  
 و تصرف وی تا این زمان که وفات یافت و از وی ویرایک پسر ماند همین مدعی) و اشار الى  
 المدعي هذا (و بجرازوی وارثی دیگر نمائند این متوفی را و این خانه میراث شد ازین متوفی  
 میرسر ویرا این) و اشار الى المدعي هذا (و امر و ازین خانه محدود درین محضر) و اشار الى محضر  
 الدعوى (بجدها وحقها ملک این مدعی است و حق وی است و درست این مدعی علیه بناحق  
 است) و اشار الى المدعي عليه هذا و نتم المحضر والله تعالى اعلم \* سجل هذه الدعوى يقول  
 القاضي فلان يكتب على رسمه وبعده الدعوى بعينها من اولها الى آخرها مع اسامي الشهود

والفاظ الشهادة وبيان اني قبلت شهادة هؤلاء الشهود لكونهم مغروفين بالعدالة او لظهور عدالتهم بتعديل المزكين او بظاهر عدالة الاسلام اذا لم يظعن المشهود عليه في شهادتهم وجب جميع ما يكتب في السجلات الى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعى عليه بجميع ما شهد هؤلاء الشهود المسمون في هذا السجل يكون الدار المحدودة فيه ملكا لفلان بن فلان والد هذا المدعي وكونها في يده وتحت تصرفه الى وقت وفاتها وصيرورتها ملكا لهذا المدعي بعد وفاة والده هذا ارتا من والده هذا في وجه المتخاصمين هذين حكما ابرمه وقضاء نفذته ويتم السجل \* محضر في دفع هذه الدعوى حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه فان هذا الذي احضره كان يدعي أولا على هذا الذي حضر ملكية دار في موضع كذا حدودها كذا ارتا من ابيه ويعيد دعواه بتماه ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان دعواه هذه ساقطة عني لما ان والد هذا الذي احضره فلان بن فلان قد كان باع هذه الدار المحدودة في هذا المحضر في حياته وصحته من هذا الذي حضر بكذا بيعا صحيحا وهذا الذي حضر اشترى اياها منه بهذا اليمين المذكور شراء صحيحا وجرى التقابض بينهما بوصف الصحة واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الذي حضر بهذا السبب وحقه وان هذا الذي احضره في دعواه قبله بعد ما كان الامر طلي ما وصفي من بطل غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك وسأل مسئلته عن ذلك فستل \* سجل هذه الدعوى يكتب عند الحكم وحكمت بشيوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعي الدفع على هذا المدعي عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما في مجلس قضائي بكونه بخار او امرت المحكوم عليه بالكف عن دعواه هذه وترك التعرض للمحكوم له في ذلك ويتم السجل كذا في النخبة \* محضر في دعوى ملكية المنقول ملكا مطلقا حضر واحضر في يده هذا الذي احضره معه فرس وسط الجنة يقال لمثله لو نابلق مشقوق المنخرين على كتفه اليسرى كي صورته هكذا عرفه مائل الى اليمين تام الذنب مخجل الرجلين واليدين مقطوع رأس اذنه اليمنى من الطول يقال لمثله سوفال محضر مجلس هذه الدعوى الموصوفة فيه مشار اليه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره ان هذا البرذون و اشار الى البرذون المدعى ملك هذا الذي حضر وحقه وفي يده

وفي يد هذا الذي احضره بغير حق وهذا الذي احضره في علم من ذلك كله فواجب عليه قصصه عن هذا البرذون المدعى به المشار اليه وتسليمه الى هذا الذي حضر وسأل مسئلته فنسئل فاجاب فقال (ابن اسب) ملك من است وحق من است ومراياين مدعي سبروني ليست) احضر هذا المدعي فقرأ نكرانهم شهودة واستشهد الشهود وهم فلان وفلان الى آخره \* سجل هذه الدعوى يكتب على الرسم الى قوله فاستشهد الشهود وهم فلان وفلان فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعي هذا والجواب بالا نكار من المدعي عليه هذا وقال كل واحد (گواهي مبدعهم كه ابن اسب) و اشار الى البرذون المدعي به (ملك ابن حاضر آمد است) و اشار الى المدعي (و حق وني است) و اندر دست ابن حاضر آمد (و اشار الى المدعي عليه) (بناحق است) فسمعت شهادتهم الى قوله وحكمت فاذا بلغ اليه يكتب وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه يكون هذا البرذون المدعي به المشار اليه ملك هذا المدعي وحقه ويكونه في يد هذا المدعي عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة بحضرة من المتخاصمين هذين وبحضرة من البرذون المدعي به .

وبتم السجل \* محضر في دفع دعوى البرذون وجوه الدفع لهذه الدعوى كثيرة فنحن نكتب ثلاثة منها فاذا علمها الكاتب بنى مايقع له من وجوه آخر عليها احدها الدفع بالاستشراء وصورة ذلك حضرنا حضر وفي يد هذا المحضر برذون شيتة كذا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعوى هذا المحضر على هذا الحاضر ملكية هذا البرذون الموشى فيه المحضر مجلس هذه الدعوى وذلك لان هذا المحضر ادعى على هذا الحاضر ولا يكتب دعواه بتما مهاثم يكتب فادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه المرصوفة فيه فقال دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرذون قبل هذا الحاضر ساقة لان هذا المحضر قد كان استشرى هذا البرذون الموصوف الموشى فيه و اشار الى البرذون المدعي به من هذا الحاضر في حال نقاذ تصرفه في الوجوه كلها وان هذا الذي حضر ابى ان يبيعه منه وكان استشرى هذا الذي احضره هذا البرذون المدعي به من هذا الذي حضر اقرارا من هذا المحضر انه لا ملك له في هذا البرذون المدعي به وبعد ما صدر من هذا الذي احضره هذا الاستشراء فهذا الذي احضر مبطل في دعوى ملكية هذا البرذون لنفسه فواجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا الحاضر فطالبه بذلك وسأل مسئلته الوجه الثاني الدفع بطريق الاستكراء يكتب فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر انه مبطل في دعواه ملكية

هذا البرذون المدعى به لنفسه قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي احضره قد كان استكرى  
 هذا البرذون المدعى به في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها من هذا الذي حضر وكان استكرأ  
 اقراراً منه انه لا ملك له في هذا البرذون المدعى به على نحو ما ذكرنا في الاستشراء الوجه الثالث  
 الدفع بالتناج يكتب ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه ملكية البرذون المدعى به  
 الموصوف الموشى فيه ان دعواه هذه قبل هذا الحاضر سابقة منه لان هذا البرذون المدعى به  
 واثار اليه نتاج هذا الحاضر نتج عند هذا الحاضر من ركة كانت تلك الركة يوم هذا التناج المذكور  
 فيه ملك هذا الحاضر وحقه وفي يده وان هذا البرذون المدعى به الموشى فيه لم يخرج عن ملك  
 هذا الحاضر من يوم هذا التناج المذكور وفيه الى هذا اليوم وان هذا المحضر في دعواه ملكية هذا  
 البرذون المدعى به الامر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه ترك هذه الدعوى  
 قبل هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته \* سجل هذا الدفع يكتب صدر السجل الى قوله  
 وحكمت على الرسم ثم يكتب حكمت لمدعى الدفع هذا الحاضر بمسئلته في وجه خصمه المدعى عليه  
 الدفع هذا المحضر بصحة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر من استشراء هذا المحضر في حال  
 صحته ونفاد تصرفاته هذا البرذون المدعى به الموشى فيه من مدعى الدفع هذا الحاضر قبل  
 دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرذون المدعى به الموشى فيه قبل هذا الحاضر واثار هذا الذي  
 حضر البيع من هذا المحضر وبطلان دعوى المدعى عليه الدفع هذا المحضر الموصوف فيه قبل  
 هذا الحاضر وهو المدعى الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من المتخاصمين هذين  
 وبحضرة البرذون المدعى به الموصوف الموشى فيه هذا على الوجه الاول وعلى الوجه الثاني  
 يكتب عقيب قوله بصحة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر من استكرأ  
 هذا المحضر في حال صحته ونفوذ تصرفاته هذا البرذون المدعى به الموشى فيه الموصوف الى آخر  
 ما ذكرنا في فصل الاستشراء وعلى الوجه الثالث يكتب عقيب قوله بصحة دعوى الدفع التي ادعى  
 هذا الحاضر على هذا المحضر ان هذا البرذون المدعى به نتاج مدعى الدفع هذا الحاضر نتج  
 عنده من ركة كانت مملوكة له وفي يده وتحت تصرفه يوم هذا التناج المذكور وفيه ولم يخرج  
 من ملكه من يوم هذا التناج المذكور وفيه الى هذا اليوم وان دعوى هذا المحضر ملكية هذا  
 البرذون المدعى به قبل هذا الذي حضر سابقة عنه حكمت بذلك كله بشهادة هؤلاء الشهود

المسمين فيه في وجه المتخاصمين هذين وبحضرة هذا البرذون المدعى به اويكتب  
وحكمت لمدعى الدفع هذا على المدعى عليه الدفع هذا بثبوت جميع ما شهد به هؤلاء الشهود  
المسمون على الوجه المبين فيه حكما ابرمته وقضاء نفذته مستجعا شرائط صحته ونفاذه في مجلس  
قضائي بين الناس في كورة بخارا بمحضر من هذين المتخاصمين بمحضر من هذا البرذون  
المدعى به وامرت المحكوم عليه بترك التعرض للمحكوم له هذا الى آخره \*

محضر في دعوى ملكية العقار بسبب الشرى من صاحب اليد يكتب حضروا حضر  
فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان الدار التي في موضع كذا حدودها كذا وهي  
في يد هذا المحضر اليوم ملك هذا الحاضر وحقه بسبب ان هذا الذي حضر اشترها من هذا  
المحضر بكذا كذا درهما او بكذا كذا ديناراً شراءً صحيحاً وانه باعها منه بيعاً صحيحاً وان هذا الذي  
احضره قبض هذا الثمن المذكور تاماً وافيا بقضا صحيحاً بدفع هذا الحاضر ذلك اليه وان هذه  
الدار المبين حدودها وموضعها فيه كانت يوم الشرى المذكور فيه ملكاً لهذا المحضر معه وفي يده  
فصارت الدار المحدودة فيه ملكاً لهذا الحاضر بهذا السبب وهذا الذي احضره يمتنع عن تسليم  
هذه الدار المحدودة فيه الى هذا الحاضر ظالماً ونعدياً فواجب عليه تسليمها الى هذا الحاضر  
وطالبه بذلك وسأل مسئلته فمثل فان كان بالبيع صك فادعى به ضمنه على البائع والدار  
في يد البائع ويمتنع عن التسليم يكتب حضروا حضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر  
جميع ما تضمنه ذكر شري اوردته وهذه نسخته ويكتب الصك في المحضر من اوله الى آخره من  
غير زيادة ولا نقصان ثم يكتب بعد الفراغ عن تحويل الصك ادعى هذا الحاضر على هذا  
المحضر معه جميع ما تضمنه هذا الصك المحمول نسخته الى هذا المحضر من الشرى والبيع بالثمن  
المذكور فيه وايفاء الثمن وقبضه وضمان الدرك في المعقود عليه كما ينطبق بذلك كله هذا الصك  
المحمول نسخته الى هذا المحضر بتاريخه المورخ فيه وان هذه الدار المبين حدودها في هذا الصك  
المحمول نسخته الى هذا المحضر كانت ملكاً لهذا المحضر يوم الشرى المذكور فيه وصارت  
الدار المبين حدودها في الصك المحمول نسخته الى هذا المحضر ملكاً لهذا الذي حضر بهذا  
الشرى المبين فيه وهذا المحضر يمتنع عن تسليم هذه الدار الى هذا الحاضر فواجب عليه تسليمها  
الى هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كان قد جرى التناض بينهما يكتب ادعى

هذا الذي حضر جميع ما تضمنه هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر من البيع والشراء  
 بالثمن المذكور فيه وايضاء الثمن وقبضه وتسليم المعقود عليه وتسلمه وضمان الدرك في المعقود  
 عليه كذا ينطق به الصك وان هذه الدار والمبين حدودها في هذا الصك المحول نسخته الى  
 هذا المحضر كانت ملكا لهذا المحضر وقت الشراء المبين فيه فصارت ملكا لهذا الحاضر بالسبب  
 المبين فبه ثم ان هذا المحضر بعد هذا البيع والشراء والتسليم والتسلم احدث يده على هذه الدار  
 المبين حدودها فيه واخرجها من يد المشتري هذا الذي حضر بغير حق فواجب عليه تسليمها  
 اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل \* محضر في اثبات سجل اورد رجل من بلدة اخرى  
لرجوع بئس البرذون المستحق صورة ذلك رجل اشترى من آخر برذون فابشمن معلوم وتفاصيلا  
 وكانت هذه المبيعة ببخارا فذهب المشتري بالبرذون الى سمرقند واستحق رجل هذا البرذون  
 بالبينة في مجلس قضاء سمرقند وقضى القاضي سمرقند بملكية البرذون المستحق على المستحق عليه  
 وكتب للمستحق عليه بذلك سجلا فاورد المستحق عليه السجل الى بخارا واذا الرجوع على  
 بائع البرذون بالثمن فحكم بائعه الاستحقاق والسجل فانه يحتاج الى اثبات السجل الذي  
 اوردته على البائع بالبينة في مجلس قاضي بخارا وعند ذلك يحتاج الى كتابة المحضر وصورة  
 ذلك حضر واحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه ذكر سجل اورد  
 من قبل القاضي سمرقند وهذه نسخته ونسخ هذا السجل في المحضر من اوله الى آخره ويكتب  
 توقيع القاضي سمرقند على صدر السجل ويكتب خط القاضي سمرقند بعد تاريخ السجل يقول فلان  
 القاضي بسمرقند هذا سجلي الى آخره ثم يكتب فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه  
 ان هذا الحاضر كان اشترى من هذا المحضر معه هذا البرذون الموصوف في هذا السجل  
 المحول نسخته الى هذا المحضر بكذا درهما او كذا ديناراً وانه باعه منه وانهما كانا قد تفاضلا  
 ان فلان بن فلان يعني المستحق استحق هذا البرذون بعينه من يد هذا الحاضر في مجلس الحكم  
 بكورة سمرقند عند قاضيه فلان ببينة عادلة قامت عنده وحرى الحكم به لهذا المستحق على  
 هذا المستحق عليه بهذا البرذون واخرج هذا القاضي هذا البرذون من يد هذا المستحق عليه وسلمه  
 الى هذا المستحق كما ينطق به السجل المحول نسخته الى هذا المحضر من اوله الى آخره بتاريخه  
 المؤرخ

المورخ فيه وان قاضي بلدة سمرقند فلان بن فلان هذا المذكور اسمه في هذا السجل المحول نسخته الى هذا المحضر كان قاضيا يومئذ بكورة سمرقند نافذ قضاءه بين اهلهما من قبل الخافان فلان وان لهذا الذي حضر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذكور فيه وهو في علم من هذا الاستحقاق عليه فواجب عليه رد هذا الثمن الذي قبضه منه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فقال (مرا ازین سبیل عام نیست و مرا یکسی چیزی دادنی نیست) \* سبیل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على الرسم وبعد دعوى المدعى الى جواب المدعى عليه (مرا ازین سبیل علم نیست و مرا یکسی چیزی دادنی نیست) ثم يكتب احضر المدعى نقران ذکرانهم شهودة فلان وفلان وسألتی الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليه واستشهدت الشهود هؤلاء فشهد واعقب دعوى المدعى هذا والجواب من المدعى عليه بالانكار من نسخة قرأت عليه ومضمونها (گواهی میدهم که این سبیل) و اشاروا الى السجل الذي اوردته المدعى هذا (سبیل قاضي سمرقند اهت اينکه نام ونسب وي درین سبیل است ومضمون وي حکم وقضای قاضي سمرقند است حکم کرد مراين مستحق را باين اسب که صفت وي درین سبیل مذکور است برين مستحق عليه وآين روز که اين قاضي حکم کرد باين مضمون که اين سبیل است و مرا برين سبیل گواه گردانيد وي قاضي بود بشهر سمرقند نافذ قضايمان اهل وي) فانوا بالشهادة على وجهها وسا قوها على سنتها فسمعت شهادتهم واثبتها في المحضر المجاد في ديوان الحكم قبلي ورجعت في التعرف عن احوالهم الى من اليه رسم الترقية بالناحية فنسب اثنان منهم الى العدالة وجواز الشهادة وهما فلان وفلان وثبت عندي بشهادة هذين المعدلين ماشهدا به على ماشهدا به فاعلمت المشهود عليه هذا بثبوت ذلك ومكنته من ابراد الدفع فلم يأت بالدفع الى قوله وحکمت بثبوت هذا السجل المنتسخ فيه انه سبیل القاضي فلان وان مضمونه حکمة وانه كان يوم هذا الحكم الموصوف فيه ويوم الأشهاد عليه نافذ القضاء بكورة سمرقند وامضيت حکمة الموصوف فيه وحکمت بصحته بمحضر من المنتخبين في وجههما واطلقت للمستحق عليه وهو هذا الذي حضر في الرجوع بالثمن المذكور فيه على هذا المحضر بعد ما فسخت العقد الذي كان جرى بينهما وكان هذا السجل الذي اوردته هذا المحاضر وجواب نسخته فيه محض را وقت حکمي هذا اشارا اليه واشهدت على ذلك محضر مجاسي وكان ذلك كله في مجلس قضائي في كورة بخارا في يوم كذا من شهر



كذا من سنة كذا ولو كان مشتري البرذون باع من رجل آخر ثم ان المشتري الذي ذهب  
 بالبرذون الى سمرقند وذهب معه بائعه وهو المشتري الاول فاستحق رجل البرذون على المشتري  
 الذي في مجلس قضاء قاضي سمرقند ببيته عادله اقامها عليه وتضمن قاضي سمرقند بالبرذون  
 المدعى به للمستحق على المشتحق عليه وقضى للمستحق عليه بالرجوع بالنسبة على بائعه ودر  
 المشتري الاول وكتب قاضي سمرقند للمستحق عليه وهو المشتري الاول سجلا بالرجوع عليه  
 فجاء المشتري الاول بالسجل الى قاضي بخارا واحضر بائعه واراد ان يرجع عليه بالنسبة فجدد  
 الاستحقاق والسجل ووقعت الحاجة الى اثبات السجل يكتب المحضر بيده الصورة حضر فلان يعنى  
 المشتري الاول واحضر معه فلان يعنى البائع الاول فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه  
 ان هذا المحضر كان باع من الحاضر برذوننا شينه كذا بعينه بكيد ادراجها اوديارا وان هذا الحاضر  
 كان اشترى هذا البرذون منه بهذا النسخ المذكور فيه وحرى التناقص بينهما ثم ان هذا الحاضر باع  
 هذا البرذون من فلان بن فلان يعنى المشتري الآخر ثم ان فلان بن فلان يعنى المستحق حضر  
 مجلس القضاء بكونه سمرقند قبل فاصبها فلان واحضره معه فلان يعنى المشتري الآخر وادعى  
 هذا المستحق عليه بحضرته وبحضرة هذا البرذون واسار اليه ملكه وحته وفي يد هذا الذي  
 احضره بغير حق فانكر المدعى عليه دعواه وقال بالعارية ( ابن برذون مدعى به بملك  
 من اسب ) فاقام المدعى هذا بيته عادله على وفق دعواه بحضرة هذا المدعى عليه وبحضرة  
 هذا البرذون المذكور شينه في مجلس قاضي سمرقند هذا المذكور لقبه واسمه في هذا المحضر فسمع  
 القاضي بينه وبينها بشرائطها وحكم للمستحق المذكور اسمه ونسبه في يد على المستحق عليه المذكور  
 بحضرتها وبحضرة البرذون المدعى به بملكية البرذون المدعى به واخذ هذا البرذون من هذا المحكوم  
 عليه ورسلاها الى هذا المحكوم له وهذا القاضي يوم هذا الحكم وهذا التسليم كان فاصبا بكونه سمرقند  
 وبواجبنا فاد القضاء والامضاء بين اهلنا من قبل فلان ثم ان فلان المحكوم عليه يعنى المشتري الآخر  
 رجع على بائعه هذا الحاضر بالثمن الذي نقده بذلك كذا في مجلس قضاء بكونه سمرقند قبل القاضي  
 المذكور واسترد منه بكماله بعد جردان الحكم منه لهذا المحكوم عليه على هذا الحاضر بكونه هذا  
 الحاضر عن اليمين بالله ثلث مرات بعد ما نسخ العقد الذي حرى بينهما واطلق له الرجوع عليه  
 بالنسبة الذي اشترى البرذون منه ونقده وذلك كذا وقد نطق بذلك كله مضمون السجل الذي اورد

محاسن الدعوى وان لهذا المتأخر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذكور فيه الذي كان اداه اليه وبت جريان هذه المبايعه المذكورة فيه فطالبه بذلك وسأله مسئلته فسل فقال ( مرا ازين سجل عام نبست و باين مدعي چينى دادني نبست ) اورن الحاضر نقران كرانهم شهوده وسألني الاستماع اليه \* سجل هذه الدعوى على الوجه الذي كتب اولاً غيران في هذا السجل يذكر حكم قاضي سمرقند برجوع المشتري الآخر على هذا الحاضر نسخة اخرى للسجل الاول على سبيل الاجازة يكتب قاضي بخارا على ظهر السجل الذي جاء به المحكوم عليه من سمرقند يقول فلان بن فلان قاضي بخارا ونواحيها الى آخره ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به السوانث الحكيمه والنوازل الشرعية ان المحكوم عليه المذكور اسمه ونسبه في باطن هذا السجل كان اشترى هذا البرذون المحكوم به الموشى في باطنه بعينه من فلان بن فلان بائع هذا المحكوم عليه بكذا وكذا وعوا لثمن المذكور في باطن هذا السجل وانه كان باعه منه بهذا الثمن المذكور فيه ثم ان المحكوم عليه هذا المذكور في باطن هذا السجل رجع على بائعه هذا المذكور في باطن هذا السجل بالثمن المذكور فيه بتسليمي عليه بالثمن عن اليمن بالله ثلاث مرات بعد ما فسخت العقد الذي كان جرى بينهما في هذا البرذون واطلقت للرجوع عليه هذا الرجوع على بائعه فلان ابن فلان بالثمن الذي كان اشترى منه هذا البرذون وامرت بكتابة هذا الرجوع على ظهر هذا السجل حجة للرجوع عليه هذا واشهدت على ذلك حضور مجلسي السجل الثاني على هذا النسيق ايضا غير انه يكتب فيه رجوع المشتري الآخر على المشتري الاول ثم يكتب فيه رجوع المشتري الاول على هذا الحاضر كذا في المحيط \* مختصر في اثبات القود ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه قتل ابا فلان بن فلان القلايني عمدا بغير حق بسكين حديد يدي ضربه وجرحه جرحا فهدك من ذلك الضرب ساعته وتوجب عليه التقصاص في الشرع وان لم يكتب فهدك ساعته وتوجب له قتل صاحب فراش حتى مات فذلك ينفي وكذلك لو كتب فهدك من ذلك الضرب فذلك ينفي ايضا ثم يكتب وخلف هذا المقتول ابنا صلبه هذا الذي حضر لا وارث له غيره وان له حق استيفاء التقصاص منه في الشرع فوجب عليه التمكن من نفسه حتى يستوفي منه التقصاص فطالبه بذلك وسأل مسئلته فسل فاجاب وكذا اذا ضربه بالسيف او بالرمح وكذلك اذا ضربه بالاسفنج والابرة وكذلك اذا ضربه بالنيل والاصل انه لا بد لوجوب التقاص من

القتل بالحديد سواء كان الحديد سلاحاً أو لم يكن وسواء كان له حدة يضع أو ليس له حدة كالعمود  
وشجرة الميزان هذا على رواية الأصل وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رح أنه إذا قتل شجرة حديد  
أو عمود لا حدة له لا يجب القصاص وعلى قولهما أن كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص  
وأن لم يكن الغالب منه الهلاك لا يجب القصاص فابن يوسف ومحمد رح على رواية الأصل  
الحق الحديد الذي لا حدة له بالسيف وعلى رواية الطحاوي الحقة بالخشب والجواب في  
الخشب عندهما على التفصيل أن كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وما لا فلا وكذلك  
أن ترك المقتول أباً أو أمّاً أو ابنة أو امرأة أو أخاً لأب الارث يجري في القصاص عندما ويجب  
حق الاستيلاء لكل من كان وارثاً له فيكتب على بحومنا ذكرنا في الأسن وان ترك المقتول عدداً  
من الورثة فحق اثبات القصاص لكل واحد من أحاد الورثة وحق الاستيلاء لكل من كان  
وارثاً له فيكتب إذا كان الكل بالغين وان كان بعضهم صغاراً وبعضهم كباراً ففي ثبوت حق  
الاستيلاء للكبير خلاف معروف وان كان القاضي ممن يري ولاية الاستيلاء للكبير يكتب المحضر  
بأسم الكبير ثم يكتب أسماء جميع الورثة في المحضر عند ذكر قوله وخلف هذا المقتول من الورثة  
كذا أولاً بذكر الصغار ثم كباراً ثم يكتب وان لهذا الكبير حق استيلاء القصاص وبهم المحضر  
محضر في الجواب البديهة يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر  
معه ان هذا الذي حضره معه قتل أباه خطأ فانه كان رمي بسهم ذي نصل من الحديد  
الى صيد فدرأه فاصاب ذلك السهم أباه فجرحه ومات من ذلك ساعتئذٍ ولم يزل  
نمات ساعتئذٍ ولكن قال فلم يزل صاحب فراش حتى مات فذلك يكفي ثم يكتب ووجب  
دية هذا المقتول على هذا القاتل وعلى عائلته وهي عشرة آلاف درهم نصفه والى دينار احمر  
خالص جيد موزون بوزن مئاقيل مكة أو مائة من الإبل فواجب على هذا الذي حضره معه  
وعلى عائلته اداء هذه الدية الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلة فُسئل فأجاب  
محضر في اثبات حد التذف ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه ان هذا  
الذي حضره معه قد فذفاً يوجب الحد فواجب عليه حد التذف فدانون جلدة الى آخره  
ولو كان شتمه شتماً يوجب التعزير يكتب ان هذا الذي حضره معه شتمه ويعين شتماً يوجب  
التعزير

التعزير فقال له يا كذا ثم يكتب ووجب عليه التعزير في الشرع زجراله من مثله وطالبه بذلك وسأل مسئلته مختصر في اثبات الوفاة والورثة مع المناسخة وصورة المناسخة ان يموت الرجل ويخلف ورثة ثم يموت احد ورثته قبل القسمة ويخلف ورثة ثم يموت احد الورثة الثالث قبل القسمة ويخلف ورثة ووجه الكتابة في هذا ان يكتب حضروا حضرة فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان جميع المنزل المبين ويذكر صفته وموضعه وحدوده بتمامه لحدوده وحقوقه كان ملكا وحقا لفلان بن فلان الفلاني والده هذا الذي حضر وكان في يده وتحت تصرفه الى ان توفي وخلف من الورثة امرأة تسمى فلانة بنت فلان وابنا لصلبه هذا الذي حضر ابنتين له لصلبه احداهما تسمى فلانة والاخرى تسمى فلانة لا وارث له سواهم وخلف من التركة من ماله هذا المنزل المحدود فيه ميراثا لهؤلاء المذكورين على فرائض الله تعالى للمرأة اللهن والباقي بين الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين اصل المسئلة من ثمانية اسهم وقسمتها من اثنتين وثلاثين سهما للمرأة منها اربعة وللابن منها اربعة عشر ولكل ابنة منها سبعة ثم توفيت امرأة المتوفى هذا وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها المذكورة فيه من هذا المنزل المحدود فيه وخلفت من الورثة ابنا وابنتين لها وهم هذا الذي حضر واخاه هاتان المسمانان فيه لا وارث لهما سواهم وصار حصتها المذكورة فيه من ذلك وذلك اربعة اسهم من اثنتين وثلاثين سهما من هذا المنزل المحدود فيه بموتها ميراثا عنها الورثة هؤلاء المسمين فيه على فرائض الله تعالى الابن من ذلك سهما ولكل بنت سهم ثم توفيت احدى هاتين الابنتين المذكورتين فيه وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها من هاتين التركتين المذكورتين فيه وذلك ثمانية اسهم من اثنتين وثلاثين سهما من هذا المنزل المحدود فيه سبعة اسهم من الفريضة الاولى وسهم واحد من الفريضة الثانية وخلفت من الورثة بنتا لها تسمى فلانة بنت فلان واخا لاب وام هذا الذي حضر واخا لاب وام فلانة هذه المذكورة لا وارث لهما سواهم وصار جميع حصتها المذكورتين فيه بموتها ميراثا عنها الورثتها هؤلاء المسمين فيه على فرائض الله تعالى للبنات النصف والباقي للاخ والاخت لاب وام بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بالعصوبة اصل الفريضة من سهمين وقسمتها من ستة اسهم لابنة منها ثلثة اسهم والاخ لاب وام سهما وللأخت لاب وام سهم ونصيب هذه المتوفاة من التركتين ثمانية اسهم وقسمته ثمانية على ستة اسهم لا يستقيم فضر بنا نصف الفريضة الثالثة وذلك ثلثة في الفريضة

الاولى وذلك اثنان وثلاثون مصر ستة وتسعين كل للمنفقة الثالثة هذه ثمانية اسهم من ائیس وثلاث  
صار مصر ودي في ثلثه فصارت اربعة وعشرين وهي تستقيم على ورتتها المسدين فيه لستها انا عشر  
ولا حيا هذا الذي حصر ثمانية ولا حيا هذه اربعة فصا لهذا الذي حصر من التركات الثلث ستة  
وحسوس سهام من ستة وتسعين سهما من هذا الميرل المحدود فيه اثنان واربعون سهما من التركة  
الاولى وستة اسهم من التركة السابعة وثمانية اسهم من هذه التركة الثالثة وجميع هذا الميرل المحدود  
فيه اليوم في يده هذا الذي احصره معه وهذا الذي احصره معه يمع عن هذا الذي حصر حصته من  
هذه التركات الثلث وذاك ستة وحسوس سهما من ستة وتسعين سهما من هذا الميرل المحدود منه يعر  
حق وهو في علم من ذلك فواحب علي هذا الذي احصره معه قصيدة عن حصص هذا الذي  
حصر من الميرل المحدود منه وتسليدها الحق هذا الذي حصر وطاله بذلك وسأل مسئلة ونم  
المحصر \* نسخة اخرى لهذه الدعوى في رحل مات وترك امرأة وثلاث بنين وستا وهذه المرأة  
ام فدة الاولاد قبل قسمة الميراث ماتت هذه المرأة وتركته هذه الاولاد وصارت حصتها ميراثا  
لهذه الاولاد قبل قسمة الميراث توفي احد هؤلاء البنين وترك احويس لاب واما واحبال  
وام وباربعة هبنا للاحوبة واحة حصر رحل ذكرانه يسمى محمد بن ابراهيم بن اسمعيل بن  
اسحق واحصر مع نفسه رحلا ذكرانه يسمى ناصر بن ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق فادعوى هذا  
الذي حصر على هذا الذي احصره معه ان اناهما ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق توفي وحلف من  
الورثة امرأة له تسمى سعادة بنت عمر بن عبد الله العلاني وثلاث بنين هذا الذي حصر وهذا  
الذي احصره معه واخر يسمى عيسى وبناته تسمى عابشة لا وارث له سواهم وحلف من التركة  
في يده هذا الذي احصره معه من الصامت كذا افسار لك ميراثا لورثته هؤلاء المسدين علي  
فرائص الله تعالى للورثة الثلث والماضي من الاولاد كذا مثل حظ الاشبين اصل التبعة  
من ثمانية قبل قسمة الميراث توفيت سعادة ام هؤلاء الاولاد فصار نصيبها من تركته الميراث الاول  
من هذا الصامت هؤلاء الاولاد كذا مثل حظ الاشبين فعلى قسمة التركة توفى عيسى وحلف من  
الورثة احويس لاب وام واحبال لاب وام هذه فصار نصيبه من التركة من هذا الصامت ميراثا للاحوبة  
واحدة هؤلاء وبناع سهام التركات كلها ما تيسر ونما من سهام المرأة من تركته الميراث الاول حصه  
وثلاثون سهما ولكل ابن سبعون سهما ولائته حصه وثلاثون سهما ان المسماة سعادة ام

هو لاء الاولاد ماتت قبل تسعة ميراث الميث الاول فصار نصيبها وذلك خمسة وثلاثون من مائتين  
وثمانين سهما ميراث الابن الاول هو لاء لكل ابن عشرة وللابنة خمسة ثم مات حمسى قبل تسعة مائتين  
التركتين فصار نصيبه من الترتين وذلك ثمانون سهما من مائتين وثمانين سهما ميراث ابني اخويده  
واخته لكل اخ اثنان وثلاثون وللأخت ستة عشر فاصاب هذا الذي حضر من هذا الصامت من تركته  
الميث سبعون سهما من مائتين وثمانين سهما ومن تركته الميث الثاني عشرة اسهم من خمسة وثلاثين  
سهما من مائتين وثمانين سهما ومن تركته الميث الثالث اثنان وثلاثون سهما من ثمانين من مائتين  
وثمانين سهما فجملة ما اصاب هذا الحاضر من التركات كلها من هذا الصامت مائة واثنان عشر  
سهما من مائتين وثمانين سهما وهذا الذي احضره معه يمنع عن هذا الذي حضر هذا المبلغ الذي  
اصابه من هذه التركات الثلث من هذا الصامت المذكور وذلك مائة واثنان عشر سهما من مائتين  
وثمانين سهما واطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل \* مختصر في دعوى المنزل ميراثا عن ابيه قد حضر  
هذا المختصر فيما تقدم الآن فيما تقدم وضع المسئلة فيما اذا كان الوارث واحدا وهذا المختصر فيما اذا كان  
الوارث عددا صورته حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضر معه ان جميع  
الدار التي في مسئلة كذا احدودها كذا بعدددها وحقوقها وبنائها وارضها وسنبلها وعلوها وكل حق هولاء  
داخل فيها وكل حق هولاء خارج منها كان ملكا لوالده فلان بن فلان وحقه وفي يده ونحت تصرفه  
الى ان توفي وخلف من الورثة ابنا له هذا المدعي وورثه اخرى له سواه من البنين فلان وفلان  
ومن البنات فلانة وفلانة لا وارث له سواهم فصارت هذه الدار المحدودة فيه ميراثا عنه لورثة هؤلاء  
المسمين على فرائض الله تعالى على كذا سهما حصه هذا الذي حضر كذا اسهما من كذا سهما واليوم  
كل هذه الدار في يده هذا الذي احضره وانه يمنع عن هذا الذي حضر حصته وذلك كذا سهما  
من كذا سهما الى آخره وان كان هذا الذي حضر يدعي جميع الدار لنفسه بسبب قسمة  
جرت بين هؤلاء الورثة بان ترك المنوفى سوى هذه الدار من العنار والعروض والاراضي  
والنقود وجرت القسمة بين هؤلاء الورثة في تركه الميث بالتراضي فوقع في هذه الدار في نصيب  
هذا الابن يكتب في المختصر وخلف من التركة هذه الدار المحدودة وترك مع هذه الدار  
المحدودة من العنار كذا ومن العروض كذا ومن النقد كذا وجرت القسمة صحيحة بين هؤلاء  
الورثة بالتراضي فوقع في هذه الدار في نصيب هذا المدعي الذي حضر وقبض هذا الذي حضر

جميع هذه الدار بحكم هذه القسمة وقبض باقي الورثة انصبا بهم وحصصهم اليوم جميع هذه الدار ملك هذا الذي حضر بالسبب الذي ذكر وانها في يد هذا الذي احضره بغير حق وانه يمنع جميع ذلك منه \* سجل هذه الدعوى على مسق ما تقدم ويكتب في آخره فسال فلان المدعي هذا المذكور اسمه ونسبه في هذا السجل من اتمام القضاء بما ثبت عندي على هذا المدعى عليه فانفذت القضاء ب وفاة فلان وانه ترك من الورثة فلانا وفلايا وان الدار المحدودة كانت ملكا لوالد هذا المدعي وكانت في يده وتحت تصرفه الى ان توفي وتركها ميراثا لورثته هؤلاء المسدئين الى آخره وان لهذا الذي حضر كذا كذا سهمان من كذا سهمان من جملة هذه الدار المحدودة وان هذا الذي احضره معه يمنع حصته هذا الذي حضر من الدار المحدودة فيه بغير حق وامرت هذا المدعى عليه بتسليم حصته هذا الذي حضر المذكور فيه من الدار المحدودة فيه اليه وذلك كله في مجلس قضائي وان كان المدعي يدعي جميع هذه الدار لنفسه بالسبب الذي تقدم ذكره يكتب القاضي في آخر السجل انفذت القضاء ب وفاة فلان وانه ترك من الورثة فلانا وفلايا وانه حل من التركة الدار المحدودة فيه ومن الغار والعروض والثمن كذا وكذا وله جري بين هؤلاء الورثة المسدئين قسمة صحيحة في جميع ما ترك هذا المتوفى فلان وان هذه الدار المحدودة فيه وقعت في نصيب هذا المدعى الذي حضر الى آخره \* مختصر في اثبات الوصاية ان عني هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان اخ هذا الذي حضر فلان بن فلان توفي وترك من الورثة اباه فلان وابنه فلانة بنت فلان ومن البنين فلانا وفلايا ومن البنات فلانة وفلانة لا وارث له غيرهم وانه اوصى الى هذا الذي حضر في صحة عقله وبدنه وجواز امره في جميع تركته وما يخلفه بعده من قليل وكثير وانه قبل هذه الوصاية وتولى القيام بذلك وان لاجله المبيت هذا على هذا الذي احضره معه كذا ادراهما وزن سبعة نقد كذا حالا وان له البيعة على ما ادعى هكذا ذكر صاحب الاقضية فتد بدأ بقول المدعي ان له البيعة على ما ادعى ولم يدأ بقول المدعى عليه لانه وان اقربا الوصاية لا تثبت الوصاية باقراره على ما اختاره صاحب الاقضية وهو قول محمد رح احرأجتى لا يبرأ المدعى عليه عن الدين بالدفع ولان الجواب انما يستحق بعد دعوى الخصم وانما يعرف كون المدعى خصما باثبات الوصاية ولهذا بدأ بقوله وان له البيعة على ذلك ثم يكتب واحضر من الشهود جماعة

جماعة فشهدوا ان فلان بن فلان اخا هذا الذي حضر وقد عرفوه معرفة قديمة باسمه ونسبه  
 ووجهه توفي وترك من الورثة اياه فلانا وامه فلانة ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة  
 وامرأة اسمها فلانة بنت فلان ولم يحضروا لا يعرفون له وارثا غيرهم وان هذا المتوفى اشهدهم  
 في صحة عقله وبذنه وجواز امره انه جعل اخاه هذا الذي حضر وصيه بعد وفاته في جميع ما يخلقه  
 وهو حاضر في مجلس الاستشهاد فقبل وصايته وقد عرف القاضي هؤلاء الشهود بالعدالة والرضى  
 في الشهادته فسأل القاضي المدعى عليه هذا الذي احضره معه عما ادعاه عليه هذا الذي حضر لاجله  
 فلان الموصي من الدراهم الموصوفة فاعترى المدعى عليه هذا ان فلان بن فلان اخ هذا الذي حضر  
 عليه كذا كذا درهم ووزن سبعة نقد كذا حالا فسأل المدعى الوصاية هذا الذي حضر انفاً بالقضاء  
 بجميع ما ثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود من وفاة اخيه فلان وعدد ورثته ووصايته اليه والتزم  
 المدعى عليه هذا ما اقربه عنده فلان من الدراهم الموصوفة فيه والقضاء فيه بذلك كله عليه وامره  
 بدفعها اليه فانفذ القاضي فلان القضاء بوفاته فلان بن فلان اخ المدعى هذا الذي حضر وعدد  
 ورثته فلان وفلان اليه آخرهم على ما اجتمع عليه هؤلاء الشهود ثم انفذ القاضي القضاء بوصاية  
 فلان بن فلان يعني الموصي اليه اخيه هذا الذي حضر في جميع تركته وقبوله هذه الوصاية  
 بها اجتمع عليه هؤلاء الشهود وذلك بعد ان انتهت اليه عدالته وامانته وأنه موضع لذلك وأنه  
 امره ان يقوم بجميع تركته اخيه فلان وفلان مقام الموصي فيما يجب في ذلك لله تعالى والزمام  
 القاضي فلان بن فلان المدعى عليه هذا ما اقربه عنده فلان بن فلان من الدراهم الموصوفة  
 فيه وقضى بذلك كله عليه وامره بدفعها اليه فلان والذي حضر وصي فلان وهو اخوه وقضى  
 بذلك كله على ما سمى ووصف في هذا الكتاب بحضور من فلان وذلك كله في مجلس قضائه  
 في كورة بخارا وكثير من اهل هذه الصنعة يبدون بجواب المدعى عليه كما هو الرسم في هذا الخلاف  
 سائر الدعاوي والتصورات \* نسخة اخرى ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره  
 مع ان فلانا وصي اليه وجعله وصيا بعد وفاته في تسوية امور اولاده الصغار فلان وفلان وفي احرار  
 الثلث من جميع التركة بعد وفاته وصرف ذلك الى سبيل الخير وابواب البراءة صحتها وان  
 هذا الذي حضر قبل منه هذا الابضاء قبولاً صحتها وان هذا الابضاء كان آخر وصية اوصى بها  
 اليه وتوفي هذا الموصي ناباً على هذه الوصاية من غير رجوع عنها واليوم هذا الذي حضر وصي



في تسوية امور اولاد هذا الموي في الصغار وفي احرار الثلث من تركته وصرته الى ما وصي  
 هذا الموصي على ائحة الذي ادعى هذا المدعي وان من مال هذا الموصي على هذا الذي  
 احصره كذا وفي يده كذا فواحب عليه دفع ذلك اليه لیسد وصاياه له في ذلك وهو في علم من ذلك  
 وطالبه بذلك وسأل مسئلتين وسأل فاحاب \* مختصر في اثبات دعوى بلوغ یتيم ادعى هذا الذي  
حصر على هذا الذي احصره معه كان وصي انه تسوية اموره بعد وفاته وحفظ تركته على ورثته  
وان لم يحلف وارثا صيرة والله نافع مبلغ الرجال بالاحتلام او بتول الس او بتول طعن في ثمان شرا  
او تسع عشرة سنوا في بده من ماله كذا وكذا من تركته اية فواحب عليه تسليم جميع ذلك اليه  
مختصر في اثبات الاعداء والافلاس على قول من يري ذلك ادعى هذا الذي حصر على  
 هذا الذي احصره معه في دفع دعواه قبله بوجه المطالبة عليه كذا ادعى له ولورثته الخروج منه فان ادعى  
 عليه في دفع دعواه هذه انه مطل في هذه الدعوى لانه فقير لا مال له ولا عرض يحرج بذلك من حاله اسر  
 والشهود يقولون لا يعلم له مال ولا عرض من العروس يحرج بذلك من حاله العترو هو اختيار الحصاص واحار  
 البقية اى الاسم وسعي للشهود ان يقولوا اليوم مجلس معدم لا يعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وثبات  
 لثله وقد احسن اموره في السرو والعباية \* سجل هذا المحصر يكتب في موضع الثبوت وثبت عدوى  
انه مجلس معدم ثم لا يملك شيئا سوى ثياب بده التي عليه ومقطوط ماله مما عليه من ماله الناس  
وحكى بتجميع ما ثبت عندي من كونه معدما فيبر الا يملك شيئا الى آخره \* مختصر في اثبات هلال  
رمضان يكتب المحصر باسم رجل على يد رجل بمال معلوم مؤجل الى شهر رمضان يكتب ادعى هذا  
الذي حصر على هذا الذي احصره معه كذا اذ ياراد بالالزام وحقا واحسانا كذا وكان مؤجلا الى  
شهر رمضان هذه السنة وقد صارت هذه الدابة بحال اندحول شهر رمضان فان هذا اليوم عرفة شهر رمضان  
فيتم المدعى عليه ما مال وسكر الحلول وكون هذا اليوم عرفة شهر رمضان فيقيم المدعى السيد على  
كون هذا اليوم عرفة شهر رمضان والشهود بالخيار ان شاءوا شهدوا ان هذا اليوم من شهر رمضان  
من صر تفسيروا ان شاءوا فسروا فقالوا (كواهي مبدعهم كذا في شأنك يا بخت وبهم ارماء شعان  
مود وقت نماشام ماه ديديم وامر وعره ماه رمضان امسال است) ولو شهدوا على ذلك من صر  
دعوى احد سمعت الشهادة وقامت كذا في الدخيرة \* مختصر في اثبات كون المدعى عليها محصرة  
لدفع مطالبه المدعى اياها الحصور مجلس الحكم يكتب في المحصر حصر ولا يكيل ولا تبت

فلان ثابت الوكالة عنها في الدعاوي والخصومات واقامة البينة واحضر معه فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معد في دفع دعواه قبل موكلته فلانة بنت فلان احضارها الجواب دعواه ادعى عليه في دفع هذه الدعوى انها مخدرة لا تخرج من منزلها في حوائجها ولا يخلط الرجال وانه مبطل في دعواه احضارها مجلس الحكم فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى \* مختصر في دعوى المال على الغائب بالكتاب الحكمي صورته رجل له على رجل مال وشهوده على المال في بلد والمديون غائب عن بلدته غيبة سفر فيلتمس المدعي من قاضي بلدته ان يسمع دعواه وشهادة شهوده ليكتب اليه قاضي البلاد الذي المدعى عليه فيه يجيبه القاضي الى ذلك اخذا بقول من يري ذلك للحاجة الناس اليه صورة كتاب المحضر في ذلك حضر مجلس الحكم في كورة كذا قبل القاضي فلان رجل ذكرانه يسمى فلانا من غير خصم احضره ولا نائب عن خصم احضره فادعى هذا الذي حضران له على غائب يسمى فلانا يذكر اسمه ونسبه وحالته ويبلغه في تعريفه باقصى ما يمكن كذا دينارا دينا لازما وحقا واجبا على نفسه بسبب صحيح وبين السبب وهكذا اقر هذا الغائب المسمى المحلى في هذا المحضر في حال جواز اقراره ونفوذه تصرفاته في الوجوه كلها طاعا بهذه الدنانير المذكورة فيه لهذا الذي حضر دينا لازما على نفسه وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صحيحا صدقه فيه هذا الذي حضر خطا بلوان هذا المقبر المسمى المحلى فيه غائب اليوم من هذه البلدة غيبة سفر مقيم ببلدة كذا اجاهد دعوى هذا الذي حضر هذه وان شهود هذا الذي حضر شهدوا على وفق دعواه قبله بهذه الناحية وقد تعذر عليه الجذب بين شهوده وبين هذا الغائب المسمى المحلى فيه لبعده المسافة والتمس من القاضي هذا استماع دعواه هذه على هذا الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البينة على وفقها والكتاب الحكمي الى قاضي بلدة كذا ونواحيها والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجابه الى ذلك واحضر المدعي نفرا ذكر انهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان يكتب اسامي الشهود وانسابهم وحلالمهم ومسكنهم على حسب ما ذكرنا فاذ اشهدوا بما ادعاه المدعي من اولها الى آخرها وشاروا في موضع الاشارة وعرفهم القاضي بالعدالة ولم يعرفهم ويعرف من حالهم فظهرت عدالتهم بامره بالكتاب الحكمي على هذا المثال وصورة الكتاب الحكمي في هذا بسم الله الرحمن الرحيم كتابي هذا اطال الله تعالى بقاء القاضي الامام فلان الدين ويذكر القاب ودون اسمه ونسبه اليه والى كل من يصل

إليه من قضاة المسلمين وحكامهم وأدام عزه وعزهم وسلامته وسلامتهم والحمد لله رب العالمين  
والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين من مجلس قضائي بكورة كذا وأما يوم أضرت كتابته  
الولي عمل القضاء بيا ونواحيها وقضاياي بها ونواحيها فاذن واحكامي فيها بين اهلها جارية  
من فلان والحمد لله على نعمائه التي لا تحصى وآلائه التي لا تستقصى أما بعد فتد خضر مجلس  
قضائي بكورة كذا يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا رجل ذكرانه يسمى فلان العلاني من غير خصم  
احضره ولا نائب عن خصم احضره مع نفسه ناد على هذا الذي حضر على غائب ذكرانه يسمى  
فلان بن فلان الثلاثي بكتب الدعوى من اوله الى قوله والتمس مني سماع دعواه هذه على الغائب  
المسمى المحلى فيه وسماع البينة على دعواه والكتاب الحكمي اليه ادام الله عزه والى كل من يصل اليه  
من قضاة المسلمين وحكامهم فاحبته الى ذلك فاحضر المدعي هذا انرا ذكر انهم شهوده وهم فلان  
وفلان وفلان فشهد كل واحد منهم عقيب الاستشهاد بعد الدعوى هذه ولا يكتب فيها بعد الدعوى  
والجواب لان في هذه الصورة لا حواب لكون الخصم غائبا بكتب من نسخة ثرات عليهم وهذا  
مضدون تلك النسخة ثم بعد الفراغ من كتابة العا طشهادتهم يكتب فانوا بالشهادة كذا على  
وجهاها وباقوها على سنتها سبعنها وانبتها في المحضر المجلد في ديوان الحكم فليفرجعت في التعرف  
عن حالهم الى من اليه رسم التزكية والتعديل بالناحية وهم فلان وفلان فبعد ذلك ان نسب الكل  
الى العدالة بكتب نسبوا جميعا الى العدالة والرصى وقول القول وان نسب بعضهم الى العدالة  
بكتب نسب فلان وفلان الى العدالة والرصى وقبول القول فقبلت شهادتهم لانجاب العلم قولها  
ثم سألني المدعي هذا الذي حضر بعد هذا كله مكاتبة فلان القاضي ومكاتبة كل من يصل اليه  
كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم بما جرى له عندي من ذلك معلما ذلك اياه واباهم  
مهيأ ذلك اليه واليهم حتى انه اذا وصل كتابي هذا اليه واليهم مخنوما بخانمي صحيح الختم على  
الرسم في مثله وثبت عنده من الوجه الذي يوجب العلم قبله وقدم في باب موردة ما يحق الله  
تعالى عليه تقديده فيه بتوفيق الله تعالى ويجب ان يحفظ آخر الكتاب عن الحاق الاستثناء وهو كلمة  
ان شاء الله تعالى لان ذلك يأتي على جميع ما تقدم عند امي حبيبة رح فيبطل به الكتاب ويقرأ  
القاضي الكتاب على من يشهد عليه ويعلمه بهضمونه ويشهده انه كتابي الى القاضي كورة كذا ورسم  
هذا الكتاب

هذا الكتاب ان يكتب على ثلثة انصاف قرطاس او اكثر او اقل بقدر ما يحتاج اليه موصولة بعضها ببعض ويعنون الكتاب بعنوانين احدهما من الخارج والاخر من الداخل فيكتب من الجانب الايمن من الكتاب الى القاضي فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نافذ القضاء والقضاء بها بين اهاليها ويكتب من الجانب الايسر من الكتاب من فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نافذ القضاء بين اهلهما ويعلم على اوصاله من الخارج ومن الجانبين الوصل صحيح وعلى داخله من الايمن الحكم لله تعالى ويكتب من الخارج سوى اسم القاضي الذي كتب منه الكتاب الحكمي بعد الشهادة بنبوت اقرار فلان بن فلان الفلاني لفلان بن فلان بكذا دبناره ويكتب اسماء الشهود الذين اشهدوا على الكتاب في آخر الكتاب وانسابهم ومصلاتهم ثم يوقع القاضي على صدر الكتاب بتوقيعه بخطه ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان الفلاني كتب هذا الكتاب عني بامرني وجرى الامر على ما بين فيه عندي وهو كله مكتوب على ثلثة انصاف قرطاس من الكاغذ موصول بوصلين مكتوب على كل وصل من وصلته من الخارج الوصل صحيح من الجانبين ومن الداخل مكتوب على وصل من الجانب الايمن الحكم لله تعالى معنون بعنوانين داخلا وخارجا موقع بتوقيعي كذا مختوم بخاتمي ونقش خاتمي الذي ختمت به هذا الكتاب كذا واشهدت على مضمون هذا الكتاب الشهود المسلمين آخر هذا الكتاب وسأشهدهم على الختم ايضا اذا ختمته وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر السبعة والثمانية او كذا كما كان في آخره بخط يدي حامد الله ومصليا على نبيه محمد وآله ثم يختم الكتاب على الرسم ويشهد القاضي اولئك الشهود الذين اشهدهم على الكتاب وعلى الختم ويتبع القاضي الكاتب ان يكتب من هذا الكتاب نسخة اخرى يكون مع الشهود ويشهدون بما فيه عند الحاجة الى شهادتهم ويسمى ذلك بالفارسية (كشادنامه) \* كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي يكتب بعد الصدر والدعاء على نحو ما تقدم عرض علي فلان بن فلان اطل الله بقاء القاضي الامام فلان كذا بحكمه هذه نسخه وينسخ الكتاب من اوله الى آخره وبعد الفراغ من نسخه يكتب عرض علي هذا الكتاب وزعم انه كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة كذا مختوم بختمه موقع بتوقيعه اشهد على مضمونه وختمه وهو قاضي بها اليك واسار الي في معنى نقل شهادته على فلان الفلاني يعني الذي جاء به وان المشهود عليه فلان المذكور اسمه ونسبه في هذا الكتاب غائب عن هذه

البلدة مقيم بكورة كذا وطلب مني نقل هذا الكتاب الى مجلسه ادام الله تعالى بقاء القاضي  
فلان فسأله البينة على ذلك فاحضر شاهدين وهما فلان وفلان شهدا بعد الاستشهاد على انهم  
الدعوى ان هذا كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة بخارا مختوم بختمه موقع بتوقيعه كتبه اليك  
واشار اليي وقالوا قد شهدنا على ختمه وعلى صمته في معنى ثبوت الشهادة لفلان على فلان  
بكذا فسمعت شهادتهم وثبت عندي عبد الله من جهة من اليه رسم التزكية باللاحية فقبلت  
الكتاب وفككته فوجدته معنون الداخل والخارج موقع الصدر والآخر معلم الاوصال ظاهر وانطباع  
على الرسم الذي في كتيب القضاة فصخ عندي وثبت عندي انه كتاب فلان القاضي كتيب  
الي في معنى كذا حال كونه فاجبائهم سألني هذا الذي عرض علي هذا الكتاب نقل ذلك اليه  
فاجبته وامرت بكتائبي هذا وثبت الكتاب على نسق ما تقدم وان كان الكتاب الذي اخرجت الي  
نقله نزل كتابا آخر فترتيبه على نحو ما ذكرنا \* سجل في ثبوت ملك محمد و بكتاب حكمي يقول  
القاضي فلان حضر في مجلس قضائي بكورة كذا اعلان واحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي  
حضر على هذا الذي احضره معه ان جميع الدار التي في موضع كذا حدودها كذا ملك هذا  
الذي حضر وحقه وفي يد هذا الذي احضره معه بغير حق فواجب عليه تسليمها اليي هذا الذي  
حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل واجاب بالعارسية (ابن خاتنه كه ابن مدعي دعوى) فيكند  
ملك من است وحق من است واندر دست من بحق است) وكلفت المدعي هذا اقامة الحجج على  
دعواه فعرض علي هذا الكتاب الحكمي هذه نسخة وينسخ الكتاب الحكمي من لوله الى آخره ثم  
يكتب فعرض علي هذا الكتاب وزعم انه كتاب فلان القاضي بكورة كذا اليك واشار الى الكتاب  
والي كتبه بثبوت ملكية هذه الدار بحدودها وحقوقها الى موقع بتوقيعه ومختوم بخاتمه وهو  
بومئذ قاضي بكورة كذا واشهد على مضمونه وخاتمه شهودا فطلب منه البينة واحضر نفر اكرانهم شهودا  
وهم فلان وفلان وسألني الاستماع اليي شهادتهم واجبته اليه فشهد شهودا هؤلاء ان هذا الكتاب  
واشاروا الى الكتاب المحضري مجلس حكمي كتاب قاضي بلدة كذا كتبه اليك وهو بومئذ قاضي بلدة  
كذا بثبوت ملك هذه الدار المحدودة لهذا المدعي الذي عرض هذا الكتاب واشاروا اليي المدعي  
هذا مختوم بختمه موقع بتوقيعه واشهدنا على مضمون هذا الكتاب وعلى ختمه فسمعت شهادتهم  
ورجعت في التعريف عن احوالهم الي من اليه رسم التزكية باللاحية فنسب اثنان منهم الي جواز

الشهادة وقبول القول وهو فلان وفلان فقبلت الكتاب وفككت به بحضر من الخصمين فوجدته معنونه  
 الداخل والخارج موقع الصدر والآخرة علم الاوصال ظاهرا وباطنا وقد اثبت اسامي الشهود في آخره  
 كما هو الرسم في كتاب القضاة فقبلته وثبت عندي كونه هذا الكتاب كتاب قاضي فلان بكورة كذا كتبه  
 الي وهو يومئذ قاض بها في ثبوت ملك هذه الدار المحدودة لفلان هذا وكونه في يدي فلان هذا بغير  
 حق وقد اشهد هؤلاء الشهود على مضموه وختمه وصح عندي مورده وثبت عندي جميع ما تضمنه  
 فعرضت ذلك على المدعى عليه واعلمته بجميع ذلك وممكنه من ايراد الدفع ان كان له دفع  
 فلم يأت بالدفع ولا اثنى بالمخلص فظهر عندي عجزه عن ذلك ثم ان هذا الذي عرض الكتاب  
 سألني الحكم على هذا المدعى عليه بثابته عندي له من ذلك فاجبته الى ذلك وحكمت لهذا  
 المدعى على هذا المدعى عليه بملكية هذه الدار المحدودة الى آخره \* محضر في اقامة البينة على  
الكتاب الحكمي في دعوى المضاربة والبضاعة حضر مجلس القضاء في كورة بخارا قبل القضاة فلان  
بن فلان من غير خصم احضره ولا نائب عن خصم احضره فادعى هذا الحاضر على غائب ذكرانه  
بسمي فلان وذكرانه حليته كذا وذكرا ايضا انه دفع اليه تسعين ديناراً جديراً مناصفة بخارية جيدة  
رائجة موزونة بوزن سنجاب سمرقند مضاربة صحيحة لا فساد فيها فيتجر هو في ذلك ما يبدله من  
انواع التجارات خضرا وسفرا على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من ربح فهو بينهما انلا ثلثا له  
لرب المال هذا الذي حضر وثلاثة المضارب هذا المذكور اسمه ونسبه وما كان من وضبعة  
او خسران فهو على رب المال هذا وان المدعى عليه الغائب هذا قبض من هذا الذي حضر جميع  
رأس مال هذه المضاربة الموصوفة فيه قبضا صحيحا في مجلس العقد هذا بدفع اليه ذلك مضاربة واقرا  
بقبض ذلك على هذه الشرائط المذكورة فيه من هذا الذي حضر اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي  
حضر في ذلك خطا بدفع هذا الذي حضر ايضا اليه عشرين ديناراً من الذهب الاحمر المناصفة  
البخارية الضرب الموزون بوزن سنجاب سمرقند بضاعة صحيحة ليوزر له عوض ذلك ما يبدله  
من (الموى جامه) التي تكون لاثقة لاهل بلاد ما وراء النهر والتمزتلش وانه قبل منه هذه الدنانير  
الموصوفة فيه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه قبولا صحيحا وقبضه قبضا صحيحا واقرب قبض ذلك  
منه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطا بدفع وانه اليوم  
غائب من كورة كذا ونواحيها مقبض بقصة اوز جند جاحداً لدعويته هاتين وانت محققة هذين وان له

شهودا على د مواء فيها إلى آخرة كداني الحيط \* وهكذا في الدخيرة \* مختصر في دعوى مال المصارنة  
 على مست بحصرة ورثة صورته حصروا حصروا مع بسد فلا ولا لنا كلهم اولاد فلا نادى  
 هذا الذي حصروا على هؤلاء الدين احصروهم مع نفسه انه دفع اليه مورثهم فلا الف درهم  
 مصارنة وان تصرف منها ورثا واحدا مات قل نسبة هذا المال وقل دفع رأس المال الي  
 رب المال ومن نسبة الرب محطلا لهذا المال وصار ذلك دينا في تركه إلى آخرة نقل ان وقعت  
 الدعوى في رأس المال والرب فلا بد من بيان قدر الرب كداني الفصول الاستروشي \*  
 كانت الدعوى في رأس المال وحده فلا نأس شرك بيان قدر الرب كداني الفصول الاستروشي \*  
 كتاب حكمي لاثبات شركة العاين في عمل العالين ادعى هذا الذي حصروا على  
 دكرانه سمي مراحه سالارن فلا ن فلا العالين وان يعرف (ناكش بجة) وكران عليه  
 كذا وكران هذا المحصور وهذا العائ المسمى اشركا شركة عاين في تجارة الجلاس على  
 تقوى الله تعالى واداء الامانة والاحتساب عن الحيانة على ان يكون رأس مال كل واحد منهما  
 في هذه الشركة مائة دينار من الذهب احمر التجارية الصرب الربح الماورون نورن سحاب  
 سمر قد يكون جميع رأس مال هذه الشركة مائتي دينار احمر تجارية الصرب إلى آخرة على ان يكون  
 جميع رأس مال هذه الشركة في يد هذا العائ المسمى فيه بنجران وينجز كل واحد منهما بذلك كله  
 حصرا وسفرا وتجارات الجلاس وبشتران وبشترى كل واحد منهما بذلك ما دلهما ولكل واحد  
 منهما من السلعة الصالحة للجلاس وتجاراتهم المعهودة فيما بينهم وبيع كل واحد منهما ذلك  
 بالتقديس والتسوية ويستبدل كل واحد منهما ما يبقى من ذلك له سلعة يبدلها ولكل واحد  
 منهما من السلعة الصالحة للعالين في تجاراتهم المعهودة فيما بينهم ويسافران ويسافر كل واحد  
 منهما مال هذه الشركة كله إلى أي بلد يبدلها ولكل واحد منهما من بلاد الاسلام والكسر على  
 ان مار رق الله تعالى من الربح في هذه الشركة يكون بينهما نصفان وما يكون من صبيح او حمران  
 يكون عليهما نصفان ايضا واحصر كل واحد منهما رأس ماله المذكور في مجلس الشركة هذه وحظا  
 وحلا بعد الحظ في يد هذا العائ المسمى فيه جعلنا صحيفا واقره وحصول مال هذه الشركة  
 المذكورة في يده اقرارا صحيفا صدقه الذي حصروا حطانا شعاها في مجلس الشركة هذه  
 وذكر

ونذكر هذا الذي حضر ايضا ان له على هذا الغائب المسمى فيه مائة دينار حمراء مئونة بشارية  
الضرب جيدة رائجة موزونة بوزن سنجاب سمرقند دينارا لازما وحتا واجبا بسبب قرض صحيح  
اقرضها هذا الذي حضر اياه من مال نفسه اقراضا صحيحا وانه قبض من هذا الذي حضر قبضا  
صحيحا وجعله رأس مال المذكور في هذه الشركة وهكذا اقر هذا الغائب المسمى فيه حال صحة  
اقراره ونفاد تصرفاته في الوجوه كلها طائعا بجران عقد هذه الشركة المذكورة فيه وتخصيل جميع  
رأس مال هذه الشركة المذكورة في يده وباقرار هذا الذي حضر اياه مائة دينار على الوجوه  
المذكورة وان فراحه سالار المسمى فيه اليوم غائب عن كورة بخارا ونواحيها مقبم ببلدة كذا جاحد  
دعوى هذا الذي حضر قبله بذلك كله الى آخره \* مختصر في اثبات الكتاب الحكمي حضر  
مجلس القضاء في كورة بخارا نهل القاضي فلان رجل ذكر انه يسمى عمرو بن عبد الله بن ابي بكر  
الترمذي وهو يومئذ وكيل عن اخويه لاب وانما احدهما يكنى بابي بكر والآخر يسمى احمد  
ومن والديهم المسماة (كوهرستي) بنت عمرو بن احمد البزازي الترمذي السائب الوكالة عنهم  
في جميع الدعاوي والخصومات واقامة البيئات والاستماع اليها في الوجوه كلها وفي طلب حقوقهم  
قبل الناس اجدعين وفي تبضها لهم الا في تعديل من يشهد عليهم والاقرار عليهم وفي يدية كتاب  
حكمي مكتوب في عنوانه الظاهر بسم الله الملك الحق المبين الى كل من يصل اليه من قضاة  
المسلمين وحكامهم من الموفق بن منصور بن احمد القاضي الترمذي في نقل اقرار ابي بكر بن طاهر  
بن محمد المكاغي به مضمون الاذكار الملتصقة بعضها ببعض في آخر كتابي هذا على حسب ما تضمنته  
كل ذكر منها وهو مختوم بختمي ونقش خاتمي الموفق بن منصور بن احمد المكاغي واحضر  
مع نفسه رجلا ذكر انه يكنى بابي بكر بن طاهر بن محمد الترمذي المكاغي وانه يعرف باولياء  
المكاغين وادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه لنفسه بطريق الاصاله ولوكليه  
المذكورين فيه بنحكم الوكالة الثابتة له من جهتهم انه كان الشيخ محمد بن عبد الله بن ابي بكر  
الترمذي على هذا الذي حضره معه هاتني دينار واربعين دينارا مكية بوزن مكة دينارا لازما وحتا  
واجبا بسبب صحيح وان هذا الذي حضره معه اقرله في حال صحة اقراره طائعا بجميع هذا  
المال المذكور فيه مكتوب اقراره بذلك في ثلثة من الاذكار في احدى مائة وخمسون دينارا وفي  
الآخر سبعون دينارا وفي الثالث عشرون دينارا على نفسه واجبا وحقا لازما بسبب صحيح



اقراراً صحيحاً كان صدقه محمد بن عبد الله بن ابي بكر هداي جميع ذلك في حال حيوته خطاباً  
وكل ذلك محكوم به مسجل في مجلس القضاء بكورة ترمذ قبل تاضيها الموفق بن منصور بن احمد  
حال كونه تاضيها نافذاً القضاء بين اهلها ثم ان الشيخ محمد بن عبد الله بن ابي بكر هداي توفى  
قبل قضاة شيئا من هذا المال المذكور فيه من هذا الذي احضره معه وخلف من الورثة زوجته  
وهي (كوهرسي) هذه المذكورة فيه وثلاثة من اصله اقدم هذا الذي حضروا الاثنان منهم الموكلان  
المذكوران فيه لا وارث له غيرهم وخلف من التركة من ماله هذا المال المذكور فيه دينا على هذا  
الذي احضره معه وبموته صار هذا المال المذكور فيه ميراثاً عنه حايز برأى الله تعالى للمرأة الثلث  
والباقي لبيهة الثلثة بينهم بالسوية اصل العريضة من ثمانية اسهم وقسمتها من اربعة وعشرين سهماً  
للمرأة ثلثة اسهم منها ولكل ابن سبعة اسهم منها وهذا المال المذكور فيه لما كان ثابتاً على هذا الذي  
احضره معه باقراره لهذا المذكور في حال حيوته في مجلس القضاء بكورة ترمذ عند تاضيها هذا  
المذكور فيه محكوماً به ومسجلاً بالنسبة لهذا الذي حضره وموكلاه المسجون فيه من قاضي ترمذ  
هذا المذكور فيه و اشار الى الكتاب الحكمي بمانبت عنده من ذلك لمورثهم المذكور فيه ومحكوم به  
ومسجل عند الى كل من يصل اليه من نضارة المسلمين وحكامهم فاجابه الى ذلك وامر بكتابه  
هذا الكتاب و اشار اليه في ذلك بعد استجماع شرائط صحة الكتاب من اوله الى آخره بتاريخ  
المذكور فيه و اشار اليه وكان قاضي ترمذ المذكور فيه يوم امر بكتابة هذا الكتاب و اشار اليه قاضي  
ترمذ و تواجبه واليوم هو على قضائه بها وهذا الذي احضره معه في علم من ذلك كله فواجب  
على هذا الذي احضره معه اداء هذا المال المذكور فيه بالسبب المذكور اقبض لنفسه بالاصالة  
ولموكلاه بحكم الوكالة المذكورة فيه على السهام المذكورة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسئل  
واحاب (مرا ارس و ام وازين) ثامه معلوم ليست ومرا باين مدعي جبري دادني ليست باين سبب  
كه دعوى ميكند) فاحضر المدعي هذا ان تراذكرانهم شهوده وشهد كل واحد منهم بهذه الالفاظ  
(گواهي ميدهم كه اين نامه حكمي) و اشار الى هذا الكتاب (ازان قاضي ترمذ است) الموفق بن منصور  
بن احمد (اين كه نام ونسب وي بر عنوان طاهراين نامه مكتوب است و اين موفق بن منصور  
كه بر عنوان طاهراين نامه مذكور است) و اشار الى هذا الكتاب (آر و زكه نبشتن فرمود  
اين نامه را) و اشار اليه (قاضي بود بشهر ترمذ و نواحي آن و ازان روز باز بر عمل قضاء ترمذ است

و نواحي آن و آن نامه ) و اشار اليه ( بهرروي است و نقش بر مهرروي الموفق بن منصور بن احمد است و مضمون اين نامه ) و اشار اليه ( اين است كه اين مدعي عليه اقرار کرده است ) و اشار اليه ( بحال جواز اقرار خویش بطوع كه بر من است و در گردن من است مراين محمد بن عبد الله بن ابي بكر كه نام و نسب وي اندرين محضر و اندرين نامه مذکور است ) و اشار الى المحضر و الكتاب ( دوست و چهل دينار مكي بلخي سره بوزن مكه حقي واجب و وامي لازم بسببي درست اقراری درست راين مقررله كه اندرين محضر و نامه مذکور است ) و اشار الى المحضر و الكتاب هذا ( تصديق کرده بود مقرر را اندرين اقرارروي باروي بس اين محمد بن عبد الله بن ابي بكر كه نام و نسب وي اندرين محضر و نامه مذکور است ) و اشار اليهما ( بهر ديش از قبض کردن وي چيزي از اين زرها كه مبلغ و صفت و جنس و وزن وي اندرين محضر و نامه مذکور است ) و اشار اليهما ( و از وی مبرات خوار مانده است يكي زن اين گوهرستي كه نام و نسب وي اندرين محضر و نامه مذکور است و سه پسر صليبي مانند يكي از ايشان اين مدعي ) و اشار اليه ( و ديگر موكلان اين مدعي كه نام و نسب هر دو درين نامه و محضر مذکور است ) و لانعلم له و اراثا و اهام ( و همگين اين زرها كه اندرين محضر و نامه مذکور است ) و اشار الى المحضر و الكتاب ( بهرگ وي مبرات شده است مراين و اراثان او را كه نام و نسب ايشان اندرين محضر و نامه مذکور است بدین مسمی كه اندرين محضر و اندرين نامه یاد کرده شده است ) و اشار احدهما ( واجب است بدین مدعي عليه تا اين سال چنانكه اندرين محضر و نامه مذکور است ) و اشار اليهما ثم يكتب فاضي بخارا في آخر هذا المحضر جري الحكم مني بثبوت ما شهد به الشهود و هما هذان الشاهدان \* كتاب آخر حكى حضر مجلس القضاء في كورة بخارا الشيخ الامام عفيف الدين عبد الغني بن ابراهيم بن ناصر الحجاج القزويني و الشيخ الحجاج محمود بن احمد بن الصغار القزويني و هو يومئذ وكيل المسماة قرة العين بنت ابراهيم بن ناصر القزويني و بينه و بينه الثابتة الوكالة عنها في الدعاوي و الخصومات و اقامة البيئات و الاستماع اليها في الوجود كلها الا في الاقرار عليها و تعديل من يشهد عليها و المأذون له من جهتها في توكيل من احب من تمت يده بدئل ما و كلمته به و احضرا معه ما السالرا احمد بن الحسن بن الحجاج الجلاب ناب عن الشيخ الامام عبد الغني هذا الذي حضر لنفسه بالا صالة و ادعى الشيخ الامام محمود هذا الذي حضر لموكلته هذه بكم الوكالة على هذا الذي احضره معه ما ان عمرو بن

ابراهيم بن الناصر الحجاج القزويني توفي وخلفه من الورثة بنتاه لصلبه تسمى (فرخنده) وإخاه  
 لاب وام وهو الشيخ الامام عبد الغني هذا واختاه لاب وام وهي موكلة محمود هذا الذي حضر  
 لا وارث له سواهم وخاف من التركية في يدي هذا الذي احضره معها عشرة اعداد جلد  
 قدزمد بوع قيمة كل جلد منها اربعة دينار فيسابوزية الضرب جيدة رائحة حمراء مناصفة بوزن  
 مثاقيل مكة وصار جميع ذلك بموتهم ميراثا عند لورته هؤلاء المسلمين فيه على فرائض الله تعالى  
 للبنات النصف والباقي للاخ والاخي لآب وام واصل القرينة من اثنين وقسمتها من ستة  
 اسهم للبنات منهم الثلثة اسهم وللأخ منها سهمان وللأخت منها سهم واحد وان هذين اللذين حضرا  
 اقاما البينة العادلة في مجلس القضاء بكورة قزوین قبل القاضي عمرو بن عبد الحميد بن عبد العزيز  
 خليفة والده الذي الشيخ الامام أبي عبد الله عبد الحميد بن عبد العزيز فاضلي كورة قزوین وقواحيها  
 نافذة الاذن والقضاء والایابة فيها بكورة ري قبل القاضي محمد بن الحسين بن محمد بن أحمد  
 الاسترابادي خليفة والده الصدر الامام أبي محمد الحسين بن محمد بن أحمد الاسترابادي  
 فاضلي كورة ري وقواحيها نافذة الاذن والقضاء والایابة فيها والقضاء امام الله توفيقه لجميع ما كتب  
 في الكتاب الحكمي الذي اوردته من فاضلي كورة قزوین من موت عمرو بن ابراهيم بن ناصر  
 الحجاج القزويني هذا وخليفته من الورثة بنتاه لصلبه وإخاه واختاه لآب وام هؤلاء المسلمين  
 فيه لا وارث له سواهم الكتاب الحكمي الذي كل من يصل اليه من قضاء المسلمين وحكامهم  
 وهما هذان الكتابان اللذان اوردتهما هذان اللذان حضرا المشار اليهنا وامر كل واحد منهما  
 بكتاب حكمي وكان اقامة البينة من هذين اللذين حضرا في مجلس قضاء كورة قزوین عند نافذة  
 هذا وفي مجلس قضاء كورة ري عند فاضليها هذا الكتاب الحكمي بعد ما ثبت محمود بن أحمد  
 هذا الذي وصفه وكالته عن مولته هذه بكورة قزوین قبل فاضليها هذا وبكورة ري قبل فاضليها  
 هذا جميع ما جرى لهذين البائنين المذكورين فيه كان ثانيا في الحكم والقضاء بكورة يوم امر بكتابة  
 هذا الكتاب الى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين وحكامهم من جهة المنوب عنه المذكور  
 حال كون المنوب عنه المذكور في كورة هذه نافذة الاذن والقضاء والایابة والقضاء واليوم  
 كل واحد

کل واحد منهما نائب فی الحكم والقضاء والامضاء فی کورتہ کما کان من هذا المنوب عنه من لدن  
 امرہ بکتابہ هذا الكتاب الی هذا اليوم وهذا الذي احضره معه فی علم من هذين الكتابین المشار اليهما  
 فواجب علیہ تسليم حصۃ الشيخ الامام عبد الغني هذا الذي حضر من ذلك ليقبضه لنفسه وذلك  
 سہدان من ستة اسهم وتسليم موكله محمود هذا الذي حضر هذه من ذلك اليه ذلك سهم واحد  
 من ستة اسهم من ذلك ليقبضه له ابنته وکلیها واطالبه بذلك وسألا مسئلته عن ذلك وسئل فاجاب وقال  
 (مر الزوفات این نامبرده واز وراثت این مدعیان وازین نامهای حکمی علم نیست واین  
 مدعیان هیچ داد نمی نیست باین سبب کہ دعوی میکنند این مقدار کہ دعوی میکنند) اخضر  
 هذا ان اللذان حضران ذکر انهم شهدوا وھما وہم فلان وفلان ویکتب اسامی الشھود علی هذا الوجه  
 الشاهد الاصل الشيخ محمود بن ابراهيم بن فلان المعروف بالشرواني الفرع عنه الشيخ  
 احمد بن اسمعيل بن ابي سعيد المعروف بفارزي سالار والشيخ الصابز محمد بن محمود الصانع  
 السنجري ساکن سکہ علی رومی بناحية مسجد فلان ثم یکتب والاصل الآخر الشيخ ابو الحسن  
 احمد بن الحسين الفزويني التاجر ویکتب تحت اسم هذا الاصل الثاني الفروع عنه الفرع  
 اللذان يشھدان علی شھادة الاصل الاول والشيخ محمد بن احمد بن محمد الکسائي ثم یکتب  
 الكاتب تحت اسمی الفرع الثاني اسماء هم وانسابهم والاصل الثالث الشيخ احمد بن محمد  
 الحجاج الاسکاف المعروف باحمد خوب ولم یکن لهذا الاصل فرعان لانه شھد بنفسه وكان  
 قاضي بخارا کتب فی هذا الكتاب بعد ما شھد هؤلاء الشھود من نسخة قرأت علیهم حکمت  
 بثبوت هذين الكتابین الحکمین بشھادة هؤلاء الفروع علی شھادة هذين الاصلین المسبین  
 بتاريخ کذا واما لفظ الشھادة علی الشھادة التي قرأت علیهم هذا (گواهی میدهم کہ گواهی داد  
 پیش من محمد بن ابراهيم بن فلان الشرواني و ابو الحسن احمد بن الحسين الفزويني وچنین  
 گفتند هر یکی از ایشان کہ گواهی میدهم کہ این هر دو نامه) و اشار الی الکتابین (یکی ازین دو  
 نامه) و اشار الی احد الکتابین بعبئہ (نامه نائب قاضي شهر قزوین است و اینکه نام ونسب  
 وی ونام ونسب منوب عنه وی ولقب وی اندرین محضر مذکور است) و اشار الیه (واین  
 نامه دیگر) و اشار الی الكتاب الآخر (نامه نائب قاضي زی است کہ نام ونسب وی ونام  
 ونسب منوب عنه وی ولقب وی درین محضر مذکور است) و اشار الی المحضر هذا (واین

هردو بهر ( و اشار الى الخصمين ) و در دو نامه ( و اشار الى الكتائين ) اين يکي مهزنايب فاضلي  
 قزوین است اينکه نام و نسب وي اندر زين محضر مذکور است ( و اشار الى الخصم والمحضر  
 ) و اين يکي ديگر مهزنايب فاضلي شهر ري است اينکه نام و نسب وي اندر زين محضر مذکور است  
 و اشار الى الخصم والمحضر ( و مضمون اين هردو نامه ) و اشار الى الكتائين ( اين است که اندر  
 محضر ياد کرده شده است ) و اشار الى المحضر ( و آنروز که هر يکي از ايشان هردو اين بنوشتر  
 فرودند اين نامه ) و اشار الى الكتائين ( نائب بودند اندر زين شهر خویش اندر عمل قضاء اين متوکل  
 عنه خود که نام و نسب وي در زين محضر مذکور است ) و اشار الى المحضر ( و اين متوکل  
 وي نیز فاضلي بود اندر زين شهر خویش ) نافذ الاذن والتضاء والا نابة والا قضاء ( و امروز هر يک  
 از ايشان همچنين نائب است اندر شهر خویش اندر عمل قضاء از همين متوکل عنه خو  
 ارانروز که بنشين فرمودند اين نامه را ) و اشار الى المحضر ( تا امروز مرا گواه گردانيد بر گواهي خو  
 بدين همه و بفرمود مرا تا گواهي دهم بر گواهي وي برين همه و من اکنون گواهي ميده  
 بر گواهي وي برين همه از اول تا آخر و در د گواه اصل مرا بر گواهي خود برين همه گواه گردانيد  
 و امروز از شهر بخارا و نواحی وي غائب اند غيبت بفرمود عدل اند ) و الله تعالى اعلم بالصواب  
 کتاب حکمي على قضاء النائب بشي: قد حکم به و سجد يکتاب بعد الضد والدعاء خیر في  
 يوم کذا رجل ذکر انه يسمى فلان بسميه ونسبه و بحلية واحضر معه رجلا ذکر انه يسمى فلان بسميه  
 ونسبه و بحلية و ذکر عوي الحاضر وحكمة على هذا المحضر و نسخ السجل من اوله الى آخر  
 بنار حقه تم يکتاب ان هذا المدعي حضرني بعد ذلك و ادعى ان المحكوم عليه فلان غائب  
 عن هذه البلدة مقيم ببلدة كذا و انه جاحد ملكية المدعي به و الحكم و سألني مكاتبة اذ ام الله تعالى  
 عزه بذلك و الاشهاد عليه و يتم الكتاب \* نسخة اخرى لهذا الكتاب ان ينسخ السجل في آخر  
 الكتاب فيکتاب نسخة ابطال الله بقاء القاضي الامام فلان في ان كتابي هذا من اجل علمته فلان  
 و ورود استحقاق كذا عليه فلان و اخراجه من يدته و تسليمه الى المستحق المذكور و فيه و ذکر هذا المحکم  
 عليه انه اشترى ذلك من فلان المقيم بثلک الناحية و سألني اعلام القاضي فلان اذ ام الله  
 و الكتاب اليه \* نسخة اخرى يکتاب بعد الدعاء والضد طوئت کتابي هذا على سجل  
 فلان حکمت فيه فلان على فلان بکذا بشهادة شهود عدول شهدوا عندي في مجلس قضاي على

ما ينطق به السجل المطوي عليه الكتاب بعد ما ثبت فيه قضائي ومضى به حكمي فستلت مكاتبه اذ اقام الله عزه بذلك والاشهاد عليه فاجبت الي المسئول والله تعالى اعلم بالصواب كذا في الذخيرة \*  
**مختصر في دعوى الشفعة** حضر واحضر المدعى هذا الحاضر علي هذا المحضر مع نفسه ان هذا المحضر معه اشترى دارا في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا احد حدود هذه الدار لزيق دار المدعي هذا والثاني والثالث والرابع كذا اشترها بحدودها وحقوقها وجميع مرافقها الداخلة فيها وجميع مرافقها الخارجة عنها بكذا درهما وزن سبعة وانه قبض هذه الدار وصارت في يده وان هذا الذي حضر شفيع هذه الدار بالجوار ملازقه بدارهني ملكه بجوار هذه الدار المشتراة احد حدودها والثاني والثالث والرابع كذا وان هذا الذي حضر علم بشري هذا الذي احضره معه الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر وانه طلب شفعتها كما علم بشراعيها طلب موائبة من غير لبث وتقريط ثم اتى المشتري وهو هذا الذي احضره مع نفسه فانه كان اقرب اليه من الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر وطلب منه شفعتها فيها واشهد علي ذلك شهودا وانه علي طلبه اليوم وقد احضر الثمن المذكور فيه وهذا الذي احضره معه في علم من كون هذا الذي حضر شفيع هذه الدار المشتراة ومن طلبه الشفعة حين علم بشري هذا الذي احضره سعة طلب موائبة من غير لبث وتقريط ومن اثباته المشتري هذا بعد ذلك من غير تاخير واشهاد علي طلب الشفعة بحضرته فواجب عليه اخذ هذا الثمن وتسليم الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر الي هذا الحاضر وطلبه بذلك وسأل مسئلته فسل بعد ذلك الحال لا يخلو اما ان يقر هذا المدعي عليه بشري الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر بالثمن المذكور او ينكر كون هذا المدعي شفيعا بالدار التي حدها وينكر كون الدار التي حدها المدعي هذا ملكا للمدعي هذا وفي هذا الوجه يكتب بعد جواب المدعي عليه احضر المدعي هذا عدة من الشهود وهم فلان وفلان وسأل من الناضي الاستماع الي شهادتهم فاجابه الناضي الي ذلك فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعي هذا والجواب من المدعي عليه بالا نكر من نسخة قرأت عليهم ومضمون تلك النسخة (گواهي ميدهم كه خانه كه بنلان موضع است حدهاي وي كذا وكذا اجنانكه اين مدعي ياد كرده است در جوار اينخانه كه خريد شده است ملك اين مدعي بود پيش از انكه اين مدعي عليه مراين خانه را كه موضع وحدود وي درين محضر ياد كرده شده است بخريد است وهر ملك وي مانند امور و زواصر و زابن خانه

مالک ابن مدعی است) بعد از آنکه نظر آن کان المدعی علیه مترا بطلب المدعی علی الشفعة طلب موافقه و طلب اشهاد فلا حاجة الی اقامة البینه علی ذلك وان کان متکراً لذلك یکتب (و همین گرامان نیز گواهی دارند که ابن مدعی را چون خبر دادند بخبریدن ابن مدعی علیه مرا این خانه را که ابن مدعی دعوی شفعه و می میکند همان ساعت شفعه ابن خانه طلب کرد بی تاخیر و درنگ و نزدیک ابن مشتری آمد که ابن مشتری نزد یکتا بود بوی از این خانه که خریده شده است بی تاخیر و گوا کرد ایند را را و بوی این خریده و بطلب کردن خویش شفعه ابن خانه که حد و بوی درین محضر یاد کرده شده است و امروز در همان طلب است و بوی بر حق تر است باین خانه که خریده و بی درین محضر یاد کرده شده است از خریده) و آن کان المدعی علیه انکر شری هذه الدار المحذوره و اقرب ما سوی ذلك من جوار المدعی و طلب الشفعة بالطلبین بحاج المدعی الی اثبات الشری علیه فیه یتکلف فی المحضر فسال القاضی فلانا المدعی علیه جبار علی علیه فلان المدعی من شرائه الدار المحذوره فی هذا المحضر و قبضه آیا یا انکر فلان المدعی علیه الشری و القبض علی ما ادعاه المدعی فاجبیر المدعی نفران کرانهم شهوده و هم فلان و فلان الی آخر و نشهد کل واحد منهم بعد الاستشهاد عقیب دعوی المدعی هذا و الجواب من المدعی علیه هذا بالانکار (گواهی میدهم که فلان بن فلان المدعی علیه) هذا الذي احضره معه (بخبر داد فلان بن فلان خانه را که موضع و حدود و بی درین محضر یاد کرده شده است بچندین از یار و ابن مدعی علیه مرا این خانه را قبض کرد و امروز در دست و بیست و ابن مدعی سزاوارتر است باین خانه بحکم شفعه جوار بخانه که ملک ابن مدعیست در همدسایگی این خانه که خریده شده است چنانکه درین محضر یاد کرده شده است) و آن کان المدعی علیه من الابتداء انکر الطلبین و اقرب ما سوی ذلك یکتب فی المحضر احضرا المدعی نفران کرانهم شهوده و نشهد کل واحد منهم (گواهی میدهم که ابن مدعی را چون خبر دادند بخبریدن ابن مدعی علیه این خانه را که درین محضر یاد کرده شده است شفعه طلب کرد مرا این خانه را طلب موافقه بی هیچ درنگ و تاخیر و نزدیک خریده این مدعی علیه رفت که بوی نزد یکتا بود بوی بی هیچ درنگ و تاخیر الی آخره) و آن کان المدعی بدعی الشفعة بسبب الشریکه فی المشترى یکتب فی المحضر فادعی هذا الذي حضر علی هذا الذي احضره معه ان هذا المحضر معه اشترى من ضعیفه کذا انصفها و ذلك سهم من سهمین

مشاعا غير مقسوم وان هذا الذي حضر شفيعة شفعة شركة اذ النصف الآخر من هذه الضيعة المحدودة وهو سهم واحد من سهمين مشاعا ملكه وحقه \* سجل هذا المحضر بقول القاضي فلان الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المدعى عليه هذا في وجهه بمسئلة المدعى هذا بجميع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود من شرى المدعى عليه هذه الدار المحدودة فيه بالثمن المذكور فيه ومن كون هذه الدار المحدودة فيه في يد المدعى عليه يوم الخصومة ومن كون المدعى هذا شفيعا لهذه الدار المشتراة بالبحر الجوار ملازمة على النحو المذكور فيه ومن طلب المدعى هذا حين اخبر بالشرى المذكور فيه اذار المحدودة المذكورة الطالبين طلب الموائمة وطلب الاشهاد وقضيت للمدعى هذا بالشفعة في الدار المحدودة المذكورة شراؤه فانه بالثمن المذكور فيه وامرت المدعى هذا بتسليم الثمن المذكور فيه المنقود الى المدعى عليه هذا وامرت المدعى عليه بتسليم الدار المحدودة فيه الى المدعى هذا وكان ذلك كله مني في مجلس قضائي على ملا من الناس في وجه المتخاصمين هذين الى آخره \* مختصر في دعوى المزارعة بحسب ان يعلم بان الخصومة بين المزارع ورب الارض قد تقع قبل الزراعة وقد تقع بعد الزراعة فان كان قبل الزراعة فانه اتوجه الخصومة اذا كان البذر من قبل المزارع فاما اذا كان البذر من قبل رب الارض لا تتوجه الخصومة لان لرب الارض ان يمنع عن المضي على المزارعة في هذه الصورة ثم اذا كان البذر من قبل المزارع واراد اثبات المزارعة يكتب في المحضر حضره واحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الذي حضر اخذ من هذا الذي احضره معه جميع الاراضي التي هي له بقربة كذا من رستاق كذا ويبين حدودها مزارعة ثلث سنين اوسنة واخذة على ما يكون الشرط بينهما من لدن تاريخ كذا الى كذا على ان يزرعه ببذرة وبقرة واعوانه ما بدله من غلة الشتاء والصيف ويستقيها ويتعهدا على ان ما اخرج الله تعالى من شيء من ذلك فهو بينهما نصفان وان هذا الذي احضره معه دفع هذه الاراضي اليه مزارعة صحيحة مستجيبة شرائط الصحة ثم ان هذا الذي احضره يتمتع عن تسليم هذه الاراضي اليه ليزرعها فواجب عليه تسليم هذه الاراضي اليه بحسب هذه المزارعة وطالبه بالجواب عن ذلك وسأل مسئلته فسئل فاجاب وان كان للمزارع مك يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا المحضر معه جميع



ما نصممه صك اوردته وهذا نسخة \* بسم الله الرحمن الرحيم ويسمح الصك من اوله الى آخره  
ثم يكتب ادعى عليه جميع ما نصممه الصك من البدع والاحد مرارعة نالصب المذكور  
في الصك على ما طبق به الصك من اوله الى آخره تاريخ كذا وان الواجب على هذا المحصر  
معه تسليم هذه الاراضي بحق هذا المزارعة وطالته بذلك وسأل مسئلته وان كانت المزارعة بعد  
المرارة فان كانت العلة قائمة في الارض يكتب المحصر على المثال الاول الى قوله مرارعة صححة  
مستحقة شرائط الصحة ثم يكتب وان روعها حطه مثلاً سدرة ونرة واعوانه واليوم هي فائدة نالته  
وبذكر اننا سئل او تفصيل على نحو ما يكون وان جميع ذلك بينهما بالشرط المذكور منه نصق وان  
هذا الذي احصره مع سبعة يسمعه من العمل فيها والجعل يعرق فواحب عليه قصر دة عن ذلك  
ونترك التعرض له الى ان يدرك الررع منقص هو حصته لنفسه بعد الحصاد وطالته بذلك وسأل  
مسئلته وان كان الررع قد ادرك واستحصده المزارعة تكون في الحارج يكتب في المحصر على  
نحو ما ذكرنا الا ان هذا لا يكتب وهي فائدة نالته فيها ولكن يكتب وان روعها حطه سدرة ونرة  
وقد ادرك الحارج واستحصده به مشترك بينهما بالشرط المذكور منه نصق وان هذا الذي  
احصره يسمعه من احد حصته من ذلك وهو كذا وطالته بالحواب عنه وسأل مسئلته وسئل \*  
سئل هذه الدعوى ان كانت المزارعة قبل المزارعة بتول القاضي فلا ان موضوع الحكم على  
نحو ما سبق ويتول في موضع الحكم ونسب عددي شهادة هؤلاء الشهود المعدلين جميع ما شهدوا  
به من احد هذا الذي حصر الاراضي المحدودة المذكورة منه من هذا الذي احصره مرارعة صححة  
ومن دفع هذا الذي احصره هذه الاراضي الى هذا الذي حصر مرارعة صححة بالشرائط المذكورة  
وبالنصب المذكور منه تحكمت بحريان هذه المزارعة المذكورة بالشرائط المذكورة فيدس هـ  
المتخاصمين في وجههما بمسئلة المدعي هذا حكما امرته المدعى عليه تسليم هذه الاراضي  
الى المدعي هذا وتم السجل وان كانت المزارعة بعد ما استحصده الررع يكتب في موضع الحكم  
وحكمت على فلان بـ فلان المدعى عليه في وجهه بمسئلة المدعي هذا لجميع ما نالت  
عددي شهادة هؤلاء الشهود المعدلين من كذا وكذا الى آخره وامرت المدعى عليه بدفع حسب  
المدعي هذا وذلك نصق ما خرج من الاراضي المذكورة بحكم المزارعة المذكورة فيه والشرائط  
المذكورة فيه ويتم السجل وان كان رب الارض هو الذي يدعى المزارعة قبل المزارعة والندر

من قبل رب الارض واحتاج الى اثبات عقد المزارعة يكتب في المحضر وان هذا الذي احضره معه  
يمنع عن العمل في الضيعة المذكورة التي ورد عليها عقد المزارعة وان كان يدعي عقد المزارعة بعد ما  
استحصل الزرع وخرجت الغلة فالدموعى تقع في الخارج فيكتب في المحضر وان هذا الذي احضره  
معه يمنع عن تسليم حصته هذا الذي حضر اليه \* محضر في اثبات الاجارة رجل أجاز أرضه من انسان  
مدة معلومة باجر معلوم ليزرع فيها ما يبد له من الحنطة او الشعير وغير ذلك وسلم الارض الى  
المستأجر ثم ان المؤاجر احدث بده على الارض قبل مضي المدة واحتاج المستأجر الى  
اثبات عقد الاجارة فان كان لعقد الاجارة صك كتبها المستأجر لنفسه وقت عقد الاستيجار ليكون  
حجة له واشهد على ذلك يكتب في المحضر الحاضر حضر واخضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر  
معه جميع ما تضمنه صك اجارة هذا نسخة وبحول صك الاجارة الى المحضر من اوله الى آخره  
ثم يكتب بعد الفراغ عن تحويل صك الاجارة ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره  
معه جميع ما تضمنه صك الاجارة المحول بنسخته الى هذا المحضر من اجارة هذه الاراضى  
المبين موضعها وحدودها في هذا الصك المحول الى هذا المحضر استجارها المدة المضروبة  
بالاجارة المذكورة فيه وتسليم هذه الاراضى المعقود عليها وتسليمها كما نطق بذلك كله هذا الصك  
المحول بنسخته الى هذا المحضر من اوله الى آخره بالتاريخ المؤرخ به فيه ثم ان هذا الاجر الذي  
احضره معه احدث بده على هذه الاراضى المحدودة فيه قبل مضي مدة اجارة هذه من غير  
فسخ جرى بينهما بغير حق فواجب عليه قصريد غنها وتسليمها الى هذا المستأجر لينتفع بها من حيث  
الزراعة تمام المدة المضروبة وفيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فسهل فاجاب \* سجل هذه الدعوى  
صدره على الرسم الذي تقدم ذكره الى قوله وثبت عندي استجار فلان هذا الذي حضر  
الاراضى المبين حدودها في هذا الصك المحول المدة المذكورة في الصك من هذا الذي احضره  
واثبات هذا الذي احضره معه بده على هذه الاراضى المبينة حدودها قبل مضي مدة الاجارة  
من غير فسخ جرى من احدهذين المتخاصمين بغير حق فحكمت بشبوت جميع ذلك من استجار  
فلان هذا الذي حضر الى آخره يكتب القاضى عند قوله حكمت بجمع ما كتبت عند قوله ثبت  
عندي وان لم يكن بعقد الاجارة صك يكتب في المحضر ادعى هذا الذي احضره معه ان هذا  
الذي احضره معه اجر من هذا الذي حضر جميع الاراضى التي هي ملك هذا الذي احضره

معه بقرينة كذا من رستاق كذا وبين حدودها سنة اوستين اوثنت سنين من لدن تاريخ كذا الى  
 كذا بكدا وكذا البزرع فيها ما بد الله من غلة الشتاء والصيف اجارة صحيحة وان هذا الذي حضر  
 استأجر هذه الاراضي المحدودة المذكورة بهذا البذر المذكور بالشرط المذكور فيه اجارة صحيحة  
 الى آخر ما ذكرنا في الاجارة الطويلة المرسومة ببخارا اذا وقع التسليم والتسلم ثم احدث الآخر به  
 على المستأجر قبل مضي المدة من غير نسخ جرى بينهما واحتاج المستأجر الى اثبات الاجارة  
 بكتب المحضر على نحو ما ذكرنا واذا فسخت الاجارة الطويلة بفسخ المستأجر في ايام الاجارة  
 بمحض من المؤاجر وطلب المستأجر الاجر يرد بقية مال الاجارة والآجر ينكر الاجارة  
 ويحتاج المستأجر الى اثباتها كيف يكتب في المحضرات ان كان للمستأجر صك الاجارة فيحول  
 الصك الى المحضر على ما ذكرنا ثم بعد الفراغ عن تحويل الصك يكتب ادعى هذا الذي  
 حصل على هذا الذي احضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من الاحارة والاستيجار بالشرائط  
 المذكورة فيه وتعييل الاجرة وتعييلها وتسليم الميعود عليه وتسليمه وضمان الدرك كما يطق  
 به صك الاحارة المحول نسخته الى هذا المحضر من اوله الى آخره وان هذا المستأجر فسخ هذا  
 العقد المذكور في الصك المحول نسخته الى هذا المحضر في ايام الاختيار بمحض من هذا الآجر  
 الذي احضره مع نفسه فسجا صحيحا وقد ذهب من هذه الاجرة المذكورة فيه كذا بمضي من  
 مدة هذه الاجارة الى وقت نسخ المستأجر هذه الاجارة فواجب على هذا الآجر ابقاء بقية مال  
 الاجارة المنسوخة الى هذا الذي حضره وبتم المحضر \* سجل هذا المحضر الصدر على الرسم  
 الى قوله وثبت عندني وعند ذلك يكتب وثبت عندني استيجار فلان جميع هذه الاراضي  
 المحدودة في الصك المحول نسخته هذه المدة المذكورة بالبدل المذكور بالشرائط المذكورة في  
 هذا الصك وتعييل الاجرة وتعييلها وتسليم الميعود عليه وتسليمه وان المستأجر هذا الذي حضر  
 فسخ هذا العقد في ايام النسخ بمحض من هذا الآجر هذا الذي احضره معه ووجب على الآجر هذا  
 ابقاء بقية مال الاجارة وذلك كذا الى هذا المستأجر ثم يقول وجبكت بجميع ما ثبت عندني بذكر  
 عند قوله وحكمت جميع ما ذكرنا عند قوله ثبت عندني وان كانت الاجارة قد انفسخت ببوت الآجر  
 يكتب المحضر على ورقة الآجر على المثال الذي يكتب على الآجر لو كان حيا ويرد منه  
 وان هذه

وان هذه الاجارة قد انفسخت بموت فلان الآخر وهذا ذهب به ضي المدة الماصية الى وقت موت الآخر هذا من هذه الاجرة المذكورة في هذا المحضر كذا وبقي كذا صار بقية مال الاجارة ديناً في تركته هذا الآخر المتوفى ويتم المحضر على نحو ما تقدم \* سجل هذا المحضر نحوه ما قلنا الا انه يزيد ذكر وفاة الآخر هذا وانتقاص الاجارة بوفاته وجوب رد الباقي من الاجرة المعجاة على المستأجر وذلك كذا على وارث الآخر هذا الذي حضر وان كان المستأجر قد مات والآجر حي الا انه منكر واحتاج ورثة المستأجر الى اثبات الاجارة وفسخها بكتب المحضر على المثال الذي ذكرنا غير انه يزيد ويقول وانفسخت هذه الاجارة بموت المستأجر فلان وخلف من الورثة ابنا له هذا الذي حضر وقد ذهب من هذه الاجرة المذكورة فيه به ضي ما مضى من المدة من وقت فقد الاجارة الى وقت موت المستأجر كذا وبقي كذا وصارت بقية مال الاجارة المنسوخة ميراثاً من المستأجر المتوفى هذا الورثة لهذا الذي حضره هذا الآخر في علم من ذلك فواجب عليه اداء بقية مال الاجارة المنسوخة اليه ويتم المحضر \* محضر في اثبات الرجوع في الهبة يكتب في المحضر حضر وحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الحاضر وهب لهذا المحضر كذا هبة صحيحة وان هذا المحضر قبض منه ذلك في مجلس العقد قبضاً صحيحاً وان الموهوب هذا فائمه في يد الذي احضره هذا لم يزد في يديه ولم يتغير من حاله وان هذا الذي احضره لم يعرض هذا الذي حضر من هبته هذه شيئاً فرجع هذا الذي حضر في تلك الهبة وطالب الذي احضره بتسليمها اليه بحق الرجوع وسأل مسئلته \* سجل هذا المحضر يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي جميع ما شهد به هؤلاء الشهود من هبة فلان هذا الذي حضر كذا من فلان هذا الذي احضره معه هبة صحيحة وقبض ذلك منه في مجلس العقد قبضاً صحيحاً ومن رجوع هذا الذي حضر في هبته على ما شهد به الشهود فحكمت بصحة رجوعه في هبته هذه وفسخت الهبة واجدت الموهوب هذا الى قديم ملك الواهب هذا وامرت الموهوب له هذا برد الموهوب هذا على واهبه هذا ويتم السجل \* محضر في اثبات منع الرجوع في الهبة ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه وذلك لان هذا المحضر معه ادعى على هذا الحاضر ولا اني وهبت منك كذا الى آخره فرجعت فيها فادعى هذا الحاضر في دفع دعواه هذه ان الموهوب هذا قد ازداد في يديه زيادة متصلة وان رجوعه مدّته ويتم المحضر \* محضر في اثبات الرهن ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان لهذا الحاضر رهن من هذا

الذي احصره معه كذا انوا من صغته كذا دينارها صحبحا وان هذا المحصر معه ان يذهب هذا  
الثوب المذكور منه بهذه الدنانير المذكورة ارتهانا صحبحا وقصه منه تسليمة اليه فصا صحبحا واليوم  
هذا الثوب المذكور رهن في يد هذا المحصر معه وان هذا الحاصر قد احصر هذا المال فواحب علي هذا  
المحصر من هذا المال وتسليم هذا الرهن اليه وطالته بذلك وسأل مسئلته \* مختصر في اشياء  
الاستصاع صورة الاستصاع ان يدفع الرجل الى رجل حديدا او نحاسا ليصوغ له اداة او نحو ذلك  
فان وافق شرطه فليس للصائع ان يمتنع من الدفع ولا للمستصاع ان يمتنع من التناول وان حاله كان  
للمستصاع الخيار ان شاء صممه حديدا مثل حديدية والاء للصائع ولا احرله وان شاء احد الاء  
واعطى الصائع احر مثل عمله لا يجاوره المسمى فان وافق شرطه وامتنع عن التسليم يكسب  
في المحصر ادعى هذا الحاصر على هذا المحصر معه ان يدفع اليه من النحاس كذا ما وامره ان  
يصوغ له منه اداة كذا صغته كذا احر كذا ودفع اليه الاخر وانه قد صاع هذا الاء على موافقه شرطه  
وانه يمتنع عن تسليم الاء اليه فواحب عليه تسليم الاء اليه وطالته بذلك وسأل مسئلته من ذلك مسئل  
فاحاب بالفارسية فان كان الصائع حالي الشرط فاراد المستصاع ان يصممه حديدا مثل حديدية يكسب  
ان يدعي هذا الحاصر على هذا المحصر معه ان يدفع اليه كذا ما من النحاس صممه كذا ليصوغ له اداة  
صغته كذا احر كذا ودفع اليه الاخر فصاعه بخلاف ما شرطه له فلم يرص له فواحب عليه رد مثل ما  
النحاس والاخر المذكور المس قدرهما وصنهما فيه وطالته بذلك وسأل مسئلته من ذلك مسئل  
كذا في المحيط كتاب حكمي في دعوى العار اذا وقعت الدعوى في العقار وطلب المدعي من  
الناصي ان يكتب بذلك كنانا فهذا على وجهين الاول ان يكون العقار في بلد المدعي ويكون  
المدعي عليه في بلد آخر وفي هذا الوجه الناصي يكسب له واد اوصل الكتاب الى المكتوب اليه كان  
المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعي عليه او وكيله مع المدعي الى الناصي الكاتب حتى  
يتصي له عليه ويسلم العار اليه وان شاء حكم به اوجود الحققة وسجل له وكتب له قصية ليكون  
في يده واشهد على ذلك ولكن لا يسلم العار اليه لان العقار ليس في ولايته ولا يتدبر على  
التسليم الا ان العجز عن التسليم ببيع التسليم اما لا يبيع الحكم فلهذا قال يحكم بالعقار للمدعي  
لكن لا يسلمه اليه ثم اذا اورد المدعي قصية الناصي المكتوب اليه الى الناصي الكاتب وانام  
بيته على قصائه فالناصي الكاتب لا يقبل هذه البيته لانه يحتاج الى تسييد ذلك القضاء وتعييد

القضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على الغائب وكذلك لا يسلم الدار اليه لان تسليم الدار قضاء منه فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب اليه ان يرضى للمدعي ومجمل القاضي له بامر المدعى عليه ان يبعث مع المدعي امينا له ليسلم الدار الى المدعي فان امين ذلك كتب المكتوب اليه الى الكاتب كتابا ويحكي له فيه كتابه الذي وصل اليه ويخبره بجميع ما جرى بين المدعي وبين المدعى عليه بخبرة المدعي وبحكمه على المدعى عليه بالعقار للمدعي وبأمر المدعى عليه ان يبعث مع المدعي امينا ليسلم العقار الى المدعي وامتناعه من ذلك ثم يكتب وذلك قبلك وسألني المدعي الكتاب اليك واحلاكم بحكمته له علي فلان بذلك ليسلم اليه هذا العقار فاعمل في ذلك ويرححك الله وايانا بحق الله عليك وسلم العقار المحدود في الكتاب الى المدعي فلان بن فلان موصل كتابي هذا اليك فاذا وصل هذا الكتاب الى القاضي الكاتب يسلم العقار الى المدعي ويخرجه عن يد المدعى عليه الوجه الثاني ان يكون العقار في غير بلد المدعي وانه علي وجهين ايضا احدهما ان يكون في البلد الذي فيه المدعى عليه وفي هذا الوجه ايضا القاضي يكتب له فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه يحكم به للمدعي وامر المحكوم عليه بتسليم العقار الى المدعي وان امتنع المدعى عليه من التسليم فالقاضي يسلم نفسه ويصبح منه التسليم لان العقار في ولايته وان كان العقار في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعى عليه يكتب له ايضا الى قاضي البلد الذي فيه المدعى والقاضي المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعى عليه او وكيله مع المدعي الى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب اليه كتابا حتى يقضي بالعقار للمدعي بخبرة المدعى عليه وان شاء حكم به للمدعي وسجل له ولكن لا يسلم العقار اليه علي نحو ما بينا لان العقار ليس في ولايته \* كتاب حكمتي في العبد الآبق علي قول من يري ذلك صورة ذلك اذا كان للرجل البخاري عبد ابق الي سمرقند فآخذة رجل سمرقندي فاخبره المولي وليس للمولي شهود سمرقند انما شهوده بخارا فطلب المولي من قاضي بخارا ان يكتب قاضي بخارا بما شهد شهوده عنده فالقاضي يجيبه الي ذلك ويكتب له كتابا الي قاضي سمرقند علي نحو ما بينا في الديون غير انه يكتب شهد عندي فلان وفلان ان العبد السندي الذي يقال له فلان حليته كذا وقامته كذا ملك فلان المدعي هذا وقدايق الي سمرقند واليوم في بد فلان بسمرقند بغير حق ويشهد علي كتابه شاهدين يشخصان الي سمرقند

وعليهما ما في الكتاب حتى يشهدا عند فاصي سمرقند بالكتاب وبما فيه فإدا انتهى هذا الكتاب  
 إلى فاصي سمرقند يحضر العدد مع الذي في يده حتى يشهدا عند فاصي سمرقند بالكتاب  
 وبما فيه حتى يتل شهادتهما بالإجماع فإدا مل الفاصي شهادتهما وثبت عد التهمة صدهم  
 الكتاب فان وحده العدد المذكور به محالاً لما شهد به المشهود عند الفاصي الكاتب والكتاب  
 ادا ظهر ان هذا العدد غير المشهود به في الكتاب وان كان موافقاً لمل الكتاب ودمع العدد إلى  
 المدعي من صراى بقضي له بالعد لان الشهود لم يشهدوا بحضرة العد وبأحد كيبلا من المدعي  
 شمس العد ويجعل في حق العد حائناً من رصاص حتى لا يتعرض له احد في الطريق انه سره  
 ويكتب كتاباً إلى فاصي بخارا بذلك ويشهد شاعداً على كتابه وختمه وعلين ما في الكتاب  
 فإدا وصل الكتاب إلى فاصي بخارا وشهد الشهود ان هذا الكتاب كتاب فاصي سمرقند وحائنه  
 امر المدعي ان يحضر شهودة الدس شهدوا عدة اول مرة بشهودون بحضرة العيد ايد ملك هذا  
 المدعي فاد اشهدوا بذلك ما دابصع فاصي بخارا احتلعت الروايات عن ابي يوسف روح ذكر  
 في بعض الروايات ان فاصي بخارا لا يقضي للمدعي بالعد لان الخصم عائب ولكن يكتب  
 كتاباً آخر إلى فاصي سمرقند ويكتب فيه ما حري عدة ويشهد شاهدين على كتابه وختمه  
 وما به وسعت بالعدمه إلى سمرقند حتى يقضي له فاصي سمرقند بالعد بحضرة المدعي عليه  
 فإدا وصل الكتاب إلى فاصي سمرقند وشهد الشاهدان عدة بالكتاب والختم وما في الكتاب  
 وظهرت عدالة الشاهدش قصي للمدعي بالعد بحضرة المدعي عليه وادراك كميل المدعي وقال  
 في رواية اخرى ان فاصي بخارا يقضي بالعد للمدعي ويكتب إلى فاصي سمرقند حتى يرا  
 كميل المدعي وعلى الرواية التي حور ان يوسف روح كتاب الفاصي في الآماء فصورته ما ذكرنا في العدم  
 مبر ان المدعي ادان لم يكن منه مأوياً بالفاصي المكتوب اليه لا يدعها اليه ولكن يأمر المدعي  
 حتى يحضر رجل ثمة مأوياً في ديبه وعقله نعت بما معه لان الاحتياط في باب العروج واجب \*  
 رسوم النصاء والحكام في تلبسها لا وفاق يكتب يقول الفاصي فلان فاصي كورة كذا وبواحبها اند  
 النصاء بما بين اهلها من كل ولا في وقع احبار جماعة من اهل جماعة مسجد ولا في سكة  
 ولا في محله ولا في كورة بخارا وهم فلا ولا ولا في وقع احتبارهم جميعاً للقيام  
 في نسوه

في تسوية امور الاوقاف المنسوبة الى هذا المسجد على فلان بن فلان الفلاني وان يكون هو المتولي لماء رفا من صلاحه وامانته وكفايته وهذا ينبغي في التصرفات فامضيت اختيارهم ونصبت مختارهم هذا قيمانهم يقوم بحفظها وحياطتها وصيانتها عن الاضاعة وصرف ارتقاعاتها الى وجوه مصارفها ومراعاة شرط الرافق فيها واوصيته في ذلك بتقوى الله واداء الامانة والتجنب عن المنكر والغدر والخيانة في السر والعلانية واطلغت له الدة بازده مما يحصل في يده من ارتقاعاتها ليكون له معونة في هذا الامر فلدته في ذلك كله فتقدمني بشرط الوفاة وامرت بكتابة هذا الذكر حجة له في ذلك واشهدت عليه من حضري من اهل العلم والعدالة ثم يوقعه القاضي على الصدر بتوقيعه المعروف ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان جرى ذلك كله مني وعندي وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر في الآ خر بخط يدي \* كتاب يكتب القاضي الى بعض الحكام في التواحي لاختيار القيم للاوقاف ايد الله تعالى فلانا قد رفع الي ان الاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا من خالية عن قيم يتعاهدوا ويجمع غلاتها ويصرفها الى مصارفها ويصونها عن الاضاعة فكانت في ذلك لبستار فيما ذاعفاد وامانة وهداية وكفاية في الامور وصلاح ودبانه ويكتب الجواب على مظهر كتابي هذا مشروحا لرفي عليه وانلد من اختياره للقائمة بعون الله تعالى \* جواب الملكة وب اليه وقد وصل الي كتاب الشيخ القاضي الامام يدبهم الله تعالى ايامه وقرانه وفهمته مضمونه وامثالت ما امرني به من اختيار القيم للاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا فوقع اختيارني واخفيا المشايخ من قريتي للقيام في تسوية امور الاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا على فلان بن فلان لما عرفنا من صلاحه وصيانتته وعفافه والاطلاق له (ده بازده) مما يحصل من ارتقاعات هذه الاوقاف ليكون معونة على القيام في ذلك وهو مشكور مثاب من الله تعالى \* تقليد الوصاية يقول القاضي فلان قد رفع الي ان فلانا توفي وترك ابنا صغيرا ولم يجعل احدا وصيا في تسوية امور هذا الصغير ولا بد لهذا الصغير من وصي يقوم في تسوية امور له وله عم فلان وانه من اهل الصلاح والامانة والديانة والكفاية والهداية في الامور فتشخصت عن حال عم هذا الصغير هذا المذكور فاخبرني جماعة وهم فلان وفلان وفلان انه معروف بالصلاح والديانة والامانة مشهور بالكفاية والهداية فجعلته قيمان في اسباب هذا الصغير المذكور وفيه ليقوم بحفظ اسبابه وسائر امواله وتعاهدوا وصيانتها عن الاضاعة واستغلال ما غوص نتائج الاستغلال من اسبابه وقبص ارتقاعات اسبابه وحفظها وصرفها الى وجوه مصارفها



والى ما لا بد له من المطعوم والملبوس والمشروبات من غير تفتيز ولا اسراف واوصيته في ذلك يتقوى الله تعالى واداء الامانة في السر والعناية والتجنب عن الغدر والخيانة واطلقت له الدار بازده مما يحصل في يده من ارتفاعات اسبابه ليكون له معروفة في هذا الامر ونهيته عن بيع شيء من محدوداته من غير استطلاع ذي رأي قلده في ذلك كله بشرط الوفاية وامرت بكتابة هذا الذكر حجة في ذلك واشهدت عليه من حضر من الثقات وكان ذلك في تاريخ كذا \* كتاب

الى بعض الحكام بالاحية لقسمة التركة واختيار القيم للوارث الصغير كتابي اطال الله تعالى بقاء الشيخ النقيب الحاكم فلان الى آخره تدرفع التي ان فلاناً من قرينة بكذا توفي ثمه وحلف من الورثة ابناً صغيراً اسمه فلان وابنة كبيرة اسمها فلانة وترك اموالاً كثيرة وهذه الابنة استولت على جميع اموال هذا المتوفى وتلقها ولا بد من امر ارضصة الصغير وانتزاعها من يد هذه الكبيرة وكانت في ذلك لينسج جميع التركة من المحدودات والمنقولات والحيوانات ويتمسك في ذلك ممن له خير بذلك ويقسم جميع التركة بين هذا الصغير وهذه الكبيرة على سهاهما ويرامي في هذه القسمة العدل والانصاف ويختار قبلاً اذ صلاح وعفاف وصيانة وديانة وكفاية وهذا يدعى نسخة التركة مع المختار للقوامه التي لا قلده في حق الصغير وامضى القسمة واسلم حصصه الصغير الى وهو موفق في اتمام ذلك ان شاء الله تعالى كذا في الذخيرة \* كتاب في نصب الحكام في العربي يقول القاضي فلان لما طهر عندي صلاح فلان وصيانه وسداده وديانته وهدايته وكفايته في الامور كلها مع ما جعله الله تعالى من حقائق الاحكام وعلمه دقائق الحلال والحرام نصته في باحبة كذا متوسطاً بفصل الخصومات بين الخصوم بتراصيهم على سبيل المصالحة بعد ان يتأمل في تلك الحادثة تأملاً شافياً ولا يحامي شريعاً لشرفه ولا يظلم ضعيفاً لضعفه ولم آمر له ان يسمع ليه في حادثة من الحوادث وابن يقضي لاخذ على احد في صورة من الصور وادانته عليه فصل الخصومات بالتراصي يبعث الخصوم الى مجلس الحكم وامرته بالكاح الايامى الخيليات عن الكاح والعدة من اكنائها رصاهن ان لم يكن لهن ولي بمهر امثالهن على سبيل الاحتياط وامرته باختيار القوام في الاوقاف واموال اليتامى من الصالحاء والثقات اتفق من هو في سبيل منها واختيارهم وامرته بطاعة الله تعالى وتقويه في جميع احواله سرا وعلاية وان يأتي بامره وينتهي عن زواجه فهذا عهدى اليه ومن ترأ هذا الكتاب او قرئ عليه فليعرف

حقه وحرمة ولا يخوض احد فيما فوض اليه ولا يصرف نفسه عن الملامة والله الموفق للصواب \*  
 كتاب في انزويج يكتب بعد الدعاء بحسب الشيخ الفقيه ايد الله تعالى بالتعرف عن حاله المسماة  
 فلانة بنت فلان فقد خاطبها فلان بان وجد هاجرة بالغة عاقلة خالصة من الكاح والعدة وكان هذا الخاطب  
 كفوا لها وان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره فزوجها منه برضاها به حضر من الشهود  
 على ضد اق كذا وان كانت صغيرة قد بلغت مبلغا يصلح للرجال ان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب  
 ينتظر حضوره يكتب الكتاب على المثل الذي ذكرنا ويكتب فان وجد تها قد بلغت مبلغا يرف الى بيت  
 الزوج ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر بلوغه ورأيت المصلحة في تزويجها من هذا الخاطب  
 فزوجها منه على مهر معلوم او به مهر مثلها واقبض ما هو رسوم تعجيله من المسمى ثم سلمها الى الزوج  
 واكتب الوثيقة على الزوج بيقية المسمى واشهد عليها \* كتاب القاضي الى بعض الحكام بالناحية  
 المتوسطة بين الخصمين رفع الي فلان بن فلان بن فلان له خصومة على فلان بن فلان بن فلان وبين  
 الخصومة وانه لا ينصفه ولا يوفي اياه حقه ولا يحضر معه مجلس الحكم ويلجأ الى اهل السلطان  
 فكانت في ذلك ليجمع بينهما ويسمع دعوى المدعي وجواب المدعى عليه ثم يتوسط بينهما  
 بتراضيهما ويفصلهما فان صالح الامر والا فابعث بهما الى مجلس الحكم قبلي لا فصل بينهما بالحكم  
 ان شاء الله تعالى \* كتاب القاضي الى الحاكم بالناحية ليوقف الضيعة وصورة ذلك رجل  
 مدعى ضيعة في يد رجل واقام بينة على صحة الدعوى والقاضي في مسئلة الشهود بعد فالتمس  
 المدعي من القاضي ان يكتب الى حاكم القرية التي الضياع المدعى به فيها حتى يكون  
 ذلك الضياع موقوفا عن التصرف فيه من الزيادة والنقصان فالقاضي يكتب \* وصورة يكتب  
 الصدر على الرسم يكتب بعده قداد على فلان بن فلان بن فلان على فلان بن فلان ملكية الضيعة التي  
 هي كرم محوط مبني بقصره وكذا اذ يرا ارض التي موضعها في ارض قرية كذا حدودها كذا وانها  
 ملكه وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق واقام البينة على ذلك ولم يظهر لي احوال الشهود  
 فالتمس هذا المدعي مني كتب هذا الكتاب ليجعل هذه الضيعة المتنازع فيها موقوفة في يد هذا  
 المدعى عليه فلا ينقص من غلاتها ولا يزيد فيها شيئا بل تكون في يده موقوفة الى ان يظهر احوال  
 الشهود فان انتقد لذلك والا املني بالجواب في ذلك بعون الله تعالى \* ذكر الاذن في الاستدانة  
 على الغائب يكتب يقول القاضي الامام فلان رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان

السلافي ان عليها ولا من فلا عائب صيا من كورة تحاروا وبواحيها وتركها صائعة من عرسه  
 ولا كوة وانها مصطرة في ذلك وان الكاح سبها فائهم في الحال واحصرت معها من حرايا لانا  
 ولانا ولانا بايد كراساء هم واسابهم فاحصروني هؤلاء ان الحال كما رفعت الى من اوله الي  
 آخرة والسمت مبي نعين بغيرها وبدل كسوتها والادس لها في استدانها على هذا العائب فاحسبا  
 الي ذلك وادست لها نالا استدانه عليه كل شهر من هذا التاريخ كدادرها لمطعومها ومادومها  
 وكدادرها كل سنة اشهر بلدوسيا الي ان يحصر العائب فينصبي ما استدانت عليه وانهار صنت  
 بذلك وامرت بكنة هذا الذكر حقة في ذلك واشهدت على من حصر بي من الثغاة \* وذكر  
 عرض نعمة المرأة امرأة نطلب من روحها ان لا يعق عليها والنمست من الناصي الشدبر ليعسا  
 بكتب بقول العاصي فلا رفعت ولانة ست فلا السلافي الي ان روحها لا يعق عليها والنمست  
 مني تعد برينها فاحسبها الي ذلك ورفعت لها على روحها فلا لمطعومها ومادومها لكل شهر  
 من هذا التاريخ كدادرها وبدل كسوتها كل سنة اشهر كدادرها والرمته اذ اراد ذلك لها  
 لبول الاساق على نفسها وقد رصبت بذلك وامرت بكنة هذا الذكر وبكتب عرض العاصي  
 فلا على فلا من فلا بنة روحه ولانة ست فلا لطعامها وادامها لكل شهر من هذا التاريخ  
 كدادرها الي آخرة ويكتب الناصي توقعه على صدر الذكر ويكتب في آخرة يقول فلا بكتب  
 هذا الذكر مبي نامري وجرى العرض والتدبير مبي كما كتب بي كداني المحيط \* كتاب المسورة  
 التي المركي في العرف من احوال الشهود ويكتب العاصي بعد العسمة في قطعة باص ايدة الله  
 البقية في الوف على احوال بقرشدهوا عدي يوم كداللا من فلا على فلا من فلا  
 بدعواه كدانوصى الدعوى ثم يقول انت لك اساميههم آخر مستورتي لتعرف على احوالهم  
 وليعلمي ما صبح عدي من احوالهم من العدالة لآف عليه ويكون العمل فيه بحسبه ان شاء الله  
 تعالى ثم يكتب اساء الشهود فلا من فلا طيبه كداه محله كداه متحرة كداه ومصلحة مسجد  
 كداه \* حواب المركي ان برينهم ثلث مراتب اعلاها حائر الشهادة او عدل قال شمس الائمة  
 السرحسي رح لا يكتفى بمجرد قوله عدل مالم يقل عدل مقبول الشهادة لحوار ان يكون عدلا  
 ولا يكون مقبول الشهادة لان العدالة هي الا برحار عن يعاطي ما يعتدده الاسان محطود ربه  
 وجاز

وجازان يكون الشخص بهذه المثابة ولا تقبل شهادته بان يكون محدودا في قذف بعد التوبة والمرتبة الثانية مستور والمستور هو الفاسق والثقة من لا تقبل شهادته لالعسقه ولكن لغفلة او نحوها وبعض القضاة يقيمون كل ثقتين مقام عدل كذا ذكره الشيخ الحاكم السمرقندي والمستور في عرف مشائخنا من لم يعرف حاله بالديانة ولا بالدعارة كذا في الظهيرية \* محاضر وسجلات ردت لخلل فيها ورد محضر فيه دعوى رجل زعم انه وصي صغير من جهة ابيه دينال ذلك الصغير على رجل فرد المحضر بعلته انه لم يذكر في المحضر ان الدين لهذا الصغير باي سبب ولا بد من بيان ذلك لان الدين اذا كان موروثا وللميت وارث سوى هذا الصغير فانما يصير الدين للصغير بالتسمة وقسمة الدين باطله والشهود في شهادتهم لم يشهدوا على موت الاب ولا على الايصاء الى المدعي ولا بد من ذلك \* ورد محضر في دعوى العتق للصغير بالاذن الحكمي صورته حضر واحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه بالاذن الحكمي ان الدار التي في يد هذا الذي احضره معه حدودها كذا املك فلان الصغير بسبب انها كانت ملك والد هذا الصغير فلان المسني في المحضر اشتراها لابنته الصغير المسني في هذا المحضر بمال الصغير من نفسه بولاية الابوة بممن معلوم هو مثل قيدة الدار واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الصغير بهذا السبب المذكور فيه وفي يد هذا المحضر بغير حق فواجب عليه تسليمها الى هذا الحاضر ليقبضها لهذا الصغير المسني في هذا المحضر فرد المحضر بعلته انه لم يكن فيه ان الاذن الحكمي لهذا المدعي من جهة هذا القاضي ومن جهة قاض آخر وعلى تقدير ان يكون الاذن من جهة قاض آخر لا بد من اثبات الاذن الحكمي عند هذا القاضي لسمع خصمه ولانه لم يذكر في المحضر ان المدعي مأذون في القبض انما المذكور فيه ان المدعي ادعى بالاذن الحكمي ولعل انه كان مأذونا بالدعوى والخصومة دون القبض وعلى تقدير ان لا يكون مأذونا بالقبض لا يكون للحق القبض عند زفر ربح لان المأذون بالدعوى والخصومة بمنزلة الوكيل بالخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند زفر ربح وعليه التوى فلا بد من ذكر كونه مأذونا بالقبض او ذكر ما يدل عليه من كونه وصيا فان الايصاء ثبتت ولاية القبض ولائذ لم يذكر في المحضر ان الثمن مثل المعقود عليه وقت العقد ولا بد لصحة هذا العقد كون الثمن مثل المعقود عليه وقت العقد كذا في المحيط \* محضر في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث انها صالحت من جميع نصيبها من الميراث وعن جميع الدعاوى وقد قبضت

بدل الصلح قرر المحضر بعلته انه ليس في المحضر بيان التركة وبحوزان يكون في التركة دين وعلى  
هذا التذبر لا يجوز الصلح الا باستثناء الدين من الصلح ولولم يكن في التركة دين بحوزان يكون في  
التركة من حسن بدل الصلح من التقدم قد ارمي بتبطلها بالميراث من ذلك قدر بدل الصلح او اذا  
عليه وعند ذلك لا يجوز الصلح لمكان الرثبة وان لم يكن في التركة من حسن بدل الصلح يجوز  
ان يكون فيها من خلاف بدل الصلح من التذبر وعند ذلك يشترط قبض بدل الصلح في المجلس  
وكان التذبر ابو جعفر راجح يقول بجواز هذا الصلح ويقول ان لا يكون في التركة دين ويجوز ان لا يكون  
في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يجوز ان لا يكون نصيبها من ذلك مثل بدل الصلح او اقل  
بل يكون اريد ويجوز ان لا يكون في التركة شيء من تدارفها ذكر كله وهم والوهم لا يمكن ابطال  
الصلح كذا في اصول الاشراف وشي \* وهكذا في المحيط \* مختصر في دعوى التجهيل الوديعه  
جبروا حصرا فدعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه اني دفعت الي اب هذا الذي احضرته  
لان صرة مشذوذة مكتوب عليها تركت علي الله بصاعة ابراهيم الحاحي وفيها خبنة  
اعداد من اللعل البدخاشاني وزن كل واحد سبعة دراهم وقيمة الكل كذا وان اب هذا الذي  
احضرته ولان قبض ذلك مبني قبضا صحيحا وتوفي قبل رده ذلك الي مجهلا لها من خبر بيان  
وصارت قيمة جميع ذلك دينا في تركته وشهد الشهود بذلك \* ورد المحضر بعلته ان المدعي في  
دعواه والشهود في شهادتهم لم يبينوا قيمة هذه الاشياء يوم التجهيل انما بينوا يوم الدفع والواحد  
في مثل هذا الموضع قيمة الاعيان يوم التجهيل لان سبب الضمان في هذا الموضع التجهيل  
فبرأعي القيمة يوم التجهيل والله تعالى اعلم قلت قد ذكر محمد راجح في كفاية الاصل رجل اودع  
رجلا عبدا وحده المودع ومات في يده ثم اقام المودع بينة على الابداع وعلى قيمته يوم الجحد  
قضي على المودع بقيمة يوم الجحد ولو قالوا لان علم قيمته يوم الجحد ولكن علمنا قيمته يوم  
الابداع وهو كذا قضى القاضي على المودع بقيمة يوم القبض بحكم الابداع وهذا لان  
سبب الضمان على المودع في فصل الجحد اذا علم قيمة الوديعه يوم الجحد واذا لم يعلم  
قيمتها يوم الجحد وعلم قيمته يوم الابداع فبسبب الضمان في حقه القبض بحكم الابداع  
وهذا لان الضمان انما يجب على المودع بالجحد والقبض السابق فانه لو جحد الوديعه وقال  
لاوديعه لك عندي وكان الامر كذلك بان لم يكن قبضها لا يجب الضمان واذا كان قبضها

ولم يجرد لا يجب الضمان ايضا لما قلنا والجحد آخرهما وجود في الحال بالضمان عليه ما يمكن وانما يد  
 الشهود بقسمتها يوم الجحد فقد امكن احواله الضمان عليه فحسبنا سبب الضمان في حقه الجحد وواجبه  
 قيمة يوم الجحد وانما لم يشهدوا بيمينته يوم الجحد وشهدوا بيمينته يوم الابداع تعذر احواله الضمان على  
 الجحد واخلتاء على القبض السابق وجعلنا سبب الضمان في حقه القبض السابق وان قال الشهود  
 لانعلم قيمته اصلا لا يوم الجحد ولا يوم الابداع فانما يقتضي عليه بما يقرر من قيمته يوم الجحد كما في  
 الغاصب فانه اذا ملك المخصوص في يده ولم يعلم قيمته يوم الغصب فانه يقتضي عليه بما يقرر من قيمته يوم  
 الغصب فعلى قياس هذه المسئلة ينبغي ان يقال في مسئلة التجديد انما يشهد الشهود بقيمة البضاعة  
 يوم التجديد وشهدوا بيمينته يوم الابداع ان يقتضي بيمينته يوم الابداع وان قالوا لا يعرف قيمتها اصلا  
 يقتضي بما يقرر من قيمتها يوم الابداع وهو الصحيح \* سجل لم يكتب في اشرة وحكمت بكذا في  
 مجلس قضائي بكورة كذا تركوا ذكر الكورة ورد السجل بعله ان المشرط ثلثا القضاء في ظاهر الرواية  
 قالوا ليس انه كتب في اول السجل حضر مجلس قضائي في كورة كذا قيل هذا حكاية لاول الدعوى  
 ويجوز ان تكون الدعوى في الكورة والحكم والقضاء يكون في النجراج من الكورة فلا بد من ذكر  
 الكورة عند ذكر الحكم والقضاء لتقطع هذا الاحتمال ولكن هذا الطعن عندي باسنادان على رواية النواذر  
 المصر ليس بشرط ثلثا القضاء فاذا قضى القاضي بشي خارج المصر كان قضاؤه في فصل مجتهد  
 فيه فينفذ قضاؤه ويصح سجله ويصير مجتمعا عليه \* سجل ورد من قاض كتب في آخره يقول فلان  
 كتب هذا السجل علي بصري ومضمونه حكمي كذا فاخذوا عليه رواية قوله مضمونه حكمي كذا خطأ لان  
 مضمون السجل انشاء التسمية وحكاية دعوى المدعي وانكار المدعى عليه وشهادة الشهود وكل ذلك  
 ليس بحكم القاضي وانه احكم القاضي بعض مضمون السجل فينبغي ان يكتب وفي مضمونه حكمي  
 او يكتب بالحكم المذكور فيه حكمي او يكتب والقضاء المذكور فيه قضائي بقضائه بسجته لاحد عندي \*  
 ورد محضر في دعوى الدائير المكية رأس مال الشركة صرته حضر واحضر فادعى هذا المحاضر على  
 هذا المحضر ان هذا المحاضر مع هذا المحضر معه اشتركا شركة عنان على ان يكون رأس مال  
 كل واحد منهما كذا كذا عدليا من ضرب كذا على ان يبيعا وبشتر باجملة وعلى الافراد ما بدا لهما  
 وكل واحد منهما من الامتعة والاقمشة واحضر كل واحد رأس ماله وخطاؤه وجه لاه في يد هذا المحضر معه  
 وان هذا المحضر معه اشترى بهذه العدليات التي هي رأس مال الشركة كلها كذا كذا من الكرايس

ثم باعها بكذا من الدنانير المكية الموزونة يوزن مكة فواجب عليه اداء حصته من الدنانير المكية وذلك كذا اذ هي قائمة بعينها في يده وطالبه بذلك ومأل مسئلته فرد هذا المحضر بعلّة ان الدعوى وقع في الدنانير المكية لان الدعوى وقع في ثمن الكرايس و ثمن الكرايس والدنانير المكية تلبية والدعوى في الثقات والبنية عليها حال غيبتها لا تسمع وهذا اليس بصواب عندنا ولا يجوز رد المحضر بهذه العلة لان الاحضار في المنقول انما يشترط للاشارة اليه وفي الدنانير وما اشبهها لا يمكن الاشارة لأن البعض يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز والفصل ثم هذا العقد لم يصلح شركة عند ابي حنيفة و ابي يوسف رح في المشهور من قولهما لان العدلي الذي في زماننا بمنزلة العاوس والعلوس لا يصلح رأس مال الشركة في المشهور من قولهما فبعد ذلك يطران كان دافع العدليات قال لشريكه يوم دفع العدليات اليه اشتري بيا وبع مرة بعد مرة فاذا اشترى الشريك بالعدليات الكرايس بالمكي واشترى بالمكي شيئا بعد ذلك وباعه هكذا مرة بعد مرة فجميع الباعات نافذة والمشتري في كل مرة مشترك بينهما والثنى في كل مرة مع الربح كذلك لان هذه التصرفات ان لم تنفذ على الدافع بحكم الشركة لان الشركة لم تصح فنذت بحكم الوكالة والامروان كان الدافع قال لشريكه اشتر بهذه العدليات وبع ولم يقل مرة بعد اخرى فاذا اشترى بها الكرايس ثم باع الكرايس انتهت الوكالة بينها وبها ووجب على الشريك دفع المكيات الى الدافع بقدر حصته من رأس المال مع حصته من الربح فاذا اشترى بعد ذلك شيئا يصير مشتر بالتسعة فان ائذ الثمن من المكي صار فاصبا لخصه الدافع من المكي فبغير ضامالة ذلك القدر \* مختصر فيه دعوى الوصية بثلاث المال صورة

ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان اب هذا المحضر معه اوصى لهذا الحاضر بثلاث جميع ماله في حيوته وصحته وثبات عقله وصية صحيحة وان هذا الحاضر قبل منه هذه الوصية بعد موت اب هذا المحضر معه فمولا صحيحا وصار ثلث جميع تركته اب هذا المحضر لهذا الحاضر بحكم هذه الوصية وفي يده هذا المحضر معه من تركته ابيه كذا وكذا فعليه تسليم ذلك الى هذا الحاضر ليقبضه بنفسه بحكم هذه الوصية فرد المحضر بعلّة انه لم يكن في المحضر اوصى في حال جواز تصرفاته ونفاذها اما كان مبداء وصى في حيوته وصحته وثبات عقله وليس من ضرورة كونه صحيحا ثابت العقل ان تصح وصيته فانه لو كان مختجورا عليه على قول من يرى التجزؤ لا يصح وصيته وقد ذكر في كتاب

كتاب الحبر ان السفينة المذبح له اذا ارصى بوصايا فالقياس ان لا يجوز وصاياه وفي الاستحسان يجوز وصاياه ما وافق وصايا اهل الصلاح ولا يعدون ذلك سرقا من الموصي ولا يستعشونها فيما بينهم وكذلك لم يكن في المحضر اوصى له طائعا ولا بد من ذكر الطوعية فان وصية المكره لا تصح وزعم بعض مشائخنا حصة اخرى لرد المحضر وهو ترك ذكر حرية الموصي في المحضر وهذا هو لان الحرية صارت مستفادة من قوله اوصى له بثلاث ماله \* مستفسر فيه دعوى الكفالة صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه انه كفل لي بنفس فلان علي انه متى لم يسلمه الي يوم كذا فهو كفيل بالمال الذي لي عليه وذلك الف درهم مثلا واني قد اجزت كفالته ثم انه لم يسلم بنفس فلان الي في ذلك اليوم الذي عينه لتسليم النفس فيه وصار كفيل بالمال الذي لي عليه وذلك الف وطالبه بذلك وسأل مسئلته نرد المحضر بعله انه لم يكن في المحضر ذكر الالف النى ادعى الكفالة بها انها ما زاد ولا بد من بيان ذلك لان من الاموال ما لا تصح الكفالة به كبديل الكتابة والدية واشباه ذلك فلا بد من بيان الالف انها ما زاد حتى ينظر انه هل تصح الكفالة به وان دعوى الكفالة هل هو مسموع ام لا وعلّة اخرى انه لم يكن في المحضر انه اجاز الكفالة في مجلس الكفالة ولا بد من اجازة الكفالة في مجلس الكفالة فان من كفل لغائب ولم يقبل منه احد في مجلس الكفالة ولا خاطب منه اجنبي في مجلس الكفالة فبلغ الغائب ذلك واجاز لا تصح الكفالة عند ابي حنيفة ومحمد وروح وهو قول ابي يوسف روح الاول وبعض مشائخنا ح قالوا دعوى الاجازة في الكفالة ليس بشرط ودعوى الكفالة يتضمن دعوى الاجازة كما بان دعوى البيع يتضمن دعوى الشراء ثم على قول من يقول بان دعوى الاجازة شرط يشترط دعوى الاجازة في مجلس الكفالة ولو قال اجزت الكفالة في مجلسي ولم يقل في مجلس الكفالة فذلك لا يكفي فاجل المكفول له لم يجز الكفالة حتى تمام الكفيل عن المجلس وذهب ثم اجاز فذلك اجازة في مجلس المكفول له الا انها ليست بمعتبرة بالا جماع ولو ادعى الكفالة مرة ولم يدع الاجازة ثم ادعى الكفالة مرة اخرى وادعى الاجازة في مجلس الضمان كان ذلك صحيحا \* مستفسر في دعوى المير بحكم الضمان صورته امرأة ادعت على رجل انها كانت منكوحة فلان تزوجها على الف درهم نكاحا صحيحا وهذا الرجل ضمن لي جميع المهر ضامانا صحيحا وقد اجزت ضمانه في مجلس الضمان ثم اني صرت محرمة على زوجي فلان حرمة غلبة وصار مهري على



زوجي فلان وعلى هذا الذي ضمن المهر لي عنه حالا مواجب عليه اداء جميع مهري وذلك  
 الف درهم وطالبته بذلك ومأثنته مسئلته فرد المحضر بسبب انها لم تبين سبب الحرمة بها بائي  
 سبب حرمت عليه واسيات الحرمة بوعان متفق عليه ومختلف فيه ولعل انها زعمت الحرمة  
 بسبب مختلف فيه ويكون عند المتني والقاضي بخلاف ما زعمت ولان الحرمة الغليظة قد تكون  
 بمعنى من جهةها وانها توجب سقوط جميع الصداق من الزوج والكنيل جميعا اذا كان قبل الدخول بها  
 وقد يكون بمعنى من جهة الزوج وانها توجب سقوط نصف الصداق من الزوج والكنيل اذا كان قبل  
 الدخول بها وهي لم تبين ان الحرمة كانت بمعنى من جهة الزوج او من جهة المرأة قبل الدخول او بعد  
 الدخول بها فلا تستفيد دعوى جميع المهر على الكنيل من غير بيان ذلك \* مفسر في دعوى  
الكفالة بشي من الصداق معلقة بوقوع العرقه صورته امرأة ادعت على رجل انك كنت لي  
 عن زوجي فلان بدبنار احد جدي من الصداق الذي لي على زوجي فلان كفالة معلقة بوقوع  
 العرقه بيننا وقد اجزت ضمانك في مجلس الضمان وقد وقعت العرقه بيني وبين زوجي بسبب  
 ان الزوج جعل امري بدي علي انه متى عاب عني شهرا ما اطلق نفسي تطليقة بائنة وقد عاب  
 عني شهرا من تاريخ الامر وطلقت نفسي بحكم ذلك الامر وصرت كنبلا لي بدبنار من صدقي  
 فواجب عليك اداء الذبارة الي وانا مت البينة على جميع ذلك فافخوا بصحة المحضر وقالوا  
 بقول بينها وبالنساء على الكنيل بالذي بارئوا ويكون ذلك قضاء على الزوج بالعرفه لانها  
 ادعت على الكنيل امر الا ينزل اليه الابانات امر آخر على الزوج وهو جعل الامر يريدها  
 وتلخيصها نسها بحكم ذلك الامر عند تحقق شرطه فيتنصب الكنيل خصما عن الزوج في ذلك  
 وهذا اصل مذهب في قواعد الشرع ولكن هذا مشكل عندي لان المدعي شيان العرقه على  
 العائب والمال على الحاضر والمدعي على الثالث ليس بسبب ثبوت المدعي على الحاضر  
 بل هو شرطه وفي مثل هذا لا ينصب الحاضر خصما عن الثالث عليه مائة المشائخ رخص  
 ان يقضي بالمال ولا يقضي بالعرفه على الزوج \* مفسر في دعوى ملكة ارض على رجل  
 في يده بعض تلك الارض وصورته رجل ادعى على رجل ارضه في يده انها ملكه وفي يده هذا  
 المدعي عابه بغير حق وانا المدعي البينة على دعواه بعدا بكارا المدعي عليه دعواه وقضى  
 القاضي للمدعي بالارض كما هو الرسم ثم طهر ان الارض المدعي بها كانت في يد المدعي عليه

وفي يد رجل آخر قبل المسئلة على وجهين ان ظهر ذلك باقرار المدعي ظهر بطلان القضاء لان المدعي بافراره كذب شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء وتكذيب المدعي شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع فاما اذا اراد المدعي عليه ان يقيم بينة على ان الدار المدعى بها في يده كانت في يدي وفي يد فلان وقت الدعوى لا تقبل بينته لان بينته تنفي كون المدعى به في يده بعد ما ثبت ذلك بينته المدعي ولا تقبل بينته ولا يظهر به بطلان القضاء كذا في المحيط \* متنصر في دعوى نصيب شائع من الارض كان ادعى كذا سهمان كذا سهمان من الارض وما يذكر المدعي والشهود ان جميع هذه الارض في يد المدعى عليه اختلفت اجوبة المفتين في ذلك بعضهم اجابوا بالفساد لانهم لم يذكروا كون جميع الارض في يده وما لم يثبت كون جميع الارض في يده لا يثبت كون البعض في يده في دعوى المشاع وبعضهم افتوا بالصحة ان ليس من شرط اثبات اليد على بعض الشيء شائعا اثباتها على جميع ذلك الشيء فالقول الاول يشير الى ان غصب نصف العين شائعا لا يتصور وهكذا ذكر ركن الاسلام ابو الفضل رح في اشارته وكذا ذكر الصدر الشهيد والقول الثاني يشير الى ان غصب نصف العين شائعا يتصور الا ترى انه يتصور غصب العين من رجلين يعني غصب رجلان عينا وعند ذلك كل واحد منهما يضربا ضربة نصف العين مشاعا الا يرى ان الرجلين اذا استأجرا دارا واشترىها وشغلاها بامتعة مشتركة بينهما كان كل واحد منهما مثبتا يده على نصفها شائعا وقد نص محمد رح في الجامع في مواضع على تصور غصب نصف العين شائعا كذا في فصول الاستروشي \* متنصر فيه دعوى شراء المحدثون من والد صاحب اليد ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه بيع منزل حدوده كذا وموضع كذا كان ملكا لوالده فلان وحقاله وانه باعه مني في حيوته وصحته ونفاذ تصرفاته بكذا في يوم كذا في شهر كذا وهكذا اترلي في حيوته ببيع هذا المحدث بهذا التاريخ وجاء بشهود شهدوا على اقرار والده فلان بهذا البيع المذكور وقالوا اليوم هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في هذا المحضر وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق فزعم بعض المفتين ان في المحضر خلا من وجهين احدهما ان الشهود شهدوا على اقرار البائع بالبائع المذكور في دعوى المدعي والمذكور في دعوى المدعي اقرار البائع مضافا الى تاريخ البيع وهو يوم كذا ولعل هذا الاقرار كان في يوم كذا ولكن قبل البيع فيكون الاقرار بتاريخ البيع

ولكن قبل البيع وعلى هذا التدبير كانت الشهود على الاقرار بالبيع قبل البيع والاقرار بالبيع قبل البيع باطل فالشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع يكون باطلا ايضا ولان الشهود في شهادتهم قالوا والبرم هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في هذا المحضر والسبب المذكور في هذا المحضر البيع لا الاقرار بالبيع لان الاقرار لا يصلح سبب ملك ولا شهادتهم على البيع انه شهادتهم على الاقرار بالبيع ولكن هذا الزعم فاسد اما الاول فلوجهين احدهما ان مطلق كلام العاقل وتصرفه يحمل على وجه الصحة بنفسيه الاصل وذلك هنا في ان يحمل دعوى المدعي الاقرار بالبيع بذلك التاريخ على دعواه الاقرار بالبيع بعد البيع. بذلك التاريخ وكذلك الشهاد على هذا الثاني ان مطلق كلام العاقل يحمل على المعتاد والناس في عاداتهم يريدون بهذا الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ واما الثاني فلنا هذا اشهادة على الاقرار بالبيع والبيع سبب الملك وانه صحيح \* ورد محضر في دعوى الجارية حضرها حضر مع نفسه جارية وادعى ان هذه الجارية ملكه والجارية منكرة فجاء الذي حضر بشهود شهدوا بهذه العبارة (روزي مردی بیامد واین جاریه حاضر آورده را باین حاضر آمده بفروخت بیاه معلوم و بوی تسلیم کرد فرد المحضر یعتن أحدیہما ان الشهود شهدوا بان الملك للمدعي بطريق الانتقال من بائعه فلا بد من اثبات الملك للبائع ليثبت الانتقال الى المدعي ولم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة لكون البائع مجهولا وانبات الملك للمجهول لا يتحقق واذا لم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة كيف يثبت الانتقال منه الى المدعي بهذه الشهادة حتى لو كان البائع معلوما تقبل الشهادة ويتضمن بالجارية للمدعي والعلة الثانية ان الشهود شهدوا وان رجعا من هذا المدعي ولم يشهدوا ان المشتري اشتراها وبجوز ان ذلك الرجل باعها الا ان المدعي لم يشترها وبجوز ان البيع بدون الشراء لا يثبت للملك ولكن العلة الثانية ليست بصحيحة لان في البيع يتضمن الشراء وذكر الشراء يتضمن البيع الا يرى ان من ادعى على غيره اني بعيت منك هذه الجارية بكذا وطالبه بالشئ كان دعواه بالبيع صحيحا وان لم يدع انه اشترى وكذلك اذا ادعى ان هذا الرجل باع هذه الجارية مني كان دعواه صحيحا وان لم يقل وانا اشتريتها منه ذلك محمدرح في كثير من المواضع \* ورد محضر في دعوى الجارية ايضا حضرها حضر مع نفسه جارية وادعى

وادعى انها جاريته اشتراها من فلان فطاعته واجبة عليها والجارية تذكر عواه فجاء الذي حضر بشهود  
شهدوا انه اشتراها من فلان فاختلعت اجوبة المفتين فافتى بعضهم بصحة الدعى في حق القضاء  
بالمالك لا في حق وجوب الطاعة لان الطاعة بتسليمها نفسها اليه وتسليم المبيع انما يجب بعد نقد  
الثمن والمدعى في دعواه لم يذكر نقد الثمن وافتى بعضهم بعدم صحة الدعى اصلا وهو الصحيح  
لان الشهود ما شهدوا بملك البائع لانصا ولا دلالة ويدون ذلك لا يتقضى بالمالك للمشتري  
وهي مسئلة كتاب الشهادة \* ورد محضر في دعوى ولاء العتقة رجل مات فجاء رجل  
وادعى ان الميت عميق والدي فلان كان اعتقه في حيوته وميراثه لي لاني ابن معتقه لا وارث له  
فخبرني فافتى بعض مشائخنا بنسأ هذه الدعوى وافتى بعضهم بالصحة والصحيح ان هذه الدعوى  
فاسدة لان المدعى لم يقل في دعواه وهو يملكه والا عتاق من غير المالك باطل والدليل على صحة  
عاقبنا ما ذكر محمد ر ح في دعوى الاصل في باب دعوى العتق اذا اقام عبدا بينة انه اعتقه فلان  
وفلان ينكر ذلك او يقر واقام آخر بينة ان هذا العبد عبده قضى القاضي للذي اقام البينة انه عبده  
لان شهود العتق شهدوا بعتق باطل لانهم لم يقولوا في شهادتهم فلان يملكه والمالك لا يثبت له فلان  
من غير شهادة والعتق بلا ملك باطل فهو معنى قولنا انهم شهدوا بعتق باطل فصار وجود هذه  
الشهادة والعدم بمنزلة ولو عدم هذه الشهادة لكان يتقضى للذي اقام البينة انه عبده كذا ههنا  
وكذلك لو شهد شهود العبد ان فلانا اعتقه وهو في يده يتقضى للذي شهدوا انه عبده لان صحة  
الاعتاق يعتمد على الملك دون اليد والشهود لم يشهدوا له بالمالك ولو شهد شهود العبد ان فلانا اعتقه  
وهو يملكه وشهد شهود الآخر انه عبده قضى ببينة العتق لان اثبات العبد للمالك لمعتقه كاثبات  
المعتق للمالك لنفسه ولو ان المعتق اقام بينة انه عبده قضى ببينة العتق لان البيتين استوتا  
في اثبات الملك وفي احدتهما زيادة اثبات العتق كذا ههنا فهذه المسئلة دليل على ان في دعوى  
العتق من جهة الغير لا بد من ذكر ملك ذلك الغير \* ورد محضر في دعوى الدفع صورته ادعى  
عينا في يدي رجل اشتراه من فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وجحد المدعى عليه دعواه  
فاقام المدعى بينة على ما ادعى وتوجه الحكم للمدعى على المدعى عليه بما ادعاه المدعى فادعى  
المدعى عليه في دفع دعواه ان هذا الذي ادعيت تلقى الملك من جهته اقر قبل تاريخ شرائك بسنة  
طائعا ان هذه العين ملك اخيه فلان وحقه وصدقته اخوه فلان في ذلك وانا اشتريت هذه العين من اخيه

ذلك المقر له فدمواك عليّ باطل بهذا السبب فانعتقت اجوبة المفتين ان هذا الدفع صحيح ثم استفتني بعد ذلك ان المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار انه منى كان وفي اي شهر كان فالقاضي هل يكلفه عليه فانعتقت الاجوبة ايضا ان القاضي لا يكلفه عليه لانه قد بين مرة بتدريما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك اوقال قبل شرائك \* ورد بمحضر في دعوى الميراث صورته حضر مجلس القضاء فلان وفلان وفلانة كلهم اولاد فلان فادعى هؤلاء الذين حضروا محمد ود اعلى رجل احضروه معهم ميراثا عن والدتهم فلانة وكان المكتوب في المحضر وكان هذا المحدود ملك فلانة والدته هذين المدعين وحققا (وردت دي بود نابرو زمرگ وي بورد وميراث ماند فرزندان خویش را) فرد المحضر لعلين احدهما ان المكتوب فيه والدته هذين المدعين وينبغي ان يكتب والدته هؤلاء المدعين والثانية ان المكتوب فيه (بورد وميراث ماند فرزندان خویش را) وليس فيه (چه چیز میراث ماند فرزندان را) وينبغي ان يكتب (وميراث ماند این محدود فرزندان را) او يكتب (ميراث ماندش) حتى يصير المبروك مذكورا اما بالصريح او بالكناية اما بدون ذكره لا بالصريح ولا بالكناية لا يتم جر الميراث فيما يقع فيه الادعى وحكي عن الشيخ الامام نجم الدين عمر والنسفي انه قال كنت كتبت الفتوى في جر الميراث وبألفت في شرائط صحته غير اني تركت الهاء عند قولي وتركه ميراثا لو كتبت ترك ميراثا فلم يفت شيخ الاسلام علي بن عطاء بن حمزة السغدني بصحته ونال لي الحق به الهاء واجعله وتركه ميراثا حتى انتهى بالصحة قال الشيخ الامام الزاهد نجم الدين النسفي رح عرض علي محضر فيه دعوى رجل علي رجل ارضا انها ملكه موخته وان مورث هذا المدعى عليه فلان احدث بده عليها بغير حق الي ان مات وفي يد وارثه هذا ايضا بغير حق فواجب عليه قسريده عنها وتسليمها الى هذا المدعي وقال المدعى عليه في دفع لدعواه ان مورثا فلان كان اشترى هذا المحدود من مورث هذا المدعي ثيابا وجرى التقاض من الجانبين وكان في يده بحق الي ان توفي ثم صار ميراثا عندي لي بحق فقال المدعي في دفع هذا الدفع ان مورث المدعى عليه الارض اقر بالبيع الذي حرى يستابع وفاء فاذا رد علي الثمن كان علي رد الارض واقام علي ذلك ينة هل يصح دفع الدفع علي هذا الوجه قال نجم الدين رح وقد كان قاضي القضاة صداد الدين علي بن عبداللہ الشیخ الامام علاء الدين عمرو بن عثمان المعروف بعلابدرا اجابا

بالصحة وأنا أجيب بعدم الصحة لانه ادعى اولاً انه كان في يده بغير حق فاذا اقر ببيع  
 الوفاء فقد اقر انه في يده بحق وقيل يجب ان تصح دعوى الدفع على قول من يقول بان لبيع  
 الوفاء حكم الرهن لان المدعي بهذا الدفع اقر للمدعى عليه ببعض ما انكره في الابتداء وهو كون  
 المحدود في يده بغير حق وهذا لانه لما كان لهذا البيع حكم الرهن كان المبيع على ملك المدعي  
 الا ان للمدعى عليه حق الحبس وقد ادعى المدعي ملك المحدود لنفسه وكونه في يد المدعى عليه  
 بغير حق فاذا اقر بعد ذلك ببيع الوفاء فقد ادعى ملك المحدود لنفسه واقر ان يد المدعى عليه بحق  
 فهو معنى قولنا اقر له ببعض ما انكره له اولاً واما على قول عامة المشائخ رخص ان لم يكن الوفاء مشروطاً  
 في البيع والبيع صحيح فلا تسمع هذه الدعوى وان كان الوفاء مشروطاً في البيع كان البيع فاسداً  
 فان ادعى فسخ العقد صح دعوى الدفع وما لا فلا كذا في المحيط \* مختصر عرض على نجم  
 الدين النسفي وفيه دفع دعوى رجل اثبت استحقاق كرم على رجل فطالبه بغلانيه وبين ذلك  
 فادعى المدعى عليه في دفع دعواه انه صالحه من ذلك على بدل معلوم ولم يذكر مقدار البدل  
 ولم يذكر قبضه هل يكون ذلك دفعا قال لا يكون دفعا وان ذكر القبض فهو دفع وان لم يبين مقدار البدل  
 لان ترك بيان مقدار البدل فيما لا يحتاج الى القبض لا يضر اعلم بان هذه المسئلة على وجهين  
 ان وقع الصلح عن الكرم لا خير وكان البدل معلوماً ولم يكن معاوماً الا ان الشهود شهدوا على  
 قبضه كان الصلح صحيحاً وكان دعواه دفعا صحيحاً وان وقع الصلح عن الكرم وعن الغلات التي  
 استهلكها المدعى عليه ببذل خلاف جنس الواجب باستهلاك الغلة واقرافاً من غير قبض لا يصح  
 لصلح في حق الغلة سواء كان البدل معلوماً ولم يكن فلا يكون هذا دفعا في حق الغلة كذا في فصول  
 الاستروشي \* مختصر فيه دعوى الدفع من الوارث لدعوى ارض من التركة وصورت له رجل  
 ادعى ارضاً من تركته ميت على وارث فقال الوارث للمدعي في دفع دعواه انك مبطل في هذه  
 الدعوى لانك قد تللت لي مرة (تواز يد ميراث يافته يا ميگويد) قلت لي مرة (سپس بد مال بسیار  
 گرفته من گفتم کدام مال گرفته ام کدام مال میراث یافته ام تو گفستی فلان زمین این از تو افراز است  
 بیاک من ودعوى تو باطل است) هل يصلح الاحتجاج منه بهذا الكلام وهل يكون ذلك دفعا  
 لدعواه وكان فيه جواب نجم الدين النسفي ان في قوله (ميراث يافته) يكون دفعا لانه اقرار بالملك له  
 وفي قوله (گرفته) لا يكون دفعا لان هذا ليس باقرار بالملك له وهذا الجواب ظاهر \* ورد مختصراً آخر

كان ينادى على فلان فلان ان الكرم الذي في موضع كذا حدوده كذا ودعوني يدام هذا المدهمي  
اقرت ام هذا المدهمي انه ملك هذا المدهمي وبعد هذا الاقرار اشترى هذا المدهمي عليه  
هذا الكرم من ام هذا المدهمي فواجب عليه تسليم هذا الكرم الى هذا المدهمي وكان فيه حوابع  
جدا من ائمة سرفند بالصحة وافتى الامام السفني بفساده وقال وجوه الحلل طاهرة ولم يبين  
وكان من جملة وجوه الحلل ان المدهمي لم يدع الملك لنفسه ولو كان ادعى الملك لنفسه  
وادعى ان امه اقرت له فلا تسمع دعواه ايضا لانه نسب ملكه الى ما لا يصلح سبب الملك  
وهو الارار حتى لو نسبته الى ما يصلح سبب الملك بان قال هذا الكرم ملكي اشتريته من امي  
فلا تفل شري هذا المدهمي عليه تصح دعواه \* ورد محصري في دعوى الارث مع دعوى العتق  
في دعوى رجل على رجل عدا انه كان لابن عمي فلان مات وهو في ملكه وانا وارثه لا وارث له  
غيري وصار هذا العبد ميراثي من جهته وهو يمنع عن طاعني فادعى المدهمي عليه في دفع  
دعواه ان مورثه اعتقى في مرضه وانا اخرج من ثلث ماله وانا اليوم حر ولا سبيل له علي واقام  
على ذلك بينة فادعى هذا المدهمي ثانيا اني كنت اشتريت هذا العبد من ابن عمي هذا في صحته  
وكان في حوابع نجم الدين السفي رح انه لا تصح دعواه ثانيا لما كان الناقص وتعد التوفيق لانه  
ادعى الارث ثم ادعى الشري في حيوة المورث منه وهذا الجواب منجبه والمعلقة طاهرة فقد ذكر  
محمد رح في آخر الجامع الكبير في رجل مات ابوه فادعى داراي يدي رجل انما داراه اشترها  
من ابيه في حيوته وصحته واقام على ذلك بينة فلم يرك بينته او لم يكن له بينة فخلف المدهمي عليه  
ثم اقام المدهمي بينة انها كانت دارايه مات وتركها ميراثا له لا يعلمون له وارا غيرة فالقاضي يقضي  
بالدار المدهمي لانه لا تناقض بين دعوى الشري من الاب في حيوته وصحته واولا وبين دعوى  
الارث منه ثانيا لانه يمكن ان يقول اشتريت منه كما ادعيت او لا لكن عجزت عن اثبات  
شراي وثبتت الدار على ملك ابي طاهرا صار ميراثا لي بموته في الظاهر وبمثل له لو ادعى  
الارث من الاب او لانه ادعى الشري منه بعد ذلك لا تسمع منه دعوى الشري لان بين دعوى  
الارث واولا وبين دعوى الشري فاما تناقضا لا يمكنه ان يقول ورنيت من ابي كما ادعيت  
اولا فلما عجزت عن اثبات الارث اشتريت منه يوضحه ان المشتري من جهة الاب قد يصير ميراثا بان  
ينفسخ

بنفسه الشري بينهما اءافي حيوته اوبعد وفاته بان يجده عيدا فيرده فلا يتحقق المناقضة لاسمالة  
 اما الموروث من الاب لا يصير مشترى من جهة فيتحقق المناقضة \* محضر فيه دعوى الميراث  
 صورته رجل مات فجاء رجل وادعى ميراثه بعصوة بنوة العم واقام الشهود على النسب بذكر  
 الاسامي الى الجدن ان منكر هذا النسب والميراث اقام بينة ان جد الميت فلان وهو غير ما ثبت  
 المدعي هل يندفع بهذاد دعوى المدعي وبينته وكان فيه جواب نجم الدين النسفي رح انه ان وقع  
 القضاء بالبينة الاولى لا تدفع وان لم يقع القضاء بالبينة الاولى لم يجز القضاء باحدى البينتين لكان  
 التعارض قال وهذا نظير مسئلة طلاق المرأة يوم النحر بالكوفة من هذه السنة وعناق العبد يوم النحر بمكة  
 من هذه السنة قيل وينبغي ان لا تدفع بينة المدعي ولا تقبل بينة المدعي عليه لانها لو قبلت اما ان  
 تقبل على اثبات اسم الجدد ولا وجه اليه لانه ليس يخصم في ذلك واما ان تقبل لنفي ما ادعاه المدعي  
 ولا وجه اليه ايضا لان البينة على النفي غير مقبولة وهو نظير ما لو ادعى على خيرة انه اقترضه  
 الف درهم في يوم كذا واقام المدعي عليه البينة انه في ذلك اليوم كان في مكان كذا اسمى  
مكانا آخر لا تقبل بينة المدعي عليه لانها قامت في الحقيقة على النفي \* ورد محضر في دعوى  
 ديرة وسراجبة والشهود شهدوا بلفظة ( خانه ) ورد المحضر بعلته ان الشهود به لم يدخل تحت  
 دعوى المدعي لان الدعوى وقعت في السراجبة والشهود شهدوا ( بخانه ) والسراجبة  
 غير البيت غير وهذا الجواب صحيح فيما اذا كانت الدعوى بالعريية والشهادة بالعريية فاما  
 اذا كانت الدعوى بالفارسية والشهادة بالفارسية تصح الدعوى والشهادة لان اسم ( خانه )  
 بالفارسية يطلق على ( سراجبة ) بالفارسية ولا كذلك بالعريية \* محضر فيه دعوى بيع السكنى  
 عرض على شيخ الاسلام السغدري محضر وكان فيه وباعه بحدونة وحقوقه فريده بعلته ان السكنى  
 نقلي والنقلي لاحد له \* عرض عليه محضر آخر ولم يذكر فيه اسم جد المدعي عليه صورته حضر فلان  
 واحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر فاجاب بالبطحة لان المدعي عليه  
 حاضرو في الحاضر الاشارة تكفي ولا يحتاج الى ذكر اسمه واسم ابنة فلا يحتاج الى ذكر جده  
 بالطريق الاولى فاما في الغائب فلا بد من ذكر الجدد وهو قول ابي حنيفة ومحمد رح وكذلك في ذكر  
 الحدود لا بد من ذكر جد صاحب الحدود وكذلك في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكر الجدد وكان  
 القاضي الامام ركن الاسلام علي بن حسين السغدري رح في الابداء لا يشترط ذكر الجدد وفي آخر



عمرة كان يشترط ذلك وهو الصحيح وعليه الفتوى \* ورد محصر به دوى الشعنة وكان فيه بيان  
 انواع الطلب الثلاثة مردبلة انه لم يذكر في الدعوى والشهادة ان الشفيع طلب الاشهاد على  
 موربمكة من الاشهاد وانه اشهد على هذا المحدود والمحدود اقرب اليه من المشتري والبائع  
 ولا بد من بيان ذلك لان الشرط هو الاشهاد على من هو اقرب اليه من المحدود والبائع والمشتري  
 يجب ان يعلم بان مدة طلب الاشهاد مقدرة بالتمكن من الاشهاد عند حضرة احد الاشياء الثلاثة  
 اما البائع او المشتري او المحدود والطلب من المشتري صحيح على كل حال قبض الدار او  
 لم يقبض والطلب من البائع صحيح اذا كانت الدار في يده وان لم تكن الدار في يده ذكر شيخ الاسلام  
 في شرحه ان الطلب صحيح استحسانا وغير صحيح قياسا وذكر الشيخ ابو الحسن القدوري رح في شرحه  
 والناطفي رح في اجناسه وعصام رح في مختصره انه ليس بصحيح من غير ذكر القياس والاستحسان  
 واذا انقضد الا بعد من هذه الاشياء وترك الاقرب ان كان الكل في مصر واحد لا تبطل شفعته هكذا  
 ذكر شيخ الاسلام في شرحه وعصام في مختصره لان المصر مع تباين اطرافه كمكان واحد حكما  
 وذكر الحصار رح في ادب القاضي انه اذا اختار على الاقرب وترك الطلب تبطل شفعته وهكذا  
 ذكر الصمد الشيبدي في رافعاته وان كانوا في مصرين او في امصار فان كان احد هذه الاشياء مع الشفيع  
 في مصر واحد فتركه وذهب الى المصر الاخر تبطل شفعته وان كان الشفيع في مصر على حدة  
 والمشتري والبائع والدار كل واحد في مصر على حدة فترك الاقرب وذهب الى الابدع فقد اختلف  
 المشائخ رح فيه بعضهم قالوا تبطل شفعته وهكذا ذكر عصام في مختصره وقال بعضهم لا تبطل شفعته  
 وهكذا ذكر الناطفي في اجناسه وهذا لان الشفيع قد لا يقدر على الذهاب الى الاقرب بسبب  
 من الاسباب فلا يكون بالذهاب الى الابدع مبطلا لشفعته وعلى هذا اذا كان الاقرب طريقان  
 فترك الطريق الاقرب وذهب في الطريق الابدع فعلى قياس مادكرة عصام تبطل شفعته وعلى  
 قياس مادكرة الناطفي لا تبطل شفعته ثم اذا حصر المصر الذي فيه الاقرب يشترط لصحة الطلب ان يكون  
 الطلب بحضرة ذلك الشيء الدار والبائع والمشتري في ذلك على السواء هو المعروف والمشهور  
 وكان القاضي الامام ابو زيد الكبير يفرق بين الدار وبين البائع والمشتري وكان يقول في البائع  
 والمشتري بشرط الطلب بحضرته وفي الدار لا يشترط الطلب بحضرة الدار بل اذا طلب واشهد  
 من غير تاخير في اي مكان اشهد من المصر الذي الدار فيه بصح الطلب وكان يقول اليه اشار

محمد درح في باب شفعة اهل البغي وعلى هذا اذا كانت الدار في مصر والشفيع لا يشترط الطلب عند حضرة الدار على ما اختاره القاضي الامام ولو كان البائع والمشتري في مصر الشفعة يشترط الطلب عند حضرته بالاتفاق كذا في المحيط \* ورد محضر في الرجوع بشن الاثان عند ورود الاستحقاق صورته حضر مجلس القضاء ببخارا رجل يسمى حيدر الحميري واحضر مع نفسه رجلا يسمى عبدان الحميري فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره ان هذا الذي حضر معي باع مني اثنا ثمانية الجثة بكذا درهمي شهر كذا من سنة كذا وانني اشتريته منه وجرى التقاض بيننا ثم اني بعته هذه الاثان من احد بن فلان بتمن معلوم وانه اشتراها مني بذلك الثمن وجرى التقاض بيننا ثم ان احد باع هذه الاثان من الدقان علي بن محمد ثم ان زيدا استحق تلك الاثان من بدالدقان علي في مجلس قضاء كورة نسف بين يدي القاضي معين الدين بن فلان والقاضي معين الدين هذا يومئذ قاضي كورة نسف ونواحيها من جهة القاضي الامام علاء الدين عمرو بن عثمان المتولي بامر القضاء والاحكام بكورة سمرقند وباكثر كورة المملكة بما وراء النهر بالبينة العادلة التي قامت عنده وجرى الحكم له منه عليه بها واخرجها من يده وسلمها الى هذا المستحق ثم جرى الحكم من القاضي الامام سديد الدين طاهر نائب الحكم ببخارا من جهة القاضي الامام صدر الدين احمد بن محمد المتولي بعمل القضاء بكورة بخارا ونواحيها لهذا المستحق عليه وهو هقان علي بالرجوع على بائعه بالتمن الذي ادى اليه وهو احمد بن فلان واسترد التمن منه بكامله ثم جرى الحكم من القاضي سديد الدين هذا للاحمد بن فلان هذا بالرجوع بالتمن على البائع وبالثمن الذي ادى اليه واسترد مني الثمن بكامله ولي حق الرجوع على هذا الذي احضرته بالتمن الذي اديته اليه وسلم المدعى عليه هذا الذي احضره المدعي هذا فانكر وقال (مرا باين مدعي هيچ داني نيسبت) فاحضر المدعي شهودا على دعواه فاستفتي عن صحة هذه الدعوى فقيل في هذه الدعوى خلل من وجوه احدها ان المدعي لم يقل وكان القاضي علاء الدين ما دوننا بالا شغللاب وانه شرطه لانه اذا لم يكن ما دوننا بالاستخلاف لا يصح استخلافة ولا يصير معين الدين قاضيا والثاني انه لم يذكر تاريخ تقليد القاضي معين الدين لينظر ان القاضي علاء الدين هل كان قاضيا وقت تقليد القاضي معين الدين ينظر انه هل صار قاضيا بتقليده ولانه لم يذكر انه هل كان لقاضي سمرقند ولاية على نسف صربها وانما ذكر باكثر كورة المملكة بما وراء النهر وبما وراء النهر كورة كبيرة

فبيد لا يصبر نفس مذكورا ولأنه ذكر ان القاضي معين الدين حكم بالبيعة العادلة ولم يذكر  
ان تلك البيعة قامت بعرض المدعى عليه. والم تكتن البيعة والحكم بعرض الخصم لا يصح  
الحكم ولأنه ذكر ان القاضي معين الدين حكم بالبيعة العادلة التي قامت بها عنده ولم يذكر  
ان البيعة قامت على اقرار المشتري انها ملك المستحق وخبرته لا يكون له ولاية الرجوع او قامت  
على ملك المستحق وخبرته يكون له ولاية الرجوع والحكم مختلف ثم قال وجرى الحكم من  
القاضي الامام سديد الدين بآب الحكم بخار هذا المستحق عليه بالرجوع على بائع بالثمن  
ولم يذكر ان ذلك البيع كان ثابتا عند القاضي سديد الدين والقاضي سديد الدين حكم بنفسه ذلك  
البيع هذا وهذا يوجب خللا ان الحكم بالرجوع بالثمن انما يصح اذا ثبت البيع عند الحاكم وبحكم  
فسخ البيع ثم المشتري يرجع على البائع بالثمن حكم القاضي بالرجوع عليه بالثمن او لم يحكم  
ولم يذكر ايضا ان القاضي الامام سديد الدين هل كان مأذونا بالا ستخلاف ولا بد من ذكره على  
ما ذكرنا لان المدعي يدعي الثمن ( ودر دعوى نيمگويد كه مثل اين سيمها را تيج است در شهر  
و اگر آن سيمها نيابد در شهر يا يابد لكن را تيج نباشد بايد كه قيمت دعوى كند و بگويد كه بروي  
واجب است كه قيمت آن سيم كه امروزه داني است بدين دهد فاما دعوى ثمن در سنه  
نيابد ) وحكي ان القاضي الامام اللامشي رح حين قلد قضاء سمرقند كان لا يعمل بسجل  
من كان فاضيا قبله فقبل له في ذلك فقال انه كتب في سجلاته وهو اليوم قاضي القضاة بسمرقند  
وبما وراء النهر وقاضي سمرقند ليس قاضي بخارا فكان هذا كذبا محض والكاذب كيف يكون  
قاضيا وبعض مشايخ ذلك الزمان كانوا يجيبون عن هذا ويقولون ان قاضي سمرقند قاضي اكر كورة  
المملكة بما وراء النهر ولا كثر حكم الكل في احكام الشرع فجاز ان يقال قاضي ما وراء النهر \*

محضر عرض على نجم الدين النسفي في بيع سهم واحد شائع بخدود هذا السهم قال كان  
مشايخنا رح بسمرقند يقولون بأنه يوجب الفساد لأنه يؤهم الانزاز والمغرز يكون له الخدود واما المشايخ  
فلا قال والصحيح عندي انه لا يوجب الفساد وقد ذكر ابو جعفر الطحاوي رح في شروطه في موضع  
اشترى منه النصف من دار بخدود هذا النصف قال وسمعت السيد الامام محمد بن ابي شجاع  
رح يقول لا اخذ من والذي في هذه المسئلة شيئا ولا رواية من اصحابنا رح فيه فذكرت له ما ذكر

الطحاوي فاستحسنه واخذه وهذا لان في ذكر الحدود ليس ما يدل على الافراز الا يرى ان ذكر  
السهم لا يدل على الافراز فذكر حدوده كذلك يكون \* متنصر في دعوى الاجارة الطويلة وكان  
المكتوب فيه اول يوم هذه الاجارة يوم الاربعاء السادس من شهر كذا وكتب بعد ذلك وتقاضا  
في التاريخ المذكور فيه فقبل قوله في التاريخ المذكور فيه خطأ لانه يشير الى ان التقابض الذي  
هو حكم العقد مع العند في زمان واحد وانه لا يكون لان التقابض الذي هو حكم العقد ما يكون بعد  
العقد ولكنه يكتب بعد العقد وتقاضا في اليوم الذي وقع فيه العقد او كتب وتقاضا في اليوم الذي  
قد باشر العقد فيه ليثبت التقابض بعد العقد والصحيح عندي انه يكتب وتقاضا بعد ما باشر العقد  
في اليوم الذي باشر العقد فيه \* متنصر في دعوى مال الاجارة المفسوخة صورته ان عني  
هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان والد هذا الذي احضره معه فلان اجر مني  
محدودا كذا اجارة طويلة مرسومة ثم مات وانفسخت الاجارة بموته وصارت بقية مال  
الاجارة ديناً لي في تركته فرد المحضر بعلته انه لم يكن في المحضر ذكر قبض مال الاجارة وما  
لم يقبض المؤجر مال الاجارة لا يصير شيء منه ديناً في تركته بموته ولانه لم يذكر في الدعوى  
تاريخ اول المدة وتاريخ آخرها ولا بد من ذكر ذلك حتى ينظر أيبقى شيء من مال الاجارة ام لا  
وقد قال بعض مشائخنا ح ينبغي ان يصرح بقبض مال الاجارة ولا يكفي بقوله تقابضاً قبضاً  
صحيحاً فان المستأجر لو حضر مال الاجارة ولم يدفع الى المؤجر وقبض المستأجر ثم سلم المستأجر  
الى المؤجر ولم يسلم مال الاجارة يكون قوله وتقاضا مستقيماً على هذا الاعتبار مع انه لم يوجد  
قبض احد البديلين وبعض مشائخنا ح زيفوا هذا القول وقالوا المعتبر في نظير البسرع وقواعد مفهوم  
الناس والمذهوم من قوله وتقاضا قبض المؤجر الاجارة وقبض المستأجر المستأجر وقد قيل لا ينبغي  
ان يكتب في صك الاجارة على ان يزرع المستأجر ما بداله لان كلمة على كلمة شرط وزراعة  
المستأجر بنفسه ليست من قضايا العقد فقد شرط في ذلك العقد ما لا يقتضيه العقد ولكن يكتب  
ليزرع ما بدوله وهذا لا يوجب الفساد لان هذا يرجع الى بيان غرض المستأجر لا الى الشرط  
الان هذا القول عندي في غاية الزيادة لان الاجارة في الاصل شرعت لخدمة المستأجر الى الانتفاع  
وكان انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا عقد الاجارة ولم يكن انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد  
الا ان اشتراط ما لا يقتضيه العقد انما يوجب فساد العقد اذا كان لاحد العاقلين فيه منفعة بالاجماع

اوكل واحد منهما مصرقة عندنا بي يوسف روح اما اذا لم يكن لاحد منهما مصرقة ولا مصرقة لا يسد العدد  
كما لو اشترى طعاما وشرط النافع على المشتري ان يأكله وها لا مصنعة لاحدهما في هذا الشرط  
ولا مصرقة فلولم يذكر في عند الاحارة ما يورع في الارض ذكر في الجامع الصغير ان الاحارة فاسدة  
وبكر في موضع آخر انها حائرة استحسانا كذا في الدخيرة \* مختصر فيه دعوى الاحارة ودعوى  
احداث يد الموحر على المسأ حراد على هذا الذي حصر على هذا الذي احصره معه ان هذا  
الذي احصرته معي آخر معي عشر درات ارض حدودها كذا في صبيحة كذا وسلمها اليي ثم انه  
احداث يده على هذه الاراضي عبر حق فواحب عليه صريده من هذه الاراضي وترك العرص  
وتسليمها اليي فرد المحصر بعله انه لم يذكر فيه انه آخر في هذه الاراضي وهو يسلكها وهذا الامر لا بد  
من ذكره لان الاحارة من غير المالك لا يصح وان ملكها بعد ذلك وكذلك لم تذكر فيه انه آخر  
هذه الاراضي وهي في يده ولا بد من ذكره لان الاراضي ربما تكون مشتراة واحارة الاراضي  
المشتراة قبل المص لا يصح اما على الخلاف الذي في بيع الغار قبل الغص كما ذهب اليه بعض  
مشائخنا ح ارفع على الوفاق كما ذهب اليه بعض المشائخ روح ولا بد لم يذكر في المحصر ان هذه الاراضي  
صالحة للزراعة ولا بد لصحة العقد من ان تكون الاراضي صالحة للزراعة وقت العقد ولا يكتفي  
بتوكله استجارا صحيحا لحوار ان لا تكون الارض صالحة للزراعة وقت العقد ولكن يكون بحال  
يصلح للزراعة بعدل المسأ خريف ط ان يكون الارض بحال يصلح للزراعة يعمل المسأ حركتي لصحة  
العقد \* مختصر في دعوى نفية مال الاحارة المعسوحة حصر واحصر وهذا الذي حصر وكيل  
من احته الكبيرة المسماة فلانة بالدعوى المذكورة فيه وقسم من احته الصغيرة المسماة فلانة من جهة  
الحكم بالدعوى المذكورة فيه وهم اولاد فلان من فلان فادعى هذا الذي حصر على هذا  
الذي احصره بعدل نفسه بطريق الاصاله والاحتى الكبيرة بحكم الوكالة وللاحتى الصغيرة بالاد  
الحكمي ان هذا الذي احصره معه آخر من اسافل الارض التي حدودها كذا وكذا  
من الدناير احارة طويلة مرسومة وان انا نأوي قبل انفساح الاحارة هذه وقبل قبضه شيئا من مال  
الاحارة وانفسحت هذه الاحارة بموته وصار مال الاحارة وذلك كذا من الدناير ميراثا  
لورثته هؤلاء المسلمين ما حلالا بارا واحدا فانه ذهب بعضه بمضي ما مضى من المدة والبعض  
بإبراء ابضاعه في حيزته وواحب عليه اداء الدناير المذكورة ما حلالا بارا واحدا ليقص المدعي

حصة نفسه بطريق الاصل وحصة اخيه الكبيرة ثلاثة بالوكالة وحصة اخيه الصغيرة ثلاثة بالاذن  
 الحكمي نرد المحضر بعله ان المذكور فيه مال الاجارة صار ميراثا لورثته ما خلا دينار واحد فان ذهب  
 بعضه ببراء ابينا المؤجر هذا عنه في حيوته ودعوى البراء على هذا الوجه فاسدة لان البراء انما  
 يصح بعد الوجوب او بعد سبب الوجوب وحال حياة المستأجر مال الاجارة غير واجب على المؤجر  
 اذا كانت الاجارة قائمة ولم تنسخ بعد ولم يوجد سبب وجوبه لان سبب وجوبه انفساخ الاجارة  
 والاجارة لم تنسخ بعد وعلّة اخرى ان المذكور في الدعوى فواجب على المدعى عليه ان يدفع  
 مال الاجارة الى هذا المدعي ليقبض حصة نفسه بطريق الاصل وحصة اخيه الكبيرة بالوكالة  
 والوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند زفر رح وعليه الفتوى فلا تصح مطالبة بحصة الموكلة على  
 ما عليه الفتوى والعلّة الاولى ليست بصحيحة لان دعوى البراء ان لم يصح فذلك امر لزم عليهم  
 ولا يوجب ذلك خلا في دعوى بقية مال الاجارة فان ذاك لزم لهم \* مختصر في دعوى مال  
الاجارة المفسوخة بهوت المؤجر من ورقة المستأجر وكان الدعوى بشرائطها من غير خلل فيها  
 فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعي ان اباك قد قبض مني في حال حيوته كذا ما من الخطة  
 عوضا من مال الاجارة التي تدعيه نرد المحضر بعله ان دفع الخطة عوضا من مال الاجارة يستدعي  
 وجوب مال الاجارة ومال الاجارة لا يجب على المؤجر حال حياة المؤجر اذا الاجارة حال حياة  
 المؤجر قائمة على حالها ومال الاجارة انما يجب على المؤجر بعد الانفساخ فكيف يتصور قبض المستأجر  
 الخطة عوضا من مال الاجارة في تلك الحالة وعلّة اخرى انه لم يذكر انه دفع الخطة عوضا  
 وانما ذكر ان اباك قبض الخطة عوضا وبقبضه الخطة عوضا لا تصير الخطة عوضا ما لم يوجد  
 الدفع من صاحب الخطة بجهة العوض \* عرض صك في الاجارة وكان المكنوب فيه أجر فلان  
 من فلان ارض احد ودها كذا وهي صالحة للزراعة على ان يزرع المستأجر فيها كذا فقبل  
 الصك باطل لانه شرط في العقد ما لا يقتضيه العقد لان زراعة شيء بعينه ليست من مقتضيات العقد  
 ولا احد العاقدين وهو المؤجر فيها منفعة ومثل هذا الشرط يوجب فساد العقد وقيل بهذا  
 لا يبطل الصك لان قوله في هذا المقام على ان يزرع فيها كذا وقوله ليزرع فيها كذا سواء  
 وقوله ليزرع فيها كذا ليس بشرط وانما هو لبيان الغرض فلا يوجب الفساد كيف وقد ذكرنا من قبل  
 ان المستأجر اذا لم يبين ما يزرع يفسد العقد على ما ذكر في الجامع الصغير فان ترك ذكر ما يزرع

يعسد العقد فذكره كفى بعسد العقد \* مختصر في تعريف المملوك سئل شيخ الاسلام علي  
 السعدي رح من محصر كان في اوله روزه بن عبد الله الهندي ادعى على فلان فاجاب انه غير  
 صحيح لان النسبة على هذا الوجه لا ينفع بها الاعلام ونجبت ان يكتب انه عبد فلان او مولى فلان  
 وكان المكتوب في المحصر والمديون فلان اقرله بذلك طائعا قال لا بد من بيان ان روزه بن عبد الله  
 حر وانه اذ تقه مولاة فيكون الاقرار له والمال لها وعبد لمولاة محصور عليه فيكون الاقرار لمولاة والمال لمولاة  
 او مأمودون مديون فيكون الاقرار له وملك المال لمولاة ويختلف حكم الاقرار باختلاف حاله  
 فلان من ذكره قال والمعنى يعرف لمولاة وان كان مولاة معتقا ايضا لا بد ان يقال انه مولى لفلان  
 فان كان المولى الثالث معتقا ايضا فلم ينسب اليه مولاة ملا بأس به لان المولى الثالث بمنزلة الجند  
 في السب فيجوز الاقتصار عليه \* عرض سجل فيه حكم نائب قاضي سمرقند مرد بوجوه اربعة انه  
 كان فيه حكم فلان وهو نائب عن قاضي سمرقند فلان ولم يذكر فيها ان قاضي سمرقند مأمودون  
 ولا استخلاف والثاني انه كان فيه قاضي سمرقند كان قاصيا من قبل الملك سنجر ولم يكن كذلك بل  
 قاضي سمرقند كان من قبل الخاقان محمد والخاقان محمد كان من قبل الملك سنجر الا ان هذا لا يصلح  
 خلافا لان قاضي سمرقند لما كان قاصيا من قبل الخاقان محمد والخاقان محمد كان نائبا من قبل  
 الملك سنجر كان قاضي سمرقند قاصيا من قبل الملك سنجر الا يرى ان ولاية الملك سنجر كانت طاعة  
 على اهل سمرقند في الابتداء والثالث ان الشهود في شهادتهم قالوا ما وقع فيه الدعوى (ملك  
 ابن مد عيسيت واندردست ابن مدعى عليه ناهق است) ولم يقولوا فواجب على هذا المدعى  
 عليه (كه دست خویش كوتاه كه دارين مدعى به وبارين مدعى تسليم كند) وقد اختلف  
 المشائخ رح في هذا قال بعضهم لا بد من ذكره ونحن وان لم نقل به ولكن لا بد من ذكره حتى لا يبقى  
 فيه لاحد مجال الطعن والرابع انه كان في آخرة وحملت حكمي هذا موقوفا على امضاء  
 القاصي فلان وهو الذي كان ولا وهذا يخرج من ان يكون حكما لان المعلق بالشئ والموقوف  
 عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشئ وهو خال قوي لو حصل الحكم على هذا الوجه اما  
 لو حصل مطلقا والكاظم كتب على هذا الوجه فهذا لا يوجب خلافا في الحكم انما يوجب خلافا  
 في المكتوب كذا في فصول الاسر ومثني \* مختصر في دعوى اجارة العبد صورته ادعى فلان

عبداني يديه اني اجرت العبد من هذا الذي في يديه كل يوم بدرهم وقد مضى كذا وكذا يوما فواجب عليه تسليم هذا العبد الي مع كذا من الاجرة فرد المحضر بعلة انه لو ادعى انه آجره كل يوم بدرهم ولم يذكر الاجارة مدة ينتهي اليه كل يوم بجني يعقد فيه عقدا لاجارة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى قد انقضى فيه عقد الاجارة وكان للمستأجر امساك العبد والانتفاع به فكيف تصح مطالبة المدعي اياه بتسليمه اليه ولو كان ذكر لذلك مدة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى من جملة تلك المدة كان كذلك لان هذا اليوم اذا كان من جملة تلك المدة كان داخل في عقد الاجارة وكان للمستأجر حق امساك العبد عند نفسه والانتفاع به ولانه ادعى كذا وكذا من الاجر وكان في محضر الدعوى اجر العبد وبهذا ذكر كلمات كثيرة ذكر وسلم اليه ولم يذكر وسلم العبد اليه وبهذا لا يثبت تسليم العبد لجواز انه سلم شيئا آخر ومالم يثبت تسليم العبد لا يجب اجرة فلا تستقيم دعوى تسليم الاجر \* خطأ الصالح والابراء عرض خطأ صالح وابراء وكان فيه ادعى فلان بن فلان علي فلان بن فلان ما لا معلوما فصالحة فلان علي الف درهم وقبض فلان بدل الصالح وذكر في آخره وابراء المدعى المدعى عليه عن جميع دعاوية وخصوماته ابراء صححتها ما قيل الصالح غير صحيح ان ليس فيه ذكر المقدار المال المدعى ولا بد من بيان ذلك ليعلم ان هذا الصالح وقع معاوضة او وقع استاظا وليعلم انه وقع صرفا بشرط فيه قبض اليد في المجلس ولا يشترط وقد ذكر قبض بدل الصالح في المجلس ولم يتعرض بمجلس الصالح فمع هذا الاحتمال لا يمكن القول بصحة الصالح اما الابراء حصل علي سبيل العدم فلا تسهم دعوى المدعي بعد ذلك عليه لكان الابراء العام لا يمكن الصالح \* مختصر فيه دعوى مال المضاربة علي ميت بحضرة ورثته صورته حضر واخضر مع نفسه فلانا وفلانا كلهم اولاد فلان فادعى هذا الذي حضر علي هؤلاء الذين احضرهم مع نفسه انه دفع اليهم فلان الف درهم مضاربة وانه تصرف فيها ورثته ارباحا وانه مات قبل تسمة هذا المال وقبل دفع رأس المال الي رب المال وقبل تسمة الربح مجهلا لهذا المال وصار ذلك دينا في تركته الي آخره فقبل ان وقع الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح وتركه يصير خلافا في دعوى وان ادعى رأس المال فلا بأس بترك بيان قدر الربح \* مختصر فيه دعوى قيمة الاعيان المستهلكة صورته حضر واخضر فادعى هذا الذي حضر علي هذا الذي اخضر معه الف دينار قيمة عين استهلكه من اعيان ماله بسمرند فرد المحضر بوجوه احدى انه لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لان الاعيان ما يكون مضمونا



بالقيمة عند الاستهلاك ومنها ما يكون مضمونا بالمثل ضد الاستهلاك ولعل هذا العين مضمون  
 بالمثل فكيف نستقيم دعوى القيمة مطلقا ولا من اصل ابي حنيفة رح ان حق المالك لا ينقطع  
 من العين بنس الاستهلاك وليذا جوز الصلح عن المنسوب المستهلك على اكثر من قيمته وانما  
 ينقطع حقه من العين ويستقل الى القيمة بتضاء القاضي او بتراضيه ما قيل ذلك يكون حقه في العين  
 فلا بد من بياحه ولا بهلم يذكر ان هذا المقدار قيمة هذه العين المستهلكة سمرتدا وبخار وقيمة الاعيان  
 تختلف باختلاف البلدان والمعتبر بقيمة المستهلك في مكان الاستهلاك فلا بد من بيان ذلك \*  
 مختصر فيه دعوى الحطة صورة حضر وحضر ودعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر  
 معه ان احاد الذي احضره معه فلا كان قبض من هذا الذي حضر الف من من الحطة قبضا موجبا  
 للرد وليس اوصاف الحطة خال وهكذا كان اقراخ هذا الذي احضره معه في حال حوارا رارة بقبض  
 الحطة الموصوفة فانه قال لهذا الذي حضر بالعارسية (تراهار من گدم آبي با كيزه مياته سرجه  
 تره آبي بورن اهل بحارا با من است ) اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطاها  
 وقد توفي فلان قل ان يؤدي شيئا من هذه الحطة مجهلا مير معين بهذه الحطة المذكورة فيه  
 مضمونة لهذا الذي حضر في تركته وخلف من الورثة احاله هذا وخلف من التركة في يد هذا الذي  
 احضره معه او لا يبيها الف من من الحطة بالاوصاف المذكورة فواجب على هذا الذي احضره معه  
 اداء مثل هذه الحطة المذكورة فيه من هذه الحطة المتروكة وشهد الشهود على اقرار المدعى عليه  
 بذلك فرد المحضر بوجوه ثلثة احدها انه ادعى اولاً انه قبض من ماله قبضا موجبا للرد والقبض  
 المطلق خصوصا بصته كونه موجبا للرد ينصرف الى الغصب وكذا الا حد المطلق ثم قال وهكذا اقرار  
 المدعى عليه فانه قال بالعارسية كذا وكذا اعلى نحو ما كتب وليس اقرار المدعى عليه كما ادعاه المدعي  
 فانه قال (تراهار من است ) وهذا اقرار منه بالوديعة والشهود شهد واعلى اقرار المدعى عليه واقرار المدعي  
 كان بالوديعة فشهادتهم تكون بالوديعة فلم تكن الشهادة موافقة للدعوى المذكورة والثاني انه  
 ادعى عليه الحطة بالامن والوزن وطالب ضمانها والمضمون عند اداء الضمان يصير ملكا للضامن  
 بالضمان فيتحقق المقابل بين الحطة الموزونة وبين ضمانها والحطة كيلية فلا تصح دعواها بالوزن  
 والامن في مثل هذه الصورة والثالث انه قال فواجب عليه اداء مثل هذه الحطة المذكورة من التركة  
 ولا يجب على الوارث اداء الدين من عين التركة لا محالة بل الوارث بالخيار ان شاء ادى الدين

من التركة وان شاء ادعى الدين من مال نفسه وانما شرط قيام التركة في يد الوارث لتوجه المطالبة عليه لا لاداء منها والخلل الثالث ليس بصحيح لان اصل الوجوب في التركة الا ان للوارث ولاية استخلاص التركة باء الدين من مال نفسه ولما كان اصل الوجوب في التركة تستقيم دعوى الاداء من التركة نظرا على الاصل \* مختصر في دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي احضره معه قبض من هذا الذي حضر دراهم عدلية وبس عدد هارصتها وجنسها بغير حق واستهلاكها فواجب عليه اداء مثل هذه الدراهم العدلية ان كان يوجد مثلها او قيمتها ان لم يوجد مثلها وقيمتها يوم القبض كان كذا واليوم كذا نظن بعض مشائخنا ان في هذه الدعوى نوع خلل من قبل انه ذكر انه قبض هذه الدراهم بغير حق واستهلاكها ولم يذكر انه استهلكها بغير حق او بغير امر صاحبه ويحتمل ان الاستهلاك كان بغير امر المالك ويحتمل انه كان باضره واعترض على هذا التاويل ان الاستهلاك ان كان لا يصلح سببا لمكان الاحتمال فالغصب السابق كاف فيه يمكن ايجاب الضمان بالغصب السابق وقيل في الجواب عن هذا الاعتراض بهذا الاعتراض لا يمكن ايجاب الضمان في الغصب السابق لانه يحتمل ان المالك رضي بقبضة الدراهم والمالك اذا رضي بقبض الغاصب وقد كان الغاصب قبض للحفظ يبرأ عن الضمان ذكره شيخ الاسلام غير انه زاد في آخر كتاب الصرف واكثر المشائخ رجع على ان هذا الخلل المذكور في الحقيقة ليس بمنهبل في الحقيقة ووجهه ان الغصب والقبض بغير حق في نفسه يصلح سببا للوجوب الضمان وكذلك الاستهلاك في نفسه يصلح سببا للوجوب الضمان الا ان امر المالك بالاستهلاك واجازته قبض الغاصب مبرئ له عن الضمان فليس على المدعي ان يتعرض للمبرئ عن الضمان فلياونا تا الا اذا ادعى المدعي عليه شيئا من ذلك فحينئذ يكون ذلك دفعا لدعوى المدعي الا ان يشترط بيان فالك على المدعي ثم في هذه الدعوى لو لم يكن المدعي ذكر الاستهلاك وفي الدعوى انما ذكر القبض بغير حق ينبغي ان يطلب من المدعي عليه اولا تسليم دين تلك الدراهم لان الدراهم اذا كانت قائمة بعينها وثبت قبضها بغير حق يجب على المدعي عليه تسليم عينها لما عرف ان الدراهم والدانير يتعنان في المعصوب وطالبه المدعي بتسليم عينها وان اعجز من تسليم عينها فيسلم مثلها فان لم يقدر على المثل فيسلم القيمة ومن الاثمة من قال للمدعي ان يطلب المدعي عليه اولا باحضار تلك الدراهم ليقيم البينة عليها ثم يطالبه بتسليمها اليه كما هو الحكم في سائر المنقولات ولكن نقول طلب الاحضار على الاطلاق غير

مستقيم ههنا بخلاف سائر المنقولات وهذا لان الاحضار اما يطلب في المنقولات حتى اذا شهد  
الشهود واثاروا الى المدعى به والشهود لا يمكنهم الاشارة ههنا فاليهم لا يعلمون ان هذه الدراهم  
هذه هي عين تلك الدراهم المعصومة فان الدراهم يشبه بعضها ببعض فتقع الاشارة الى غيرها حتى  
بخلاف سائر المنقولات فانها تعرف طاهرا الا اذا كان على الدراهم علامة يمكن تمييزها من حسها  
محبس بشرط الاحضار \* مختصر في دعوى الثمن صورته ادعى رجل على غيره انه باع منه ثلثة  
اذرع من الاطلس العديبي وبين طول وعرضه ثمن معلوم وبين ذلك الثمن انه اشترى منه هذه  
القطعة من الاطلس في مجلس البيع بالثمن الذي بينه وقلسوتين المعروفتين بالعراقي واداره  
وتكتمه كذا ثمن وبين ذلك سلمها اليه وانه نصها منه من غير تسليم الثمن فواجب عليه اداء  
الثمن المذكور فيه وبين شرائط البيع والاشراء من الملوغ والعقل وطالبه بالثمن وانكر الخصم  
الشراء منه وأبكر وحوث الثمن عليه واما المدعي بینه على وفق دعواه بشرائطها وكتسا مسحة  
المحضر وطلبوا بحواب الغنوى فزعم بعض المغتربين ان في هذه الدعوى خللا من قبل انه لم يذكر  
فيه ان المبيع هذا هل كان ملك البائع ام لا لحوار انه باع مال غيره بغير امره ولا يستوجب عليه  
المطالبة بالثمن ولا به لم يذكر في المحضر ان هذا بدرعان اهل بحارا او بدرعان حراسان وانه  
متفاوت بيني المبيع محمول الا ان مارعم هذا القائل لا يوجب خلافا اما الاول فلانه ذكر  
في الدعوى انه سلمها اليه وقوله وسلم بطريق قوله وهي ملكها وهي مسئلة كتاب الشهادات واما  
الثاني فلانه ذكر في الدعوى انه سلم اليه وبعد القبض والتسليم والمدعى به في الحقيقة هو الثمن  
الذي وحب بالعتد ضار ديا في الذمة ولا حيلة في الثمن واما الحال في هذه الدعوى من وجه  
آخر فان المذكور في الدعوى انه باع منه قطعة اطلس صنتها كذا وقلسوتين صنتها كذا وانه  
اشترها منه وسلمها اليه اليه المشتري ولم يقل باعني واشتراهن وسلمتهن واشترها حيلة بعدما  
باعها منه حيلة وسلم الحيلة اليه وهو قبض الحيلة حتى يصرف اليه كل ذلك ولا به باع قطعة  
اطلس هذه والقلسوتين وله اشترى القطعة دون القلستين او سلم القطعة دون غيرها غاية ما  
في الباب ان كلمة ما يجوز ان يصرف اليه الجمله اكن يجوز ان يصرف اليه احدهما ايضا  
فلا يبقى هذا الاحتمال ولا بد من ذكر شيء يبرره ما ذكرنا من الاحتمال وهو كلمة هي او ذكر  
كلمة

كلمة للجنة اما بدون ذلك لا يزول الاحتمال وانما لم يزل هذا الاحتمال بقي المبيع والمسلم مجتهد ولا  
 فلانستقيم دعوى البعض لان المسلم ليس بمعلوم حتى تستقيم دعوى الثمن بقدره \* مختصر فيه  
 دعوى الوكيل ودبعة موكله ادعى على آخر بحكم الوكالة الثابتة له من جهة والدته ان والده دفع اليه  
 هذا الرجل تحت ديباج عدده كذا وصيغته كذا ولونه كذا وطول كل ديباج كذا وعرضه كذا على سنبل  
 الامانة ولم يظهر به والدته حتى يأخذ منه وقد وكل والدته هذا بالخصومة في ذلك متى ما ظهر بهذا  
 المدفوع اليه ووكله بقض ذلك منه ايضا وكانت الوكالة ثابتة له في مجلس القضاء فادعى عليه احضار  
 ذلك مجلس القضاء ليقيم الوكيل بينة عليه فانكر المدعى عليه القبض اعلا واقام المدعى بينة على  
 اقرار المدعى عليه انه قد كان قبض لكن رده الى والده وكتبوا المحضر وطالبوا جواب المفتين فاجابوا بالخلل  
 وكان وجه الخلل انه لم يذكر في المحضر ان المدعى كذبه في قوله (وازيد كرم) وهذا لان المدعى لو صدقه  
 في الرد على والده لا يبقى له حق الخصومة بعد ذلك ولا بد من بيان ذكر التكذيب في الرد لاستقيم  
 دعوى الاحضار منه وعندى ان هذا ليس بخلل لان طلبه احضار التخت تكذيب له في الرد \*  
 مختصر في دعوى امرأة منزل في يدرجل شراء من والدها امرأة ادعت منزلا على رجل وقالت هذا  
 المنزل وذكرت موضعه وبينت حدوده كان حقا وملكا لوالدي فلان وانه باعه مني كذا في شهر كذا حال كونه  
 نافذا التصرف واني قد اشتريتها منه بذلك الثمن المذكور في مجلس البيع ذاك في حال صحة التصرفات  
 واليوم جميع هذا المنزل حقي وملكى بهذا السبب وان الذي في يده لم يزل احدث بده فيه فواجب  
 عليه تصريده عنه وتسليمه الي فاجاب المدعى عليه (ان منزل ملك من است وحق من است باين مدعية  
 سيردني ليست باين سبب كه دعوى ميكد) فاحضرت المدعية نفرا ذكرت انهم شهود هاشم كل  
 واحد منهم بعد الاستشهاد وقال (گواهي ميدهم كه اين فلان بن فلان والداين مدعية اقرار كرد بر حال  
 روائي اقرار وگفت من اين خانه كه حدودوي درين محضر مذکور است باين دختر خویش فلانه  
 فروخته ام ووي اين خانه از من خریده است بهمين بها كه درين محضر مذکور است بهمين تاريخ كه  
 درين محضر مذکور است فروختي وخریدني درست وامر وراين خانه كه اين فلانه است باين سبب  
 كه اندرين محضر یاد كرده شده است واین مدعی علیه دست نكرده است درين خانه بناحق) واستفتوا  
 المفتين فزعم بعضهم ان فيه خلا من قبل انه ذكر في الدعوى انه باعه منها بتاريخ كذا وهكذا اقراره اليه بهذا  
 البيع وبهذا التاريخ وهذا يوجب خلا من قبل انه اضاف الاقرار الى تاريخ البيع في يوم كذا ولعل الاقرار كان

قبل ذلك التاريخ وهذا الزعم ناسد من جهة ان الاقرار ان حمل على ما قبل البيع يكون باطلا ولو حمل على ما بعده يكون صحيحا والاصل في تصرف العاقل ان يصحح لان يبطل وزعم هذا الزاعم ايضا ان في لفظ الشهادة خلافا لان الشهود قالوا نشهد انه اقرب بالبيع وشهدوا على اقراره ثم قالوا واليوم جميع هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في المحضر والسبب المذكور في المحضر البيع والاقرار بالبيع لا يصلح سببا ولا شهادة لهم على البيع فكانت الشهادة باطلة والجواب عن هذا من وجهين احدهما ان هذا لا يوجب خلافا في شهادتهم ونساذ الان الشهود اذا شهدوا على اقراره بالبيع والمشاء من المدعية فقد ثبت البيع والمشاء بشهادة الشهود ولكن بناء على الاقرار والبيع سبب الملك والثاني انهم شهدوا على اقراره ولا علم لما بعد شهادتهم على البيع في الابتداء ولعل لهم شهادتهم على البيع لكن لما شهدوا على اقراره أولا ثم شهدوا على البيع وهو السبب الموجب للملك فلم يكن في الشهادة خلل \* محض في دعوى فمن الدهن ادعى رجل على رجل كذا دينارا فيسأ بورية جيدة حقا ودينارا لا زما بسبب صحيح شرعي وذكر فيه وانرا المدعى عليه ان هذه الدينارين عليه بسبب صحيح انه اشترى من هذا كذا من دهن السبسم الضافي وبين اوصافه شري صحيحا وقبضه منه قبضا صحيحا فواحب على المدعى عليه هذا تسليم هذه الدينارين المذكورة فيه الى هذا المدعي وذكر جواب المدعى عليه بالانكار وذكر بعده شهادة الشهود على اقرار المدعى عليه بهذا الشراء المذكور فيه هذا المبلغ من الدهن الصافي الموصوف فيه وقال كل واحد من الشهود بالقارسية (بواهي مبدعهم كه ابن مدعى عليه) وأشار اليه (مترآمد بحال صحت وروائي اقرار خویش بطوع ورغبت وچنين گفت بخريدم ازین مدعی) وأشار اليه (هتصد من روغن كجذبأ كبره صافي خريدني درست وقبض كردم قبضی درست) واستفتوا عن صحة هذه الدعوى فقيل انها فائدة من وجهين والشهادة غير مطابقة لدعوى أما بيان احد وجهي نساد الدعوى ان المدعى ادعى اقرار المدعى عليه بهذا المبلغ المذكور فيه ودعوى الاقرار بالمال غير صحيح عند عامة العلماء لوجهين أحدهما ان دعوى الاقرار ليس بصحيح بدعوى الحق لان حق المدعى المال دون الاقرار فاذا ادعى الاقرار فقد ادعى ما ليس بحقه والثاني انه ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى لان نفس الاقرار ليس بسبب لو حوَّب المال اما الموجب شيء آخر وهو المبايعة والاقرار وما شاكل ذلك فلو كان الحق نابتا للمدعى بسببه لادعى ذلك ويبين سببه فلما اعرض عن ذلك ومال الى الاقرار علم

انه كاذب في الدعوى الوجه الثاني لفساد الدعوى انه لا بين سبب الوجوب وهو شراء الدهن لا بد وان يبين ان هذا المبلغ من الدهن الذي يدعي بيعه من المدعى عليه كان موجودا وقت البيع حتى يقع البيع صحيحا لان على تقدير عدمه وقت البيع او عدم بعضه لا يكون البيع منعقد في حق الكل او في حق البعض فلا يكون الثمن واجبا على المدعى عليه فلا تستقيم دعوى الثمن بسبب الشراء والبيع غاية ما في الباب انه ذكر انه قبضه قبضا صحيحا ولكن هذا لا يكفي لصحة البيع وجوب الثمن أحدهما انه لم يكن موجودا وقت البيع ولا مقبوضا لكن الكاتب هكذا ذكر والثاني انه يحتدل انه لم يكن موجودا وقت البيع ثم حصله البائع وسلمه الى المشتري وقبضه المشتري اذ لم يذكر في المحضر وقبضه في مجلس الشراء او عقيب القيام من مجلس الشراء وعلى تقدير عدمه وقت البيع لا ينفعه التسليم لان العقد حينئذ يقع باطلا والتسليم بحكم البيع الباطل لا ينفع فلا يكون هذا بيعا بالتعاطي لان هذا التسليم بناء على ذلك العقد الباطل وإنما يعتبر البيع بالتعاطي في موضع لم يكن التسليم بناء على البيع الفاسد وهو نظير ما قلنا في الاجارة اذا أجردارة او ارضه وهي مشغولة بمناخ الاجر وزروعه ثم فرغ وسلم لا تنقلب الاجارة جائزة فلا ينعقد بينهما اجارة مبتدأة بالتعاطي لان التسليم حصل بناء على الاجارة الفاسدة كذا هنا ومن المشائخ من أنكروا وجه القياس في هذه الدعوى وذكر لكل وجه من وجهي الفساد جوابا اما الاول قلنا دعوى الاقرار بالمال انما لا يصح اذا حصل دعوى المال بحكم الاقرار بان قال المدعي عليك كذا لانك اقررت لي به او قال هذه العين ملكي لانك اقررت لي به وهذا دعوى المال ما حصل بحكم الاقرار بل دعوى المال حصل مطلقا الا انه مع دعوى المال ادعى اقراره بالمال وهو لا يوجب خلا وقوله ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى ممنوع ايضا وقوله لم يدع السبب قلنا انه لم يدع السبب لا ما قلتم بل لانه لم يوجد من يشهد على السبب ووجد من يشهد على اقرار المدعى عليه بالمال واما الوجه الثاني قوله لا بد وان يبين هذا المبلغ من الدهن كان موجودا وقت البيع قلنا هذا انما يحتاج اليه في الشهادة بان شهد الشهود انه باع منه كذا مبلغا من الدهن والشهود هنا لا يشهدون على البيع انما يشهدون على اقراره بالبيع واقراره كان بشري صحيحا واقرار الانسان متى حصل بتصرف صحيح ثبت حكمه في حقه وان احتمل الفساد بخلاف الشهادة والفرق بين الشهادة والاقرار عرف في مواضع واما بيان ان الشهادة لا تطابق الدعوى فان في الشهادة ذكر اقرار

المدعى عليه بالتبض مطلقا لا بتبض المشتري وان الشهود قالوا (مترآمد ابن مدعى عليه كنه  
بخریدم ازین مدعی هعصد من روغن کجدهصافی باکیزه ونص کردم بقصی درست) ولى المدعى  
ذكر التبض مع الاشارة فانه قال قبضه منه قصاصا صحيحا وكان يبغي ان يذكر ولى الشهادة على اقرار  
المدعى عليه (ونص كرد مش) \* مختصر في دعوى الوصية بالثلث صورته ادعى الموصى له  
على واحد من الورثة ان الميث ند اوصى لي ثلث ماله حال حيوته وحال كونه عاقلا نالعا  
واحضر في مجلس الحكم خانما من ذهب وصه ميروزج وادعى على الوارث ان هذا الخاتم من  
جملة التركة التي خلفها الميث وانه في يدك فواجب عليك دفع الثلث المشاع من هذا الخاتم الي  
بحكم الوصية فانكر الوارث الوصية واقام المدعى بینه على وفق دعواه واستبقوا عن صحة الدعوى  
فاتوا بفساد هذه الدعوى واحتملوا في ذلك التساد بعضهم قالوا لانه لم يذكر في الحصر انه اوصى  
طائفا يحتل انه اوصى مكرها والوصية مع الاكراه باطالة ونعصهم قالوا طلب تسليم الثلث المشاع  
من الخاتم وذلك لا يتصور والصحيح هو الاول لان تسليم الجزء الشائع تسليم الكل \*  
مختصر في دعوى النكاح على امرأة وصورة ادعى فلان على ثلاثة ابناء مكوحته وحلاله  
بعبب انه تروجهما على مؤدوم معلوم بدشهد من الشهود العدول تروجهما نفسها منه وانها حرحت  
من طاعته فواجب عليها الانتياد في احكام النكاح وقد كان جواب المرأة ان انتيادها في احكام النكاح  
غير واجب عليها من قبل انه طائفا ثالث تطايفات وانها محرومة عليها بالطلقات الثلث وان ثبت ذلك  
بالبيينة على سبيل دفع دعواه النكاح عليها وقد كان اتى الرجل بدفع الدفع وادعى انها باطلة في دعوى  
الدفع وان دعواها الدفع هذا سافطة من قبل انيا اقرت قبل دعواها الدفع هذه انها اعتدت منه  
بعد الطلقات الثلث وتزوجت بزواج آخر ودخل ذلك الزوج ثم طلقها واعتدت منه ايضا وكان  
دعوى انتضاء العدتين منها في مدة يتصور في ثلثها انتضاء هاتم تزوجت بهذا الزوج بمؤدوم معلوم بدشهد  
من الشهود العدول وافئنا اليوم امراته وكان ذلك على المحضر جواب مشائخ سرفند وكناهم  
بالصحة وافق مشائخ بحار اعلى ان المحضر غير صحيح مبنوذلك وجهها فقالوا ان الزوج ادعى  
اقرار المرأة بهذه الاشياء ودعوى الاقرار على المدعى عليه بالشئ غير صحيح من المدعى المذكور  
في شرح ادب القاضي وعندى ما ذكرنا من وجه التساد ليس بصحيح وهذا لان الزوج  
لا بدعى

لا يدعى النكاح بحكم اقراره بل يدعى النكاح عليها مطلقا وانسأدعوى الاقرار لبيان كونها  
مبطلثة في دعوى الدفع وهو صحيح والله اشر في آخر الجامع وقد ذكرنا هذه المسئلة قبل هذا  
مشرحة كذا في الذخيرة \* ورد سجل من مروئي اثبات ملكية حمل وكتب فيه يقول القاضي  
فلان صاحب المظالم والاحكام الشرعية بكورة مروونواحيها من قبل السلطان فلان خضر  
في مجلس الحكم بها بتاريخ كذا رجل ذكر انه فلان واحضر معه خصما ذكر انه فلان بن فلان  
فادعى عليه بمحضر منه قالوا وكان في المحضر المذكور الى هنا خلل من وجهين احدهما ان كتب  
حضر في مجلس القضاء بهاء وقد سبق ذكر كونه قاضيا بهز وونواحيها فقله به احتمل الانصراف  
الى كورة مرووي وتحتل الانصراف الى نواحي فالحكم لا يكون صحيحا اذا لمصر شرط صحة  
القضاء في ظاهر الرواية واليه مال اكثر المشائخ رح مذكور في ادب القاضي للخصاف وعندي  
ان هذا ليس بخلل لان المصر على رواية النوادر ليس بشرط فاذا قضى القاضي خارج المصر  
كان قضاؤه في فصل مختلف فيه فينفذ والثاني انه ذكر فادعى عليه بمحضر منه ولا بد من التصريح  
بذكر الذي حضر والذي احضره معه فينبغي ان يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا  
الذي احضره معه لانه يحتمل ان الدعوى صدر من غير هذا المدعي او من هذا المدعي على  
غير هذا المدعي عليه ويكتب بمحضر من هذا المدعي عليه لاحتمال انه يدعى عليه عند غيبته ثم ذكر  
فيه حملا صفته كذا على فخذة كي صفته كذا سنه كذا قيمته كذا بمحضر مجلس القضاء و اشار اليه انه  
ملكه وحقه قالوا وفي بعض هذه الالفاظ خلل وبعضها غير محتاج الى الذكر فبيان الصفة والسن  
والقيمة غير محتاج اليه ان هو محضر في مجلس الحكم فتصح الدعوى بالاشارة اليه من غير  
بيان الصفة والسن والقيمة وفيه خلل فانه قال و اشار اليه انه ملكه وحقه وينبغي ان يقول الى الحمل  
المحضر هذا انه ملك المدعي وحقه ثم قال ونفي يد المدعي عليه بغير حق ولا بد وان يقول في  
يد المدعي عليه هذا ثم ذكر وان الواجب عليه قصر اليد عنه ولا بد وان يقول وان الواجب  
على هذا المدعي عليه قصر يده عن الحمل المدعي به هذا ثم ذكر اعادته الى يده وعسى  
لم يكن في يده بان كان ورثه ولم يقبضه حتى غصبه المدعي عليه وينبغي ان يذكر مكان لفظة  
الاعادة لفظة التسليم وتسليمه الى المدعي هذا ثم بعد ذكر المسئلة والانتكار فاحضر المدعي جماعة  
وكان ينبغي ان يقول فاحضر المدعي هذا ثم ذكر في شهادة الشهود شهدوا ان الحمل المدعي ملك



المدعى وحقه في يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وان يقول شهد وان الحمل المدعى هذا ملك المدعى  
 هذا في يد المدعى عليه هذا بغير حق وقد كان ذكر عقيب ذلك وأشاروا الى المتداعيين والله لا يغني  
 من ذكر الاشارة عقيب ذكر كل واحد منهما لان اسم المتداعيين يتناول كل واحد منهما معنى  
 أشاروا الى المدعى عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه وعند ذكر الحمل يحتاج الى ذكر  
 الاشارة الى الحمل الا اذا كان ذكر وأشار الى المشهود به هذا ولولم يكن ذكر لفظة هذا عند ذكر  
 المشهود به واحوج ما يكون في المحصر والسجل الاشارة في مواضع الاشارة في لفظة الشهادة والدعوى  
 حتى يرتفع الاشتباه وتصح الدعوى وقد كان ذكر عقيب قوله بالنسب المدعى هذا منى الحكم فاعلمت  
 المدعى عليه ما توجه عليه من الحكم ولم يكن ذكر هذا عقيب ذكر المدعى عليه وكذلك يذكر الى آخر  
 السجل لفظة هذا عند ذكر المدعى عليه ولكن تساهل في ترك ذكر الاشارة في هذه المواضع وانما  
 يبالغ في ذلك في الدعوى والشهادة وقد كان فيه ايضا حكمت بثبوت ملكية المدكور به للدعوى  
 وبكونه في يد المدعى عليه بغير حق بحضرة المتخاصمين ولم يكن ذكرها بحضرة الحمل المدعى به  
 هذا ولا بد من ذكر ذلك لا محالة لان في المنقول يحتاج القاضي وقت الحكم الى الاشارة كما  
 يحتاج الشاهد وقت الشهادة الا اذا كان المدعى به القيمة فحينئذ لا يحتاج الى حضور ما يدعي قيمته  
 كما في الرجوع في الاستئناف والقاضي يقتضي بالرجوع من غير احضار المستحق بهذا وكان  
 القاضي كتب في آخر السجل المذكور فيه صدر من فلان ولم يكن فيه كتب اني حكمت بشهادة  
 هؤلاء الشهود او بدليل لاح عددي وما شبه ذلك ولا بد من ذلك ليعلم ان الدعوى والشهادة  
 كانت بين يديه وعسى كانت الدعوى والشهادة بين يدي نائبه هو وتولى الحكم بنفسه ومثل  
 ذلك لا يحوزوا اهتمام به فلا بد من بيان ما يدل على ذلك وكان قاضي بخارا كتب في آخر هذا  
 السجل وصدر منه الحكم بشهادة عدلين ولم يذكر بحضرة الخصم وعسى كان عند غيبة الخصم  
 فلا يكون صحيحا ولو كان كتب حكمت بثبوت السجل بشرائطه لا يكفي ايضا لان القاضي  
 لا يتفق على الشرائط فلا بد من البيان كملقنا في قول القاضي شهدوا على موافقة الدعوى  
 انه لا يكفي بذلك لانه لا يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة فكذاها \* مختصر في اثبات  
 الايصاء بثلاث المال وكان الموصي امرأة وهي بنت الاستاذ محمد البخاري السمرقندي  
 المعروف باستاذ مباره قد كانت اوصت بثلاث ماله على ان يشترى بثلثة الحنطة ويعرق

على الفقراء لقضاء صلواتها الفائلة ويشترى بثمنها شاة فيضحي بها في اليوم الاول من ايام الاضحية ويشترى بثمنها الرغائف وما يتخذ منه الخبيص والكيزان والكرب على حسب ما اعتاد الناس في ايام عاشوراء وقد كانت اوصت الى اختها وامرتها بتنفيذ هذه الوصية فادعت على زوجها المحضر منه وكانوا كتبوا في المحضريان الايضاء وقالوا في آخره وفي يد زوجها المدعى عليه هذا جل سرج كان طوله كذا وعرضه كذا قيمته دينار ونصف فواجب عليه احضار الجمل مجلس الدعوى لينمك من تنفيذ الوصية فيه ان كان قادرا على احضاره وان عجز عن احضاره واستهلكه فواجب عليه اداء نصف دينار وذلك ثلث قيمته لينفذ الوصية فيه وكان هذا مورجا للخلل من قبل ان المذكور هي القيمة لا غير ولم يذكر وان هذا قيمته يوم قبضه او يوم الاستهلاك ولا شك ان الجمل يكون امانة في يد الزوج ظاهرا اذا لم يذكر وان قبضه بغير حق فانما يصير مضمونة عليه بالاستهلاك فيعتبر قيمته يوم الاستهلاك فلا يصح مطالبته بنصف دينار في الحال ما لم يعلم ان قيمته يوم الاستهلاك كانت دينارا ونصفا وكان ينبغي ان يذكر وان الواجب عليه احضار هذا الجمل وتسليمه الى الموصى اليها حتى تباعها وتأخذ منه الثلث وان كان منكرا ككون الجمل هذا في يده ملكا للموصية هذه حتى تتمكن المذعية من اقامة البينة على ذلك وكان الوجه الصحيح في طلب احضار الجمل هذا حتى تتمكن من تنفيذ الوصية فيه الا بما ذكرناه وهو البيع ان كان مقرا به واقامة البينة عليه ان كان منكرا \* سجل في اثبات الوقفية وكان المكتوب فيه ادعى ان فلانا وكل فلانا واقامه مقام نفسه في طلب حقوقه من الناس وقبضها له منهم توكيلا معلقا بشرط متحقق كائن قبل هذا التوكيل وهو هذا الوقف وقال بالفارسية (اگر فلان وقف کرده است این فلان موضع را بربرادر وخواهر خویش فلان و فلانه) بشرائط كذا وسلمه الى متول كان ولا يوم الوقف وصارت وقفية ذلك الموضع مستفيضة مشهورة وصار هذا الوقف من الاوقاف القديمة المشهورة فانت وكيل بقبض الديون التي على الناس وقد ثبت وقفية ذلك الموضع بالشرائط المذكورة فيه وصارت من الاوقاف المشهورة ويتحقق شرط الوكالة بقبض الديون التي لفلان على الناس ولفلان الموكل على هذا المحضرين كذا كذا فاذا جاب الخصم وقال (بلى فلان ترا وكيل کرده است بران وجه كد دعوى ميكني وكالتني معلوم بان شرط كه ياد كردي و مرا بفلان چندين كه دعوى ميكني) نبينا نبست ولكن مرا از وقفيت این موضع معلوم نيست و از شهرت و استفاضت او خي و مرا بنو

بابين وجه كد صوى مبكي دادني نيست) احضر المدعي نرا ذكر انهم شيو ده بشيدون له على  
 الوثيقة فشهد الشهود بذلك على وجهها وسافوا الشهادة على سننها وذكروا ان فلانا وقع هذه  
 الصياح المذكورة فيه على كد ابشرا نط كذا وحكم القاضي بشوت الوثيقة وتحقق شرط الوكالة ولروم  
 المال على المدعى عليه ولكنه اداء ذلك الى المدعي وامر بكتابة هذا السجل فكتبوا ووقع القاضي  
 على صدره وكتب في آخره كما هو المعتاد ثم استعتوا عن صحة السجل كما هو فاحاب بعض مشائخنا  
 بصحته وأجاب المحققون بفساده واختلوا فيما بينهم في علة الفساد بعضهم قالوا لان الشهود شهدوا  
 على اصل الوقف وشرائطه بالشهرة والاستفاضة والشهادة بالشهرة على اصل الوقف جائزة  
 وعلى شرائطه لا وبالتم نقل الشهادة على الشرائط والشهود شهدوا بمكانهما لا تقبل على اصل الوقف  
 ايضا هنا اما لان الشهادة واحدة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل اولا لان الشهود لما لم يحل  
 لهم الشهادة على الشرائط بالشهرة اذا شهدوا بها فقد اتوا بما لا يحل لهم فيوجب ذلك فستهم  
 والعسق يمنع قبول الشهادة وجهلهم بذلك لا يكون عذرا لان هذا من الاحكام والجهل بالحكم  
 في دار الاسلام لا يكون عذرا وانما علم هنا انهم شهدوا بالتسامع لا بهم شهدوا ووقف قديم مضمي  
 عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً انهم لم يكونوا حال حيوة الواقف ولم يسمعوا منه وكذلك في كل موضع  
 شهدوا بوقف قديم مضمي عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً انهم لم يكونوا حال حيوة الواقف يعلم ضرورة  
 انهم شهدوا بالتسامع وهذا البس بشي عندي لان الشهود وان شهدوا بوقف قديم مضمي عليه  
 سنون كثيرة بهذا لا تثبت الشهادة بالشهرة والتسامع لجوار انهم جاوبوا قاصيا قضى بوقفية هذا  
 الموضع بالشرائط المذكورة \* وطريق آخر يعلم به انهم شهدوا بالتسامع ان يقول الشهود شهدنا لانه  
 اشتهر عندنا وهذا مقبول بخلاف ما اذا قالوا شهدنا لاننا سمعنا من الناس حيث لا تقبل في ظاهر  
 الحواب كما لو قالوا شهدنا بملكية عبد العبن لم لان لا نرا هذا العبن في يده بتصرف تصرف الملاك  
 في شهادات مختصرا العصام وفي رواية تقبل وان فسروا بالسماع من الناس وتأكيد ذكره الرواية  
 في كتاب الاقضية وبعضهم قالوا انما فسد السجل لانهم لم يبينوا المتولي ولم يسموه ولم يذكروا نسبته  
 لذكره مجهولا والتسليم الى المجهول لا يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقف ولا اعتماد على هذه  
 العلة للاعتماد على العلة الاولى وعندي ان الدعوى من الوكيل على وقفية ذلك الموضع على  
 الوجه

الوجه الذي ذكره لا يصح وأن كان الدعوى خاليا عما ذكرنا من وجد آخر لان الوكيل ببدل  
الدعوى يثبت شرط حقه بإثبات فعل على الغائب وفيه ابطال حق الغائب عما حو ملك له  
والانسان لا يصلح خصما في اثبات شرط حقه بإثبات فعل على الغائب اذا كان فيه ابطال حق  
الا يري ان من علق عتق عبده بطلاق فلان امرأته فانام العبد بينة ان فلانا قد طلق امرأته فالتاضي  
لا يسمع دعوى العبد ولا يقبل بينته والمعنى ما ذكرناه كذا ذكر المسئلة في طلاق الجامع الاصغر  
وتدافنى بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينته والا ول اصح : مفسر فيه دعوى  
ثمن اشياء ارسل المدهي الى المدهى عليه لبيعها وصورة حضر فلان بن فلان العلاني وحضر  
معه فلانا وادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الذي حضر ارسل الى هذا المحضر معه  
بيد امين له فلان كذا عدد من الكرايس الزندنجي البخاري المسوح طول كل واحد كذا وعرضه  
كذا لبيع مدن يرغب في شرائه ببايقوم اهل البصر في ذلك وان فلانا الامين اوصل هذه الكرايس  
الى هذا الذي احضره وان هذا الذي احضره قبض ذلك كله من الامين وباعه من اشترى  
بتقويم اهل البصر وقبض الثمن وذلك كذا فواجب على هذا الذي احضره تسليم الثمن المذكور  
فيه الى هذا المدهي ان كان قائما بعينه في يده وان كان استهلكه فواجب عليه اداء مثل ذلك  
الدنانير المتبوضة الى المدهي وسأل مسئلته من ذلك فستل فاجاب الذي احضره بالانكار فاحضر  
المدهي شهودا فاستنتوا عن صحة هذه الدعوى قيل هذه الدعوى غير مستقيمة وفيها خلل من  
وجهين احدهما ان المدهي ادعى على المدهى عليه تسليم ثمن الكرايس المذكورة في هذه الدعوى  
وذكر في الدعوى انه باع الكرايس المذكورة فيه بكذا وقبض الثمن وطالبه بتسليم الثمن  
ولم يذكر انه باع الكرايس المذكورة فيه وسلمها الى المشتري ويحتمل انه هلك الكرايس  
في يد البائع قبل التسليم وعلى هذا التقدير الثمن لا يكون لصاحب الكرايس بل يبطل البيع  
ويكون الثمن لمشتري الكرايس فانما يكون الثمن لصاحب الكرايس ان اسلم البائع الكرايس  
الى المشتري فما لم يذكر التسليم لا يكون دعوى المطالبة بتسليم الثمن صحيحة والوجه الثاني انه  
قال فواجب على هذا الذي احضره معه تسليم الثمن الى هذا المدهي وهذا النوع من المطالبة  
غير مستقيم في مثل هذه الدعوى لوجهين احدهما انه ذكر نقطة الوجوب وعلى تقدير صحة البيع  
ووجود التسليم الى المشتري فالثمن يكون امانة عند المدهى عليه لكونه وكيل في البيع وفي الامانات

لا يجب على الآمين تسليمها إلى صاحبها إنما يجب عليه التخلية لا غير فطالبته بالتسليم لا تكون مستقيمة والثاني أن الثمن لو كان قائما في يد الآمين كان متعينا وفيما يتعين من المتقول إنما يستقيم المطالبة بالأحضار مجلس الحكم لئتمكن المدعى من الدعوى وإقامة البينة بحضرة ولا تستقيم الدعوى والمطالبة بالتسليم بعض مشاخصنا راجع قالوا الوجه الثاني من الخلل ليس بصحيح فلهذا لم يصح البيع وتسليم المبيع وقبض الثمن كان الثمن أمانة في يد الوكيل ولا يجب على الآمين تسليم الأمانة قلنا الآمين لا يجب عليه تسليم الأمانة بحقيقة أما يجب عليه التسليم بهجاءة وهو التخلية فيحصل دعوى التسليم على دعوى التخلية تصريحنا قولنا أن الثمن في يد الوكيل لو كان قائما كان متعينا فيجب الأحضار للإشارة أما لا يجب التسليم قلنا بالأحضار لا يفيد هنا لأن الأحضار للإشارة ولا يمكن للشهود الإتيان إلى الدائرة التي هي أمانة وقد مر حسن هذا أقينا بتقديم \* مختصر فيه دعوى ملكية خمار ضرورة ادعى فلان لم يملك خمارا فحضر مجلس الحكم وقال هذا الخمار الذي في يد هذا المدعى عليه اشتريته من فلان وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق فوجب عليه تسليمه الذي فاستقيم من صحة هذه الدعوى فقبل أنها نافذة من وجهين أحدهما أنه ذكر الشراء من فلان ولم يذكر أن الثمن وقد كتبنا في هذا الكتاب أن المشتري إذا وجد المشتري في يد غيره ولم يكن نقد الثمن للبائع لا يكون له ولاء الاسترداد والامتناع من بدو اليد وأكدنا ذلك يستعمل المستقيم الثاني أن في دعوى الملك بسبب الشراء لا بد للمدعى أن يقول باع فلان مني وهو ملكه أو يذكر التسليم أو يقول ملكي اشتريته من فلان ولم يوجد شيء من ذلك والحاصل أن ذكر الملك من أحد الجانبين كاف لصحة الدعوى بطريق الشراء \* مختصر فيه دعوى الرجل بقاء صداق ابنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته بالخلاف وكان صورة الدعوى كأن فلان بن فلان على خنتي كذا دينار بسبب كذا فتضمن من ذلك كذا وبقي عليه كذا وكان في يد صاحب الدين عنقه أقرار خنتي بهذا نظر المقر بذلك ومزقه ثم أخذه الغريم يوما وطالب بالباقي من المال فأنكر فاستحلطه بالطلاق فخلف بثلاث تطلقات أنه ليس عليه شيء فهدده وحسبه فافترق به المال الذي كان عليه فاعطاه خطا بذلك وهكذا أقر المدعى عليه بالخلف وببذل الخد والقرار ببقية ماله الذي كان له عليه فاعطاه بذلك أمرا أنه وصورة ورفعوا الأمر إلى القاضي فادعى صورة بوكالة ابنته ببقية مهرها بوقوع الطلاق بسبب الخلف المذكور فيه فأنكره المذكر وفي

الحلف والاقرار، بعد ذلك فأتى المدعي بالشهود فشهدوا بهذا اللفظان الزوج اقراني حلفت  
بثبات تطبيقاتك انه ليس لفلان علي كذا وهو ما كان يدعي علي من بقية الدين ثم بذلت له  
الخط بكذا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى وموافقة الشهادة الدعوى فقبل ان هذه الشهادة  
غير موافقة لهذه الدعوى لان في الدعوى ذكرنا انه قبله بعد الحلف ببقية المال الذي كان له عليه  
وبذل له الخط بذلك وفي الشهادة شهد الشهود انه اقر انه بذل الخط بعد الحلف كذا ولم يشهدوا  
انه بذل الخط بالمال الذي كان له عليه وعسى بذل له خط الصلح وذلك لا يكون اقراوا اصلا  
وان كان بذل خط الاقراروا وشهد اقرب مال آخر لا بذلك المال فلا يوجب هذا حنثا في يمينه فكانت  
هذه الشهادة مخالفة للدعوى من هذا الوجه ولانه مكره في هذا الاقرار والاقرار مكره لا تجب  
به المال فلا يقع الحنث فهذا خلل ظاهر في هذا المقام \* مختصر في دعوى الاستيجار الطاحونة وكان  
في ذكر الحدود الحد الاول مغترف ماء النهر والحد الثاني مصب ماء النهر من الوادي \* ورد  
المختصر بعلته ان هذا حد النهر لا حد الطاحونة والدعوى وقع في الطاحونة وحدها ولو وقع الدعوى  
في الطاحونة والنهر فما ذكر واي صلح حد النهر والله تعالى اعلم \* مختصر في دعوى اجارة محدود  
باجرة معلومة فرد المختصر بعلته ان الاجرة ذكرت مطلقة ولعل انها من المكيالات وبيان مكان  
الايفاء اذا كانت الاجرة مكبلا او موز ونا شرط ولم يذكر ذلك \* مختصر في الاجارة المضافة الى زمان  
بعينه وقد كتب الصك قبل مجيء ذلك الزمان وكتب فيه انهما تنابضا قبضا صحيحا قبل قوله  
تنابضا قبضا صحيحا لا يكاد يصح لان العقد لا يقع قبل مجيء ذلك الزمان والتنابض قبله لا يكون  
صحيحا \* مختصر في استحقاق جارية اسمها (دبر) فحين اراد المشتري ان يثبت الاستحقاق عند  
التناضي ليرجع على البائع ذكر اسم الجارية (بنفسه) فقال البائع ما بعته منك جارية اسمها (بنفسه)  
وانما بعته جارية اسمها (دبر) فقد قيل القاضي لا يلتفت الى دعوى المشتري ولا يمكنه من  
الرجوع على بائعه لان البائع ينكر بيع الجارية بالاسم الذي ادعاه المشتري وقد قيل القاضي  
يسمع دعواه اذا قال ارجع عليك بئمن الجارية التي اشتريتها منك لانه يجوز ان يكون لها اسمان  
(بنفسه) و(دبر) ولو كان قال ارجع عليك بئمن الجارية التي اشتريتها منك واستحقت علي يسمع  
دعواه وان اقام عليه البينة قبلت بينته وقضي له بالثمن \* مختصر في اثبات الاستحقاق والرجوع  
بالثمن وصورة ذلك جرى الحكم من القاضي فلان علي فلان باستحقاق حمار كان اشتراه

سبب فامت \* ورد المحصر بعلته انه لم يذكر في المحصر ان الاستحقاق كان بطلاق الملك او بالملك  
 بسبب وكذلك لم يذكر منه ان البينة فامت على اقرار المستحق عليه او على نسي الدعوى  
 والحكم يختلف \* مقتضى دعوى نسي عن مسأاة وكان المذكور في آخر الدعوى فواجب على  
 هذا المدعى عليه تسليم النسي المذكور الى هذا المدعي \* ورد المحصر بعلته انه لم يذكر في محصر  
 الدعوى تسليم المسع ولا بد من ذكره ليصح دعوى المطالبة بتسليم النسي فانه لو هلك المسع قبل  
 التسليم يتعص السع ولا يبقى النسي واحدا على المشتري والثاني ان المذكور في آخر الدعوى  
 فواجب على هذا المدعى عليه تسليم النسي المذكور الى هذا المدعي والنسي على تقدير صحة  
 البيع امانة عند المدعى عليه وفي الامايات والودائع الواجب هو التولية دون التسليم وكل ذلك  
 صدي فاسد عانة السيد اما الاول فلا حكم الشرع في بيع العين بالدراهم ان المشتري هو الذي  
 يطالب بتسليم النسي أولا واما الثاني فلا النسي واجب في دمة المشتري والواجب في الدمة  
 لا يكون امانة وكيف يستقيم هذا القول وانه لو هلك جميع مال المشتري لا يسقط عنه النسي \*  
ورد محصر به دعوى دأبر يسا بورية حيدة حبراء نسي دهن متدار معلوم اشتراه المدعى عليه من  
 المدعي وقص الدهن وشهد الشهود بذلك وذكر واقص الدهن في الدعوى والشهادة جميعا \*  
ورد المحصر بعلته ان المدعي في دعواه والشهود في شهادتهم لم يذكر ان هذا الدهن من الدهن هل  
 كان في ماله يوم البيع وعلى تقدير انه لا يكون لا يجوز السع ولا يجب النسي على المشتري وهذا  
 ليس بحل في الحقيقة لان هذا دعوى الدين في الحقيقة لان الدهن متويع الا يرى انهم  
 لو لم يذكر متدار الدهن نصح الدعوى وان لم يذكر واقصة فاما يصح الدعوى لانه في الحقيقة  
 دعوى الدين \* ورد محصر صورته ادعى فلا على فلا انك اشتريت مني كذا كذا حطه  
 فحسب ديارا وحاء المدعي شاهدين شهدا احدهما بالبيع بحسنة وعشرين وشهد الآخر بالبيع  
 بسبعة وعشرين قبل الشهادة ليست صحيحة لاختلاف الشاهدين فيها وقيل لو صح الدعوى  
 كانت الشهادة على العشرين مبنولة لانهما اتفقا على العشرين لظنا ومعنى الاول اصح لان كل واحد  
 منهما شهد بعقد غير العقد الذي شهد به الآخر صاحبه فان العقد بحسنة وعشرين غير العقد بعشرين  
 الا يرى انه لو وقع مثل هذا الاختلاف بين المتناهين يتحالفان \* ورد محصر ادعى فلا  
 على فلا

على فلان كذا كذا انقضة حنطة وقال في دعواه ( واين مدعى عليه از زمين مستأجر من اين مبلغ گندم برده است بناحق ) فان كان قائما بعينها فعليه ان يرد هاعلي وان كان هالكاً فعليه ان يرد مثلها \*  
 ورد المحضر بعله انه لم يذكر في الدعوى ( اين مبلغ گندم برده است از مزرعة من يا از مزرعة مزارع من ) ولا بد من ذكر ذلك ليصح منه دعوى المطالبة بالنسليم ان يجوز ان يكون الزرع في ارض غيره فيكون الزرع لذلك الغير لا لهذا المدعى واذ ذكر انه مزروع مزارعه هل يشترط ذكر اسم المزارع ونسبه فقيه اختلاف المشائخ رح \* وفي فتاوى النسفي عرض محضر فيه دعوى اربعة آلاف دينار والمكتوب في لفظة الشهادة اربعة دنالير قال الشيخ الامام السخدي رح المخالفة بين الدعوى والشهادة ظاهرة فليل نسي ( هزار ) فقال اذا نسي فقد فسد المكتوب وقيل يجب ان تقبل الشهادة على اربعة دنالير وقد مرجس هذا \* ورد محضر فيه دعوى اعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمتها جملة ولم يبين قيمة كل عين قال شيخ الاسلام اختلف المشائخ رح فيه منهم من اكتفى بالاجمال ومنهم من شرط التفصيل وهذه المسئلة في الحاصل على وجهين اما ان كانت الاعيان قائمة او مستهلكة فان كانت قائمة فلا بد من الاضمار عند الدعوى وعند ذلك لا حاجة الى بيان القيمة وقد مرجس هذا وان كانت مستهلكة ينبغي ان يبين قيمة كل عين لانه ربما يقر باستهلاك بعض هذه الاعيان وينكر البعض فلا بد من ان يعرف القاضي انه باي قدر يقضي مع هذا اذا لم يبين لا يوجب ذلك خلافاً في الدعوى لانه ادعى دناليرين قدره \* ورد محضر في دعوى الباقية والمكتوب في المحضر الجمل وانه يوجب الفساد لمكان التجهيل في الوصف ولذلك لو وقع الدعوى في ناقة وجمل وكتب في المحضر ناقتين او جمليين يرد المحضر لما قلنا وهذا الجواب مستقيم في دعوى الدين غير مستقيم في دعوى العين يحتاج الى الاشارة وعند الاشارة لا حاجة الى ذكر شيء من الاوصاف \* ورد محضر صورته ادعى فلان على فلان انه قطع من اشجار كرمه كذا كذا وقراض السطب قيمتها كذا وغصب من كرمه كذا كذا وقراض العنب \* فرد المحضر بعله انه ليس فيه بيان نوع العنب والسطب فقيل هذا الجواب مستقيم في العنب لانه مثلي غير مستقيم في السطب لان السطب من ذوات القيم فبين مقدار قيمة السطب ويكتفى به وقيل الاول اصح لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة لان قيمة الجوز والقرصا اكثر من قيمة الخلاص وكذلك قيمة اليابس اكثر من قيمة الرطب فلا بد من ان يبين نوع السطب مع مقدار



النبعة حتى يعامل هو صادق في تعيين هذا التدرج من القيمة \* ورد محضر فيه دعوى امرأة على زوجها وصورة انه اخذ من مالها كذا كذا بغير حق قبضا يوجب عليه الرد عليها واقر فلان انه قبض ذلك المال المذكور منها اقرارا صحيحا وهو طاع غير مكره ولم يكن عند ذكر الاقرار انه قبض ذلك بغير حق ولا ذكر انه قبض قبضا يوجب عليه الرد عاينها قال الشيخ الامام السعدي رحمه مدار الامر على هذا الاقرار وليس فيه انه بغير حق ويحتل ان يكون بحق وليس فيه اخطاء اقراره اني ما سبق ذكره انه اقر بذلك او نحوه حتى ينصرف ذلك الى الاول بل هو اقرار مستأنف مطابق وذلك لا يوجب الصمان لا محالة فلا تصح الدعوى قيل وينبغي ان تصح الدعوى وهو الاشبه لان التمس المطلق سبب انصمان الرد والعين جديعا فصار وجوب الرد كاملا مخصوصا عليه في اقراره بالنقض المطابق الا يردى اليه ما ذكر في الاصل وفي الجامع الصغير ان من قال لغيره غصبتي هذا الثوب وقال فلان الرجل اخذته منك وديعتان القول قول المقر له والمقرضامن مع ان المقرض انقض على الاخذ وقيمة فيها اولى \* عرض محضر على شيخ الاسلام علي السعدي رحمه وصورة ذلك ادعى رجل اعيانا من الاموال على رجل ومنها ثياب قد كانوا لبسوا جنسه ونوده وصفته وقيمتها وشراها بغيره وجنسه وقيمتها قال انه ليس بصحيح لانهم يذكرون (مردانه) او (زنانه) واخذوا (كلان) والمستألف على وجهين ان كانت هذه الاشياء قائمة لا بد من احضارها لمجلس الدعوى للاشارة اليها وعند ذلك لا حاجة الى بيان هذه الاشياء وان كانت مستهلكة لا بد من ذكر هذه الاشياء مع ذكر القيمة \* ورد محضر فيه دعوى الحساس المنكسر وكان الغاصب في بلدة مرو والد دعوى ببخارا فاعلم بان المغصوب على نوعين نوع هو من ذوات الامثال ونوع هو ليس من ذوات الامثال وكل نوع على نوعين ايضا نوع له حمل وموثة ونوع لا حمل له ولا موثة فان لم يكن المغصوب من ذوات الامثال نحو الدابة والخادم وما اشبه ذلك قلتي المغصوب منه الغاصب في بلدة اخرى والمغصوب قائم في يد الغاصب فان كانت القيمة في هذه البلدة مثل القيمة في بلدة الغاصب واكثر فالمغصوب منه يأخذ عين ماله وليس له ان يطالب الغاصب بالقيمة لابنه وصل اليه عين خقه من غير ضرر بلخته وان كان السعري في هذه البلدة اقل من القيمة في مكان الغاصب فالمغصوب منه بالخيار ان شاء اخذ المغصوب ولا شيء له وان شاء اخذ القيمة في مكان الغاصب وان شاء انظر به حتى يدع الغاصب بالمغصوب الى بلدة الغاصب فيأخذ منه وهذا لانه اذا اخذ العين فقد

وصل اليه عين مالكة مع ضرر يلحقه من الغاصب لان قيمة الاشياء متفاوتة بتفاوت الامكنة وهذا التفاوت انما حصل بمعنى من جهة الغاصب وهو نقله الى هذا المكان فكان له ان يلتزم الضرر باخذ العين وله ان لا يلتزم الضرر باخذ القيمة يوم الخصومة في مكان الغصب او ينتظر بخلاف ما اذا التزم في بلدة الغصب وقد انتقص السعر حيث لا يكون له الخيار لان النقصان ما حصل بفعل مضاف الى الغصب وانما هو بمعنى راجع الى رغبات الناس فلا يضمن اما اذا نقله الى موضع آخر فهذا النقصان حصل مسنداً الى فعل الغاصب وهو النقل فامكن التجنب الضمان عليه وان كان المغمصوب قد هلك في يد الغاصب فلتقيه بالمغمصوب منه في بلدة آخر فان كانت قيمته في بلدة الغصب اكثر بطالبه بقيمتها في بلدة الغصب بيوم الخصومة ان شاء وان كانت قيمته في بلدة الخصومة اكثر فالغاصب يعطيه قيمته في بلدة الغصب لان المالك لا يستحق الرد الا في مكان الغصب وان كان المغمصوب من ذرات الامثال وله حمل وموئنة اكثر من الحنطة والشعير وكالنحاس المنكسر وما اشبه ذلك فان كان المغمصوب قائداً في يد الغاصب فلتقيه بالمغمصوب منه في بلدة اخرى فان كان السعري هذه البلدة مثل السعري في بلدة الغصب او اكثر اخذ المغمصوب منه عين المغمصوب ولا شيء له سواها وان كان السعري هذه البلدة اقل فالمغمصوب منه بالخيار ان شاء اخذ عين المغمصوب وان شاء اخذ قيمته في مكان الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كان المغمصوب قد هلك في يد الغاصب فان كان السعري في بلدة الغصب مثل السعري في بلدة الخصومة والغاصب يبرئ برد المثل والمغمصوب منه ايضا يطالبه برد المثل لانه لا ضرر على واحد منهما وان كان السعري في بلدة الغصب اكثر فالغاصب منه بالخيار ان شاء طالبه برد المثل وان شاء اخذ بقيمته في بلدة الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظر وان كانت قيمته في مكان الخصومة اكثر فالغاصب بالخيار ان شاء اعطاه مثله وان شاء اعطاه قيمته في مكان الغصب لان المالك لا يستحق الرد الا في مكان الغصب فلو الزمنا الغاصب تسليم المثل على التعيين يستغربه الغاصب فانه يلزمه زيادة قيمة لا يستحق المغمصوب منه فخيرناه بين اعطاء المثل في الحال وبين اعطاء القيمة في مكان الغصب الا ان يرضى المغمصوب منه بالتخير فله ذلك وله ان لا يأخذ القيمة في مكان الغصب لالحال اذا عرفت جواب هذه النصول خرج جواب المحضر وان كان قيمة النحاس ببخارا مثل قيمة النحاس بمر وفحق المغمصوب منه في ذلك النحاس فان ادعى المثل ضحك دعواه وما لا تلاوان كانت قيمة النحاس بمر واكثر من قيمته ببخارا فالغاصب منه بالخيار ان شاء طالبه بالمثل في الحال وان شاء طالبه بقيمته

بدروهم المضمون ما في ذلك شاء وعينه وادعاء يتضح دعواه وان كانت فيمنه سحرا اكثر من غيره  
 بدروهم والمالب العاصب بايهما شاء العاصب ويقول له القاضي ادايتيهما شئت اما قيمته بدروا وما  
 مثله في الحال \* ورد محض صورته حضر فلان واحضر مفد لان من ملان ولم يذكر اسم الجدة  
 فاجيب بالسحة لانه حاضرو في المخاض الاشارة تكفي ولا يحتاج الى ذكر الاسم فاولي ان لا يحتاج  
 الى ذكر الجدة واما في الغائب فلان من ذكر الجدة في قول ابي حنيفة ومحمد رحم هو الصحيح \*  
 ورد محض صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها بتيه مهرها الذي كان لهما والله قد اقر لها بذلك  
 طائعا ومات قبل ان يوفيهما ذلك وخلف من التركة في ايديهم ما فيه وفاء بالدين وزيادة وفيه  
 جواب الامام نجم الدين النسفي رحم الله ساد بعلته انما لم تدين اعيان التركة في ايديهم ولا بد من بيان  
 ذلك وتعيينها بما ينفع به المجرمة نحو ذكر الحدود في المحدودات واشباه ذلك وهذا فصل اختلف  
 فيه المتأخرين في بعضها شرطوا بيان اعيان التركة شيئا فشيئا والحاكم احدث السرد في شروطه  
 فذكر في محل اثبات الدين ان اجل كان كافيا وان بين ونسركان احوط والنفقة ابو الليث رحم  
 لم يشترط بيان اعيان التركة واكتفى بذكر الوفاء بالدين والخصاف ذكر في ادب القاضي  
 في باب اليمين على العلم مثل ما ذكر النفقة ابو الليث رحم والمختار للفتوى هذا انه لا يشترط بيان  
 اعيان التركة لاثبات الدين والنقضاء به ولكن انما يأمر بالقاضي الزاير نقضاء دين الميت  
 اذ اثبت وصول التركة اليهم وعند انكارهم وصول التركة اليهم لا يمكن للمدعي ان يثبته الا بعد بيان  
 اعيان التركة في ايديهم بالمحصل به الاعلام ومكده احكي فتوى شمس الاسلام الاوزجندي رحم \*  
 ورد محض صورته فيه اقرار بالمال مردة الامام النسفي رحم بعلته انه لم يذكر فيه انه اقر بطوع قال ولان  
 من ذكره وقيل انه من بان الاحتياط وليس بامر لازم لان الاكراه فيما بين الناس ليس بظاهر وانما  
 يكون بطريق الندرة وما كان نادرا لا يلتفت اليه في الاحكام الشرعية \* مستظهر فيه هو  
 رجلين صداق جارية مشتركة بينهما وصورتها ان المسماة فلانة التركة مشتركة بينهما وان لهذا  
 التركة على هذا الرجل من صداقها كذا وكذا اقره وجاء الشهود وشهدوا على اقرار المدعي عليه  
 بالصداق المذكور للتركة المسماة \* فرد المحض بعلته انه ليس فيه ذكر المزوج وهذا لانه يحتمل ان الجارية  
 صارت لهما من جهة غيرهما اما بالازث او باليعة او بالبيع او بالصدقة او بالوصية او ما شبه ذلك  
 ويحتمل

ويحتمل ان التزويج كان من جهة ذلك الغير فان كان التزويج من جهة البائع او من الوالد او من المصدق كان الصداق له لانهذين المدعين فلا تصح دعواهما وذلك وان كان التزويج من مورثهما فالصداق يجب للمورث او لاثم يجب للوارث فلا بد من بيان حق الميراث ولانهم قالوا لها على هذا المدعى عليه من الصداق كذا والصداق يجب لما لكها لالاها ولان الشهود شهدوا على اقرار المدعى عليه لها بالصداق على نفسه اما ما شهدوا بكونها مملوكة لهذين المدعين ومالم يثبت بالحجة كونها مملوكة للمدعين لا يثبت حق المطالبة بتسليم الصداق اليهما \* ورد محض فيه دعوى صبي فرد بعلته ان دعوى الصبي غير صحيحة وهذا مستقيم في الصبي المحجور اما الصبي المأذون فدعواه صحيحة ان كان مدعيها وان كان مدعى عليه فجوابه ايضا صحيح \* محض فيه دعوى رجل على رجل ان هذا الرجل وكفه خطباء واصاب وجهه وانكسر من شدة ضربه سنة من ثباياه اليمنى من الاصل ووجب لهذا المدعى عليه خمسمائة درهم وطالبه بالجواب \* ورد المحض بعلته ان الضرب اذا كان خطأ فوجهه على العاقلة لا على الضارب وحده وان اختلفوا ان الضارب هل هو من جملة العاقلة والاختلاف في هذا الفصل في موضعين احدهما ان الوجوب على الضارب ابتداء والعاقلة يعملون عنه او الوجوب على العاقلة ابتداء والثاني الضارب هل هو من جملة العاقلة فلا تستقيم دعوى مطالبته بجميع الموجب \* ورد محض فيه دعوى الضمان رد بعلته ان المدعى قال في دعواه وان هذا الرجل ضمن المال المذكور فيه ولم يقل ضمن لي ولا بد من ذكر ذلك لتصح المطالبة المدعى اياه بحكم الضمان وعندى ان هذا ليس بشئ بل \* ورد محض فيه دعوى دفع الدفع صورته رجل مات وترك ابنا وصنوف من الاموال فادعت امرأة على بن الميت ان اياه هذا الميت قد كان تزوجها على صداق كذا ومات قبل اداء شيء منه اليها وخلف من التركة في يده هذا الابن كذا وكذا وانها في بهذا المقدار من الصداق وزيادة فانكر الابن ان يكون لها على ابيه صداق فاقامت البينة على ذلك فادعى الابن عليها في دفع دعواها انك ابرأت ابني عن هذه الدعوى بعد موته واقام البينة على ذلك فادعت المرأة على الابن في دفع دعواه الدفع انك مبطل في دعوى الابرء لما انك طلبت مني الصلح بعد موت ابيك على كذا وكذا فقبل لاشك ان دفع الابن دعواها صحيح مع ما سبق منه من انكار الصداق على الاب لان التوفيق ممكن لانه يه كنه ان يقول لم يكن لها على الاب

الصداق ولكن لما دعت لشعنا إليها حتى قبرته فابراًته فامادفع الدفـع ينظران ادعت انه طلب  
 مى الصلح من دعوى لا يصلح هذا فعلا ان الصلح من دعوى الشيء لا يكون اقراراً بذلك  
 الشيء للمدعي وكذلك طلب الصلح من الدعوى لا يكون اقراراً فكذا هنا طلب الصلح من  
 الابن من دعوى المهر لا يكون اقراراً ببهرها وان ادعت انه طلب الصلح من مهري فالمسئلة  
 يجب ان يكون على الخلاف بين ابي يوسف ومحمد رح وهذا ان طلب الصلح عن الشيء  
 اقراراً بذلك الشيء للمدعي فتثبت بيسة المرأة اقراراً لابن بصداقها على ايده وقد تثبت بينه الابن  
 ابراهيم ابنة الميت عن الصداق ولم يعرف بينهما تاريخ فيجعل كأنهما وقعا معاً الا براء والطلب للصلح  
 فيصير الابن راداً لبراء بطلب الصلح من الصداق ورب الدين اذا ابرأ الميت عن الدين فرد الوارث  
 ابراء هل يرتد لا براء برودة على قول ابي يوسف رح يرتد وعلى قول محمد رح لا يرتد فيصح الدفع \*  
 سجل يرد من خوارزم في اثبات الحرية ولم يذكر وافية لعظة الشهادة واما ذكر وانهم  
 شهدوا على موافقة الدعوى فظن بعض مشائخنا ح انه خلل وقد ذكرنا في اول المتحاضر ان ترك لعظة  
 الشهادة خلل في محضر الدعوى وليس بخلل في السجل وذكر فيه وتثبت لدان على فلان بكذا  
 ولم يذكر فيه بمحضرتهم فظن بعض مشائخنا ح انه خلل وليس بخلل ويحتمل ذلك انه كان بمحضرتهم  
 حملاً لتضائه على الصحة وقد غلطوا في الاسم فعملوا اسم الوكيل للموكل واسم الموكل للوكيل فظن  
 بعض مشائخنا ح انه خلل وقال بعضهم ليس بخلل لان الوكيل والموكل متخاصمان وقد وجدت  
 الاشارة دلا حاجة الى الاسم \* عرض سجل كتب في آخره ثبت عندي ولم يكتب حكمت فرد السجل  
 بهذه الغلة والله سؤوفقول القاضي ثبت عندي بمنزلة قوله حكمت \* عرض سجل في دعوى  
 الوقفية صورته حضر واحضر مع نفسه فلان وهذا الحاضر مأذون من جهة القاضي فلان في دعوى  
 وقفية الضبعة التي حدودها كان انصبه القاضي فلان لثبوت الوقفية على فلان اولادها ولا اولادها  
 وفيها فلان على ابنته فلانة ثم على اولادها ثم على اولاد اولادها وبعد انقراضهم على مستجد جامع  
 كذا ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا المحضر ثبت يده على هذه الضبعة المحدودة  
 الموقوفة على فلانة ثم على اولادها بغير حق فواجب عليه قصريده وتسليمها الي لا قبضها بالان  
 الحكمي فقبل هذا السجل وقع فاسداً لان المدعي لم يذكر في دعواه انه يدعى الوقفية بصرف  
 الغلة الى فلانة ولا اولادها ولا اولادها ولا يصرف الغلة الى مصالح الجامع ولا بد من بيان ذلك

لان على تقدير بقاء فلانة او واحد من اولادها واولاد اولادها لا تصرف الغلة الى مصالح الجامع وعلى تقدير انقراضهم فالمدعي ليس بنحصر لان القاضي انما نصبه لمدعي وبقية هذه الضبعة لهؤلاء لا للجامع وقيل السجل صحيح وهذا الخلل ليس بشيء لان الوقف واحد الا ان المصارف مختلفة والبعض مقدم على البعض فالاذن من القاضي بدعوى وبقية هذه الضبعة لاجل البعض يكون اننا بدعوى وبقية لاجل الكل فصار ما دوننا بدعوى الوقفية لاجل الكل فلا حاجة الى تعيين المصارف في الدعوى ويكفيه دعوى اصل الوقفية ثم اذا ثبت اصلا فان بقي للخدم هوؤلاء تصرف الغلة اليه والا تصرف الى مصالح الجامع \* عرض سجل في دعوى حرية الاصل وكان في الدعوى انه حر الاصل وانه علي فراح الحرية وام المدعي هذا معتققة فشهد الشهود انه حر الاصل ولد علي فراح الحرية ولم يشهدوا انه علي حر الاصل او شهدوا انه حر الاصل ولم يزيدوا علي هذا فافتى كثير من مشائخنا بحجته فان محمد ارح ذكر في كتاب الولاء اننا شهد الشهود ان هذا حر الاصل اكتفي به ومن المشائخ راح من زعم فساد السجل لان العلوق بالولد ان كان بعد عتق الام كان الولد حرا وان كان قبل ذلك لا يكون الولد حرا فاذا لم يبينوا ذلك في الدعوى والشهادة كيف يتضح بحرية الولد وبصحة السجل . والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب كذا في المحيط \*

## كتاب الشروط

وفيه فصول \* الفصل الاول في الحلي والشيء والحلي يطلق في الاولاد ميتين والسيات في سائر الحيوانات كذا في المحيط \* ويقال ان الانسان مادام في الرحم جنين فاذا ولد فهو وليد ثم مادام برضع فهو رضيع فاذا تمت له سبع ليال فهو صديغ (بالغين المعجمة) ثم اذا نطع منه اللبن فهو طبيع ثم اذا دب ونما فهو دراج فاذا بلغ طوله خمسة اشبار فهو خداسي فاذا استطت رواضعه فهو مشغور فاذا نبت اسنانه بعد السقوط فهو متغير بالناء والناء فاذا تجاوز عشرين فهو مترعر وناشي واذا كان يقرب الحلم فهو يافع ومراهق فاذا احتلم واجتمع قوته فهو جزور واسمه في جميع هذه الاحوال غلام فاذا اخضر شاربه واخذ عذاره يمثل قد بقل فهو وجيه واذا صار ناضجا فهو قتي

وشارح فاداً اُختمت لحيته وبلغ عاية شانه فهو مجتمع ثم ماداً م بين الثلث والاربعين فهو شارب  
ثم كهل الى ان يستوفي السن ثم اشمط ثم مجلس حين استوفى باصه سواده ثم يحال سنج الباء  
والحيم وهو الشح الصخم ويحلى س احتساعه واكتناهه يوحط الشب اي طعن فيه الشيب ونسب  
المثاليك الى احاسها نركي وسدي ويهدي ثم يحلى بياقلناه وفي حليه الرأس يتول رأس  
ورواسي اذا كان عظيم الرأس ومصمغ<sup>(٣)</sup> الذي صعط صدعا وحرحت حدته يكون رأسه  
كرأس الخوارزمية وأرع الذي انحسر الشعر عن اعلى حبيبه والحبيان باحبا الحبه واصلع  
الذي انحسر الشعر عن مقدم رأسه واعم الذي بأحد الشعر جميع وجهه وامعط الذي ذهب  
عنه معظم شعر رأسه ورحب الحبه واسعا ونقال بحبته عصمون وهي جمع عص من سنج الصادر  
وسكوها وهي مكسر الجذر هي بالبارسية (مازك) ونقال من حاحيه انشاء اذا كان فيه نبات  
والطح اذا كان من حاحيه اسنح وارج صده ومقوس الحاحس اذا كانا نشهان القوس واعين  
واسع العيس كبيرهما واحاط العبين اذا شحمت عباة وعائر العيس صده ونأتى الوحش  
شاحصهما والوحه (رحساره) واسبل الحدس مسطهما ومحدرا اذا كان به حدري واكمل العيس  
اذا كانا كائما كحلنا وامره صده واحور سواده اسود وباصه ابص واشهل الذي يشوب سواد  
حببه حذرة واشكل الذي يشوب باص عيبه حذرة واحول معروف وانل الذي يطر الى  
عرض اسه واعيش الذي احمرت اثار عيبه وستطت اهدانه واهدب الذي يكسر اهداب  
حببه واررق العيس احصرها واشتر الذي اتلب حقه ومكوك العيس الذي في عيبه  
كوكب اي نطه نصاء واعص الذي في عيبه عص وهو اسال من الوسج في الماق وارص  
الذي في عيبه رص وهو ما حدمه والا قأ من احدودب طهراته والاشم من ارتع قصه انه  
مع طول الانب والارلوف مصر الانب والانبطش من اسطح اصل انه الى وسطانه واحس  
من انطحت اريته واخذع متطوع طرف الانب واقوه واسع العم بادى الاسان واهدل من  
استرحى شته السلى والعس من في شته سدره وافصح مشقوق الشقة السلى واعلم صده واصم  
ماثل الدم الى احد شيه ومنع اسانه نفتح اللون مطوفا اساه الى داخل واروق طويل

( ٣ ) والمصمغ ككرم ويشدد الذي اطمان حصار رأسه وبأحببه في

الانسان راكس ضده واضر الذي اذا تكلم لزع حنكه الاعلى بالاسفل والنج ومنه الذي بين اسنانه فرج وادرد الذي ذهب اسنانه واختم الذي ستممة دم اسنانه واقصم الذي انكسر اسنانه وانعل الذي نبت فوق سنه من اخرى ومشط الوجه اذا كان اثر السيف في وجهه واخيل الذي في وجهه خال واسيم اذا كان في جسده شامة وهي الخال ابضا وانس اذا كان في وجهه نمش وهو بالفارسية (كنجده) اصهب اللحية اذا كان فيها حمرة والانطح الكوسج وكث اللحية ضده واذا نبي عظيم الاذنين واصمع صغيرهما وانابي عظيم الانف واشند وشاهي عظيم الالفة واشدق واسع الشدين واصرم مقطوع طرف الاذن واجيد طويل العنق منع استواء وارقص ضده واصعر مائل العنق الى احد الشقين ومديد الثامة طويلة لها وقصير الثامة ضده مربع الخلق اذا كان بينهما \* نوع آخر في شيات الخيل اسم الخيل ينظم الانواع والفرس اسم للعربي منها والبرزون اسم للعجمي منها والعجمي ما يكون النحل عربي والام من البرازين والمقرق على عكس هذا وفرس اقمر اذا كان يشبه لونه لون الفرس وادغم بالغبن المعجمة ديزج وبالعين المهملة الذي في صدره بياض فرس ورد اذا كان بلون الورد وردا غبس الذي يعلوه صفرة وقليل خضرة ومفلس الذي يكون في جلده لمع كالفلوس والمدنر الذي به نكت سود وبيض كالذنانير وادبس الذي يكون لونه بين السواد والحمرة وهذا الذي يكون على لون الدبس واورق الذي لونه على لون الرماد وارثم ايض الجحفة العليا والمظ ايض السفلي واقرح خفي الذي لم يبلغ بياض وجهه درهما فاذا بلغ درهم فهو اقرح واغر مرقع الذي ايض جميع وجهه من البرقع فاذا طال البياض قيل اغر سائل وبرزون ذلول الذي يعطي ظهوره وجموح وشموس ضده وبرزون مدمى لونه لون الدم ومغرر يضم الميم وفتح الراء ايض الاشعار ولطيم الذي احد شقي وجهه ايض وارخم اذا ايض رأسه والاصقع من الخيل الذي في وسط رأسه بياض والاتنف ايض القفام الخيل واذن الذي في اذنه بياض واسفنى دقيق الناصية وخفيها ومعرف اذا كان كثير العرف وادرع اذا كان ايض الصدر والعنق وارجل اذا كان ايض الظهر وانبط اذا كان ايض البطن واخصف اذا كان ايض الجنب ومججل اذا كان ايض القوائم واعصم اذا كان ايض اليدين وارجل اذا كان ايض احدى الرجلين وان كان البياض باحدى يديه قيل اعصم اليمنى او اليسرى ولا يقال للبرزون امور ولكن يقال قابض العين اليمنى او اليسرى ويزق ما بين الكمية



والاشتري العرف والذنب فان كان احمر فثبوته واشترى وان كان اسود فثبوته كميت ومجمل اليد اليمنى  
او اليسرى مطلق اليد اليمنى او اليسرى فاذا ابيض البدان او الرجلان قيل مجمل البدن  
او الرجلين واذا ابيض الثلث قيل مجمل الثلث مطلق اليمنى او اليسرى واذا كان التحجيل  
في يد ورجل من شق واحد قيل ممسك الايام مطلق الايام من ممسك الايام  
والتحجيل يامس يبلغ نصف الوطيف او ثلثه بعد ان يجاوز الارماغ كلها واذا قصر اليأس  
عن بكه الوطيف واستدار في رحليه دون بدبه قيل برذون مخدوم فاذا كان البياض نرحل  
واحدة او يد واحدة قيل منعل يبدكذا او برجل كذا ولدا العرس منير وفلوح حتى يحول الحول عليه  
وجمعاء الاء ويقال خروف اذا بلغ سنة اشهر او سبعة اشهر كذا قاله الاصمعي فاذا اتى عليه سنة  
يقال حولي فاذا اتى عليه ستان فهو جذع فاذا اتى عليه ثلثة سنين فهو نبي فاذا تمت الرابعة فهو رابع  
ثم فارح وليس له سن بعد ثم رجع بل يقال مذكي وجديعه مذكي وفي عشرين سنة حرم وقيل عمره  
ثلثون سنة وقيل لثمان وثلثون سنة واسنانها اربعون عشرون من علو وعشرون من سفل وادهم حوجي  
اذا كان شديد السواد واكهب اذا كان بين الشفرة والسواد واشهب قرطاسي اذا كان  
ابيض مع بريق وكديت صاببي او اشقر صبابي اذا كان خالط شعرة شعرة بيضاء ينسب الى الصاب وهو  
الخرجل وشكال اذا كان البياض في يد ورجل محالفا وعزل الذي اعوج ذنبه الى احد شقيه وابلق  
مطرف الذي اسود رأسه وذنبه ارا حمر \* اسنان الادل والنقر والغنم ابن مخاض الذي اتى عليه  
حول واحد ثم ابن لبون ثم حقة ثم جذع ثم شي ثم رابع ثم سدس ثم نازل ثم مخلف ثم محالف عام  
ثم محلف عامين هكذا وان كثرت \* وفي النقر الذي اتى عليه حول واحد تبع ثم جذع ثم رابع ثم سدس  
ثم صالح ثم صالح سنة الى ما زاد \* وفي العنم الحمل اسم لما اتى عليه ستة اشهر فماد ونها والجذع اسم لما اتى  
عليه سبعة اشهر الى ان يتم الحول ثم الشيء ثم اربعي ثم السدس ثم الصالح وليس بعد الصالح سن \*  
وللقير والابل شيات ثمانية عشر اربابا اليوم وبها يعرف ويجب الرجوع الى اربابها في معرفتها \*  
فوق آخر الشيات التي تستعمل في الشروط الطاجون والطحانة الرحي التي يديرها الماء قبل الطحانة  
ما يديره الدانة والطاحونة ما يديره الماء ويقال باع الطاحونة في قرية كذا على نهر كذا  
بحدودها وحريها ومحتنها وتوابيتها وطبيها وبقيها ونواعرها باحتنها ومحتنها ولها وقطبها الحديد  
التي يدور عليها الرحي والمواق معروف والنواعر جميع ناعور وهو ما يدور بانصباب الماء عليه

والحمام يذكره العرب هكذا في عين الخليل وهو فعال من الحمام واستحم الرجل اذا دخل الحمام وحقيقته اغتسال بالماء الحمام سباك وازة البيت الاول من الحمام وهو الذي يسمى المسلح قالوا والمعروف ساك وازة بغيراء الصنبور (نايضة) وهو الميزاب ايضا الفجانات جمع فجان تعريب (بجان) والندس سطل وعتيدة المرأة وعاؤها الا واري جمع اري وهو حوض الحمام والا تون بالشدة يد مستوند النار والقرطالة كورة والخنق تعريب (خنه) والملاحة بنشد يد اللام منبت الملح وقوله في الكتاب السفينة بالواحها وعوارضها وطاقها وشرائعها وطلها وسكانها ومراد بها ما يجادفها وفلوسها العوارض الخشبات المعرصة فوق الالواح المشدودة عليها جمع عارضة والدقل الخشبة الطويلة النبي تعلق بها وفارسه (تيركشتي) والشرع (بادبان) وطلل السفينة بالطاء غير المعجمة غطاء يغشى به كاستق للبيت والجمع اطلال والسكان (دنبال كشتي) والمردني بضم الميم وتشديد الباء عود من اعودها تحرك به والمجدف ما في رأسه لوح والقلس بفتح القاف وسكون اللام الحبل الغليظ والانجر والمراسة (لنجر) بيت الطراز المحاكاة \* وفي كتاب العين الطراز الموضع الذي ينسج فيه الثياب الجياد الوهدة يسكون الهاء الحفرة التي يجعل فيها الحائك رجله الطست موشة اعجمية معربة لان الطاء والتاء لا يجتمعان في كلام العرب في كلمة واحدة وقيل الطنس وجمعها الطساس ويتغيرها طسيسة وقيل اطساس وطسوس ايضا في جذعها والرفاق بالضم الخبز الرقيق والواحد رفاقة وجمع الرغيف رغفان والمخيف بكسر الميم المنسغة وفارسية (بر) والنجور (دسورة) والمراح موضع تراح فيه الغنم وتبات فيه والمعاليق جمع معلق وهو ما يعلق به اللحم ووضع اللحم خوانه والمضائر جمع غضارة وهي القصعة الكبيرة والطنجير (باتله) وسطامه مغلته والمهراس من الحجر والخشب ما يدق فيه الحنطة من الهرس وهو الدق والمجاز الهاون ودهه قائمته اشترى كذا ارقية رباعية وكذا اوقية نصفية وبشارة كبيرة وبشارة صغيرة الاوقية اربعون درهما وبشارة بالضم بطة الدهن شيء صفري له عنق الى الطول وله عروة وخرطوم كائنون ذوو طيس الكائنون المصطلي والتويس الثور وقيل حفرة يختبئ بها ويشوى فيها والهديد اللبن الخارج جدا وهذا الصراط والاصل هذا بد فتصر الماخض جمع مخضه وهي الاناء الذي يمتخض فيه اللبن والمركن الاحانة والمداك والصلوة والصلاية واحدة وهو الحجر يسحق عليه الطيب والمدوك ما يسحق به وعن ظن ان الصلاية والمدوك واحد فقد سها \* ومن انوات الفغاصي خبزانات

اربع وخطاطيف اربعة جمع خبززان بكسر الحاء فارسي معرب والخطاف عود طويل  
 في رأسه حديدة معطوفة بحربة الجمد \* ومن ادوات الحداد الكبير الزرق والكور المني من الطين  
 ويسمى الاتون والمنخ والمناخ شي احوف طويل يتخذ من حديد فيسج فيه والعلاة السندان  
 والمطرقة ما يضرب به الحديد والطنيس ما يكون اعظم منه وهو بالفارسية (بنك) والكلوب حديدة  
 معطوفة الرأس او عود في رأسه عتاقة من حديد يجرح به الجمر والجمع كلاليب والساشنج معروفة  
 وقد يثقل له النشا وقوله الكرم نحاط ميني بسافين او ثلث سافات الباف الاصفر من اللين  
 او الطين والرص (باخيرة زير) والد مص ضده والعرق يشملهما والشاخورة (حمدان) والاطيبة  
 (خمدان كوزة) والزراجين جمع رجوين يفتح الرائ والراء وهو شجر الغنبل وقيل قضبانة والابواب  
 جمع وعت وهو المظبش من الارض وقد يقال وعتة وعريش الكرم ما يهيأ له ليرتفع عليه والجمع  
 عرائش والمصبة منبت التصب وجمعها المقاصب والتصباء كذلك \* وفي شري الارصين  
 يفتح الرائ وإن كانت الرائ ساكنة في الواحد ان كان لها حوائط يكتب محوطة بالحيوان  
 وان كانت محوطة بمخاض ذكر ذلك وقوله وما كس من التراب مقدار ذراع من وحده الارض  
 اني طم وسوى واسم ذلك التراب كس بالكسر الطارمات جمع طارمة وقوله اذن له ان يشاوله  
 من ابراله ومن رطاه هي جمع نزل يفتحين وهو ريعه والرتاب جمع رطبة وهي التبت الرطبة  
 وفي وقف السعفي رح ثم رأى الواقف نفسه في انتقاص وحواسه في كلال وانكاس وهو انفعال من  
 الكو من وهو الرجوع على اليقين وقوله ذهبت قواع وانصت عراها اي انكسرت من النض  
 وهو الكسر وقوله في كراء السعينة ويرفي اذارقي لباس وبسر ادا ساروا الصواب برفا اذارفا لباس  
 اوبر في يقال رفا السعينة وبرفا عارفا واراء ادا قربها من الشط وسكها والملي بالهمزة الغني  
 والكبح ضم الكاف وسكون الماء والهاء المهملة رحبين والمصل نرف وقوله دفع الكرم اليه ليقوم  
 نكسح البهر وهو حنزة ونقبة حدا وله وتشديب الزراحين اي قطع شذنها وهو مافصل من شعبها  
 وانا منها يعني دفنها وتعطينا على الاستعارة والدبرة بسكون الباء المشارة وهي موضع الكراب  
 من قطع الاراضي كداني الطهيرية \* الفصل الثاني في الكاح اذ اروج الاب ابته البكر البالغة  
 يكتب هذا ما تروج ولان فلاية يترونج وليها لان اياه باذنها ورضها وامرها اياه بمهرها كذا انكاحا  
 صحيحا

صحيحاً جائزاً نافذا حضرة جماعة من العدول وزوجها هذا كقولها في الحسب وغيره قادر على  
 ايفاء مهرها ونفقته ليس بينهما سبب يؤدى إلى نقض النكاح او فسادة والمهر المسمى فيه مهر  
 مثلها وهي امرأته بهذا النكاح الموصوف فيه وهذا الصداق لها عليه حق واجب وذین لازم  
 وذلك كله في تاريخ كذا \* وجه آخر هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذكر شهدوا جميعاً  
 ان فلاناً تزوج ابنته البالغة المسماة فلانة برضاها من فلان بمحض من الشهود المرضيين على صداق  
 كذا تزويجاً صحيحاً وان فلاناً تزوجها على هذا الصداق المذكور فيه في ذلك المجلس تزويجاً  
 صحيحاً وصارت فلانة زوجة فلان بهذا التزويج الموصوف فيه وذلك كله في تاريخ كذا فان كان  
 ابو الزوج قبل هذا العقد لابنه والا بن بالغ يكتب وان فلان بن فلان والد فلان هذا الزوج قبل  
 هذا العقد لابنه فلان هذا بالصداق المذكور فيه بالمرة آية في ذلك المجلس قبولاً صحيحاً \*  
 وجه آخر ان يكتب اقرار الزوج بالنكاح وتصديق المرأة آية بذلك واقرار المرأة وتصديق الزوج آية  
 بذلك واقرار الولي وتصديق الزوجين كذا في الذخيرة \* وهو حوط لا خلافاً للعلماء في جواز  
 النكاح بغير الولي \* وجه آخر في تزويج البكر البالغة ان يكتب وولي تزويجها آية ابوها بعد ان يمهأ  
 لها واعلمها بالصداق المذكور فيه فصمتت او يكتب فبكت وهي بكر عاقلة بالغة صحيحة العقل  
 والبدن وكان ذكرها لذلك وسكوتهامشهد فلان وفلان وهما يعرفانها باسمها ونسبها وفلانة بنت  
 فلان امرأة فلان بسبب هذا العقد الموصوف فيه وكتابة ذكر اسم الزوج واعلامها الصداق امر  
 لا بد منه لان بدونه اختلافاً معروفاً في ان سكوتها هل يجعل رضى منها اولاً وان كانت الابنة صغيرة  
 يكتب تزوج فلان فلانة بتزويج ابائها آية بولاية الابوة وان كان الزوج صغيراً ايضاً يكتب هذا  
 ما زوج فلان ابنته الصغيرة المسماة بفلانة بولاية الابوة من فلان بن فلان الصغير على صداق كذا  
 تزويجاً صحيحاً جائزاً نافذا لازماً بمحض من الشهود العدول المرضيين وقبل هذا النكاح بهذا  
 الصداق لهذا الصغير والد فلان بولاية الابوة قبولاً صحيحاً في مجلس هذا العقد وهذا الصغير  
 كقول هذه الصغيرة والمهر المذكور فيه مهر مثلها ان ضمن الاب المهر عن ابنته الصغير يكتب وضمن  
 فلان والد هذا الزوج الصغير لهذه الصغيرة جميع هذا المهر عن ابنته الصغير هذا ضمناً صحيحاً  
 واجاز ذلك والد هذه الصغيرة ورضي به مشافهة في هذا المجلس وان ادعى الاب شيئاً من المهر  
 معجلاً من ماله يكتب ان فلاناً والد هذا الصغير تبرع باداء كذا ديناراً من مال نفسه من جملة

هذا الصداق المذكور فيه الى فلان والد هذه الصغيرة فتبصها منه لها بولاية ابوة قضا صحبها  
ووقعت الرأفة لهذا الزوج من حملة هذا المهر بهذا التدرؤقي لها عليه بعد اداء هذا المقدار  
كدان أدى الاب شيئا من المهر ومجلا وضمن الباقي يكتب ثم ان فلانا والد هذا الصغير تبرع  
باداء كذا ديارا من مال نفسه من حملة هذا الصداق وضمن لروجة هذا الصغير ما بقي لها عليه  
من هذا الصداق وذلك كذا ديارا اصمانا صحبها ورخصي به من له ولاية الرضى واجار من له ولاية  
الاحزة في الشرع ويتم الكتاب وان طلبوا من اب المرأة هبة بعض الصداق والاقرار باستيلاء ذلك  
اما الاقرار والتبص باطل اذا كان الاقرار في مجلس العقد لان اهل المجلس يعرفون انه كذب حقيقة  
وان كان الاقرار بالتبص في مجلس آخر ففي الصغيرة يصح الاقرار بالنقص وفي الكبيرة كذلك  
ان كانت بكر وان كانت ثيبا لا بد من امرها ورضاها واما الهبة فان كانت صغيرة لا شك ايها  
لا تصح الهبة وان كانت كبيرة تصح الهبة اذا كانت بامرها ورضاها يكتب ووهب فلان والد هذه  
المرأة بامر ابنته هذه من حملة هذا الصداق في مجلس هذا العقد لهذا الزوج كذا ديارا وقيل هذا  
الزوج من هذا الاب هذه الهبة لنفسه قبولا صحبها ونقي لها عليه كذا ديارا انطال به بها عند روجة  
المطالبة بها هذا اذ اعرف امرها الاب بالهبة باخبار الشهود وان لم يعرف ذلك الا بقول الاب يكتب  
وذكر والد المرأة ان ابنته هذه امرته ببيعة كذا من هذا المهر لهذا الزوج وانتهى بامرها ويضمن  
له الدرك من جهتها ان حجت المرأة الامر بالهبة وذلك تاريخ كذا فلاحوطي ذلك ان تعضر  
المرأة مجلس الكاح وبزوجها وليها بامرها وهي تهب بنفسها بعض المهر للزوج والله تعالى اعلم \*

وحدة اخرى في تزويج الاب ابنته الصغيرة والزوج بالغ يكتب تزوج فلان فلانة ببت فلان بتزويج  
ابيهما هذا صحف ولايته جليلها بالابوة فانها صغيرة لا تلي امر بنفسها بنفسها وانما يلي عليها ابوها بولاية  
الابوة فروجها ابونا عدا من فلان هذا على صداقة كذا على ان قيمها كذا نقد حال منها معجل وكذا  
منها مؤجل كذا سنة وعلى ان يتقي الله تعالى فيهما ويحسن صحبتها ويعاشرها بالمعروف كما امر  
الله تعالى به سنة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ويجب عليه بعد البلوغ مثل الذي لها عليها من ذلك  
بعد ان كان بالصداق المذكور فيه على ما وصف فيه من عاجله وآجله وفاء بصداق مثلها من نساها  
المرحوع في مقدار صداقتها الى مثاير صداقتها وقيل فلان هذا الكاح على ما وصف فيه  
من عاجله وآجله بمخاطبة من فلان اياه على جميع ذلك اذا كان المزوج للصغيرة جدها اب

ايها يكتب هذا ما زوج فلان حاقدة فلانة ابنة فلان بعد موت ابيها فلان بولاية الجدوة الى آخره وان كان المزوج اخاب وام اولاب يكتب هذا ما زوج فلان اخته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان بولاية الاخوة لاب وام اولاب اذا لم يكن لها ولي اقرب منه وحكم بصحته حاكم من حكام المسلمين عدل جائز اليكم بعد خصومة معتبرة وقعت فيه انما الحق به حكم الحاكم لان في حراز تزويج غير الاب والجد الصغيرة اختلاف العلماء وان كان المزوج عن يكتب هذا ما زوج فلان فلانة ابنة اخيه فلان بولاية العمومة لاب وام اولاب وبلحق بآخره ما ذكرنا في تزويج الماخ وان لم يكن للمرأة ولي فزوجت نفسها باذن القاضي يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة على صداق كذا به حضر من الشهود العدول بتزويجها نفسها منه باذن القاضي فلان تزويجا صحيحا ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب وان زوجت نفسها بغير اذن القاضي يلحق بآخره وحكم بصحته حاكم من حكام المسلمين ويكتب وقبضت من هذا الزوج كذا درهمان من جملته هذا الصداق المذكور وبقي لها عليه كذا وفي تزويج العبد يكتب هذا ما تزوج فلان عبدا فلان او يكتب مملوك فلان فلانة بنت فلان بن فلان وهي حرة بالغة باذن سيده فلان وامره اياه بهذا العقد الموصوف فيه به حضر من الشهود العدول على صداق كذا بعد صحيح نافذ لازم بتزويج ابيها فلان بن فلان اياها منه برضاها تزويجا صحيحا ويتم الكتاب وان كانت المرأة صغيرة يلحق بآخره حكم الحاكم لان في تزويج الاب ابنة الصغيرة من العبد خلافا معروفا بين ابي حنيفة وصاحبه من ح وفي تزويج الامة يكتب تزوج فلان فلانة مملوكة فلان بن فلان او يكتب امته فلان بن فلان بتزويج سيدها فلان بن فلان اياها منه على صداق كذا الى آخره وقد جرت العادة في الراساتيق ان الازواج او آباءهم يبيعون العقارات والضياعات من النسوة بثمن معلوم ويجعلون الثمن قصاصا بالماء فبينني الكاتب ان يكتب بعد التسمية ان كان الشري من الزوج هذه ما اشترت فلانة بنت فلان من زوجها فلان بن فلان اشترت منه جميع الضيعة التي هي كرم مسخوط مبني بقصرة او خمس دبرات ارض صالحة للزراعة موضعها في قرية كذا او جميع المنزل المبني ذمي ستيفين او سقف واحد على حسب ما يكون المشتل على دار ويتين بكذا ويحدد المشتري بالحدود الاربعة ويبين الثمن ويكتب جميع ما يكتب في كتب الاشربة واذا انتهت الى ذكر قبض الثمن يكتب ثم ان هذين المتعا قد بين قاصا جميع هذا الثمن المذكور فيه بجميع الصداق الذي كان لهذه المشتريه على زوجها هذا البائع وصداقها مثل هذا الثمن مقاصة

صحيحة وورثت المرأة المشتريه هذه من هذا الثمن براءة مقاصه ويرى زوجها هذا البائع من جميع  
صدانها بحكم هذه المقاصه ثم يكتب وقضت المرأة المشتريه هذه جميع ما بين شراءه قصاصا صحيحا  
تسليم البائع هذا ذلك اليها وصمن لها الدرك في ذلك صدانا صحيحا وذلك بتاريخ كذا  
وأن كان هذا البيع بعض صدانها وهو الذي يشترط تعجيله في الكاح قبل الزفاف ويسمى بالعالمية  
( دست بيمان ) يكتب قاصا جميع هذا الثمن بمثل من حملة صدانها وهو جميع ما شرط تعجيله اليها  
ثم بدكر رفضها المشتراة ثم يكتب وقد بقي لهذه المشتريه في ذمة زوجها البائع هذا من صدانها  
كذا وكذا دينا لارما وحفا واحا وصدانا ثانيا بالكاح القائم بينهما للحال، وذلك في تاريخ كذا  
وأن كان هذا الشراء من والد الزوج فكذا يكتب هذا ما اشترت فلانة من والد زوجها وهو فلان  
كذا وكذا الى آخر ما ذكرنا ويكتب عند ذكر المقاصه ثم ان هذين المتعاقدين قاصا جميع هذا  
التمن بجميع صدانها المسمى لها في عقد الكاح على زوجها فلان وهو كذا درهم او كذا دينار  
مقاصه صحيحة وقد كان والد الزوج هذا ضمن لها جميع صدانها الذي له على زوجها ابنة فلان  
صدانا صحيحا صله منه وتحمل ليهذه المؤنة عنه ورثت المشتريه من هذا الثمن ويرى والد الزوج  
والزوج من جميع مهرها بحكم هذه المقاصه وذلك في تاريخ كذا واللّه تعالى اعلم بالصواب كذا  
في المحيط \* الفصل الثالث في الطلاق اذا احتلع الرجل من امرأته بالمهر الذي لها عليه ونفقة  
عديها وان كانت المرأة مدخولته واراد الرجل ان يكتب بذلك كتابا يكتب هذا كتاب له فلان بن فلان  
يعني الزوج من فلانة بنت فلان هكذا كان يكتب ابو حنيفة ربح واصحابه اجمعون وكان الخصاص  
والثماوي والشمسي وهلال وابوزيد الشروطي ربح يزيدون في ذلك زيادة فيكتبون هذا كتاب  
لبلان يعني الزوج فكتبت له فلانة بنت فلان ثم يكتب اتني كرهت صحبتك وطابت مراقتك  
هكذا كان يكتب ابو حنيفة ولم يصحبه ربح وكان الخصاص وهلال والشمسي وعامة اهل الشروط  
يكتبون انك تروحتني تزوجا صحيحا جائزا بولي هو اقرب حصني الي وشهود احرار مسلمين  
عدول بالغين ومهر مسمى عاجل وأحل واني لم اقبس منك مهرى الذي تروحتني عليه  
ولا شيئا منه وانك دخلت بي وجا بمعني واني كرهت صحبتك وطابت مراقتك من غير اضرار  
منك لي ولا اساءة كانت منك ثم يكتب واني سألتك ان تحلفني بجميع الدين الذي لي  
ملك

عليك من مهرى وهو كذا وكذا درهم هكذا كان يكتب ابو حنيفة واصحابه روح وعامة اهل الشروط كانوا يكتبون واني سألتك بعد ما خفنا ان لا نقيم حدود الله تعالى ان تطلقني تطليقة بائنة بجمع مهرى الذي لي عليك وانا كتبوا بعد ما خفنا ان لا نقيم حدود الله تعالى تبركا بكتاب الله تعالى فان الله تعالى قال فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يَقُومَ اْأَدْوَدُ لِلَّهِ وانا اختارنا لفظه الطلاق على لفظه الخلع حتى كتبوا واني سألتك ان تطلقني تطليقة بائنة وام يكتبوا ان تخلعني لان حكم الطلاق بمال مجمع عليه فانه طلاق بائن بالاجماع وحكم الخلع مختلف فيه بين الصحابة والسلف رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ولا شك ان ذكر المجمع عليه اولى من ذكر المختلف فيه وانا كتبوا بجمع مهرى الذي لي عليك وهو كذا وكذا حتى يصير مقدارا لسايط بالجمع معلوما فخرج عن حد الاختلاف لان جهالة الساقط يمنع صحة التسمية فيذكر ذلك ليصح الخلع بالاجماع ويكتب وبجميع نفقتي مادمت في عدتي لان المبتوتة عندنا تستحق النفقة حائلا كانت او حاملا وانا اقتصروا على كتابة المهر ونفقة العدة ولم يذكر ما لا زائد وان كانوا ليزكروا يصح في هذه الصورة لان وضع هذه الصورة ان النشوز من قبل المرأة والنشوز اذا كان من قبل المرأة حل الزوج اخذ الزيادة على ما اعطاه الزوج ديانة وقضاء على رواية الجامع اما على رواية كتاب الطلاق لا يصلح اخذ الزيادة فيما بينه وبين ربه عز وجل وان كان النشوز من قبل المرأة فاتتصروا على المهر والنفقة ليعلم ان اخذ الدداء حلال للزوج باتفاق الروايات ثم يكتب فقبلت ذلك انما يكتب ذلك حتى يثبت الايجاب من الزوج لما ان الطلاق انما يقع بايجاب الزوج ثم يكتب وخلعتني بجمع مهرى الذي لي عليك وهو كذا وبجميع نفقة عدتي مادمت في عدتي انما اعاد ذلك للتأكيد ثم يكتب وقد رضيت بذلك وقبلت حتى يثبت قبولها الخلع فيتم الخلع على الروايات كلها ثم يكتب فاختلعت به منك فلاحق لي بملك ولاد عوى ولا طلبة من مهر ولا نفقة وغير ذلك يكتب ذلك تأكيدا وانبا على السلف ثم هل يكتب ضمان الدرك اذا وقع الخلع عن مهرها الذي في ذمة الزوج فاصحابنا راض كانوا لا يكتبون وابوزيد الشرطي كان يكتب وعلى اني ضامن لما ادرك فيه من درك من قبل احد بشي قال الطحاوي رح وهذا غير صحيح لان سببها ما يكون منها من التصرف في المهر مع غير الزوج وتصرفها في المهر مع غير الزوج لا يصح لان فيه تمليك الدين من غير من عليه الدين فلا معنى لذكر الدرك في هذه الصورة وانما يستقيم ذكر الدرك اذا كان بدل الخلع عينا فيحقق فيه الدرك



بسبب من جهتها ولم يذكر محمد ربح ولا واحد من أهل الشروط أنه يكتب إنك خالعتني في وقت السنة وبعض المتأخرين اختاروا ذلك لأن الخلع في وقت السنة مباح وفي خبر وقت السنة مكروه فيكتب ذلك حتى يعلم أن هذا الخلع وقع لصنة الإباحة أو بصنة المكراهة كذا في المحيط \* وجد آخر يكتب وثيقة للمرأة مدافرة فلان بن فلان العلاني في حال جوار إقراره طائعا أنه خالع من نسبه روحته المسماة ولانة بنت فلان بتطليقة واحدة على مهرها وهو كذا درهمها وعلى نفقة عدتها وعلى كل جنى مولها عليه وعلى كذا أن شرط ما لا آخر وعلى براءة كل واحد منهما عن صاحبه عن جميع العادوي والخصومات حلما صحبها جائزا إذا خالعا عن الاستثناء وعن جميع المعاني المبطله وأنها اختلعت نفسها منه بهذه الشرائط المذكورة فيه احتلعا صحبها وذلك في تاريخ كذا \* ويكتب وثيقة للزوج ميا اقرب بلائته بنت فلان طائعة أنها احتلعت نفسها من زوجها فلان على صداقتها وذلك كذا بتطليقة واحدة بائة أو يكتب على بقية صداقتها وذلك كذا بتطليقة واحدة بائة وعلى جميع سنة عدتها مادامت هي في العدة وعلى كل حق مولها عليه وأبرأته عن جميع دعاويها وخصوماتها كلها أبرأ صحبها فلم يبق لها عليه ولاله عليها دعوى في شيء من الأشياء ولم يبق مبيدا إنك ولا علقته من خلافته سوى العدة وصداقتها زوجها في ذلك خطاها وبينهم الكتاب \* وإن شرطوا في الخلع ما لا رائدا على مهرها يكتب خالعا على جميع مهرها وعلى خنكها إن رها أو ديارا حلما جائزا وإن كانت الزيادة في الخلع عرسا يكتب وعلى كذا وسين أو صاهه وببالغ فيه وبين طوله وفرصة وبين قيمته إن كان من ذوات القيم وأنها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع وقص الروج العقب المسمى في الخلع بتسليمها ذلك إليه وأبرأته عن دعاويها كلها وبينهم الكتاب \* وإن كانت الزيادة في الخلع صيدا فقد قبل الإحوط أن يجعل الزيادة دراهم أو دنانير ثم بعد تمام الخلع يشتري الرجل تلك الضياع بمثل تلك الزيادة المشروطة ويجعلان الثمن قصاصا بتلك الزيادة حتى لا يقع المازعة عند استيفاق المبيع إذا أراد الزوج الرجوع عليها فيكتب الكتاب اقر فلان في حال جوار إقراره طائعا أنه خالع من نفسه امرأته المسماة ولانة على جميع مهرها ويكتب على بقية مهرها ونفقة عدتها وعلى أن تدفع المرأة إليه من خالص مالها كذا ديارا بيسا بورية وذلك خمسون مثلا وأنها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع إلى آخره ثم إن المحالج هذا اشترى من مختلفته هذه جميع الضيعة التي هي كرم أو عشر دبرات ارض

او جميع الدار المشتملة على البيوت وبين الموضع المشتري ويحدده بالحدود الاربعة بنحسين ديناراً من الدنانير النيسابورية شراءً صحيحاً وان المخلعة هذه باءت ذلك منه بيعاً صحيحاً ثم ان ذين العاقلين ناصا هذا الثمن المذكور فيه بما وجب له عليها من بدل الخلع مائة صحبة ووفعت البراءة بينهما براءة المفاضة وقبض المخلع المشتري هذا ما بين شرائه ولم يبق لكل واحد منهما على صاحبه حق ولا دعوى ولا خصومة \* وفي الخلع قبل الدخول بها يكتب اختلعت من زوجها قبل دخوله بها وقبل خلوته بها بطلقة واحدة على ما يحصل لها عليه من الصداق بعد الطلاق قبل الدخول بها وهو نصف صداقها المسمى لها وهو كذا وعلى براءة كل واحد منهما عن صاحبه عن جميع الدعاوى والخصومات في النكاح وغيرها وخلعها هو على ذلك مواجهة وبتم الكتاب ولا يكتب ههنا نفقة العدة لانه لا عدة في الخلع قبل الدخول \* ويكتب من الجانب الآخر خلع زوجته فلانه ويكتب في القبول واختلعت هي منه بذلك كله وان لم يكن في النكاح تسمية وكان الخلع قبل الدخول والخلوة يكتب على ما يحصل لها عليه من المال ولا يسمى المهر لان الواجب فيه المنة او يكتب اختلعت منه قبل دخوله بها وقبل خلوته بها على كل حق يجب للنساء على ازواجهن في نكاح لا تسمية فيه اختلاعا صحيحاً كذا في المذخبة \* واذا خلع الوالد ابنته الصغيرة المسماة فلانه من زوجها بعد دخوله بها يكتب هذا ما اقربه فلان ان ابنته الصغيرة المسماة فلانه وذكر سننها وما اشبهها كانت في نكاح فلان وكانت حلاله بنكاح صحيح عقده عليها والداها بولاية الابوة بمحض من الشهود وانه دخل بها وصحبها وصحبته زماناً ثم ان زوجها ذكره صحبتها النفس وكبره والداها لصحبته وانه كان قد قبض من صداقها كذا وان زوجها هذا خلعها من نفسه بطلب والداها ذلك بطلقة واحدة على بقية مهرها وهي كذا ونفقة جدتها المثلثة اشهر من لدن تاريخ هذا الذكر وهي كذا خلعا صحيحاً جائزاً لا فساد فيه ولا تعليقاً بخاطرة ولا اضافة الى وقت في المستقبل على انهما من جميع ذلك من ماله حتى يخلصه منه او يضمن له بقدر ذلك من ماله فبانت هذه المسماة منه بهذا الخلع الموصوف فيه ولا سبيل له عليها ولا رجعة ولا طلبة بوجه من الوجوه وقبل كل واحد منهما من صاحبه هذا الخلع في مجلس الخلع وجاهاً شهاً ولا يكتب براءة الزوج لان الزوج لا يبرأ ههنا عن بقية الصداق وانما يقع الخلع بمال الاب فكانت طلقها بماله من غير ذكر الصداق والنفقة وذكر بقية المهر ونفقة العدة في الخلع

لتدبير الراحم على الاب نصانه الآان يستطع الروح ذلك بهذا الخلع وعلى حد جميع  
اولياء الصغيرة عبر الال وكل واحد من عرض الناس وانما بيع الرق من الآناء وسيرهم  
من الازلياء في ان اقرار الآاء نصن شي من المهر يصح دون اقرار سائر الاولياء كذا في الظهيرية \*  
وان كان بل الدخول بما يكتب على بنته مهرها ولا يكتب على بنته عدتها وحكم هذا الخلع  
وقوع السوء وثبوت الحرمة الآان الصغيرة اذا بلغت كان لها ان يرجع على الروح بنته صداها  
ويرجع الزوج على اب المرأة بذلك يحكم صان الدرك وبعض اهل الشروط يجتازون في خلع  
الصغيرة ان يترالاب نقص صداها وبنته عدتها بعد ما صارت بنته لعدة مندرة متدارا معلوما  
ثم يكتب اقرار الروح انه طلبها نطليته واحدة فائدة وصورة ذلك ان يكتب اقرارا من بلا يعي  
والد الصغيرة في حال جوار اقراره طائعا ان بنته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان كانت امرأ  
فلان بن فلان ومكوحته ثم ان فلانا وروحها هذا لم يحصه صحبتها لصعها فطلبها نطليته واحدة  
فائدة وبنت منه بهذا التعلق وكان لها على روحها من هذا الصداق كذا مهرها وحب لها عليه  
ومن جهة عدة كذا مهرها فبصت جميع ذلك لأننى الصغيرة هذه بولاية الابوة بصا صحبا  
باباء الروح هذا جميع ذلك التي ولم يبق له هذه الصغيرة على روحها هذا دعوى وحصومة ويحد  
من الوحوة وسب من الاسباب ان بذلك كله اقرارا صحبا وصداقه روحها هذا به خطا فاداك  
على هذا الرحمة ثم انها لم تبت لانكون لياحق الحصومة مع روحها في مهرها وبنته عدتها لان الاب  
قد امر بنصن ذلك وله ولاية مص ذلك كله كذا في المحيط \* وعلى هذا المولى اذا خالع امته  
على مهرها وبنته عدتها عبر انك لا تذكر مهرها على انه صامن له ذلك من ماله لان المولى يملك  
ابراء الروح عن المهر بخلاف الاب فان اراد المولى ان يكون ذلك دينا عليه دون الامه  
كنت على مثال ما كنت خلع الوالد على الصغيرة كذا في الظهيرية \* وان كان بينها صغير فطيم  
فخالعها على ان تنسك المرأة الولد وتقوم بحصانته سنة او سنتين وتسبق عليه من ماله ابي مدة الحصانة  
فهذا حائر عند بعض اصحاب الشروط وكان الفقيد ابو القاسم الصغار رح يقول لا يجوز ذلك لان  
وقد ارسلت ومالا لا للصغيرة من المطعوم مجهول فالحيلة في ذلك ان يقدر ما يكفي لهذا الصغير  
من السنة بالدرهم او الدنانير ويشترط ذلك عليها في الخلع ثم يأمر الروح لها بصرف ذلك التدرج  
الى

الى ما لا بد منه للصغير في تلك المدة او يجعل ذلك المقدار اجرة لها على الترية في المدة المضروبة له  
ثم يوكل الرجل اياها بابراء نفسها عما يحصل باقباله عليها عند وفاة الصغير وتزوجها بزواج آخر  
اجنبي قبل انقضاء مدة الترية فان اراد ان يكتب بذلك كتابا يكتب اقر فلان بعني الزوج  
انه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بتولية واحدة بائنة على بقية مهرها ونفقة عدتها وكل حق  
هولها عليه وعلى مائة دينار احمر نيسابورية جيدة تدفعها اليه من مالها مختلعة صحيحة خالية  
عن الاستثناء والشروط الفاسدة وكان لهذه المختلعة من هذا الخالع ابن صغير فطلب هذا  
المخالع من مختلعه هذه ان تمسكه وتقوم بحضائنه سنة واحدة كاملة اولها يوم كذا وآخرها  
يوم كذا ويصرف المائة الدينار التي وجب لها عليه بعقد الخلع الى ما لا بد للصغير في هذه المدة  
فقبلت جميع ذلك قبولاً صحيحاً ويكتب وكان لهذه المختلعة من هذا المخالع ابن صغير فاستأجر  
المخالع هذا مختلعه هذه بحضائنه ولبها الصغير هذا وتربيته والقيام بهما لمدة سنة واحدة كاملة اولها  
يوم كذا وآخرها يوم كذا بهذه المائة الدينار التي وجبت عليها لزوجها هذا استيجاراً صحيحاً وانها  
أجرت نفسها منه كذلك بها اجارة صحيحة فان كان الابن رضيعاً يكتب طلب المخالع هذا  
من مختلعه هذه ارضاع هذا الصغير الرضيع وتربيته وحضائنه سنة واحدة بالمائة التي وجبت له  
عليها او يكتب اسماً جراً اياها على ارضاع هذا الصغير وعلى تربيته سنة واحدة على نحو ما ذكرنا  
ثم ان هذا المخالع وكلها او قاما مقام نفسه في ابراء نفسها عما يحصل باقباله عليها ان مات الولد قبل  
انقضاء مدة الترية وكاله صحيحة لازمة على انه كلما عزلها عن هذه الوكالة عادت عنه وكيلة في ذلك  
كله كما كانت وانما كتبنا التوكيل على هذا الوجه نظراً للمرأة لان الصغير لومات قبل انقضاء مدة  
الحضائنه يرجع الزوج عليها بحصة ما بقي من المدة من المائة الدينار فكتبنا ذلك حتى انه اذا  
مات الصغير في هذه المدة فهي تبرئ نفسها فلا يرجع الزوج عليها بشيء وفي نوادر بن سماعه  
عن محمد بن لوشرط ان الولد لومات قبل مضي هذه المدة فهي برة من حصته ما بقي من المدة  
فذلك جائز فان كتب بعد الاستيجار وشرطت المختلعة هذه انه لومات هذا الولد قبل مضي هذه  
المدة فهي برة من حصته ما بقي من المدة من هذه المائة ولم يكتب توكيله اياها بابراء نفسها  
كان مستقيماً كذا في الذخيرة \* فان كان في البطن جنين فاراد الزوج ان يعقد الخلع على  
رضاعه فالجواب المحفوظ عن السلف مثل الخصاص وابي زيد وغيرهم انه جائز فيزيد

في موضع الجمل وعلى ان ترضع الولد الذي هو في بطنها الزوجها هذا ان وضعت حياستين  
من وقت الولادة واحدا كان الولد او متنى ذكر اكان او انثى على ان لو مات هذا الولد بعد  
ذلك قبل تمام مدة الرضاع فهي بركة وليس يحبط هذا من علانائنا الثلاثة وكان الشيخ الامام  
ابو القاسم الصغار يرحم بقول الاصم عندي ان هذا في الجبين لا يصح لانه تصرف عليه في حكم الشقة وذلك  
لا يصح واعتبر هذا اسائر تصرفاته كذا في الطير بركة \* والحيطة في ذلك تقدير مال عليها في مقدرة الخلع ثم  
استجاره ابدا اجازة مضافه الى ما بعد الولادة فترصع ولده الذي هي حامل به \* خلع الوكيل يكتب  
اولا التوكيل في صدر البياض هدا ما وكل فلان فلانا وكله وانامه مقام نفسه في خلع زوجته فلانة  
بتطلئة واحدة نائمة على الشرائط المذكورة في ذكر الخلع المكتوب في هذا البياض عقيب ذكر  
هذه الوكالة توكيلا صحيحا وانه قل منه هذا التوكيل في ذلك المجلس خطا با وذلك في يوم كذا  
ثم يكتب ذكر الخلع هدا ما خلع فلان بن فلان وهو الوكيل المدكوري في ذكر التوكيل في ذكر صدر هذا  
البياض بالخلع المذكور فيه خلع من نفس موكله فلان هدا امراته المسماة فلانة بنت فلان بعد  
المد حول بها بتطلئة واحدة بائنة على ما كان لها عليه من بقية مهرها ونفقة عدتها ما دامت  
في عدته وكل حق يجب للنساء على الازواج قبل العرنه وبعدھا وان فلانة هذه قبلت منه هذا الخلع  
بهذا البذل قبولا صحيحا مشافهة بعد ما صدقته في كونه وكيل من جهة زوجها فلان هدا في هذا الخلع  
وبتم لكتاب \* ولو كان الوكيل من قبل المرأة يكتب في صدر البياض اولاً التوكيل هدا ما وكلت  
فلانة بنت فلان فلانا وكلته وانامته مقام نفسها في اختلاع نفسها من زوجها فلان ثم يكتب  
بعد ذكر الاختلاع هدا ما اختلع فلان ودا الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض  
اختلع نفس موكلته فلانة من زوجها فلان الى آخرة وان اراد الزوج ان يضمن وكيل  
المرأة بالاختلاع ما ادركه من درك في مهرها ونفقة عدتها فان جحدت المرأة التوكيل  
والشهود قد ماتوا او اباوا او ارادت مطالبة الزوج بالمهر ونفقة العدة يكتب صدق فلان وكيل  
المرأة هدا ما ادرك فلانا بعني الزوج من درك في مهر فلانة وهو كدادرها وفي نفقة عدتها  
وذلك كذا حتى يحصله من ذلك او يرد عليه جميع مهرها وهو كذا وجميع نفقة عدتها وهي  
كذا والله تعالى اعلم \* خلع التصولي يكتب هدا ما شهدت عليه الشهود المسلمون آحر هدا  
الكتاب ان فلانا وهو التصولي سأل فلانا ان يخلع امرأته فلانة على الف درهم من مال هذا

الفضولي على ان يقبل هو هذا الخلع بهذا المال بغير امرها وتوكيلها آية به على انه ضامن له ان يدفع ذلك اليه من مال نفسه فاجاب فلان وهو الزوج المذكور هذا الفضولي بما سأل له وخلع امرأته فلانة بهذا المال وقبل الفضولي هذا منه هذا الخلع بهذا المال مواجهة وبانت هي من زوجها بهذا الخلع ولم يبق بينهما تزوجية وقبض الزوج هذا المال المذكور من الفضولي هذا بإيفائه ذلك آية وبرئ هذا الفضولي من المال الذي قبل في هذا الخلع براءة قبض واستيفاء إلا ان الزوج لا يبرأ عن مهرها بهذا الخلع وكان لها ان تطالب الزوج بمهرها متى شاءت فان اراد الزوج ان يضمن الفضولي ما ادركه من درك في مهرها حتى اذا رجعت المرأة على الزوج بالمهر فالزوج يرجع على الفضولي بذلك يكتب ضمن الفضولي هذا ما ادرك الزوج من درك في مهرها فلانة قد قبضت مرة فاذا قبضت ثانيا تكون قابضة بغير حق واذا مستقيم لان الفضولي لما اقرانها قبضت مهرها كان في زعمه انها لو قبضت ثانيا تكون قابضة بغير حق ويصير المقبوض بغير حق مضمونا عليها فهذه كفالة مضافة الى زمان الوجوب وانها صحيحة كالكفالة بما يذوب له على فلان \* وفي طلاق المرأة قبل الدخول والخلو ان كان الطلاق واحدا يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا طلق امرأته المسماة فلانة بنت فلان قبل دخوله وخلوته بها تطليقة واحدة بائنة لا رجعة فيها ولا مثنوية ولا تعليق بشرط ولا اضافة الى وقت في المستقبل ولا اشتراط عوض فبانت منه بحكم هذه التطليقة وان كان الطلاق اكر من واحدة ففى الاثنين يكتب طلقنا تطليقتين وفي الثالث يكتب طلقها ثلثا جملة فبانت منه ويكتب في الثالث وحرمت عليه حرمة غليظة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها ويغار قها وتقتضي عدتها \* وفي الصريم بعد الدخول بها يكتب ان فلانا قال لزوجته فلانة بعدما دخل بها انت طالق تطليقة واحدة بائنة ولم يكن منه بعد ذلك رجعة لها وانما في عدتها الواجب عليها بهذا الطلاق افر جميع ذلك يوم الاشهاد وذلك يوم كذا \* وفي الطلاق بعد الخلو الصحيحة قبل الدخول بها يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا طلق امرأته بعدما خلا بها خلوة صحيحة خالية عن الموانع الشرعية والطبيعية كلها تطليقة واحدة بائنة جائزة فحرمت عليه بهذه التطليقة ووجب لها عليه كمال ماسمي لها من الصداق وهو كذا وثقة عدتها وهو كذا ويتم الكتاب \* فان كان الزوج لا يري قيام الخلوة الصحيحة مقام الدخول في حق تأكد المهر وجوب نفقة العدة فامتنع عن ادائها بعد ما طابته بذلك في الكتاب ينبغي لها

ان يرفع الامر الى ناض بري ذلك حتى يقضى لها بكمال المهر ونفقة العدة عليه ثم يكتب بعد ذلك في الكتاب ثم ان هذه المرأة المطلقة بعد الخلوة الصحيحة طالبت زوجها بجميع ما سمي لها من الصداق ونفقة مدتها ما منع عن اداء ذلك لما انه كان بري مذهب من يقول بان الخلوة الصحيحة لا تنرم مقام الدخول في حق هذين الحكمين وهو ناكذ جميع المسمى ووجوب نفقة العدة برافعه الى ناض فلان او يكتب من غير تعيين فرافعه الى ناض عدل جائز الحكم فيما بين المسلمين وطالبته بذلك وادعى الخلوة الصحيحة والطلاق بعد ما قارب بالخلوة واكره انكر ناكذ جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فنقض عليه لها هذا القاضي كمال المسمى ونفقة مدتها اذا كان بري ذلك وكان في اجتهاده ان الخلوة بالمرأة المكوكة كالدخول بها في حق ناكذ جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فنقض بذلك لها عليه في وجودهما حكما امضا وقضاء بعده واشهد علي ذلك حضور مجلسه وذلك في يوم كذا \* اذا اراد الرجل ان يجعل امرأته بدها فهو مشتمل على انواع احدها التويض مطلقا غير معلق بشرط وانه فسمان موقت ومطلق صغرة كتابة هذا النوع في الموقت هذا ما شهد عليه الشهود المنسبون آخر هذا الكتاب ان فلانا جعل امرأته بالمساة فلانة يدها شهر اوسنة او لها كذا واخرها كذا على ان تطلق نفسها في هذا الشهر او في هذه السنة متى شاءت واحدة بائنة او ثلثا وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر فبولا صحبنا في مجلس هذا التويض قبل اشتغالها بعمل آخر وقبل قيامها عن المجلس وذلك في يوم كذا \* صورة كتابة هذا النوع في المطلق شهدوا ان فلانا جعل امرأته فلانة يدها على ان تطلق نفسها ما شاءت من واحدة او ثلث متى شاءت ابدا وانها قبلت منه هذا الامر الى آخر ما ذكرنا \* والثاني تعليق التويض بالشرط وانه انسام احدها تعليق التويض بالغيبة وصورة كتابة هذا القسم شهدوا ان فلانا جعل امرأته فلانة يدها معلقا بشرط انه متى غاب عنها من كورة كذا او من مكان كذا يسكنان فيه غيبة سفر ومضى على غيبته عنها شهر او كذا على ما شرطه ولم يعد اليها في هذه المدة فانه تطلق نفسها تطليقة واحدة بائنة بعد ذلك متى شاءت ابدا وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر فبولا صحبنا في مجلس التويض وبينم الكتاب \* القسم الثاني تعليق التويض بترك نقد المعجل الى وقت كذا صورة كتابة هذا القسم جعل

جعل امرها بيدها في تلبية واحدة بائنة معلقا بشرط انه اذا مضى شهر اوله كذا وآخره كذا ولم يود اليها جميع ما قبل تعجيله لها من صداقتها وهو كذا فانها تطلق نفسها بعد ذلك متى شاءت ابدا واحدة بائنة وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر في مجلس التفويض \* القسم الثالث تعليق التفويض بشرط القمار او بشربه الخمر او ضربه ضربا موجعا يظهر اثره على بدنها وصورة كتابته على نحو ما بينا \* النوع الثالث تفويض طلاق كل امرأة يتزوجها على هذه شهدها انه جعل امر كل امرأة تدخل في نكاحه بأي طريق تدخل من عقد وكيل او فضولي اجاز نكاحه بقوله او فعله او تزوجه اياها بنفسه بيدي امرأته الحالية المسماة بفلاتة في التطلقات الثلث على ان تطلق فلاتة هذه تلك المرأة التي دخلت في نكاحه متى شاءت من الاوقات ابدا وفوض الامر في ذلك اليها او يكتب تطلقها ما شاءت من طلقاتها الثلث وانها قبلت ذلك منه قبولا صحيحا في مجلس هذا التفويض وفي التفويض بشرط اذا وجد الشرط وارادت ان تطلق نفسها فلها ذلك وانما طلقت نفسها فالاولى ان يكتب وثيقة على ظهر وثيقة التفويض فيكتب شهدوا ان فلانا يعنى الزوج باشر الشرط الذي كان التفويض معلقا به على الوجه الذي كتب في بطن هذا الكتاب وصار امر فلاتة زوجة فلان بحكم ذلك التفويض بيدها وانها طلقت نفسها بمشهد هؤلاء الذين ائتمروا باسمهم وذلك في تاريخ كذا والله تعالى اعلم كذا في المحبط \* الفصل الرابع في العتاق وانما اعتق الرجل عبده واراد ان يكتب له بذلك كتابا يكتب اقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا انه اعتق عبده ومملوكه فلانا او يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسلمون آخر هذا الكتاب ان فلان بن فلان اقر عندهم واشهدهم على اقراره في حال صحة بدنه وثبات عقله وجواز اقراره لانه من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره انه اعتق عبده ومملوكه ومروقه فلان الهندي وهو غلام شاب وبين سنه وبطليه اعتبه من خالص ماله وملكه اعتاقا صحيحا نافذا تاما لازما لرجعة فيه ولا مشوية ولا تعليق بشرط كذا في الذخيرة \* ولا تعليق بمخاطرة ولا اضافة الى وقت من الاوقات المنتظرة مجانا كذا في الظهيرية \* ولا اشتراط عوض اعتقه هكذا الوجه الله تعالى وطلب ثوابه وابتغاء مرضاته وهو باس اليم عقابه ورغبة فيما وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله من اعتق رقبة اعتق الله تعالى بكل عضو منها عضوا منه من النار فصا فلان



الهندي هذا حر باعنا مولاه هذا الايباع ولا يهرب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه لاسيلا  
 ولا لاحد عليه الا سبيل الولاء فان ولاء لمعتقه هذا مادام حيا ولعصبته المذكور من بعده وسماه بعد  
 الاعناق كذا وصدق المعتق هذا معتقه هذا في كونه مملوكا له وقت هذا الاعناق شهاها وذلك  
 في يوم كذا وبعض اهل الشروط يكتبون بعد قولهم وهرنا من اليم عقابه وليعتق الله تعالى اعضاءه  
 باعضائه من البار اعنافا صحبا جائزا واخرجه من ملكه ورقه وحرره فصار حرا في بدن نفسه لاحق  
 له ولا لاحد سواه عليه سوى حق الولاء وليس لاحدي من بالله ورسوله واليوم الآحر استعباده واسترقاقه  
 واعادته الى الرق والعبودية وصدق المعتق في كونه مملوكا له وقت هذا الاعناق وذلك في يوم  
 كذا وكان ابو حنيفة واصحابه رح يكتبون هذا كتاب من فلان يعني المولى للملوكه فلان الملاني  
 انك كنت مملوكا لي ابي ان اعنتك فاعنتك ووجه الله تعالى وطلب ثوابه وانا يومئذ صحيح العقل  
 والبدن لاعلة بي من مرض او غيره حائزا لاه وراعتك عتقا جائزا فاما بنا بئله لم اشترط عليك  
 شرطا ولا اخلفت منك ما لانصرت به حرا لك مالا لحرار و عليك ما عليهم لا سبيل لي ولا لاحد  
 عليك ولي ولا ورك وولاء عتقك وذلك في شهر كذا من سنة كذا وانا كتبوا الوجه الله تعالى  
 لان من الياس من يقول اذا اعنته رياء وسمعة لا لوجه الله تعالى لا بعنق وانا كتبوا انا يومئذ  
 صحيح لاطلة بي من مرض او غيره لان عتق المريض يعتبر من الثلث وعتق المجنون يعتبر من  
 جميع المال وارادوا بقوله من غيره الجنون والعته والحجر بسبب الفساد لان العته والجنون  
 بمنعان صحة العتاق بالا جماع والحجر بسبب الفساد يمنع صحة الاعناق عند بعض العلماء واما  
 كتبوا عتقا فاما بنا بئله حتى لا يدع المولى عليه ما يوجب توقي العتق والتعليق بالشرط واما  
 كتبوا لم اشترط عليك شرطا ولا اخلفت منك مالا قطع اللدجوى والمباذنة وانا كتبوا صرت به  
 حرا لك مالا لحرار و عليك ما عليهم بطريق التاكيد وانا كتبوا ولي ولا ورك اتباعا للسلف وبنا  
 حكم العتق وكتبوا ولاء عتقه هذا مذهب اصحاب ارح وكان الطحاوي رح لا يكتب ذلك \* وان كان  
 عتق على مال بكتب فيه بعد قوله عتقا جائزا نافذا على كذا دينار وقيل هذا العبد هذا العتق  
 بهذا المال فبعد ذلك ان كان المولى قبض المال يكتب وقبض المعتق هذا المال بايعاء المعتق  
 هذا ذلك آية وري اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء وان لم يكن فبض المال يكتب  
 فجميع هذا المال دين على هذا المعتق لهذا المولى لبراءة لهذا المعتق عنه الابداء جميع ذلك

إليه ولا سبيل لهذا المولى عليه الآسبيل الولاء وطلب الجعل وذلك في تاريخ كذا كذا في الذخيرة \*  
 وإذا اعتق عبدا أو أمة همالة وبينهما نكاح وإبهما أولاد اعتقهم جملة يكتب اعتق عبده فلانا  
 ويسميه وتخليه وأخته فلانة ويسميهما وتخليها وهما زوجان واعتق أولادهما معهما وهم فلان وفلان  
 وفلانة وهو يملكهم جميعا اعتقهم جميعا لا بتغاء مرضاة الله تعالى وطمعا في ثوابه إلى آخر  
 ما ذكرنا \* وإذا كان العبد مشتركا بين اثنين أو أكثر وقد اعتقاه أو اعتقوه جميعا يكتب هذا كتاب  
 من فلان بن فلان الفلاني وفلان بن فلان الفلاني لمملوكهما فلان أنك كنت مداوكتنا وقد  
 اعتقناك ويكتب نصيب كل واحد منهما في العبد حتى يعرف مقدار مائته لكل واحد منهما  
 من الولاء وباقي الكتاب على نحو ما ذكرنا في العبد للواحد \* وإذا وكلوا رجلا بذلك يكتب هذا  
 ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا أن فلانا وكيل فلان وفلان وفلان اعتق  
 مدهم فلانا وهو مشترك بينهم بالسوية اثلاثا واعتقه هذا الوكيل مجانا بغير عوض وعلى كذا  
 اعتاقا صحيحا من خالص مالهم وملكهم فصار هذا العبد حرا باعناق وكيلهم هذا إياها لا يباع  
 ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا سبيل لهؤلاء الموكلين عليه ولا لأحد  
 من الناس غير سبيل الولاء فان ولاءه لهم حال حيوتهم ولعقبهم بعد وفاتهم \* وفيما إذا كان  
 العتق على مال وقبض الوكيل المال منه لهم يكتب قبول العبد العتق على ذلك المال ويكتب  
 قبض الوكيل المال منه لهم \* وإذا لم يقبض الوكيل يكتب على نحو ما بينا فيما إذا كان العبد  
 لواحد وإذا اعتق أحد الشريكين نصيبه من العبد المشترك فعلى قول أبي حنيفة رخ الساکت  
 خيارا ثلثة إن كان المعتق موسرا وخيارا إن كان معسرا وعلى قول أبي يوسف ومحمد  
 رخ إن كان المعتق موسرا فللساکت حق تضمينه وإن كان معسرا فللمالك حق استعاء  
 العبد وفي الحالين العبد يعتق كله على المعتق والولاء كله له فان أراد الساکت أن يكتب  
 كتابا على قول أبي حنيفة رخ يكتب شهدوا أن فلانا اعتق جميع نصيبه من المملوك  
 المشترك بينه وبين شريكه فلان واسم هذا المملوك كذا وحليته كذا وقد اعتقه هذا المعتق  
 نصيبه بغير إذن شريكه فلان متقا صحيحا والمعتق كان موسرا وقت الاعتاق حتى يثبت  
 للشريك الساکت ثلث أخبارا على قول أبي حنيفة رخ فاختر تضمين شريكه المعتق قيمته  
 نصيبه وكانت قيمة نصيبه مثلا عشرة دنانير بتقويم المقومين الذين لهم بصيرة في ذلك ومعرفة

وهم مدول نرفع الساكت الامر الى القاضي فلان وادعى على المعتق هذا المقدار فنقضى  
القاضي له بذلك لما انه وقع اجتهاده عليه ولزم المعتق اداء عشرة دنانير الى هذا المدعي فهذا  
التدوين على المعتق هذا الشريك المدعي \* وان قضاء المعتق هذا المقدار يكتب فقضاء هذا  
المندار بالزامه وصار العبد كله حرا من جهة المعتق هذا وولاؤه كله للمعتق هذا ويتم الكتاب \*  
وفي اختيار استسعاء العبد يكتب فاختر الشريك الساكت استسعاء العبد في نصف قيمته  
وذلك كذا ورفع الامر الى القاضي فالزم القاضي العبد فعلى العبدان بسعى له في ذلك واذا  
سعى فهو حر من جهتهما وولاؤه بينهما \* وفي اختيار اعتاق نصيبه يكتب كتابا فاختر اعتاق نصيبه  
واقتنه فصار حرا من جهتهما وولاؤه بينهما \* وان كان المعتق معسرا حتى يثبت له خياران  
عند ابي حنيفة ربح واختار الساكت استسعاء العبد يكتب وكان هذا المعتق معسرا معروفا بذلك  
عند الناس حتى يثبت للساكت خياران عند ابي حنيفة ربح واختار استسعاء العبد في نصف  
قيمه وذلك كذا فامضى القاضي فلان اختباره والزم العبد ذلك وبصير العبد حرا منهما اذا  
سعى وولاؤه يكون بينهما وان اختار اعتاق نصيبه يكتب على نحرهما يكتب لو كان المعتق  
موسرا ثم في كل موضع اختار استسعاء العبد ونجمه نجوم ما يكتب فامضى القاضي اختباره والزم  
العبد قيمته نصيبه وذلك كذا ونجمه عليه نجوم ثلثه في ثلثة اشهر ليؤدى عند انقضاء كل شهر كذا  
ويتم الكتاب \* فان صالح العبد من قيمة نصيبه على مندار اقل منها يكتب وصالحه من قيمة  
نصيبه على كذا مؤجلا الى كذا فان نجم نجوم ومضى شهر وادى نجما واراد ان يكتب بذلك  
كتابا يكتب ومضى شهر وادى نجما وهو كذا او بقى عليه كذا على نجوم ما بقى يطالبه اذا حل ذلك  
وبعد اداء النجوم كلها يكتب ان فلانا اعتق عبد ابنته وبين فلان اسمه كذا وان كان المعتق معسرا  
فاختر الشريك استسعاء هذا العبد في نصف قيمته ونجم ذلك عليه نجوم في كذا من الشهور  
كل شهر كذا فمضى شهر فاستوفى منه كذا واستوفى ايضا بعد الشهر الثالث كذا ويكون هو آخر  
النجوم فلم يبق عليه ولا قبله ولا عنده ولا معه شيء لا قليل ولا كثير وعق كل منهما جديعا ومولى لهما  
وولاؤه بينهما نصفين ويتم الكتاب \* وان اراد ان يكتب كتابا على قول ابي يوسف ومحمد ربح  
يكتب اعتق فلان جميع نصيبه من المملوك المشترك بينه وبين شريكه فلان واسم المملوك كذا  
حتى

حتى عتق عليه على نول من بري ذلك وهو ابو يوسف ومحمد رح وكان المعتق موسرا  
معروفا بذلك عند الناس فطالبه الساكت بقيمة نصيبه ورفع الامر الى القاضي فلان وامضى ذلك  
والزم المعتق قيمة نصيب الساكت وحكم بعتق العبد من قبل المعتق ويتم الكتاب \* وان كان المعتق  
معسرا يكتب وكان المعتق معسرا معروفاً بذلك عند الناس حتى يثبت للساكت حق استسعاء العبد  
في قيمة نصيبه فاخذ العبد بذلك ورافعه الى قاض فلان فامضى ذلك وامر العبد المعتق بالاستسعاء  
في قيمة نصيب الساكت فذلك دين للساكت على العبد وجعل العبد كله حرا من جهة المعتق وولاه  
كله له ويتم الكتاب كذا في المحيط \* ولو كان عبد مملوك بين رجلين فاراد ان يعتقه وخاف  
كل واحد منهما تضمين صاحبه اياه بسبق اعترافه فلا احتياط ان يوكل رجل بالاعتراف والا حوط ان يعاق  
كل واحد منهما عتق نصيبه باعتراف نصيب شريكه حتى لو افرد الوكيل نصيب احدهما بالاقرار لم ينفذ  
وان اذ اعترف الوكيل كتب هذا ما اقر فلان انه وكيل فلان وفلان باعتراف عبدهما فلان وانه اعترف بعبدهما  
فلانا وهو مشترك بينهما بالسوية مجة فاولى كذا اعتنا بصحهما من خالص مالهما ومليكهما فصار هذا  
العبد حرا باعتراف وكيلهما هذا اياه ثم يذكر الى آخر ما ذكرناه فيما اذا اعترف بطريق الاصله وكذا  
هذا في توكيلهما اياه للتدبير كذا في الظهيرية \* اذا اعترف عبده على خدمته سنة يكتب شهد وان فلانا  
اعترف عبده المسمى كذا وحليته كذا اعترافا صحيبا جائزا نافذا على ان يخدمه سنة كاملة  
اثنا عشر شهرا اولها كذا وآخرها كذا يخدم فيما رآه مولاه وفيما بداله من انواع الخدمة حيث شاء  
وابن شاء وكيف شاء فيما يحل في الشرع ليلا ونهارا في الوقف المعتاد قدر ما يطيق وقبل فلان منه هذا  
العتق بهذا البدل وضمن خدمته على هذا الوجه فصار حرا لوجه الله تعالى لا سبيل له عليه الا  
سبيل الولاء والاطاع هذه الخدمة المشروطة المذكورة ويتم الكتاب \* وثيقة بدل العتق يكتب شهد  
الشهود المسنون آخر هذا الكتاب ان فلانا الهندي اقربا لنا انه كان مملوكا لفلان بملك صحيب  
واجب لازم وخدمته زمانا ورغب في عتقه فساله ان يعتقه على كذا فاجابه الى ذلك فاعتقه بهذا  
الجعل عتقا صحيبا لا رجعة فيه ولا مشيئة ولا تعليق بمخاطرة ولا اضافة الى وقت مستقبل فقبل  
هو ذلك منه بمخاطبته اياه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فعتق به وصار حرا مالك لنفسه وهذا  
الجعل دين له عليه حالا يأخذه منه متى شاء لامتناع له عنه ولا براءة له منه الا باداء جميع ذلك  
اليه وصدقه المقر له ويتم الكتاب كذا في المحيط \* اعتراف العبد بحكم الوصاية شهدوا ان فلانا

يعني ابن الميت اقرطائعا ان اباؤه فلا نافذ كان اوصى اليه في حيوته ان يعتق عبده ومملوكه فلانا  
يسمى العبد او يحابه بعد وفاته لوجه الله تعالى لا يشترط فيه شرطا ولا يجعل عليه مالا وانه قد قبل  
من ابيه فلان هذه الوصية وان اباؤه فلا نافذ توفي ولم يرجع عن ذلك ولا شيء منه وانه نفذ هذه الوصية  
بعد موت ابيه واعتق فلانا وهو العبد الذي كان اوصى به اليه ابوه فصار فلان بذلك حرا لوجه  
الله تعالى له مال احرار وعليه ما على الاحرار لا سبيل له عليه من استرقاق او استخدام او استعلاء  
فقد صار في بده من تركه ابيه من ثلث قيمة هذا العبد الذي اعتقه ولا سبيل له عليه الا سبيل الولاء  
الذي ثبت في الشرع للمعتق حال حيوته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب \* اذا اعتق امته  
ثم نروجهما بعد العتق يكتب اقر فلان في حال جواز اقراره طائعا انه اعتق امته المسماة فلانة  
التركية او الهندية طائفا صحيحا الى آخر كتاب العتق ثم يكتب بعد كتاب العتق ثم ان المعتق هذا  
بعد هذا العتق الموصوف فيه تزوج معتقه هذه بمحض من الشهود المرضيين على صداق كذا  
ديارا تزوجا صحيحا وانها زوجت نفسها تزوجا صحيحا في ذاك المجلس على الصداق  
المذكور ويتم الكتاب والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة \* الفصل الخامس في التدبير كرم محمد روح  
في الاصل يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان لمملوكه فلان النلاني اني اعتقتك بعد موتني  
لوجه الله تعالى وطلب ما عنده من الثواب وابايومئذ صحيح واراد بذلك صحة البدن الا يرى  
انه قال عقبه لاعلة نبي من مرض ولا غيره ولا حاجة الى ذلك لان تدبير الصحيح والمريض  
سواء في ان كل واحد منهما يعتق من ثلث المال والطحاوي كان يكتب اني جعلتك مدبرا في حيوتي  
وحرا بعد موتني قال وانما جمعت بين اللطيف لان من مذهب بعض العلماء انه لا يصير مدبرا  
ما لم يجمع بين اللطيف فجاء بينهما احتراز عن قول هذا القائل ثم يكتب ولي ولاؤك وولاء  
عتقك من بعدك والطحاوي كان يكتب ولي ولاء ما عتق منك بالتدبير المذكور في هذا الكتاب  
لان من مذهب بعض العلماء انه اذا مات المولى وعليه دين فاستغرق بالتركة فالمدبر لا يعتق  
بل يكون رقتا يباع بالدين العبي على مولاه ولا يكون للمولى عليه ولاء في هذه الحالة فيمتن  
كتبنا لي ولاؤك على الاطلاق كان خطأ على قول هذا القائل وصيانة الكتب عن الخطأ واجبة  
ما امكن وبعض اهل الشروط يكتبون هذا ماد بر فلان عبده ومملوكه وموقوفه الهندي او التركي  
او الرومي المسسمى فلانا وبذكر جليلته ثم يكتب وجعله حرا بعد موته تدبرا مطلقا غير مقيد صحيحا

نافذا الايباع ولا يوهب ولا يورث ولا يهب ولا ينقل من ملك الى ملك لا رجعة فيه ولا مشوية  
 فهو مدبر لهذا المولى مادام هذا المولى حيا ينتفع به كما ينتفع بالعبد غير البيع وما يشبهه وهو حر  
 بعد وفاته لا سبيل لاحد عليه من ورثته الا سبيل السعاية فيما لم يخرج من الثلث والاسبيل الولاء  
 فان ولاءه لعقبه من بعده وصدقه هذا المدبر في كونه مملوكا له وقت التدبير وذلك في صحة هذا  
 المدبر وثبات عقله وجواز امره له وعليه ويلحق به حكم الحاكم فيكتب ثم ان هذا المولى اراد  
 بيع هذا المدبر من فلان فخاصمة المدبر فيه خصومة مستقيمة بين يدي قاضي عدل ناخذ القضاء  
 فحكم له عليه انه لا سبيل الى بيعه بحكم هذا التدبير بعد ما وقع اجتهاده ورأيه على ذلك عملا  
 بقول من قال ذلك من العلماء واخذوا بالحديث الوارد فيه واشهد على حكمه حضور مجلسه  
 وذلك في يوم كذا \* اذا كان العبد بين شريكين دبر احدهما نصيبه يكتب هذا ما دبر فلان جميع نصيبه  
 وهو النصف مثلا من جميع العبد الهندي المسمى فلان الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين  
 وجعل نصيبه منه وهو النصف مدبرا مطلقا في حياته وجعل نصيبه حرا بعد وفاته ويتم على نحو ما بينا  
 ويكون للشريك الآخر خياران ثلثة عند ابي حنيفة رح ان كان المدبر موسرا وخياران ان كان  
 معسرا وعندهما حقه في التضمين ان كان المدبر موسرا وفي الاستعاء ان كان معسرا فان اراد ان يكتب على  
 قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما يكتب على نحو ما ذكرنا في فصل العتق واما في فصل التضمين  
 يكتب وطالب الشريك الساكت المدبر بقيمة نصيبه يوم التدبير وذلك كذا ديناراً بثقويم المقومين  
 وقدمه الى القاضي العدل جائز الحكم فالزم القاضي المدبر ذلك وقبض الساكت ذلك  
 من المدبر تاما وبرئ المدبر من ذلك براءة قبض واستيفاء فصار جميع هذا المملوك مدبرا  
 للمدبر هذان ون فلان يعني الساكت ودون سائر الناس اجمعين ولا سبيل للساكت هذا  
 بعد هذا على الشريك المدبر ولا على العبد واذا حدث بهذا المدبر حدث الموت فهذا المدبر  
 حر كله لوجه الله تعالى لا سبيل لفلان يعني المدبر ولا لاحد من ورثته على هذا المدبر سبيل  
 الا سبيل الولاء والاسبيل الاستعاء فيما لا يخرج من الثلث \* العبد اذا كان بين اثنين وكلا رجلا  
 بالتدبير يكتب فيه على نحو ما بينا فيما اذا وكلاه بالا عتاق غير ان في فصل الاعتاق اذا قال  
 الركيل اعتقه عنهما او قال هو حر عنهما او قال نصيب كل واحد منهما حر عن مالكه فذلك  
 يكفي في عتق نصيب كل واحد منهما منه في الحال وفي فصل التدبير لا بد وان يقول ذكرت

نصيب كل واحد منهما من هذا المملوك وجعلت نصيب كل واحد منهما حراً بعد موته حتى يعقق نصيب كل واحد منهما بموته اما لو قال دبرته عنهما او قال حر منهما بعد موتهما فانهما يعقق بعد موتهما ولا يعقق نصيب من مات منهما أولاً بموته كذا في الذخيرة \* الفصل السادس في الاستيلاء وادارت كتابة كتاب لام الولد كتبت هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الذكر ان فلانا اقران امته التركية او الرومية او الهندية ويذكر اسمها وحليتها وسماها ام ولد له ولدت على ملكه وفراشه ابنه المسمى فلانا وابنته المسماة فلانة فهي ام ولد له في حيوته ينتفع بها كما ينتفع المالك بمملوكه غير انه لا سبيل له على بيعها ولا تسليمها من غيره بوجه من الوجوه وهي حرة بعد وفاته لا سبيل لاحد من ورثته عليها الا سبيل الولاء فان ولاء هاله ولعقبه من بعده وبلحق به حكم الحاكم تطدق بها ولا يحتاج ههنا الى استثناء سبيل السعاية لانه لا سعاية عليها وان كانت لا تخرج من ثلث ماله الا اذا كان الاقرار من المولى في المرض ولم يكن الولد قائماً معلوماً فحينئذ نعتق من الثلث فيذكر حينئذ سبيل السعاية ويستثنى على شرطه وان كانت الهجارية قد ابتطت سقط استبان خلقه او بعض خلقه يكتب اقرعندهم واشهدهم على اقراره طائعا ان جاريته فلانة ام ولده قد استطعت منه سقطا استبان خلقه او بعض خلقه فهي ام ولده الى آخر ما ذكرنا كذا في الذخيرة \* الفصل السابع في الكتابة يجب ان يعلم اهل الشروط اختلافوا في البداية بكتاب الكتابة فكان ابو حنيفة واصحابه رح يكتبون هذا ما كاتب عليه فلان مملوكه فلانا العلاني وكان الطحاوي والخصاف وكثير من كبار اصحابنا رح يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان العلاني لمملوكه فلان العلاني وكان يوسف بن خالد يكتب هذا كتاب ما كاتب عليه فلان العلاني مملوكه فلانا العلاني وكان ابو زيد الشروطي يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذكر شهدوا ان فلان بن فلان اقرعندهم طائعا انه كاتب عبده فلانا وقد عرفناه معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه واشهدنا على نفسه في صحة عقله وبدنه وجواز اقراره الى آخره فقد اختلفوا في البداية بكتاب الكتابة من هذا الوجه واتبع عامة اهل الشروط ان في الاشارة يكتب هذا ما اشترى خلفا للبصريين من اهل الشروط واتفقوا ان في فصل الخلع يكتب هذا كتاب من فلان واتفقوا ان في الاقرار يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون الى آخره بعد هذا قال ابو حنيفة واصحابه رح الكتابة

الكتابة في معنى البيع والشراء حتى صح كتابة الاب والوصي عبد الصغير كما يصح بيعهما ويصح فسخ الكتابة كما يصح فسخ البيع ثم في البيع والشراء يكتب هذا ما اشترى فكذا في الكتابة التي في معنى البيع يكتب هذا ما كاتب ويوسف بن خالد هكذا يقول ايضا ان الكتابة في معنى الشراء الا ان عنده في الشراء يكتب هذا كتاب ما اشترى فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب ما كاتب والطحاوي والخصاف رح يقولان الكتابة عقد يحتاج فيه الى الاخبار عن امر متقدم فانه يكتب كاتب فلان مملوكه فلانا فان كان كالخلع فان في الخلع يحتاج الى الاخبار عن امر متقدم فانه يكتب خالع امرأته ثم في الخلع يكتب هذا كتاب من فلان فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب من فلان بخلاف الشراء فان في الشراء لا يحتاج الى الاخبار عن امر متقدم فانه لا يذكر في كتاب الشراء ملك الهائج ولا يده الذي يبتني عليه صحة الشراء وابوزيد الشروطي يقول الكتابة ليست في معنى البيع لمن كل وجه حتى يلحق بالبيع لان البيع مبادلة مال بمال والكتابة مبادلة مال بماليس بمال ويثبت الحيوان ديناً في الذمة في الكتابة ولا يثبت في البيع وليس كالخلع من كل وجه ايضا حتى يلحق به لان الخلع لا يشمل الفسخ بعد وقوعه والكتابة تحتمل الفسخ بعد وقوعها فتعذر إلحاقها بالخلع والشراء فالحقناها بالاقاريروفي الاقاريير يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون بخلاف فكذا في الكتابة <sup>(٣)</sup> \* (صورة ما كتب اصحابنا رح) هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان الفلاني مملوكه فلان الفلاني كاتبه علي الف درهم ووزن سبعة يؤدونها نجوموا في خمس سنين كل سنة مائتي درهم ولم يكتبوا علي ان يؤدوها اليه للحال او يؤدوها اليه نجموا واحدا الى سنة او الي شهر انما يكتبوا ذاك تحرز عن قول الشافعي رح فان عنده الكتابة الجالبة لا تجوز وكذلك الكتابة المنجمة بنجم واجد عنده لا تجوز فكتبنا يؤدونها نجوموا احترازاً عن قول الشافعي رح وكتبنا في خمس سنين كل سنة من ذلك مائتي درهم ليصير مقدار النجوم وحصة كل نجم معلوما ثم قال يكتب ومحل اول النجوم هلال شهر كذا من سنة كذا انما يكتب ذلك حتى يصير محل اول النجوم معلوما ثم قال يكتب وعلي فلان عهد الله

(٣) من (صورة ما كتب اصحابنا رح) الى قوله (احترازاً عن قول الشافعي رح) هكذا وجدت عبارة الكتب الحاضرة عند التصحيح والمعبط الذي هو منقول عنه فاما المقام لا يخلو عن الخلل لان بهذه العبارة لا يحصل الاحتراز عن قول الشافعي رح كما لا يخفى والله اعلم بالصواب \*



وميثاقه ليجهدن حتى يؤدي جميع ما كاتبه عليه أما يكتب هذا تحريضا للعبد على الكسب  
 فيؤدي بدل الكتابة ولا يكتب هذا في مك الشرى لان المشتري مجبر على اداء الثمن وملاحقة في حقه  
 الى زيادة تحريص اما المكاتب فغير مجبر على اداء بدل الكتابة فبحسب في حقه الى زيادة تحريص \*  
 ثم ان ابا حنيفة واصحابه رح لم يكتبوا في مك الكتابة على ان لا يتزوج المكاتب مادام مكاتب  
 الا باذن المولى وكان الطحاوي والخصاف رح يكتبان ذلك ويكتبان ايضا وعلى ان يسافر مادام  
 مكاتبه اينما شاء في بر او بحر واسما كتبها على ان لا يتزوج مادام مكاتبه الا باذن المولى تحريضا عن قول  
 ابن ابي ابي فانه كان يقول له ان يتزوج بدون اذن المولى الا ان يشترط ذلك في عقد الكتابة  
 واسما كتبها على ان يسافر تحريضا عن قول بعض اهل المدينة فان مذهب بعض علماء المدينة  
 ان المكاتب لا يملك المسافرة من غير اذن المولى الا ان تكون المسافرة مشروطة في الكتابة \* ثم قال  
 يكتب فان عجز عن شيء من هذه السجود واخره عن محله فهو مردود في الرق واسما كتبنا هذا  
 مع انه ثابت بدون الشرط تحريضا عن قول جابر بن عبد الله رض فانه كان يقول ان اشترط في الكتابة  
 انه اذا عجز يرد في الرق فعند العجز يرد في الرق رضي العبد بذلك او سخط وان لم يشترط ذلك  
 في عقد الكتابة لا يرد في الرق الا برضى العبد فيكتب ذلك تحريضا عن قوله وكان الشمني وابوزيد  
 الشرطي رح يكتبان فان عجز عن شيء من هذه السجود او عن نجمين فهو مردود في الرق واسما  
 كتبنا ذلك تحريضا عن قول ابن يوسف رح فان مذهب ابن حنيفة ومحمد رح ان المكاتب  
 اذا حل عليه نجم وطالبه مولاه بذلك ورفع الامر الى القاضي بظرفي ذلك ان وجد للمكاتب  
 مالا حاصرا يدفع ذلك اليه مولاه اذا كان من جنس حقه وان كان له مال عائب يرجي قدومه  
 اجله القاضي يومئذ او ثلثة على حسب ما يرى القاضي في ذلك فان ادعى ما حل عليه والا  
 رده في الرق وقال ابو يوسف رح لا يرد في الرق حتى ينواله عليه بيمان فيكتب فان عجز عن شيء  
 من هذه السجود او عن نجمين يرد في الرق حتى يصير الرد في الرق مجعما عليه \* ثم قال يكتب  
 فما اخذه فلان منه فهو حلال له أما يكتب هذا حتى لا يتوهم متوهم ان العقد متى نسخ وعاد  
 المعقود عليه الى ملك المولى يلزم المولى رد ما اخذ من البذل ولا يحل له الا بتحليل من له البذل  
 والطحاوي رح كان لا يكتب هذا لان ما اخذه حلال له بدون الذكر لانه كسب هبة \* ثم يكتب  
 وان ادعى جميع ما كاتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى هكذا كان يكتب ابو حنيفة واصحابه رح وكان

الطحاوي رح لا يكتب ذلك ويقول من مذهب علي رضي الله تعالى عنده ان المكاتب يعتق بذر  
 ما ادى ومن مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ان المكاتب اذا ادى ثلث بدل الكتابة او ربع يعتق  
 ويصير غريما من غرماء المولى فيما بقي عليه وقال زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعائشة رضي الله  
 تعالى عنهم لا يعتق عنه شيء ما بقي عليه شيء من بدل الكتابة وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم وهو مذهب عامة العلماء فمتى كتبنا وان ادى جميع ما كاتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى  
 حتى يتعلق عنه باداء جميع بدل الكتابة كان هذا شرطا لا يقتضيه الاعتد عند علي وابن مسعود  
 رضي الله تعالى عنهما فربما يرفع الى قاض يري مذهبهما او يري فساد الكتابة بالشروط الفاسدة فيطأها  
 فذكر هذا يقع مضرا وتركه لا يقع مضرا وان كان تركه اولى \* ثم يكتب ولؤه ولؤه وولاء عتقه وانما يكتب  
 ذلك اتباعا للسلف وكان الطحاوي رح يكتب ولؤه ولا يكتب ولاء عتقه فان ولاء عتقه قد لا يكون له  
 فان هذا المعتق لو تزوج بامته وحدث له منها ولد فاعتق مولى الامة المولد فان ولاء هذا الولد لا يكون  
 لمولى الاب وانما يكون لمولى الام ويتم الكتاب \* وكثير من المتأخرين من اهل هذه الصنعة يكتبون  
 على حسب ما كان يكتبه ابو زيد ففي الكتابة الحالية يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسلمون  
 آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلان بن فلان اقرانه كاتب مملوكه فلان الفلاني يسميه  
 ويحليه علي كذا ذرهما كتابة صحيحة جائزة نافذة حالة لا فساد فيها ولا اخبار ولا عتد عليه  
 ان يردي ما شرط عليه الى المولى من غير تاخير علي انه ان فرط فيه فام يؤدها الى ثلثة ايام  
 او ادى بعضها دون بعض فامؤلاه بعد ذلك ان برده في الرق وما اخذه المولى منه فهو حلال له  
 وان اداها كلها اليه علي هذا الوجه او الى غيره ممن يقوم مقامه في قبض حقوقه في حيوته  
 او بعد وفاته فهو حر ولا سبيل لمؤلاه عليه ولا لورثته الا سبيل الولاء فان ولاءه لمؤلاه حال حيوته  
 وهو لعتقه بعد وفاته وقبل هذا المكاتب منه هذه الكتابة مواجهة وصدق المكاتب هذا  
 في كونه مملوكا له يوم كاتبه وقضى بصحة هذه الكتابة قاضي من قضاة المسلمين ويتم الكتاب كذا  
 في الذخيرة \* وهكذا في المحيط \* وان كان البذل مكيلا او وزونا او معدونا او مذكروا او حيوانا فكذلك  
 الجواب لكن في الحيوان يذكر اسنانها وصفاتها فان كانت مبهمة الاوصاف لكن من جنس  
 مسمى جاز عندنا خلاف بعض الناس ومتى الققت به حكم الحاكم جاز بالاتفاق كذا في الظهيرية \*  
 وفي الكتابة الموجهة يكتبون كتابة صحيحة جائزة نافذة منجمة نجوم عشرة مؤجلة بعشرة اشهر

متواليداً ولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا كل نجم منها كذا يؤدي عند مضي كل شهر منها  
نجمه أو حاجي هذا المكاتب عند الله وميثاقه أن يحتج في أداء كل نجم عند محله إلى مولاه هذا  
ولا ينصرف في ذلك ولا يتوارى عنه على أن هذا المكاتب أن عجز عن أداء هذا المال على هذه  
النجوم أو آخر بجمامته عند محله إلى ثلاثة أيام فلمولاه هذا أن يرد في الرق أو يكتب فهو مردود  
في الرق وهذا الوثق لأن في الوحة الأولى يحتاج إلى قضاء أو رضاء وفي الوجه الثاني لا يحتاج  
إلى شيء من ذلك بل بنفس العجز يعود إلى الرق وما أخذه المولى منه من بدل الكتابة فهو حلال  
له وإن أدى جميع هذه النجوم من غير تأخير إليه أو إلى من يقوم مقامه في قبض حقوقه في  
حيونه وبعد وفاته فهو حلال لمولاه عليه ولا لورثته من بعده ولا لأحد من الناس الأسفل  
الولاء ويتم الكتاب \* إذا كاتب عبده وأمه وهما زوجان يكتب في ذلك شهدا أن فلانا كاتب  
عبده فلانا ويسميه ويحليه وجاريتة فلانة ويسميتها ويحليها وهي امرأة هذا العبد كاتبهما جميعاً  
كتابة واحدة على كذا درهما وحمل بحوميهما واحدة وهي كذا وكذا من المدة أولها كذا وآخرها كذا  
وكل نجم من ذلك كذا وكل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بامر صاحبه ما على  
صاحبه إلا لاهما هذا بجميع ذلك ضمناً صحيحاً جائزاً ما في الشرع وعلى فلان وفلانة عهد  
الله تعالى وميثاقه أن يحتج في أداء هذه الكتابة إلى مولاهما فلان وذلك في يوم كذا من شهر  
كذا ومن أجل الشروط من يكتب بعد قوله وكل نجم من ذلك كذا وعلى أن لا يعتق واحد منهما  
ولا شيء منه إلا بأداء جميع بدل الكتابة وعلى أن للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بجميع بدل  
الكتابة وترك كماله كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يطعن طاعاً أن هذه كماله المكاتب وكذا الله بدل  
الكتابة فلا يصح وإبه حسن \* وعلى هذا إذا كاتب عبد بن له يكتب في ذلك كاتب عبده فلانا وفلانا  
مكاتبه واحدة بكذا وحمل بحوميهما واحدة إلى آخر ما ذكرنا على أن للمولى أن يأخذ كل واحد  
منهما بجميع هذا المال وعلى أن لا يعتق واحد منهما ولا شيء منه إلا بأداء جميع هذه المكاتب  
وإذا عجز عن شيء من ذلك فله أن يردهما في الرق كذا في الذخيرة \* وإن كاتب عبده وأمه له  
وهما زوجان ومعهما أولاد صغار يكتب كاتب فلان عبده فلانا وأمه فلانة وهي منكوبة هذا  
العبد وأولادهما وهم فلان وفلانة وهم صبية صغار في حجر أبيهم وأمهم كتابة واحدة على  
كذا

كذا درهما منجما كذا انجم اكل نجم كذا فان عجز فلان عن اداء هذا المال او عن اداء بعضها او اخر نجمها منها عن محله حتى مضت خمسة ايام او كذا فلان هذا المولى ان يرد ويرد امرأته واولاده مؤلا الى الرق وما اخذ المولى من بدل الكتابة قبل ذلك فهو له وان ادعى المكاتب جميع هذا المال على النجوم فهم جميعا احرار ولا سبيل لمولاهم عليهم الا سبيل الولاء ويتم الكتاب \* وان كاتب عبد المديركتب كاتب عبد المدير المسمى فلان \* وان كاتب ام ولده يكتب كاتب ام ولده فلانة كذا في المحيط \* وان كاتب عبد امشتركا بينه وبين غيره باذن شريكه يكتب هذا اما كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلان وبين حليته الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين باذن شريكه فلان هذا على انه اذا ادعى هذا المكاتب هذا البذل الى موليه هذين فهو حر وان الشريك فلان هذا المكاتب يقبض حصته من ذلك وابعده له على انه كلما نهاه عن قبضه فهو مأذون له في جميع ذلك ان نامستقبلا وصدقه شريكه وهذا العبد في جميع ذلك مشافهة ويتم الكتاب \* وان كاتب نصيبه من العبد المشترك بينه وبين غيره باذن شريكه فنقول كتابة احد الشريكين نصيبه باذن شريكه بمنزلة كتابة كل العبد باذن شريكه عند ابي يوسف ومحمد رح لان الكتابة عند هذا لا تتجزئ في ذكر النصف في الكتابة يكون ذكرا للكل فيكتب كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلان باذن شريكه على نحو ما مر وان كاتب نصيبه بغير باذن شريكه فهذا او ما لو كاتب الكل بغير باذن شريكه سواء وهما يصبر كله مكاتبا على المكاتب ويتملك نصيب شريكه فهنا كذلك وعند ابي حنيفة رح الكتابة متجزئة فيقتصر الكتابة على نصيب المكاتب فبعد ذلك ينظر ان كان كاتب بغير باذن الشريك فالشريك حق الفسخ وان كان كاتب باذن الشريك فالشريك ليس للشريك حق الفسخ \* فان اراد ان يكتب كتابا على قول ابي حنيفة رح يكتب هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان جميع نصيبه وهو النصف من العبد الذي هو مشترك بينه وبين فلان على كذا واذا اخذ المكاتب من العبد شيئا من بدل الكتابة كان للساكت ان يأخذ نصف ذلك ان كانت الكتابة بغير باذن الساكت وان كانت الكتابة باذنه فكذلك اذا لم يأذن له الشريك بقبض المكاتبه وان ادعى له بقبض المكاتبه فليس للساكت ان يأخذ من ذلك شيئا فيكتب في الكتاب هذا ما كاتب فلان جميع نصيبه الى آخر ما ذكرنا وقد يكتب وقد ادان له شريكه بكتابة نصيبه وبقبض بدل الكتابة ويتم الكتاب \* اذا كان العبد كله لرجل كاتب نصفه فعند ابي يوسف ومحمد رح الكتابة لا تتجزئ فاذا كاتب النصف

فيصير الكل مكانا يكتب هذا ما كاتب فلان عبده فلانا وعند ابي حنيفة رح الكتابة تجزى فيكتب  
هذا ما كاتب فلان نصف عبده فلان وهو سهم من سهمين من جدبته على كذا درهمان كتابة صحيحة  
الى قولنا اذ ادى هذه المكتبة فهذا النصف المكتب منه حر ولا يكتب فيه ولا سبيل للمولى عليه  
لان للمولى ان يعتق النصف الباقي وان يستعبده في النصف الباقي. فيترك ذكره وينظر الى مادا  
يصبر امره ثم يكتب كتابا آخر كذا في المحيط \* ويكون كسب الباقي للمولى غير انه لا يستحدمه  
ولا ينصرف فيه بالتسليم ولا يقر بها ان كانت امته ويلحق به حكم الحاكم كداني الطميرة \* واذا ادى  
المكتب بدل الكتابة في هذه الصورة يكتب له اقر فلان انه كان كاتب نصف عبده فلان على كذا منجبا  
بكدا وان ادى الجوم كلها وعق منه نصفه ويرى عن بدل كتابة هذا النصف براءة ايعاء ويتم الكتاب \*  
واذا اقرر حكم المشبه الهامي على ثلثي يثبت له كتابا آخر على وجهه \* اذا كاتب الاب عبدا  
الصغير يكتب في ذلك هذا ما كاتب فلان على ابنه الصغير المسوى فلان عبده فلانا يسمى العبد  
ويحليه على كذا دينار او هو مثل قيمة هذا العبد يومئذ لا وكس فيه ولا شطط وفي هذا العقد نظر لهذا  
الصغير وافرار ماله على الوحه الاحسن وهذا الولد صغير لا يلي امر نفسه بنفسه وانما يلي عليه  
ابوه هذا يحكم الامورة باذا انتهى الى موضع الاداء كتب واذا ادى هذه المكتبة وعق فلا سبيل  
لاحد عليه الا سبيل الولاء فان ولاء لهذا الصغير في حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب \* واذا كاتب  
الوصي عبد اليتيم يكتب فيه هذا ما كاتب فلان وصي فلان بعني اب الصغير على انه الصغير  
فلان وهو صغير في حجر هذا الوصي ولا يلي هذا الصغير امر نفسه بنفسه وانما يلي عليه هذا الوصي يحكم  
وضايته عليه كاتب عبد هذا الصغير اسمه فلان هو فلام شاب وبين حابته على كذا مكانة صحيحة  
ويتم الكتاب كما يتم كتاب الاب اذا كاتب عبدا ابنه الصغير \* اذا كاتب المكتب عبده يكتب فيه  
هذا ما كاتب فلان مكتب فلان عبد نفسه فلان الهندي ويحليه كاتبه على كذا تمير المالكه وهو  
مثل قيمة العبد مكتبة صحيحة الى قولنا اذ ادى هذا المكتب الثاني البدل بتمامه الى المكتب  
الاول فهو حر وولاء للمولى المكتب الاول في حياته ولعقبه من بعد وفاته ان اداه هذا المكتب الثاني  
والاول مكتب على حاله وان ادى اليه بعد ما عتق الاول فان ولاء له ولعقبه من بعده كذا  
في المحيط \* الفصل الثامن في الموالات يكتب فيها هذا ما شهد علينا الشهود المسمون آخر هذا الكتاب  
ان فلانا كان نصرانيا او يهوديا او مجوسيا او حرييا عابدون ائمنهم فهداه الله تعالى الى الاسلام وزينه

بالإيمان به وبنبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم فكرة اليه مله الكفر واكمه بالتقوى وخلع عنه لباس  
الشرك واللبسه لباس التوحيد ومن عليه بالإقرار برؤيته والوحيته ووجدانيته وبما جاء به محمد  
صلى الله عليه وآله وسلم من عنده والتصديق به والبراءة عما كان فيه من الكفر والطغيان وأجرى على  
لسانه كلمة الاخلاص شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وابتعد من الكفر والضلالة  
وعبادة الطاغوت ودلّه الى الصراط المستقيم الذي ارتضاه لعباده ونجاه من اليم عقابه وجعل  
اسلامه على يدي فلان فاسلم على يديه ثم والاه وعاقده ليعقل عنه ما دام حيوته ان جنى  
جناية يجب ارشها على العاقلة وهو خدسمائة درهم فصاعدا ويتحمل عنه ما يوجب الحكم  
ويرثه اذا مات فهو اولى الناس به محياه ومماته وولاؤه له ولعقبه من بعده ان لم يكن له  
وارث يرثه فوالاه على ذلك وعاقده موالاة صحيحة جائزة وقبل فلان موالاته هذه على  
ما وصف فيه قبولاً صحيحاً وقد جعل فلان لهذا الذي اسلم على يديه ووالاه وعاقده عهد الله  
وميثاقه وذمة رسوله ان لا يتحول بولائه هذا عنه الى غيره والزم نفسه بهذه الموالاة المعاقدة التي  
جرت بينهما النصرة والمعونة له وضمن له الوفاء بذلك كله ما لم يتحول بولائه عنه الى غيره واشهد على  
انفسهما ويتم الكتاب بنسخة اخرى في هذا على سبيل الابحاز هذا ما شهد به الشهود الى قولهم ان فلان  
اسلم على يدي فلان وحسن اسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد من عصبته او صاحب  
فرض او ذي رحم فوالى هذا الذي اسلم فلانا وهو الذي اسلم على يديه موالاة صحيحة وعاقده  
معاقدة جائزة على ان يعقل عنه لو جنى جناية يعقلها العاقلة شرعا ويرثه ان مات ولم يترك وارثا  
قريباً ولا بعيداً وقبل فلان هذه الموالاة وهذه المعاقدة قبولاً صحيحاً وذلك في صحة ابدانها وثبات  
عقولهما وجواز امورهما طائعين راغبين لاعلته بهما تمنع صحة التصرف والاقرار وجعل هذا الذي  
اسلم على نفسه عهد الله وميثاقه ان لا يتحول بولائه عنه الى غيره واشهدا على انفسهما ويتم  
الكتاب \* ولا ينبغي ان يكتب في هذا الكتاب موالاة لازمة فان له ان يحول بولائه الى غيره  
ما لم يعقل عنه ولو والى رجلاً قد اسلم بنفسه لا على يديه يصح ويكتب فيه شهدا وان خلانا اسلم  
وحسن اسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد فوالى فلانا موالاة صحيحة جائزة وعاقده  
على ان يعقل عنه الى آخره وان اسلم على يدي رجل فلم يواله ووالى غيره صح ويكتب فيه  
شهدا ان فلانا اسلم على يدي فلان ولم يواله ولم يعاقده ووالى فلانا ويتم الكتاب على الوجه الذي

تقدم وأن جنى هذا الذي اسلم جناية يبلغ ارشها خمسمائة درهم او يزيد عليها عتله المولى  
 الاعلى وبالفلسه ويكتب فيه شهدوا ان فلانا اسلم ووالى فلانا بتاريخ كذا على ان يعقل عنه اذا  
 جنى جناية يبلغ ارشها خمسمائة وبرث عنه اذ مات فيكون اولى به في حياته ومماته وقبل  
 فلان ذلك منه وكتبنا بينهما كتابا وهذه نسخته وان شاء الكاتب يكتب وكننا بذلك كتابا بتاريخ كذا  
 بشهادة فلان وفلان وهذه نسخته ثم يكتب بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وينسخ الكتاب الذي كتبنا  
 بينهما ثم يكتب على اثر ذلك وان فلانا هذا جنى جناية ارشها خمسمائة وان كان اكثر  
 من خمسمائة يبين مقداره وذلك في حال لم يكن انتقل بولائه عنه وان فلانا وقومه عثلوا ذلك  
 عنه بقضاء فاض من قضاة المسلمين قضى بذلك عليهم وهو يومئذ نافذ القضاء فليس له ان يحول  
 بولائه عنه الى غيره بعد، لزوم هذا الولاء بهذا السبب \* وان اسلم ذميان ووالى كل واحد  
 منهما صاحبه يكتب فيه شهدوا ان فلانا وفلانا كما جميعا نصرا نبين فهداهما الله تعالى الى  
 الاسلام فاسلما وحسن اسلامهما وانهما بعدما اسلما والى كل واحد منهما صاحبه وعاهده  
 موالاة صحيحة جائزة لينحل كل واحد منهما عن صاحبه ما دام في الا حياء ان جنى احدهما  
 جناية يبلغ ارشها خمسمائة درهم فصاعدا وبرث كل واحد منهما صاحبه اذ مات صاحبه ايها  
 مات اولاً فللباني منهما ولاية الميث منهما وولاء عتقه من بعده ان لم يكن لواحد منهما وارث  
 مسلم قريب او بعيد بعرض او عصبه او رحم فوالى كل واحد منهما صاحبه على ذلك موالاة  
 صحيحة وعاقدة معاقدة جائزة وقبل كل واحد منهما هذه الموالاة وهذه المعاقدة من صاحبه  
 قبولا صحيحا جعل كل واحد منهما لصاحبه على نفسه عهد الله وميثاقه ان لا يتحول بولائه عنه الى  
 غيره وضمن له الوفاء بذلك واشهدا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة \* الفصل التاسع في الاشربة  
 اذا اراد الرجل ان يشترى دارا واراد ان يكتب لذلك كتابا يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان  
 العلاني من فلان بن فلان العلاني جميع الدار المشتملة على البيوت التي ذكر البائع انها  
 ملكه وحقه وفي يده وموضعها في مصر كذا في محلة كذا في سكة كذا في رواق كذا وبحضرة مسجد  
 كذا وهي الدار الثالثة من دورة او البربعة وهي من يمين الدار داخل فيه اوصن يسارة ويشتمل على  
 هذه الدار حدود اربعة حدها الاول لزيق الدار المعروفة لفلان والدار المنسوبة الى فلان بن فلان  
 بن فلان

بن فلان ويكتب حدها الاول لصيق الدار المعروفة لفلان او يكتب بلى الدار المعروفة لفلان ويكتب  
بلاصق او يكتب بلازق الدار المعروفة لفلان ويكتب الحد الثاني والثالث والرابع كذلك وفي الرابع  
يذكر لزيق هذه السكة واليه بابنها ومدخلها واشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا  
البائع المسمى في هذا الكتاب جميع هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب بحقوقها وحقوقها  
كلها ارضها وبنائها سفها وعلوها وطرقها ومسبل مائها من حقوقها ومرافقها التي هي لها  
من حقوقها ركل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها وكل ما هو  
معروف بها ومنسوب اليها من حقوقها بكذا كذا يذكر جنس الثمن ونوعه وقدره وصفته وما اشبه  
ذلك على وجه يرتفع الجهالة نصفها كذا اشراء صحيبا جائزا نافذا باتا بنة خاليا عن الشروط  
المفسدة والماعنى المبطله والعدة الموهنة لا خلا بة فيه ولا خيانة ولا وثيقة بيمان ولا موعة ولا رهن  
ولا تلجئة بل بيع رغبة وارالة ملك الى ملك وشراء جد وقبض هذا البائع المسمى في هذا الكتاب  
من المشتري المسمى في هذا الكتاب جميع هذا الثمن المذكور جنسه ونوعه وقدره وصفته في هذا  
الكتاب تاما وافيا بايضاء المشتري هذا ذلك كله آياه وبرى اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء  
لا براءة اسقاط وابراء وقبض المشتري هذا جميع ما وقع عليه عقدة البيع المذكور بتسليم البائع  
هذا المذكور في هذا الكتاب ذلك كله اليه فارضا عن كل مانع ومنازع وتفرقا عن مجلس هذا العقد  
بعد صحته وتماهه ونفذه وابترامه وتقرره واستحكامه تفرق الابدان وذلك كله بعد اقرار  
هذين العاقدين انهما رأيا بذلك كله وعرفاه ورضياه فما ادرك هذا المشتري من ذلك  
او في شيء منه من حقوقه فعلى البائع هذا تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب واشهاد  
على انفسهما بذلك كله من كتب اسمه في آخره بعد ان قرأ عليهما بلسان عرفاه به واقرأ انهما قد فهما  
واحاطا به ولما بذلك كله في حال صحة ابدانهما وكمال عقولهما طابعين غير مكرهين لاجل بهما  
ولا يواحد منهما من مرض ولا غيرة تمنع صحة الاقرار وتنفذ التصرف وذلك كله في يوم كذا من شهر  
كذا بسنة كذا في هذا الصك اصل في جميع الاثرية ثم تختلف الالفاظ باختلاف الاحوال ثم ان محمدا  
رح قال في الاصل اذا اراد الرجل ان يشتري دارا يكتب هذا ما اشترى فلان ولم يقل يكتب  
هذا ما باع فلان مع ان كل واحد منهما يحتاج الى تأكيد حقه وكل واحد من اللفظين ينظم الآخر لانه  
لا يتحقق الشراء بدون البيع ولا يتحقق البيع بدون الشراء انما فعل كذلك تبركا بالسنة فان رسول الله



صلى الله عليه وآله وسلم حين اشترى علاماً من صدا بن خالد بن هودة امران بكتب هذا ما اشترى  
 محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صدا بن خالد بن هودة ولم يأمران بكتب هذا ما باع صدا  
 بن خالد بن هودة من محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر محمد رح ايضا ان بكتب  
 هذا ما اشترى ولم يقل يكتب هذا كتاب ما اشترى وأهل البصرة يكتبون هذا كتاب ما اشترى  
 لان قوله هذا اشارة الى البياض الذي يكتب فيه وفيه كتابة ما اشترى لاحقية الشراء الا ان محمدا  
 رح اختار هذا ما اشترى تبركا بالسنة ولان ما في قوله هذا كتابات ما اشترى يحتمل الاثبات  
 ويحتمل الالهي يكتب هذا ما اشترى ليستحي احتمال السمي وذكر محمد رح ايضا عند ذكر اليايع  
 والمشتري يذكر اسميهما واسم ابيهما ولم يذكر اسم جددهما وهذا قول ابي يوسف رح فاما على قول  
 ابي حنيفة ومحمد رح لا بد من ذكر الجدة وان كان المشتري او المائع مشهورا بالاسم كظاوس  
 وخطاء وشريح وامثالهم يكتبون ذكر اسمهم ولا حاجة الى ذكر السبب وان ذكر اسمهم واسم ابيه  
 وذكر قبيلته مكان حده فان كان ادنى القائل وكان فخذ اخصا بحيث لا يوجد على اسمه واسم  
 ابيه غيره لا محالة فذلك يكفي وان ذكر قبيلته الا على ذلك لا يكفي ولا بد من ذكر الجدة مع ذلك  
 وان ذكر مع ذلك اسم الجدة الا ان في تلك القبيلة بهذا الاسم والنسب غيره فذلك لا يكفي ولا بد  
 من ذكر شي آخر وان ذكر اسمهم واسم ابيه ولم يذكر اسم جدته وقبيلته وانما ذكر صاعته فان كان  
 صاعته لا يشاركه غيره فيها كما يقال فلان بن فلان الحليفة فلان بن فلان القاصي فذلك يكفي  
 للتعريف وان كان صاعته يجوز ان يشاركه غيره فيها فانها لا يكفي للتعريف عند ابي حنيفة رح  
 والخليفة ليست من اسباب التعريف لان الحليفة تشبه الحلية ولكن ان كتب الحلية فذلك اولي  
 لا بد يحصل به زيادة تعريف وكذلك سائر الاشياء التي ليست من اسباب التعريف لو كتب فذلك  
 اولي وان كنت كنيته لم يكتب شي آخر ان كان يعرف بتلك الكنية لا محالة فذلك يكفي وذلك  
 نحو ابي حنيفة رح وامثاله وكذلك اذا كتبت بن فلان وهو يعرف لا محالة كابن ابي ليلى فذلك  
 يكفي للتعريف \* وان كان البائع او المشتري عتيق فلان يكتب فلان الهندي او التركي عتيق  
 فلان بن فلان \* وان كان من عتيقه عتيق غيره يكتب فلان الهندي عتيق فلان التركي عتيق  
 الامير فلان بن فلان \* وان كان البائع او المشتري مملوك رجل يكتب فلان الهندي او التركي  
 مملوك فلان بن فلان بن فلان وهو مأذون له من جهة مولاه هذا في جميع انواع التجارات او يكتب

عن فلان او عبد فلان وفي الامة يكتب فلانة الهنديّة فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلان الهندي مكاتب فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلانة الهنديّة مكاتب فلان بن فلان بن فلان ثم يكتب في كتاب الدار المشتراة حدودها الاربعة وان كانت الدار معروفة مشهورة وهذا قول ابني حنيفه رح وقال ابو يوسف ومحمد رح ان كانت الدار معروفة مشهورة ولا يحتاج الى ذكر حدودها ولا يكتب وهي ملك البائع نظر للمشتري لانه لو كتب ذلك بصير المشتري مقرا بملك البائع فلو استحق المشتري من يده يوما من الدهر لا يرجع على البائع من الثمن عند زفر رح واهل المدينة لان اقرار المشتري بالملك للبائع حجة عليه في منع الرجوع بالثمن فلا يكتب وهي ملك البائع احترازا عن قول هؤلاء نظرا للمشتري ولا يكتب وهي في يده ايضا عند علمائنا وعامة اهل الشروط رح وكان ابو زيد الشروطي رح يكتب وهي في يده وعلماؤنا احتجوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب كتاب شراء العبد من عدا بن خالد بن هودة ولم يكتب فيه والعبد في يده ولا نهما ربما يرتفعان الى قاض يري ان الاقرار باليد للبائع اقرار بالملك له لما ان ظاهر اليد يدل على الملك فيبطل حق المشتري بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق اخذا بقول زفر وابن ابي ليلى واهل المدينة رح فلا يكتب ذلك احترازا عما قلنا نظر للمشتري ولكن يكتب وقد ذكر البائع انها ملكه وفي يده علمي نحو ما كتبنا في اول هذا الفصل ثم ان محمدا رح لم يذكر في الاصل ان باي حديتدأ في الكتاب وكان يوسف بن خالد وهلال رح يقولان يبتدأ من باب الدار ثم يكتب العدل الذي على يمين الداخل ثم يكتب ما يلي ذلك الى آخره وابو حنيفة وابو يوسف رح يقولان يبتدأ بما يلي القبلة ونواحيها نحو المشرق ثم بما يلي القبلة وما يابها نحو المغرب ثم عن يمين القبلة ثم عن يسارها ومن العلماء من قال يبتدأ بالجانب الغربي العدل وان ترك هذا الترتيب وكتب كما يكتب اليوم فلا بأس به للحصول التعريف بالتمديد بالحدود الاربعة وهو المقصود من ذكر الحدود وكان الشمني وهلال رح يكتبان في ذكر الحد حدها الاول ينتهي اليه داود فلان ومحمد رح يقول بلي احب الي لان قوله ينتهي لا ينفي الفرجة والواسطة وقوله بلي ينفي الواسطة ان كان لا ينفي الفرجة قال عليه السلام لي ايني منكم اولوا الاحلام والنهي والمراد القرب دون الاتصال وقيل يلاصق ويلازق اولى الالفاظ لانهما ينفيان الفرجة والواسطة كذا في المحيط \* وان كان بين الدارين فرجة

ذكر الطحاوي رح ان الكاتب بالحبار ان شاء كتب حددا الاول ينتهي الى العرجة التي بينها وبين دار معروفة لفلان وان شاء كتب حددا الاول ينتهي الى العرجة الناصلة بينها وبين دار معروفة لفلان قال الطحاوي رح وهذا الاولى من الاول لان ذلك يوهم ان تكون العرجة من الدارين فيكون بعضها داخل في الدار المبيعة والتحد لا يدخل في المحدود فيكتب ينتهي الى العرجة العاصلة بينهما فلان ثم بعض اهل الشروط يكتب حددا الاول ينتهي الى دار فلان واصحابا كرهوا ذلك وقالوا ينبغي ان يكتب ينتهي الى الدار المعروفة لفلان والى الدار المسوطة اليه لانه لو كتب ينتهي الى دار فلان كان هذا اقاربا من السائق والمشتري ان تلك الدار ملك فلان فلو اشترى واحد منهما تلك الدار من فلان يوما من الدهر واستحق من بده لا يرجع بالثمن على فلان عند فروان ابي ليلى واهل المدينة خرج يكتب على بحر ما ينشأ خضرارا عن هذا وانما اخترنا احد حدودها ينتهي الى دار فلان يلاق دار فلان ولم يكتب احد حدودها دار فلان لان على احدى الروايتين عن ابي يوسف رح يدخل الحد في المحدود في البيع فيؤدى الى فساد البيع اذا فعل المسجد او طريق العامة حددا لانه يصير حامعا ليسا يحوز به وبمسالا يجوز مع احتساب الثمن ويشت الحبار للمشتري اذا جعل الحد دار فلان اذ لم يسلم فلان دارة اليه بهذا البيع وينتقص الثمن للسائق لانه يصير بعض الثمن متعلقا بدار الحبار فلهذا اخترنا ينتهي يلاق بلي بلاصق وانما اعدنا لبط اشترى بعد ذكر حدود الدار خلا فالبعض اهل الشروط ما بهم لا يغيدون ذلك لان من مادة اهل اللسان انه اذا تخلل بين الخمر والمخير منه كلمات فابهم بعيدون النحر للماكيد ولزيادة الادغام ثم ان محمدا رح ذكر في الكتاب اشترى منه الدار التي في موضع كذا واهل الشروط يكتبون جميع الدار لانه عسى يذكر الدار ويراد به البعض مطلق اسم الكل على البعض جائز فكتبوا جميع الدار اذ لا لهذا الوهم وذكر محمدا رح ايضا في الكتاب اشترى الدار المحدودة في كتابها ودار فلان الشمسي واهل رح يكتبان في هذا الكتاب قال لان قوله كتابا اضافة الكتاب الى البائع والمشتري فيكون اقاربا منه ما ان الكتاب ملكها مرما يارعة البائع في كون الكتاب في يده ويحول اليه وبين الكتاب فلا رة هذا الوهم يكتب هذا الكتاب وذكر ايضا انه يكتب اشترى الدار المحدودة لحدودها كلها وهكذا كان يكتب ابو حنيفة ومحمد

ومحمد رح وأبو يوسف رح كان يقول انه لا يكتب بحدود هالانه لو كتب ذلك بدخل الحد في البيع وفيه فساد على ما رواه حنيفة ومحمد رح قالوا القياس ما قاله ابو يوسف رح لكننا تركنا القياس بالعرف فان في العرف لا يراد بقولهم بحدودها ادخال الحد تحت البيع وانما يراد به ادخال ما وراء الحد وذكر ابو زيد الشرطي رح في شروطه ان في دخول الحد تحت البيع بقوله بحدودها قياسا واستحسانا القياس ان يدخل الحد تحت البيع وفي الاستحسان لا يدخل واذا كان على جواب الاستحسان على قول ابي يوسف رح لا يدخل الحد تحت البيع مع ذكر قوله بحدودها اولى ان لا يدخل الحد تحت البيع على قوله بدون ذكر قوله بحدودها فيصير ما ذكره ابو زيد رح رواية عن ابي يوسف رح ان الحد لا يدخل تحت البيع ورأيت في بعض نسخ الشروط اذا كتب احد حدود هذه الدار دار فلان والثاني والثالث والرابع كذلك ولا يكتب اشتراها بحدودها لان الحد يدخل في الشري وانما كتب احد حدودها ينتهي الى دار فلان او يلازق دار فلان يكتب اشتراها بحدودها وبعض المحققين من مشائخنا رح ذكروا في شرح كتاب الشروط انه ليس في كتابة احد حدودها يلازق دار فلان يلاصق دار فلان احتياط بل فيه ترك الاحتياط لان الحد لما كان لا يدخل تحت البيع عند ابي حنيفة ومحمد رح واحدى الروايتين عن ابي يوسف رح يبقى الحرف الملازق بدار فلان على ملك البائع فلا يتمكن المشتري من التصرف فيه بناء وغير ذلك ويكون للبائع ولاية نقض تصرف المشتري فيه ونقض البناء الذي عليه وفيه من الضرر على المشتري مالا يحفى وكذلك يوجب انقطاع حق الشفعة بسبب الجوار لانه قد فصل بين هذه الدار وبين الدار الاخرى حرف لم يدخل في البيع ولو بيعت الدار الاخرى وكتب في حدها لزيد دار فلان يكون كذا فكان فيه ترك الاحتياط اما لو كتبنا احد حدود دار فلان ففيه ترك الاحتياط على قول ابي يوسف رح على احدى الروايتين من حيث ان الحد يدخل تحت البيع ومن حيث ان البائع والمشتري يصيران مقرين بملكية تلك الدار فلان فيستد عليهما باب الرجوع بالثمن لو اشترى احدهما بوما من الدهر تلك الدار على قول زفر بن ابي ليلى واهل المدينة رح الا ان ذلك امر موهوم وذكر ايضا انه يكتب ارضها وبناءها فقد ذكر الارض وان كان اسم الدار ينطلق على الارض لا محالة انما ذكرها للتاكيد وذكر البناء ولا بد من ذكره لان اسم الدار لا ينطلق على البناء لا محالة ولم يذكر محمد رح سفلها وعلوها واختار المتأخرون ذكر ذلك وهو الصحيح لانه مني

لم يذكر العلو لا ينتهي وهم كون العلو ملك عبر البائع ومنى لم يذكر السئل لا ينتهي وهم ان يكون تحت الدار سرداب هو ملك غير البائع ثم كان الشئني وعلال رح يكتبان سئل وعلوه ولا يكتبان سئليا وعلوها قال لان قوله سئل وعلوه ينصرف الى سئل الباء وعلوه وما معلومان معلومان للبائع فيصير بائعا لملك نفسه وقوله سئليا وعلوها ينصرف الى سئل العرصة وعلوها فربما يتوهم منوههم انه اراد به العلو الى صان السماء فيكون بائعا للهواء وبيع الهواء لا يجوز بل هذا اختاروا سئل وعلوه وغيرهما من العلماء اختاروا سئليا وعلوها وكذلك كان يكتب ابو زيد الشروط وطى رح قالوا لانه ربما يكون تحت الارض سرداب ويقول وعلوه وانه ينصرف الى البناء واسم البناء لا يتناول السرداب لا يعلم ان السرداب حل هو له وحل دخل تحت البيع وبنوه سئليا وانه ينصرف الى العرصة يعلم ان السرداب له وانه دخل تحت البيع وانما كتبوا وعلوها حتى ينتهي وهم ان يكون العلو على البناء الآخر ولا خير عليه حق التعلي وما قال من وهم ان يدخل تحت البيع العلو الى حنان السماء فاسد لان كل واحد يعرف ان العلو لا يراد بهذا غير ما يدخل تحت العقد وانما اراد به ما يدخل تحت العقد وهو البناء ذكر محمد رح طرقها ولم يلحق بآخره من حقوقها واهل الشروط يلحقون بآخره من حقوقها كذا في الدخيرة \* وذكر الطحاوي رح ان اكثر اهل الشروط يذكرون الطريق والمختار عند تاركه وكذلك المسبل لانهم ان ذكروا الطريق مطلقا يتناول ذلك الطريق العام الذي لا يجوز بيعه وكذلك الميزاب ربما ينصب في جزء من طريق العامة فاد اطلق ذلك يدخل في البيع ما لا يجوز بيعه فيفسده البيع وان قال وطريقها ومسبل ما فيها التي من حقوقها ربما لا يكون للدائر طريق خاص هو من حقوقه فيصير جامعا في العتدين المعدوم والموجود وذلك يفسد للعقد فلا جسن ان لا يذكر الطريق والمسبل اصلا لان المقصود حاصل بذكر المرافق فانه ان كان لها طريق خاص او مسبل ماء حاص دخل ذلك في العقد بذكر المرافق وان لم يكن فانما يبصرف هذا اللفظ الى ماورائهما من المرافق كذا في المبسوط \* وبعض المتأخرين من اهل العلم قالوا ان لم يكن لهده الدار طريق اصلا وكان باب الدار على طريق العامة فلا احتياط في ترك ذكر الطريق كما قاله الطحاوي رح حني لا يصير بائعا ما يملكه وان لم يكن باب الدار على طريق العامة فلا احتياط في ذكر الطريق لان الطريق لا يدخل تحت البيع من غير ذكر الطريق في طاهر الرواية الآراية رواها الخصاف رح عن ابي يوسف رح وكان الاحتياط ههنا في ذكر الطريق ولكن يلحق به

من حقوقها وان كان لها طريق نافذ الى طريق العامة يكتب وطريقها النافذ الى طريق العامة وان الحق بها من حقوقها كان اولي و ذكر مسيل مائها ايضا ولم يلحق بآخره من حقوقها وبعض اهل الشروط يلحقون بآخره من حقوقها وبعض المتأخرين قالوا في مسيل مائها على نحو ما قالوا في الطريق ان لم يكن لهذه الدار مسيل ماء اصلا وكان لكن كان الميزاب على طريق العامة لا يكتب مسيل الماء وان لم يكن الميزاب على طريق العامة فيكتب مسيل مائها ويلحق بآخرها من حقوقها اذ يجوز ان يكون مسيل الماء من هذا الموضع الى طريق العامة فيصير بائعا طريق العامة ولانه ربما لا يكون موضع مسيل الماء من الميزاب ملكا له فلولم يلحق به من حقوقها يوهن ان الداخل رتبة الطريق وانه لا يجوز ذكر مرافقها ايضا لان الدار مرافق اخر سويين مسيل الماء والطريق فلولم يذكر المرافق لا يدخل ما سوى الطريق ومسيل الماء تحت البيع فيؤدي الى تعطيل منافع الدار عليه ولم يلحق محمد رح بالمرافق الحقوق واهل الشروط يلحقونه فيكتبون ومرافقها التي من حقوقها فانه احوط وذكر ايضا وكل ثلث او كثير هوفيها ومنها واهل الشروط لا يكتبون او بل يكتبون الواو وكل قليل وكثير هوفيها ومنها قالوا لان كلمة او للتشكيك فيتناول احدهما غير عين وانه محمول جهالة يوقعها في المنازعة فيوجب خلافا في البيع الا ان محمد رح اختار او اتباعا لعمد رضي الله عنه في كتابة الوقي فانه كتب ولا جناح علي من وليه ان يأكل او يؤكل صد يقاله غير ممنول ولان كلمة او قد تكون بمعنى او يقال جالس الحسن او ابن سيرين وكتاب الله تعالى يؤبد قال الله تعالى وارسلناه الى مائة الف اويزيدون معنى الآية ويزيدون وعن ابي يوسف زج بحرف الواو كما ذكره اهل الشروط ولم يلحق محمد رح بقوله وكل قليل او كثير هوفيها ومنها الحقوق واهل الشروط يكتبون وكل قليل او كثير هوفيها ومنها من حقوقها وهكذا قال ابو يوسف رح في رواية لان اللفظ يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه وما لا يجوز عند زفير رح حتى يفسد البيع وعند ابي يوسف رح يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه من الامتعة والخشب وغير ذلك ولا يتناول ما لا يجوز بيعه كالخنزير والخمر فكان الاختياط في ان يلحق بها من حقوقها حتى لا تدخل هذه الاشياء في البيع ولا يدخل الزرع والثمر في بيع الارض لانهما ليسا من حقوق الارض وذكر ايضا وكل حق هولها داخل فيها وخارج منها هكذا كان يكتب ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رح وبعدهم يوسف بن خالد واهل كانا يكتبان هكذا وغيرهم من اصحابنا رح يكتبون وكل حق هولها

داخل فيها وكل حق هولها خارج منها قالوا لانه لو كتب على ذلك الوجه بنساول حقا موصوفا  
 بانه داخل فيها خارج منها والحق الواحد لا يتصور ان يكون داخلا وخارجا فينبغي ان يكتب  
 وكل حق هولها داخل فيها وكل حق هولها خارج منها ليكون الحق الموصوف بالدخول غير الموصوف  
 بالخروج والموصوف بالخروج غير الموصوف بالدخول والوجه لما ذكره محمد ر ح ان العطف  
 يقتضي اعادة المذكور ولا تقدر اراء اعتبارا كما يقول هذا حر وهذا يكون معناه وهذا حرف صارت  
 من حيث التدبير كانه قال وكل حق هولها خارج منها كذا في الذخيرة \* وذكر الطحاري ر ح  
 ان الجائر عندنا ان يكتب كل حق هولها داخل فيها وكل حق هولها خارج منها كذا في المبسوط \*  
 ولم يذكر محمد ر ح بعد هذا وفائها واهل الشروط كانوا يكتبون ذلك وانما لم يذكره محمد ر ح  
 لان بذكر الفاء بعد البع في البيع عند ابي حنيفة ر ح والمسئلة في نوادر بن سماعه فابويوسف ومحمد ر ح  
 قالوا الفاء ملوك للبائع الا يرى ان له ان يحفر فيه وان يربط فيه دابته والجمع بين شيئين هما  
 مملوكان في البيع لا يفسد البيع وابو حنيفة ر ح يقول ان الفاء ليس بمملوك لا بدليل انه يمنع  
 من الحر اذا كان بضرا العامة وان اعتبر مملوكا له من الوجه الذي قالوا فهو مملوك للعامة يصير  
 كالمشترك يسهو بين غيره ثم ذكر الثمن فقال بكذا واعلم بان الثمن لا يتخلو اما ان يكون موزونا  
 او مكيلا او معدودا او مذكورا او عروضا او حيوانا او غنارا فان كان موزونا فلا يتخلو لمان يكون  
 من النقود نحو الدراهم والدنانير والثلوس او من غير النقود نحو الزعفران والتحرير والنطن وسائر  
 الوزنيات فان كان من النقود فان كان من الدراهم يكتب كذا كذا دراهم ويكتب بوجهائها  
 فضة او مغشوشة شايها السحابس او الرصاص دراهم غلة او نقد بيت المال ويكتب صحتها انها جيدة  
 او رديئة او وسطية ويذكر قدرها انها كذا كذا درهما وزنه بوزن سبعة ابي بوزن كل عشرة مئاسبعة  
 مثاقيل وان اراد كتابة بعض ما ذكرنا فان كان في البلد نقد واحد من الدراهم فمطلق البيع يصرف  
 اليه وبصيرد لك كالمعتوض ولا حاجة الى ذكر الصعة وان كان فيها نقود مختلفة فان كان الكل  
 في الرواج سواء ولا يصرف للبعض على البعض بجوز البيع ويعطى المشتري البائع اي النوعين  
 شاء ولكن لا بد للكتاب من ان يكتب احدهما ويكتب قدرة ووزنه وان كان الكل في الرواج  
 على السواء الا ان للبعض مرفا على البعض كما كانت الغطرية والغذلية قبل هذا لا يجوز البيع  
 الا بعد

الآبعد بيان احدهما فيكتب الكاتب ما وقع عليه البيع ويكتب صفته وقدره ووزنه وان كان احد النقاد اروج ينصرف البيع اليه ويصير ذلك كالملفوظ ولا يحتاج الي بيان صفته ولكن يحتاج الي بيان قدره ووزنه وان كان الثمن من الدنانير يكتب كذا كذا ديناراً ويكتب انها بخارية او تيسابورية او هروية وما اشبه ذلك ويكتب انها منصفة او قراضات او صحاح لا كسور فيها ويكتب انها جيدة او وسط او زيف ويكتب قدرها كذا ديناراً ويكتب كيفية وزنها انها موزون بوزن مثاقيل مكة او بوزن مثاقيل خوارزم او سمرقند وما اشبه ذلك لان المناقيل في البلدان مختلفة فان كان الثمن ذهباً خالصاً وفضة خالصة يكتب الذهب والفضة والنوع والصفة والوزن لاصحالة كماله ولو كان لا يذكر فيه اسم الدراهم والدنانير لان هذا الاسم لا ينطلق على غير المصروب فيكتب في الذهب كذا مثقالاً من الذهب الخالص الاحمر الجيد الخالي عن العث وان كان في الذهب غش بين ذلك فقال ( دة دهي ) او ( دة نهني ) وما اشبه ذلك وكذا في الفضة كذا ( درم سنج ) من النقرة الجيدة الخالصة من الغش ويكتب مع ذلك طمغاجي او نقرة كلبجة لانها تتنوع بهذين النوعين وكذلك في سائر الامور ونات يكتب ما وقع عليه العقد ونوعه وصفته وقدره وان كان الثمن مكيلاً يكتب ما وقع عليه العقد فيكتب الحنطة ان وقع العقد على الحنطة ويكتب نوعها سقية او برية نسقية او بخارية ويكتب صفتها حمراء او بيضاء جيدة او وسطية او رديئة ويكتب قدرها فيكتب كذا كذا لا بفقير كذا وفي الشعير كذلك يكتب نوعه وصفته وقدره بقتير كذا ولا يكتب الوزن في الحنطة والشعير لانهما كيلان بالنص ولا يجوز تغير الحكم المنصوص وفي كتاب البيوع عن اصحابنا رحمهم في اسلام الدراهم في المكيلات وزنا والوزنيات كيلاً ولا يتان عن اصحابنا رحمهم في الحسن رح انه يجوز وروي الطحاوي رح انه لا يجوز فكان الاحتياط في ذكر الكيل ليخرج عن حد الاختلاف وهذا اذا كانت الحنطة او الشعير حالافان كان مؤجلاً يكتب مع ما ذكرنا من الاشياء مقدار الاجل ومكان الايفاء تجرزا عن قول ابي حنيفة رح وان كان الثمن من المعدودات فان كان من الاثمان كالغطارف والعدليات يكتب في الغطارف كذا درهما غطريفية بخارية معدودة سوداً جيدة ويكتب في العدليات كذا عدلية رسمية راجعة بخارية معدودة ويكتب نوعها ان كانت انواعاً مختلفة ويكتب نقد بكذا اذا كان يختلف هذا النوع من النقد باختلاف البلدان وان كان الثمن من الزروعيات نحو الكرباس والكتان واشباه ذلك فان كان بعينه فالبيع به جائز ولا بد من الاشارة اليه فيذكر في الكتاب ويذكر صفته ويذكر عيناً مشارة اليه



محضرا مجلس هذا العتدوان كان بغير عينه فان كان حالا لا يجوز وان كان مؤجلا يجوز كما في السلم  
فيكتب ما وقع عليه العقد وهو الكرياس مثلا ونوعه ويكتب صفاته ورقته وسداه (ياصدي) او (شخصدي)  
او ما اشبهه وقدره ويبان قدره ببيان ذر حانه وبين ذراع كذا كذراع الملك او ذراع الكرايس او ذراع  
المساحة وبين الاجل وقدر الاجل وبين مكان الالياء ايضا اذا كان له حدل ومؤنة تحزرا  
حين قبل ابي حنيفة رح وان كان الثمن حيوانا او عرضا من العروض لا يصح تاجيلها اصلا ولا يثبت  
الدين في الدمة اصلا فلما يصح لنا اذا عتبهنا وفي كل موضع كان الثمن معين لا بد من الاشارة  
لان اطلاق الحاضر المعين بالاشارة فيذكر في الكتاب ذلك ويذكر قيمته ويذكر حينما مشارا اليه  
محضرا مجلس هذا العتدوان كان الثمن من المحدودات كالدار والارض فاعلامها بذكر  
حدودها فيكتب اشترى الدار التي في موضع كذا ويحدها بالدار التي في موضع كذا ويحدها  
ايضا واذا وصل الى موضع القبض يكتب وقد قبض كل واحد من هذين المتعاقدين جميع الدار  
من صاحبه وهو جميع ما ذكر شراؤه آية منه بتسليمه اليه ويكتب عند ذكر الدرك فما ادرك  
كل واحد من هذين المتعاقدين فيما ابتاع من صاحبه فكذلك على ما يأتي بيانه ثم ان ابا حنيفة  
واصحابه وابا يوسف ومحمد ارج وكذلك هلال بعد هم كانوا لا يكتبون بعد هذا شراء صحيحا وان  
ابا زيد الشروطي رح وبعضا من بعده من اهل الشروط كانوا يكتبون شراء صحيحا باثباتا لا شرط  
فيه ولا خيار ولا فساد ولا مدة وفاء ولا على وجه الرهن والتجئة بل بيع المسلم من المسلم انما  
يكتبون شراء صحيحا لان غرضهما الشراء الصحيح فيكتبون ذلك تأكيد لما قصداه ويكتبون صفة  
البثات ليعلم انه ليس بموقوف على اجازة الغير ويكتبون لا شرط فيه حتى لا يدعي احد هما ان  
البيع كان بشرط فاسد وهذا لان على ظاهر الرواية وان كان القول قول المنكر للشرط الا ان على رواية  
التولد والقول قول مدمي الشرط فيكتب ذلك احتياطا ويكتبون فيه ولا فساد فيه لا مدة وفاء وما اشبه  
ذلك لان على رواية المواد القول قول من يدعي الفساد لانه ينكر زوال ملكه فيكتب ذلك احتياطا  
وكان الطحاوي رح يقول ولا يكتب ولا خيار فيه فمن العلماء من قال المتبايعان بالخيار ماداما  
في مجلس العتد فعلى قول من يقول هكذا شرط ان الخيار فيه يكون شرطا مغيرا مقتضى  
العقد فلو كتب ذلك ربما يرفع الي من يري ذلك القول فيبطله قال الطحاوي رح ولكن  
يكتب بيع المسلم من المسلم نبركا بالسنة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما كتب كتاب

الشراء على عدا بن هودة امر بكتابة ذلك كذا في الذخيرة \* واصحابنا ربح انما لم يكتبوا شراء صحيفا ولم يكتبوا بيع المسلم الى المسلم ولم يكتبوا لافساد وغير ذلك لانه لو كتب كان هذا اقرارا من المشتري بصحة البيع ويكون المشتري ملك البائع فلما استحق المشتري من بدمشتري بعد ذلك لا يكون له ان يرجع على البائع بالثمن على قول زفر بن ابي ليلى واهل المدينة ربح ولو انتسخ البيع بينهما ثم عاد الى بدمشتري يؤمر بالتسليم الى البائع فلا يكتب هذا كما لا يكتب ملك البائع ثم قال محمد ربح قد فلان بن فلان يعني المشتري الثمن كله وبرئ اليه منه وهو كذا وكذا درهم ووزن سبعة وانما لم يكتب بقوله وقد فلان الثمن لانه اذا لم يذكر قبض البائع فاذا قال البائع بعد ذلك قد تدتي ولكن لم اقبض فانه بصدق في قول ابي يوسف ربح فلا بد من ذكر قبض البائع تحرزا عن قول ابي يوسف ربح لم يعد ذلك اختار محمد ربح في ذلك وبرئ اليه منه لانه اجمع واوجز فانه ينبى عن براءة ابتدائها من المشتري وانتهائها بالبائع وذلك بالدفع والقبض فانه ينبى عن صحة القبض فان البائع اذا كان وكيلانا على قول بعض العلماء لا يبرأ المشتري بدفع الثمن اليه ما لم يكن ما ذؤنا بالقبض من الموكل فاذا كذب برئ اليه منه كان اقرارا بالقبض وبصحة القبض وكان يوسف بن خالد يكتب وبرئ فلان يعني المشتري الى فلان البائع من جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب وقبضه منه فلان بن فلان تاما وافيا وهو كذا وكذا وزن سبعة وهذا لان قبض البائع بقوله وبرئ اليه منه يثبت من حيث المعنى لان حيث النص ولا يقف على المعنى كل واحد فيكتب قبض البائع الثمن حتى يثبت قبضه نصا ومعنى ليكون ايسر وانقطع للشغب وكان ابو زيد الشرطي ربح يكتب وقبض فلان بن فلان يعني البائع من فلان بن فلان يعني المشتري جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب تاما وافيا بدفع فلان ذلك اليه وبرئ اليه منه فلان بن فلان يعني المشتري وهو كذا درهم ووزن سبعة كذا في المحيط \* لانه لما وجب التصريح بالقبض وجب التصريح بالدفع ايضا حتى يكون قبض البائع الثمن بدفع المشتري فان على قول بن ابي ليلى ربح من ظفر بحس حقه من مال غريمه لا يكون له ان يأخذه واذا اخذه لا يملك بل يكون غاصبا فيكتب دفع المشتري تحرزا عن قول بن ابي ليلى ربح وكان الطحاوي ربح يكتب ودفع فلان بن فلان الى فلان بن فلان الثمن كله تاما وافيا قبضه منه فلان وابراة من جميعه لانه لما وجب التصريح بالقبض والدفع جديعا وجب تقديم الدفع على

القبض لان القبض حكم الدفع والحكم بتأخر عن السبب فيجب ان يكون الدفع سابقا على  
النقص الا ان فيما ذكره الطحاوي رخص خلل لا يرد قوله وابرأه من جميع يقتضي براءة مبتدأة  
لا سبب القبض والبائع اذا ابرأ المشتري من الثمن بعد قبض الثمن يصح ابرأؤه ويلزم المانع  
رد ما نقص من الثمن فلا صوب ان يكتب دفع فلان الثمن الى فلان تاما وافية وقصده منه فلان  
وبري اليه منه وهو كذا ورحماتى يكون الدفع مقدما على القبض ويثبت صحة النقص بدكر  
البراءة اليه وينبغي وهم البراءة المستدأة وانما يكتب تاما وافية للتأكيد ويكتب في الصك زوائد  
للتأكيد ولم يذكر محمد راج في الكتاب قبض المبيع وكذا يحتاج الى كتابة قبض الثمن ليكون حجة  
للمشتري يحتاج الى كتابة قبض المبيع ليكون حجة للبائع فلا بد وان يكتب وقد اختلف اهل الشروط  
فيه فكان الشنبي وهلال وابو زيد الشروطي رح يكتبون وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان  
جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب وكان الطحاوي رح يكتب وسلم فلان الى فلان جميع ما وقع  
عليه المسمى في هذا الكتاب وانه احسن وانما كتبوا وسلم فلان ولم يكتبوا وقبض فلان لانه  
يتهم من قوله وقبض فلان اذن البائع المشتري قبض الدار وفي مذهب بعض الناس ان المشتري  
يعد ما نقد الثمن لا يملكه تنض المشتري الا باذن البائع ولو نص بغير اذنه كان كالمغاص وكان  
للبائع اخراجه من يده وحاخا والخط التسليم لانه يتهم منه اذن البائع بالقبض تحريزا من قول هذا الغافل  
مكتبا التسليم لهذا ولم يدكر محمد راج ايضا في الكتاب رؤية المبتاعين المبيع ولا بد من ذلك  
لان من اخل العلم من لم يجوز بيع مالم يره وشراء مالم يره ومنهم من جوز بيع مالم يره ولم يجوز شراء  
مالم يره ومنهم من يقول يجوزهما الا انه يقول بثبوت الخيار للمشتري دون البائع ومنهم من يقول  
بثبوت الخيار في البيع للبائع وفي الشراء للمشتري فلا بد من كتابة ذلك ليجوز البيع وينتفى الخيار  
بالانفاق ثم اختلف اهل الشروط في كتابته فكان الشامي رح يكتب وفداقر فلان وفلان انهما قد رأيا  
جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب محد ودها وحقوقها وما هو داخل فيها وما هو خارج منها  
وبين لهما جدعا ذلك وخضع ما فيها من قليل وكثير عرفاه ورأياه عند عقد البيع المسمى في هذا  
الكتاب وقبل ذلك قبلا معا على ذلك وابو زيد يكتب وقد نظر فلان يعنى المشتري الى جميع الدار  
المحدودة في هذا الكتاب ورصي بها وما قاله الشنبي احسن واصح وما قاله الشامي من رؤيتهما  
المبيع

المبيع عند عقد البيع امر لا بد منه لان من مذهب بعض العلماء ان من باع او اشترى ما رأى ولم يكن معائناته عند البيع بل كان غائباً عنه لا يجوز فتح زنا عن قوله وكتبنا رؤيتهما عند عقد البيع فاما رؤيتهما قبل ذلك غير محتاج اليهما لكن ذكره للتأكيد ومآله من كتابة رؤيتهما جميع الدار بعدوها وحقها وما فيها من قليل وكثير داخل فيها وخارج منها امر لا بد منه فان من مذهب علماء نارج ان المشتري اذا نظر الى خارج الدار ولم يرها سوى ذلك يبطل خيار رؤيته وعلى قول زفر رح هو على خياره حتى ينظر الى جميع خارج الدار والى جميع داخل الدار والى بعض ارضها وعند الحسن بن زياد رح هو على خياره حتى ينظر الى كل قليل وكثير منها والى سائر ارضها والى سائر بنايتها وغير ذلك منها فتح زنا عن الاختلاف وكتبنا هذه الاشياء ولم يذكر مصدره ايضا تفرق المعاقدين بابدانها وكان النصارى لا يكتبون ذلك ايضا وامانة اهل الشروط كانوا يكتبون ذلك لان عند الشافعي رح للمتعاقدين خيار المجلس بعد الفراغ من البيع قبل التفرق وعندنا ليس لهذا خيار المجلس فربما يقع بينهما منازعة بان يعتقد مذهب الشافعي رح فيقول احد هما فسخت المدة قبل التفرق راعى الآخر الاجازة فكتبنا تفرقهما بابدانها بعد انقضاء هذا البيع قطعاً لهذه المنازعة واختلاف اهل الشروط في كتابة ذلك فيما بينهم فابوزيد رح كان يكتب وتفرقا جميعاً بابدانها بعد البيع المسمى في هذا الكتاب ويصحه وجوبه عن تراخي منهما والطحاوي رح كان يكتب وتفرقا جميعاً بابدانها بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب عن تراخي منهما جميعاً بجميعه وانفاذ منهما له وما ذكره الطحاوي رح اقرب الى الاحتياط في حق المشتري حتى لا يصير المشتري مقراً بصحة الشراء فلا ينسد عليه الرجوع بالثمن على البائع متى استحق المشتري من يد المشتري يوماً من الدهر على قول بعض العلماء ثم قال مصدر رح فما ادرك فلان بن فلان من درك في هذه الدار فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له اختلفوا في قوله مما ادرك فلان بن فلان مذكور بالنصب او بالرفع والنصب اوضح معناه فما لحقته من الدرك ولم يرد مصدر رح بقوله فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه تبايع المبيع له لاصح لانه بشرط ما لا يمكنه الوفاء به عسى ولكن اراد به تبايع المبيع ان اجاز المستحق البيع ورد الثمن ان لم يجز المستحق وهذا شرط يمكن الوفاء به وقد وقع في بعض نسخ الشروط على نحو ما بيناه صريحاً فقال فعلى فلان خلاص ذلك حتى يسلمه اليه او يرد الثمن عليه قال ثمة وهكذا كان يكتب ابو حنيفة وابو يوسف رح وكان يوسف بن خالد الشامي وهلال رح

يكتبان فمادرك في هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب وفي شيء منها ومن حقوقها من درك من احد الناس كلهم فعلى فلان خلاص ذلك كله لفلان بن فلان حتى يسلمه او يخلصه له من كل درك وتبعه وكان ابو زيد الشرطي رح يكتب فمادرك فلان بن فلان يعنى المشتري في ذلك او في شيء منه او في حقوقه او في شيء من حقوقه من درك فعلى فلان يعنى البائع تسليمه ذلك على ما يوحده له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب قال الطحاوي رح وما كنهه ابو بداحب البنا صاكنه يوسف وهلال رح لان يوسف وهلال رح لم يكتبا الدرك مضانا الى المشتري بل اطلقا فيناول هذا المشتري وكل من يملك هذه الدار من المشتري بسبب من الاسباب نحو الشراء او الهبة او الصدقة فيكون ضمان الدرك مشروطا لهؤلاء الذين يملكون من جهة المشتري على بائع المشتري ويكفون هذا شرط الرجوع للمشتري من هذا المشتري على بائع هذا المشتري صد ورود الاستحقاق وعدم اجارة المستحق فانما يثبت حق الرجوع عند الاستحقاق للمشتري على بائعه فلا على بائع نائعه ووارث المشتري انما يرجع على بائع مورثه مع انه ليس ببائعه لا به خلع عن مورثه ولهذا يقتضي من هذا الثمن دين المورث ولهذا لو كان على المشتري الميث دين مسعوق كان حق الرجوع بالثمن عند الاستحقاق لوصي الميث لا للوارث فلو كتب على الوجه الذي كان يكتب يوسف وهلال رح وبما يتوهم منوهم انه شرط في البيع ما لا يقتضيه البيع فيعضي بفساد البيع فتحترز عن ذلك باضافة الدرك الى المشتري ومن الناس من يكتب فمادرك فلان بن فلان وكل احد بسببه فعلى فلان البائع خلاصه ولا ينبغي ان يكتب على هذا الوجه لان اسبابه ورثته والمشترون منه والمنصديق عليه والموهوب لهم وسائر من يملك الدار من حيثته وقد ذكرنا انه لا رجوع لهؤلاء عند الاستحقاق على بائع المشتري فاذا كتب على هذا الوجه فتد شرط على البائع ما لا يقتضيه العقد فيفسد البيع ومن الناس من يكتب فعلى فلان يعنى البائع عهدة ذلك ولا ينبغي ان يكتب على هذا الوجه لان عدايي حبيقة زح العهدة الصك القديم والله ليس مستحق للمشتري على البائع عند الاستحقاق فاذا شرط ذلك في البيع فتد شرط ما لا يلزم العقد فيوجب فساد البيع قال المتأخرون من اهل الشروط ولا ينبغي ان يكتب فمادرك فلان المشتري من درك فعلى فلان البائع خلاص ذلك حتى يسلمه اليها ويرد الثمن ولكن يكتب على الوجه الثاني كان يكتب ابو زيد رح فمادرك المشتري في ذلك او في شيء منه او في شيء من حقوقه من درك فعلى

البائع تسليم ما يوجبه له عليه المبيع المسمى في هذا الكتاب لان بين العلماء خلافا في المبيع اذا استحق من يد المشتري ولم يجز المستحق البيع ما اذا يجب للبائع بحكم البيع فعندنا عليه رد الثمن وقال عثمان الليثي وسواد بن عبد الله العري رح عليه رد صل الدار المبيعة في موضعها في الرفعة والحط والقيمة والذرع والبناء وقال بعضهم عليه رد قيمة الدار المبيعة سواء كان الثمن مثلها او اقل او اكثر ولما اختلف العلماء على هذا الوجه كان الاحوط ان لا يكتب ما يجب عليه عند الاستحقاق حتى لا يبطله فاض بري خلاف ذلك وكان المكتوب عنده شرطا لا يلزم العقد وهذا كله ان لم يجز المستحق البيع وان اجاز المستحق البيع فعلى قول بعض العلماء لا يعمل الا جازة اصلا بناء على ان عند بعض العلماء بيع الفضولي لا يعتد ولا يقف على الاجازة وعندنا ان كانت الاجازة قبل قضاء القاضي للمستحق بالعين يعمل اجازته فكان على البائع تسليم العين ائنه الا رواية روي من ابي حنيفة رح ان الخصومة من المستحق وطلب الحكم من القاضي دليل النقض فينتقض به البيع كما ينتقض بصرح النقض ولا يعمل اجازة المستحق بعد ذلك وان كانت الاجازة بعد قضاء القاضي فقد ذكر في بعض المواضع ان على قول ابي حنيفة رح لا يعمل الاجازة لان البيع ينفسخ بقضاء القاضي بالعين للمستحق وعلى قولهما يعمل الاجازة لان البيع عندهما لا يفسخ بالاستحقاق وبقضاء القاضي بالعين للمستحق هكذا ذكر في بعض الكتب وقد كتب في شرح الزيادات في ظاهر الرواية لا يفسخ البيع ويعمل اجازة المستحق وعن ابي يوسف رح ان اجازة المستحق العين بحكم القاضي دليل النقض فينتقض به البيع فلا يعمل اجازة المستحق بعد ذلك فعلى قول من يقول بان العقد يفسخ ولا يعمل اجازة المستحق فاذا شرط تسليم الدار فانما يمكنه التسليم اذا اشترى الدار من المستحق ثم يسامها اليه والشرط على هذا الوجه يفسد العقد فكان الاحوط ان يكتب فعليه تسليم ما يوجبه له البيع المسمى في هذا الكتاب وكذلك لا يكتب فعليه رد الثمن لانه ان ورد الاستحقاق على كل الدار فعندنا يجب رد كل الثمن وعند بعض المخالفين يجب عليه رد مثل تلك الدار صورة ومعنى وعند بعضهم يجب قيمة تلك الدار ان ورد الاستحقاق على جميع الدار وان ورد الاستحقاق على بعض الدار فهو على وجهين ان ورد الاستحقاق على شيء لا بعينه نحو الثلث والربع او ما شبه ذلك فالمشتري بالخيار عندنا ان شاء رد ما بقي ورجع على البائع بجميع الثمن وان شاء امسك ما بقي ورجع على البائع بشئ المستحق وان ورد الاستحقاق على شيء بعينه فان كان قبل القبض

فالمشتري بالخيار على نحو ما ذكرنا وان كان بعد القبض فلا خيار للمشتري ويرجع بشئ المستحق بمسئلة مالواشترى شيئين واستحق احدهما بعد القبض هكذا ذكر الطحاوي رح في شروطه وقال الحصاف رح المشتري بالخيار ان شاء امسك الباقي ويرجع بشئ المستحق وان شاء المبيع ويرجع بجميع الثمن وعلى قول بعض العلماء يفسد البيع في الكل وعليه رد الثمن فعلى قول من يقول الواجب رد مثل تلك الدار وعلى قول من يقول الواجب رد قيمة الدار كان اشتراط الثمن شرطاً لا يلازم انعقد فيفسد به العقد فلا يكتب ذلك تحرراً عن قوله وعندنا الواجب رد جميع الثمن في بعض الأحوال ورد بعض الثمن في بعض الأحوال اذا اشتراط عليه رد جميع الثمن مطلقاً فند شرطاً عليه شرطاً يخالف مقتضى العقد فيوجب فساد العقد اما اذا كتبنا فعلى النائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب فأي شئ يقتضي به على البائع اذا ورد الاستحقاق ولم يجز المستحق البيع كان ذلك موجباً هذا البيع عند الكل كما كتب في الكتاب فلا يكون لاحد من الفضاة ابطال هذا البيع متى رفع اليه تكان هذا احوط من هذا الوجه وكان ارحم به واويوسف رح يكتبان بعد ما كتبنا الدرك فعلى فلان خلاصة حتى يسلمه له او يرد الثمن عليه مع قيمة ما يحدث فلان يعني المشتري او يحدث له بامره يعني بامر البائع من بناء وغرس وزرع اما كتبنا صمان قيمة هذه الاشياء لان على قول بعض العلماء انما يرفع المشتري على البائع بقيمة هذه الاشياء بعد الاستحقاق ادا صدق النائع ذلك اما اذا لم يضمن البائع فلا وانما كتبنا بامر النائع لان بعض فقهاء المذنبه يقول البائع وان ضمن للمشتري قيمة هذه الاشياء فالما يرجع المشتري عليه بذلك اذا امر البائع بذلك فكتبنا صمان البائع وامره بذلك تحرراً عن قول هؤلاء ومن الناس من يكتب ما يحدث فلان المشتري من بناء وغرس وغير ذلك وهذا ليس بصواب لان المشتري قد يحدث في الدار ما لا يكون له رجوع بقيمة ذلك عند الاستحقاق نحو حرق الشر وتبني البالوعة والمخرج وما شبه ذلك مما لا يمكن تسليمه الى النائع فاذا شرط ذلك على البائع فقد شرط ما لا يقتضيه العقد والاحد العاقلين فيه معة وكان الطحاوي رح يقول الاحوط ان لا يكتب قيمة ما يحدث المشتري ولكن يكتب فما ادرك فلان بن فلان بن فلان في هذه الدار المحدودة او في شئ من حقونها او فيما يحدثه من بناء وغرس او زرع فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع

البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك إلى فلان لأن العلماء اختلفوا في الدار المبيعة إذا استحققت بعد ما بنى المشتري فيها بناء أو غرس أو زرع فلا يصح بنا رخ فيه روايتان في رواية شاذة قالوا البائع إذا كان حاضرا فالمشتري يرجع على البائع بقيمة هذه الاشياء قائما ويكون البناء والغرس والزرع للبائع بما ضمن من القيمة للمشتري ثم المستحق بعد هذا بالخيار ان شاء اخذ البائع بثمن ذلك ورفع عن ارضه وان شاء حبسه لنفسه وغرم له قيمته مقلوبا وان كان البائع غائبا كان للمستحق ان يأخذ المشتري حتى يرفع هذه الاشياء عن ارضه ولا ينتظر قدوم البائع فان اقلعه المشتري عن ارضه سلمه المشتري إلى البائع اذا قدر عليه يوما من الدهر وضمنه قيمته مقلوبا لانه سلم اليه كذلك وان شاء المستحق منع المشتري من قلع ذلك وحبس ذلك لنفسه وغرم له قيمته مقلوبا ولم يرجع المشتري على البائع بشيء غير الثمن الذي اعطاه وفي ظاهر الرواية قالوا المستحق إذا اخذ المشتري برفع البناء والغرس والزرع فالمشتري يرفع ذلك عن ارضه ويكون النقض له ثم له الخيار ان شاء يرفع النقض إلى البائع ويرجع عليه بقيمته قائما وان شاء امسك النقض لنفسه ولم يرجع على البائع بشيء فاذا كان عندنا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء في بعض الاحوال دون البعض فاذا اكتبنا الرجوع مطلقا فقد انبتنا حق الرجوع في جميع الاحوال وانه شرط لا يقتضيه العقد ولا حد المتعاقدين فيه منفعة فيوجب فساد العقد عندنا وزعم بعض اهل المدينة ان المشتري اذا بنى ولم يعلم ان الدار ملك المستحق حتى كان بانها على غرور وجهالة ثم ظهر المستحق فالتفاضي يقول للمستحق انت بالخيار ان شئت اعطيت المشتري قيمة بنائه مبنيا له بناء على غرور وجهالة والبناء لك وان شئت لم تضمن له قيمته ويكون المشتري شريك ولا يؤثر المشتري برفع البناء ولا رجوع له على البائع وان كان المشتري يعلم ان الدار ملك المستحق ومع ذلك بنى فالمستحق ان يأخذ البناء من المشتري بقيمته مقلوبا ولا شيء له على البائع في قول هؤلاء فاذا شرطنا رجوع المشتري على البائع فقد شرطنا لا يلايم فوجب العقد على قول هؤلاء فيوجب فساد العقد ومن مذهب الشافعي رح انه لا رجوع للمشتري على البائع بقيمة ما يحدث وكان هذا شرط لا يلايم فوجب العقد على قوله ايضا فيجب التمسك من كتابة قيمة ما يحدثه المشتري صيانة للعقد عن الفساد عندنا وعند غيرنا ولكن يكتب على البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلمه إلى المشتري فلان حتى اذا رفع إلى ناخب من القضاة لا يقتضي بفساد هذا البيع ويقتضي على البائع



بما بوجه البيع المسمى في هذا الكتاب على مذهبنا إلا أن ما قاله الشافعي رحمه الله كان يحصل  
صيانة العقد عن الفساد لا يحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع لانه  
لم يكتب ما ادركه في ذلك اوتي شيء منه بما رايه ولا يد من ذكر ذلك عند بعض اهل العلم  
وكذلك لم يكتب مقدار الضمان بما يجب على البائع من قيمة هذه الاشياء ولا يد من ذكر  
ذلك صحة الضمان ولرجوع المشتري على البائع عند بن أبي ليلى لان عندنا لا يصح الضمان  
ما لم يكن قدر المضمون به معلوما فالجمل في ذلك ان يكتب لهذه الاشياء كتابا على حدة او يكتب  
صان هذه الاشياء في صك الشراء ويكتب ان هذا الضمان من البائع لم يكن مشروطا في هذا  
البيع واما ضمن ذلك بعد البيع ويذكر قدر قيمة هذه الاشياء فيقول من درهم الى الف وما اشبه  
ذلك بذكر مقدار يتيقن انه لا يزيد قيمة هذه الاشياء على ذلك فيمنع التجرس عن فساد العقد  
ويحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع كذا في الذخيرة \* ثم قال  
شهد اي شهد عليه الشهود المسمون ومن اهل الشروط من يكتب هذا المنع في اول الكتاب  
فيقول هذا ما شهد عليه الشهود والاحسن عندنا ان يذكر في آخر الكتاب لان الشهود انما يكتبون  
شهادتهم في آخر الكتاب فلاحسن ذكر هذا اللط في الموضع الذي يثبت الشهود فيه ايامهم  
كذا في المبسوط \* واقتصر محمد بن علي ولم يذكر شيئا آخر واوضحنا في موضع الذي يثبت الشهود فيه ايامهم  
على هذا ايضا وهو شهدوا اهل الشروط يوسف بن خالد وهلال وابو زيد بن حازم واعلى هذا يوسف  
بن خالد وهلال كتبنا شهد الشهود المسمون على فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب وعلى  
افرارها بمعرفتهما جميع ما سمي في هذا الكتاب في صحة منهما وحوار امرهما وذلك في شهر كذا  
في سنة كذا وابو زيد كتب شهد الشهود المسمون على افرار فلان وفلان بجميع ما سمي ووصف  
في كتابنا وعلى معرفتهما جميع ما سمي ما قبله بعد ان قرى عليهما وامر بهما مذبهما حرا خرا  
واشهداهم بجميع ما في هذا الكتاب على انفسهما في صحة من قولهما وابدائهما وجوار امرهما  
طائعين غير مكرهين لا يولي عليهما في شيء من امورنا وهما موران على اموالهما غير محجور  
عليهما وعلى كل واحد منهما في شيء من ذلك ولا لهما من مرض وغيره وكتب  
في شهر كذا من سنة كذا يوسف بن خالد وهلال اخبارا كتابة شهدتهم على الاثبات  
بجميع ما في الكتاب وابو زيد اختار كتابة شهدتهم على افرار المتبايعين بجميع ما في الكتاب ومن

المأخزين من مشائخنا راح من يقول بان الكتاب يشتمل على ما يقف عليه الشهود حقيقة وهو لفظ البيع والشراء وقبض الثمن وقبض المبيع وتفرق المتعاقدين بآبائهما وضمان الدرك وغير ذلك وعلى ما لا يقف عليه الشهود حقيقة وهو انتفاء معنى التلجئة والشبهة في البيع وتقرير الثمن للجواز ان يتواضعا ان البيع تلجئة ويظهر ان البيع في العلانية رياء وسعة ويتواضعا في السر ان الثمن الف درهم ويظهر في العلانية الثمن الذي درهم وكذلك رؤية المتبايعين ذلك مما لا يقف عليه الشهود حقيقة لان الشاهد لا يقف على رؤية غيره سوى انه ينظر انه اقبل اليه ببصرة وربما يقبل الانسان ببصرة على شيء ولا يقف عليه ولا يراه وكذلك تقاسمهما ما في الكتاب مما لا يقف الشهود عليه حقيقة وانما يعرف الشهود هذه الاشياء باقرار المتعاقدين بها وانما يصح تحمل الشهادة على ما تحصل به معرفة المشهود به لا شاهد فيما كان للشهود وقفا عليه حقيقة يكتب شهادتهم على الاثبات فيه لانهم قد وقفا عليه بالحقيقة وما لا وقوف للشاهد عليه حقيقة يكتب شهادتهم فيه على اقرار المتعاقدين به فيكتب شهد الشهود المسمون بجنيح ما في هذا الكتاب ما يمكنهم ان يتقوا على حقيقة وعلى اقرار المتعاقدين بما لم يتقوا على حقيقة ثم ان يوسف بن خالد و هلال رح كتباني صحة منهما وجواز امرهما وابن زيد رح كتب في صحة من عقابهما وجواز امرهما والطحاوي رح كتب في صحة عقابهما وجواز امرهما والطحاوي رح اوثق واحوط وهل يكتب معرفة المتعاقدين بوجهيهما واسمايهما وانسابهما والشمسي وهلال رح كانا لا يكتبان ذلك وغيرهما كان يكتب ذلك وبعض المتأخرين من مشائخنا راح قالوا ان كان المتبايعان معروفين عند الناس مشهورين لا حاجة الى كتابة ذلك وان كانا غير مشهورين فلا بد منه لانهم يحتاجون الى اداء الشهادة عليهما بضرتهما فلا بد من معرفتهما بايهما بوجهيهما لتكنهم اداء الشهادة عليه وعند غيبتهما وموتهما يحتاجون الى اداء الشهادة باسمهما ونسبهما فلا بد من معرفة اسميهما ونسبهما ولا يجوز الاعتماد على اقرار المتعاقدين فعسى يسمي كل واحد منهما نفسه ونسبه باسم غيره ونسبه يريدان بزور على الشهود ليخرج المبيع عن ملك الغير فلا اعتماد على قول المتعاقدين في اسميهما ونسبهما يؤذي الى ابطال ملك غيرهما عسى وهذا اصل كثير من الناس عنه غافلون فانهم يسمون لفظ البيع والشراء والاقرار بالقبض من رجلين لا يعرفونهما ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب المبيع يشهدون على ذلك الاسم وهم يكن لهم علم بذلك فيجب التحرز عن ذلك صيانة لآلئ الناس عن الابطال وصيانة لئفسه عن الكذب والمجازفة ثم طريق

عالم الشاهد بالسب احار جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عداي حبيقة روح وعدها  
 الطريق شهادة رجلين او رجل واحد او اثنين فادرا ان تجعل الشهادة على السب ويلحقها الحرج  
 في احصاء تلك الجماعة التي شرط ابو حبيقة روح شهادة تهم للحصول العلم سعي ان يشهد عند الشهود  
 شاهدان على تسهما وشهد الشهود على شهادتهما حتى اذا احتاجوا اليه اداء الشهادة شهدوا على  
 شهادتهما بالسب وشهدوا على ما في الكتاب بشهادة انفسهما وفي تحمل الشهادة على الدرة لانه  
 من زنة وخبرها عند بعض المشايخ روح وتعرف الشهود انها فلا تلحق اداء الشهادة عليها واما حال  
 عيبتها وموتها اذا احتاج الشهود الى الشهادة والاسم والسب بطريق صحة التحمل ما ذكرنا  
 في الرجل المحبوس من شهادة حدامة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عداي حبيقة روح وشهادة  
 شاهد من عدهما وتذكرنا هذا الفصل ثمانية في كتاب الشهادة ان كان بالدرك كميل فال وان كان  
 المشتري احدهما لاس السائق كفي يكتف بالمسئلة على وحسين اما ان احدهما كميل بالدرك ولم يتعرض  
 بشيء آخر واما ان احدهما كميل لا يجمع ما يحب للمشتري على السائق من حق سب هذا البيع من المص  
 وقيد الباء والزرع والعرس واياها كان الكالة حائرة لان هذه كالة مدين سبب وانها جائزة عرف  
 ذلك في كتاب الكالة عبر ان في النوحه الاولى اما يجب على الكميل عند الاستحقاق رد الثمن لا عبر  
 ولا يجب عليه شيء من قيد الباء والزرع والعرس لان الدرك اذا اطلق يرد في العرف رد الثمن  
 عند الاستحقاق فينصرف الكالة اليه ولا يصرف اليه شيء آخر ثم يكتب بعد الفراع من كتاب الشري  
 ما ادرك فلان ما يدرك في هذه المدار على لان يعنى السائق وعلى لان يعنى الكميل خلاص ذلك  
 ان شاء احدهما حديعا وان شاء احدهما شئ واحد بعد واحد حتى يسلم اليه هذه الدار ويرد عليه ثمنها وهو  
 كذا وكذا كرم محبذ روح في الكتاب وانما كتب ان شاء احدهما حديعا تحري راع قول من ابي اليمى فان  
 من مدهته ان الكالة توجب براءة الاصيل كالخوالة الا ان يشترط في الكالة ان له ان يأخذ اليهما  
 شاء واما كتب وان شاء احدهما شئ واحد بعد واحد تحري راع قول من شرمة فان الكالة  
 صده لا توجب براءة الاصيل الا انه اذا اتبع احدهما وظالمه نه بري الا حرا الا ان يشترط في الكالة  
 ان له ان يطلعهما واحد بعد واحد كذا في الدخيرة \* قال شيخ الاسلام روح في شرحه فلو اوطعها شرائط  
 آخر لانه من كتابها من جمله ذلك ان يكسب كل بدل ذلك من غير ان يكون ذلك شرطا في البيع  
 لان البيع

لان البيع بشروط اخذ الكفيل لا يجوز قياسا وبه اخذ زفرح فيكتب ذلك تحريزا عن قوله ومنها ان يكتب  
ان الكفالة كانت بامر البائع لان من مذهب عثمان الليثي رح ان الكفالة بغير امر المكفول عند لا تصح  
فيكتب امر البائع احترازا عن قوله ومنها ان يكتب اجازة المكفول له وهو المشتري الضمان  
في مجلس الكفالة مخاطبة لان من مذهب ابي حنيفة ومحمد رح ان الكفالة للغائب لا تجوز  
اذا لم يقبل عنه الآتي صورة مخصوصة عرف ذلك في كتاب الكفالة فتشترط اجازته الكفالة  
في مجلس الضمان مخاطبة احترازا عن قولهما ومنها انه ينبغي ان يكتب ان كل واحد منهما  
يعني البائع والاجنبي كفيل من صاحبه بنفسه بامره لانه ربما يغيب احدهما والاخر معسر فلا يصل  
من جهته الى حقه فيجعله كفيلًا بنفس الآخر حتى يأخذه بتسليم نفس الغائب فيصل الى حقه  
من جهة الغائب فيكتب الكفالة بامر البائع احترازا عن قول الليثي رح ومنها انه يكتب ان كل  
واحد منهما اعنى البائع والكفيل وكيل عن صاحبه بالخصومة فيما يدعى المشتري قبل كل واحد  
منهما بسبب هذا البيع حال حيوته وبعد وفاته بان يدعي وارث المشتري وكالة صحفية على  
انه متى فسحها يعود وكلا بعد ذلك لا بد من ذكره ليقع التوثيق للمشتري لانه مالم يجب المال  
على الاصيل لا يجب على الكفيل لان الكفيل يتحمل عن الاصيل ويرى بغيره الاستحقاق على  
المشتري حال غيبة البائع والكفيل حاضر ولا يمكن للمشتري اثبات حقه على البائع بدعواه  
على الكفيل لان الكفيل لا ينتصب خصما عن الغائب لولم يكن الكفيل وكيل عنه في الخصومة  
سواء كانت الكفالة بامره او بغير امره ابي حنيفة رح هكذا روى ابو يوسف رح عنه فلا يمكن  
مطالبة الكفيل وقال ابو يوسف رح في الاملاء ان كانت الكفالة بامر ينتصب الكفيل خصما  
عن البائع وان كانت بغير امر لا ينتصب الكفيل خصما عن البائع وقال محمد رح ينتصب خصما  
سواء كانت الكفالة بامره او بغير امر واذا كان في المسئلة خلاف من هذا الوجه ينبغي ان يكتب  
وكالة كل واحد منهما احترازا عن هذا الخلاف وكان ينبغي ان يجعل الكفيل وكيل عن البائع في الخصومة  
ليتمكن المشتري من اثبات حقه على البائع حال غيبته حتى يتمكن من مطالبة الكفيل فاما  
لا حاجة الى جعل البائع وكيل عن الكفيل بالخصومة لان البائع اصيل فيما يدعى عليه المشتري  
بسبب البيع المسمى في هذا الكتاب وقد ذكروا لذلك وجها وفائدة لم يتضح لنا ذلك هذا اذا كفل  
بالدرك ولم يتعرض بشيء آخر فاما اذا كفل بجميع ما يجب للمشتري على البائع بسبب هذا

البيع يكتب الكتالة بالشرايط التي وصفناها وبين مقدار ما كمل له من قيمة البناء والعمرس والزرع فيذكر من درهم الى الف فيذكر عدد ما يعلم انه لا يزيد قيمة البناء والزرع والغرس عليه والله اعلم بالصواب \* اخذ الاقرار ممن يخاف منازعته في البيع انه وقع برصاء ولا منازعة له وعوان يكون للسائق ابن اوزو حة او اب يظن انه له دعوى في المبيع بشراء او غير ذلك فيكتب بعد الفراغ من كتابنا الدرك واقرفلان بن فلان هذا البائع او فلانة بنت فلان زوجة هذا البائع طائعا في حال اجتماع شرائط صحة الاقرار اقرارا غير مشروط في هذا البيع ولا ملحنا بلان جميع الدار المسماة المحدودة في هذا الكتاب كان ملكا لفلان هذا البائع وحقا له وانه باع ملك نفسه وانه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى ولا في شيء منه وان المشتري هذا صار احق بذلك كله منه ومن مائر الناس اجمعين وانه مني ادمى في ذلك دعوى على هذا المشتري فدعواها طلة مردودة وصدقه هذا المقر له في ذلك مشافهة واشهدوا على انفسهم بذلك كله او يكتب اقر فلان على نحو ما بنا ان جميع ما وصف في هذا الكتاب من البيع ونفض الثمن وتسليم المبيع وضمان الدرك من هذا البائع في هذا البيع كان تامرا وانه ورضاء بذلك كله لهذا البائع وانه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى الى آخر ما ذكرنا او يكتب من اوله اشترى فلان العلاني من فلان العلاني ما ذن فلان النلاي ويذكر في قبض الثمن امر فلان واذنه ايضا \* واذا كان المعقود عليه دارين ان كانتا متلازمتين كتب جميع الدار بن المتلازمتين اللتين موضعيهما في كورة كذا في محلة كذا كما مر ثم بعد الفراغ عن ذكر الحد ويكتب بحدودهما كلهما وحقوقيهما ارضيهما وبنائهما بغلتهما وعلوهما وجميع مراتقهما وكل حق هولهما داخل فيهما وخارج منهما وكل قليل وكثير هولهما وفيهما ومنهما من جقوقيهما ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وان كانتا متبائنتين ان كانتا في سكة واحدة ذكرت ذلك جميع الدار بن المتبائنتين اللتين موضعيهما في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ثم يكتب لكل واحدة منهما حدودها على حدتها ثم يتم الكتاب على حسب ما مر وان كانتا في سكتين ان كانتا في سكتين في محلة واحدة يكتب اما الدار الواحدة منهما فوضعها في كورة كذا في محلة كذا داخل سكة كذا في محلة كذا ويذكر حدودها كبت واما الدار الاخرى في كورة كذا في سكة كذا من هذه المحلة ثم يذكر حدودها ثم يتم الكتاب فان كانتا في سكتين في محلتين كتب فاما الدار الواحدة منهما فوضعها في محلة كذا واما الدار الاخرى فوضعها في محلة كذا

ثم يتم الكتاب وان كان الثمن مفصلاً قلت بعد ذكر الثمن انه الف درهم حصّة الدار المحدودة أولاً من هذا الثمن ست مائة وحصّة الدار المحدودة آخر اربع مائة ثم يتم الكتاب \* اذا كان المعقود عليه بيتاً معيناً من دار يكتب اشترى منه جميع البيت الشئوي او جميع البيت الصيفي او جميع بيت الطابق او جميع بيت المطبخ او جميع بيت الحطب او جميع بيت الخلاء او جميع بيت الحساب وان كان اشتراه مع علوة يكتب جميع بيت كذا مع علوة او يكتب بدا عليه من العلو من جميع الدار المشتملة على البيوت التي موضعها في محلة كذا في سكة كذا ويكتب حدود الدار ثم يكتب موضع هذا البيت من هذه الدار انه على يمين الدار او على يسارها او مقابلة كما يكون وهو البيت الثاني او الثالث من البيوت اليمينية او اليسارية ويكتب حدود هذا البيت ثم يكتب بمحدوده كله وحقوقه وطريقه في ساحة الدار الى باب الدار الاعظم وينبغي ان يبين عرض الطريق وان كان ذلك مقدار باب الاعظم عندنا الا عند بعض العلماء هو غير مقدرفكان مجهولاً فيوجب فساد العقد فيذكر عرض الطريق احترازاً عن قول هذا القائل وان كان اشترى السفلى دون علوة يكتب وهو سفلى علوة لفلان البائع لم يدخل شيء منه في البيع ذكر قوله لم يدخل شيء منه في البيع مع ان العلو لا يدخل في بيع البيت الا بذكره صريحاً الا اذا كان ذلك لثلاثتهم متوهم ان العلو يدخل في بيع البيت كما يدخل في بيع الدار فذكر ذلك لقطع هذا الوهم والله تعالى اعلم بالصواب \* اذا كان المعقود عليه قطعة مقدرة من الدار يكتب اشترى جميع الحصّة المقدرة المقسومة المعلومة من الدار ويحدد الدار وهذه هي النصف منها وهي على يمين الدار من باب هذه الدار وهي كذا بيتاً وصنفه وقطعة من صحن هذه الدار وهي كذا ذراعاً بالمساحة طولاً في عرض كذا ويشتمل عليها حدود اربعة احدى الزريق بيت شئوي من هذه الدار والثاني لزريق بيت صيفي من هذه الدار وكذا وكذا اذا استثنى بيتاً من الدار المشتراة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت الا بيتاً واحداً منها بعلاوة او ما خلا بيتاً واحداً او غير بيت واحد وهذه الدار في موضع كذا ويحدّها وهذا البيت المستثنى منها في موضع كذا من هذه الدار ويحدّه وانما اجتمع الى تحديد البيت المستثنى وان لم يكن مبيعاً لان جهالة يوجب جهالة المستثنى منه وهو المبيع فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه حدودها وحقوقها كلها ارضها وبنائها وسفلها وعلوها وطريقها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج عنها من حقوقها الا هذا البيت

المستثنى منها حدوده وحقوقه ارضه وبناؤه وطريقته الى باب الدار الا عظم الى آخره بكذا  
وانما يذكر طريق البيت لان بدونه لا يتمكن البائع من التطرق الى البيت فينصرف به وذلك  
في غير ما وقع عليه البيع فيوجب فساد البيع كما اذا باع الجذع في السقف كذا في المحيط \*  
وعند ذكر الرؤية يكتب ونذكر اى المشتري هذا البيت المستثنى وعرفته لابد من كتابته ذلك  
هكذا ذكر محمد ربح في الاصل وهذا لانه لابد من رؤية المستثنى لينتهي خيار الرؤية وليجوز البيع  
باجتماع العلماء واليهوت في نفسها متفاوتة في الاشتناع فبدون رؤية المستثنى لا يصير المستثنى  
معلوما ومع جهالة المستثنى لا يصير المستثنى منه وهو المبيع معلوما ويشترط رؤية المستثنى لهذا  
وهذه المسئلة من خصائص شروط الاصل فان في سائر الكتب يشترط رؤية المبيع لا غير وكان بعض  
اهل الشروط يكتبون في هذه الصورة اشترى منه جميع الدار التي في موضع كذا بكذا على ان للبائع  
بيتا واحدا منها وانه خطأ لان بيع جميع الدار على ان للبائع بيتا منها فاسد لجهالة ثمن الدار لانه  
يصير مشترى ما سوى البيت من الدار بما يخصه من الثمن لم يقسم الثمن على الدار سوى البيت  
وبنى البيت بخلاف بيع جميع الدار الا بيتا منها لان هناك يصير مشترى ما سوى البيت بجميع الثمن  
والله حائز وكذلك اذا كان المستثنى غرفة فهو على هذا الحد الغرفة ان كان معها غرفة اخرى وان لم يكن  
معها غرفة اخرى يحد البيت الذي هي عليه كذا في الذخيرة \* اذا كان الموقوف عليه نصيبا في دار غير  
متسومة يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع سهم واحد من سهمين وهو  
النصف مشاعا من كذا او جميع سهم واحد من ثلثة اسهم وهو الثلث مشاعا من كذا او جميع سهم واحد  
من اربعة اسهم وهو الربع مشاعا من كذا يكتب حدود ذلك الموضع الذي فيه النصيب المبيع  
ولا يكتب حدود النصيب المبيع بخلاف ما اذا كان المبيع منزلا معينا من الدار او شبرا معينا من ضبعة  
فان هناك يكتب حد ود المنزل المبيع كما يكتب حدود الدار الذي فيه المنزل المبيع والشرق  
وهوان المنزل مكان معلوم معائن من الدار فيكون له حدود معلومة كما للدار فاما النصيب  
الشائع في الدار غير معائن فلا يكون له حد معلوم ولان تحديد الدار يكون تحديدا للنصيب لان  
النصيب شائع في جميع الدار فوقع الاستغناء من تحديد النصيب المبيع فاما المنزل غير شائع في الدار  
فتحديد الدار لا يكون تحديدا للمنزل واذا انتهى الى قبض المبيع يكتب قبض جميع الدار لان  
النصيب

النصيب شائع في جميع الدار فلا يمكن قبضه إلا بقبض جميع الدار بخلاف ما إذا كان المبيع منزلاً معيناً من الدار فإن هناك يكتب وقبض جميع ما وقع عليه البيع المسدود في هذا الكتاب لأن المنزل مكان معين من الدار فيمكن قبضه بدون قبض الدار وبعض المحققين من مشائخنا راجح قالوا يكتب قبض النصيب أو يكتب قبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وهو سهم من سهمين من جميع الدار المحدودة لأن البيع إنما يوجب على البائع تسليم المبيع لا تسليم غير المبيع وقبض النصف شائعاً متصوراً لا يرى أنه يتصور غصب الشائع فقد ذكر محمد راجح في كثير من الكتب إذا غصب رجلان كذا والرجلان إذا غصبا شيئاً يكون كل واحد منهما غاصباً نصفاً شائعاً فاعلم أن قبض الشائع متصور فيكتب قبضه من الوجه الذي ذكرنا وإذا انتهى إلى رؤية المتبائعين يكتب رؤية جميع الدار وفيما إذا اشترى منزلاً معيناً من دار يكتب رؤية المنزل وحده لأن المنزل مكان معين من الدار يمكن رؤيته أما النصيب شائعاً في جميع الدار فلا يمكن رؤيته إلا برؤية جميع الدار هذا إذا كان كل المحدود ملك البائع فإن كان ملكه فذكر ما يبيعه يكتب اشترى جميع ما ذكر البائع أنه جميع ملكه وحقه وحصته من جميع ما بين حدوده فيه وذلك سهم واحد من سهمين وإنما يكتب جميع ملكه احترازاً عن قول زفر راجح فإن مذهبه أن أحد الشريكين إذا باع سهماً واحداً من سهمين ينصرف البيع إلى سهم واحد من نصيب البائع ونصيب شريكه فيصير بائعاً نصف نصيبه فيكتب جميع ملكه وحصته ليصير بائعاً جميع ملكه باتفاق العلماء والله تعالى أعلم وإن كان النصف البائعي لهذا المشتري يكتب وكان النصف الآخر المشاع من هذا المحدود لهذا المشتري بشراء سابق أو غير ذلك فيصار الآن جميع المحدود ملكاً له وإن كان اشترى النصف شائعاً واستأجر النصف الباقي يكتب صك شري النصف على ما بينا ويكتب قبل الأشهاد وأقر هذا البائع إقراراً غير مشروط في هذا البيع ولا ملكاً به إنه أجز من هذا المشتري جميع ما بقي له وهو النصف مشاعاً من جميع هذه الدار المحدودة بخلاف ما وقع عليه عقد هذه الإجارة كذا سنة كاملة بكذا ذر هذا المنتفع به بوجوه مثاقفه ويذكر تعجيل الإجارة والتصرف وضمان الدرك ويتم الكتاب \* إذا كان المعقود عليه علوية ليس له سفل يكتب اشترى منه جميع الغرفة التي على البيت الصفي أو على البيت الشتوي أو كذا من جميع الدار المشتمة على البيوت ويحدد الدار ثم يبين موضع البيت الذي عليه العلومنها ويحدد ذلك البيت ولا يحد



العلو أما يحدد البيت لانه مبيع من وجه لان قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وأما لا يحدد العلوان  
بتحديد البيت يقع الاستغناء من تحديد العلوان بشرط جميع هذا العلوان هذه الغرفة التي هي على  
هذا البيت المحدود فيه من هذه الدار المحدودة فيه ببناء ذلك كله دون سفل هذه الغرفة فان سفل  
هذه الغرفة لم يدخل في هذا البيع وطريق هذه الغرفة على السلم الطيني أو الخشبي الرومي الذي  
هو من بين الداخل في ساحة هذه الدار ويكتب في دليل هذه الدار كما يكون في باب هذه الدار  
الاعظم في داخل ذلك وحارجه فان كان حول هذه الغرفة غرف ينبغي ان يكتب حدودها ويكتب  
احد جذور هذه الغرفة غرفة فلان والثاني والثالث والرابع ولم يذكر محدد رح في شروط الاصل قدر  
ذرعان البيت الذي عليه الغرفة وكذلك ثم يذكر الطحاوي رح ذلك في شروطه والخصاف رح كان  
يشترط قدر ذرعان البيت الذي عليه العلو طولاً وعرضاً ومكواً وهكذا حكى عن نجم الدين النسفي رح  
حتى لا يتبع بينهما ما زعة متى انهدم السفل في مقدار حقه وقال بعض مشائخنا رح لا بد من ذكر  
ذرعان العلو أيضاً لان العلو قد يكون بمقدار السفل وقد يكون انقص منه فينبغي ان يذكر ذلك  
حين لا يمتاز اذا انهدم العلو واراد ان يبنى ثانياً قال محدد رح في الاصل ثم يكتب حدودها  
كلها وبعض أهل الشروط عابوا على محدد رح وقالوا لا معنى لقوله بحدوده اذ ليس للعلو حدود ولكن  
هذا ليس بشيء فالعلو حد كما ان للسفل حد لان الحد هو النهاية وللعلو نهاية كما ان للسفل نهاية  
الا ان بتحديد السفل يصير العلو معلوماً فيقع الاستغناء به عن تحديد العلو ويصير تحديد السفل  
تحديداً للعلو لان لا يكون للعلو حد ثم قال محدد رح يكتب ارضها فيكتب بينائها وارضها وكان  
الخصاف رح لا يكتب ذلك وكان يقول لا ارض للعلو وانما هو على الهواء الا يري لوانهدم العلو  
قبل التبن يطول البيع والابري لوباع ساحة العلو بعد انهدام العلو لا يجوز فلا فائدة في كتابته  
ارضه ولا ارض له ولكما يقول ارض الشيء ما كان قرار ذلك الشيء عليه وقرار العلو على السفل  
فكان السفل ارضه من هذا الوجه فجاز ان يكتب بينائه وارضه هذا اذا كان العلو كله على سفل  
البائع فاما اذا كان بعض العلو على سفل البائع وبعضه على سفل غيره يكتب اشترى علو بعضه على  
سفل البائع هذا وبعضه على سفل فلان ويذكر مقدار البناء على سفل كل واحد وكذلك لو كان هذا  
العلو على بيتين من هذه الدار يكتب اشترى العلو الذي بعضه على البيت الصفي وبعضه  
على البيت الشوي من هذه الدار المشتملة على البيوت ويحدد البيتين ويذكر مقدار البناء على كل

بيت والمذتعالى اعلم \* اذا كان المعقود عايه دار الياسا باط يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وجميع ساباطه الذي احد طرفي خشبته على حائط هذه الدار والطرف الآخر على حائط دار اخرى تقابل هذه الدار التي وقع عليها عقد هذا البيع وهذا الساباط طوله كذا ذراعا بذراع يسبح به الاراضي في بلدة كذا وعرضه كذا ذراعا وارتفاعه من الارض كذا ذراعا وفيه من الخشب كذا عدد محدود ذلك كله وحقوقه ومرافقه ويتم الكتاب كذا في الذخيرة \* اذا كان المعقود عليه الساباط وحده يكتب اشترى منه جميع الساباط الذي اطراف خشب احد جانبيه على حائط دار فلان واطراف خشب الجانب الآخر على حائط دار فلان وذلك كله في موضع كذا وتفسيره كالاول وان كان احد طرفيه على قوائم منصوبة في السكة يبين ذلك ويبين مقدار الساباط طولاً وعرضاً ويبين عدد الخشب على نحو ما بينا \* اذا كان المعقود عليه علو دون سفله او سفلا دون علوه يكتب اشترى بيتين من الدار التي هي مشتملة على البيوت ويذكر الحد والاربع المذار ثم يكتب احد البيتين سفلا لهذا البائع والآخر علو سفله لهذا البائع ويحدد كل سفلا على حدة كذا اذا افرد بيع السفلا والعلو \* اذا كانت الدار مشتملة على الاصطبل والمتبين والحديقة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على الاصطبل والمتبين والحديقة التي هي في موضع كذا فان كانت مشتملة على الحمام يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى الحمام التي هي في موضع كذا ويسمي بعد تسمية مرافق الدار مرافق الحمام وان كانت مشتملة على بيت الطحانة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى بيت الطحانة الدائرة على رحى واحدة بحجرين او على رحين او على ارجاء ثلثة او اربعة ذلك التي هي في موضع كذا ويذكر بعد ذكر مرافق الدار مرافق بيت الطحانة وان كان لطحن الحبوب يذكر ذلك وان كان خراس الدهن يذكر ذلك وعلى هذا القياس كل شيء يكون في الدار والله اعلم \* اذا كان المعقود عليه حائطا واحدا في الدار يجب ان يعلم بان شراء الحائط لا يخلو من ثلثة اوجه احدها ان يشتري الحائط مع ارضه وفي هذا الوجه يكتب اشترى جميع الحائط المبنى من كذا من جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدد الدار ثم يكتب وهذا الحائط من هذه الدار في موضع كذا وهو لريق دار فلان وطول هذا الحائط كذا ذراعا وعرضه كذا ذراعا وارتفاعه في الهواء كذا ومبداه في موضع كذا ومنتهاه الى كذا اشترى هذا الحائط محدود وحقوقه وارضه وبنائه وكل قليل وكثير الى آخره وهل يكتب بطريقه قال

الطحاوي رح ان كان الحائط ملاز فالدار المشتري او متصلا بالطريق العظمى لا يدكره لاستغنائه  
 عن الطريق وان لم يكن كذلك لابد من ذكر الطريق الوجه الثاني ان يشتري الحائط بدون  
 الارض على ان ينقله وفي هذه الوجه يكتب كما كان يكتب شري الحائط بارضه الا ان في هذا  
 الوجه يكتب ما خلا ارض هذا الحائط المحدود فيه فانها ولا شيء منها لم يدخل تحت البيع ولا يكتب  
 بطريقه لانه لا يحتاج الى الطريق اليه اذا كان ينقل وقد كان هكذا يكتب ابو حنيفة واصحابه رح  
 وكان بعض اهل الشروط يكتب اشترى منه جميع نقض الحائط ليكون دليلا على ان المشتري  
 نقضه ونقله وكان الطحاوي رح يقول هذا خطأ لانه لو كتب اشترى منه جميع نقض الحائط والحائط  
 غير مقروض يصير مشتريا مالم يس بموجود فلا يجوز كمالوا اشترى دقبق هذه الحطة او هذه  
 السدسم ولكن يكتب على ان ينقصه على نحو ما بينا الوجه الثالث ان يشتري الحائط مطلقا  
 والحكم فيه انه يدخل ماتحت الحائط من الارض في البيع من غير ذكر الا على قول الخصاف رح  
 فيكتب الحائط بارضه ويلحق بآخرة حكم الحاكم كذا في المحيط \* فان كان المبيع بناء دون ارض  
 كتب جميع بناء الدار ويحدد الدار ثم يقول اشترى منه جميع بناء هذه الدار والبيوت والابواب والسقوف  
 والجدران والوقوف والجذوع والعوارض والسيام والبراري والبراري وجميع ما في هذا  
 البناء من اللبن والآجر والطين والتراب من اقصى اسر هذا البناء الى منتهى سمكه دون  
 ارضه فان لم يستثن الارض جاز لان البناء لا يستتبع الارض كذا في الطهيري \* ولكن انما يكتب  
 ليكون اوتق وأكد ويجوز ان يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي بموضع  
 كذا ويكتب بعد ذكر الحدود واشترى هذه الدار المحدودة فيه بيئاتها كلها سبلها وعلوها دون  
 ارضها فانها لم تدخل في هذا البيع ولا يكتب في هذا المحدودها ثم الحال لا تخلو امان كانت  
 ارض هذه الدار لهذا المشتري وفي يديه يكتب في آخرة قل ذكر الاشهاد واقر هذا البائع انه لاحق له  
 في ارض هذه الدار وانها بجميع حدودها وحقوقها في يد هذا المشتري دون سائر الناس  
 اجمعين وان جميع ما كان له عليها او على شيء منها قبل هذا البيع المذكور فيه فاسا ذكر ذلك كله  
 لهذا المشتري بامر حق واجب لا ريب عرف له وجعل الى هذا المشتري جميع ما وجب ويجب له  
 من حق في هذه الدار في حيوته وبعدوانه اقامه فيه مقام نفسه على انه كلما نسخ شيئا مما جعله الى

هذا المشتري مما وصف فيه فان ذلك الي فلان المشتري هذا عند فسخه ذلك وبعد فسخه  
اياه كما كان وقبل هذا المشتري جميع ما اقر له به وجميع ما يجعله اليه مما ذكر فيه مشايعة مواجعة  
وان لم تكن ارض هذه الدار لهذا المشتري ولا في يده وانما هو لغيره وقد اراد بشراثة المقام في  
هذه الدار فلا بد له من سبب يتمكن به من الانتفاع بارض هذه الدار لانه لا يتبعها المقام فيه الا بالسكنى  
في ارضه وطريقه اما الاعارة او الاجارة فلا عارة غير لازمة وكان صاحب الارض بسبيل من ان يخرج المشتري  
من الدار ساعة فساعة فلا يتم له المطراد منه فينبغي ان يشتغل بالاجارة لانها لازمة فيتمكن من  
المقام فيها مدة يريد ما فلا يتخلو بعد ذلك اما ان كانت الارض لما لك معروف او كانت ارض  
الوقف ويجوز الاستيجار فيها ولكن ان استأجر من المالك يكتب ذكر الاستيجار من مالكه فلان بن فلان  
ولا يحتاج فيها الى بيان ان الاجارة المذكورة فيه اجرة له او يجوز باي مدة شاء وان استأجر من المتولي  
بان كانت ارض الوقف يبين فيه انها رقت مسجد كذا او على جهة كذا وان استأجر من متولي  
ذلك الوقف ولا يطول مدة اجارة الوقف في المدة الطويلة عند عامة مشائخنا المتأخرين رح  
ويكتب فيه ان هذه الاجارة بكذا اجرة مل هذه الارض لان المتولي لا يملك الاجارة بغبن فاجبش  
ويكتب ابتداء مدة الاجارة وانتهاءها هذا اذا اشترى البناء للمقام فيه فاما اذا اشترى للهدم ونقل  
نقوضه يكتب في ذلك المكان يكسب في شري النكاح لهدمه ونيل نقوضه فقد ذكرنا ان كان المعقود  
عليه طريقا في هذه الدار فهذا على واحد من الاول ان يشتري الرجل بقعة من الدار بعينها قدر  
مرض الباب الاعظم الى الباب الاعظم وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ولا ثم يكتب حدود ذلك  
البقعة كما لو اشترى بينا معين من دار فان ذكر ذر خان الطريق طوله وعرضه فهو وقف الوجه الماني  
ان يشتري قدر الطريق شائعا في جميع ساحة الدار وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ثم يكتب  
حدود ساحة الدار ولا حاجة الى كتابة حدود الطريق لان الطريق لما كان شائعا في ساحة الدار  
كان كالنصيب الشائع في ساحة الدار وفي النصيب الشائع من الدار حدود الدار دون النصيب كذا  
ههنا ان بينا مقدار عرض الطريق فهو ارق وان لم بينوا كان للمشتري قدر عرض باب الدار الاعظم  
وبعض اهل الشروط لم يجوزوا ترك ذكر الذرعان في الطريق لما ان في تقدير بيان الدار نوع  
ابهام لانه عسى يبدل الباب بباب آخر ومحمد رح جوز ذلك هذا اذا اشترى رقة الطريق واما  
اذا اشترى حق المرور دون رقة الطريق ففيه روايتان على رواية الزيادات لا يجوز وروى بن

ساعة من محمد ربح انه يجوز اذا اراد كتابة بيع حق المرور على قول من يجوز ذلك يكتب على  
 ان له حق المرور بقدر باب الدار وبيع مسيل الماء وهو الموضع الذي يسيل فيه الماء وكذلك  
 بيع حق مسيل الماء لا يجوز فانفاق الروابات وفي شروط الاصل اذا باع رتبة الدار ليسيل الماء فيه  
 ان يبين الموضع وتحدوده جازوا لا فلا \* اذا كان المعقود عليه عرصه دار ساوها للشري يكتب  
 هذا ما اشترى كما كان يكتب اشترى مع الباء الا ان ههنا لا يكتب وباء ههنا لان الساء ملك  
 المشتري فكيف يشري ملك نفسه هكذا ذكر محمد ربح في الاصل وبعض اهل الشروط قالوا  
 الاجس ان يكتب اشترى ارض دار وبناء ههنا لهذا المشتري لان اسم الدار مطلقا ينصرف الى  
 المبني في العرف والمتصيد من الكتابة التوثيق فينبغي ان يكتب من الالتاظ ابلغ ما يحصل به  
 تعريف المشتري ليحصل به تمام التوثيق \* اذا كان المعقود عليه نصف دار ونصفها الآخر للمشتري  
 يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه جميع السهم الواحد  
 من سهمين وهما النصف مشاعا من جميع ايدار التي ذكر البائع هذا ان سهمان من سهمين السهمين  
 ملك المشتري هذا والسهم الآخر منها واحدا ذكر البائع هذا انه ملكه وحقه وفي يديه وانه يبيع  
 هذا السهم الذي ذكرانه هو ملكه من هذا المشتري وموضع هذه الدار في موضع كذا حدوده  
 كذا ولا حاجة الي تحديد بصف المبيع فقد ذكرنا قبل هذا ان تحديد النصف البائع يحصل  
 بتحديد الجميع والله تعالى اعلم \* شراء وارث نصيب آخرين يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان  
 من اخيه فلان ومن اخته فلانة وهم اولاد فلان ومن والدته فلانة بنت فلان جميع حصصهم من  
 جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا اشترى هذا المشتري جميع حصصهم من هذه  
 الدار المحدودة فيه وهي ستة وعشرون سهما من اربعين سهما شاعة مورثة بينهم من فلان بن فلان  
 حين مات عن زوجة وهي فلانة وعن بنت وهي فلانة وعن ابنين وهما فلان وفلان هذا البائع  
 وهذا المشتري وصارت تركته بينهم على هذه السهام لامرأته هذه النصف والباقي بين اولاده هؤلاء  
 المذكورين مثل حظ الاثنيين اصل العريضة من ثمانية اسهم وقسمتها على اربعين سهما للمرأة منه  
 خمسة اسهم ولكل ابن اربعة عشر ولابنة سبعة وهي يوم هذا العقد في ايديهم غير مقسومة على يد  
 السهام وحصه فلان هذا المشتري وهي اربعة عشر سهما مسلمة له في بدءه لاحق اسائر الورثة فيه  
 هؤلاء الباعة الثلثة يبيعون حصصهم من هذا المشتري بالنسبة المذكورة على ان يكون هذا النصف بينهم

على سهامهم هذه فاشترى هذا المشتري حصصهم بحدود هذه السهام المعقود عليها الى آخره \*  
 شراء الدار الموروثة من الورثة البائعين يكتب هذا ما اشترى فلان ابن فلان الفلاني من فلان  
 وفلان وفلانة اولاد فلان بن فلان الفلاني ومن امهم فلانة بنت فلان بن فلان اشترى منهم  
 جميعا صفقة واحدة جميع ما ذكره هؤلاء الباعة الاربعة انه مشتركة شركة ميراث من فلان  
 حين مات وخلف زوجة وهي فلانة هذه وابنين وهما فلان وفلان هذان وبننا وهي فلانة  
 هذه لا وارث له سواهم وخلف من التركة جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا  
 وصارت هذه الدار المحدودة المعروفة بينهم على فرائض الله تعالى لامرأته هذه الثمن والباقي  
 بين اولاده للذكر مثل حظ الانثيين اصل الفريضة من ثمانية وقسمتها من اربعين سهما للمرأة  
 منها خمسة اسهم ولكل ابن اربعة عشر سهما وللابنة سبعة اسهم وهذه الدار يوم هذا العقد في يد  
 هؤلاء الورثة على هذه السهام مشاعة غير مقسومة وهم يبيعون ذلك كله من هذا المشتري صفقة  
 واحدة بالثمن المذكور فيه على ان الثمن بينهم على هذه السهام الى آخره والله تعالى اعلم \*  
 اذا كان المعقود عليه حائونا يكتب اشترى منه جميع الحانوت الذي في كورة كذا بمجلة  
 كذا في زريق كذا ويكتب في سوق كذا او على رأس سكة كذا اقبالة خان كذا وبحدته ثم يقول  
 بحدوده وحقوقه واراضه وبنائه والواحدة التي يغلق عليها بابها وغلته ومغلقة فان كان معه صلو يكتب  
 وعلوه وسفله والدار التي هي علوه فان كان مبنيا على نهر العامة يكتب جميع الحانوت المبنى على  
 نهر العامة المدعو كذا في موضع كذا احد حدوده ولزريق هواء هذا النهر من وجه مصبي الماء والباقي لزريق  
 حانوت فلان والثالث لزريق هواء هذا النهر من وجه ممر الماء \* واذا كان المعقود عليه خان يكتب  
 اشترى منه جميع الخان المبنى بحدوده الاربعة المحيطة به كلها بالآجرات وانه يشتغل على كذا عدد  
 من الخراف في سفله وكذا عدد من الانبارجات والحجرات والغرف في علوه والحوانيت  
 الاربعة على بابها بعلوها ثم يكتب بحدوده وحقوقه واراضه وبنائه ودويراته وغرفته والحوانيت  
 التي على بابها وطرقه بمساكنها في حقوقها الى آخره وان كان له جدران احداهما فوق الآخر  
 يكتب جميع الخان المبنى بثلاثة سقوف احدها بسفله والاخر بعلوه الاسفل والثالث بعلوه  
 الاعلى ثم يتم الكتاب \* اذا كان المعقود عليه رباطا مملوكا يكتب جميع الرباط المبنى المشتمل على  
 صحن دار كبير وكذا عدد من المرباط والاواري في سفله وبميت يسكنه الرباطي وكلها حول

صحن داره وعلى حجرات وغرفات في علوه ثم يتم الكتاب \* اذا كان المعقود عليه برج الجحام  
يكتب جميع برج الحمام المبني المشدود فوقها وتأويقها شدا يمكن اخذ حمامها بغير صيد بجميع  
ما فيه من الحمامات والمحاصن والتراخ والبيض والهراري والحشبات واسا كتبنا يشد  
فوقها ليقدر على تسليم ما فيها من الحمامات الى المشتري حتى يجوز بيعها فان بيع  
ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز قالوا ينبغي ان يشتري برج الحمام لئلا لان الحمامات ياو بن اليه  
ليلا ويجتمعن فيتاولهن البيع فاما في النهار فيخرجن لطلب الرزق فلا يتاول جمعهن البيع  
ويحاط باعتبارها المبيع بغير المبيع اختلاطا يتعذر التمييز \* اذا كان المعقود عليه بيت الداهية يكتب  
اشترى منه جميع بيت الداهية المشتعل على سهام منصوبة واحجار وانفاص وادوات التي هي  
في موضع كذا ويحدد ثم يكتب حدوده وحقوقه كلها وارصه ونساءه وسهامه الاربعة والرحى الكبيرة  
المشتعلة على حجر مصوب يدعى (سك سع) والرحى الاخرى المدعوة (بسك پشت)  
بكذا اقصا ما يمد من الصخور والطابق الحديدية المصوب على كانون مبنية فيه بغلي السبسم \*  
وكذا اذا كان المعقود عليه طاحونة يكتب اشترى منه جميع الطاحونة الدائرة على الرحى التي هي  
بقية كذا على يد كذا ويجدها ثم يكتب حدودها وحقوقها كلها وارصها ونائها وحجر بها للاسفل  
والاعلى ودلوها وتوايتها <sup>(ن)</sup> قطبها وسائر ادواتها الحديدية والحشبية وتأويقها ونوايتها بحجتها  
وشربها بمجاريه ومسائلها في حقوقها والواحي المعروفة في ارضها وملقها احبالها ومونف دوايتها  
والمواضع التي يقيم فيها الحبوب ويذري ومرجها نارصه واشجاره واغراسه ومجري مياهه ومسائله  
في حقوقه فبعد ذلك يطيران كانت الطاحونة على نهر العامة يكتب احد حد ودها ليريق مغرف  
مائها من هذا النهر والثاني ليريق طريق العامة على شاطئ الطاحونة وهذه الثالثة ليريق مصب مائها في  
هذا النهر والرابع ليريق اراضي فلان \* وان كانت على نهر مملوك يدخل في هذا البيع يكتب وهي مبنية  
على نهر خاص لها اخذ ماء من نهر كذا اذا كان المعقود عليه الحمام يكتب اشترى منه جميع الحمام  
الواحد للذمي هو عند دخول الرجال اول دخول النساء وفي الحمام من احد عمل دخول الرجال  
والآخر لدخول النساء يكتب اشترى منه جميع الحمامين المتلازمين اللذين احدهما لدخول  
الرجال والآخر لدخول النساء وهذا في موضع كذا وفي الواحد الذي يدخله الرجال في اول النهار  
والسواء

والنساء في بقية النهار يذكر ذلك ويكتب المشتل على (سباكوزة) خشبة ذات ستف واحد فيها سرير خشبة وسرير آخر لجلوس الحمامي عليه ويت بدعى (خاص خانه) لدخول من كان محتوما من المتكهمين ويأتون احدهما للحمامي لجمع الغلة فيه والآخر للثيابي لوضع الثيابات فيه ويكتب فيه ذكر الحد وبحدوده وحقوقها واراضه وبنائه وقدره النحاسية المركبة فيه لتسخين الماء فيه بيرة المطوية بالحجارة والآجر وبكرتها ودواها ورشائها والحياض المبنية في بيوتها او يكتب والاواني المتخذة لجعل الماء فيها وأتونه وملقى رمادة ومسيل مياهه وطوابقه والمفروشة فيه وموضع حشيشه وتجفيفه \* اذا كان المعتقد عليه بيت الطحانة يكتب جميع بيت الطحانة المشتل على رحى واحدة دارة بجميع ادوات رحاها المركبة من الحديدية والخشبية والحجرية وغير ذلك الصالحة لاقامة عمل الطحن للجواريات وقد عرف العاقدان هذان الادوات شيئا فشيئا واحاطا بها علما احاطة شافية نافية للجهالة واترا بمعرفة جميع ذلك كله اقرارا صريحا \* اذا كان المعتقد عليه بيت الخنق يكتب وفيه خنق خشبي او خنقان او ثلثة كل خنق له عيان ومع الخنقات خنقات خفية ويكتب بعد ذكر السدود بخنقاته وخنقاته الخفية الكبار منها كذا عدد او الاوساط كذا والصغار كذا كلها قائمة باعيانها في بيت الخنق هذا وقد عرفها العاقدان شيئا فشيئا واحاطا بها علما ويتم الكتاب كذا في الذخيرة \* اذا كان المعتقد عليه مجمدة يكتب اشترى جميع المجمدة التي في موضع كذا بجميع ما هو منسوب اليها من الغدران الثلاثة او الغديرين او الغدير والغارفين وهذه المجمدة كذا ذراعا طولها في عرض كذا ذراعا وبحد المجمدة والغدائر والغارفين \* اذا كان المعتقد عليه ملحة يكتب اشترى جميع الملحجة التي في موضع كذا بجميع ما ينسب اليها من جوانبها الاربعة وبحد \* اذا كان المعتقد عليه الملاحة يكتب اشترى جميع الملاحة بجميع ما ينسب اليها من الحياض ومجمع مائها ومستجمع الملح فيها ونحوها وبحد \* اذا كان المعتقد عليه ارضها عين الفير او النقط يكتب اشترى الارض التي يقال لها كذا والعيون التي فيها القير والنقط في هذه الارض اشترى هذه الارض مع هذه العيون التي فيها القير القائم والنقط القائم في هذه العيون وانما كتبنا العيون لان عند بعض العلماء لا يدخل العين في بيع الارض لانه لا يمكن الانتفاع بها من حيث الزراعة وكانت من خلاف جنس الارض فيكتب احترازا عن هذا الخلاف وانما كتبنا القير القائم والنقط القائم لانهم اوردوا ان في العيون كالمح في الملح فلا يدخل في البيع من غير ذكر وانما افرق الماء الذي



في البحر والعين والقبو والسط في العين من حيث ان الماء لا يدكر في البيع والقبو والسط يذكر  
لان الماء في الشتر ليس بملوك لصاحب القبر فكيف يبيعه ولا كذلك القبر والسط وان كان للبحر والعين  
اسم يذكر ذلك الاسم ولا بد من ذكر حد النهر والعين والله تعالى اعلم \* وان باع اصل بئر جار  
يكتب منعه ومنه وطوله وعرضه وعمقه ويذكر ان من كل جانب منه كذا ذراعاً وان كان  
النهر مسمى باسم يكتب ذلك الاسم ويذكر حده ولا محالة وان اكتفى بذكر الحد ودفع  
باس ترك تدبير الذراعان لان المعرفة قد حصلت بالتحديد وهي المقصود وان اشترى النهر مع  
ارض يكتب النهر وذكر طوله وعرضه وعمقه وما يسمى به النهر وذراعاً من حريمه من كل جانب  
ثم يكتب الارض التي معه ويحدد ذلك لان تمام التعريف بالتحديد ويتم الكتاب كذا في المحيط \*  
اذا كان المعتود عليه فناء يكتب اشترى جميع القنطرة التي هي في قرية كذا ومفتحة في موضع كذا ومصفا  
في موضع كذا وحريمها من الجانبين كذا ذراعاً وحدودها وحقونها وارضها وبساتينها وسفلها وعلوها وكذا  
النهر الا ان النهر لا يكون له علو ولكن يكتب في النهر عرضه وطوله وعمقه بالذراعان ويذكر حريمه  
من الجانبين بالذراعان ايضاً \* اذا كان المعتود عليه شرباً بغير ارض وبغير اصل النهر فهذا البيع لا يجوز  
لان الشرب عبارة عن صبيب الماء وحده والماء قبل الحيازة ليس بملوك له وبيع ماليس بملوك له  
لا يجوز ولان الماء مما يقبل ويكثر فكان المبيع مجتهداً ولا موجب فساد البيع قال بعض مشايخنا  
يجوز ان تعارفوا ذلك كما في نواحي بلخ ونسف واشاع ذلك وان اهل تلك النواحي تعارفوا  
ذلك ورأوا حوازا وقد قال عليه السلام ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وبه كان  
بنى القاصي الامام ابو علي الحسين بن الفضل السفي رح وغيره من المشايخ رح لم يجوزوا  
ذلك وهو الصحيح لان التماس الصحيح اذا يترك بتعامل جميع البلدان لا بتعامل بعضها \*  
اذا كان المعتود عليه شيئاً من صبة وجزء من مياه قرية تعارفوا بيع المياه بصاها يكتب به اشترى  
جزء من كذا جزء من مياه قرية كذا ومياهها كلها على كذا سنة وما هذه المياه مأخوذة من عيوننا  
التي فيها وهي معروفة معلومة عند اهلها وهي مقسومة بينهم على ضياعها المذكورة فيه قسمة معلومة  
عند اهلها لا يخفى عليهم شيء من ذلك اشترى هذا الجزء من جميع هذه الاجزاء من ماء هذه  
القرية حصتها من ضياعها المذكورة فيه التي هي لشركاء هذه القرية مقسومة بينهم  
بمقادير معلومة عندهم على ضياعها المذكورة قسمة معلومة التي هي لشركاء هذه القرية يسدودها

وما رعت عليه عقدة هذا البيع وحقوقه ويتم الكتاب \* وفي بعض القرى على هذا النوع اشترى  
ارض كذا بشرائها من الماء وهو كذا فنجانة وكذا يوما من كذا يوما وليلة من جملة الماء الجاري  
في نهر قرية كذا ماء اصليا ثابتا خراجا ذيوانيا بجميع مجاريه ومسائله وحقوقه الداخلة فيه  
والخارجة منه من اعلى عيون وادي كذا حتى ينتهي الى اقصى حدودها على ما يتعارفه  
شاربه هذا النهر فيما بينهم من مقدار الماء في شربهم \* وفي بعض القرى على هذا النوع اشترى  
منه جميع ما ذكر انه ملكه وحده وحصة من الارض التي بموضع كذا وكذا سهم ماء مشاعا من جملة  
كذا سهم ماء التي هي سهام ماء هذه القرية مشاعا فيما بينهم وعقدنا سهام ماء هذه القرية يعرف بكذا غرقة  
كل غرقة كذا اسهما بجميع هذه الضياع في مواضع متباعدة من ذلك الارض على شاطئ نهر كذا ومنها  
ومنها ومنها وفي بعض قرى نفس اشراء مسدودات مثرزة ومسدودات مشاعة بسهام مائها يكتب  
في ذلك اشترى جميع الضياع المشتملة على حوائط وارضى بعضها خراجية مشاعة وبعضها غير  
خراجية مقسوم بقرية كذا من قرى نفس وجميع ما ذكر انه جميع حصته وكذا سهم ماء من جملة سهام  
الماء لهذه القرية كل سهم منها يعرف بمقداره بعشرين جريبا بالمساحة منها كذا سهما من كذا سهما  
من جماعة هذه القرية مشاعة بين اربابها على اقسام يدعى قرحا وهي كذا قرحا كل قرح على  
كذا سهما وهي معروفة بين اهلها كذا سهما في قرحا فلان وكذا سهما في قرحا فلان يوزع الاخرجة  
نواب السطان على هذه السهام ويقسم ماء هذه القرية التي يجري في نهرها من اصل الوادي  
عليها وما غير النخرا جبة المقسومة فحائط الموضع المذكور كذا وارض وكرم ويعدنوا وبشرها من  
نهر كذا والله اعلم \* اذا كان المعتق عليه بيت طراز يكتب فيه جميع بيت الطراز المبني المشتمل  
على كذا وهذه لعدل الحوكة او يكتب فيه جميع المحاكاة المبينة المشتملة على كذا وهذه لعدل الحوكة  
ثم يذكر الموضع والحدود \* واذا كان المعتق عليه وحدة واحدة معينة يكتب فيه جميع الوحدة  
الراحدة التي بمينة او اليسارية او الالمانية من جميع بيت الطراز المشتملة على كذا وهذه احدتها  
هذا المعتق عليها ويذكر موضع بيت الطراز المشتمل على كذا وحدودها ثم يذكر حدود هذه الوحدة  
كذا في الذخيرة \* اذا اشترى ضيعة او قرية وترك ذكر الحق يدخل البناء والنخل والشجر  
كاه مثل الكرم وشجرة التناج والسفرجل وانواعها والتصب والخطب والطرفا الراوية رواها  
بشرين الوليد عن ابي يوسف راج في التصب الفارسي وقصب السكر وقصب الذريرة لا تدخل

بالإتفاق ونصب الذبيرة ما يدق ويذر على الميت أي ينثر وما كان من الأشجار التي لا بشر  
ويقطع في كل أو ان كالدلب والجوز فتد اختلاف المتأخرون فيه منهم من يقول لا يدخل إلا المذكور  
كالمرع ومنهم من قال يدخل وهو الأصح والدلب (جنار) والجوز (سيدر) وإما الباقيان فنجار  
للشجري وحمله للبائع وكذلك النطن والعصفر فان شجره يدخل في العقد بدون ذكر الحقوق  
وما عليه من الربيع لا يدخل إلا بذكر الحقوق على هذا كل ما يؤخذ حمله من غير ان يقطع أصله  
والشمار النبي على رؤس الأشجار لا تدخل بدون ذكر الحقوق والمرافق ومنه ذكر الحقوق  
والمرافق يدخل في قول أبي يوسف رح وفي ظاهر الرواية وهو قول محمد رح لا يدخل إلا  
بالتنصيص عينا أو بذكر كل قليل أو كثير حوفاها أو منها من غير ان يقول من حقوقها والربطة  
ومانبث وصار له ثمر للبائع وأصولها للمشتري قال محمد رح ولو باع أرضا فيها زعفران فالبصل  
للبيع وعلى هذا الكنان والدخن وجميع الحبوب مثل الحمص والبالقي والعدس هذا كله  
بمنزلة الرزق وإن كان المبيع قيطونا زدت بخصبائه العشر وجبائه وهي كذا عدد الكبار منها كذا  
والأوساط منها كذا والصغار منها كذا وهي قائمة ببعضها في بيوت أهلها وجميع ما فيها من الحبوب  
والحنطة والشعيران كانت داخله تحت العقد بذكر المتعاقدين أيها في العقد والأهراء الحنطيات  
ويقال البيت الواسع ويقال (إنارخانه) ولم أجد هذه القطعة في كتاب اللغة لكن هكذا سمعتها  
من من فرأت عليه وإن كان المبيع كروما أو بسنا زدت عند ذكر حقوقها وأشجارها وأغراسها وزراعتها  
وقصبانها وخزانةها وأوطانها وشربها ومشاربها وسواقيها وعمدها وأبنائها وأوطانها وأبنائها  
وأعدتها وأوتادها وأعمامها ما يصب عليها العرائش والعريش والوثيلة الحبل المتخذ من النصب  
وإن كان البستان في حائط البلد كتبت في حائط بلد كذا صاميلي درب كذا على ساقية نهر كذا  
وإن كان في قرية كتبت في قرية كذا من سواد كذا وإن كان فيه ثمرة أو زرع أو رطبة كتبت وثمرتها وزرعها  
ورطبها ويزيد عدد ذكر ثمرتها وقد بدد أصلها وإن كان فيها زرع مخصوص أو ثمر معنونة أو ثمن أو حطب  
فدخول تحت البيع ذكر ذلك وبذكر معرفة البعدين جميع ذلك كذا في الظهيرية \* وأما كذا  
الكرم فتصير بدارة وبيوتة علوة وسفله وأربعة حوائط الكرم من أسفلها إلى أعلاها ويسبق لها  
كذا عدد زرعها وجميع الوط على شط الحوض أو امام النصر وكذا كذا شجرتين ورمضان  
وخوخ

وخوخ ومشمش وفرسك وهو بالفارسية (شغرتك) وعلى هذا وجه الساق بين الشجر والزرجون  
 وأما كذا دار الأرض فخمسون جدولة عشر مسميات وكذا وقرسقين مختلط بالتراب على رأس  
 هذه الأرض وجميع الأشجار حولها وعلى مسمياتها وجميع ما كبس به الأرض مقدار ذراع أو ذراعين  
 على حسب ما يكون من وجه الأرض ويجب أن يلحق بذلك كله وقد صرفنا مواضعها ومقاديرها  
 ونظرا إليها فاعرفها شيئا فشيئا كذا في الظهيرية \* وإذا كان المعتقد عليه قناة عليها رحن في بيت  
 ذكر مسمى درح في الأصل أنه يكتب فيه هذا ما اشترى فلان من فلان جميع القناة التي يقال لها  
 كذا وهي في رستاق كذا من عمل كذا وفي قرية كذا والبيت الذي على هذه القناة مما يلي كذا  
 والرحى التي فيه ومفتح هذه القناة مما يلي كذا ومصبها في كذا وبين طولها وعرضها وعمقها ولم يذكر  
 مسمى درح الأرض التي على حافتي القناة وكتب الطحاوي رح نلك أنها كذا ذراعاً من كل جانب بذراع  
 كذا من الجانب الأيمن كذا ذراعاً من الجانب الأيسر كذا ذراعاً وعرضها كذا ذراعاً وعمقها كذا ذراعاً  
 بذراع وسط وقد نزع فلان بتراضيها ما كان كما وصفنا وعلمنا ذلك وإحاطا به علماً ومعرفة وكان أبو زيد  
 الشروطي رح يقول يكتب اشترى جميع هذه القناة بحريمها وقال الطحاوي رح وما كتبناه أحوط لأن  
 بين العلماء اختلافاً فيه فعلى قول أبي حنيفة رح ليس للقناة حريم وعلى قولهما للقناة حريم بمقدار  
 ملقن طينها فلا يصح البيع أما على قول أبي حنيفة رح فظاهر وأما على قولهما فلان مقدار ملقن  
 طينها مجهول لا يوقف عليه من حيث الحقيقة فيصير بائع المعلوم والمجهول في صفقة واحدة ولان من  
 جعل للقناة حريماً نادماً يجعل لها حريماً إذا كانت في أرض الموات فلو كانت في أرض مملوكة لاغير فلا  
 وأما إذا لم يكن للقناة حريم على هذا الاعتبار يكون جامعاً بين الموجود والمعدوم في صفقة واحدة وأنه  
 لا يجوز فيجب التجرؤ من هذا ذلك بأن يكتب على نفسه ما يئو أو ذراع صفقة الماء على نحو ما يئو قبل هذا  
 فذلك أحسن وأوثق ثم يذكر الحدود الأربعة ويكتب حدودها كلها والبيت الذي على هذه القناة  
 والرحى الدوارة في بستانها وآلاتها الشجرية والخشبية والحدودية وبكراتها ودلائلها وحقوقها وتواقيتها  
 ونواصيها باجنتها والذاهبا المفروشة في أرضها وملتقى أحمالها وموقف دوابها في حقولها ويتم  
 الكتاب على نحو ما ذكرنا والله تعالى اعلم كذا في المحيط \* أن كان المعتقد عليه أجمة يكتب اشترى  
 منه الأجمة التي في موضع كذا حدودها كذا اشترى بها بقصبتها القائم فيها بأصول قصبتها وان كان فيها  
 قصب مسمون ودخل في هذا البيع ذكره أيضاً وقصب المسمون الموصوع فيه حزم كذا في الذخيرة \*

وَأَنَّ كَانَ الْمُبِيعُ سِتَّةَ ثَلَاثِينَ حَمْعَ السَّعِيبَةِ الَّتِي يَتَالِهَا كَذَا وَهِيَ السَّيْتَةُ مِنْ حَشَبِ  
 كَذَا الْوَاحِهَا كَذَا وَعَوَارِصُهَا كَذَا وَطُولُهَا كَذَا وَعَرَصُهَا كَذَا اشْتَرَاهَا بِعَوَارِصِهَا وَالْوَحَاهَا وَسَكَبَا  
 وَنَقْلَاهَا وَمَرَادِهَا وَهِيَ كَذَا كَذَا مَرْدِيَا وَمَحَادِبُهَا وَهِيَ كَذَا كَذَا أَحْدَانُ حَشَبُهَا وَحَصْرُهَا وَحَسْبُهَا وَوَانِيَا  
 وَأَلَاتُهَا الَّتِي يَسْتَعْدِلُ بِهَا الدَّاحِلَةُ فِيهَا وَالْحَارِثَةُ مِنْهَا وَشُرَاغِيَا وَلِوُدُهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا بِأَيَّاهَا بَعْدَهَا  
 وَطَرَحُهَا إِلَيْهَا وَتَحْرِيمُهَا مِنْهَا كَذَا وَكَذَا كَذَا فِي الطَّحِيرَةِ \* أَدَاكَانَ الْمَقْعُودَ عَلَيْهِ عِيَا أَوْ يَمُرَّ أَلَيْسَ لَهَا  
 أَرْضٌ يَسْتَبِي مِثْلًا وَاحِدًا يَكْتَبُ لِلدَّامِيَةِ يَكْتَبُ اشْتَرَى مِنْهُ الشَّرْائِي فِي مَكَانٍ كَذَا أَوِ الْعَسِ الَّتِي فِي مَكَانٍ  
 كَذَا وَتَذَكُّرُ الْحَدِّ وَتَوَيْدُ كَرُوهِي عَيْنٍ مَدُورَةٍ مُسْتَدَارًا كَذَا رَأْدُ رَاعٍ كَذَا وَعَمَقُهَا كَذَا وَكَذَا الشَّرِيكَتُ  
 سِدَارُهَا وَعَمَقُهَا رَابِعٌ وَيَكْتَبُ نَاهِيَا مَطْوِيَةً بِالْأَحْرَانِ كَانَتْ وَيَكْتَبُ فِي الْعَسِ مَدَاغًا وَمِنْهَا هَا  
 وَيَكْتَبُ اشْتَرَى عِدَّةَ الشَّرْوَ وَهَذِهِ الثَّعْبُ مَعَ مَا حَوْلَهُ مِنَ الْأَرْضِ يَنْدُرُ كَذَا رَاعِيًا مِنْ كُلِّ حَالٍ نَدَارُ  
 وَسَطًا وَأَنْ يَبِينَ مَاءُهَا فَيَكْتَبُ وَمَاءُهَا مَعِينٌ عَدَبُ طَاهِرَاتٍ لَيْسَ بِشَرٍّ وَلَا مَلِجٌ أَحَاحٌ بِهِ  
 أَحْمَلُ وَاحِسٌ وَلَا يَكْتَبُ الْمَاءُ الَّذِي فِي الْعَيْنِ وَالشَّرْئِي الْمُسَعِّ لَاحِدٌ لَيْسَ بِمَدْلُوكٍ لَهُ وَكَيْفَ بَيْعُهُ  
 وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ كَذَا فِي الدَّحِيرَةِ \* فَإِنْ كَانَ الْمُبِيعُ مِلْعَةً مِنْ أَرْضٍ كَبِيرَةٍ وَلِنَتِكَ التَّطْعَةُ حُدُودًا لَامٍ  
 مَصُورَةٍ كَأَشْخَارٍ مَعْلُومَةٍ فَائِكَ تَحْدُدُ الْأَرْضَ \* ثُمَّ يَكْتَبُ هَذِهِ التَّطْعَةُ مَابِلِي أَحَدٍ حُدُودَهَا مَسَتْ  
 أَشْخَارُهَا وَالتَّالِي وَالْثَالِثُ وَالرَّابِعُ وَطَرِيقُ آخَرٍ وَطَرِيقُ الشَّعْبِ مَتْنِي فَلَعْتَ الْأَشْخَارَ أَوَّلًا يَكُنْ  
 لَهَا أَعْلَامُ أَنْ يَحْدُدَ الْأَرْضَ الْكَبِيرَةَ وَيَبِينَ هَذِهِ التَّطْعَةُ مِنْهَا شَالَا أَوْ حَوْنَا أَوِ الْبَاقِيَةِ الشَّرْقِيَّةِ أَوِ الْغَرْبِيَّةِ  
 ثُمَّ يَذْكُرُ دَرْعَانِهَا طَوْلًا وَعَرَصًا وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَشَيْتِ التَّطْعَةُ الصَّغِيرَةَ مِنَ الْكَبِيرَةِ \* فَإِنْ كَانَ  
 الْمُسَعِّ مَدْلُوكًا نَبِي حَسَنَةً وَاسْمَهُ وَحَلِيبَتُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ غَيْرَ مَرَّةٍ وَتَرِيدُ أَدَاكَانَ نَالِغَانَهُ مَتْرًا لِعَمُودِيَّةٍ  
 لِأَدَاءٍ فِيهِ وَلَا عَائِلَتَهُ وَلَا حَنْتَهُ وَلَوَرَدَتْ وَلَا عَيْبُهَا كَانَ أَحْوَطَ وَأَعْمَ وَيَحْتَبُ أَنْ يَعْلَمَ مَعَى الدَّاءِ  
 وَالْعَائِلَتِ وَالْحَسَنَةِ الدَّاءُ كُلِّ عَيْبٍ نَاطِلٍ طَهْرَتُهُ شَيْءٌ أَوَّلًا يَطْرُقُ مِنْهَا وَحِجُّ الطَّحَالِ وَالْكَدِّ وَالرُّوْتِ  
 وَهُوَ الْبَارِسَةُ (ثَامِسَةُ) (دَمَهُ دَلِيلًا) وَالسَّعَالُ وَمَسَادُ الْحَبِصِ وَالرَّصَصُ وَالْجَدَامُ وَالْوَسِيرُ وَالْدَرْبُ وَهُوَ  
 قَسَادُ الْمَعْدَةِ وَالصَّرَوُ وَهُوَ الْمَاءُ الْأَصْفَرُ فِي الطَّنِّ وَالْحَصَاةُ وَالسَّقُّ وَهُوَ رِيحُ الْأَمْعَاءِ وَالسَّاءُ وَهُوَ عَرَقُ  
 الْعَجْدِ وَالنَّاسُورُ وَالْحَرَبُ وَالْحَصَاةُ يَزِيدُهَا وَمَا شِئْتَ مِنَ الْأَسْقَامِ وَالْأَدْوَاءِ وَأَمَّا الْخَنُونُ وَالْوَسُوسُ  
 وَالْبَوْلُ فِي الرُّوَالِ وَالْبِيَاضُ فِي الْعَيْنِ وَالْأَصْمَعُ الرَّائِدَةُ وَالصَّمَمُ وَالْعَشَى وَالشَّلَلُ وَالْعَرَجُ وَالشَّحَّةُ  
 وَالْكَيْتَةُ وَالشَّامَةُ هَذَا كُلُّهُ عَيْبٌ وَلَيْسَ بِدَاءٍ \* وَأَمَّا الْعَائِلَةُ فَالْأَنَاقُ وَالسَّرْقَةُ وَأَنْ تَكُونَ الْجَارِيَةُ رَابِعَهُ

والعبد يكون طرّاً او نهباً او قاطع الطريق فهذا كله غائله وهي لا يكون الآتي الرقيق والانداء  
 في الحيوان: ان قلت كلهم ائمة وما الخبيثة منهم في الزنا ونحوه والعوار يفتح العين لا يكون الآتي اصناف الشباب وهو الخرق  
 والمغن: وان كان المبيع ثمار كرم او قرية او زرعاً كتبت جميع الثمار التي في كرمه ثم تحده ثم يقبل  
 اشترى منه جميع الثمار القائمة التي هي في جميع هذا الكرم المحدود فيه فتصفى الثمار كلها  
 على ما يكون فيه من العنب والخوخ والمشمش وهي ثمار قد بدأ صلاحها او زرع قد بدأ صلاحه  
 بكذا اكدان رهما يباع صحبها بحدّها ويقطعها من غير تقيط ثم بعد ذلك ان اراد المشتري استثناء  
 الثمار والزرع الى وقت الادراك فله وجهان ان شئت ذكرت ان فلانا البائع هذا اباح للمشتري  
 ترك الثمار المبيعة المسماة في هذه الاشجار الى وقت كذا من غير شرط كان في البيع وينهى الكتاب  
 غير ان له ان يرجع فتدأ هذا الوجه ان يقول متى رجعت عن هذا الاذن كان مأذوناً له في ترك  
 هذه الثمار او الزرع الى الوقت المعلوم المذكور فيه باذن جديد مستقبل والوجه الثاني  
 ان يستأجر الارض مدة معلومة باجر معلوم ويكتب ثم ان هذا المشتري استأجر من هذا البائع  
 المسمى فيه جميع هذه الارض بعد اشترائه هذه الزروع له وقبضها من البائع المسمى فيه من  
 غير شرط كان في هذا البيع بحدودها كلها وحقوقها كذا كذا شهراً متوالية من لدن هذا التاريخ  
 اجارة صحيحة نافذة ولا فساد فيها ولا خيار يسقي هذا المشتري هذه الزروع المشتراة فيها هذه  
 المدة ثم يكتب قبض الارض وقبض الاجرة الوجه الثاني انما يتأتى في الزروع لابي الاشجار  
 لانه لا يجوز اجارة الاشجار لاستبقاء الثمار عليها فالوجه الاذن والاباحة على ما مر فان اشترى هذا الرجل  
 المنزل من نفسه لابنه الصغير كتبت هذا ما اشترى فلان بن فلان من نفسه لابنه الصغير فلان وهو  
 ابن كذا سنة بولاية الابوة بمثل قيمة المشتري لا وكس فيه ولا شطط او باقل من ثبته جميع المنزل  
 المبنى ويصف المنزل ويذكر تدبيره وموضعه وحدوده ويتم الصك الى آخر ذكر قبض الثمن  
 فان كان قبضه من مال ابنه الصغير ذكرت ذلك وقلت قبض هذا العاقد من نفسه من مال ابنه  
 الصغير هذا الثمن المذكور فيه قبضاً صحيحاً وقعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من هذا الثمن  
 كله براءة قبض واستيفاء وقبض هذا العاقد من نفسه لابنه الصغير هذا جميع هذا المنزل فارغا  
 قبضاً صحيحاً فصارت يده فيه يدا مائة وحفظ لهذا الصغير بولاية الابوة بعد ما كانت يده ملك وقام  
 هذا العاقد من محاسن هذا العقد بعد صحته وتدائه وفارقه يده واثبت بذلك كله اقراراً صحيحاً

فان كان الاب ابراه عن الثمن كنت وانرا هذا العائد ابنه الصغير المشتري له هذا من جميع الثمن  
 ابراه صحيحا صلا منه وعطية ومرة وشقة ووقت الدراة لهذا الصغير المشتري له من جميع هذا  
 الثمن براءة اسقاط كذا في الطهيرية وفي هذا نصيب علي ان الاب لا يحتاج الى الغير  
 في البيع من ولده وفي الشراء من ولده لنفسه كذا في المبسوط فان اشترى الاب دارا لنفسه كتبت  
 اشترى لنفسه من نفسه جميع الدار التي هي لابنه ولان ينحو من قيمته وانه فلان يومئذ صغير  
 في حجرة يلي عليه ابوه الى ان يقول وقبص من ماله لابنه فلان جميع هذا الثمن وقبص جميع  
 ذة الدار لنفسه واحود ما يكون في هذا الوحد ان يرن الثمن بحضرة الشهود ويقضه لابنه الابري  
 انه لو كان لابنه دين عليه فاراد ان يرأ منه كان للذي يرثه منه ان يزنه بحضرة الشهود ويقول  
 اشهدوا انه كان لابني الصغير فلان علي كذا وقد اخرجته من مالي وهو هذا اقضته له وقد قال بعض  
 العلماء ان الاب لا يرأ من دين ابنه بالاخراج والاشهاد وهو دين على حاله وعلى هذا شراء  
 الوصي لنفسه من مال اليتيم غير ان الشرط فيه ان يشتره باكثر من قيمته ويلحق بآخرة جسيم  
 النجاة لانه مختلف فيه فان اشترى الصغير من مال ابنه بانه وهو احوط ما يكون من بيع شيء  
 من مال الاب للصغير كتبت هذا ما اشترى الصغير المأذون له في هذا الشراء من جهة فلان  
 بمثل قيمته لا وكن فيه ولا شرط من ابنه ولان ثم ينهي الصك كما ينبغي صك الاجانب كذا في الطهيرية  
 وان اشترى المتولي والقيم للوقف بمال الوقف يكتب فيه هذا ما اشترى فلان القيم في وقت  
 كذا ويكتب المتولي في وقف كذا من جهة القاضي فلان بمال هذا الوقف المجتمع عنده من فلانة  
 تنهرا لمال هذا الوقف وموثة له على الواجب من فلان بن فلان جميع كذا والاخطو ان يزان ههنا  
 وكان الواجب شرطي ونفقه هذا ان يشترى بالمجتمع من فلانة مستغلا آخر يصم الى ما وقع اذا امكن  
 ذلك كذا في الدخيرة \* ولو ان رجلا اشترى شيئا بثمن معلوم ثم انه ولي غيرة بعد القبض واراد ان  
 يكتب كتابا كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلان بن فلان اقر  
 عندهم في حال صحة بدو ثبات عقله وحوار امره له وعليه طائعا واعبالا علة به نفع صحة افراة من مرض  
 ولا عبرة انه كان اشترى من فلان جميع ما تضمنه كتاب شراء هذه نسخة ويتسخ كتاب الشري حتى  
 يأتي عليه ذكر الاشهاد ثم يقول وان دلا لولي ولانا جميع ما وقع عليه البيع المذكور وبثمنه الذي

كان ابتاعه به وهو المذكور في هذا الكتاب تولية صحيحة لا شرط فيها ولا خيار وان فلانا قبل هذه التولية قبولا صحيحا ونقده الثمن بتما مه ودفع ذلك اليه وبرئ منه اليه براءة قبض واستيفاء ثم يكتب قبض المبيع والرؤية وتقر فهمما وضمان الدرك للدولى على المولى ثم يكتب الاشهاد وعلى هذا فصل الشريك الا انك تقول مكان ولاه شركة بالنصف او الثلث والرابع على حسب ما يتفق بنصف الثمن او ثلثه او رבעه وعلى هذا بيع المراجعة غير انك تذكر باعه منه مراجعة بربح كذا اذا في الظهيرية \* الفصل العاشر في السلم اعلم بان المثال في صكوك السلم ثلاثة اوجه اجدها هذا ما لم فلان الي فلان كذا ادفعها بين النقد ويقول عينا حاضرة في المجلس في كذا وكذا تقبيرا من حنطة بفضاء نقية مما سقي سحيا اي ماء جاريا جيدة بالتقير الذي يكال به في بلد كذا الى اجل كذا من لدن تاريخ هذا الذكروسلما صحيحا جائزا لشرط فيه ولا خيار ولا فساد على ان يسلمها اليه بعد محلها الموصوف في هذا الكتاب في منزله في مصر كذا وقبل هذا السلم اليه من رب المسلم مواجهة وقبض جميع المذراهم رأس مال السلم الموصوف فيه قبل اقتراعهما وقبل اشتغالهما بغير ذلك وتقرقا عن مجلس العدة تفرق الا بدان عن صحة وتراض منهما به واجب هذا العقد والعقابة ويتم الكتاب ولا يذكر فيه ضمان الدرك لان المبيع غير متبوعس والوجه الثاني ان يكتب اقرارهما فيكتب هذا ما يشهد الي آخره ان فلانا و فلانا اقرا عندهم ان فلانا سلم الي فلان ثم يختم الكتاب على الوجه الاول والوجه الثالث ان يبدأ باقرار المسلم اليه يعطى عليه تصديق رب السلم اياه في هذا الاقرار وانما كتبنا نقيا وام يكتب نقيا من العصف والمدر والعلث وهو بالفارسية (جودرة) كذا كان يكتبه متقدما واصحاب الشروط لانه قد يكون نقيا من هذه الاشياء ولا يكون نقيا من غير هذه الا خلوط مما يكون اخلوط به عيبا والنقاء المطلق يأتي على ذلك كله ولم يكتب حديث عامة كما كان يكتب بعض العلماء لان فيه ايهاما انه اسلم في قمح يحدث من بعد ليس بموجود وقت وقوع السلم ولو اسلم في مختلف النوع لادين بيان رأس مال كل واحد منهما عندا بي حنيفة رح وما كان من الاسلام مختلفا فيه الحقت به حكم الحاكم لصحته على ما عرف قبل هذا والاجناس التي يصح فيها منها الزواني الصغرية والشبهية وغير ذلك كذا عددا من الشمعة المضروبة من الشبه المنقشة البخارية وزنها كذا ابوزن بخارا او من الشمعة الشبهية المعروفة بخيرزان اما القممة فكذا عددا من القممة المعروفة ببرنج كذا الكبار منها كذا عددا كل واحد منها كذا ابوزن



ادل بخار اربع في كل قبضة منها كذا من الماء والكيار معروفة بالسمر قديّة والصغار منها كذا ورن  
كل واحد منها كذا من اوزن اهل بخار اربع فيه كذا من الماء وعلى هذا الطساس والعجبات  
اما الحديدية فمنها كذا عددا من المرور المضروبة من الحديد المذكور المعروف (مولاد) ومن  
الحديد المعروف (سرم آهن) الصالحة لعمل الحراثة كل مرصها كذا من اوزن اهل بخار اهلها  
معروغ عنها والمسحاة على هذا اما الزحاجية فمنها طابقات الطارم كذا عددا من الطابقات  
الزحاجية الصالحة للطارم نظر كل واحد منها شبر كل عشر منها منوان او ثلثة اصاء على حسب  
ما يكون من الطابقات المعروفة (بكيدياني) كل عشرة منها اربعة اصاء يوزن اهل بخار نظر كل واحد  
منها نصف ذراع بذراع اهل بخار ومن الخماسيات كذا عددا ويصفها بما يكون وصفا  
في السنة الزحاجية كل عشرة منها كذا من اربع كل واحد منها كذا من المائع ومن القرايات  
كذا عددا من القرايات الزحاجية كل واحد منها نصف من او عشرة اساتيرا ومن واحد يبع  
في كل واحدة منها كذا من المائع اما القارورات فكذا عددا من القارورات الزحاجية كل واحد  
منها نصف من على ما ذكرنا واما القباب كذا عددا الكبار المعروفة (بشش تانكي) كذا نظر كل واحد  
منها ذراع واحدة ونصف ذراع كما يكون والا وساط المعروفة (ببهار تانكي) كذا نظر كل واحد  
منها ذراع كلياً معروغ عنها والصغار على هذا ومن الاواني الخزفية فمنها كذا عددا من الكيزان  
الخزفية الوركشية المعروفة بالنعجان وكذا عددا من الكيزان المعروفة بدوكاني اوسه كاني  
وكذا عددا من الاوساط المعروفة بكاسراك وكذا عددا من الصغار المعروفة بكذا وكلها عدديات  
متقاربة لا يجري فيها تفاوت فاحش اما الغطاء فهو ما يغطى به رأس التنور المتقى فكذا عددا  
من الغطاء الخبز في الوركشي الصالح للوضع على رأس التنور نظر كل واحد منها كذا ذراعا بذراع اهل  
اهل بخار واما القدر فتصنفها كما وصفتها الكيزان وكذا الجرار والجببات على هذا كذا في الطهييرة \*

الفصل الحادي عشر في الشفعة قال في الاصل اذا اشترى الرجل دارا قبضها ونقد الثمن ولها  
شعب فاحذها بالشفعة واراد ان يكتب بذلك كتابا كيف يكتب فنقول انما يكون للشفيع الاخذ  
بالشفعة بعد طلب صحيح والطلب انواع ثلثة طلب الموائبة وطلب اشهاد وتقرير وطلب تدليك  
فاذا اتى بهذه الانواع الثلثة من الطلب فله ان يأخذها بالشفعة فاذا طلب طلب الموائبة فاراد  
ان يكتب بذلك كتابا ليكون حجة له فانه يكتب هذا ما شهد عاينه الشهود المسدون [آخر هذا الذكر

ان فلانا كان اشترى من فلان جميع الدار في موضع كذا حدودها كذا بكذا شراء صحيبها وقبض الدار  
ونقد الثمن وان فلانا شفع هذه الدار المشتراة بكذا يذكر سبب استحقاقه للشفعة فان الشفع هذا  
اول ما اخبر بشراء هذه الدار المحدودة فيه بهذا الثمن طلب الشفعة ساء تمثّل طلب موافقة من غير  
مكث ولا ثبت طلبا صحيبا وقال انّا طالب لشفعتي في هذه الدار المحدودة بسبب كذا فهذا  
هو تمام هذا الكتاب وقد ذكر في هذا الكتاب اسم المشتري الدار واسم بائعها ولولم يذكر اسم البائع  
في هذه الصورة يجوز عندنا لان بعد القبض الخصومة مع المشتري والبايع بمنزلة الاجنبي الآ  
ان من الناس من يقول بان بعد القبض اخذ الشفعة منه فاذا ذكرنا اسمها تضررا بين قول هذا  
القائل وذكر فيه سبب استحقاق الشفعة لان الاسباب مختلفة والعلماء مختلفون فيه فعند بعضهم  
الشفعة بالابواب وعند بعضهم بجوار المقابلة وعندنا بجوار المقابلة وشفعة وعنده المشافعي رح الشفعة  
لا يستحق بالجوار اصلا وعندنا الشفعة تستحق على مراتب اولها يستحق بالشركة في دين البتعة  
ثم بالشركة في حقوق الملك وهو الطريق ثم بالجوار فيمنبغي ان يبين حتى يعلم القاضي هل هو  
محبوب بغيرة وكتب اول ما اخبر بشراء هذه الدار ولم يكتب حين علم بالعلم حقيقة لا يثبت  
الا بالخبر المتواتر وحق الشفعة يسقط اذا لم يطلب عند اخبار من دونهم فان المخبر اذا كان رسولا  
وهو عدل او فاسق حرا او عبدا صغيرا وبالغ وبالغ الرسالة فلم يطلب الشفعة بطلت شفعتها واذا كان  
المخبر من تلقاء نفسه فقد روى الحسن عن ابي حنيفة رح اذا اخبره بالبيع رجلان او رجل وامرأتان  
عدول ولم يطلب الشفعة بطلت شفعتها وروى محمد رح عن ابي حنيفة رح اذا وجد في المخبر احد  
شطري الشهادة اما العدد او العدة ولم يطلب بطلت شفעתه وعلی قول ابي يوسف ومحمد رح  
اذا اخبره واحد بائي صفة كان هذا الواحد ولم يطلب الشفعة بطلت شفעתه اذا ظهر صدق هذا المخبر  
فكتبنا اول ما اخبر حتى لا يتوهم متوهم انه ترك الطلب عند اخبار الواحد او اثنين وثوق  
الى وقت الخبر المتواتر وقد بطلت شفעתه وكتبنا اول ما اخبر حتى لا يتوهم متوهم انه اخبر مرة  
ولم يطلب ثم اخبر ثانيا وطلب وهذا الطلب لا يصح فكتبنا ذلك لقطع هذا الوهم وكتبنا طالب  
الشفعة ساء تمثّل عند طلب الموائبة من غير مكث لان العلماء اختلفوا في مقدار مدة طلب الموائبة  
ففي ظاهر الرواية لو لم يطلب على الفور من غير مكث تبطل شفעתه وروى هشام عن محمد رح  
انه وقتئذ بمساجس العلم وبه اخذ الشيخ ابو الحسن الكرخي رح وعن الحسن بن زياد انه يتوقت بثلاثة

ايام وهو قول ابن ابي ليلى واحدا نوال الشامي رح فواقتصرنا على انه طلب طالبا صحته بما يتوهم متوهم انه لم يطلب على الفور وطلب بعد ذلك ووصفه الكاتب بالصحة متأولا قول بعض العلماء ثم كنا لطلب الشفعة والمشاخ فيه محتلون فاعتهم على انه اذا طلب باي لط صرف في متعارف الناس انه يريد به الطلب انه يصح بان قال طلبت اطلب اما طالب وما شبه ذلك والاشهاد ليس بشرط لصحة طلب المواناة وكذا لك حضرة واحد من الاشياء الثلاثة البائع او المشتري او الدار ليس بشرط لصحة طلب المواناة ثم بعد طلب المواناة يحتاج الى طلب الاشهاد والتقرير ومن شرط صحة هذا الطلب ان يكون عند البائع او عند المشتري او عند الدار المشتراة وهذا الطلب انما يحتاج اليه اذ لم يكن عند طلب المواناة احده هؤلاء اما اذا كان طلب المواناة عند احد هؤلاء يكفي به ولا يحتاج الى طلب آخر بعده سوى طلب الشريك ومدة هذا الطلب مقدر بالتعيين مد حضرة احد هذه الاشياء الثلاثة حتى لو تمكن ولم يطلب بطل حقه والاشهاد في هذا الطلب غير لازم حتى لو لم يشهدوا الخصم اعترف بهذا الطلب كما ينبغي ان يكون هذا الطلب بحضرة من هو اقرب منه من احد هذه الاشياء الثلاثة وقد صرف ذلك في كتاب الشفعة وان اراد الشفيع ان يتولى بالكتابة لطلب الاشهاد كتب هذا كتاب فيه ذكر ما اشترى فلان من فلان ويسمى كتاب الشري من اوله الى آخره ثم يكتب بعده وان ولا ناي عنى الشفيع ان ما اخبر بشري هذه الدار المحدودة من بالتمين المذكور به طلب الشفعة ما عتد بطلب المواناة على ما ذكرنا ثم يكتب بعد ذلك طلب الاشهاد والتقرير من غيرنا خيرا ونقصير بحضرة من هو اقرب اليه ويدكر ذلك والا حوا ان يذكر الطالب بحضرة البائع والمشتري لان العلماء فيه مختلفون فابن ابي ليلى يقول الشفيع يأخذ من البائع قبل القبض وبعده والخصومة معه والعهد عليه والشامي رح يقول يأخذ من المشتري في الحالين والخصومة معه والعهد عليه وعندنا الخصومة مع البائع قبل القبض والعهد عليه وبعد القبض الخصومة مع المشتري والعهد عليه ويمكن الاخذ منهما احتياطا ثم اذا طلب الشفيع الطرفين فان ساعده الخصم على التسليم فقد تم الامر وانتهى نهيانه وان ابي التسليم والشفيع يرجع الى القاضي ويطلب منه القضاء بالملك له بسبب شفعته فان ساعده الخصم على التسليم واراد الشفيع وثيقة كتاب في ذلك فوجه كتابته على ما ذكره محمدرح هذا كتاب من فلا

من فلان بن فلان يعنى المشتري فلان بن فلان يعنى الشفيع اني كنت اشترت من فلان بن فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا وحدودها كذا بكذا من الثمن ويتم حكاية الشرى الى الشرى الى آخره ثم يكتب وانك كنت شفيع هذه الدار بسبب الشركة او الخلط او الجوار وحين بلغك او لا خبر شري هذه الدار المحدودة بالثمن المذكور فيه طلبت الشفعة طالب موائبة وطلب اشهاد يكتب طلب الموائبة وطلب الاشهاد على نحو ما بينا طلبا صحيحا يوجب الحكم تسليمها اليك واعطاء وانا اياك بالشفعة فاعطينكها ثم يتم الكتاب على حسب ما تبين واختار المتأخرون في هذا هنا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا ان فلانا كان باع من فلان جميع الدار التي في موضع كذا ونسخ صك الشرى فبعد ذلك ان لم يكن المشتري قبض الدار لا يذكر قبض الدار ثم يكتب وان فلانا كان شفيعا لهذه الدار المحدودة فيه شفعة جوار هذه الدار التي هي لربيق احد حدود هذه الدار المشتراة او يقول شفعة شركة فان نصف هذه الدار مشا عاملكه فطلب الشفعة فيها حين علم بهذا الشراء من غير تقييد طلبا صحيحا بمواجهة هذين المتعاقدين فلان وفلان طلبا يوجب الحكم تسليمها اليه واعطاء بالشفعة فاجابه اليها هذان المتبايعان فاعطاء جميعا جميع ما وقع عليه هذا البيع بجميع هذا الثمن المذكور فيه اعطاء صحيحا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن المذكور فيه بائنا هذا الشفيع اياه ذلك تاما واثما وبزيء اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء باذن هذا المشتري المسمى فيه له بذلك وقبض هذا الشفيع جميع ما وقع عليه صفقة هذا البيع والاعطاء بالشفعة بتسليم هذا البائع ذلك كله اليه فارغاً عن كل مانع ومنازع باذن هذا المشتري فبادرك هذا الشفيع من درك فعلى هذا البائع ويتم الكتاب ويحقق بآخره حكم الحاكم في شفعة الجوار لانه مختلف في فيه ولا يذكر ضمان البناء والغرض والزرع لان ذلك لا يجب عليهما في الشفعة وان كان المشتري قبض الدار وقد اثنى فلا خصومة مع البائع وانا الخصومة مع المشتري ويكتب هذه الوثيقة على اقرار المشتري بالشرى واخذ الشفيع منه هذا اذا كان الاخذ بالشفعة بغير قضاء وان كان الاخذ بقضاء يكتب مكان قوله فاجا اياه اليها فرائعوا الى قاض فلان فتقضي بشيئ هذا الحق بعد خصومة صحيحة جرت بينهم فتحكم عليهما بتسليم هذه الدار المحدودة اليه بحق هذه الشفعة فاعطاء جميع ما وقع عليه هذا البيع ويتم الكتاب وفي طلب الاب والوصي يكتب وكان فلان الصغير شفيع هذه الدار وفي القضاء

بالنكول يكتب وذلك كله بعد ان جحد هذا المشتري دعوى هذا الشفع عليه في هذه الشفعة فاستحل هذا القاضي على هذه الدعوى ونكل عن اليمن عنده مرارا فتضي عليه بذلك بعد ان حلف الشفع بالله ما سلم هذه الشفعة للمشتري وقد اشهد هو على الطلب في مجلسها الذي بلغه فيه واخذ في العمل في طلبها وان كان الثمن دراهم او دنانيرا وكيلبا او زنيا او مدبا متقارب ذكره وذكر ان الشفع تقدم مثله للبائع او المشتري وان كان الشرى بعد او عرض او غير ذلك من ذوات القيمة فاخذ الشفع يكون بقيمة ذلك ويكتب في هذه الوثيقة فاجب الحكم بالاخذ بالقيمة وكانت القيمة كذا درهما فطريقة جيدة بتقويم العدول والاماء الذين يدور عليهم امر التقويم لامثال هذه السلع والاحوط تسميتها ولك المتقومين وذكر اقرار البائع والمشتري ان القيمة كذلك وان كانت للدار شفعاء وخضر احدثهم فاخذ كل هاتم خضر آخر واثبت استحفاه فاعطى نصيبه منها كتب شهدوا ان ولانا بن فلان كان اشترى من فلان بن فلان جميع الدار بكذا وكذا وتقايسا وتقرناهم خضر فلان وكان شفعها فحضر وطلب شفعته فيه شرائطها فتضى له بها وامر القاضي البائع او المشتري بتسليمها اليه ففعل ثم ان فلان بن فلان حضر واثبت بالبينة انه شفعها وانها بلغه ذلك طلب الشفعة فيها بشرائطها وسأل القاضي ان يسلم اليه نصيبه منها بخصه من ثمنها وهو كذا بشعته المدكورة به فالزم القاضي البائع والشفيع الاول بقبض هذا الثمن وتسليم نصيبه منها اليه فعلا وقبض فلان الشفع الثاني كذا من الدار بعد ابراء هذا الثمن ويتم الكتاب كذا في المحيط \* الفصل الثاني عشر في الاجارات والمزارعات نوع في الاجارات الاجارة الطويلة المرسومة بين اهل بخارا صورتها ان يكتب هدا ما استأجر فلان بن فلان العلاني ويذكر جلسته ووعده وبيته ومسكنه اسنا جرح جميع المنزل المبين المشتل على دار وبيتين للمقام فيها وهو مستقى يستعين ذكره لآحره فان جميعه له ملكه وحقه وفي يده وموصعه في كورة كذا في محله كذا في سكة كذا بالحضرة مسجد كذا فاخذ حذوده ليريق منزل فلان والثاني والثالث كذا والرابع ليريق الطريق اليه والمدخل فيه بحدوده كلها وحقوقه ومراقته التي هي له من حقوقه ارضه وبنائه وسلته وعلوه وكل حق هو له فيه داخل فيه وخارج منه احدي وثلاثين سنة متوالية غير عشرة ايام من آخر كل سنة واحدة من ثلاثين سنة ازلها اول اليوم الذي يتلو تاريخ هذا الصك بكذا دينار على ان يكون كل سنة من ثلاثين سنة متوالية من اوائليها ما خلا الايام المستثناة منها بشعيرة واحدة

وزنا من دينار واحد منها والسنة الاخيرة التي هي تمتة هذه المدة بتيمة هذه الاجرة المذكورة  
فيه على ان يكون لكل واحد منهما حق فسخ بقية عقد هذه الاجرة المذكورة فيه في دية الايام  
المستتاة بفسخها ايها احب الفسخ واراد استيجارا صحيحا والاجر المذكور فيه اجر من المستاجر  
هذا جميع ما ثبتت اجارته فيه بهذه الاجرة بحدوده وحقوقه وموافقة التي هي لدهن حقه  
اجارة صحيحة خالية عما يبطلها بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب على ان يسكنه المستاجر  
هذه بنفسه وثقله وامتعته وان يسكن فيه من شاء وان يواجره ممن يشاء وان يعبره ممن يشاء وقبض  
المستاجر هذا بنفسه جميع هذا المنزل المحدود قبضا صحيحا بتسليم الاجر هذا ذاك كله اتيه تسليما  
صحيحا فارغا وقبض الاجر هذا من المستاجر هذا جميع هذه الاجرة المذكورة فيه بتبناها قبضا  
صحيحا معجلة بتعجيل المستاجر هذا ذلك كله اليه وتضمن الاجر هذا للمستاجر هذا الترك فيما  
يثبت اجارته فيه ضمنا وصحيحا وتفرقا ظاهرين حال نفوذ تصرفهما في الوجوه كلها مقربين بذلك كله  
مشهدين على ذلك كله في تاريخ كذا وهذا الصك الذي كتبناه في الاجارة الطويلة فيفاس عليه  
نظائر كذا في الظهيرية \* والنسخة التي اختارها المتأخرون في هذا هذا ما استأجر فلان بن فلان  
الفلاني من فلان بن فلان الفلاني جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي ملكه وفي بدء  
بموضع كذا حدودا كذا حدودا وحقوقها كلها ارضيا وبنائها وسفلها وملوها وبراقبها من حقوقها  
وكل داخل فيها وخارج منها من حقوقها وكل قليل وكثير فيها من حقوقها سنة كاملة بالاولية ثمانية عشر شهرا  
متوالية اولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا بكذا درهمان نصفها كذا درهمان نصفها كذا درهمان  
كذا درهمان هذه الاجرة كذا اجارة صحيحة جائزة نافذة باقية خالية من الشروط المفسدة والمعاني  
المبطلة وذلك كله اجر مثل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة يوم وقعت ولا وكس فيه ولا شطط  
على ان يسكن المستاجر هذا في جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة في جميع هذه المدة بنفسه  
ويسكنها من احب كما احب منها احب وينتفع بها بوجوه منافعتها بالمعروف فبعد ذلك ان كان  
المستاجر نقد الاجرة يكتب على ان المستاجر هذا يجعل كل هذه الاجرة لتدأ من هذه المدة فتعجيلها  
منه الاجر هذا ويري المستاجر هذا من جميع هذه الاجرة لهذه المدة الى هذا الاجر براءة  
قبض واستيفاء وان لم يكن المستاجر نقد الاجرة يكتب على ان يؤدي المستاجر هذا تمام هذه  
الاجرة الى الاجر هذا بعد تمام هذه المدة او يكتب على ان يؤدي اليه حصة كل شهر من

هذه الاحرة صد مسمى ذلك الشهر وقص هذا المستأحر من هذا الآخر جميع ما وقع عليه عقدة  
هذه الاجارة كما وقعت هذه الاجارة بارعة من كل مانع ومعارض من النص والنسام  
تسليم هذا الآخر ذلك كله اليه وتروا من مجلس هذه الاجارة بعد صحتها وتامها تنقرق الابدان  
والانوال بعد اقرار المستأحر هذا المرأى ذلك كله وعرفه ورصي به واشهدا على انفسهما ومن  
الكتاب قال الشيخ الامام الاحل بحم الدين السمي ولا يكتب ضمان الدرك في الذي لا يكون  
الاحرة فيه مقصودة ويكتب فيما كانت الاحرة فيه مقصودة معجلة وان كان المحلل والمقوس بعض  
الاحرة يكتب ضمان الدرك في القدر المقوس وضمان اصل الاحرة كضمانه دينا آخر ويكتب  
ههنا كذا يكتب فيه وبعض مشايخ سدر قد احتار لطف العالفة في هذا فكنوا هذا ما ينفل فلان قاله  
صحيحة وقص هذا المنزل وسام هذا المشتل وتروا من مجلس هذه القمالة وعلى هذا اجارة  
الحابوت والارض والطاحوت والحمام وكل محدود ولكن يدكر عدد قوله محدودها وحقوقها ماهو  
من حواض مرافقها كداني الشرى والله تعالى اعلم كداني الدخيرة \* فان كان المستأحر سوتى  
المزول فان كان كرم ما يسعى ان يكتب الاجارة على اصل الكرم دون الاشجار والتفصا  
والرراحين لان اجارتها باطالة والزرع في الاراضي كذلك يكتب استأحر فلان فلان  
جميع اصل الصبغة التي هي كرم محوط ان كان الكرم محوطا وجميع درات ارض دكر الآخر  
هذا انما له بملكه وخه وفي بديه وموعه عذاني ارض قرية كذا من قرية كورة كذا من صل دروا  
ومن صل قريه دروا ومن صل ما محس ما دون ويكتب حدودها كما يكون ثم يتول حدودها  
وحقوقها ومرافقها التي هي لها بعد ما ناع الآخر هذا من المستأحر هذا جميع ما في هذا الكرم  
من الاشجار والضمان والرراحين والاعراس وما في هذه الاراضي من الزروع وشرى الطيم  
وقوائم الطن ناعول جميعها وعروقها شش معلوم هو كذا بيا صحيجا وان المستأحر هذا اشتراها  
منه بذلك الثمن المعلوم شراء صحيجا وتناصا صحيجا ثم استأحر جميع ما ينبت اجارته فيه احدي  
وثلاثين سنة متواليه عبرته ايام من آخر كل سنة واحدة الى آخر الصك وان كانت الاجارة  
في وقت يكون على الاشجار ثمار وعلى الرراحين اعصاب يكتب بعد قوله جميع الاشجار والزراحين  
والاعراس وجميع ما على هذه الاشجار من الثمار لان الثمر لا يدحل في البيع من غير ذكر  
وان كان

وان كان في الكرم اشجار الخلاف يكتب وجميع اشجار الخلاف التي في هذا الكرم لان قوائم الخلاف بمنزلة الشر لا يدخل في البيع من غير ذكره والمختار وهذه الاجارة مستخرجة من مسئلة ذكرها محمد ربح وهي ما اذا استأجر الرجل دارا من رجلين عشرين فخاف ان يضر جاره منها او اراد ان يستوثق من ذلك فالحيلة فيه ان يستأجر الدار كل شهر من الشهر والاول ب درهم والشهر الاخير ببقية الاجر فان معظم الاجر متى كان للشهر الاخير ناهما لا يضر جاره من الدار وقد حكى انه كان في الابتداء يكتبون بيع المعاملة فلما كان في زمن الفقيه محمد بن ابراهيم الميداني ربح كره ذلك لما كان شبهة الربوا واحداث هذا النوع من الاجارة ليصل الناس الى الاسترباح باموالهم فيحصل لهم منفعة الارض والدار مع الامن عن ذهاب شيء مقصود من المال فجعل بمقا بله السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعل بقية المال للسنة الاخرة واستثنى ثلثة ايام من آخر كل سنة واشترط الخيار لكل واحد منهما في هذه الايام فانما اثبت الخيار حتى يمكنه التمسك والوصول الى ما له اذا احتاج اليه وانما استثنى هذه الايام من العقد حتى لا يكون اشتراط الخيار اكثر من ثلثة ايام في العقد فانه يوجب فساد العقد عند ابي حنيفة ربح وحتى لا يشترط حضرة صاحبه لصحة الفسخ عند ابي حنيفة ومحمد ربح ولكنه شرط الخيار في غير ايام العقد وانما قدروا باحدي وثلثين سنة لانه يستثنى ثلثة ايام من آخر كل ثلثة اشهر في الغالب وان كنا استثنى ثلثة ايام في آخر كل سنة في سكتنا هذا فيكون الايام المستثناة من هذه المدة ثلثمائة وستين يوما وذلك سنة واحدة فيبقى عقد الاجارة في ثلثين سنة وانما عقدوا عقد الاجارة في ثلثين سنة ولم يعقدوا في الزيادة على ذلك لان ثلثين سنة نصف العمر في الشرع قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعمار امتي ما بين الستين الى السبعين وقال النبي عليه وآله الصلوة والسلام معتوك المانيا ما بين الستين الى السبعين فكذا الزيادة على نصف العمر لان الإكبر معتبر بالكل حتى كان ادراك اكبر الركعة بمنزلة ادراك الكل وحينئذ يتمكن شبهة التأييد فيها والتأقيت من شرطها ووافق علي تجوز هذه الاجارة الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح وكذا من بعده من الائمة ببخارا وعلي هذا امر الائمة في فتوى الجواز بهذه الاجارة اليوم وكان الزهاد من مشائخنا مثل الشيخ الامام ابو بكر بن حامد والشيخ الامام ابو حفص السفكوري لا يجوزون هذه الاجارة ويقولون فيها شبهة الربوا وقد ذكرنا وجوه الفساد في كتاب الاجارات من هذا الكتاب قال الشيخ الامام الاجل



الاستاذ ظهير الدين المرغيناني رحمه الله وجد صحتها وانتفاء شبهة الراد عنها ولولم يجوز بهذا الطريق لا نسد على الناس وجوه دفع حوائجهم ببال الغيران من يتوص المال الكثير من غير ان يلزم في وصول نفع مالي نادر وبذلك النادر لا يدفع الحوائج ولا ينظم المصالح وكان التول بجواز هذه الاجارة تعدل الطرق من البائنين ولهذا المعنى جاز الدخول في الحمام باجر وان كان الاجر محبولا وما يصب من الماء والمكان الذي يجلس فيه ومقدار ما يمكن فيه من محبولا ثم اختلف المشائخ الذين يجوزون هذه الاجارة في فصل وهو انه اذا كان من احد العاقدين لم يثبت لا بعيش الى ثلثين سنة غالبا بل يصح هذه الاجارة بعضهم لم يجوزوا ومضى لا يجوز القاضي الامام ابو عاصم العامري وبعضهم جوزوا ذلك لان العبرة لصيغة كلام المتعاقدين وانها تقتضي التانيث فصح ذلك ونظير هذا ما اذا تزوج امرأة الى مائة سنة يكون منعة ولا يكون كما جاز صححا في الروايات الطاهرة عن اصحابها وان كان لا يعشاش الى هذه المدة غالبا ولكن لما كان الاعتبار للنكاح كان مبطلا للنكاح كذا في الطيبرية \* اجارة النصف الشائع استاجر فلان الملاي من فلان العلاني في جميع ما ذكرناه ملكه وحقه من جميع ما وجد ووصف به فهو سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من جميع الدأ والمشاركة بين هذين العاقدين نصيبين وهي الدار التي في موضع كذا او يتم الكتاب فان استاجر النصف من غير شريك فيها لم يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وان اراد الحوازي بالاجماع كتب استاجر منه سهيا واحدا من سهمين من جميع الدار التي ذكرنا كلها وهي ملكه وحقه وفي يده وهي الدار التي موضعها كذا ويلحق بآخرة حكم الحاكم فيكتب وقد حكم بصحة هذا العقد قاضي فلان بعد خصومة صحيحة جرت بين هذين العاقدين كذا في الدخيرة \* والوجه الآخر ان يعتقد الاجارة على جميع المستاجر بضعف مال الاجارة ثم يمسح العقد في النصف بنصف الاجر فيمضي العقد في النصف بما اتفقا عليه من مال الاجارة فيكون هذا شيوعا طاريا فلا يفسد العقد ولا يحتاج الى قضاء القاضي وان كان المستاجر سركار الحمامين فيكتب الاستيجار اقل من مدة احدي وثلثين لان سركارهم لا يبقى على حالها الى ثلثين سنة فيكتب على حسب ما يري الضراب فيكتب نسخة السركار او بالاعربية او بالارسية كما يشاء ثم يكتب عقبها استاجر فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع هذه السركار والادوات الموصوفة في هذه النسخة المكتوبة على صدر

هذا الصك بالعريّة او بالفارسيّة خمس سنين متواليات غير تلتة ايام من آخر كل ستة اشهر من اربع سنين متواليّة من مقدّمها اولها اول اليوم الذي يتلوتاريخ هذا الذكر بكذا دينا راويصف الدينار بما وصفناها على ان يكون اربع سنين متواليّة من اولها سوي الايام المستثناة منها كل ستة اشهر منها سوي ما استثنى من ايامها بشعيرة واحدة وزنا من دينار واحد والسنة الاخيرّة التي هي ثمة هذه المدة ببقية هذه الاجرة ويتم الصك الى آخره وان كان بمال الاجارة ضامن يكتب بعد تمام صك الاجارة وضمن فلان بن فلان الغلاني يكتب حليته ومعروفيته ومسكنه ضمن هذا الاجر المذكور فيه بامره للمستأجر المذكور فيه بما يجب للمستأجر على هذا الاجر من هذه الاجرة المذكورة فيه بعد انفساخ هذه الاجارة ضامنا صحيحا معلما بالترويج ورخصي به هذا المستأجر و اجاز ضمانه عند هذا في مجلس الضمان اجارة صحيحة ويتم الصك الى آخره وان لم يجد الاجر الضامن وطلب المستأجر من الاجران يوكله او يوكل رجلا آخر ببيع هذا المنزل من انسان بشئ يتفق عليه اهل البصر وقبض الثمن من المشتري واداء مال الاجارة الى المستأجر يكتب ثم ان هذا الاجر المذكور فيه وكل فلان بن فلان الغلاني واقامة مقام نفسه في بيع هذا المنزل المحدود فيد بعد انفساخ عقدة هذه الاجارة المذكورة بينه وبين هذا المستأجر ممن يرغب في شرائه منه بالثمن الذي يتفق عليه رجلا من اهل البصر في ذلك الامر وفي قبض الثمن من المشتري وتسليم المعقود عليه اليه وضمان الدرك عنه له فانما ما يجب على هذا الاجر من مال الاجارة المذكورة مبالغه فيد بعد انفساخ الاجارة الى هذا المستأجر من ذلك الثمن توكيلا صحته باطلب هذا المستأجر ومساكنه ذلك منه تابنا لازم على انه كلما عزله عن هذه الوكالة عاد عنه وكيله في ذلك كله كما كان وانه قبل منه في مجلس التوكيل هذه الوكالة قبوله صحيحا خطأ او يتم الصك الى آخره وان استأذنه المستأجر في عماره المنزل من ماله ليرجع على هذا الاجر يكتب واذن الاجر هذا للمستأجر هذا في صرف ما يحتاج هذا المنزل المحدود فيه من بعد ذلك الى العمارة اية عماره كانت من مال نفسه من غير اسراف وتبذير بمشهد رجلين من جيرانه ليرجع بمثل ما صرف هو اليها على هذا الاجران صحيحا او يصرف جباياته وموئانه الذي يتقوت وقوعها من مال نفسه الى اصحاب السلطان ليرجع بمثل ذلك عليه اذنا صحيحا على انه كما عزله عن هذا الاذن يكون هو مانونا له فيه عنه باذن جديد في ذلك كله

كما كان والله مل منه هذا الاذن منه قولاً صحيحاً وأما الا حارة على الا حارة فاك تكسب على  
صك الاستيعار اذ فلا من فلا وهو المساحر المذكور اسمه وسنه في باطن صك الاستيعار  
هذا في حال حوار افراره طائعا انه آحرا حارة على الاستيعار المذكور في ناطه محدودة وحده  
ومرامه التي هي له من حقوقه من هذا المارح الى منتهى مدة الا حارة الاولى المذكورة  
في ناطه غير الايام المستثناة المذكورة في ناطه كذا دنا را تصد بما وصفاه على ان يكون كل  
سنة من الفس الباقية من السنة الاحيرة وسوى الايام المستثناة المذكورة في ناطه شعرة وربما  
من دينار واحد والسنة الاحيرة التي هي تمتد هذه المدة منه هذه الاحيرة المذكورة منه احارة  
صحيحة وان فلا ما هذا استأخر منه محدودة وحقوقه ومرامه التي هي له من حقوقه بشدة الاحيرة  
والشرائط المذكورة قيد استيعاراً صحيحاً وتم السلم بها ما يثبت احارته فيه على نصه الشرع  
وقص الآحر هذا جمع هذه الاحيرة نكها اليام صحتها وحول كل واحد من هذين العادس صاحبه  
هذا الجباري فسم نية مدة هذه الاحيرة في هذه الايام المستثناة المذكورة في ناطه دنا صحتا وتم الصك  
الى آحر كذا في الظهيرة بـ احارة الفس استأخر فلا السلاحي من ولا السلاحي استأخر سنة  
واحدة كاملة ولا حارة بشو كذا آحر ما سلم شهر كذا انك دنا رهنبا على ان يستعمله هذا المستأخر بجمع  
ما يمتق له من الاعمال في مدة المدة أي عمل شاء ولا امتناع له بما يامره وان هذا الاخير سلم بسنه اليه  
بحكم هذا العقد حتى يستعمله ما ي عمل شاء وبوقته احر كل شهر يستعمله فيه عند مصيه فل كان  
استأخره لوع حاج من العمل والحرفة كست على ان يستعمله في عمل الحياطة في انواع الثياب كلها  
وحق ما يحاط على ما رأي واحد استأخره على ان يحمر له ثرا ويسه وصعها وسعتها وعمتها  
مالب دنا استأخره على رعيه كذا كذا من الادل ما عايناها ويصنها ويصل اذا اختلف كذا اشيرا  
على ان يره هاو صطفا وبسقيها ويورد لها ونصدرها الى اعطايها ويذاوي حرها هاو تحلب دوات  
الدرمها في الاوقات التي يحلب امثالها فيها وقصر صرعها بعد جلها ويقوم عليها وعلى فصلاها  
في جميع مصالحها التي يحتاج اليها ويطلب جهاتها نكدا درهما الى آحره ويتم الكتاب ويس  
الناحيل والتحميل في الاحيرة فان كانت الادل بغير اعيانها ذلك ويكون في هذا احر  
وحد ولا يملك ان يواحر سنة من غيره ولا ضمان عليه فيما صاع منها بالاجماع وفي المعينة فواحر  
مشارك

مشترك وله ان يواجر نفسه لرعي غيرها من غيرة ولا يضمن ما ضاع عند ابي حنيفة ربح خلافا لهما فان استأجر ليحمل الكتاب من سمرقند الى بخارا ونحوه ويدفعه الى فلان ويسأل جوابه فيحمله الى المستأجر كتب استأجر منه نفسه ليحمل له كتابا كتبه الى فلان في كورة كذا من كورة كذا ويحمل جواب هذا الكتاب منه اليه بكذا درهم اجارة صحيحة وقبض هذا الاجير من هذا المستأجر جميع الاجرة المذكورة فيه معجلة نقضا صحيحا وقبض منه هذا الكتاب من هذا المكتوب اليه من كورة بخارا الى كورة سمرقند وتسليم الجواب الى هذا المستأجر ويتم الكتاب استيجار المملوك للخدمة استأجر منه عبدا له هندية يسمى زيرك الذي ذكر هذا الاجر انه مملوكه ورقيقه وفي يده وهو عبد شاب مديد القامة ويبين حالته استأجر منه سنة كاملة ولها كذا وأخرها كذا بكذا درهم اجارة صحيحة على ان يستخدمه هذا المستأجر بانواع الخدمة ما يطيقه هذا المملوك ويحمل للمستأجر استخداما فيه على ما يرى في جميع هذه المدة ويواجر فيها من احب للخدمة ويخدمه من شاء يسافره ان بدا له ويعمل في ذلك برأيه فان كان لعل غير ذلك ذكر ذلك ثم ذكر الاجرة والتأجيل والتعجيل والرؤية ويتم الكتاب وليس له ان يسافره الا بشرط والخدمة التي له ان يطالبها منه وخدمته من في عياله وخدمته اغنيائه في السحر الى ما بعد انشاء كذا في الذخيرة \* وان كان للخدمة والاعمال والصناعات كلها ينبت ذلك ثم تبين حديث الاجر من التأجيل والتعجيل والتأخير وبينت الرؤية وذكر في موضع آخر وقال اجارة معدودة الصغير او الوقف في هذه المدة الطويلة لا يجوز وانما يجوز المقتطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل المقتطعة فلان اعني رب المال من فلان القيمة في نسوية امور الصغير فلان التابعة للقوام المذكورة وانه يواجره من هذا المستأجر بهذه الولاية والقوام المذكورة فيه بالاجرة التي هي يومئذ اجر المثل لهذا المعتقد عليه لا وكس فيه ولا شطط وذكروا الجود ويتم الصك كذا في الظهيرية \* استيجار الصبي من الاب استأجر منه ابنه الصغير المسمى فلان بعمل كذا مدة كذا بكذا درهم اجارة صحيحة على ان يعمل له هذا الصغير هذا العمل المذكور فيه في جميع هذه المدة ويوفي اجرة كل شهر منها عند انتصائه وسلم الاب هذا الصغير بولاية الابوة الى هذا المستأجر فسلمه منه وتفرقا ويتم الكتاب وانما استأجره من ذي رحم محرم منه ناجز وهو مختلف فيه فيلحق به حكم الحاكم على ما مر به مرات استيجار الصبي بالطعام والكسوة آجر نفسه من فلان سنة او سنتين على ان يعمل له

عدل كذا وما بداله من الاعمال بندر طاقته ما يامره له هذا المستأجر على ان يكون اجر  
 صله لكل شهر كذا درهما واذن هذا الاخير لهذا المستأجر في صرف ما يلزمه من اجرة صله  
 الى طعامه وادامه ولباسه وسائر مصالحه التي لا بد منها ان ناصحها على انه كلما نكحها عنه كان  
 ما ذوقه فله فيه باذن جديده من جهته وسلم نفسه الى هذا المستأجر تسليما صحيحا استبجارا لظنهما ما  
 استأجر فلان بن فلان من فلانة بنت فلان استأجر منها نفسها مدة سنتين كاملتين من البتة اولها  
 غرة شهر كذا من سنة كذا و آخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا على ان ترضع ابن هذا المستأجر الذي  
 يسمى فلانا في منزل هذا رضا لا تصرف فيه ولا تقرب بكذا درهما حصه كل شهر كذا اجارة صحيحة  
 وقبلة هذا العقد مواجهة في هذا المجلس وعانت هذا الصبي وورثته وسلمت نفسها من  
 المستأجر لهذا العدل برضعه وتضمنه في كل هذه المدة ويوفىها اجرتها عند مضي كل المدة  
 او يكتب اجر كل شهر عند انتهاء ذلك الشهر او يكتب وقد تعجلت وقد اجاز زوجها فلان  
 بقعة هدية الاجارة فرضي بها وسلمها للارضاع المذكور فيه واذن بها بالسكنى في منزل  
 هذا المستأجر لهذا برصبي بها لهذا العدل وتعرفا ويتم الكتاب واذا كان بغير اذن الزوج فله المانع  
 والنسخ والله تعالى اعلم استبجار الاستاذ لتعليم الصبي الحرفة استأجره ليهام ان المستأجر  
 المسمى كذا حرفة كذا ابتماها بوجوبها في مدة كذا بكذا درهما ليقوم بتعليمه في اوقات التعليم وسلم  
 اليه هذا الاذن وهبل له جميع هذه الاجرة ويتم الكتاب واريد من هذا في الفصل الذي يليه  
 هكذا يكتب اهل هذه الصنعة والصواب ان يكتب استأجره ليقوم عليه مدة كذا في تعليم السج مثلا  
 على ان اعطاء الولي كل شهر كذا ما لشرط عليه تعليم الحياكة ولهم بقتل ليقوم عليه لا يجوز لان الاجارة  
 حينئذ تقع على التعليم والتعليم ليس من عمل الاجير بل من فهم المعلم فلا يجوز الاجارة عليه كذا  
 لو استأجر لتعليم الثرآن فاما اذا استأجره ليقوم عليه فالاجارة تقع على القيام عليه وعلى حفظه ولكن  
 ذكر السج ليرغب الولي فيما يحصل له في اثناء العقد من عمل الحياكة فان الصبي ربما يأخذ  
 ذلك بفهمه وذكائه في هذا جابر مجرى البيع فاما المتصودر الفياح عليه وفي بيع الاستاذ  
 الوفاء له هذا اذا كانت الاجرة درهم وان اتفقا على ان يعمل ولده الحرفة في سنة ثم هو يعمل  
 للاستاذ في هذه الحرفة في سنة فوجه ان يستأجره والاستاذ ليقوم عليه في تعليم السج سنة باجر  
 كذا ثم الاستاذ يستأجر التلميذ في السنة الثانية ليعمل للاستاذ في تلك الحرفة باجر كذا وكذا الاول

فيفانصان وهذه نسخة هذين العتدين هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجره  
 ليقرم على ولده الصغير المسمى فلان بن فلان وهو عاقل مميز متلقن بما يلحق بتعليمه لا يعلم  
 في تعليمه عمل الخياطة في انواع الثياب بانواع الخياطة في اوقات التعليم ويلقنه في اوقات التلقين  
 ما هو من جملة ما بهما واصل بها وادخل فيها سنة كاملة اولها كذا وآخرها كذا بمائة درهم غطرية  
 لا يالوفها جهدة ولا يمنع عنه بصحة على ان يوفيه هذا الوالد هذه الاجرة عند مضي المدة وتنام  
 هذا العمل وسلم اليه هذا الولد قبله وضمن القيام عليه لتعليمه ذلك كله وتغرفا ثم ان هذا الاستاذ  
 يستأجر من هذا الولد في عقدة اخرى في مجلس آخر سنة كاملة متوالية بعد هذه السنة المذكورة  
 في الاجارة الاولى من غير ان يكون هذه الاجارة مشروطة في الاولى او ملحقة بها او الاولى  
 مشروطة في الثانية او ملحقة بها على ان يعمل هذا الولد لهذا الاستاذ في عمل الخياطة بمخيط  
 ما يامره به من الثياب ويعمل ما يتصل بها ويدخل فيها في جميع هذه المدة بمائة درهم غطرية  
 اجارة صحيحة على ان يوفيه هذه الاجرة عند مضي هذه المدة ويتم الكتاب اكثر من مائة العمل  
 اثقاله على حمرة هذا ما اكترى فلان الثاغر من فلان المكاري اكثر من مائة خمسة احمره معينة  
 تعمل له من الاثقال على كل حمار منها كذا من كذا من كورة سمرقند الى كورة بخارا  
 بكذا درهم كراء صحبته وان هذا المكاري اراد هذه الحمر باغائها ورخصي بها هذا المكاري  
 وسلم هذا المكاري الى هذه المكاري الاثقال وهي كذا بوزن كذا فقبحها هذا المكاري  
 وقبل حملها على هذه الحمر من كورة كذا الى كورة كذا وسلمها اليه في كورة كذا وقبض منه  
 جميع هذا الكراء قبضا صحيحا بتعجيل هذا المكاري ذلك اليه وضمن هذا المكاري لهذا المكاري  
 كل درك يلحقه في ذلك ضمانا صحيحا وذلك يوم كذا من سنة كذا فان كانت بغير اعيانها  
 فابو حنيفة واصحابه رح جوزوا ذلك ذكر الشيخ ابو القاسم الصغار والدبوسي رح انها فاسدة لانها  
 مسبوكة والكتابة صحيحة في هذا عندهما هذا ما تقبل فلان بن فلان تقبل منه ان يعمل كذا  
 كذا من التطن او يكتب كذا كذا من الجوز او كذا كذا تغيرا من الحنطة او كذا كذا ثوبا  
 يبين جنبها ونقلها من بلدة كذا على كذا كذا من الحمر او يقول على الابل المسنة الذال  
 القاهرة القوية ان يعمل كل بعيره منها كذا ارطلا برطل كذا ثقبلا صحيحا جائزا لافساد فيه ولا خيار  
 بكذا درهم على ان يعمل ذلك من بغداد من يوم كذا من شهر كذا ويسير بها المانزل

على ما عرفه الناس ويحفظها الليل والنهار ويسلمها اليه بكورة كذا في مكان كذا منها وتبض هذا المتقبل منه جميع هذا الاجر وسام هذا المتقبل جميع هذا المعقود عليه وصار ذلك كله في يده بهذه القبالة ويتم الكتاب كذا في الذخيرة \* وتيقن الكراء للحج هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه حدلان ثلثة محامل لكل محمل منها راكبان فقد نظر اليهما هذا المتقبل وعرفهما باعيانها ولكل محمل منها من الوطاء والدنركذا رطلا برطل كذا وليها من الكسوة كذا وكذا رطلا ومن المعاليق من الدهن والزيت كذا كذا رطلا ومن الماكذا ومن الحنطة كذا والشعير كذا والسويق والزبيب والسنبل والحوا كذا ليحملها على رواحل ثلث على ابل مسنات سمان فارقة قوية وذلك بعد معرفتهما جميع هذه المحامل من الوطاء والدنر والكساء والركبان وغير ذلك ونظر اليها وعرفها بعشرين ديارا ويضربها قبالة صحبة جائزة لافسان فيهل ولاخيار ليحملها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من بلدة كذا على ان يسير بهم المنازل وينزلهم في اوقات الصلوة ويحج بهم ويهديهم المناسك ويقبض بهم بعد السفر ثلثة ايام ثم يرجع بهم في اليوم الرابع ويسير بهم المنازل وينزلهم في اوقات الصلوة حتى يرجع اليهم ما زلهم بهم ببلدة كذا وقد عرفوها جميعا وعلى ان لهؤلاء الركب ان يسندلها بالوطأ والدنر والكساء وغير ذلك مما وصف فيه ويعلموا بها برأيهم على ان يعملوا عليها على المقدار الموصوف فيه ويتم الكتاب كذا في المحيط \* فان كانت الابن باعيانها ذكرها كما امر في الخبر وحكم ذلك انما لو هلكت سقطت الاجارة وفي خبر العين لا تستقط ولو مات المكارني في مصر سقطت الاجارة فان مات في المغارة بقيت بذلك الاجرا استحسانا ولا بد من بيان وقت الخروج ولو مضت تلك السنة بطلت الاجارة وليس له ان يعمل في السنة الثانية الا براض وتجدد عقد اكثري السفينة وتقبل الحمل في السفينة استأجر منه السفينة المتخذة من خشب كذا المدعوة كذا بالواحها ودقلها ومجاد فيها ومزادها وشرعها وطلماها وسكانها وعصرها وجميع الاثنا شهرا اوله كذا وآخره كذا على ان يحمل فيها كذا كذا حنثة ومقدارها كذا بالفتيز وينقلها من بلدة كذا الى بلدة كذا بمائة درهم على ان يخرج مع الناس ويسير معهم في هذه المدة ويرقي اذا رقى الناس ويسير اذا ساروا وقبض هذا المواجه جميع هذه الاجرة معجلة بتجديل هذا المواجه وقبض هذا المستأجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة من بد هذا المواجه بتسليمه ذلك كله اليه

كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع وتفرقا بعد الروية وقد ضمن له الدرك ويتم الكتاب فان كانت  
 بغير اعيانها كتبت تقبل منها حملان كذا بوزن كذا او كيل كذا من بلدة كذا الى بلدة كذا في سفينة  
 من خشب كذا من سفن كذا صحيحة سليمة من كل عيب على ان يحملها بنفسه واجرائه واعوانه  
 من احب من الناس وينهى الكتاب بالاول واذا حضر لكتابة وثيقة الاجارة احد العاقدين  
 فالكتاب يكتب على اقراره باجارة كذا من فلان وقبض مال الاجارة منه لكن فيه خطر ان ذلك  
 المقر له لوجاء وجدد الاستيجار واراد استرداد المال الذي اقره هذا بقبضه منه كان له ذلك فالوجه  
 فيه احد شيئين اما ان يكتب اقراره انه قبض هذا الاجر ولكن لا يكتب من فلان فيصح القبض  
 ويستقط الاجر ولو جاء يطلب فله ان يقول ما قبضته منك واما ان يكتب وقد سقط هذا الاجر من هذا  
 المستأجر بوجه يصح سقوطه عنه ولا يذكر قبضا وكذا هذا في ذكر الشراء واللهن كذا في الذخيرة \*  
 استيجار الارض من متولى الوقف تقبل من فلان المتولي لامور الوقف المنسوب الي فلان  
 بتولية القاضي فلان جميع ارض الكرم الذي هو من جملة هذا الوقف الذي يتولى هذا المتولي  
 اموره ويحدها وحدودها وحقوقها كلها دون اشجارها وزراعتها وقضايتها وجرانها فانها صارت  
 لهذا المتقبل سابقا على هذه القبالة بملك ثابت وحق لازم وقد عرفت فلان المتعاقدان وعقد  
 هذه العقد على هذه الارض وحدها سنة كاملة اولها كذا وآخرها كذا بكذا درهم وهي مثل اجرة  
 هذا المحقود عليه وقبض هذا المتولي جميع اجرة ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة بمعجلة  
 هذا المتقبل ذلك كله له وقبض هذا المتقبل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة بتسليم هذا  
 المتولي ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع وتفرقا ثم ان هذا المتولي رد هذه الدراهم الى  
 هذا المتقبل وامره باداء خراجها منها اذا جاء وقتها وبكري انها رها واصلاح ميساتها اذا وقعت  
 الحاجة اليها من هذه الدراهم بالمعروف وكله بذلك على انه متى عزله عن ذلك فهو وكيل  
 بذلك من جهته مستانفا وقبل منه هذه الوكالة مشافهة واشهد اوتيم الكتاب كذا في المحيط \*  
 وان اردت كتابة اجارة الطاحونة اذا كانت مبنية على نهر خاص لها كتبت هذا ما استأجر فلان  
 من فلان جميع الطاحونة المبنية على نهر خاص لها وهي مشتملة على خمسة ثوابت مركبات  
 من الالواح الخشبية في اربعة منها اربع رحيات دوارات والثابت الخامس المعروف شامخة  
 ذكر هذا الذي اجران جميع هذا الطاحونة وملكه وحقه وفي يديه وموضعها في ارض قرية



كذا من قرى كورة كذا من عمل كذا وهي منبئة على نهر خاص له يأخذ ماء من وادي كذا  
ثم يصبه فيه واحد حدودها مع النهر الخاص كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها  
وحقوقها فان كانت اجارنها على سبيل المفاطعة كتبت بعد ذكر الحدود استأجر منه جميع ذلك  
سنة واحدة او سنتين او ثلث سنين متواليات اولها غرة شهر كذا مسانئة او مشاهرة كل سنة بكذا  
درهما او كل شهر بكذا درهما لينتفع المستأجر بهذا استأجره بالاستعلال وطحن الحبوب  
من الخنطة والشعير وما شاكلهما وبودي قسط كل سنة عند انقضاءها وقبض المستأجر هذا جميع  
ما استأجره قبضا صححها معرغها ما يشغله بتسليم هذا الذي آخر وتفرقا من مجلس هذا الغد بعد  
صحة تعرق الاقوال والابذان واذا اردت كتابة استيجار المجدة بتارقيها كتبت هذا ما استأجر  
فلان بن فلان جميع المجدة التي لها بارقين متصل بها بتارقيها ذكر هذا الذي أجران جميعها  
ملكه وحقه وفي يديه ويذكر الموضع والحدود ثم يقول بحدودها وحقوقها وجميع مرافقها التي لها  
من حقوقها سنة او ثلث سنين وان كان النارقين الواحد مشتملا على مجامد كثيرة ذكرت استأجر  
منه جميع النارقين المشتمل على ثلثة مجامد او اكثر على حسب ما يكون ويذكر هذا الموضع والحدود  
ثم يكتب ذكر هذا الذي أجران جميعها له وملكه وفي يديه ثم يقول استأجر منه جميع هذه المجامد  
بغار قيسا كذا كذا سنة بكذا درهما اجارة صححته ينتفع بهذه المجامد بوصف المجدة وبودي قسط كل  
سنة عند انقضاءها ثم يتم الصك الى آخره واذا اردت كتابة اجارة الضيعة الموقوفة اصلها كضباع  
نهر الموالي بقاء كورة بخارا كتبت هذا ما استأجر فلان من فلان جميع اصل الضيعة التي هي  
كرم محط مبني بقصره وخمس دبرات ارض متلازعات متصلات بتخلتها وامامه واحوله ذكر  
هذا الذي أجران ما في هذه الضيعة من الكر دارات ملكه وحقه وفي يديه وكر داراته حيطان هذا الكرم  
المبينة حوله وناء قصره واشجار هذه الضيعة كبارها وصغارها المنمرة وغير المنمرة وتراب جميع هذه  
الضيعة الذي كسبه وحده الارض من جميع هذه الصيعة بفتح بارصاف ذراع صدقها وما تحت  
ترابها المبكوم له وحده الارض وقف من الاوقاف المنسوبة الى الامير ساس بكين النبي وفيها  
على محابته وتعرف هي بالاوقاف السمانونية وفي يدي هذا الذي أجر بحق استيجاره من له  
ولاية الاجارة منه مسانئة سنة بعد سنة باجرة معلومة المقدار التي هي اجر مثله وان هذا الذي آخر  
بواجر ما في اجارته من الوقف اجارة على الاجارة وما هو ملكه من اصل هذه الضيعة باجرة

مع الوقف بعقد واحد بحق الملك ثم يذكر الموضع والحدود للضيعة ثم يقول بعدد ما نبت اجارته  
 فيد الذي هو مشتمل على الملك والوقف من اصل هذه الضيعة وحقوقه وجميع مزايقه التي  
 هي له من حقوقه بعد مباحة هذا الذي اجر جميع اشجار هذه الضيعة وزرايين هذا الكرم وقضبانته  
 بثلاثة دراهم واشتراهما منه هذا المستاجر به شراء صحيحا وتقا بضا قبضا صحيحا ثم استأجر منه ما ثبت  
 اجارته فيه مع هذا القصر في هذا الكرم احدى وثلاثين سنة متواليه غير ثلثة ايام من آخر كل سنة  
 من ثلاثين سنة من متقدمات هذه السنين اولها غرة المحرم من شهر سنة كذا بكذا ودرهما او دينار  
 نصفها كذا ثلاثين سنة منها من اوائلها غير الايام المستثناة منها بخمسة دراهم من مال هذه الاجارة  
 او بنصف دينار من هذه الدنانير كل سنة منها غير ما استثنى من ايامها بنها يخصها من نصف دينار  
 من مال هذه الاجارة والسنة الاخيرة التي هي تمتة هذه المدة ببقية مال هذه الاجارة ويتم الصك  
 على النحو الذي تقدم ذكره قال الشيخ الامام الحاكم ابو نصر احمد بن محمد السمرقندي رح هذا  
 الذي ذكرنا في لفظ اليتيم مع الاب مسامحة في المملوكات بين البالغين وامافي اموالي اليتام  
 فان كانت لليتيم دار واراد الاب او الوصي اجارته لم يصح عقد الاجارة الطويلة المرسومة وكذلك  
 ان اراد الاب او الوصي استيجارها لليتيم لم يجز في السنة الاخيرة لان الاستيجار فيها يقع باكثر  
 من اجر المثل وكذلك في الاوقاف قال الوجه في الاجارة لليتيم ان يعقد العقد باجر المثل في تلك  
 المدة ويرى الاب والوصي فيصح البراء عند ابي حنيفة ومحمد رح فيها باشارة ثم يقران  
 للمستأجر بمال هو على قدر مال الاجارة موجلا الى انقضاء الاجارة فاذا انقضت الاجارة  
 طالبه المستأجر بمال المقربة قال محمد رح وله وجه اخر ان يقر الاب او الوصي بقبضها من  
 المستأجر فيبرأ المستأجر ويضمنان فان اراد المستأجر ان يتوثق فيثا بينه وبين الله تعالى فان  
 الاب والوصي وان اترقبض الاجارة لم يبرأ المستأجر فيما بينه وبين الله تعالى فالوجه  
 في ذلك ان يبيع منه شيئا بمن هو مثل تلك الاجرة والا حوط في ذلك كله البراء لانه اذا افر  
 بالقبض وانقضت الاجارة بفسخها او بموت احدهما وجب مالان احدهما المقربة والثاني مال  
 الاجارة الذي اترقبضه ولم يضمن بفسخ البراء عن مال الاجارة شيئا وهذا شيء يجب  
 ان يتحرر منه وهو ان في بعض هذه الوجوه ضرر للمواجر وفي بعضها ضرر للمستأجر لان المال  
 المقربة ان جعل موجلا الى انقضاء المدة تضر المستأجر به فان الاجارة عسى ينفسخ بالموت

او بالعسخ في مدة الخيار وبقي المال مؤجلا الى انقضاء المدة فينصرر المستأجر وان جعل مؤجلا الى وقت العسخ فكان وقت العسخ مجهولا والتجبل اليه يظل فبقي المال حالا فينصرر والمواجر فيه لا رالمستأجر يواخذة بالمال حالا والشئ المستأجر في يده بحق الاحارة بغير بدل اداة والسبيل في ذلك ان يجعل المال مؤجلا الى وقت انقضاء المدة ثم يوكل المستأجر بابطال هذا الاحل متى انفسخ هذا العقد بوجه من الوجوه على انه متى مزله عاد ما ذوباله فاذا فعل ذلك زال النصر عيهما جميعا ويصح تعليق التوكيل بوقت مستطرو على هذا امر الوقف ولم يوصل في ظاهر الرواية في الوقف بين المدة الطويلة والقصيرة وكذا ذكر الطحطاوي في مختصره وبعضهم ابطوا في المدة الطويلة مخافة التملك بالوجه يده ان يلحق به حكم الحاكم فاما الاستئجار للبنيان اول الوقف بهذا الوجه جاريه قال محمد بن حمرج ووجه آخر له ان يعقد مثلا على ثلثين سنة بالف فينظر كم اجر مثل هذا المعقود عليه كل سنة فان كان مثلا خمسين درهما عقد على عشرين كل سنة بسدس درهم والسنة الاخيرة بنفية المال حتى يقع العقد باجر المثل ثم يفسخ الاجارة في السنة العاشرة ويجدد العقد هكذا في كل عشرين سنة ويعقد على ثلثين سنة وهذا مجموع ما ذكره الشيخ الحاكم الامام ابو نصر احمد بن محمد السمرقندي رح فان اراد كسبة ففسخ الاجارة كتبت هذا ما فسخ فلان اجارة المنزل الذي كان بينه وبين فلان وتعد المنزل اجارة طويلة بكذا درهما اولها تاريخ كذا او آخرها كذا ففسخ هذه الاجارة في الياوم المشروط له الخيار فيها وهو يوم كذا ويذكر اليوم الاول من ايام خياره والاولى والاخر فسجا وصحبا واشهد عليه من اثبت شهادته في آخر هذا الذكر واصح العسخ في هذا ان يفسخه في اليوم الاوسط لانه في اليوم الآخر وفي اليوم الاول عسى ان يقع العسخ قبل ثبوت الخيار او بعد مصي مدة الخيار فكان الاحتياط ما قلناه وان كان لزوج من الاعمال والصاعات كالخطابة ونحوها يست وثلث يستعمله بالخطابة في انواع البثاب كلها وجميع ما يحاط على ما راى واحب وبواحدة ممن احب ويستأجره ان نداله يعمل في جميع ذلك ازاية وان كان للخدمة والاعمال والصاعات كلها يثبت ذلك ثم تبين حديث الآحر من التجبل والتاقيت وبنيت الروبة وذكر في موضع آخر وقال اجارة محدود الصغير والوقف في هذه المدة الطويلة لا يجوز وانما يجوز المقاطعة وهى هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان اعني رب المال من فلان القيم في تسوية

في تسوية امور الصغير فلان النائب القوامه المذكورة وانه يوجره من هذا المستأجر لهذه الولاية والقوامه المذكورة فيه بالاجرة التي يومئذ اجر المثل لهذا المعقود عليه لا وكس فيه ولا شطو يذكر الحدود ويتم الصك الى آخره وان كانت المقاطعة للمنزل المستأجر كما هو المستعمل في المعاملات بان يوجر رجل منزله من آخر بمال معلوم ثم يستأجره الآخر على سبيل المقاطعة باجرة معلومة ويضم من الآجر الاول الذي هو مال المنزل بتلك الاجرة المقدرة المتفق عليها يكتب بعد تمام الاجارة الطويلة ان شاء وان شاء كتبها على ظهر الصك هذا ما استأجر فلان على سبيل المقاطعة من فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في اول هذا الاستيجار جميع هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في هذا الصك ان كان يكتبها عقيب الاجارة الطويلة وان كان يكتبها على ظهر الصك يكتب هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في بطنه بحدوده وجقوته ومزاقته التي هي من حقوته بعد ما زاد الآجر الثاني هذا وهو هذا المستأجر الاول المذكور في اول هذا الصك في هذا المنزل المعهود فيه زيادة طاب له الفضل ما بين الاجرتين مشاهرة من اول يوم كذا يكتب يومها بعد يوم العقد الاول الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة فيه غير الايام المستثناة منها المذكورة فيه كل شهر كذا دينار استيجار صحيحا يسكن هذا المستأجر بنفسه ان شاء وان شاء اسكن غيره وفيه مدة هذه الاجارة وان هذا الآجر الثاني المذكور فيه آجرة من هذا المقاطع كذلك بهذه الاجرة المذكورة فيه اجارة صحيحة خالية عما يطلها وتم التسليم بينهما فيما ثبت اجارته على قصية الشرع وتفرقا بعد ما ضمن الآجر الاول المذكور في اول هذا الصك على المستأجر الثاني وهو المقاطع هذا ما يجب للمستأجر الاول هذا وهو الآجر الثاني هذا على هذا المقاطع وهو المستأجر الثاني من هذه الاجرة المذكورة فيه ضمانا صحيحا متعلقا بالزوم ورضي به هذا المستأجر الاول واجاز ضمانه هذا عند نفسه في مجلس الضمان اجارة صحيحة ويتم الصك والله تعالى اعلم بالصواب كذا في الظهيرية بنوع آخر ان دفع الاراضي مزارعة والبذر من صاحب الارض شيئا يكتب هذا ما دفع الدقان فلان الى فلان الحراث دفع اليه على سبيل المزارعة جميع الضيعة التي هي كذا برة ارض بيضاء صالحة للزراعة ذكر الدافع هذا انه ملكه وحته وفي يديه وموضعها في ارض قرية كذا بناحية كذا حدودها كذا حدودها وحقوقها وموافقها التي هي لها من حقوقها وبذرا معها بعينه وذلك حنطة سنية جيدة بيضاء نقية وهو كذا قفيزا بالقفيزا الذي يعرف بكذا ثلث سنين

متواليات اولها من يوم كذا من شهر كذا وآخرها كذا من شهر كذا مزارعة صحيحة لانفساد فيء ولاخبار  
ولا مصادرة ليزرعها هذا المزارع المدفوع اليه هذا البذر المذكور فيه ويقوم عليه بنفسه واجرائه واموانه  
وبقوة وادائه ويعمل في ذلك كله برأيه على ان ما خرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو كله حبه وثبته  
بين هذا الدافع وبين هذا المدفوع اليه نصفيان او ثلثا على حسب ما يتفقان عليه وقبل هذا المزارع  
عقده هذه المزارعة من هذا الدافع قبولا صحيحا وقبض هذا المزارع جميع هذه الاراضي وجميع  
هذا البذر من هذا الدافع بتسليم ذلك كله اليه تسليما صحيحا عملا منها بقول من يرى جواز المزارعة  
من السلف الصالح وتفرقا من مجلس هذه المزارعة بعد صحتها وتماها تنفرد الابدان والاقوال  
وضمن هذا الدافع لهذا المدفوع اليه ما درك من درك في ذلك وان اراد ان يصبر العند جميعا  
عليه بلحق بآخرة حكم الباعين فيكتب وجكم فاض من قضاء المسلمين بصحة هذه المزارعة بعد خصومة  
معتبرة وتعت منها واشهدا على انفسهما ويتم الكتاب وانما ذكرنا التبين في الوثيقة لانهما لو سكتا  
عنه فهو له حجب البذر واذا شرطاه بينهما فبلى الشرط في ظاهر الرواية وعلى هذا لو دفع اليه ارضا  
كذا بسنة على ان يفرس فيها ما بداله من الاشجار وما خرج فهو بينهما انصفان جاز والفرس للغارس  
والفرس بينهما نصمان ولا بد من التوقيت وعند مضي الوقت يوم يتقاع الاشجار وان لم يكن  
البذر عينا والرأي الذي الدافع كتبت على هذا الوجه الذي ذكر الحقوقي ولم تكتب بذراعتها  
بل كتبت ليزرعها هذا المدفوع اليه ما بد البذر هذا الدافع بذره هذا الدافع من غلة الشتاء والصيف  
ولا يذكر قبض البذر عند قبض الارض وان كان البذر عينا من قبل المزارع كتبت على ان يزرعها  
هذا المدفوع اليه الارض يبذر بنفسه وهو كحظقة سقية تيساء ثنية حيدة وهو كذا وكذا فعين ابتغز كذا  
ولا يذكر قبض البذر مع قبض الارض وان كان البذر غير عين والرأي فيه الذي المزارع كتبت ليزرعها  
هذا المدفوع اليه ما بداله بيد نفسه من غلة الشتاء والصيف وحكم الدرك في هذا يكون راجعا اليهما  
فان الارض لو استحققت قبل بلوغ الزرع كان المزارع بالخيار ان شاء قلع الزرع مع الدافع وانما  
بينهما وان شاء صسن الدافع قيمة نصيبه من الزرع وكان الزرع كله للدافع وان استحق  
الزرع دون الارض كان للدافع على المزارع اجر مثل ارضه ويرجع حكم ضمان الدرك اليهما جميعا  
فيكتب في موضع الدرك فما ادرك كل واحد منهما من درك في جميع ما وصف في هذا الكتاب  
فلكل واحد منهما على صاحبه تسليم ما يجب في ذلك لكل واحد منهما ويتم الكتاب كذا في المحيط \*

قال وان كانت الارض بين شريكين فاراد احدهما ان يأخذ حصة شريكه مزارعة كتبت هذا مادفع فلان الى فلان جميع حصته من الارض البيضاء وهي النصف مشاعا سهم من سهمين بحدوده وحقوقه مزارعة صحيحة ثلث سنين متواليات من لدن غرة شهر كذا على ان يزرعها ببذرة ونقته واجرائه واعوانه فما اخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما اثلاثا الثلث للدافع والثلثان للزارع وينهى الكتاب على نحو ما بينا ويجب ان يكون البذر بينهما ان كان من جهة الزارع فاما اذا كان من جهة الدافع فالمزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل العامل ونصف اجر مثل الارض لانه استأجر شريكه في الارض على ان يعمل في ارض بينهما بتتلاف مالو كان البذر من قبل الزارع لانه استأجر حصة شريكه ببعض ما يخرج واستبحر شيء مشترك جائز وهذا كما قالوا فيمن استأجر حصة شريكه ببغض ما يخرج من أجرة أرضه باجرة معلومة ثم انه دفعها الى المزارع مزارعة ان كان البذر من قبل المزارع لم يجوز وان كان من قبل المستأجر جاز واما كنية المعاملات فقد ذكرنا ان المعاملات جائزة عند ابي يوسف ومحمد رحم في الاشجار والزرادين والتضمين والبقول والوطاب واصول القصب والثمار التي لم توضع وكذا في كل شيء ينبت ويقطع وكذلك يجبي على مذهبهما ان تجوز عندهما على الملمح ان كان ماءها ويجوز لانه يحتاج الى سوق الماء وقالا في القير والنخل لا يجوز لانه لا يحتاج الى سوق الماء وانما يجوز المعاملة في كل هذه الاشياء صدهما اذا كانت يحتاج الى المعاملة لتنمو اذ لم تكن بهذه المثابة فلاثم وجه الكتابة في المعاملة ان يكتب هذا مادفع فلان الى فلان جميع الرطبة القائمة في موضع كذا او جميع الكرم بجميع ما فيه من النخل والشجر المثمر وبين الحدود بحدوده وحقوقه سنة واحدة اثني عشر شهرا متواليات من لدن غرة شهر كذا معاملة صحيحة لا يفساد فيها ولا خيار ليقوم على ذلك كله ويستقيه ويحفظه ويكسح صكومه ويقوم بتشذيبه والتشذيب قطع ما اصغر من الاغصان ويبش منها وايامه وتلقيح نخله وقايرة بنفسه واجرائه واعوانه ويعمل في ذلك برأيه على ان ما اخرج الله تعالى من ذلك فهو على شرط كذا وقبض هذا المذمور الى جميع هذا المعقود عليه بتسليمه جميع ذلك اليه ويذكر ضمان الدرك وينهى الكتاب فان كان الكرم يشتمل على المزارع كتبت هذا مادفع اليه جميع الضيعة المشتملة على الكروم والمزارع والنخل والشجر المثمر معاملة ومزارعة في عقدتين متفرقتين ليست احدهما شرطا في الاخرى ويحدد الضيعة ثم

تقول دفع فلان اليه اولا حديق ما فيها من الكروم والشجر المنير معاملة متطاعة خمس سنين من لدن  
 عرة شهر كذا معاملة بالصفصحة ليقيم جلييا بنفسه الى آخر ما ذكرناه ويدكر القص  
 ثم يقول ثم دفع اليه حديق ما فيه من المزارع في عقدة اخرى مرارة مدة خمس سنين على  
 ان يزرع ارضها بذر مائة من حلة الشتاء والصفص ويدر شرايط المزارعة على حسب  
 ما يباه ويقول صد دكر الدرك مما ادرك كل واحد منهما في ذلك او في شيء منه من درك  
 على كل واحد منهما تسليم ما يجب عليه لصاحبه ويتم الكتاب كذا في الطهيرة \*

الفصل الثالث عشر في الشركات والوكالات وحده الكفالة في شركة العنان ان يكتب هدا ما اشترك  
 فلان ولان اشتركا على تقوى الله تعالى واداء الامانة والتحب عن المكرو الحيانة وندل  
 المصيبة من كل واحد منهما لصاحبه في سره وملايته شركة عنان برأس مال كل واحد منهما على  
 ماسي ووضعي وعقد عليهما هذه الشركة الموصوفة شركة صحيحة جائزة لافساد فيها ان كانا  
 جميعا يتجارا كنس على ان يتجارا بهدين المالين ما بدالهما من انواع التجارات ويستأجرا  
 بذلك ويواجرا جميعا وشتي ويبعا جميعا وشتي بالنقد والسبيته ويشتريا ما بدالهما جميعا وما ندا  
 لكل واحد منهما من ذلك وعلى ان يحلظا ذلك بمال نفسهما ومال من احبا من الناس  
 ويدفعان لك مصارفة التي من اراد من الناس واحب كل واحد منهما وازادو على ان يبضعا ما ندا لهما  
 من ذلك ويودعان من الناس جميعا وشتي على ان يوزعا لبدلك جميعا وشتي من شاء  
 من الناس ويسايرا بدلك الى اي بلد ارادوا من دار الاسلام ودار الحرب والبر والبحر بعملا  
 في ذلك جميعا وشتي ويعدل كل واحد منهما في ذلك برأيه على ان يمارزق الله تعالى لهما  
 ولكل واحد منهما في ذلك من ربح وفضل فهو بينهما على قدر رؤس اموالهما وما وصعا به وهو  
 على ندر رؤس اموالهما وتبرقا عن مجلس العتذ تفرق الابدان عن صحة وثراص وادا اشتركا  
 شركة الوحوة وارا الكتابة فوجه الكفاية هدا ما اشترك عليه فلان ولان اشتركا على تقوى الله  
 تعالى وطاعته واداء الامانة وندل المصيبة من كل واحد منهما لصاحبه في السر والعلاية شركة  
 وحوة بابدانهم على انه ليس لواحد منهما رأس مال في شركتهما الموصوفة في هدا الكتاب  
 اشتركا في تجارة كذا على ان يشتريا بوحوهم وما يصير في ايديهما ومن تجارتهما ومن شركتهما

هذه مارايشارة من تجارة كذا ويشترى كل واحد منهما من ذلك مارايشارة بنفسه وبوكلائه ويعملان  
 جميعا ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه ويبيعان ذلك جميعا كل واحد منهما على ما يرى ويوكل  
 كل واحد منهما ببيع ذلك مارايشارة من الوكلاء على ان ثمن ما يشتانه ويتناعه كل واحد منهما ويتناعه  
 لهما وكلاءهما ووكيل كل واحد منهما في ذلك فهو بينهما نصفتان تم ينهي الكتاب وفي هذا الوجه  
 لا يجوز تفضل احد هما في الربح والوضيعة على صاحبه واذا اراد شركة صان في تجارة خاصة بغير رأس  
 مال على جهة التقبل وهي تسمى شركة التقبل فوجه الكتابة هذا ما اشترك فلان وفلان اشتركا شركة  
 عيان في عمل الخياطة على ان يعملا بايديهما ويتقبلا هذا العمل من الناس جميعا وشتى ويستأجر  
 كلاهما ويستأجر كل واحد منهما من الاجراء ما راى في شركتهما ويعمل جميعا ويعمل كل واحد منهما  
 مما احتاج اليه من راحة عملهما ويبعا ذلك وما صار في ايديهما من عمل ايديهما بمائة كذا يبيع كل واحد  
 منهما بما راى فما اجتمع في ذلك من فضل فهو بينهما نصفتان وما كان من وضعة فهو بينهما نصفتان  
 اشتركا جميعا على ما بين وصف في هذا الكتاب وعقد ابينهما عقدة هذه الشركة وينهي الكتاب  
 وعلى هذا كل عمل من التصارة والصباغة وعلى هذا لو كان عمل احد هما الخياطة وعمل الآخر  
 القصارة يقول اشتركا في عمل كذا وفي عمل كذا ويجوز في هذه الشركة تفضل احد هما على الآخر في الربح  
 وهذه ثلث شركات والشركات الثلاث الاخر شركة مفوضة في هذه الوجوه فان كانت برأس مال كتبت  
 مكان قولك شركة عنان شركة مفوضة في كل قليل وكثير في كل صنف من اصناف التجارات  
 وتبين رأس المال ثم يقول وذلك كله في ايديهما يشترىان بالنقد والنسيئة ويشترى كل واحد  
 منهما مارايشارة او راى كل واحد منهما من صنوف التجارات وينهي الكتاب غير انه لا يصح  
 في هذا الفصل شرط الربح والوضيعة على التفاضل وكذلك لا يصح ان يكون رأس مال  
 كل واحد منهما الاسواء وعلى هذا شركة التقبل وشركة الوجوه في المفوضة على ما مر في شركة  
 العنان غير ان ههنا يذكر شركة مفوضة في جميع التجارات ويكتب الذكر بنسختين في كل شركتين  
 واذا اراد ان يفسخ الشركة فوجه الكتابة فيه هذا ما شهد اليه آخره ان فلانا وفلانا كانا شريكين شركا  
 صان او شركة مفوضة ويذكر النوع وكانا عليها كذا سنة وكان فلان رأس المال كذا وفلان كذا وعمل  
 بذلك من المدة كذا ثم اراد افسخ الشركة وقسمتها بينهما من جميع الاموال فقسماها وقبض  
 كل واحد منهما حصته من ذلك بعد ان ادعى كل واحد منهما حسابه على وجهه حتى وقف



كل واحد منهما على جميع ذلك وعرفته على حقيقته نسبة صحيحة حائزة لا مسد فيها ولا خيار  
والأموال كلها حاصرة ليست به مشغولة بدين ولا منيا وبرئ كل واحد منهما إلى صاحبه من  
ذلك فلم يبق لكل واحد منهما قبل صاحبه حق ولا دعوى بعد هذا الكتاب وبنيى الكتاب  
فإن كان الكتاب في المضاربة فهو على هذا الوجه كذا في الظهيرية \* وإذا أراد شركة مناورعة  
أو من أو مال لا حد وما للوجه في ذلك أن يستقرض الشريك الذي لا مال له مثل نصيب  
الشريك الذي له المال منه ويحل نصيب نفسه فيكتب بعد قوله وتعرفا طائعين ثم أقر فلان  
وحوال الشريك الثاني في ترتيب هذا الذكر في حال حوازا لقرارة ونفوذ تصرفه في الوحوة كلها أقرارا مستأنفا  
أن عليه وفي ذمته لشريكه فلان وهو المذكور أولا في ترتيب هذا الذكر كذا دينا رادينا لازما وحقا  
واجبا بسبب قرض صحيح أقرصيا إياه من مال نفسه ودفعيا اليه وأنه قبضها منه قرضا وحلها  
نصيب نفسه في الشركة أقرارا صحيحا وصدقه شريكه فلان هذا فيه خطا ويدكر التاريخ وإن أراد  
الشركة في الحيوان وما رسيه ( كما ونيم سودادان ) وصورة ذلك رجل له حيوان تنورا وأغنام أراد أن  
يبدعها بالشركة إلى رجل آخر ليكون الحاصل منها مشتركا بينهما على السوية والذي يحصل  
منها من الأولاد بالوجه فيه أن يبيع صاحب الأغنام أو القيور نصفها مشاعا من الذي يريده  
الشركة معه بثمن معلوم وبسليم للجميع البتة حتى هو يحتفظها ويرعيها وما يخرج منها يكون  
بينهما على السوية نصيبين فوجه الكتابة في ذلك أن يكتب أقرار الذي لا حيوان له أقرولان  
بن فلان التلافي في حال حوازا لقرارة طائعا أن في يديه كذا كذا بقرة وكذا كذا شاة وبذكري شيئا على  
التمام ثم بعد الفراغ عن ذكر شيئا يكتب فجعلها في يديه نصفها بحق الملك ونصفها أمانة  
من حصة مالك بن فلان بن فلان يعني صاحب الحيوان وما يزرعه الله تعالى من الزائدة  
المتصلة بها والمتصلة عنها يكون بينهما على السوية نصيبين وأقر فلان هذا أيضا في حال جواز  
أقراره طائعا أن عليه وفي ذمته فلان هذا صاحب الحيوان كذا دينا رادينا لازما وحقا واجبا بسبب  
صحيح وهو من نصف هذه البقرات التي اشتراها منه مشاعا كذا اقتضاء الشرع وقبضها على نفسه  
الشرع منه قبضا صحيحا وصدقه فلان هذا فيه خطا ويدكر التاريخ في المحبط \* الفصل الرابع عشر  
في الوكالات وإذا أردت وكالة عامة بالبيع أن شئت كنت هدا ما وكل وإن شئت كنت هذا  
ما شهدار. فلانا وكل فلانا ببيع جميع دار وتحد الدار بحدودها كلها ومراقبتها أقرصيا وبائنها وكالة

صحة جائزة نافذة على ان يعمل هذا الوكيل فيها برأيه ويوكل بذلك من احب وبيعهما  
 بما احب ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض ثمنها اذا باعها وسلمها الى من يشتريها  
 ويوكل بذلك من احب وقبل هذا الوكيل هذا لو كالة الموصوفة في هذا الكتاب من هذا الموكل  
 بمواجهة اياه قبل افتراقهما واشغالهما بغير ذلك وسلم هذا الموكل المسمى فيه جميع ما وقع التوكيل  
 ببيعه على ما يسمى فيه الى هذا الوكيل المسمى فيه وقبضها منه فارغة عما يشغلها من القبض  
 والتسليم فجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة ثم ينهي الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية \*  
 واذا اردت وكالة عامة بالبيع والشراء كتبت هذا ما وكل فلان فلانا وكالة بجميع ما ينبغي  
 ووصف فيه وكالة صحة جائزة لبيع ويشترى هذا الوكيل جميع اموال هذا الموكل وجميع  
 املاكه التي يجوز بيعها من جميع اصناف ما رأى بيعه من جميع الاموال والاملاك من  
 الذهب والفضة والثياب والعروض والرقيق والحيوان والمتاع والعقارات والمستغلات كلها  
 من المكمل والموزون وغير ذلك من جميع ما يملكه هذا الموكل يوم وكل هذا الوكيل المسمى  
 فيه وجميع ما يملكه هذا الموكل ملكا مستقبلا بعد هذه الوكالة ابدا من كل قليل وكثير ويستفيد ملكه  
 بوجه من الوجوه من جميع اصناف الاموال مادام على هذه الوكالة ببيع جميع ذلك على  
 ما يراه مشاعرا ومتسوفا ومجتمعيا ومتفرقا كيف شاء وكلما شاء بما احب من صنوف الاموال من  
 الانسان والعروض وغيرهما جائزا ما صنع في ذلك من امره فيها ببيعها وقبض ثمنها ويسلم ما  
 باع منها ويعمل في جميع ذلك برأيه ويشترى لهذا الموكل ما رأى شراء له من جميع اصناف  
 الاموال مشاعرا ومتسوفا ومجتمعيا ومتفرقا كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء مرة بعد اخرى بجميع اصناف  
 الاموال من الانسان والعروض وغيرهما على ما وصفتنا لبيع ويشترى بما رأى من ذلك نقدا ونسيئة  
 ويعمل في جميع ذلك برأيه ويوكل بجميع ما احب ويعزل عنها من احب متى شاء وكيف  
 شاء وكلما شاء مرة بعد اخرى ويقبض جميع ما يشتري من ذلك لهذا الموكل وينتد ثمن جميع  
 ذلك من مال هذا الموكل ومن مال نفسه اذا احب ليرجع بذلك على هذا الموكل وكله بجميع  
 ذلك وسلطه عليه واذن له بالتصرف فيها على هذه الوجوه الموصوفة في هذا الكتاب وقبل  
 هذا الركيل ذلك كله منه مشافهة مواجهة في ذلك المجلس كذا في الذخيرة \* وان اراد ان  
 يجعله وكيل في كل شيء يكتب وكل يحفظ جميع ما للفلان من الصياح والدور والعقار والمستغلات

والامتنعة والرقيق والاواني وغير ذلك من صنوف الاموال وباستغلال ما راي استغلالا لمن ذلك  
 بوجوه خلافه وبعبارة ما يحتاج اليه عارته من ذلك وباجارة ما راي اجارته ممن راي ان يواجر منه  
 بما راي ان يواجر به في المدة التي راي وجعل اليه مصلحة من يرى مصلحته ممن له قبله حق او يجب  
 له قبله حق ويخط ما راي خطه وابطرائه من يرى ابرائه وتاجيل من يرى تاجيله كذا في المحيط \*  
 وجعل اليه ان يحتال باموال فلان وبما شاء منها على ما يرى ان يحتال بذلك عليه وان يرهن بها  
 وان يرهن بما شاء منها من يرى ذلك عدده كذا في الطهيري \* وجعل اليه ان يتجرله بامواله  
 في اصناف التجارات ما شاء وان يشارك من راي مشاركته من الناس كلهم باموال فلان وجعل اليه  
 خصوصية حصائمه من يدعيه قبله حقا ومن كان له عليه حق من الناس اجمعين وجعل اليه قبض ماله من  
 الحق قبل الناس اجمعين وعندهم ومعهم والخصوصية في ذلك كلها جائز ما صنع له او عليه من ذلك وقبل  
 فلان جميع ما اسند اليه من هذه الوكالة خطا وبتمه كذا في المحيط \* نوع آخر في وكالة جامعة لما مر  
 والخصوصية وغير ذلك شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا وكل فلانا يطلب كل حق له  
 للتحال على الناس ويطلب كل حق يجب له عليهم في المستأنف ويطلب كل ماله عند الناس وقبليهم  
 وفي ايديهم من مال عين اودين ومن عقار ومن مرض من ثلث وكثير والخصوصية والمنازعة في ذلك  
 التي من شاء من النضاة والحكام والسلاطين واثباتها بالبحج الشرعية وباقامة البينات في ذلك  
 واخذ الايمان منه من يتوجه عليه ذلك ويحبس من وجب عليه حبسه والاطلاق من الحبس والاعادة  
 التي ذلك كل ما راي ومقاسمة من راي مقاسمته ممن هو شريكه ومن يكون شريكه في المستأنف  
 في شيء من الضياع والعقار والدور والبيوت والعروض والحيوان والقليل والكثير فيها هو ملكه يوم  
 وقعت عليه هذه الوكالة وفيما ثبت في المستقبل واخذ نصيبه شائع بينه وبين غيره على قدر حقهما  
 في ذلك غير مقسوم ويقبض جميع الواجب بحق له ما يتولا له من القسمة وتسليم ما يبيعه له من  
 ذلك التي من يتناعه منه وباكتاب العقد على نفسه بداييعه له من ذلك وضمان الدرك فيما يبيعه له  
 من ذلك لمن يتناعه منه وباتباع ما راي ابتاعه من الضياع والعقار والاملاك والمنقولات  
 وما سواها ما راي وكما راي ويدفع اتمان ما يتناعه من ذلك التي ما يبيعه منه ويقبض ما يتناعه  
 من ذلك وباكتاب الصك باسمه باضامة ابتاعه له ذلك اليه ويحفظ ما هو له وما يصبر له في المستأنف  
 من اصناف

من اصناف الاموال القليل والكثير وبالفياض بجميع ذلك وبالاتفاق عليه في مرسته ودمارته وارزاق  
المختلفين اليه والتوام عليه وباداء ما عليه وما يجب عليه في المستأنف من خراج ومن صدقة  
في زرع وفي ثمره الى من اليه قبض ذلك بحق ولا يثبت عليه وبالاتفاق على ماله وعلى ما يكون له  
في المستأنف من المما ليك وطعامهم وادامهم وكسوتهم وجميع نوائبهم التي يجب عليه  
الاتفاق عليهم بحق ملكه اياهم وباجارة ما هو له وما يطرء على ملكه في المستأنف من الضياع والعقار  
والدور والقليل والكثير ما راى اجارته من ذلك ممن راى وكما راى بما يرى على ما يرى من ذلك  
من تصر المدة وطولها وتسليم كل ما يواجره من ذلك له الى من يستاجر وباتكتاب الاجارات  
والقبالات في ذلك باسمه وباضافة صك الاجارة اليه والا شهاد على ذلك من راى اشهاد  
عليه وبقبض اجارته وبقبض ما يواجره له من ذلك بعد انتضاء مدة الاجارة وبه صالحة من راى  
مصالحته ممن له عليه حق ومن يكون له عليه حق في المستقبل على ما يرى في ذلك  
من حط وبراء ومن تاجيل باحتياله بامواله التي هي له يوم وقعت الوكالة وما عسى ان يستفيدة  
من الاموال بالمستأنف ما راى الاجتياح له به من ذلك على من راى وباتكتاب ما راى يجب  
اكتسابه في ذلك وبالا شهاد على ذلك من راى وبات كتابان ما راى ارتهانه بشيء من ماله الذي  
هو له يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى ان يطرء على ملكه في المستأنف وما راى رهنه من  
ذلك ممن له عليه دين ويجب عليه دين في المستأنف على ما يراه بذلك وتسليم ما يرهنه من  
ذلك الى ما يرهنه اياه وان يتجر له باصناف امواله التي يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى  
ان يستفيدة في المستأنف من ماله وبما يرى يتجر له به في ذلك كما راى وفيما راى ويذفع  
ما راى من ماله بضاعة الى من يرى وبه مشاركة من راى بمشركه له بامواله التي هي له يوم وقعت  
الوكالة وبما عسى ان يستفيدة بما يرى من الربح ويدفع ما راى من امواله التي له يوم الوكالة  
وما عسى ان يستفيدة مضاربة الى من يرى ذلك بما يرى وبمخصوصة كل من ادعى قبله او عليه  
او عنده او في يده حقا كما ادعاه عليه جائز وما عمل به في ذلك عليه وعلى من له دفع ما وجب  
عليه فيما يقتضي به عليه في ذلك واقامه في جميع ما ذكر فيه مقام نفسه ورضي بماقتضي في ذلك عليه  
وله وعلى ان له ان يتولى جميع ما ولاه اياه مما وصف فيه بنفسه وان يتولى ما شاء منه من راى  
من الوكلاء وان يستبدل به من الوكلاء في ذلك من راى كما راى جازية اموره له في ذلك

وكالة مطلقة عامة في الوجوه كلها وقبل فلان من فلان جميع هذه الوكالة المذكورة فيه شتاعا ويتم  
الكتاب كذا في المحيط \* نوع آخر في الوكالة بالمكاح أدركت المرأة أن يزوجهما من رجل يكتب  
وكلت المسماة ثلاثة بنت فلان بن فلان وإنا منه مقام نفسها في تزويجهما من فلان بن فلان على  
صدائق كذا درهم وعلى ( دست يمين ) كذا درهم وكالة صحيحة وإن فلانا قبل هذه الوكالة قبولا  
صحيحا وذلك بتاريخ كذا ثم يكتب \* بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويجهما وكابها  
فلان إياه بالمهر المذكور في صدر الكتاب وفوكذا كجاصحها جائزا بمحض رعايته من الشهود العدول  
المرضيين وتم الكتاب وفيما وكلت رجلا أن يزوجهما من نفسه يكتب وكلت المسماة ثلاثة بنت فلان  
بن فلان بن فلان فلانا وإنا منه مقام نفسها في تزويجهما من نفسه على صدائق كذا إلى آخر ما ذكرنا  
ثم يكتب \* بسم الله الرحمن الرحيم أن فلانا الوكيل زوج موكلته فلانة من نفسه بمحكم الوكالة  
المذكورة في صدر هذا الكتاب بالمهر المسمى في صدر هذا الكتاب تزويجا صحيحا بحضور جماعة  
من الشهود العدول المرضيين ويتم الكتاب وفيما إذا كانت المرأة معقدة من جهة العروود وكلته  
بمزوجهما من نفسه أو من رجل آخر يكتب وكلته وإنا منه مقام نفسها في تزويجهما من نفسه أو من فلان  
بعد انقضاء عدتها النبي هي فيها من جهة فلان والله تعالى أعلم \* نوع آخر في التوكيل بخصومة  
كل الناس هذا ما وكل فلان فلانا وكله وإنا منه مقام نفسه في طلب حقوقه والنفوق النبي إليه طلبها  
قبل الناس أجمع ومعهم وعندهم وفي أيديهم ويتقبض حقوقه منهم والخصومة عنهم والاستحلاف  
والحبس والإطلاق والإعادة إلى الحبس والتكبير وكلا مخصصا ومخصصا يقيم البيعة وتقام عليه  
غير الإقرار عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يؤكل من تحت يده بذلك كله بدئل وكالته  
هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولا صحيحا في مجلس عقد التوكيل  
وتعرفنا من مجلس عقد الوكالة بعد صحتها وماهية إلى آخره والله تعالى أعلم \* نوع آخر في التوكيل  
بخصومة خاصه هذا ما وكل فلان فلانا وكله وإنا منه مقام نفسه في طلب حقوقه والنفوق النبي إليه  
طلبها قبل فلان ومعهم وعندهم وفي أيديهم ويتقبض حقوقه منهم والخصومة عنه معه والاستحلاف والحبس  
والإطلاق والإعادة إلى الحبس والتكبير وكلا مخصصا ومخصصا يقيم البيعة وتقام عليه غير  
الإقرار عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يؤكل من تحت يده بذلك كله من شأنه بدئل  
وكالته هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولا صحيحا في مجلس عقد

عقد التوكيل وتقرنا واشهدا ويتم الكتاب \* نوع آخر في التوكيل بيع الدار هذا ما وكل فلان فلانا وكله واقامه مقام نفسه في بيع جميع الدار التي موضعها في بلد كذا بسدودها وحقوقها كلها وارضها وبنائها وكذا بيعها ممن شاء وبقض ثمنها ويوكل بذلك من احب وبضمن الدرك ويسلم ما باع الى من اشترى منه وكالة صحيحة جائزة نافذة قوائمه قبل منه هذه الوكالة قبولاً صحيحاً شفاهاً جهاً را في مجلس عقد الوكالة قبل اشتراقيهما وقبل اشتغالهما بعمل آخر وسلم هذا الموكل جميع ما وقع عليه هذا التوكيل يبيعه الى هذا الوكيل فقبضها منه فارغة عما يشغل عن القبض والتسليم بجميع ذلك في يده بكم هذه الوكالة فان كان المشتري مسمى والنمن مقدر ايسر ذلك فيكتب يبيعه من فلان بهذا والله تعالى اعلم \* نوع آخر في التوكيل بحفظ الاملاك هذا ما وكل فلان فلانا وكله واقامه مقام نفسه في حفظ جميع املاكه وامواله المحدودات من الضياع والعقار والسيوانات والمكبات والموزونات والعبيد والاماء والعروض والثياب والصامت والناطق وغير ذلك من جميع صنوف الاموال ليحفظها ويشغلها ويقوم بامور الزراعة فيها ويزرعها بنفسه ويدفعها الى من يشاء زراعة ويرفع غلاتها ويراعي اسبابها واملاكه ويتعهد بها ويقوم بعمارتها ومصلحتها وينفق من ماله اذا احتاجت الى البعارة والمترنة ولا يبيع شيئاً منها بل بهسكها ويحفظها وكله بذلك وكالة صحيحة جائزة نافذة وان هذا الوكيل قبل هذه الوكالة مع الشرائط التي ذكرنا في المجلس الذي جرى بينها اعقد هذه الوكالة خطاً شفاهاً جهاً را وذلك بتاريخ كذا \* نوع آخر في التوكيل بالشراء هذا ما وكل فلان فلانا وكل ان يشتري له جميع الدار التي هي بموضع كذا وكالة صحيحة ليشتريها من فلان والاحوط ان يقول ليشتريها ممن يجوز بيعها له بارضها وبنائها وكذا بما احب من انواع الاموال كلها بكل قليل وكثير احب ان يشتريها به ويعمل في ذلك بما يراه ويجوز ما صنع بذلك من شيء وينقد ثمنها اذا اشتراها لهذا الامر من مال الآمر ان شاء من مال نفسه يرجع به على هذا الامر ونحوه اصم في عيب ان وجد به افرد ما بذلك ويردها بمضاررة ان لم يكن رآها فيقوم في ذلك مقامه ويوكل بجميع ذلك من احب ويعزل عنها من احب وقبل هذا الوكيل هذا التوكيل مواجته ويتم الكتاب \* نوع آخر في التوكيل بالا جارة هذا ما وكل فلان فلانا وكله باجارة جميع الدار التي هي للموكل في موضع كذا حدودها كذا بسدودها وحقوقها كلها الى آخره وكالة صحيحة نافذة لاي اجرها كمن شاء من الايام والشهور والسنين ممن احب

من الناس بما احب من الاجر من جميع اصناف الاموال كلها من الائمان وغيرها وأجرها على ما احب حائز ما صنع في ذلك ويؤجرها للسكنى ويسلمها الى من استأجرها منه ويقبض أجرها على ما يجب ويعمل في ذلك كله برأيه ويؤكل ويسلمها الى من استأجرها منه ويقبض أجرها على ما يجب ويعمل في ذلك كله برأيه ويؤكل ويسلمها الى من استأجرها منها ان احب متى شاء وكيف شاء مرة بعد اخرى مادام على هذه الوكالة الموصوفة فيه وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة مواجهة قبل الافتراق وقبل قبض الوكيل التوكيل جميع هذه الدار من الموكل بتسليمه اياها اليه فهي كلها في يديه بحكم هذه الوكالة فما ادرك هذا الوكيل في ذلك كله من درك على هذا الموكل ما يقتضيه الشرع واشهدوا الله تعالى اعلم \* نوع آخر في التوكيل باستيجار دار بعينها وكله باستيجار جميع الدار التي هي بموضع كذا حد وها كذا حدودها وحقوقها كلها الى آخره استأجرها من فلان ومن يجوز اجارته فيها ما دامت هذه الوكالة لهذا الوكيل فيستأجرها كم شاء من الشهر والايام والسنين لهذا الموكل للسكنى بما شاء من الاجر وكيف شاء يجوز ما صنع في ذلك من شيء يعمل في ذلك برأيه ويؤكل بها من احب ويعزل عنها ان احب متى شاء وكيف شاء وكله شاء مرة بعد مرة فيفسهم في ذلك مقام نفسه ويجوز لهم في ذلك ما يجوز له ويقبضها لهذا الموكل اذا استأجرها على ما احب معجلا وموجلا ان شاء ادى من مال نفسه ليرجع به على الموكل وان شاء اذاه من مال هذا الموكل يعمل في جميع ذلك برأيه ثم يذكر القبول وصان الدرك والاشهاد وبين الكتاب \* نوع آخر في التوكيل باستيجار دار بغير عينها هذا ما وكل فلان فلانا وكله بجميع ما سمي ووصف فيه وكالة صحيحة استأجر له دار السكنى هذا الموكل اي دار وبیت ومنزل رأي في موضع كذا فيستأجرها له كم شاء من الايام والشهور والسنين باي اجر احب من الائمان وغيرها ثم ساقها كالاول \* نوع آخر في التوكيل بدفع الارض مزارعة هذا ما وكل فلان فلانا بدفع جميع ارضه التي بموضع كذا حدودها كذا وهي ارض بيضاء تصلح للزراعة وكله وكالة صحيحة ليدفعها لحدودها مزارعة كم شاء من الشهر والسنين الى من احب من الناس ليزرعها من يدفعها اليه بذر ما احب من غلة الشتاء والصيف باي نصيب احب هذا الوكيل من كل قليل وكثير جائز ما صنع في ذلك ويؤكل بجميع ذلك من احب ويعزل عنها ان احب متى شاء وكيف

وكيف شاء مرة بعد اخرى يعمل في ذلك برأيه يقيم في ذلك من احب مقام نفسه ويسلمها الى من يدفعها اليه مزارعة ويقبض ما يجب لذلك من نصيبه وحقه وقبل فلان ويذكر التسليم وضمان الدرك والشهاد وان كان البذر من الموكل كتب ليزرعها بذره هذا الموكل والله تعالى اعلم بنوع آخر في التوكيل بأخذ الارض مزارعة وكله بان يأخذه مزارعة جميع الارض التي بموضع كذا يسدورها وكله وكالة جائزة ليأخذها مزارعة كم شاء من الشهور والسنين من صاحبها فلان ومن يجوز له دفعها مزارعة ليزرعها هذا الموكل بذره نفسه ما احب من غلة الشتاء والصيف بكم شاء هذا التوكيل من النصيب ويعمل في ذلك برأيه ويتمه على ساق الاول وان كان البذر من الدافع ذكرت ذلك \* نوع آخر في التوكيل بأخذ الكرم معاملة وكل فلان فلانا يأخذ جميع الكرم الذي هو بموضع كذا يسدورها وحقوقه كلها وكله وكالة صحيحة ليأخذه له معاملة من صاحبه فلان ومن يجوز له ومعه معاملة كم شاء من الشهور والسنين بما شاء من النصيب من رطل قليل وكثير ليقوم عليه هذا الموكل المعامل يحفظه وسقيه ويقوم بجميع مصالحه على ما احب كيف شاء وكلما شاء مرة بعد اخرى ويوكل بذلك من شاء ويقدمهم في ذلك مقام نفسه ويعمل في جميع ذلك برأيه ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض للموكل جميع ما يأخذه معاملة له بهذه الوكالة ويذكر القبول والشهاد ويجوز ان يكتب في هذا يأخذه معاملة اي كرم شاء واي اشجار شاء بائي نصيب شاء في موضع كذا \* نوع آخر في التوكيل باثبات نسب وطلب ميراث وكل فلان فلانا يطلب كل حق هوله بسبب ميراثه من والده فلان وباثبات نسبه ووفاة والده وعدد ورثته وباثبات كل حق له في ذلك والخصومة والمنازعة في جميع ذلك له على انه لا يجوز على هذا الموكل اقرار هذا الوكيل عليه بشيء ولا صلحه عنه ولا تعديل شاهد يشهد عليه بابطال حق له وقبل فلان هذه الوكالة الى آخره \* نوع آخر في ابراء الموكل الوكيل بالجفظ اقر فلان طائعا انه كان وكل فلان فلانا بالقيام على جميع ضياعه وامواله وعماراته والالتحاق على ذلك كله واداء نوائبها وقبض غلاتها وابرائها وغير ذلك وكالة صحيحة تقام بها كذا سنة بالحق والعدل ثم اراد ان يخرج من هذه الوكالة وان يقبض منه جميع ما في يده فحاسبه في جميع ما يرى على يده من ذلك الى يوم كذا محاسبه صحيحة وادى هذا الوكيل جميع ما بقي له في يده اليه وبري اليه براءة افاء ولم يبق لهذا الموكل على هذا الوكيل حق ولا دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه وصدقه الوكيل بهذا



في ذلك كله واشهد اويتم الكتاب والله تعالى اعلم \* نوع آخر في اقرار الوكيل بقبض الدين هذا ما شهد الى قولنا انه قبض من فلان جميع ما كان لفلان يعنى الموكل على هذا المطلوب بامره اياه بذلك وتسلطه اياه على قبضه منه امر صحيحا وتسلطنا اننا بقبضه منه واستيفاء تاما وايضا لهذا الموكل بدفعه جميع ذلك اليه وبرئ اليه هذا المطلوب من ذلك كله ودفع اليه الصك الذي كان لهذا الموكل بذكر هذا المال المسمى فيه ولم يبق لهذا الموكل قبل هذا المطلوب ولا عليه ولا عنده ولا بقدر ولا بقية ولا نيل احد بسبه بعد هذا الكتاب حق ولاد عوي ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب ومن له جميع ما يدركه في ذلك كله من درك من قبل هذا الموكل وغيره من الناس حتى يحصله من ذلك او يد عليه ما قبض منه بذكر ذلك الدرك ضمنا صحيحا ويتم الكتاب \* نوع آخر في التوكيل على وجه لا يبطل بعده يكتب بعد التوكيل والتبول على ان هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة فهو وكيله وكالة مستتيلة بجميع ما وصف فيه ويكتب في الجواب الآخر على ان هذا الوكيل كلما رد هذه الوكالة على هذا الموكل فهو وكيله وكالة مستتيلة بجميع ما وصف فيه وان جمعوا بين الامرين صح ويعطف بالواو فيكتب على ان هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة ثم يكتب وعلى ان هذا الوكيل الى آخره \* وجه آخر في هذا كيلا ينزع الوكيل عن الوكالة ان يجعل الوكالة اجارة مدة معلومة باجر معلوم فيكتب هذا بما استأجر فلان ولانا استأجره سبعة اشهر اثنى عشر شهرا متواليه اولها كذا وآخرها كذا وكذا درهما اجارة صحيحة لا فساد فيها ليسع هذا الاجر لهذا المستأجر ما اراد بيعه من جميع اصاب اموال هذا المستأجر ومن البغار وسائر الاملاك والاعيان والمتنول التي يجوز بيعها وما يملكه هذا المستأجر في مدة هذه الاجارة وقبض هذا الاجر جميع هذه الاجرة المسماة فيه يدفع هذا المستأجر جميع ذلك اليه تاما وبرئ اليه من ذلك كله ما ادرك هذا الاخر من درك الى آخره \* نوع آخر في توكيل الحاصر الغائب هذا ما وكل فلان فلانا وكله بكذا ويذكر ذلك على الهسق الذي ذكرنا فاذا انتهى الى موضع التبول يلزم فلان عائب عن مجلس هذا التوكيل وحول الموكل هذا فلان الى الوكيل هذا فلان قبول ذلك كله فاذا انتهى خبر اليه وسلطه على ذلك كله واشهد على نفسه لهذا كله وذلك يوم كذا فاذا بلغ الخبر وقبله كتب عليه شهدوا ان فلان يعين الوكيل اقرنا بما نه بلغه بناريخ كذا توكيل فلان اياه بجميع ما في كتاب وكالة هذه النسخة \* بسم الله الرحمن الرحيم

وينسخ الكتاب كله وأنه لما بلغه تركيل فلان أياه وقبل من فلان جميع ذلك قبولاً جائزاً صابرة  
وكيلاً لفلان بجميع ما وكله به ووصف فيه وبتمه \* نوع آخر في عزل الوكيل شهيداً إن فلاناً يعني  
الموكل أفرطاً ثانياً أنه كان وكل فلاناً بجميع ما يضمنه كتاب الوكالة التي هذه نسخة \* بسم الله  
الرحمن الرحيم فبنسخ الكتاب ثم يكتب وأنه بعد ذلك في يوم كذا خاطبه بعزله أياه عن ذلك  
كله وصرفه عنه وأخرجته منه وفصريده عنه بمحضر من فلان وفلان وهم الذين أشهدهم  
على ذلك واسمع أذانهم ذلك وهم يعرفون هذا الموكل وهذا الوكيل بمعرفة صحيحة بأبائهما  
واسمائهما وأسابيها وكتبوا شهادتهم على جميع ما ذكر ووصف بخطوطهم في اليوم المسمى  
فيه فإن لم يكن العزل بالمشافهة وبعث إليه من يخبره بذلك ويعلمه به كتبت فيه بعد قولك عزله  
عنه وفصريده عن ذلك وجعل إلى فلان وفلان اختيار هذا الوكيل بذلك وإعلامه بجميع ذلك  
وأشهد فإذا بلغه ذلك فأنزل كتبت فيه شهيداً إن فلاناً يعني الموكل جعل إلى فلان وفلان  
يعني المبلغين أن يبلّغا فلاناً أي الوكيل أن موكله فلاناً عزله عن كل ما كان وكله بذلك، في كتاب  
وكالة هذه نسخة \* بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب ثم يكتب وإن كان من فلان  
وفلان هذين التبليغ والأخبار والأعلام بمحضر من الشهود وهم فلان وفلان ذلك منهما وبرؤيته  
أعينهم وسماع أذانهم كلاهما بعد أن كان هذا الموكل أشهدهم في يوم كذا وهو صحيح العقل  
والبدن أنه قد جعل ذلك إلى فلان وفلان هذين وإفاهما مقام نفسه في ذلك وأنهم يعرفون فلاناً  
المعزول معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه وأيه قبل عزل فلان أياه كما عزله عنه بما ذكر تركيله به  
وكتبوا شهادتهم بذلك وخطوطهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وفي ثابت الوكالة النهائي  
قال له كما عزلتك فانت وكيلي به هل يمكن عزله أم لا اختلف المشائخ فيه واختار الشيخ الإمام  
شيخ الإسلام الحسن بن عطاء بن حمزة رح أنه يمكن بهذه اللفظة كتب قلت لك أنت وكلي  
بكذا على أي كلام عزلتك فانت وكيلي به وكالة مستتيلة وقد عزلتك الآن عن وكالاتي  
كلها المطلقة منها والمعلقة واجمعوا أنه لو قال له كما بصرت وكيلي فتدعزئك عن ذلك لم يصح  
هذا ونعاريق العزل بالشروط باطل فاما الإطلاق فصحيح والله تعالى أعلم وعند بعض مشائخ أهل  
البصرة لا ينزل من كلها بهذه اللفظة لكن يقول عزلتك عن الوكالات الباتة ورجعت  
عن الوكالات المعلقة فيبطل ذلك كله بهذه اللفظ وينبغي أن يقدم الرجوع عن الوكالة المعلقة على

العزل عن الوكالة الثابتة وتدمر ذلك في كتاب الوكالة \* نوع آخر في توكيل العريم ببيع داره ان لم يود بيه على وجه لا يعزل اقره فلان لعلان عليه وفي ذمته كذا درهم ما وجلا الى مدة كذا وانما يود هذا المال عند محل هذا الاجل واخره ثلثة ايام ولما لبا فقد وكله ببيع داره التي هي في موضع كذا ويحدها بما احده من الثمن او يكتب بكذا درهم ما من شاء وبفحص ثمنها اقتضاء بديه توكيلا صحبها على انه منى عزله عن هذه الوكالة قبل وصول هذا الدين اليه ويرأنة فهو وكله بهذا البيع وهذا القبض وكالة مستأنسة والله تعالى اعلم كذا في المحيط \* واذا اردت ان تكتب وكالة بطلب الشعنة كتبت هذا ما وكل فلان فلا يطلب شعنته في دار كذا ويحدها واخذها بشعنته وثابثات كل حجة وتبطل له في ذلك وباليام لجميع ذلك مقامه وبالخصومة والمأزعة فيه وبدفع الثمن اليه ونفسه الدار له بشعنته ولم يجعل اليه تسليم شعنته فيها ولا اقراره عليه في ذلك بشي ولا تعديله شاهدا يشهد عليه بشي يبطل له في ذلك حقا وقبل فلان ذلك واذا اردت كتابة المضاربة كتبت هذا ما من فلان الى فلان كذا كذا درهم او دينار او نصف النقد وبالف في صفته وبيان مقداره مضاربة صحبته ليعمل فيها هذا المضارب ويشترى بها ما بداله من السلع والامعة ثم يبيع ما اشترى بقدا او سبقة ويتجر في مال المضاربة ما راى من انواع التجارات ويوكل من يشترى مال المضاربة ويبيع المشتري من شاء واحب هذا المضارب ويتجر فيه ما راى من انواع التجارات ويسافر ان احب في دار الاسلام او في دار الحرب ويتفق معها على نسبة اذا سافر بها فيما لا بد له منه ويعمل في جميع ذلك برأيه على ان ما رزق الله تعالى من العسل والربح في ذلك فهو بينهما نصان وما كان ذلك من وضعته وخسران فهو على رب المال ان لم يكن فيه ربح وان كان فيه ربح فهو مصروف الى الربح قبض هذا المضارب جميع مال هذا المضاربة نقضا صحبها وتقران من مجلس هذا العقد بعد صحبته وتماه وتغرق الاقوال والابدان واقرار بذلك كله طائعين كذا في الطهيري \* الفصل الخامس عشر في الكفالات هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا كفل بنس فلان بامره لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما داه وظالمه بتسليم نفسه اليه في اي وقت ما طلبه من ليل او نهار بحيث يمكنه مطالبة بحجة غير حائل بيه وبينه بعبر مانع له منه وقبل فلان هذه الكفالة مشاحنة ومواجهة وان شاء الكاتب يكتب اقره فلان انه كفل بنس فلان بامره لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما داه الى اخره وان اراد زيادة التوثيق في ذلك يكتب على انه

على انه كلما برئ هذا الكفيل الى هذا المكفول له من هذا المكفول به كان كفيلا له به على جاله ما بقي عليه شيء من دينه وهو كذا الذي صك بتاريخ كذا بحضرة اذا ادعيتى ما ادعاه الى آخره والله تعالى اعلم كذا في المحيط \* واذا كان كفيل بالنفس والمال جميعا كتبت اقرض فلان في حال جواز اقراره انه كفل بنفس فلان لخصمه فلان بن فلان يسلم نفسه اليه متى طلب منه تسليم نفسه وان لم يسلم نفسه اليه يوم الطالب يصير ضامنا على هذا المكفول عنه لهذا المكفول له جميع مال هذا المكفول له على هذا المكفول عنه وهو كذا درهما او دينار كفاالة صحيحة رضي بها هذا المكفول له واجاز ذلك بنفسه في مجلس الكفاالة اجازة صحيحة وصدقه فيه خطا باوان كان في الكفاالة اجل يكتب بعد قوله لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه بعد مضي شهر واحد من هذا التاريخ متى طلب منه لنفسه اليه بعد ذلك كذا في الظهيرية \* نوع آخر في تعليق الكفاالة بالمال بعد الموافقة بالنفس يكتب ما ذكرنا في كفاالته بالنفس ثم يكتب قبل ذكر التبول على انه ان لم يواف به يوم كذا او حين طالبه بتسليم نفسه اليه كان كفيلا له بجميع هذا المال الذي يدعيه عليه وهو كذا وبجميع ما ثبت عليه من الدين بالحق لا يعتل بعلته ولا يحتج بحجة على ان لهذا الطالب بعد ذلك ان يأخذ كل واحد من فلان الكفيل وفلان المكفول عنه بجميع هذا المال ان شاء اخذهما بذلك جميعا وان شاء اخذ احدهما بذلك متى شاء وكيف شاء وكما شاء ولا برأة لهما ولا لواحد منهما من شيء من هذا الدين حتى يصل اليه كله ويقع الثبارة عن جميعه بوجه من الوجوه وكان ذلك كله بامر فلان لهذا المطلوب واشهدوا على انفسهم بذلك الى آخره واذا شرط التسليم في بلاد نسلمه اليه في بلد آخر برئ مند ابي حنيفة رح اذا كان في موضع ينتصف منه وعندهما لا يبرئ الا بالتسليم في المكان المشروط وكذا اذا عين في مجلس القاضي للتسليم فيه واذا امتنع المكفول عنه عن تسليم نفسه الى الكفيل ليسلمه الى المكفول له فان اقرضه كفل بامره اجبر على تسليم نفسه الى الكفيل ليسلمه الى الطالب وكذا لو كان في بلد آخر اجبر على الشخص الى بلد الطالب فان انكر وحلف ولا بينة على ذلك لم يجبر عليه ووجه آخر لما بين الكفاالة بالمال على الكفاالة بالنفس كفاالة صحيحة بجائزة هو احوط في حق الكفيل ان يكتب الى قوله على ان يدفع فلانا الى فلان يوم كذا على انه لم يدفع اليه متى طالبه به يوم كذا لان الطالب عسى لا يطالبه يومئذ احتيالا لاجاب المال على الكفيل فنظرنا للكفيل بهذا الشرط فان كفل جماعة بنفس رجل ذكرت ذلك

وقد كرت على ان يطالب كل واحد منهم بعرض هذا الرجل المكحول له وعلى ان كل واحد  
 منهم كفيل لهذا الطالب بسبب اصحابه فامر اصحابه حتى يدعوا فلانا الى فلان ويسلموا التسليم  
 الكتاب \* نوع آخر في الكفالة المال دما ما شهد الى مولانا ص لفلان عن فلان فامره جميع ماله  
 على فلان وهو كذا صا صا صححنا فوجب هذا المال لفلان على فلان بالصمان الموصوف به  
 فلان ان يأخذ منه وما شاء منه ومتى شاء وكفى شاء وكلما شاء وفي الكفيل يكتب لفلان  
 : هذا ان يأخذ منه وما شاء ان شاء احدنا حيا بعد ذلك وان شاء احدنا منه متى شاء وكلما  
 شاء واحدا بعد واحد بعد ما وشى لا لراة لكل واحد منهما فلان احد هما ذلك دون صاحبه  
 حتى يستوفي جميع ذلك وكل واحد من فلان وفلان وكل صاحبه فامر صاحبه في حصومه فلان  
 فيما يطالب به صاحبه في ذلك من حق وقتل كل واحد منهما الوكالة فيه من صاحبه شأنا وفل  
 فلان منهما جميعا هذا الصمان شأنا وان شرط كفاه كل واحد منهما من صاحبه فذلك يكس  
 وكل واحد من هذين الكفيلين صا من لهذا المكحول له حصته صاحبه فامره من هذا المال فلان يطالب بها  
 وكل واحد منهما بجميع هذا المال ان احب فان كان غير فامره كست بغير امرة \* نوع آخر في ضمان الاب  
 بعد موت الاب دما ما شهد الى قولنا ان فلان على والدته كذا درهمان بالار ما وحقا واحدا وان والدته  
 فلان توفي وصار في يده ميراثه وهو كذا من الدراهم او صيغة كذا قيمته بقي بهذا الدين ورثته  
 والله ص لفلان من والده جميع هذا المال وهو كذا صا صا صححنا فوجب هذا المال لفلان هذا الصمان  
 شأنا وصالح جميع هذا المال لفلان على فلان بالصمان الموصوف به لا امتناع لفلان من دفع هذا  
 امال اليه متى طال له بحق يدعيه قلبه من سنة ويحين ولا حجة له في انطال ما به من فلان بوجه من  
 النجوة واشيدا على ان يفسد ذلك الى آخرة وانما كتبنا له ساري يده تركه لان انا حصة رح  
 يقول لو لم ترك مالا لم يصحب عنه لم يخر فان احتج الى هذا ولم يترك صرنا كبت والى  
 توفي ولم يحلف مالا واراد هذا الاس تريد حادثة ومراغ به منه يصمن عنه المال رعاية لحنه  
 وقيام ابوا حنه وحكم حاكم خائر الحكم فيما بين المسلمين بصفة هذه الكفالة وروم هذا الصمان  
 ونتم الكتاب وثبة امرار المكحول به الكفيل بما ادعى عنه يكتب شهدا ان فلانا اقرنا فلانا  
 فلان عليه كذا درهمان بالار ما وحقا واحدا مست صحيح وان فلانا كفل عنه لهذا الدين لهذا  
 الطالب فامره كفاه صححة وان هذا الكفيل فادى عنه جميع هذا المال وله عليه هذا الدين حالا

لا امتناع له من ادائه فلا بد من موافقه له بوجه من الوجوه بوجوب ابطاله عنه ولا يبرأ له الا باذنه جميع ذلك اليه وهو يومئذ قادر على ادائه وصدقه هذا الكفيل المقر له واجبة وبهم الكتاب كذا في المحيط \* **الفصل السادس عشر** في الحوالة يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب شيئا وجبوا جميعا ان فلا ياتوا اقرانه كان لفلان على فلان كذا درهم حقا واجبا ودينه لازما بسبب صحيح وان فلانا حال هذا الطالب بجميع هذا المال على فلان وقبل هذه الحوالة بجميع هذا المال برضا هذا الطالب مخاطبة في مجلس هذه الحوالة فصار جميع هذا المال عليه لفلان هذا الطالب بالحوالة الموصوفة فيه لا امتناع لفلان على فلان من دفع هذا المال متى طالبه به بحق يدعيه قبله في ذلك من بينة او يمين ولا حجة له في ابطال هذا المال المدين فيه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب ويتم الكتاب وتكون للمحيل على المحتال عليه مال فالحال بذلك مقيد اكتبته كان لفلان على فلان كذا ولفلان على فلان كذا حاله عليه فقبل الحوالة على ان يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه فان كان كفل عنه بشرط برأه الاصيل ففي حوالة عندنا ويكتب ذلك على الوجه والحققت به حكم المحاكم بعد خصومة صحيحة ولو كان الدين به حرك وله تاريخ ذكرت ديننا واجبا بسبب صحيح وقد بذل به كتابه الاقرار بتاريخ كذا ان كان الدين ثمن مبيع او ضمان شيء او بسبب آخر وثبتت ذلك صحيح وكان ارضيخا فان كانت الحوالة باجل كتبت ذلك ويريخ هذا المحيل وسقط عنه هذا المال وثبت ذلك للمحتال له حق هذه الحوالة على هذا المحتال له بهذا المحتال عليه كذا شهر من تاريخ هذا الكتاب واسجله له فطالبه بعد حلول هذا الاجل كيف شاء ومتى شاء لا يبرأ عنه ولا امتناع له عنه وقت ادائه هذا المال بتمامه اليه ولو شرط الرجوع على المحيل عند العجز كتبت فان لم يبرأ هذا المال اليه هذا المحتال له وعجز عن استيفائه من هذا المحتال عليه بموئنه او غيبته او اعدامه او افلاسه او لتمرده او لا تكر هذه الحوالة رجوع به على هذا المحيل وطالبه به وقبل ذلك كله هذا المحيل وصدق بعضهم بعضا في ذلك كله واجبة ومن الزيادة في توثيق هذا واطلاق له هذا المحيل قبض ذلك والمنازعة والمحكمة التي من شاء من الحكام واطلق له التوكيل في ذلك لمن شاء وعزله مرة بعد مرة توكيلا صحيحا كذا في المحيط \* نوع آخر اقر فلان طائعا انه كان له على فلان كذا حقا واجبا وديننا لازما وانه كان حال غريمه فلانا بهذا المال على هذا المطلوب وكان هو قبل هذه الحوالة منه ثم حال هذا المحتال له هذا على غريمه فلان بها فقبل فلان هذه الحوالة

ثم غاب هذا المحتال عليه الثاني عن البلدة الى بلدة كذا فعجز هذا المحتال له من استيفاء حقه منه فرجع على محيله ومحيله ايضا بهذا العجز رجع على محيله قد شرط ذلك في الحوالة فاستوفى فلان هذا المال من فلان ثم ان هذا المحتال عليه الثاني لما حضر من كورة كذا طالبه هذا المحيل الاول باداء هذا المال من فلان اليه بسبب بطلان هاتين الحوالتين ورجوع البعض على البعض فقبض واستوفى هذا المال بتمامه من هذا المحتال عليه واقرا المحيل الاول طائفة بهذا القبض واستيفاء جميع ذلك بابقاء هذا المحتال عليه ذلك كله اليه واستيفائه منه وبراءة عن كل الدعاوي والخصومات اقرا اصحبا قاطعا للدعاوي والخصومات ولم يبق له عليه ولا عنده شيء الى آخره وضمن له كل ادرك يلحقه من فلان وفلان ومن جهة غيرهما ضمانا صحيحا وقل هذا المقول بهذا الاقرار منه مشاهة واشهادا والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة \* ولو كان حاله على رجل للمحيل عليه مال كتبت هذا ما شهد الشهود المسنون في آخره ان لعنان على فلان كذا فاحاله عليه فقبل الحوالة على ان يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه الى آخره كذا في الطهيري \* الفصل السابع عشر في المصالحات واذا اردت كتابة الصلح من الدعاوي والخصومات باسرها كتبت اقرا فلان بن فلان العلاني الى آخره انه صالح فلانا عن جميع الدعاوي والخصومات التي له قبله على كذا دينارا صحيحا قاطعا للدعاوي والخصومات كلها وانه قبل منه تمولا صحيحا ونقد له بدل الصلح في مجلس الصلح هذا فقبضه المصالح هذا قبضا صحيحا ولم يبق له عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير لا نديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق لا في الحيوان ولا في الاعيان لا في المنقول ولا في المحدث ولا في الدراهم ولا في الدنانير ولا في شيء ينطلق عليه اسم المال والمالك يوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقرا بذلك كله اقرا صحيحا وصدقه قابل الصلح هذا هذه الصورة اصل في جميع المصالحات واذا كان الصلح عن دعوى كانت للصغير على اجنبي فان كان المصالح والد الصغير يكتب اقرا فلان بن فلان انه صالح فلانا عن كل خصومة كانت لولده الصغير اسمه كذا ولا ولد له بهذا الاسم سواء على كذا درهم بعدما علم يقينا ان هذا الصلح خير لهذا الصغير من التماضي في الخصومة اذا لم يكن للولد الصغير هداية عادلة يقيمها على انبات هذا الحق للصغير وكان للمدعي عليه دفع

دفع صحيح وقبل فلان هذا الصلح عنه قبولاً صحيحاً وقبض المصالح هذا هذا البديل لهذا الصغير فيها صحيحاً في المجلس وإن كان المصالح اجنبياً وقد اذن له القاضي في الصلح كثبت اقر فلان بن فلان وهو الماذون له في هذه المصالحة للصغير فلان من جهة القاضي فلان بن فلان في هذه المصالحة وقبض بدل الصلح اقر في حال جواز اقراره في الوجوه كلها طاعاً انه صالح فلانا وهو المدعى عليه من كل خصومة كانت لهذا الصغير عليه باذن القاضي المذكور فيه اذا لم يكن لهذا الصغير وصي لا من جهة ابيه ولا من جهة اخرى على كذا درهما صلحاً صحيحاً بعدما علم بقبول ان هذا الصلح خير لهذا الصغير المذكور فيه على الوجه المبين فيه ثم يتم الكتاب الى آخره كذا في التهذيبية \* الصلح من الدعوى على الصغير والمدعى بينة اقر فلان بن فلان انه كان يدعي على الصغير المسمى فلان بن فلان بحضرة والدته او يقول بحضرة موصيه في وجهه ان جميع هذا ملكه وحقه بسبب صحيح وفي يد هذا الاب او هذا الوصي بفبرحق وكان يطالبه بقصريده عنها وتسليمها اليه وكان ذواليد هذا لا ينكر دواؤه هذه منها فاذلا انه ملك هذا الصغير وحقه في يد ابيه هذا الوصيه هذا الحق وليس عليه قصريده عنها وتسليمها اليه وكان لهذا المدعي شهود مهر وفون بالعدالة وجواز الشهادة وكانت المصالحة على المال المذكور في هذا الكتاب خير للصغير من النماذج في الخصومة فبالا الى الصلح واصطالحا من هذه الدعوى على ان يعطي هذا الاب من مال هذا الصغير لهذا المدعي كذا درهما فصالحه على ذلك وقبل منه ذلك مشافهة وقبض منه بدل هذا الصلح بائناً ذلك من مال هذا الصغير ولم يبق له على هذا الصغير دعوى شيء في ذلك كله لا في عينه ولا في ثمنه ولا في قيمته ولا في غلته ولا في حق لا قديم ولا حديث وصدقه في هذا الاقرار من له حق التصديق مشافهة مواجئة ويتم الكتاب بعدما يلحق به حكم الحاكم لما مر كذا في الذخيرة \* واذا اردت كتابة صلح جرى بين امرأة وبين ورثة زوجها كتبت هذا ما شهد الشهود المسمون ان فلان بن فلان كان زوج هذه المرأة فلانة بنت فلان بنكاح صحيح وانه مات وخلف من البورثة اياها زوجته له ومن البنين كذا ويسمي عبد الورثة وخلف من التركة في ايديهم من الضياع كذا ويبين حدوده ومن الدور والبيوت كذا وكذا ومن الحيوانية كذا ويبين حدودها ومن الغلمان كذا ويسمي ويبيّن جنسه وسنه ومن الثياب حدودها كذا ويبين جنسها وصنعتها وقيمتها ومن الدواب من الخيل كذا ومن البغال ومن الحمير كذا فيصنف كل مال



بصفة يعلمها وكان لها الثمن من ذلك بعد نية المهر وانما اذعت عليهم حقها من المهر وبقيده  
 المهر وهو كذا وانهم لم يقرؤا ولم يكرؤوا وكان الصلح حرا للمهر دينا ودنيا فصالحتهم بعده معرفتها جميع ذلك  
 شتا وشيئا على حيها وصداها ولم يكن شيء منها دينا ودنيا على احد من اساس ولم يكن مشعوله ايضا  
 تدب على هذا الملب ولا وصية غير دينها او تول وقد كان تعيين ما كان دينا على الناس ووقع  
 الصاء لمن كان له على هذا الملب دين برضا جميع الورثة وادبهم عن حتها في الثمن والمهر  
 على كذا صلحا حائرا باعدا لاشروطيه ولا مشوثة ولا مصاد ولا حيار وقصت منهم جميع ما وقع  
 عليه الصلح بدعهم ذلك اليها وسلمت لهم جميع ما وقع عنه الصلح فارعا عما يشعلك عن اسبص  
 والسليم بجميع ما سى زوصف في هذا الكتاب محدودة وختوفة وجميع مناع العلماء  
 والحواري وكما هم بسروج التحيل ولحشا وجميع مناعها وما يعرف بها من اكف العمال  
 والحكيم وصديك ونمار الكروم والساتين والارضين واشجارها ورروعها وعروسها وجميع  
 علاقتها بهم بهذا الصلح الموصوف فيه لا حق لها في شيء منها ولا دعووى ولا ظلمة ولا قليل ولا كثير  
 بوجه من الوضوء وبسبب من الاسباب وكل دعووى ندعها فليهم بشي فيها مطلق وكل سنة تطلبها  
 فليهم ظلم وعدوان وميلوا هذا الصلح عنها شاعا ووحاها في مجلسها وما ادرك هؤلاء الورثة فيما  
 وقع عنه الصلح اوفي شيء منه فعلى ولا تد تسليم ما يجب لهم عليها في ذلك حتى يسلم ذلك لهم  
 ويدتروا بلاتعين كذا في الظهيرة \* وان كان من التركة دين على احد ثلث بعد ذكر المحدودات  
 والاعيان من التركة وتركة ايضا من الدين الواجب للارام على ولائ كذا وعلى لان كذا  
 ويتول بعد ذلك الصلح والافرار والاسبغاء فلم يبق لها بعد هذا الصلح والبراء حق ولا دعووى بوجه  
 من الوضوء فليثبت ذلك كله الا الديون الموصوفة فيه فان ذلك لم يدخل في هذا الصلح  
 فان ارادوا ان لا يكون لها حصوصه في تلك الديون ويكون استيماؤها لهم كدست قبل الاشهاد  
 عند بعضهم وقد عمل هؤلاء المسهور فيه لهذه المرأة جميع مناسيها وهو كذا من جميع هذه  
 الديون من اموالهم من غير شرط في هذا الصلح نعتلا منهم وترعا عن هؤلاء العرماء المسلمين  
 فيه فليستها فلم يبق لها في شيء من هذه الديون حق ولا دعووى واشهدوا آة ولكن ليس بحسن  
 لان العرماء يبررن بهذا التحيل ولا ينبغي لله من مطالعة ولو شرطوا ان يكون ما على العرماء  
 ما لهم بهذا التحيل لا يصح والوجه الا حيس ان يكتب بعد ما يطر كم حصنها من تلك الديون

فان كانت مثلاً مائة درهم كتبت وقد اقرض هؤلاء البنون هذه المرأة من اموال انفسهم بينهم بالسوية مائة درهم غط ريفية سوداء عتيقة جيدة رائحة معدودة نصفها خمسون درهما غط ريفية فقبضتها منهم وكتبهم بقبض مائة درهم من هؤلاء الغرما وهي حصتها من الديون التي اكثر عليهم من هذه التركة ليقبضوها لهم ثم يكون هي قضاياهم بما اقرضوها فقبلوا توكلها بذلك مشافهة واشهدوا واذا كان في الورثة صغير وقع الصلح عن دعوى المرأة في صداقها والثلث من تركة زوجها يكتب الى قولنا وانها كانت تدعي على هؤلاء الورثة كذا وكذا بقية صداقها الذي كان لها على زوجها فلان وانه توفي قبل ادائها شيئا منها وصار ذلك دينها في تركتها وكان لها شهود يشهدون على ما ادعت ولم يكن لها في الورثة يدفع لذلك ولا مخلص من ذلك حتى صارت المصلحة في حق هذا الصغير بالتوسط والمصالحة فتوسط المتوسطون بينهم فجرت المصالحة بين هذه المقررة وبين هؤلاء البالغين وبين من مات من هذا الصغير باذن الحاكم عن دعويها صداقها كذا وهذا وعن دعوى الثمن من تركة زوجها هذا على كذا وقبل هذا الصلح هؤلاء البالغون عن انفسهم وقبل من هذا الصغير من له ولاية القبول قبولاً صحيحاً وان كان البالغ من واحد من الورثة والورثة بالغون يكتب اقر فلان الى آخره انه جالس فلانا وفلان وفلانة وهم اخواه واخته لابن وام ووالدتهم المسماة فلانة بنت فلان عن كل خصومة كانت لهم قبلهم في تركة ابيهم فلان وعن كل حق كان له في هذه التركة كذا صلحاً وانهم قبلوا منه قبولاً صحيحاً الى آخره الصلح عن دعوى وصية الثلث والربع والسدس على مال يكتب على هذا الوجه كذا في الذخيرة \* وان كان في التركة دراهم اودنانير ينبغي ان يقول عند ذكر بدل الصلح انه اكثر من حصنها من الدنانير والدرهم كذا في الظهيرية \* قال محمد بن حنبل في الرجل يدعي في دعوى داره فيصالحه صاحبه ولا يقربه هل يجوز قال نعم وهي مسألة الصلح على الانكار وهي جائزة عندنا خلافاً للمشافعي وابن ابي ليلى رح فان اراد المدعى عليه ان يكتب كتابا ليكون له حجة على المدعي يكتب هذا كتاب لفلان يعني المدعى عليه من فلان يعني المدعي اني ادعت في دارك هذه على كذا درهما وزن سبعة على ان اسلم لك جميع ما فصالحته من دعوى في دارك هذه على كذا درهما وزن سبعة على ان اسلم لك جميع ما ادعت ورفيت بذلك وصالحتك عليه وقبضت منك جميع ما رفع عليه الصلح وذلك كذا درهما



اقتسموا كل التركة واوفروها نصيبها فزعم هذا الوكيل ان تلك التهمة وقعت فاسدة خبر صحبته  
 لتمكن الخلل وحصول التفاوت وظهور الغبن العا حش وخروج بعض ما كان مغيبا من التركة  
 وطالت الخصومة بينهم في ذلك فاجتمع السادة والمشائخ الائمة من اهل كورة كذا او كذا وامجلسوا  
 في موضع كذا للتأمل في هذه الحادثة الفصل بين هؤلاء الخصوم بطريق التوسط بمشهود التماسي  
 فلان ويدنوهم الى الصلح وانفقوا على ان يدفع هؤلاء الاخوة الى فلانة موكلته هذا من جميع  
 دعاويها وخصوماتها في هذه التركة كذا كذا اقترأ صوابه فصالح هذا الوكيل بحكم هذه الوكالة عن جميع  
 دعاويها من المهور والنس من تركة زوجها هؤلاء الاخوة على كذا صلحها اصحابها جائزا طاعا للخصومات  
 دافعة للمنازعات وقبل هؤلاء هذا الصلح من هذا الوكيل على هذا المال واقر واجد يعاطا عن بوجوب هذا  
 المال وهو بدل الصلح فلانة هذه الموكلة في هذه التركة وانهم بدوا لها عوضا عن بدل هذا الصلح جميع  
 الدار والمستملعة على البيوت التي هي في موضع كذا وبجدها وجميع الكرم الذي في موضع كذا او بحده  
 بحسب ودعا وحقوقها كلها كذا وكذا او قيمة هذه الدار كذا او قيمة هذا الكرم كذا وقبل هذا الوكيل ذلك كله ونقبضها  
 عنهم بتسليم ذلك كله اليه فارخا عن موانع التسليم وبراءهم عن بدل الصلح المذكور فيه ابراء جائزا واقر واجد يعاطا  
 بملكية هذين المحدودين لهذه الموكلة لاجل لهم ولا واحد منهم ولا غيرهم في شيء من ذلك ولا دعوى  
 ولا كذا الى آخره فتمت اذ هو الى آخره وضمنوا لها الدرك فيها وضمن الوكيل لهم عن موكلته جميع  
 ما يدركهم في سائر التركة التي بقيت في ايديهم وقضى بصحة ذلك كله ناض من قضاة المسلمين  
 واشهدوا الى آخره \* الصلح من الوصية يسكنى دار عينها على دارهم شهد الشهود الى قولنا على فلان  
 ان فلانا والد هذا المدعى عليه او صلي لهذا المدعى يسكنى جميع الدار التي هي بموضع كذا  
 ويحدها ابا داما عاش او مدة كذا او مات على ذلك فلم يرجع ولم يغيروهني تخرج من ثلث ماله وقبل  
 هو منه هذه الوصاية بعد موته ومات وترك وارثا واحدا وهو هذا المدعى عليه لا وارث له غيره ثم  
 صالحه من جميع دعواه هذه على كذا ان رها صلحا جائزا طاعا للخصومة واقعا للبنا زنة وقبل هو منه  
 هذا الصلح لهذا البديل الى آخره الصلح من الوصية يسكنى دار عينها على يسكنى دار اخرى هو كالاول  
 في الابداء ويكتب عند بدل الصلح ثم صالحه من جميع دعواه هذه على يسكنى دار اخرى من  
 هذه التركة موضعها كذا بحسب ودعا وحقوقها وكذا اسنة كاملة او يقول سنتين كاملتين او يقول  
 ثلث سنين كوامل او ثلثا عشرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها صلح شهر كذا من سنة كذا صلحا جائزا

صحيحاً وكذا له امسكها يسكنها بنفسه ويسكن من احب ويعمل فيها ما يراه ثم يترك القصر والابراء والتفرق وضمان الدرك وهذا صحيح صدأكثر مما تخرج وعند بعضهم لا يجوز كاجارة سكنى دار والأحوط ان يلحق له حكم الحاكم \* الصلح عن دعوى عين او دين على سكنى دار او منقبة اخرى يكتب هذا ما شهد الي قولنا دعوى على فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا او دعوى عليه الف درهم فطريفة سوداء عتيقة رائجة جيدة معدودة ثم صالحا من دعواه هذه على سكنى جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها سنة كاملة او كذا على زراعتها راضة التي في موضع كذا ويحدها سنة كاملة ما بدال من غلة الشتاء والصيف او على خدمته عبدة المسلمى كذا سنة كاملة او على ركوب دابته ويذكر حسناتها وصنعها ويبين المدة بتاريخها صلحا صحيحا جائرا ويذكر القبول من الآخر القبض وضمان الدرك من الجانبين والاشهاد \* الصلح بين الاب والزوج في ترك المرأة شهدوا ان ولا يبيعى الاب ولا يابغى الزوج اقراطا تعين ان ثلاثة توفيت وخلعت من الورثة روحا واما وهما هذان المسميان فيه وتركه فورنا حاولم تركه واران غيرهما فاقاب هذا الزوج نصف تركتها اداها بنت من غير ولد واصاب الوالد سدسها بالعريضة والباقي بالعضوية قد تركت من المال جميع الدار التي في موضع كذا وجميع كذا ويفصل وان جميع هذه الاموال التي تركتها في يدي زوجها هذان ابنيها فمطرا جميعا في جميع ذلك فوقما على ذلك شيئا فشيئا واحاطا به علما وعراة معرفة صحيحة لا ريب فيه عندهما ولم يحلف عليهما قليل ولا كثير وان هذا الزوج بعد ذلك صالح مع الاب من جميع حق هذا الاب وحسنه من تركه ابنته هذه بعد تصديق كل واحد منهما لصاحبه المسلمى فيه وهذا ان كان جميع العين من الذهب ومن الرقيق ومن الحلى المذكور فيه لمحضرهما وبحيث تبالة ايديهما بعد تعاقدهما هذا الصلح على ان كذا درهمها من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح الصلح صالح من الواجب للاب من هذه الدراهم المذكورة في تركه هذه البنت وهي كذا الا فضل فيه على كذا درهمها التي صلح منها وعلى ان كذا من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح عن الواجب له من تركه ابنته هذه الذهب والجواهر وهو كذا وعلى ان بقية المال الذي وقع بها هذا الصلح وهي كذا صلح عن جميع الواجب له بحقوق ارثه عن ابنته هذه من سائر الاشياء المذكورة فيها على ان يكون جميع هذا الواجب للاب بحقوق ارثه عن ابنته هذه على زوجها هذا الهدا الصلح المذكور فيه فقبل هذا الزوج جميع هذا الصلح المبين فيه

مشافهة ودفع هذا الزوج الى الاب هذا الصلح بدل هذا الصلح قبل ان يتفرقا منه بايديهما وسلم هذا الاب الى هذا الزوج جميع الواجب له بحق هذا الصلح على ما وصف فيه وقبض منه هذا الزوج ذلك كله بهذا الصلح في المجلس الذي تعاقده فيه هذا الصلح قبل الافتراق وذلك بعد اقرار هذا الاب وهذا الزوج انهما قد رأيا جميع ذلك وهي هذه التركة المذكورة فيه وعابهاها داخلها وخارجها عند وقوع هذا الصلح بينهما فتعاقدا جميعا هذا الصلح بينهما على ذلك وتفرقا جميعا بعد تمام هذا الصلح عن قراض منهما به ورأيا بعد ذلك جميع الدار التي هي من هذه التركة على حياتها كانا رأيا عليها قبل وقوع هذا الصلح بينهما وحصلت هذه التركة للزوج بحق الواجب له فيها بسبب الارث عن زوجته هذه وعن صلته مع هذا الاب عن جميع الواجب له فيها بحق ارثه عنها على ما ذكر من صلته فما دركه هذا الزوج فيها ملكه اياه وهذا الاب عن هذه التركة او في شيء منه ومن حقوقه من الضياع والدار من جهة احد من الناس فعلى هذا الاب تسليم ما يقتضيه الشرع والحكم واقرب كل واحد منهما طائعانه لاحق له قبل صاحبه ولا عليه ولا عنده ولا في يده من تركة هذه المتوفاة بعد ان احاط علم كل واحد منهما بطائعانه لاحق له قبل صاحبه بذلك كله وان كان دعوى يدعيها كل واحد منهما قبل صاحبه من تركة هذه المتوفاة من الاصناف المذكورة فيه او يدعي ذلك احد نسبه في حياته او بعد وفاته وشهود يشهدون لهم بذلك ولم يطلب وكتاب يخرج فذلك كله باطل مردود ويتم الكتاب <sup>صلى</sup> الفصولي شهد الشهود الى قوله ان فلانا كان يدعي على فلان كذا فصالح هذا المقر هذا المدعي تبرعا وتطوعا بغير امر هذا المدعي عليه على كذا كذا درهما على انه ضامن ذلك من مال نفسه لهذا المدعي على ان ابرأ هذا المدعي عليه من هذه الد دعوى وسلمها له بالبدل الذي صالح عليه وعلى انه ضامن جميع ما يدرك هذا المدعي عليه في ذلك كله من درك من قبله وسببه ومن قبل احد من الناس صلحا جائزا قاطعا للخصومة وقبل منه هذا الصلح بهذا المال وقبض منه بايقا ذلك اياه تبرعا وتطوعا بذلك عن هذا المدعي عليه فصار جميع ما وقع عليه هذا الصلح لهذا المدعي عليه وفي ملكه ونه ودون ساير الناس ملكا صحيحا وحقا واجبا لاحق لهذا المدعي ولا دعوى قبل هذا المدعي عليه ويتم الكتاب قال ان كان هذا الصلح من هذا الفصولي على ان يكون العين المدعى للفصولي لال للمدعى عليه كتبت بعد قولك على كذا درهما على ان يكون هذه الدار المحدودة المدعاة لهذا المصالح دون هذا المدعى عليه

ودون سائر الناس اجمعين ويكتب قبل الاشهاد وقد جعل هذا المدعي هذا المصالح وكيله  
 في حيوته بقبض جميع هذه الدار من فلان هذا المدعي عليه ومن وجد هاتي يده من الناس كلهم  
 والخصوصية والملازمة فيها يتولى ذلك بنفسه ان شاء ويؤكل يده من شاء مرة بعد اخرى ويستبدل  
 من الوكلاء من شاء مرة بعد اخرى يعمل في ذلك برأيه ويقوم مقامه جائز ان يده في جميع  
 ذلك وجعله وصياله في جميع الذي وكله به دون غيره من الناس بعد وفاته وقبل هذا المصالح  
 به اليه شفاها فان لم يقدر على اخذها منه استرد بدل الصلح من المدعي ويتم الكتاب كذا  
 في الذخيرة \* وان كان الصلح من دعوى الامانة يكتب انه صالحه عن دعواه قبله كذا الذي  
 كان اودعه عنده وأنه قبضها ودفعه فطلب صاحب الوديعة منه رد الامانة فجدد حجودا اضليا حتى  
 صارت هذه الامانة فتمت ودفعت له عليه بمثلها ان كانت من ذوات الامثال او فتمت ان كانت  
 من ذوات التيمم فصالحه عن هذه الدعوى على كذا درهمين صالحا صحيحا وان قبل منه هذا الصلح  
 على هذا الدل مع اكراره قبولاً صحيحاً كذا في الظهيرة \* الصلح عن دم العمد على مال ادعى  
 عليه انه قتل اباه فلا يجديده عمداً بغير حق ظلماً وعدواناً ولم يترك هذا المقتول وارثاً سواء وان له  
 القصاص قبل هذا المدعي عليه وعليه الا بقبالة وتسليم نفسه اليه واستبقاء القصاص منه ثم صالحه  
 من دعواه هذه على كذا فقبال ذلك منه مشافهة صالحاً صحيحاً فاطمأن للخصوصية وقبض منه بدل  
 هذا الصلح بائناً ذلك اياه وابراءه عن جميع دعواه هذه وضمن له جميع ما يدركه في ذلك  
 من درك من قبل وارث لابنه هذا ان يظهر وغريم وموضي له ولحاكم وذوي سلطان وعبرهم  
 من الناس حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه مما قبضه منه بهذا الصلح بقدر ذلك الدرك فيما  
 جائزاً صحيحاً فلم يبق له بهذا الصلح والابراء حق ولا دعوى اليه احره كما مر والله تعالى اعلم  
 كذا في المحيط \* الصلح من القصاص فيما دون النفس ادعى عليه انه قطع يده اليمنى من مفصل  
 الكف عمداً بعد ظلماً بغير حق وانما تدبرأت من بعد ذلك فادعى عليه القصاص في يده اليمنى  
 لجنايته هذه فسأله ان يصالحه من دعواه هذه كذا واجابه الى ذلك وصالحه على هذا المال  
 ويتم كالأول والله تعالى اعلم \* الصلح بين دم الخطاء ادعى عليه انه قتل اباه فلا تجب بغير حق  
 يطلب منه دية وطلب منه ان يصالحه منها على كذا درهمين موجلاً بثلاث سنين من تاريخ  
 هذا الكتاب

هذا الكتاب على ان يبرأ من دعواه هذه على ان يؤدي اليه كل سنة من هذه السنين الثلاث هذه الدراهم المسداة فيه صلحا صحيحا الى آخره ويلحق بآخره حكم الحاكم \* الصلح عن دعوى قتل العبد عددا شهد الشهود الى قولنا ادعى على فلان انه قتل عبدة التركي المسدي فلان او الهندي او امته الرومي المسداة فلانة عددا بحديدة ظلموا وعدوانا رادى عليه ان قاضيا عدلا جائز الحكم فيما بين المسلمين قضى له عليه بالتقصاص في قتله في هذا العبد بينة قامت له عليه او باقراره كما يكون اخذاً بقول من يرى التقصاص على الحر يقتل عبد الغير وطلب منه التقصاص بدعواه : هذه فسأل الصلح عن دعواه هذه على كذا درهمها فاجابه الى ذلك وصالحه الى آخره ويلحق به حكم الحاكم ليصح دعوى التقصاص في هذه الحادثة في قولهم جميعاً ثم يذكر حكم الحاكم بجواز وقوعه على غير اقراره وفي كتاب الشروط عن محمد بن حفيظ في رجل يدعي قتل الرجل انه قتل اخاه عمدا وهو وارث له لا وارث له غيره فصالحه عن التقصاص على الدية ونجمها في ثلث سنين فالصلح جائز كذلك اذا صالحه على اقل من الدية يجوز الا على قول بعض الناس وقد مر هذا قال فان اراد ان يكتب بذلك كتابا لفلان يعني والي القتل من فلان يعني المقاتل اني قتلت اخاك فلان بن فلان ويكتب انت وارثه لا وارث له غيرك وانك صاحبحتي من دم اخيك على كذا ويتم الكتاب واذا كان التقصاص بين الصغار والكبار فصلح الكبار جاز في قولهم جميعا اما عند ابي حنيفة رح فلان الكبير يملك الاستيفاء فيملك الصلح واما على قولهم فلانة يصح صلحه في نفسه وسقط التقصاص وانقلب نصيب الصغار الباقيين مالا فان كتب الصلح في ذلك يكتب الصلح عن الكبير عند ابي حنيفة رح فيما ذكرنا وعندهما يكتب كتاب الصلح في نصيب الكبير لا غير وتركه فيه ان نصيب الصغار صار مالا بالغزو اذا قتل الرجل عبدا ولا ولي له فلا امام ان يصلح عن دمه بالاتفاق اما عند ابي حنيفة ومحمد بن حفيظ فلانه يملك استيفاء التقصاص فيملك الاسقاط بالصلح واما عند ابي يوسف رح فلا امام كالوصي والوصي يملك الصلح وكذا الامام لان فيه نفع العامة المسلمين فان اراد ان يكتب في ذلك كتابا يكتب على نحو ما ذكرنا كذا في الذخيرة \* الصلح عن العيب في المشتري شهد الشهود ان فلانا وقلنا ابي البائع والمشتري اقرطاعين ان فلانا اشترى من فلان هذا الغلام الذي يدعى فلان وهو كذا بكذا درهما ووقع التقابض بينهما وان هذا المشتري بعد ذلك اطاع على عيب كذا بهذا الغلام ولم يكن رأى هذا العيب ولا يرى



البائع عن عيوبه وحاصمه بعد ذلك في يدي الغلام عليه بهذا العيب واقر له هذا البائع بذلك  
وصدقه على هذا ووفقا على صحة حصه هذا العيب من الثمن المذكور فيه وهو كذا وانهما بعد  
ذلك اصلاحا من هذا العيب على كذا من الثمن المبين فيه على انه يدفعه هذا البائع الى هذا  
المشتري على ان يرثه هذا المشتري عن هذا العيب ففعلوا ذلك واصطالحا صلحا صحيحا وقبض  
هذا المشتري من هذا البائع هذا البديل وابراءه وتفرقا ويتم الكتاب ويكتب لهما نسختين \*  
: الصلح عن مجهول على معلوم شهدوا ان فلانا ذكرانه كان بينه وبين فلان خلطة واخذوا دطاء  
وان له عليه حاصلا من ذلك كله لا يعرف قدره فسأله ان يصالحه من ذلك على شيء وانقفا  
على ان يصالحه من ذلك كله على كذا فقبل منه ذلك موا جهة ويتم الكتاب على ما يبري  
مثله ويلحق به حكم الجانم لان الصلح عن المجهول لا يجوز عند الشافعي رح وعندنا يجوز على  
بدل معلوم \* الصلح عن دعوى الرق شهدوا ان فلان بن فلان ادعى على فلان بن فلان  
وهو رجل لا يعرف الا باسمه ولا يعرف على نسبه انه مملوك بملك صحيح ومروقه وانه خرج  
من طاعته وطالبه بطاعته والانتقاده بحكم الرق فسأله ان يصالحه من هذه الدعوى على شيء  
فاجابه اليها وصالحه معها على كذا صلحا صحيحا فقبله منه ذلك موا جهة وقبض جميع هذا البديل  
بدفعه اليه ذلك فلم يبق ليد المدعي على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح حق ولا دعوى  
ولا اخذ منه ويجوز الصلح في هذا على حيوان موصوف في الذمة لانه كالعتق على مال لا ولا  
بعد لانه لم يقر بالرق ويكتب في موضع ذكر البديل على عبد تركي شات سليم من العيوب  
او على جارية هندية شابة بائمة من العيوب ويجوز على ثياب موصوفة في الذمة لكن يبين فيها  
الجنس والصفة والاجل وموضع التسليم \* الصلح عن دعوى الكاح على مال ادعى على  
فلانة انها امرأته ومنكوبته وحلا له بكاح صحيح فانها امتنعت عن طاعته قبل دحوله بها  
او حرجت عن طاعته بعد دخوله بها وادعى عليها من اشياء من صنوف الاموال وانها انكرت  
دعواه قبلها وسأله ان يصالحها على شيء فاجابها الى ذلك وصالحها من دعوى الكاح ومن  
دعوى هذه الاموال والخصومات على كذا درهمها مصالحة صحيحة فقبلها منه قبلها صحيحا وقبض  
منها جميع بدل هذا الصلح قبضا صحيحا ولم يبق له عليها دعوى الكاح ولا دعوى شيء من هذه  
الاموال هذا وجه موجود في كتب السلف ومن مشائخنا رح من ابطال هذا الوجه فانه اعتبار

عن النكاح واخذ مال بباطل والمختار في المسئلة المصالحة عن دعوى المال والطلاق من غير سؤال وجه كتابته ادعى عليها انها قبضت من ماله كذا وهي زوجته وهي تمنع من طاعته وانكرت ذلك كله ثم انه صالحا من كل دعوى مالية وخصوصا مالية على كذا الى آخر شرائطها ثم يكتب وكان بدعي عليها النكاح وهي منكردة عواها نكاحا مقرة بنكاح رجل آخر وذلك الرجل مصدق لها فيه وطلعتها اذا المدعي طلقة واحدة بائنة بغير طلبها وسؤالها تزوها واحتياطاً وبينهم الكتاب \*  
 نسخة اخرى في الصلح عن دعوى النكاح مع زيادة دعواها الحرمة فيه ادعى على فلانة انها زوجته وحلاله وله منها ابن يسمى فلانا وانها امتنعت عن طاعته ووافقت فلانا بغير حق وسألها طاعته والانقياد له باحكام النكاح فاجابت انها كانت زوجته وحلاله وانه حلف بطلانها فلان لا يسانر ولا يغيب عنها ولا يخرج من بلدة كذا الا بانها وقد سافر وغاب عنها وخير مع بغير ان لها بعد هذه اليامين وحنث في يمينه فحرمت عليه بالطلاق الثلث وانتقضت عدتها بثلاث حبس ثم تزوجت بهذا واثبت هذه الحرمة بينه عالة اقامت عند القاضي فلان ايام قضائه بكورة كذا وجري القضاء به على الترجمة والاشهاد على القضاء ثم وقع صلح بينهما على كذا وبينهم الكتاب على ما بينا كذا في الذخيرة \* واذا اردت كتابة الصلح عن دعوى الخطاء في لختان كنبت ابر فلان بن فلان في حال جواز اقراره في الوجود كله انه كان ادعى على فلان بها فلان اندخبت ابنه الصغير المسد فلانا وهو من ابناء خمس سنين وكان محضرا مجلس الدعوى هذه مشارا اليه بغير اذن والده ونطح حشغته بالموسى قطعا زالت به منفعة عضوه هذا على الكمال زوالا لا يرجع عودها ظاهرا وهي منفعة الاجبال والاعلاق واستمسك البول وانه يسلس منه بوله دارا كما لا ينقطع واتفق عليه بعض السذاق من الجراخين والصلاتين المعروفين بذلك العمل حتى وجب الدية الكاملة بهذا النعل الموجود منه وكان يطالبه بالجواب عن ذلك عند القاضي فلان وكان هذا المدعى عليه مقرا بالختان منكر ازال هذه المنفعة الموصوفة بفعله زاعما زوالها بسبب آخر في المستقبل من زمان فعله وطالت الخصومة بينهما وتعذر على والده الصغير اثبات ما ادعاه على هذا المدعى عليه وكان الخبير به في الصلح عن هذه الدعوى دون الاطالة والتأدي في هذه الخصومة فصالحه والده الصغير الذي هذا بولاية الابوة عن هذه الدعوى على كذا درهما وزنا من النقرة الخاصة الجيدة القابلة للضرب ولم يبق لهذا الصغير على هذا المدعى عليه بعد هذا

الصالح دعوى ولا خصومة لا تليل ولا كبير وصدقة المدعى عليه فيه خطأ وهذا القدر كتابة لمن له  
 ميادة في هذا العلم ودراية كذا في الطهيرة \* الفصل الثامن عشر في القسمة والمناخرون  
 يكنون هذا ما شهدوا الى قولنا ان فلانا وفلانا اقروا الى آخره ان جميع الدار المشتقة على البيت  
 التي هي في موضع كذا وحدودها كذا اجدودها وحقوقها ومراقاتها وارضاها وبائيا وكل قليل  
 وكثير هرايبها من حقوقها كانت مشتركة بينهم وكانت في ايديهم اذ لا مالو كما يكون لفلان كذا  
 ولفلان كذا وانهم اقساموها بينهم بقسمة فاسم عدل تراصوا بينهم واجاز واقسمته عليهم فقسم كذا  
 القاسم عليهم بتراضيهم بالعدل والحق قسمة تقويم واصلاح واصاب فلانا منها حصصة الباحة  
 التي هي من بين الداخل من بائها وبائها ما يلي المشرق فيها بيوت ثلثة بيت منها يسمى كذا  
 وبيت كذا وعليها نرقان بينهما صنته وبين ايديهما مساحة طولها كذا وعرضها كذا بالذراع التي  
 يدور بها في بلدة كذا واصاب فلانا منها حصصة الناحية التي هي عن يسار الداخل من بابها  
 وبين ذلك الى آخره على ما مر واصاب فلانا الباحة التي هي المقابلة الداخل من بابها وهي  
 مبهمة هذه الدار ويشتمل على كل ناحية من هذه النواحي الثلاثة حدود اربعة فاحد حدود  
 الناحية اليمنى لربق كذا الى آخره واحد حدود الناحية اليسرى لربق كذا الى آخره واحد  
 حدود الناحية المتباعدة لربق كذا الى آخره فوقع لكل واحد منهم نصيبه وجميع حصصه ونصيبه جميع  
 الباحة التي وجبت له بحدودها كلها وحقوقها ويذكر الدليل الذي لهذه الدار مرفوعا بينهم مرفوعا  
 الحصص المسمى به مشاعا بينهم \* وجه آخر على ان يفتح كل واحد منهم بابا بالقسمة الى  
 الطريق الاعظم او الطريق المشترك وهو في موضع كذا قسمة صحيحة جائزة لافساد فيها ولا خيار  
 وقبض كل واحد منهم ما وقعت عليه هذه القسمة بتسليم اصحابه جميع ذلك اليه فارغ من كل  
 مانع وممارع وتفرقوا عن مجلس هذه القسمة بعد صحتها وتبائها تترك الابدان والامال بعد  
 اقرار كل واحد منهم لمعرفة ذلك كله ورؤيته ورضاه به فما اذرك كل واحد من هؤلاء في ذلك  
 اوتي شيء منه ومن حقونه من درك على كل واحد من صاحبه ما ينقصه الشرع ولا حق  
 لكل واحد منهم فيما وقع لصاحبه ولا دعوى ولا طلبية وكل دعوى بدعيها في ذلك كله فهو  
 مردود باطل واشهدوا على انفسهم كذا الى آخره كذا في المحيط \* قسمة الدواب يشهد عليه

الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا له جميعا ان فلانا وفلانا اقروا عندهم واشهدوهم جميعا على اقرارهم طائعين في حال صحة ابدانهم وقيام عقولهم وجواز امورهم له اياهم فلان مات وترك من الخيل كذا وكذا اميرائينهم ولم يترك وارثا غيرهم صار ذلك موروثا بينهم اثلاثا على السوية وهو على اسنان والوان مختلفة فمنها من الجذاع كذا وكذا ومن النساء كذا وكذا ومن الفوارج كذا وكذا فارادوا قسمتها بينهم وقد حصلت ميراثا ليست بدشغولة بدين ولا وصية فاحضروها وتوهموها بالحق والعدل فبلغت قيمتها كذا وكذا درهمان جعلوها انسا ما بالعدل والحق من غير حيف ولا غش فاصاب فلانا كذا واصاب فلانا كذا واصاب فلانا كذا اسنانها كذا وقيمتها كذا واصاب فلانا كذا بنصيبه المشاع المسمى في هذا الكتاب بهذه القسمة الموصوفة وعرف كل واحد منهم نصيبه من جملته وجميع ما صار له بهذه القسمة وذلك بعد اتراع منهم بالتراضي وان لم يكن بينهم اتراع سكت عن ذاك وقبض كل واحد منهم من جميع ما صار لهم من ذلك بتسليم صاحبه ذلك كله وابراء كل واحد منهم صاحبه عن ذلك دعوى وخصومة وطلبه كانت له في ذلك كله واقراره لم يبق له ثقل صاحب ولا قيل احد هاشي من ذلك كله وانه متى ادعى شيئا من ذلك فهو باطل ميرد ودفتر فاعن تراضي بالا بدان والا قوال فما ادرك كل واحد منهما في ذلك كلمة من درك فغلب صاحبه تسليم ما يقتضيه الشرع واشهدوا الى آخرة وعلى هذا الا بل والغنم والبقر ونحوها وذكرها ولبانها ولبانها بصفتها وما الرقيق فابو حنيفة لا يرى القسمة فيه بخير او هياير اياها فان اجبر القاضي على ذلك ورأى قضاة في مختلف فيه فيصير بالا اجماع ووجه كتابته هذا ما شهد اليه قولنا ان اباهم ترك كذا عبدا وكذا امته احد العبيد اسمه كذا وصفته كذا والا خر كذا واحد من الآماء اسديها كذا وصفتها كذا والاخرى كذا قد بلغوا مبلغ الرجال وبلغن مبلغ النساء فارادوا قسمتهم بينهم بالتراضي او يقول بالا تراع او يقول فترافعوا الى القاضي او يقول رفع فلان الى القاضي وطلب منه جبرهما على القسمة وكان القاضي يرى ذلك فاجبرهم على ذلك وبعث فلانا فقومهم بالعدل فبلغت قيمتهم كذا وكان بالا تراع بينهم فافترع بينهم فاصاب فلانا كذا وفلانا كذا فان كانوا بينهم بشراء او بسبب آخر غير الارث بين ذلك وفي الامتعة والاواني والكبلي والوزني والميراث يكتب على قياس ما مرواكن في المثلي لا يذكر القيمة في قسمة الميراث وهي انواع هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب الى قولنا ان اباهم هذا المسمى في هذا الكتاب مات وترك اصنافا من الحيوان

ميراثا بينهم اثلاثا فمن الحيوان من الخيل كذا وقرس منها سته كذا والآخر كذا ومن الإبل كذا والبعير منها كذا وثاقه منها كذا ومن الغال كذا علي هذا الوجه ومن الخمر ومن البقر كذا ومن البغن كذا ومن العفار كذا ومن المواضع والحدود ويسمى الارضين والخوانيت كذلك ومن العرش كذا ومن الاواني كذا ومن ثياب البدل كذا ومن القمود كذا وخلف من الورثة كذا هؤلاء الهين الثلاثة وصارت تركته بينهم اثلاثا فان كانت الورثة مختلفين فان كانوا ابوين وابنين وابنة وزوجة واماثل ذلك يكتب وخلف من الورثة ابوين ولانا وفلانة وامرأة وهي فلانة وابنين وهما فلان وفلان وابنة وهي فلانة وصار ذلك ميراثا لهم علي فرائض الله تعالى للمرأة الثمن وللأبوين السدسان والباقي بين الأولاد للدكر مثل حظ الأنثيين أصل العريضة من الأربعة وعشرين سهما وقسمتها من مائة وعشرين سهما للمرأة منها خمسة عشر وللأبوين منها اربعون سهما لكل واحد منهما عشرون سهما لكل ابن منهما ستة وعشرون سهما وللبنات منها ثلثة عشر سهما وتومت كل هذه التركة بتقويم أهل البصارة والعدالة فبلغت العين واربعمائة درهم للمرأة من ذلك ثلثمائة درهم والاب اربعمائة درهم وللأم كذلك ولكل ابن خمس مائة وعشرون درهما وللبنات مائتان وستون فدفع إلى المرأة بما اصابها جميع الدار التي في موضع كذا ودفع إلى الاب جميع الكرم وكذا البواقي التي آخره كذا في الدخيرة \* ويكتب اذا كان الارث حيوانات واحبوا أن يتقسموا بينهم بتراضيهم بعد معرفتهم جديعا باعيانها وصادقاتها وقيمتها ونظرهم اليها ورؤيتهم اياها ووقوفهم عليها علي صداقاتها وغدتها وقد حصلت لهم ميراثا خاليا عن كل دين ووصية فاتقسموها بينهم فاصاب ولانا منهم حصته من جميعها وهي كذا درهما وجميع العرس المسمى كذا وجميع كذا واصاب ولانا حصته من جميعها وهي كذا درهما وجميع كذا وجميع كذا بتراضيهم عليها بقسمة صحيحة نافذة جائزة حرت بينهم وقد يقع هذا الوجه فجعلوا الخيل منها قسما صحيحا وجعلوا الابل قسما والبق قسما وتراضوا ان يقسم ذلك بينهم بالا قراع فاقروا بينهم فاصاب فلانا كذا وفلانا كذا وقض كل واحد منهم جميع ما اصابه منها وبرا كل واحد منهم انه استوفى جميع نصيبه منها ولم يبق له فبل صاحبه منها شيء وانه ابرأه من كل دعوى فيها ولم يكن في هذه التركة دين لأحد ولا شيء منها دينا علي احد وانه منى ادعى شيئا من ذلك عليه فهو باطل ومردود وتبرأ فيما ادرك واشهد واويته وعند جماعة وهو خلاف قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد في الإصناف

المختلفة بالا قرا لا تصح كأنه كالمبيع والبائع بشرط الاتراع كالمبيع بالفاء العبر ونحو ذلك فليحق بهذا حكم الحاكم كذا في المحيط \* اذا كانت القسمة بين ورثة فمنهم غائب يكتب شهد الشهود على قولنا ان فلانة توفيت وخلفت من الورثة زوجا غائبا يسمى فلان بن فلان وابنا صغيرا يسمى فلان ومن التركة كذا وكذا ومبلغ التركة كذا وان فلانا كان نائبا من جهة الحاكم بطريق النظر الشرعي ليقبض حصة الغائب من التركة بين هؤلاء الورثة ويحفظها الى وقت حضوره وقسمت التركة بين هؤلاء الورثة على فرائض الله تعالى ووقع جميع المحدود الذي في موضع كذا في نصيب هذا الزوج وفي نصيب الصغير بالقسمة الصحيحة ووقع في نصيب فلان الغائب جميع كذا فقبض هذا النائب حصة هذا الغائب بحكم هذه النيابة قبضا صحيحا وذاك يوم كذا في شهر كذا كذا في الذخيرة الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات اختلف اهل الشروط بالبدائية بكتاب الهبة والصدقة فابوحيفة واصحابه راح يكتبون هذا كتاب فلان بن فلان الغلاني وكان الشمني راح يكتب هذا كتاب ما وهب فلان بن فلان والطحاوي يكتب هذا ما وهب فلان بن فلان والمتأخرون راح من اهل هذه الصيغة يكتبون كما يكتب الطحاوي راح هذا ما وهب فلان بن فلان انه وهب من فلان و صبيحة راح كان لا يكتب في الهبة ولا في الصدقة هبة محصورة وصدقة محصورة وعامة اهل الشروط كانوا يكتبون ذلك ولا بد من ذلك لان الهبة لا تجوز الا بمقبوضة محصورة عندنا حتى ان هبة الماشاع فيما يستعمل القسمة لا تجوز عندنا خلافا للشافعي ربح والقبض شرط صحة الهبة والصدقة عند عامة العلماء راح خلافا لابراهيم النخعي راح فانه يقول انا اعلمت الصدقة جائزت وان لم تقبض ويكتب هبة صحيحة جائزة فبعد هذا ينظر ان كانت هبة لا رجوع فيها للواهب كالهبة من احد الزوجين لصاحبه كالهبة من الرحم المحرم نحو الهبة لابنة الكبير اولابنته الكبيرة اولامه اولاخيه اولابن اخيه اولاخته اولنوافلها اولجدة اولجدته اولعمته اولخالها والخالته يكتب عقيب قولها صحيحة جائزة بنته بنته لاربعة لهذا الواهب فيها وان كانت هبة فيها رجوع يكتب بنته بنته فحسب وفي شرح شرط الاصل انه لا يكتب بنته بنته في هذه الصورة ايضا صورته على ما اختاره المتأخرون هذا ما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدار المشتدلة على البيوت التي هي في موضع كذا وبجدها وهب هذا الواهب المسمى في هذا الكتاب من هذا الموهوب له المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بجودها وحقوقها كلها وارضها

وبما فيها وسبقها وعلوها وطرفها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها من حقوقها وكل خارج منها من حقوقها صالحة فائدة محوزة مقسومة فارغة لا فساد فيها غير شرط موضع صلته منه له ونبر عاصده عليه لا على شئيل لتجتمعه ومواعدة وقبلها هذا الموهوب له مواجهة في مجلس هذه الهيئة وقضائها الموهوب له في مجلس الهيئة بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه وتسليطه عليه فارغا من كل شائيل ومانع ومنارعه وهي في يد هذا الموهوب له بحق الهيئة ولا يكتب في هذا الكتاب ولا في كتاب الصدقة وتقر فاع مجلس العقد تفرق الابدان والله تعالى اعلم وان شئت كتبت اقول ان طائفة الله وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا وكذا وحب له هذه الدار بحدودها وحقوقها كلها الى آخر ما ذكرنا والله تعالى اعلم وان كان الموهوب كرم ما يكتب بحدوده وحقوقه كلها وبها وبه واشجاره المثمرة وغير المثمرة وجزايريه وقراسه وارهاطه واعراسه وانهاره وسواقيه وشربه ببجاريه ومسائله في حقونه فان كان على الاشجار ثمار او ورق له قيمة كورق شجر العرصاد لا بد من ذكره لانه لا بدخل من غير ذكره واذ لم يدخل فسدت الهيئة لانه يمنع صحة التسليم واذ كانت الهيئة بشرط العوض يكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان بشرط العوض الموصوف به ذهب له جميع الدار التي هي في موضع كذا وبحدودها صالحة فائدة محوزة مقسومة لا رجوع فيها على ان يعوضه بجميع الكرم الذي هو في موضع كذا وبحدودها صالحة فائدة محوزة مقسومة لا رجوع فيها وتماما مفردا محوزا مقبوصا لا رجوع فيه وتل الموهوب له الدار هي هذه الدار بهذا الشرط ونقض كل واحد منهما جميع ما صار له بهذه الهيئة والتعويض الموصوفين فيه بتسليم كل واحد منهما جميع ذلك اليه وتسليطه عليه فارغا عن موانع التسليم فجميع هذه الدار بهذه الهيئة لفلان هذا وجميع هذا الكرم بهذا التعويض لفلان هذا ولا رجوع لكل واحد منهما على صاحبه فيما صار في يده بحكم هذه الهيئة وهذا التعويض اقرار ببله كله واشهادا على اقرارهما من اثبت اسمه في آخر هذا الكتاب ذلك في يوم كذا في شهر كذا والله تعالى اعلم ان كانت الهيئة من غير شرط العوض الا ان الموهوب له عوض الواهب من هبته يكتب فيه هذا ما عوض فلان فلان من الدار التي كان وهبها له في موضع كذا وسلمها اليه قبضها منه وكتب بذلك على انفسهما كتابا هذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم ويسمى كتاب الهيئة ثم يكتب فعوض فلان الموهوب له هذا فلانا الواهب هذا من هذه الهيئة كذا

قبله منه وقبضه منه بتسليمه فلم يبق لهذا الواهب في هذا الموهوب رجوع ولا لهذا المعوض فيها عوض وذلك في يوم كذا وإذا كان الموهوب مشاعا لا يحتمل القسمة كالرفيق والحيوان والدرّة واللؤلؤ ونحوها فهبته جائزة بلا خلاف ويكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من كذا إلى آخره وإذا كان الموهوب مشاعا يحتمل القسمة كالدار والكرنم والارض ونحوها فهبته فاسدة عندنا خلافا للشافعي رح وإذا كتب في ذلك كتابا يلحق بآخره حكم الحاكم وقد حكم بصحة هذه الهبة حاكم من حكام المسلمين بعد خصومة معتبرة وقعت بين هذين العاقلين إذا وهب الرجل داره من رجلين لا تجوز هذه الهبة عند أبي حنيفة رح على التساوي والتفاوت جميعا وعند أبي يوسف رح تجوز على التساوي ولا تجوز على التفاوت وعند محمد رح تجوز على التساوي وعلى التفاوت وصورة الكتابة فيه هذا ما وهب فلان لفلان وفلان جميع الدار المشتقة على البيوت والحجرات التي في موضع كذا ويحدها بحدودها وحقوقها كلها إلى آخره صفقة واحدة بينهما نصفين هبة جائزة نافذة محصورة مقبوضة وقبلها جميعا منه هذه الهبة في هذه الدار المحصورة وفيه وقبضها جميعا مع تسليم هذا الواهب ذلك اليه معا وتسليطه أيّهما عليها في مجلس الهبة فهي في أيديهما يحكم هذه الهبة مملوكة بينهما نصفين ويلحق بآخره حكم الحاكم إذا وهب رجلان دارا من رجلان صفقة واحدة يكتب فيه هذا ما وهب فلان وفلان وعباله صفقة واحدة جميع ما ذكرناه مملوك لهما نصفين أو على السواء أو ثلثا ثلثا لفلان وثلثه لفلان وهو جميع الدار التي في موضع كذا هبة صحيحة محصورة مقبوضة وقبل الموهوب له منها جميعا هذه الهبة وقبضها منه ما جلت بتسليمهما ذلك كله إليه وتسليطهما إياه على ذلك وذلك في يوم كذا إذا وهب رجل لصغير أجني عنه هبة يكتب فيه هذا ما وهب فلان للصغير فلان بن فلان وهب له كذا هبة صحيحة جائزة نافذة محصورة مقبوضة وقبل أبو الصغير فلان بن فلان هذه الهبة لابنة الصغير هذا فلان بولاية الابوة وإن لم يكن للصغير أب وله أم يكتب وقبلت أم هذا الصغير فلانة هذه الهبة لهذا الصغير فلان في حجرتها وقد مات أبوه وليس له وصي وإن لم يكن للصغير أم أيضا وهو في حجر ولأحد من إقرائه عده أو خاله يكتب وقبل أم الصغير فلان هذه الهبة لفلان هذه الهبة لهذا الصغير فلان وليس له أب ولا وصي يلي أمه وإن كان الصغير عاقلا مميزا يكتب قبل هذا الصغير هذه الهبة وهو عاقل مميز مات أبوه وليس له وصي يقوم بأمره ولا قريب يعوله وقبض هذا الموهوب له بتسليم هذا الواهب ذلك كله إليه فاراعن



كل مانع ومناع وذلك في يوم كذا إذا وهب الرجل لولده الصغير هبة يكتب فيه هذا ما وهب فلان لابنه الصغير وهب جميع الدار التي في موضع كذا ويحدد الدار التي آخر ما ذكرنا فإذا انتهت إلى القبض يكتب وقبض هذا الأب من نفسه لهذا الصغير بولاية الأبوة جميع ذلك ذكر الشيخ الإمام نجم الدين رح قبض الأب من نفسه في شروطه ولم يذكر محدداً في شروط الأصل قبض الأب قال الشيخ الإمام أنا يذكر لأن الهبة في يد الأب وقبض الأب ينوب عن قبض الصغير وفي هبة الأصل يقول هذه الصورة والقبض أن يعلم ما وهب له ولذلك لم يكتب محمد رح في هذه الهبة قبول الأب لأن القبول ليس بشرط فيما يهب الإنسان لولده الصغير قال نجم الدين رح وكذلك الأم إذا وهبت والأب ميت فالقبض إليها والكتابة كذلك والله تعالى أعلم إذا وهب الرجل الدين من غير من عليه الدين يكتب هذا ما وهب فلان لفلان وهب جميع الدين الذي له يعني للواهب علي فلان آخر في صك كتب عليه بتاريخ كذا بشهادة فلان وفلان وهب له ذلك كله هبة صحيحة وسلطة على طلبه منه ومخاصمته إياه فيه وإبائه عليه أن جمعه واستبقاؤه لنفسه منه ومن يقوم مقامه في إبائه وقبل فلان هذه الهبة وجميع ما أسند إليه فيها وإذا وهب الدين ممن عليه الدين يكتب هذا ما وهب فلان لفلان جميع ما كان له عليه من الدين وهو كذا هبة صحيحة وقبل فلان ذلك منه قبولا صحيحا وفي هبة المرأة مهرها من زوجها يكتب وحبت لزوجها جميع المهر الذي لها عليه وهو كذا هبة صحيحة صالحة له ومراعاة بحقه من غير شرط عوض وإبرائه عن ذلك إبراء صحيحا قبل هو حينها هذه الهبة وإبرأها هذا مواجبة ولم يبق لها عليه بعد هذه الهبة وبعد هذا الإبراء من هذا المهر شيء لا قليل ولا كثير فمضى ادعت بعد ذلك شيئا منه فدعواها بباطلة مردودة ذكر الشيخ الإمام نجم الدين رح هذا الكتاب على هذا النحو في شروطه وبشرط قبول من عليه الدين الهبة وهكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رح في شرح كتابه وهكذا ذكر في إغاثات الطاعمي رح وغامة المشائخ رح ذكرنا وفي شرح كتاب الكفالة وفي شرح كتاب الهبة أن هبة الدين ممن عليه الدين تتم بدون القبول وهذا كله في حق الأصل وانفقوا في حق الكفيل أن هبة ما عليه من الدين منه لا يتم إلا بالقبول إذا تصدق بدارة على فقير أو شيء آخر يكتب فيه هذا ما تصدق فلان علي فلان تصدق عليه بجميع الدار التي موضعها كذا يحدودها وحقوقها صدقة جائزة صحيحة نافذة لا فساد فيها ولا رجعة ولا شرط عوض ابتغاء

لوجه الله تعالى وطلب مرضاته ورجاء ثوابه وهربا من اليم بقائه وقبض هذا المتصدق عليه جميع  
 هذه الدار المحدودة بحكم هذه الصدقة بتسليم هذا المتصدق وشرطنا قبض المتصدق عليه بتسليم  
 المتصدق لمعنى ذكرنا في فصل الهبة ثم يكتب فلاحق للمتصدق في ذلك بعد هذه الصدقة  
 وبعد هذا التسليم ولا دجوى ولا خصومة ولا طلبية بوجه من الوجوه وكل دعوى يدعيها هذا  
 المتصدق في ذلك كله فهو باطل مردود الى آخره كذا في الذخيرة \* فيكتب فيها ما يكتب في الهبة  
 ويريد لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وابتغاء مرضاته كذا في الطهيرية \* الفصل العشرون في الوصية  
 الوصية في معنى الهبة والصدقة لانها لا تخلو اما ان كانت للفقير او للغني فان كانت للفقير  
 كانت بمعنى الصدقة وان كانت للغني كانت بمعنى الهبة فتليق بهما فنقول واذا اردت كناية  
 الوصية فالوجه فيه كناية كتاب كتبه ابو حنيفة رح حين استكتب فاملا على السائل على  
 اليد بنية \* بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اوصى به فلان بن فلان وهو شهد ان لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له لم يلد ولم يولد ولم يكن له صاحبة ولا ولد ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي  
 من الدن ولا من الدين والخال وان محمدا عبده ورسوله وامينه على وجهه وان الجنة حق وان النار  
 حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور منهلا الى الله تعالى ابي مضر و  
 ان يتم عليه في ذلك نعمته وان لا يسلبه ما وحب له فيه وما امن به عليه حتى يتوفاه الله فان له  
 الملك ويده الخير وهو على كل شيء قدير واوصى فلان ولده واهله وقرباته وابخوته ومن اطاع  
 امره بما اوصى له ابراهيم بنه ويعقوب بابني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم  
 مسلمون واوصاهم جميعا ان يتقوا الله حق تقاته وان يطعوا الله في سرهم وعلانياتهم في دولهم  
 وفعلهم وان يلزموا طاعته وينتهوا عن معصيته وان يقيموا الدين ولا يتغربوا فيه وجميع ما اوصاهم به  
 ولا عتابهم عنه ولا يأخذ من طاعة الله وحق التمسك بأمرة واقربان ان عليه من الدين الغل ان  
 كذا وكذا فلان كذا فتسميه وتسميه الى ابنة وجدة واوصى ان جدت به جدت الموت ان يقضي  
 جميع ديونه بعد الفراغ عن تجهيزه وتكفينه ثم ينظر الى ثلث ما بقي مما خلف ويقض من ثلثه  
 في كذا وفي كذا ثم يقضي بعد ديني واتقان وصاياي فهو ميراث لورثتي وهم فلان وفلان على  
 فرائض الله تعالى التي جعلها لهم ولي ان اغبر وصيتي التي اوصيت بها في ثلثي واربع  
 عا شئت وانتض ما رأيت وابذل من الموصى لهم من شئت فان مت فوصيتي منقذة على

ما أموت عليه منها وقد جعل فلان فلانا وصيه في جميع أمور بعد وفاته فقل فلان الوصية منه مواجئة شهد الشهود عليه بذلك وهذا ذكر وصية تامة كذا في الطهيرية \* وصية جامعة صورته هذا ما أوصى العبد الصغبي في نفسه القبر إلى رحمة ربه فلان أوصى به في حال قيام حلة وحوار امرأه له وعليه ويشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخمر وهو على كل شيء قدير ولم يلد ولم يولد ولم يكن له كفراً أحد لم ينحده صاحبه ولا ولداً ولم يكن له شريك في حكمه أحد ويشهد أن محمداً صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبده وصفيه ورسوله وأمه علياً وحيه وأرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كفر المشركون وإن الحق لله والبارحق والصراط حق وإن الساعة آتة لا ريب فيها وإن الله يبعث من في العصور وأنه قد رسي بالله رباً بالسلام دينا ومحمداً صلى الله تعالى عليه وآله وسياً والنقرآن إماماً والكتبه كتبه والمؤمنين أحراراً على ذلك حي وعليه ذلك يموت وعليه ذلك يبعث إن شاء الله تعالى منتهلاً إلى الله تعالى أن يتم عليه في ذلك بعينه وإن لا يسلمه ما وهب له وما اتفق به عليه حتى يتوفاه إليه فإن له الملك ويده الخمر وهو على كل شيء قدير ويشهد أن يخرج من هذه الدنيا العذرة المكارمة الحداثة ثانياً إلى الله تعالى نادماً على ما فرط فيها مبتأساً على ما نصرته مستعزاً من كل ديب ورلة نذرت منه مؤملاً من خالته وبارقة تبارك اسمه قول توبته وإقالة عثرته راحياً عوره وعفائه أذ وعد ذلك عبادة فيها ابرل على سببه محمد صلى الله عليه وآله وسلم قتال وهو الذي يغفل التوبة عن عبادة ويعفوس السبآت وقوله صدق ووعدة حق وسقت رحمته حصه وهو العنور الرحيم وأوصى من خاله بعد موته سب وورثته وأصحابه ولولياؤه ومن أطاع امرأه أن يعذوه في العاندين وإن يعذوه في الجاحدين وإن يصحوا الجماعة المسلمين وإن يتنوا الله حق ثقائه ويصلحوا دات بينهم وإن يطيعوا الله ورسوله ويكفوا مؤمنين مؤمنين ووصاهم بما وصى به أنزل عليهم سببه ويعتقون أن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون وإن يطيعوا الله في علبائهم وسرهم وقولهم وعلمهم وإن يلزموا طاعتهم ويستهوهم معصيته وإن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه وأوصى به أن حدث به حدث الموت الذي جعل الله عدلاً بين عباده وحتماً على حله لا محيص لا حد منه ولا محيد جعل الله حراً يامه

خير أيامه يوم يلقاه ان يبدوا من تركته بكتفه وحنوطه وتجهيزه ودفنه ونفقات ثلثة ايام على اهل تعزيتة بالمعروف على موافق السنة من غير اسراف ولا تقتير ولا تذبذب ثم يقتضى ديونه التي عليه للناس ثم باقتضاء ديونه التي له على الناس ورد الودائع والامانات وانفاذ وضاياعه من ثلث ماله من غير تغيير ولا تبدل فمن بدله بعدما سمعه فانما ائمه على الذين يبدلونه ان الله سمع عليهم وان اقر من الديون التي عليه لفلان كذا درهما بخط وقبالة بتاريخ كذا ولفلان كذا بغير قبالة ولفلان كذا بجهة كذا وديونه التي له على الناس منها على فلان كذا بقبالة بتاريخ كذا وعلى فلان بن فلان كذا واما اعيان امواله التي هي له فدار في موضع كذا ويحدها وكرم في محله كذا ويحدها وارضى في قريته كذا ويحدها وحوادث في سوق كذا ويحدها وكذا سائر العتقات ومن العبيد كذا ومن الآماء كذا ويسميهم ويحليهم ومن الذهب والفضة كذا ومن الحيوانات كذا ومن مال التجارة في الحانوت والحجرة كذا ومن اواني الصنعة واواني الشبه واواني الرصاص في الدار كذا ومن الفرش والبسط ومنايع البيت والكلي والوزني فجميع امواله هذه الاعيان المسماة الموصوفة المبينة فيه لا غيرها وقد اوصى ان يقتضى ديونه اولا منها ثم يقتضى ديونه التي له على الناس ثم ينظر الى مبلغ التركة فيقوم قيمة العدل بتقويم اهل البصر والعدالة والمشهورين بصدق المقالة فيخرج جميع ثلث ذلك ويكتب ثم يخرج كذا درهما لوصاية فيدفع من ذلك الى رجل كذا قد حج من نفسه حجة الا שלא ذابوا عتري ليجب عنه ويعتمر قارنا بينهما ويكتب ممتعا او يكتب بفرد كل واحد منهما ويدفع اليه قدر ما يكفيه لطعامه وادامه وملبوسه ومركوبه وسائر نفقاته التي لا بد للحاج منها ذاهبا وجائيا من مثل هذا الموصي او يدفع الى فلان ليجب عن هذا الموصي فان ابنى فلان ان يفعل ذلك اخبر الموصي من احب من الناس ليجب عن هذا الموصي فيختار لذلك من يصلح لذلك بان يكون رجلا عفيفا موثوقا به قد حج حجة الاسلام واعتمر فينقب عليه ذاهبا وارجعا راكبا بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير ويعطى النفقة كذا كذا درهما فان فضل من نفقته شيء فهو وصية له فان اراد التوسع على المأمور بالسج كذا كذا واذن المأمور بالسج عنه اذ ابدا له مرض او مانع بعجزه ويمنعه عن المرور والمضي عليه ان يدفع ما بقي في يده من هذا المال الى رجل موثق به يصلح للقيام بهذا الامر فبأمره باتمام ما كان عليه من هذا الذي امره ويقوم في ذلك مقام نفسه جائز له ما صنع فيه

وادى لسان يحلظ هذه الدراهم بدرهمين وثمانين وربعاً ثماناً وربعاً وبعوض ذلك الله وصير مصيق  
 بيد عليه ويطعم المساكين من المسلمين للصلوات النبي عليه من المكتوبات لمدة كذا الكل صلوة  
 نصف صاع من حنطة او صاع من شعير او صاع من تمر وما يبلغ قيمته واحداً من ذلك ويطي  
 لما عليه من الزكاة كذا درهماً للقراء ويشترى كذا رقة سليمة من العيوب فيعتق عنه لكارات ايمان  
 عليه او يكتب لكارات طهارات وكارات افطار عمدي ومصان واوصي ان يصرف الي عمارة تنظر كذا  
 اورباط كذا او مصالح مسجد كذا من دهن لسرحه وشرى حصيرة وحشيشه كذا ويشترى كذا اشارة  
 او نتر او بخر او سالم من العيوب بصحفي بها يوم الحرة يتصدق بها اللحمها وشحمها وروسمها وكرامها  
 وما يمنع به من سقطها على القراء والمساكين ويطي احر الحالب والداسم والسلاح توسع على  
 الوصي وتفرق ذنك واختار من شاء للفضل والقصاص والاعطاء والحرمان بعد ان يتخري  
 الصوات وما هو اقرب الى بيل الثواب ويتناول الوصي نفسه من ذلك بالمعروف ان احب  
 واطعم من شاء من ماله ويشترى كذا ماصا من البحر يتصدق عنه بعد وفاته على القراء والمساكين  
 ويتعد في ايام الاضيق ماء الحمد في كل يوم جمعة في سبابة كذا وفي كل يوم يشرب منها المارة  
 وانشاء السبل ويفرق على طلبه العلم في مدرسه كذا كذا درهماً وللدرس منها الاختيار في ذلك  
 بالرياسة والشصان ويشترى كذا ثوبا يعطى للقراء والمساكين ويعطى لثلاث كذا درهماً ولثلاث  
 حنطة النبي هي من كذا ولثلاث همامته التورية ولثلاث مراهه ولثلاثه وتحمل متعودته الى المسجد  
 كذا البوصع على المسرا الذي يبط عليه ثلاث ايام وعطه ويجلس لذلك في ايامه وبعده ابصا على  
 من يقوم مقامه في الندك بقرى هذا الموضع هذه وجوه ان اجتمعت ذكرت فان ريد فيها شيء ريد  
 في الكفاية وان بقى منها شيء نقص من الكفاية ويكتب بعد عدد وصاياه ولهذا الموصي ان يعبر  
 وصيته النبي اوصي بها في ثلث ماله ويرفع مما شاء منها ونقص ما رأى ويدل من موصي لهم  
 من شاء فان مات فوصيته مبندة على ما يهوت عليه وما بقي من ماله بعد مال الوصية فهو مشوم  
 بين ورثته ثلاث وثلاثين على فرائض الله تعالى لثلاث كذا ولثلاث كذا اني السهام المعلومه  
 من السدس والثلث والربع والثلث والماضي قد جعل الوصي في ذلك كله وفي  
 جميع اموره بعد وفاته وفي امور اولاده الصغار اولاده الصغیر اولاده الصغیرين كما يكون  
 ملا لما عرف من اماته ودبانه وصيانته وكفايته وشعنته وقبل ثلاث هذه الوصية منه قولاً صحيحاً

مواجهة مشافهة واشهدا علي أنفسهما بذلك كله من اثبت اسمه آخره وقد يزدان ههنا وأوصاه  
ان ينظر في ذلك كله لهذا الموصي لنفسه وان يقتني الله تعالى ويستعثر خشيته ويرافقه في سرائره  
وعلائته ولا يخالف هذا الموصي في شيء مما امر به وعهد اليه وذكر هذا الموصي انها آخر  
وصية اوصى بها ورجع عن كل وصية كان اوصى بها قبل هذه الوصية وابطالها وفسخها وان هذا  
الموصي آخر وصي نصبه لا وصي له سواه وان كل وصي كان له قبله فقد اخرجته عن الوصاية واقر  
هذا الموصي انه جعل فلانا مشرفا علي وصية فلان هذا حتى لا يعمل شيئا ولا يتصرف في شيء  
الا باذنه وعلمه فان فعل شيئا من ذلك بغير علمه واذنه فهو باطل مردود واشهد علي نفسه بذلك  
كله ويتم الكتاب \* وقد يبلغ في هذا فيكتب وقد اسند وصيته هذه الي فلان وجعله وصية بعد وفاته  
في جميع تركته وفي اقتضاء ديونه وفي قضاء الديون التي عليه وفي تنفيذ وصاياه المذكورة فيه  
مما يجب انفاذه منها من تركته وفي الولاء علي كل صغير من الورثة واقامته في جميع ما اوصى به  
اليه مما سمى ووصف فيه بعد وفاته مقام نفسه في حياته وانه يولي مما شاء منه في حياته وبعد وفاته  
من بدل له من الوكلاء ومن الاوصياء من احب ورأي كذا احب ورأي جائزة اموره في ذلك  
وعلي ان كل من وجبت له ولاية شيء مما ووصف فيه بعد موت هذا الموصي فمن ولاء هذا الموصي  
فمن كان ولاؤه هذا الموصي من الوكلاء والاوصياء فله ان يولي من شاء من الوكلاء والاوصياء وله  
استبدال من شاء منهم وجائزة فيما اموره مثل ما كان للذي ولاه اياه حتى يقضي ما بقي  
من الديون ويقضي ما بقي له على الناس وينفذ وصاياه ويقض ما بقي من التركة فقبل هذه  
الوصية هذا الموصي ذلك كله مواجهة مخاطبة منه اياه بذلك كله ويتم الكتاب \* فان جعل الوصاية  
الى رجل علي ابنه فلان اذا بلغ رشدا فهو الموصي يكتب قبل قبول الموصي ذلك علي ابنه  
فلان اذا بلغ رشدا واستقام وسلم ان يتولي هذه الوصاية وقبلها علي ما اوصى به ابوه فيها كان  
هو الموصي بجميع ذلك وفي نصب وصيين يكتب واوصى به الي فلان وفلان بقضاء ما عليه  
من الديون وتنفيذ وصاياه وجميع اموره من بعده ليعمل جميعا جميع ذلك وفرائض فيكون  
كل واحد منهما جائزا الوصية فاخذ الوصية نافذة الا مر في جميع ذلك علي ان يعمل جميعا فان فعل  
احدهما في الاعيان والاخر في الديون او هذا في بعض الامور وهذا في بعضها او هذا علي ابن  
والاخر علي ابن آخر فان اطلق صار جميعا وصيين فيها وان نص وخص صار كذلك ووجه

كثانته أوصى إلى فلان نقضاء ديونه خاصة دون غيرها بعدموته وأوصى إلى فلان بأمواله وصاياه خاصة دون غيرها من الأمور ليتوزع كل واحد منهما ما أوصى إليه بالحق والعدل متساوية ذلك منه مواجهة وأوصى إلى فلان بحفظ كل مال عياله بعدموته والتزام بمصالحها خاصة دون غيرها وأوصى إلى فلان بجميع ما حلف من عياله أو دين في دلة كذا ونسبها وحفظها والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها هكذا ذكر الإمام بحم الدين السعدي رح وتجب أن يعلم أن من أوصى إلى رجل في ماله فهو وصية في ماله وولده لو أوصى إلى حاصر ثم إلى عائب إذا قدم كتب وأوصى إلى فلان نقضاء ما عليه من الدين وقص ماله من الدين وتبديروا وصاياه وجميع أمور عدموته ليعوم بها بالحق والعدل إلى أن يقدم فلان من موضع كذا وإذا قدم كانت الوصية لله دون البعاصير ليعوم بها بتقدمه بالحق والعدل دون هذا الحاصر وأوصى إلى فلان وفلان وفلان ليعملوا في تركته حبيبا ما عاشوا وهم حصورا أصحاء ولا يعمل واحد منهم شيئا فيما دون صاحبه وإيتم مات أو مرض فعجز أو سافر والباقي منهم كامل الولاية بالموصية يتوزع جميع ذلك بالحق والعدل وقلوها منه على ذلك \* نوع آخر في الرجل يجعل الرجل وصيا في الحصر ثم عرس لهذا الموصي سفرو مات في سفرة وأوصى إلى رجل آخر تركت أمروا فلان طائعا أبدا كان أوصى في حصره بوصايا وكان أوصى إلى فلان بجميع أمور عدموته قبلها منه مواجهة وكان قد كتب ذكرها كتابا أشهد عليها فيه جماعة من العدول بتاريخ كذا وعرس له سفرو عاب عن وصية هذا وحصرته الوفاة في سفرة فلم يجد بدا من أن يوصي إلى غيره فأوصى إلى فلان ليعوم بأموره في سفرة هذا وبعد ما أوصى بعد نقضاء ديونه هذه من ثلث حاصل ماله الذي يجعله في سفرة هذا ثم يحتفظ ما بقي منه وسأله إلى وصية الأول الذي هو في حصر ليعوم الوصي الأول بالحق والعدل من غير تعيين وتبديل وقلها منه مواجهة \* نوع آخر في شري دار كان الموصي أمه بشرائها وقتها عه اشتري فلان وصني فلان بجميع أمور عدموته وصية ثالثة صحبته من ثلث مال الموصي هذا من فلان بجميع ما سأل ووصيته فيه للوفى في أسل مسماة أوصى بها هذا الموصي بحكم وصايته وجميع الدار المشتملة على كذا ويذكر موضعها وحدودها فاشري هذا المشتري الوصي المسدي في هذا الكتاب ما وصية هذا الوصية من ثلث ماله

ماله من هذا البائع جميع هذه الدار المجدولة فيه بحدودها الى ذكر التقابض ثم يكتب وقبض هذا البائع من هذا المشتري جميع هذا الثمن لا يفاء هذا المشتري ذلك كله من ثلث مال هذا الموصي الى آخر هذا الكتاب وقد يبدأ فيه من اقرار المشتري هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا وصي الى فلان بجميع اموره بعد موته وصية صحيحة اقرطاعا انه اشترى من فلان من ثلث مال هذا الموصي بوصيته للوقف في سبل مسماة قد وصفها في كتاب وصيته جميع الدار بموضع كذا واقتر هذا الوصي انه اشترى من هذا البائع جميع هذه الدار بحدودها من ثلث مال هذا الموصي وصية هذه بالوقف وصدقة هذا البائع في ذلك كله ويتم الكتاب \* وقد يبدأ فيه باقرار البائع شهدوا ان فلانا اقرطاعا انه باع جميع داره التي بموضع كذا من فلان وصي فلان بجميع اموره بعد موته وصاية صحيحة قد كان هذا الموصي اوصى اليه ان يشتريها من ثلث ماله ويقسمها عنه ويتم الكتاب \* وجه آخر اشترى فلان وصي فلان ثابت الوصاية بمال موضوعة هذا بامر ابيه في حيوته للوقف عنه بعد وفاته وتقسما صحبها مؤبدا على الفقراء على ما شرط هذا الواقف في كتاب وصيته من غير ان يكون الوقف شرطا في هذا البيع من فلان فاشترى منه للوقف على ما وصفنا من شهر ان يكون الوقف شرطا في هذا الشراء جميع الدار التي في موضع كذا ويحدها الى قولنا وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن لا يفاء هذا المشتري ذلك كله من مال هذا الموصي ويتم الكتاب \* نوع آخر في شري الوصي عبدا نسمة اشترى فلان وصي فلان بامر وصيه هذا اياه من ثلث ماله من فلان وقد كان فلان اوصى اليه ان يشتري له نسمة عبدا اراهة بالثمن المسمى فيه فيعتقه عنه فاشترى هذا الوصي من فلان بهذه الوصية بهذه الجهة جميع المملوك المشتري فلان ويحمله من ثلث ماله ليعتقه ويذكر التقابض والتفرق وضمان الدرك \* نوع آخر في بيع الوصي العبد اشترى فلان من فلان وصي فلان اشترى منه جميع المملوك المسمى فلان وهو المملوك الذي كان لهذا الموصي وقد كان اوصى الى وصيه هذا ان يبيعه نسمة العتق فباعه منه على ذلك كما وصف فيه فاشترى هذا المشتري من البائع جميع هذا المملوك بعينه المسمى فيه بحكذ ان رهما ببيع المسمان من المسلم بيبعا صحبها ليعتقه ويذكر التقابض ويتم الكتاب \* نوع آخر في الوصية بدار بعينه الرجل بعينه هذا ما اوصى فلان لفلان بجميع داره التي هي بكورة فلان ويحدها فوصى هذا الموصي المسمى في هذا الكتاب لهذا الموصي له المسمى فيه بجميع هذه الدار المحدودة فيه



بحدودها وحقوقها كلها الى آخره وصية صحيحة مطلقه بالله جائزة خالية عن الشروط المسند  
والمعاني المبطلية خارجة عن ثلث ماله فارغة من دين يستغرقها وبعضها خالية عن حق غير  
يمنع صحتها لثرائفه واحسانا اليه وتقربا الى الله تعالى بالعمل ايضا تدب اليه من الوصية  
للاقربين ورجاء لئيل الثواب الموعود عليه يوم الدين وقيل هذا الموصي له هذه الوصية مشافهة  
في مجلس هذه الوصية قبولها صحيحا وهو يقره فلا يرثه ان حدث به حدث الموت وامر هذا الموصي  
من يقوم مقامه بعدة من وصي او وارث بتسليم كل هذه الدار الى هذا الموصي له بحكم هذه  
الوصية بتأليفها صحيحا واشهد على ذلك من اثبت اسببه آخره بعد ان قرئ عليه بلسان عروق  
واقرانه قد فهمه في حال ثبات عقله وجواز اقراره له وعليه ويتم الكتاب \* فروع اخرى فيه  
الوصي المال الى رجل ليحج عن الميت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب  
شهدوا جميعا ان فلانا وصي فلان ثابت الوصاية من جهة تفرطنا عن هذا المتوفى فلانا وصي  
اليه ان يخرج من ثلث ماله بعد وفاته كذا رهبا ليدفع الى رجل امين عفيف قد حج عن نفسه  
حجة الاسلام فيحج عنه حجة الاسلام عن دارة في كبره كذا فينتق من نفسه في الذهاب  
والرجوع وان هذا الوصي وجد فلانا امينا عفيفا قادرا على الحج وقد حج عن نفسه فدفع اليه  
هذا المال ليحج عن هذا الميت على ما وصف فيه وقبل فلان هذا الحاج هذا الدفع وهذا الامر  
منه قبولا صحيحا واخرونة هذا الموصي وفهم فلان وفلان اقرارا صحيحا ان جميع ما وصف فيه  
حق وصدق وانهم اجازوا ما فعله هذا الميت وهذا الوصي لعلمهم بانه حق وان هذا المال يخرج  
من ثلث مال الميت واشهدوا على انفسهم بذلك كله ويتم الكتاب \* وجه آخر شهدوا ان فلانا وصي فلان  
ثابت الوصاية من جهته وصاية صحيحة دفع الى فلان كذا من ثلث مال هذا الموصي وكان  
اوصى اليه بها ان يدفع الى رجل امين موثق به قد حج عن نفسه حجة الاسلام ليحج عنه  
على ما نسى ووصف فيه يختاره هذا الوصي ومات هذا الموصي على هذه الوصية لم يرجع  
منها ولم يفرغ وخرجت هذه الدراهم من ثلث ماله واختار هذا الوصي هذا المذفرع اليه لانه عرف  
على ما وصف فيه فدفع اليه هذه الدراهم ليحج بها عن هذا الموصي من بلد كذا وهو بلد هذا الموصي  
الذي مات فيه فينتق على نفسه منها في ركوبه ولباسه وطعامه وادامته وجميع ما لا بد منه ذات  
وراجعا الى هذا البلد بالمعروف من غير اسراف ولا تقصير ولبى بالخبر عن المقات الذم

اليه ويقضي مناسك الحج ما فرضه كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وآله على انه ان خالف في ذلك فعليه الضمان على قدر ذلك الخلاف فقبضها منه بانه على ذلك وعلى انه ان ادرك في ذلك من درك من قبل غريم لهذا الموصي او وصي له او وارث او حاكم او ذي سلطان او غيرهم من الناس فعلى هذا الوصي ان يخلصه من ذلك او يغرم له بقدر ذلك الدرك ضمانا صحيبا وعلى انه اذا حصر هذا الحاج لعدو او مرض او غير ذلك من وجوه الا حصار فعلى هذا الوصي ان يخرجته من ذلك بهدي يهديه ليدفع عنه من الواجب في مثله وعلى هذا الحاج عهد اليه تعالى وميثاقه ان ينصح ويبتعد بقضاء هذا الحج على هذا الوجه الذي وصف فيه وقبل كل واحد منهما جميع هذا الضمان والدرك بمواجهة كل واحد منهما صاحبه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فيجمع هذه الدراهم في يد هذا الخابض الحاج على هذا الوجه على انه ان فضل من هذه الدراهم فضل بعد فراغ هذا الحاج ورجوعه الى بلد الموصي رده على هذا الوصي وكان ميراثا من الميت وان قصرت هذه الدراهم عن حاجته انفق بقدر ذلك من ماله ورجع بذلك على هذا الوصي في ثلث مال هذا الموصي ويتم الكتاب \* وان جعل الفضل للحاج كتب وما فضل من ثبته بعد رجوعه فهو للحاج وصي له من موصيه هذا فان كدل للحاج رجل بالدرك يكتب وكذل فلان عن هذا الوصي بامره لهذا الحاج عن الميت بجميع ما يجب له عليه بهذا الدرك الموصوف فيه على ان كل واحد منهما كميل ضامن عن صاحبه بامره اياه بجميع ذلك ضامنا صحيبا لافساد فيه ولا خيار على ان يأخذهما الحاج بجميع ذلك ان شاء وان شاء اخذ احدهما كيف شاء وكما شاء مرة بعد اخرى ولا براءة لكل واحد منهما الا براءة جميع ذلك الى هذا المضمون له وقبل كل واحد منهما جميع ذلك من صاحبه بمواجهة بعضهم بعضا قبل الافتراق وان كدل عن الحاج ضامن اذا خالف كنهيت وقد ضمن فلان عن هذا الحاج بامره لهذا الوصي جميع ما يجب عليه بهذا الخلاف الموصوف فيه ضامنا صحيبا جائزا لافساد فيه ولا خيار على ان كل واحد منهما كميل ضامن عن صاحبه بجميع ذلك ويتم كالذي قبله وفي امره بالقران عن الميت يكتب للحج عن هذا الميت ويعتمر عنه فان لم يمتهم وينفق على نفسه ذاهبا وارجعا ويحرم بينهما عن المقات الذي ينتهي اليه ويقضي افعال العمرة ولا على سننها ثم مناسك الحج على ما شرع الله تعالى وينبغي لقرانه او بغيره ما استيسر من الهدى من مال نفسه \* وفي امره بالتمتع عنه يكتب وقد كان اوصى هذا الموصي ان يعتمر عنه ويحج من مصره الذي

دار به وهو بلد فلان ليستمتع بهما في أشهر الحج منه فيقرنا العدة ولا ثم بفرد الحج بعدها ويختار الوصي لذلك رجلا صالحا مونا موثوقا به قد حج عن نفسه واعتذر فاختر وصيه هذا فلان ودفع اليه هذا المال ليعتذر عن هذا الميث ويحج عنه ويتمتع من العدة الى الحج في أشهر الحج وينفق على نفسه منها اذ اهابر فافلا في ركوته وبأسه وطعامه وادامه وغير ذلك من حوائجه التي لا بد لها منه بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير فيحرم بالعدة اذا انتهى الى الميثاق مفردة عنه وينضي افعالها على من ياتيهم بحل ميثاقهم يحرم بحجة مفردة عنه فينضي مناسكها على ما شرع الله تعالى ذلك وبذبح لاجل هذه الهدية او ينحر ما استيسر من الهدي بمال نفسه ان احب وبمال رفاقه واصحابه ان احب وذلك ما حله مجعول اليه \* وفي الاذن بامر صيرة بهذا الحج اذا عجز هو عنه بموت او غيره يكتب وقد اذن هذا الوصي بهذا الحاج عن هذا الميثاق ان مرض او اصابه آفة او عرض له امر فاعجزه وصعه عن الشخوص والمروءة على وجهه ان يدفع ما بقي في يده من هذا المال المذكور فيه المدفوع اليه ان بقي شيء منه بعينه او كسوة او اشتراها وغير ذلك من حوائجه فجعل اليه ان يسلم ذلك اليه غيره ممن يختارهم من يصلح للقيام بهذا الحج والقران والتمتع فبأمره به ويقبضه في ذلك مقام نفسه ويأذن له في الاتفاق على نفسه على ما رصف فيه وقبل ذلك منه مواجته ويتم الكتاب كذا في المحيط \*

الفصل الحادي والعشرون في العواري والتقاطه للقطعة اذا استعار من آخر دارا يسكنها فاراد  
صاحب الدار يفتوئ منه كيف يكتب قال محمد ر ح في الاصل يكتب هذا كتاب فلان بن فلان يعني المعير من فلان بن فلان يعي المستعير انك اسكنني الدار التي هي لك في بلدة كذا احد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا هكذا كان يكتب ابو حنيفة واصحابه ر ح والطحاوي والخصاف ر ح كما يكتبان اسكنني دارك على ان اسكنها او اسكن غيري فلا جنبي يكون له اسكان غيره بالا حرام فان المعير لو لم يقل للمستعير على ان يسكن غيرك لا يملك ان يسكن غيره عند الشافعي ر ح لان عنده المستعير لا يملك الاعارة بغير اذن المعير واما عندنا فالاعارة ان كانت مطلقة بان قال اعرتك ولم يقل لتستع به انت فان له ان ينتفع به ويعير غيره حتى ينتفع سواء كان المستعار مما يتفاوت الناس في الانتفاع به او مما لا يتفاوت وان كانت الاعارة مقيدة بان قال اعرتك لتستع به انت ان كان المستعار مما يتفاوت الناس في الانتفاع به لا يملك ان يعير من غيره

من غيره وذلك نحو الركوب واللبس وان كان المستعار مالا يتفاوت الناس في الانتفاع به، فله ان يعبر من غيره وذلك نحو سكنى الدار واشباهه وان كانت المسئلة مختلفة على هذا الوجه فالطباوي والخصاف رح اختارا ذلك لتبصير المسئلة معهما عليهما قال محمد رح ثم يكتب ودفعتهما الي وقضيتها عنك في شهر كذا من سنة كذا فقد ذكر التاريخ من وقت القبض انما فعل كذلك لان حكم العارية مالا يختلف فيه العدااء فعند علماء تاريخ العارية امانة وعند الشافعي رح مضمون فذكر التاريخ من وقت القبض حتى اذ ارفع الى القاضي يرى انها مضمونة يعلم انها من ابي وقت دخلت في ضمانه وان اراد المستعير ان يكتب المعبر له كتابا بالسكنى يكون عنده كيف يكتب قالوا فاما يحتاج الساكن الى الكتاب حتى لا يدعي المالك انك سكنت بغير عقد ويوفى عن الى القاضي يرى تقويم المنافع بغير عقد ليقتضي عليه باجر المثل وكذلك اذا انهدم من سكناه فان المالك يضمه اذا كان انهدم من سكناه ثم صورة هذا الكتاب هذا كتاب من فلان بن فلان يعني المعبر لفلان بن فلان يعني المستعير اني اسكنتك الدار التي في مكانة كذا احد حدودها كذا الى آخره على ان تسكن بنفسك وتُسكن من يشئت وقد دفعتهما اليك وقضيتها مني في شهر كذا من سنة كذا والمأخرون من اهل هذه الصنعة يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب جميعا ان فلانا سنعار من فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا او بعد مائة كاملة او بها عشرة شهر كذا من سنة كذا او آخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا ليسكنها فلان في هذه المدة المذكورة يعني المستعير وما شاء منها بنفسه وعلى اله وحشمة ذاتها عنه واضافه ومن سواه من الناس كلهم حتى تنقضي هذه المدة المذكورة فيه فاعارة فلان جميع ذلك وقضيتها المستعير فلان بنسليم المعبر ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع وصار في يديه على هذه العارية المذكورة فيه من غير ان يكون هذا المستعير مستحقا بهذه العارية على هذا المعبر حقا في هذه الدار المذكورة فيه وصدقه المقر له في ذلك ويتم الكتاب \* وان اعار من آخر دابة يكتب فيه لصاحب الدابة اقر فلان يعني المستعير طائعا انما استعار من فلان مركبا صنته كذا ليركبه في يوم كذا من موضع كذا الى موضع كذا اذ اهبوا رجعا على ان يرد عليه سائلا من الآفات انا انصرف الى وطنه واستغنى عنه فاعار فلان على هذا الشرط وقبض المستعير هذا المركب فصار في يده بحكم العارية ملكا لهذا المعبر والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة \* وان استعار رجل مواضع خشب من حائط واراد المعبر ان يكتب عليه كتابا كتب هذا ما استعار فلان من فلان مواضع عشرين خشبة من حائطه الذي

في داره وبيته الدار وهذا الحادث من هذه الدار مما يلي دارة التي تلاصق دار المستعبر وهي من بين دارة وهذا الحادث حاجزين الدارين وهو من موضع كذا وطول هذا الحادث كذا وارتفاعه من الارض كذا وجميع هذا الحادث بارصه وبنائه لعلان المعبر هذا وما كنهه لا حق للمستعبر في شيء منه سوى حق العارية على انه ان يضع خشبة هذه في موضع كذا من الحادث ويستمسك على ما بداله على ان لا يستحق بذلك من هذا الحادث شيئا بل هو عارية في يده لا ملك له ولا حق له من ايراد عوى في شيء من هذه المواضع وعلى هذا الواستمار منه طريقا واستعار منه شربا ليسفي الاراضي كذا في الطهيرة \* هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلانا النقط بمحضهم ومراتي اعينهم في موضع كذا لنقطه وهي كذا وقد وقفوا عليها وعرفوها وانه اشهدهم في صحة دونه وقيام بقوله وجواز امره انه اتما النقطها ليعرفها ويرد خالي ما اكها ان وجده يعلن امرها ولا يستحيل كتمانها ومثل امر الشرع بالتعريف فيها ولا يستعملها ولا يضعبها ولا يترك خطها وقد نادى بذلك نداء طاعرا في مجمع من الناس واشهد بذلك من اثبت اسمه آخر هذا الكتاب وبذلك في يوم كذا كذا في المحيط \* الفصل الثاني والعشرون في الوتائع يكتب فيه اقرار فلان طاعرا في جال جواز اقراره من جميع الوجوه ان فلانا اردع جندة كذا على ان يحفظها هذا المودع في بيته بنفسه وبمن بذونه من عياله ولا يدنعه الى اجنبي ولا يخرجها من يده ولا يتقله الى غير حرز من غير ضرورة على ان استهلكها وصنعها او خالف فيها فانه ضمان يائه قبض منه جميع هذه الود بعتة ونسامة منه بتسليمه ذلك اليه على سبيل الخط وعلى ان يردّها على هذا المودع بعينها اذا استردّها وطالب بها من ليل او نهار ولا يعتل بعلّة دون ردّها اليه وذلك في يوم كذا من شهر كذا وبالتداعلم كذا في الخيرة \* الفصل الثالث والعشرون في الاقارير هذا الفصل يشتمل على انواع \* الاولى في الاقارير بين حال مطابق اقرار فلان طاعرا غابا في حال صحته وقيام عقله وحواله واداره عليه لعلته من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره اقرارا عليه وفي ذمته لئلا كذا درها او كذا دينار نصفها كذا دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح حالا غير مؤجل طالبا اليه بها متى شاء وكيف شاء لبراءة له منها الا بخروجه منها اليه او الى من يقوم مقامه من وكيل او وصي او وارث لا يسمع له حجة يدفع بها هذا المال عن نفسه الا بعد وقوع البراءة له اليه من جهته وصدته هذا المتزل في ذلك تصديقا صحيحا خطا با شعاعا وذلك بتاريخ كذا ويكتب وقبل منه هذا المقر له كذا

الاقرار له بذلك قبولاً صحيحاً واشتداعاً على انفسهما بذلك كله من انبت اسده آخره بعد ان فرى  
عليهما هذا بلسان عرفاه به وانرا انهما قد فهما ذوا حظاً به علما وذلك كله بتاريخ كذا وان اراد  
بيان السبب ذكر الكاتب ذلك في الكتاب وفي الاسباب كثرة من جملة ذلك ثمن متاع او فرس  
او دار او عبد اشتراه منه فيكتب عنده قوله ديناً لازماً وحققاً واجبا ثمن فرس او دار او عبد اشتراه  
منه بعدد صحيح وقبضه منه ورآه ورضي به وتقر عليه ثمنه وبراءاً بئعه عن جميع العيوب بعد معرفتها  
كلها حلاً غير مؤجل وان كان الثمن مؤجلاً يكتب مؤجلاً الى شهر كذا او الى سنة كذا او الى  
سنتين على حسب ما يكون كالمثلين هلايتين وليس لهذا المتر له ان يطالبه بهذا المال حال  
قيام هذا الاجل وله ان يطالب بعد ما حل هذا الاجل كيف شاء ومتى شاء لبراءة له منه  
الى آخره وقد قبض المتر هذا من المتر له هذا المبيع حال ما وتعت عليه عقدة هذا البيع من غير  
تاخير وانما كتبنا قبض المبيع حال ما وقع عقدة هذا البيع لان من مذهب ابى حنيفة زح ان  
من اشترى شيئاً بشئ الى سنة ولم يعين السنة فالاجل يعتبر من حين قبض المبيع وان كان  
القبض بعد سنة لا من وقت البيع وان كان الثمن منجماً كتب مثلاً مؤجلاً الى سنة اشهر منجماً  
بسته انجم يؤدى اليه عند كل انجم كذا وان اراد ان يجعل المال منجماً تاخير انجم يكتب على ان  
متى احل انجم منها وان دخل انجم في انجم فجميع المال عليه حال والتنجيم باطل ويكتب من غير  
ان يكون ذلك شرطاً في البيع لان هذا الشرط ينسأ البيع \* ومن جملة الاعشاب القرض فيكتب ديناً لازماً  
وحققاً واجباً بسبب قرض صحيح استقرضها منه وانه اقترضها من مال نفسه اياه ودفعها اليه وانه  
قبضها منه وصرفها الى حوائجه وصدة المتر له هذا فيه خطاباً ولا يكتب في القرض مؤجلاً لان  
القرض لا يقبل التأجيل كذا في المحيط \* الا في مسئلة واحدة وهي ما ذكره الطحاوي رح ان الرجل  
اذا اوصى ان يقرض فلان بن فلان الف درهم بعد موته سنة فهذا الاجل صحيح كذا في الظهيرية \*  
ومن جملة الاسباب الغصب فيكتب ديناً لازماً وحققاً واجباً بسبب غصب منه مثل دة الدراهم \*  
ومن جملة ذلك الاستهلاك فيكتب ديناً لازماً وحققاً واجباً بسبب استهلاكه عليه كذا قيمته كذا \*  
ومن جملة ذلك الحوالة والكفالة فيكتب في الحوالة بسبب قبول حوالة فلان عليه بهذا الدين  
لهذا المتر ويكتب في الكفالة بسبب كفالته من فلان لهذا المتر له دين كان له عليه \* وان اراد  
الاقرار بثمنه مهر المرأة يكتب ديناً لازماً وحققاً واجباً ببقية مهرها الذي تزوجها عليه ووافها بعضه

نطالب بذلك متى توحيت مطالعنا بأية به شوعا <sup>فلان</sup> وان رهن المقرعا باثنية بهذا المال بكسب بعد  
الافرار والتصدق وقد رهن هذا المقرله بهذا الدين من اعيان ماله مندبلا بغداد يا حيداطوله  
كدا وعرضه كذا وتيمنه كذا اوديا حاطوله كدا وعرضه كدا ونقشه كذا وتيمنه كذا <sup>(٣)</sup> او معور باطوله وعرضه ولونه  
وتيمنه كذا وسلمها اليه فنفقها منه فجميع ذلك رهن ضده بهذا الدين له حبسها الى ان يستوفي كل  
هذا الدين منه وكان داك كله بعه ائنة الشهود المسلمين في آخر هذا الكتاب \* وان اخذ بالدين  
بغيره <sup>فلان</sup> المقر يكتب بعد الافرار بالدين والتصدق وقد كفل فلان عن هذا المقر بامره بجميع هذا  
المال المقر بمكة <sup>بالتة</sup> صحيحة حائزة نافذة ناجزة هذا المقرله وتقبوله ذلك مواهجة في مجلس هذه  
الكتابة <sup>بالتة</sup> حاجي ان هذا المقرله ان شاء فلان كمال الكتيل بحكم دة الكالة وان شاء طالب هذا  
الاصيل بحكم الاصل <sup>بالتة</sup> اذ اراد باكتانية المهر على الصغير وافراره بذلك لا يصح بكتب كتابة  
الكاح فيصبر به المهر دينا على الصغير ووحه كتابة هذا <sup>فلان</sup> روج فلان استند الصغيرة فلانة بولاية  
الابوة من فلان الصغيرين فلان كاح صحيح بمحض من الشهود العدول وقبل اب الصغير فلان  
هيا <sup>بالتة</sup> الكاح لانه الصغير وهذا نصارت هي امر ائنة هذا المقرله <sup>بالتة</sup> ما عليها <sup>بالتة</sup> نوع اخرى الافرار  
<sup>فلان</sup> رحلين بالدين لرجل وكذلك كل واحد منهما عن الآخر يكتب اتر فلان وفلان طائعين  
راضين في حال صحته ابدانتهما وتبام عقولهما وجواز امورهما لهما وعليهما لا غلة فيهما ولا يواحد  
منهما من مرض ولا غيره يبيع صحته الافرار ان لفلان عليهما وفي نه متهما كدا رهما دينا واجبا وحقا  
لازما بسبب صحيح عرناه له ولرهما الافرار له بذلك واينهما ملبان وميان موسران غيان مالكان  
من الايمان والاموال فايقي بهذا الدين وزيادة على ان كل واحد منهما كليل ضامن بذلك  
كله وهذا المقرله ان شاء اجد هما بذلك جميعا وان شاء فرادى واحد بعد واحد حتى يستوفي هذا  
المال كله لاداءة لكل واحد منهما ولا خلاص <sup>بالتة</sup> توفية ذلك كله عليه متى طالبيهما وصدقتهما  
هذا المقرله في ذلك مواهجة ويتم الكتاب \* نوع آخر اذ كان دين في صك باسم رجل فاراد ان يفر  
ان هذا الدين لفلان وان اسمه في صك عارية فوجه كتابته شهد الشهود المسلمين آخر هذا الكتاب  
ان فلانا اقرط لفلان ان باسمه على فلان <sup>بالتة</sup> الا مبلغه كدا وصك وهذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم  
يسئله الصك بتاريخه من اوله الى آخره ثم يكتب اتر فلان ان جميع هذا المال الذي باسمه  
على

على فلان في هذا الصك لفلان دونه ودون سائر الناس اجمعين وان كان بعضه لفلان يكتب  
ان كذا درهم من جميع هذا الدين لفلان دونه ودون سائر الناس اجمعين ملكا صحيحا وحقا  
ثابتا بامرحق لازم واجب عرفه فلان ولزمه الاقرار به له وان هذا المال لم يزل لفلان وفي ملكه  
وان اسمه في ذلك عارية ومعونة لفلان وانه لاحق له على فلان فيما اقر له به مما وصف ولا بدعوى  
ولا طلبه في ذلك بوجه من الوجوه وان هذا المقر له احق بالتصرف فيه من هذا المقر ومن سائر  
الناس اجمعين و احق بابرائه وقبضه والشراء به وهبته والتصدق به وتأخيره وهو المسلط على ذلك  
والمأذون له في ذلك وفي الخصومة فيه ان جحد هذا المطلوب ذلك في حبرة هذا المقر وبعد وفاته  
ان شاء ولي التصرف فيه بنفسه وان شاء بغيره يوكل بذلك من اخب ويوصي بذلك الي  
من احب ويعمل في ذلك برأيه ويجوز له ما صنع فيه متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد  
آخري لاحق لهذا المقر في ذلك ولا في شيء منه ولا سبيل له على قبضه ولا على ابرائه ولا على  
هبتولا على غير ذلك من صدقه وتأخير ولا دعوى بوجه من الوجوه قد يم او حديث وكل تصرف  
تصرف فيه المقر فهو باطل مردود والدين ثابت على المطلوب على حاله وهذا المقر ضامن لهذا  
المقر له ان استحق هذا الدين المسمى الموصوف فيه اوشى منه لانه انما يستحق بسبب احده  
هذا المقر وصدقه فلان في ذلك ويتم الكتاب \* نوع آخر في الاقرار بقبض الدين اقر فلان طائعا  
انه كان له على فلان كذا حقا واجبا بسبب صحيح وقد كانا بذلك كتابنا كذا مشتملا بخبره على شهادة  
شهود عدول وكان في يده كتبناه بينهما في ذلك بالاشهاد عليه وانه قبض من فلان هذا اجمع  
هذا المال المذكور فيه واستوفاه منه تاما كاملا وافيا يذنع ذلك كله اليه وابراه عن جميعه بعد قبضه  
اياها وان الصك الذي كان في يده باقراره له بهذا المال قد ضاع من يده فمتى اخرجه يوما  
من الدهر فهو باطل لا حجة له به عليه ولو ادعى هو عليه يوما من الدهر او غيره من وكيل او وصي  
او وارث بذلك الصك جدمج ذلك المال او بعضه فهو ومن يقوم مقامه مبطل في دعواه قبله  
بذلك الصك وقبل فلان بن فلان جميع هذا الاقرار والابراء قبولاً جائزاً بمخاطبة منه اياه بجميع  
ذلك ويتم الكتاب \* نوع آخر في الاقرار بالقض من احد الغريمين وهو كفيل عن الآخر  
يكتب اقر فلان طائعا انه كان له على فلان وكذا دينار بالسويقتين كان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه  
باد صاحبه بكل هذا الدين وغن له عنه بامر على ان له ان يأخذ احدهما اذاك كله وان شاء



أخذهما جميعاً يأخذ أحدهما ويأخذهما متى شاء وكفى شاء مرة بعد أخرى وإن فلاناً أو واحداً هذين  
العريمين قضى كل هذا الدين الواجب الذي كان عليهما جميعاً وكان هو كفيلاً من صاحبه ببعضه  
ففسط هذا الدين من قبل ما ويراعنه ولم يبق له على هذا الذي قضاه ولا على صاحبه من هذا الدين  
قالبول ولا كثير ولا دعوى له قبله ما في هذا الدين لاني كله ولا في بعضه لا فديهم ولا حديث وصدق  
هذا المقر له في ذلك مواجهةً وأشهد أن أدنى أحدهما نصيبه خاصة يكنب وإن فلاناً أو واحداً  
من هذين العريمين قضى نصيب نفسه من ذلك وبرئ هو من ذلك وبرئ صاحبه أيضاً من كذائه  
عنه بنفسه برئني له على صاحبه كذا حصته وعلى هذا المؤدي ذلك أيضاً بسبب كذائه عنه  
والله تعالى أعلم \* نوع آخر في الإفراج بالحيلة آخر أن يلعن عليه وفي ذمته كذا نفير حطة  
سنية بضاء نفية جردة بخافه خريفية بالفتح العشاري المتعارف بين أهل بخارا ديناً لازماً وحناً  
واجباً بسبب صحيح وإن شاء عين السبب فيقول بسبب أنه استرضها منه فأقرضها أباه أو يقول  
بسبب سلم صحيح مستجد شرائط صحته ويزيد في السام الأجل فيقول مؤجل بأجل كذا على  
ابن بسم الله في موضع كذا وصدق هذا المقر له في ذلك كله شهاها ويتم الكتاب والإقرار سائر  
المقيلات والمورونات والعدديات المتقاربة على المثال الذي ذكرنا في الحنطة ببالغ في تعريف  
المقر به صفاته وقدره فيكتب في الدخ كذا ما من الدخن الوسط الأصغر النقي الموزون بوزن  
بخارا أو كذا من الدخن الأبيض الوسط النقي الموزون بوزن بخارا ويكتب في الدرة كذا ما  
من الجوارس الوسط النقي الموزون بوزن بخارا ويكتب في السدسم كذا ما من السدسم الأسود النقي  
أو من السدسم الأصعب الربط النقي ويكتب في التطن كذا ما من التطن الأبيض الوسط الجاف  
مع الورام الموزون بوزن بخارا ويكتب في الدقيق كذا ما من الدقيق الحنطي الأبيض الطاهر في  
الموزون بوزن أهل بخارا وإن كان منخولاً يكتب المنخول المعروف (بهيك ويثر) الموزون بوزن  
أهل بخارا ويكتب في الكنج كذا ما من الكنج الحامض الوسط الموزون بوزن بخارا ويكتب في الصابون  
كذا ما من الصابون الوسط المتخذ من دهن السدسم الموزون بوزن بخارا ويكتب في الغنّب  
كذا ما من الغنّب الورحمي الأحمر أو الأبيض أو الأحمر أو الأبيض الموزون بوزن  
بخارا أو الطائفي الأبيض أو الأحمر الموزون بوزن بخارا ويكتب في الدبس الغني الحلواصافي  
المتخذ من غنّب كذا الوسط رقة وصورة الموزون بوزن بخارا وكذلك كذا ما من دهن السراج

المستخرج من بذر الكتان او حب القطن الموزون بوزن بخارا ويكتب في دهن القرطم من الدهن المستخرج من القرطم الطيب المتقى الوسط الموزون بوزن بخارا وعلى هذا سائر الكميات والموزونات نوع آخر في اقرار المرأة بشري الزوج لها اشياء بمهرها اقرت طائفة انها زوجة فلان وحلاله تزوجها بكاح صحيح بشهد شهود عدوان بكذا ديناراً وانه استمرى لها بجميع مهرها هذا اشياء من اصناف شتى ويبين ذلك شيئاً فشيئاً وكانت وكلته بشراء ذلك كله وكالة صحيحة وانها قبضت ذلك كله منه على هيأتها التي كانت عليه يوم قبضها الزوج هذا يحكم الشرع هذا وصار جميع ذلك في قوله **بشري** بتسليم هذا الزوج ذلك كله اليها هكذا ذكر الشيخ الامام الاجل الزاهد نجم الدين عمر بن النسيب رح وفيه نظر لان هذا في الحاصل توكيل من المرأة زوجها بالشرع بالمهر الذي لها عليه ومن وكل بدونه بان يشترى له بالدين الذي له عليه فليس قول ابي خنيفة رح لا يجوز ان يوكل الا اذا عين البائع بان يقول اشتر لي بها كذا من فلان او عين المبيع بان قال اشتر لي بها هذا العبد وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح يجوز الوكالة على كل حال فالاحتياط على قول ابي خنيفة رح ان يزاد في الكتابة فيكتب اشترى لها بجميع مهرها هذا من فلان بن فلان ويكتب قد كانت وكلته بشراء ذلك من فلان بن فلان او يكتب وقد كانت وكلته بشراء هذه الاشياء باعيانها بمهرها هذا نوع آخر في اقرار الرجلين بينهما مديونات باستيفاء الحقوق من الجانبين صورة كتابته شهدوا ان فلانا وفلانا اقرتا عني انه لم يبق لكل واحد منهما علي صاحبته ولا عنه ولا قبله ولا معه ولا في يده ولا باسمه ولا باسم وكيل له ولا قبل احد بسببه من جميع ما جرى بينهما من الوجوه كلها الحق ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبية بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب لا قديمة ولا حديثة الا وقد استوفى كل واحد منهما من صاحبه جميع حقه من ذلك كله تاماً وافياً باقضاء صاحبه ذلك اياه فمتى ادعى كل واحد منهما على صاحبه وقبله وعنده وفي يده وقبل احد بسببه وباسمه وباسم وكيل له من دعوى وحق وطلبية بوجه من الوجوه كلها حديث وقد يم ماسمي ووصف فيه وغير ذلك من الوجوه كلها ربه من يطلبها منه وبينه يقيمها بذلك وحق يدعيه قبله بسبب شيء منه بعد هذا الكتاب فهو زور وباطل وظلم وصاحبه عن جميع ذلك كله بري وفي حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل كل واحد منهما هذه البراءة من صاحبه على ماسدي ووصف فيه ويكتب في هذا نسختين بل تفاوت ليكون في يد كل نسخة لكل واحد منهما وان كان لأحدهما الدين

على الآخر وهذا سنوفاه يكتب بهذه الالفاظ ولكن نس احد الحاسبين اقول ان طائعا انه استوفى من بلان جميع ما كان له من الدين والحق فامبق له عليه ولا عده ولا قله ولا في يده ولا قتل احد بسببه الى آخره وان ارأه من غير استيلاء يكتب ابرأ فلان فلانا من كل حق له قله الى آخره ابرأ صحبنا ومل دوا برأه ذلك مواحدة وان استوفى لعصه وانرا عن العص يكسب استوفاه منه من جميع ما كان له عده الى آخره وانرا عن الباقي وقيل فلان هذا الابرأ وان استوفى في بعضه واحل الباقي يكتب كان له على فلان كذا فاستوفى منه كذا فاقرب ذلك واحل الباقي وهو كذا الى كذا ناحيلا صحبنا وقيل دوا ناحيله وان ارأه عن العص واجل الباقي يكتب ابرأه عن جميع ما كان له عليه وهو كذا او عن جميع ما كان يدعي عليه وهو كذا الى قدر كذا واحل بلك الى كذا مهي له عليه الى هذا الاحل ولم يدحل شيء من هدا في هذه السراء والله اعلم \* نوع آخر في اقرار الاسان بالعقار اقرار جميع الدار التي في موضع كذا حدودها كذا الى آخره فلان سلك ثابت حدودها وحقوقها ومراقبتها التي هي لها من حقوقها وجميع ما هو مهبوب اليها من حقها فلان بلك ثابت وحق واحب وامر لازم بجميع ذلك له دون المقرودون شائرا لاس احمعين وهذا المقر له احق بالتصرف فيه من هذا المقر وعينه من الالباس احمعين ولاحق لهذا المقر في شيء من ذلك ولا سبل له ولا دعوى ولا طلب ولا حصوة توحه من البوحه وسب من الاساب الى آخره صدقه في ذلك فلان ويتم الكتاب \* وان شاء كتب صتيق قوله بحدودها وحقوقها سلك فلان وحقه وفي يده هذا المقر بطريق العارية وان ولانا المقر له اولى بالاس واحتيم بها ما كان وبدا وتصرفا لاحق لهذا المقر ولا لاحدية سوى هذا المقر له وصدقه المقر له هذا فيه حظانا وعلى هذا الطريق يكتب اذا كان الاقرار بمحدود آخر وان اقر بدارا وصيعة وانرا ذلك في يده واراد ان يمين ان تسليم ذلك اليه وامن عليه يكتب وان جميع هذه الارض وهذه الدار في يديه وصدوقه عليه فلان وتسليمها واحب عليه ولازم له بامر حق واحب عرفه هذا المقر ولزمه الاقرار له خنى تسليمها الى فلان وبدعها اليه بحدودها وحقوقها كلها تسليمها صحبا ولا مانع ولا سارع فهذا حائر وتسليمه واحب عليه فان سلمها والا فعليه قيمتها والتول في بيان امينه تول المقر فان من القيد فقال عليه تسليمها فان سلمها والا فعليه قيمتها وذلك كذا وكذا فهو احوط واصوب

واصوب وان لم تكن الدار في يديه واراد ان يكتب عليه تسليمها وتسليم قيمتها ان عجز عن تسليمها  
فذلك جائز ايضا الا انه لا يكتب في هذه الصورة ان الدار في يده وان ضمن الدرك في هذا من قبله  
ويسببه او من قبل رجل او رجال معلومين سيما هم كتب في آخره وضمن فلان لفلان جميع ما يدركه  
في هذا المحدود او في شيء منه ممن درك من قبله وبسببه ومن قبل فلان وبسببه ان يخلص فلانا  
من جميع ذلك ويسلمها اليه او يرد عليه قيمتها ضمن جميع ذلك فلان لفلان ضمنا وصحبا وقبل  
فلان جميع هذا الاقرار والضممان واما اذا اراد ضمان الدرك من الناس كلهم فتذكر الطحاري رح  
عن عيسى بن ابان رح فقال ابتلينا في عقار كان في ايدينا ان اقررنا به لرجل فطلب منا ضمان الدرك  
فيه فاجبنا الى ذلك من قبلنا وبسببنا بابي علينا الا ان تضمنه له من الناس فذكرت ذلك لمحمد  
بن الحسن رح فقال ان اجبته و الى ما سأل وضمنت له ما طلب كان الضمان باطلا والخصاص رح  
جوز ضمان الدرك من جميع الناس فيكتب صقيب قوله من قبل فلان وبسببه ومن قبل الناس  
كافة وان كانت الدار وديعة في يده يكتب وهي في يديه امانة من جهة المقر له هذا يسلمها اليه  
منى شاء لامتناع له منه وان اقر بالبقار لولد وان كان الولد كبير يكتب فيه كما يكتب في الاقرار للاجنبي  
وان كان الولد صغير يكتب ملك ولده الصغير المسمى فلان وهو ابن كذا سنين وحقه وفي وده هذا المقر  
بولاية الابوة لأجل الحفظ بحفظها عليه الى بلوغه وابناس الرشد منه وصدقة فيه من له حق  
التصديق خطابا \* نوع آخر في الاقرار بالدار وما فيها يكتب بعد قوله بصدوقه وحقه ونفها وجميع  
ما فيها من الثياب والامتنعة والعروض والمكيل والموزون والفرش والبسط والاثاث  
وسقط البيوت والذهب والفضة واواني الصفر والشبه والنحاس والرصاص والخزف والزجاج  
والدقيق والحيوان وغير ذلك وكل قليل وكثير من جميع اصناف الاموال كلها لفلان ويتم الكتاب \*  
الاقرار بالكروم والاراضي وفيها نسا وروزروع كالاقرار بالدار وفيها امتنعة لان الزروع والثمار  
لا تدخل في الاقرار بالاراضي والكروم كما ان الامتنعة التي في الدار لا تدخل تحت الاقرار  
بالدار وان كان الاقرار باصل الاراضي والكروم يكتب كما يكتب الاقرار باصل الدار وان كان  
الاقرار بالاراضي والكروم وبما فيها يكتب كما يكتب الاقرار بالدار وبما فيها من الزروع  
والثمار وان كان الاقرار بما في الدار ونون الدار يكتب اقرار جميع ما في الدار التي في موضع كذا  
وبعد هاهن جميع صنوف الاموال كلها من الثياب والعروض والامتنعة والفرش والبسط والذهب

والنصف والعبد والآماء والقروا والابل والعسم والكلب والوربي والاطعمة والاشربة وسنط الممرل  
والاواي والضروف من الصغرو والحداس والشه والراح ملك فلا وحقه وكذلك اذا كان الامر  
بما في الكروم من الثمار دون الكروم او كان الاقرار بما في الاراضي من البروع دون الاراضي  
فهو البروع يكتب امر فلا ان جميع اروع الشعير البانت في كذا وبدة ديرة ارض يكتب  
موضع الارض وحدود الارض الي منها البروع وهذه البروع دوسله بدرنا باحصاءه او يكتب  
من استجسد فاقرا الشعير القائم في هذه الاراضي المحدودة ما ك هـ المتزلة دون رقة هذه الاراضي  
ويتم الكتاب وفي الثمار يكتب ان جميع الثمار التي في كذا حدونها كذا الحارحة من اشجار هذه  
الكروم المحدودة فيه القائمة على اشجار هذه الكروم دون اشجار هذه الكروم ودون رقة ارض  
هذه الكروم ملك هذا المتزلة ويتم الكتاب والله تعالى اعلم \* نوع آخر في الاقرار بما على امر  
مضاه الى مكان يسمى ان يكتب نسخة الايمان على صدر القراطس بالعارسة ويدكر كيل  
ما هو كيلي وورن ما هو وري ودرع ما هو ودرعي طولاً وعرضاً وما هو مثلي فلا حاجة الى ذكر  
مثلي وعدم اعرع من كثرة السجة يكتب بسم الله الرحمن الرحيم عقيب تلك السكة ثم يكتب  
امر فلا من فلا الملاي في حال حوار اقراره وبما تصرفاته له وعليه طائعا وراعا ان جميع  
هذه الاعيان المذكورة صفاتها وقبورها ودرعها طولاً وعرضاً وقيماتها في هذه النسخة المكتوبة  
بالعربية على صدر هذا القراطس بل ذكر هذا الامر ملك فلان وحته وهو ولي بها والنصرف  
فيها هذا المتزلة من سائر الناس اجمعين ويتم الكتاب \* نوع آخر في الاقرار بسر في دار  
يكتب امر فلا ان جميع الممرل الذي هو في الدار المعروفة بكذا حدود هذه الدار كذا وهذا الممرل  
من يس الداخل في هذه الدار او من يسارة او يغتاله وهو البيت الصيعي او الشنوي واحد حدوده  
من هذه الدار لريق صبح هذه الدار والثاني لريق بيت صيعي او شنوي بها والثالث لريق  
صه فيها والرابع لريق متوضي فيها الحدود وحقوقه كلها ارضه ونبائه وسعله وعلوه طريقته في دليل  
هذه الدار مسلما الى الباب الاعظم لهذه الدار وكل طيل وكثير فيه وعن حقوقه ملك فلان وحقه  
ويتم الكتاب \* وان كان الاقرار بملو ممرل في الدار يكتب اقرا ان جميع العرة التي على البيت  
الصعي او على البيت الشنوي من جميع الدار المشتملة على البيوت وهي في السكة كذا حدود  
هذه الدار كذا وهذا البيت الذي هذه العرة عليه من يمين الداخل في هذه الدار وحدودها

البيت كذا وافر هذا المقران هذه الغرفة المذكورة فيه ملك لفلان دون سفلها ويتم الكتاب \* وان كان  
الاقرار يبيت من دار مشتركة بينه وبين آخر يكتب على الوجه الذي بينا ثم يكتب ثلث ونوع هذا  
البيت بعد القسمة في نصيب المقر سلم كله للمقرله وان وقع في نصيب الآخر ضمن المقر للمقرله  
من نصيب المقرله بقدر حقه وهو ان يأخذ بقدر البيت من نصيب المقر بعد ان ضرب المقر بنصف ذواته  
الدار والمقرله بذرع البيت عند أبي حنيفة رح واحد في الروايتين عن أبي يوسف رح وقال محمد رح  
يضرب المقرله بنصف البيت والمقر يضرب بنصف ذراعان الدار \* نوع آخر في الاقرار بطريق في الدار  
التي هي للمقر اقر فلان ان طريقا في الدار التي في يدي حدودها كذا وهذا الطريق من هذه  
الدار في موضع كذا ما بين كذا الى كذا ومبدأ هذا الطريق في موضع كذا الى باب الدار الاعظم  
مسلمنا في هذه الدار وطول هذا الطريق من مبدئه الى باب الدار كذا وعرضه كذا يتطرق فيه فلان  
من دارة الملاصقة لهذه الدار واحد محدود هذه الدار التي فيها في موضع كذا منها يسلك فيه  
الى هذا الطريق حين يخرج الى باب هذه الدار الى الطريق الاعظم اقران جميع هذا الطريق  
بحدوده وحقوقه لفلان وفي ملكه وبده وهو اولى له من المقر هذا ومن سائر الناس ويتم الكتاب \*  
وان كان الطريق مشتركا بينهما يزداد في الكتاب مشتركا بينهما \* نوع آخر في الاقرار بحجر لرجل  
يكتب موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه ويجب ان يكتب هذا الجدار المحدود فيه بارضه وبنائه  
لما ذكرنا من اختلاف الروايتين في المحاط انه اسم للبناء والارض والبناء الاخير \* نوع آخر في الاقرار  
بنهر او قناة يكتب في النهر اقران النهر الذي في موضع كذا يدعى كذا ومبدأ هذا النهر في موضع  
كذا وعرضه من نهر كذا ومصبه في موضع كذا هذا النهر من مغرله الى مصبه كذا كذا اقرارا عابدا  
كذا وعرض هذا النهر كذا اقران هذا النهر كله بملقى فراته من كل جانب من جانبيه خمسة اذرع  
في طول هذا النهر بحدوده ذلك كلها وارضه وكل حق هو له داخل فيه وخارج منه لهذا المقرله  
ويتم الكتاب \* وفي القناة يزداد ارضها وبناءها \* نوع آخر في اقرار المشتري ان المشتري ملك  
غيرة وانه كان وكيل من ذلك الغير في الشراء ان اراد الكتابة على ظهر الصك يكتب اقر المشتري  
ان المشتري ملك غيرة وانه كان وكيل من ذلك الغير فلان المذكور اسمه ونسبه في بطن هذا  
الصك وجميع الدار المذكورة المحدودة في بطن هذا الصك من البائع المذكور فيه في حال  
جواز اقراره وسائر تصرفاته طائعا انه كان اشترى جميع الضيعة المذكورة في بطن هذا الصك

او جميع الدار المذكورة المحدودة في بطن هذا الصك من البائع المذكور فيه بالثمن المبين فيه لفلان بن فلان اشتراه له بماله وتوكيلي اياه ونقد الثمن من مال موكله وقبض هذا المعقود عليه لاجله وان جميع هذه الدار وهذه الصبغة ملك فلان وحقه وان اسم هذا المقر المذكور في بطن هذا الصك اسم عارية ووكاله اسم استحقاق واصالة ملك فلان وحقه فان موكله فلان اولى بذلك كله منه ومن سائر الناس اجمعين وانه لا دعوى له على المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وانه لا دعوى على ذلك كله او شيئاً منه او ادعى ذلك من يقوم مقامه في دعوى حال حيوته او بعد وفاته بدعواه باطل وصدقه المقر له في ذلك كله مشاهدة في يوم كذا وان اراد ان يكتب كتاباً مستنداً يكتب اقر فلان انه كان اشترى من فلان داراً في موضع كذا بثلثين كذا وكتب بذلك صك شراء هذه نسخة ثم يكتب \* بسم الله الرحمن الرحيم زينب صك الشراء الى آخره ثم يكتب وانه كان اشتراه لفلان بن فلان والباقي على نحو ما ذكرنا وان اراد ان يكتب شراء الصنف لنفسه وشراء الصنف لغيره يكتب اقر طائعا انه كان حين اشترى جميع الدار التي في موضع كذا اشترى صنفه شائفاً لنفسه وصنفه شائفاً لفلان بماله وامره وتوكيلي اياه بذلك وله جميع هذه الدار المحدودة مشتركة بين هذا المشتري وبين فلان هذا المقر له بسبب هذا الشرعي مشاعاً بينهما نصفين وهو في ايديهما وان نصف جميع هذا الثمن منقول من مال فلان بامره وصدقه هذا المقر له مشاهدة اذا اراد الوصي كتابة اقراره ان ما اشترى اشتراه لهذا اليتيم يكتب اقر فلان الوصي من جهة فلان بولده الصغير فلان ان جميع المنزل الذي اشتراه من فلان بثلثين كذا اشتراه لهذا اليتيم بحق ولائته عليه بحكم الوصاية النابتة له عليه من جهة ابيه فلان لما رأى في فيه من الاحتياط بباله والاحتياط به وانتعاه الساء والزيادة فيه والتوفير عليه وانه قد دفع هذا الثمن من مال هذا اليتيم بحق ولائته عليه على هذا البائع وانه يسلم ما بين شرائه من ثلثين هذا اليتيم فان هذا اليتيم اولى بما بين شراءه منه ومن سائر الناس اجمعين وان اسمه في هذا الكتاب عارية وانه لا حق لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه قد جعل هذا الوصي هذا اليتيم بعد بلوغه وايناس الرشد منه واستحقاقه قبض ماله تسلطاً على قبض ما اشتراه هذا الوصي له وعلى خصومة من يحاصمه فيه الى آخره \*  
نوع آخر في الاقرار لحل باعارة قبض ما اشتراه هذا الوصي له نفسه اقر فلان طائعا انه معدم لايملك

لا يملك شيئاً من مال الدنيا لا على ظهر الارض ولا في بطنها دون الثياب التي على بدنه ما يبلغ قيمته كذا درهماً وأنه في عيال فلان وهو كذا ينفق عليه وأنه ساكن في الدار المنسوبة الي فلان على جهة العارية وأنه ليس في يد فلان مال ولا ملك ولا صامت ولا ناطق ولا شيء مما ينطق عليه اسم المال وصدقه فلان \* نوع آخر في اقراره بمفاسخة البيع الذي جرى بين بائعه وبينه في مسدود كان اشتراه منه اقر فلان طائعا انه فاسخ فلان بائعه وطوع كل بيع كان جرى بينهما في جميع الدار التي هي في موضع كذا وبحدود كذا وتابضه كل عقد كان فيهما من جهة ما من رهن وثيقة بمال مفاسخة صحبته جائزة لافساد فيها ولا خيار ولا معنى يوجب ابطالها وأنه رد عليه جميع هذه الدار بحق هذه المفاسخة رداً صحبها وأنه قبض من المقر له كل حق واجب عليه بحق هذه المفاسخة وغيره اقضاً صحبها وأنه ابرأه من ذلك ابتداءً صحبها فلم يبق له ولا لاحد على هذا المقر له ولا قبله ولا عنده ولا في يده حق ولا عين ولا دين ولا في هذه الدار من بيع ورهن ولا وثيقة ولا عقد آخر وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاهاً \* نوع آخر في الاقرار بمفاسخة الرهن اقر طائعا ان الكرم الذي في موضع كذا حدودها كذا كان رهناً في يده من جهة فلان بما ان كان له عليه وجه به وأنه قضاة كله وان هذا المقر فاسخه هذا الرهن في هذا الكرم فردة عليه وأنه قد استرده افاًنك وقبضه فلم يبق لهذا المقر له دين ولا لهذا المقر له في يد هذا المقر عين ولا لاحد منهما على الآخر خصوصاً وصدق كل واحد منهما بما حقه في ذلك كله واشهدا والله تعالى اعلم \* نوع آخر في الاقرار بشيخ البيع وخينة صك الشراء اقر فلان طائعا انه كان اشترى من فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا على جهة الوفاء والوثيقة لا على سبيل البتة والحقيقة بكذا ووقع التماض بينهما من الجانبين وقد كان بدل له خبطة الوفاء انه متى نقدته مثل هذا الثمن وطلب منه بيع ذلك وقبض ثمنه منه وتسليم المبيع اليه اجابة الى ذلك ثم ان فلانا وهو البائع نقد مثل ذلك وطلب من المقر هذا بيعة فباعه منه له وقبض الثمن ورد الدار المشتراة عليه وطلب فلان من المقر هذا رد ذلك الصك فعجز عن رده وقال انه قد غاب فطلب من المقر هاتئة وانظر طائعا انه استوفى من فلان البائع جميع هذا الثمن وهو كذا دفعه اليه وايضا فذلك اياه ويرى البائع هذا اليه منه براءة قبض واستيفاء وسلم اليه جميع ما كان دخل تحت البيع وذلك كله بعد جريان بيع من هذا المقر في ذلك وشراء هذا البائع ذلك منه وضمان الدرك من هذا المشتري في ذلك كله لهذا البائع واقاراه انه لم يبق له يعني



للمنفردة على المائع هدا في ذلك كله دعوى ولا خبطة لاني اصل هذا المحدود ولا في علمه ولا في نفسه  
ولا في مبدئها هذا الكرم كله ملك المائع هذا وهو احق به من هذا المقروص سائر الناس اجمعين  
وان المتر هذا مني اخرج ذلك الصك فهو معطل وهو في امانة المبيد على ذلك وطلب الناس  
مطلوب وصده هذا المصلحة في ذلك ويتم الكتاب والله تعالى اعلم \* نوع آخر في تجهيز الرجل الله  
وان ابرار الالب والروح له ذلك شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهد واحد يعال فلا من ولا من  
جهز الله فلا من حاص ماله لثمة لها وتعطفا عليها واحسانا اليها ومما ساق اليها روحها فلا من  
من صدايقها وطايبا بعد ما حرم بينهما نكاح صحيح على موافقة الشرع مستحجم لشروط الصيغة  
وذلك عند ما فيها الي بيت روحها هذا جمع الله تعالى بالسر والركنة بينهما وكثر بالدرة الطيبة لهما  
يسلمها ثبات الروح ويصل ذلك وبين صفة كل شيء وقيمة ما كان من دوات الهم ودرع ما كان  
من المذروجات ثبات المرأة بعض كل نوع من ذلك تقصلا بذكر الحلي والآلاتي والخواطر  
من الجنة والبيعة وعلى هذا العرش والسط وكذلك على هذا اواني الصفر والرصاص والحديد  
ودرن المماليك فيكنث حاربة رومية فيسبها كذا وعلا ما تتركها قيمته كذا وحاربة هندية قيمتها كذا  
وكرم في قرية كذا احدودها كذا وثلاث حوايت في سوق كذا وودودها كذا انهم يكتب عتيب السحرة \*  
سم الله الرحمن الرحيم اقره فلا طائعا من جميع هذه الاموال المذكورة ناخساها وابواها وعساها  
وقيمتها غير ثبات يدين هذا الزوجي صدر السحرة ملك الله هذه وحققا وفي يدها  
وتحت تصرفها وابها لاجق لهداه المتر في شيء منها وابها لاحق بها كلها منه ومن سائر الناس  
اجمعين والله منى آدعاها او شيئا منها انه ملكه والله عارية في يدها من جهته ودعواه مردودة  
واشهد على بسبب ذلك من انت اسمها آخرة وتم الكتاب \* ويكتب الشهود في اسمائهم في  
آخر هذا الكتاب ثم بعد كتابة الشهود على ابرار الالب بذلك اسما بهم يكتب ابرار الروح يكتب \*  
سم الله الرحمن الرحيم اقره فلا طائعا من جميع الاموال المذكورة في صدر هذا الرطاس  
سوى ما ذكر من ثبات ندنه وما اصبى اليه ملك زوجته فلا له هذه وحققا وفي يدها وتحت  
تصرفها وند حملتها الي بينه كما تحمل الروحات الي بيوت ارواحهم من غير ان يكون له  
فيها اوي شيء منها ملك او حق او دعوى واقره منى آدعى شيئا من ذلك كله لنفسه سوى  
ما اصبى اليه بذلك باطل مردود واقره ان لها عليه وفي دمه من ثمة صداقها كذا احتوا واحسا

ودينا لازم ما تقاليه به اذا توجهت المطالبة شرعا واشهد على نفسه ويكتب اسماء الشهود بعد ذلك  
والله تعالى اعلم \* نوع آخر في اقرار الابنة بجهازها اولاها ولذا وجوه احدى ان يكتب  
نسخة الجهاز في صدر قرطاس على نحو ما يناسب قبل هذا ويكتب بعد ذلك \* بسم الله الرحمن الرحيم  
اقرت فلانة بنت فلان طائفة ان جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القرطاس بأجاسها وانواعها  
وصفاتها وقيمتها ملك ايها فلان وهذا وحته بسبب صحيح وامر لازم قد عرفت ذلك ولزمها  
الاتراره بذلك في يدها بطريق العارية وصدقها ابوها هذا مشافهة واشهد الوجه الثاني يكتب  
اقرت فلانة طائفة ان جميع ما يعرف بها وينسب اليها من جهازها من جميع انواع الثياب  
والامتعة والفرش والبسط والحلي من الذهب والفضة والجواهر والآلي والاواني الصغرية  
والشبهية والزاجية والحديدية والخزفية وانواع الامتعة والاثاث والسقط وغير ذلك من كل  
قليل وكثير التي هي مكتوبة في كتاب جهازها وهي الآن في بيت زوجها اياها ملك ايها فلان  
بسبب صحيح وامر لازم قد عرفت بذلك ولزمها الاقرار له بذلك وصدقها ابوها هذا مشافهة  
واشهد \* وجه آخر ان يكتب الاب نسخة جهازها وقت التسليم ليهو يشهد اني انما سلمت  
هذه الاشياء بطريق العارية قال السيد الشهيد رح الاحوط ان يشترى الاب منها ما في هذه النسخة  
بمن معلوم ثم ان الابنة تبرئه عن جميع الثمن وعندي ان الاحوط ما كتبه اولا والله تعالى اعلم \*  
نوع آخر في اقرار بالحيوان يكتب اولا على صدر القرطاس اسماء الحيوان وصفاتهم وشيئا تدبر  
كما يكون ثم يكتب ذكر الافرار عقيب النسخة على الوجه الذي بينا او يكتب اقر فلان بن فلان  
الى آخره انه باع من فلان كذا شيئا معينة ويذكر اوصافها وشيئا بكذا درهم وانه اشترها  
منه بيا وانه قبض الثمن منه ولم يسلم المبيع اليه يسلمها اليه متى طلب منه تسليمها اليه وصدقها  
المقر له \* نوع آخر في اقرار المرأة بقبض النفقة والكسوة بمدد اقرت فلانة بنت فلان طائفة انها  
قبضت واستوفت من زوجها فلان جميع نفقتها وكسوتها المتدرة لها عليه حسب ماوجب  
الشرع في امثالها لستة اشهر او لكذا واآجرها كذا قبضا صحيحا واستيفاء كاملا وصدقها زوجها  
هذا مشافهة ويتم الكتاب والله اعلم \* نوع آخر في اقرار العبد بالرق لمولاه اقر فلان الهندي في حال  
جواز اقراره طائعا انه عبد ملوك فلان وان فلانا يملك رقبته ملكا صحيحا جائزا تابعا فان خدمة  
فلان وطاعته واجبة عليه وانه لا امتناع له على فلان في خدمة ولا بيع ولا اخراج من ملكه

بحق يدعيه من فلان في ذلك ولاد عوى له قتل فلان ولا حق ولا طلبة بوجه من الوجه  
وسب من الأسباب اشهد فلان على اقراره بجميع ما به بعد ان فرغ عليه فقهه وصره فان كان له  
سبب كنه ولا يجمع ذلك صحة الاقرار وليس بشرط في هذا ذكر صحة الدن لان حكمه  
لا يختلف بالصحة والمرص \* نوع آخر في اقرار حارية يكونها ام ولد لمولاه امرت فلانة التركية  
او الهندية وبجلبها طائفة انها كانت امه لفلان من فلان وملكه وفي يده وتحت تصرفه يملك صحيح  
نام زانها ولدت منها ما يسمى فلانا او اسم تسمى فلانة وانه في حجرها واولها في حجرها ثمان السب  
من سيدها وانها صارت ام ولد لولادة هذا الولد منه وان خدمته وطاعته واجمة عليها ولا امتناع عن ذلك  
مادام حيا وصدقها سيدها فلان بذلك شعاها والله تعالى اعلم \* وان كان الاقرار من المولى  
بامومية الولد فقد ذكرنا ذلك في بصل اميات الاولاد فلا يعيد وان كان الاقرار من انس المولى  
بكون حارية ابنة ام ولد ابية وبنتها بموت ابية يكتب اقرار فلان بن فلان طائعا في حال صحة  
نده وقيام عقله وحوار امره له وعليه ان فلانة التركية او الهندية كانت مملوكة ابية فلان وامته  
وفوت تصرفه يملكها يملك صحيح وان اناه فلان استولبها في حيوتها وانها رادت من ابية فلان  
انما ثانت السب منه اسمه فلان وانها صارت ام ولد له لولادة هذا الولد وان اباه هكذا  
في حال حيوتها يكونها ام ولد له وانها اعتقت بموت ابية من جميع ماله وانه لا حق لهذا المقربها  
ولاد عوى ولا سبيل له عليها الا سبيل الولاء فان ولاءه له بعد ابية وصدقته هذه الجارية مشافهة  
وان كان الاقرار من الابن بتدبير عبد من جهة ابية وعتقه بموت ابية يكتب في حال حوا  
اقراره عن طوع ورغبة ان العبد الهندي المسمى فلان كان ملك ابية فلان وحقه يملكه سب  
صحيح ملكا صحيحا تاما وان اناه كان ديرة في حال حيوتها تدبرا صحيحا مطلقا من خالص ماله  
وهكذا اقراره به وان اناه مات وعشق هذا العبد من تركته بحروجه من ثلث ماله ولا سبيل لهذا  
الابن عليه الا سبيل الولاء ولاد عوى له عليه من جهة الميراث ولا حصومة له نفعه في الاستسعاء  
وصدقة هذا العلم في ذلك مواجئة \* نوع آخر في اقرار الوارث بتبص الدين من الغريم اقر  
فلان طائعا ان اباه فلان مات وكان له علي فلان كداهما دينا واحبا وحقا لازما وصار ذلك  
ميراثا لابنه هذا وارث له غيره وانه تصاه ذلك ووافاه فاستوفاهما كله تاما واما كمالا وبراه عن ذلك  
انراء

ابراءً صحيحاً وضمن له كل ذلك في ذلك وفي شيء منه ضماناً صحيحاً ما زما في الشرع وقيل  
فلان منه هذا الاقرار وجهته وان كان هذا من الموصي له يكتب اقر فلان ان فلانا كان اوصى له  
في حياته حال صحته عقله وجواز اموره له عليه بجميع تركته بعد وفاته ولا وارث له بقراءة اوز وجبة  
واوصى له بطلب تركته حيث كانت واين كانت وعلى من كانت وفي يد من كانت وصاية  
صحيحة وانه كان قبل منه هذه الوصاية له والوصاية اليه وانه اثبت بحجة شرعية على فلان كذا  
درهما ديناً واجباً وحققاً لازماً لهذا المقرض وطالبه هذا المال بحق هذه الوصاية الثابتة فدفع فلان  
هذا جميع ذلك اليه وان هذا المقرض ذلك كله منه واستوفاه تاماً وانما التي آخره والله تعالى  
اعلم \* نوع آخر في اقرار الوصي بمال اليتيم عنده يكتب اقر فلان الوصي في تركته فلان وفي  
امور الصغير فلان بتقليد من جهة قاضي بلدة كذا طائعا في حال صحته يد له ان مال الصغير  
في يديه بحكم الوصاية وهو كذا درهما وتقدداً وكذا من اعيان الاموال وبينها ويصفيها وقبضها  
ليحفظها ويرزها عليه عند بلوغه وايناس رشده من غير اعتذار واعتلال وقد صدق في هذا الاقرار  
تصديقاً شرعياً ويتم الكتاب والله تعالى اعلم \* نوع آخر في اقرار اليتيم بعد البلوغ وقبض ماله  
من الوصي اقر فلان في مجلس الحكم طائعا انه قبض واستوفى من فلان الذي كان وصياً  
من جهة ابنة فلان في تركته ابيه وفي امور هذا المقر في حال صغره بجميع ما كان له عنده وعليه  
من المنقول والعتار والضياع والحيوان والغلة والتعد والاثان وانزال الكسوة وغير ذلك من  
صنوف الاموال قبضاً جائزاً يدفع هذا الوصي جميع ذلك اليه فلم يبق له يعني للمقر هذا  
على وصية هذا دعوى ولا خصومة وان هذا المقر متى ادعى على وصيه هذا بعد هذا عينا او دينا  
او ادعى ذلك من يقوم مقامه في حياته وبعد وفاته من وكيل او نائب او وصي فذلك كله  
باطل مردود ويتم الكتاب والله اعلم \* نسخة اخرى في هذا النوع اقر فلان طائعا ان اباه  
فلان توفي وقد كان اوصى قبل وفاته الي فلان بجميع تركته واقضاء ديونه وقضاها وتنفيذ  
وصاياها بعد وفاته ومات ثابتاً على هذه الوصاية من غير رجوع عنها او عن شيء منها ولم يترك  
وارثاً غيري فان هذا الوصي تولي جميع ما فوض اليه امره وتصرف في هذه حسب ما اطلقه  
الشرع واقضاه الحكم من قضاء الديون والاقضاء وتنفيذ الوصايا عن الثلث وانفق على هذا  
المقر قبل بلوغه من ماله من الطعام والادام والكسوة والوطاء بالمعروف واقر المقر هذا ايضا انه

بلغ مبلغ الرجال واوس رشفه ويستحق قبض المواله واستبقاء حقوقه وقبض هذا المترجمين ما بقي من ماله في يده هذا الوصي من تركته ابيه فلان هذا المتوفى بحق الارث منه واستوفى ذلك كله منه تاما وايا بعد معرفته جميع التركة باجناسها وانواعها شيئا فشيئا من غير ان خفي عليه شيء من ذلك واحاط علمه بذلك كله وابراه هذا المترعن جميع دعاويه وحصولها منه متى ادعى هو عليه او مثله ان عنده وفي يده من تركته ابيه هذا المتوفى من قليل وكثير فندبم او حديث اي ذلك كان واحد من جهته فذلك كله باطل مردود وكل بيعة بقيهها عليه من ذلك او حجة ببيع بينا وبين يطلبها في ذلك منه وينازعه فذلك كله رور وهذا الوصي المقر له بري من ذلك ودوفي حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل هذا الوصي هذا الاقرار منه مواجهة \* نوع آخر في اقرار البتيم انه اذن لوصيته بدفع ماله الى غيره اقولان طائعا انه قد تمت له ثمان عشر سنة فظعن في التاسع عشر وانه قد احتلم وبلغ مبلغ الرجال وحرى عليه القلم فتوجه عليه الخطاب بالامر والنهي وانه قد اقر فلان الوصي في تركته ابيه وفي اموره هذا المقر حال صفه ان يسلم جميع ماله الذي له عليه وعنده وقبله وفي يده ومن نصيبه من ميراث ابيه هذا الذي امة فلانة بنت فلان ليحفظها عليه الى وقت حاجته وسلم هذا الوصي الى امة جميع ما كان له عليه وعنده فلم يبق له على وصيه ولا في يده شيء من ماله من تركته ابيه واقترت فلانة ام هذا المقر له انها قبضت جميع ذلك \* صاحب المصبعة اذا دفع الى زراعه حبة او شعير على سبيل الترض ليجعلوها بذرا واراد ان يكتب كتابا على اقرارهم بذلك فالوجه في ذلك ان يكتب الكاتب أولا على صدر قرطاس اسم واحد منهم واسم ابيه وجده ثم يكتب عقيب اسمه كذا منا من الحنطة والشعير او ما اشبه ذلك ثم يكتب اسم الثاني والثالث والرابع والخامس على هذا الوجه ثم يكتب عقيب هذه السخنة بسم الله الرحمن الرحيم اقر هؤلاء المذكور اسماء وهم وانسابهم في السخنة المذكورة على صدر هذا القرطاس ان لعنان بن فلان القلاني على كل واحد منهم ما كتب عليه اسمه ونسبه من الحنطة او الشعير او البصرة الموصوفة كلها فيها دبالا زما وحقا وجبا بسبب صحیح قرص استقرضوها منه ليجعلوها بذرا في ضياعه التي في قرية كذا وقبضوها منه وصدقهم المقر له فيه خطابا في تاريخ كذا والله تعالى اعلم \* نوع آخر في اقرار الاستاذ للصغير الذي سلم اليه لتعليم عمل والعفة واللباس عليه كذا ما اقر الاستاذ فلان في حال جواز اقرار طائعا ان فلانا سلم

ابنه الصغير فلان بولاية الابوة عليه بعد ما أجز فلان هذا ابنه هذا منه بولاية الابوة ثلث سنين متواليات أو لها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا بعمل كذا بكذا درهماً على أن يعمل له هذا الصغير هذا العمل المسمى فيه بالنهار دون الليالي ودون أيام الجمعات والاعياد بقدر طاقتة مما بأمرة به من هذا العمل ولا يمنعه هذا الاستان من اقامة الأصول في أوقاتها على أن يكون اجر عمل هذا الصغير في السنة الاولى لكل شهر كذا درهماً واجر عمله في السنة الثانية لكل شهر كذا درهماً يزداد في اجرتة للسنة الثانية والثالثة بمهارته وحداقته الزائدة في كل سنة اجارة صحيحة وصدقة ابوالصغير في ذلك كله مشافهة ثم يكتب اقرار الوالد ان له هذا المستأجر في صرف ما يانزمه من اجرة عمل هذا الصغير في السنة الاولى الى ما يكتفيه لطعامه وادامه ولباسه وسائر مصالحه بالمعروف من غير اسراف ولا تقير وفي السنة الثانية يصرف مقدار اجرة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وكذا لك في السنة الثالثة يصرف مقدار اجرة السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وقبل هذا المستأجر الاستان هذا الاذن من والد الصغير هذا ويسلم هذا الصغير منه وتفرغ عن مجلس هذا العقد ترقى الابدان والاقوال وذلك في يوم كذا والله تعالى اعلم \* نوع آخر في الاقرار بهية الدار يكتب اقرار فلان رطائغائه وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا حدودها كذا وحب له هذه الدار بحدودها وحقوقها كلها كذا وكذا هبة صحيحة جائزة نافذة مستجيبة شرائط صحوة مقبوضة فارغة لا فساد فيها ولا خيار ولا اشتراط عوض ولا تلجئة ولا مودة وقبلها هذا الموهوب له فبولا صحيحاً في مجلس هذه الهبة قبل اقرارهما واشتغالهما بغيرها وقبضها بمعينة الشهود قبضاً صحيحاً بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه تسليماً صحيحاً فارغاً عن كل مانع ومناع وتفرغوا وشهدوا والله تعالى اعلم \*

الفصل الرابع والعشرون في البروات البراءة من كل مال كان به صك كان ابو حنيفة واصحابه والشماني وهلال الرازي رحم بيتد ون كتاب البراءة هذا كتاب لفلان بن فلان بن فلان وهو الذي عليه الدين من فلان بن فلان بن فلان وهو الذي له الدين والشماني وهلال رح كانا يزيد أن كُتبه لفلان وكان ابو زيد الشرطي رح يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسنون في آخر هذا الكتاب شهدوا إن فلان بن فلان يعني الذي له الدين افرعندهم انه كان له على فلان وبعض اهل الشروط كان يكتب هذا براءة لفلان بن فلان والمتأخرون اختاروا هذا ما شهد اليه

قولنا انه كان له على فلان كذا درهمان وانه قصاه جميع هذا المال واواه آياه بتمايه بقضه منه تاما وايا قصا صحيبا وبرى اليه منه براءة قبض واستيعاء ولم يبق له عليه دعوى بهذا السبب وانه متى ادعى قبله او قبل احد من الناس بسببه حقا او شيئا من ذلك فهو في دعواه مضلل لا يستمع له بيته ولا يخاف له حصم وخصمه من ذلك برى وفي حل ومعة منه في الدنيا والآخرة وانه كان لهاها صك وقد تعطل ذلك بهذا النقص والبراءة وكان ضاع ولم تصل يده اليه حتى يرد اليه فمتى اخرج هذا الصك فهو معطل لا حجة له فيه ولا تعلق به وصدقه هذا المقرر في ذلك كله مشايقة واشهد اهل بيته انهما الى آخرة وعلى هذا بين المهر براءة عن مستحقة وارادة هذا ما شهد الي قولنا ان فلانا اورد على فلان كتابا بنتيجة من فلان كذا درهمان وانه قبل منه الكتاب وضمن له المال وانه قبض منه ذلك كله بايعاء ذلك اياه قصا صحيبا وضمن له كل درك يدركه من قبل فلان صاحب الكتاب على ان يخلصه من دعوى ويرد عليه ما قصه منه ضما اصحيبا واشهد اهل بيته انهما بذلك الى آخرة براءة جامعة بين رجلين بينهما احد واعطاء هذا ما شهد الي قولنا انه كان جرى بينه وبين فلان معاملات واحذوا عطاء من اشرى وبوع وحالات وكفالات واجارات وودائع وبضائع ومضاربات وسفائح وديون بصكاك وضمائم كدفترهون وعبرهون وضمانات وامابات واشياء غير ذلك من وجوه مختلفة واسباب شتى انه خاسبه متخاسه بغيرها وصيدها وانه قبض منه جميع ما وجب له عليه بتضائه آياه بتمايه قبضا صحيبا تاما وايا بدع منه ذلك كله اليه وبرى منه براءة قبض واستيعاء ولم يبق له قبله ولا عنده ولا في يده ولا معه دعوى ولا طلبة ولا خصومة ولا يبعة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب فمتى ادعى عليه هود دعوى او ادعى احد من جهته التي آخرة فان كانت البراءة بغير قبض لم يكتب القبط لكن يكتب بعد قوله فحاسبه محاسبته لصدقه ما رآه من ذلك ابراء صحيبا جائزا تاما واية فاطعا للدعوى والخصومات بعد معرفته جميع ذلك شيئا فشيئا لم يبق له عليه شيء من ذلك حقا وما فيه دلي لمهر فان بقي عليه شيء كتبت فلم يبق له عنده ولا عليه ولا معه شيء الا كذا ويبرهن ما بقي عليه عما كان اوديا ببراءة المطلق اقر فلان بين فلان العلاني انه ابراء فلان بن فلان العلاني من كل خصومة كانت له قبله وعليه ماله وغير ماله ابراء صحيبا تاما فاطعا للخصومات كلها ولم يبق له عليه

بعد هذا الإبراء لدعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير ولا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق لا في المحدون ولا في المنقول لا في المكمل ولا في الموزون ولا في الفرش ولا في الأواني ولا في شيء ينطلق عليه اسم المالك والمال بوجه من الوجوه وبسبب من الأسباب أقرأ صحبها وصدقه المقر له هذا خطاباً ويتم الكتاب \* رجل وكثر جلا عمداً بغير حق فقتضي عليه فاعلم عن ورتة المضروب عليه الدية ثم أبرؤة بمن دعواهم يكتب أقر فلان وفلان وفلان وأولاد فلان في حال حواز أقرأهم طائعين انهم أبرؤا فلانين فلان من كل دعوى وخصومة كانت لهم عليه وقبله خصوصاً من دعوى دية الأب فانيهم كانوا يدعون عليه انه ضرب أباهم فلاناً فمدل ومات بالوكز ووجب عليه الدية لا يبيهم وصارت ميراثاً لهم وانه كان منكراً لدعواهم هذه قبله فابرؤة عن هذه الدعوى وعن جميع الدعاوى والخصومات كلها أبرؤاً صحبها وانه قبل منهم هذا الإبراء قبولاً صحبها ويتم الكتاب \* وان كان المدعى عليه يدعي على ورثة هذا الميت انهم أخذوه بسبب هذه الدعوى بغير حق ثم أبرأهم عن دعواه هذه قبله يكتب أقر فلان الفلاني في حال حواز أقرأ طائعين انه أبرأ أولاد فلان الفلاني وهم فلان وفلان وفلان عن دعواه قبلهم انهم أخذوه بغير حق بمجهون دعواهم عليه وذلك بانهم كانوا يدعون عليه انه ضرب أباهم عمداً بالوكز بغير حق وان أباهم مات بسبب ذلك وانه وجبت دية عليه وصارت ميراثاً بينهم ولم يكن لهم حجة يعتمد بها عليه على وفق دعواهم هذه قبله فأخذوه باصحاب السلطان دراهم كثيرة باجعالهم وغيرها فابرأهم عن هذه الدعوى أبرؤاً صحبها وانهم قبلوه منه قبولاً صحبها ويتم الكتاب \* أبرؤة غريم في تركته هذا ما شهد الي قولنا انه كان له على فلان كذا وانه توفي وخلف من الورثة فلاناً وفلاناً ولا وارث له غيرهم وان فلاناً من جملة هؤلاء وصني فلان في هذا المال ليرجع به في تركته ما به وانه اقتضى منه جميع هذا المال واستوفاه بتمامه وهو كذا بدفع فلان ذلك اليه قضاءً عن والده فلان ليرجع في تركته وانه ضامن له كل درك يتركه بهذا السبب من قبله وسببه على ان يخلصه او يرد عليه ما يلزم الحكم ردة مما قبض ولم يبق له في تركته فلان دعوى ويتم الكتاب فلو صالحه هذا الوارث على خمسمائة درهم والدين الي لم يرجع في التركة الا بخمس مائة وان صالحه على عرض قيمته خمسمائة كان له ان يرجع بالف اذا شرط الرجوع بالف وان ادعى تلوعاً اولم يقل شيئاً ثم قال ادبت لا يرجع لم يصدق وهو متبرع \* وفي قبض الغريم من الوصي والوصي اياه من التركة يكتب كما



يكتب في الفصل الاول من البراءة الابرأ عن دم العبد هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا ادعى ان فلانا  
 قتل ابنه عندا جديدة ظلمنا فوجب له عليه القود ولم يخلف وارثا غيره ثم انه صاعته وابرا من  
 دم ابنه فلان ومما وجب له عليه بقتله آية فلاحق له عليه ولا قبله بسبب ذلك ولا دعوى ولا طلبة  
 وجه من الوجوه وسبب من الاسباب فمتى ادعى عليه الى آخره وفي الخطأ يكتب قتل  
 خطأ لم يتعد به بذلك فوجب له عليه وعلى عاقلة الدية ولم يخلف وارثا غيره ثم انه صاعته وعن  
 عاقلة الى آخره وفيما دون النفس قطع بده فتأعنه وشجر رأسه ووجب عليه كذا انغاضته وابرا من  
 الواجب وفي قطع البرقة لا يذكر العتولكن يقول ادعى عليه انه سرق من حرزة كذا درهما وكذا ثيابه  
 كذا فوجب عليه كذا ثم ذكر انه كان اذن له في الدخول في دارة فلم يلزمه قطع اليد ويكتب انه اغراه  
 كان اتهمه بذلك باطلا لم يسرق منه شيئا وهو بري مما ادعى عليه فمتى ادعى الى آخره \* ابراء  
 من الدعوى في محدودة هذا ما اقر به فلان انه كان لدعوى قبل فلان في جميع الضيعة المشتملة  
 على كذا اربعين مواضعها وحدودها ثم يقول انها بحدودها وحقوقها كلها ملكه وحقه وفي يد فلان  
 بغير حق والله عليه تسليمها اليه يحق هذه الدعوى ثم انه ابراء من جميع هذه الدعوى في هذه الضيعة  
 بغيرها فلم يبق له بعد هذا الابرأ حق في كل هذه الضيعة بغيرها ولا خصوصية وان له لو ادعى هذا  
 او واحد من يقوم مقامه الى آخره ويتم الكتاب والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة \* الفصل  
 الخامس والعشرون في الرهن اقر فلان طائعا في حال جوار صحته وثبات عقله وجواز امره لا طلبة  
 تمنع صحته اغراه ان لفلان عليه وفي ذمته كذا درهما قرصا حالا او ثوبا كذا اشتراه منه او غصبا  
 او ودعة مستهلكة وصدا انلاف كذا او من حوالة فلان او عن كعالة فلان وان رهن بهذا  
 الدين هذا اللطاب جميع البدار اليه في موضع كذا ويحدها بحدودها وحقوقها كلها رهن  
 صاحبها مقصوبا محرزا مقروضا دفعها اليه وقبضها منه بجميع حقوقها ومراقبتها فهي في يده  
 محبوسة بدينه لا يسبيل لهذا الراهن الى افتكاكه ما بقي عليه شيء من هذا الدين وصحته  
 هذا المخرول في ذلك كله مشايمة واشهد ان كان فيه جعله وكبلا او امينا في بيعه كتب بعد القبض  
 على ان هذا المرتهن وكيل في بيع ذلك بكذا غرة شهر كذا من سنة كذا ان لم يدفع هذا الراهن هذا  
 المال الى هذا المرتهن ولم يقبضه هذا الدين ببيعه وبيع ماشاء منه باي ثمن شاء ولا يخذ منه نصاء لدينه  
 ان كان مثل دينه فان كان فيه فضل على هذا الدين رده على هذا الراهن وان كان فيه نقص من هذا

الدين كان ذلك ديناً له على هذا الراهن على حاله يطالبه به فان كان جعل بيعته الى غير المرتهن  
كتبت على ان فلان بن فلان وكله في بيعته ويقول امينه على بيعته وقت كذا فيبيعه ويبيع ماشاء  
منه ويقبض منه ثمنه ويقبضه هذا المرتهن فان كان فيه فضل الى آخره كالاول فان كان فيه شرط  
جعل الراهن على يد عدل كتبت بعد قولك رهننا صحيحاً مقبوضاً مسجوراً مفرغاً ثم ان هذا الراهن  
وهذا المرتهن تراخيا ان يجعل هذا الزهر على يد فلان بن فلان يكون عدلاً بينهما امينا في قبضه  
وتدفع هذا الراهن هذا الرهن الى هذا العدل فقبضه منه بتسليمه اليه فاراعن كل مانع ومنافع  
وغاب من هذا المرتهن فهو عدل بينهما امين في ذلك فان كان فيه شرط بيع العدل كتبت ههنا وجعله  
امينا في بيعه غرة شهر كذا وفي الدين المؤجل يكتب ههنا عند سبل الاجل على ان يبيع ذلك ويقبض  
ثمنه ويدفع الى فلان ذلك قضاء لدينه فان كان فيه فضل رده على هذا المؤجل وان كان فيه نقصان  
فبقية الدين على هذا الراهن على حالها يطالبه بهذا المرتهن والله تعالى اعلم \* كتاب رهن  
الدار بالدين على سبيل الاختصار هذا ما رهن فلان فلانا جميع داره التي في موضع كذا  
ويحد هارهنه هذه الدار وحدودها وحقوقها بكذا درهمها كانت لهذا المرتهن على هذا الراهن نظاما  
واجبا ودينا لازما بسبب ضميم رهننا جائزا نافذا لافساد فيه ولا خيار وبذكر القبض والشهاد والله  
تعالى اعلم \* كتاب من جانب المرتهن في هذا هذا ما ارهن فلان من فلان جميع داره  
الى قولنا بدين كان لهذا المرتهن على هذا الراهن وهو كذا درهمها اتمها صحيحاً جائزا نافذا  
الى آخره فان كان فيه الاذن بالانتفاع كتبت وقد اذن هذا الراهن لهذا المرتهن ان يسكن هذه  
الدار بنفسه ويسكنها من شاء وينتفع بها على ما احب من غير شرط كان في هذا الرهن واباح له  
ذلك على انه كمالها عن الانتفاع بها على ما وصف فيه فهو مأذون له في ذلك اذا تم استقبلا  
ماله يقبض هذا الراهن واباح له ذلك المرتهن هذا الدين وقبل هذا المرتهن ذلك منه مواجهة  
ويتم الكتاب \* الاقرار برهن منقول اقر فلان طابعا انه رهن عبده فلان كذا صفة كذا وقيمته كذا  
بدا وجب له عايه من الدين وهو كذا رهنا مقبوضاً صحيحاً على ان يحفظ الرهن هذا المرتهن بنفسه  
وبين يموته من عياله ويحبسه بدينه ولا يستعمله ولا يخرج من يده ولا يستهلكه فان استهلكه او ضيع  
شيئا من ذلك فعليه ضمان ذلك ويستط من دينه بقدر ذلك وصدقه هذا المرتهن في ذلك كله  
نصدينا صحيحاً ويتم الكتاب كذا في الذخيرة \* الفصل السادس والعشرون في الاوقاف

وهذا المصل يشتمل على انواع \* النوع الاول الى انعقاد المسجد يجب ان يعلم ان المسلم اذا انعقد بداره للمسلمين مسجدا وسلم المسجد الى المتولي واذن للناس بالدخول والصلوة فيه فصل في فيه قوم جماعة بصير مسجدا بانفاق بين اصحابنا رح بحلاف مايقوله ابو حنيفة رح في سائر الاماكن والنقض والنسليم شرط لصيرورته مسجدا عند ابي حنيفة ومحمد رح وعند ابي يوسف رح ليس بشرط عبران النقض فيه صدقهما بطريقتين احدهما بالنسليم الى المتولي والثاني بالصلوة فيه ثم في طاهره عند ابي حنيفة رح اذا صلى الواقف فيه او صلى غيره فيه جماعة او بغير جماعة يصير مسجدا وعند محمد رح لا يصير مسجدا الا اذا صلى فيه جماعة وعند ابي يوسف رح اذا جعله على هيئة المسجد يصير مسجدا ولا يحتاج فيه الى شيء آخر هكذا ذكر بعض المشايخ رح في شرحه ذكر الشيخ الامام نجم الدين البغدادي رح في شروطه ان عند ابي حنيفة رح بشرط لصيرورته مسجدا التسليم الى المتولي او بالصلوة فيه جماعة وعند محمد رح اذا جعله على هيئة المسجد صار مسجدا فاذا ارادوا ان يكتبوا في ذلك كتابا كيف يكتب فيقول لم يذكر محمد رح كتابته هذا النوع في شروط الاصل وكان البجلي والخصاص رح يكتبان هذا ما جعل فلان العلابي في صحته عقله وبدنه وجوارحه طائعا راضيا جعل فلان هذا جميع الدار التي هي ملكه وفي يده وابرز يد الشروط رح كان يكتب هذا ما شهد عليه اليهود المنسوبون آخر هذا الكتاب وبعض المتأخرين قالوا على قياس قول ابي حنيفة واصحابه رح ينبغي ان يكتب هذا كتاب من فلان بان جعل الارض مسجدا تحرير الارض فيعتبر باعتاق العبد وقد ذكرنا في اعتاق العبدان انا حنيفة وابا يوسف ومحمد رح كانوا يكتبون هذا كتاب من فلان فيها كذلك وكثير من المتأخرين كتبوا على نحو ما يكتبه ابو زيد رح يكتبونها ما شهد عليه اليهود المنسوبون آخر هذا الكتاب ان فلانا اقر عندهم واشهدهم على اقراره في حال صحته بدنه ونياحه بانه وجوارحه له وعقله لا علة به من مرض ولا غيره ببيع صحته اقراره انه جعل جميع ارضه اوقافا التي هي ملكه وفي يديه وتحت تصرفه وقد جعلها على هيئة المسجد وهي في حكمة كذا في محله كذا في سكة كذا ويشتمل عليها الحدود الاربية جعل هذه النعمة الموصوفة المحذورة فيه محدودة وجميع البناء القائم فيها وهي معرفة لاشي فيها مسجدا لله تعالى طلبا لثوابه وحرمانا من اليم عقابه واخرجهما من ملكه الى الله تعالى فجعلها له بيتا لعبادة مسجدا ليعاونه في

فيه المكتوبات والنوافل ويذكرون الله تعالى في اناء الليل واطراف النهار ويعتكفون فيه ويقرؤون القرآن  
ويدرس العلم فيه من كان من اهلهم وخلي بينها وبين الناس ولا يغلق بابهم عليهم ولا يحال بينهم وبينه  
وقد اذن لهم بذلك كله وان جماعة من المسلمين بعد اذ نه آياهم بذلك دخلوها واقاموا الصلوة  
المكتوبة بالجماعة فيها باذان واقامة بحضور من الشهود وبمعا ثنتهم فصار جميع هذه البقعة  
لله تعالى بينا وعبادة مصلين ومعبد الاملك لهذا المثر فيها ولا حق ولا في شيء منها ولا لمن سواه  
من الناس لا في اصلها ولا في بنائها ولا سبيل له ولا لاحد من ورثته على ابطال شيء من ذلك  
ولا على تغييره واشهد على اقراره القوم الذين انبتوا اسمهم في هذا الكتاب وذلك في يوم  
كذا وان لم يكتب في هذا الصك الصلوة بجماعة ولكن كتب فيه وقد اخرج هذا المتصدق جميع  
هذا المسجد من يده الى فلان فتقبضه فلان للمسلمين ليكون في يده علي ما جعله هذا المتصدق  
بتسليمه اليه فارضا من موانع التسليم فجميع ذلك في يد هذا المتولي علي ما جعله هذا المتصدق له  
ولا سبيل لاحد الى آخره والمكتوب الاول احوط واصح \* نوع آخر في اتخاذ الرباط للنزول المارة  
فيه والسيارة فنقول طاهر مذهب ابي حنيفة رح انه لا يجوز اي لا يلزم حتى كان له ان يرجع فيها  
كما في سائر الاوقاف وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح يجوز وان اراد كتابته يكتب فيه هذا  
ما وقف وتصديق او يكتب هذا كتاب فيه فذكر ما وقف وتصديق او يكتب هذا ما شهد عليه الشهود  
المسلمون آخر هذا الكتاب ان فلانا جعل جميع الرباط المشتمل على المنازل والبغرف والساحة  
والمرابط الذي في موضع كذا هو صدقة موقوفة مقبوضة صحيحة نافذة جائزة شرعا الى الله تعالى  
وابتغاء مرضاته لا فساد فيها ولا رجعة ولا مثنية ولا تجعة ولا مودة لا بيع ولا يوهب ولا يورث  
ولا يملك بوجه من الوجوه ولا يتلف بوجه تلف قائمة على اصولها ماضية على سبيلها الى  
ان يرث الله تعالى الذي يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على ان يكون منازل ومساجد  
للسيارة والمارة وبناء السبيل على ان الرأي في انزال من ينزلها وبسكنها الى القوام بها ابد  
في كل وقت وزمان يسكنون من احبوا ويزعمون من احبوا على ان يكون اصلاحها وفق لهذه  
الصدقة والتخصيص في ذلك جائز فان كان شرط الواقف ان ينزلها المسلمون ولا ينزلها الكفار يكتب  
على ان سكنها للمسلمين نزولها المسلمون ولا يمكن الكفار من النزول فيها فان كان شرط نزول  
اهل العام لا غير يكتب على ان سكنها لاهل العلم المعلمين والمتعلمين دون غيرهم وان شرط نزول اهل

القرآن او الخرافة يكتب على هذا التماس فان كان الواقف قد وقف لعمارة الرباط وقفا آخر يجزئ  
 وان لم يكن وقف لذلك وقفا آخر يكتب على ان القوام انما ان يؤجروا من منازلتها ومرايتها  
 بتدبير ما يغفرونها من غلتها فاذا عهروها ردت الي ما جعلها عليه هذا الواقف على ان الرأي  
 في اختيار ما يؤجرونه الى القوام وان كان الواقف لم يشترط ذلك فالعمارة على من يسكنها  
 ثم يكتب وقد اخرج هذا الواقف هذا الموقوف من يده واهره من ماله وسلمها الى فلان بعدما  
 جعله متوليا لذلك ليوليها على سبيلها ماشاء ويوليها من احب ممن يصلح لها وبوصي بها الى  
 من احب ورفضها على ذلك منه بتسليم جميع ذلك اليه فارغا من موانع التسليم وهي في يد  
 هذا المتولي على الصدقة المسماة فيه لايحل لوال ولا قاض ولا قيم ولا ذي سلطان تغيير ذلك من  
 وجهه ولا تبديل شرط من شروطه فمن يفعل من ذلك فقد باء بانه ويعرض لخطره والله حسيبه  
 وكاميه ومجازيه والواقف اجرة على ما نوى وامضى وقد حكم حاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين  
 بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بخصومة صحيحة جرت بين هذا الواقف وبين خصم فيه  
 في مجلس قضائه وحكم عليه بجواز هذه الصدقة ولزومها بخصمته ومستلثه عملا بما ادعى اليه اجتهد به  
 واشهد عليه جماعة من العدول الذين ائتمروا اسمهم آخر هذا الكتاب وبذلك في يوم كذا  
 نوع آخر في انجاز المقبرة فنقول ظاهر مذهب ابي حنيفة راجح انه لا يجوز اني لا يلزم حتى كان له  
 الرجوع فيها وروى الحسن راجح عنه انه لا يرجع في الموضع الذي دفن فيه الميت ويرجع فيما سواه  
 وخفي عن الحاكم ابي نصر المهرية روح انه قال وجدت في النوادر عن ابي حنيفة راجح انه  
 اجاز وقف المقبرة والطريق دون سائر الاوقاف وعلى قول ابي يوسف ومحمد راجح انه يجوز  
 وقف المقبرة واشترط التسليم فيها على الخلاف الذي مر في المسجد والتسليم فيها بالتسليم الى  
 المتولي او بدفن المرنين فان اراد كتابته يكتب ان فلانا جعل ارضه ويذكر موضعها  
 وحدودها صدقة مؤدية وثنا صحيحا جائزا نافذا الى قولنا وهو خير الوارثين فجعلها مقبرة للمسلمين  
 يدمون فيها موتاهم في كل وقت واوان ابدا لا ينعون من ذلك ولا يحال بينهم وبينها وقد  
 اذن للناس ان يدفنوا فيها موتاهم فدفن طائفة من المسلمين فيها موتاهم بعد ما علموا بسبيلها  
 واذن لهم بالدفن فيها فصارت مقبرة للمسلمين مقبوضة لهم على ما جعلها الواقف وان لم يذكر  
 دفن طائفة من المسلمين فيها موتاهم وانما كتب وقد اخرج هذا المصدق هذه الارض من يده

وجعلها في يد فلان المتولي لتكون في يده على ما جعلها هذا الواقف كفاه على ما ذكرنا قبل هذا ويلحق بآخرة حكم الحاكم لما فيه من الاختلاف حتى يصير مجتمعا عليه لا يثدر احد على ابطاله ووجه المطابقة الى الحاكم ان يرفع المالك من دفن ميتة فيه ويسأل القاضي ان يأمره بتفريغ ارضه لما ان هذا الوقف ليس بلازم فإما القاضي المالك بتصرفه عند بحكم بصفة هذا الوقف ولزومه فيكتب الكتاب وقد حكم حاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بعد خصومة مستقيمة جرت فيها بين هذا الواقف وبين احد من هؤلاء الذين دفنوا موتاهم فيها لماراد الواقف هذا الرجوع عن وقفها اخذا بقول من لا يرى ذلك لازما فتحكم على الواقف هذا بلزومه في وجهه بخصومة خصمه ان اراد لازما وقع اجتهاده عليه ثم يكتب لا يحل لوال ولا لفاض الى آخر ما كرنا \* نوع آخر في جعل الارض طريقا للعامة المسلمين فنقول في ظاهر المذهب انه على الخلاف وعلى ما جئنا من الحاكم ابي نصر عن ابي حنيفة رح انه على الوفاق وطريق كتابته على ما ذكرنا غير انه يكتب ههنا وقف ارضه على ان يكون طريقا للعامة الناس لان الكافر يساوي المسلم في المرور في الطريق والطريق في هذا بنظر الرضا بخلاف المقبرة لانه لا يجمع بين الكافر والمسلم في مقبرة واحدة ويلحق بآخرة حكم الحاكم كذا في المحيط \* نوع آخر في اتخاذ المقبرة وطريق كتابته هذا ما شهدوا ان فلانا جعل قنطرة التي بناها على نهر كذا او على واد كذا ويكتب باذن سلطان الوقت ان كان الهادي او المهر للعامة وان كان لقوم مخصوصين يكتب باذن فلان وفلان وان كان لشخص معين يكتب باذن فلان وبين انها من خشب او آجر وبين انها على طاق او طاقين او ثلث طاقات ليكون للطريق المرور للعامة الناس الى آخره والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة \* نوع آخر في جعل الخيل ومناحه وسلاحه للسبيل يكتب فيه وجعل جميع خيله وهي كذا وكذا وجميع سلاحه وهو كذا وكذا مؤبدا حبسا جائزا دائما على حالها عدا للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها اهل الجهاد في سبيل الله تعالى في كل وقت وزمان على ان الرأي في الدفع والاخذ للقوام عليها ابداد فعونها الي من احبوا وبأخذونها ممن احبوا من مستعملها كيف ما شاؤا وكما شاؤا ويذكر على ان لا يقوم عليها ابدالا الا المعروف بصلاحه وعفافه على انه تغير منها شيء لمرض او فساد او هرم او كسرا وغير ذلك وصار بحال لا يصلح للجهاد باعه القيم واستبدل بقيمته غيره مما يصلح للجهاد كل فيم كان في كل وقت وزمان

يستدل ما لم يبق صالحا للجهاد بما يصلح للجهاد ويحسه عند نفسه الى وقت الحاجة على هذا  
يجري امرها وينم الكتاب \* ويلحق بآخرة حكم الحاكم وعلى هذا العوامل والحوامل من  
الدواب والعم ادا سليا الحمل انفال اهل الجهاد واستاء الماء لهم وكذلك العبد ادا سلمهم  
لخدمة اهل الجهاد فهذا كله حائر صد محمد ربح وطريق كنانته ان يكتب الى قولنا فائما على  
حالها عدة للجهاد في سبيل الله يحمل عليها انفال اهل الجهاد وفي استاء الماء يكتب لله يستي بها  
الماء لاهل الجهاد وفي العبد يكتب يخدمون اهل الجهاد ويلحق بآخرة حكم الحاكم وامانا ادا  
سل شيئا من الاعيان ليتصدق بالمالها واولادها واصوافها ذكر الحاكم احمد السمردي ربح  
في شروطه لم يسمع في ومنها قولنا لاهل العلم قال فالنواوي يحب ان يحور على قول محمد ربح مال وقد  
ذكرنا في السير الكبير ادا اوصى بما في بطون عمة او واصوافها والباقي فالوصية باطله وليست الوصية  
في هذه الاشياء كالوصية بعلقه الشيطان وندرة الشجر قال وهذه المسئلة دليل على ان وفي العم  
للتصدق بالمالها واصوافها واولادها لا يحور وفي فتاوى امي الليث ربح ادا وقف بغيره على زماط  
على ان ما يرح من لبيتها وسبها يعطى لاساء السبل بال بعض مشائخ ربح ان كان في موضع  
يولت ذلك في اوقافهم وحب ان يكون حائرا وقال بعضهم الجوار مطلنا لا به جري الثعارف بذلك  
في بلاد المسلمين وطريق الكنانة في ذلك هذا ما وقف ولان كذا عددا من الاول او كذا عددا من  
او كذا عددا من العيتم منه امر بذا جسا حائرا امد الاساد فيه ولا رجعة ولا منهية لا يباع ولا يوهب التي آخرة  
على ان ما يحصل من المالها واصوافها واولادها يصرف الى ابناء السبل على ان الرأي في ذلك  
الى العيتم يعطى من شاء من ابناء السبل واي قدر شاء وسلم ذلك كله الى فلان بعد ما جعله متوليا في  
ذلك ويلحق بآخرة حكم الحاكم \* نوع آخر في وقف العتبات وانه على وحوه كثيرة ومن حمله  
ذلك انه ادا اراد ان يجعل دارة صدقة للمساكين في حيوته وبه ادا محمد ربح في باب الوقف  
في شروط الاصل قال قلت ارايت ادا اراد الرجل ان يجعل دارة في حيوته صدقة للمساكين هل يجوز  
قال بعني انا حبيته روح اب مات وهو في يده بصير ميراثا لورثته ولم يتل لا يحور واما لم يفعل  
لا يجوز لان عبداني حبيته روح الوقف حسن الاصل على ملك الواف والصدق بالعلمه ولشوة  
ومعقة الدار والارض فكان كالعارية والعارية حائرة عبر لارمة لومات المعير بصير ميراثا لورثته  
فكذا

فكذا الوقف على قوله قلت فهل في ذلك جملة حتى تجوز هذه الصدقة ولا يكون لاحد نقضها  
قال يقول ان نقض سلطان او وارث هذه الصدقة نهى وصية من ثلثي يباع ويتصدق بثمنها على  
مساكين فيحصل الصيانة لان الذي يريد ابطاله يعلم انه لا يستفيد لهذا الا بطل شيئا فلا يطلها  
ثم ان اباحيئة رح قال في تعليم السيلة يقول نهى وصية من ثلثي يباع ويتصدق بثمنها على  
المساكين ولم يقل يقول نهى وقف وصدة بعد وفاتي فان كان الوقف المضاف الي ما بعد الموت  
جائزا لازما عدة اذا كان يخرج من الثلث كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت في معنى  
الوصية ومن مذهب بن ابي ليلى رح ان الوصية بالغلة والثمرة لا تجوز فربما يرفع ذلك الى ناض  
يرى مذهب بن ابي ليلى رح فيبطلها فقال ما قال تجزأ عن قوله قلت فكيف يكتب قال يكتب  
هذا ما عهد فلان في حيوته عهدا انه جعل داره التي في بني فلان صدقة موقوفة لله عز وجل هكذا  
كان يكتب ابو حنيفة واصحابه رح والطحاوي والخصاف رح كانا يكتبان هذا ما تصدق به فلان  
بن فلان وابوزيد الشروطي رح كان يكتب هذا ما شهد عاينه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب  
ان فلانا تصدق بجمع داره وبعض المتأخرين من اهل هذه المصنعة كان يكتب هذا كتاب بهن  
فلان وكثير من المتأخرين كانوا يكتبون هذا ما وقف وتصدق وكل ذلك جائز حسن ولم يصح  
محمد رح الدار يكون في الفارعة والطحاوي والخصاف رح كانا يكتبان وهي دار فارعة وانه حسن لان  
شغل الدار يمنع جواز الصدقة الموقوفة على قول من يرى التسليم الى المتولي شرطا فلا بد من  
ذكر هذه الزيادة ليقع التحرز عن قوله ثم قال صدقة موقوفة لله عز وجل انما قال هذا حتى يمتاز  
هذه الصدقة عن الصدقة المقيدة وكان الطحاوي والخصاف رح يكتبان صدقة موقوفة لله عز وجل  
مؤبدة مصرية محتسبة بنته لاتباع ولا توهب ولا تورث ولا تملك بوجه ماك ولا تنلف بوجه  
تأني قائمة على اصولها محتسوة على شروطها فمسئلة على سبيلها المسئلة في هذا الكتاب حتى  
يرثها الله الذي له ميراث السموات والارض وهو خير الوارثين ثم قال على ان يوافق لانه اوصى  
بان يتصدق بغلتها بالتصدق بالغلة لا يكون الا بالاجرة فقد ذكر محمد رح الاجارة مطلقة وانما يستقيم  
هذا الإطلاق اذا اراد المتصدق الاطلاق اما اذا اراد ان يوافق سنة فسد يذكرفي الصك على  
ان يوافق سنة فسد ولا يوافق اكثر من ذلك واذا انقضت سنة يوافق سنة اخرى ثم يكتب  
ويتصدق بغلتها على المساكين ليصير المصروف معلوما بالتصريح فلا بد ان يكتب ويتصدق بغلتها



على المساكين ابدأ لان التأييد شرط صحة الوقف الا على قول ابي يوسف رح وان لم يكتب يتصدق بغلتها على المساكين يجوز على قول عامة مجيزى الوقف وعلى قول يوسف بن خالد لا يجوز لان لطة الصدقة لا تدل على انه اراد جميع المساكين فاليتصدق على مسكين واحد حائزاً ووقف على مسكين واحد لا يجوز لانه لا يتأيد وعند عامة مجيزى الوقف لطة الصدقة تدل على ارادة جنس المساكين حيث اطلق ولم يعين واحداً فصاركانه صرح به الا ترى انه لا فرق بين قوله مالي صدقة وبين قوله مالي في المساكين صدقة واذ كان في المسئلة خلاف لابد من التصریح بالمساكين ليخرج عن حد الاختلاف وان اراد المتصدق ان يتصدق بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم يكتب ويتصدق بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم واهل الحاجة ومنهم ابدأ على ما يرى والذي هذه الصدقة الذي يبي يوصف من تسوية ذلك بينهم ومن تخصيص بعضهم بوجه دون وجه بعد ان يتوخى أي ان يستغني ويطلب افضل ذلك موضعاً واعطيه احراً ولم يذكر محمد رح في هذا الكتاب انه يبدأ ولا بما يحصل من غلاتها بمرمتها وعمارتها واصلاحها وبهاية من المستزاد في غلاتها را جور القوامين عليها وجميع ما يحتاج اليه ثم ما فضل من ذلك يتصدق بها على المساكين وعامة اهل الشروط يكتبون يبدأ أولاً بما حصل من غلاتها بمرمتها وعمارتها واصلاحها واماها بن المستزاد من غلاتها او اجور القوام عليها ثم ما فضل من ذلك بصرف الي فقراء المسلمين ومساكينهم ابدأ الا ان محمد ارجح لم يذكر ذلك نظراً لانه ثابت اقتضاءً بانه قال يتصدق بغلتها على المساكين ابدأ ولا يمكن التصديق بغلتها على المساكين ابدأ الا بعد عمارتها ومرمتها والنايت اقتضاءً والنايت نصا سواء الا ان عامة اهل الشروط كانوا يقولون بالنايت نصا اقوى من النايت انتهاءً والمتأخرون من اهل هذه الصفة يكتبون في الارض والكرم واداء خراجها ومؤنتها التي لابد منها لان الاستغلال بذونه لا يمكن وفي الدار والحوانيت يكتبون واداء مؤنتها والتوائب السلطانية الموظفة لانها صارت بمنزلة الخراج ثم يكتب بعد ذلك ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يخرج هذه الصدقة للطحاوي والنخاسف رح يزيد بن علي ذلك للتاكيد ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر من سلطان او حاكم او واحد من عرض الناس ان يغير هذه الصدقة المذكورة في هذا الكتاب وان بدلها وان يبطلها وان يعين احداً على تنضيها فمن فعل ذلك فقد باء بآثمه واجرف لان يعنى المتصدق بما مولى من ذلك واكتسب على الله عز وجل وتال

بعضهم لا يكتب ولا يجعل لأحد يوم من بالله واليوم الآخر أن يرد هذه الصدقة لأن علي بن أبي حنيفة  
رحم يجوز نقض هذه الصدقة ولو تنقضت عادت إلى ملك المالك كما كانت ولا يكون أنفاً فتكون  
هذه الكلمات كذباً على قوله ويبطل به الوقف لو شرط ذلك في الوقف ثم يكتب بعد ذلك ودفن  
فلان المتصدق هذه الدار إلى فلان وسلمه إليه بعد ما جعله فيها متولياً لا مور هذه الصدقة وبعض  
فلان ذلك منه ولا بد من ذكر التسليم إلى المتولي لأن التسليم إلى المتولي شرط صحة الوقف  
صند أبي حنيفة ومحمد رحم لم يكتب محمد رحم في آخر هذا الكتاب على أن للمتولي أن يتولي  
غيره من الوكلاء والأوصياء ويستبدل بهم من شاء وأحب وينبغي أن يكتب ذلك لأن من  
الناس من يقول لا يملك الوصي ولا المتولي أن يؤكل غيره إلا إذا فوض ذلك إليه كما في حالة  
الحياة وإذا فوض إليه ذلك ووكل غيره لا يملك عمله إلا إذا فوض إليه العمل قال ثم يكتب  
فان رد سلطان أو غيره أو طعن فيها طعن فيبي ودية من ثلث فلان يباع ويتصدق بثمنها  
على المساكين إنما يكتب هذا صيانة لهذا الوقف على النقض على ما مر قبل هذا فان الخلق بأمر  
هذا الكتاب حكم الحاكم بصحة هذا الوقف ولزومه على نحو ما بينا قبل هذا تحصل به الصيانة  
أيضاً صدر منك الوقف من إنشاء نعيم الدين النسفي رحم هذا ما وقف به وتصدق به العبد المسرف  
في الذنوب الحسن الظن بعمو الرب فلان ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وتحرياً لمرضاة وهدياً  
من اليم عذا به وشديد عقاباً بنحسين رأى نعم الله تعالى عليه متوافرة وآلاءه لديه مثلاً جرة وقد اختصه  
بما حرمه غيره من أشكاله ونظرائه وأتاه ما لم يوت أحد من أمثاله وقرائنه من أجناس خلقه إنشاء  
على عز ووجاهة وجمرة في رخاء عيش ورفاهة وارتفاع ذكر وتهكين وشرف قدرة وتوسع يمين ثم رأى  
نفسه في انتعاش وحواسه في كلال وانتكاس وقد ذهبت قواها وانتقضت عراها وقيل كراها وكبر شكواها  
وابيض منه الشعر وانحنى له الظهر وقد قارب الزوال واشرف على الإرتحال واجب أن يأخذ من  
دنياه لآخرته ويترود من أولاه لبعثته وتقدم في يومه لغدة من أطيب ذات يده فخر الوقت  
حاجته وعدة لفترة وفاتته قال الله تعالى لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَلِمَا بَلَغَهُ مِنَ الْبَرِّ  
ونقل في الأخبار مكتوب على باب الجنة ثلثة أسطر الأول لا اله الا الله محمد رسول الله والثاني امة  
مذنبه ورب غفور والثالث وجدنا ما عملنا وربحنا ما قدمنا وخسرنا ما خلفنا وعن أبي هريرة رضي الله  
عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مالك

الاما اكلت فافيت اوليسب فابلت او تصدقت فامضيت وعن عتبة بن عامر الجهني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ظل المؤمن يوم القيامة صدقته وقال عليه السلام الصدقة تطمي غضب الرب فانفق موارفته الله تعالى في رضاه عاجلا واجبا نفعه اجلا وغبته في مودود النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله خير ما يحلف الرجل بعد موته ثلثة ولد صالح يدعو له وصدقته حارية يبعثه اجرها وعلم يعلم به من بعده فاحب ان يندرج في حملته من لا ينتفع عمله اذا دنى اجله فوقف وتصدق من حالص ماله وطيب كسبه نكذا والله تعالى اعلم \*

صك قديم طويل في اتخاذ المدرسة والوقف عليها حدا ما احتسب بانفاقه وتصدق به الجاهل الاجل السيد المليك المطهر المؤيد العدل حماد بن ولده وناج الملكة طمغاج بغرا قراحان ابواسحق ابراهيم بن نصر سيف خليفة الله تعالى امير المؤمنين اهل الله تعالى امره واعز نصره نقرأ الى الرب الجليل وطلبا للثواب الجليل وهربا من العذاب والتعذيب ورغبة في وعده الجليل علي ما طبق به محكم التزويل وهو قوله عز وجل وَمَا تَقْدُمُوا إِلَّا أَنْفُسَكُمْ مِنْ خَيْرٍ تُجِدُونَ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا وَرَوَى فِي الْأَخْبَارِ عَنِ السِّيِّمِ الْمُخْتَارِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الْأَبْرَارِ أَمَاتُ بْنُ آدَمَ انقطع عمله الا في ثلثة ولد صالح يدعو له بعد وفاته وصدقته حارية وعلم يعمل به الناس واحب ان يندرج في عددان من لا ينتفع بماله وان يقدم لعسده خيرا يكون له عند الله زادا للعباد وخيرة فاقية لبوم التباد يوم تجد كل نفس ماعملت من خير محضرا الا يفرها من باتخاذ مدرسة تكون منجعا لاهل العلم والدين متصلة بالمشهد مشتملة على مسجد ومواضع بدروس العلم ومكتبة لتعليم القرآن ومجلس مترى يقرأ الباس القرآن ومجلس المؤدب يعلم الناس الادب ووديرات وساجنة وستان وحده في ذلك شرائط الصحة على ما اقتضى العلم صحة تلك الصدقات على وجودها المشتملة عليها وجميع ذلك داخل مدينة مرقند موضع منها يعرف بالباب الحديد وواحد حدود حوائرها لزيق الشانغ والناهي لزيق ساحة منسوبة الى الخاتون الملكة بنت الطرخان بك ولزيق فارقي وقف على مشهدهم والثالث لزيق منزل وقف على طليعة العلم ولزيق منزل احمد المنصص ولزيق منزل ابي الفاسم بن العطاء ويتصل بجان ينسب الى الخاتون الملكة والرابع لزيق منزل منسوب الى حاوئي البخيتاشي ولزيق خانقاه منسوب الى الامير بطام الدولة ولزيق منزل منسوب الى الخاتون الملكة

الملكية تركان خاقون ولزريق الطريق واليه مدخلها ثم احب ان يدوم ذلك الخير على مرور  
الايام وكرور الاعوام باوفاف صحبته عليها وعلى سبيل الخير وابواب البر فيها فية على  
ما اقتضته نيته واشتدلت عليه طويته فتصدق بجمع هذه المدرسة بكل ما هو متصل بها الحدودية  
الموصوفة في هذا الكتاب لاقامة اعمال البر فيها وجميع الخان الخالص المشتمل على الدويرات  
والاصطبلات والمنتبن والاواري والحجرات والغرف والحوانيت الاربعة المتصلة به على ثلثة منها  
على يسار الداخل في هذا الخان واحد على يمين الداخل فيه وهذا الخان معروف (بمنهم بلاس)  
لسوق سعد سمرقند في محلة (زر كوبان) في موضع منها يعرف (بكوچم مفلس) وجميع  
الخان الخالص المشتمل على الدويرات الخمس والحجرات الثلث والغرفات الثلث وبيوت  
الاغواء الخمسة والحوانيت الثلاثة المتلازمة على بابها المتصل به يميناً لسوق سعد سمرقند محلة رأس  
الطاق في رقة يعرف بزقاق (شير فروشان) وجميع الخان الخالص المشتمل على الدويرات الثمان  
والدويرات الكبيرة والغرفات الخمس عشرة وبيوت الاغواء الخمسة عشر وبيوت الخلاء والحوانيت  
الاربعة المتلازمة المتصلة بهذا الخان الذي هو سوق سعد سمرقند بمحلة رأس الطاق في سكة جهاد  
وجميع الدويرة الكبيرة سفلياً وعلوياً في الخان المعروف بخان الساماني الكبيرة لسوق سعد سمرقند  
برأس الخاق في شارع ذرب منارة بهذه الدويرة في الزاوية من يمين الداخل في هذا الخان  
وجميع الحجرات على علو شارع الحجرات الخمس البكدرية في خلالها المتلازمة بهذا الخان وجميع  
الحجرة الكبيرة البكدرية المتصل بها في هذا الخان عن يسار الصاعد في طوله وجميع الحمام  
المعروف بجهام الرجال بسوق سعد سمرقند بمحلة رأس قنطرة عابرة في سكة حمام وجميع  
بيوت الاكورة وبيت الطراز والكرم والمنابر والمزارع والمداسات التي هي كلها بقربة  
جرمعد من قرى (انباركر) من رستاق سمرقند وجميع الاراضي التي هي في التلال المتصلة  
بمزرعة هذه القرية وهي جميعها من فواحي (انباركر) من رستاق سمرقند فاحد حدود  
الخان المعروف (بمنهم بلاس) وثلاثي والثالث والرابع احد حدود كذا التي آخر هذه  
المحدودات فتصدق الخان الى آخر القاب هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب في حيوته وبعد  
وفاته لجميع هذه المحدودات المذكورة الموصوفة بها في هذا الكتاب يدور ما كلها وجميع حقوقها  
وهوائها من حقوقها وطرقها ومسالك طرقها في حقوقها واراضي الشان والحوانيت والبيوتات

المركبة وبيوت الهواء وبيوت الخلاء والدويرات والحجرات والغرفات وابنتها وخشبها وحيطانها  
وسبلها وعلونها وسنوفها وجذوعها وعوارضها واسطواناتها وابوابها وأجرعتها وأرض الحمام وبيوت  
وسنوفه وخشبها وحيطانها وأجرعتها وقد رماه وابونه وملقى رماده ومجمع زبانه ومصب مائه وحوضه  
ومحاري مباحه في حقوقه وأراضي بيوت الأكره وابنتها والأشجار السائعه في العقارات والبراري  
والعرائس وانهارها وسواقيها وشربها المجاريه في حقوقها ومدانها المنسونه اليها في حقوقها ومحاري  
مباحها في حقوقها وكل قليل وكثير ومجمع هذه المحددات ومنسوب اليها من حقوقها داخل فيها  
وخارج منها صدقة صحيحة باعده واجبة بنته مؤبده محرمة محبسة لله عز وجل لا رجعة لهما  
المنصدق في شيء منها لا تباع ولا توهب ولا تورث ولا ترهن ولا تملك ولا تنقل بوجه تلاف قائمه  
على اصولها جاريه على سبلها باصبة على سبلها المسماة في هذا الكتاب الى ان يرث الله تعالى  
الارض ومن عاينها وخير الوارثين على ان يستعمل جميع ما وقعت عليه هذه الصدقة الموصوفة في هذا  
الكتاب لو خول غلاتها في كل شهر وفي كل سنة اجارة ومناطبة ومزارعة ومساقاة بعد ان لا يؤجر شيء  
من ذلك اكثر من سنة واحدة ولا يعقد مزارعة اكثر من ثمانية عشر شهرا لا في عقد واحد ولا في عقود  
متفرقة ولا يعقد عليه عقد جدد الا بعد انقضاء مدة المعقود عليها كذلك يجري امر هذه الصدقة  
لا يؤجر قط من ذبي حشمة بخلاف عليها من حشمة ايطال هذه الصدقة وتليزها عن وجوه الشروط  
في هذا الكتاب فمأرق الله تعالى من غلاتها واداء مؤناتها بداء انواع مزارعتها ورم ما استرم منها  
والمسترد في غلاتها واداء مؤناتها وغرس الاشجار الجدد في عقاراتها على حسب ما يراه القائم  
بامر هذه الصدقة وبشراء البوارى والصنغى والصيف والحشيش في الشتاء لهذه المدرسة المذكورة في  
هذا الكتاب على قدر ما تنفع الحاجة الى ذلك ويقطع من اشجار هذه العقارات الداخلة في هذه  
الصدقة ما يحتاج اليه في عمارة هذه المدرسة وغيره من المحددات الداخلة في هذه الصدقة  
على حسب ما يراه القائم بامرها ويبيع ما يمس من اشجارها وأشرف على التساقط يكون مبيع  
ثم ذلك مبيع سائر غلاتها في صرفه الى الوجوه التي تصرف اليها على حسب ما يراه  
القائم بامرها ثم يصرف ما فضل من غلاتها الى كل من يقوم بامر هذه الصدقة في كل سنة العادهم  
مؤبده بحدلية رسمية تذكورة سرفد يوم وقعت هذه الصدقة فيه ويصرف الى العقبه الذي  
يجلس للتدريس في هذه المدرسة ممن يتخذ مدحبا ابي حنيفة رح ويدرس على مذهبه في كل

سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثلثة آلاف درهم وستمائة درهم قسط كل شهر من ذلك  
 ثلثمائة درهم ويصرف الى طلبة العلم المقتربين في هذه المدرسة من اصحاب ابني خنيفة رح  
 في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثمانية عشر الف درهم يجري عليهم من ذلك  
 في كل شهر من السنة من هذا المال الف وخمسمائة يوزع ذلك عليهم على ما يراه المبررس  
 في هذه المدرسة من التسوية بينهم ويفضل بعضهم على بعض واعطاء البعض وحرمان البعض  
 بعد ان لا يزيد لكل واحد منهم في كل شهر على ثلثين درهما من هذا النقد ويصرف الى الذي  
 يتولى تفرقة هذا المال المسمى الطلبة العلم عليهم في كل سنة من هذا النقد ستمائة درهم قسط كل شهر  
 من السنة خمسين درهما من ذلك ويصرف الى مؤدب متروفي يجلس في هذه المدرسة ويعلم الناس  
 فيها الادب في كل سنة من هذا النقد الف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف  
 الى معلم يجلس في مكتب هذه المدرسة ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد الف درهم ومائتا  
 درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى مقرر عالم بالقرآن والروايات يقرأ  
 الناس القرآن في هذه المدرسة في كل سنة من هذا النقد الف درهم وخمسمائة درهم قسط كل شهر من  
 ذلك مائة وخمسة وعشرون درهما ويصرف الى الاربعة ممن يقرأ القرآن في هذا المشهد المذكور  
 في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلثة آلاف درهم لكل واحد منهم من ذلك في السنة سبعمائة  
 وخمسون درهما ويصرف الى ثمن دهن السراج لاسراج السرج والنفاذ يل في هذه المدرسة والمشهد  
 والمسجد وديارات طلبة العلم وبيت الخلاء في كل سنة من هذا النقد سبعمائة درهم ويصرف الى ثمن  
 الجمد لستائة هذه المدرسة في كل صيف من هذا النقد اربعمائة درهم ويصرف الى ثمن الخبز والحجم  
 والحوامج لانتخاب الصباغة في هذه المدرسة في لبالي شهر رمضان في كل شهر رمضان من هذا النقد ثلثة  
 آلاف درهم وثلثمائة وخمسون درهما ويصرف الى ثمن الشموع والشمور ليلة البتيم في كل شهر  
 رمضان في هذه المدرسة من هذا النقد خمسون درهما ويصرف الى ثمن الاطاحي في كل سنة  
 في ايام النحر من هذا النقد الف درهم فيشتري بخصم ستمائة من ذلك من البقر التي تجوز في الضحايا  
 بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بذلك عن هذا المتصدق المسقى في هذا الكتاب  
 ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويشترى بالخصم ستمائة الباقية من ذلك من الاغنام التي  
 تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بها عن ابوي هذا المتصدق

وينتدق بـ اعلى الفقراء والمساكين ويصرف في كل عاشوراء من هذا القدر الى كسوة خدمته  
نفر من الفقراء والمساكين والى اثمان الخبز واللحم والخواتم لاتحاد الصيانة في هذه المدرسة عشية  
يوم عاشوراء الف درهم ويصرف الى رحلين موكلين بخدمة هذه المدرسة والمسجد والمشهد بمقتضى  
الابواب وبعلقائها وبكيسان وبكيسان ما يحتاج الى الرفع وينظمان بيت الصلاة ويوقدان السرج والقناديل  
ويلبثان الحشيش ويرفعانها بعد الحاجة الى الرفع وينظمان بيت الصلاة ويوقدان السرج والقناديل  
ذكره وعشيا في المواضع التي تحتاج اليها منها من كل سنة من هذا القدر الف ومائتا درهم لكل واحد  
منهما من ذلك سنباقة درهم ويصرف الى رجل من اهل ائمة والصلاح والامانة يختاره المدرس  
في هذه المدرسة فيعوض اليه مراعاة مصالح هذه المدرسة والمشهد ويسكن فيها ويحفظ بيت الكتب  
في هذه المدرسة ويطلع اجوالها وبراعي امورها ويعين امر من يوكل بخدمة هذه المدرسة  
والمشهد في كل سنة من هذا القدر الف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم فان رأى  
المدرس في هذه المدرسة صلاح في ان يعوض هذا الامر الى رجلين من اهل الصلاح يسكن  
هذه المدرسة يتولى احدهما مربية الكتب فيها ويتولى الآخر سائر مصالحها فالامر في ذلك  
الى المدرس فيها وتكون هذه الوظيفة المسماة وهي الف ومائتا درهم مصروفة اليهما اعلى  
تأهلا المدرس فيها ويستنصبه وفدية هذا القدر الذي سمي في يوم وقعت هذه الصدقة لكل سنة  
واربعين نازها منتفلا واحدا من الذهب الا يزيد السهم فان تعين القدر في زمان الى زيادة  
او نقصان بطر الى قيمة ذلك القدر الحديث ويصرف الى كل واحد من هذه الوجوه المسمى في هذا  
الكتاب من تلك النوازل الجديدة ما يبلغ قيمته من هذا القدر الذي كان يسبقه يوم وقعت  
هذه الصدقة فان فضل من هذه الوجوه فضل من العلات اشترى القائم بامر هذه الصدقة بذلك  
الفصل زيادة اسباب من الصباغ والمستعمل ان استنصب ذلك ثم يكون سبيل تلك الزيادة  
المشتركة فيما يحصل من علانها سبيل اصل هذه الصدقة في وجوه مصارف ارتقاياتها وان تقاصرت  
الغلة من الوجوه في سنة من السنين فيسقط من القسطن من هذه الوجوه تصصها فان لم يوجد  
نصف من سمي من هؤلاء المذكورين فيه بعدما استقصى في الطلب كان ما سمي له مصروبا  
الى سائر الوجوه المسمى فيه وان رأى القائم صرف ذلك الى تحصيل زيادة اسباب يجري  
ارتقاياتها

ارتفاعها مجرى اصل هذه الصدقة فعل ذاك كذلك امر هذه الصدقة لا يغير عن حالها الى ان يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير الراثين وان وقع الاستغناء عن هذه المدرسة، يوما من الدهر ولم يكن اعدتها الى الحائلة الاولى صرف ذلك الى المحتاجين من طلبة العلم، بسمرفند ممن يعتقد مذهب ابي حنيفة رَح فان لم يوجد من يصرف ذلك اليهم من طلبة العلم، صرف حينئذ الى فقراء المسلمين ابد او قد اخرج هذا المتصدق جميع ذلك الى ابي طاهر عبد الرحمن بن الحسن الغزالي وجعله قائما بامور هذه الصدقة وامره في ذلك باستشعار تقوى الله تعالى واداء الامانة واستعمال النصيحة وقلده نسوية امورها على وجوها وشرط عليه ان لا يغير شيئا من ذلك ولا يبدل وقد قبضه قبضة صميحة فارغة من موانع صحة القبض فان مضى لسبيله ووجب اقامة غيره مقامه لعني يوجب ذلك فلا يختار في ذلك الى الفقيه الذي يدرس فيها بمشورة طائفة اهل العلم الذين يدور عليهم امر الفتوى بسمرفند بعد ان يكون الذي يختاره من اهل الصلاح والديانة فان لم يكن فيها مدرس فالامور مغوش الى الحاكم بسمرفند ولا يجهل للسلطان الى آخره شهد الشهود الى آخره \* نوع آخر في الونف على اولاده واولاد اولاده اذا اراد الرجل ان يقف على اولاده في هذا على وجوه احدى امان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وفي هذا الوجه يدحل تحت الونف البطن الاول يريد به ولده اصله ولا يشارك البطن الثاني البطن الاول ويريد بالبطن الثاني ولد الابن فمادام واحد من البطن الاول فالغلة له وان لم يبق واحد من ذلك البطن فالغلة للفقراء ولا يكون للبطن الثاني من ذلك شيء فان لم يوجد البطن الاول ووجد البطن الثاني وهو ولد الابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشاركه من دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه كالحال في حق ما بين البطن الاول والثاني وان عدم البطن الاول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع والخامس اشترك الثالث ومن دونه من البطون وان كثرت \* الوجه الثاني ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وفي هذا الوجه اختص به البطن الاول والثاني يريد بالبطن الثاني ولد الابن ولا يشاركهما البطن الثالث \* الوجه الثالث ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولده وولد ولده وولد ولده في هذا الوجه القياس ان يختص به البطون الثلاثة وفي الاستحسان اشترك البطون كلها وان سئلوا \* الوجه الرابع ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وليس



له ولداً لصلبه وله ولد الابن وفي هذا الوجه صرف العلة الى ولد الابن فان حدث له ولد الصلب  
 صرف العلة المستقبل الى الولد لصلبه \* الخامس اذا قال جعلت ارضي هذه صدقة مؤقوفة على  
 ولدي وولد ولدي وأولاد أولادهم وسلمهم ابداناً ما تسلموا في هذا الوجه بدخل تحت هذا  
 الوقف كل ولد كان له يوم هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث العلة  
 ومن مات منهم قبل حدوث العلة سقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق نصيبه ويكون  
 ذلك لزورته والبطن الاعلى والطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال على ان يبدأ  
 في ذلك بالبطن الاعلى ثم بالبطن الذي يليهم فاد اقل هكذا مادام واحد من الطن الاعلى لا يكون  
 للطن الاسفل من الغلة شيء ومن هذا الجنس مسائل كثيرة كتبها في كتاب الوقف ثم اذا اراد  
 ان يقف على اولاده واولاد اولاده وسلمه لا ينبغي ان يكتب في الكتاب ووقف على اولاده  
 واولاد اولاده ابداناً تسلموا بعد وفاته فانه لا يجوز الوقف لولده اصلبه في هذه الصورة لانه بصير  
 بقوله الوصية للوارث والوصية للوارث لا تجوز الا باحازة باقي الورثة فاما على ولد الولد يجوز  
 الوقف لان ولد الولد لا يكون وارثاً حال حياة ابيه ولكن يكتب وقف على ولده وولد ولده  
 فيجوز الوقف على قول من يرى جواز الوقف على ولده اصلبه من غير الاضافة الى ما بعد الموت  
 ومن عبر الوصية له وهو قول ابي يوسف ومحمد رح لان على ولدهما ولده اصلبه يستحق الغلة حال  
 حياة الواقف ولا يكون الاستحقاق حال حيوته بطريق الوصية فيصح الوقف عليه ثم لا يطل موت  
 الواقف فاما على قول ابي حنيفة رح لا يصح الوقف الا بالضافة الى ما بعد الموت او بان يكون موصى به  
 بعده فيصير وصية للوارث فلا صحة لهذا الوقف على ولده عند اصلا فيلحق بآخرة حكم الحاكم ثم فيما  
 ذكرنا انه اذا وقف على ولده وولد ولده في حيوته لا يعطى ولد الولد جميع العلة مادام ولد الصلب  
 حيا لان الواقف ما جعل كل العلة لولد الولد مادام ولد الصلب حيا ولكن تقسم الغلة في كل سنة  
 على عدد رؤس واد الصلب وعلى عدد رؤس ولد الولد وما اصاب ولد الولد فهو لهم وفي  
 وما اصاب ولد الصلب فهو لهم ميراث حتى يشاركهم الزوج او الروحة وغيرهما لان الميراث لا يختص به  
 بعض الورثة دون البعض فان مات اولاد الصلب فالعلة كلها تكون لولد الولد بحكم الوقف ذكر  
 هلال رح هذه المسئلة على هذا الوجه وقالوا هذا الحواب مستقيم على قول من يجوز الاخلاء عن  
 الوقف في زمان حتى قال ان من وقف على نفسه ثم من بعده على الفقراء ان الوقف جائز

غير مستقيم على قول من لا يجوز الإخلاء عن الوقف في زمان حتى قال في تلك المسئلة ان الوقف على الفقراء لا يجوز وينبغي ان يصير جميع الغلة بعد موت ولد الصلب وقاعلى ولد الولد لان ما يصيب ولد الصلب حال حيوته ليس بوقف وانما يصير وقفا بعد وفاته لولد الولد فقد خلا زمان عن الوقف واما اذا وقف على ولده حال حيوته وبعد وفاته لا يصح الوقف عند ابي خيفة رح على ولده وانه ظاهر لان قوله حال حيوته لغو من الكلام عنده لان عنده لا صحة للوقف حال الحيوة فخرج قوله حال حيوته من البين وبقي قوله وبعد وفاته فيكون وصية للوارث واما على قولهما فقد اختلف المشايخ رح بعضهم قالوا لا يجوز لان الوقف بعد الموت وصية وبعضهم قالوا يجوز لان قوله وبعد وفاته لغو من الكلام عندهما لانه لا يبعد الا ما هو ثابت به مطلق الوقف بيانه ان الوقف عندهما وقع صحيحا لازما في حالة الحيوة على وجه لا يبطل بموت الواقف على ما مر قبل هذا وكان قوله وبعد وفاته لتأكيد ما ثبت به مطلق الوقف فلا يوجب بطلان الوقف والله تعالى اعلم \*

نوع آخر اذا وقف نصف داره شائعا او نصف ارضه شائعا على قول ابي يوسف رح يجوز وعلى قول مسند رح لا يجوز فيلحق بآخرة حكم الحاكم فاذا وقف ارضه وشرط الكل لنفسه او شرط البعض لنفسه مادام حيا وبعد الفقراء فالوقف باطل عند مسند رح وعلى قول ابي يوسف رح الوثوق صحيح ذكر الخلاف على هذا الوجه في مواضع كثيرة وذكر النقيض ابو جعفر رح انه لو شرط ان يأكل من الغلة فعند مسند رح يجوز فيكتب ولهذا الواقف ان يصرف ثلاث هذا الوقف الى نفسه ما عاش ويلحق بآخرة حكم الحاكم وان اراد ان يكون هو المتولي في هذا الوقف ما عاش يكتيب ولهذا الواقف ان يتولى هذه الصدقة مدة ما عاش ويصرف غلاتها ومنافعها في سبيل الخير ووجوه البر فاما حب ذلك اليه دون غيره من الناس كيف شاء وكما شاء وهي صدقة موقوفة على حالها فاذا مات فهذه الصدقة نافذة على سبيلها ويلحق بآخرة حكم الحاكم وان كان من رأيه ان يبيع هذا الوقف او شيئا منه اذا كانت المصلحة في ذلك ويشترى بغيره ما هو نفع للوقف يكتب ولهذا الواقف ان يبيع هذا الوقف المسبى فيه وما احب منه ان على بيعها صلح ويصرف ثمنه الى شراء شيء آخر هو صلح للوقف فيجعل مكانه ويلحق بآخرة حكم الحاكم وان كان من رأيه ان يكون له التغيير والتبديل يكتب ولهذا الواقف ان ينقص من مصارف هذا الوقف من شاء نقصانه ويزيد فيه من شاء زيادته ويخرج منهم من شاء ويدخل مكانه من احب ويعيد من اخرجه ان احب

يعمل في ذلك برأيه وليس لاحد من يقوم بهذا الوفاء ان يعمل شيئا من ذلك برأيه وليس لاحد من يقوم بهذا الوفاء ان يعمل من ذلك شيئا ماحلله فان حديثه حدث الموت ولم يعر من هذا الوفاء شيئا ولم يبدل ولم يرد على ما فيه احدا ولم ينقص منهم احدا ولم يدخل منهم احدا ولم يخرج منهم احدا وهذا الوفاء وقوف على الحالة التي جعلها عليه ليس لاحد ان يغير شيئا من ذلك وان كان غير شيئا ثم حدث له حدث الموت فهو على ما عليه يوم يموت الوفاء هذا \*  
 صورة كتابه جريان لحكم صحة الوفاء يكتب على طهر صك الوفاء بعد التسمية بتول الناصي بلا ان المتولي يعمل النماء والاحكام والافان بكورة كذا وبواحد من النماء والافان والافان والافان فيهما من افانها ادام الله تعالى نوبته حكمت صحة هذا الوفاء المسن الموصوف في نطق هذا الحكم وجواره ولرواه وساد هذه الصدقة في جميع ما بين موصعه وحدوده من الحكومات والرباط والجان والحمام وغير ذلك بجميع ما اشتمل عليه الابنية في علوه وسفله من التحركات والمهاول والصحن والمراط على سبيل البوحوة والشرايط المذكورة المشروطة المشروحة به عملا بقول من يرى صحة هذا الوفاء وحوار هذه الصدقة شروطها وسلبها المبينة المفصلة فيه من العلماء السلف وائمة الدين بعد بصومة مستقيمة معتزة حرة من يدي هذا الوفاء المسمى به وليس من خاصته فيه من له حق المجامعة في حوار هذا الوفاء وصحته فيه وقبته وتصدق به وحواله بالاكار بصحته وحواره وميله الى جهة الفساد حكما ابرمه ونصاء بعدته وامضيت الحكم به واحكمته على هذا الوفاء بحضرته في وجهه وفي وجه من خاصته فيه بعدما عرفت مواضع الاختلاف ووقع احتجادي على هذا وكلمت هذا الوفاء تصريده عن جميع هذه المحدودات وسلمتها الى هذا اليوم المسمى به وترك التعرض له فيه بما يحال في مقتضى الصحة والحوار لهذا الوفاء وهذه الصدقة وذلك كله في مجلس قضائي بكورة كذا وامرت بكتبة هذا السجل على طهر هذا الصك ختمة بي ذلك واشهدت عليه من حصر بي من الثقات بناربح كذا والله تعالى اعلم كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرون في رسوم الحكام على سبيل الاحتصار وقول بالله التوفيق اول ما يبدأ به من رسوم الحكام كتبة المباشير فان اسمعيل بن عباد كان اذا حطب لبدا سايا من ملائقي اليه البياض وقال اكتب عهد العمل فان امكته قلده في الامانة عن مجلسه قال

قال الحاكم السمرقندي ان اردت كنية المنهورة كيت هذا ما عهد اليه فلان الى فلان حين عرف علمه وديانته ونزاهته وصيافته وامتحنته على الايام واختبرته في معرفة الاحكام فوجدته سالكا سبيل الاختيار منهجا طرق الابرار لم تعرف له زلفا ولم تزد من خلفه فاعتدته وتلده عمل الحكومة بكورة كذا امره بتقوى الله عز وجل مظهرا ومبطنا وخفيته مسرا ومعلنا فانها انفع ما قدم من زاد واجسن ما ادخر من عتاد والله تبارك وتعالى يقول ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون وامره ان يواطى على تلاوة القرآن متدبرا حجبته الظاهرة متأملا ادلته الباهرة فانه عمود الحق ومنهاج الصدق وبشير الثواب وندبر العقاب والكشف لما استيبهم والمنور ما اظلم والله تعالى يقول لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد وامره بدراسة سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسام وآثارة وتعهد احاديثه واخباره منتهيا الى حجبته ووصاياه متوشيا بخلافه وسجاياه فانه الداعي الى الهدى الذي لا يطق عن الهوى فمن انتمربلوا امرة غم ومن انزجر عن مزاجه سلم وقد قرن الله عز وجل طاعته بطاعته في محكم كتابه وجعل الغفل بقوله كالعدل بخطابه وامره بمجالسة اهل الدين والعلم ومدارسة اهل الفقه والفهم ومشاورتهم فيما يقدره ويضيه فانه لا مبراء من السهو والغلط ولا امن من الرلل والسقط وان الشورى نتاج الالباب والمباحثة زائد الصواب واستظهار المرأ على رأيه من عزم الامر واستتارته بعقل اخيه من حراسة التدبير وقد امر الله عز وجل بذلك اولى البشر بالاصابة فقال لرسوله الكريم في كتابه الحكيم وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله ان الله يحب المتوكلين وامره بفتح الباب ودفع الحجاب والبروز للتصوم واتصالهم اليه على العموم والنظرين المتحكماين بالسوية والعدل فيهم عند القضية وان لا يفضل خصما على صاحبه في لحظ ولا لفظ ولا يقويه عليه بقول ولا فعل اذا كان الله عز وجل جعل الحكم ميزان القسط والعدل في القبض والبسط وهوي فيه بين الدني والشريف واخذه من القوي الضعيف بقوله تبارك وتعالى ياد اود انا جعلناك خليفة في الارض وامره اذا ترفع اليه المتسكبان ان يطلب الحكم بينهما في نص الكتاب فان عدته هناك خليفة من سنة رسوله القويمة والآثار الصالحة السليمة فان فتد هناك ابتغاه في اجماع المسلمين فان لم يجد فيه اجماعا اجتهد رأيه بعد ان يبلغ غاية الوسع في التحري فانه من اخذ بالكتاب اهتدى ومن اتبع السنة نجى ومن تمسك بالاجماع سلم من الخطاء ومن اجتهد فتد اعذر والله تبارك وتعالى يقول



تقيد النعمة التثبيت طريق الاصابة الطمع قريبي الدامة الانفاس حظي الخفاء الغضب فصدني  
العقل فرض القاضي النعقة على رجل لامرأته فان للقاضي ان يفرض النعقة على رجل  
لامرأته لان القاضي يضرة ويأمره بالانفاق عليها وعلى ولدها فان عرف انه يضربها ولا يتفق  
عليها فرض لها القاضي النعقة عليه في كل شهر بقدر ما يحتاج اليه من الدقيق والادام والدهن  
وحوائجها التي يكون ملتها فيقوم ذلك بالدرهم ويفرض عليه في كل شهر فاذا اراد ان يكتب لها  
ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان قضيت لفلانة على زوجها فلان بحضرتها وكذا وامرته  
بادرار ذلك عليها وان وجوبه وفرضت ذلك عليه لها واطلقت لها الاستدانة ان مطلبها يكون  
ذلك دينالها عليه يرجع به عليه وامرت بكتابة هذا الذكر حجة لها يوم كذا وان كان الزوج غائبا  
فجاءت المرأة تطلب النعقة وذكرت ان زوجها غاب عنها ولم يخلف لها نفقة وسألت القاضي  
ان يفرض لها عليه نفقة واقامت البينة انها فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجها فلان بن فلان  
غائب فان ايا حنفية رح قال لا اضفي على غائب وقال ابو يوسف رح افرض لها النفقة ولا اضفي  
بالكاح عليه فاذا قدم فاقراخذته بنفقتها وكذلك ان انكر واقامت البينة على نكاحها ثم قال علي بن  
قول ابي يوسف رح اذا فرض لها النفقة فلها ان يستدين وان امرها بالاستدانة انه كان احوط على  
اصله قال فاذا اراد الكتاب كتبت يقول القاضي فلان بن فلان بعد تقدير النفقة على الوجه  
الذي ذكرناه امضيت بهذا التقدير المذكور فيه على الغائب المذكور فيه لامرأته فلانة واطلقت لها  
تناول ذلك القدر من ماله والاستدانة عليه ان لم تظهر بشيء من ماله ترجع به عليه عند اوبته  
من غيبته اخذا بقول من يرى ذلك جائزا من علماء الامة واصميتها في ذلك بنقوى الله تعالى  
واداء الامة فيه فتقلت ذلك على شرط الوفاء وامرت بكتابة هذا الذكر حجة لها يوم كذا وعلى  
هذا فرض سائر النفقات اختصار القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع الي جالي العرف المنسوب الي  
كذا في اختلالها وانتشار امورها واضطراب احوالها وتصوراتها عانتها عن مصارفها وجوهها بخلافها  
عن قيم يتعدها او لسوء سيرة فلان القيم وان العجاجة مست المني من يقوم بامورها وحفظها  
بتسويرها وضبطها وامضاء شرط المتصدقين بها وكان الامر علي ما رفع الي باخبار جماعة ثقات  
فوقع الاختيار على فلان لما وصف من صلاحه وسداده فنصبته قيسا فيها على ان يحفظها ويتعهد  
ويستمرها ويستغلها ويصرف غلاتها الى وجوهها ومصرفها ويحبي ما مات منها واندرس ويستأدي

من غلاتها من كان عليه شيء منها وصرفت كل قيم كما، فيما قبله وأوصيته بتقوى الله وعلا \* نُسب  
المشرف على الوصي أو القيم بقول القاضي فلان بن فلان دفع إلى فلان بن فلان قيم في وقف  
 كذا أو أرضي في تركة فلان وهذه التركة محتاجة إلى مشرف يحبط هذا الوصي ويتعبد من حاله  
 فوجدت الأمر على ما راع بأخبار الثقات وإن هذا القيم أو الوصي محتاج إلى مشرف يتعبد  
 أحباله ليؤم من امتداد الطمع في هذه التركة فوقع الاختيار وسي على فلان لما عرفت من نفسه  
 وذلك بسداد وإمانته فامضت هذا الاختيار ونصت هذا المجاز مشرفاً على هذا النهم وعلى  
 كل فهم في هذه التركة وحظرت عليه وعلى كل قيم في هذه التركة الاستبداد بشيء من هذه  
 التصرفات فيها وبه وأمرته إن لا يحل ولا يعتد في شيء من أمور هذه التركة إلا بعد مشورة هذا  
 المشرف واستطلاع رأي به وأمرت أن يكتب هذا الذكر حجة بعد أن أوصيته بتقوى الله عز وجل  
 وكان أبو بصير الصنار رح بقول القاضي لا يكتب في جميع هذا وأوصيته بتقوى الله عز وجل وإداء  
 الأمانة ولكن يكتب على شرط تقوى الله تعالى وإداء الأمانة كذا في الطهيري \* الفصل الثامن  
والعشرون في المقاطعات وأعلم أيك إذا كتبت شيئاً بما ذكرناه لا بد من كنهه التاريخ في أواخرها  
 وتجاوزها بما لا يشبهه ونفعاً للانساس وأعلم أن لكل مملكة وأهل ملة تاريخاً كما نرى مؤرخون  
 بالوقت الذي تحدث فيه جوائز مشهورة عامة وكان للروم إقفاً أرخوا فيها على حسب  
 ما وقع من الأحداث فيها إلى أن استقر تاريخهم على أن جعل مصفويات ذى القرنين وكذلك  
 كانت الدرس فانه حكيم من الجوبد الذي كان في عهد المتوكل أنه ذكر أن العرس كانت يؤرخ  
 بأحد ملك كان فيهم إلى أن استقر تاريخهم على هلاك يزيد حر الذي هو آخر ما ذكرهم والعرب  
 كانت يؤرخ بعام التمرق وهو تفرق ولد اسمعيل عليه السلام وخروجهم عن مكة وأرخوا بعام  
 العدول قصة معروفة ثم أرخوا بعام الغيل ثم استقر التاريخ العربي بعد ذلك كله على أن جعل من أول  
 سبي الهجرة وكان المبتدئ بهذا عمر رضي الله عنه لأن عامته على اليمن قدم عليه فقال أمانؤرخون  
 كتبكم وأراد عمر رضي الله عنه أن يستدأ بمبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال بل يبدأ  
 بوقت وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ثم رأوا أن يكون من الهجرة لأنه أول وقت بدأ فيه الإسلام فكانوا  
 قد بدأوا بشهر رمضان ثم جعلوا الابتداء من المحرم والتواريخ العربية إنما هي على الليالي وإن كان  
 تواريخ

تواريخ سائر الامم على الايام وذلك ان سني اولئك تجري على امر الشمس وهي نهارية  
وسوال العرب قمرية \* صك الوقف على وجوه شتى وصورته هذا ما وقف وتصدق وحسن فلان  
بن فلان تقربا الى ربه وخالقه وتوسلا الى الله ورازقه ذخيرة قدمها ليوم حشره ونشرة يوم  
العرض الاكبر يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم فتاهب للرحيل الى قضاء  
الملك الجليل وتزود للسفر الطويل وكان في الدنيا كانه ما بر السبيل فبادر واستعد واجتهد وجد  
واحب ان ينخرط في عداء من لا ينقطع عمله اذا انتهى اجله على ما قال سيد البشر وضايع  
اللواء في المحشر اذ امات بن آدم الحديث وتعرف الى الله عز وجل في البرخاء ليكون عونه  
على رفع اللواء بما هو ذريعة الى الجنان على ما روي خالد بن معدان عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم انه قال يجي المعروف والمكر يوم القيمة فخلقان ينطلقا يعرف باهله الى الجنة  
وينطلق المنكر باهله الى النار واهل المعروف في الدنيا هم اهل المعروف في الآخرة واهل المنكر  
في الدنيا هم اهل المنكر في الآخرة فتصدق بنعيم كذا عن نية خالصة وطوية صافية الى آخر ما قلنا  
في كتاب الوصاية والوقف الا اننا نذكرهمنا اشياء لم نذكرها لله ليكون الكاتب ذا فطنة ومقدرة في كتابه  
فنفع له فتقول اذا اراد الواقف ان يكون هذا الوقف على اولاده يكتب ما كتبناه الى ان يقول  
فما افضل من غلاتها صرف الى اولاد الواقف المتصدق فمنهم فلان وفلان ابدا ما توالدوا وتناسلوا  
منها مادام احد من اولادها لبطن الاعلى في الاحياء للذكر مثل حظ الانثيين وان اشترط  
الواقف التسوية بين الذكور والاناث يقول الذكور والانثى في استحقاق النصيب من ذلك  
على السواء لا يفضل ذكورهم على انثاهم ولكن الاول اقرب الى الصواب والطيب للثواب ثم بعد  
هذا يقول وان انقرضوا وتوالدوا ولم يبق منهم احد صرف ما كان مصروفا اليهم الى فقراء المسلمين  
وصحبا ويجههم وقد اخرج هذا الواقف المتصدق هذا الوقف وهذه الصدقة من يده وابانها من  
سائر املاكه واسبابه وسلمها الى فلان المتولي تسليمها صحيبا بعد ما قبل منه هذه التولية والقائمة  
قبولا صحيبا الى آخر ما قلناه ولوزد في صرف الفاضل الى الاولاد على ان من استغنى عنهم حرم  
فان افتقر احد اليه ما كان مصروفا اليه فهو احسن ولو لم يقف على اولاده ولكن شرط الفاضل  
لنفسه على النسب الذي قد مناه واراد ان يحج عنه رجل صالح بعد ما حدث به حدث الموت  
ويصرف الى وجوه شتى كتبت فان حدث الموت الذي لا محيص لاحد منهم ولا مخلص



ولامباص وصحن اسلحه صرف ما كان مصرعنا اليه في حال حيونه من ذلك الفاصل فيدأ منه أولا  
بما يحق منه رجل مصلح من دوبرة اهله ويعطي كتابته لدهانه واياها وما فصل من ذلك يدي  
والنصيحة كذا شيا أحدها عن سيد ولد آدم رسول رب العالمين صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وأثني عن والدها الواقف فلان والثالث عن والدته هذا الواقف فلانة ست ولان والرابعة عن هذا  
الواقف فيصحي بذلك كله كل سنة في أيام الاصحى بعد وفاته وانقراض حيوته تركا الى الله  
ووسيلة نباله ويعطي احر السلاج من الفاصل ويصدق لخدمها وشحومها ودومها واكارها  
وسبقها على فقراء المسلمين ومحابهم وما فصل من ذلك يصرف الى مرسومات عاشورا  
التي تعارفها الاعياء في هذا اليوم من شري الرحمن واتخاذ الحبيب وشري الكيران  
والمصلح والكريمة كذا يومع ذلك كله على هذا التيم وما فصل من ذلك يصرف الى فوائت  
صلوته وكذا كذا الى فوائت ركوته والى فوائت بدورة ومكثارته ولا حاح على من رلى هذا  
الامران يأكل سنسه صها وان بوكل من شاء وما فصل من ذلك يصرف الى مصالح الشفاعة  
التي هي بحلة كذا والى شراء الحمد واحة السقا وينجدماء الحمد فيها ايام الصب وما يحتاج  
الى ذلك وصارت هذه صدقة ماحية صافية لا يريدها مبرور الا ايام الا تشديدا ولا مصي  
الاحوام الا ناكيدا ولا يغفل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر من الاولاد والقضاء والحكم تديل  
شرط من شروطها وتعيير شي ولا تعطيلها من بدله بعد ما سدها فاسبا انك على الدين يد لونه عليه  
لعنة الله والملائكة والناس اجمعين والا حوط في ذلك ان يلحق في الوقف حكم فاص من صاة  
المسلمين حتى يرؤل الخلاف وصورة حريان الحكم لصحة الوقف ان يكتب على طهر  
الصك للوقف يقول القاضي فلان بن فلان المتولي بعن القضاء والاحكام والافان بكورة  
كذا وبواحيها فاد القضاء والامضاء والاستانة فيما بين اهلهما حكمت بصحة هذا الوقف  
وحدوده فيه من الجوابت والراطات والحانات والكنائات وعبر ذلك بجميع ما اشتمل  
عليه من الانية في سله وعارة من الحكرات والمبارك والصحن والمرايط على السبل والشروط  
المذكورة فيه غملاسي وتقول من يرى صحة هذا الوقف وحوار هذه الصدقة بشرطها وسلبها  
المبسة المتسرة فيه من اعمال علماء السلف وائمة الدين بعد حصومة وصحة مستقيمة جرت بين  
يدي هذا الواقف المسمى فيه وبين من حاصمه فيه ممن له حق الخصومة في جوار هذا الوقف

وصحته وجواب المدعى عليه بالانكار بصحته وجوازه وميله الى جهة الفساد حكما ابرمته وقضاء نفذت على هذا الواقع بحضرته في وجهه ووجه من خاصه فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهادي عن صحته ونفاذه وكلفت هذا الواقع قصريده عن جميع هذه المخدودات وتسليمها الى هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له منه في سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والتمهات وامرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة له في ذلك واشهدت من حضرتي من النقات بتاريخ كذا كذا في الظهيرة \*

## كتاب الحبل

وفي فصول الفصل الاول في بيان جواز الحبل وعذابه من مذهب علمائنا راجح ان كل حيلة يستل بها الرجل لابطال حق الغير او لادخال شبهة فيه او لتعويبه باطل نهى بمكرهمة وكل حيلة يستل بها الرجل يتخلص بها عن حرام او يتوصل بها الى حلال فهي حيلة ولا اصل في جواز هذا النوع من الحيل قول الله تعالى وخذ بيدك ضغثا فاصرب به ولا تحنث وهذا تعليم المخترع لايوب النبي وعلى نبينا عليه الصلوة والسلام عن يمينه النبي حلفا ليضربن امرأته مائة حود وعامة المشائخ على ان حكها ليس بمسنوخ وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة في الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلوة خندق له طول أكثر من عشرة اذرع وفيه ماء الا ان عرضه اقل من عشرة فعلى قول بعض المشائخ راح لا يجوز التوضي فيه من هذا الخندق والصلوة على قول هؤلاء ان يجر حميرة قريبة من الخندق ثم يحضر فيميرة من الخندق الى الحميرة ويسيل الماء من الخندق الى الحميرة فيصير الماء جاريا في الخندق فان شاء توضأ من الخندق وان شاء توضأ من الحميرة \* اذا توضأ الرجل فرأى البلال سائلا من ذكره وكان الشيطان يريه ذلك كثيرا فالحيلة في قطع هذه الوسوسة ان ينضح نفسه بالماء فاذا اراد الشيطان بذلك احاله على الماء الا ان هذه الحيلة انما تنفع اذا كان العبد تريبا ولم يحن البلال فاما اذا جف البلال ثم رأى البلال على ذكره بعيد الوضوء لانه لا يمكن احواله على ذلك الماء \* اذا اصابت النجاسة خفا او علوا لم يكن لها جرم كما بول والنحو فلا بد من الغسل وطها كان او باساء الحيلة في ذلك اذا كان وطها ان يدبشي

في التراب او الرمل حتى يلمس بعضه بالتراب ويجف ثم مسحه بالارض فيطهر هكذا ذكره  
 المتقي ابو جعفر رح من ابي حنيفة رح وهكذا روي من ابي يوسف رح الا انه لم يشترط الجفاف \*  
 اذا صلى الطير ثلث ركعات ثم اقام المؤذن وعلم المصلي انه لم يصل في المسجد فاراد ان يصلي  
 مع الامام ويكون وضوءه ما صلى مع الامام وكره ان يمسد ما صلى فالحيلة له في ذلك ان لا يقف  
 في الرابعة ويقوم الى الخامسة والسادسة حتى تسير هذه الصلوة فلا يصح ابي حنيفة وابي  
 يوسف رح ويصلي الفريضة مع الامام ذكره شمس الائمة الحلواني رح \* الحية لمن اراد ان يقضي  
 سنة العصر بعد ما صلى العجر قبل ان يطلع العجر ان يشرع في السنة ثم يمسدها على نفسه ثم يشرع  
 في صلوة الامام فاذا فرغ الامام من الفريضة يقضيها قبل طلوع الشمس ولا يكره لانه باساده  
 اياها صارت دينا طيبا وقضاء الدين في هذا الوقت لا يكره هكذا حكى عن الشيخ الامام الجليل  
 ابو بكر محمد بن الفضل رح قالوا هذا اذا لم يتخذ ذلك عادة بل فعل ذلك احبانا اما اذا اتخذ  
 عادة فانه يكره له ذلك بعض المتأخرين من مشائخنا رح قالوا ههنا حيلة اخرى هي احسن فان  
 في هذا الطريق يحتاج الى انفساد ما شرع فيه من عمل الآخرة وانه مكروه قال الله تعالى لا تطولوا  
 اعمالكم والاحسن ان يشرع في السنة ثم يكبر مرة ثانية للفريضة فيخرج بهذا التكبير عن السنة  
 ويصير شارعا في الفريضة ولا يصير ممسدا للعمل بل يصير مجاوزا عن عمل التي عمل كذا في المحببة \*

**الفصل الثالث في مسائل الزكاة** رجل له مائتادهم اراد ان لا تلزمه الزكاة فالحيلة له  
 في ذلك ان يتصدق بدرهم قبل تمام الحول بيوم حتى يكون الصاب ناقصا في آخر الحول  
 ويهب ذلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول بيوم او يهب الدراهم كلها لابنه الصغير  
 ويصرف الدراهم على اولاده فلا تجب الزكاة قال الخفاف رح ذكره بعض اصحابنا رح الحيلة  
 في اسقاط الزكاة ورخص فيها بعضهم قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح  
 لذي كرهها محمد بن الحسن رح والذي رخص فيها ابو يوسف رح فقد ذكر الخفاف رح الحيلة  
 في اسقاط الزكاة واراد به المنع عن الوحوب لا الاسقاط بعد الوجوب ومما تختار اخذوا بقول  
 محمد رح دفع الضرر عن القراء فان الرجل اذا كانت له سائمة لا يعجز ان يستبدل قبل تمام  
 حول بيوم بجنسها او بخلاف جنسها فيقطع حكم الحول او يهب البصاب من رجل يثق به  
 ثم يرجع

ثم يرجع بعد الحول في هبته فيعتبر الحول من وقت الرجوع والقبض ولا يعتبر ما مضى من الحول  
وكذا في السنة الثانية والثالثة يفعل فيؤدي إلى الحاق الضرر بالفقراء قال الشيخ الامام الاجل  
شمس الائمة الحلواني رح ذكر محمد رح في كتاب الايمان مسئلتين وهدي الى الخبيلة فيهما  
مع ان فيهما استقاط حق الشرع لحديهما رجل عليه كفارة اليمين وله خادم لا يجوز ان يكفر عن يمينه  
بالصوم ثم قال ولو باع الخادم او وهبه لمن انسان ثم صام ثم رجع في الهبة او افال البيع فانه يجوز صومه  
ويبقى الخادم على ملكه فقد هدى الى الخبيلة المسئلة الثانية رجل عليه كفارة يمين وعنديه طعام  
يكفيه عن كفارته وعليه دين لا يجوز له ان يصوم عن كفارة يمينه اذ يستحيل ان يكون عنده طعام  
وهو يصوم ويستحيل ايضا ان يكفر بالطعام وعليه دين ثم قال ولو صرف الطعام اولا الى الدين  
ثم صام عن يمينه يجوز فقد هدى الى الخبيلة فان كان هذا عن محمد رح اجازة للخبيلة صار عن محمد رح  
في باب الزكوة روايتان رجل له على فقير مال واراد ان يتصدق به ماله على غريمه ويحتسب به عن  
زكوة ماله فقد عرف من اصحابنا رح انه لا يبدأ دين بالدين زكوة العين ولا زكوة دين آخر والخبيلة  
في ذلك ان يتصدق صاحب المال على الغريم بمثل ماله عليه من المال العين فلو باع زكوة  
ماله ويدفعه اليه فان قبضه الغريم ودفعه الى صاحب المال قضاء يما عليه من الدين فيجوز  
وذكر في النوادر ان محمد رح سئل عن هذا فاجاب وقال هذا افضل من ان يدفعه الى غيره  
ومشائخنا المتقدمون رح كانوا يستعملون هذه الخبيلة مع غرمائهم المفايس وكانوا لا يرون به  
بأسا فان خاف الطالب انه لو دفع مقدار الدين الى الغريم يمتنع قضاء الدين ولا ينبغي ان يخاف  
من ذلك لانه يمكنه ان يمدده ويأخذ ذلك منه لانه قد ظفر بحبس حقه وان كان الغريم يدفعه  
ويمانه برفع الامر الى القاضي فيجده القاضي مليا فيكلفه قضاء الدين \* وخبيلة اخرى ان يقول  
الطالب للمطلوب من الابتداء وكل احدا من خدمي ليقبض ذلك زكوة مالي ثم وكله بقضاء  
دينك فاذا قبض الوكيل بصير المقبوض ملكا لوكله وهو المديون والوكيل بالقبض وكيل بقضاء  
دينه فينضي دينه من هذا المال بحكم وكالته قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني  
رح احسن ما قيل في اصل هذه الخبيلة ان يعطي صاحب المال المديون من ماله العين زيادة  
على مقدار الدين حتى يقضي بمقداره من المال العين ويبقى له بعد قضاء الدين شيء ينتفع به  
فلا يقع في قايده ان لا يفي بما شرط عليه فان كان للطالب شريك في هذا الدين بان كان لرجلين

عالم رجل الف درهم اراد احدهما ان يحتال بما ذكرنا في نصيبه واراد الشريك الآخر ان يشاركه فيما نبض من الدين كان له ذلك فان اراد ان لا يشاركه ذلك الغير فيما تمضى فالحيلة في ذلك ان بعد ما دفع صاحب المال من ماله العين الى الغريم قدر الدين ناويا من الركوة بتصدق صاحب المال على هذا المدينين بحصته من الدين ثم ان المدينين يهب ذلك المقبوض من صاحب المال فيصح ولا يكون لشريكه حق المشاركة معه في المقبوض \* ومن وجد آخر ان يستقرض المدينون من رجل ما لا يتقدر حصة هذا الشريك ويهب من هذا الشريك ثم ان هذا الشريك يتصدق بذلك على المدينين ناويا عن ركوة ماله ثم يبرأ هذا الشريك المدينون من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه الآخر عليه سيل \* من عليه الزكوة اذا اراد ان يكن ميتا عن زكوة ماله لا يجوز والحيلة فيه ان يتصدق بها على فقير من اهل الميت ثم هو يكتن به الميت فيكون له ثواب الصدقة ولا اهل الميت ثوابه، التكنين وكذلك في جميع ابواب البر التي لا يقع به التكليف كعمارة المساجد وبناء القنابر والرباطات لا يجوز صرف الزكوة الى هذه الوجوه \* والحيلة له ان يتصدق بمقدار زكوة على فقير ثم يأمره بعد ذلك بالصرف الى هذه الوجوه فيكون للمتصدق ثواب الصدقة ولداك الفقير ثواب بناء المسجد والفقير وفي تناوي ابني اللبث رح موات على شرط يحسون عدوها اقوام كان للسلطان ان يأخذ العشر من غلاتها وهذا الجواب انما يستقيم على قول محمد رحمه الله لان الجحشون عنده عشيرة والمؤنة تدور مع الماء ولو اطاح السلطان شيئا من ذلك الرباطة لا يجوز ولا يحل للمولى ان يصرفه الى الرباط \* والحيلة في ذلك ان يتصدق السلطان بذلك على الفقراء ثم الفقراء يقدمون ذلك الى المولى ثم يصرف ذلك الى الرباط كذا في الدخيرة \* النصيب الرابع في الصوم اذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجبا وشعبان فاذا شعبان نقص يوما والحيلة ان يسافر مودة السفر فينوي اليوم الاول من شهر رمضان عما التزمه اذا اراد ان يؤديه في العيد من صوم ابيه او صلواته وهو فقير فانه يعطي منبوين من الحنطة فقيرا ثم يستوبه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم كذا في التناوي السراجية \* في العمون ولو حلف لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان بثلاث تطليقات امرأته فاراد ان لا يبحث فالحيلة ان يسافر ويغتر كذا في التناوي خانية \* الفصل الخامس في الحج الحيلة للافاقي اذا اراد دخول مكة من غير احرام من الميقات ان لا ينصذن خول مكة واسايقصد مكانا آخر وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان

بني عامر فان بستان بني عامر موضع هو داخل الميقات الا انه خارج الحرم او موضعاً آخر بهذه  
الصفة لحاجة ثم اذا وصل ذلك الموضع يدخل مكة بغير احرام كذا في الذخيرة \* الفصل السادس  
في النكاح ادعت امرأة على رجل نكاحاً والرجل جحد ولا بينة للمرأة والاستحلاف لا يجري  
في النكاح عند ابي حنيفة رح قالت المرأة للقاضي لا يمكنني ان اتزوج لان هذا زوجي وانكر  
النكاح فمره ليطلقني حتى اتزوج والنكاح لا يمكنه ان يطلقها لان بالطلاق بصير مقراً بالنكاح فماذا  
يصنع حكى عن الشيخ الامام الزاهد علي البزدوي رح ان القاضي يقول للزوج فلها ان كنت  
امراًتي فانت طالق ثلثا فان على هذا التقدير الزوج لا يصير مقراً بالنكاح ولا يلزمه شيء ولو كانت  
امراًة له تتخلص من جهالة ويمكنها التزوج بغيره كذا في الذخيرة \* رجل ادعى على امرأة نكاحاً  
واراد القاضي تحليفها على قول ابي يوسف ومحمد رح فالتجيلة لها في دفع اليمين عن نفسها  
ان تزوج بزواج فان بعد ما تزوجت لا تستحلف للمدعي فان فائدة الاستحلاف النكول الذي هو اقرار  
ولو اقرت بالنكاح للمدعي بعد ما تزوجت بزواج لا يصح اقرارها فلا تستحلف لانعدام العدة \*  
اذا اراد الرجل ان يحدد النكاح امرأته ولا يلزمه مهر آخر بلا خلاف كفى يصنع يجب ان يعلم  
ان من تزوج امرأة على مهر معلوم ثم تزوجها ثانياً بمهر آخر مسمى قبل يجب النسب بينان ففى  
المسئلة خلاف وقد مرت المسئلة في كتاب النكاح ثم اذا اراد الزوج ان لا يلزمه مهر آخر بلا خلاف  
ينبغي ان يحدد النكاح ولا يذكر المهر او يحدد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر آخر \* الاب  
اذا زوج ابنته من انسان فطلبوا منه ان يقر بقبض شيء من الصداق فلا اقرار بالقبض باطل  
لان اهل المجلس يعرفون انه كذب حقيقة واما الهبة فان كانت الهبة كبيرة والاب يقول  
اهب باذن البنت كذا وكذا ثم يضمن للزوج عنها يقول ان انكح ابنتك بالهبة ورجعت  
عليك فانما ضامن لك عنها يكون هذا الضمان صحيحاً بكونه مضافاً الى سبب الوجوب وان كانت  
الابنة صغيرة فالهبة لا تصح حيلة ولكن ينبغي ان يحيل الزوج بعض الصداق على اب الصغيرة  
ويفرغ ذمته ان كان اب الصغيرة املي من الزوج او يعتقد ان العقد على ما وراء ما وقع  
الاتفاق على هبة حتى أنه ان وقع الاتفاق على ان يكون الموهوب من الشخص مائة مائة ينبغي  
ان يعتقد ان العقد على اربعمائة واذا جعل بعض مهر ابنته البالغة معجلاً والبعض مؤجلاً البعض  
هبة كما هو المعهودة وطلبوا من الاب الضمان ومُرَاد الاب ان لا يلزمه شيء يقول الاب اهب

كذا فان لم تجز الابنة النجبة فهي علي ولا يقول اهب باذن الابنة علي ما ذكرنا في المسئلة الاولى  
 ففي هذه الفتوة لا يلزم الاب شيء \* رجل له مملوك سأل ان يزوجه امه او حرة تخاف المولى  
 ان يزوجه يتكاسل في اموره ولا يرغب احد في شراؤه بعد ذلك فالحيلة للمولى ان يقول له زوجك  
 امي هذه او هذه الحرة علي ان امرها يدي واطلقها كلما يريد فانما قبل العبد نكاحها يصير الامر بيد  
 المولى بطلقها المولى كلما اراد \* رجل اراد ان يتزوج امرأة فخشيت المرأة ان يخرجها من ذلك البلد  
 او خافت ان يتزوج عليها فارادت التوثيق منه بغير معين فالحيلة ان تزوجه نفسها علي مهر مسمى  
 علي ان لا يخرجها من البلدة وان اخرجها من البلدة فلها اتمام مهر مثلها وبقرا الزوج ان مهر  
 مثل نسائها كذا وكذا بشيء اكثر منها مما ينقل علي الزوج ويشهد بذلك علي نفسه فان عزم  
 علي اخرجها من تلك البلدة اخذته بتمام مهر مثل نسائها وكان القاضي الامام ابو علي  
 النسفي رح يقول انما يصح هذا الاقرار من الزوج اذا كان في خيز الاحتمال اما اذا كان في خيز  
 المحال فلا يصح ومن الماشايخ رح من قال ما ذكرنا يستقيم حيلة علي قول من يقول بان الشرط  
 الذي جاز كالاول اما علي قول من يقول بان الشرط الثاني لا يصح فاذا لم يقر به كان النكاح  
 المثل لا غير لا تستقيم هذه الحيلة ثم اذا جاز هذا الاقرار جاز هذا الشرط علي قول من يقول بجواز  
 وهي تعلم ان المقر به اكثر من مهر مثلها فلها ان تأخذ جميع المقر به في الثمن اما ان يبيعها وبين  
 الله تعالى فليس لمان تأخذ اكثر بادة علي مهر مثلها الا اذا اعطاها الزوج ذلك بطيب نفسه فاما اذا  
 تزوجها من غير هذه الحيلة فاراد ان يخرجها الزوج فارادت حيلة لا يمكن اخرجها من البلدة  
 فالوجه في ذلك ان تقر المرأة بالدين ممن تثق به من الوالد او الولد او الاخ وتشهد علي اقرارها  
 حتى ان الزوج اذا اراد ان يخرجها من البلدة والمقر له بالدين يمنعها من الخروج غير ان  
 هذه الحيلة انما تكون حيلة علي قول امي يوسف رح لا علي قول محمد رح لان عند محمد رح يصح  
 اقرارها بالدين في حق نفسها لا في حق الزوج حتى لا يكون للمقر له ان يمنعها من الخروج  
 مع الزوج فان خاف المقر له ان يحلله الزوج بالدين لك عليها هذا المال يبيعها بذلك المال  
 وبأختي اذا حلف لا يأتها وهذا انما يتأتى علي قول امي يوسف رح للمقر له ان يمنعها من الخروج  
 مع الزوج فكان للزوج ان يستحلف المقر له بالله ان ما اقرت لك به حق ولكن الحيلة التي يتأتى علي  
 قول الكل

قول الكل أن نشترى ممن تثق به شيئا منهم غال أو تكفل عن غيرهما ممن تثق به بامرة أو بغير  
امره فإن للبائع والمكفول له أن يمنعها عن الخروج عند الكل إلى أن تؤدى الشئ والدين وإذا  
افترت بالكفالة كان للمكفول له أن يمنعها عن الخروج عند الكل فتصير هذه حيلة عند الكل أيضا  
والحاصل أن في كل موضع افترت وذكرت للمقرب سببا يصح اقرارها في حق المقر له وفي حق  
الزوج عند الكل حتى كان للمقر له أن يمنعها عن الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع  
افترت ولم تذكر للمقرب سببا كان في صحة اقرارها في حق الزوج اختلاف على نحو ما بينا وإذا  
زوج الرجل ابنته من عبده ثم مات السيد ففسد النكاح لأنها ملكت جميع رقية زوجها إن لم يكن  
معها وارث وشقصا منه إن كان معها وارث وأبيا كان فسد النكاح فإن أراد المولى أن لا يفسخ  
النكاح بموته فالحيلة فيه أن يكاتب العبد على مال ثم يزوجه ابنته منه ولا يفسد النكاح بموت  
المولى كذا في المحيط \* رجل خطب امرأة إلى نفسها فاجابته إلى ذلك وكرهت أن يعلم  
بذلك أولياؤها فجعلت امرأها في تزويجها إليه بجوز هذا النكاح وإن كان الزوج كره أن يسميها  
عند الشهود فما الحيلة في ذلك قال الحيلة إذا جعلت امرأها إليه وفي النكاح وفاق لها على المهر  
فالنكاح يجيئ إلى الشهود ويقول لهم اني خطبت امرأة إلى نفسي وبذلت لها من الصداق كذا  
فرضيت بذلك وجعلت امرأها التي لا تزوجها واشهدكم قد تزوجت امرأة النبي جعلت امرأها التي  
على صداق كذا أو ينقض النكاح بينهما إذا كان الزوج كفؤا لها هكذا ذكر الخصاص في حيلته  
قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح الخصاص اكتفى بهذا القدر من التعريف  
لجواز النكاح وبعض مشائخنا رح كانوا يقولون هذا رأي الخصاص رح وفي جواز هذا النكاح  
كلام لانهم تصرعونه هكذا حكى عن مشايخ بلخ رح قال رح قال شمس الائمة الحلواني رح  
أن الخصاص كثر في العلم وهو من جملة من يضح الاقتداء به كذا في الذخيرة \* قال وسئل  
ابو حنيفة رح عن اخوين تزوجا ختين فزفت امرأة كل واحد منهما التي زوجا اختها فلم يعلموا  
بذلك حتى اصبحوا فاذكر ذلك لابي حنيفة رح فقال ليطلق كل واحد منهما امرأة أنه تطليقة ثم يزوجه  
كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وفي مناقب ابي حنيفة رح ذكر لهذه المسئلة حكاية انها  
وقعت لبعض الأشراف بالكوفة وكان قد جمع العلماء لوليته وفيهم ابو حنيفة رح وكان في عدد الشبان  
يومئذ فكانوا جالسين على المائدة إذ سجدوا ولولته النساء فقل ما ذا أصابهم فذكروا أنهم



قد علموا ان كل واحد منهما على صاحبه وحل كل واحد منهما انما اذ حلت عليه  
 وقالوا ان العدا على ما تدكم مسائلهم عن ذلك فقال سفيان الثوري رح مينا رضي علي  
 رضي الله عنه علي كل واحد من الزوجين المهر وعلى كل واحدة منهما العدة فاذا انقضت  
 عدتها دخل بها زوجها وانقضت رجة بكت فاصعه على طرف المائدة كما لم تنكر في شيء  
 فقال له من الى جسد امرأ ما عندك هل عندك شيء آخر فنصبت سفيان الثوري رح مال  
 ما اذا يكون عدة بعد قضاء علي رضي الله عنه يعني في الوطء والشبهة فقال ابو حبيبة رح علي  
 والزوجين بانني بهما ما ل كل واحد منهما انه هل تحب المرأة التي دخلت بها قال نعم ثم  
 قال لكل واحد منهما طلاق امرأتك تطليقة بانهم روج من كل واحد منهما المرأة التي دخل  
 بها وقال قوما الى اهلكمنا علي بركة الله تعالى فقال سفيان رح ما عدا الذي صنعت فقال احسن  
 الوحوه واقر بها الي الاله واعدها من العداوة ارايت لو صغر كل واحد منهما حتى تنقصي  
 العدة اما كل ينفي في طلب كل واحد منهما شيء بدحول احبه بروحه ولكني امرت بكل واحد  
 منهما ان يفتي بطلاق روحه ولم يكن به وبين روحه حول ولا حلوة ولا عدة عليهما من الطلاق ثم  
 ثروحت كل امرأة من وطئها وهي معتدة منه وعدته لا تمنع نكاحه وقام كل واحد منهما مع  
 روحه وليس في طلب كل واحد منهما شيء معهما من وطئه اني حينئذ رجع وحسن تأملهم في هذه  
 الحكايات بان فقه هذه المسئلة التي حتم بها الكتاب كذا في المسوط \* الفصل السابع في الطلاق رجل  
 كتب الى امرأته كل امرأة لي عبركم وعصر فلا تهمني طالق ثم صحى ذكر ولانه وبعت بالكتان الي  
 امرأته لا تطلق ولانه وحده حيلة جديدة للطلقة الثلث اذا حافت ان يمسكها الزوج ان يقول الذي  
 تريد التحليل قبل ان يتردها فيل ان تروحتك وحا معتك مرة فانت طالق ثلثا وقال انت  
 طالق واحدة فانت واد اقل ذلك فزوج المرأة نفسها مرة اذا جامعها مرة يقع عليها الطلاق  
 ويحصل لها الخلاص \* خبانا حري في اصل المسئلة ان تقول المرأة للمحلل روجت منك علي  
 ان امري بيدي اطلق نفسي كلما او بدتم يقبل الزوج فيصبر الا امر بدها تطلق نفسها كلما ارادت  
 ولو بدأ المحلل فقال تروحتك علي ان امرك بيدك تطلق كلما تريد فقلت نفسها لا يصبر الا امر  
 بدها \* وجعلنا حري ان يتول الروح المحلل المرأة تروحتك علي ان امرك بيدك بعد ما  
 تروحتك وطلعتي يسب كلما تريد ان تقول المرأة تطلقت يصبر الا امر بدها بصا المطلقه الثلث اذا

ارادت التزوج والرجوع الى الزوج الاول وهي تكره ان تزوج نفسها رجلا فتستشير بانها قد استحلّت فالحيلة في ذلك ان كان لها مال يهب لبعض من تثق به تمن مصادرك ثم يشتري الموهوب له بذلك الثمن مملوكا صغيرا مرادفا مثله لجماع النساء ثم تزوج نفسها منه بشهادة شاعدين باذن مولى الغلام فاذا دخل بها الغلام يهب المشتري هذا الغلام للمرأة فتقبله وتتخذ فيطلق النكاح فاذا اعتدت رجعت الى زوجها بنكاح صحيح ثم يبعث بالمملوك الى بلد من البلدان فيباع هناك فيبقى امرها مستورا هكذا ذكر الخصاص رح هذه الحيلة \* واذا اراد ان يطلق امرأته ولا يقع طلاقه ينبغي ان يستبني وينبغي ان يكون الاستثناء موصولا ملفوظا حتى ان المفصول لا يعمل فكذا المضد في ثلثه لا يعمل وكونه مسموعا هل هو شرط فقد اختلف المشايخ رح فيه بعضهم قالوا ليس بشرط واما الشرط تصحيح الحروف والتكلم به وبعضهم قالوا وكونه مسموعا شرط والمسئلة معروفة في كتاب الطلاق ثم اختلف المشايخ رح في فصل الطلاق والعناق اذا قرن به الاستثناء هل يتصف الشخص بكونه موقعا مع انه لم يثبت الوقوع حتى من حلف وقال والله لا طلقن اليوم امرأته تطليقة واحدة او ثلثا فقال لها في اليوم انت طالق ثلثا ان شاء الله او قال لها انت طالق ثلثا على الف فقالت المرأة لا اقبل كان هذا الرجل بارا لم يحنث في يمينه وهو اختار مشايخ بلخ رح وهكذا روي عن ابي حنيفة رح حتى روي عنه ان من قال والله لا طلقن امرأته اليوم ثلثا او قال واحدة فالحيلة في ذلك ان يقول لها انت طالق ان شاء الله ويقول لها انت طالق ثلثا على الف درهم فلا تقبل المرأة ولا يحنث الرجل ويكون بارا في يمينه وكذلك اذا حلف ان يبيع فباع يباع فاسدا فقد برقي يمينه فاعتبر بائعا موجبا للملك وان لم يثبت الملك فكذا في مسئلة الاستثناء في الطلاق يعتبر موقعا وان لم يثبت به الوقوع ومشايخنا رح يقولون لا يتصف بكونه موقعا فجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية وقالوا في المسئلة التي تقدم ذكرها ان الحالف لا يصير بارا في يمينه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة \* رجل قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم ثلثا فانت طالق ثلثا فالحيلة ان يقول لها انت طالق ثلثا على كذا ولا تقبل المرأة ولا يقع الطلاق في رواية عن ابي حنيفة رح وعليه الفتوى لو ان رجلا طلق امرأته بائنا وانكر فالسبيل ان تدخل المرأة بيتا فيبعث زوجها فيقال له انك تزوجت امرأة وهي في هذه الدار فقال ليست لي امرأة في هذه الدار فيقال له كل امرأة لك في هذه الدار فهي طالق بائن فاذا حلف تبرز المرأة اليه فظهر طلاقها اذا حلف بثلاث تطليقات ان لا يكلم فلانا فالسبيل ان يطلقها واحدة بائنة ويدعها حتى تنقضي

عندئذ ياتيكم ولا تأخذوا بروحها كذا في السراحيه \* الفصل الثامن في الطلع سئل ابو حبيبة  
عن رجل قال لا امرأته انت طالق قلنا ان سألته الطلع ان لم اطعك وحلفت المرأة تعق  
مما اليكها وتصديق ما لها ان لم تسأله الطلع قبل الليل فحاه الى ابي حبيبة رح فقال ابو حبيبة رح  
 للمرأة سأله الطلع فقالت لروحها اسألك ان تحلعي فقال ابو حبيبة رح للزوج هل قد حلعتك طلي  
 الى درهم تعطيا بهال لها الروح ذلك قال ابو حبيبة رح للمرأة نولي لا اقله مالت المرأة لا اقل  
 ملئت فلان ابو حبيبة رح قومي مع روحك فتدبر كل واحدكم كما في بيته \* حيلة اخرى للمرأة  
 اذا كان بين المرأة وتعق مما اليكها وصدقة ما لها ان سيع جميع ذلك ممن تثق به حتى يمضي  
 اليوم وليس في ما كها شي فتعل اليمين لا اليه حراء ثم تستعمل البيع كذا في المحيط \*

الفصل التاسع في الايمان رجل حلف ان لا يتزوج بالكوكة والحيلة في ذلك ان يخرج  
 الزوج وولي المرأة من الكوفة ويعتد ان الكاح خارج الكوفة فلا بحث في بيته \* حيلة اخرى  
 ان يوكل الرجل رجلا من الكوفة ويعتد ان الكاح خارج الكوفة ولا بحث في بيته \* حيلة اخرى  
 في بيته المعتصر في هذا الباب حث الوكيل لاحث الموكل اذا حلف ان لا يطلق امرأته سحارا  
 بالحيلة في ذلك على فيا هو مسئلة الكاح التي تقدم ذكرها ان يخرج من سحارا ويطلقا او يوكل  
 رجلا حتى يطلقها الوكيل خارج سحارا فلا بحث في بيته اذا اراد الرجل ان يسافر فتخلعه امرأته  
 تعق كل حارثة يشتريها فيقول له كل حارثة يشتريها فهي حرة والحيلة للزوج اذا حلفته بهذا  
 ان يقول نعم ويعني بذلك الممثلة او قرية معينة اذا نوى ذلك ثم اشترى حارثة لا تعق عليه  
 وهذه المسئلة تشير الى ان الرجل اذا عرس على عيرة بميسا من الايمان فيقول ذلك الغير  
 نعم ان يكفي وبصبر حاله ان تلك اليمين التي عرس عليه وهذا فصل يختلف فيه المتأخرون قال  
 بعضهم لا يكفي قوله نعم ولا بد من ان يصرخ باليمين وقال بعضهم يكفي وهذه المسئلة دليل عليه  
 وهو الصحيح كذا في الدجيرة \* رجل قال ان فعلت كذا فتعدي حرو جميع ما املكه صديقه  
 بالحيلة ان يشتد ذلك كله ممن يثق به وسلم اليه وباعل ذلك ثم يستوهده \* رجل اراد ان يكتسب  
 حارثة له ويطأها فانه يشها لاس له صغير ثم تروحها ان لم تكن تحتة حرة ويكون اولاده احرارا  
 كذا في السراحيه \* وفي العيون لو ان رجلا اراد ان يدبر صده ويحور بعبه فليقول اذا امت

وانت في ملكي فانت حر فانه يجوز اذا ما بت يعق هكذا روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة  
رح ان يبعه جائز كذا في التنازع خانية \* نوع في قبض الدين اذا كان لرجل على رجل مائة  
درهم فقال رب الدين عهدي حر ان اخذتها اليوم متفرقا فالحيلة في ذلك ان يأخذ بغض المائة  
متفرقا او جملة وان قال ان اخذتها اليوم الا جملة فعدي حر فاخذ جميع المائة منه ثم وجد  
فيها درهمين ستون فارد ان يستبدلها فلا يحسن في يمينه فالحيلة ان يستبدلها في الغد فلا يحسن في  
يمينه وكذلك لو ترك الاستبدال اصلا ولو استبدلها اليوم يحسن في يمينه اذا حلف ليأخذ من  
فلان حقه او ليقبضه ثم بدله ان لا يأخذ بنفسه فالحيلة ان يأمر غيره حتى يأخذ ولا يحسن وكذلك  
لو بدله ان لا يأخذ من المحلوف عليه بنفسه فالحيلة ان يأخذها من وكيل المحلوف عليه  
ولا يحسن وكذلك لو اخذها من رجل كفل بالمال عن المحلوف عليه بامر من رجل احاله  
المحلوف عليه بامر فقد بر في يمينه هكذا ذكر في القدروري وذكر في العيون مسئلة تدل على انه  
يحسن في يمينه وصورة ما ذكر في العيون اذا حلف الرجل لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبض  
من وكيل المطلوب حسنت وان قبضه من المظبوط لم يحسن وكذلك لو قبضه من كفيل للمظبوط  
المحتمل عليه لم يحسن وفي القدروري لو حلف المطلوب ليعطي فلانا حقه فامر غيره بالاداء  
او احال فتبعض بر في يمينه وان قضى منه متبرع لا يبر وان نفي ان يكون ذلك بنفسه صدق  
ديانه وقضاء ربه ايضا لو حلف المطلوب ان لا يعطيه فاعطاه باذن جهة اخرى حسنت وان عني ان  
لا يعطيه بنفسه لم يدين في القضاء وذكر في موضع آخر انه يصدق من غير فصل والصحيح ما ذكرنا  
اولا كذا في الذخيرة \* لو ان رجلا ساوم رجلا بثوب واني البائع ان ينقصه من اثنا عشر فقال  
المشتري عبدة حر ان اشتراه باثنا عشر درهما ثم بدله ان يشتريه ينبغي ان يشتريه باحد عشر  
درهما ودينارا او باع باحد عشر درهما وثوبا ولا يحسن في يمينه وهذا الذي ذكر جواب القياس  
اما على جواب الاستحسان يحسن فقد ذكر محمد بن حنفية ان حلف ان لا يبيع عبدة بعشرة دراهم  
الا بكثر او الا بزيادة تسعة ودينار القياس ان يحسن وفي الاستحسان ان لا يحسن في يمينه  
ولم يذكر في هذا الفصل ما اذا باع تسعة وثوب قال مشائخنا راجح وينبغي ان يحسن في يمينه قياسا  
واستحسانا لان الثوب مع الدراهم جنسان مختلفان قياسا واستحسانا فلا تكثر الدراهم بالثوب  
فلا يكون هذا البيع مستثنى عن اليمين بل كان داخل تحت اليمين قياسا واستحسانا ولو حلف

ان لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يزداد ثم احتاج اليه ولم يجد من يشتريه بالزيادة قال  
 ينبغي ان يبيع بتسعة دراهم ولا يحنث في يمينه وكان ينبغي ان يحنث لانه جعل تمام يمينه البيع  
 بالزيادة على العشرة ولم يوجد العاية فقيمت اليمين بموجب ان يحنث كما لو باعه بعشرة والجواب  
 ان الحنث لا يتبع بقاء اليمين واسا يتبع بوجود شرط الحنث ولكن في حال بقاء اليمين فعيما  
 اذا باعه بتسعة لم يوجد شرط الحنث لما مر فلا يحنث لعدم شرط الحنث لالعدم بقاء اليمين وفيما  
 اذا باعه بعشرة وجد شرط الحنث واليمين باقية فحنث هذه الجملة من الجامع وتذكر المسئلة  
 الاخيرة هشام في نوادره عن امي يوسف رح وقال الثيباس ان لا يحنث وبه يأخذ كذا في المحيط \*  
 ولوحظ ان لا يبيع هذا الثوب من فلان بشئ ابدا فالجملة في ذلك ان يبيع الثوب منه ومن رحل  
 آخر ولا يحنث في يمينه \* جملة اخرى ان يبيع هذا الثوب منه بعرض \* جملة اخرى ان يوكل رجلا  
 حتى يبيع الثوب من المحلوف بيمينه في ايمان الاصل ان من حلف ان لا يبيع ولا يشتري فلما  
 اسما بذلك لا يحنث الا اذا كان سلطان لا يتولى ذلك بنفسه فحنث بالا مر والمسئلة معروفة  
 وجملة اخرى ان يبيع هذا الثوب فضولي من المحلوف عليه ثم ان المحالف يجيز البيع ولا يحنث  
 في يمينه كذا في الذخيرة \* اذا قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر ثم بدله ان يشتري العبد  
 فالجملة ان يشتريه على ان البائع يهبه بالخيار ولا يحنث في يمينه \* جملة اخرى على قول امي حنيفة  
 رح ان يشتريه على ان المشتري بالخيار فخبير المشتري يمنع دخوله المشتري في ملك المشتري  
 عند امي حنيفة رح فلا يملك المشتري بغير الشراء فلا يعتق عليه وتحل اليمين كذا في المحيط \*  
 كذلك ذكر الحشاف وخ في حبله وفيه نوع شبهة فقد ذكر محمد رح في الجامع الصغير ان من حلف  
 وقال ان اشتريت هذا العبد فهو حر فاشتراه على انه بالخيار عتق عليه من غير ذكر خلاف والمشائي  
 رح خرجوا المسئلة على قول اصحابا جميعا قالوا ما على قولهما طاهران خيار المشتري عندهما  
 لا يمنع دخول العبد في ملك المشتري فوجدنا شرط العتق هو العبد في ملكه وما عند امي حنيفة  
 رح بلان مدة خيار الشرط ان كان يمنع دخوله المشتري في ملك المشتري الا ان الاعتاق  
 يتعلق بالشراء لا بالملك والمعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمهر سل فيغير فائلا بعد الشراء هذا  
 العبد حر \* جملة اخرى ان يشتري هذا العبد مع رجل آخر \* وجملة اخرى ان يشتري تسعة وتسعين  
 سهما من هذا العبد لنفسه ثم يشتري السهم الباقي لابنة الصغير او لامرأته ما مرها او يشتري تسعة

وتسعين سهماً لنفسه ثم ان البائع يقوله بالسهم الباقي وعلى هذا اذا قال ان اشترت هذه الدار  
فكذا فاشترى تسعة وتسعين سهماً لنفسه واشترى السهم الباقي لابنه او لامرأته ولو وُهب له السهم  
الباقي ففي العبد وما اشبهه مما لا يحتمل القسمة تصح الهبة وفي ما يحتمل القسمة لا تصح الهبة  
وفي الوجهين جميعاً لا يحسن في يمينه كذا في الذخيرة \* نوع آخر في الاكل اذا قال لامرأتي انا  
اكتب من هذا الخبز فانت طالق فالحيلة لها حتى ان تأكل ولا تطلق ما روي عن ابي حنيفة ربح  
انه ينبغي لها ان تدق ذلك الخبز وتلقيه في عسيدة وتطبخه حتى يصير كالكاذا اكلت لا يحسن  
وفي القدوري هدى الى حيلة اخرى فقال لو جفقه ودقه ثم شربه بماء لم يحسن وان اكله مبلولاً  
حسنت اذا حلف لا يأكل طعاماً فلان ثم بداله ان يأكل فالحيلة فيه ان يبيع المحلوف عنه ما هيأ من الطعام  
من الحالف ثم يأكل الحالف فلا يحسن وكذلك لو اهدى المحلوف عنه طعاماً للحالف فاكل الحالف  
لا يحسن لان الطعام صار ملكاً للحالف بالبيع والاهداء فكان الثالث آكل الطعام نفسه قال شمس الائمة  
المحلواني ربح الخصاف جوز بيع الطعام هناك وانما يجوز هذا البيع اذا كان الطعام مضافاً اليها ويشترى  
البائع الى موضعه بان يقول من يدر كذا او من حين كذا او يعرفه بشيء اما ان اطلق اطلاقاً لا يجوز  
هذا البيع رجل اخذ ثقبه ووضعها في فيه لئلا يحلف رجل وقال ان اكلتها فامرأتني طالق وقال رجل  
آخر ان اقبلتها فامرأتني طالق فالحيلة ان يلقى بعض اللقمة ويأكل بغض اللقمة فلا يحسن واحداً من  
الحالفين فان لم يفعل المحلوف عليه هذا ولكن جاء انسان آخر واخرج اللقمة من فيه المحلوف عليه  
ولفها قال ان اخرجه والمحلوف عليه هذا على ان لا يفعل ممتنع بجهل مغلوب على ذلك  
لا يحسن واحداً من الحالفين كذا في المحيط \* نوع آخر رجل حلف بالطلاق ان لا ينطق عليها فالحيلة  
ان يهبها مالا حتى تنفق على نفسها او يبيعها مالا او اشترى منها شيئاً بمال او استأجر منها شيئاً  
بمال فتنفق على نفسها من ذلك بمال ولا يحسن وكذلك لو وهب لها جانوا تستغله وتنفق من  
خلته او آجر الخانوت منها بشيء يسير حتى انفقت على نفسها من غلته لا يحسن \* وجه آخر  
ان تستأجر المرأة زوجها كل سنة كذا على ان يتجربا في انواع التجارات فيكون كسبه لها تنفق منه  
عليه وعلى نفسها وهذه حيلة طارة من جنس مسائل النفقة ما ذكر في حبل الاصل رجل وهب  
لرجل مالا ثم قال الوهاب امر لي طالق فلان انفقت هذا المال الذي وهبت لك الا على اهلك  
فان الموهوب له ان يتضي بعض ذلك المال دئناً عليه وينفق البعض على اهله هل يحسن الحالف

قال لا حتى يتفق كل المال على غير اهله كذا في المحيط \* سئل شيخ الاسلام ابو الحسن عمن  
 قد امر انان طلبت احدهما من الزوج ان يطلق صاحبتها وضيق الامر عليه وهو لا يتخلص منها  
 وليس من رايه ان يثارق صاحبته فلما لوجه في ذلك ان يتزوج امرأة اخرى باسم صاحبتها ثم  
 يقول طلقت امرأتي فلانة ويعني به التي تزوجها \* ووجه آخر ان يكتب اسم تلك المرأة واسم  
 ايها على كفيها اليسرى ويشير بيده اليمنى الى المكتوب ويقول طلقت فلانة هذه بنت فلان  
 فتتوهن طالبة انه يطلق التي تطلب منه طلاقها كذا في الذخيرة \* لو دخل جماعة على رجل  
 واخذوا امواله وحلقوه ان لا يخبر باسمائهم فالسبيل ان يقال له انا نعد عليك اسماء والنا بامير  
 لبس بسارق اذا ذكر به قل لا واذا اتينا الى السارق فاسكت او قل لا اقول فيطهر الامر ولا تبحث  
 رجل علم ان امير البلاد اراد ان يجعله في لا يخالف الملك يكتب على كفه اليسرى الملك فلما  
 قيل له عليك كذا عبيدك ونساؤك كذا ان كنت تخالف هذا الملك جعل الرجل يشير بيده اليمنى  
 الى الملك المكتوب على الكف وكذا يدبه في الكف وهو يقول لا اخالف هذا الملك فلم تبحث كذا  
 في السراجية \* رجلان حلفان لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه فالحيلة ان يدخل  
 متغاضا وكذلك الحيلة في اليمين بالكلام اذا قال كل واحد منهما لصاحبه لا ابتداء بكلام تكلم بما  
 فلا تبحث احد منهما اذا خالف الرجل لا يدخل دار فلان فاه دخل مكرها لا تبحث هذا اذا جده اسان  
 وادخله مكرها فاما اذا اكبرهم حتى دخل معه بنفسه بحث فندنا اذا حلف لا يدخل على فلان  
 فالحيلة ان يدخل الحالف اولاهم يدخل المحلوف عليه فلا تبحث الحالف كذا في المحيط \*

الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة رجل له جارية رخص عليها العتق والتدبير فكرهت ذلك  
 وقالت البيع نسمة الصب الي فالبيع نسمة البيع مدن يريد اعانها فاراد المولى ان يوصي بان يباع  
 من يريد شراء هاسمة ويعلم انه لا بد من خط شيء من ثمن ثلها يرغب المشتري في شرائها او  
 اوصى بان يباع ويهبط من المشتري بعض الثمن لا تصح الوصية لانها خصلت للجهول  
 والوصية للجهول لانجو فالحيلة في ذلك ان يقول المولى يريها من احببت واردت وحطوا  
 عن المشتري من ثمنها الف درهم فاذا احببت وعينت اسانا يتبع ذلك الرجل للوصية بالمجابات  
 فيقال لذلك الرجل ان فلانا اوصى ان تباع هذه الجارية منك سمة بشئ مثلهما ويخط عنك من  
 ثمنها

ثمها كذا فان رضى في شرائها قباع منك رجل له جارية طلبت من المولى ان يعتقها ويتزوجها ففكر المولى ذلك واراد ان يطيب نفسها ما الحيلة فيها قال الحيلة ان يبيعهما ممن يثق به عن شرائها او يهبه الله ويقبضها الموهوب له ثم يعتقها بحضرة شهود البيع ويتزوجها بحضرة ثم يقول للشي باعها منه اقلنى البيع فيها فاذا قال البيع فيها ينسخ النكاح وتدفع الى مالكه وكان له ان يطأها بياك اليمين ولا تعلم الجارية بشيء من هذا فطيب نفس الجارية وهي مملوكة له هكذا في المخطئ \* عبد بين رجلين كاتب احد هما نصيبه صار الكل مكاتباً عليه عبد ابي يوسف ومحمد رح ولشربكه الخيار ان شاء نقض الكتابة في كل العبد وبطالها وان شاء ضمن المكاتب قيمة نصيبه فان اراد ان يصير نصيب كل واحد منهم مكاتباً عليه ولا يضمن لشيء فالحيلة في ذلك ان يوكل رجلان كاتب نصيب كل واحد منهم في كلمة واحدة فيقول الوكيل للعبد كاتبك عن المولىين جميعاً على كذا وكذا واذا نهل العبد صار مكاتباً للمولىين جميعاً ولا يضمن احد هذا لصاحبه عندهما ولا عبد ابي حنيفة رح فان قبض احد هما من بدل الكتابة شيء لشاركه الآخر فيما قبض سواء كان بدل الكتابة عن المولىين جميعاً عن جنس واحد او من جنسين مختلفين ثم الحيلة لهذا حتى يكون نصيب كل واحد منهما مكاتباً ولا يشاركه واحد منهما صاحبه فيما قبض من المكاتب ان يوكل رجلين كاتب هذا العبد ويفصل الوكيل الكتابة فتنقلب في نصيب واحد منهما وبخالفه في التسمية او يوافقه في التسمية فيقول الوكيل للعبد كاتبك على الف وخمسائة درهم نصيب فلان الف ونصيب فلان آخر وخمسائة وقال العبد قبلت ذلك كله او يقول كاتبك على الف درهم وخمسين ديناراً نصيب فلان الف ونصيب فلان خدسون ديناراً فيقول العبد قبلت ذلك كله فاذا فعل الوكيل هذا فقد استوثق ولا يضمن احد هذا لصاحبه وما قبضه احدهما لا يشاركه الآخر ويصير كما لو فرق عقد الكتابة في انتفاء الشركة في المتبرع كذا في التارخانية \* رجل له عبد اراد ان يعتقه المولى والمولى مريض فليأمن المولى ان ينكر وارثه تركته فليأخذ العبد بالسعاية وله مال يخرج العبد من ثلثه قال الخصاص في ذلك ان يبيعه نفسه بمال ويقبض المال بحضرة الشهود فيعتق العبد حتى يشتري نفسه ويأمن المال بقبض المولى ذلك منه قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح شرط الخصاص رح ان يكون قبض المولى البذل بمعاينة الشهود وانما يحتاج الى هذا اذا كان على المولى دين الصحة حتى لا يصح اقراره باستيفاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض واما اذا لم يكن عليه دين الصحة واقر



باستيلاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض فانه يصح اقراره اصل المستلف اذا كاتب عدده  
 في مرضه ثم اقر باستيلاء بدل الكتابة وليس عليه دين النصحة فانه يصح اقراره ويعتبر من الثلث  
 بخلاف ما لو كان في المرض ثم اقر باستيلاء الثمن فانه يصح اقراره ويعتبر من جميع المال فان لم يكن  
 للعبد مال والحيلة ان يدفع المولى اليه مالا في السر ويكتب من ذلك من الورثة ثم يدفع العبد ذلك  
 المال الى المولى بحصة الشهود معتق ولا يكون للورثة عليه سبيل لانهم لا يعرفون ان المولى  
 اعطاه شيئا وذكر هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة ان يبيع المولى هذا العبد ممن يثق به  
 ويقبض الثمن منه بحصة من الشهود فيعتقه المشتري ويصح اعاقته ثم المريض يهب الثمن من  
 المشتري سراً فلا يكون للورثة سبيل لا على العبد ولا على المشتري كذا في الدخيرة في الفصل  
 الحادي عشر في الوقف اذا اراد ان يجعل داراً او ضياعاً صدقة موقوفة على المساكين حال  
 حيته وبعد مماته وخاف ان يرفع الى قاض يبرئ مذهب ابي حنيفة رح ويطل هذه الصدقة  
 وهذا الوقف وطلب لذلك حيلة ما علم بان الوقف على قول ابي حنيفة رح لا يصح مضافاً الى  
 ما بعد الموت الا بطريق الوصية هكذا ذكر الخصاص رح ومعه وطان ان الوقف عند ابي حنيفة  
 رح صحيح اكان مضافاً الى ما بعد الموت او كان موصى به والحيلة في ذلك ان يدفع الواقف  
 ما وقفه الى رجل ويجعله فيما لهذا الوقف ثم ان الواقف يمنع عن صرف الغلة الى المساكين او  
 يبيع الواقف هذا الوقف من اسان وسله الى المشتري ثم ان المتولي يخاصم المشتري في يصل  
 البيع ويخاصم الواقف في يصل امتناعه عن صرف الغلة الى المساكين ويقدمه الى قاض يبرئ  
 صحة الوقف فيقتضي القاضي بصفة هذا الوقف ويصح القضاء لوجود الدعوى من المدعي  
 والخصومة من المادعي عليه ولا يكون لاحد بعد ذلك اطلاقه لان القضاء صادف صحيحاً مجتهداً  
 فيه منذ وصار صحيحاً عليه كذا في المحيط في رجل له مال من وقفه او وقف عليه وعلى غيره ولزمه دين  
 فارد ان يؤكل غريمه فقبض ما يصير له في كل سنة من غلة هذا الوقف فباع من دينه قتال العريم لست آمن  
 من ان تحرقني من الوكالة فارد ان توكلني وكالته لا تدر على اخراحي منها حتى استوفى مالي  
 ذلك والحيلة ان يقرأ الدي عليه الدين ان الواقف كان شرط لنفسه في عمل الوقف ان ينفق على نفسه  
 وعياله من غلة هذا الوقف في كل سنة كذا وكذا مادام حياً وان يتصني منه ذبونه بعد وفاته يدا  
 بذلك ثم اني الغلة بعد ذلك لمن وقف عليهم وان كان لفلان بن فلان يسمى عريه على فلان

الموقف من الذم كذا وكذا درهما بئنا صحيبا وقد كنت ضمنته جميع ذلك ائال منه انا صحيبا جائزا باناً وان الموقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان يعني صاحب الدين في حياته حتى يستوفي دينه من غلته فاذا فعل ذلك فلا ولاية له بعد ذلك ويكتب ايضا اني قد جعلته وكيل في قبض نصيبي من غلته هذه الصدقة حتى يستوفي ما ضمننت له من الدين عن الواقف فاذا اقر بذلك لم يكن له اخراجه بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح في هذه الحيلة نوع اشتباه لانه قال شرط الواقف ان يبدأ بنفقته ونفقة عياله وقضاء دينه فيكون هذا استثناء بعض الوقف لنفسه وهذا باطل عند أبي يوسف رح جائز عند محمد رح فينبغي ان يكتب ايضا في الكتاب اقر هذا المديون ان قاضيا قصي بجوازه فيصير متفقا عليه ثم قال في هذه الحيلة وانه وجب لعلان يسمي غريمه على هذا الموقف كذا فبصح هذا بالاتفاق من هذا الرجل لانه يقر بتقديم حق الغير فيصدق في ذلك كالوارث اذا اقر على مورثه بدين فانه يصح بهذا انه اقر بتقديم حق غيره فصاحب الدين تقدم على الوارث فكذا ههنا ثم قال ويكتب في كتاب الاقرار اني قد كنت ضمننت جميع ذلك ضمنا صحيبا وفيه نوع شبهة ايضا لان الضمان انما يصح اذا مات الواقف مليا امانا ان مات مفسلا لا يصح هذا الضمان عند أبي حنيفة رح فينبغي ان يلحق به حكم حاكم حتى يصير متفقا عليه ثم قال بعد هذا ان الموقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان الغريم وجعل هذه الضبعة في يده يتقبض عليها ويصح هذا الاقرار منه ايضا لانه اقر بتقديم حق غيره على حق نفسه فيصح ثم يكتب انما استوفيت فلان الغريم هذا الدين لا بد له على الضبعة حتى لا يدعيه الا استحقاق لنفسه بكونه في يده كذا في الذخيرة \* الفصل الثاني عشر في الشركة رجلان ارادا ان يشتركا ومع احدهما مائة دينار ومع الآخر ألف درهم والشركة جائزة وان كان احدهما مالين لا يختلط بالآخر لان الاختلاط ليس بشرط عند علمائنا ائمة رح والمسئلة معروفة في كتاب الشركة فان ضاع احد المالين بعد الشركة قبل الشراء يهاك من مال صاحبه وهذا معروف فان اراد ان يضاعف من احد المالين قبل الشراء يكون عليهما ما الحيلة في ذلك قال الحنفية رح الحيلة ان يبيع صاحب الدنانير نصفه دنانيره من صاحب الدرهم نصف دراهمه فيصير المالان مشترك بينهما ثم يتعاقدان عقد الشركة بعد ذلك على ما يريدان ولو كان مع احدهما منافع ومع الآخر مال وارادا ان يشتركا في ذلك كانت هذه الشركة بالعروض وأنه لا يجوز قال الحنفية رح الحيلة في ذلك ان يبيع صاحب المنافع نصف

المتاع من صاحب المال يصف المال فيصير المال والمتاع بينهما حصين ثم يتعاقبان عقد الشركة على ما يريد من مال شمس الأئمة العلواني ربح قول الحصاص ربح ثم يتعاقدان عند الشركة على ما يريدان يستقيم في حق التدان التفاضل في الربح في القديحور واما اذا كان رأس المال عزوه لا يحور شرط التفاضل في الربح ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال فحمل على أن الحصاص ربح اراد ما مال في حصة القديحور والمتاع ولو كان لكل واحد منهما متاع فاراد الشرك مال الحصاص في ربح والخيلة في ذلك ان سعى كل واحد منهما يصف متاعه يصف متاع صاحبه ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذا اذا كانت قيمة متاع كل واحد منهما مثل قيمة متاع صاحبه فاما اذا كانت قيمة متاع احدهما اكثر من كات قيمة متاع احدهما اربعة آلاف وقيمة متاع الآخر اثنان فان صاحب الاقل يبيع من متاعه اربعة احماسه بحسب متاع صاحبه ويصير المتاع كله بينهما احماسا ويكون الربح بينهما على قدر رأس مالهما ربحا مع احدهما اثنان درهم ومع الآخر اثنان درهم فان اراد ان يشتركا على ان الربح بينهما نصفان والوصيعة بهما نصفان فانه لا يحور لان الوصيعة اثنان يكون على قدر رأس المال على ما عرف في كتاب الشركة مال الحصاص ربح الخيلة في ذلك ان يقرض صاحب الابل نصف الالو الرائدة من صاحبه حتى يضير رأس مالهما على السواء فيجسد محورا اشتراط الوصيعة عليهما على تلك الصفة وكذلك لو كان مع احدهما مال ولا مال مع الآخر فاشتركا على ان يبعلا مال صاحب المال لا يحور والخيلة في ذلك ان يقرض صاحب المال بعض ماله من صاحبه حتى يحور احد الشريكين اذا اراد ان ينقص الشركة حال عليه الآخر لا يحور مال الحصاص ربح والخيلة في ذلك ان يبعث الناصر العائب رسولا او كتابا حتى يحور ينقص الشركة او يوكل وكلا حتى يذهب الى الشريك ليا قصه الشركة قال الشيخ الامام الاحل شمس الأئمة البرحسي ربح وهذه الخيلة في كل ضد لا يتعلق به اللزوم بموعزل الوكيل والمحور على العبد المأدود وفسح المصارف كذا في المحيط \* الفصل الثالث عشر في البيع والشراء رجل لدار او صيغة اراد ان يبيعها من رجل بايس بذكره ان يسلمها الى المشتري فان ادخله على انه ان امكنه تسليمها الى المشتري سلمها اليه والا رد عليه اثنان ولم يكن للمشتري ان يأخذ البائع فان يسلمها اليه لا محالة والخيلة في ذلك ان يتر للمشتري ان البائع باع هذه الصيغة وهي في يدي

في يدي ظالم يبيع بالغصب غصبة آياها وانها ليست في يده يوم باعها منه واشهد على نفسه بذلك  
ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب فيه قبض الضيعة ويكتب فيه اقرار البائع بقبض الثمن بان قدر على  
تسليم الضيعة والاراد الثمن على المشتري هذا اذا كان الغاصب مقرافا ما اذا كان الغاصب جاحدا  
ذكرتم ايضا ان البيع باطل وقاسه على بيع الآيق ثم قال الخصاص رح في تعليلهم هذه الحيلة بقول  
المشتري بان الضيعة المبيعة في يدي غاصب مقر بالغصب وذلك المشتري لو لم يقر بذلك  
ربما طالب البائع بتسليم الضيعة وسأل القاضي حسمه فالتاضي بحسمه واذا عرف القاضي اقرار  
المشتري انه اشترى موصوبا لا يحسمه لانه وجد الرضى من المشتري بتأخير القبض الى وقت  
الامكان ثم قال ويشهد عليه البائع بذلك الاقرار لم يمكنه انيات ذلك الاقرار عند القاضي بالبينة  
كذا في الذخيرة \* رجل اراد ان يشتري من رجل دارا ولم يأمن المشتري ان يكون البائع  
تدا حدث فيه حدثا قبل ان يبيعه فاراد المشتري انه ان استخفت الدار من يده رجع على البائع  
بضعف الثمن فيكون ذلك حلالا له ما الحيلة فيه قال يبيع المشتري من بائع الدار ثوبا بمائة دينار  
مثلا ثم يشتري منه الدار بمائة دينار ويدفعها اليه وبالمائة الدار التي هي ثمن الثوب فيصير  
ثمن الدار مائتي دينار ان استخفت رجع المشتري على البائع بمائتي دينار ويكون حلالا \* وجه آخر  
ان مشتري الدار يبيع ثوبه يساوي الف درهم من رب الدار بالف درهم ويدفع الثوب اليه  
ثم ان مشتري الدار يشتري من صاحب الدار دارا وهي تساوي الف درهم بالف درهم يقبض  
الدار ثم يتقاصان الثمن بما وجب له على صاحب الدار من ثمن الثوب فاذا فعل ذلك ثم جاء  
مستحق الدار بالبينة فان مشتري الدار يرجع على بائع الدار بالف درهم وذلك ضعف ما حصل  
له الدار به وذكر محمد رح هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة ان يبيع الدار من المشتري  
بالف درهم ثم يبيع المشتري من بائع الدار بالثمن كله ثوبا قيمته خمسمائة درهم ويقبض بائع الدار  
ذلك ثم يبيع بائع الدار الثوب من مشتري الدار بضمسمائة فان استخفت الدار رجع المشتري  
على البائع بضعف ما اعطى فانه اعطى البائع في الحاصل خمسمائة ثم عند الاستحقاق يرجع  
بالف فيكون ذلك حلالا له رجل اراد ان يبيع دارا له او جارية او شيئا آخر ويريد ان يبرأ عن كل  
عيب الا عن سرقة او جزية فلم يأمن البائع ان يردا عليه المشتري ويقول لم يسم عيبا ولم يضع يده  
عليها ويرفع الامر الى قاضي لا يرى البراءة عن العيوب الا ان يضع يده عليها عند البراءة ويسميها

ما الحيلة في ذلك يجب ان يعلم بان من باع عبدا او شيئا آخر وبيرا عن صبيته انه يجوز وبيرا  
من العيوب كلها وان لم يسم العيوب ومن الناس من قال لا يجوز ما لم يسم العيوب ومنهم من قال  
مع تسمية العيوب بشرط ان يضع يده على موضع العيب ويقول اتبرئ عن العيب الذي سببت  
ووضعت يدي عليه اما بدون ذلك لا تصح البراءة وهو قول بن ابي ليلى رح ثم اذالم يسم العيوب  
ولم يضع يده على محل العيوب لما لا يعرف اسمها العيوب الا يعرف جميع العيوب التي بالمبيع  
حتى يسميها ويضع يده على محلها وخاف ان يرفع الامر الى قاض لا يبرئ البراءة عن العيوب  
بدون التسمية وبدون وضع اليد على محل العيب صحيحا وطلب الحيلة في ذلك ان يأمر  
صاحب العين المبيع رجلا غريبا لا يعرف حتى يبيع ذلك العين من المشتري على ان صاحب العين  
ضامن للمشتري ما لا يترك في ذلك من ذلك ومن سرقة ومن جزية ويخرج الغريب حيث شاء يحصل  
التوثيق للبائع لان المشتري اذا وجد عيبا سوى السرقة والجزية لا يمكنه ان يخاصم صاحب العين  
في الرد لان حقوق العتد يرجع الى العاقد ومولى ذلك ليس بعائد والعاقد غريب لا يوقف عليه  
ومكها ذكر محمد رح في جبل الاصل في رواية ابي حفص رح وقد ذكر محمد رح في رواية ابي سليمان رح  
وقال الحيلة في ذلك ان يأمر البائع رجلا غريبا اشترى الجارية من البائع ثم يبيعها من المشتري  
على ان مولى الجارية ضامن لما ادرك المشتري فيها من ذلك من سرقة او جزية خاصة في عيب الغريب  
فاذا وجد المشتري بها عيبا آخر سوى هذين العيبين لا يمكنه الرد على المشتري الاول لانه غالب  
ولا يمكنه الرد على بائع المشتري الاول لانه لم يشترها منه فيحصل مقصود البائع قال شيخ الاسلام رح  
ما ذكر في رواية ابي سليمان رح اوقف مولى الجارية لان حقوق العتد وان كان يرجع الى الوكيل  
عندنا الان عند بعض العلماء يرجع الى الموكل وربما يرجع المشتري الامر الى قاض يرى الرد  
على الموكل فلا يحصل مقصود مولى العين رجل اراد ان يبيع الجارية نسمة وخاف البائع ان  
لا يعتقها المشتري ولم يشترط عليه ذلك فسد البيع كيف الحيلة في ذلك قال يقول البائع للمشتري  
اشهد على نفسك بانك ان اشتريتها فهي حرة فان قال المشتري ذلك فانها يعتق عليه بالشراء  
وبجوز هذا الان اضافة العتق الى الشراء جائزة عندنا فان قال المشتري اني اكراه ان اصنفها في  
حيوتي واحاج الى خدمتها وليكني لا ابيعها فاراد البائع التنفذ في ذلك فالحيلة ان يقول  
المشتري ان اشتريتها فهي حرة بعد موتي او يقول ان اشتريتها فهي مدبرة فاذا اشتراها

تصير مدبرة ~~بمستند~~ بها في حال حيوتها ولا يبيعها لان بيع المدبر لا يجوز الا ببضء القاضي  
فيحصل مقصود البائع والمشتري رجل غصب من رجل ضيعة وابي ان يردّها عليه وقال بغيرها  
وهو يقربه في السر ويحمد في العلانية فاراد حيلة يتخلص بها غيبته والحيلة ان يبيع المصوب منه  
الضيعة ممن يثق به سرا ويشهد عليه ثم يبيعها من الغاصب ويجعل بين العتدين مدة لا يشتهه  
التاريخ على الشهود فاذا فعل ذلك يبيع المشتري الاول ويقيم بينه ان شراءه كان اسبق  
فياخذ من الغاصب وفي شراء المصوب اذا كان الغاصب جاحدا اختلاف الروايتين على  
رواية النادر يجوز فتكون هذه حيلة على تلك الرواية ولا بأس بالاحتمال في اسقاط الاستبراء  
عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح والمأخوذ قول ابي يوسف رح فيه اذا علم ان البائع لم يقربها  
في ظهورها ذلك وقول محمد رح فيما اذا اقربها والحيلة فيه اذا لم تكن تحت المشتري جرة ان يتزوجها  
قبل الشراء ثم يشتريها ولو كانت فالحيلة ان يزوجه البائع قبل الشراء والمشتري قبل القبض  
ممن يوثق به ثم يشتريها يقبضها او يقبضها ثم يطلقها الزوج لان عند وجود السبب وهو استحداث  
الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فزوجها حلاله لا يجب الاستبراء وان خيل بعد ذلك لان المعبر  
او ان وجود السبب كما اذا كانت معدة الغير كذا في الهداية \* رجل اشترى من رجل جارئة  
فاراد ان لا يلزمه الاستبراء ما الحيلة في ذلك فالحيلة ان يزوجه البائع من رجل يثق به وليس  
تحت حرة ثم يبيعها من المشتري يقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها ولا يجب  
الاستبراء على المشتري لان سبب وجوب الاستبراء استحداث ملك الوطى بالاستحداث  
ملك اليمين بالشري او غيره من اسباب ملك اليمين ووقت الشراء كان بضعها حراما على  
المشتري فلم يجب الاستبراء في تلك الحالة فلا يجب بعده ولكن يشترط ان يكون المولى الذي  
زوجها استبرأها أولا بحضة ثم زوجها لانه لو لم يفعل كذلك يكون في هذا اجتماع الرجلين  
على امرأة واحدة في طهر واحد وهذا الجواب فيمن وطئ امته ثم اراد ان يزوجه من انسان  
ينبغي ان يستبرئها بحضة ثم يزوجه لما ذكرنا من المعنيين هكذا ذكر الخصاف رح وفي الجامع  
الصغير لو كان البائع وطئها قبل التزوج فلا بأس للزوج ان يطأها قبل الاستبراء عند ابي حنيفة  
وابي يوسف رح وقال محمد رح لا احب له ان يطأها حتى يستبرئها بحضة ثم الخصاف رح  
قال في تعليم هذه الحيلة يقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج وانما شرط الطلاق بعد القبض لانه لو طلقها

الزوج قبل قبض المشتري ثم قص المشتري بحسب الاستبراء في اصح الروايتين من محمد بن  
لان القبض له شبه بالعقد وعليه الاحكام خصوصاً فيما بني امره على الاحتياط واواشترعا  
المشتري في هذه الحالة بحسب الاستبراء وكذا اذا وجد القبض الذي له شبه بالعقد يشترط الطلاق  
بعد قبض المشتري لهذا وفي بيع الاصل اذا اشترى حارية لزوج لم يدخل بها فطلقها الزوج  
قبل قبض المشتري فعلى المشتري ان يستبرأ بحضة وفي تحلل الاصل لا استبراء على المشتري  
وعلى رواية الجليل اعتبر وقت الشراء ووقت الشراء هي مشغولة بتحقيق العبر وعلى رواية الاصل  
اعتبر وقت القبض ووقت القبض هي مارة عن حق الغير وهو الصحيح فان ابى البائع ان يزوجها  
فل البيع ما الحيلة في ذلك قال الحيلة ان يشترى المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الجارية ولكن  
يزوجها ممن يثق به من ليس تحت حرة ثم يقبضها بعد التزويج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري  
ولا يكون على المشتري الاستبراء لانه حين تأكد ملكه بها كان بضعها حراً ما عليه وحين صار  
بضعها خللاً لم يحدث الملك فيها فلا يجب الاستبراء الا ان مشائخ ارح فالتواجب الاستبراء  
في هذا الوجه في احدى الروايتين من محمد بن لانه حين اشترىها فقد وحسب الاستبراء حكماً  
لحدوث الملك فلا يثبت ذلك الاستبراء الواجب بالتزويج واذا أطلقها الزوج وحسب الاستبراء  
الا ان تكون حاصلة حضة بعد الكاح فل الطلاق في يد المشتري فحينئذ لا يجب الاستبراء  
بالاتفاق لانه ذاق ضرة الاستبراء مرة فان حاد المشتري ان لا يطلقها الزوج فالحيلة في ذلك  
ان يزوجها منه على ان امرها في طلاقها كما شاء مولاه في يد المولى اذا تزوجها وادار زوجها  
اباه على ذلك كان طلاقها في يد المولى واما اشترط ان يكون الامر في يد المولى كما شاء لانه  
لولا نقل كذا شاء يقتصر على المجلس على ما عرف في موضعه فربما لا يمكنه الانتفاع في المجلس  
مخرج الامر عن يده فاجتار هذه النقلة لانه انتفاع الطلاق متى شاء ولو كان المشتري يزوج  
هذه الجارية بنفسه قبل الشراء ثم اشترىها وقبضها لا يلزمه الاستبراء لان الكاح ثبت له عليها العراش  
واما اشترائها وهي في فراشه ويقام العراش عليها دليل فراع رحمه الله في الدخيرة \*

الفصل الرابع عشر في الهبة امرأة حامل تريد ان تهب المهر من زوجها على ابائها ماتت  
في نكاحها كان الزوج يرعا مهرها وان عاشت وسلمت من نفسها عاد المهر على زوجها  
والحيلة

فالحيلة لها ان تشتري من الزوج ثوبا قليل القيمة بالمهر والمراة لا تنظر الى ذلك الثوب فان ماتت في نقاسها فقد برى الزوج وان سلمت ردت الثوب بخيار الرؤية فيعود المهر على زوجها قالوا وهكذا فيمن اراد ان يغيب وله على آخر دين يريد ان يكون الغريم يرى ان لم يعد وان عاين اخذ المال فالحيلة ان يشتري صاحب الدين من الغريم شيئا يضعه على يدي عدل ان يعاد يرد به بخيار الرؤية فيعود الدين وان مات لزمه البيع وبرى المديون من الدين ثوب قليل القيمة قال شمس الابنة السرخسي رح وهذا يستقيم اذا بقي الثوب على حاله لان الرد بخيار الرؤية غير موقت وبه ينفسخ العقد من الاصل فيعود المهر عليه كما كان الا ان الثوب قد يتعيب عندها او يهلك فيتعذر رده فالحيلة ان تشتري الثوب وتشهد على ذلك من غير ان تقبضه من الزوج حتى لا يتعذر عليه الرد اذا سلمت بوجه من الوجوه رجلا قال لا مراة ان لم تهبي صداك منى اليوم فانت طالق ثلثا ما ستأذنت اباها في ذلك قتال الاب ان وهبت صداك فامك طالق ثلثا فالحيلة في ذلك ان تشتري من زوجها ثوبا ملفوفا في شيء بمهر او يقبض ذلك الشيء من الزوج فاذا مضى اليوم فقد مضى وقت اليمين ولا مهر لها في ذمة الزوج تسقط اليمين ولا يحلف في الزوج بترك الهبة ثم يكشف عن الثوب المشتري فردة بخيار الشرط ويعود المهر على الزوج ولا تطلق امنا ايضا لانها ما وهبت المهر كذا في المحيط \* الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة الرجل اذا اطلب مثلا بمقدار ثمانمائة وبنى المطلوب منه ذاك الاثر ثم ماتت درهم فارد المطلوب منه ان يبيع منه متاعا بالف درهم الى سنة ثم يشتري منه ذاك المتاع بثمانمائة حالة يدفع الى الطالب ليحصل في يد الطالب ثمانمائة ويكون المطلوب منه على الطالب الف درهم فيحصل مقصودهما فهذا امالا يجوز ان المطلوب منه يصير مشتريا مباح باقل مما باع قبل نقد الثمن وانه لا يجوز على ما عرف وان طلب في ذلك حيلة فالحيلة ان يدخل المشتري في المتاع نقصانا يسيرا ثم يبيعه من بائعه بشيا ثمانية فيكون نقصان الثمن بمقابلة الجزء الذي اختبس عند المشتري فيجوز وان كان ذاك الجزء قليلا لان الجزء القليل يجوز ان يقابله بدل كثير هكذا ذكره لخصاف رح هذه الحيلة وهذا منه نوع توسعة حيث جعل بمقابلة الجزء القليل البدل الكثير انما فعل كذلك لان شراء مباح باقل مما باع قبل نقد الثمن جواز مختلف فيه بين العلماء فاذا وجد ادنى حيلة دوا حلت اس جزء من المعتقد عليه عند المشتري بني الحكم عليه وصول عليه \* حيلة اخرى



ان يحبس المشتري ببعض الامتعة شيئاً يسير ثم يبيع الباقي منه باقل من الثمن الذي اشترى  
ويكون ذلك جائزاً ويكون نقصان بمثالبه ما احتسب عند المشتري وان كان المبيع شيئاً لا يكسب  
ان يعيبه او يحبس بعضه نحو ان كان المبيع جوفاً او عيباً او دابة بالحيلة في ذلك ان يبيع المظلوب  
منه مع المتاع الذي يريد يبعه شيئاً آخر يسير المقدار ثم ان المشتري يحبس ذلك الشيء اليسير  
ويبيع المتاع من البائع باقل من الثمن الذي اشترى ويكون نقصان الثمن بمثالبه ذلك الشيء  
فيحوز \* حيلة اخرى ان يبيع المشتري جميع ما اشترى من ولد البائع او وهب من بعض من  
يثق به والمودوب له يقبض ذلك ثم يبيعه من البائع بثمن قليل فيجوز لان العاقبة قد اختلف والمالك  
ايضاً قد اختلف فلا يتسكن فيه شراء ما باع باقل مما باع كذا في المحيط \* الفصل السادس عشر  
في المدائن ثلث رجل على رجل مال بغير شهود فابى الذي عليه المال ان يقر له به الا ان يؤجله او ثل  
صالحته منه على الشطر ويريد صاحب المال حيلة حتى يقر له به ولا يجوز تأجيله ولا صلحه فاعلم  
ان المديون اذا نال ارب الدين لا اقر لك بالمال حتى تؤجلي او لا اقر لك حتى تصالحني  
او لا اقر لك حتى تحط صنادقي فهذا هل يكون اقراراً بالمال فعند بعض العلماء يكون اقراراً  
فلا يحتاج صاحب المال الى الحيلة وذكر محمد ربح هذه المسئلة في كتاب الاقرار وقال لا يكون  
اقراراً واذا طلب صاحب المال التحيلة حتى يصير مقراً بالابتاق ولا يصح تأجيله ولا صلحه والحيلة  
في ذلك ان يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يثق به ويشهد له بان اسمه في ذلك عارية ويكفه  
بقبضه على ما ذكرنا ثم يتقدم الرجل المقر له الى القاضي وتقدم صاحب المال ويقول ان لي  
باسم هذا على فلان كذا وكذا فاذا اقر له به عند القاضي فالمقر له يقول للقاضي اسمع هذا المقر  
من قبض هذا المال ومن ان يحدث فيه حدثاً او احبب عليه في ذلك لان المقر هو الذي يملك القبض  
عليه ما يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى فلهذا احتج الى حجب القاضي فاذا طلب من القاضي  
ان يحجب عليه بالقاضي يحجب عليه ويمنعه من القبض ومن ان يحدث فيه حدثاً ثم نجى المقر الى  
من عليه الدين فيصلحه ويؤجله حتى يقر له بالدين فاذا اقر له بالدين نجى المقر الى القاضي  
ويقيم البينة على ما جرى من الامر قبل هذا ويطل الصلح من المقر وتأجيله بأخذ المال وهذه  
المسئلة لا توجد في الميسر وانما استعبدت من جهة الخصاص رح وقد قال بعض مشائخنا  
في هذه الحيلة نوع نظر وكان ينبغي ان لا يحجب القاضي على المقر لان في حجه عليه ابطال حق

المطلوب لأن المطلوب استحق البراءة عما في ذمته بإيثار الحق إلى المذروء ببراءته وتاجيله ففني جواز  
هذا السحج بإبطال حق المطلوب عليه والقاضي لا يسحج في مثل هذا الموضع وكان الخصم يرجح أخذ هذا  
ما ذكره محمد ربح في آخر كتاب السحج أن القاضي إذا أذن رجلاً بالتصرف فله أن تصرف وتدين الناس  
فسد الرجل فعند محمد ربح يسحج وإن لم يسحج عليه القاضي وعند أبي يوسف ربح لا يسحج إلا  
بسحج القاضي وإذا سحج عليه القاضي صح حجه وانسحب ذلك الرجل وهناك المديون أيضاً  
استحق البراءة بالإيثار إلى المذروء ببراءته ففني هذا السحج بإبطال حقه عليه مع هذا يجوز ذلك  
وكثيراً ما يوجد في كتاب السحج مثل هذه الأدلة فهنا أيضاً كذلك ثم قال الخصم ربح بعد هذا  
قال أبو حنيفة ربح يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد إفرازة ويجوز تأجيله وإبراءه وهبته وما صنع  
فيه من شيء وإنما خص قول أبي حنيفة ربح في هذا لأنه لا يرى السحج جائزاً وإذا لم يصح السحج  
عنده صار الحال بعد السحج كالحال قبله وقبل السحج كان يجوز تصرفات المقر في الدين المقر به  
فقد تصرف في كتاب الأقراران من أقر بالدين الذي له على الناس لرجل يصح إفرازة فيكون  
حق القبض له لأنه هو الذي علمل وعاقذ والعاقذ يملك التأجيل والإبراء عن الثمن واليهين  
عند أبي حنيفة ومحمد ربح والمسئلة معروفة رجل له على رجل مال فأراد الذي عليه المال  
أن يتحول المال المذني عليه لرجل آخر فالحيلة فيه أن يقول المذني عليه المال للرجل الذي  
يريد أن يتحول المال له ببع عبءك هذا أو متاعك هذا من فلان الطالب بالآلف التي له علي  
فإذا باع المأموه عبده من صاحب المال بالمال الذي له على فلان وقبل صاحب المال البيع من  
صاحب العبد يتحول الدين يصير لصاحب العبد على المطلوب وهذا لأن البيع لا يتعلق بذلك  
الدين لأن الدراهم والذنانير لا تعينان في العقد عينا كان أو ديناً وإنما يتعلق بمثلها ديناً  
في الذمة فيصير كأنه قال لصاحب العبد ببع عبءك من فلان بمثل الدين الذي له علي ثم أجعل  
ثمنه قصاصاً بما له علي من الدين وذلك جائز وعند ذلك يتحول المال المذني لصاحب العبد وهذه  
المسئلة ذكرها في الجامع الصغير وذكرها في حبلتين أحدهما ما ذكرنا والثانية أن يأمر المديون  
ذلك الرجل حتى يصلح من الدين الذي للطالب على المطلوب على عبده هذا فإذا فعل  
ذلك صار المال على المطلوب لصاحب العبد غير أن في فصل الصلح يرجع بقيمة العبد والفرق  
أن الصلح وقع بالعبد لا يبدله لأن الصلح إذا اضيف إلى دين يتعلق بعينه لا بمثله ديناً في الذمة

وايذا اذا صلح على دين ثم تصادقا الله لم يكن عليه دين بطل الصلح واذا حصل الصلح بالعبد  
وقع التضاء بتعين العبد وصار المديون مستقرضا من المأمور عبده واستقرض العبد بوجوب التينة  
اما في باب البيع العتق لا يتعلق بذلك الدين بل بمثله فيا في الدمة ولهذا لو اشترى رب الدين  
من المديون شيئا بماله عليه من الدين ثم تصادقا على انه لا دين لا يبطل البيع ولما كان هكذا  
دار المأمور بضا دين الامر من ثمن العبد كانه يباع العبد بدينارهم ثم جعل ثمنه تصاصا بالدين  
الذي على الامر للشري ولو كان هكذا رجع المأمور على الامر بدين العبد وهو مثل الدين  
كذا هاتوا وان المطلوب لم يرد ذلك وانما اراد الطالب ذلك والخيلة ان يشري الطالب العبد  
او المناع من مولا بالف درهم مطلقا ولا يقول بالاى انتهى له على فلان المطلوب لانه لو قال  
على هذا الوجه كان في هذا تسليمك الدين من غير من عليه الدين وان لا يجوز ولكن يشري  
بالى مطلق ثم يحيل به البائع على المديون فيصير ذلك الدين للبائع فان لم يقبل الذي عليه  
قال الخوالة هل يتم قال لا لان الناس يتعاونون في المطالبة ولا يتحول المطالبة الى غيره الا برضا  
فان طلب حيلة يصير ذلك المال للبائع من غير حوالته والوجه ما ذكرنا ان يقر الطالب بالدين  
ليأتمه ويؤكده بقبضه الى ان تجوما ذكرنا ثم صاحب العبد يبرئه من ثمن العبد واذا احاف المترله  
ان يعزله عن الحوالة والوجه قد مر قبل هذا ايضا ان قال المترله بالدين وهو البائع اذا ابرأه من ثمن  
العبد لا آمن ان يقول انت وكيلني في نص هذا الدين ويخلفني عليه بالخيلة في ذلك ان يكتب اقرار  
الطالب بذلك الدين للمترله على نحو ما بينا ونكتب فيه ايضا اقرار الطالب بذلك وهو المترله  
الامتيت على فلان المترله عند قاض من قضاة المسلمين انه وكيلني في نص هذا الدين وحلفته على  
ذلك فلا يمين لي عليه بعد هذا في هذه الدعوى فاذا انقضت المدة لم يكن له على المترله ولا على الذي عليه  
المال بعد ذلك سبيل رجل له على رجل مال قال المطلوب للطالب ان يؤحله هذا المال الى وقت معلوم  
او ينجه عليه فاحاله الطالب الى ذلك فخاف المطلوب ان يحتال عليه الطالب فيقر بالمال لغيره  
ثم يؤجله او ينجه فلا يجوز تأجيله ولا تجب فيه في قول ابي يوسف رح فطلب حيلة حتى يصح تأجيله  
وتجيبه عند الكل بالخيلة في ذلك ان يقر الطالب ان هذا المال حبي وحبي على هذا المطلوب  
انما وجب مؤجلا الى وقت كذا وان كان يريد ان ينجه عليه يقر الطالب ان هذا المال حبي

وجب على المطلوب اننا وجب منه ما يلي وقت كذا ويصف النجوم وهذا الاثنان العلماء اختلفوا  
ان الوكيل بالبيع هل يملك التاجيل والتنجيم بعد تمام البيع اتفقوا على انه يملكه البيع بشئ  
مؤجل ومنجم فينبغي ان يقر الطالب على هذا الوجه فابويوسف رح لم يجز التاجيل والتنجيم  
بعد ما ثبت الدين مطلقا وجوز الاقرار بوجوب المال مؤجلا ومنجما من الاصل وهو نظير ما قالوا  
في الدين اذا كان مشركا بين اثنين فاراد احدهما ان يؤجل في نصيبه واي الاخر لا يجوز هذا  
التاجيل اصلا وان قال احدهما هذا الدين حين وجب وجب مؤجلا وانكر الآخر ثبت التاجيل  
في نصيب المقر وكذلك حد الفذف اذا وجب على القاذف فاراد المظروف ان يعفر ولا يعمل  
عفو ولو قال المظروف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد فتبين بهذا ان من اقر بسبب الشتم  
فانما يثبت على الصفة التي اقر من اراد باقراره بغير سبب قد صح لا يعمل ان اراده فكذا في  
مسئلتنا قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح وهذا اذا كان الاجل متعارفا اما اذا كان  
اجلا يخالف عرف الناس فانه لا يصح اقراره بذلك عند ابي يوسف ومحمد نرح والمبسطة معروفة  
في كتاب الوكالة ان الوكيل بالبيع اذا باع باجل يصح عند ابي حنيفة رح كنف ما كان وعندهما  
يصح من التاجيل ما كان متعارفا وينبغي ان يضمن الطالب للمطلوب ايضا ما يتدارك في ذلك  
من درك من قبله واشباهه من اقراره بالجهة وهبة وتمليك وتوكيل وحدث ان كان احدهما في  
هذا المال يطل به التاجيل الذي استحقه فلان فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك ان يرد عليه  
ما يلزمه فان اجاب لا بهذه الحيلة ثم جاعر جل وقد كان الطالب اقزل بالمال قيل التاجيل فاخذ  
المطوب بالمال وكذبه بالتاجيل لا يثبت التاجيل عند ابي يوسف رح ولكن يكون للمطلوب حق  
الرجوع على الطالب بما ضمن لانه قد ضمن له ما يلحقه من درك وقد لحقه الدرك فيرجع عليه  
فاما ان يخلصه الطالب وامان يدفع اليه ما ضمن فيكون عليه الى وقت اجله وتنجيمه رجل له  
على رجل مال فمات الذي عليه المال فسأل الوارث صاحب المال ان يضمنه هذا المال الى  
اجل يعني يؤجل هذا المال قال لا يجوز التاجيل قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح  
هذه المسئلة لا تعرف الا من جهة الخصاف رح لانه لا ذكر لها في المبسوط ولكن ذكر في المبسوط  
ان من عليه المال انما مات حل الاجل بموته وذكر حديث زيد بن ثابت رح ولم يذكر هذا  
الفصل هناك وقال الخصاف رح الاجل لا يثبت في حق الوارث لان الدين ليس عليه

فلا يثبت الاجل في حقه فعد ذلك هذا لا يحلوا ما ان يثبت الاجل للميت او يثبت في المال لوجه  
 ان يثبت للزيت لان الدين قد سقط عن ذمته بالموت فكيف يثبت الاجل له ابتداء بعد موته  
 ولا جائز ان يثبت في المال لاندعين والاعيان لا تقبل الاجل لذلك قلنا والله لا يثبت الاجل وقال  
 بعض مشائخنا رحمه ما ذكر في الكتاب قول محمد بن روح اما علي بن قول ابي يوسف رحمه يعني  
 ان يثبت الاجل وردوا هذا الذي مسئلة وهو ان غريم المييت اذا ارأ المييت عن الدين ورد  
 الوارث عند محمد بن روح لا يعمل رده لان الدين ليس عليه وعند ابي يوسف رحمه لا يعلل رده لانه  
 هو المطلوب بالدين بل يعمل رده وحمل كان الدين عليه حمل ايضا الاجل ويثبت في حقه هكذا  
 قالوا ولكن الصحيح انه على الاتفاق ما ذكر في الكتاب ثم اذا كان لا يثبت الاجل في حق الوارث  
 بما الحيلة في ذلك قال في الحيلة في ذلك ان يقرأ الوارث اني قد كنت صنعت هذا المال في حيلة  
 المييت له الذي وقت كذا ويقرأ الطالب ان هذا المال كان مؤجلا على المييت وعلى كتيبه هذا الذي  
 هذا الوقت ويقرأ الطالب ايضا انه لم يصل الى هذا الوارث شيء من مال المييت فاذا انظر الى  
 هذا الوجه فيستد بقرنى المال على الوارث مؤجلا واسا كان هكذا وذلك لان الاجل وان سقط  
 في حق الاصيل بموته لكن لا يستط في حق الكفيل فيبقي على الوارث مؤجلا هكذا ذكر في ظاهر  
 الرواية ثم قال ويقرأ الطالب انه لم يقل الى هذا الوارث شيء من مالي فليمت لان الدين تدخل  
 على الاصيل فكان له ان يسع ماله ويأخذه اينما وجد فيقر هكذا حتى لا يكون له ان يرجع على  
 الوارث قال في الكتاب ولا يقرأ انه مات متلسا وصمن الوارث بعد ذلك ولكن يقرأ انه كان ضمن  
 له لان المدعى عند ابي حنيفة رحمه ان الكفالة بالدين عن ميت متلس لا تصح فينبغي ان يتحرز  
 على الوجه الذي قلنا كذا في الذخيرة \* الفصل السابع عشر في الاجارات قال محمد بن روح  
 في اجارات الاصل رحل استأجر من آخر متلما وشرط رب الحمام المرممة على المستأجر فلا جارة  
 فاسدة لان قدر المرممة بصير اجرا والله مجبول وان اراد الحيلة في ذلك فالحيلة ان ينظر الى قدر  
 ما يحتاج اليه في المرممة ويضم ذلك الى الاجرة ثم يأمر صاحب الحمام المستأجر بصرف ما ضم  
 الى الاجر للمرممة الى المرممة حتى انه اذا كان الاجر عشرة والتدوير المحتاج اليه للمرممة اربعة عشر  
 فصاحب الحمام يؤاخر الحمام منه بعشرين ويأمره بصرف العشرة الى المرممة بصير المستأجر وكذا  
 من جهة صاحب الحمام بالاتفاق عليه من الله والله معلوم فيجوز ومن مشائخنا رحمه من قال رده

الجميلة مستقيمة على قولهما غير مستقيمة على قول أبي حنيفة رح لان الاجرة دين وقد امره  
 بالصرف الى المجهول وهو مانع لان المرمة والجرة انما تنع جواز الوكالة على قوله كما اذا قال  
 صاحب الدين للمدين اسلم مالي عليك كذا او قال اشتري بمالي عليك كذا ومنهم من  
 قال لا بل هذه الجميلة مستقيمة على قول الكل واختلفوا في العلة بعضهم قالوا حالة التوكيل الاجرة  
 غير واجبة ليكون امرا بصرف الدين الى المجهول وهو المانع من الوكالة الا يرى انه لو امره  
 بهذا قبل الاجرة جازت الوكالة وانما جازت لما نلتنا بخلاف مسئلة السلم لان الدين هناك واجب  
 وقت الوكالة فاذا اركله بذلك ولم يعين المسلم اليه فقد امره بصرف ما عليه من الدين الى المجهول  
 فلا يجوز كما لو قال له ادفع مالي عليك الى رجل من عرض الناس اما هنا بخلافه حتى لو كانت  
 الاجرة واجبة وقت التوكيل يجب ان لا يجوز على قول أبي حنيفة رح ما لم يعين الاجرو باعه  
 الآلات كما في مسئلة السلم وبعضهم قالوا ان ابا حنيفة رح انما لا يجوز التوكيل بصرف الدين  
 اذا كان المصروف اليه مجهولا اما اذا كان معلوما فلا يرى ان من استأجر من آخر دابة او غلاما  
 و امره بالاجرة مستأجرا ان ينفق بعض الاجرة في طيف الدابة ونفقة الغلام يجوز لما كان محل الصرف  
 وهو الغلام والدابة معلوما وهذا محل الصرف وهو مرمة الحمام بخلاف مسئلة السلم لان  
 هناك محل الصرف والمنفق اليه مجهول حتى لو كان معلوما بان قال اسلم مالي عليك من  
 الدين الى فلان وعينه يجوز عند أبي حنيفة رح ايضا فان قال المستأجر قد رست الحمام بها  
 لا يقبل قوله الا بحجة وكذلك لو اشهد رب الحمام ان المستأجر صدق فيما يدعي من الاتفاق  
 لا يقبل قول المستأجر الا بحجة يعني اشهد وقت عقد الاجرة ووقت اشتراط المرمة على المستأجر  
 ان المستأجر صدق فيما يدعي من الاتفاق بعد ذلك وهذا لان المستأجر يدعي الاتفاق  
 يدعي ابقاء ما عليه من الاجر ورب الحمام ينكر فيكون القول لرب الحمام الا ان يقيم المستأجر  
 البينة على ما ادعى كدوادعي الا يفاء حقيقة الجميلة للمستأجر حتى يقبل قوله في دعوى ما  
 اتفق من غير حجة ان يجعل المستأجر مقدرا المرمة ويدفعه الى صاحب الحمام ثم ان صاحب  
 الحمام يدفع ذلك الى المستأجر ويأمره بانفاق ذلك في مرمة الحمام ويكون القول قوله في اتفاق  
 ذلك من غير بينة لان بالتعجيل يصير المعجل ملكا لصاحب الحمام فاذا دفعه الى المستأجر بعد ذلك  
 يصير المستأجر امين فيه والقول لامين في صرف الامانة الى مصرفها وحيلة أخرى لاسقاط البينة

عن المستأجر ان يجعل مقدار المزمة في يد عدل حتى يكون القول للعدل فيما يتفق لان العدل  
أمين واداناً مستأجر الرحل من آخر مزمة دار يبدل معاوم مدة معلومة واذن له رب الدار  
ان يني فيها كذا وكذا ويحسب له ما اتفق في البناء من الاجر فهذا جائز الا يرى الى ما ذكر  
محمود رح يميناً مستأجر حماً ما وكله رب الحمام ان يرم ما استزوم من الحمام ويحسب له ذلك  
من الاجر يجوز واذ اجاز ذلك واتفق في البناء استوجب على الاجر قدوماً اتفق لانه فعل بأمرة  
والا فخر على المستأجر دين فبلتنيان قصاصان لم يكن بينهما فصل وتراوان الفضل ان كان  
بينهما فضل ويكون البناء لصاحب العرصة واما اذا لم يذكر صاحب الحمام المحاسبة من الآخر  
انما امره بالبناء لا غير بان قال ابن فيهما كذا وكذا ولم يقل احاسبك ما انتفتت في البناء من الاجر  
فبني فيها فالبناء لمن يكون المختلف المشايخ راجع فيه قال بعضهم البناء يكون لصاحب العرصة واستدل  
بما ذكر محمد ربح في ضمان الاجارات ان من أجر من الآخر حماً ما وقال له صاحب الحمام  
رم ما استزوم ففعل فالعمارة تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم تكون للمستأجر واستدل بما ذكر في  
كثير العاربة ان من استعار من آخر داراً وبني فيها باذن رب الدار البناء يكون للمستعير ثم على  
قول من يقول بان البناء في هذه الصورة يكون للمستأجر لا يكون للمستأجر حق الرجوع على  
الآخر ما اتفق في البناء فان جاف المستأجر جرائه لو بني وانتضت مدة الاجارة قبل تمام هذه السنين  
ربما يرفع الأمر الى فاضل لا يرى حق الرجوع على الآخر بناءً اتفق في هذه الصورة كما هو  
قول بعض مشايخنا راجع فيه ذهب بقفته فينصره وطلب لذلك حيلة فالحيلة له ان يقول لصاحب  
المساحة حتى يقول له حين يأمره بالانفاق واحاسبك ما انتفتت في البناء من الاجرة فيكون له  
حق الرجوع على الآخر بما اتفق من انتضت الاجارة قبل تمام هذه السنين \* وحيلة اخرى  
ان ينظر الى مقدار هذه العقدة كم تكون ويصمم ذلك الى اجر الدار في السنة الاخيرة ويجعل  
الكل اجر السنة الاخيرة ثم يقرر رب الدار ان المستأجر عجله من السنة الاخيرة كذا وكذا وفيض  
ذلك من المستأجر حتى اذا انتقضت الاجارة قبل مضي هذه المدة فالمستأجر يرجع على الآخر  
بما اقرانه استتلف من الاجرة السنة الاخيرة وان تمت الاجارة حصل مقصود الاجارة  
ولا يكون له على صاحب المساحة سبيل كذا في الذخيرة \* فان خاف المستأجر ان يستغنى  
المؤاخر

ولا يمكنه ان يحالف لا بد من حيلة اخرى فالحيلة في ذلك ان يبيع  
 بحر بقدر الثقة ويدفع ذلك الشيء اليه فان انتسخت الاجارة قبل  
 يرجع عليه بثمن ذلك الشيء ويمكنه ان يحلفه ان له على المواجه  
 ان يبيعه الزرع ثم يوجهه الى ان شرط جواز عقد الاجارة ان يتمكن المستأجر من الانتفاع  
 بالارض بعد الاجارة واذا باعه لزرع ثم آجره الارض فهو متمكن من الانتفاع بها لانه يرى  
 زرعها فيها واذا لم يبيعه الزرع لا يتمكن المستأجر من الانتفاع بها وهي مشغولة بزرع الآجر ولا يمكنه  
 التسليم الا بقلع زرع وفيه ضررين عليه فلهذا كان الثقف فاسدا وعلى هذا لو كان في الارض اشجار  
 او بناء فاراد ان يؤجرها منه ينبغي له ان يبيع الاشجار والبناء منه اولاً ثم يؤجر الارض كذا  
 في المبسوط \* رجل اراد ان يستأجر ارضاً فيها زرع صاحب الارض لا يجوز واختلاف المباحث  
 رح في تعليل هذه المسئلة قال بعضهم انما لا يجوز لانه آجر ارضاً لا يمكن للمستأجر الانتفاع بها  
 وضار كما لو آجر ارضاً مسخرة او ارضاً بركة ومنهم من قال انما لا يجوز لان يدرب الارض فائدية  
 على الارض حكماً لكون الارض مشغولة بالزرع اندي هو ملكه وقد آجرها لاية المواجه على تسليمه  
 ومثل هذا لا يصح فان طلب الحيلة في ذلك فالحيلة ان يبيع رب الارض الزرع من الذي يريد  
 ان يستأجر اولاً ثم يؤجره الارض بعد ذلك فيجوز لان الزرع بالبيع يصير ملكاً للمستأجر فالمستأجر  
 ينتفع بالارض من حيث انه يمتد زرعها فقد آجرها يقدر المستأجر على الانتفاع به ولان الزرع  
 اذا صار مملوكاً للمستأجر فقد زال يد الآجر عن الارض خكماً وحقيقة فقد آجرها يقدر المواجه  
 على تسليمه فيصح قال بعض مشائخنا رح وانما يصح اجارة الارض بهذه الحيلة اذا كان يبيع  
 الزرع بيع رغبة وجداً اذا كان يبيع هزل وتلجئة فلا لانه اذا كان يبيع هزل فالزرع لا يزول عن  
 ملك البائع فيبقى الحال بعد بيع الزرع كالحال قبله وعلامة كونه هذا البيع بيع رغبة وجد  
 ان يكون بيع الزرع بثمنه او اكثر او اقل قدر ما يتغابن الناس فيه وعلامة كونه بيع هزل ان يكون  
 بائناً من قيمة الزرع مقدراً لا يتغابن الناس فيه وبعض مشائخنا رح على ان هذا البيع اذا كان  
 بائناً من قيمة مقدراً لا يتغابن الناس فيه فهو بيع رغبة عندنا بي حنيفة رح فيجوز الاجارة وعندنا  
 بيع هزل فلا يجوز الاجارة وبعضهم قالوا هذا البيع اذا كان بائناً من القيمة فهو بيع جد بالاتفاق



فلا يمنع جبراز الاجارة ويبان كونه بيع جدا فيه ما قصد اصحة عقد الاجارة ولا صحة له الابعان يكون  
 بيع التزرع حداو الظاهر انهما باسراه جدا لتحقيقا للبرصهما واذا اجر الرجل ارضه من رجل وشرط على  
 المستأجر خراجا مع الاجر لا يجوز لان الاجر مجبول لان الخراج قد ينتقص وقد يزداد فهو بمنزلة  
 مالو اجرد ارضه سنة باجرة معلومة ومهرمتها ذلك لا يجوز لان المهرمة مجهولة متصيرة الاجرة مجهولة  
 ولان خراج الارض على مالك الارض فاذا شرط مال الكفا على المستأجر صار في التقدير مكانه قال  
 للمستأجر اجرتك ارضي هذه سنة بكذا وما على ان تحتال حتى السلطان الخراج الذي يلزمه علي  
 في هذه السنة ولو قال فكذا لا يصح الاجارة لانه عقد اجارة فيه شرط حواله دين فيفسد مقبلا الاجارة  
 ثم الحيلة في ان تجوز هذه الاجارة ولا يفسد ان يبرأ اجرها اياه باجر معلوم ويزيد في الاجرة قدر  
 ما يرى انه يلزم الارض من الخراج ويؤجرها بجمع ذلك ويشهد للمستأجر انه قد اذن له في  
 ان يؤدي منه من اجرا الارض في خراجها كذا درهما قال والامر كما ذكرنا ويجوز الاجارة لان  
 الاجارة وقعت باجر معلوم فصحت ثم الاجر موصو اداء الخراج الى المستأجر من الاجر فيكون  
 المثلث اجرو وكلا للآجر باداء الاجرة النسي وحبت له عليه فيصح التفاوض هذا كما قالوا في مرمة الادارة  
 اذا اجر داره من رجل باجر معلوم وامره الآخر ان يرم في تلك السنة بما استرم فيها من احر  
 الدار فانه يصح التفاوض وقد اجمعت الاجارة كذا هذا خبر ان هذه الحيلة ضعيفة فان الآجر والمستأجر  
 اذا اختلفا في اداء الاخرجة فقال المستأجر ادبت اجرتيها وما هو من ريعيها وكذب الآجر واخطا  
 لي مقدار المؤدى فالقول للآجر فلا يصدق المستأجر بما ادعى من اداء اخرجته الا ان المستأجر  
 صديق غير امين فهو بهذا يريد ان يبرئ ذمته عن ضمان الاجرة والآجر منكر للائبنياء وكان  
 القول للآجر وكذلك في مرمة الدار اذا اختلفا فالقول للآجر كما ذكرنا الحيلة الا وثق فيها ان يدفع  
 المستأجر الي رب الارض جميع الاجر معجلا ثم يدفع ذلك رب الارض الي المستأجر ويؤكد  
 ان يؤديه عنه الي ولاية الخراج فيكون المستأجر في ذلك مصداقا لانه قد اداءه بغير بينة يسألها اياه  
 لان المستأجر لما عجل الاجر فقد برئ من الاجر بالتعجيل فبعد ذلك لما دفعه رب الارض الي  
 المستأجر ووكله ان يؤدي منه الي ولاية الخراج فكان المستأجر امينا في هذا الاداء واذا قال ادبت  
 كان مصداقا كسائر الامناء وهكذا الجواب في مرمة الدار اذا عجل المستأجر الاجر ثم الآجر  
 دفعها الي المستأجر ووكله ان يرم من الاجر المدفوع ما استرم من الدار فقال المستأجر فعلت وانتفت

فالقول للمستأجر للمعنى الذي ذكرنا ثم ان محمد ارجح شرط اداء المخرج الى ولاية المخرج بمعنى نائب السلطان او مأموره قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح وخذا بديل على ابن المستأجر او من عليه المخرج اذا ادى المخرج الى واحد من اهل القرية لا يبرئ وبضمن ثانيا وكذا اذا ادعى الى اهل القرية او امين اهل القرية لانه ليس بنائب السلطان ولا مأموره فبالاداء اليه لا يبرئ الا ان يكون ذلك الحالي نائب السلطان او مأموره حينئذ يبرئ بالاداء اليه ومن جئس مسألة المخرج مسألة ذكرها محمد رح في حيل الاصل وصورتها رجل استأجر دابة وشرط العلف على المستأجر مع الاجر لا يجوز والتخيلة في ذلك ان ينظر الى ما يحتاج اليه من الدرل مع الاجر العلف فيضم ذلك الى الاجرة فيستأجرها المستأجر بمجموع ذلك ثم يוכל صاحب الدابة المستأجر ان يعلفها بتلك الزيادة الا ان المستأجر لا يصدق في دعوى الانتفاع فلا خوف ان يجعل المستأجر مقدار العلف ويدفعه الى الاجر ثم يدفع الاجر الى المستأجر مرة واحدة حتى ينتفى به على دابته وكذلك اذا استأجر الرجل اجبرا وشرط اطعام الاجر على المستأجر لا يجوز والتخيلة ان ينظر الى مقدار طعام الاجر ويضم ذلك الى اجرة رجل استأجر دارا مشافرة فيستأجر المستأجر ان يسكنها شهرا او شهرين فاذا دخل من الشهر الاول يوم او يومان وهو ساكن في الدار ان يلزم اجر جميع الشهر اذا دخل فيه فالرجح في ذلك ان يستأجر بمائة كل يوم بكذا فموجب شاء فمولا يارمه الا كراه ما يمكن وليس المراد من قوله اذا دخل من الشهر الا خبر يوم او يومان وهو ساكن في الدار ان يلزمه اجر جميع الشهر حقيقة الاجر لان الاجر لا يجلب الابدعه ضعي الشهر ولكن اراد به اذا دخل الشهر يلزمه اجارة ذلك الشهر وفي جامع الفتاوى ولو استأجر ارضا اراد ان لا ينتقض بموت المولى او بقر المولى اجران هذه الارض لفلان عشر سنين بزرع فيها ما شاء فمخرج منه فهو له وجه آخر ان يفر المستأجر ان استأجره لرجل من المسلمين ويقر المولى اجرانه يوما جرها لرجل من المسلمين فلا يطل بموت احد هما وان كان في ارض الاجارة بين النقط والقيوف اراد ان يكون للمستأجر جرف ب الارض بقران العين للمستأجر له حق الانتفاع عشر سنين ثم يجوز السراجة اذا آجر ارضه وفيها نخيل فاذا ان يسلم الثمر للمستأجر فانه يدفع النخيل الى المستأجر معاملة على ان لرب المال جزء من الف جزء من الثمر والباقي للمستأجر وفي العموم اذا استأجر الرجل دارا فامره رب الدار ان ينفق فيها من اجرها فلوا نفق فيها فانه لا يقبل قوله فلوارا دان يصير امينا فالتخيلة له فيه ان يجعل الاجر ثم

يتبعض منه بامره لينق فيه فيكون اميا في ذلك كذا في التاتار خانية \* الفصل الثامن عشر  
 في الدمع عن النجوى رجل في يديه صبيعة اودار او غير ذلك فادعاه رجل والمدعي بالم  
 والمدعى عليه بكرة اليمين فاراد حيلة حتى يدفع عنه اليمين قال الحيلة في ذلك ان يقر بالمدعى به  
 لولده الصغير او يقربه للاجنبي فيندفع عنه الخصومة واليمين هكذا ذكر الخصاص رح في حيله وقد ذكرنا  
 في ادب القاضي اختلاف المشايخ رح في هذه المسئلة بعضهم قالوا كما قال الخصاص رح وبعضهم  
 فروا فيها اذا اقر لولده الصغير وبينما اذا اقر للاجنبي فقالوا اذا اقر لولده الصغير يندفع عنه اليمين  
 واذا اقر للاجنبي لا يندفع اليمين وقال بعضهم لا يندفع عنه اليمين في الصورتين جميعا فطعا  
 لباب الحيلة قال الخصاص رح فان قال المدعي ان المدعى عليه لما اقر بالصبيعة المدعى بها  
 لابنه او للاجنبي صار مستهلكا لماني ووجب لي عليه القيمة ملي ان اجلف بالله مالي عليك  
 قيمة هذه الصبيعة قال علي قول ابي حنيفة وامي يوسف رح الاخر لا يمين عليه وعلى قول ابي يوسف  
 رح الاول وهو قول محمد رح عليه اليمين هكذا ذكر الخصاص رح لان غضب العقار لا يوجب  
 الضمان على قول ابي حنيفة وامي يوسف رح الاخر وعلى قول محمد رح وهو قول ابي يوسف  
 رح الاول يوجب الضمان ثم بعض مشايخنا رح قالوا بان هذا الخلاف بين الغصب المجرد اما  
 ليجود يوجب الضمان بالانتاق وبعضهم قالوا في الجحود واثبات عن ابي حنيفة رح واكثر  
 لمشايم رح على ان الخلاف في الكل على السواء وينبغي ان يحجب الضمان ههنا بالانتاق لان هذا  
 نلاف الملك والعقار يضمن بالانتلاف الا يرى ان الشاهد بالعقار يضمن عند الرجوع والاجماع  
 ثلاثة الملك فان كان المدعى به عرضا او جارية او ما شبه ذلك عبر العقار والحيلة ان يقر المدعى عليه  
 المدعى به على وحة لا يعرفه المدعى ثم يعرضه على هذا المدعى ليساومه فبطل دعواه لانه  
 لما ساومه فندزم انه لا ملك له في المدعى به فيبطل دعواه كذا في الذخيرة \* الفصل  
 التاسع عشر في الوكالة اذا وكل الرجل رجلا ان يشتري له حارية بعينها بالف درهم او بمائة  
 دينار فقبل الوكيل الوكالة فلما راها اراد ان يشتريها لنفسه فالحيلة له في ذلك ان يشتريها بحسب آخر  
 غير ما امره به فان كان امره بالشراء بالف درهم فيشتريها بمائة دينار وان كان امره بالشراء بمائة دينار  
 فيشتريها بالف درهم او يشتريها بحسب ما امره به ولكن بالزيادة على ما امره به لانه يصير مخالفا  
 امرا

امرا امره فينفذ عليه ولا يتوقف لان الشراء لا يتوقف على ما عرف وان اشتراها بجنس ما امره به وبذلك  
القدر ولو كان صرح بالشراء لنفسه فان كان لخصصة الموكل يصير مشتريا لنفسه وان كان بغية الموكل  
لا يصير مشتريا لنفسه وهذا لان الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك الشئ لنفسه الا بعد ان يعزل نفسه  
ولا يمكنه عزل نفسه بغية الموكل لان هذا عزل قصدي فيشترط له حضور الموكل واذا لم يعزل يصير  
مشتريا للأمر وكذلك لو اشهد قبل الشراء انه اشتراها لنفسه ثم اشتراها ساعته ولم يقل شيئا فان كان  
الموكل حاضرا في مجلس الاشهاد يصير مشتريا لنفسه وان كان عن المجلس غائبا فان عام يقابلة  
الوكيل وباشهاده قيل ان يشتري الوكيل ثم يشتري الوكيل يصير الوكيل مشتريا لنفسه واذا لم يعلم  
بذلك حتى اشتراها الوكيل يصير مشتريا للموكل وقد جعل محمد بن زح الدراهم والدنانير جنسين  
مختلفين في هذه المسئلة ولم يجعلهما جنسا واحدا ولو جعلهما جنسا واحدا لم يصح بالوكيل مشتريا  
للأمر فيما اذا وكله بالشراء بالدراهم وقد اشترى بالدنانير او على العكس وقد ذكرنا في شرح الجامع  
في باب المساومة الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياسا في حق حكم الربوا حتى يجازي  
احدهما بالآخر متفاضلا وفيما عدا حكم الربوا جعلنا جنسا واحدا استحسانا حتى يكمل نصيب  
احدهما بالآخر والفاضل في قيم المتفاوت بالخيار ان شاء قوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير  
والمكره على البيع بالدراهم اذا باع بالدنانير او على العكس كمن يبيع بمكره كمالا يباع بالدراهم  
وصاحب الدراهم اذا ظفر بدنانير من عليه كان له ان يأخذها بجنس حقه صحتها لو ظفر بدراهم الا  
رواية شاذة عن محمد بن زح واذا باع شيئا بالدراهم ثم اشتراها بالدنانير قيل نقد الدين او على العكس  
والثاني اقل من قيمة الاول كان البيع فاسدا استحسانا وتبين بما ذكرناه هنا انهما اعتبر جنسين  
مختلفين فيما وراء حكم الربوا ايضا وكذلك في باب الشهادة اعتبر جنسين مختلفين حتى اذا كان  
احد الشاهدين شهيد بالدراهم والاخر بالدنانير لو شهد بالدراهم والمدعي يدعي الدنانير او على  
العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الاجارة اعتبر جنسين مختلفين حتى ان من استأجر  
من آخر دارا بدراهم وأجرها من غيره بالدنانير او على العكس وقيمة الثاني اكثر من الاول يطيب  
له الزيادة فما ذكرنا في الجامع انهما جعلنا جنسا واحدا فيما عدا حكم الربوا على الاطلاق غير  
صحيح وحيلة اخرى ان يشتريها بمثل ما امره به وبشيء آخر من خلاف جنسه بان امره بالشراء  
بالف درهم فيشتريها بالف درهم وثوب او ما اشبه ذلك فان في هذه الصورة يصير الوكيل مشتريا

لنفسه ايضا فان وكله بالشراء ولم يسم له نعمان ان اشترى الوكيل باحد القدين اما بالدرهم او  
 بالدينار يصير في شتر يا للوكيل وان اشترى بما سوى الدرهم والدينار يصير مشتريا لنفسه عند طلبنا  
 الثالثة رح قالوا لها حيلة اخرى في المسئلة ان يوكل الركيل رجلا بان يشتري له هذه الجارية  
 واشترائها حال غيبة الوكيل الاول واعلم بان هذه المسئلة على وجهين اما ان لم يقل الامر للوكيل  
 الاول اعمل برأيك فيه ما صنعت من شيء فهو حائز وانه على وجهين ايضا اما ان اشترائها الوكيل  
 الثاني بحضرة الوكيل الاول وفي هذا الوجه ان اشترائها بالجنس الذي امره الا من بذلك  
 القدر او يافل منه ينفذ على الآمر وان اشترائها بخلاف ذلك الجنس او بذكر الجنس ولكن  
 بالزبد منه ينفذ على الوكيل الاول لان شراء الوكيل الثاني بحضرة الوكيل الاول بدلالة شراء  
 الوكيل الاول بنفسه ولو ان الوكيل الاول اشترائها بنفسه كان الجواب على النصيب الذي تلى  
 فلهنا كذلك وان اشترائها حال غيبة الوكيل الاول فان كان الوكيل الاول لم يقدّر الوكيل الثاني  
 ثم ما به بر الوكيل الثاني مشتريا للاول لان هذا الشراء لم يدخل تحت امره الا امره بالزبد  
 بالشراء بحضرة رأي الوكيل الاول وهذا الشراء لم يحضر رأي الوكيل الاول فان قدر الوكيل الاول  
 للوكيل الثاني نعمان اشترائها الوكيل الثاني بغيبة الوكيل الاول فعليه روايتان في رواية ينفذ الشراء  
 على الآمر وفي رواية ينفذ الشراء على الوكيل الاول وكل رجلان يبيع جاريته وقبل  
 الوكيل الوكالة ثم اراد الوكيل ان يشتريها لنفسه فالحيلة في ذلك ان يقول الوكيل لمولى الجارية  
 وكلني ببيع هذه الجارية واجزا مبري فيها وما عملت في ذلك من شيء فاذا فعل ذلك يثني  
 للوكيل ان يوكل رجلا ببيع هذه الجارية ثم الوكيل الاول يشتريها من الوكيل الثاني فيجوز هذا  
 لان صاحب الجارية اجاز صنع الوكيل الاول والتوكيل من صنيعه فيصح التوكيل منه فصار الوكيل  
 الثاني وكيل صاحب الجارية لا عن الوكيل الاول الا ترى انه اومات صاحب الجارية  
 بنعزلان جميعا وكذلك لو عزل لهما بنعزلان واذا عزل الثاني وحده بنعزل واذا عزل الوكيل  
 الاول الوكيل الثاني بنعزل الثاني على رواية في كتاب الخيل وادب الناصي للحصاف رح  
 لا اعتبار ان الثاني وكيل عن الاول ولكن باعتبار ان صاحب الجارية اجاز صنع الوكيل الاول وعزل  
 الثاني من صنيعه فمذهبه وان اصابا وكل صاحب الجارية كان للوكيل الثاني ان يبيعها من الوكيل  
 الاول كما له وكل صاحب الجارية يبيع الجارية بنفسه وان لم يجز مولى الجارية صنع الوكيل

الاول فالحيلة في ذاك ان يبيعها الوكيل ممن يثق به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بلا خلاف ويدفعها الى المشتري ثم يستقبل العقد وينفذ الاقالة على الوكيل خاصة او يطلب من المشتري ان يولييه البيع او يشتريها منه ابتداءً فتصير الجارية للوكيل رجل كنب الى رجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها فامره ان يشتري له مائة ابصفه له وعند الرجل المكتوب اليه منع من ذلك الجنس له او لغيره وقد امره صاحبه ان يبيع ذلك ما الحيلة في ان يصير المناع للرجل الذي كنب اليه قال يبيع ذلك المناع ممن يثق به فيعاصمها ويدفع اليه ثم يشتري منه الرجل الذي يشتري اليه وهذا لا يملك ان يبيع ذلك المناع بنفسه من الرجل الذي كنب اليه لان الواحد لا يتولى العقد من الجانيين ولكن بفعل على الوجه الذي قلنا ويجوز ذلك لان البيع انما جرى بين اثنين رجل وكل رجلان يشتري للدار او متاعاً او غيره فاراد الوكيل ان يكون الثمن للبائع عليه الى اجل ويكون الثمن حالا على الامر ياخذ منه والبائع يجيبه الى ذلك ما الحيلة فيه قال الحيلة في ذلك ان يشتري الوكيل ذلك الشيء بالثمن الذي يريد ان يشتريه فاذا تواجبه البيع وجب الثمن للبائع على الوكيل ووجب للوكيل الثمن على الامر ياخذ منه ثم يؤجل البائع الوكيل بالثمن الى الاجل الذي اتفقا عليه فيجوز انما يجبل للوكيل ويكون للوكيل ان يأخذ الامر بالثمن محالاً وهذا لان مطلق البيع يوجب الثمن حالا ويكون للوكيل ان يرجع على الموكل قبل القضاء وكان دين الوكيل على الموكل حالاً بسبب العقد وتاجيل البائع الوكيل له لا يتعدى الى الموكل لان التاجيل ابراء مؤقت فيعتبر بالبراء المؤبد والبائع لو ابراء الوكيل عن الثمن او وهب له لا يظهر ذلك في حق الموكل فكذلك اذا اختلفت بعض الثمن عن الوكيل فان ذلك يظهر في الموكل ايضاً بذلك القدر لان الخط يلتحق باصل العقد ويصير كان العقد ورد على ما بقي اما البراء عين كل الثمن لا يلتحق باصل العقد علي ما عرف في موضعه فلا يظهر ذلك في حق الموكل وهو نظير ما قلنا في البائع اذا ابراء المشتري عن جميع الثمن فالشئع يأخذ بجميع الثمن ولو حظ البائع من المشتري بعض الثمن فالشئع يأخذ بما وراء الخطوط فيها كذلك الوكيل بالبيع اذا باع وابراء المشتري ان يحط الوكيل عنه شيئاً من الثمن فتعمل الوكيل فذلك جائز وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله ما ان الوكيل بالبيع اذا ابراء المشتري عن الثمن او وهب الثمن منه او حظ بعض الثمن منه صحيح ويضمن مثل ذلك للموكل من ماله وعلى قول ابي يوسف رحم لا يشح شيء من ذلك

فإن طلب حيلة حتى يصح عند الكل فالحيلة أن يهب الوكيل للمشتري دراهم أو دينار قدر ما يريد  
 الهبة والخطب ويدفع ذلك إلى المشتري ثم يبيع العين من المشتري بالثمن الذي يريد البيع به  
 ثم إن المشتري يدفع ما قبض بحكم الهبة إلى الوكيل قضاءً من الثمن ويكون ذلك في حق  
 المشتري بمنزلة الخطب وتحصل مقصودهما ثم أعلم بأن إراء الوكيل بالبيع المشتري  
 عن جميع الثمن أو عن بعضه وهبة جميع الثمن من المشتري أو بعضه قبل قبض الثمن صحيح  
 عند أبي حنيفة ومحمد رحم وكذلك خط بعض الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن صحيح عند هذا  
 بما حظ كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم ويصح  
 عند محمد رحم ويجعل بمنزلة الهبة رجل أمر رجلاً أن يشتري له متاعاً من بلد من البلدان أن يخاف  
 الوكيل أن لو بعث بذلك مع غيره يضمن فالحيلة في ذلك أن يجزله المكيل ما صنع فإذا أجاز له  
 ذلك بعث هو بالمتاع على يد غيره ولا يضمن لأنه أمين أجبر له ما صنع وكذا الحيلة إذا أراد  
 الرجل أن يستودع المتاع المشتري من غيره ولا يضمن كذا في الذخيرة \* الفصل العشرون في الشفعة  
 قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحم جميع الخصاص رحم مسائل بعضها يمنع وجوب  
 الشفعة وبعضها لتقليل الرغبة فمن جملة ذلك أن يهب البائع الدار من المشتري ويشهد عليه ثم  
 لمشتري يهب الثمن من البائع ويشهد عليه وذكر في حيل الأصل ثم المشتري يدفعه مقداره الثمن فإذا  
 ملا ذلك لا يجب الشفعة لأن حق الشفعة يختص بالمعاضات والهبة إذا لم تكن بشرط العوض  
 تصير معاوضة بالتعويض بعد ذلك ولهذا الإثبات فيها أحكام المبادلة من رد الموهوب له بالغيب  
 غير ذلك وإذا لم تصر مبادلة تعينت هبة محضه فلا يثبت فيها الشفعة غير أن هذه حيلة يملكها  
 غش الناس دون البعض لأنها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والوصي وغيرهما  
 من الوكلاء وأما إذا كانت هبة الدار من المشتري بشرط العوض ففيه اختلاف الروايتين ذكر  
 بشفعة الأصل وفي مواضع من المبسوط أنها بمعنى البيع ويثبت للشفيع فيها حق الشفعة وذكر  
 في بعض روايات السواد أنها يثبت في معنى البيع وذكر في بعض المواضع في الهبة بشرط العوض  
 خلاف بين أبي يوسف ومحمد رحم فإذا كان في المسئلة روايتان أو خلاف فلا يصلح حيلة لا بطل  
 الشفعة ولكن ينأى في هذه الهبة حيلة تأخير حق الشفع بأن يقبض المشتري الإدار الآجزاء منها

ويسلم الثمن الأجزء منه فلا يكون للشفيع حق الأخذ لان الهبة بشرط العوض انما تصير بيعا بعد قبض كل المعتقد عليه اما قبل قبض كل المعتقد عليه لا تصير بيعا حتى روي عن محمد بن ربح انه قال في الهبة بشرط العوض ثبتت للواهب حق الرجوع من غير قضاء ورضا مالم يقبض الموهب له كل المعتقد عليه ومن جملة الخيل ان يتصدق صاحب الدار بالدار على الذي يريد الشراء ثم يتصدق المبشري عليه بمثل الثمن كما في الهبة والصدقة انما تعاق الهبة في حق الرجوع فيها فاما فيما عدا ذلك فالهبة والصدقة سواء ومن جملة ذلك ان يقر صاحب الدار بالدار الذي يريد شراءها ثم يقر الذي يريد شراء الدار بالثمن للبائع فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهذا مروي عن محمد بن ربح غير ان هذا الاقرار ليس بحق والاقرار اذا لم يكن بحق هل ينقل الملك ولا ينقل فيه كلام عرف ذلك في كتاب الاقرار فهذا يكون بناء على ذلك ومن جملة ذلك ان يبين موضعاً من الدار ويخط خطأ ويتصدق عليه بذلك الموضع بطريقة او يهبه ذلك الموضع بطريقة ثم يشري بقية الدار فلا يثبت حق الشفعة للشفيع وانما قال بخط خطأ كيلا يكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل التسمية وانما لا يكون في هذه للشفيع حق الشفعة لان المشتري صار شريكا والشريك مقدم على الجار وانما شرط ان يتصدق عليه بطريقة لانه اذا لم يتصدق بطريقة صار المصدق عليه جارا للدار والمشترة ولا يتقدم على الجار غير ان هذه الحيلة انما تكون حيلة لابطال حق الجار لا لابطال حق الخليط ومن جملة ذلك ما روي عن محمد بن ربح انه قال اذا كانت الدار مما يحتمل الشفعة يهب جزءاً شائعاً من الدار من الذي يريد شراء الدار ثم يرفع الى الحاكم الذي يرى جواز هبة المشاع فيما يحتمل الشفعة فيجوز هبته لا يبطلها قاض آخر بعد ذلك وانما يحتاج الى قضاء قاض في شيء يحتمل القسمة حتى لو كان شيئاً لا يحتمل القسمة نحو البيت الصغير والحانوت يهب جزءاً شائعاً من الذي يريد الشراء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشفيع حق الشفعة ولا يحتاج الى قضاء القاضي ثم ذكر حيلة لرغبته عن الأخذ فقال يشتري البناء أو لا يثمن رخيص ثم يشتري العرصه بعد ذلك بصفقة اخرى بثمان غال فلا يثبت للشفيع حق الشفعة في البناء لانه ثقلي ولا يرغب في اخذ العرصه لكونه ثمنها ولو كان اشترى البناء باصله حتى صار ما تحت الجدار له يكون «وشركا في الدار فلا يثبت للجار حق الشفعة فيمنع هذه الحيلة لمنع وجوب الشفعة للجار ومن جملة الخيل اذا وهب البناء من الذي يريد شراء الدار باصله ثم اشترى العرصه بعد ذلك لا يكون للشفيع حق الشفعة لانه لما وهب



البناء باصلة صار ما تحت البناء للدهوب له فصار هو شريكاً في الدار فيكون مقدماً على الجاروق  
 الكروم والأراضي ان اراد الحيلة لمنع وجوب الشفعة ببيع الاشجار باصلها او بهيب الاشجار  
 باصلها فيصير هو شريكاً ثم يشتري الباقي وان اراد الحيلة لرغبته عن الاخذ ببيع الاشجار او لا  
 بثمن رخص ثم يشتري الاراضي منه بثمن عال \* حيلة اخرى ان يشتري سهماً من الدار بشن  
 خال في صفقة ثم يشتري الباقي بثمن يسير فلا يكون للجار حق الشفعة في الصفقة الثانية لان المشتري  
 شريك في الدار عند مباشرة الصفقة الثانية اما يجب الشفعة في الصفقة الاولى ودوناً يرغب فيه  
 لما ان المشتري اشترى ذلك بثمن خال فان قال المشتري اخاف ان لا يبيعني البائع الباقي  
 لو اشتريت منه هذا السهم بشن خال فالحيلة فيه ان يقر البائع للمشتري بسهم من الف سهم مشاع ثم  
 يشتري الباقي وكان ابو بكر الخوارزمي ربح يغطي الخصاص ربح في فصل اقرار البائع للمشتري  
 بسهم من الدار وكان يعني بوجوب الشفعة للجار لان الشركة ما تثبت الا باقراره واقرار الانسان  
 ليس بحجة في حق غيره وكان يستدل بما ذكره محمد ربح ان صاحب الدار اذا اقر ان الدار للنبي  
 في يده لعلان وان المقر له لا يستحق الشفعة بهذا الاقرار وطريقه ما قلنا فان قال البائع اخاف  
 ان يصير شريكاً بالاقرار ثم لا يشتري الباقي فالحيلة ان يدخل بينهما من يشان به فيكون الاقرار  
 بهذا السهم له ثم يشتري المقر له بالثمنهم باقي الدار فيحصل الثقة لهما \* وفي حيلة اخرى ان اراد  
 شراء الدار بثلثة درهم يشتري بها الظاهر بالف درهم او اكثر ويدفع الى البائع بالالف ثوباً قيمته مائة  
 درهم او عشرة دنانير قيمتها مائة درهم فاذا جاء الشفع لا يمكنه ان يأخذ الا بثمن الظاهر وهو  
 لا يرغب فيه لكثرته \* وحيلة اخرى ان يقول المشتري للشفيع ان احببت او ليكها بيا اشتريت ففعلت  
 ذلك فان اقل الشفع نعم وليتها بطلت الشفعة لانه رغب عن الشفعة حين طلب التولية لان الاخذ  
 بالشفعة هو الاخذ بالشراء الاول لا بشري آخر والاغراض من الشفعة يبطل الاخذ بالشفعة وكذلك  
 اذا قال المشتري للشفيع ان احببت بعتها منك دون الثمن الاول فاذا قال نعم تبطل شفعته  
 وفي العيون سواء فعل ذلك قبل الطلب او بعده وكذلك لو ارسل المشتري رسولا الى الشفع حتى  
 قال للشفيع على الوجه الذي قلنا فاذا قال الشفع مجيباً نعم تبطل شفعته \* وحيلة اخرى ان يتبادق  
 البائع والمشتري ان البيع كان فاسداً او كان تلجئة او كان بشرط الخيار للبائع فيقبل قوله ما اذا  
 قلنا قوله لا يجب الشفع الشفعة لما عرف ان ثبوت حق الشفعة يعتمد زوال ملك البائع

بسبب صحيح ولم يوجد هذا في هذه المسائل \* وحيلة أخرى أن يأمر المشتري رجلاً حتى يقول للشفيع لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع قبل أن يشتريها فلان المشتري فإذا قال الشفيع صدقت بطل شفيعته لأنه لما أقر أن شراء المشتري كان بعد شرائه فقد أقر أن شراء المشتري لم يصح فصار مقرا بطلان الشفعة لأن حق الشفعة يستدعي شراء صحيحاً وكذلك لو قال رجل للشفيع هذه الدار لك ولم تكن لفلان البائع يقال الشفيع نعم تبطل شفيعته لأنه صار مقراً بأن شراء المشتري لم يصح فصار مقراً بطلان شفيعته وكذلك لو قال المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فلان أحببت أحط من ثمنها عشرة دنانير فقال الشفيع نعم قد أحببت بطل شفيعته وكان القاضي الإمام أبو علي رح يقول إنما تبطل شفيعته إذا قال أحطت من ثمنها عشرة دنانير وأبيعها منك بتسعين ديناراً فقال الشفيع نعم لأنه أعرض عن الأخذ بالشفعة لما رغب في شرائها بأقل من المائة أما إذا لم يقل وأبيعها منك بتسعين ديناراً لا يبطل شفيعته لأنه لم يوجد منه الأعرض عن الأخذ بالشفعة لأنه يجوز أنه قصد حط العشرة ليأخذها بالعقد الأول وكذلك إذا قال الشفيع للمشتري أحطتني عشرة أن قال بعد ذلك علي أن تبينني الباقي بتسعين ديناراً تبطل شفيعته والأفلاح وجه آخر أن يشتري ويجعل للشفيع الكفيل في البيع بالنعم أو بالعهد فلا شفعة له كذا في التائاريخانية \* الفصل الحادي والعشرون في الكفالة رجل أراد أن يأخذ من رجل كفلاً لا يقدر الكفيل أن يبرأ من الكفالة بتسليم المكفول به ما التحيلة في ذلك قال التحيلة في ذلك أن يقول الكفيل قد كفلت لك بنفسك فلان علي أنني كلما دفعته إليك فأناكه بيل بنفسه كفاًة صحدة فهذا جائز وأنه مروي عن حسن بن زياد ربح وليس عن أصحابنا فيه رواية وفي الوكالة في نظيره اختلاف المشائخ ربح من أهل الشروط وهو ما إذا وكل رجلاً في حادثة ثم قال للموكيل كلما عزلتك فانت وكيلي علي قول عامة المشائخ ربح لا يتجدد الوكالة وعلي قول أبي زيد الشروطي ربح تجددت الوكالة علي قياسية والله أعلم كذا في التائاريخانية \* الفصل الثاني والعشرون في الحوالة رجل له علي رجل مال وأراد الذي عليه المال أن يحيله علي رجل بهذا المال علي أنه إن مات المحتمل عليه مفلساً لا يرجع الطالب علي المحيل بماله عليه والوجه في ذلك أن يقول بقول المحيل والحوالة له في كتاب الحوالة أن هذا المحيل أحال بهذا المال علي فلان ويسمى رجله مجتهداً ولا يعرف وقبل ذلك الرجل الحوالة ثم إن ذلك الرجل المحتمل عليه أحال بهذا المال علي هذا المحتمل عليه فأنفع لا علي هذا الوجه ثم مات هذا المحتمل عليه مفلساً

لا يكون للمحتال له حق الرجوع على المحيل الأول لان المحيل الاول ما احال المحتال له على هذا المحتال فله اياه حاله على رجل آخر ولم يعرف موت ذلك الرجل عن افلاس واذا اراد المطلوب ان يحيل الطالب بالمال على عريم له فقال الطالب انت عدي اوثق من المحتال عليه ولا آمن ان يتوكل مالي ان احلت لي عليه وطلب حبله حتى لا يبرأ الاصيل فالحيلة ان يقض عريم المطلوب الطالب عن المطلوب ما عليه من الدين فلا يبرأ الاصيل وكان الطالب ان يأخذ ايها ثبائاً يحصل مقصودهما جميعاً \* وجه آخر في ذلك ان يوكل المطلوب الطالب حتى يقض الدين ويجعله فصاحباً به فليجوز ما التوكيل بقض الدين فظاهر وما جعل المقبوض فصاحباً به ايضا فانه لا طريق قضاء الدين هذا على ما عرف في موضعه فان قال المطلوب اخاف ان يقض الطالب من عريمي فيقول ضاع قبل ان يقبضه لنفسي ويكون القول له في ذلك معنى هذه المسئلة ان المطلوب لما وكل الطالب بقض الدين من عريمه ولم يقل ان يقبضه لعسك يقع قبض الطالب للمطلوب اولاً ثم يحتاج الطالب الى تجديد القبض لنفسه ليقع القبض للطالب لان المقبوض في يده التوكيل امانة والقض لنفسه قبض ضمان وقبض امانة لا ينوب عن قبض الضمان فيحتاج الي تجديد القبض لنفسه واذا قال هلك المقبوض قبل ان يقبض لنفسي فقد ادعى هلاك امانة قبل احداث سبب الضمان فيكون القول له فاذا عرفت تفصيل المسئلة فالثقة له ان يأمر المطلوب بعريمه هذا ان يقض من المال للطالب على ان يأخذه ايها ثبائاً فاذا فعل ذلك صار المال عليهما فاذا اخذ الطالب من عريم المطلوب شيئاً يصير اخذ نفسه ولو هلك يهلك عليه كذا في الذخيرة \* الفصل الثالث والعشرون في الصلح قال محمد بن علي في حيل الاصل رجل له على رجل الف درهم صاحبه منها على مائة درهم يؤد بها اليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فان لم يفعل فعليه مائتا درهم جاز هذا الصلح في قولنا وقول ابي يوسف رح فهذه المسئلة على هذه الصورة والوصع لم يذكرها محمد بن علي في كتاب الصلح انما هي من خصائص كتاب الحيل والحكم فيها ان المطلوب اذا ادعى مائة في الوقت المشروط بري من الباقي واذا لم يؤد فعليه مائتا درهم واما المذكور في كتاب الصلح من هذا الجنس ثلثة فصول احدها اذا كان لرجل على رجل الف درهم وقال صاحب المال للمديون حطت منك خمسمائة لتؤدي خمسمائة غدا الي او قال لتؤدي الي

التي خمسمائة غدا وقبل الآخر وذكر ان الصلح والخط جائز ادعى المديون اليه خمسمائة غدا  
اولم يؤد؟ الا اني اذا قال حطت عنك خمسمائة علي ان تعجلني خمسمائة فان لم تعجل  
فالالف عليك علي حالها وقبل الآخر وذكر ان المديون ان عجل خمسمائة فهو بري عن  
الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالالف عليه بحاله وهذا امتحان والقياس ان الالف علي  
المديون علي حالها عجل الخمسمائة اولم يعجل والقياس اخذ بعض الناس \* الثالث اذا قال  
حطت عنك خمسمائة علي ان تعجلني خمسمائة ولم يزد علي هذا يترك فيه خلافا فقل علي  
قول ابني حنيفة ربح ان عجل خمسمائة بري عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالالف  
عليه علي حالها وبطل الصلح وقال ابو يوسف ربح لا يبطل الصلح وعلي المطلوب خمسمائة عجل  
الخمسمائة اولم يعجل فهذه جملة ما اوردناه محمد ربح في كتاب الصلح جئنا الى مسئله كتاب  
الخيال فصورتها وحكمها ما ذكرناه واما ذكر محمد ربح قول ابني يوسف ربح في مسئله كتاب الخيل  
ليبين ان هذه المسئلة على الاتفاق لا خلاف فيها كما في مسئله كتاب الصلح فاما في مسئله كتاب  
الخيال مخالف قيل المخالف زفر ربح وقيل بن ابي ليلى ربح فان طالبا حيلة حتى يجوز هذا ايضا  
بلا خلاف فالحيلة في ذلك ما اشار اليه محمد ربح فقال يحطرب المال عن المديون ثمانية يققن  
ما تادهم فصالحه من هاتين المائتين علي ما يؤد بها اليه في وقت كذا فان لم يفعل فلا صلح بينهما ومثل  
هذا الصلح جائز بلا خلاف قال يمس الائمة الخلو ائمي ربح في هذه الجملة نظر لان فيه تعليق البراءة  
عما زاد علي المائة التي تمام المائتين ايضا وذكر شيخ الاسلام ربح في شرح الخيال ان هذا الصلح جائز  
بالاتفاق وفي الواقعات السمرقندية اذا كان لرجل علي رجل الف درهم صالحه منها علي مائة درهم  
الي شهر فان لم يعطها الي شهر فمات درهم فهذا لا يجوز وان كان هذا الصلح حلالا لا المحطوط مجهول  
وهو تسعمائة ان اوفاه مائة في الوقت المشروط وان لم يوفه فالمحطوط ما زاد مائة وجهه للمحطوط يمنع صحة  
الخط فيجب ان يكون الجواب في مسئله الخيل كذلك فيكون في المسئلة زوايمان اذا لفرق بين  
المستثنين رجل مات وترك ابنا وامراة وفي ايديهما دار جاع رجل واحد ان هذه الدار داره فصالحه  
من دعوة علي مال فهذه المسئلة علي وجهين ان كان صالحا علي غير اقرار فالمال عليه ائمانا  
والدار بينهما ائمانا وان كانا صالحا علي اقرار منهما بالدار بينهما نصفان والمال بينهما نصفان فان  
طالبها حيلة حتى يكون الصلح عن اقرار وتكون الدار بينهما ائمانا والمال بينهما ائمانا فالحيلة ان يصالح

رجل اجنسي عنهما على اقرار على ان يسلم للمرأة الثمن وللابن سبعة الاثنان فاذا رفع الصلح على  
 هذا الوجه صح الصلح وكانت الدار بينهما انما بائنه برجع المصلح عليها ببدل الصلح انما اناب كانا  
 امراه بالصلح وانما كان كذلك لان اقرار الاجنسي لا يصح في حقيقتهما وكان صلحه مستقطا دعوى  
 المدعي ناد استظ دعواه صارت الدار مملوكة لهما بحجة الارث فتكون على ثمانية، وبدل الصلح  
 يكون كذلك وذكر شمس الائمة الحلواني رح هذه المسئلة في شرح خيل الأصل وقال الحجة  
 ان يقر المدعي بالدار ثم يصالحها منها على كذا على ان يكون للمرأة ثمن الدار وللابن سبعة  
 اثنان الدار فاذا صرح بذلك كان الملك في الدار بينهما على ما صرحا به والثنان كذلك بنزلة  
 ما لو اشترى دارا على ان يكون لاحدهما ثمنها والآخر سبعة الاثنان رحل مات وترك دراهم  
 في دنائره وعروضه وارثه الزوجة ان يصالحها المرأة من حصتها من التركة على دراهم او  
 على دنائره علم بان هذه المسئلة لا تغلو من وجهين الاول اذا لم يكن في التركة دين وقت  
 ترك الزوج دراهم وعروضه وصولحت على دراهم ان كان ما اخذت من الدراهم اكبر من نصيبها  
 من الدارهم جاز ويجعل المثل من الدارهم بالمثل الباقى بمقابلة العروض غير ان ما يخص الباقى  
 من الدارهم يكون حصة فاشترط قبض البدلين في المجلس اذا كانت الورثة مقرين بالترك نصيبا معين  
 لتصيبها بالتركة لان نصيبها من التركة امانة في هذه الحالة في ايديهم وقبض الامانة لا ينوب عن  
 قبض الضمان فان صار نصيبها مضمونا على الورثة بان كانوا جاحدين للتركة ومقرين الا انهم  
 كانوا مانعين نصيبها من التركة الا ان لا يحتاج الى قبض البدلين في المجلس لان قبض القسب  
 ينوب عن قبض الضمان وانما يحتاج الي قبض بدل الصلح لا عبر وان كان ما اخذت مثل نصيبها  
 من الدراهم لا يجوز لا به يبقى العروض خالي عن العوض وكذلك انما كان ما اخذت اقل من نصيبها  
 من الدراهم لا يجوز لانه يبقى العروض مع بعض الدراهم خالي عن العوض فتعذر تجوز هذا  
 الصلح بطريق المعاوضة وتعذر تجوز به بطريق الابزاء عن الثاني لان التركة معين والبراء عن  
 الايمان باطل قال المحاكم ابو العسل رح انما يبطل الصلح على مثل نصيبها من الدراهم حالة  
 التصديق اما حالة الماكرة فالصلح جائز لان حالة الماكرة الموطي يعطى المال لقطع الماكرة  
 وتعديده يمينه فلا يمكن الربو والى هذا اشار محمد رح في كتاب الصلح وان لم يعلم مقدار نصيبها  
 من الدراهم التي تركها الزوج لم يجز الصلح لان هذا الصلح فاسد من وجهين صحيح من وجه

فكانت العبرة لجانب الفساد وان صولحت على عروض او دنائير جاز وان نل لانه لا يمن  
 الربوا في خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب وان كانت تركة الزوج دنانير او عروضاً  
 فصولحت على دنائير فهو على التفاضل التي قلنا في الدراهم وان صولحت على دراهم جاز  
 على كل حال وان كانت في تركة الزوج دراهم ودنانير وعروض فصولحت على دراهم او على  
 دنائير لا يجوز الا اذا كان بدل الصلح اكثر من نصيبها من ذلك النقد حتى يكون المثل بالمثل  
 من النقد والمثل في بازاء العروض والنقد الاخر وان صولحت على دراهم ودنانير جاز على كل  
 حال ويصرف الجنس الى خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب الا ان ما يخص الدراهم  
 من الدنانير وما يخص الدنانير من الدراهم صرف فيشترط قبض البدلين في المجلس وما يخص  
 العروض ليس بصرف فلا يشترط فيه قبض البدلين في المجلس غير ان هذه الحيلة مستقيمة عند علماءنا  
 البقرة غير مستقيمة عند زفرح لانه لا يصرف الجنس الى خلاف الجنس على ما يعرف في مسألة  
 الاكراه فالنقطة على قول الكل ان يصلحوها من جميع نصيبها من جميع تركة الزوج على عرض  
 واحد بعينه ثم في الموضع الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج الى معرفة خصتها من جملة التركة  
 وهذا مشكل لان جواز هذا الصلح بطريق البيع الا ان هذا بيع لا يحتاج فيه الى التسليم وبيع مالم يعلم  
 البائع والمشتري مقداره اذ كان لا يحتاج فيه الى التسليم بخلاف البيع ان من اقترانه غصب  
 من فلان شيئاً او اقتران فلان او دعة شيئاً ثم ان المقر اشترى ذلك الشيء من المقر له مجاز وان كانا  
 لا يعرفان مقداره كذا هذا فان كانت التركة مجهولة لا يدري ما هي ذكر الشيء الامام ظهير الدين  
 المرغيناني رح في شرح كتاب الشروط انه لا يجوز الصلح على المكيل والموزون لما فيه من احتمال  
 الربوا بان كان في التركة مكيل او موزون ونصيبها من ذلك مثل بدل الصلح او اكثر وقال الفقيه  
 ابو جعفر رح يجوز هذا الصلح لانه يشتمل ان لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يشتمل  
 ان يكون نصيبها من ذلك اكثر من بدل الصلح او ان يكون فيه احتمال الاحتمال وذاك  
 لا يكون معتبراً وان كانت التركة عناراً او ارضي وحبوا او امانة وكل ذلك في ايدي المدعي عليهم  
 الا ان المدعي لا يدري ما هو نصيبهم على مكيل او موزون جاز الوجه الثاني اذا كان  
 في التركة دين فان ادخلوا الدين في الصلح بان يصلحوا من الدين والعين على مال او صلحوها  
 على ان تأخذ هي الدين من الخريم وتترك حقاً في سائر الاموال وكل ذلك باطل لانه تملك

الدين من غيره على الدين ومتى فسد الصلح في حصة الدين فسد في حصة العبد لأن المعد  
واحد وان لم يدجلوا الدين في الصلح صح الصلح عن باقي التركة وتقي الدين على الغريم بهم  
على ورائض الله تعالى وهذا نوع حبل في تصحيح هذا الصلح ان يستشوا الدين ويدكروا في الوثيقة  
ما حبلوا الدين وان ارادوا اذ خال الدين في الصلح فالوجه ان يستقرص المرأة من الورثة مثل  
نصيبها من الدين ثم تحيلهم بذلك على الغريم ليعطيهم من نصيبها ويقبل الغريم ذلك ثم يصالحونها  
عن بقية المال بصير جميع الدين والعين ملكا لهم او يجلوا للمرأة نصيبها يعسي الورثة من الدين  
من اموالهم منطوقهم من الغريم فان قضاء الدين عن غيره منطوق عا حائز ثم يصالحونها عا بنفي  
فلا فرائض انفع في حق الورثة حتى اتيهم لولم يصلوا الى حقيهم من الديون يرجعون ساد وأعلى  
المرأة الملو عجلوا نصيبها منطوقهم لا يفضلون التي ما أدوا الا من جهة الغريم ولا من جهة المرأة لانه  
لا رجوع للمنتطوع على احد وان ائبت الورثة ان يقرصوا نصيبها من الدين فالحيلة ان تستقرص  
نصيبها من الدين من رجل ويحبل نصيبها من الدين ثم يصالحونها من المال العين فان ائني  
الغريم ان يستقرص نصيبها فالحيلة ان يبيع الورثة له واحد منهم عرصا من عروضة من المرأة  
فأيسا وي عشرة بحسب الذي نصيبها هو وقد يعقل الوارث هذا اجل هذه المنفعة وهو صحة  
الصلح وخير زوجها من البين ثم تحيل المرأة بشن ذلك العرض على الغريم ثم يصالحونها من المال  
العين وان كانت المرأة لا تحبب الى ذلك مخافة ان يتوحي المال على الغريم ويرجع الوارث  
عليها بشن العرض فالحيلة ان تقر المرأة باستيفاء نصيبها من الدين الذي على الغريم وتشهد على  
نفسها بالاستيفاء ثم يصالحونها من المال العين على ما وصفتنا وفي المتن في قال هشام رح في بوازي  
قلت لابي يوسف رح ما تقول في رجل اوصى بحد مئة عدله ستة فمات الموصي فاراد الوارث  
ان يشتري من الموصي له وصيته في العبد لا يجوز فانه اذا مات لا يورث حق وصيته كما لا يورث  
حق الشئ في الشئ ولان حقه لا مال له ولا ثمن وعقد البيع والشراء عقد بخاض يرد على ماله  
وله ثمن مال له وعن هذا قلنا ان بيع المانع باطل والاحارة لا ينعذ بلفظ البيع والشراء لان البيع والشراء  
عقد يرد على ماله مال له والمانع لا مال له فيها فلا يرد عليها البيع كذا هان في مسئلتنا ويدل عليه حق  
الشعنة فان المشتري اذا اشترى من الشئ حقه بال كان الشراء باطلا وكان ذلك تساهلا للشئ  
وابطالا

وابطال الحق قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح وجدت هذه المسئلة مستقلة ليس لها في الامة من يفتسها وانما تشكل هذه المسئلة لاشكال هذا الاصل ان البيع لا يرد الا على ماله المالية وتضمنية بتليل ما ذكرنا من المسائل وتشكل هذه بمسئلة الطلاق فان المرأة اذا قالت لزوجهما اشتريت طلاق منك بكذا فقال الزوج بعث صح ويقع الطلاق وكذا الوباغ الزوج منها طلاقها بمال او باع بضعها منها بمال واشترت منه يصح ويجب البذل ولا مالية في نفسها ولا ثمنية وكذا الا مالية في طلاقها ولا ثمنية ومع ذلك صح بلفظ البيع وصحة الطلاق بلفظ البيع يقتضي جواز عقد الاجارة بلفظ البيع وجواز بيع المنافع وجواز بيع الوصية قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح ان مشاخصار مع تكفر الفرق بينهما لم يمكنهم ذلك فان الكرخي رح اعياه الفرق بينهما حتى رجع عن قول العلماء وقال بان الاجارة تنعقد بلفظ البيع وعلى قياس قوله في انعقاد الاجارة بلفظ البيع ينبغي ان يقال بجواز بيع الموصل له وصيته من الوارث بمال ولكن في ظاهر المبسوط يخالفه وانما لم يجز للوارث ان يشتري من الموصل له وصيته بمال كيف الحيلة والثقة للوارث فيه فالحيلة فيه ان يصلح الوارث الموصل له من وصيته على دراهم مسداة يدنعها اية فيجوز بطل حق صاحب الخدمة وصير الوارث الموصل له بماله عن بيع او غيره وكان ينبغي ان لا يجوز هذا الصلح لان هذا الصلح وقع على خلاف جنس حقه والصلح اذا كان واقعا على خلاف بنفس الحق يعتبر معاوضة وتدايكا وتعد اعتبار هذا الصلح تملكيا لان الموصل له ملك خدمة العبد بغير عوض ومن ملك منفعة بغير عوض لا يملك التملك من غيره بغرض كالمستعير والجواب عن هذا ان يقال بان الصلح متى تعدر اعتبار تملكه فانه يعتبر اسقاطا من كل وجه كذا في المحيط \*

الفصل الرابع والعشرون في الرهن رجل اراد ان يرهن نصف داره او نصف ضياعه شائعا لا يجوز عندنا والمسئلة معروفة فان طلبا حيلة والحيلة في ذلك ان يبيع نصف داره او نصف ضياعه بالمال الذي يريد استراذه على ان المشتري قيد بالخيار ثلثة ايام فان اتقا بضا فسخ المشتري العقد فبقى المبيع في يده على حكم الرهن بذلك الثمن ان هلك خلك بالثمن وان دخله عيب ذهب من الثمن بقدره هكذا ذكر الخصاص رح في حيلة فهذه المسئلة نص على ان المشتري في خيار الشرط للمشتري بعد التيسر مضمون بالثمن لا بالقيمة وهكذا ذكر محمد رح في بيع الجوامع في باب القبض في البيع وغيره واما المشتري في خيار الشرط للبائع بعد الفسخ مضمون بالقيمة لا بالثمن كما قبل الفسخ والرهن بخيار الرؤية والرهن بالعيب بقضاء ظهير الرد بخيار الشرط للمشتري وذكر هذه المسئلة



في خيل الأصل وقال الجيلة ان يبيع المستقرض نصف دارة من المقرض على انه بالخيار الى وقت كذا شهرا او اكثر فان رد المال فيه فلا بيع بينهما وان لم يرد بالخيار باطل والبيع لازم وقد عرف مثل هذه المسئلة في كتاب البيوع ولكن هذه الجيلة لا تتأني على قول ابي حنيفة رح لانه لا يري اشتراط الخيار اكثر من ثلثة ايام وكذلك ان شرط الخيار للبائع فقبض البائع البيع يند ما تقاضا بالجواب فيه واحد الا ان هذا المبيع يكون مضموفا بالقيمة ان هلك او دخله فيه ويستحب الدين بطريق المقاصة لو كان الدين مثل قيمته وتراد ان النصل ان كان هناك نصل رجل اراد ان يرهن من رجل رهنا واراد ان ينتفع بالرهن بان يكون الرهن ارضا اراد المرتهن ان يزرعها او يكون دارا اراد المرتهن ان يسكنها فالجيلة في ذلك ان يرهن ذلك الشيء ويقضه ثم يستعير المرتهن ذلك الشيء من الراهن فاذا اجاره اياه واذن له بالانتفاع طاب له ذلك والعارية لا ترفع الرهن ولكن مادام ينتفع به المرتهن لا يظهر حكم الرهن حتى لو هلك لا يسقط الدين فاذا فرغ من الانتفاع يعود رهنا كما كان بخلاف الاجارة فان عقد الاجارة يطل الرهن والمسئلة معروفة ثم ذكر الخصاف رح انه اذا ترك الانتفاع بالدار ورفضها يعود رهنا فقد بين ان مع ترك الانتفاع التفرغ شرط ليعود رهنا وفي المبسوط قال اذا ترك الانتفاع به عاثر رهنا فظاهر ما ذكر في المبسوط يقتضي انه اذا كان المرثون دارا استعارها المرثون ونقل اليها مائة ثم ترك سكنها بعد ذلك بزمان انه يعود رهنا وان لم يفرغ الدار وشرط الخصاف رح التفرغ فيسفي ان يحيط هذا من الخصاف رح رجل في يديه رهن والراهن غائب فاراد المرتهن ان يشتري الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بانها رهن في يديه فالجيلة ان يأمر المرثون رجلا غربيا حتى يدعي رقة هذا الرهن وتقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرثون بينة عند القاضي انه رهن عنده فسمع القاضي بينته على الرهن ويقضي بكونه رهنا عنده ويدفع خصومة الغريب فهذا تنصيص من الخصاف رح ان البيعة على الراهن مقبولة وان كان الراهن غائبا وقد ذكر محمد رح هذه المسئلة في كتاب الرهن ونشوش في الجواب في بعض المواضع بشرط حضرة الراهن لسماح البيعة والمشاخ رح مختلفون فيه بعضهم قالوا ما ذكر في كتاب الرهن وقع خطأ من الكاتب والصحيح انه تقبل هذه البيعة كما لو اقام صاحب البيعة ان هذا الشيء في يده ودعته من جهة فلان او مضاربة او غصب او اجارة وبعضهم قالوا في المسئلة روايتان في احدى

الروايتين تقبل هذه البيعة وهذا لانه لما رهنه فقد استخبط نازا تعذر عليه الاحتفاظ الا باقامة البيعة اثبات الملك للرهن صار خصما في ذلك كذا في الوديعة واشباهها وفي رواية اخرى لا تقبل هذه البيعة لاثبات الرهن على الغائب والى مال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح وهذا لان في قبول هذه البيعة لاثبات الرهن قضاء على الغائب ولا حاجة لصاحب اليد الى اثبات الرهن ، لدفع الخصومة عن نفسه فان بمجرد بليد يدفع الخصومة عنه كما لو اقام بيعة انها وديعة في يده وقد اجاب بذلك هذا في السير الكبير في نظائره قتال العبد المهرهون اذا اسروا في الغنينة وخوجده المهرهون قبل القسمة واقام البيعة انه رهن عنده لفلان واخذة لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن لانه لا يحتاج الى اثبات الرهن فان كون العبد في يده وقت الاسر كاف له فبين بهذا ان قبول البيعة لاثبات الرهن على الغائب في مسئلتنا لا حاجة اليه وفي جامع الفتاوى ولواراد ان لا يبطل الدين بهلاك الرهن يشترى منه عبدا بذلك الدين ولا يقبضه فلو مات العبد لا يبطل دينه ولو مات المطلوب فالطالب احق به من سائر الغرماء فلو قضى دينه في الحيوة اقاله البائع ولواراد ان يدفع المال مضاربة ويكون مضمونا عليه والربح بينهما يقرضه رب المال الا بينهما ثم يشاركه بالدرهم الباقية على ان يعملان ثم عمل احدهما بجوز والربح بينهما على الشرط والله اعلم كذا في التاثير تخافية في النصب الخامس والعشرون في المزارعة المزارعة فاسدة عند ابي حنيفة رح خلافا لهما قال الخصاف رح والحيلة في ذلك حتى يجوز على قول الكل ان يتنازعا الى قاض يرى المزارعة جائزة فيحكم بجوزها فيجوز عند الكل وحيلة اخرى ان يكتب كتابا لقرارهما بقران فيه هذه الضبعة لفلان الذي هو مالكها وقران في هذا الكتاب ان هذه الارض في بد فلان وان مزارعتها كذا من السنين فيزرعها ما بد الله من غلة الشتاء والصيف ببذرة ونقته واحوانه فما رزق الله تعالى من غلتها في هذه السنين فهو كله له وقران ايضا ان ذلك صار له باصرح واجب لازم فاذا اقرأ على هذا الوجه نفذ اقرارهما عليهما ويكون كل الغلة المزارع ثم ان هذا المزارع يحتال لصاحب الارض في نصف او بالحيلة الهبة او غير ذلك قال الشيخ الامام شمس الاندلسي رح ما قاله الخصاف رح ، الحيلة التي ذكرناها ولا انها يرعان الى قاض يرى جواز المزارعة بشير الى انه يرفع الى قاض موثق حتى يقضي بينهما بذلك فيجوز وفي كلامه ما يدل على انه لا ينفذ فيه حكم الحاكم المحكم وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يقول

بعض مشائخنا رح مالوا من تحويل حكم الحاكم المحكم في هذه المحتجيات وقالوا يحتاج الى حكم  
 فليس مولی وقد لك في الطلاق المتصاف يعني مشائخنا رح مالوا من تحويل حكم الحاكم المحكم به  
 قال شمس الاثمة الحلواني رح والصحيح من المذهب انه لا يجوز حكم الحاكم المحكم به في مثل هذه  
 المحتجيات والدليل عليه ما ذكر في كتاب الصلح في مواضع انه لا يثبت حكم الحاكم المحكم في كل شيء  
 الا في الحدود والنصاص والعان ولكن لا يفتي العامة كيلا يتجاوزوا الحدود لا يتخطوا به الا ان حكم  
 الحاكم المحكم لا يلزم في حق الناصي المولى حتى لو وقع حكمه الى ما بين مولی برى اطلاقه واطل  
 صر اطلاقه اذ شرط ان المرادة ان صاحب الدر مع قدره ويكون الباقي بينهما فبذلك المرادة  
 فائدة لان هذا شرط يقطع الشركة في الحارج عسى ومثل هذا الشرط يوجب فساد المرادة بالحياله  
 في ذلك ان يطرح صاحب الدر الى متذكرة والى مقدار ما يخرج من مثل تلك الارض عادة  
 حتى يعلم ان ندره من الحارج كم يكون فان كان قدر ندره من الحارج العشر بشرط لنفسه العشر  
 وان كان قدر ندره البث بشرط لنفسه الثلث وعلى هذا القياس فافهم وفي الدور ياد مع  
 دور الى رجل ليرثه في ارضه نصف الحارج والمرادة فائدة الا في رواية عن ابي يوسف رح  
 فان ظالم حيله في ذلك حتى يجوز له خلاف الحياله ان يلزمي صاحب الارض من صاحب  
 الدر نصف ندره ويبرئه صاحب الدر عن الثمن ثم يقول صاحب الدر لصاحب الارض  
 ارض ارضك بالدر ظلم علي ان الحارج يساويان كذا في الدخيرة \* الفصل السادس والعشرون  
 في الوصية واصوية وحل حفل وحلا وصية في ماله بالكوفة وحل رجل آخر وصية في ماله بالشام  
 وحل رجل آخر وصية في ماله بعد ان قال ابو حبيبة رح هؤلاء كلهم اوصاء الميت في جميع  
 تركاته بالكوفة والشام وبعد ان وعلى قول ابي يوسف رح كل واحد منهم يكون وصيا في المكان  
 الذي اوصى اليه خاصة وقول محمد رح مصطرب في الكتب والحاصل ان هذا ابي حنيفة رح  
 الرصاية لا تشمل التخصيص سوع واحد وبمكان واحد واما في الاعمال والامكنه  
 كلها وعلى قول ابي يوسف رح يتخصص سوع وبمكان وقول محمد رح مصطرب هكذا ذكر الشيخ  
 الامام لاحل شمس الاثمة الحلواني رح في شرح حيل الحصاص رح وذكر الشيخ الامام الاجل  
 شيخ الاسلام في شرح حيل الاصل قول النبي يوسف رح مع قول ابي حبيبة رح وذكر قول محمد رح  
 انه يصير

انه يصير وصيا في المكان الذي خصه في النوع الذي خصه ثم على قول ابي حنيفة رح اذا صار كل واحد منهم وصيا وقيما في جميع التركة لا ينفرد احدهم بالتصرف وان كانت الوصاية مقترنة فان اراد ان يكون كل واحد من الاوصياء وصيا في جميع التركة ينفرد بالتصرف بالاتفاق فالحيلة ان يجعلهم اوصياء في جميع تركاته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركاته وعلى ان لكل واحد منهم ان يقوم بوصيته وتنفيذ امره فيها فاذا فعل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصيا عاما منفردا بالتصرف بالاتفاق اعتبارا للشرط الموصي فان اراد الموصي ان يكون كل واحد من الاوصياء وصيا في مال موصى اليه خاصة لا يدخل مع الآخري شيء من الاقاويل فالحيلة ان يقول اوصيت الى فلان في مالي ببغداد خاصة دون ما سواها من البلدان واوصيت الى فلان آخر في مالي بالشام دون ما سواها من البلدان فان اقل على هذا الوجه بتخصص وصاية كل واحد من الاوصياء بالمال الذي في ذلك المكان الذي عينه لهذا الوصي بالاتفاق اعتبارا للشرط الموصي قال الشيخ الامام شمس الاثنتا الحلواني رح في هذه الحيلة نوع نظر لان قوله اوصيت الى فلان لغة عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف له لان عاماته تقتضي به انه يشهد ان يكون في معنى الحجر الخاص والحجر الخاص اذا ورد على الاذن اطلاق لا يعتبر فانه ذكر في المأذون ان المولى اذا اذن لعبده في التجارة اذ باع ما من حجر عليه في بعض التجارة فانه لا يصح الحجر كذا هنا ينبغي ان لا يصح التخصيص ويصير وصيا عاما موصيا لآخرى يترد عليه المشايخ رح ان من اوصى الى رجل وجعله قيدا فيماله على الناس ولم يجعله قيدا للناس عليه بعض المشايخ رح على انه يصح هذا التقييد واكثرهم على انه لا يصح ويصير وصيا في الكل فعلم ان في هذه الحيلة نوع شبهة اوصى الى رجل على انه ان لم يقبل وصيته فقلان رجل آخر وصيه فهذا جائز عندنا لان الوصاية ثابتة فصار كالوكالة ثم التوكيل على هذا الوجه جائز لان بعزل غيره ان الوكيل لا يتعزل مالم يعلم والوصي يتعزل وان لم يعلم بالعزل والشرق عرف في موضعه كذا في الذخيرة \* الفصل السابع والعشرون في افعال المريض قال الخصاص رح مريض عليه دين لبعض ورثته واراد ان يقرله بدينه فقد عرف من اصله اصحابنا رح ان اقرار المريض لبعض ورثته لا يصح فالحيلة التي تاتى في ذلك على قول الكل ان يقر المريض بالدين لا جنبي يثق به ويا امر الجنبي حتى يقبض وبدفعة الى الوارث وان قال الجنبي اخاف ان يخلفني الحاكم بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما ابرأت الميت منه ولا من شيء منه على ما يستحلف عليه غرماء الميت فلا يجوز لي ان احلف عليه

فالحيلة في ذلك ان يأمر المريض هذا الاجنبي حتى يبيع عبدا من اعيان ماله يعني مال الاجنبي من الوارث بالدين الذي له على المريض واذا باعته وقبل الوارث ذلك صار دين الوارث على المريض للاجنبي فاذا حله الحاكم كان حله على ابي ابراهيم ثم ذكر الخصاص في ان القاضي يخلف الاجنبي المقر بالدين بالله هذا الدين واجيب لك على الهيت وما ابرأت منه وان لم يكن لهذه اليمين طالب هناك انما كان كذلك لان اليمين هناك انما تقع للديت والقاضي نائب الميت فيحلفه احتياطا وان لم يكن لها طالب وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يقول كذا عرفنا ان الدين اذ التقادم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الاسباب فغريم الميت يستحلف بالله ما سقط دينك ولا بعضه بوجه من الوجوه وكذا نظن ان الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرضه الذي هو قريب الى الموت انه لا يستحلف بالعزيم بل يعطي حقه بغير يمين لانه ذكر في المبسوط في مواضع ان المريض اذا اقر في مرضه بالدين للغرماء قال بانهم يعطون ذلك ولم يشترط اليمين والخصاص في ذكر اليمين هما فهذه شي استفيد من جهته قال فان لم يكن للاجنبي شيء يبيعه من الوارث بالحيلة ان يهب الوارث للاجنبي عبدا من اعيان ماله ثم يبيع الاجنبي ذلك العين بعد ما قبض من الوارث بدنه على نحو ما بينا في حيلة اخرى في هذه المسئلة ان يحصر الوارث متاعا او شيئا يكون قيمته مثل الدين الغني له على المريض ويبيع ذلك الشيء من المريض سحبر جماعة من المشهورين بكذا وكذا وسلمه اليه فيصير مال الوارث ديناً على المريض بالبيعة ثم المريض يهب ذلك العين من انسان لا يعرف سر اتم الموذوب له يهب ذلك العين من الوارث فيرجع الى الوارث متاعا ويصير مال الوارث ديناً على المريض بالبيعة فيستوى الوارث ذلك من المريض كالاجنبي وقالوا هذه حيلة حسنة الا ان فيه نوع شبهة لانه يتكر رفيه وجوب الدين لان الدين كان واجبا على الميت قبل البيع والبيع يحب دين آخر فالوارث استوفى الدين الحادث الذي ثبت بالبيعة ولم يستوف ذلك الدين الذي ثبت قبل ذلك واذا بقي ذلك الدين في التركة لا يحل لاسائر الورثة الا نفعه بالتركة قبل قضاء الدين فهذه حيلة تصلح حيلة في الظاهر لا في الباطن وكان الخصاص في رح بنى الامر على الظاهر ثم ان الخصاص في رح قال في اول هذه الحيلة يبيع الوارث متاعا من المريض بالدين الذي له عليه ولم يحك فيه خلافا فهذا دليل على ان شراء المريض عبدا من اعيان مال الوارث صحيح بلا خلاف وهكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب المزارة

في باب مزارعة المريض مسئلة المريض يشتري غنما من اعيان مال وارثه مطلقه من غير ذكر  
 الخلاف وفي فتاوى الصغرى ذكر الخلاف في الشراء والبيع جميعا واحاله الي باب اقرار العبد  
 لمولاه \* حياة اخرى لهذه المسئلة لم يذكرها الخصاص رح وهو ان يرفع الامر الى قاض يري  
 الاقرار بالوارث بالذنين صحيحا الا ان بين العلماء اختلافا في هذه المسئلة عندنا لا يجوز هذا الاقرار وعند  
 الشافعي رح يجوز فاذا قضى القاضي بالجواز يصير متقاعا عليه على ما عرف في كثير من المواضع  
 قال ان جعل لبنث له صغيرة شيئا اما متاعا او حليا او ما اشبهه ولم يشهد على ذلك حتى يمرض  
 ولا يأمن الورثة ان لا يسلموا اليها ذلك قال اما ما كان من حلي او متاع او ما اشبهه من المنقولات  
 يدفعه سرا الى من يثق به ويعلمه ان ذلك لابنته فلانة ويوصي اليه بان يحفظ لها ذلك فان اكبر  
 دفعه اليها واما الدار والضيعة اذا كانت معروفة للمريض لا يملكه ان يفعل بالعقار ما فعل  
 بالمنقول ولكن ينبغي له ان يدفع الي من يثق به بالاسرار فيقول له هذا المال مال ابنتي فلانة  
 فاشتر هذا العقار مني لا ابنتي فلانة بهذا المال ثم يبيع العقار من ذلك الرجل بحضرة الشهود  
 ولا يقول ذلك الرجل عند الشراء اشترى هذه الضياع لابنة هذه وكذلك لا يقول المريض  
 عند البيع بعث لابنتي بل يعلقان الكلام اطلاقا فاذا كبرت الابنة فالمشتري يدفع الضياع اليها  
 وقد اختلف مشايخنا في فصل ان من جهز ابنته الصغيرة ولم يسلم اليها ولم يشهد على ذلك  
 حتى يمرض فاذا اراد ان يدفع الي رجل سر ليحفظ لابنته على نحو ما ينهاه يستحل لذلك الرجل  
 ان يأخذ منه اكثر لما شأخ رح على انه لا يحل لان القاضي لا يصدق اب الصغيرة ان هذا ملك الصغيرة  
 فكذلك لا يصدق ذلك الرجل ولا يسمع ان يأخذ ذلك منه فيبطل به حق سائر الورثة الا ان  
 الخصاص رح اشار في فصل الحلي والمباح انه يحل لذلك الرجل ان يأخذ بان خاف الاجنبي  
 ان يلزمه يمين ان كان المريض ذهب الثمن من يمينته ثم دفعه الى المشتري فاشترى لها بذلك المال  
 قال ليس عليه في يمينه شيء وكذلك لو استقرض المريض من انسان مالا ثم وهبه لابنته ثم دفعه الى  
 الرجل حتى اشترى الضياع منه لا بنته فهو جائز وليس على ذلك الرجل في يمينه شيء على  
 ما عرف في المبسوط ان العقد لا يتعلق لعين تلك الذرة هم بل يتعلق بمنها دين في الذمة ولا يكون  
 هو بالحلف بالشراء جائزا قال الشيخ الامام شمس الاثمة الطحاوي رح هذه المسئلة تصح على قوله ما قاما  
 على قول ابي حنيفة رح بيع المريض من وارثه ومن وكيل وارثه لا يصح فلان تصح هذه المسئلة عند

إذا كان في يده دار وموصيا ع لخص ورثته وحاف أنه لو أقر بذلك للوارث لا يصح إقراره بالجمله ان تقول  
 لا حصني هذه الدار دارك و رسول الاحسى هذه الدار لو انك فلا ولا ست له قال وإذا كان  
 لامرأه المريض أو لوارث آخر على المريض دس مائة دينار حالب المريض أنه لو أقر بذلك لا يجوز إقراره  
 للوارث بالجمله ان يحكي رب الدس دس ثقب به فيتر المريض بمصرقة الشهود ان وارثه لا ولا وكله قصص  
 المائة الدس التي له على هذا الرجل ويقول قصصت هذه المائة الديار من هذا الرجل لو انني فلا دس  
 بغير وارثه لو كانه ويرجع وارثه على ذلك الرجل وان رجح كان لذلك الرجل ان يرجع على المريض  
 فلا حاف الرجل انه يلزمه اليمين والوجه ان يسع الوارث منه شيئا من الدس كما في المحبط  
 الفصل الثامن والعشرون في المنسقات اذا اراد الرجل ان يتصدق عنه بعد وفاته لاجل صلواته  
 البائنة ولا يأمن من الوارث ان لا يبدى فضيلته لو اوصى بذلك ورثته ما له مل ذلك  
 ولو اوصى بعد الابصار حل هذا في الثالث وخو يرد ان يكون هذا اراء الثلث والتحكيم في ذلك  
 ان يسع شيئا من املاكه في حوته وصحته ممن ثقب به ويعتمد عليه وسلم المبيع وشره من اليمين  
 حنفي يسع المشتري ذلك الشيء بعد وفاته ويتصدق بثمنه عنه يجوز ان شاء الله تعالى فان حاف  
 ان لا يعمل ذلك الرجل ما لا يمسك ذلك الشيء له عنه ولا يبعه ولا يصرف ثمنه في الوجه الذي  
 قال والوجه في ذلك ان يسع ذلك المبيع من ذلك الرجل بشيء مملوك ويكون المملوك معيا  
 دليل حيب ولا يرى النافع المملوك ولا يرضى بالعيب وموصي التي انساب ان يرى ذلك الشيء  
 المبيع بعد وفاته ورد الوصي بالعيب ان لا يمنع المشتري ذلك الشيء من البيع فيعود ذلك الشيء  
 الى ملك ورثته وانما اعتبر باخبار العيب في هذه المسئلة لان خيار العيب يبقى بعد الموت وخيار الرؤية  
 لا يبقى الوصي اذا باع من الورثة والورثة صغار كما لم ليس يوم كسر لا يجوز سدنة لان في العسدة معنى  
 السع والوصي اذا باع مال بعض الصغار من الععن لا يجوز فكذلك لا يجوز العسدة والجمله للوصي في  
 ذلك اذا كان الصغير يبيع الوصي حصته احد من رجل مشاعلم يبايع المشتري حصته  
 الصغير الذي لم يبع نصيبه ثم يشتري حصته الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتار حق احد من  
 من الآخر وانما جارت العسدة لانها حرت من اثنين وحيله اخرى ان يسع حصتها من رجل ثم  
 يشتري من المشتري حصته كل واحد منهما من راد اقال المريض احبوا صبي ثلثه مالي حصة واحدة  
 او قال

او قال حجة ولم يقل واحدة فدفع الوصي الى رجل مالا مقدارا ينفق على نفسه في الطريق  
 ذاهبا وجائيا بمكة ينفق وبقي من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن للمأثور الاجترار عنه فالقياس  
 ان يصير ضامنا لما انفق على نفسه وفي الاستحسان لا يصير ضامنا وكان على المأثور ان يرد  
 ما بقي في يده على الوصي وان كان الميت اوصى ان يكون الباقي للمأثور فان كان عين رجلا  
 ليحج عنه كانت الوصية بالباقي جائزة له لحصوله المعلوم وان لم يعين رجلا لمحج عنه كانت  
 الوصية باطله والحقلة في ذلك ان يقول الموصي للوصي اعط ما بقي من النفقة من شئت فاذا  
 اعطى الوصي المأثور ما بقي من النفقة يجوز بمنزلة ما لو قال الموصي للوصي اعط ثلث مالي  
 من شئت كذا في المحيط \* الفصل التاسع والعشرون في استعمال المعاريض يجب ان يعلم ان  
 استعمال المعاريض للتعريض عن الكذب لا بأس به جاز عن غير رضي الله عنه انه قال ان في معاريض  
 الكلام ما يغني الرجل عن الكذب وعنه ايضا انه قال ان في معاريض الكلام لمندوحة اي  
 سعة وفي ذلك طريقان احدهما ان ينظم بكلمة ويريد بها غير ما وضع له الكلمة من حيث الظاهر الا ان  
 ما اراد به يكون من محتملات لنظرة الطريق الثاني ان يقيد الكلام بعلل ومغس و ذلك بهيئة  
 الاستثناء يخرج الكلام به من ان يكون عزيمة والدليل على انه لا بأس باستعمال المعاريض ان الله تعالى  
 اباح من المعاريض ما لم يسمع صريحه قال الله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطيئة النساء  
 ثم قال ولكن لا تؤاخذوهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفا فان المرأة اذا كانت معتدة لا تحل لرجل  
 ان يخطبها صريحا ولكن لو قال انك جميلة حسنة ومثلك تصالح مثلني وسيفضي الله تعالى من  
 مرة ما يشاء فلا بأس به وعن ابراهيم رح اذا كان دخل بيته للاستراحة كان يقول لخادمه اذا استأذن  
 جد في الدخول علي فقل ليس الشيخ هنا وعن المكان الذي انت تائم فيه وعنه ايضا انه  
 اذا استأذن منه للدخول عليه كان يركب على دارقربن او وسادة بقول لخادمه قل ان الشيخ  
 قد ركب حتى يقع عند السامع انه قد ركب على دابته لحاجة له فيرجع وعنه ايضا انه كان اذا  
 استعار منه انسان شيئا كان يضع يده على الارض ويقول ليس الشيء يريد يستعيره هنا ويريد به  
 في موضع وضع يده ويظن السامع ان ذلك الشيء ليس بحضرة او في دارة والله تعالى اعلم  
 كذا في الذخيرة \*



## كتاب الخنثى

وبعد فصلان \* الفصل الاول فيما يجب ان يعلم بان الخنثى من يكون له محرجان قال  
 الثاني رح ولا يكون له واحد منهما ويخرج البول من ثقبه ويعسر المال في حقه كذا في الدحيرة \*  
 فان كان ببول من الذكر فهو علام وان كان ببول من الفرج فهي انثى وان نال منهما فالحكم  
 للاسقى كذا في الهداية \* وان استويا في السق فهو خنثى مشكل عندنا في جميعه رح لان الشيء  
 لا يفرح بالكثرة من حسه وقال يسب الى اكثرهما يولوا وان كان يخرج منهما على العواء  
 فهو مشكل على الاتفاق كذا في الكافي \* قالوا وانما يتحقق هذا الاشكال نفل اللوع. فاما  
 تعد اللوع والادراك ببول الاشكال فان بلغ وجامع بذكره فهو رجل وكذا اذا لم يجمع  
 بذكره ولكن جرحته لحيته فهو رجل كذا في الدخيرة \* وكذا اذا احلم كما يجتلم الرجل او كان له  
 ندي مستوي ولو ظهر له ندي كندى المرأة او برل له لن في نديه او خاص او حنل او امكن  
 الوضول اليه من الفرج فهو امرأة وان لم يظهر اخدين هذه العلامات فهو خنثى مشكل وكذا  
 اذا تعارضت هذه المعالم كذا في الهداية \* واما خروج المني بلا اغتبار له لانه قد يخرج  
 من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في الجوهرة السرة \* قال وليس الخنثى يكون مشكلا بعد  
 الإدراك على حال من الحالات لانه اما ان يحل او يبيض او يخرج له لحيته او يكون له نديان  
 كندى المرأة ويهدا يتبين حاله وان لم يكن له شيء من ذلك فهو رجل لان عدم سات النديين  
 كما يكون للنساء دليل شرعي على انه رجل كذا في المسوط لشمس الائمة السرخسي رح \*  
 المصبل الثاني في احكامه الاصل في الخنثى المشكل ان يوحده في الاحوط والا وثق في امور الدين  
 وان لا يحكم شئ حكم وقع الشك في ثبوته فان وقع حلف الإلهام قام من صف الرجال والنساء  
 ولا يتحلل الرجال حتى لا تنسد صلواتهم لاحتمال انه امرأة ولا يتحلل النساء حتى لا تعسد صلواتها  
 لاحتمال انه رجل فان قام في صف النساء بعين صلواته احتياطا لا حتمال انه رجل وان قام في صف  
 الرجال بصلواته نامة وبعد الذي عن يمينه وعن يساره ومن حله بعد ان صلواتهم احتياطا لا حتمال انه  
 امرأة ويحلس في صلواته كحلوس المرأة كذا في الكافي \* قال محمد رح احب الي ان يصلي نساء

بريدته قبل البلوغ وان صلى بغير قناع لا يؤمر بالاعادة الا استحبنا بهذا اذا كان الخشني مراهقا  
غير بالغ اما اذا كان بالغاً فان بلغ بالسن ولم يظهر فيه شيء من علامة الرجال او النساء لا يجزئ  
الصلوة بغير قناع اذا كان الخشني الرجل ويكره له ان يلبس الحلي واراد به ما بعد البلوغ  
بالسن اذا لم يظهر به علامة يستدل بها على كونه رجلاً او امرأة ويكره لبس الحرير ايضا كذا  
في التاتارخانية \* ويكره له ان ينكشف قدام الرجال او قدم النساء وان يخلويه غير محرم من رجل او امرأة  
وان يسافر من غير محرم وان احرم وقدر احق قال ابو يوسف ربح لا علم لي في لباسه وقال من جدد ربح  
يلبس لباس المرأة كذا في الكافي \* ولا بأس بان يسافر الخشني مع محرم من الرجال بثيابه ولها بها  
وهذا ظاهر قلت ارايت هذا الخشني هل يخته رجل او امرأة فهذا على وجهين اما ان يكون  
مراهقا وغير مراقب فان كان غير مراقب فانه لا بأس بان يخته رجل او امرأة لان الخشني صبي  
او صبية فان كان صبيا فلا بأس للرجل ان يخته وان كان مراهقا تخته فان كان غير مراقب لا يشتبه  
اولى وان كان صبية فلا بأس للرجل ان يختها اذا كانت غير مراهقة لانها لا تشتبه وبسبب الشهوة  
يحرم النظر الى الفرج ولا بأس للمرأة ان تخته لانه صبي او صبية فان كانت صبية فلا بأس للمرأة  
ان تختها اذا كانت مراهقة تشتبه وان كانت غير مراهقة وهي لا تشتبه اولى وان كان  
صبيا فكذلك لانه لا يشتبه وبسبب الشهوة يحرم للمرأة النظر الى فرج الاجنبي وان كان  
مراهقا فانه لا يخته رجل ولا امرأة اما لا يخته رجل لجواز ان يكون صبية ولا يباح للرجل ان يختها  
وينظر الى فرجها لانها مراهقة والمراهقة ممن تشتبه فكانت كالبالغة ولا يختها الرجل فكذلك  
هذا ولا تخته امرأة لجواز ان يكون صبيا مراهقا فلا يحل للمرأة الاجنبية ان تخته وتظهر الى فرجه  
لانه كالبالغ ولكن الحيلة في ذلك ما ذكره محمد ربح ان الخشني اذا كان موهرا فان الولي يشتري له  
جارية عالة بامر الختان حتى تخته فاذا خنته باعها الولي بعد ذلك وان كان معسرا اشترى  
الاب جارية من ماله حتى تخته وان كان ابوه معسرا ايضا فان الامم يشتري له جارية  
من بيت المال فاذا خنته الجارية باعها الامم ورب ثمنها الى بيت المال تزوج المرأة الخشني  
لا يفيد اباحة الختان لان النكاح موقوف قبل ان يستبين امره لجواز ان يكون ذكرا فيجوز  
النكاح ولجواز ان يكون انثى فلا يجوز وان كان مشكلا الحال كان النكاح موقوفا والنكاح  
الموقوف لا يفيد اباحة النظر الى الفرج فلهذا قال يشتري له جارية للختان ولم يقل يزوج

له امرأة ماله حتى تحته هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام شمس  
الائمة الحلواني رحمه الله ان محمدا رح اسمالم يتل يزوج له امرأة ماله لا مالا ينقص صحتكاحه  
مالم يتبين امره ولكن لو فعل مع هذا كان مستقيما لان الحشنى ان كان امرأة فهذا نظر الحس  
الى الجس والنكاح لعواوان كان ذكر اي هذا نظر المكوحة الى زوجها كذا في المحيط \* وان  
ما ت قبل ان يستبين امره لم يغسله رجل ولا امرأة بل ييمه ثمان ييمه احسي ييمه بحرقه وان كان  
دار حرم محرم منه ييمه بعير حرقه وقال شمس الائمة الحلواني رح يجعل في كواره ويعمل هذا  
كله اذا كان بهتني املا اذا كان طفلا فلا بأس ان يغسله رجل او امرأة كذا في الكوهرة البيرة \*  
نوع آخر في مسائل النكاح لو روج الاب هذا الحشنى امرأة قتل بلوعة او زوجه من رجل  
قبل بلوعه بالنكاح موقوف لا يبدله ولا يظلمه ولا يتوارثان حتى يستبين امر الحشنى فان روجه  
الاب امرأة وبلغ وظاهر علامات الرخال وحكم بحوار النكاح الا انه لم يصل اليها فانه يؤجل سنة  
كأنه يؤجل عبيرة مدن لا يصل الى امرأته بلى رأيت هذا الحشنى المشكل المراهق وحشنى مثله  
منه كل نروج احد هما صاحبه بللى ان احدهما رجل والاخر امرأة قال اذا علم ان كل واحد  
منهما مشكل فان النكاح يكون موقفا الى ان يتبين حالهما لحوار انهما ذكران فيكون هذا  
ذكر نروج بدكر يكون النكاح باطلا وكذلك يحوران يكون اثنين فيكون النكاح باطلا لانها  
امرأة نروج امرأة وتحرران يكون احدهما ذكر والاخر اثنين فيكون النكاح حائرا اذا كان  
مشكلا لا يدري حالهما يكون النكاح موقفا الى ان يتبين حالهما وان مات احدهما او مات قبل  
ان يروى الاشكال لم يتوارثا لانه قبل التبين النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يستند الارث  
كذا في الدخيرة \* وان كان لم يعرف كل واحد منهما انه مشكل احزنت النكاح اذا كان الاثوان هما  
اللدان روحا لان اب البروج منهما احمرانه رجل واب المرأة منهما احمرانها امرأة وحسر كل واحد  
منهما مقبول شرعا بالعلم يعرف خلاف ذلك مذهب الحكم مذهب النكاح بناء على ذلك فان ماتا  
بعد الاثوين واقام كل واحد من ورثتهما البيعة انه هو البروج وان الآخر هي الروحة لم يصح  
شي من ذلك كذا في المسوط لشمس الائمة السرحسي رح \* قلت فان جاء احدهما اليش  
قبل الاخرى فتصيت بهاتم جاءت البيعة الاخرى قال بطل البيعة الاخرى والنساء الاول مانع

على حاله ولو ان رجلا قبل هذا الخنثى بشهوة ليس لهذا الرجل ان يتزوج امه حتى يستبين امره كذا في الذخيرة \* نوع آخر في الحدود والقصاص ولو ان رجلا قذف هذا الخنثى المشكك قبل البلوغ او قذف الخنثى رجلا فلا حد على القاذف اما اذا كان القاذف هو الخنثى لانه مرفوع القلم لانه صبي او صبية فاما اذا كان القاذف رجلا آخر فلانه قذف غير محصن لان البلوغ من احدي شرائط احصان القذف كالاسلام وان قذف الخنثى بعد بلوغه بالسن ولكن قبل ان يظهر علامة يستدل بها على كونه ذكرا او انثى فقذف الخنثى رجلا او قذفه رجل في الثناب هذا والاول سواء قال مشائخنا ح اراد بهذا التسوية في حق قذف الخنثى وانه لا حد له على قذف الخنثى لا قبل البلوغ ولا بعد البلوغ مشكلا لان الخنثى وان صار محصنا بالبلوغ الا انه اذا لم يظهر عليه علامة الانوثة والذكورة يجوز ان يكون رجلا وان يكون امرأة وان كان رجلا فهو بمنزلة المحبوب وان كان امرأة فهو بمنزلة المرأة الرقاع لا يبالا لاجتماع كل رتقاء ومن قذف رجلا محبوا او امرأة رتقاء لا حد عليه اما لم يرد بهذا التسوية فيما اذا كان الخنثى هو القاذف واذا كان الخنثى هو القاذف وقذف رجلا قبل البلوغ لا حد عليه وبعد البلوغ يجب عليه الحد لانه محبوب بالغ او رتقاء بالغ والمحبوب البالغ والرتقاء البالغة اذا قذف انسانا يجب عليه الحد قلت ارايت ان سرق بعد ما يدرك قال عليه الحد وان سرق منه ما يساوي عشرة من حرز ينقطع هذا السارق كذا في المحيط \* قلت ارايت هذا الخنثى ان قطع رجل او امرأة عده قبل ان يبلغ او يستبين امره فانه لا قصاص على من قطعه وهذا بخلاف ما اذا قتل الخنثى رجل او امرأة فحد اكان عليه القصاص قلت ارايت ان قطع هذا الخنثى بدرجل او امرأة قال على عاقلة ارش ذلك ولا قصاص عليه صغيرا كان او بالغ بالسن ولم يستبين امره بعد ويجب ائدية على عاقلة اذا كان الخنثى لم يدرك بعد وبعد البلوغ ان قطع يد انسان قبل ان يستبين امره عده فانه يجب الارش في ماله كذا في الذخيرة \* فان افترض هذا الخنثى في المقتلة لم يجز حتى يستبين امره وان شهد الواقعة رضى له بهم كذا في المبسوط شمس الائمة السرخسي رح \* قلت فان اخذ اسيرا في الغزو قال لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ حتى يستبين امره قلت فان ارتد عن الاسلام قبل ان يدرك او بعد ما درك لا يقتل عندهم جميعا قلت فان كان من اهل الذمة قال لا يوضع عليه الخراج خراج رأسه حتى يدرك ويستبين امره قلت هل يدخل في القسامة قال لا يدخل في القسامة قبل البلوغ وبعد البلوغ

كذلك في الذخيرة \* نوع آخر في الايمان رجل حلف بطلاق امرأته فقال ان كان اول ولد  
تلدته غلاما مات طالق او قال لامته ان كان اول ولد تلدته غلاما مات حرة فولدت هذا الخنثى  
المشكل قال لا تطلق امرأته ولا تعتق امته في قول علماءنا زح حتى يستبين امره فان ظهر بعد  
ذلك بأنه غلام طلقت المرأة وعتقت الامة وان طهر أنه جارية لا تعتق الامة ولا تطلق المرأة  
ولو قال رجل كل عبد لي حر وله عبد خنثى مشكل لا يعتق العبد وكذلك ان قال كل امه  
لي حرة لا يعتق هذا الخنثى وان قال القولين وحلف باليمينين جميعا فانه يعتق ولو قال رجل  
ان ملكت حرة افرأها طالق فاشترى هذا الخنثى لا تطلق امرأته وان قال كلا القولين ثم اشترى  
ممثل هذا الخنثى طلق امرأته كذا في التاثيرانية \* نوع آخر في اقرار الخنثى انه ذكر او انثى  
في اقرار ابيه او وصيه بذلك فان قلت ارايت ان قال هذا الخنثى المشكل انا ذكر او قال انا انثى  
لا يقبل قوله وقبل ان يعلم انه مشكل اذا قال انه ذكر او انثى كان القول قبله لان الانسان امين في حق  
نفسه والقول قول الامين مالم يعرف خلافا وصحى لم يعرف كونه مشكلا لم يعرف خلافا فقال  
ولو قلت ارايت ان ايمان هذا الخنثى امره حيا فقال هو غلام ولا يعرف ذلك الا بقوله قال القول  
قبلا وكذلك لو قال هي جارية والقول قوله مالم يعرف انه مشكل الخال قال قلت ارايت ان كان  
هذا الخنثى قد اذبح وليس له اب وله وصي فاقر وصيه انه جارية او غلام فالقول قوله اذا لم يكن  
مشكل الحان واذا كان مشكلا الحال لم يصدق كذا في المحيط \* مسائل شتى ولا يجوز شهادة  
الخنثى حتى يدرك لاه صبي او صبية بعد ما درك اذا لم يستبين امره يتوقف امره في حق الشيعة  
حتى يستبين انه ذكر قلت ارايت رجلا اوصى لما في بطن امرأته بالف درهم ان كان غلاما وبخمس مائة  
ان كانت حرة فولدت هذا الخنثى المشكل قال يعطي له خمسمائة ويوقف الخمسمائة الاخرى  
الى ان ينسب حاله او يثبت قبل التبيين فان تبين انه ذكر دفعت الزيادة اليه وان تبين انه جارية  
دفع الى ورثة الموصي وكذلك ان مات قبل التبيين بضع الموقوف الى ورثة الموصي وهذا  
قول علماءنا زح كذا في الذخيرة \* اباء الاخرس بكتابته كالبيان في الوصية والسكاح والطلاق  
والبيع والشراء والتودد لا في الحد بخلاف معتقل اللسان اعلم انه اذا قرئ على الاخرس كتاب  
وصيته فقبل له انشهد عليك بما في هذا الكتاب فارضى برأسه اي نعم او كتب نعم فاذا جاء من ذلك  
ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولو اعتقل لسان الرجل فقرئ عليه وصيته فابشار برأسه اي نعم او كذب

فهو باطل ويجوز نكاح الآخرس وطلاقه وعاقه وبعده وشراؤه وقتض منه ريقص له اذا كان يكتب اريو مي ايماء يعرف به ولا يحد ولا يحدد له ثم الكتابة على ثلثة اوجه مستبين مرسوم اي معنون وهو يجري النطق في الحاضر والغائب على ما قالوا ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار واوراق الاشجار وهو ليس بحجة الا بالبيعة والبيان وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم وان كان رجل صمت يومها او يومين بمعارض فكتب او اشار بشيء من ذلك لم يعتبر ذلك منه في شيء من التصرفات غنم مذبوحة وفيها مائة فان كانت المذبوحة اكثر تحرى فيها اكل وان كانت البيعة اكثر او كانا نصفين لم يؤكل وهذا في حال الاختيار بان يجد ذكية يتيقن وامام في حال الضرورة تحرى واكل سواء كانت المذبوحة اشتر او كانا سواء وكانت البيعة اكثر كذا في الكافي في ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهر رطوبته على ثوب طاهر لكن لا ينصرف لوعصره لا يمتنع من رأس شاة متلطح بالدم احرق وزال عنه الدم فاتخذ مرته منه جازء الحرق كالغسل سلطان جعل الخراج لرب الارض جازوا ان جعل العشر لكذا في الكنز : وهذا عند ابي يوسف رح وقال ابو حنيفة ومعه درج لا يجوز فيها وعلى قول ابي يوسف رح الفتوى استحباب الخراج اذا عجزوا عن زراعة الارض واداء الخراج دفع الامام الاراضي اليهم غيرهم بالاجرة اي يؤجر الاراضي للتادير على الزراعة وبأخذ الخراج من اجرتها فان فضل شيء من اجرتها يدفعه اليه اصحابها وهم الملاك فان لم يجد من يستأجرها باعها الامام ممن يتقدر على الزراعة ثم اذا باعها بأخذ الخراج الماضية من اليه ان كان عليهم خراج ورد الفضل على اصحابها ثم قيل هذا قول ابي يوسف ومحمد زوخ لان عندهما القاصي يملك بيع مال المديون بالدين والشفقة واما عند ابي حنيفة رح فلا يملك ذلك فلا يبيعه الكس يامر ملاكها ببيعها وقيل هذا قول الكل كذا في التبيين : ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضان كنشأه المصلوة صح وان لم يفعل اول صلوة او آخر صلوة عليه كذا في الكنز : وهذا قول المشائخ رح والاصح انه يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين مالم يعين انه صائهم عن رمضان سنة كذا وكذا في قضاء الصلوة لا يجوز مالم يعين الصلوة ويومها بان يعين ظهور يوم كذا امثلا ولو نوى اول ظهر عليه او آخر ظهر عليه جاز كذا في التبيين : دخل دهج كثير فم المصائم حتى وجد ملوحتة وابنل فسد ولو تلبلا كنظرين لا ابتلع بزاق غيره كفر لو صدقته والا لا تلب بعض الحاج عذر في ترك الحج

باع انا لا بد حل حبسها في البيع العقار المتنازع لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يرهن المدهني منار  
 لا في ولاية القبايلي لا يصح قضاؤه فيه اذا قضى القاضي في حادثة بينة ثم قال رجعت عن  
 قصائي او بدالي غير ذلك او وقعت في تلبس الشهود او ابطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر القضاء  
 ما عدا ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة احبا فوفا ثم سأل رجلا عن شيء فافترقه وهم  
 يزونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جارت شهادتهم وان سمعوا كلامه ولم يروا ابا باع عقارا وبعض  
 افاربه نجاصر يعلم المبيع ثم ادعى لا يسمع وهت مهرها لزوحها فماتت وطالب وورثتها مهرها منه  
 قال الوكايت البينة في مرض مؤنها وقال بل في الصحة والقول له قال لا خرا وكنتك بيع كذا فسكت صار  
 وكنتك وكنتك لا يملك درلها وكنتك بكدا على ابي متى عزلت فانت وكنتك يقول في عزله  
 عزلتك ثم عزلتك كذا في الكفر \* ولو قال كذا عزلتك فانت وكنتك يقول رجعت عن الوكالة المغلفة  
 عزلتك عن الوكالة المنجزة وقيل يقول في عزله كذا وكنتك فانت معزول والا والاول اوجه كذا في التيسين \*  
 ويطل الشرط العاقد وجهه البذل البع والاجارة والقسمة والصالح من دعوى المال ولا يبطل الشرط  
 العاقد وجهه البذل العتق والنكاح والخلع والصلح من دم العبد والكتابة تبطل بجهالة البذل  
 اذا كان فاحشة لا بالشرط العاقد وان جمع بين الشبهتين فقتل العقد في احد هما بقي القسم الاول لا يصح  
 سمي لكل واحد منهما يد لا اوله يسمي بيمين في القسم الثاني لكل حال وفي القسم الثالث ان سمي  
 لكل واحد منهما يد لا يمين ولا لا رجل قال لا خير بينك هذين العبد من بالف او قال فليمن اي كل واحد  
 سمي لهما سميانه فقبل في احد هما لا يصح وكذا لو آخرا شيتين فقبل في احد هما او قال فاستنك  
 على ان دنا وهدالي وهذا وهذا لك فقبل في احد هما وكذا لو جمع بين البيع والاجارة او القسمة  
 وبين القسمة وبين البيع او جمع بين الكل واجمل او فضل فقبل في احد هما لان هذه العقود تبطل  
 بالشرط العاقد وصم الجيد الى الردي معناه حصار القبول في احد هما شرط الصحة القبول في الآخر  
 فاذا لم يقبل صار شرط باسدا ولو قال زوجتك هاتين الامتين بالف فقبل النكاح احد هما او قال  
 لزوجتيه خالعكنما كذا فقبلت احدتهما او قال لعبدية اعتكما بالف فقبل احدهما او كان لرجلين  
 على رجل قبايل فقالا صالحك على الف فقبل عن احدهما يصح لان هذه العقود لا تبطل  
 الشرط العاقد ولو قال لعبدية كاتبك ما بالف فقبل احدهما لا يصح وان قضى فقد قبل احدهما

صح وان جمع بين النكاح والبيع او الاجارة فقبل احد هما ان قبل النكاح صح وان قبل البيع او الاجارة لا وطئ هذا غيرهما وان جمع بين الكتابة والطلاق او العتاق ان قبل الطلاق او العتاق صح اجمل او فصل وان قبل الكتابة ان فصل صح وان اجمل لارجل له ارض يزرعها او حانوت يستغل وغلتها تكفي له ولعباله لم يحل له الزكوة والاحل منعها زوجها من البخل عليها ثموز طلقتها انتين ثم طلقتها لثلاثين الف كان جميع الالف بازاء الواحدة قال لبعده ياسيدي اولامته انا عبدك لا يعتق ان فعلت كذا ما دمت ببخارا فكذا اخرج منها ثم رجع وفعل لا بحث قال المدعي لا بينة لي فبرهن وقال الشهود ولا شهادة لنا ثم شهدوا وقبل وقال محمد ربح لا تقبل والا صح فوال ابي حنيفة ربح اقربدين لانسان ثم قال كتب كاذبا في اقرارى خلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقر لك به ولست بمقبل فيما ندعيه عليه عند ابي يوسف ربح وعندهما يومر بتسليم المقر به الى المقر له والفتوى على انه يخلف المقر له لو قال له علي عشرة دراهم الا ثلاثة الا درهما لزمه ثمانية وان قال الاربعة الا خمسة الا ثلثة الا درهما لزمه ستة خباز اخذ حنوتا في وسط البزازين منع وكذا كل نسر غام جعل شيء من الطريق مسجدا او جعل شيء من المسجد طريقا للعامة صح اهل بلد تركوا الختان بحاويهم الامام كره مسح اليد والسكين بالخبر ووضع الخبر تحت القصعة والمعلقة وانتظار الادام ان حضر الخبر واكل طعام حار وشمه ونقحه كذا في الكافي \* قبض بدل الصلح ان كان دينا بدلين بان وقع الصلح على دراهم عن دنانير او عن ثمن آخر في الذمة وان لم يكن ذينا بدلين لا يشترط قبضه ادعى رجل على صبي دارا فصالحه ابو على مالى الصبي فان كان للمدعي بينة جاز ان كان بمثل القيمة او اكثر بما يتغابن الناس فيه وان لم يكن له بينة او كانت غير عادلة لا وان كان الاب هو المدعي للصغير ولا بينة له يجوز كيف ما كان وان كان له بينة عادلة لا يجوز الا بالمثل او اقل قدر ما يتغابن فيه ووطئ الاب في هذا كالأب للامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انسانا من طريق الجادة ان لم يضر بالمارة من صادرة السلطان ولم يعن بيع ماله لبيع ماله صح خوفها بالضرب حتى وهبتها مهرها لم يصح ان قدر على الضرب وان اكرها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المال ولو احوالت انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا يصح اخذ بشاري ملكه او بالوعة فنز منها حائط جارة فطلب تحويله لم يجز عليه فان سقط الحائط منه لم يضمن عمر دار زوجته



بداله ما نفعها لعمارة لها والنفقة دين عليها وإذا عمده لنفسه من غير أن المرأة كانت العسيرة له  
وإذا أعمرها لها بغير أن نفعها كان البناء لها وهو مطلق في البناء فلا يكون له الرجوع عليها به  
ولو أخذ غريمه فزعمه إنسان من يده لم يضمن النازع إذا ضرب الغريم في يده مال إنسان فقتل له  
سلطان أدفع الي هذا المال والآفتلح يدك وإذا ضربك خصمين فدفعت لم يضمن المدافع وضعت  
منجلا في الصجر ليصيده حمار وحش وسمى عليه فجاء في اليوم الثاني (وتقيده باليوم الثاني  
وقع اثباتا) حتى لو وجد ميتا من صاحبه لاحتل لعدم شرطه ولو وجد الحمار مخرجا ميتا يؤكل  
كذا في التبيين \* كره من الشاة الجباء والخصية والغدة والمثانة والمرارة والذم المسفوح  
والذكر والخصاع الصلب كذا في الكنز للقاضي أن يقرض بمان الغائب والطفل واللفظة صبي  
حسينية ظاهرة بحيث لو رآه إنسان ظنه مختونا ولا يقطع جلدة ذكره لا يتشدق ترك كشيخ الإسلام  
فقال أهل البصرة لا يطبق الختان ووقته سبع سنين وختان المرأة ليس بسنة وإنما هو مكره  
للرجال لأنه الذي في الجماع وقيل سنة ويجوز كني الصغير ويطلب فرجه وغيره من المداواة وكذا  
يجوز تقب اذن البنات الاطفال والحامل لا تفعل ما يصير بالولد ولا ينبغي لها أن تحجم  
ما لم يتحرك الولد فإذا تحرك فلا بأس به ما لم يقرب الولادة فإذا قرب لا تحجم وأما الفصد  
فلا تفعله مطلقا ما دامت حليى وكذا يجوز فصد البهائم وكذا علاج فيه متبعة لها وخارج  
قتل ما يضرب من البهائم كالكلب العقور والهرة إذا كان تأكل الحياض والدجاج أو يذبح  
ولا يضربها والمسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي جائزة وختم شرط الجعل من الجانيين  
لا من أحد الجانيين ومعنى شرط الجعل من الجانيين أن يقول ان سبق فريشك فلك علي كذا  
وان سبق فرسي فلي عليك كذا لو هو قمار فلا يجوز وإذا شرط من جانب واحد ان يقول ان سبقتني  
فلك علي كذا وان سبقتك فلا شيء لي عليك جاز استحسانا ولا يجوز فيما عدا المذكورة الاربع  
في الكتاب كالبلع وان كان الجعل مشروطا من أحد الجانيين بشرطه ان يكون الغاية منها حصول  
الفرس وكذا شرطه ان يكون في كل واحد من الفريقين احتمال السبق اما اذا علم ان أحدهما يسبق  
لا محالة فلا يجوز ولو شرط الجعل من الجانيين وأدخلنا لنا محال الإجازة إذا كان فرس المحال كذا  
لفرسهما يجوز ان يسبق ويسبق وان يسبق أو يسبق لا محالة فلا يجوز صورة إدخال المحال ان يتوا  
لثالث ان سبقتنا فالأمر لك وان سبقتنا فلا شيء لنا عليك ولكن الشرط الذي شرطه بينهما

وهو ايها السابق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فان غلبهما اخذ المالكين وان غلبا فلا شيء  
 لهما عليه واخذ ايها غلب المالك المشروط من صاحبه ولو قال واحد من الناس ليصاغة من الفرسان  
 والاثنين فمن سبق فله كذا ومن مال نفسه او قال للرماة من اصاب هدفا فله كذا جاز على هذا  
 الفقهاء اذا تنازعوا في المسائل وشرط المصيب منهم جعل جائز لك ان الم يكن من الجانبيين والمؤاد  
 بالجواز المذكور في باب المسابقة الحمل دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب عن الدفع لا يجبره  
 القاضي ولا يتضي عليه به ولا يصلى على غير الانبياء والملائكة الا بطريق النبع بان يقول اللهم صل  
 على محمد وآله وصحبه ونحوه واختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بان يقول اللهم ارحم  
 محمد اذ صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز ثم لا يوزن ان يدعوا للصحابه بالرخلة  
 فيقول رضي الله تعالى عنهم ولنا يعين بالرحمة فيقولون رحمهم الله ولهم بعدهم بالغفرة والتجاوز فيقولون  
 غفرا الله لهم وتجاوز عنهم والا عطاء باسم النبي وزوال المجران لا يجوز وقال صاحب الجوامع الاصغر  
 اذا هذي يوم النبوز الى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده  
 بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي له ان لا يفعل ذلك اليوم خاصة وينعله قبله او بعده كيلا يكون تشبهها  
 باولئك القوم ولا بأس بلبس القلائس وندب لبس السواد وارسال ذئب العمامة بين كتفيه الى  
 وسط الظهر ومن اراد ان يجدد اللبى لعمامة ينبغي له ان ينفضها كورا كورا فان ذلك احسن  
 من رفعها عن الرأس والثالث انها في الارض دفعة واحدة وكبر ليس المصغر والمزغزو يستحب للرجال  
 ان يلبس احسن الثياب وكان ابو حنيفة يرح بوضي اصحابه بذلك والشاب الغالم ان يتقدم على الشيخ  
 الجاهل ولما نظ القرآن ان يخدم في كل اربعين يوما والله اعلم بالصواب كذا في التبيين \*

## كتاب الفرائض

وفيه خمسة عشر بابا الباب الاول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركة الفرائض اجمع فريضة  
 من الفرض وهو في اللغة التقدير والقطع والبيان وفي الشرع ما ثبت بدليل مقطوع به وسمي هذا  
 النوع من الفقة فرائض لانه سهام مقدرة مقطوعة مبنية لثبوت دليل مقطوع به فقد اتممت على  
 المعنى اللغوي والشرعي كذا في الاختيار شرح المختار في الارث في اللغة البقاء وفي الشرع انتقال

مال الجبر الى القبر على سبيل الحلافة كذا في خزائنة المغنين \* التركة تتعلق بها حقوق اربعة جهات  
الميت ودفعه والدين والوصية والميراث فيسد اولاً بجهازه وكفنه وما يحتاج اليه في دمه بالمعروف  
كذا في المحیط \* ويستثنى من ذلك حق تعلق بعين كالبرء والعبد الجاني فان الميراثين وولي  
الجنانية اولى به من تعهده كذا في خزائنة المغنين \* ويكفي في مثل ما كان يلبسه من الثياب المحلال  
حال حيوته على قدر التركة من غير تقير ولا تبذير كذا في الاختيار شرح المختار \* ثم بالدين والله  
الا بطلوا ما ان يكون الكل ديون الصحة او ديون المرض او كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض  
فان كان الكل ديون الصحة او ديون المرض فالحل سواء لا يقدم البعض على البعض وان كان  
المعصدين دين الصحة والبعض دين المرض يقدم دين الصحة اذا كان دين المرض ثبت باقرار  
المرضى وامامت بالهبة او بالمعاقبة فهو دين الصحة سواء كذا في المحیط \* ثم تندد وصاياه من ثلث  
ما يبقى بعد الكعبر والدين الا ان تجيز الورثة اكثر من الثلث ثم يقسم الباقي بين الورثة على سهام  
الميراث وهذا اذا كانت الوصية بشي بعينه فاما اذا كانت الوصية شائعة نحو الوصية بالثلث او الربع  
لا يشرع الوصية على الميراث بل يكون الموصى له شريك الورثة في هذه الصورة يرد اداءه  
تركة الميت وينتفع بحقه بنقطة من تركة الميت كذا في التنازع الخاتمة \* ويستحق الارث باحدى خصال  
ثلاث بالسبب وهو القرابة والسبب وهو الزوجية والولاء وهو على ضربين ولا عتاقة وولاء موالاة  
وفي كل منهما ميراث الاصل من الاسفل ولا يرث الاسفل من الاعلى الا اذا شرط قتال ان ميت  
فما لي ميراث لك فحينئذ يرث الاسفل من الاعلى كذا في خزائنة المغنين \* والوارثون اصفاء ثلثة  
اصحاب القرائض والعصبات واولاد الارحام كذا في المبسوط \* المستحقون للتركة عشرة اصناف مرتبة  
كذا في الاختيار شرح المختار \* فبعد ابدى العروص ثم بالعصبة السببية ثم بالعصبة السببية وهو مولى  
لعناته ثم عصبة مولى العتاة ثم الرد على ذوى العروص النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم مولى  
لموالاة ثم المثرل بالسبب على الغير بحيث لم يثبت نسبة باقراؤه من ذلك الغير اذا مات المقر مصر  
على اقراره كما لو اقر اخا او اختا وما اشبه ذلك ثم الموصى له بجميع المال ثم بيت المال كذا في الكافي \*  
باب الثاني في ذوى العروص وهم كل من كان لهم سهم مقدري في كتاب الله تعالى او في سنة رسوله  
على الله عليه وآله وسلم او بالاجماع كذا في الاختيار شرح المختار \* وهم اثنا عشر نفر اربعة من السبب واثنا  
من السبب

من السبب أما العشرة بالنسب فثلاثة من الرجال وسبعة من النساء \* أما الرجال فالاول الاب احوال  
وله ثلاثة احوال القرض المحض وهو السدس مع الابن وابن الابن وان سفل والتعصيب المحض  
وذلك ان لا يختلف غيره فله جميع المال بالعصوبة وكذا اذا اجتمع مع ذي فرض ليس يولد ولا  
ولدا بن كزوج وام وجدة فياخذ ذوالقرض فرضه والباقي للاب بالعصوبة والتعصيب والقرض معا ،  
وذلك مع البنت وبنت الابن فله السدس فرضا والنصف للبنت او الثلثان للبنتين فصاعدا والباقي  
له بالتعصيب كذا في خزانة المفتين \* والثاني الجدة والمراد الجدة الصحيحة كذا في الاختيار شرح المختار  
وهو الذي لا تدخل في نسبته الى الميت ام كاب الاب او اب اب الاب فان دخل في نسبه الى الميت ام  
فهو فاسد كاب ام الاب او كاب اب ام الاب او كاب اب ام اب الاب ثم الجدة الصحيحة كالاب  
عند عدمه الا في رد الام الى ثلث ما بقي وحجب ام الأب وهو يحجب جميع الاخوة والاخوات  
عند ابي حنيفة راجع وعليه الفتوى كذا في النكاح \* والثالث الابن الاخير له السدس وللبنتين فصاعدا  
الثلث وان اجتمع الذكور استوراى الثلث \* وأما النساء فالاولى البنت ولها النصف اذا انفردت  
وللبنتين فصاعدا الثلثان كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا اختلف البنون والبنات عصب البنون  
البنات فيكون للابن مثل حظ الانثيين كذا في التبيين \* الثانية بنات الابن فللواحدة النصف  
وللبنتين فصاعدا الثلثان فهن كالعصبات عند عدم ولد التعصب كذا في الاختيار شرح المختار \*  
فان اجتمع اولاد الصلب واولاد الابن فان كان في اولاد الصلب ذكر ولا شيء لاولاد الابن ذكورا  
كأنوا او اناثا ومختلفين فان لم يكن في اولاد الصلب ذكر ولا في اولاد الابن ذكر فان كانت ابنة  
الصلب واحدة فلها النصف وبنات الابن السدس واحدة كانت او اكثر من ذلك وان كانت  
ابنة الصلب ثنتين فلهما الثلثان ولا شيء لبنات الابن وان لم يكن في اولاد الصلب ذكر وكان في اولاد  
الابن ذكر فان انفرد الذكور من اولاد الابن فالباقي بعد نصيب البنات لهن نصفان او ثلثا فان اختلف  
الذكور بالاناث من اولاد الابن فتقول ان كانت بنات الصلب ثنتين فصاعدا فلهن الثلثان والباقي  
بين اولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين عبد علي وزيد رضي الله تعالى عنهما وهو قول جمهور  
العلماء راجع فان كانت ابنة الصلب واحدة فلها النصف والباقي بين اولاد الابن للذكر مثل  
حظ الانثيين كذا في المبسوط \* بتان وبنت ابن وبنت ابن ابن وابن ابن البنتين الثلثان والباقي  
بين بنت الابن ومن دونها للذكر مثل حظ الانثيين ولو ترك ثلث بنات ابن بعضهم اسفل

من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعض وتلك بنات ابن ابن بعض  
استل من بعض وصورة اذا كان لابن الميت ابن وبنت ولان ابنه ابن وست ولا ابن ابن  
ابن وست فمات البنون بقيت البنات وكذلك ثلث بنات ابن وكذلك ثلث بنات ابن ابن  
وكذلك ثلث بنات ابن ابن ابن على هذه الصورة \*

العريق الأول	العريق الثاني	العريق الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

العليا من العريق الاول لا يوازيها احد والوسطى من العريق الاول يوازيها العليا من العريق  
الثاني والسفلى من العريق الاول يوازيها الوسطى من العريق الثاني والعليا من العريق الثالث  
والسفلى من العريق الثاني يوازيها الوسطى من العريق الثالث والسفلى من العريق الثالث  
لا يوازيها احد من العريق الاول ولا من العريق الثاني والوسطى من العريق الاول والعليا من العريق  
الثاني السدس تكمله للثلثين لا استواءهما في الدرجة ولا شيء للباقيات فان كان مع العليا  
من العريق الاول علامها مال بينه وبينها للذكر مثل حظ الانثيين وسقط الباقيات وان كان مع  
الوسطى من العريق الاول غلام فالنصف للعليا من العريق الاول والباقي بين الغلام وبين  
من في درجته للذكر مثل حظ الانثيين وان كان مع السفلى من العريق الاول قلام فالنصف  
للعليا من العريق الاول والسدس للوسطى منه مع من يوازيها تكملة للثلثين والباقي بين العلام  
وبين من يوازيه للذكر مثل حظ الانثيين وسقط الباقيات وان كان مع السفلى من العريق  
الثاني قلام فالنصف للعليا من العريق الاول والسدس تكملة للثلثين للوسطى منه ومن يوازيها  
والباقي بين الغلام ومن يوازيه ومن هو اعلى منه ممن لا فرض له للذكر مثل حظ الانثيين

ويسقط الباقيات وعلى هذا الأصل في هذا أن بنت الابن تصير عصبة بابن الابن سواء كان في درجتها أو أسفل منها إذا لم تكن صاحبة فرض كذا في خزانة المفتين \* والثالثة الأم ولها ثلثة احوال الام  
 احوال السدس مع الولد وولد الابن أو ابنتين من الاخوة والاخوات من أي جهة كانوا والثلث عند عدم هؤلاء وثلث ما يبقى بعد فرض الزوج والزوجة كذا في الاختيار شرح المختار \* وذلك في موضعين زوج وابوان أو زوجة وابوان فإن للام ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج أو الزوجة والباقي للاب عند الجمهر وإن كان مكان الاب جد فلا م ثلث جميع المال كذا في الكافي \*  
 الرابعة الجدة الصحيحة كام الأم وإن علت وأم الاب وإن علا وكل من يدخل في نسبها احوال الجدة  
 اب بن أمين فهي فاسدة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولها السدس لا ب كانت أو لام واحدة كانت أو أكثر فيشتركون في الميراث إذا كن ثابتات فتحد ذوات في الميراث كذا في الكافي \* ثم الجدة إذا كانت ذات جهتين أو الأخرى ذات جهة واحدة قال أبو يوسف ربح وهو رواية عن أبي حنيفة ربح السدس بينهما نصفاً وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* مثاله امرأة زوجت بنت بنتها من ابن ابنها فولد منهما ولد فهذه المزدوجة أم أم الولد وهي أيضاً أم اب اب الولد والجدة الأخرى أم أم اب الولد فإن تزوج هذا الولد سبطاً لها أو فولد بينهما ولداً صارت هذه المرأة جدة لهذا الولد الآخر من ثلثة أوجه فإن تزوج هذا الولد سبطاً أو فولد بينهما ولداً صارت هذه الجدة جدة لهذا الولد الآخر من أربعة أوجه وقس عليه الباقي كذا في الكافي \* الخامسة الأخوات - احوال الاخوات  
 لاب وأم الواحدة النصف وللثنتين فصاعداً الثلثان كذا في خزانة المفتين \* ومع الأخ لاب وأم للذكر مثل حظ الأنثيين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي \* السادسة الأخوات لاب وأهن كالأخوات لابوين عند عدمهن كذا في الاختيار شرح المختار \* فلولوا حصة النصف وللأكبر الثلثان عند عدم الأخوات لاب وأم ولهن السدس مع الأخ لاب وأم تكمله  
 للثنتين ولا يترن مع الأختين لاب وأم إلا أن يكون معهن أخ لاب فبعصميهن فيكون للأختين لاب وأم الثلثان والباقي بين أولاد الاب للذكر مثل حظ الأنثيين ولهن الباقي مع البنات أو مع بنات الابن كذا في الكافي \* السابعة الأخوات لام وللواحدة السدس وللثنتين فصاعداً الثلث كذا في الاختيار شرح المختار \* ويسقط جميع الأخوة والأخوات بالابن وابن الابن وإن سفل وبالأب بالاتفاق وبالجدة عند أبي حنيفة ربح ويسقط أولاد الاب بهؤلاء وبالأخ لاب وأم ويسقط أولاد

الام بالولد وان كان بنتا ولد الابن والاب والجدة بالاتفاق كذا في الكافي \* واما الابن من السبب  
فالزوج والزوجة فللزوج النصف عند عدم الولد وولد الابن والربع مع الولد وولد الابن والنزوجة  
الربع عند عدمهما والنصف مع احدهما والزوجات والواحدة يشتركون في الربع والنصف وعليه  
الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار \* العروس المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع  
والثمن . والثلاث والتكسر \* اما النصف فمعرض خمسة اقسام فرض الزوج اذا لم يكن للميت  
ولد ولا ولد ابين وفرض بنت الصلب ومعرض بنت الابن عند عدم بنت الصلب وفرض الاخت  
الاب وام وفرض الاخت لاب عند عدم الاخت لاب وام \* واما الربع فعرض صنفين فرض الزوج  
اذا كان للميت ولد او ولد ابين بمعرض الزوجة او الزوجات اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابين \* واما  
الثلث فعرض الزوجة او الزوجات اذا كان للميت ولد او ولد ابين \* واما الثلثان فعرض اربعة اصناف  
فرض بنتي الصلب فمعرضا وفرض بنتي الابن فصاعدا عند عدم بنت الصلب وفرض الاختين لاب وام  
فصاعدا وفرض الاختين لاب فصاعدا عند عدم الاخت لاب وام \* واما الثلث فعرض صنفين فرض  
الام ابنة الم يكن للميت ولد ولا ولد ابين ولا ابنة من الاخوة والاخوات وفرض الابن فصاعدا  
من اولاد الام ذكورا كانوا او اناثا \* واما السدس فعرض سبعة اصناف فرض الاب اذا كان للميت  
ولد او ولد ابين وفرض الجد كذلك عند عدم الاب وفرض الام اذا كان للميت ولد او ولد ابين  
واذا كان من الاخوة والاخوات وفرض الجدة الواحدة والجدة اذا احتجعت حين يرثن وفرض  
بنت الابن مع بنت الصلب تكملة للثلاثين وفرض الاخت لاب مع الاخت لاب وام تكملة  
للاثنتين ومعرض الواحد من اولاد الام ذكرا كان او انثى كذا في خزائن المتقين \* الباب الثالث  
في العصبات وهم كل من ليس له سهم مقدر وياخذ ما بقي من سهام ذوي العروس واذا انفرد اخذ  
جميع المال كذا في الاختيار شرح المختار \* فالعصبه نوعان نسبية وسمية فالنسبية ثلثة انواع عصبه بنفسه  
وهو كل ذكر لا يدخل في نسبته الى الميت اثني وهم اربعة اصناف جزء الميت واصله وجزء ابيه وجزء جده  
كذا في التبيين \* فاقرب العصبات الابن ثم ابن الابن وان سئل ثم الاب ثم الجد لاب الاب وان علانهم  
الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب وام ثم العم لاب  
ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب

لاب وام ثم ابن عم الاب لاب ثم عم الجد هكذا في الميسر : ثم اذا اجتمع جماعة من العصبية في درجة واحدة فيقسم المال عليهم باعتبار ابدانهم لا باعتبار اصوابهم مثال ذلك ابن اخ وعشرة بني اخ آخر او ابن عم وعشرة بني عم آخر المال بينهم على احد عشر سهما لكل واحد منهم كذا في الاختصار شرح المختار : وعصبية بغيرة وهي كل انثى تصير عصبية بذكر يرزقها وهي اربعة البنات بالابن وبنت العصبية بابن الابن والاخت لاب وام الاخيهما والاخت لاب لاخيهما كذا في الحاوي للقدسسي : وباتني العصبية ينفر داما ميراث ذكورهم دون اخواتهم وهم اربعة ايضا العم وابن العم وابن الاخ وابن الامعق. كذا في خزائن المختارين : وعصبية مع غيرة وهي كل انثى تصير عصبية مع انثى اخرى كالاخوات لاب وام اولاب يصرن عصبية مع البنات او بنات الابن كذا في معجم السرخسي : مثال بنت واخت لابوين واخ واخوة لاب والنصف للبنات والنصف للاخت ولا شيء للاخوة لانها لم تشارك عصبية فزالت منزلة الاخ لابوين ومن ترك ابني عم اجد هذا اخ لام فلاخ السدس والباقي بينهما نصفان وكذلك ان كان احد هما زرجا فله بالزوجية فرضه وهو النصف والباقي بينهما نصفان كذا في خزائن المختارين : وعصبية ولد الزنا وولد المملاعة والي امهما لانه لاب له فترثه قرابة امه وترثهم فلو ترك بنتا واما والملاعن فللبنت النصف وللأم السدس والباقي يرد عليهما كان لم يكن له اب وكذلك لو كان معهما زوج او زوجة اخذ فرضه والباقي بينهما فرضا وردا او ترك امة واخاه لاه وابن الملاعن فلا امه الثلث والاخيه لاه السدس والباقي يرد عليهما ولا شيء لابن الملاعن لانه لا اخ له من جهة الاب ولولمات ولد ابن الملاعنة ورثه قوم ابيه وهم بالاخوة ولا يرثه قوم جده وهم الاعمام واولادهم وبهذا يعرف بقية مسائله وهكذا ولد الزنا لانها ميراثان في مسئلة واحدة وهوان ولد الزنا يرث توأمة ميراث اخ لام وولد المملاعة يرث التوأم ميراث اخ لاب وام كذا في الاختصار : اذا اجتمعت العصبية بعضها عصبية بنفسها وبعضها عصبية بغيرها وبعضها عصبية مع غيرها فالتوأم جميع منها بالقرب التي الميراث لا بكونها عصبية بنفسها حتى ان العصبية مع غيرها اذا كانت اقرب الى الميراث من العصبية بنفسها كانت العصبية مع غيرها اولي بمانه اذا ملك الرجل وترك بنتا واختا لاب وام وابن من لاب ونصف الميراث للبنات والنصف للاخت ولا شيء لابن الاخ لان الاخت صارت عصبية مع البنات وهي الى الميراث اقرب من ابن الاخ وكذلك اذا كان مع ابن الاخ عمالا شيء للعم وكذلك



إذا كان مكان ابن الأخ أحلاب لاشي للاح كذا في المحجب \* أما النسبة فالمعنى ثم  
 فصبت على الترتيب الذي مر في العصبية النسبة كذا في الكافي \* الباب الرابع في المحجب  
 وهو نوعان حجب نتيان وحجب حرمان فحجب النتيان وهو المحجب من سهم إلى  
 سهم وأما حجب الحرمان فنقول ستة لا يحجبون أصلاً الأب والابن والزوجة والأم والبنت  
 والزوجة ومن عدا هؤلاء فالأقرب يحجب الأبعد كالابن يحجب أولاد الابن والأخ لا يورث  
 المحجب، الأخوة لا يورث من يدرى شخص لا يرث معه الأولاد الأم \* أمثلة ذلك زوج واحد  
 لابوين وأختية الأب للزوج المصفى وللأخت لابوين المصفى وللأخت لاب السدس من تكمله  
 للثلاثين أصلياً من ستة نعلون إلى سبعة فإن كان مع الأخت لأب أخ عصبية لا ترث شيئاً فهذا  
 مشوم \* زوج وابنة ابن ونبت ونبت ابن أمه من أمنا عشر ونعلون إلى خمسة عشر للزوج  
 الربع ثلثة ولا يورث السدسان أربعة وللنبت الحرف ستة ولنبت الابن السدس سهران وأركان  
 مع نبت الابن ابن عصبية مستقطت ونعلون إلى ثلثة عشر وهذا أيضاً مشوم \* أختان لابوين  
 وأخت لاب المال للأختين مرسورة أو لاشي للأخت لاب فإن كان معها أخوها عصبية لها  
 الباقى وهو الثلث للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا أيضاً مارك المحرم لا يحجب كالكافر والقاتل  
 والرقيق لا يقبض بالآخر ما كذا في الاختيار شرح المختار \* والمختصون يحجب بالانفاق  
 كالأخوين أو الأخنتين فصلاً عدلاً بأي جهة كانا لا يرثان مع الأب ويحجبان الأم من الثلث إلى  
 السدس كذا في الكافي \* ويستقطب والإسمان وهم الأخوة لابوين بالابن وابنة والأب وبني الجد  
 خلاف ويستقطب بوالعلات وهم الأخوة لاب بهم وبهؤلاء ويستقطب بوالأحباب وهم الأخوة لام  
 بالولد وولد الابن والأب والجد بالانفاق كذا في الاختيار شرح المختار \* ويستقطب جميع الجدات  
 بالأم الأبويات والأميات ويستقطب الأبويات بالأب كالجد مع الأب وكذا يستقطن بالجد إذا كان  
 من قبله ولا تستقطم إلا الأب بالجد لأنها ليست من قبله والجدات من قبل الأم لا يستقطن بالأب  
 ولو ترك أباً وأم أب وأم أم فأم الأب محجوبة بالأب واختلعا ما دام الأم قبل لها السدس  
 وقبل لها نصف السدس والقربى تحجب البعدى وأخته كانت أو محجوبة صورتيها ترك أباً  
 وأم أب وأم أم أم قيل الكل للأب لأنه يحجب أمه وهي حجبت أم أم الأم لأنها أقرب منها  
 واختلعا في الجدة أنها هل ترث مع ابنها الذي هو صم الملية أم لا نال عامة مشائخ ترح

[illegible]

والسائق مسبب في مثل الداعي العادل وعكسه متصل وخلاف صرف في السر وكذا في الاختيار  
 شروح المختار في الآلات ١ - احض ولده او حخته او طفله به فمات من - لك لم يحرم الميراث  
 ولم يرد ولده بالصبر فمات من ذلك فعلى قول ابن حشر صرح بصدق دنته ويحرم الميراث  
 وعائى قول ابن نوسى ومحمد روح لا يصح شتاء ولا حرم الميراث ولو ان المعلم هو الذى سر  
 بادر الاب فمات لا يصح شتاء لانه اق كذا في المسوط \* واختلف الدس انصابه مع الارث  
 والمراثة الا اختلاف من الاسلام والكفر وما اختلف ملل الكفار كالصراية واليهود  
 والمجوس وغيرهم واليهود لا يبيع الارث حتى يحرى الميراث من اليهودي والصراية والمجوس  
 واختلف الدارس ببيع الارث كذا في الدس \* ولكن هذا الحكم في حق اهل الكفر لا في حق  
 المسلم حتى لو مات مسلم في دار الحرب يرثه ابنه الذي في دار الاسلام ثم اختلف الدار  
 على يوسف حتى يحرى مات في دار الحرب وله ابن او ابن دمي في دار الاسلام فان الارث  
 الدمي من ذلك الحربي وكذا لو مات دمي في دار الاسلام وله ابن او ابن في دار الحرب فان  
 لا يرث ذلك الحربي من هذا الدمي وحكمي كالمسلم والدمي حتى لو مات مسلم من  
 في دار الاسلام وله الدمي والدار - اختلف باحلاف المبعث الى الجحيم والملك لا يسطر  
 العصبة فيما بينهم كذا في الكافي \* وان ادا مات المسلم من عبدا ونوك فلا يرثه ان سبعة الى  
 ورثته ومن مات من اهل الدمة ولا وارث له فماله لست المالك كذا في الاحبار شروح المختار  
 الثامن السادس في ميراث اهل الكفر وغيرهم ممن يذكر الكافرين وان من ميراثهم بالا سبب ان  
 يوارثوا اهل الاسلام مما بينهم من السبب والسبب ويرث الكافر بالسبب كالمسلم فان  
 ترك ابني عم احد من اهل الام او زوج كذا في الكافي \* لو احتجعت في الكافر اربا او  
 في شخصين حبب احدهما الاخر برث بالخاص وان لم يتخبر برث فاحترس كذا اذا روي  
 محسوسي انه فولدت له ابنا وهذا الولد ابنا وان ابنا فيرث منها اذا ماتت على انه ابن  
 ولا يرث على انه ابن الابن ولو ولدت له سببا مكان الاب يرث الثلثين النصف على ان  
 سبب والدس على انها سبب الابن كقوله للثلثين وترث من ابنا على انها سبب ولا يرث  
 على انها تحت من الام لان الاحت نسط من المعت ولو نروح منه فولدت له سببا يرث من ابنا  
 النصف

النصف على أنها بنت وترث الباقي على أنها عصبية لأنها اختصت من أبيها وهي عصبية مع البنت فان مات أبوها ترث النصف على أنها بنت ولا ترث على أنها بنت بنت لأنها من ذوى الارحام فلا ترث مع وجود ذى سهم او عصبية وهو قول عامة الصحابة رض ربهم اخذ اصحابنا راجح ولا يرث الكافر بكتاب مكرم كما اذا تزوج المجوسى امه او غيرها من المحارم لا يرث منها بالكتاب كذا في التبيين \* فصل في ميراث المرتدة الميرث لا يرث من مسلم ولا من مرتد مثله كذا في المحيط \* في ميراث المرتدة اذا قتل او مات او لحق بدار الحرب فما اكتسبه في حال اسلامه هو ميراث لورثته المسلمين

في ميراث المرتدة \*

ترث زوجته من ذلك اذا كانت مسلمة ومات المرتد وهي في العدة فاما اذا انقضت عدتها قبل موت المرتد اولم يكن دخل بها فلا ميراث لها منه وان كانت قد ردت معه لم يكن لها منه ميراث كما لا يرث اقاربه من المرتدين فان ارتد الزوجان معا ثم ردت منه ثم مات المرتد فلا ميراث لهما منه وان بقي النكاح بينهما واما الولدان ولدته لافل من ستة اشهر منذ يوم ارتد فله الميراث واما اذا ولدته لاكثر من ستة اشهر منذ يوم ارتد فلا يرث ثم على قول ابي حنيفة راح انما يورث منه ما اكتسبه في حال الاسلام فاما ما اكتسبه في حال الردة فيكون فيما بينهم في بيت المال وعند ابي يوسف ومحمد راح كسب الردة يورث عنه ككسب الابرار كذا في المبسوط \* فاما المرتدة اذا ماتت فزوجها هل يرث منها ينظر ان ارتدت وهي صبيحة لا يرث زوجها منها وان ارتدت وهي مريضة فان ماتت وعدها لم تنقض بعد لا تصير فارة قياسا ولا يرث منها وفي الاستحسان تصير فارة ويرث منها كذا في الذخيرة \* والمرتدة اذا ماتت قسم مالها بين ورثتها على فرائض الله تعالى سواء كان كسب الاسلام او كسب الردة كلا الكسبين يصير ميراثا عنها كذا في المحيط \* فصل في ميراث الحمل الحمل يرث ويورث نصيبه باجماع

في ميراث الحمل \*

الصحابة رض فان ولد الى سنتين جها ورث وهذا اذا كان الحمل من المات فاما اذا كان من غير المات كذا اذا مات وامه حامل من غير ابيه وزوجها حي فان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد المات فلا يرث بالشك الا ان يقرر الورثة بحملها يوم المات فان جاءت به لافل من ستة اشهر فانه يرث ثم الحمل لا يخلو اما ان يكون ممن يحجب بحجب حرمان او حجب نقصان او يكون مشاركا لهم فان كان يحجب بحجب حرمان فان كان يحجب الجميع كالاخوة والاخوات والاعمام وبنينهم يورث جميع التركة الى ان تلد لجواز ان يكون

الحمل ابا وان كان يحجب البعض كالاخوة والجدة تعطى الجدة السدس ويوقف الباقي وان كان يحجب حجب نصان كالزوج والزوجة يعطون اقل النصيبين ويوقف الباقي وكذلك يعطى الاب السدس لاحتمال اندابن وان كان لا يحجبهم كالجدة والجدة يعطون نصيبهم ويوقف الباقي وان كان لا يحجبهم ولكن يشاركهم فان ترك بنين او بنات وحملاروى الخصاف رح عن اني يوسف رح وهو قوله انه كان يوقف نصيب ابن واحد وعامه الفتوى وان ولد ميتا لاحكم له ولا ارث وانبا يعرف حيوته بان نفس كد اولداواستهل بان سمع له صوت او عطس او تحرك عضومنه كعينيها وشفتيه ويديه فان خرج الاكثر حيائهم مات ورث والعكس لا اعتبارا للاكثر فان مخرج مستقيما فاذا خرج صبرة ورث وان خرج منكوسا يعتبر خروج سرته وان مات بعد الاستهلال ورث ويورث عنه كذا في الاختيار شرح المختار \* ومتى انفصل الحمل ميتا انما لا يرث اذا انفصل بنفسه فاما اذا فصل فهو من جملة الورثة وبيانه انه اذا ضرب انسان بطنها فالتقت جنينا فهذا الجبين من جملة الورثة لان الشرع اوجب على الضارب الغرم ووجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بحيوته كان له الميراث ويورث عنه نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو الغرة كذا في شرح المبسوط \* فصل في المفقود والاسير والغرقى والعرقى المفقود هو الرجل يخرج في وجهه فيعقد ولا يعرف موضعه ولا يستبين حيوته ولا موته او باشرة العبد ولا يستبين موته ولا ينقله كذا في المحيط \* قال مشائخنا ربح مدار مسئلة المفقود على حرف واحد ان المفقود يعتبر خيافي ماله ميتا في مال غيره حتى ينتضي من المدة ما يعلم انه لا يعيش اليه مثل تلك المدة او يموت افرانه وبعد ذلك يعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة او مات الاقران وفي مال الغير يعتبر ميتا كانه ميت يوم فقد كذا في الذخيرة \* من مات في حال فقده ممن يرثه المفقود يوقف نصيب المفقود اليه ان يتبين حاله لاحتمال بقائه فاذا مضت المدة التي تقدم ذكرها وحكمنا بموته قسمت امواله بين الموجودين من ورثته واما الموقوف من تركه غيره فانه يرد على ورثته ذلك الغير ويقسم بينهم كان المفقود لم يكن والاصل في ذلك بان كان معه وارث يحجب به لا يعطى شيئا وان كان لا يحجب ولكن ينقص يعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي مثاله مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابن وبنيت ابن تعطى البنات النصف لانه متيقن ويوقف النصف الآخر ولا يعطى ولد الابن شيئا لانهم يحجبون به فلا يعطون بالشك وان كان معه وارث لا يحجب كالجدة والجدة يعطى كل

نصيبه كما في الحمل كذا في الاختيار شرح المختار \* وحكم الأسير يحكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه فان فارق دينه فحكم المرتد فان لم يعلم دينه ولا حيوته ولا موته فحكمه كحكم المفقود كذا في السراجي \* إذا مات جماعة من الفرق والعرق ولا يدري أيهم مات أو لا جعلوا كأنهم ماتوا جميعا معانيكون مآل كل واحد منهم لو تركه ولا يرث بعضهم بعضا إلا إذا لم يعرف ترتيب موتهم فترث المتأخر من المتقدم وكذا الحكم إذا ماتوا بانهدام الجدار عليهم أو في المعركة ولا يدري أيهم مات أو لا كذا في التبيين \* مثاله اخوان غرقوا لكل واحد تسعون دينارا وخلف بنتا واما وصفا فعند عامة العلماء رح يقسم تركته كل واحد بين الاحياء من ورثته الهبنة والام والعلم على ستة ولا يرث اجددهما من الآخروان علم موت احدهما أو لا ولا يدري أيهم هوا عطي كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين أو يصطلحوا كذا في خزائن المفتين \* فصل

في ميراث الخنثى إذا كان للمولود فرج وذكور فهو خنثى فان كان يبول من الذكر فهو غلام في ميراث الخنثى \* وان كان يبول من الفرج فهو أنثى وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل وان كان في السبق سواء فلا معتبر بالكثرة فإذا بلغ الخنثى وخرجت لعينه أو وصل إلى النساء فهو رجل وكذا إذا احتلم الرجل أو كان له ندي مستور ولو ظهر له ندي كندي المرأة أو نزل له لبن في نديه أو خاض أو حمل أو امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان لم يظهر احدى جذة العلامات أو تعارضت هذه المعالم فهو خنثى مشكل كذا في خزائن المفتين \* والأصل فيه ان ابا حنيفة رح يعطيه اخس النصيبين في الميراث احتياطا فإمات أبوه وتركه وابنا فالابن السهمان وله سهم ولو تركه وبنتا فالمال بينهما نصفان فرضا وزدا اخت لاب وام وخنثى لاب وعصبة للاخت النصف والخنثى السدس ثلثة الثلثين كالاخت من الاب والباقي للعصبة زوج وام وخنثى لابوين للزوج النصف والام السدس والباقي للخنثى ويجعل ذكر الانثى اقل زوج واخت لابوين وخنثى اذاب سقط ويجعل عصبة لانه اسوأ الحالين كذا في الاختيار شرح المختار \* سر لومات وترك ولدًا خنثى وعصبة ثم مات الولد قبل ان يستبين امره فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رح وهو قول أبي يوسف رح أو لا يعطى الأميرات جارية وذلك نصف المال والباقي للعصبة فان كان للبيت مع ذلك ابن معروف فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رح المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وتكلموا فيما إذا كان الخنثى حيا بعد موتهم قبل ان يستبين امره في الثاني

انه كيف يقسم المال بينهما فمنهم من يقول يدع الثلث الى الحشى والصف الى الاس ويوقف  
السدس كما في التاجيل والمعتود ما به يوقف صبيها الى ان يتبين حالها وأكثرهم على انه  
يدفع ذلك الى الاس وادفع الثلث الى اللان فهل يؤخذ منه الكيل قال مشائخنا ح هو  
على الخلاف المعروف ان الناصي اذ ادفع المال الى الوارث المعروف لم يأخذ منه كيلا  
في قول ابي حنيفة رح وعندهما يحتاط في احد الكيل منه وفيل بل هما يحتاط في احد الكيل  
وندهم ختبعان نين ان الحشى ذكر استرد ذلك من اخيه وان نين انه اشى فالمقتوس سالم  
للان انة اح حشى وانه اس اح حشى وان اس اح معروف فعلى قول اصحابنا رح  
المال بينهم اثلاثا فان لم يكن للبيت وارث غير هذين الحشيين فالمال كله للعليا في قولنا لهما استان  
وانه اح مقدمة في الوارثات على انة اس اح فان ترك بنتا حشى واختا حشى وما تناقل  
ان يستين امرها فلا انة الصف والثاني للاخت في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الاول  
و محمد رح لا لهما استان والاخت مع البنت عصبة وان ترك اختا حشى وابنة اح حشى  
فعلى قولنا للاخت الصف والعصبة الصف لان الحشيين ابنا فلا انا البنت والصف والثاني للعصبة  
ولا شى لانة الاح وان لم يكن للبيت عصبة فالمال كله للاخت بالعرض والرد با لا شى لدوى  
الارحام مع رد ودي السهم وابنة الاح من دوى الارحام وكذا لو ترك انة حشى وابنة اح  
حشى ولا عصبة له فالخوانب على ما وصفت في الاخت فان تركت انة حشى وابنة اس حشى  
وانة اس اح حشى فوعصبة فعلى قولنا الحاث اثاث وللعليا الصف والوسطى السدس تكبلة  
للتلثين والثاني للعصبة ولا شى للسلطان وان لم يكن للبيت عصبة والثاني يرد على العليا والوسطى  
ارباعا على قدر مواريثها فان ترك ابنة وثلاث بنات ابن عصبة اسئل من بعض حاثا كلهم  
وعصبة فعد بالابنة الصف وللعليا السدس والثاني للعصبة لان الحاث اثاث ما لم يستنس حاله  
وان لم يكن له عصبة فبالاقي رد على الامة وابنة الان على قدر ميراثها ارباعا فان كان اسئل  
منه علام معروف فعد بالابنة الصف وللعليا من بنات الابن السدس تكبلة للتلثين والثاني  
بين الذكر الاسئل وبين الوسطى والسلى للذكر مثل حظ الانثيين لانهما اشيا والد ذكر من  
اولاد الان يعصب من موقفة من الاثا ممن لم يأخذ شيئا بالعرضة رجل مات وترك امرأته  
واخوين

واخوين لاهه واختالاب وام هي ختنى فعند المرأة الرابع وللأخوين للملأه الثلث وما بقي فهو للأخت الختنى فان ترك مع ذلك اما ففي قولنا للملأه السدس سهمان من اثنا عشر وللدة الرابع ثلثة وللأخوين لام اربعة وللختنى ما بقي لان اقل النصيب نصيب الذكر هناك في المبسوط لشمس الأئمة السرخسي \* الباب السابع في ذوى الارحام وذو الارحام كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبة وهم كالعصباء من انقرو منهم اخذ جميع المال كذا في الاختيار شرح المختار \* وذو الارحام اربع اصناف صنف ينتمي الى الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وصنف ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد النافذون والجدات النافذات وصنف ينتمي الى ابوي الميت كبنات الاخوة لاب وام اولاب واولاد الاخوة لام واولاد الاخوات كلها وصنف ينتمي الى جدى الميت كالأعمام للايم واولادهم والنساء واولادهن والاخوال والخالات واولادهم بنات الأعمام لآب وام اولاب فهؤلاء وكل من بداي بهم ذوو الارحام الاولى الصنف الاول وان كان بعدهم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب العصباء وهو لما خذ كذا في الكافي \* ذكر رضي الدين النيسابوري رح في فرائضة الله لا يرث من الصنف الثاني وان قرب وهناك اجد من الصنف الاول وان بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار للفتوى والمعتبر عليه من جهة مشايخنا شرح تقديم الصنف الاول مطلقا ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع قال وهكذا ذكره الاستبصار للصدر الكوفي في فرائضه وعلى هذا بنت البنت وان سفلت اولي من اب الام كذا في الاختيار شرح المختار \* وانما يرث ذوو الارحام اذا لم يكن احد من اصحاب الفرائض ممن يرث عليه ولم يكن بمصبة واجمعوا على أن ذوى الارحام لا يجنبون بالزوج والزوجة اي يزوجون معهم فيعطى للزوج والزوجة نصيبه ثم يقسم الباقي بين ذوى الارحام كما لو اتفقدوا مثله زوج وبنت بنت وخالة وبنت غم بالزوج الصنف والباقي لبنت البنت ثم الاولى بالميراث من الصنف الاول الا قرب الى الميت كبنت البنت اولي من بنت بنت البنت فلان استواء في الدرجة اي في القرب فولد الوارث اولي سواء كان ولد نصبة او ولد نصبة فرض كبت بنت الابن اولي من ابن بنت البنت وابن بنت ابن اولي من ابن بنت بنت كذا في الكافي \* واختلفوا في

الصنف  
الاول \*



ولد ولد الموارث والمصحح انه ليس بأولى كذا في خزانة المختار \* وأن استواءى القرب رئيس  
فيهم ولد الوارث فالمل ينقسم بينهم على السواء ان كانوا ذكورا لهم إناثا كلهم فان كانوا مختلطين  
فلذلك مكر مثل حظ الانثيين وهذا بخلاف ان اتفقت صفة الأصول اى الآباء والامهات  
فى المذكورة والانثى وان اختلفت صفة الأصول فعند ابي يوسف ربح يعتبر ابدان العروع وينقسم  
الملل بينهم على السواء ان كان الكل ذكورا او كان الكل اناثا وان كانوا مختلطين فلذلك مكر مثل حظ  
الانثيين وعند محمد ربح يؤخذ العدد من ابدانهم والوصف من البطن الذي اختلف حتى  
لو ترك ابن بنت وبنت بنت فالمل بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان لان صفة  
الأصول متفقة وكذا لو ترك ابن ابن بنت بنت بنت بنت بنت فالمل بينهما للذكر مثل  
حظ الانثيين لاتفاق الأصول وهذا بخلاف ولو ترك بنت بنت بنت بنت بنت ابن بنت فعند  
ابى يوسف ربح المال بينهما نصفان باعتبار الابدان هما وعند محمد ربح المال بينهما اثلاثا لثلاثه لبنت ابن  
البنت ولثلاثه لبنت بنت البنت اعتبارا للأصول كأنه ماتت عن ابن بنت وعن بنت بنت ثم ما  
اصاب ابن البنت فولده وما اصاب بنت البنت فولدها ولو ترك ولدي بنت بنت وولدي  
ابن بنت فعند ابي يوسف ربح المال بينهما باعتبار الابدان على سنة لكل ذكر سهمان ولكل  
انثى سهم وعند محمد ربح يقسم باعتبار الأصول فجعل كأنه ترك بنت بنت وابن بنت فيكون  
ثلاث المال لابن البنت وثلاثه لبنت البنت ثم ما اصاب ابن البنت يقسم بين ولديه اثلاثا لثلاثه  
لابنه ولثلاثه لبنته وما اصاب بنت البنت البنت يقسم بين ولديها اثلاثا لثلاثه لابنها ولثلاثه لبنتها  
فيكون التسعة من تسعة ولو ترك بنتي ابن بنت وابن بنت بنت فعند ابي يوسف ربح ظاهر  
وعند محمد ربح يقسم بينهم اخماسا خمس المال لابن بنت بنت واربعه اخماسه لبنتي  
ابن بنت كأنه مات عن ابني بنت وبنت بنت فما اصاب بنت البنت فولدها وما اصاب  
الابن فولده ولو ترك ابني بنت بنت بنت وبنت ابن بنت بنت وابنتي بنت ابن بنت  
فعند ابي يوسف ربح المال بين العروع اسباعا باعتبار ابدانهم وعند محمد ربح يقسم المال على  
اعلى الخلاف اى فى البطن الثاني اسباعا باعتبار عدد العروع فى الأصول اربعة اسباعه  
لبنتي بنت ابن البنت نصيب جد هما ولثلاثه اسباعه وهو نصيب البنتين يقسم على ولديهما فى البطن  
الثالث ايضا فصفتها البنت ابن بنت البنت نصيب ابيها والنصف الآخر لابني بنت بنت البنت



أم الأم وهذا الجواب على قول من لا يعتبر المذلي بالوارث كذا في خزائن المفتين \* والصف  
 الثالث وهو تلتمة من نوع الأول بنات الأخوة وأولاد الأخوات لاب وام وأولادهم والثاني بنات  
 الأخوة وأولاد الأخوات لاب وأولادهم والثالث أولاد الأخوة والأخوات لام وأولادهم فان  
 كانوا من النوع الأول أو الثاني فهم كالصف الأول في تساوي الدرجة والقرب والأدلاء  
 بوارث والقسمة وإن اختلفوا في ذلك فعند أبي يوسف رح يعتبر الأبدان وعند محمد رح يعتبر  
 الأبدان ويوصف الأصول كذا في الاختيار شرح المختار \* مثله بنت الاخت أولى من بنت  
 بنت الاخت لأنها أقرب بنت ابن الأخ أولى من بنت بنت الأخ لأنها ولد الوارث بنت اخت  
 وابن اخت فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين بنت ابن أخ وابن بنت أخ وبنت بنت اخت  
 فعند أبي يوسف رح يعتبر الأبدان وعند محمد رح خمس المال لبنت بنت الاخت وثلاثا أربعة  
 الأخماس لابن بنت الأخ وثلاث أربعة الأخماس لبنت ابن الأخ ابن اخت لاب وام وبنت أخ  
 لاب وام فان يوسف رح يعتبر الأبدان دون الأصول فعدة ثلث المال لبنت الأخ لاب وام وثلاثا  
 لأخت لاب وام والكلام في أولاد الأخوات والأخوة لاب كالكلام في العريق الأول عند  
 مدعيهم كذا في خزائن المفتين \* وإن كانوا من النوع الثالث فالمال بينهم بالسوية ذكورهم وإناهم  
 فيه سواء باعتبار الأصول ولا خلاف فيه الأماوي شاذ عن أبي يوسف رح أنهم يقسم للذكر  
 مثل حظ الأنثيين وإن كانوا من الأنواع وتساووا في الدرجة فالمذلي بوارث أولى ثم عند  
 أبي يوسف رح من كان بينهم لاب وام لأولى ثم لاب ثم لام وعند محمد رح يقسم المال على أصولهم  
 وينقل نصيب كل أصل إلى فرعه \* مثله ثلث بنات أخوات متبرعات عند أبي يوسف رح المال  
 كله لبنت الاخت لابوين وعند محمد رح لها ثلثة أخماس ولبنت الاخت من الأب خمس  
 ولبنت الاخت لام خمس باعتبار الأصول فربما وردا ثلث ثبات أخوة متعزتين عند أبي يوسف  
 رح كل المال لبنت الأخ من الأبوين وعند محمد رح لبنت الأخ من الأم السدس والباقي لبنت  
 الأخ من الأبوين بنت اخت لاب وبنت اخت لام المال للأولى عند أبي يوسف رح لأنهم  
 أقوى وعند محمد رح لها ثلثة أرباع وللأخرى الربع فربما وردا اعتبارا بالأصول أبا اخت لابوين  
 وبنت اخت لام عند أبي يوسف رح المال للابنين وعند محمد رح ابنا اخت كالأختين فيقسم



ذوو بطن واحد فهو أقرب مد من يكون ذوو بطنين وذووا بطمين أقرب من ذي ثلثة بطون وبأنه  
 فيما إذا ترك بنت خالة وبنت بنت خالة وابنت ابن خالة وابن ابن خالة فإلميراث لبنت الخالة  
 لأنها أقرب بدرجة وكذلك أن ترك بنت عمه وبنت بنت خالة فبنت العمه أولى بالمال لأنها  
 أقرب بدرجة وأن كانا من جهتين مختلفتين وأن ترك بنت العمة مع ابنة خالة واحدة فلبنتات  
 العمه الثلثان ولابنة الخالة الثلث وأن كان بعض هؤلاء ذوو قرابتين وبعضهم ذوو قرابة واحدة  
 فعند اختلاف الجهة لا يقع الترتيب بهذا وعند اتحاد الجهة الذي لأب وأولم من الذي لام ذكرنا  
 كان أو بنتي بآبائه فيما إذا ترك ثلث بنات عمات متفرقات فإن المال كله لابنة العمه لأب وأم  
 وكذلك ثلث بنات خالات متفرقات فإن ترك ابنة خالة لأب وأم وابنة عمه لأب وأم فلابنة  
 العمه الثلثان ولابنة الخالة الثلث وكذلك أن كان أحدهما ولد عصبة أو ولد صاحب فرض فقد  
 اتحاد الجهة بتقديم ولد العصبة وصاحب الفرض وعند اختلاف الجهة لا يقع الترتيب بهذا بل يعتبر  
 المشاؤا في الاتصال بالميت بآبائه فيما إذا ترك ابنة عم لأب وأم وأولاب وابنة عمه فالمال كله  
 لابنة العم لأنها ولد عصبة ولو ترك ابنة عم وابنة خال أو خالة فلابنة العم الثلثان ولابنة الخال  
 أو الخالة الثلث لأن الجهة مختلفة هما ولا يترجح أحدهما بكونه ولد عصبة وهذا في رواية ابن أبي  
 عمير أن من أبي يوسف ربح فإما في ظاهر المذهب ولد العصبة أولى سواء اختلفت الجهة أو اتحدت  
 لأن ولد البقية أقرب اتصالا بوارث الميت مكانه أقرب اتصالا بالميت فإن كان قوم من هؤلاء  
 من قبل الأم من بنات الأخوال أو الخالات وقوم من قبل الأب من بنات العمات والأعمام  
 لا مال مفسوم بين الفريقين إلا أن ساء كان من كل جانب ذوو قرابتين أو من أحد الجانبين  
 ذوو قرابة واحدة ثم ما صاب كل فريق فيما بينهم يترجح جهة ذي القرابتين على ذي قرابة  
 واحدة وكذلك يترجح فيه من كان قرابته لأب فعلى من كان قرابته لام فإن استويا في القرابة  
 فالقسمة بينهم على الأبدان في قول أبي يوسف روح الآخر وعلى أول من يقع الخلاف به من  
 الآباء في قول أبي يوسف روح الأول وهو قول محمد روح بآبائه فيما إذا ترك ابن خالة وابنة  
 خالة فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين باعتبار الأبدان لأن الآباء قد انقضت فإن ترك ابنة  
 خال وابن خالة فعلى قول أبي يوسف روح الآخر لابن الخالة الثلثان ولابنة الخال الثلث وعلى  
 قول محمد روح على عكس هذا ولو ترك ابن عمه وابنة عمه فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين

ولو ترك ابن عمه وابنة عمه فان كانت ابنة عم لاب وام اولاب فهي اولى لا تبا ولد عصبية وابن العمه ليس بولد عصبية وان كانت بنت عم لام فعلى قول أبي يوسف رح الآخر المال بينهما اثلاثا على الابدان لابن العمه الثلثان وليت العم الثلث وعند محمد رح على عكس ذلك باعتبار الآباء وهذا اذا كان ابن العمه لام فاما اذا كان ابن عمه لاب وام فهو اولى بجميع المال لابنة ذو قرابتين وكذلك اذا كان ابن عمه لاب لان ادلاء بقراءة الاب وفي استحقات العصبية يقدم قراءة الاب على قراءة الام فان ترك الميت خالة للام او خالا للام فالميراث له ان لم يكن معه غيره وان تركهما جميعا فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين اثلاثا باعتبار الابدان فان ترك خالة للام وعمه للام فقد ذكر ابو سليمان من اصحابنا روح المال بينهما اثلاثا لانهما للغة والثلث للخالة ثم على ظاهر الرواية يستوي ان يكون لهما قرابتان او يكون لاحدهما قرابتان وللأخرى قرابة واحدة فان ترك عمه الاب وعمه الاب فالمال كله لعم الاب ان كان لاب وام اولاب لانه عصبية وان كان لام فالمال بينهما اثلاثا على الابدان في قول أبي يوسف رح الآخر وعلى المدعى انه في قوله الاول وهو قول محمد زح وان كان هناك عمه الاب وخالة الاب فعلى رواية أبي سليمان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فان اجتمع الفريقتان يعني عمه الاب وخالة الاب وعمه الام وخالة الام فلقوم الاب الثلثان ولقوم الام الثلث ثم قسمت كل فريق بين كل فريق في هذا الفصل كقسمه جميع المال فيما تقدم ولا يختلف الجواب يكون احدهما ذاقرا بثنين والآخر ذاقرا بة واحدة في القسمة عند اختلاف الجهة لكن في نصيب كل فريق يترجح فهو قرابتين على نحو ما بينا في الفصل المتقدم والكلام في اولاد هؤلاء بمنزلة الكلام في آباؤهم ولكن عند انعدام الأصول فاما عند وجود واحد من الأصول فلا شيء للاولاد كما لا شيء لاحد من اولاد العبات والمخالات عند بقاء عمه وخالة للميت ومصور في هذا الجنس شخص له قرابتان بيانه في امرأة لها اخ لام واخت لاب فتزوج اخوها لام اختها لا يبيها فولد بينهما ولد ثم مات هذا الولد فهذه المرأة خالته لاب وهي ايضا عمته لام كذا في المبسوط الشمس الاثمة السرخسي \*

الباب الثامن في حساب الفرائض السهام المقدرة ستة السدس والثلث والثلثان جنس واحد والثلث والرابع والنصف جنس واحد ولكل سهم من هذه السهام مخرج فالنصف يخرج من سهمين وما عداه يخرج كل سهم من اسمه كالثلث من ثمانية والرابع من اربعة والثلث والثلثان

من ثلثة في السدس من سنة وان اجتمع الربع مع كل الآخر ومع بعضه فاصله من اربعة عشر وان  
اجتمع النصف مع كل الآخر ومع بعضه فاصله من اربعة وعشرين كذا في المحيط \* واذا اختلف  
النصف بكل الآخر وبعضه ففي سنة كذا في خزائن المفتين \* واذا صحت العريضة فان  
انقسمت سهام كل فريق عليه فلا حاجة الى الضرب وان انكسر فاضرب عدد رؤس من انكسر  
في اصل المسئلة وعوليا ان كانت عائلة فما خرج صحت منه المسئلة مثاله امرأة وأخوان للدرأة  
الزوج سهمين يعني ثلثة لا يستقيم على اخوين ولا موافقة فاضرب اثنين في اربعة تكن ثمانية منها تصح  
وان وافق بينهما منهم عدد ثم فاضرب وفق عدد هم في المسئلة مثاله امرأة وستة أخوة للزوجة الربع  
يعني ثلثة لا يستقيم على ستة وبينهما موافقة بالثلث فاضرب وفق عدد هم وهو اثنان في اصل المسئلة  
وهو اربعة تكن ثمانية منها تصح كان للزوجة سهم في اثنين يكن اثنان وللأخوة ثلثة في اثنين يكن ستة  
لكل واحد سهم \* آخر زوجة وستة أخوة وثلثة أخوات لابوين أصالهما من اربعة للزوجة سهمين يعني  
ثلاثة لا يستقيم على خمسة عشر لكن بينهما موافقة بالثلث فخرج الخمسة عشر التي ثلثها وهو خمسة  
فاضرب الخمسة في اربعة يكن عشرين منها تصح وان انكسر على فريقين فاطلب الموافقة بين بهنام  
كل فريق وعدد هم ثم بين العددين فان كانا متماثلين فاضرب احدهما في اصل المسئلة وان كانا  
متباينين فاضرب اكبرهما وان كانا متوافقين فاضرب وفق احدهما في الآخر فما خرج في المسئلة  
ان كانا متباينين فاضرب كل واحد منهما في الآخر ثم المجموع في المسئلة مثاله ثلثة اعمام وثلث  
سات للبات الثلثان يعني مهم للاعمام فتد انكسر على فريقين وهما متباينان فاضرب عدد  
حدهما وهو ثلثة في اصل المسئلة يكن تسعة منها تصح \* آخر خمس جدات وخمس أخوات  
لابوين وعم اقبلها من ستة ولا موافقة بين السهام والا فادان لكن الاعداد متماثلة فاضرب  
حدهما وهو خمسة في المسئلة يكن ثلثين منها تصح \* آخر جدة وست أخوات لابوين ونسع أخوات  
لام من ستة ونعول التي سبعة للجدة سهم وللأخوات للام سهمان ولا موافقة وللأخوات لابوين  
ربعة وبينهما موافقة بالنصف فخرج التي ثلثة وهي داخلية في التسعة فاضرب تسعة في اصل المسئلة  
وهي سبعة يكن ثلثة وستين منها تصح \* آخر بنت وست جدات واربع بنات ابن وعم من ستة  
ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن بين الرؤس وفي السنة والاربعة موافقة بالنصف فاضرب

نصف أحدهما في الآخر يكن اثنا عشر ثم اثنا عشر في المسئلة يكن اثنين وسبعين منها  
نصم \* آخر زوجة وستة عشر اختالام وخمسة وعشرون عمارع وثلاث وما بقي أصلها  
من اثنا عشر وبين سهام الأخوات وعددهن موافقة بالربع فيرجع إلى أربعة وبين الأعمام  
وسهامهم موافقة بالخمس فيرجع إلى خمسة وهي خمسة ولا موافقة بين الأعداد يا ضرب  
أحد العددين وهو أربعة في الآخر وهو خمسة يكن عشرين ثم اضربها في أصل المسئلة  
اثنا عشر يكن مائتين وأربعين منها نصم \* وإن انكسر على ثلث فرق أو أكثر فذلك بطالب  
المشاركة أولاً بين السهام والأعداد ثم بين الأعداد والأعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقين  
في المدخلة والمائة والموافقة والمباينة ولا يتصور الكسر على أكثر من أربع فرق في الفرائض  
وما حصل من الضرب بين الفرق وسهامهم يسمى جزء السهم فاضرب في أصل المسئلة مثاله  
أربع زوجات وثلث جدات واثنا عشر عما أصلها من اثنا عشر للزوجات الربع ثلثة وللجدات  
السدس سهمان وللأعمام ما بقي سبعة ولا موافقة بين الأعداد والسهام لكن الأعداد متداخلة  
فاضرب أكثرها وهو اثنا عشر في أصل المسئلة يكن مائة وأربعة وأربعين منها نصم \* كان للزوجات  
ثلثة في اثنا عشر سنة وثلثين لكل زوجة تسعة وكون للجدات سهمين في اثنا عشر أربعة وعشرين  
لكل جدة ثمانية وكان للأعمام سبعة في اثنا عشر أربعة وثمانين لكل عم سبعة \* آخر ست  
جدات وتسع بنات وخمسة عشر عما أصلها من ستة للجدات سهم لا ينقسم ولا موافقة والبنات  
لأربعة كذلك وللأعمام سهم كذلك وبين أعدادهم موافقة فا ضرب ثلث الجدات وهو اثنان  
في عدد البنات وهو تسعة يكن ثمانية عشر ثم اضرب وفقها الثلث وهو ستة في عدد الأعمام  
وهو خمسة عشر يكن تسعين ثم اضرب التسعين في أصل المسئلة ستة يكن خمسمائة وأربعين  
منها نصم \* آخر زوجتان وعشر جدات وأربعون اختالام وعشرون عما أصلها من اثنا عشر  
للزوجتين الربع ثلثة لا ينقسم ولا موافقة وللجدات السدس سهمان لا ينقسم لكن بينهما  
موافقة بالنصف فيرجع إلى نصفها وهو خمسة وللأخوات الثلث أربعة لا ينقسم ويوافق بالربع  
فيرجع إلى ربعها وهو عشرة وللأعمام ما بقي وهو ثلثة لا يستقيم ولا موافقة والخمسة والعشرة  
داخلة في العشرين فا ضرب عشرين في أصل المسئلة اثنا عشر يكن مائتين وأربعين منها نصم \*  
آخر أربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمانية عشرة بنتا وستة أعمام أصلها من أربعة وعشرين



للروحانيات الثمن ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق والجدات السدس اربعة كذلك والبنات اللسان  
 ستة عشر بينهما موافقة بالصف مخرج الى الصف وهي تسعة في الاعمام سهم معا اربعة  
 وخمسة عشر وتسعة وستة ودين التسعة والستة موافقة بالثلث فاصرب ثلث احدى ما في الآخر  
 يمكن ثمانية عشر وبها ودين الخمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فاصرب ثلث احدى ما في الآخر  
 يكن تسعين وهي توافق الاربعة بالصف فاصرب اثنين في تسعين يكن مائة ونمايين اصرها  
 في اصل المسئلة اربعة وعشرين يكن اربعة آلاف وثلثمائة وعشرين بمها تصح \* آخر روحانيات  
 وعشر بنات وست جدات وسعة اعمام من اربعة وعشرين للزوجتين الثمن ثلاثة لا يستقيم  
 ولا يوافق والبنات الثلثان ستة عشر بينهما موافقة بالصف مخرج الى خمسة والجدات السدس  
 اربعة بينهما موافقة بالجهف ايضا مخرج الى ثلثة وللاعممام سهم معا اثنان وخمسة وثلثة وسعة  
 كلها منسائة فاصرب بالنسب في خمسة يكن عشرة اصرها في ثلثة يكن ثلثين اصرها في سعة يكن  
 مائتين وخمسة اصرها في اصل المسئلة يكن خمسة آلاف واربعين كذا في الاحبار شرح المختار \*  
 خمس روحانيات لاب وثلث احوات لام وربع جدات واربع روحانيات اصلها من اثنا عشر  
 ونقول اني سبعة عشر فلا احوات لاب الثلثان ثمانية لا يتقسم عليهن ولا يوافق ولا احوات لام  
 الثلث اربعة لا يتقسم عليهن ولا يوافق والجدات السدس سهمان لا يتقسم عليهن ولا يوافق  
 والروحانيات الربع ثلثة لا يتقسم عليهن ولا يوافق والخمسة لا يوافق الثلثة فاصرب احدى ما في الاخرى  
 تلغ خمسة عشر وخمسة عشر لا يوافق الاخرى فاصرب احدى ما في الاخرى تلغ ستين والستون  
 لا يوافق السبعة فاصرب احدى ما في الاخرى تلغ اربعائة وعشرين ثم اصررب اربعائة وعشرين  
 في الفريضة وهي سبعة عشر تلغ سبعة آلاف ومائة واربعين فبها تصح كذا في التبيين \* الباب التاسع  
 في معرفة التوافق والتماثل والتباين اعلم ان كل مددين لا يحلوعن هذه الاقسام  
 الاربعة اما المتماثلان فهما المنساويان كالثلثة والثلثة والخمسة والخمسة وهذا يعرف بالدقة  
 واما المتماثلان بكل عدد من احدى جزء الآخر وهو ان لا يكون اكثر من نصفه كالثلثة  
 مع التسعة والاربعة مع اثنا عشر والثلثة ثلث التسعة والاربعة ثلث اثنا عشر والاربعة نصف الثمانية  
 وكذلك الثلثة مع الستة طريق معرفة ذلك ان يستل الاقل من الاكثرا من مائة فبها متداخلان  
 كالحمسة والاربعة مع العشرين فذلك اذا استطعت الخمسة من العشرين اربع مرات والاربعة خمس

مرات فنت العشرون فقلت انهما متداخلا ان تقول كل عدد ينقسم الاكبر على الاقل  
 قسمة صحيحة فهما متداخلا كما ذكرنا فانك اذا قسمت العشرين على الخمسة بجي أربعة اقسام  
 قسمة صحيحة وكذلك اذا قسمتها على الاربعة بجي خمسة اقسام قسمة صحيحة واما المتوافقان  
 فكل عددان لا يقبل احدهما الاخر ولا ينقسم عليه لكن بينهما عدد آخر فيكونان متوافقين بجزء  
 العدد المغني كالثمانية مع اثنا عشر ففيهما اربعة فهما متوافقان بالربع وكذا خمسة عشر مع  
 خمسة وعشرين ففيهما خمسة فتوافقهما بالخمس وقد يفنيهما اعداد كائنا عشر وثمانية عشر فانه  
 يفنيهما الستة والثلاثة والاثان فيؤخذ جزء الوفاق من اكبر الاعداد فيكون اخضر في الضرب  
 والحساب \* وطريق معرفة الموافقة ان ينقص احدهما من الاخر باذا بقي فخذ جزء الموافقة من  
 ذلك كخمس عشر مع خمسة وعشرين فانك اذا نقصت منها الخمسة عشر بقيت عشرة فان نقصت  
 العشرة من خمسة عشر بقي خمسة وطريق معرفة جزء الموافقة ان تقسب الواحد الى العدد الباقي  
 فما كان من نسبة الواحد اليه فهو جزء النوافق مثاله ما ذكرنا بقي خمسة انسب الواحد اليها  
 يكن خمسا فاعلم ان الموافقة بينهما بالاحد اس وان كان الجزء المغني للعددين اكبر من عشرة  
 كالسنة والتلثين والاربعة والخمسين فالذي يفنيهما ثمانية عشر \* واثنان وعشرون وثلاثة وثلاثون  
 يفنيهما احد عشر \* وثلاثون وخمسة واربعون يفنيهما خمسة عشر فانظر ان كان المغني فردا او  
 وهو الذي ليس له جزء صحيح اي لا يتركب من ضرب عدد في عدد كاحد عشر فقل الموافقة  
 بينهما جزء من احد عشر لانه لا يمكن التعبير عنه صحيحا بشي آخر فان كان العدد المغني زوجا  
 كالثمانية عشر فمما ذكرنا او فردا مركبا وهو الذي له جزآن صحيحان او اكبر كخمس عشر فان لها  
 جزئين صحيحين وهو الخمس ثلثه والثلث خمسة يسمى مركبا لانه يتركب من ضرب عدد في عدد  
 وهو ثلثه في خمسة فان شئت ان تقول كما قلت في القرن الاول هو موافق بجزء من خمسة عشر وبجزء  
 من ثمانية عشر وان شئت ان تنسب الواحد اليه بكسرين يضاف احدهما الى الاخر فتقول  
 في خمسة عشر موافقة ثلث الخمس وفي ثمانية عشر ثلث السدس وقس عليه نظائره \* واما المتباينان  
 فكل عددان ليسا متداخلين ولا هما ثابتن ولا يفنيهما الا الواحد كالخمس مع السبعة والسبعة مع  
 التسعة واحد عشر مع العشرين وامثاله كذا في خزانة المغنيين \* واذا صححت المسئلة بما تقدم من  
 الطرق و اردت ان تعرف نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان له من اصل المسئلة

فيما جرت في أهلها ما خرج فهو نصيب ذلك العريق ومعرفة نصيب كل وارث أن نصيب  
 سهامها فيما مضى في أصل المسئلة يخرج نصيبه مثله أربع زوجات وست أخوات لابوين وعشرة  
 إمام أصلها من اثنا عشر للزوجات الربع ثلثة لا يفتقن ولا يوافق وللأخوات الثلثان ثمانية  
 لا يفتقن لكن يوافق بالصف يروح إلى ثلثة وللإمام واحد في الأربعة وثلاثة وعشرة بين الأربعة  
 والعشرة موافقة بالصف فاصرب نصف أحدهما في الآخر يكن عشرين ثم اصررب العشرين  
 في ثلثة يكن ستين اصرربها في أصل المسئلة اثنا عشر يكن سبعاً ثلثة وعشرين منها تصح ما إذا أردت  
 أن تعرف نصيب كل عريق فقل كان للزوجات ثلثة مصروفة فيما مضى في أصل المسئلة وهي  
 ستون يكن مائة وثمانين وكان للأخوات ثمانية مصروفة في ستين يكن اربعاً ثلثة وثمانين وكان  
 للإمام سهم في ستين يكن ستين وإذا شئت أن تعرف نصيب كل وارث فقل كان لكل زوجة  
 ثلثة أرباع سهم مضروبة في ستين يكن خمسة وأربعين وكان لكل أخت سهم وثلث في ستين يكن  
 ثمانين ولكل عم عشرا سهم في ستين يكن ستة بهذا بيان تصحيح المسائل ومعرفة نصيب كل عريق  
 وكل وارث بنفس عليه أمثاله واعمل ما أوصيته من الطرق تجد كذلك أن شاء الله تعالى \* وطريق  
 آخر لمعرفة نصيب كل فرد أن تقسم المضروب على أي فريق شئت ثم اصررب الخارج في نصيب  
 ذلك العريق فالجواب نصيب كل واحد من ذلك العريق مثاله ما تقدم من مسئلة المضروب  
 ستون تقسم على الزوجات أربع يخرج خمسة عشر تصوبها في نصيب الزوجات وهي ثلثة يكن  
 خمسة وأربعين فهو نصيب كل زوجة ولو قسمتها على الأخوات يخرج لكل أخت عشرة تصوبها  
 في سهامهن وهي ثمانية يكن ثمانين هي لكل أخت ولو قسمتها على الإمام يخرج ستة فاصربها  
 في نصيبهم وهو سهم يكن ستة لكل عم \* وطريق آخر طريق التيسر أن تنسب السهام لكل فرد من أصل  
 المسئلة إلى عدد رؤسهم ثم تعطي بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من أجداد العريق مثاله  
 مسئلتنا فنقول سهام الزوجات ثلثة تنسبها إلى عدد هن أو هن أربعة يكن ثلثة أرباع المضروب وهو  
 خمسة وأربعون فكذلك تعمل في نصيب الأخوات والإمام كذلك في الاختيار شرح المختار \* الباب العاشر  
 في العول قال رضي الله تعالى عنه أعلم أن العرائص ثلثة فريضة هادئة وفريضة قاصرة وفريضة عاتلة  
 فالعريضة العادلة هوان يستوي سهام اختيار العرائص لسهام المال بأن تبرك إختين لأب وأم وإختين  
 لام

لام فلاختين لام الثلث ولاختين لاب وام الثلثان وكذلك ان كان سهام اصحاب الفرائض دون سهام المال وهناك عصبية وان الباقي من اصحاب الفرائض يكون ثلث عصبية فهو فريضة عادلة واما الفريضة القاصرة ان يكون سهام اصحاب الفرائض دون سهام المال وليس هناك عصبية بان ترك اختين لاب وام واما فلاختين لاب وام الثلثان ولام السدس ولا عصبية في الورثة ليأخذ ما بقي فالحكم فيه البرز والفريضة العادلة ان يكون سهام اصحاب الفرائض اكثر من سهام المال بان كان هناك ثلثين ونصفا كالزوج مع الاختين لاب وام ومع الام ونصفين وثلثا كالزوج مع الاخت الواحدة لاب وام ومع الام فالحكم في هذا العول في قول اكثر الصحابة عمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم وهو مذهب الفقهاء كذا في المبسوط والعول هو زيادة السهام على الفريضة فتعول المسئلة التي بها الفريضة ويدخل النقصان عليهم على قدر حقوقهم لعدم ترجيح البعض على البعض كالدويون والوصايا اذا ضاقت التركة عن ايفاء الكل فانها تقسم عليهم على قدر انصابتهم ويدخل النقص على الكل كذا في كذا في الاختيار شرح المختار \* واعلم ان اصول المسائل سبعة اثنان وثلاثة واربعة وخمسة وثمانية واثناعشر واربعة وعشرون اربعة منها لا تعول الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية وثلثة تعول السبعة والاثناعشر والاربعة والعشرون فالسبعة تعول الى عشرة وتراوشتعا واثناعشر تعول الى ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر واربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين لا غير مثالته تعرف هذه الاصول بها اما التي لا تعول فزوج واخت لابوين للزوج النصف والاخت النصف وكذلك زوج واخت لاب وسمي هاتان المسئلتان البيهقيين لانه لا يورث المال بهرضتين متساويتين الا في هاتين المسئلتين بنت وعصبية نصف وما بقي اصلها من بنتين اخوان لام واخ لابوين ثلث وما بقي اخان لاب وام واخ لثلاثان وما بقي اصلها من ثلثة اخان لابوين واخنان لام لثلاثان وثلث زوج وبنت وعصبية ربع ونصف وما بقي اصلها من اربعة زوجة وبنت وعصبية ثمن ونصف وما بقي اصلها من ثمانية زوجة وابن ثمن وما بقي من ثمانية مثالته العادلة جدة واخت لام واخت لابوين واخت لاب اصلها من ستة وتصح منها جدة واختان لام واخت لابوين واخت لاب سدس وثلث ونصف وسدس اصلها من ستة وتعول الى سبعة زوج وام واخوان لام نصف وثلث وسدس من ستة وتسمى مسئلة الالزام فانها الزام على مذهب بن

عباس بن يحيى الشافعي رحمه الله قال كما قلنا فقد حجب الام من الثلث الى السدس بالاختين ولا يقول به وان جعل للام الثلث والاختين السدس فقد ادخل النقص على اولاد الام وليس ذلك مذهب وهو خلاف النص ايضا وان جعل لهما الثلث فقد قال بالعول زوج وام واخت لابوين نصفين وثلث ونصف اصلها من ستة وتقول الى ثمانية وهي اول مسئلة حالت في الاسلام وتعت في ضد خلافة عمر رضي الله عنه واستشار الصحابة رض فاشار الغبان رضي ان يقسم عليهم بتدوينهم فصاروا الى ذلك زوج وام واختان لابوين اصلها من ستة وتقول الى ثمانية زوج وام وثلث اخوات متبرعات اصلها من ستة وتقول الى تسعة للزوج ثلثه وللأم سهم وللأخت لا بويين ثلثه وللأخت لاب سهم السدس فكما في الثلثين زوج وام واختان لام واختان لابوين نصفين وثلث وسدس وثلثان اصلها من ستة وتقول الى عشرة وتسمى ام الدروخ لانها اكثر المبالا غير لا تشبهت الاربعه الزوائد بالدروخ وتسمى ايضا الشريفة لان شريفا اول من قضى فيها زوجة واختان لابوين واج لاب اصلها من اثنا عشر وتصح منها زوجة وجدة واختان لابوين ربع ويدس وثلثان اصلها من اثنا عشر وتقول الى ثلثة عشر امرأة واختان لام واختان لابوين ربع وثلث اصلها من اثنا عشر وتقول الى خمسة عشر امرأة وام واختان لام واختان لابوين ربع ويدين وثلثان اصلها من اثنا عشر وتقول الى سبعة عشر ثلثة بنوة ووجدان واربع اخوات لام وثمان اخوات لابوين اصلها من اثنا عشر وتقول الى تسعة عشر وتسمى ام الارامل لان في المسئلة كلها اناث وهي مما يسأل فيقال رجل مات وترك سبعة عشر ديناراً وسبع عشرة امرأة اصاب كل امرأة ديناراً وكيف يكون هذا وصورتها امرأة وابوان وابنة اصلها من اربعة وعشرين وتصح منها امرأة وبنان وابوان وسدان وثلثان اصلها من اربعة وعشرين وتقول الى سبعة وعشرين وتسمى المنيرة لان علياً رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فقال على المنبر صار ثمنها تسعاً وثمان خطبته ولو كان مكان الاموين جد وجدة او اب وبنوة وكذلك وكذا لو كان مكان البنتين بنت وبنت ابن زوجته وام واختان لام واختان لابوين وابن كافراً وتاملى اوريق اصلها من اثنا عشر وتقول الى سبعة عشر كما تقدم لان المحرم ومنه الابن لا يحجب وصد بن مسعود رضي يحجب الابن الزوجة من الربع الى الثمن اصلها من اربعة وعشرين وتقول الى احد وثلثين للزوجة الثمن ثلثة وللأم السدس اربعة ولا ولد الام الثلث ثمانية والاختين

لابوين الثلثان ستة عشر وتسمى ثلاثية ابن مسعود رض وأعلم ان السنة متى سمالت اليها عشرة  
او تسعة او ثمانية فالجيت لمرأة نطعا وان عالت الي سبعة احتمل ان يكون ذكر او انثى ومتى  
عالت اثنا عشر الي سبعة عشر فالجيت ذكر والى ثلثة عشر وخمسة عشر يجتدل الامر ان  
والاربعة والعشرون اذا عالت الي سبعة وعشرين فالجيت ذكر كذا في خزائن المفتين \*

الباب الحادي عشر في الرد وهم ضد العول الفاضل عن سهام ذوى السهام يرد عليهم  
بقدر سهامهم الا الزوجان وبه اخذا صحا يارض كذا في محيط السرخسي \* وأعلم ان جميع  
من يرد عليه سبعة الام والجدة والبنات وبنات الابن والاخوات من الابوين والاخوات  
لاب واولاد الام ويقع الرد على جنس واحد وعلى جفهمين وعلى ثلثة ولا يكون اكثر  
من ذلك والسهام المردود عليها اربعة الاثنان والثلثة والاربعة والخمسة كذا في الاختبار  
شرح المختار \* ثم نظران كان الرد على جميع من في المسئلة يستط الزائد \* مثال الانثى جدة  
واخت لام الجدة البندس والاخت السدس والباقي يرد عليها بقدر سهامها مع ما لها من ستة وعاد  
بالرد الي سهمين فيكون المال بينهما نصفان \* مثال الثلثة جدة واختان لام الجدة السدس سهم  
من ستة والاختين سهمان فجعل المسئلة من ثلثة \* مثال الاربعة بنت وام فلبنات النصف ثلثة  
من ستة وللام السدس سهم فليكون المسئلة من اربعة \* مثال الخمسة اربع بنات وام يكون  
المسئلة من خمسة كذا في محيط السرخسي \* وان كان في المسئلة من لا يرد عليه وهو الزوج  
والزوجة فان كان جنسا ارجح فاعط فرض من لا يرد عليه من اقل مخارجهم ثم اقسام الباقي على  
عدد من يرد عليه ان استقام بزوجة وثلاث بنات اعط الزوج فرضه الربع من اربعة والباقي  
للبنات وهو ثلثة يصح عليهم وان لم يستقم عليهم فان كان بين رؤسهم والباقي من فرض من  
لا يرد عليه موافقة فاضرب وفق رؤسهم في مخارج فرض من لا يرد عليه كزوج وسبت بنات للزوج  
الربع يبقى ثلثة لا تستقيم على البنات وينهم وبين الباقي موافقة بالثلث فاضرب وفق رؤسهم  
ونواثنان في مخارج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة يكن ثمانية للزوج الربع سهمان يبقى ستة  
تصح على البنات وان لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس بنات فاضرب كل رؤسهن وهي  
خمس في مخارج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة يكن عشرون منها تصح وان كان من لا يرد عليه  
مع جنسين او ثلثة ممن يرد عليهم فاعط فرض من لا يرد عليه ثم اقسام الباقي على مسئلة من يرد

عليه ان يستقام ولا با ضرب جميع مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فبالغ  
صحت منه المسئلة ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه وسهام من يرد عليه بما  
بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه \* مثال الاول زوجة واربع جدات وست اخوات لام للزوجة  
الربع منهم يبقى ثلثة وسهام من يرد عليه ثلثة وقد استقام علي سهامهم \* ومثال الثاني اربع زوجات  
ونسع بنات وست جدات للزوجات الثمن سهم تبقى سبعة وسهام الرد خمسة لا تستقيم عليها  
ولا موافقة فاضرب سهام الرد وهي خمسة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهي ثمانية يكن  
اربعين سهمًا تصح بهم اضرب سهام من لا يرد عليه وهو واحد في مسئلة من يرد عليه وهو خمسة يكن  
خمس وسهام من يرد عليه وهي خمسة في باقي مخرج فرض من لا يرد عليه وهو سبعة يكن خمسة  
وثلاثين للبنات اربعة لانها مائة ثمانية وعشرون وللجدات الخمس سبعة \* مثال آخر زوجة وبنت  
وبنت ابن وجد للزوجة الثمن تبقى سبعة وسهام الرد خمسة لا تستقيم ولا موافقة فاضرب سهام  
من يرد عليه وهي خمسة في مخرج مسئلة من لا يرد عليه وهي ثمانية يكن اربعين سهمًا تصح  
بهم المثلثة واذا اردت التصحيح علي الروس فاعمل بالطريق المذكور والله اعلم كذا في الاختبار  
شرح المختار \* الباب الثاني عشر في المناصفة وهي ان يموت بعض الورثة قبل نسمة التركة  
كذا في محيط السرجسي \* واذا مات الرجل ولم يقسم تركته حتى ماتت بعض ورثته فالجمال لا يخلو  
اما ان يكون ورثة الميت الثاني ورثة الميت الاول فقط او يكون في ورثة الميت الثاني من لا يكون ازا  
للميت الاول ثم لا يخلو اما ان يكون قسمة التركة الثانية وقسمة التركة الاولى سواء او يكون قسمة التركة  
الثانية غير الوجه الذي قسمت التركة الاولى ثم لا يخلو اما ان تستقيم قسمة نصيب الميت الثاني من تركة  
الميت الاول بين ورثته من غير كسر او يكسر فان كانت ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الاول لا يتغير  
في القسمة فانه تقسم قسمة واحدة لانه لا فائدة في تكرار القسمة بانه اذا مات وترك بنين وبنات ثم مات  
احد البنين او احدى البنات ولا وارث له سوى الاحوة والاخوات قسمت التركة بين الباقيين على  
صفة واحدة للدكر مثل حظ الانثيين فيكتفي بقسمة واحدة بينهم واما اذا كان في ورثة الميت  
الثاني من لم يكن وارثا للميت الاول فانه يقسم تركة الميت الاول اولائتين نصيب الثاني  
ثم يقسم تركة الميت الثاني بين ورثته فان كان تستقيم قسمة نصيبه بين ورثته من غير كسر فلا حاجة  
الى الضرب

الى الضرب \* وبأنه فيما اذا ترك ابنا وابنة فلم يقسم التركة بينهما حتى مات الابن وخلف ابنة واختافان تركتهما الميت الاول تقسم اثلاثا ثم مات الابن عن سهمين وترك ابنة واختافا ابنة النصف والباقي للاخت بالعصوة مستقيم ولا ينكحروا ان كان لا يستقيم فسمه نصيب الثاني بين ورثته فاما ان يكون بينهم وبين سهام فريضة موافقة بجزء او لا يكون بينهما موافقة فاما ان يكون بينهما موافقة بجزء فانه يقتصر على الجزء الموافق من سهام فريضة ثم تضرب سهام الفريضة الاولى في ذلك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني من تركته الميت الاول فما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهما موافقة بشيء فالسبيل ان تضرب سهام فريضة الميت الاول في سهام فريضة الميت الثاني فتصح المسئلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول ان تضرب نصيبه في فريضة الميت الثاني \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه في فريضة الميت الثاني من تركته الميت الاول فما بلغ فهو نصيبه \* وبأنه عند الموافقة ان يخلف الرجل ابنا وابنة ولم يقسم تركته حتى مات الابن عن ابنة وابنة ولثمة بنى ابن وفريضة الميت الاول من ثلثة ثم مات الابن عن سهمين وخلف امرأة وابنة وثلثة بنى ابن ففريضة من ثمانية للمرأة ( الثمن ) بينهم وللأبنة النصف اربعة والباقي وهو ثلثة لبنى الابن الا ان قسمة سهمين على ثمانية لا تستقيم ولكن بين سهمين وثمانية موافقة بالنصف فيقتصر من فريضة الميت الثاني على النصف وهو اربعة ثم تضرب فريضة الميت الاول وهو ثلثة في فريضة الميت الثاني وهو اربعة فيكون اثنا عشر منه تصح المسئلة \* ومعرفة نصيب الابن من فريضة الميت الاول ان تضرب نصيبه وذلك سهمان في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني وهو اربعة فيكون ثمانية \* ومعرفة نصيب الابنة من فريضة الميت الاول ان تضرب نصيبها وهو اربعة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني من تركته الميت الاول وهو سهم فيكون اربعة \* ومعرفة نصيب المرأة ان تضرب نصيبها وهو سهم في هذا الجزء الموافق ايضا وهو سهم فيكون لها سهم واحد والباقي وهو ثلثة بين بنى الابن لكل واحد منهم سهم \* وبأن المسئلة عند عدم الموافقة ان تقول رجل مات عن ابن وابنة فلم يقسم تركته حتى مات



الا من من اس واحدة فريضة الميت الاول ثلثة ثم مات الا من عن سهمين وفريضة ايضا ثلثة  
 وقسمة السهمين على ثلثة لا تستقيم والاموافقة في شيء فنصرب العريضة في العريضة الثانية وذلك  
 ثلثة في ثلثة فيكون تسعة \* ومعرفة نصيب الا من ابه كان نصيبه من تركه الميت الاول سهمين نصريهما  
 في الفريضة الثانية وثلثة يكون ستة \* ومعرفة نصيب الا من الميت الثاني ان نصرب نصيبه وذلك  
 سهمان في نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول وذلك سهمان ايضا فيكون اربعة \* ومعرفة  
 نصيب ابه الميت الثاني ان نصرب نصيبها وذلك سهم في نصيب الميت الثاني من تركه الميت  
 الاول وذلك سهمان فيكون لهما سهمين والا من اربعة وكذلك ان مات بعض ورثة الميت الثاني  
 قبل قسمة التركة بين ورثته فهو على المتقسمات التي يباوان كان في ورثة الميت الثالث من لم يكن وارثا  
 للاولين فاسبل ان نجيحول فريضة الاولين كفريضة واحدة بالطريق الذي طلائم تطار الى نصيب الميت  
 الثالث من تركه الاولين فان كان يستقيم قسمته بين ورثته من غير كسر قسمته بينهم وان كان لا يستقيم  
 بطريق فان كان بين نصيبه من التركتين وبين فريضة ابنته بحزء فنصرب على الجزء الموافق من  
 فريضة ثم نصرب فريضة الاولين والثانية في ذاك الجزء تصح المسئلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب الميتين  
 من تركه الاولين ان نصرب صوبتي الجزء الموافق من سهم فريضة ما بلغ سهم نصيبه \* ومعرفة نصيب  
 كل واحد من ورثة الميت الثالث ان نصرب نصيبه في الجزء الموافق من نصيب الميت الثالث من تركه  
 الاولين ما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهم موافقة شيء نصرب صلب العريضتين في سهام الفريضة الثالثة  
 تصح المسئلة من المبلغ \* ومعرفة نصيب الميت الثالث ان نصرب نصيبه في نصيب فريضة المبلغ وهو  
 نصيبه من التركتين \* ومعرفة نصيب كل واحد من ورثته ان نصرب نصيبه في نصيب الميت الثالث  
 من التركتين فبالصالح وهو نصيبه \* وبما جدا ان تقول رحل مايت وترك اثنين فلم ينقسم تركته حتى  
 مات احدهما عن ابنة ومن تركه الميت الاول وطوا ح ثم ماتت الابنة عن زوج وام ومن تركه  
 ميت الاول وهو عاها فريضة الميت الاول عن سهمين وانما مات احد الابنين من سهم وفريضة  
 من سهمين ايضا للامه الصوف والباقي للاخ وقسمة سهم على سهمين لا يستقيم فنصرب اثنين  
 نيا اثنين فيكون اربعة ثم ماتت الابنة عن زوج وام وعم فيكون فريضة من ستة للزوج والام والوصف  
 لثة وللأم الثلث سهمان والباقي للعم وقسمة سهم على ستة لا تستقيم ولا موافقة في شيء فنصرب  
 ربعة في ستة فيكون اربعة وعشرين منه تصح المسئلة نصيب الا من من الميت الاول انا عشر ومن

الميت الثاني ستة فيكون ثمانية عشر ونصيب الابنة ستة تضرب نصيبها وهو سهم في فريضةها وهو ستة \* وعرفة نصيب الزوج ان تضرب نصيبه وهو ثلثة في نصيب الميت الثالث من الفريضة الاولى وذلك سهم فيكون ثلثة اسهم فلام سهمان وما بقى وهو سهم فهو للعلم واما عند وجود الموافقة فصورته فيما ترك امرأة واما وثلث اخوات متفرقات فماتت الام وترك زوجها واما ومن تركه الميت الاول وهما الإهتان فاخذت الاول لاب وام واخوته لام ابنة الميت الثاني واخوته لابه اجنبية عنها لم يقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب وام وترك زوجها وابنة ومن تركه الميت الاول والثاني وهما الاخت لاب والاخت لام فالسبيل ان تصحح فريضة الميت الاول فيكون اصلها من اثنا عشر للمرأة الربع ثلثة وللام الميت سهمان والاخت لاب وام النصف ستة والاخت لام السدس سهمان فيعول بثلثة فيكون القسم من خمسة عشر ثم ماتت الام من سهمين وترك زوجها وابنتين ففريضة من اثنا عشر للزوج الربع ثلثة وللبنين الثلثان ثمانية والباقي للعلم وهو سهم واحد وقسمه سهمين على اثنا عشر لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على الجزء الموافق وذلك ستة ثم تضرب الفريضة الاولى وهو خمسة عشر في ستة فيكون تسعين \* وعرفة نصيب الام انه كان نصيبها سهمين تضرب ذلك في ستة فيكون اثنا عشر مقسوم بين زوجها مستقيم ثم ماتت الاخت لاب وام وترك زوجها ابنة واخنا لاب ففريضة من اربعة للزوج الربع سهم وللابنة النصف سهمين والاخت لاب والباقي سهمان فنكون القسم من اربعة ثم ننظر الى نصيبها من التركتين فنقول كان لها من التركة الاولى ستة ضربنا في ستة فيكون ستة وثلثين وكان لها من التركة الثانية اربعة ضربناها في الجزء الموافق من نصيب الام من التركة الاولى وهو سهم فيكون اربعة فان نصيبها من التركتين اربعون وقسمته ورثته على اربعين تستقيم ولومات وترك ابنين وابوين فمات احد الابنين عن ابنة ومن تركه الميت الاول وهو اخ وجددة فنقول فريضة الميت الاول من ستة للابوين السدسان والباقي وهو اربعة بين الابنين ثم مات احد الابنين بين سهمين وخلف ابنة وجددة واخا فالفريضة من ستة لابنة النصف ثلثة وللجددة السدس سهم والباقي وهو سهمان بين الجد والاخ بالمقام ستة نصيبين في قول زيد رض وقسمه السهمين على ستة لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ثلثة ثم تضرب الفريضة الاولى وذلك ستة في ثلثة فيكون

ثمانية عشر منه تصنع المثلثة \* ومعرفة نصيب الميت الثاني ان تأخذ نصيبه من تركته الميت الاول وذلك  
 سهمان تصرفه في الجزء الموافق من فريضته وذلك ثلثة فيكون ستة \* ومعرفة نصيب الابنة  
 ان تصرف نصيبها وهو ثلثة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني وذلك سهم فيكون ذلك  
 ثلثة فيجزي لها وللجدة سهم والباقي بين الاخ والجد نصمان بالمناسمة رجل مات وترك امرأة وابنتين له  
 منها وابوين فماتت احدى الابنتين عن زوج ومن تركه الميت الاول فهو جدها اب ايها  
 وجدتها ام الاب وامها واختها لاب وام ففريضة الميت الاول اصله من اربعة وعشرين وقسمته  
 من سبعة وعشرين وهي المنبرية ثم ماتت احدى الابنتين من ثمانية اسهم وانما يتقسم فريضته  
 من ستة في الاصل للزوج النصيب ثلثة وللأم الثلث سهمان وللجد السدس سهم وللأخت النصف  
 ثلثة وتعمل بثلثة فيكون من تسعة ثم ما اصاب الجدة والأخت يتقسم بينهما اثنان فيضرب تسعة  
 في ثلثة فيكون سبعة وعشرين منه تصنع المسئلة ولامواثة بين سبعة وعشرين وثمانية في شيء  
 بالسبيل ان تصرف الفريضة الاولى في الفريضة الثانية فتصبح المسئلة من المبلغ والطريق في التخرج  
 ما ينبغي لرجل مات وترك امرأة وابوين وثلث اخوات مفترقات فلم يقسم تركته حتى ماتت الام  
 وخلعت من خلف الميت الاول فلم يقسم التركة حتى ماتت الأخت لاب وام وخلعت زوجها ومن خلفه الاولون  
 فلم يقسم التركة حتى ماتت الأخت لاب وخلعت زوجها وابنتين ومن خلفه الاولون فلم يقسم التركة  
 حتى ماتت الأخت لام وخلعت زوجها وثلث بنات وابوين ( فنقول قوله خلعت الأخت لام زوجة  
 وثلث بنات وابوين غلط وقع من الكاتب لانه ذكر في وضع المسئلة ان الام ماتت او لا فكيف  
 يستقيم قوله بعد ذلك خلعت ابوين ) وانما الصحيح خلعت ابوا وزوجا وثلث بنات ثم وجه التخرج  
 ان فريضة الميت الاول من اثنا عشر سهما للمرأة الثلثة وللأم السدس سهمان والباقي وهو  
 سبعة اسهم للاب ولا شيء للاخوات ثم ان الام ماتت عن زوج وابنتين فان الأخت لاب وام  
 والأخت لام ابنتا هاتهما الثلثان والربع للزوج واصله من اثنا عشر الا ان بين نصيبها وهو سهمان  
 وبين سهم فريضتها موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ستة ثم تصرف اثنا عشر في ستة فيكون  
 اثنين وسبعين كان لهما سهمان ضربناه في ستة فيكون اثنا عشر للزوج ثلثة وكان له من القرب

الاولى سبعة ضرباها في ستة فيكون اثنين واربعين فحصل له من التركتين خمسة وستون واربعون ثم مات  
 الاب عن امرأة وابنتين وهما الاخت لاب وام واخت لام فيكون فريضة من اربعة وعشرين  
 لا يستقيم ولكن بينهما موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث وهونمانية ثم تضرب اثنين وسبعين في  
 ثمانية فيكون خمسمائة وستة وسبعين وهكذا يعتبر في تركته كل ميت فيعتبر الانتصار والاضرب  
 الى ان ينتهي الحساب الى تسعة وثلثين الفا وثلثمائة واثنين عشر فمن ذلك تصح المسئلة  
 كذا في المبسوط \* الباب الثالث عشر في قسمة التركات اذا كانت التركة دراهم او دينار او دراهم او دينار او دراهم او دينار  
 ان تقسمها على سهام الورثة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في التركة ثم اقسم المبلغ  
 على المسئلة وان كان بين التركة والتصحيح موافقة فاضرب فيهما كل وارث من التصحيح  
 في وفق التركة ثم اقسم المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث وكذلك تعديل  
 لمعرفة نصيب كل فريق وان شئت ان تفعل بطريق النسبة كما تقدم وان شئت بطريق القسمة  
 واذا اردت ان تعرف صحة العمل من خطا فاجمع تفصيله وقابله بالجملة فان تساوى بالعمل صح  
 والا فهو خطأ فاعد العمل ليصح ان شاء الله تعالى مثاله زوج واخت لاب واخت لام اصلها من  
 ستة ونقول الى سبعة والتركة خمسون دينار فاضرب سهام الزوج وهي ثلثة في خمسين يكن  
 مائة وخمسين اقسما على المسئلة وهي سبعة يخرج احدى وعشرون وثلثة اسباع وكذلك للاخت  
 من الاب وسهم الاخت من الام تضرب في خمسين يكن خمسين اقسما على سبعة يخرج  
 سبعة وسبع واذا اجتمعت كانت خمسين فقد صح العمل وطريق النسبة ان تنسب سهام الزوج  
 وهي ثلثة اسباع فيكون له من التركة ثلثة اسباعا وهي احدى وعشرون وثلثة اسباع وهكذا تفعل  
 بالباقي وطريق القسمة ان تقسم التركة على سبعة يخرج سبعة وسبع تضرب في سهام الزوج  
 وهي ثلثة يكن احدى وعشرين وثلثة اسباع وهكذا تفعل بالباقي \* اخرج زوج وابوان وبنتان اصلها  
 من اثنا عشر ونقول الى خمسة عشر والتركة اربعة وثمانون ديناراً وبينهما موافقة بالثلث فاضرب  
 سهام البنين وهي ثمانية في وفق التركة وهي ثمانية وعشرون يكن مائتين واربعة وعشرين  
 اقسما على وفق التصحيح وهو خمسة يكن اربعة واربعين واربعة اخماس ثم اضرب سهام الابوين  
 وهي اربعة في ثمانية وعشرين يكن مائة واثنا عشر اقسما على خمسة يكن اثنين وعشرين وخمسين  
 ثم اضرب سهام الزوج وهي ثلثة في ثمانية وعشرين يكن اربعة وثمانين اقسما على خمسة يكن

سنة عشر واربعة اخماس فقد صحت المسئلة وطريق القسمة ان تقسم وفق التركة وهي ثمانية وعشرون على وفق المسئلة وهي خمسة يخرج خمسة وثلاثة اخماس ان صربتها في سهام الزوج يخرج ستة عشر واربعة اخماس وفي سهام الابوين اثنان وعشرون وخمسان وفي سهام البنين اربعة واربعين واربعة اخماس والمجموع اربعة وثمانون فقد صحت وطريق السبة ان تقول للزوج ثلثة من خمسة عشر يكن له خمس التركة وهو ستة عشر واربعة اخماس وللابوين اربعة من خمسة عشر وسهام عشرهما سادس التركة وعشرهما وهو اثنان وعشرون وخمسان وللبنين ثمانية من خمسة عشر ثلث وخمس فلهما ثلث التركة وخمسها وذلك اربعة واربعون واربعة اخماس والمجموع اربعة وثمانون فقد پنجبت المسئلة واذا كانت سهام المسئلة عدد اصم فاعمل ما ذكرت من طريقة الضرب فابقي شيء لا ينقسم بالآحاد المقسوم عليه فاضربه في عدد القاريط وهو عشرون واقسمها فان بقي من القاريط شيء لا ينقسم بالآحاد فاضربه في عدد الحبات وهو ثلثة ثم انقسمه فان بقي شيء لا ينقسم فاضربه في عدد ارز وهو اربعة فان بقي شيء فانسبه بالاحزاء الى الارزة \* مثاله الزوج ومجتهدة وجد وبنت من اثنا عشر ونقول الى ثلثة عشر والتركة احدى وثلثون ديناراً فاضرب سهام الزوج ثلثة في التركة بخروج ثلثة وتسعون انصبها على المسئلة ثلثة عشر يخرج لكل واحد سبعة يبقى اثنان لا يستقيمان بالآحاد فاضربهما في عدد القاريط يكن اربعين انصبهما على المسئلة وهي ثلثة عشر يخرج ثلثة يبقى واحد ايسره ارزا يكن اثنا عشر انصبها المسئلة بالاحزاء يكون للزوج سبعة دنانير وثلثة قاريط واثنا عشر جزءاً من ثلثة عشر جزءاً من ارزة وللجد سبعمائة وثلثين يكن اثنين وستين انصبهما على المسئلة يخرج اربعة يبقى عشرة تقصر بها في القاريط يكن مائتين انصبها على المسئلة يخرج خمسة عشر يبقى خمسة ايسطها حبات يكن خمسة عشر انصبها على المسئلة يبقى حبتان ايسطهما ارزا يكن ثمانية انصبها بالاحزاء فحصل للجد اربعة دنانير وخمسة عشر قاريطاً وخبة وثمانية حزاء من ثلثة عشر جزءاً ارزة وللجددة مثله وللبنات صغرى الزوج وهو اربعة عشر ديناراً وست قاريط واوزة واحد عشر جزءاً من ثلثة عشر جزءاً من ارزة وجمعتها احدى وثلثون ديناراً فصحت المسئلة وكذلك يقسم بين ارباب الديون فيجعل مجموع الديون كنصيب المسئلة ويجعل كل دين كسهم وارث \* فصل من صالح من الغرماء والوزرة على شيء من التركة فاطرحه كان لم يكن ثم انقسم الباقي على سهام الباقيين \* مثاله زوج وام وعم صالح الزوج

عن نصيبه من الشركة على ما في ذمته من المهر فاطرحه كان لم يكن ثم انقسم الباقي على سهام الباقين  
 للام الثلثان والباقي للعم كذا في الاختيار شرح المختار \* الباب الرابع عشر في مشابهة القرائن  
 مما يسأل عنها ويستحسن بها الفرضيون رجل مات وترك اخا لاب وام واخ امرأته فوثر المال  
 اخو امرأته دون اخيه لاييه وامه كيف يكون هذا قبل هذا رجل تزوج بام امرأة ابنة وابوه  
 حي فولدت له ابنا ثم مات الرجل الذي تزوج ومات ابوه بعد ذلك وترك ابن ابنة وهو اخو  
 امرأته وكان له اخ لاب وام فصار ميراثه لابن ابنة دون اخيه \* وان سئل عن رجل مات وترك  
 عمالا اب وام وخالا لام فوثر المال دون العم كيف يكون هذا قبل هذا رجل تزوج  
 بام ام اخيه لاييه فولدت له ابنا ثم مات الرجل الذي تزوج بام ام اخيه ثم ماتت اخوه بعد  
 ذلك وترك عمالا اب وام وابن اخيه لاييه وهو خاله فميراثه لابن اخيه لاييه دون عمه \* وان سئل  
 عن رجل مات وترك ابن عم لاب وام وابن اخ لاب وام فوثر المال ابن العم دون  
 ابن اخيه كيف يكون هذا قبل صورة هذا اخوان ولا حد هما ابن فاشترى بآبارية فباعها  
 بدين فاد صا جميعا كان ابنا لهما ثم مات الاخوان ثم مات ابن احدهما بعده مؤنه ولم يترك وارثا  
 غير ابن الذي كان بين ابيه وعمه وكان له ابن اخ لاب وام فميراثه لاييه وجميع ابن عم وسقط  
 ابن اخيه لاييه وامه \* وان سئل عن رجل مات وترك ابن عم لاب وام وبخالا اب فوثر  
 المال ابن عمه دون اخيه لاييه كيف يكون هذا في الأصل اخوان ولا حد هما ابن  
 فاشترى بآبارية فباعها بدين فاد صبا جميعا فكان ابنا لهما ثم اعقب هذه البهارة وتزوج بها اب  
 الابن فولدت له ابنا آخر فمات اخوان ومات ابن الذي ولدته بعد النكاح وترك اخا لاب  
 وام وهو ابن عمه واخالا ب فميراثه لابن عمه لانه اخوة لاييه وامه \* وان سئل عن رجل مات  
 وترك ثلث بنات فوثرت احدته اثلث جميع المال والاخرى ثلثي جميع المال والثالثة لم تثر  
 شيئا كيف يكون هذا قبل رجل كان عبدا وله ثلث بنات فاشترى احدتهن اباهما والاخرى  
 ثلث اباهما والمبنتين اللتين لم تتنالا الثلثان والباقي للمشترية منها بحكم الولاء \* وان سئل عن رجل  
 واحد ورثا مال وكان بينهما نصفان كيف يكون هذا قبل هذا رجل له بنت تزوج بنته ابتر اخيه  
 فولدت له ابنا فمات ابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتا وابن ابن اخ فللمبنت النصف  
 وما بقي لابن ابن اخ فصار لابن ابن الاخ نصف المال والام نصف المال \* وان سئل عن رجل

وامه وجالته ونحو المال بينهم ان لا تأكف يكون هذا قبل هذا رجل له بنتان زوج أحدهما  
ابن أخته فولدت له اباً ومات ابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتين وابن ابن  
ابن لابنتين الثلثان وما بقي ملاين ابن الاخ بصار لابن ابن الاخ الثلث ولأمه الثلث ولجالت  
الثلث \* وان سئل عن ثلثة اخوة لاب وام ورث احدهم ثلثي جميع المال والآحران كل واحد  
منهما سدس ما كفى يكون هذا قبل هذه امرأة كانت لها ثلث بنين هم احدهم زوجها فالأصل من ستة  
اسهم للزوج النصف ثلثة وبقي ثلثة اسهم بينهم ان لا تأكل واحد سهم \* وان سئل عن رجل مات عن  
اربعة نسوة وورثت احدتهن ربع المال ونصف ثمن وورثت الاخرى نصف المال ونصف ثمن وورثت  
ابنته والراثة ثمن المال كفى يكون هذا ازوج تزوج بامته خالة لام وابنة خالة لأب  
وابنة عمه لاب وابنة عمه لام ثم مات ولم يترك وارثاً سواهن فان للسوة الاربع الربع ولأبنة  
الحالة لاب ثلث ما بقي وما بقي فلأبنة العمه لاب والأصل من ستة عشر سهماً اربعة اسهم لابن  
ولأبنة الحالة من الاب ثلث ما بقي اربعة يبقين ثمانية فهو لأبنة العمه لاب نصار لابن الجالة  
للام ولأبنة العمه للام سهمان من ستة عشر وهو ثمن بجمع المال لكل واحدة سهم نصار لأبنة  
الحالة للاب خمسة وهي ربع المال ونصف الثمن وصار لأبنة العمه لاب تسعة اسهم من ستة  
عشر وهو نصف المال ونصف الثمن \* وان سئل عن رجل مات وترك سبعة اخوة لامرأته  
فورثت امرأته المال واخوتها بالبيوة كيف يكون هذا قبل هذا رجل تزوج بام امرأة ابيه  
فولدت له سبعة بنين ثم ماتت ابوه بعد ذلك وترك امرأة وسبعة بنين ابن للمرأة الثلث سهم  
وبقي سبعة اسهم بينهم أسباعاً لكل واحد سهم وهم سبعة اخوة لامرأة الميت \* ولو سئل عن رجل  
مات وترك عشرين ديناراً فورثت امرأته ديناراً كيف يكون هذا قبل هذا رجل مات  
وترك عشرين ديناراً وترك اخنتين لابيوين واخنتين لام واربع نسوة الفريضة من اثنا عشر  
وعالت الى خمسة عشر للسوة ثلثة من خمسة عشر وهي خمسة فيكون لهن خمس عشرين ديناراً  
وذلك اربعة دنانير لكل امرأة دينار واحد \* وان سئل عن امرأة ورثت عن اربعة ازواج  
فصار لها نصف المال فهذه امرأة تزوجها اربعة اخوة واحداً بعد موت واحد وكان المال ثمانية عشر  
ديناراً لارلهم ثمانية وللثاني ستة وللمالكة ثلثة والرابع دينار فمات الاول عن ثمانية دنانير

من هذه المرأة وعن هؤلاء الإخوة الثلاثة أخذت المرأة مئتي دينارين وكل أخ مئتي دينارين  
الثاني ثمانية فإذ ماتت أخذت المرأة ربعمائة دينارين فصار لها أربعة ولكل واحد من الأخوين  
الباقين ثلثمائة فصار للثالث ثمانية فإذ ماتت أخذت المرأة دينارين فصار لها ستة والباقي للاخ  
الرابع فصار له اثنا عشر فإذ ماتت أخذت المرأة ربعمائة فصار لها تسعة وهو نصف المال والثاني  
للعصبة وأوان رجل جاء إلى قوم يقتسمون الميراث فقال لا تعجلوا في قسمة الميراث فان لي امرأة  
غائبة لو كانت حية ورثت هي ونفسي وان كانت ميتا ورثت أنا ونهائي فكيف يكون هذا فان  
هي امرأة ماتت فتركنا ابنتين وابنا واخالا ابنة وزوجا اختلا بها وهي  
غائبة وان كانت حية فالثلاثان للاختين والسدس للام والباقي للاخت لأم ولا شيء  
للاخ لآب الذي هو الثالث وان كانت ميتة فالسدس الباقي له قال جاءت امرأة وقالت لا تعجلوا  
في قسمة الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما لم يرث شيئا وان ولدت جارية ورثت كيف  
يكون هذا قبل هذه امرأة ماتت وتركنا زوجا وابنة وابنة فاجاءت امرأة ابنتها فقالت  
ان ولدت غلاما كان لها اخالا ابنة ولم يرث شيئا وان ولدت جارية كانت لها اخالا ابنة  
معها النصف والفرصة تعول الى تسعة وان جاءت الى قوم يقتسمون ميراثا فقالت لا تعجلوا  
في قسمة الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما لم يرث شيئا وان ولدت جارية لم يرث كيف يكون هذا  
قبل هذا رجل مات وتركنا ابنتين وابنة فاجاءت امرأة ابنتها فقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث  
فاني حبلتي ان ولدت غلاما كان للثلاث اخالا ابنة من الاب والام فالثلاث وما بقي  
فالاخ من الاب وان ولدت جارية كانت له اخالا ابنة من الاب والام فالثلاث وما بقي  
وما بقي فللعصبة وليس للاخت من الاب شيء وان قالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي  
ان ولدت غلاما او جارية لم يرث شيئا وان ولدت غلاما او جارية ورثا جميعا في قول زيد رضي الله تعالى  
عنه كيف يكون هذا قبل هذا رجل مات وتركنا ابنة وابنة فاجاءت امرأة ابنتها فقالت  
لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما كان للثلاث اخالا ابنة من الاب والام فالثلاث  
وما بقي بين الاخ والاخت والجد للذكر مثل حظ الأنثيين ثم يرث الاخ من الاب على الاخت من  
الاب والام جميع ما في يده ويخرج بلا شيء وان ولدت جارية كانت للثلاث اخالا ابنة من الاب والام  
السدس وما بقي فهو بينهما على اربعة ثم ترث الاخت من الاب على الاخت من الاب والام



جميع ما في يد مغير شي فان ولدت لهما ما جارية كان للميت اخا واختا لأب فكان للام السدس  
و للجد ثلث ما بقي والمقاسمة سواء ولاخت لأب وام النصف وما بقي بين الاخ والأخت من الاب  
للذكر مثل حظ الانثيين \* وان جاءت امرأة وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حليى  
ان ولدت غلاما ورثت انا والغلام وان ولدت جارية لم ترث هي ولا انا قال هذا رجل زوج  
ابن ابيه بنت ابن له آخر ثم مات ابن ابنه وبنت ابنه حليى من ابن ابنه ثم مات الرجل وترك  
بنتين وعصبة فجاءت بنت ابنه هذه وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حليى ان ولدت  
جارية كان للبنتين الثلثان وما بقي للعصبة وليس لبنت ابنه شي ولا للجارية وان ولدت غلاما كان  
للبنتين الثلثان وما بقي فهو بين بنت ابنته وبين ابنها للذكر مثل حظ الانثيين \* ولو ان رجلا سئل عن  
رجل مات وترك خيلى ابن عمه وصمة ابن خاله فالسبيل لك ان تسأله ألم خال ابن عمه آخر وصمة  
ابن خالي اخرى فان قال ليس له خال ولا عصمة فقل الميراث بينهما اثلاثا فان خال ابن عمه ابوه  
وصمة ابن خاله هي اخيت اخيه امه فهي امه فلهذا كان للاب الثلثان وللأم الثلث \* قالت حليى لقوم  
يقسمون تركه لا تعجلوا فاني حليى ان ولدت ذكرا ورثت وان ولدت انثى لم ترث وان ولدت ذكرا واشي  
ورث الذكر دون الانثى هذه زوجة كل عصبة سوى الاب والاس \* ولو قالت ان ولدت ذكرا  
واشي ورثا وان ولدت انثى لم ترث فهي زوجة الاب وفي الورثة اثنان لأب وام او زوجة الابن  
وفي الورثة ابنان من الصلب \* ولو قالت ان ولدت ذكرا لم يرث وان ولدت انثى ورثت فهي زوجة  
الابن والورثة الظاهرون زوج وابوان وبنت او زوجة الأب والورثة الظاهرون زوج وام واثنان لام \*  
ولو قالت ان ولدت ذكرا او انثى لم يرث وان ولدتها ورثت فهي زوجة الأب وقد مات الأب قبله والورثة  
الظاهرون ام وجد واخت من الابوين ان ولدت ذكرا واشي فهو اخ واخت لأب فيكون  
الباقى بعد فرض الام بين الجد والاخت والمولود ثم تسرد الاخت جميع حصص المولود وان  
ولدت ذكرا واشي اخذ الجدة الباقى بعد فرض الام فما بقي تأخذ الاخت منه قدر النصف  
فيبقى لهما شي \* ولو قالت ان ولدت ذكرا فلي الثمن والباقي له وان ولدت انثى فالمال بينهما  
ويني بالسوية وان استطعت ميتا فلي جميع المال فهي امرأة اعتقت عبدا ثم نكحته فمات عنها وهي  
حليى \* امرأة وزوجها اخذا ثلثة ارباع المال واخرى وزوجها اخذا الربع سورة اخت لأب  
والاخرى لام وابنا عم احدهما خلام والذي هو اخ لام زوج الاخت لأب والاخر زوج الاخت لام

فلأخت من الأب البصف وللأخ والأخت من الأم الثلث والباقي بين ابني العم بالسوية \*  
زوجان أخذوا ثلث المال وأخاران أخذوا ثلثيه صورته ابوان وبنت ابن ابن في تكاح ابن ابن  
آخر \* رجل وزوجناه وورثوا المال اثلاثا صورته بنتا ابنين في تكاح ابن اخ وا بن ابن ابن \* أخوان  
لأب وأم ورثا أحدهما من ميت ثلثة أرباع المال والآخر ربعه صورته ابنا عم أحدهما زوج ابنة  
الميت \* دخل صحيح على مريض فقال أوص لي فقال كيف وإنما يرثني أنت وأخواك وأبواك  
وعماك فالصحيح أخ المريض لا مع وابن عمه وأخواته أخ المريض لأمه وأبواه عم المريض وأمه  
وعمة عم المريض فالعاصِل ثلثة أخوة لأم وأم وثلثة أعمام \* ولو قال يرثني أبواك وعماك فالصحيح  
ابن أخ المريض لأمه وابن أخيه لأمه وله أخوان أخاران لأمه \* ولو قال يرثني جدناك وأختناك  
وزوجناك وبنتك فجدا الصحيح زوجتا المريض وأخته من قبل الأم اختا المريض من قبل الأب  
وزوجنا الصحيح أحدهما أم المريض والأخرى أخته من الأب وبنتا الصحيح اختا المريض من الأم  
ولدتهما أم المريض فالعاصِل زوجتان وثلاث أخوات لأب وأختان وأم \* ترك أربعة  
وعشرين دينارا على أربع وعشرين امرأة فاجدت كل واحدة منهن دينارا صورته ثلث زوجات وأربع  
جدات وست عشرة بنتا وأخت لأب \* رجلان كل واحد منهما عم الآخر صورته أن ينكح كل واحد  
من عدرو ويزيد أم الآخر فولد لكل منهما ابن كل واحد من الابنتين عم الآخر لأمه \* رجلان كل واحد  
منهما خال الآخر صورته أن ينكح كل واحد من عدرو ويزيد بنت الآخر فولد لكل واحد منهما ابن  
كل واحد منهما خال الآخر \* كل واحد منهما عم اب الآخر صورته أن ينكح رجلان كل واحد منهما أم  
اب الآخر فولد لهما ابنا \* كل واحد منهما عم أم الآخر صورته أن ينكح رجلان كل واحد منهما بنت  
ابن الآخر فولد ابنا \* كل واحد منهما خال اب الآخر هوان ينكح اثنا كل واحد منهما أم الآخر  
فيولد لهما ابنا \* كل واحد منهما خال أم الآخر هوان ينكح اثنا كل واحد منهما بنت الآخر فولد لهما  
ابان \* رجلان أحدهما عم الآخر والآخر خال الأول صورته أن ينكح رجل امرأة ينكح ابنة الصها فولد لكل  
واحد منهما ابن وابن الأب عم ابن الابن فهو خال ابن الأب \* شخص هو خال وعم صورته أن ينكح  
أحد الاخيرين من الأب أخت الآخر من الأم وتكذلك ابنا فأخ الآخر عم المولود لايه وخال لأمه \* وأيضا إذا  
نكح أحد الاخيرين من الأم أخت الآخر لايه فولدت له ابنا فأخ الآخر خال هذا الابن من جهة الأب وعمة  
من جهة الأم \* رجل هو ضم أبيه وعم أمه صورته أن ينكح ابوا بني أبيه أم أبي أمه فولدت ابنا فذلك الابن

هم ابنة من الامن يوم امه من الام \* رجل ورجل امه وحال امه صورته ان يكمح ابوام امه ام  
 ابنة فولدت ابنا وذلك الاس حال ام الرجل لايه وحلل لايه لامه \* رجلان كل واحد منهما اس  
 عمة الآخر واس حاله صورته ان يكمح رجلان كل واحد منهما تحت الآخر ويولد لهما اسان  
 وكل واحد منهما تحت الآخر ويولد لهما اسان وكل واحد من الاس اس عمة الآخر واس  
 حاله كذا في خرافه المعتبر \* وان سئل عن احوين لاي وام ورث احدتهما من رجل دون  
 الآخر فتراس يكون الميراث من احدتهما فيكون المال كله لايه لايه كذا في صحيح السرخسي \*  
 ان سئل عن رجل وابنه وراثا المال نصيبين فقل هذه امرأة تزوجها اس عمها وعمها حي ثم ماتت  
 بفار وبعها الصنف وما بقي لاي الزوج وهو العم \* فان سئل عن رجل وابنه وراثا المال  
 نصيبين فقل هذه امرأة تزوجت ابن عمها فولدت له ابنة ثم ماتت المرأة وصار لاسها الصنف  
 وارواحها الربع وما بقي للزوج ايضا لانه جصتها كذا في المسبوط \* الباب الخامس عشر  
 في المسائل الطائفت \* المشتركة زوج وام باناب من ولدا لام واحد وواحدة من الابوين الصنف  
 للزوج وللأم السدس وللاولاد الام الثلث ويسقط الباقي وكذا لو كان مكان الام حدة هذا قول  
 ابني نكر وعمر وابن عباس رضي وهو مذهب الجمهور ارح وقال ابن مسعود وربي بن ثابت رضي عنهما  
 من ولدا الابوين يشاير كل واحد من الام والثلث وهو قول جمهور آخرون فانه نصيب اولاد من مدها  
 فيقول في العلم بالثالث فان ابن نصيب مثل قصائه الاول فقال زحللا حدة لابوين يا امير المؤمنين هب  
 ان ابنا كان خمارا لاسنا من ام واحدة وشرك بينهم وقال ذلك علي ما نصبه وهداه علي ما يقضي  
 سديت مشركة لان خبر عن شرك بينهم وحمايته لقوله هب ان ابنا كان خمارا ولو كان مكان الاحوة  
 لابوين احوة لاب ينطوا بالا حماع ولا يكون مشركة والصحيح مدها \* الحرفاء ام وحدها تحت  
 سميت حرفاء لان ابا ويل الصحابة رضي عنهم قالوا نكر عن الام الثلث والباقي للجد وقال  
 ردد عن الام الثلث والباقي بين الجد والاحت اثلاثا وقال علي رضي عن الام الثلث وللاحت  
 الصنف والباقي للجد وعن ابن عباس رضي عنهما رواية في رواية للاحت الصنف والباقي من الام  
 والجد بصان وفي رواية وهو قول عمر عن للاحت الصنف وللأم الثلث والباقي للجد وتسمى  
 خيمانية لان عثمان رضي الله تعالى عنه اعترض بها يقول حرق الاحماع فقال للام الثلث والباقي  
 من الجد

بين الجد والاخت نصفان فالواو به سميت خرقاء وتسمى مائة عثمان ومر بعد ابن مسعود ومحمد بن  
 الشعبي رضي الله تعالى عنهم لان الحجاج عاله عنها قال اختلف فيها خمسة من الصحابة وان اضيف  
 اليهم قول الصديق كانت مسددة \* المروانية ست اخوات متفرقات وزوج للزوج النصف ولاختين  
 لابوين الثلثان ولاختين لام الثلث وسقط اولاد الاب اصلها من ستة وتعمل الى تسعة مقيمت  
 مروانية لوقوعها في زمن مروان بن الحكم وسميت الغراء لاشتغالها بينهم \* الحمزية ثلث جدات  
 متحاذيات وجدو ثلث اخوات متفرقات قال ابو بكر وابن عباس رض اللجدة السدس والباقي  
 للجد اصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر وقال علي رضي الله تعالى عنه لا غيب من الابوين النصيب  
 ومن الاب السدس تكملة للثلثين وللجدات السدس وللجد السدس وهو قول ابن مسعود رضي الله  
 تعالى عنه وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه رواية شاذة للجددة ام الامم للسدس والباقي للجد  
 وقال زيد رضي الله تعالى عنه للجدات السدس والباقي بين الجد والاخت لابوين والاخت  
 لاب على اربعة ثم تربع الاخت من الاب بما اخذت على الاخت من الابوين اصلها من ستة  
 وتصح من اثنين وسبعين وتعود بالاخصار اثني ستة وثلثين للجدات الستة وللأخت من الابوين  
 نصيبها ونصيب اختها خمسة عشر وللجد خمسة عشر مبيت حمزة لاني حمزة الزيات سئل عنها  
 فاجاب بهذه الاجوبة \* الديار بق زوجة وجدة وبنات واثنا عشر اخا واخت واحدة لاب ولهم  
 والتركة بينهم ست مائة دينار للجددة البهدس مائة دينار للثلاثين الثلثان اربع مائة دينار وللزوجة  
 الثمن خمسة وسبعون ديناراً يبقى خمسة وعشرون ديناراً لكل اخ وديناران وللأخت  
 دينار ولذك سميت الديارية وتسمى الداودية لان داود الطائي سئل عنها وقسم هكذا  
 فجاءت الاخت الى ابي حنيفة رح فقالت ان اخي مات وترك ست مائة دينار وما اعطيت منها  
 الا ديناراً واحداً فقال من قسم التركة تقالت تلميذك داود الطائي فقال هو لا يظلم هل ترك اخوك  
 جددة قالت نعم قال هل ترك بنتين قالت نعم قال هل ترك زوجة قالت نعم قال هل ترك معك اثنا عشر  
 اخا قالت نعم قال اذ احقك دينار وهذه المستعلة من المعايير فقال رجل خلف ست مائة دينار  
 وسبعة عشر واثنا عشر واثنا عشر واثنا عشر واثنا عشر واثنا عشر واثنا عشر واثنا عشر واثنا عشر واثنا عشر  
 وسبع بنات وتسع اخوات لاب اصلها من اربعة وعشرين للزوجات الثمن ثلثة وللجدات السدس  
 اربعة وللبنات الثلثان ستة عشر وللأخت ما بقي سهم ولا موافقة بين السهام والرؤس ولا بين الرؤس

والرؤس فيحتاج إلى ضرب الرؤس بعضها في بعض فاضرب اربعة في خمسة يكن عشرون ثم اضرب عشرون في تسعة يكن مائة واربعين ثم اضرب مائة واربعين في تسعة يكن ألفا ومائتين وستين فاضربها في اصل المسئلة اربعة وعشرين يكن ثلثين ألفا ومائتين واربعين منها تصح المسئلة \* وجه الامتحان ان يقال رجل خلق اصناف عديد كل صنف اقل من عشرة ولا تصح مسئلته الا بما يزيد على ثلثين ألفا \* الماموية ابوان وبنات مانت جدتي البنتين وخلعت من خلعت

لان المامون اراد ان يولي قضاء البصرة احدا فاحضر بين يديه يحيى ابن اكنم فاحتقره

سأله عن هذه المسئلة فقال يا امير المؤمنين اخبرني عن الميت الاول ذكرنا كان او اثني

فعلم المامون انه يعلم المسئلة فامطأ العهد وولاه القضاء والحواب فيها يختلف

فكون الميت الاول ذكرنا او اثني ان كان ذكرنا فالمسئلة من ستة للبنتين الثلثان

وللابوين السدسار فاذا ماتت احدى البنتين فقد خلعت اخنا وجدا

صحيحا اب اب وجدة صحيحة ام اب فالسدس للجددة والباقي

للجدد وسقطت الاخت على قول النبي بكر رضي الله تعالى

بنه وقال زيد للجددة السدس الباقي بين الجد

والاخت ان لا تا وصح الماخنة كما مر من

الطريق وان كان الميت الاول اثني فقد

ماتت الشب عن اخت وجدة صحيحة

ام ام وجد فاسد اب ام للجددة

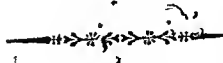
السدس للاخت البصوف

والباقي ورد عليها وسقط الجد

السادس بالاجماع كذا

في الاختيار شرح

المختار \*



FUZYAWA ALUMGIR

A COLLECTION

OPINIONS AND PRECEPTS

MOHAMMEDAN LAW.

SHEIKH NYZAUM,  
AND OTHER LEARNED MEN

THE EMPEROR AURUNGZEB ALUMGIR.

CALCUTTA

COMMENCED AT THE EDUCATION PRESS, FOR THE USE OF THE MADRAS OF CALCUTTA,

UNDER THE AUTHORITY OF

THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION,

TRANSFERRED TO THE ASIATIC SOCIETY, WITH OTHER UNFINISHED ORIENTAL  
WORKS, AND COMPLETED IN 1835